

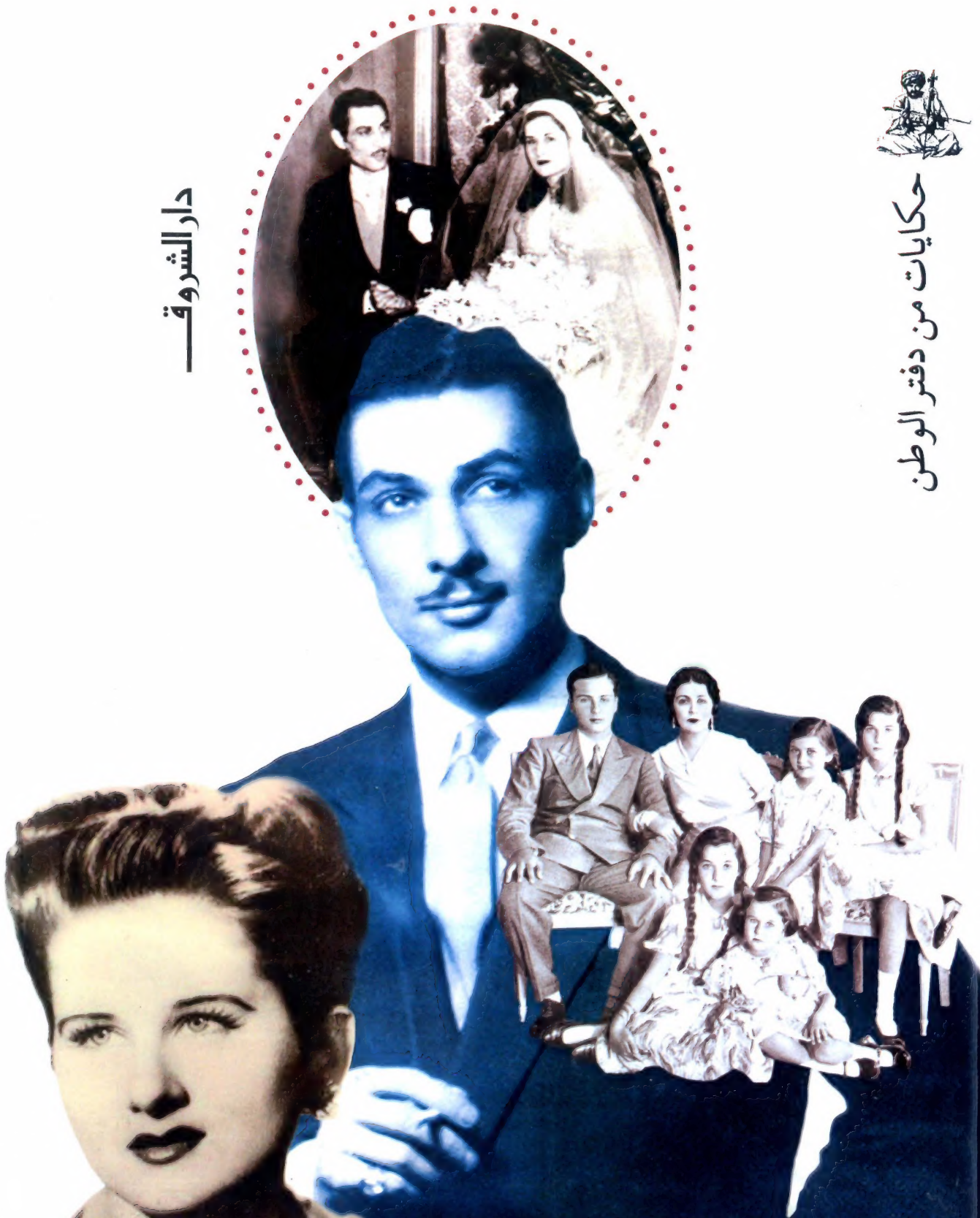
صلاح عيسى

البرنسية والأفندی

دار الشروق



حكايات من دفتر الوطن



البرنسية والأفندی

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

رقم الإيداع ٢٠٠٨/١٣٦٣٤
ISBN:978-977-09-2466-6

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دارالشروق

٨ شارع سيبويه المصرى

مدينة نصر - القاهرة - مصر

تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩

فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)

email: dar@shorouk.com

www.shorouk.com

حكايات من دفتر الوطن



البرنسية والأفندي

صلاح عيسى

دار الشروق

إلى زوجتي أمينة النقاش
التي أعطت بلا حدود
صلاح

مع أن «البرنسيصة والأفندي» كتاب فى التاريخ، إلا أننى أعذرك، لو وجدته أقرب إلى فيلم سينمائى، أخرج «حسن الإمام» بعض مشاهدته، وأخرج «يوسف شاهين» مشاهد أخرى منه.

وليس ذلك على أى الأحوال نادراً فى «فيلم» - أو علم - التاريخ.

فإذا أردت أن تتسلى به وبى، فلا اعتراض لى، فهذا ما قصدته.

وإذا أردت - بالإضافة إلى ذلك - أن تفكر معه ومعى فذلك - أيضاً - ما قصدته بل هو ما أفضله، وفى الحالتين فذلك حقك الذى أنصحك ألا تتنازل عنه.

أما الذى ليس من حقك فهو أن تطالب باسترداد ثمن التذكرة بعد أن تشاهد الفيلم.

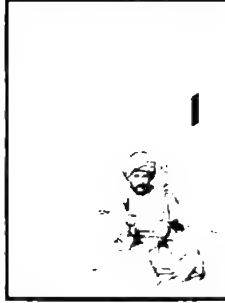
صبر على

المحتويات

١٠	يقول الراوى: أنف البرنسيصة الذى غير وجه التاريخ
٢٦	الفصل الأول: كومبارس فى كواليس التاريخ
٤٦	الفصل الثانى: عقد التكوين ومصادفاته
٨٤	الفصل الثالث: عصافير ملونة فى أقفاص من ذهب
١٢٦	الفصل الرابع: خطة راسبوتين
١٨٢	الفصل الخامس: سرب كثيف من طيور الخراب
٢٨٤	الفصل السادس: راسبوتين الصغير
٣٦٨	الفصل السابع: أحكام القلوب وأحكام العروش
٤٢٠	الفصل الثامن: فتنة الحب وفتنة الطوائف
٤٧٨	الفصل التاسع: الضوء الأخضر والضوء الأحمر
٥٤٨	الفصل العاشر: شهيدة الحب الدنيوى

يقول الراوى:

ذات يوم
فى منتصف
شهر مايو -
آيار - من عام
١٩٥٠، احتشد
الصحفيون
الأمريكيون فى



«بهو فندق فقير
مونت» ينتظرون نزول «البرنسيصة
فتحية» صغرى شقيقات الملك «فاروق»
- ملك مصر آنذاك - من جناحها
الخاص، فى الفندق الذى أقيم على
واحدة من الأكمام السبع، التى تتألف
منها مدينة «سان فرانسيسكو»، أجمل
مدن الغرب الأمريكى المطلة على المحيط
الهادى.

وما كادت الأميرة الصغيرة، تغادر
جناحها المزين باللونين الأخضر
والأبيض، اللذين كان يتألف
منهما العلم المصرى آنذاك، لتظهر
- بعد قليل - فى مدخل البهو، حتى
تدافع الصحفيون ليحتشدوا حولها،
يطلبون فى أصوات متداخلة، تعليقها
على البيان الرسمى الذى أذاعه الديوان
الملكى فى القاهرة، بإحالة قضيتها إلى
«مجلس البلاط»، فردت بصوت لم يخل
من توتر خفيف:

- إن كثيرات من صديقاتى
الأمريكيات لا يرين فيما فعلت
شيئاً يدعو للعجب. فلماذا

أنف البرنسيصة الذى غير وجه التاريخ



MOTHER FIGHTS FOR PRINCESS

'I want to reach Farouk's heart'

Express Staff Reporter: San Francisco, Thursday.
QUEEN MOTHER NAZLI OF EGYPT put on a gown with diamonds and emeralds and called a midnight Press conference. She said: 'I am prepared for the happiness of my little daughter, Princess Fatma.'

A PRINCESS MARRIES IN SECRET



QUEEN BEGS: LET MY
LITTLE DAUGHTER
BE HAPPY



أخبار الأزمة وتصريحات
الملكة نازلي في الصحف
العالمية. ضمن حملتها
المكثفة لكسب الرأي العام
إلى صفها والعناوين: الأم
تقاتل من أجل الأميرة. أريد
أن أصل لقلب فاروق. الملكة
تنوّل: دعوا ابنتي
الصغيرة تسعد في حياتها

لم تكن لعائلته شجرة أصلاً، وكل ما
يحملة، هو لقب متواضع، يحملة
أواسط الناس، ويتبادلون منحه بكرم،
على سبيل المجاملة أو النفاق، دون
انتظار أو حاجة لصدور مرسوم ملكي،
يبيح لهم حملة، ومن دون إبراز لبراءة
الرتبة، أو جدارة لحملها، إذ كان -
كالماء والهواء - ملكاً للجميع، ذلك هو
لقب «الأفندي».

صحيح أن ذلك اللقب - وهو في
الأصل كلمة تركية مقتبسة عن

كل هذه الضجة التي تثور في
مصر؟!

أما هذا الذي فعلته، فهو أنها - وهي
«البرنسيسة» بنت «الملك» فؤاد، وشقيقة
«الملك» فاروق، وحفيدة «الخدو»
إسماعيل - قد تزوجت من شاب من
أواسط الناس، لا تجرى في شرايينه
نقطة واحدة من الدماء الزرقاء، وليس
بين أصول شجرة عائلته من كان يوماً
أميراً أو ملكاً، وليس بين فروعها من
حمل يوماً لقباً من ألقاب التشريف، إذ

اليونانية بمعنى «الصاحب» أو «السيد» أو «المولى» - كان مدوناً فى ذيل كشف الرتب أثناء العصر العثمانى، وكان يمنح بقرار رسمى وببراءة سلطانية للعسكريين الحائزين على رتبة «الملازم» فما فوقها حتى رتبة «البكباشى» - العقيد - ولم ينظرونها من المدنيين الذين يشغلون الدرجات الوسطى فى دواوين الحكومة، بين الدرجتين الخامسة والثالثة .

إلا أن تقلبات الأيام وتغيرات الخريطة الاجتماعية والسياسية، كانت قد أدركته، فسقط من كشف الرتب الرسمية، ولم يعد يتطلب «إرادة سلطانية» لمنحه، أو «براءة رسمية» لحمله، فانحطت قيمته، واستباحه لنفسه كل مستخدم فى الحكومة، حتى لو لم يكن حائزاً لدرجة داخل الكادر، وكل من يقرأ ويكتب، طالما أنه ليس معممًا ممن يجوز لهم رسمياً أن يحملوا لقب «شيخ»، وكل من يضع على رأسه طربوشاً من صغار التجار، وصغار الملاك .

وتواكب مع هذا الانقلاب فى مكانته، تحريف فى نطقه، فإذا به يتحول من «الإيفندى Effandi» بكسر الألف - إلى الأفندى - بفتحها دون استئذان من المجمع اللغوى !

ومع أن مكانة اللقب كانت تتدهور تدريجياً فى سلم المقامات العالية، إلا أنه ظل يحتفظ بمكانته المحترمة لدى الشرائع التى تعيش فى سفح الهرم الاجتماعى، ومع أن الأجانب المقيمين بمصر، وخاصة الإنجليز منهم، كانوا يتعاملون مع الأفندية، بدرجة من التعالى تقترب من العنصرية، فقد أصبحوا ينظرون إليهم - بعد الدور الذى لعبوه فى ثورة ١٩١٩ - نظرة لا تخلو من تقدير ولا تخلو - كذلك - من سخرية خفيفة يلخصها تعريف السير «إدوار

فورد» - أستاذ «جامعة أكسفورد» الذى عمل بعض الوقت مدرسا للملك «فاروق» - للرتب المدنية الثلاث الرئيسية التى كانت شائعة آنذاك، فقد قال: «الباشا فى مصر رجل يبدو مهماً.. أما البك فهو رجل يظن أنه مهم، أما الأفندى: فهو رجل يتمنى أن يكون مهماً» .

وصحيح أن هذا الانحطاط فى مكانة اللقب، لم يكن ليؤثر فى أحقية هذا «الأفندى» الذى تزوجته «البرنسية» فى الحصول عليه، إذ كان موظفًا حكوميًا فى الدرجة الخامسة بالكادر الفنى العالى، فى وزارة مرموقة هى «وزارة الخارجية»، إلا أنه كان قد استقال من عمله قبل إتمام زواجه من البرنسية بشهور، حين أصدرت الوزارة قراراً بنقله من وظيفته كسكرتير ثان بالقنصلية المصرية بمارسيلييا، فى محاولة لإبعاده عن الأميرة الصغيرة فأصبح بذلك لا يستحق - على الأكثر - إلا لقب «أفندى سابق» .

أما الثالثة - وربما خامسة - الأثافى (وهو تعبير كان أكثر شيوعاً آنذاك من لقب الأفندى)، فهو أن هذا الأفندى السابق، كان فوق ذلك كله قبطياً - أى مسيحياً أرثوذكسياً - ولما كانت الشريعة الإسلامية تحرم - بشكل قاطع - زواج المسلمة من غير المسلم، فإن زواجاً من هذا النوع كان حراماً لاتجسر أكثر النساء المسلمات جرأة على التقاليد الدينية والاجتماعية على مجرد التفكير فيه .

لذلك بدا داعياً للذهول أن تقع فى هذا «الحرام» أميرة مسلمة تنتمى لأسرة مالكة كانت تتنافس مع بقية الأسر المالكة فى المنطقة على زعامة العرب والمسلمين، وتتفاخر عليها بأنها أعرقها فى الملك، فهى تحكم - منذ ١٤٥ عاماً - بلداً، ليس فقط أكبر الأقطار العربية، وأهم البلاد الإسلامية، بل هو كذلك البلد الذى عاشت فيه الخلافة

١٩٥٠: غلاف لأحد أعداد مجلة «روزاليوسف» يسخر فيه «المصرى أفندى» من تهادن «مصطفى النحاس» . و«المصرى أفندى» شخصية كاريكاتورية ابتكرتها مجلة «روزاليوسف»... لتناظر شخصية «جون بول» الكاريكاتورية التى كانت الصحف البريطانية ترمز بها للشعب الإنجليزى، واتخذت مفردات شخصيته من الصورة التى كانت شائعة آنذاك لطبقة الأفندية: الطربوش والمنظار الطبى والمسبحة



المصرى أفندى: الطربوش ماوسعشى. دماغ رفعتك هيه الملى صغرت



هارى ترومان:

الرئيس الثانى والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية. ولد عام ١٨٨٤. كان عضواً بمجلس الشيوخ عن ولاية ميسورى بين ١٩٣٥ و ١٩٤٥. ثم نائباً للرئيس عمام ١٩٤٥. خلف الرئيس روزفلت بعد وفاته. واستمر فى الرئاسة حتى عام ١٩٥٢. بدأت فى عهده الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وتأسس حلف الأطلسى وبدأت الحرب الكورية، ودعم أمريكا لقيام دولة إسرائيل وتطوير الأسلحة النووية، ودعم الدول التى تهددها الشيوعية

وعلى صعيد آخر، جرت الاتصالات لوضع كل ما يمكن وضعه من العراقيل أمام إتمام ذلك الزواج، كان من بين أطرافها سفراء وقناصل الدول العربية والإسلامية فى أمريكا الذين طلب إليهم القصر الملكى المصرى، عدم الموافقة أى على طلب يتقدم به الأفندى القبطى لإشهار إسلامه أمام أى من قنصلياتهم، كما شملت - كذلك - مسلمين عرب وباكستانيين - كان بعضهم يتولى مشيخة مساجد إسلامية فى «ولاية فلوريدا» - نقل إليهم رجاء صاحب الجلالة ملك مصر، بالأى يعقدوا الزواج بين البرنسياسة السانجة المتمردة والأفندى القبطى النصاب طبقاً للشريعة الإسلامية، وألا يعتدوا برغبته فى إشهار إسلامه أو يقوموا بتوثيقه.

ولكن البرنسياسة الصغيرة الرقيقة تمسكت بغرامها العنيف للأفندى. وأعلنت لكل الرسل تصميمها على الزواج منه. وبدأ لكل الوسطاء أنها قد تقمصت دور البطولة فى فيلم سينمائى أمريكى، من النوع الذى ينتهى - عادة - بزواج الفتاة الجميلة ابنة المليونير، من فارس الأحلام الوسيم متواضع الأصل والثروة، فلا يعترض أحد، ولا يثور أحد، لأن هذا هو منطق أفلام هوليوود. وساندتها أمها «الملكة نازلى» فدفعتها - بذلك - إلى العناد.. وحين أشهرت القاهرة فى وجه الملكة الأم، سيف التهديد بتجريدتها من لقبها الملكى، قالت بحزم:

- لن أكسر قلب ابنتى الصغيرة من أجل لقب تافه. هو «صاحبة الجلالة».. وعندما فشل الوسطاء المتعاقبون فى إقناع الطيور الثلاثة المهاجرة بوقف مشروعهم الأخرق، أو بالعودة إلى أرض الوطن، جرت محاولات لإشراك «واشنطن» فى الحرب ضدهم،

الفاطمية، قرناً والذى استضاف الخلفاء العباسيين - بعد سقوط «بغداد» فى يد التتار - ليتخذوا من عاصمته مركزاً لخلافتهم لمدة ثلاثة قرون، إلى أن انتقلت الخلافة إلى «تركيا» بعد الفتح العثمانى، بل وكانت تلك المميزات هى التى دفعت والدها «الملك فؤاد» لكى يطمح إلى منصب خليفة المسلمين، ولقب أمير المؤمنين، عندما تنازلت «تركيا» عن الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤.

ولأن البرنسياسة الصغيرة الجميلة والأفندى القبطى، كانا يسيحان طوال السنوات الأربع السابقة على ذلك التاريخ فوق خريطة القارتين - الأمريكية والأوروبية - بصحبة الملكة الوالدة «نازلى» إلى أن استقروا أخيراً فى «سان فرانسيسكو»، فإن الضجة العلنية التى ثارت فى القاهرة، كانت خاتمة شهور من المباحثات السرية، ازدحمت خلالها المواصلات بين العاصمة المصرية وعدد من المدن الأمريكية، باتصالات شخصية وتليفونية وبرقية، سريعة ومكثفة. غاضبة ومهددة وراجية ومستعطفة، على كل مستوى، وعلى أعلى مستوى، تحاول منع الزواج. رفعت خلالها القاهرة المعزية سيف «العز» القطاع أحياناً، وأغرت - فى أحيان أخرى - بذهبه اللماع، حسب الأحوال والأشخاص.

لم يقتصر الطرف المصرى فى تلك الاتصالات على «الملك فاروق» بل تعداه إلى رئيس الوزراء وزعيم البلاد «مصطفى النحاس باشا» وعدد من كبار رجال الحاشية الملكية، ولم تقتصر أطرافها المقيمة فى أمريكا على الأميرة الصغيرة - التى لم تكن قد أكملت العشرين من عمرها - بل تركزت أساساً على الملكة «نازلى»، باعتبارها الأكثر رشداً، والأكثر تقديراً لعواقب إتمام هذا الزواج.



عبد الرحمن الرفاعي:

مؤرخ وسياسي ومحام مصري. ولد بالقاهرة عام ١٨٨٩ لأسرة من علماء الأزهر. درس في مدرسة الحقوق، وتخرج فيها، وعمل بالمحاماة في المنصورة، تعاطف مع الحركة الوطنية منذ كان طالباً، وكان أحد نشطاء الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل، وظل في قيادته، حتى حلّه في العام ١٩٥٣.

اشترك في ثورة ١٩١٩ وكان عضواً في اللجنة العليا التي كانت تخطط لعمليات الإغتيال لجنود الاحتلال، وانتخب عضواً في مجلس النواب، لعدة دورات، نشر أول كتبه عام ١٩١٤، واتجه منذ عام ١٩٢٩ للتاريخ لحلقات الحركة القومية المصرية، بين الحملة الفرنسية، وعام ١٩٥٩، توفي عام ١٩٦٦.

بتحريض المسؤولين الأمريكيين على وضع العراقيل أمام الزواج، حتى لو وصل الأمر إلى طردهم من الأراضي الأمريكية.. أو على الأقل طرد الأفندي وحده. وهي محاولات بدأت بالاتصال بموظفين محليين في مكتب الهجرة الأمريكي، ثم تصاعدت إلى لقاءات مع المستر «إدجار هوثر» - رئيس المباحث الفيدرالية - بل ووصلت إلى حد جس نبض الرئيس الأمريكي «هاري ترومان».

وقبل أن تعتذر الإدارة الأمريكية بأن تقاليد وقوانينها لا تجيز لها طرد أحد من أراضيها إلا بحكم قضائي، قادت الملكة والدة حملة دعائية واسعة النطاق، للدفاع عن حق ابنها بأن تتزوج بمن تريد، فأدلت بعشرات الأحاديث والتصريحات للصحف الأمريكية، ذكّرت بها الرأي العام الأمريكي، بأن بلاده هي جنة الديمقراطية، ومركز العالم الحر، الذي يصون المساواة بين البشر، ويحترم الحريات الشخصية.. ففضحت ما كان يجري من اتصالات مكتومة، وقطعت الطريق على توسلات «قصر عابدين» لـ «البيت الأبيض»، وأتاحت للأميرة الصغيرة الفرصة لكي تخاطب الرأي العام الأمريكي قائلة: إن صديقاتها الأمريكيات لا يرين فيما فعلت شيئاً يتطلب تلك الضجة.

أما وقد نفذ أخيراً سهم القدر، وتم عقد الزواج بين البرنسيية والأفندي برغم كل العقبات التي وُضعت في سبيله، فقد صدر بيان «ديوان جلالة الملك» ليعلن - بمزيد من الأسف - أن جميع الجهود التي بُذلت للحيلولة دون زواج حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة «فتحية» من «رياض غالي أفندي» لم تنجح. وأن «مجلس البلاط»

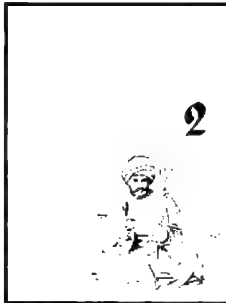
قد دُعِيَ للاجتماع للنظر في الأمر وتقرير ما يلزم.

آنذاك انتقلت الضجة من الكتمان إلى العلن، ومن مناقشات الملوك والأمراء والدبلوماسيين والوزراء الهامسة، إلى تعليقات المقاهي وثرثرات صعاليك المصريين، وبعد أن كانت الصحف تنشر أخبار مشروع الزواج بعبارات غامضة، وبأفعال مبنية للمجهول، لا يفهمها إلا الذين عرفوا النبا من الصحف الأمريكية والأوروبية قفزت به من المجهول للمعلوم، ومن أبواب الأسرار، إلى صدر صفحاتها الأولى ليتحول إلى مانشيتات حمراء فاقعة تتحدث عن زواج شقيقة الملك وبنت الملك وحفيدة الملك من «أفندي» بل و«قبلي» كذلك.

وهكذا -

بتعبير «الجبرتي» -

اتسع الخرق على الراقق، وفشا الكلام في المواقع، ولم يعد للمصريين



والعرب - على امتداد الأسابيع التي تلت ذلك من صيف ١٩٥٠ - حديث إلا قصة «البرنسيية والأفندي»، التي احتلت مانشيتات الصحف، وتناولها بالرأي والتحليل عتاة الساسة، وكبار الأدباء والمفكرين، واتخذتها الأحزاب السياسية مبرراً لتجديد إعلان إخلاصها للملك، وذريعة لاتهام خصومها السياسيين بنقض الولاء للجالس على العرش وإلا لصدوا تلك الطعنة النجلاء التي أصابت في الصميم كرامة العرش وقلب الوطن، وصدرت بشأنها بيانات من الجمعيات والهيئات



رياض أفندى غالى

وعلى أى أساس أصمت أذنيها عن تحذيرات المحذرين بأن تتبصر فى عواقب موقفها، فاندفعت إلى الطريق الثانى، بتلك الدرجة العالية من الجموح وعدم التبصر فى العواقب، وكأن دافعاً خفياً، لا تستطيع مقاومته يدفعها دفعاً إلى تدمير ابنها ودق المسمار الأخير فى نعش النظام الملكى.

وعلى الرغم من الطابع الشخصى لتلك الأسئلة، إلا أن إجاباتها تصب فى الجانب الموضوعى والعام لتلك المسألة الفاجعة. إذ هى تتجاوز مجرد الفضول الشائع لدى المحكومين، للتلصص المشروع على الحياة الخاصة لمن يحكمونهم، لتطرح قضية تأثير السلوك الشخصى للمشتغلين بالعمل السياسى والعام، على قرارات هؤلاء ومصائرهم، وبالتالي حياة ومصائر من يحكمونهم. وهى من القضايا التقليدية التى شغلت المؤرخين، ربما قبل أن يتحسر «باسكال». فى القرن التاسع عشر. لأن أنف «كليوباترا» لم يكن أكبر قليلاً، إذ لو كان كذلك، لفقدت سحرها الذى سبى عقول الغزاة، وأجج الصراع داخل الإمبراطورية الرومانية، وغير خريطة الدنيا. وظلت تشغلهم حتى بعد أن حكم «عبد الرحمن الرافعى» بأن الشهوات الجنسية العارمة للخديو «إسماعيل»، كانت سبباً رئيسياً فى احتلال بريطانيا لمصر، إذ قادت به إلى صور من الإنفاق السفه على محظياته، أو قعه بين برائن الدائنين الأجانب، الذين لحقت بهم جيوشهم، ففقد عرشه وماله، وفقدت مصر استقلالها.

فهل يصح القول بأنه لو كان أنف «البرنسياسة فتحية» أكبر قليلاً لتغير وجه التاريخ فى مصر، وربما فى العالم؟!

الدينية، لم يكن أولها بيان «هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف»، ولم يكن آخرها بيان «بطريك الأقباط».

ومع أن الموضوع العاطفى - على صعيده الشخصى - قد شغل - فى حد ذاته - كثيرين، إلا أن معظمهم لم يهتموا كثيراً بالبحث عن مبررات الأفندى القبطى للارتباط بالأميرة الصغيرة، ومغامرته بالتعرض لغضب شقيقها الملك. إذ بدا وكأن انتهازيته وطموحه غير المشروع للظهور على المسرح الملكى من الأمور المسلم بها عندهم. لذلك اهتموا بالبحث عن الدوافع الشخصية والنفسية التى دفعت البرنسياسة الجميلة إلى المقامرة بقلبها الملكى، وبأموالها من أجل شاب لم يجدوا فيه ميزات تدعوها إلى ذلك الرهان الفادح الثمن.

وتساعد اهتمامهم إلى الذروة، بدوافع الملكة الأم، التى لولا مساندتها للمشروع، لأمكن الحيلولة دون إتمامه. فهى ليست - كابنتها - شابة طائشة، صغيرة السن، تغلبها عواطفها على أمرها، أو تعميها عن العواقب، بل هى امرأة ناضجة كانت قد تجاوزت - آنذاك - منتصف العقد الخامس من عمرها، وقضت على العرش بجوار «الملك فؤاد» - تسعة عشر عاماً «سلطانة»، ثم «ملكة» وحملت - بعد وفاته - لقب «الملكة الوالدة»، لمدة أربعة عشر عاماً. ولم تكن خالية الذهن عن العواصف التى أحاطت بعرش زوجها الملك الراحل، أو فى حاجة إلى من يذكرها بالزوابع التى تحيط بعرش ابنها.

فكيف فاتها، وهى المرأة التى عركتها التجارب، أنها أمام اختيارين أحلاهما مر: أن تكسر قلب ابنتها، أو أن تحطم قوائم العرش الذى يجلس عليه ابنها؟

على يوسف

صحفى وسياسى وشيخ طريقة صوفية. ولد عام ١٨٦٣ فى إحدى قرى الصعيد. تعلم بالأزهر وتأثر بجمال الدين الأفغانى. عمل بالصحافة فأصدر أسبوعية «الآداب» (١٨٨٧ / ١٨٩٨). فى عام ١٨٨٩ أصدر جريدة يومية هى «المؤيد» لتكون أول جريدة يومية مصرية كبيرة تواجه الصحف المنحازة للاحتلال أو المحايدة. فى عام ١٩٠٧ أسس ورأس «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية» ليدعم سلطة القصر فى مواجهة سلطة الاحتلال. أسس جمعية الهلال الأحمر. له ديوان شعر بعنوان «نسيم البحر» ومجموعة من المقالات. حوكم بسبب نشره لمقالات عن تفشى الطاعون بين جنود جيش الاحتلال فى السودان. تولى مشيخة السادة الوفاة. توفى عام ١٩١٣ عن ٥٠ سنة



الشيخ على يوسف



صفية السادات

ليس هذا هو السؤال الموضوعى الوحيد الذى تطرحه تلك القصة العاطفية التى تبدو نمطاً نادراً على صعيد الواقع، وإن كان شائعاً على صعيد السينما العربية التى نقلت عن أفلام هوليوود نفس «التيمة» التى تروى عن أسبياد يتزوجون خادمااتهم، وأطباء يعشقون ممرضاتهم، وبنات حسب ونسب يتدلهن فى غرام محاسيب العائلة. إذ ما أكثر مسائل الفكر الاجتماعى والدينى التى أجمت عاصفة الزواج بين البرنسياسة والأفندى، المناقشات من حولها، بعضها قديم. كان الظن أنه حسم - والآخر جديد ارتبط بالواقعة ذاتها، والثالث معاصر، لا يزال الحوار حوله دائراً إلى اليوم، لأنه هو ذاته القديم الذى لم يحسم والحديث الذى لم تتجاوزه الأيام، وكلها خطير، لا فى موضوعه فحسب، ولكن لأن تكرار طرحها دون حسم كان. كذلك - تعبيراً عن أزمة فى تطور منظومة القيم الخلقية، والشخصية والاجتماعية العربية والمصرية، ودليلاً على أن تلك المنظومة تتسم بدرجة من الثبات تدعو للظن بأن المياه لا تجري فى الأنهار العربية، وبأن خريطة القيم الاجتماعية لا تزال ثابتة، برغم تقلب الأزمان، لأن «أبو الهول» يعجز عن أن يتكلم مع أن كل ما فى الكون. كما قال أمير الشعراء «أحمد شوقى» - قد تكلم، حتى الحجر.

ولولا أن الأمر كان كذلك، لما أعادت قصة زواج البرنسياسة «فتحية» من «رياض أفندى غالى» عام ١٩٥٠. طرح الأسئلة ذاتها، التى طرحتها الدعوى التى رفعها. عام ١٩٠٤ السيد «عبد الخالق السادات» أمام محكمة مصر الشرعية العليا يطلب التفريق بين ابنته «صفية السادات» وبين زوجها الشيخ «على يوسف». أشهر الصحفيين العرب

والمسلمين فى عصره. لعدم التكافؤ بينهما فى النسب وفى المهنة، لأن الزوجة تنتمى - كما قالت عريضة الدعوى - لأسرة من الأشراف يعود أصلها إلى الإمام «الحسين بن على» - رضى الله عنه - بينما الزوج فلاح بسيط بلا أصل معروف. ولأن والد الزوجة - لا الزوجة نفسها - يعمل بمهنة شريفة، هى مشيخة السادة الوفاة، بينما يعمل الشيخ «على يوسف» فى أخس المهن وأدنىها، وهى مهنة الصحافة.

وخلال نصف القرن الذى فصل بين القضيتين، شغل المجتمع المصرى بعشرات من القضايا، كان موضوعها هو التزاوج، بين «أولاد الذوات» و«بنات الإليه» أو بين «بنات الأشراف» و«أولاد الإليه». كان من أشهرها زواج السيدة «صفية السادات» نفسها. بعد وفاة الشيخ «على يوسف» - من المطرب «زكى عكاشة»، وزواج الوجيه «محمد بك شعراوى» من المطربة «فاطمة سرى»، وزواج أكثر من أمير وأميرة من البيت المالكة من أجنيات وأجانب.

ومع أن الثورات القومية العربية، كانت تتقدم خلال تلك العقود، وهى ترفع أعلام الحرية والإخاء والمساواة، وتلوح بدساتير تنص على المساواة فى حقوق المواطنة، وتحظر التفريق بين المواطنين بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو المعتقد، وتجعل صيانة الحريات العامة والشخصية أحد أهم حقوق المواطنة التى يكفلها الدستور - كعقد اجتماعى بين الحكوميين والحاكمين - للجميع دون تمييز.

ومع أن الجماهير العربية، كانت تخرج فى مظاهرات عارمة، غضبا لانتهاك تلك الدساتير، وتستبسل دفاعاً عنها، إلى درجة الاستشهاد



الوجيه محمد شعراوى والمطربة فاطمة
سرى: زواج غير متكافئ قاومته رائدة
تحرير المرأة



المطرب زكى عكاشة.. الزوج الثانى
للسيدى صفية السادات



مطرب لا حسب له ولا نسب هو «زكى عكاشة» أفندى.

وإذا بعاصفة زواج الأميرة «فتحية» من الأفندى القبطى، تنسى المصريين هتافهم الشهير «عاش الهلال مع الصليب» وتنسيهم النص الدستورى الصريح بأن العقوبة شخصية، فيتحمل الأقباط المصريون جميعهم مسئولية الاتهام بأن أحدهم قد أغوى أميرة مسلمة، وتزوجها، ويتعرضون لاحتكاكات تكاد تتحول إلى فتنة طائفية.

وما أكثر ما نسيه المصريون فى تلك الأيام.

ولم يهدأ غبار العاصفة إلا بعد أن اجتمع «مجلس البلاط الملكى» مرتين ليقضى بالحيلولة بين البرنسياسة «فتحية» وزوجها «رياض غالى» وبطلان زواجهما لعدم الكفاءة الدينية والاجتماعية، وب عزل الملكة الوالدة عن الوصاية على ابنتها القاصر - الأميرة «فتحية» - ويقرر الحجر عليها بسبب الغفلة، وتعيين ناظر الخاصة الملكية «نجيب باشا سالم» قيماً عليهما. ثم أصدر الملك مرسوماً بحذف اسم كل من «نازلى هانم صبرى» و«فتحية هانم فؤاد» من قائمة أعضاء الأسرة المالكة.

فى تلك الأيام العجيبة، تمتع المصريون بحرية أن يقرءوا فى صحفهم طعناً صريحاً أو شبه صريح، فى المقامات العليا التى تحكمهم.

ومع أن الصحف كانت تمارس تلك الحرية، بإذن - بل وتحريض - من الملك «فاروق»، لأسباب سياسية تتعلق برغبته فى تكذيب ما كان شائعاً عن فساد الخلق، وشخصية - تتعلق برغبته فى تأديب أمه الملكة «نازلى» - فقد توسعت فى الهجوم، واستغلت

أحياناً. ومع أن كثيرين من الكتاب والمفكرين والزعماء السياسيين من منظرى وقادة العصر الليبرالى العربى، كانوا يتحمسون - نظرياً - للدفاع عن هذه المبادئ، إلا أن هذا النمط من الزيجات المختلطة بين أولاد الأصول ومن لا أصل لهم، كان ينفجر - كالقنابل - تحت أقدام الجميع، فيخل باتزانهم، ويكشف عن التناقض بين ما يذيعونه من آراء وما يتخذونه من مواقف، فإذا بحشود الجماهير التى تفتح صدورهما للرصاص - ببسالة - دفاعاً عن الدستور، تندفع - بنفس الدرجة من البسالة - للتظاهر دفاعاً عن نقاء الدماء واحتجاجاً على تهجين البذور، ورفضاً لتلويث الأرحام، مع أن أحداً منهم لم يحلل دمائه ليعرف عدد الكريات الزرقاء فيها، ولا يملك شجرة عائلة، وليس معدوداً من ذوى الحسب أو النسب.

وإذا بزعيمة النهضة النسائية المصرية، وأول امرأة خرجت سافرة بعد الثورة - «هدى هانم شعراوى» - تقاوم بعناد زواج ابنها «محمد بك شعراوى» من المطربة «فاطمة سرى». إذ لا يليق فى رأيها أن يتزوج ابن «على شعراوى باشا» - ثالث الثلاثة الذين قابلوا المعتمد البريطانى فى أعقاب الحرب، ليطالبوا بإلغاء الحماية البريطانية على مصر - من امرأة بلا حسب ولا نسب. فلم تجبره فحسب على تطبيقها، بل ودفعته لإنكار بنوته للطفلة التى أنجبها منها، إلى أن حكم القضاء بصحة نسبها إليه.

وإذا بزعيم ليبرالى مثل «سعد زغلول» يقاطع السيدة «صفية السادات» ويحرم عليها دخول بيته، لأنها - وهى أرملة صحفى شهير حصل على الباشوية بعد زواجه منها - قد تزوجت - بعد وفاته - من

الفرصة، واستقلت بالحملة عن أهداف مخططيها، لتمارس حرية نقد المقامات العليا.

ومن مساخر التاريخ، أن الصحف المصرية، كانت تمارس هذا الحق فى عهد الاحتلال، وأن «اللورد كرومر» - أول ممثلى الاحتلال البريطانى فى مصر - كان يدل على المصريين، بأنهم قد أصبحوا - فى ظل الاحتلال - متساوين مع أفراد الأسرة المالكة أمام القانون، ويملكون حق نقد «ولى النعم»، فإذا بعهود «الاستقلال» - ليبرالية كانت أو «اشتراكية» - تجردهم من هذا الحق.

وكان منطقياً أن يدرك ما ظل عالماً من غبار العاصفة، صاحبة الجلالة الصحافة، وأن تُعاقب على استغلالها السيئ والمريب، للتناقض بين الملك وأمه، فيصدر - على وجه الاستعجال - قانوناً يمنع الصحف من نشر الأنباء الشخصية للأسرة المالكة، إلا بإذن من وزير الداخلية!

لكن الملك «فاروق» لم يكتف بهذا القانون، إذ كانت الحريات الواسعة، التى تمتعت بها الصحف فى عهد الوزارة الوفدية، قد أخذت تقلقه بشدة، لذلك ظل يواصل الضغط عليها لى تصدر الصحف التى لا تكف عن شن الحملات على الفساد، وعلى تدخل غير المسؤولين فى شئون الحكم، وعلى أشكال الإنفاق الترفى والسفيه، حتى لو وصل الأمر إلى إصدار قرار من مجلس الوزراء بتعطيل تلك الصحف نهائياً.

واعتذر رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» عن تنفيذ طلب القصر، قائلاً بأنه لا يستطيع تعطيل الصحف أو مصادرتها إدارياً، لأن ذلك من سلطة القضاء طبقاً للمادة ١٥ من الدستور المصرى الصادر عام ١٩٢٣، وهى

تنص على أن «الصحافة حرة فى حدود القانون، والرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى».

ويتوقف الملك عند السطر الأخير من المادة، مطالباً بتطبيق فقرة «إلا إذا» قائلاً: إن تعطيل هذه الصحف ضرورى لوقاية النظام الاجتماعى، فتعتذر الحكومة، بأنها فعلتها مرة، فأصدر مجلس الوزراء قراراً بتعطيل جريدة «مصر الفتاة / الاشتراكية» استناداً إلى أنها تشكل خطراً على النظام الاجتماعى فلجأ صاحبها إلى مجلس الدولة، الذى ألغى القرار، وأباح إعادة إصدار الجريدة، لأنه لا يوجد قانون يفسر معنى النظام الاجتماعى، ويحدد الأفعال التى ينبغى منع الصحف من ارتكابها - سواء بالمصادرة أو بالتعطيل - وقاية لهذا النظام، ولأن السطر الأخير من المادة ١٥ من الدستور، لا يخاطب مجلس الوزراء، ولا يعطيه سلطة تنفيذ، لكنه يخاطب سلطة التشريع، لى يحوله إلى قانون.

ومع تواصل الضغوط دفعت الحكومة أحد نواب «حزب الوفد» - ومن سوء الحظ أنه كان كذلك قبلياً - إلى تقديم مشروعات بقوانين تفسر معنى مصطلح «النظام الاجتماعى»، وتحدد الحالات التى يجوز فيها لمجلس الوزراء أن يعطل الصحف استناداً إلى التحفظ الوارد فى نهاية المادة ١٥ من الدستور، فإذا بالعاصفة تتجدد، وإذا بصاحبة الجلالة الصحافة تجد أنصاراً، لم تجدهم صاحبة الجلالة الملكة «نازلى»، فينقسم مجلس الوزراء الوفدى على نفسه، ويتبادل الهجوم على صفحات الصحف. وإذا بجريدة «المصرى» -

هدى هانم شعراوى

رائدة تحرير المرأة المصرية. اسمها الحقيقى هو «هدى سلطان». كان والدها «محمد سلطان» باشا رئيساً لمجلس النواب أثناء الثورة العربية. ولدت عام ١٨٧٩. تزوجت من ابن عمها والوصى عليها وعلى إخوتها «على شعراوى باشا» أحد قادة ثورة ١٩١٩ فى بدايتها. لمع اسمها مع اشتعال الثورة حين شاركت فى مظاهرة السيدات المصريات احتجاجاً على نفى زعماء الثورة، ورأست لجنة الوفد للسيدات. فى ١٩٢٣ أسست الاتحاد النسائى المصرى ليطالب بمساواة المرأة بالرجل فى التعليم والحقوق السياسية وتعديل قوانين الأحوال الشخصية، كما أسست عدة مشروعات اجتماعية لرعاية المرأة. مثلت المرأة المصرية فى كثير من المؤتمرات الدولية. ماتت عام ١٩٤٧ عن ٦٨ سنة





٢٤ يوليو ١٩٥٢

عناوين الصحف المصرية تحمل أول
أنباء الكارثة



٢٧ يوليو ١٩٥٢

مانشئات «المصري» تحمل أنباء آخر
مسمار في عرش الملك «فاروق» بعد
عامين من مأساة زواج البرنسياسة من
الأفندي

«صاحب سمو»، ولا «صاحب سعادة»
ولا «صاحب عزة»، أصبح الكل طبقاً
لقرار أصدره مجلس قيادة الثورة في ٢
أغسطس (آب) ١٩٥٢. يحمل لقباً واحداً
هو «السيد» تراجع أصحاب الجلالة،
وأصحاب السمو، وأصحاب السعادة
وأصحاب العزة إلى خلفية المسرح، أما
المقدمة فقد احتلها فريق من الضباط
الشبان، كانوا - حتى قيام الثورة - من
بين مجموعات الكومبارس التي لا
يعرف لها أحد اسماً، أو رسماً.
أما البرنسياسة «فتحية» والأفندي
«رياض»، فكانا يعيشان - آنذاك - في
مدينة «لوس أنجلوس» الأمريكية باسم
«مستر ومسنز غالي».

وحين بدأت - عام ١٩٧٦ - أزيح
الغبار عن الصحف القديمة، كان جيل
جديد من الكومبارس قد قفز إلى مقدمة
المسرح السياسي المصري ليلعب دور
البطولة: مات «عبد الناصر»، وانتهت
الجمهورية الثانية وذوت شعارات
الحرية والاشتراكية والوحدة. وبدأ
«أنور السادات» خطواته الخجول نحو
العصر الليبرالي الثالث بخبرة جنرال
وأوهام فرعون. أما أنا فقد وجدت من
واجبى أن أصل ما انقطع لكى لا ينقطع
ما اتصل. لذلك بدأت محاولة جديدة
لإزاحة الغبار عن الذاكرة الوطنية، حتى
يتجنب الوطن مزيداً من التعثر في
خطاه، وشرعت في تأليف كتاب
بعنوان «الصحافة المصرية في معركة
الديمقراطية» يؤرخ للدور الذي قامت به
الصحافة دفاعاً عن حرية الرأي
والضمير والمعتقد بين عامي ١٩٥٠
و ١٩٥٤، حين تصدت ببسالة لمحاولات
تقييد حريتها، التي بدأت بقانون أنباء
القصر، وظلت تقاوم طوال خريف
العصر الليبرالي الثاني، إلى أن أدركتها
أعاصير أزمة مارس (آذار) ١٩٥٤

أكبر صحف «حزب الوفد» وأوسعها
انتشاراً. تقف ضد الحزب الذي تنطلق
بلسانه وتشن عليه غارة عنيفة، وإذا
بصاحبة الجلالة الصحافة تخوض
أمجد معاركها دفاعاً عن الديمقراطية
وحرية الرأي والضمير والمعتقد، فتلجأ
إلى أسلوب للاحتجاج على تلك
التشريعات، لم يسبق له مثيل، ولم يتله
- في شموله واتساع نطاقه - شبيهه،
فتحتجب جميعها في يوم واحد، فحين
أعلنت الحماية البريطانية على مصر في
عام ١٩١٤، انفردت «العلم» - جريدة
الحزب الوطني - بقرار الاحتجاج الدائم،
احتجاجاً على ذلك. وحين أعادت
السلطة العسكرية البريطانية الرقابة
على الصحف، في ٥ مارس (آذار)
١٩٢١، وقرر أصحابها الاحتجاج لمدة
ثلاثة أيام عن الصدور احتجاجاً على
ذلك، لم تلتزم كل الصحف بالقرار،
وهكذا انفرد يوم ٥ يونيو (حزيران)
١٩٥١، في التاريخ، بأنه أول - وآخر -
يوم، تعيش فيه مصر، بلا صحف من
أى نوع، منذ عرفت الصحافة، قبل قرن
ونصف القرن!

ثم جرت على سطح النهر مياه
كثيرة:

حدث ما كان متوقعاً. فجاء الإعصار
بعد العاصفة ليحطم عرش حضرة
صاحب الجلالة «الملك فاروق» - ملك
مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان
وكردفان ودارفور - ويشطب اسمه من
قائمة أعضاء الأسرة المالكة، بقرار من
مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو
(تموز) ١٩٥٢، تلتها قرارات أخرى
شطبت كل من تبقى في القائمة، وأنهت
النظام الملكي الدستوري، وصادرت
أموال أفراد «أسرة محمد علي»، وغادر
معظمهم البلاد ليسبح بين المنافى.
ألغيت الألقاب، وتسaut - نظرياً -
الراءوس. فلا «صاحب جلالة»، ولا



رفيق رياض غالى

فأثخنيتها بالجراح فسكتت - كشهز زاد -
عن الكلام المباح .
أيامها اكتشفت الصلة بين قصة
زواج البرنسيية «فتحية» بالأفندى
القبطى، وبين محاولات القصر الملكى
لتطويع الصحافة المصرية، ووضعها
فى قفص ما كان يسمى بالنظام
الاجتماعى . ومع أنها شغفتنى بقوة إلا
أننى قاومت إغراء التوسع فى الكتابة
عنها، بعد أن تلبستنى فكرة تافهة بأنها
لا تتناسب مع وقارى كباحث فى
التاريخ، لا يجوز له أن ينافس مخرج
الروائع «حسن الإمام» فى الاهتمام
بقصص الغرام بين السادة والفرافير،
فاكتفيت بإشارة عابرة إليها فى مقدمة
الكتاب، وإن كنت قد جمعت مادتها من
الصحف والمصادر الأخرى، خضوعاً
لإغراء فنى، لم أستطع مقاومته . وكنت
لا أزال أراجع مخطوط الفصل الأخير
من كتاب «الصحافة المصرية فى معركة
الديمقراطية» حين حملت وكالات الأنباء
العالمية - فى يوم السبت ١١ ديسمبر
(كانون الأول) ١٩٧٦، - خبراً عجيباً من
مدينة «لوس أنجلوس» فى جنوب غرب
«ولاية فلوريدا» الأمريكية .
ففى الحادية عشرة من صباح يوم
الجمعة ١٠ ديسمبر (كانون الأول)
١٩٧٦، توجه طالب بكلية العلوم بـ
«جامعة لوس أنجلوس» اسمه «رفيق
رياض غالى»، إلى البناية رقم ١١١٢
بشارع بارى، حيث يقطن والده وحيدا
بشقة صغيرة بالدور الأول منها، لكى
يسأل عن أمه «البرنسيية فتحية»
التي خرجت فى مساء اليوم السابق،
لكى تزور الأب فى مسكنه، ولم تعد
منذ ذلك الحين . وعندما رأى سيارة
الأب تقف فى ساحة البناية، اطمأن
قليلاً وأيقن أن عطلاً فى الخطوط
التليفونية هو السبب فى عدم رد والده

على المحاولات المتواصلة التى يبذلها
منذ الصباح الباكر للاتصال به . لكن
القلق عاد يعتريه، عندما لم يجب أحد
على دقاته المتوالية على باب شقة
الأب . فنزل إلى الدور الأرضى،
والتقى بمدير البناية الذى أخبره أنه
شاهد «المستر غالى» يغادر المبنى فى
السابعة من مساء اليوم السابق ..
ولما سأله «رفيق» عما إذا كانت «مسز
غالى» قد زارت أباه بالأمس، قال المدير
إنه رآها تدخل المبنى ظهر الخميس،
ولا يعرف إذا كانت قد غادرت مع
«المستر غالى» أم لا .
وغلب على ظن الابن، أن والدته قد
غادرت المبنى مع والده فى سيارتها
التي لم يجد لها أثراً أمام بابه، فأدار
محرك سيارته عائداً إلى فيلا جدته
«الملكة نازلى» بضاحية «سانت
مونيك» بالمدينة ذاتها، وهو يتنهد فى
راحة، وقد غلب على ظنه أن الخلاف
الحاد الذى نشب بين والديه وأدى إلى
انفصالهما جسدياً، قد انتهى، وأن
الزيارة التى قامت بها البرنسيية إلى
شقة الأفندى قد أذابت جبال الجليد
التي فصلت بينهما منذ عشر سنوات .
فاستعدا سنوات الحب الجارف الذى
تحدى الدنيا وأقامها وأقعدھا، ولا بد
أنهما الآن فى الطريق إلى أوزوب لكى
يتزحلقا على الجليد، كما كانا يفعلان
فى سنوات زواجهما الأولى .
لكنه لم يكد يتقدم قليلاً فى الشارع
الموازى لشارع بارى، حتى وجد
سيارة البرنسيية تقف خلف المبنى
مباشرة، فتأكد لديه أن فى الأمر شيئاً
مريباً .
وحين نجح «رفيق غالى» أخيراً -
بالاستعانة بمدير المبنى - فى دخول
الشقة من نافذة المطبخ التى كانت غير
محكمة الإغلاق، فوجئ بما لم يكن

يخطر على باله أو على بال أحد، حتى في أكثر الكوابيس دموية:

كانت البرنسيصة «فتحية» تجلس القرفصاء في أحد أركان الغرفة فوق بركة من الدماء المتجلطة، تبدأ من جرح غائر أطاح بكل ملامح الجانب الأيسر من وجهها، الذي كان قبل ربع قرن جميلاً بشكل لا يمكن وصفه.

وكانت قد فارقت الحياة!

وعلى «شيزلونج» في ركن الغرفة استلقى «رياض أفندي غالى» فى غيبوبة كاملة، وقد لوثت الدماء كل شىء حوله: الوسادة التى ينام عليها، وحوائط الغرفة، وعشرات من المناشف الورقية تناثرت بين مطبخ الشقة و«الشيزلونج» الذى ينام عليه.

وبين الجثتين وجدت الشرطة مسدساً بلا طلاقات، وزجاجة فودكا فارغة وملوثة بالدماء..

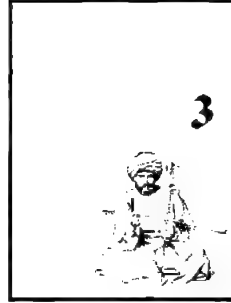
وكان التليفزيون مفتوحاً يذيع أغنية حب!

جفت الأقلام، وطويت الصحف!

فى هذه المرة، لم يتسع الخرق على الراقع، لأن المأساة كانت قد تمت فصلاً، ولكن الكلام فشا فى بعض المواقع فخرجت مظاهرات قليلة على صفحات الصحف تتأسى على الماضى الجميل، وتتخذ من الستار الختامى للمأساة، دليلاً على أن السلف الصالح كان على حق حين دافع عن نقاء الدماء واحتج على تهجين البذور، ورفض تلويث الأرحام.

وهكذا، تأكد لى أن المياة فى النهر لا تزال راكدة، وأن العصور الليبرالية الثلاثة لم تخسم من قضايا الحرية شيئاً فتخففت من تزمته، وضحيته بوقارى، وبدأت الكتاب من بدايته الحقيقية والصحيحة.

لم يخطئ
«محمد حسنين
هيكل» حين
حكم بأن ما
كتب عن الملك
«فاروق» وهو
يجلس على
العرش، كان



انتقاصاً من الحق، وبأن ما نشر عنه، بعد أن نزل عن العرش، جاء انتقاصاً من العدل، أما ما نشر عنه خلال السنوات الأخيرة، باستثناءات قليلة، فهى كتابات تجارية، يضيف «هيكل» أنها حولت الحقيقة التاريخية، إلى «سوق للمضاربات انفلت عياره، وقل مقداره».

ولعل المسودة الثانية لهذا الكتاب، التى نشرت متسلسلة على صفحات مجلة «كلام الناس» - بين يونيو (حزيران) ١٩٩٣ ويناير (كانون الثانى) ١٩٩٤، مسئولة عن جانب من تلك الكتابات التى انفلت عيارها، وقل مقدارها، فقد لفتت النظر بقوة إلى ما يتضمنه الموضوع من جوانب الجذب والتشويق، فأغرت آخرين بأن يكتبوا عن هذا الجانب، كتبوا ومسلسلات، نقلوا عنها، أو عن غيرها، من دون أية محاولة للتثبت من صحة ما ينقلونه، أو جهد لوضعه فى سياقه التاريخى.

وعلى الرغم من إلحاح كثير: فقد رفضت أن أنشر مسودته الثانية ضمن هذه الهوجة من الكتابات، ليس فقط لأننى اكتشفت بعد النشر الصحفى، أخطاء قليلة فى المعلومات، خدعتنى فيها مصادرى، ولكن - كذلك - بحثاً عن المصادر التى لم أستطع الوصول إليها وأنا أكتب تلك المسودة، أو انتظاراً لصدور ما كنت أعلم أنه فى طريقه إلى النشر من مخطوطات تتعلق



محمد حسنين هيكل

لكن ما ورد بكل هذه المصادر من معلومات حول الحياة الخاصة للأسرة المالكة المصرية، كان - على الرغم من أهميته - قليلاً، وهو ما اضطرني للعودة إلى مسح الصحف المصرية بين العشرينيات وأواخر الخمسينيات. صحيح أن هذه الصحف، لم تكن حرة تماماً، في نشر هذا النوع من المعلومات، إلا أنها استدركت معظم ما فاتها في حينه، خلال العامين التاليين لعزل الملك «فاروق» عن العرش، بما نشرته من مذكرات وذكريات وأحاديث، للشخصيات التي كانت على مسرح الحوادث، وقريبة من هذا الجانب من حياة الأسرة المالكة، أو ما يتصل به من وقائع سياسية.. فضلاً عما سجلته من وقائع المحاكمات التي أجراها العهد الجديد في محكمتي الغدر والثورة، لرموز ما كان يوصف آنذاك بـ«العهد البائد».

وقد شملت هذه المحاكمات أحد أفراد الأسرة المالكة وهو «النيل عباس حليم» كما شملت من أفراد حاشية الملك «فاروق» كلاً من «كريم ثابت» - مستشاره الصحفي - والدكتور «أحمد النقيب» - مدير مستشفى المواساة - والأميرالاي / العميد «محمد حلمي حسين» - مدير الركائب الملكية - كما أدلى آخرون منهم بأقوالهم كشهود نفى أو إثبات، في المحاكمات التي أجريت لآخرين، أمام هاتين المحكمتين، كان من بينهم العميد «أحمد كامل» - رئيس بوليس القصور الملكية، و«حسين سرى باشا» زوج خالة الملكة «فريدة» الذي تولى الوزارة، ورأسها أكثر من مرة كما رأس الديوان الملكي. ومن القضايا السياسية الكبرى، التي تضمنت أقوالاً لشهود ومتهمين؛ كانوا على صلة بالوقائع، قضية «مصرع الشيخ حسن

بموضوعه، وفضلاً عن ذلك، لأعيد التفكير، على ضوء ذلك كله، في تفسيرى للظاهرة التاريخية، وفي حكمى على الوقائع والشخصيات.

وكان الزمن قد أضاف إلى ما جمعته من معلومات - عند كتابة المسودة الأولى لهذا الكتاب عام ١٩٧٧، وخلال السنوات التي مضت منذ نشرت مسودتها الثانية عام ١٩٩٣ - معلومات حملتها مذكرات لم تكن قد كتبت أو كانت لا تزال مخطوطة، ومنها مذكرات الزعماء «محمد فريد» و«سعد زغلول» و«مصطفى النحاس»، ومذكرات «حسن يوسف باشا» - الذى ظل لسنوات وكيلاً للديوان الملكى - و«مرتضى المراغى» - الذى كان وزيراً للداخلية، فى ثلاث حكومات قبل الثورة، و«عادل ثابت» - حفيد شقيقة الملكة نازلى ومذكرات «كريم ثابت باشا» - المستشار الصحفى للملك فاروق وأقرب أصدقائه إليه فى السنوات العشر الأخيرة من حكمه، ومذكرات «حسن حسنى باشا» سكرتيره الخاص - ويوميات «اللورد كيلرن» - المندوب السامى، ثم السفير البريطانى فى مصر، بين ١٩٣٤ و١٩٤٦ - فضلاً عن دراسات تؤكد معلومات قديمة، أو تتضمن معلومات جديدة، عن الحقبة التى سبقت وتلت الحرب العالمية الثانية، حتى قيام ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢، نقلاً عن الوثائق البريطانية التى رفع الحظر عنها بين منتصف الستينيات وأوائل الثمانينيات، ومنها دراسات للأساتذة والدكاترة «محسن محمد» و«لطيفة سالم» و«سامى أبو النور» و«يونس لبيب رزق» و«جمال المسدى» و«عبدالعظيم رمضان» و«محمد أنيس».



مصطفى النحاس



سعد زغلول



محمد التابعى

ليفون كشيشيان - عقب مقتل الأميرة «فتحية» ولكن الجريدة لم تنشرها.

وتتسم مدرسة «أخبار اليوم» الصحفية، كما تتسم الصحف والمجلات التى اشترك فى تحريرها صاحبها «مصطفى» و«على أمين» وأستاذهما «محمد التابعى» - ومنها «روز اليوسف» حتى عام ١٩٣٤، و«آخر ساعة» منذ تأسيسها، و«الاثنين» خلال عامى ١٩٤٢ و١٩٤٤، - باهتمام بالغ بأخبار الأسرة المالكة، مما يجعل هذه الصحف - فضلا عن صحف «أخبار اليوم» و«آخر لحظة» و«الأخبار» و«الجيل» - مصدرا مهما من مصادر المعلومات، فضلا عن كتب «مصطفى أمين» الكثيرة، التى تتضمن ذكرياته ومشاهداته، والتى جمع فى معظمها أخباره ومقالاته وتحقيقاته الصحفية، ومنها «ليالى فاروق» و«عمالقة وأقزام» و«شخصيات لا تنسى» و«من واحد لعشرة» و«من عشرة لعشرين» و«صاحبة الجلالة فى الزنزانة»، وكتابات وذكريات «محمد التابعى» التى كتبها بتوقيعه، أو بدونه فى كثير من هذه الصحف، ومن أهمها كتابه الشهير «من أسرار الساسة والسياسة»، الذى ترجم فيه لصديقه «أحمد محمد حسنين باشا» - وهو مصدر رئيسى من مصادر المعلومات - عن صاحب السيرة، على الصعيدين الشخصى والعام.

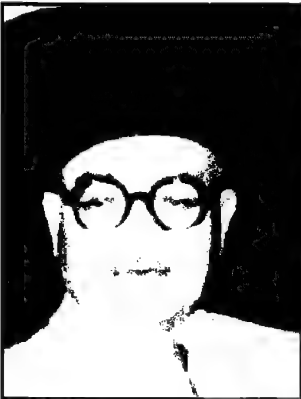
وتعتبر صحف ومجلات «دار التحرير» - «التحرير» و«الجمهورية» - مصدر المعلومات التالى فى الأهمية، بعد صحف دار «أخبار اليوم»، إذ هى الدار الصحفية التى أسستها ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، لتبشر باتجاهات العهد الجديد، ولتندد بالعهد البائد، ولذلك أعطت، وخاصة خلال السنوات الأولى للثورة، اهتماما بالغاً لنشر ما عثرت عليه من وثائق وتقارير تتعلق

البناء»، و«مصرع اليوزباشى عبدالقادر طه»، التى تتضمن أقوالاً مهمة، للدكتور «يوسف رشاد» وزوجته السيدة «ناهد شوقي بكير» - التى عُرفت باسم «ناهد رشاد» - اللذين برز نفوذهما داخل الحاشية الملكية، منذ منتصف الأربعينيات، فضلا عن أقوال «محمد حسن» - الأمين الخاص للملك فاروق - الذى كان قريباً منه فى السنوات الأخيرة من حكمه.

وفضلاً عن ذلك، فقد أفادتنى المجلدات الثمانية، التى كتبها «صبرى أبو المجد» - سنوات ما قبل الثورة (٣ مجلدات) و«محمد التابعى» (مجلدان) و«فكرى أباطة» (مجلدان) و«صفحات مطوية من تاريخنا الوطنى» (مجلد). إذ كان مصنفها حريصاً على أن ينقل فيها نصوصاً كاملة، وكثيرة مما كان تنشره الصحف. فكانت إشارات مهمة إلى تواريخ نشر بعض الوقائع، وفرت على مجهوداً شاقاً.

والحقيقة، أن المادة التى أمدتني بها الصحف المعاصرة للحوادث، قد ساعدتني فى تدقيق تواريخ بعض الوقائع وفى متابعة تطوراتها، مما أسهم فى إعادة بنائها على نحو يخلو من التشوش. وأمدتني بتفاصيل لم يكن ممكناً الاستغناء عنها. وفضلاً عن ذلك كله، فقد مكنتني من تتبع خريطة العلاقات داخل الأسرة المالكة، التى تنسم بدرجة كبيرة من التعقيد، خاصة بعد أن توزع أفرادها فى أعقاب ثورة ١٩٥٢ فى الشتات.

وفضلاً عن المعلومات المنشورة فى الصحف، فقد عثرت، بمعونة كريمة من الأستاذ «أبو السعود إبراهيم» - رئيس قسم الوثائق والمعلومات بجريدة «الأهرام» - على معلومات غير منشورة، أرسلها مراسل «الأهرام» فى أمريكا -



د. حسن حسنى باشا:

السكرتير الخاص للملك فاروق..
وصاحب واحدة من أهم المذكرات التى
دافعت عنه



١٩٤٢: غلاف مجلة «الاثنين والدنيا» في عهد رئاسة «مصطفى أمين» لها في النصف الأول من الأربعينيات حين وصلت إلى قمة ازدهارها. صدرت لأول مرة عام ١٩٣٤، عن اندماج مجلتى «الفكاهة» و«الأبطال» اللتين كانت تصدرهما «دار الهلال». ثم أدمجت فيها بعد ذلك مجلة ثالثة كانت الدار تصدرها هي مجلة «الدنيا المصورة». توقفت في منتصف الخمسينيات لتصدر الدار بدلاً عنها أسبوعيتين هما «الكواكب» و«حواء»



١٩٥٢: غلاف العدد الأول من مجلة «التحرير» أولى المطبوعات الصحفية التي صدرت عن إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة، لتكون لسان حال ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتحولت فيما بعد إلى دار صحفية تصدر صحفاً يومية ومجلات أسبوعية وشهرية، هي «دار التحرير للطبع والنشر». توقفت عن الصدور في النصف الثاني من الخمسينيات

بالحياة الخاصة والسياسية للأسرة المالكة. كما نشرت مذكرات عدد من المسؤولين السابقين، كان من أهمها «مذكرات كريم ثابت» - المستشار الصحفي للملك «فاروق»، و«أمين فهم» - سكرتيره في المنفى - الذى نشر فصولاً من مذكراته فى «التحرير» و«آخر ساعة».

ومع أهمية الصحف كمصدر للمعلومات لا يمكن إهماله، فقد وضعت فى اعتبارى أن الظروف السياسية الآنية، تؤثر فيما تنشره، بحيث يصعب تنزيهه عن شبهة الدعاية والدعاية المضادة، وكما أن المرويات التى نشرتها هذه الصحف، فى منتصف الثلاثينيات، وعقب تولى «الملك فاروق» للعرش، كانت تتسم بالمبالغة فى الدعاية له، وتلميع صورته، فإن المرويات التى نشرتها هذه الصحف عنه، عقب عزله عن العرش، كانت تتسم كذلك بالمبالغة فى الدعاية ضده، وتتعمد تشويه صورته لأسباب سياسية مضادة.

وربما لهذا السبب، فقد تعاملت بحذر، مع المرويات الصحفية عن الأسرة المالكة السابقة، بما فى ذلك مرويات شهود رئيسيين للوقائع، مثل «مصطفى أمين» الذى كان على صلة وثيقة بكثير من اللاعبين الرئيسيين على مسرح الحياة الاجتماعية والسياسية بين منتصف الثلاثينيات ومنتصف الستينيات، بما فى ذلك «الملك فاروق» والملكة «نازلى» و«أحمد حسنين» وعدد آخر من رجال القصر الملكى. وقد أتاح له ذلك الاطلاع على كثير من الوقائع. كما قام - بعد الثورة - بتحقيق جوانب أخرى، من بينها جذور الخلاف بين الملكة «نازلى» وابنها الملك «فاروق» ووقائع زواج البرنسية «فتحية» من «رياض غالى».

لكن طريقة «مصطفى أمين» فى عرض المعلومات التى تصل إليه، كانت تتسم - عادة - بدرجة من المبالغة، وبشئ من الخيال، وبتعمد الإثارة؛ إذ كان يرى - كما كتب فى مخطوط لبعض ذكرياته الخاصة عثر عليه «صبرى أبو المجد» - ضمن أوراق أستاذه «محمد التابعى» - أنه لابد من إضافة بعض «التهويل» إلى ما ينشره من أخبار وتحقيقات، ويعتبر ذلك تشويقاً ضرورياً للقارئ.

ومع أن شاهداً رئيسياً آخر، هو «محمد التابعى» - كان أكثر حرصاً على تدقيق ما ينشره من وقائع، فإن ذلك لا يعنى أن ما كان ينقله عن لسان آخرين، كان بالضرورة صحيحاً، وخاصة ما نقله عن لسان «أحمد حسنين» تبريراً لسلوكه الشخصى ولمواقفه السياسية.

وقد فرض على ذلك، أن أخضع كل المرويات التى اعتمد عليها هذا الكتاب، سواء كانت صحفية أم غير صحفية، لنسب متدرجة من الشك العلمى فى مصداقيتها، طبقاً لمدى قرب المصدر من الحدث، وطبيعة الدوافع التى تقف وراء روايته، فتدفعه إلى الانحياز أو إلى التحامل، كما فرض على أن أقارن بين الروايات المتعددة للواقعة الواحدة، فإذا تناقضت، بشكل يستحيل معه التوفيق بينها، رجّحت إحداها استناداً إلى السياق العام للأحداث، والسلوك العام للشخصيات، وتفسيرى الخاص للظاهرة، وحاولت - بقدر المستطاع أن أميز بين ما هو «صحيح»، وما هو «تهويل» فى المصادر التى أستند إليها. ومع أن هذا الكتاب يدين بما فيه من معلومات لعشرات من الوثائق والمذكرات ومحاضر المحاكمات، فضلاً عن المقالات والتحقيقات الصحفية،



مصطفى أمين

صحفى مصرى. ولد فى ٢١ فبراير ١٩١٤. كان والده أمين يوسف محاميا ثم سكرتيرا عاما لمجلس الشيوخ ثم وزيرا مفوضا لمصر بأمريكا. وكانت والدته رتيبة زغلول هى ابنة شقيقه سعد زغلول وقد تيناها خالها بعد وفاة والديها. نشأ مع توأمة على أمين فى بيت سعد زغلول هوى الصحافة منذ طفولته. وعمل بها هاويا وهو طالب بالمدارس الثانوية مع استاذة محمد التابعى فى مجلتي «روز اليوسف» و«آخر ساعة». درس بكلية الحقوق فى عام ١٩٣٥ سافر مع والده إلى واشنطن ليدرس العلوم السياسية بجامعة جورج تاون. عاد فى عام ١٩٣٨ ليتولى رئاسة تحرير مجلة «آخر ساعة»، فى عام ١٩٤١ تولى رئاسة تحرير مجلة «الانثين» - وكانت تصدر عن دار الهلال. وخلال الفترة بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٦ كان يعمل رئيساً لقسم الأخبار بجريدة «الأهرام». فى نوفمبر ١٩٤٤ أصدر أسبوعية «أخبار اليوم» التى تحولت إلى دار صحفية تصدر يومية «الأخبار» (١٩٥٢) وأسبوعيات «آخر ساعة» (١٩٤٦) و«الجبل» (١٩٥٢) إلى أن انتقلت ملكيتها إلى الدولة. مع غيرها من دور الصحف عام ١٩٦٠. حوكم بتهمة التجسس للولايات المتحدة عام ١٩٦٥ وأمضى فى السجن ٩ سنوات. عاد بعد العفو عنه لممارسة الصحافة فى دار أخبار اليوم. توفى عام ١٩٩٨ عن ٨٤ سنة

تنشر، بالصورة التى تجدها بين يديك، وأن تضم هذه المجموعة من الصور الفوتوغرافية والرسوم واللوحات التاريخية النادرة، لتنقلك - فى عصر الثقافة البصرية - إلى الزمن الذى جرت فيه حوادثها بكل ملامحه، وشخصه ومبانيه، وتعيد تخليق الماضى الجميل والجليل، بكل مفرداته، وتؤكد لك أن الوطن فيه من الجلال والجمال ما يستحق من أجله، أن ينتمى إليه الإنسان، ويفنى فيه، ويعمل على أن يكون حاضره أجمل من ماضيه، ومستقبله أجمل من حاضره.

ومع أن «البرنسياسة والأفندى» - كغيره من «حكايات من دفتر الوطن» - كتاب فى التاريخ، إلا أننى أعذرك لو وجدته أقرب إلى فيلم سينمائى مختلط، أخرج «حسن الإمام» بعض مشاهده، وأخرج «يوسف شاهين» مشاهد أخرى. وليس ذلك - على أى الأحوال - نادرا فى فيلم - أو علم - التاريخ.

فإذا اخترت أن تتسلى به وبى، فلا اعتراض لى، فهذا ما قصده!

وإذا أردت - بالإضافة إلى ذلك - أن تفكر معى ومعه، فذلك أيضا ما قصده، بل هو ما أفضله، وهو حقك الذى أنصحك ألا تتنازل عنه!

أما الذى ليس من حقك، فهو أن تطالب بثمان التذكرة بعد أن تشاهد الفيلم.

صالح كيسى

مدينة الصحفيين -

٤ يناير (كانون الثانى) ١٩٩٣،

٢٠ إبريل (نيسان) ١٩٩٩

والدراسات التاريخية، أشرت لبعضها فى النص، فقد تجنبت - كما أفعل فى هذه «الحكايات» عادة - أن أنسب كل معلومة إلى مصدرها، إلا إذا كان ذلك فى مجال تحديد المسئولية عنها، أو إبراز ما فيها من تناقض مع غيرها، حتى لا أثقل الكتاب بإحالات وهوامش، مما لا يستريح له القارئ العام.

ولست فى حاجة إلى المزيد من الدفاع عن الشكل الذى اخترته لرواية هذه الحكاية وغيرها من «حكايات من دفتر الوطن»، فقد فعلت ذلك من قبل، لكن الالتباس الذى تحدثته هذه الموجة من الكتابات التاريخية، التى انفلت عيارها، وقلّ مقدارها، تدعونى لأن أؤكد من جديد، أن هذه الحكايات، إسهام متواضع فى معركة الدفاع عن الذاكرة الوطنية، تتوجه بالدرجة الأولى للقارئ العام، والقارئ الشاب، ومع أنها «تاريخ» يخضع لكل شروط حرفة «التاريخ» إلا أنها - من حسن الحظ - ليست حصة فى علم التاريخ، ولكنها جلسة سمر تاريخية، وما تختاره من تاريخ الوطن، هو أيام وأحداث وشخصيات لم يجد المؤرخون المحترفون حماسة، أو وقتا، للكتابة عنها، مع أنها تتفجر بالدلالات على عصرها، وربما - كذلك - على عصرنا.. وكان هذا هو المحك الأول لاختيارها.. أما المحك الثانى، والأهم، فهو أن تكون - بالفعل - حدوتة، فيها كل ما فى الحوادث من إثارة وتشويق تنجم عن الدراما الطبيعية فى وقائع التاريخ، لتصلح موضوعا لجلسة سمر.

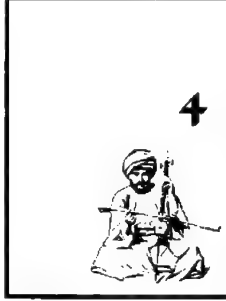
وربما لهذا السبب كان لا بد وأن

الفصل الأول

كومبارس فى كواليس التاريخ



البطل
الرئيسى
للمأساة اسمه
الكامل
«ريـاض»
أفندى بشاى
غالى».



وهو اسم
لم تنشره - بشكل بارز - أى صحيفة، أو
يرد له ذكر فى أى كتاب، أو يعرف أحد
لصاحبه صورة - باستثناء أقاربه
ومعارفه - قبل ربيع عام ١٩٥٠ عندما
تناقلتتهما وكالات الأنباء العالمية، فإذا
بالاثنين - الاسم والرسم - يحتلان
الصفحات الأولى لكل الصحف
المصرية والعربية والعالمية لأسابيع
متتالية.

حدث ذلك قبل أن يسدل الستار على
الفصل الأول من المأساة التى لم يكن
أحد يعرف - آنذاك - أنها مأساة.
ومع أن الستار قد ارتفع - بعد ذلك -
عدة مرات، وازدحمت خشبة المسرح
بالأبطال إلا أنه ظل أكثر شخصيات
المأساة - من الناحيتين الشخصية
والعامة - مدعاة للاهتمام، وإثارة
للفضول، بحثا عن سره المظوى،
وسحره الخفى الذى أغرى
«البرنسياسة فتحية»، أصغر وأجمل
شقيقات «الملك فاروق»، فراهنت عليه
رهانها العظيم الخاسر بكل شىء: لقبها



رياض غالى: الكومبارس الذى قفز من
خلفية المسرح إلى الصفوف الأولى

الرهان عليه، بكل ذلك الماضى، وكل
ذلك الذى كان - أيامها - حاضرا، وكان
مستقبلا؟!

وهل كان الأفندى ملاكا - كما كانت
البرنسييسة تتوهم - آنذاك - أم كان
شيطانا - كما لعلها حكمت بعد ذلك؟
أم أنه - وهو الأرجح - كان قدرا
تاريخيا لا فكاك منه؟!

الشيء المؤكد أن الذين عرفوا
«رياض أفندى غالى» - قبل ذلك التاريخ -
قد ذهلوا بشدة حين وجدوه يقتحم
المسرح الملكى بتلك الجسارة النادرة

الملكى والثروة التى ورثتها عن أبيها
«الملك فؤاد»، والتاج الذى كانت أمها
«الملكة نازلى» تضعه فوق رأسها
باعتبارها الملكة الوالدة، وما ورثته الأم
عن أبيها ثم عن زوجها.
وراهنت عليه أخيرا - وآخرها -
بحياتها القصيرة الفاجعة!

أما الأهم - والأعم - من ذلك كله فهو
أنها راهنت عليه بحاضر ومستقبل
أسرتها المالكة وبمصير النظام الملكى
ذاته فى مصر.
فهل كان «رياض أفندى» يستحق



كلارا مديتشي:

عشيقة الديكتاتور الإيطالي موسوليني
انتهت حياتها برصاصة أطلقها عليها
الشار في مدينة ميلانو. ثم علقوها إلى
جانب جثة عشيقته

المثال. إذ لم يكن في حياته. قبل لقائه
بالبرنيسية الصغيرة والملكة الأم،
وحتى بعد ذلك اللقاء بشهور وسنوات -
ما يدعوهم للظن بأنه سيلعب في حياة
الأسرة المالكة المصرية، دورا من النوع
الذي لعبه في مصائر الملوك والشعوب،
ذلك الطابور الممتد من النكرات
المسرحية الذي يضم بين ثماره المرة
رجالا ونساء من أمثال «راسبوتين»
و«مدام دي بومبادور» و«ليدي
هاملتون» و«إيفسا براون» و«كلارا
مديتشي» و«جوزفين بورهانييه»
و«أنطوان بولسي» و«زوبكوف»
و«أنستاسي خرايمو».

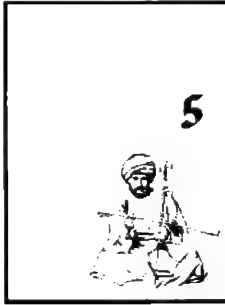
لكن ما كان قد كان:

انضم «رياض أفندي» إلى ذلك
الطابور من كومبارس التاريخ الذين
اقتحموا مسرحه ليهدموا عروشا،
ويقوضوا إمبراطوريات، ويشعلوا
حروبا ويصرعوا فرسانا ويستبدلوا
أكاليل الغار على جباه الأبطال بأشواك
العار، مع أن أحدا منهم - قبل برونه
المفاجئ - لم يظهر على خشبة إلا
ليقدم - وهو منحنى الظهر - كوب ماء
للبطلة الجليلة، أو يعرض ورقة على
البطل الرفيع الشأن، ثم يتراجع
بظهره المحنى ليختفي مرة أخرى في
الكواليس، دون أن يتاح لأحد من
المتفرجين أو المؤرخين رؤية ملامحه.
أو معرفة اسمه.

وهكذا بات على المؤرخين - بعد
اندفاع «رياض أفندي» المفاجئ إلى
مقدمة الخشبة في تلك الأيام من ربيع
وصيف ١٩٥٠ - أن يتجرعوا المرارة
التي يتجرعونها في كل مرة ينتزع
فيها أحد النكرات دور البطولة من
نجوم المسرحية، فيلتفتوا عن حرب
كوريا وهزيمة فلسطين وفضيحة
الأسلحة الفاسدة، وقرار حل جماعة

الإخوان المسلمين، ومراسيم إسقاط
العضوية عن رئيس مجلس الشيوخ،
و١٧ من أعضائه، بعد أن تراجعت كل
تلك الأحداث العظمى، إلى خلفية
المشهد المصري والعربي، وقفز
«رياض غالي» إلى مقدمته ليسرق
الكاميرا من الجميع، فلم يعد أمام
المؤرخين مفر من أن يهرولوا بحثا عن
ملاحم «كرايتون العجيب»، بين حشد
ضخم من كومبارس التاريخ؛ يضم
الخدم والحشم والوصيفات والمربيات
والحراس والقوادين والمحاسيب
والمهرجين والمنجمين والعشيقات
والعشاق وحملة الحقائق
والألاضيش.

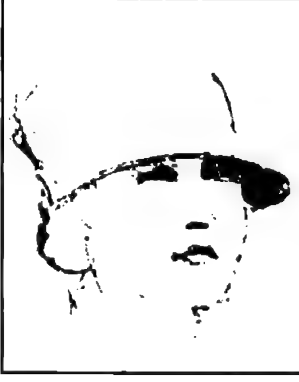
في تلك
السنة - ١٩٥٠ -
كان «رياض
أفندي» قد بلغ
الثانية
والثلاثين من
عمره: شاب
متوسط الطول



رشيق القوام قمحى اللون، وسيم
الملامح يصف شعره ويهندس شاربه،
على الطراز الذي أشاعه - نجم هوليوود
في الأربعينيات والخمسينيات - «كلارك
جيبيل» - خليفة «رودلف فالنتينو» - وهو
طراز كان شائعا بين «المعجبانية» من
شبان ورجال ذلك الزمان الحريصين
على أن يكونوا فرسان أحلام نساء
الدنيا. وكان قد أحيل إلى الاستبداد، ثم
فُصل من عمله - كأمين للمحفوظات
بقنصلية مصر في «مارسيليا» بدرجة
سكرتير ثالث - بتعليمات ملكية،
أصدرها الملك «فاروق» وعين بأمر
ملكى مضاد أصدرته الملكة الوالدة
«نازلي» ليعمل سكرتيرا خاصا
ومستشارا سياسيا لجلالته.



موسوليني وهتلر



إيغابراون

ولدت عام ١٩١٢ لأسرة بافاريا تنتمي إلى الشرائع الدنيا من الطبقة الوسطى. كانت في الحادية والعشرين من عمرها حين قدمها صاحب محل الصور الذي كانت تعمل به، إلى مستشار ألمانيا وزعيم الحزب النازي «أدولف هتلر»، فاتخذها عشيقته له. رفض «هتلر» أن يتزوجها لأنه كان يرى أن الزواج سوف يعطله عن تحقيق مشروعه. لعبت دوراً هاماً في حياة «هتلر» على الرغم من أنه كان حريصاً على أن يبقيها بعيداً عن مسرح الأحداث، وخصص لها قصراً جبلياً بعيداً عن العاصمة كان يزورها فيه. أصرت على أن تلتحق به بعد هزيمته في الحرب، وسقوط أجزاء من العاصمة في أيدي الأعداء، فقرر أن يكافئها على ذلك بالزواج منها رسمياً. وفي أعقاب ذلك، انتحر الاثنان فجر يوم ٢٩ إبريل (نيسان) ١٩٤٥ - كان هتلر يشغف برسم استكشافات لوجهها، من بينها الاستكشاف المنشور أعلى هذا الكلام

كان ينفرد بالساحة التعليمية قبل ذلك - مؤسسة جديدة هي التعليم المدني، يتلقى المنتسبون إليها العلوم الحديثة، ويتبعون نظاماً أوروبياً.

والواقع أن «القمص غالى» كان يتبع فى ذلك تقليداً سار عليه أواسط المصريين - مسلمين وأقباط - منذ عرفوا هذه الثنائية فى نظام التعليم، فلم يتخلوا عن وسطيتهم وأمسكوا العصا بين الدين والدنيا من المنتصف، كما يفعلون فى كل شئون حياتهم، أما المسلمون منهم فقد كانوا حريصين على أن يهبوا أحد أبنائهم إلى الأزهر ليكون من حملة العلم الشريف، وحفظة القرآن الكريم، استجلاباً للبركة وتكفيراً عما يرتكبونه من ذنوب، حين يحل أوان حسابهم فى الآخرة، بينما يلحقون بقية الأبناء بالتعليم المدني استجلاباً للمنفعة، وتدعيماً للمكانة الاجتماعية وحرصاً على مستقبل هؤلاء الأبناء، بعد أن أدى تحديث الدولة إلى تضيق فرص العمل أمام الذين يدرسون فى الأزهر، فاقترصت على الوظائف الدينية البحتة. أما الأقباط فكانوا قد أدركوا - منذ عهد البابا «كيرلس الرابع» فى أواسط القرن التاسع عشر - أهمية الإصلاح الشامل لأحوال الطائفة، وضرورة نشر التعليم المدني بين صفوفها، ليتاح لهم أن يمارسوا أدواراً أوسع وأكثر تأثيراً فى الحياة العامة، تكفل لهم حجماً من الحقوق، يتوازى مع ما يؤدونه من الواجبات العامة.

وأثبت «بشاي أفندى» - الذى ولد فى عام ١٨٨٩ - أنه أهل لكى يحقق طموح أبيه. إذ لم يتم فحسب تعليمه العالى فى مصر، ويحصل على دبلوم مدرسة المعلمين العليا، بل أضاف إليه دراسة أعلى فى واحدة من أرقى الجامعات الإنجليزية هي «جامعة أوكسفورد».

وهكذا أصبح الفتى الصعيدى، ابن قرية «دير تاسا» - أصغر قرى «مركز البدارى» بمحافظة أسيوط - موضوعاً لصراع الأوامر والإرادات الملوكية. ولعبت المصادفة دورها السعيد فى حياته بشكل لم يكن يتوقعه أحد؛ كما فعلت مع قريته الصغيرة التى أخذت اسمها من دير قبلى يحمل الاسم نفسه، ولم تحول إلى قرية إلا بعد إنشاء كنيسة ريفية متواضعة بناها جده لأبيه - «القمص غالى» - ليصلى فيها الأقباط من سكان القرى التى تتناثر حولها. وبنى لنفسه إلى جوارها بيتاً ريفياً صغيراً، شجع آخرين على أن يقتفوا أثره، وما لبثت البيوت المحيطة بالكنيسة والدير أن تعددت.

وبعد سنوات قليلة كانت المصادفة قد حولت الكنيسة الريفية المتواضعة إلى مركز لقرية تسكنها مئات قليلة من الأسر القبطية فى أواسط الصعيد.

لكن المصادفة لم تكن وحدها هى التى دفعت الجد «غالى» لكى يختار لابنه الثانى «بشاي» مصيراً يختلف عن المصير الذى اختارته له الأقدار، وحياة تختلف عن تلك التى عاشها هو. فلم يدفع به إلى السلك الكهنوتى ليرسم قسيساً كما حدث له، وكما فعل هو نفسه، مع ابنه الأكبر، ولعله وجد أنه قد عمل لأخرفته وأرضى الرب، وأدى واجبه نحو كنيسته حين سخر أكبر أبنائه لخدمتها فلم يجد ما يحول دون أن يعمل لدنياه، فدفع بابنه الثانى إلى سلك التعليم المدني.

والأرجح أنه كان متأثراً فى ذلك بالمكانة الاجتماعية الرفيعة التى أخذ المتعلمون فى المدارس المدنية يشغلونها تدريجياً، منذ الانقلاب الذى أحدثه «محمد على الكبير» فى نظام التعليم، عندما أضاف إلى التعليم الدينى - الذى

مجتمعات ضيقة ومغلقة، خاصة إذا كانت فوق ذلك طائفية، كما كان حال قريته، مثل العاطفية والسذاجة والتزمّت وضيق الأفق والارتياح في الغرباء.

وإذا كان عدم الاستقرار في «دير تاسا» قد أفقده بعض فضائل المجتمعات الزراعية كاحترام التقاليد والانصياع للضوابط الاجتماعية، وتقدير رأي الجماعة، فقد كسب في المقابل خبرات أتاحتها له تنقله بين مجتمعات متنوعة واحتكاكه بأنماط مختلفة من البشر، فتميز برشاقة اجتماعية مبكرة، وبقدرة على التعامل مع الناس والنفاذ إلى قلوبهم.

ولأن «رياض» كان ابنا ذكرا في مجتمع يقدر «الذكورة»، وينتمي إلى أقلية دينية تسعى لإكثار نسلها لتتقوى به على ضعفها الاجتماعي، فقد كان طبيعيا أن يلقي الكثير من رعاية وتدليل أسرته، خاصة وأنه كان الابن الوحيد لوالديه اللذين أنجباه في عمر متقدم نسبيا. فقد كان الأب في التاسعة والعشرين من عمره عندما رزق به، ولم يرزق الوالدان بعده بابن أو بنت سواه. فحق له أن يحتكر عواطفهما وأن يبتزها كذلك.

وهكذا، لم يكد ينهي دراسته الابتدائية وينتقل إلى المرحلة الثانوية، حتى بات والده حريصا على أن ينقله إلى المدرسة التي يعمل بها ليكون تحت رعايته المباشرة. وهو أمر لم يكن صعبا، ليس بسبب صلات الأب الوظيفية بالمسؤولين في سلك التعليم فحسب، بل لأن المدارس الثانوية لم تكن تزيد عادة على مدرسة واحدة في عاصمة كل إقليم، فكان اجتماع الأب والابن بين جدرانها من طبائع الأمور في أغلب الأحوال. ولم تكن مصادفة أن

وعندما عاد من إنجلترا عين مدرسا في المدارس الثانوية المصرية. وتزوج من ابنة أحد الأعيان وظل يصعد ببطء، ولكن بثبات، سلم وظائف وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن).

وعندما بلغ الستين، في نهاية عام ١٩٤٩، كان قد وصل إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه أمثاله، قبل أن يحالوا إلى المعاش ويتقاعدوا عن العمل، فأصبح مراقبا عاما لإحدى المناطق التعليمية في الأقاليم. وهي مكانة يحصل الذين يشغلونها اليوم على درجة وكيل وزارة. وخلال تلك السنوات، كان قد استقل بأسرته وبنى لنفسه منزلا من دورين في قرية «دير تاسا»، تاركا منزل العائلة لشقيقة الأكبر، الذي كان قد حل محل والدهما الراحل في رعاية الكنيسة.

وفضلا عن ذلك، كان كفاح «بشاي أفندي غالي» في معركة الحياة قد انتهى بأن تملك ٢٣ فدانًا، ورزق بابن وحيد هو الذي عرفه الناس على نطاق واسع عندما قفز من بين صفوف الكومبارس إلى مقدمة المسرح الملكي، فعلموا آنذاك أن اسمه: «رياض أفندي بشاي غالي».

وكان محتما على «رياض» - الذي ولد بـ «دير تاسا» في ١٢ فبراير (شباط) ١٩١٨. أن يغادر مسقط رأسه ليطوف مع أبيه بين مدن الأقاليم التي تنقل «بشاي أفندي» بين مدارسها الثانوية معلما للغة الإنجليزية والترجمة. إذ كانت المدارس الثانوية آنذاك قليلة العدد معروفة بالاسم، لا تنشأ إلا في عواصم الأقاليم ومدنها الكبرى. وهكذا لم تتح له الفرصة لكي يقيم في «دير تاسا» إلا لفترة قصيرة خلال الإجازات الصيفية، وتنزهت شخصيته بالتالي عن كثير من العيوب التي تبرز عادة في سلوك الذين يتلقون تنشئتهم الاجتماعية الأولى في



الكنيسة التي بناها القمص غالي جد رياض بقريته



الأستاذ بشاي غالي والد رياض غالي. بالروپ في منزله الذي بناه في دير تاسا. بريشه د. خلف طابع

وفى عام ١٩٣٨ - وهو فى العشرين من عمره - أنهى دراسته الثانوية متأخراً عامين عن زملائه، وجاء ذلك دليلاً على أنه تعرض لاختلال التوازن الناتج عن تدليل والديه له. لكن نجاحه فى الحصول على الشهادة التوجيهية التى تؤهله لدخول الجامعة - برغم ما تعرض له من عثرات - أثبت كذلك أن هذا التدليل لم يحل بين الوالدين وبين التدخل الضرورى لإصلاح شأنه عندما تعوج الأمور، فقد كانا حريصين على أن يكمل دراسته العالية. كما أثبت أيضاً أن تعثره فى الدراسة لم يكن يعود إلى نقص فى ذكائه، بل إلى زيادة رغبته فى العبث. والغالب أن وفرة ذكائه هى التى مكنته أخيراً من إنهاء دراسته الثانوية بمجهود أقل بكثير مما يبذله أنداده للنجاح.

ومع أنه لم يكن شغوفاً بالمعرفة كقيمة فى حد ذاتها، فإنه لم يكن خالى الذهن عن المكانة الاجتماعية المتميزة التى أصبح خريجوا الجامعات يشغلونها فى المجتمع المصرى، وخاصة بعد الاستقلال الذاتى الذى حصلت عليه مصر، وترتب عليه السعى لتمصير الوظائف وإحلال

يلتحق «رياض» بـ «المدرسة التوفيقية» دون مدارس القاهرة الأخرى، عندما انتقل الأب للعمل فيها فى منتصف الثلاثينيات.

ويبدو أن الأم كانت أقل حزمًا من الأب فى معاملته حتى إنها - كما ذكر زملاؤه فيما بعد - اشترت له وهو لا يزال طالباً بـ «المدرسة التوفيقية الثانوية» سيارة «ناش» حمراء اللون، كان يذهب بها إلى المدرسة ويستخدمها فى نزهاته وسهراته التى كان يقضى الكثير منها فى «شارع عماد الدين» حيث المسارح والمراقص والحانات، وهو ما اعتبر تدليلاً زائداً على الحد وتقدماً فى طريق العبث بالقياس إلى من ينتمون لنفس طبقته فى جيله. والأرجح أن صلة «رياض» الحميمة بوالدته، كانت أهم أسباب نوبة الاكتئاب النفسى الحادة التى عاودته فى كهولته عندما ماتت فجأة فى صيف ١٩٧٦ إبان زيارة كانت تقوم بها له فى «لوس أنجلوس».

وعلى عكس الشائع عن أبناء المدرسين، فإن «رياض» لم يكن خلال دراسته الثانوية نموذجاً للطالب النجيب الذى يأخذ دراسته مأخذ الجد، أو يعنى بالتوفر على استذكار دروسه. والغالب أن المكانة المتميزة التى حازها بين أقرانه الطلاب بحكم أن أباه كان من بين أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة، وما لقيه من رعاية زملاء أبيه من المدرسين قد دفعته لمزيد من العبث، إذ كان من النوع الذى ينجح غالباً فى الدور الثانى هذا إذا لم يبق للإعادة، وهو ما فعله فى عامين دراسيين خلال سنوات دراسته الثانوية الخمس. بل إنه وهو طالب بـ «المدرسة التوفيقية الثانوية» رسب فى علوم كثيرة كان من بينها «الترجمة» التى كان أبوه يدرسها له ولزملائه.

١٩٣٢: شارع عماد الدين (١١) عندما كان شارعاً للفن واللهو تتوزع على جانبيه المسارح ودور السينما والبارات والملاهى الليلية التى انتقلت بعد ذلك إلى شارع الهرم



أن الوالدين قد اتخذوا من الحجة ذاتها مبرراً لدعم موقفهما ودليلاً على أنه ليس من النوع الذى يمكن الاطمئنان إلى اجتهداه، أو الثقة فى أنه سوف يكمل دراسته الجامعية إذا ترك دون رقابة، فى مجتمع يعج بالمغريات كالمجتمع الإنجليزى.

ولا بد أن «بشائ أفندى» وزوجته قد اعتبرا معارضتهما للمشروع إلهاماً موفقاً، حين نشبت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩، وتعرض كثيرون من الطلاب المصريين الذين كانوا يدرسون فى الجامعات الإنجليزية لتاعب فقدان الاتصال بالوطن، أو لعثرات أدت إلى قطع دراستهم الجامعية. لكن «رياض» لم يشاطرها هذا الرأى، لأن ذلك الإلهام كان قد تحالف مع ضعف مجموع درجاته ليقتظف به إلى «كلية التجارة» بـ «جامعة فؤاد الأول»، التى لم تكن آنذاك كلية مرموقة، ولم تكن شهادتها مما يعد بمستقبل يمكن الاطمئنان إليه. بل إن البطالة كانت قد انتشرت بين خريجها حتى فرضت نفسها على السينما المصرية، فاتخذها «كمال سليم» موضوعاً لفيلم؛ أصبح بعد ذلك من أشهر كلاسيكيات السينما العربية هو فيلم «العزيمة».

والحقيقة أن أصدقاء صباه لم يقصروا - بعد اكتشاف علاقته بالأميرة «فتحية» فى فضح عيوبه ورذائله لكنهم فى الأغلب الأعم - قرءوها بشكل متحيز. إلا أن الشواهد التالية قد أكدت أنهم لم يكونوا متحاملين عليه حين رصدوا عشقه المبكر للمظاهر، وادعاءه الأرستقراطية، وتظاهره بالغنى الفاحش. فكان قليل الاختلاط بأبناء الأفندية من زملائه التلاميذ، حريصاً على أن ينشئ علاقات صداقة حميمة

المصريين محل الأجانب الذين يشغلون درجاتها العليا. ولعل هذا هو السبب الذى دفعه - بعد حصوله على الشهادة التوجيهية التى تؤهله لدخول الجامعة - لأن يطرح على والديه فكرة السفر إلى «إنجلترا» لإتمام تعليمه بـ «جامعة كامبردج».

لكن الاقتراح قوبل بمعارضة عاصفة، كانت متوقعة من الوالدين اللذين اعتبراه مشروعاً جنونياً، ورفضاً بقوة وعناد لضغوط الأقارب والمعارف الذين ساقهم «رياض» للدفاع عن وجهة نظره أمامهما. وكان منطق «رياض» - الذى ظنه مفحماً - يقوم على أنه يتخذ من أبيه مثلاً أعلى، ويسعى للسير على درب الذى سار عليه. ولكن مبررات الوالدين للرفض كانت أقوى، ذلك أن احتمالات نشوب حرب عالمية ثانية - تصبح أوروبا ميداناً لها - كانت قد تصاعدت بقوة خلال صيف ذلك العام، مما يجعل المشروع مغامرة غير مأمونة العواقب، قد تنتهى بأن يفقد الصلة بابنهما الوحيد لسنوات لا يعرف أحد مداها، هذا إذا لم تنته - لا قدر الله - بفقده أو أسره، وهى مخاطر حقيقية كان كثيرون من المصريين قد تعرضوا لها إبان سنوات الحرب العالمية الأولى.

ومع أن «رياض» والمدافعين عن مشروعه من الوسطاء، قد اتخذوا من ضعف المجموع الكلى للدرجات التى حاز عليها فى الشهادة التوجيهية، أحد مبررات حماسهم لقبول مشروعه باستكمال دراسته الجامعية بالخارج، قائلين بأن هبوط مجموعته لن يؤهله للالتحاق بإحدى الكليات المرموقة فى «جامعة فؤاد الأول». وهى الجامعة الوحيدة بمصر آنذاك. وأن السفر فى هذه الحالة هو الحل الوحيد أمامه. إلا



١٩٣٥: إعلان عن برنامج صالة بيا
التى كان رياض غالى يستأجرها.
البرنامج يجمع بين مسرحية
كوميدية من فصل واحد،
واسكتشات غنائية راقصة.
والحفلات: ماتينييه مختلط، وآخر
يقتصر على السيدات، والكاباريه
إلى ما بعد منتصف الليل

مع ذوى الحسب والنسب وأبناء الأرسقراطيين منهم.

وكان مما رصدوه فى كشف سيئات تلك المرحلة من عمره، أنايته المفرطة التى دفعته لكى يستأثر لنفسه بالسيارة «الناش» الحمراء التى اشترتها له والدته. فكان يذهب بها إلى «المدرسة التوفيقية الثانوية» تاركاً أباه. الذى كان مدرساً بالمدرسة ذاتها. يذهب إلى عمله ويعود منه إلى منزله فى المواصلات العامة. ومع أن احتمال المبالغة فى هذه القصة وارد، لأن الأب مدرس يرتبط بجدول معين لدروسه وليس ملزماً بالذهاب إلى المدرسة فى نفس مواعيد الابن، إلا أنه ليس هناك ما يحول دون تصديق جوهرها، فالطفل الوحيد، يكون عادة مدللاً، وبالتالي أنانياً.

وقد شغلت السيارة «الناش» الحمراء مؤرخى شبابه الأول. فذكروا بأنه كان يستغلها فى غشيان الملاهى والبارات ودور الدعارة فى شارعى «عماد الدين» و«كلوت بك»، حيث كان يصادق الأرتسيتات. أى فتيات الملاهى. ويجالسهن. كما أنه كان كثير الفرار من المدرسة، فلم يكن يقضى بها أكثر من ثلاثة أيام فى الأسبوع، أما باقى أيامه فكان يقضيها متجولاً بالسيارة فى شوارع القاهرة وضواحيها يتنقل بين حاناتها ومقاهيها، وأصبح من الوجوه التى تكثر من الظهور فى حى البغاء. وتعود أن يتناول طعامه فى بار متوسط المستوى فى «شارع الفجالة» القريب من شارعى «عماد الدين» و«كلوت بك» هو «بار شطورة».

وفى واحدة من تلك الجولات رآه بعض أقربائه وهو يجالس الراقصة «سنية شوقى». وكانت آنذاك راقصة نصف مشهورة. فى إحدى حانات «شارع عماد الدين»، فنقلوا الخبر



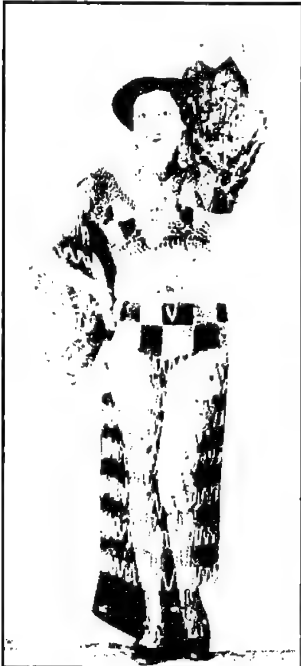
البرنسية فتحة وهى فى السادسة عام ١٩٣٦ حين كان رياض غالى على صلة بالراقصة سنية شوقى

إلى والده الذى؛ شكاه إلى ناظر «المدرسة التوفيقية»، ضائعاً من نشوره ومعتزلاً بعجزه عن السيطرة على جموحه، فاستدعاه الناظر وعنفه تعنيفاً شديداً.

وكما أن شغفه المبكر بالعبث لم يمنعه من إتمام دراسته، برغم ما تعرضت له من عثرات، فإن اندفاعه المبكر فى عالم اللهو لم يطغ على الروح العملية، التى كانت أبرز سمات شخصيته. إذ برهن، بشواهد عديدة، على أنه ليس من ذلك النوع الشائع من العابثين، الذين يشدهم اللهو إلى حيث لا عودة من القاع، وتكشف عن ميل أصيل لاستثمار كل شىء. بما فى ذلك أوقات لهوه. ليحوّله إلى نقود.

ومن دلائل ذلك، أنه كان لا يزال طالباً بالمدرسة الثانوية، لا يتعدى عمره السابعة عشر حين فكر فى عام ١٩٣٥. أن يتحول من مستهلك لملاهى «شارع عماد الدين» إلى مستثمر لها، يجمع بين اللهو والربح وليس الخسارة. وكانت ملاهى الشارع العتيد تطرح حفلات الماتينييه النهارية على من يريد من متعهدي الحفلات لكى يستغلوها لحسابهم. إذ كانت تنظم عادة للعائلات وتحتاج إلى مجهود لتسويقها. ففكر «رياض» فى أن يتقدم للعمل كـ «امبرزاريو» وأن ينافس المتعهدين المحترفين فى هذا المجال. وعرض الفكرة

الراقصة سنية شوقى.. كانت من ألمع راقصات الصف الثانى فى النوادى الليلية خلال الثلاثينيات والأربعينيات ولعبت أدواراً ثانوية فى عدد من الأفلام



المسلمين فى المدرسة، كما كان يعشق الكتب الإسلامية، وخاصة ما كان متعلقاً منها بالعبادات».

وإذا كان من الصعب تصديق رواية «رياض غالى» تلك بنصوصها، فإن هذا الزعم بحد ذاته يصلح مؤشراً على شخصيته، فقد تنازل عن دينه المسيحى فى سبيل الزواج من الأميرة «فتحية» واعتنق الإسلام، ثم عاد إلى مسيحيته بعد ذلك حين انتفى الغرض من إشهار إسلامه، مما يؤكد أن مسائل العقيدة لم تكن مما يشغل باله أو يقلق ضميره، وأنه كان يتعامل معها - كما يتعامل مع غيرها - بروح عملية تحسب حساب الربح والخسارة واللذة والألم، بصرف النظر عن أى اعتبار آخر.

وهكذا لم يحل ما تلقاه من تدليل، بينه وبين الاحتفاظ بروحه العملية، التى ربما كانت جوهره أو سره. ولعله قد قضى ما تلا ذلك من سنوات عمره، يتدرب على المهارات اللازمة التى لا يستطيع بدونها أمثاله من الذرائعين تحقيق أهدافهم العملية، والصعود إلى مدارج الرقى. فعلى عكس ما يتصور كثيرون، فإن الانتهازيين لا يصعدون بضربات الحظ وحدها، ولا يتألقون لمجرد أنهم يرغبون فى ذلك. فالانتهازية - شأنها شأن غيرها من أنماط السلوك الإنسانى - موهبة وتدريب، وفن وعمل!

وفيما بعد تذكرت واحدة من قريباته أنه اتصف طوال حياته بالكتمان الشديد. وقالت: إنه «منذ كان طفلاً صغيراً وإلى أن أصبح طالباً بكلية التجارة، وهو قليل الكلام بدرجة ملحوظة. وكان زملائه من أولاد العائلة يعودون آخر اليوم فيرون ما يقع لهم، وما يصادفهم، أما هو فلم



ببى عزالدين: ابنة شقيقة الراقصة المعروفة بديعة مصابنى، عملت معها. ثم استقلت عنها. قامت ببطولة أربعة أفلام سينمائية فى الأربعينيات وماتت فى حادث سيارة عام ١٩٥٢

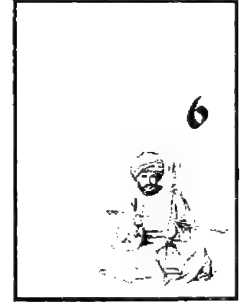
على بعض أصدقائه ونجح فى إغرائهم على استئجار حفلات الماتينية التى يقدمها «كازينو بياغز الدين». وأغراهم نجاحهم المحدود فى تلك التجربة الأولى فمضوا بعدئذ خطوات أخرى فى الاتجاه نفسه، واشتركوا - مع آخرين - فى تعهد معظم حفلات المسارح فى شارع عماد الدين.

ويبدو أن صعوبات من نقص الخبرة، وشدة المنافسة، قد حالت دون استمرار هذا النشاط، فخرس هو وشريكه كل ما حققاه من أرباح واختفيا من الشارع لفترة طويلة هرباً من الدائنين.

ومع أنه كان ينتمى إلى أسرة تشغل بشئون الدين، إلا أنه لم يكن من المتشددى فى مسائل العقيدة. وقد ذكر بعض من عرفوه فى تلك السنوات، أنه كان يحضر مع بعض إخوانه الأقباط جلسات دينية إسلامية، بل إنه أخذ عهداً على أحد المتصوفين من المسلمين. وهى واقعة أيدها «رياض» نفسه، إذ كتب - فى ذروة أزمة زواجه بالبرنسياسة «فتحية» - خطاباً لأحد أعضاء «مجلس البلاط» ذكر فيه، أنه «كان منذ نشأته محباً للتعاليم الإسلامية .. حتى إنه كان يؤدى فرائض الصلوات الخمس مع زملائه

يكن يتكلم أبداً». وعبرت عن دهشتها الشديدة لقدرته على الكتمان وذكائه فى المناورة. ودلت على ذلك قائلة: إنها كتبت إليه - قبل الإعلان عن زواجه من «البرنسيصة فتحية» بوقت قصير رسالة، أشارت فيها إلى أن الأوان قد آن لكى يتزوج. وأن الأسرة قلقة لأنه لا يبدى اهتماماً بهذا الأمر، بعد أن تجاوز الثلاثين. فرد عليها بخطاب قال فيه: إنها على حق، وسألها عما إذا كانت تعرف فتاة ترشحها له لكى يتزوجها. ولما أجابته بأن الفتيات اللواتى يصلحن زوجات له كثيرات، وأنهن تحت الطلب، طلب منها فى رسالة تالية أن تبحث له عن زوجة تحجزها له حتى يعود.

كان
«رياض غالى»
باختصار
مؤهلاً لكى
يكون طبعة
خاصة من
النمط
الانتهازى الذى



جعل هدف حياته، هو الصعود إلى قمة الهرم الاجتماعى بصرف النظر عن الطرق التى تقوده إلى تلك القمة.

ومع أن هناك صفات شخصية وظروفاً خاصة، دفعته دفعاً إلى هذا الاختيار، فإن ذلك - بالطبع - لا يلغى تأثير الظروف العامة على اختياره. بل لعل هذه الظروف العامة هى التى هيأت المناخ لكى تعبر صفاته الشخصية والنفسية عن نفسها، بالشكل الذى اتخذته الحوادث فيما بعد، وربما لولاها لاتخذت الحوادث مساراً آخر.

ومن البديهي، أن تفاعل الظروف العامة مع الظروف الخاصة الذى صنع شخصيته الذرائعية، لم يقتصر عليه

وحده أو يتوقف عند قليلين من جيله. إذ الواقع أنه أنتج نمطاً اجتماعياً مصرياً، لا يصعب علينا التعرف على ملامحه بين تضاريس الخريطة الاجتماعية والسياسية لعقد الثلاثينيات المصرى، برغم تشابكها وتعقدها، لبروزه ووضوح صورته سواء فى الشخصيات العامة الواقعية فى مجالات متنوعة أم فى الشخصيات الأدبية التى ابتكرها خيال استلهم الواقع. ولم يستطع أن يتجاهل الوجود الملموس لذلك النموذج الذرائعى.

وليس غريباً أن أحداً من الشهود الذين حرصوا على رواية الفصول المبكرة من سيرة «رياض غالى»، لم يتذكر واقعة واحدة تربط بينه وبين الأحداث العامة التى كانت مصر تفور بها فى تلك السنوات. ربما لأن «رياض» كان مشغولاً بمحاسبة أصحاب المسارح على دخل الحفلات التى استأجرها منهم، بينما انشغل جيله بهموم الوطن ومشكلاته. وربما لأن الرواة قد انشغلوا فى الغالب، بإضافة الملامح والرتوش التى تخلق صورة الفتى الشرير المرسومة سلفاً. وبأمر ملكى - والمنقولة غالباً عن صورة الوغد التقليدى فى أفلام السينما الذى تسهل له وسامة ملامحه، ومعسول ألفاظه ودفع نظراته؛ التسلل إلى قلب الفتاة الطيبة البريئة. فيستلب عفتها ويدفعها للتمرد على أسرتها الكريمة لتكتشف، فى النهاية، أنه شرير لا هدف له إلا أموالها، وتعرف - بعد قواف الأوان - أنه يقودها للدمار. وهى صورة - بفرض صحتها - لا تقطع الصلة بينه وبين الأحداث العامة، خاصة حين يكون الفيلم من النوع التسجيلى الوثائقى، وحين لا تكون الأسيرة من الأسر الكريمة فحسب، بل وأيضاً من الأسر المالكة التى تسوس وتحكم.



كلارك جيبيل

ممثل أمريكى. ولد عام ١٩٠١. بدأ حياته بالتمثيل على المسرح، حيث لمع فى دور الشرير الفاسق الذى يفتن النساء. انتقل إلى أداء الدور نفسه فى السينما قبل أن يلمع فى دور العاشق العصرى. توفى عام ١٩٦١. فى الصورة يبدو مع نجمة الثلاثينيات «كارول لومبارد»

إلى نمط مختلف من تلك الأنماط المتناقضة التى تخلقت خلال الأعوام العشرين الفاصلة؛ بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب الثانية، تعبيراً عن استجابات متعددة لفئة اجتماعية واحدة تجاه واقع واحد.

ومع أن ثورة ١٩١٩ قد نشبت، و«رياض» لا يزال لحماً طرياً لم يقطع بعد. إلا أنها أثرت فى حياته أبلغ الأثر، بما أحدثته من قلقلة فى أسس المجتمع التقليدى القديم، أدت إلى تغير كیفى فى أوضاع الجماعة الطائفية التى ينتمى إليها. فقد شارك الأقباط المصريون فى وقائع الثورة بفاعلية تعدت خطابة القسس من فوق منابر المساجد، واستضافة المشايخ للحديث فى هياكل الكنائس، إلى المشاركة فى القيادة السياسية للثورة، والتعرض لأحكام المحاكم العسكرية البريطانية بالإعدام والسجن مدى الحياة، وقيادة المظاهرات التى تحتج على الاحتلال، وتواجه بصدورها رصاصات جنوده. فأذاب ذلك كله، كثيراً من الثلوج التى تراكت بينهم وبين المصريين المسلمين، وانصهرت الجماعة المصرية فى بوتقة قومية واحدة، لمواجهة زعم المحتلين بأن استمرار احتلالهم ضرورى لحماية الأقلية القبطية من المذابح الطائفية. واتسع - نتيجة لذلك - نطاق الاعتراف الاجتماعى والسياسى، والدستورى بحقوق المواطنة للأقباط، وجاء انتخاب «مكرم عبيد» - القبطى، سكرتيراً عاماً لحزب الأغلبية الشعبية «الوفد المصرى» - عام ١٩٢٧ - تعبيراً عن هذا الانقلاب فى أوضاع الطائفة القبطية، التى كانت إحدى الجماعتين الأوليين اللتين ينتمى إليهما «رياض غالى».

ولم يقتصر أثر التخلخل الذى أحدثته ثورة ١٩١٩ فى أسس المجتمع

أما وقد كان «رياض» مشغولاً عما كان يجرى فى مصر، من أحداث عامة فى منتصف الثلاثينيات، بجولات العبث التى أتاحتها له السيارة «الناش» الحمراء، فلا ينبغى أن يدهشنا أنه لم يشترك فى المظاهرات الطلابية العارمة التى جرت آنذاك احتجاجاً على معارضة «صموئيل هور» - وزير خارجية إنجلترا - فى إعادة العمل بدستور ١٩٢٣، فلم يلتق بالتالى بطالب «مدرسة النهضة الثانوية» الشهير «جمال عبد الناصر»، الذى كان بين الذين جرحوا فى تلك المظاهرات مع أنهما ولدا فى العام نفسه (١٩١٨) بل وكانت مدرستاها تقعان فى حى واحد هو «حى شبرا»، والغالب أن «رياض» سمع هتافات «عبد الناصر» وهتافات زملائه بسقوط «هور ابن الثور» بينما كان يتناول غذاءه كالعادة بـ «بار شطورة» بـ «شارع الفجالة».

لكن ذلك لا يعطينا الحق أن نفترض أن كل الوشائج بينهما كانت - أو ظلت - مقطوعة، إذ الواقع أنهما كانا - برغم تناقض مواقفهما - ابنين لجيل واحد ولظرف اجتماعى متقارب، وحالتين غير متفردتين فى موقفيهما المتناقضين من الأحداث، وإذ كان كل منهما ينتمى



١٩٣٩: فاطمة رشدى فى مشهد من فيلم «العزيمة» الذى عالج قضية بطالة خريجي المدارس العليا، وخاصة مدرسة التجارة العليا، التى انضم رياض غالى إلى طلابها فى تلك السنة



رئيس الوزراء سعد زغلول باشا وإلى
يمينه وزير الحقانية - العدل - محمد
نجيب الغرابلي أفندي

الأرض؛ ممن كانوا يقبعون فى سفح ذلك الهرم.

ومع أن الأفندية كانوا الورثة التقليديون للدور الذى كان المعمون يلعبونه خلال العصر المملوكى، ككتاب فى الدواوين، ومساعدين لجباة الضرائب، ووسطاء بين الممالك والفلاحين، إلا أنهم كانوا يعاملون - بصفتهن مصريين - معاملة الفلاحين، ويخضعون لتلك العنصرية، التى لم يفلت منها، حتى هؤلاء الذين تمكنوا منهم - بأساليب شتى - من الصعود إلى المراتب العليا فى الجهاز الإدارى. واقتنوا الأراضى والضياع، وامتلكوا عشرات الآلاف من الأفدنة والجنيهات، من كبار ملاك الأراضى وكبار التجار المصريين، وبذلك اهتزت مكانتهم كطبقة وسطى. والأهم من ذلك، أن هذه المكانة ظلت ثابتة الاهتزاز داخل الهرم الاجتماعى المغلق، الذى يمنع الصعود بين مراتبه. ومع أنهم لم يكفوا عن حلم الصعود إلى قمة الهرم، إلا أن قدرهم المكتوب كان يفرض عليهم أن يعيشوا فى رعب السقوط إلى القاع.

وكان هذا الرعب من السقوط إلى القاع، من بين الأسباب التى دفعت بالأفندية إلى شرع الثورة، أملاً فى أن تتشقق الحواجز بين طبقات الهرم المغلق فيصعدوا درجات العلا. واحتجاجاً على استيلاء الأجانب على الوظائف العليا فى الجهاز الإدارى، والتميز بينهم وبين المصريين فى الأجور، وفرص الترقية فى المراتب الوسطى والدنيا. أما أفندية التجار الوطنيين، فكانوا قد ضاقوا ذرعاً بمنافسة التجار الأجانب المشمولين بحماية الامتيازات الأجنبية.

فإذا ما خمدت الثورة واستقرت الأوضاع، وصدر الدستور، وأجريت

التقليدى الذى كان قائماً قبلها، على الاعتراف بحقوق المواطنة للأقباط. بل أكد كذلك مكانة «جماعة الأفندية». وهى الجماعة الأولية الثانية التى كان «رياض غالى» ينتمى إليها. بعد الدور البارز الذى لعبته الشرائع الصغرى من الطبقة الوسطى المصرية فى أحداث الثورة، حتى إن الصحف البريطانية كانت تصفها بأنها «ثورة الأفندية».

وخلال شهور الثورة اللاهبة، نشط الأفندية - من طلاب المدارس والمحامين الشباب وصغار التجار والحرفيين، وحتى من ضباط الشرطة - فى تأجيج نيران الثورة، والحيلولة دون انطفاء شعلتها قبل أن تحقق هدفها: الاستقلال والديمقراطية. فكانوا قادة الشوارع الذين ينظمون مبادرات جماهير المدن والريف، ويضعون الخطط للقيام بالمظاهرات، وتوزيع المنشورات والخطابة فى المساجد والمحافل، والدعوة للإضراب عن العمل، الذى وصل إلى ذروته غير المسبوقة بتنظيم إضراب للأفندية من موظفى الحكومة. ولم يتوقفوا عند تلك الأشكال السلمية للاحتجاج، بل وشكلوا مجموعات فدائية، شنت حرب مقاومة سرية ضد قوات الاحتلال، وكبار موظفيه.

وحتى ذلك الحين، كان المجتمع المصرى، يخضع لهرم اجتماعى مغلق تسيطر على قمته بقايا من العناصر التركية المملوكية، التى تحتكر الثروة والسلطة منذ عصر سلاطين المماليك. وتتنه على المصريين بلونها الأبيض المشرب بحمرة، وتتنظر إليهم باعتبارهم ملونين، فتتعامل باحتقار وزرابة وبدرجة عالية من الاستعلاء العنصرى، مع أصحاب الأرض الأصليين من جماهير الفلاحين وأقنان

نجيب الغرابلي باشا.. فى الثلاثينيات



أول انتخابات عامة، فاز عدد كبير من هؤلاء الأفندية بأصوات الناخبين، ثم بمقاعد مجلس النواب، بينما لم يحصل بعض منافسيهم من الباشاوات ذوى الحسب والنسب والمال الوفير، على نسبة الحد الأدنى من الأصوات التى تكفل لهم استرداد التأمين النقدي الذى دفعوه لخوض المعركة الانتخابية.

وما إن بدأت مشاورات تشكيل الوزارة الدستورية الأولى، حتى فوجئ الملك «فؤاد» بأن من بين الذين اختارهم «سعد زغلول» زعيم الأغلبية البرلمانية المكلف بتشكيل الوزارة. ليكونوا من بين وزرائه، اثنين من الأفندية. فاعترض على ذلك قائلاً:

«إن العادة لم تجر على اختيار الأفندية وزراء. وإن اختيار من يحملون هذا اللقب المتواضع والشائع يزرى بمنصب الوزارة، ويقلل من هيبة الحكم.

لكن «سعد» أصر على ترشيحه، فاقترح الملك «فؤاد» عليه أن ينعم عليهما برتبة الباشوية قبل صدور مراسيم تشكيل الوزارة، حتى لا يضع توقيعه على مرسوم يضم ما يخالف الناموس الاجتماعى. لكن «سعد» - الذى كان مصرّاً على تحطيم هذا الناموس - اعتذر عن قبول العرض الكريم، متمنياً على جلالته أن تصدر المراسيم وهى تتضمن اللقب كما هو، على أن يتم الإنعام على الأفنديين بالباشوية فيما بعد.

وذلك ما كان.

واحد من هذين الأفنديين كان قبطياً، وهو «واصف بطرس غالى أفندى» الذى عين وزيراً للخارجية. لكنه لم يكن القبطى الوحيد فى التشكيل الوزارى. فقد فوجئ «الملك فؤاد» بأن «سعد» قد اختار قبطياً آخر، هو

«مرقص حنا بك» وزيراً للأشغال العمومية. فاعتبر ذلك خرقاً ثانياً للناموس الاجتماعى، إذ جرت العادة على ألا يزيد نصيب الأقباط من الحقائق الوزارية على حقيبة واحدة. لكن «سعد» لم يقبل الاعتراض، وقال إنه اختار الوزيرين، باعتبارهما مصريين، وليس بصفتهم قبطيين، وإن الدستور ينص على أن «المصريين جميعاً لدى القانون سواء. وأنهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين». وذكره بأن الأعضاء الأقباط فى لجنة الدستور، رفضوا فكرة تخصيص نسبة للأقباط من مقاعد مجلس النواب تتوازى مع نسبتهم من عدد السكان، حتى عندما تطل أصحاب الاقتراح، بأن هدفهم منه، هو أن يسحبوا من تحت أقدام المحتلين بساط الادعاء بأن وجودهم ضرورى لحماية الأقلية القبطية.

وهكذا بدا للجميع. بما فيهم «بشاي أفندى غالى». أن عصر الأفندية السعيد قد بدأ، وأن زمن الأقباط المواطنين قد هل، وأن الحواجز الحديدية التى تفصل بين الطبقات والطوائف داخل الهرم الاجتماعى المصرى قد تحطمت، وأن الطريق إلى قمة الهرم قد أصبحت مفتوحة أمام الجميع، يتسابقون للوصول إلى قمته، بمواهبهم وجهدهم. لا يتقوى أحدهم على الآخر بأرومته الشريفة، أو يخطف فرصته لأنه أعلى حسباً أو أشرف نسباً أو أنقى دماء، أو لأنه رجل والآخر امرأة، أو مسلم والآخر قبطى ولا تقيد أقدام أحد فوارق الجنس أو اللون أو الدين.

أما الحقيقة التى كشفتها السنوات



مرقص حنا بك:

وزير ومحام مصرى. ولد عام ١٨٧٢. تعلم القانون بصرى وباريس. اشتغل بالقضاء قبل أن يتفرغ للمحاماة. كان فى طليعة الأقباط الذين انضموا للحركة الوطنية فى الحزب الوطنى برئاسة مصطفى كامل، ثم فى حزب الوفد مع سعد زغلول. اعتقله الإنجليز عام ١٩٢٢. كان نقيباً للمحاميين أكثر من مرة تولى وزارة الأشغال فى أول وزارة يشكلها سعد زغلول عام ١٩٢٤. ثم وزارة المالية (١٩٢٦) والخارجية (١٩٢٧). توفى عام ١٩٣٤ عن ٦٢ عاماً

التالية، فهي أن تلك الفواصل كانت لا تزال قائمة. وإن أصابتها شروخ أتاحت لبخار الحلم المحبوس والمكبوت أن يطوف بسماوات الوطن.

كانت الثورة، لأسباب شتى، قد توقفت في منتصف الطريق، عن زحفها نحو أهدافها. فلم تحقق سوى نصف استقلال ونصف ديمقراطية. وفي حين كان الذين شاركوا فيها - ومن بينهم الأفندية - يظنون أن في استطاعتهم مواصلة الزحف لاستكمال ما تبقى من الاستقلال والديمقراطية، إذا بهم يكتشفون أن كل ما يستطيعون هو الدفاع عن نصف الاستقلال، ونصف الديمقراطية، اللذين لم يرضوا بهما، بعد أن هبت الزوابع فكادت تحولهما إلى ربع استقلال، ولا ديمقراطية.

وكان «رياض غالى» لا يزال تلميذاً بالمدارس الابتدائية، حين بدأ عام ١٩٢٤ - مسلسل الانقلابات الدستورية، الذي أجهض ثمار ثورة ١٩١٩، وانتهى بخروج الأفندية من تحت عباءتها الفضفاضة. وقد بدأت أولى حلقات هذا المسلسل عام ١٩٢٥، في أعقاب إقالة حكومة «سعد زغلول» الأولى والأخيرة، لرفضها المطالب البريطاني تعويضاً عن دم القائد البريطاني للجيش المصرى الذى قتلته مجموعة من الثوار. وما كاد الدستور يعود عام ١٩٢٧، حتى عطله «محمد محمود» في العام التالى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وما كاد يعود مرة أخرى عام ١٩٢٩، حتى قاد «إسماعيل صدقي» - عام ١٩٣٠ - انقلاباً حقيقياً، لم يكتف - هذه المرة - بتعطيل الدستور، بل ألغاه نهائياً، ليستبدل به دستوراً آخر، يجعل الملك - لا الأمة - مصدر كل السلطات.

ومع دكتاتورية «صدقي»، جاءت سنوات الكساد العالمى الكبير (١٩٢٩ -

١٩٣٤) التى تدهورت خلالها أسعار المحاصيل، وركدت التجارة، وشاعت أنباء التفليسات، وضاعت سبل الرزق، وتفشت البطالة بين خريجي المدارس العليا. حتى اضطر «محمد أفندى حنفى» - حسين صدقي - بطل فيلم «العزيمة»، إلى العمل خادماً فى محل تجارى، مع أنه من خريجي «مدرسة التجارة العليا». فشاع الرعب بين صفوف «الأفندية»، خشية أن تنقلهم الأزمة من جدول المستورين إلى جدول المفصولين بالفقر.

وهكذا استمات المستورون - تحت لواء «حزب الوفد» - فى مقاومة دكتاتورية «صدقي» التى اقترنت بالكساد. لكن الدكتاتور القارح، وجّه ضرباته بتخطيط محكم. فاستخدم الأزمة الاقتصادية لحصار تلك الشرائح من برجوازية المدن وأعيان الريف، التى كانت تحشد الجماهير الشعبية فى معركة النضال ضد دكتاتوريته، وتتخذ من «حزب الوفد المصرى» قائداً لها. فحين رد الوفد على الانقلاب بدعوة المصريين للتوقف عن دفع الضرائب العامة، إعلاناً عن عدم شرعية الانقلاب الذى قاده «صدقي»، واستجاب مئات من عمد الريف للدعوة التى وجهتها إليهم قادة الوفد بالاستقالة من مناصبهم، على نحو كاد يشل جهاز الإدارة فى الريف، لم يتراجع «صدقي» بل واصل الهجوم، واستخدم سلطة الإدارة فى توقيع الحجز الإدارى على ممتلكات أعيان الريف وتجار المدن، ثم بيعها جبرياً لتسديد ما عليهم من ديون عقارية، أو ما خلفوا عن سداده من ضرائب. وأحال العمدة المستقيلين إلى محاكم إدارية حكمت عليهم بدفع غرامات مالية باهظة. بينما طالت قوانينه الاستثنائية



واصف أفندى بطرس غالى:

وزير ومحام مصرى. ابن بطرس غالى باشا وزير الخارجية فى عهد الثورة العربية ورئيس الوزراء الذى اغتيل عام ١٩٠٩، بسبب موافقته على مزايا شركة قناة السويس ولد بالقاهرة عام ١٨٧٨ ودرس الحقوق بفرنسا، وتزوج من فرنسية ثم عاد إلى مصر ليعمل فى القصر الخديوى ثم بالمحاماة. كتب فى الأدب وترجم مختارات من الشعر العربى للفرنسية ونشر مقالات فى الصحف المصرية. كان أول قبلى يضمه سعد زغلول إلى الوفد المصرى عند تشكيله عام ١٩١٨ ثم اختاره وزيراً للخارجية فى وزارته عام ١٩٢٤، وتولى المنصب نفسه ثلاث مرات بعد ذلك فى وزارات مصطفى النحاس أعوام ١٩٢٨ و ١٩٣٠ و ١٩٣٦ و ١٩٣٧. أمضى سنوات الحرب العالمية الثانية فى فرنسا، ثم عاد بعدها إلى مصر ليعمل بالمحاماة. عين عضواً فى مجلس الشيوخ عام ١٩٥٠ وممثلاً لمصر فى مجلس إدارة شركة قناة السويس. توفي وهو فى الثمانين فى ١٠ يناير ١٩٥٨



جمال عبدالناصر «الشاب»

وقبضته الباطشة حريات وأرزاق الشرائح الصغرى من الطبقة الوسطى، الذين كانوا - كالعادة - وقود المقاومة. فأغلق المدارس والكليات والمعاهد، وفصل عشرات من الطلاب فصلاً نهائياً، وقاوم المظاهرات بالرصاص الحى، وفرض على الموظفين عدم الاشتغال بالسياسة، وعطل عشرات الصحف.

وفيما بعد، أثبتت أسلحة الدكتاتور القارح فعاليتها: انفض كثيرون من أعيان الريف، وكبار ومتوسطى تجار المدن عن الوفد. الذى تعرض لانقسام جديد، خرجت معه أغلبية الهيئة الوفدية عن قيادته. فبدأت تلك القيادة تميل إلى المهادنة، وتبحث عن حلول وسط. وعندما دعت السيدة «روزاليوسف» - الصحفية الوفدية الكبيرة - زعيم الوفد «مصطفى النحاس» إلى مواصلة المقاومة، ضد وزارة «توفيق نسيم»، التى أعقبت وزارات الانقلاب، قال لها «النحاس»:

- إنتى عايزة «محمد محمود» و«صدقى» يرجعوا، إحنا تعبنا ياست!

مع أن سياسة المهادنة التى اتبعتها قيادة «حزب الوفد»، قد أوقفت - إلى حد ما - زحف المنسحبين من أعيان الريف وكبار تجار المدن من بين صفوفه، إلا أنها فتحت - فى الوقت نفسه - الباب واسعاً أمام خروج الشرائح الصغرى من الطبقة الوسطى من تحت عباءته. فاستقلت عن رؤاه، وانتقلت إلى صف المنافسين - أو المعادين له - بعد أن أحبطت سياسة المهادنة كل أحلامهم بالخلاص.

وكان ذلك أقسى تطور اعتري الجماعة المصرية فى تلك السنوات المريرة. فقد خسر «الوفد» الأفندية،

وخسره الأفندية، وكانت الخسارة - على الجانبين - فادحة.

تلك هى السنوات التى بدأت - أو برزت - خلالها، تنظيمات البرجوازيين الصغار على خريطة السياسة المصرية والعربية. وعرفت أثناءها الأمة أحزاباً وجمعيات مثل «مصر الفتاة» و«الإخوان المسلمين» و«الكتائب» و«البعث» و«القومى السورى»، ما لبث معظمها أن تحول من تنظيمات قطرية، إلى أحزاب قومية، تبشر بإحياء المجد التليد الذى اندثر، وتدعو إلى البعث الدينى أو القومى أو إلى مزيج بينهما. وتلوح برايات الفرعونية والفينيقية والعروبية والإسلامية والمسيحية. ويتصدر قياداتها أفندية ممن تلقوا تعليمًا مدنيًا فى الجامعات المحلية، أو استكملوا دراساتهم فى الجامعات الأوروبية، وتأثروا إلى حد كبير، بذلك الصعود المفاجئ للفاشية الإيطالية والنازية الألمانية، التى أسسها وقادها، ومنحها القوة للصعود، شبان فى مثل أعمارهم، ينتمون إلى ذات الشرائح الاجتماعية.. وكانت الهزيمة التى لقيتها البلدان أثناء الحرب الأولى وما بعدها، هى التى ألهمتهم شعارات الدعوة إلى إعادة المجد الرومانى القديم، والحفاظ على نقاء الجنس الأرى المتفوق. كما كان انهيار أحلام الاستقلال والديمقراطية والوحدة التى رفعت الثورة العربية الكبرى راياتها فى المشرق العربى، ورفعت ثورة ١٩١٩ أعلامها فى مصر، هى التى دفعت الأفندية العرب لليأس من الحاضر والهروب من يوتوبيا المستقبل إلى يوتوبيا الماضى.

ومن سوء الحظ، أن ذلك الحاضر الذى أدار هذا القسم من الأفندية العرب ظهورهم له، كان حاضر العصر



إسماعيل صدقى



رياض غالى

جذبتها فى نفوس الأقباط، بأن زمنهم السعيد قد هل . فإذا بشعارات المساواة فى حقوق المواطنة تتراجع، وإذا بأعلام العصر الليبرالى تنتكس، وإذا بصحف الانقلابيين الذين ألغوا الدستور، تشهر بـ «الوفد» لأنه يضم أقباطاً بين زعمائه، وتدعو المسلمين للانفصاض عنه.

ولا يبدو أن «رياض» كان مؤهلاً . بتكوينه النفسى وظروفه الشخصية . لكى ينسحب إلى المنطقة الحمراء، التى انسحب إليها «على طه» و «أحمد شوكت» . وهما من أفندية «القاهرة الجديدة» و «السكرية» كذلك . مع أن كثيرين من أفندية الأقباط، كانوا قد انسحبوا إلى تلك المنطقة، وتوهموا . مثلهما . بأن النضال لتطبيق الطبعة الستالينية من الشعارات الماركسية هو مرفأ أشواقهم العليا إلى عالم مثالى يتساوى فيه البشر، وينعمون بالعدل والحرية والكرامة، وآمنوا . مثلهما . بأن مستقبل البشرية يكمن خلف جبال الأورال .

وسوف تكشف التطورات اللاحقة من سيرة «رياض غالى» الفاجعة، أنه اختار من خريطة «أفندية الثلاثينيات»، تلك المنطقة التى انسحب إليها، من أفندية «القاهرة الجديدة» «محجوب عبد الدائم»، ومن أفندية «السكرية»، «رضوان ياسين عبد الجواد» . وأنه رفع مثلهما شعار: طظ لكل شىء، أو بمعنى آخر: ليسقط كل شىء، معلناً بذلك استهانتهم بدستورى ١٩٢٣ و ١٩٣٠، واحتقاره لكل قيمة وكل مبدأ وكل معنى . فهو يؤمن بفلسفة جمعها من نخالات الفلسفات التى شاعت فى جيله، بعد أن فسرّها بما يوافق هواه، تقوم على التحرر من كل شىء: من القيم والمثل والعقائد والمبادئ، ومن التراث الاجتماعى عامة، غايته هى اللذة

الليبرالى، بكل راياته من الديمقراطية إلى العلمانية، ومن حرية العقيدة إلى المساواة فى حقوق المواطنة، بصرف النظر عن اختلاف الدين أو النوع أو العنصر .

أما النمط الأكثر شيوعاً، والأكثر خطورة، الذى ولده اليأس من الرهان على ذلك الحاضر، فهو النمط الانتهازى، الذى اختار أن ينفذ يده من كل انتماء لشيء خارج ذاته، بعد أن ساد الإحساس بأن الكل باطل .. وقبض ربح، وحصاد هشيم .

ولأن «رياض غالى»، كان فى تلك السنوات . بين منتصف الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات . طالباً فى المدارس الثانوية، ثم فى الجامعة، فإن العثور عليه فى الخريطة . السياسية والفكرية لذلك الزمان . المزدحمة بالأفندية من أمثاله . ليس مستحيلاً، إذا استعنا بالتطورات التالية من حياته، لإضاءة مناطقها المعتمة .

ومن المؤكد أن البحث عنه فى المنطقة التى انسحب إليها اثنان من زملائه وأبناء جيله، هما «مأمون رضوان» . أحد أفندية رواية «نجيب محفوظ» الشهيرة «القاهرة الجديدة» . و «عبد المنعم شوكت» . من أفندية «السكرية» . هو عبث لا طائل من ورائه . ليس لأن كليهما كان طالباً بكلية الآداب . بينما كان «رياض» طالباً بكلية التجارة . ولكن لأنه «قبطى» بينما كانا كلاهما عضوين فى «الإخوان المسلمين»، من المؤمنين بأن الإسلام عقيدة وعبادة ووطن وجنسية، ودين ودولة، ومصحف وسيف، والهاتفين: «القرآن دستورنا، والرسول زعيمنا، والموت فى سبيل الله أحلى أمانينا» .

وهو هتاف لا بد أنه قد ألقفه إلى حد ما، وأحبط الآمال التى أشعلت الثورة

مجال الاستثمار خبرة جديدة، استفاد منها بعد ذلك استفادة مهمة، هي القدرة على توظيف عواطفه الإنسانية.

وكان قد دخل مستشفى «بابا يانو» - وهو مستشفى يوناني - ليجري عملية استئصال الزائدة الدودية. وفي فترة النقاهة، وبينما كان يسير يوماً في أحد ممرات المستشفى فوجئ بسيدة شقراء لا تخلو من جمال برغم تجاوزها سن الشباب، تندفع نحوه لتعانقه وهي تصرخ:

- ولدى .. ولدى

وكانت السيدة - وهي «المسز كاوازوى» زوجة السكرتير الثانى بالمفوضية اليابانية بالقاهرة - روسية الأصل، قد سبق لها الزواج من رجل قتل فى الحرب العالمية الأولى، بعد أن رزقت منه بولد مات - وهو شاب - فى إيران، ثم تزوجت بعبد ذلك من الدبلوماسى اليابانى الذى صاحبها معه إلى القاهرة حين نقل إليها ضمن بعثة بلاده الدبلوماسية.

ولأن «رياض» - كما فسرت له الأمر فيما بعد - كان يشبه إلى درجة كبيرة ابنها الذى قتل فى إيران. فقد توهمت حين رآته، أنه هو، وقد بعث من جديد، وأن المصادفة التى قادتها إلى المستشفى لكى تجرى به بعض الفحوص الطبية، كانت إلهاماً خفياً ساقتها به المقادير لكى تلقاه.

ومع أن سيدة - فى مثل ظروفها - كانت تعاني نفسياً بشكل يضىء على شخصيتها طابعاً هستيرياً، إلا أن «رياض» لم يضق بها ولم يعتبرها مصدر إزعاج له، بل جلس إلى جوارها، يحدثها ويلطفها حتى أصبحت صديقين. ولإدراكه المبكر بأهمية علاقة من هذا النوع، فإنه لم يقطع صلته بها بعد مغادرتهم المستشفى، بل حرص على أن يضىء على علاقتهما طابعاً

والقوة بأيسر السبل والوسائل، وهو يعيش فى الدنيا بافتراض أنه ليس فيها دين ولا أخلاق ولا عواطف، لأن ذاته - وحدها - هي؛ وثنه المعبود، وهدفه السامى الوحيد هو إشباع غرائزه الأولية بأوفر قدر يستطيعه من الطعام الجيد، والشراب الجيد، وفورات الجنس، ولذائذ السلطة وشهوة التسلط.

ومع أن الثلاثة كانوا - على الأرجح - يجلسون فى «بار شطورة» بينما كان بقية زملائهم - على اختلاف مواقفهم - يتظاهرون دفاعاً عن الدستور، ويهتفون بسقوط «هور ابن الثور». فإن انتهازياتهم وذرائعيتهم لم تكن بلا تأثير على مجريات الحوادث التى جاءت بعد ذلك. وإذا كان «جمال عبد الناصر» قد شكل - فيما بعد - تنظيم «الضباط الأحرار»، من رموز لكل فئات الأفندية الذين غادروا عبادة «الوفد» فى تلك السنوات. فليس من حَقنا أن نفترض أنه قد تجاهل تمثيل الجالسين فى «بار شطورة». وإذا كنا لا نجد توقيع «رياض غالى» على العريضة التى قدمها الضباط الأحرار إلى الملك «فاروق» يطلبون إليه فيها التنازل عن العرش، فلأن «رياض» كان قد وقع عليها بإمضائه قبل ذلك التاريخ بأكثر من عامين، وفى اللحظة نفسها، وبالقلم نفسه، الذى وقع به وثيقة زواجه من «البرنسيصة فتحة».

قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بقليل - وكان «رياض» لا يزال طالباً بكلية التجارة - أضاف إلى تجاربه فى



١٩٤٢: السيدة زينب الوكيل حرم زعيم الوفد ورئيس الوزراء مصطفى النحاس فى طريقها لحضور جلسة افتتاح البرلمان.. كان تصاعد نفوذها السياسى احد أسباب انشقاق سكرتيه العام مكرم عبيد



أسرياً. فقدمها إلى أسرته، وقدمته بدورها إلى زوجها، الذي رحب به، واحترم مشاعر الأمومة التي تكنها له زوجته، وعن طريقهما تعرف إلى الوزير الياباني المفوض بالقاهرة، الذي أعجب بذكائه وأمر بإضافة اسمه إلى قائمة الضيوف الدائمين، الذين تدعوهم المفوضية إلى حفلات الاستقبال ومآدب الطعام، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وقد فسر بعض الذين سمعوا بأنباء هذه العلاقة الأمر، بأنه كان حباً عنيقاً. بل قالوا: إن مشروعا للزواج، كان يتم التخطيط له بين الاثنين، لكن اليقين يعوز ذلك التفسير. إذ كانت السيدة «كاوازوى» قد تجاوزت الأربعين من عمرها آنذاك، وكانت متزوجة بالفعل، فضلاً عن أنها كانت قد طلبت من الأب والأم أن يسمحا لها بتبنى «رياض» رسمياً، لكنهما - بالطبع - اعتذرا.

ومن المؤكد أن علاقة «رياض» بهذه السيدة، قد أثرت في حياته تأثيراً بالغ الأهمية. فقد لفتت نظره إلى المزايا الاجتماعية والمادية والشخصية التي تحقق لمن يشتغلون بالعمل الدبلوماسي، الذي وجد نفسه قريباً من مجتمعاته بفضل صلتة بزوجة السكرتير الثاني لسفارة اليابان، مما دفعه - فيما بعد - للسعى لكي يعمل في هذا المجال.

ثم إن هذه العلاقة كانت تدعماً لنشاطه العملي، ولا بد أنها كانت من بين العوامل التي فتحت أمامه أبواباً لإشباع غرائزه الاستثمارية. كان من بين ما عرف منها، أن «رياض» قد شغل نفسه، خلال سنوات الحرب - وهو طالب بالجامعة - بالتجارة في السوق السوداء. حتى قيل إن رصيده في البنوك قد ارتفع في نهاية سنوات الحرب إلى ٥٠ ألف جنيه

مصرى، وهى ثروة هائلة بمقاييس ذلك الزمان.

ومن الثمار الاقتصادية التي جناها «رياض» من علاقته بالدبلوماسية الشقراء شراؤه لثلاث سيارات كانت المفوضية اليابانية تمتلكها. وهى من طراز «بويك» و«كريسلر» و«شيفروليه» بثمن بخس للغاية هو ١٣٠٠ جنيه مصرى للسيارات الثلاث. وكان المبرر المعلن لانخفاض السعر، هو أن المفوضية اضطرت لتصفية أعمالها بسرعة شديدة بعد دخول اليابان الحرب، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين «القاهرة» و«طوكيو»، فلم تستطع أن تحصل على سعر أفضل، ولم تجد مشترياً سوى «رياض غالى».

ولم تمكث إحدى هذه السيارات، وهى السيارة «البويك ليموزين» طويلاً فى حياة «رياض غالى»، فقد باعها بعد أسابيع قليلة من شرائه لها، إلى «مصطفى النحاس باشا» رئيس الوزراء، الذى خصصها لاستعمال زوجته السيدة «زينب الوكيل».

وبعد شهور أخرى قليلة، وفى صيف ١٩٤٢، أنهى «رياض غالى» دراسته فى كلية التجارة، ليجد طريقه ميسراً للعمل بـ «وزارة الخارجية». وبعد عام واحد حصل على علاوتين استثنائيتين وهو ما أثار دهشة وحسد زملائه الذين فسروا التعيين والترقية، بعلاقة والده الوثيقة بـ «حزب الوفد».

لكن «مكرم عبيد باشا» - سكرتير عام حزب الوفد، الذى انشق عليه، آنذاك، وتزعم حملة فضح هائلة لزعيمه «مصطفى النحاس باشا» - ربط بين التعيين والعلاوة، وبين الفساد والمحسوبية والرشوة، التى كانت معارضته لها جميعاً، سبباً لفصله من



مكرم عبيد باشا: مؤلف الكتاب الأسود

بالدرجة الرابعة بوزارة المعارف العمومية.

وقد استقن «رياض» عندما وجد اسمه مذكوراً على صفحات «الكتلة»، وكانت تلك - كما ذكرت إحدى قريباته فيما بعد - واحدة من المرات القليلة التي ثار فيها ثورة عارمة، دفعته للسعى لمقابلة «مكرم عبيد» حيث شرح له الموضوع متبرئاً من تهمة رشوة «النحاس» مقابل الحصول على العلاوتين، مشيراً إلى خطأ وقعت فيه، صحيفة «الكتلة» التي صححته بعد ذلك قائلة، إن إسحاق غالى ليس ابن شفيق رياض غالى ولكن ابن عمه.

لكن أهم الآثار التي تركتها في نفسه، علاقتها بـ «المسز كاوازوى»، أنها أعطته خبرة خاصة في معاملة السيدات المتقدمات في السن، ممن يغلب عليهن الطابع الهستيرى بسبب تعقد ظروف حياتهن. وهو ما مكّنه فيما بعد، من النفاذ بسهولة إلى «الملكة نازلى»، التي كانت - حين تعرف إليها - تمر في مرحلة من العمر شببيهة بما كانت تمر به السيدة «كاوازوى».

وبصرف النظر عن مدى صحة العلاقة بين بيعه للسيارة إلى «النحاس باشا» والعلاوتين اللتين حصل عليهما، فإن نشر الواقعة على صفحات «الكتلة» قد منحه شرقاً لا يريده. هو عضويته في حزب الوفد، وحسبه على حكومة «مصطفى النحاس» المعروفة بحكومة ٤ فبراير (شباط)، فما إن أقيمت هذه الحكومة في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٤ حتى تقرر نقل «رياض غالى» من القاهرة، حيث كان يعمل بالديوان العام لوزارة الخارجية، إلى قنصلية مصر بالكونغو. وقد برر هذا النقل، بأنه محاولة لإبعاده عن مجال نشاطه النسائى، الذى اتسع، بحيث شاع عنه أنه «دون جوان» من الدرجة الأولى،

الوفد، لتتزايد بعد ذلك، مما اضطره لجمع عدد كبير من الوقائع التي تثبت اتهاماته للنحاس - سجلها في عريضة رفعها إلى الديوان الملكى، وطبعها في كتاب عرف باسم «الكتاب الأسود فى العهد الأسود».

وبعد إقالة وزارة «مصطفى النحاس» عام ١٩٤٤ واختيار «مكرم عبيد» وزيراً للمالية فى الوزارة التي خلفتها، أضاف إلى ما نشره فى «الكتاب الأسود» من وقائع الفساد والرشوة، وقائع أخرى نشرها على صفحات جريدة «الكتلة» - التي كان يشرف على تحريرها - كان من بينها اتهام «رياض غالى» بتقديم السيارة «البويك ليموزين»، رشوة لرئيس الوزراء.

وفى هذا السياق ذكر «مكرم عبيد» - بجريدة «الكتلة» - فى ٨ و ٩ و ١٠ فبراير (شباط) ١٩٤٥ - أن «رياض» قد باع السيارة إلى «النحاس» بثمن بخس للغاية، لا يتناسب مع قيمتها، فى الوقت الذى كانت فيه أسعار السيارات قد ارتفعت بسبب ظروف الحرب. ودلل على ذلك بأن السيارة لم تبق طويلاً مع «النحاس» إذ باعها - بعد شهور قليلة فى أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٢ - إلى «زكى بك الشناوى» بمبلغ ١٠٩٥ جنيهها.

ويضيف «مكرم عبيد» أن البائع المتساهل بعيد النظر «رياض أفندى غالى» قد حصل على فارق الثمن من ميزانية الدولة، فى صورة ثلاث مكافآت سخية. فقد تعين هو نفسه موظفاً من الدرجة السادسة بوزارة الخارجية، وتعين ابن شقيقه «إسحق أفندى غالى» عمدة فى قريته الكائنة بمديرية أسيوط، وترقى والده «بشاي أفندى غالى» من وظيفة مدرس بالدرجة الخامسة إلى وظيفة مفتش



١٩٣٦: الدكتور كساما وزير اليابان المفوض فى مصر تعرف إلى رياض غالى عن طريق السكرتير الثانى للسفارة وزوجته، وأمر بإضافة اسمه إلى قائمة الضيوف الدائمين

السعدى على اثر فتح باب التبرع لهذا | إيضاح . فأعدنا الإشارة إلى | جواب |

٣ - . . ثم أليس صحيحاً أن رفعة النحاس باشا حينما اشترى سيارته الخاصة الثانية من رياض افندي غالى - في مقابل ثمن رخيص جداً لا يتناسب مع قيمتها - قد أضاف إلى المقابر المذكور ثلاث مكافآت سخية - على حساب الدولة - للبائع (المتساهل) بعيد النظر « ا » فعين هو في الدرجة السادسة بوزارة الخارجية .. « ب » وعين شقيقه اسحق افندي غالى عمدة في قرية الكائنة بمديرية أسيوط .. « ح » ثم رقي والدهما بشاى افندي غالى من وظيفة مدرس بالدرجة الخامسة إلى وظيفة مفتش بالمعارف في الدرجة الرابعة . . ؟

.. والعهد ليس بعيد عما | القصول الثلاثة التي بدأت بشراء | واليوم يرى القراء المكافآت
شراءه منذ أيام عن قصة انجاز | السيارة موضوع سؤال اليوم من | الثلاث السخية التي كافأ بها صاحب
رفعة النحاس باشا وصاحبة العصمة | رياض افندي غالى - ثمن رخيص، | المقام الرفيع بائع السيارة .. وأخاه،
السيدة حرمه في السيارات | ثم يعا بعد ذلك إلى الثري المعروف | والده .
.. تلك القصة المسلسلة ذات | زكى بك الشاوي بمبلغ ١٠٩٥ جنيهًا

مكرم عبيد يتهم رياض غالى على
صفحات « الكتلة » برشوة النحاس

وكانت حجة البيروقراطية للعودة من مقر عمله، وللإلحاح فى طلب نقله: أن جو الكونغو يضر بصحته، وأنه لا يستطيع احتماله.

وبعد مجهود استغرق بعض الوقت نجح فى إقناع الوزارة بأن تنقله للعمل بالقنصلية المصرية بمارسيلية. حيث عين أميناً للمحفوظات بدرجة سكرتير ثان. وكان ذلك فى عام ١٩٤٦.

ولم يكن قد مضى على وصوله إلى «مارسيلية» سوى أسابيع قليلة، حين غادرت الملكة «نازلى» والأميرتان «فائقة» و«فتحية»، ميناء الإسكندرية. فى الساعة الخامسة من عصر يوم الأحد ٣ يونيو (حزيران) - ١٩٤٦ على ظهر الباخرة السويسرية «أندريه لوبون» فى طريقهن إلى أوروبا. وبعد حوالى خمسة أيام، وفجر يوم الجمعة ٥ يوليو (تموز) ١٩٤٦ وصلت الباخرة إلى «مارسيلية»، لتجد الملكة الوالدة «رياض غالى» فى استقبالها.

وكانت تلك هى البداية الرسمية للمرأة.

لاهم له إلا الاعتناء بهندامه ورقصاته، وهو ما لم تنتظر إليه وزارة الخارجية بارتياح .. لكن الأرجح أنها كانت مجرد ذريعة شكلية لاضطهاد «رياض» سياسياً، باعتباره من محاسيب الوفد. وهو التبرير الذى ذكره والده فيما بعد، فى حديث صحفى.

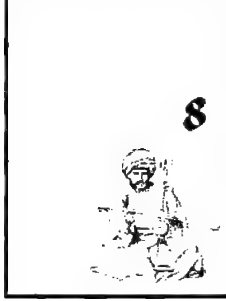
ولا جدال فى أن جانباً كبيراً من أحلام «رياض غالى»، قد أجهض بهذا النقل. ففى «الكونغو» لم يكن المجال متسعاً أمامه لممارسة هواياته التى يشغف بها: لم تكن هناك نساء من النوع الذى يفضل، ولا فرصة للتجارة، ولا لتكوين علاقات اجتماعية مؤثرة. وكان طبيعياً أن يثور «رياض» وأن يتصاعد غضبه إلى حد الرهان بوظيفته فى وزارة الخارجية؛ التى لم تكن هدفاً فى حد ذاتها، بل كانت مجرد وسيلة لكى يطير فى أنحاء الدنيا، لا لكى يضع فى أحراش «الكونغو».

وهكذا غادر مقر وظيفته فى الكونغو، دون إذن من رؤسائه، وعاد إلى القاهرة، وقد عزم على ألا يعود مرة أخرى إلى الأحراش. فلما أن ينجح فى تغيير مكان عمله، أو أن يتفرغ للتجارة.

الفصل الثانى

8

عندما التقت
صاحبة الجلالة
«الملكة نازلى»
لأول مرة مع
«رياض أفندى»
غالى» على أحد
أرصفة «ميناء
مارسيليا»



الفرنسى، كان الستار قد رفع عن
الفصل الرابع من قصة حياتها
العاصفة، بينما كان العقد الخامس من
عمرها قد انتصف.

ولعل أحداً ممن كانوا فى وداع الملكة
والأميرتين على رصيف ميناء
الإسكندرية فى ذلك اليوم القائن من شهر
يوليو (تموز) ١٩٤٦ لم يتخيل يومها أنها
ترحل بلا عودة. ولم يتوقع أن تكون
النظرة التى ألقتها على المدينة، آخر نظرة
إلى أرض البلد الذى جلست على عرشه
سبعة وعشرين عاماً، سلطانة ثم ملكة، ثم
ملكة أم، وأنه لن يقدر لها أن تعود إليه أو
أن تدفن فى ثراه.

وربما لم يلفت «رياض أفندى غالى»
بمظهره الأنيق، نظر «البرنسيصة»
فتحية» التى كانت - آنذاك - فتاة مراهقة،
لم تكمل - بعد - عامها الخامس عشر.
ولعل أحداً ممن حضروا هذا اللقاء
العابر من مرافقى صاحبة الجلالة
الملكة، لم يتخيل يومها أن هذا اللقاء
الذى تم بالمصادفة المحضة سيكون

عقد

التكوين ومصادفاته





السلطانة نازلي في العشرينيات بعد
سنوات قليلة من زواجها بالسلطان فؤاد

حياتها المليئة بالأكدار، وآن لها أن
تستقبل خريف العمر، وحيدة بكل
معنى الكلمة. فغادرت القاهرة، هاربة
من قيظ الصيف وجحيم الحزن ونيران
العيون المتلصصة التي حاصرتها
فحرمتها من التعزى عنه، إلى أوروبا،
لتعالج آلام الكلى التي كانت تعاودها
بين الحين والآخر، ولتغرق في مياهاها
المعدنية أحزانها على الحبيب الذي رحل
وخوفها من الخريف الذي زحف.

بداية لقصة قدر لها فيما بعد أن
تكون مصدر تعاسة بلا حدود، لكل
طرافها.

في ذلك الزمان، كانت «الملكة نازلي»
تستقبل فصلاً جديداً حزيناً من عمرها
نقبل أسابيع من وصولها إلى
مارسيليا، كانت قد فقدت زوجها الثاني
أحمد حسنين باشا» في حادث سيارة،
عب فيه الحظ السيئ دور البطولة،
نانتهى الفصل السعيد الوحيد في



سليمان باشا الفرنساوى

ولو أن أحداً تنبه آنذاك، لأدرك أن سفر الملكة «نازلى» إلى أوروبا - بعد سبع سنوات حُرمت خلالها من زيارتها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية - كان عبوراً لآخر الحواجز التى كانت تحول دون تعبيرها عن شخصيتها الحقيقية، متحررة من أثقال التاريخ، وقيود التقاليد، وأشواك التاج الذى تضعه فوق رأسها. فقبل عشر سنوات مات سجانها وزوجها الأول الملك «أحمد فؤاد» الذى كان يكبح اندفاعها بقوة السلطان وجبروت الملك وقبل شهور مات مروضها وزوجها الثانى «أحمد حسنين باشا» الذى كان يشدها إليه بحبال من حرير الحب فيلجم جموحها .

أما وقد أتيح لها - فضلاً عن ذلك - أن تغادر المحيط الاجتماعى الذى كان يطبق على أنفاسها بأسواره، فإن أحداً أو شيئاً، لم يعد قادراً على أن يحول بينها وبين أن تنطلق لتعبر عن نفسها، وتغادر المسرح الملكى لتظهر فوق خشبة المسارح العامة على حقيقتها: صعلوكة تضع فوق رأسها تاجاً تحبه، لكنها ترفض الالتزام بالقيود التى يفرضها عليها، وامرأة هيستيرية تندفع بحماسة وراء مشاعرها إلى حد الاستهانة بكل العواقب، وتجمع بعنف إلى حد الاستهتار بكل التقاليد.

وحين اكتملت القصة فصلاً، أُلقت خاتمتها الأضواء على بدايتها التى كانت ستائر النسيان قد أسدلت عليها. اتصلت البداية بالنهاية، فبدا وكأن كل شيء منطوق تماماً، وفى مكانه الطبيعى بالضبط. وتأكد أن كل الروافد كانت تتجمع منذ قديم الأزل، لتصنع نهر الرجال والنساء على النحو الذى أصبحوا عليه، ولكى يتخلق عنها ذلك الذى كان لابد وأن يحدث، بحيث

يصعب أن نختار نقطة نقول عندها: من هنا بدأت المأساة.

ولعل مصادفة اللقاء الأول بين «نازلى» و«رياض» تبدو أكثر منطقية من تلك المصادفة التى حولت الكنيسة إلى ضاحية فى قرية، وقذفت بابن «دير تاسا» إلى شواطئ «مارسيليا»، فى هذا الوقت بالذات، أو تلك التى قضت بأن تصبح «نازلى هانم صبرى» حفيدة الكولونيل «انتلم سيف» والشيخ «أحمد سعيد سرت» - قاضى قضاة «جدة» - زوجة للسلطان «أحمد فؤاد الأول»، الذى تولى سلطنة مصر بالمصادفة المحضة.

أما المؤكد؛ فهو أن هذه المصادفات جميعها قد أسهمت فى تخليق ذلك الكائن العصابى، الهيستيرى المنقطع، الذى تختلط فى عروقه الدماء التركية والمصرية والفرنسية، واليونانية، الذى كان مقدراً له أن يدق واحداً من آخر المسامير فى نعش النظام الملكى فى مصر.

ولعل أقدم خيط نستطيع أن نمسك به، من خيوط القصة يعود إلى أحد أيام عام ١٨١٩، حين وصل إلى «ميناء الإسكندرية» فى طريقه إلى «طهران» - عاصمة «إيران» - ضابط فرنسى متقاعد اسمه «أوكتاف جوزيف انتلم سيف».

ومع أن «الكولونيل سيف» - وهو الاسم الذى كان يعرف به إلى ذلك الحين - لم يكن قد تجاوز عامه الثانى والثلاثين - إلا أن سوء الحظ، كان قد ترصد حياته العسكرية، فانقطعت قبل أن يصل إلى سن الثلاثين، حين تقرر تسريحه مع آلاف من الضباط والجنود الفرنسيين، الذين حاربوا تحت قيادة الإمبراطور «نابليون بونابرت» فى أعقاب هزيمته، وعودة «لويس الثامن

عشر» - للمرة الثانية - إلى عرش فرنسا عام ١٨١٥ م.

وهكذا عاد «الكولونيل سيف» إلى مسقط رأسه في «ليون»، ليمضى السنوات الأربع التالية، في «سهل جرونل» القريب منها، يساعد والده - الذى كان يعمل في زراعة وتجارة وطحن الغلال - ولكن من دون حماسة. فقد كان يتميز منذ يفاعته، بقوة بدنية لفتت نظر أُنْداده، الذين لقبوه - لهذا السبب - باسم «التركى»، بل ولفتت نظره - هو نفسه - إلى أنه لم يخلق للزراعة والقلع، بل للحرب والضرب. فما كاد يبلغ السابعة عشر من عمره، حتى غادر مسقط رأسه ليلتحق بالجيش الفرنسى الذى كان يشتبك في تلك السنوات، في معارك لا يهدأ لها غبار مع الجيوش الأوروبية.

وعلى امتداد الأعوام العشرة التى تلت ذلك، تنقل «سيف» بين فروع الجيش الفرنسى: بحاراً فى الأسطول وجندياً فى طابور الخيالة السادس، ومعلمًا للمدفعية وضابطاً للمراسلة، وعضوًا فى هيئة أركان حرب المارشال «جروشى» أثناء حروب المائة يوم. وخلالها اشترك فى عدد كبير من المعارك البحرية والبرية، فأصيب بطعنة فى ذراعه فى واقعة «الطرف الأغر»، بين الأسطولين الفرنسى والإنجليزى (١٨٠٥م)، وقتل حصانه من تحته مرتين: مرة فى معركة الراين (١٨٠٩م) ومرة أخرى فى واقعة برلين (١٨١٤م). أصابه فى الأولى عيار نارى وثلاث طعنات بالسيف، وقع على إثرها أسيراً فى يد العدو لمدة عامين، ونجا - بأعجوبة - فى الثانية.

وكان «سيف» قد وصل إلى رتبة الرائد عام ١٨١٤ م، حين أدركت الهزيمة قائده المظفر «نابليون بونابرت»

فى ربيع تلك السنة. فاضطر للتنازل عن العرش، وغادر فرنسا إلى جزيرة «ألبا». لكنه لم يحتمل الإقامة فى منفاه، إلا سبعة أشهر، فربعدها إلى باريس ليستعيد العرش، ويعيد الإمبراطورية، فكان «سيف» بين ضباطه وجنوده الذين جسدوا له الولاء، وبدلاً من أن يقبضوا عليه - كما أمرهم بذلك رؤسائهم - انضموا إلى صفوفه، وحاربوا تحت لوائه، قبل أن تلحقهم وتلحقه هزيمة «ووترلو» المريعة. فيعود «نابليون» إلى منفى آخر فى جزيرة «سانت هيلانة»، وتقع فرنسا تحت أقدام مليون جندي أجنبى احتلوا معظمها، ويفقد «الرائد سيف» عمله فى الجيش، قبل أن يحصل على رتبة الكولونيل (العميد) التى كان «نابليون» قد وعده بترقيته إليها.

ومع أن أصدقاء طفولته فى «ليون» - الذين لم يكونوا قد نسوا بعد صديقهم الذى لقبوه بالتركى - قد منحوه رتبة «الكولونيل» إلا أن ذلك لم يعوضه عن إحساسه العميق بالأسى، بعد أن أجهضت - قبل الأوان - أحلامه فى مستقبل عسكري مرموق. ومع أنه شغل نفسه خلال السنوات الأربع التالية بالعمل - مع والده - فى الزراعة والتجارة، إلا أن إحساسه بأنه لا يعرف مهنة غير الحرب، أو يتقن عملاً غير العسكرية، كان يضغط على أعصابه. لذلك واصل باهتمام البحث عن عقد عمل فى أحد الجيوش الأجنبية. ولما كان مستحيلاً أن يقبل جيش أوروبى توظيف ضابط ينتمى إلى الذين حاربوا تحت راية عدوهم اللدود الجنرال «نابليون»، فقد اتجه بتفكيره نحو الشرق. وعزم على التوجه إلى «إيران» التى كانت حكومتها قد شرعت فى إصلاح جيوشها، وتنظيمها على النمط

تمثال «الكولونيل سيف» أو «سليمان باشا الفرنساوى»، ظل قائماً حتى عام ١٩٥٨ فى الميدان الذى كان يحمل اسمه، إلى أن استبدل به تمثال للاقتصادي المصرى «طلعت حرب» وتغير اسم الميدان إلى اسم صاحب التمثال الجديد، بعد أن اعتبرته ثورة يوليو من آثار العهد الذى كان يوصف أيامها بـ «العهد البائد»



استدعاه «محمد على» وكلفه بإنشاء أول كلية عسكرية مصرية في «أسوان» لإعداد الفوج الأول من الضباط الذين سينيط بهم تأسيس الجيش المصري طبقاً للنظام الأوروبي.

ونجح «الكولونيل سيف» في مهمته بعد مجهود شاق، استغرق سنوات، وكاد يفقده حياته أكثر من مرة، بسبب جهل تلاميذه أو ضيقهم بالنظام العسكري الصارم، الذي أراد أن يطوعهم للقبول به. وما كاد ينتهي من هذه المهمة، حتى انتقل إلى القوات المحاربة، حيث التحق بهيئة أركان حرب «إبراهيم باشا». ابن الوالي وقائد جيوشه. وشارك في الحروب التي خاضها في «شبه جزيرة المورة» وفي «الشام»، وفي «تركيا». وأصبح والياً على «ولاية صيدا»، وظل يترقى إلى أن أصبح قائداً عاماً للجيش المصري. واحتفظ بهذه المكانة في عهد الولاة الثلاثة، الذين خلفوا «محمد على» إلى أن توفي في عام ١٨٦٠ م، وهو في الثالثة والسبعين من عمره.

وخلال تلك الأعوام الأربعين، حصل «الكولونيل سيف» على لقب «بك» ثم على لقب «باشا». وفتنه سحر الشرق، فقرر الإقامة بمصر بشكل دائم. ولما كان قد نشأ في مناخ الثورة الفرنسية المتساهل عموماً في قضايا العقيدة، فإنه لم يتردد في أن يترك مسيحيته الاسمية، التي لم يقدح من طقوس عبادتها، ليتزوج من فتاة مسلمة. ولم يجد صعوبة في اختيار الاسم الذي يطلقه على طبيعته المسلمة. فقد اختار اسماً قريباً من اسمه المسيحي، عاش بعد ذلك طويلاً، إذ لا يزال المصريون يطلقونه على الميدان الذي كان تمثاله يتوسطه، مع أن التمثال نفسه قد نقل من الميدان. عام

الأوروبي. وعندما طلب من أحد أصدقائه وهو «الكونت دي سيجور» - أن يكتب له خطاب مقدمة إلى المسؤولين في حكومة إيران، نصحه بالذهاب إلى مصر، حيث توجد فرصة للعمل في جيشها.

في تلك السنوات، كان والي مصر «محمد على باشا» قد ضاق ذرعاً بتمرد الجنود المرتزقة، الذين كانوا الأساس الذي يقوم عليه الجيش المصري قبل ولايته، وخلال السنوات الأولى منها. إذ كانوا يمتنعون عن القتال إلا إذا زاد من نفقتهم، ولا يكفون عن النزول إلى شوارع المدينة لينهبوا الأسواق كلما تأخرت مرتباتهم. فما كاد يقضى على القوة العسكرية للمماليك في أعقاب «مذبحة القلعة» الشهيرة عام ١٨١١ م، حتى شرع في تأسيس جيش عصري على الطريقة الأوروبية، يقوم على التجنيد الإجباري، وينظم طبقاً لفنون الحرب الحديثة، ليستغنى به عن فيالق الجنود المرتزقة من الأكراد والألبان والأرناؤوط والدلاة وغيرهم من أخطا القوميات التي تتكون منها السلطنة العثمانية. ولم تكن الخطوة الأولى في المشروع قد بدأت بعد، حين وصل «الكولونيل سيف» إلى الإسكندرية، وقابل الوالي، الذي تعاقد معه على العمل في جيشه. وبذلك لم يكمل رحلته إلى «طهران».

وأثبت الكولونيل «سيف» أنه أهل لثقة باشا مصر، وأن السنوات التي قضها محارباً في الجيش الإمبراطوري لم تذهب عبثاً. وكشف عن أن الجندية بالنسبة له ليست مهنة، ولكنها هواية، فبعد شهور من وصوله إلى مصر، قضها في الإشراف على خطوط إمدادات الجيش المصري في صحراء سيناء. إبان المرحلة الأخيرة من الحرب في شبه الجزيرة العربية.



سليمان باشا الفرنساوى مع كبرى بناته امينة



«محمد على باشا الكبير» مؤسس الأسرة العلوية جمع - من دون قصد - بين ابنة «سليمان باشا الفرنساوى» وابن قاضي مكة

١٩٥٨. واستبدل به تمثيل لرائد الاقتصاد المصري «طلعت حرب»، إلا أن الميدان لا يزال يعرف برغم ذلك باسم «سليمان باشا الفرنساوى».

وكان قد مضى على استقرار «سليمان باشا الفرنساوى» فى مصر عشر سنوات، حين وصل إليها ذات



يوم من عام ١٨٢٩م، أحد رجال الدين الأتراك هو القاضى «أحمد سعيد سيرت بك» فى طريقه من «إستانبول» - عاصمة السلطنة العثمانية - إلى «مكة» التى عين قاضياً لقضاتها.

ولأن قاضى «مكة» الجديد، كان قد سبق له العمل كقاض لقضاة مصر، قبل نقله إلى «إستانبول». كما كان قد ورث عن أبيه إقطاعات فى مديرتى «جرجا» - «سوهاج الآن» - و«أسيوط» فقد توقف فى القاهرة لى ينهى صرف مستحقاته فى تلك الإقطاعات. ولما علم «محمد على باشا» بذلك أصر على أن يستضيفه فى قصره، ليس فقط لأنه أحد كبار مشايخ الإسلام، ذوى الكلمة النافذة فى «إستانبول»، ولكن أيضاً لأنه كان - أثناء الفترة التى عمل بها بمصر - من أصدقائه.

وخلال الشهور التى قضاها «أحمد سعيد سيرت بك» فى قصر الوالى، لفت أصغر أبنائه «محمد شريف» - الذى كان فى الخامسة من عمره آنذاك - نظر «محمد على» بذكائه، فاقترح على والده أن يتركه فى مصر، ليدرس فى مدرسة خاصة، كان قد أنشأها لتعليم أبنائه وأحفاده. فقبل الأب، وغادر مصر إلى مقر منصبه الجديد فى «مكة» ليموت

بعد شهور، تاركاً ابنه الأصغر وديعة بين يدي صديقه والى مصر.

وهكذا نشأ «محمد شريف باشا» مع أنجال الوالى وأحفاده. فالتحق معهم بـ «مدرسة الخانكة العسكرية»، وقضى بها عدة سنوات قبل أن ينتقل إلى «مدرسة السوارى» بالجيزة، فيدرس بها لمدة عامين، ليبلغ ذكائه وجلده على الدروس نظر «سليمان الفرنساوى»، فيرشحه للسفر إلى أوروبا للدراسة، ويضيف اسمه إلى «بعثة الأنجال» التى ضمت أربعة من أبناء وأحفاد «محمد على» ضمن ٧٠ من الطلاب، أوفدهم الباشا إلى «فرنسا» ليدرسوا العلوم العسكرية والمدنية.

وفى عام ١٨٤٩م، يعود «محمد شريف» من فرنسا، بعد ست سنوات قضاهها هناك، وحصل فى أثناءها على رتبة ملازم ثان، والتحق بمدرسة أركان الحرب الفرنسية، وانتظم فى إحدى فصائل الجيش الفرنسى.

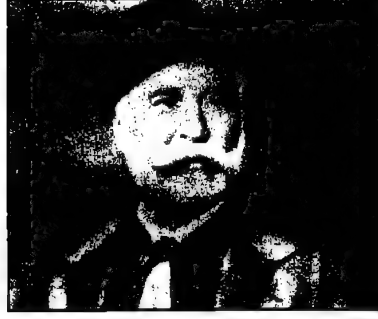
وكانت الأحوال فى مصر، قد تغيرت، خلال السنوات التى قضاها فى فرنسا: عزلت دول أوروبا «محمد على» الكبير عن العرش وخلفه ابنه «إبراهيم»، لكنه مات بعد شهور، ليتولى الحكم بعده أخوه «عباس باشا الأول». فيفتتح عهده المظلم بإغلاق المدارس والمصانع واستدعاء البعثات التعليمية من أوروبا. وهكذا عاد «شريف» إلى مصر ليجد الركود يحيط على كل شىء فيها. ومع أنه كان حسن الحظ، لأنه أنهى دراسته قبل صدور قرار الوالى بإلغاء البعثة، ولأن أستاذه «سليمان باشا الفرنساوى» قد اختاره ياوراً له، فأمن بذلك شر البطالة التى لحقت غيره من أعضاء البعثات، إلا أنه ضاق بالفراغ الذى يحيط به، فاستقال من منصبه المرموق، وغادر مصر كلها إلى «إستانبول» حيث كان صديقه وزميله



توفيق هانم الابنة الثانية للسيد محمد شريف باشا الكبير، ووالدة الملكة نازلى، كما كانت تبدو فى شرح شبابها



محمد على باشا الكبير.. وخلفه ابنه إبراهيم باشا.. وسليمان باشا الفرنساوى يستعرضان الجيش المصرى الجديد (لوحة للفنان «هيملى»)



محمد شريف باشا:

جد الملكة نازلي، سياسي مصري. ولد عام ١٨٢٦. تعلم في مصر ودرس العلوم العسكرية في فرنسا، والتحق بخدمة الجيش الفرنسي. عاد إلى مصر فعمل ياوراً لسليمان باشا الفرنسي وظل يترقى في السلك العسكري حتى رقى إلى رتبة فريق. تولى عام ١٨٦٧ رئاسة المجلس المخصوص وعام ١٨٧٥ رئاسة مجلس شورى النواب، وكان أول رئيس لمجلس النواب (الوزراء) عند انشائه عام ١٩٧٩. تولى رئاسة مجلس النواب للمرة الثانية عام ١٨٨١ يطلب من الثوار العربيين وشارك في صياغة مشروع دستور ١٨٨٢ إلى أن اختلف مع الثوار على بعض مواد فاستقال، وعاد إلى منصبه بعد إجهاض الثورة، لكنه استقال لرفضه قبول نصيحة بريطانيا لمصر عام ١٨٨٤ بإخلاء السودان. توفي عام ١٨٨٧ عن ٦١ عاماً

«توفيق هانم» أن تتزوج من شاب تنتمي أسرته، إلى أصول رومية بحر متوسطية، هو «عبد الرحيم صبرى باشا».. فقد عرف جده باسم «إبراهيم المورة لى» نسبة إلى «شبه جزيرة المورة» في جنوب «اليونان» التي هاجر منها إلى مصر، حيث توطن بها، أما أبوه «حسين صبرى باشا» فقد ظل يتدرج في سلك الإدارة المصرية، حتى وصل إلى منصب المحافظ، لعدة أقاليم، كان من بينها «مديرية قنا» التي شغل أثناء عمله بها، بالتصوف، فأصبح من مريدى ضريح قطب التصوف «الشيخ عبد الرحيم القنائى»، وأطلق اسمه على سبيل التبرك على ابنه «عبد الرحيم».

وكان منطقياً أن تفتح الوظائف العامة أبوابها على مصراعيها أمام «محمد عبد الرحيم صبرى» بمجرد انتهائه من دراسته. وشاء حظه الحسن، أن الخديو «عباس حلمى الثانى» ما كاد يجلس على العرش عام ١٨٩٢ م، حتى قرر استبدال رجال الحاشية الذين ورثهم عن أبيه «الخديو توفيق» بأخرين يكونون أقل ولاء للإنجليز، وأكثر شباباً، فاختره ضمن فريق الحاشية الجديد. ومع أن المنصب الذى اختير له -أحد معاونين ثلاثة للتشريفات- كان متواضعاً، إلا أنه كان يبشر بمستقبل مرموق، فكان من بين

فى البعثة الأمير «عبد الحلیم» يقيم، ليقتضى بها - فى صحبته - عاماً يعود فى نهايته إلى مصر مرة أخرى، وقد وجد عملاً جديداً هو إدارة أملاك صديقه الأمير.

وتتحسن الأحوال بعد عام، فيموت «عباس» ويتولى الأمير «محمد سعيد باشا» الحكم، فيقرب إليه «شريف» ويعينه ياوراً له، ورئيساً لحرصه الخصوصى.

وفى عام ١٨٥٦ م -وهو فى الثلاثين من عمره- يتزوج «شريف» من «نازلى» ابنة أستاذه «سليمان باشا الفرنسي» ويعيش معها فى القصر الذى لاتزال تشغله حتى الآن وزارة الداخلية المصرية بـ «شارع الشيخ ربحان». وفى العام التالى يمنحه والى - «محمد سعيد» - لقب الباشوية، ويعهد إليه بنظارة -أى وزارة- الخارجية. فيكون ذلك هو بداية دوره السياسى البارز، الذى استمر حتى وفاته -وهو فى الثانية والستين من عمره- عام ١٨٨٧ م. وخلال الأعوام الثلاثين التى اشتغل فيها بالسياسة تنقل «محمد شريف باشا» بين وزارات الداخلية والخارجية، وتولى نظارة النظار -أى رئاسة الوزراء- فى المرحلة الأولى من الثورة العربية، وتولى المنصب ذاته فى أعقاب هزيمة الثورة، واحتلال الجيوش البريطانية لمصر.

وأثمر الزواج بين «نازلى» ابنة «سليمان باشا الفرنسي» و«محمد شريف باشا» -ابن قاضى قضاة مكة- ثلاثة أبناء، كان أكبرهم هو «محمد شريف باشا» الذى حمل اسم أبيه، وعرف بعد ذلك باسم «شريف باشا الصغير»، وتلته ابنتان، هما «توفيق هانم» و«كلسون هانم».

وقد قدر لأولى هاتين الفتاتين وهى



عبدالرحيم صبرى باشا: والد الملكة نازلى

والحقيقة أن الرجل لم يكن يخلو من المواهب، سواء فى العمل الإدارى، أو فى النشاط الاستثمارى، الذى شغف به، فنجح فى إدارة الثروة التى ورثها عن أبيه، بعد أن أضاف إليها إدارة مـ ورثته زوجته «توفيقـة هانم» عن أبيها وكانت تقدر وحدها بخمسة آلاف فدان غير العقارات والمجوهرات. وقد عرف كواحد من أشهر الزراع المصريين وواحد من قليلين منهم ارتادوا. مبكرا طريق زراعة المحاصيل غير التقليدية كالزهور التى كان شغوفاً بها، وأنشـد لاستزراعها والتجارة فيها، حديقة

الأسباب التى يسرت له، مصاهرة «محمد شريف باشا» - ابن «محمد على الكبير» بالتبنى - والذى كان قد جمع بين نظارة النظار ووزارتى الداخلية والخارجية، أربع مرات - فتزوج من ابنته الكبرى «توفيقـة هانم».

ولابد أن هذه المصاهرة، قد يسرت له بعد ذلك، الصعود السريع فى سلك المناصب الإدارية العليا، حتى وصل إلى أقصى ما يصل إليه أمثاله فى جيله، فأصبح مديراً - أى محافظاً - لمحافظة «المنوفية» و«القاهرة» وحصل على رتبة الباشوية.

الملكة نازلي في الثانية عشرة من
عمرها.. وشقيقها حسين صبرى حين
كان محافظا للإسكندرية



المعالى» عند خروجه من الوزارة، فقد ظل يحمل اللقب طول حياته؛ بعد أن منحه الملك وساما يتيح له الحق في أن يحتفظ باللقب ويعامل بروتوكوليا باعتباره في درجة وزير حالى.

ولم يعد «عبدالرحيم باشا صبرى» إلى المناصب الوزارية، إلا بعد عشر سنوات، حين اختاره «عدلى يكن باشا». فى ٣ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٩. وزيرا للمواصلات فى وزارته الانتقالية التى لم تعش سوى أربعة شهور. ولم يعش الباشا نفسه بعدها سوى سبعة شهور أخرى، إذ توفى فى أغسطس (آب) ١٩٣٠.

ولأن أسرة «عبدالرحيم باشا صبرى» كانت قد تخلقت عبر تزواج جمع بين روافد يونانية وتركية وفرنسية، وأخيرا مصرية، فقد كان منطقيا أن يلقى ذلك بظلاله الكثيفة على تنشئة الأبناء، إذ كان جدهم لأهم «محمد شريف باشا». كما وصفه «بلنت» - «تركيا متفرنجا طيب العنصر والأخلاق، لا يخلو من شىء من الغطرسة واحتقار الفلاحين، وهما صفتان شائعتان فى الطبقة التى ينتمى إليها»، لذلك كان يعرف بين عوام المصريين باسم «شريف باشا الفرنساوى» إشارة إلى تفرنجيه وإلى مصاهرته لـ «الكولونيل سيف». وكان

مترامية الأطراف فى محافظة المنوفية، كانت مثار إعجاب وتقدير الأجانب.

وأثبت - فضلا عن ذلك - قدرة فائقة على تحمل مخاطر الاستثمار فى الأوراق المالية، وفى التصدير، فاستطاع أن يعبر المأزق الذى وقع فيه، إبان الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٠٧م. وأن يسترد مركزه المالى.

وعلى عكس كثيرين من أصدقائه وأنداده - ومنهم «عدلى يكن» و«سعد زغلول» و«عبدالخالق ثروت» و«حسين رشدى» و«إسماعيل صدقى» - الذين كان يمضى سهراته معهم فى «الكلوب الخديوى» - فقد ظل «عبدالرحيم صبرى» بعيدا عن دائرة المرشحين لتولى المناصب الوزارية ولم يتول الوزارة إلا قبل أيام قليلة من زفاف ابنته «نازلى» إلى السلطان «أحمد فؤاد»، وتمهيدا لإعلان هذا الزواج، إذ عينه السلطان وزيرا للزراعة فى أولى الحكومات الإدارية، التى شكلت أثناء ثورة ١٩١٩، وهى وزارة «محمد سعيد باشا» الثانية. لكنه لم يمكث فى هذا المنصب سوى ستة شهور. فقد استقالت الوزارة - التى شكلت فى ٢٠ مايو (آيار) ١٩١٩ - فى ٢٠ نوفمبر (تشرين الثانى) من العام نفسه - واستثناء من القاعدة العامة، التى تقضى بأن يفقد الوزير لقب «صاحب

وجاءت خطوات الابن الأكبر «حسين» شبيهة بخطوات أبيه، إذ التحق فى بداية حياته العملية بحاشية السلطان «حسين كامل» ليكون أحد الأمناء بالقصر، وظل يحتفظ بهذه الوظيفة فى عهد خلفه السلطان «فؤاد» فلم يغادرها إلا عام ١٩٢٠. بعد زواج شقيقته بالسلطان. ليصبح نائبا لمحافظ بورسعيد ثم لمحافظ الإسكندرية ثم لمحافظ القاهرة. وفى عام ١٩٢٤، عين مديرا - محافظا - للجيزة، ومنها عاد إلى الإسكندرية مرة أخرى ليظل - على امتداد السنوات الإحدى عشرة التالية - يعمل محافظا لها، إلى أن استقال من منصبه فى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٦، ليتفرغ لأعماله التجارية.

ولم تختلف خطوات الابن الثانى «شريف صبرى باشا» عن أبيه أو شقيقه إلا قليلا، إذ ما كاد ينتهى من دراسته عام ١٩١٥، حتى اختاره «عدلى يكن باشا» - وزير الداخلية - سكرتيرا خاصا له. وبعد إعلان الاستقلال فى عام ١٩٢٢. انتقل إلى وزارة الخارجية، حيث ظل يتدرج فى مناصبها إلى أن أصبح مديرا عاما لها فى عام ١٩٢٩م، ثم سكرتيرا عاما فى عام ١٩٣٣م.

من هذه الروافد التى قدم بعضها من «نهر السين» وجاء الآخر من «بحر إيجة» ليختلطا بثالث جاء من «بحر الروم»، فيصب الجميع فى نهر النيل، تخلق ذلك الكائن الضعيف إلى حد التلاشى، القاسى إلى حد التجبر، المنذفع بلا حساب، والذى يجمع بين حس الفرنسيين، وجموح الآسيويين، وخفة البحر متوسطيين، ثم دخل التاريخ باسم «نازلى عبدالرحيم صبرى».

من أثر ذلك، أن الطابع الفرنسى قد غلب على تنشئة جدتهم لأهمهم، كما غلب على تربية أمهم «توفيقه هانم».

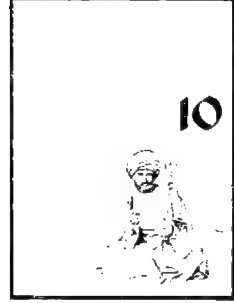
ومع أن الأسرة، كانت نموذجا لآلاف الأسر التى نشأت - فى البداية - عبر تزواج مختلط بين المصريين والأتراك، أو بينهم وبين المستوطنين الأوروبيين، ثم أخذت صلتها بروافدها الأجنبية تضعف تدريجيا فى الجيل الثانى، إلى أن انقطعت نهائيا فى الجيل الثالث، فقد ظلت الأصول والتأثيرات الأجنبية بارزة نسبيا فى أسرة «عبدالرحيم صبرى باشا»، التى لم تكن «المصرية» أحد روافدها، فضلا عن أن الجدة «نازلى» - كريمة «سليمان باشا الفرنساوى» - قد عاشت أطول مما كان متوقعا، فلم تمت إلا بعد أن جلست حفيدتها وسميتها «نازلى» على عرش السلطنة.

وكانت «نازلى» واحدة من خمسة أبناء رزق بهم أبوها «عبدالرحيم صبرى باشا» - كان أولهم هو «حسين صبرى باشا» - الذى ولد عام ١٨٩٢م. وحمل اسم جدّه لأبيه - وجاءت «نازلى» بعده بعامين، فاختارت لها الأسرة اسم جدتها لأمها. أما الثالث، فقد حمل اسم جده لأمه «محمد شريف» وعرف بعد ذلك باسم «شريف صبرى باشا». وتلته ابنتان هما «أمينة» و«وجيهة».

وعلى أية حال، فإن «عبدالرحيم صبرى باشا» لم يقصر فى محاولة إتمام تمصير أسرته، ليتيح لأبنائه فرصة العمل والترقى فى البلد الذى أصبحوا من مواطنيه، فدفع بالابنين إلى المدارس المصرية فتعلما بها، وتخرجوا فى مدرسة الحقوق، التى كانت آنذاك معمل تفرخ القادة، فما كادا ينتهيان من دراستهما، حتى وجدا السبيل أمامهما ممهدة للصعود السريع فى سلك المناصب الإدارية العليا.



الملكة نازلى والى يسارها شقيقته النبيلة «أمينة صبرى» التى عرفت باسم «أمينة طوسون» نسبة إلى النبيل «عادل طوسون» الذى تزوجته عام ١٩٢٢، وماتت بحمى النفاس عام ١٩٢٥، بعد أن وضعت ابنها الوحيد النبيل محمد توفيق طوسون. وقد تزوج بعد وفاتها من بهيجة محب وصيفة الملكة نازلى



ففى
طفولتها
وصباها،
كانت الأنسة
«نازلى
صبرى» - التى
وُلدت بقصر
والدها

بالإسكندرية فى ٢٥ يونيو (حزيران) ١٨٩٤. فتاة بالغة الجمال، كما ينبغى لكائن تخلق عبر تزواج بين ثلاثة أنماط من الجمال هى الفرنسى والتركى والمصرى. فجاء جمالها خروجاً صارخاً عن المتوسط العام لأنماط الجمال المعروفة آنذاك.

كانت طويلة القامة فى زمن كان المتوسط العام لطول المرأة المصرية يميل إلى القصر. رشيقة القد فى زمن كان جمال المرأة فيه يقاس بالمقاييس الإقطاعية، ويوزن بعدد قناطير اللحم التى تختزنها حول هيكلها العظمى، وخاصة حول الحوض، وحول الصدر تعبيراً عن أنها مؤهلة لإنجاب الأطفال وإرضاعهم.

ورثت عن جديها - الفرنسى والتركى - بشرة بيضاء، مشوبة بحمرة، وعن والدها المصرى عينين

سوداوين واسعتين، وشعرًا أسود طويلاً ينسدل إلى ما تحت ظهرها، فضلاً عن جاذبية ظلت تحتفظ بها لزمن أطول من المعتاد. ولم يكن فى جمالها سوى نقطة ضعف واحدة، هو بروز أسنانها الأمامية.

ولأن عمل المرأة - بشكل عام، وفى الطبقات الأرستقراطية بشكل خاص - لم يكن شائعاً أو مرغوباً، فقد تلقت بنات «عبدالرحيم باشا صبرى» الثلاث، نفس التربية التى كانت تتلقاها أندادهن، والتى تعدهن ليكن زوجات صالحات وسيدات صالون. وفضلاً عن الوصيفات والمربيات الأوروبيات اللواتى كان التنافس شديداً بين الفئات العليا فى المجتمع على استئجارهن لتربية الأطفال، وإدارة المنازل كمظهر من مظاهر الوجاهة الاجتماعية، فقد أسهمت «توفيقه هانم» فى تعليم بناتها، بعض هواياتها ومهاراتها، ومنها العزف على العود وعلى البيانو، وأشغال الإبرة.

أمضت «نازلى» طفولتها بقصر والدها، بمحطة الرمل بالإسكندرية، والتحقّت بالمدارس الفرنسية، فدرست أولاً بمدرسة «الميردى يو» Le mere de Dieu. ثم بمدرسة



الآنسة نازلى صبرى، فى سنوات الصبا الأولى

وفى هذا الجو المتحرر من هموم السعى وراء لقمة العيش، تفرغت «نازلى» لممارسة هواياتها التى عبرت منذ البداية عن أحاسيس بالغة الرهافة. وبين أحواض الزهور، وأقفاص العصافير، وألوان الرسم، وعدسات كاميرات التصوير الفوتوغرافى، وإيقاعات البيانو والعود، أمضت طفولتها ومراهقتها المبكرة، تمرح وتلعب فى قصور أبيها، على شاطئ البحر بالإسكندرية، وعلى شاطئ النيل بالجيزة، وفى أحيان ليست كثيرة فى قصره بالمنوفية الذى كان يتوسط حديقته الواسعة.

ولأن أسرتها كانت - بحكم مكانتها الاجتماعية - تحتفظ بعدد كبير من الصداقات مع أندادها من الأسر الأرستقراطية، وأسر من كانوا يعرفون آنذاك بـ «الأجانب المحليين» فقد نشأت فى محيط اجتماعى متحرر نسبيا من تزمّت التقاليد المصرية القحّة، التى كانت سائدة فى أوساط الشرائح العليا من الطبقة الوسطى المصرية. تشاهد الأوبرا، وتقرأ الصحف، وتلتقى - فى حدود - بالرجال، مما ترك بصماته على شخصيتها وتفكيرها، وكان له أثره البالغ على طريقة تناولها للأمور فيما بعد.

ومع أن والدها كان رجلا محافظا من الناحية الأخلاقية، حتى إن «سعد زغلول» كان يلجأ إليه ليمضى سهراته معه فى «الكلوب الخديوى» كلما أراد أن يتحرر من إيمانه للقمار، وأن يهرب من أصدقائه الآخرين الذين يقودونه إلى حيث يتحلقون كل ليلة حول المائدة الخضراء، فإن أسرته لم تخل من نماذج من النوع الذى تتحكم فيه عواطفه، والذى تكشف عنه «نازلى» فيما بعد. كان من بينهم خالها



الآنسة نازلى تتصفح إحدى المجلات مع والدها عبدالرحيم صبرى باشا

sion، ومع أنها، وشقيقتها - لم يستكملن الدراسة المنظمة؛ إذ لم تكن التقاليد آنذاك تسمح للفتيات بأن يواصلن الدراسة بعد الثانية عشرة، فإن ذلك لم يمنع الأسرة من استدعاء مدرسين خصوصيين لتثقيفهن ورعاية مواهبهن، فعندما لاحظت الأم شغف «نازلى» بالرسم، كلفت فنانا إيطاليا شهيرا كان يقيم بمصر آنذاك، هو «المسيو زانيري» بتعليمها أصول هذا الفن، الذى أغرمت به فى مراهقتها، واتخذت من جدران «قصر الدقى»، الذى انتقلت للإقامة فيه مع أسرتها معرضا للوحاتها.

وورثت عن أبيها حبه للزهور، فمنحت حديقة «قصر الدقى» اهتمامها الفائق، ووضعتها تحت إشرافها المباشر، ونثرت زهور البنفسج التى كانت قريبة إلى قلبها، حول ممراتها.. وعشقت - فضلا عن ذلك - الطيور - الملونة، وخاصة عصفور الكنارى، حتى إنها أنشأت له جناحا خاصا فى حديقة القصر، وبلغ من حبها له، إنها كانت تمضى وقتا طويلا فى تدريبه على أن يكون أقل خوفا، وأكثر ألفة مع الناس.



سعيد زغلول

هانم فهمى».. وامتدت من الاثنتين إلى زوجيهما «عبدالرحيم باشا صبرى» و«سعد باشا زغلول».

وهكذا عرف بيت «سعد زغلول» - بحى الإنشاء بالقاهرة - «نازلى» ضيفة دائمة التردد، تمرح فى أبهائه، وتجلجل ضحكاتها فى حديقته، وتقضى أوقات فراغها بين أصدقائها من أبناء وبنات الأسرة. فقد كان «سعد زغلول» - الذى لم ينجب أبناء - يتبنى اثنين من أبناء إحدى شقيقاته، هما «رتيبة» و«سعيد»، بينما كانت زوجته «صفية» تتبنى «وهيبة» ابنة شقيقتها.

وما إن بلغت «نازلى» سن النضج، حتى لفت جمالها الفائق أنظار كثيرين من نساء ورجال البيوتات الأرستقراطية، الذين كانوا يبحثون لأبنائهم عن زوجات. ففكر «محمود صدقى باشا» - محافظ القاهرة وعديل «سعد زغلول» - فى أن يخطبها لابنه «حسين»، بينما كان «سعيد زغلول» - ابن شقيقة «سعد» - يفكر فى أن يخطبها لنفسه.

وكان «سعيد زغلول» - أيامها - فى الخامسة والعشرين من عمره، يكبر «نازلى» بأربع سنوات. درس الحقوق واشتغل بالنيابة، وعندما تولى «السلطان حسين» العرش عمل تشريفاتيا بالسراى.

واحتارت «صفية» بين رغبة ابن شقيقتها، ورغبة ابن شقيقة زوجها. لكن الأقدار جاءت لتؤجل المشروعين. فقد مرضت «توفيقه هانم» مرضا حار فيه الأطباء، وتوفيت فى الإسكندرية يوم ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٥. فشق نعيها على «صفية زغلول» حتى إنها - كما يقول «سعد» فى مذكراته - «ظلت تذرف الدموع مدرارا حزنا عليها، على ما بها

«محمد شريف باشا» - المعروف بـ «شريف باشا الصغير» - الذى أخذ عليه الزعيم «محمد فريد» فى مذكراته، بمناسبة تعيينه وكيلا لوزارة الخارجية، والإنعام عليه برتبة الباشوية فى يوليو (تموز) ١٨٩٢م، أنه مع كونه «من الشبان المتعلمين جيدا، قد اقتبس أقبح عوائد الإفرنج، وهى اتخاذ الخليلات علنا، بدلا من الزواج، فاتخذ له خلية أجنبية من مده والد، ولم تزل معه إلى الآن». وقد ظلت هذه العلاقة، مصدر قلق لوالدته «نازلى هانم»، التى دفعها الفشل فى إقناعه بالتخلي عن رفيقته، لأن تلجأ - فى عام ١٨٩٨م - إلى الخديو «عباس حلمى الثانى» تطلب إليه أن ينصح ابنها بترك صاحبتة الفرنسية، ويقول «أحمد شفيق باشا» فى مذكراته، إن الخديو «كلمه فى ذلك بنفسه، وبواسطة بعض أعضاء العائلة، ليعمل على إرضاء والدته، ولكنه لم ينتصح، وبقي متصلا بها حتى وفاته».

وسار شقيقها الأكبر «حسين صبرى باشا» على الدرب نفسه، فشاعت علاقته بفتاة لعوب من اليهود المحليين، حين كان محافظا للإسكندرية، تشتهر باسم «القديسة جنى» جردته من مكانته وماله، ودفعته للتورط فى أعمال تمس أمانته. وأصبحت علاقته بها على كل لسان، حتى وصلت إلى السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» الذى دُون حقائقها فى تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية.

ولأن جدها لأمها، كان رئيسا لأربع وزارات، شارك فيها «مصطفى فهمى باشا»، فقد نشأت بين الرجلين صداقة، انتقلت منهما إلى زوجتيهما، ثم ابنتيهما «توفيقه هانم شريف» و«صفية



صفية زغلول
زوجه الزعيم سعد زغلول

تباعده بين زياراتها لبيت «سعد زغلول»، إلى أن انقطعت تماما عن التردد عليه. ومع أنهم التمسوا لها العذر بالتقاليد التي لم تكن تهضم. آنذاك. تردد فتاة على منزل الشاب الذي أبدى رغبته في خطبتها، إلا أن مقاطعة «نازلي» لبيت «سعد» شملت حتى المكالمات التليفونية، وهو ما أثار عجب الجميع في بيت «شارع الإنشاء».

ولم يجد «سعد» وابن شقيقته مفرا من الانتظار، فهكذا كانت التقاليد تقضى. ولم يشكا. خاصة «سعيد». أن طلبهما سيقبل، ثم ما لبث الثلاثة أن شغلوا بالتطورات السياسية المفاجئة التي وقعت آنذاك. فقد مرض «السلطان حسين كامل»، ثم توفي. ورفض ابنه الأكبر الأمير «كمال الدين حسين» وراثة عرش أبيه. وعرضت سلطات الاحتلال العرش على الأمير «أحمد فؤاد» عم السلطان الراحل. فقبله وانتقل موكب من «قصر البستان». حيث كان يقيم. إلى مقر الحكم في «قصر عابدين» يوم ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٧. وهى أمور كان لابد أن يشغلوا بها بحكم صلتهم بالحياة العامة، فقد كان والد العروس محافظا، وكان خال العريس وزيرا سابقا ووكيلا للجمعية التشريعية، أما العريس نفسه فكان تشريفاتيا للسلطان الراحل.

وبعد أربعة أيام فقط، من جلوس السلطان الجديد على العرش، تناقلت الدوائر النسائية خبرا يقول، بأن عظمتها قد خطب كريمة «عبدالرحيم صبرى باشا» مدير المنوفية.

وهكذا عرف السبب، فلم يتوقف. بل زاد. العجب!

من ضعف الصحة والعيون». وبمشاعر الوفاء لذكرى الصديقة الراحلة، والتقدير لوصيتها، وباندفاع امرأة عاقر، فوارة بأوممة مكبوتة، نفذت «صفية زغلول» وصية صديقتها بأن ترعى ابنتها «نازلي»، التي أصبحت تقضى أيامها كلها تقريبا، فى البيت الذى أطلق عليه. بعد ثورة ١٩١٩. اسم «بيت الأمة».

ومع أن «نازلي» كانت تتوجه بعواطفها آنذاك نحو «سعيد زغلول». طبقا لما يجزم به «مصطفى أمين» نقلا عن مروييات أسرية سمعها فى طفولته التى قضاها فى بيت «سعد». إلا أن عقبات قامت دون إتمام هذا الارتباط. ثم ما لبثت أن قضت على مشروعه، ليس فقط بسبب ظروف الحداد على الأم الراحلة، ولكن أيضا لأن عواطف «نازلي» المتقلبة، كانت قد غيرت اتجاهها من «سعيد زغلول» إلى شاب وسيم من أسرتها هو «شاهين ثابت»، وهو ما لم يعرفه «سعيد» الذى ألح على خاله، فور انتهاء عام الحداد، لإتمام مشروع الزواج.

وانتهز «سعد زغلول» فرصة عودة صديقه «عبدالرحيم صبرى باشا» إلى القاهرة، من «شبين الكوم» مقر منصبه كمحافظ للمنوفية، ليلتقى به، ويطلب رسميا يد ابنته «نازلي» لابنه بالتبني «سعيد زغلول» فكرر الأب الكلمات التقليدية التى تقال فى أمثال تلك المناسبات، ووعد صديقه بأن يرد عليه خلال أيام، بعد أن يستشير أصحاب الشأن.

ولكن الانتظار طال حتى بعد استقرار الأحوال، وأثار العجب؛ لأنه لم يقتصر على صمت «عبدالرحيم صبرى باشا». بل إن «نازلي» نفسها. طبقا لرواية «مصطفى أمين». أخذت



الملكة نازلي فى طفولتها



أيامها -
خريف ١٩١٧ -

كان السلطان
«أحمد فؤاد»
يخطو نحو
عامه الخمسين،
وكان قد سبق
له الزواج في

مطلع شبابه من الأميرة «شويكار»
حفيدة عمه الأمير «أحمد رفعت». ثم
طلقها بعد ثلاث سنوات، بالثلاثة،
بسبب ثلاث رصاصات أطلقها عليه
شقيقها المختل عصيبا الأمير «أحمد
سيف الدين»، مصحوبة بعبارات سباب
مقذعة تتهمه بأنه نصاب وبلطجي
يعيش على حساب زوجته، ويبدد
أموالها على موائد القمار، ويعاملها
كما يعامل السوق زوجاتهم.

وبتلك الفضيحة المدوية، التي ظلت
لصحف تتداول أنباءها لعدة شهور،
أسدل الستار على زواج تعيس، كان من
برز دلائل تعاسته، أن الذكر الوحيد
لذى أنجبته له مطلقته، وهو «الأمير
سمايل»، قد مات عام ١٨٩٧ وهو في

الثانية من عمره، بينما عاشت ابنتهما
الوحيدة الأميرة «فوقية».

ولو أن الأمير «إسماعيل» كان قد
ظل على قيد الحياة، حتى اليوم الذي
توج فيه أبوه لاطمأن «السلطان فؤاد»
على بقاء العرش في ذريته. ولما كان
الزواج أول ما فكر فيه بمجرد جلوسه
على ذلك العرش. إذ كان قد ألف حياة
العزوبية، فلم يفكر في تكرار تجربة
الزواج المرة، طوال الأعوام العشرين
التي أعقبت انفصاله عن «شويكار» عام
١٨٩٨ م. ولكنه كان يعلم أن العواصف
تحيط بالعرش الذي جلس عليه
بالمصادفة المحضة. كما كان يدرك أن
سنوات خصوبته توشك أن تنفذ. لذلك
كان الزواج بأسرع ما يمكن، ضرورة
سياسية أكثر منها شخصية.

ولم تكن حياة «السلطان فؤاد» - قبل
جلوسه على العرش - سهلة أو سعيدة.
ولم تكن النهاية المأساوية لزوجاته من
«شويكار» أولى الأشواك التي نبتت في
طريقه. فقد كان في مطلع صباه، حين
حدثت أولى القلاقل العنيفة في حياته.
فتكاثفت الدول الأوروبية لتجبر



الأمير فؤاد في طفولته يتوسط اثنتين من
إخوته

وكسب وبدد، وأنشأ وعمر، واستدان وأفلس، وحول مصر من بلد إفريقي إلى قطعة من أوروبا. فكانت النتيجة أن تحكم الأوروبيون فيها وفيه، وأجبروا السلطان على خلع. فغادر «قصر عابدين» لآخر مرة ظهر يوم ٣٠ يونيو (حزيران) ١٨٧٩م. إلى محطة قطارات القاهرة وفي صحبته ولده «حسين» و«حسن» وأمتعة كثيرة وحاشية قليلة، هي كل ما تبقى من سنوات العز، في طريقهم إلى الإسكندرية. لتحملهم البخرة المحروسة إلى إيطاليا فينزلوا في قصر «الفافوريتا» بضواحي «نابولي» الذي كان ملك إيطاليا «إمبرتو» قد وضعه تحت تصرف صديقه التعس الحظ، بعد أن رفض سلطان تركيا استضافته.

وفي المحطة، لم يكن في وداعهم سوى عدد قليل من الناس، في مقدمتهم الخديو الجديد «محمد توفيق» الذي خلف أباه على العرش. وعندما تحرك القطار، تصاعد من بين صفوف المودعين، لحن مختلط، يجمع بين نشيج الأصدقاء الحزاني، وزغاريد الأعداء الشامتين.

ولم يكن العرش وحده هو الذي ضاع. بل وضاعت معه الثروة التي كان «إسماعيل» قد ورثها عن والده، ونماها بذكائه ومهارته، حتى وصلت إلى مليون فدان. ثم أجبر على أن يتنازل عنها تسديدا للقروض التي استدانها من المصارف الأوروبية بضمنان ممتلكاته. فأصبح عليه أن يعيش هو وأولاده، في منفاهم بالمرتب الضئيل الذي قررته لهم الحكومة المصرية، ورفضت رفعه، وحين استأنها «إسماعيل» في إبقاء البخرة «المحروسة» معه، متذعرا بأنها من ممتلكاته الخاصة، أنذرت - إذا فعل - باحتجاز مرتبه سداً لثمنها.

السلطان العثماني «عبد الحميد الثاني» على عزل أبيه «الخديو إسماعيل» عن العرش، باعتباره مسئلاً - بسفاهة في الاقتراض وفي الإنفاق - عن «المركز العسير الذي أصبحت فيه أحوال مصر، والذي لا يقتصر خطره عليها، بل ويتعداها للدولة العثمانية».

وكان «البرنس فؤاد» في العاشرة من عمره، حين أنهى - في عام ١٨٧٨م - دراسته الابتدائية في مدرسة كان أبوه قد أنشأها في «قصر عابدين»، ليتلقى فيها الأمراء دروسهم الأولى. فأرسله إلى «جنيف» حيث التحق بمعهد «توديكوم» لبدء حياته الدراسية المنظمة. ولم يكن قد أمضى بالمعهد سوى عام دراسي واحد حين وقعت الكارثة التي حالت بينه وبين العودة إلى القصر الذي قضى به طفولته، بعد أن فقد أبوه عرشه. وفقد كذلك حقه في أن يقيم في البلد الذي حكمه ستة عشر عاماً طويلة، حارب خلالها وانتصر،

قصر الزعفران، أحد القصرين اللذين ورثهما الأمر (الملك) أحمد فؤاد، عن أبيه «الخديو إسماعيل». تحول فيما بعد إلى للضيافة، وأصبح الآن جزءاً من جامعة عين شمس





اللواء الأمير فؤاد بملابسه العسكرية وإلى جواره زوجته الأولى الأميرة شويكار

وهكذا بات على «الأمير فؤاد» أن يعاني في مطلع مراهقته، من آثار هذا الانقلاب العنيف في أحوال أسرته. خاصة وأن والده ما لبث أن ضاق بالإقامة في «قصر الفافوريتا» فغادره إلى «روما»، ومنها غادر إيطاليا كلها إلى «باريس» و«لندن» و«فيينا». ومع أنه كان يعود إلى «قصر الفافوريتا» بين الحين والآخر، إلا أن سياحته بين المنافى بحثاً عن وسيلة يعود بها إلى عرشه، طالت، ولكن من دون جدوى. ولم تنجح إلا في زيادة نفور ابنه «توفيق» منه، وقبضه يده عنه.

وخلال تلك الفترة انتقل «الأمير فؤاد» من «سويسرا» إلى «إيطاليا» ليقوم في «تورينو»، حيث التحق أولاً بالمدرسة الملكية الإعدادية ثم انتقل منها إلى الكلية الحربية. بالمدينة ذاتها. ليدرس بها، ويتخرج فيها عام ١٨٨٩م، وهو في الحادية والعشرين من عمره. ليجد الطريق ممهدة أمامه، لكي يعين ضابطاً بالجيش الإيطالي، فالتحق بالفيلق الثالث عشر من مدفعية الميدان في «روما».

وإلى تلك المرحلة من حياته يعود السبب في المزاج الإيطالي الذي كان بعد ذلك إحدى صفاته البارزة، فقد تعلم من الإيطاليين الشغف بالطعام وبالقمار وبالنساء، وربطته علاقة حميمة بكل ما هو إيطالي، أثرت في اختياره لأصدقائه بل وفي اختيار الأجانب من موظفي قصوره، حين أصبح سلطاناً ثم ملكاً.

وفي عام ١٩٤٦. وبعد عشر سنوات من وفاته. شرع ابنه الملك «فاروق»، في إعداد سجل مصور عن حياة والده، وكلف «أمين فهميم». السكرتير الخاص بالديوان الملكي. بالسفر إلى إيطاليا، لجمع كل ما يمكن الحصول عليه من معلومات عن حياة

الأمير «فؤاد» خلال إقامته بها. ويقول «أمين فهميم» إنه لم يجد في «نابولي» إلا نقوشاً من القرآن الكريم تزين أسقف قصر «الفافوريتا» الذي كان قد تحول. بعد إعلان الجمهورية في إيطاليا. إلى مركز للشرطة. أما في «تورينو». حيث درس «الأمير فؤاد» في مدرستها الإعدادية وكتبتها العسكرية، فقد أرسل معه محام إيطالي عرف بمهمته، رسالة للملك «فاروق» كتبها سيدة إيطالية، تسمى «تريزا»، ذكرت فيها، أنها كانت زوجة للأمير «فؤاد» أثناء إقامته في المدينة، وأنها أنجبت منه ابناً، كان يرعاه إلى حين وفاته عام ١٩٣٦. ويقول «أمين فهميم» إن جنراً إيطاليا اسمه «لوتزاتو» كان زميلاً للأمير في الكلية العسكرية، وصديقاً مقرباً منه، قد أكد له صحة ما ورد في الرسالة.

وكان اليأس من العودة إلى العرش، قد أنهى سياحة «الخدوي إسماعيل» بين المنافى، فقبل عرض السلطان أن يستضيفه، واستقر. منذ عام ١٨٨٨م. في الأستانة عاصمة الدولة العثمانية، يعيش على ذكريات المجد الضائع، ويعالج أمراض شيخوخته. ومن هناك أرسل. في عام ١٨٩٠م. يستدعي إليه ابنه «فؤاد» ويبدو أنه قد أدرك أن بقاءه ضابطاً في جيش أجنبي هو الجيش الإيطالي، لن يهيئ له المستقبل الذي يريه له، على الرغم من الصداقة العميقة التي تربطه بملك إيطاليا.

ومع أن «فؤاد» شعر بأن الأب يعيش في تعاسة بالغة، إذ كان شبه أسير، وقد أحاطه السلطان «عبد الحميد الثاني». المتشكك بطبيعته. بعدد كبير من الجواسيس. ومنعه من مغادرة «الأستانة»، خوفاً من طموحه السياسي. إلا أنه تفهم. بأسى. مبررات حرص أبيه على أن يقدمه إلى السلطان، وإلى كبار رجال الدولة، وأدرك أنه فعل

الخدوي إسماعيل:

خامس حكام مصر من أسرة محمد علي وأول من حمل لقب «خدوي» وهو أكبر أبناء إبراهيم باشا أكبر أبناء محمد علي. ولد عام ١٨٣٠ ودرس في مدرسة خاصة لأبناء الأسرة العلوية. واستكمل دراسته في فرنسا. سافر إلى الأستانة وعين عضواً في مجلس الأحكام العثماني وعاد إلى مصر ليتولى رئاسة مجلس الأحكام المصري. تولى الحكم عام ١٨٦٣ وقاد حركة إصلاحات شاملة تهدف إلى تحويل مصر إلى قطعة من أوروبا. في عهده تم تحديث القاهرة وتنظيم الإدارة المصرية وتقسيم البلاد إلى مديريات. توسع في حفر الترع وإنشاء الجسور ومد الخطوط الحديدية والتلغراف وإنشاء المدارس. وتم فتح قناة السويس. أنشأ المتحف المصري ودار الكتب ونظم القضاء وصدرت أوائل الصحف الأهلية. عزل عن العرش عام ١٨٧٩ بسبب خلافه مع الدول الأوروبية حول تسوية الديون التي اقترضها للإنفاق على مشروعاته. سافر إلى إيطاليا ثم إلى الأستانة التي توفي بها عام ١٨٩٥ وهو في الخامسة والستين





الأمير أحمد رفعت باشا:

أكبر أنجال إبراهيم باشا ابن محمد علي الكبير. عم الملك فؤاد جد الأميرة شويكار الزوجة الأولى له. ولد في ٨ ديسمبر ١٨٢٥. كان ولياً للعهد في ولاية عمه سعيد باشا.. ولكنه مات غريفاً وهو في الثامنة والعشرين من عمره، أثناء عبوره النيل في عاصمة عند كفر الزيات. فانتقلت ولاية العهد إلى عمه الخديو إسماعيل

يتنازل عن مطلبه إلا بعد أن أجبره على الاعتذار له.

وحين اتضح للبرنس «فؤاد» أن سياسة «عباس» ترمي إلى استغلال التناقضات بين «تركيا» صاحبة السيادة الاسمية على مصر، وبين «إنجلترا» صاحبة السيادة الفعلية عليها، وابتزاز كل منهما بالأخرى، حاول أن يثنيه عنها، فلما لم يستمع لنصائحه، أخذ ينسحب تدريجياً من العمل معه، ووجد في تحوله إلى مجرد مرافق لابن أخيه - من دون أن يكون له دور في رسم السياسة - انتقاصاً من قدره، وفي قبوله لتلك المكانة المتدنية في بلاطه هبوطاً بمستواه، وفي صمته على تلك السياسة خطراً يهدد طموحه في أن يساعده الإنجليز والأتراك على تولى عرش واحدة من الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية.

كان المنصب بلا اختصاصات تمنحه نفوذاً سياسياً، أو تجعل له كلمة مسموعة، وبلا مخصصات تكفي لإشباع شرهه النساء، أو تسد ديون القمار التي أخذت تتراكم عليه.

وكانت عشيقته اليهودية «مدام سواريف»، هي التي أثارت اهتمامه بما

ذلك ليظل اسمه مطروحاً لديهم، وحيّاً في ذاكرتهم عند التفكير في شغل المناصب الكبرى في ولايات السلطنة.. ولم يخب سعى الأب المخلوع، فقد عينت الحكومة التركية الأمير «فؤاد» في السنة ذاتها - ١٨٩٠ م - ملحقاً حريباً بالعاصمة النمساوية «فيينا» فاستقال من عمله كضابط بالجيش الإيطالي بعد ثلاث سنوات قضاها بلواء المدفعية الثالث عشر.

وفي العاصمة النمساوية، التقى «فؤاد» بالأمير «عباس حلمي» - الابن الأكبر لأخيه «الخديو توفيق» وولى عهده - الذي كان يدرس العلوم العسكرية في كلية «الترزيانوم» مع غيره من أبناء الملوك والأمراء. ومع أن «عباس» كان يصغره بست سنوات، إذ كان في الرابعة من عمره حين غادر «فؤاد» مصر، فقد نشأت بينهما صداقة، كان من أولى ثمارها أن «عباس» لم يكذب يتولى خديوية مصر في عام ١٨٩٢ م، حتى استدعى عمه الأمير «فؤاد»، ليعمل إلى جواره، وعينه كبيراً للياوران، أي قائداً للحرس الخديوي، برتبة فريق في الجيش المصري.

ولم يستمر «البرنس فؤاد» في منصبه، سوى ثلاث سنوات، ولم ينشط إلى جوار ابن أخيه سوى عدة شهور، فقد انتهت الرحلة الأولى التي صاحبه فيها - في يناير (كانون الثاني) ١٨٩٤ - عبر الصعيد إلى «وادي حلفا» على الحدود المصرية السودانية، بأزمة سياسية ضارية، حين جرؤ الخديو الشاب ففتش على إحدى فرق الجيش المصري، الذي كان الضباط الإنجليز يقودونه ويدربونه، وتجاسر فانتقد مستوى تدريبها، فاعتبر «اللورد كتشنر» - قائد الجيش - ذلك إهانة لا يغسلها إلا عزل الخديو عن العرش، ولم



الأميرة شويكار: عقدة الملك فؤاد

١٨٩٥ - زفت الأميرة «شويكار» إلى الأمير «أحمد فؤاد»، في احتفال بسيط أقيم في «قصر الزعفران»، واقتصر على أسرة العروسين، بسبب الحالة الصحية الحرجة التي كان يمر بها والده «الخدوي إسماعيل»، الذي لم يلبث أن مات في مارس (آذار) ١٨٩٥ وبعد أسبوعين فقط من الزواج.

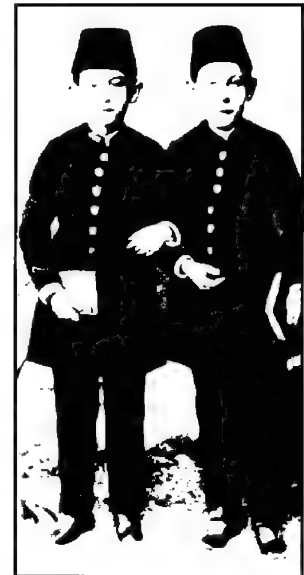
وصح ما توقعه «البرنس فؤاد»، إذ لم يترك الأب الراحل، سوى سبع بنات وسبعة بنين وثلاث زوجات - من بين ثلاثة عشر زوجة - وثروة محدودة، أوصى بوقف قسم منها على الزوجات الثلاث اللواتي كن على ذمته يوم وفاته. فاعترض «فؤاد»، واعترضت الزوجات الثلاث، بعد أن اكتشفن أن الوقفية تلزمهن بسداد ديون الزوج الراحل، وكانت تصل إلى مائتي ألف جنيه وتتجاوز قيمة الوقفية. وبعد عدة اجتماعات عقدت في قصر الخديو، وبرئاسته، وحضرها فضلا عن ورثة الخديو الراحل، مفتي الديار المصرية وقاضى محكمة الإسكندرية الشرعية، تم تقسيم التركة، ولم يزد ما حازه «البرنس فؤاد» - بعد إضافة ما ورثه عن أبيه إلى ما كانت تملكه أمه «الأميرة فريال» - التي كان الخديو قد طلقها - على ٨٠٠ فدان، وقصرين صغيرين، هما «البستان» و«الزعفران».

وبعد أيام استقال «الفريق أحمد فؤاد باشا» من منصبه بالقصر، ليتفرغ لإدارة ثروة زوجته، وكان ذلك هو الباب الذي تدفقت منه زوايع الخلافات بين الزوجين، وظلت تتصاعد حتى قضت على زواجهما بعد ثلاث سنوات. وكانت «شويكار» تتوقع أن يعاملها زوجها، بما يتناسب مع حقيقة أنه ابن عم أبيها، وأنها تنفق عليه وعلى نفسها. ومع أنه كان قد نشأ وتربى وتعلم في

يمكن أن تمنحه إياه الأنشطة الاستثمارية من قوة ونفوذ، وإلى أن الزواج من «شويكار» - حفيدة عمه «أحمد رفعت» - هو الحل الوحيد لإنقاذه من مطاردة وتشهير الدائنين. فعلى العكس من أبيه - الذي صادرت الحكومة ممتلكاته لتسديد الديون التي اقترضها بضمانها - فقد احتفظ العم بثروته كاملة، وتركها لأولاده الثلاثة، وبينهم الأمير «إبراهيم أحمد رفعت»، الذي نمي نصيبه منها، ثم تركه - عند وفاته فجأة بالسكتة القلبية عام ١٨٩٣ م، وهو في الثالثة والأربعين من عمره - إلى «شويكار» وشقيقها «محمد وحيد الدين» و«أحمد سيف الدين».

ومع أن «فؤاد» تردد في القبول خشية أن يقف الزواج عقبة أمام حريته في إشباع شرهه إلى النساء، إلا أن ثروة «شويكار» الطائلة - التي لم تكن تقل وفرة عن جمالها، ومجالات الاستثمار التي أغراه بها فريق من رجال الأعمال اليهود، كانت «سواريف» قد عرفت به، فضلا عن مطاردات الدائنين، سرعان ما قضت على تردده. ولم توقفه الأنباء التي تواترت - في بداية عام ١٨٩٥ م - عن تدهور أحوال أبيه الصحية، عن المضي في إتمام صفقة الزواج، فقد كان يعلم أنه لن يرث عنه ما يضمن له مستوى المعيشة الذي يطمح إليه. وعندما تأكد - عقب زيارة سريعة قام بها هو وأخوه الأمير «إبراهيم حمدي» إلى «إستانبول» - أن الأب قد دخل في مرض الموت، عاد من هناك ليعجل بإتمام صفقة الزواج، قبل أن يموت الأب، فيضطر لتأجيلها إلى ما بعد عام الحداد، وهو انتظار لا يطيقه دائنوه، وقد ينتهي بفشل المشروع كله، لأى سبب من الأسباب.

وهكذا - وفي ١٤ فبراير (شباط)



شقيقا الأميرة شويكار: الأمير «أحمد سيف الدين»... والأمير محمد وحيد الدين في طفولتهما



الأمير فؤاد مع زوجته الأميرة «شويكار»
في مشهد رومانتیکی من أواخر القرن
القاسع عشر

كائنًا أدنى من الرجل ينبغي أن يدين له
بالولاء وبالطاعة.

وتطلب الأمر، عامين، أدركت
«شويكار» في نهايتهما، أن المال الوفير
الذي وضعت تحت تصرفه، قد أغراه
بالهرب من قفص الزوجية ليتركها
وحيدة في «قصر الزعفران» - الذي

مناخ أوروبي متحرر، يؤمن بمساواة
المرأة بالرجل، فإن ذلك لم يغير نظرتة
الشرقية للمرأة، وخاصة إذا كانت
شرقية مثله، وكان قد ورث عن أبيه
«الخدوي إسماعيل» رغبة جنسية عارمة
لا ترتوى إلا بالسيطرة على المرأة،
وإخضاعها، وتنظر إليها باعتبارها

وهربت رسالة استغاثة إلى عمها الأمير «أحمد كمال» تبلغه فيها بأن حياتها فى خطر، وتكلفه بالعمل على إلغاء التوكيل الذى منحه لزوجها بالتصرف فى أموالها فأساء استغلاله وبدد جانباً من هذه الأموال، وبإبلاغ النائب العام لكى يستخدم سلطته القانونية فى تحريرها من محبسها الذى تتعرض فيه للتعذيب والإهانة والإذلال... فأتسع نطاق الخلاف، وظل يتصاعد ويتعقد إلى أن أسدل شقيقها الأصغر «الأمير أحمد سيف الدين» الستار عليه، بطريقة لم يكن أحد يتوقعها، فتوجه - فى السابعة من مساء يوم السبت ٧ مايو (آيار) ١٨٩٨ م) - إلى «الكلوب الخديوى» حيث تعود «البرنس فؤاد» أن يمضى سهراته حول مائدة القمار، وأطلق عليه ثلاث رصاصات، مصحوبة بسيل من ألفاظ السباب، ولولا ستر الله، وعناية الأطباء لقضت على حياته.

ولم تمض تلك التجربة المريرة، من دون أن تترك آثارها العميقة فى حياته.. ففضلاً عن أنه قد اضطر لتطليق «شويكار» فطار العصفور الذهبى، بأمواله - من القفص، وتركه ليعانى الحاجة إلى سد نفقاته الهائلة. فقد أحاطته الفضيحة بجو من الأقاويل، أثرت فى سمعته العامة، فأغرق همومه فى الخمر والقمار، وأغرقه الاثنان فى الديون. حتى عرف فى الأوساط الأرستقراطية وأوساط الأسرة المالكة بأنه مفلس وسكير ومقامر، يعيش على ديون يقترضها، ولا يسدها مهما طال الزمان.

لكن أخطر آثار تلك التجربة، على ما تلا ذلك من فصول حياته، هو أنها ركزت الجوانب السلبية فى نظرته إلى المرأة، ككائن أعوج، لا يمكن الثقة به أو الاطمئنان إليه، أو الركون إلى رضوخه

اتخاذ مسكن للزوجية - ويسافر إلى القاهرة فيمضى ليلاليه على موائد القمار. وما لبثت أن اكتشفت أن علاقته بـ «مدام سواريف» لا تزال قائمة على الرغم من الزواج، بل وتعمقت لتجمع بين «العشق» و«الاستثمار»، وأن «سواريف» هى المستشار الاقتصادية له، وأن التوكيل العام الذى أعطته له، لكى يتصرف بمقتضاه فى أموالها، قد انتقل - من الناحية الواقعية - إلى المرأة التى تشاركها فيه، بل وتكاد تنفرد به دونها.

وما كادت الزوجة المهمل والمخدوعة عاطفياً ومالياً، تحتج على سهره المتواصل، وعلى خسائره المتلاحقة، فى القمار، حتى اعتبر ذلك تمرداً واجهه بالقسوة والإهمال، وبمواصلة سلوكه الذى كان مثار احتجاجها، من دون أن يقوم بأية محاولة لاسترضائها. وما كادت تسرح بين قصور وصالونات أمراء العائلة، تشكو خيانتها لها، وتبديده لأموالها بين زوجته السرية وموائد القمار، حتى أثاره ذلك لدرجة الجنون، فمنعها من مغادرة «قصر الزعفران»، وأقام والدته «الأميرة فريال» حارساً عليها، فنفذت المهمة بقسوة أهدرت ما تبقى من كرامة الأميرة المتمردة، التى غافلت حراسها ذات يوم وهربت إلى «قصر الجزيرة» الذى يقيم فيه إخوتها، لتكون فى حمايتهم.

ولكن ذلك لم يحل بين «فؤاد» وبين اقتحام القصر، وضرب شقيقها الأصغر، المختل الأعصاب الأمير «أحمد سيف الدين» عندما حاول التدخل بينهما. ثم جرها من شعرها، وعاد بها إلى قصر «الزعفران» لتظل سجيناً تحت الحراسة المشددة. وللمرة الثانية نجحت «شويكار» فى اختراق الحراسة،



الأمير أحمد سيف الدين
(١٨٧٨/١٩٣٧)

أمير من أسرة محمد على. ابن الأمير إبراهيم فهمى بن الأمير أحمد رفعت باشا بن إبراهيم باشا بن محمد على باشا مؤسس الأسرة المالكة. تلقى تعليمه فى إسطنبول والقاهرة. فى عام ١٨٩٨، أطلق الرصاص على ابن عم أبيه الأمير (الملك فيما بعد) «أحمد فؤاد» بسبب معاملته السيئة لشقيقته الكبرى الأميرة «شويكار» التى تزوجها فؤاد عام ١٨٩٦ وحكمت عليه محكمة الجنايات بالسجن لمدة ٧ سنوات، خففتها محكمة الاستئناف إلى خمس سنوات. بعد عامين قضاها فى السجن نقل إلى مصحة عقلية فى إنجلترا وحُجر على أمواله هرب من المصحة عام ١٩٢٥ إلى تركيا. توفى عام ١٩٣٧ وترك فروعاً طائفة، ورثت معظمها شقيقته الأميرة «شويكار» الزوجة الأولى للملك فؤاد

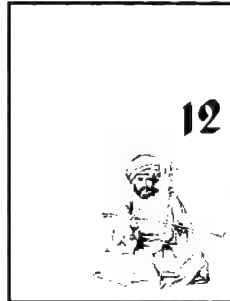


الأميرة شويكار: جمال أواخر القرن
التاسع عشر

والحقيقة أنه أمضى تلك السنوات،
فى أحضان عشيقته «مدام سواريف»،
من دون أن يحول ذلك بينه وبين الإلزام
بغيرها من النساء. وقد تحررت
علاقته بها من عقده تجاه النساء،
ففضلاً عن أنها لم تكن زوجته، بل
كانت زوجة رجل آخر لم يعترض على
علاقتها به، فقد كانت واسعة الثراء، لا
تحتاج إلى نقوده، وصاحبة علاقات
واسعة، بدوائر رجال المال والأعمال
اليهود، أفادته فى تخطى كثير من
المآزق المالية.

وقد استمرت علاقته بها، لمدة
عشرين عاماً كاملة، انتهت عندما ماتت
فجأة بسكتة قلبية، وهى ترقص بين
ذراعيه، فى حفلة كانت تقيمها فى
قصرها، فحزن عليها حزناً يليق بالمرأة
الوحيدة التى أحبها فى حياته.

على أن
تدهور أحواله،
لم يحبط
طموحه الكبير
إذ لم يكن على
الرغم من ولعه
بالنساء



الظاهرى أو الاعتماد عليه فى شىء.
وكان قد تعرض فى سنوات طفولته
الأولى لتجربة تركت أثراً قوياً فى
نفسه، على الرغم من بساطتها، إذ
ألقيت عليه - بالمصادفة المحضة -
صفيحة قمامة، أصابته بوساوس
قهريّة من النوع المرضى، أسهم
التدريب العسكرى الإيطالى الصارم
الذى كان يتلقاه فى «كلية تورينو
العسكرية» فى تركيزها. فأصبح يخاف
من الإصابة بالأمراض أو من التعرض
لعدواها، ويعتنى بصحته عناية تفوق
المعتاد، ويشك فى نظافة كل ما يقدم له
ليأكله، وكل من يتقدم إليه ليصافحه.

وجاءت علاقته المعقدة بـ «شويكار»
لتوجه جانباً من تلك الوسوس
المتسلطة نحو النساء، خاصة وأنها
انطلقت بعد طلاقها منه، لتعيش حياة
متهتكة فساحت بين أقطار الدنيا وبين
أحضان رجالها. وأثبتت أنها امرأة
ملولة، لا تحب الثبات فى شىء، وتكره
أن تلبس الفستان الواحد مرتين، ولا
تطبق الاستمرار مع رجل واحد طويلاً.
وخلال الأعوام العشرين التالية كانت
قد تزوجت أربعة رجال، فضلاً عن
صادقتهم، أو طاردهم ولم يتزوجوا
منها.

أما «الأمير فؤاد» فقد ظل خلال تلك
السنوات يعيش وحيداً، من دون أن
يفكر فى الزواج. ففضلاً عن أن علاقته
بالأسرة المالكة، كانت قد هبطت إلى
الحضيض، بسبب موقفها منه أثناء
الأزمة مع مطلقة، مما جعل زواجه
من إحدى الأميرات مغامرة غير
مضمونة العواقب للطرفين. فإن قلبه
كان قد امتلأ بالشكوك ضد النساء.
فعزف عن الارتباط الدائم بهن، وإن لم
يعزف بالطبع عن غير ذلك من
العلاقات.

وإدارة «جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع»، و«جمعية الإسعاف» و«المجمع العلمى المصرى» و«جمعية الهلال الأحمر» و«معهد الصناعات النسائية بالإسكندرية».

وكان طموحه لى يتولى العرش، أحد أسباب حرصه البالغ على بقاء حبال الود قائمة بينه وبين المعتمد البريطانى، وبينه وبين المسئولين فى الحكومة التركية، وفى غيرها من الحكومات الأوروبية صاحبة النفوذ فى ذلك الزمن. ولم تكن لديه أية أوهام حول احتمال جلوسه على عرش مصر، إذ كان يعلم أنه ليس ممن تنطبق عليهم قواعد وراثته، بعد أن انتقل العرش طبقاً لتلك القواعد. التى حددها فرمان أصدره السلطان التركى - من أبيه إلى أخيه «توفيق» - باعتباره أكبر أولاد أبيه الذكور - ومن «توفيق» إلى ابنه الأكبر «عباس» الذى عين ابنه الأكبر «محمد عبد المنعم» ولياً لعهد.

لكنه كان يعلم أن الجلوس على عرش مصر، ليس هو الفرصة الوحيدة المتاحة أمامه، فهو - ككل المصريين والعرب آنذاك - مواطن عثمانى، ينتمى إلى إمبراطورية متعددة الولايات، كانت قد أصبحت رجل أوروبا المريض. فتعددت الثورات المحلية فى أنحائها المترامية، وكثر تدخل الأوروبيين فى شئونها. ولوحت كثير من أقطارها بأعلام الاستقلال الذاتى فى ظل دولة الخلافة. وكان يحتفظ فضلاً عن علاقته الطيبة بدار المعتمد البريطانى بالقاهرة، بعلاقات وثيقة بأسرة «سافوى» المالكة فى إيطاليا، حيث قضى سنوات صباه. حتى إن ابن شقيقه الخديو «عباس»، دعاه إلى مرافقته فى رحلته إلى إيطاليا عام ١٩١١ م ليستفيد من تلك العلاقات، فكان المشرف على تنظيم الرحلة:

وبالقمار وبالخمر وإفلاسه واستدانته - خالياً من مزايا شخصية عديدة. وقد وصفه المؤرخ «عبد الرحمن الرافعى» - الذى لم يكن من المعجبين به - بأنه كان «قوى الشخصية، موفور النشاط، دءوباً على العمل، لا يكل منه ولا يمل، ذكى الفؤاد، يشع الذكاء من عينيه، واعياً الذاكرة، ماضياً العزيمة، واسع الثقافة والاطلاع، محباً للاستزادة من العلم والمعرفة، شغوفاً بالقراءة والإحاطة بمختلف العلوم والفنون»، وكان من «أكثر أمراء الأسرة العلوية ثقافة ومن أشدهم ذكاءً وأنضجهم فكراً وأقواهم عزيمة». فلم يحل لعبه للقمار كل ليلة فى «الكلوب الخديوى»، دون اهتمامه بأحوال العالم، فى حقبة كانت تتميز بالتقلبات السريعة فى أوضاعه السياسية التى انتهت بنشوب الحرب العالمية الأولى. حريصاً على ألا يقحم نفسه فى الشئون السياسية المحلية، أو يفقد علاقته الطيبة بدار المعتمد البريطانى، صاحب السلطة الفعلية فى مصر آنذاك. وعلى الرغم من أن ابن شقيقه الجالس على العرش «الخديو عباس حلمى الثانى» كان قد انغمس فى الصراع مع عميد «قصر الدوبارة»، ووجد بين أفراد الأسرة المالكة، ووجهاء المصريين، من يشجعه على التمرد على سلطة «اللورد كرومر» ممثل الاحتلال فقد كان كبير ياورانه الفريق «أحمد فؤاد باشا» ممن اعترضوا على تلك السياسة، ولعل المصير التعس الذى انتهى إليه أبوه، كان سبب ابتعاده عن تلك اللعبة الخطرة التى دفعته لأن يترك منصبه فى القصر الخديوى، ليوجه طاقته إلى مجال الخدمات الاجتماعية والعلمية. فكان رئيساً للجنة تأسيس «الجامعة المصرية»، و«الجمعية الجغرافية». واشترك فى تأسيس



الأمير فؤاد فى شبابه

وموجهها السياسى، فهو الذى قدم الخديو للملك «عمانويل الثالث»، ملك إيطاليا آنذاك، وزوجته الملكة «إيلينا» وكبار الساسة الإيطاليين، وأشار عليه بما يجب أن يقوله لهم.

وفى السنة نفسها لاحت أمامه فرصة ذهبية للجلوس على العرش وتأسيس مملكة تحمل اسمه، فقد ثار أهالى طرابلس الغرب ضد المستوطنين الإيطاليين، وأصروا على طردهم منها. فهددت إيطاليا باحتلالها، وأثار ذلك غضباً عنيفاً فى الوطن العربى والعالم الإسلامى، وصل إلى ذروته فى مصر، وأقلق الدوائر الإنجليزية، التى لم تكن تنظر بارتياح إلى احتلال إيطاليا لبلد متاخم لمصر والسودان. وببديهة سريعة، وإدراك ذكى لما يجرى على المسرح السياسى العالمى، طرح «الأمير فؤاد» نفسه، كحل لهذه الأزمة، على الدوائر السياسية الإيطالية، والإنجليزية، والعثمانية، فاقترح أن يتولى عرش طرابلس الغرب. فيعيد الهدوء إليها، ويضمن حقوق الجالية الإيطالية، ويحول دون التدخل العسكرى الإيطالى. ومع أن الفكرة قد بدت معقولة، إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح، إذ حسم الإيطاليون الأمر، واحتلوا طرابلس بالفعل.

وبعد عامين، لاحت أمامه فرصة أخرى، عندما قرر مؤتمر لندن، فى مايو (آيار) عام ١٩١٣، مبدأ استقلال «ألبانيا»، وكانت هى الأخرى إحدى الولايات العثمانية. فسعى لدى الأطراف نفسها لكى يجلس على عرشها، ولكن مسعاه فشل، واختار المؤتمر «وليم دى فيد» أميراً للدولة الجديدة.

وفى ١٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٤، وبعد سبعة أسابيع من دخول

تركيا الحرب ضد إنجلترا وحلفائها، وقع انقلاب، قربّه من أمّله العسير المنال. فقد أعلنت بريطانيا زوال السيادة التركية عن مصر، بعد أن استمرت أربعة قرون. ووضعها تحت حمايتها، وقررت خلع ابن شقيقه الخديو «عباس حلمى الثانى» لانضمامه إلى أعدائها الأتراك. ولما كان الأمير «محمد عبد المنعم» الابن الأكبر للخديو المعزول وولى عهده لا يزال قاصراً، فضلاً عن أن البريطانيين لم يكونوا يرغبون فى توليته، فقد بدأ البحث عن أمير من أمراء العائلة الخديوية، يتولى حكم البلاد فى ظل الحماية البريطانية. ومن جديد طرح الأمير «أحمد فؤاد» نفسه كمرشح، لكن البريطانيين فضلوا العودة إلى قاعدة توارث العرش التى كانت قائمة قبل أن يسعى «الخديو إسماعيل» لدى السلطان لتغييرها. فاختاروا أكبر الأحياء من سلالة «محمد على»، وهو أخوه الأكبر الأمير «حسين كامل» الذى قبل المنصب، وقبل أن يحمل لقب «سلطان مصر» تحت الحماية البريطانية.

ومع أن الفرصة قد أفلتت للمرة الثالثة، إلا أن الأمل أصبح أقوى. إذ كان معنى اختيار أخيه الأكبر، هو عودة العرش إلى «أولاد إسماعيل»، بعد أن كان قد انتقل منهم إلى أولاد «توفيق». ومع أن احتمال حصره فى أولاد أخيه «حسين كامل» وأحفاده، كان لا يزال قائماً، إلا أنه كان يراهن على أن التكليف البريطانى للسلطان «حسين» بتولى العرش، لم يضع قاعدة للتوارث. واكتفى بالإشارة إلى بقاء السلطنة فى العائلة الخديوية، طبقاً لنظام وراثى يوضع فيما بعد.

ولم يعيش السلطان «حسين كامل» على العرش سوى أقل من ثلاث



١٩٢٩: الأمير محمد عبد المنعم أكبر أبناء الخديو عباس حلمى الثانى.. ولد عام ١٨٩٩.. وكان فى الخامسة عشر حين عزل أبوه.. اختير بعد ثورة ١٩٥٢ رئيساً لمجلس الوصاية على عرش الملك الطفل الملك أحمد فؤاد الثانى بن الملك فاروق

السلطان حسين كامل:

ثامن من تولوا حكم مصر من أسرة محمد علي وأول من حمل لقب سلطان بعد فرض الحماية البريطانية على مصر. ولد عام ١٨٥٣. ثاني أبناء الخديو إسماعيل، تلقى تعليمه الابتدائي في مصر واستكماله في فرنسا. عينه والده مفتشا للأقاليم، تولى وزارات المعارف والأوقاف والأشغال والحربية والداخلية والمالية. سحب والده عند نفيه ثم عاد ليتفرغ لإدارة أملاكه العقارية. في عام ١٩٠٩ عين رئيسا لمجلس شورى القوانين في عهد ابن أخيه عباس حلمي الثاني وتولى الحكم عام ١٩١٤ خلفا له. لقبته الصحف بـ «أبو الفلاح» لاهتمامه بشؤون الزراعة. توفي عام ١٩١٧ عن ٦٤ عاما



حريصين على التدقيق في اختيار خليفة السلطان، حتى لا تتكرر المتاعب التي سببها لهم «عباس حلمي الثاني»، فلم يبتوا في الأمر بالسرعة التي تستجيب لإلحاحه، وأسهم في تعقيد الموقف، وفي إعطاء وزارة الخارجية البريطانية مبررا للتسوية في حسد أمر الخلافة، أن ابنه الوحيد «الأمير كمال الدين حسين»، رفض خلافة أبيه على العرش، واعتذر عن قبول منصب ولي العهد، وأعلن موقفه ذلك، في إبريل (نيسان) ١٩١٥، وبعد شهور قليلة مر جلوس أبيه على العرش.

ولم يدهش رفض «الأمير كمال الدين حسين» الذين يعرفون غراب أطواره، فقد كان يفضل العزلة وينفد من المجتمعات، ويضيق بنشر أخباره في الصحف، ولا يغادر قصره الذئ

سنوات، تعرض خلالها لمحاولتين لاغتياله، بسبب قبوله الحكم في ظل الحماية البريطانية. وكانت مسألة التوارث من المسائل التي شغلته منذ اللحظة الأولى، التي عرض فيها عليه الإنجليز العرش. فقد أصر على أن يتضمن أمر ملك بريطانيا بتعيينه سلطانا، نصا صريحا ببقاء العرش في أسرة «محمد علي»، وانتقاله منه إلى ابنه الوحيد الأمير «كمال الدين حسين». وحين رفضوا النصف الثاني من مطلبه، قبل المنصب ليستأنف الإلحاح على ملك بريطانيا، بوضع قاعدة ترتب المستحقين بعده للعرش، خاصة وأنه كان منذ البداية، يشعر أنه لن يعيش طويلا.

وفضلا عن انشغال السياسة البريطانية في الحرب، فقد كانوا

الأمير «كمال الدين حسين»: أكبر أبناء السلطان حسين كامل. ولد عام ١٨٧٥. درس في مصر وفرنسا. اهتم بالثقافة وجمع مكتبة ضخمة في العلوم التاريخية، وكان يجيد اللغات العربية والتركية والفرنسية والإنجليزية ومن المحبين للسفر والسياحة والصيد والقيام بالرحلات الاستكشافية في المناطق البعيدة. تصاعدت شعبيته بعد رفضه الجلوس على عرش أبيه في ظل الحماية البريطانية وكان في مقدمة أمراء البيت المال الذين أيدوا ثورة ١٩١٩. توفي عام ١٩٣٢ في مدينة تولوز بفرنسا عن ٥٧ عاما.

واحد من أكثر شخصيات الأسرة المالكة إثارة. رفض العرش، بسبب حبه لفتاة فرنسية، وبعد وفاته طالبت عشيقته بنصيبها من ثروته بدعوى أنه كان زوجها لها ولدت على ذلك بخطاباته الغرامية لها. ولكن المحكمة المختلطة رفضت الدعوى



البريطانية، تميل إلى تعيين الأمير «كمال الدين حسين». خشية أن يحرضه صهره على اتخاذ مواقف معادية من سياستها في مصر، كما لم تكن تميل لنفس السبب، لإعادة العرش إلى ابن الخديو المعزول، ومع أن اختيارها كان قد وقع بالفعل على «الأمير أحمد فؤاد» الذي كان يحتفظ بعلاقات ودود بدار المعتمد البريطاني، فقد حافظت على الشكليات، ووافقت على عرض ولاية العهد على «الأمير كمال الدين حسين»، واثقة من أنه سيرفض. وهو ما حدث بالفعل، إذ لم تكن الموافقة البريطانية تصل إلى والده، حتى استدعاه. وهو على فراش المرض. ليعاود الإلحاح عليه بالقبول. ولكنه أصر على الرفض، إلى حد التهديد بالانتحار إذا أكرهه على القبول. ولكي يقطع الإنجليز عليه خط الرجعة، اقترحوا عليه، أن يسجل موقفه كتابة، وكتبوا له مشروع رسالة وجهها إلى أبيه، قال فيها إنه «مقتنع تمام الاقتناع بأنه في حالته القائمة آنذاك، أكثر قدرة على خدمة بلاده، بأكثر مما يستطيع في حالة أخرى». ويستأنذه في أن «يتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى في وراثة عرش السلطنة».

ولم يسمح ضيق الوقت للسلطان

يعتزل الناس فيه. وهو الذي شغلته فيما بعد وزارة الخارجية المصرية. إلا لكي يقوم برحلات طويلة إلى الصحراء، ينفق عليها أموالا طائلة. وهي ظاهرة شائعة في أسرة «محمد علي»، نتيجة لتزاوج أفرادها فيما بينهم، مما انتهى بتركيز الصفات الوراثية السلبية.

وكانت لديه. بالإضافة إلى ذلك كله. أسباب نسائية تدعوه للخرج من الجلوس على العرش، فقد كان على علاقة بفتاة فرنسية، يخشى أن تضطره تقاليد السلطنة للانفصال عنها، كما كان متزوجا من الأميرة «نعمت الله توفيق». صغرى شقيقات الخديو المعزول «عباس حلمي». الذي لم يعترف بقرار عزله عن العرش، واعتبر الذين يجلسون على عرشه من أفراد أسرته من الخونة.

ولأن اعتذار الابن الوحيد للسلطان، عن خلافة أبيه، كان يطرح اسم الأمير «محمد عبد المنعم». ابن الخديو المعزول وولى عهده. ليكون بديلا له، فقد أزعج ذلك الإنجليز وأزعج السلطان، فعاود الإلحاح على «قصر بكنجهام»، واقترح نظاما لتوارث العرش، ينتقل بمقتضاه منه إلى ابنه الأمير «كمال الدين»، الذي لم يكن قد أنجب بعد، على الرغم من تجاوزه الأربعين، فإذا لم ينجب. فيما بعد. أولادا ذكورا، انتقل العرش منه إلى الأمير «أحمد فؤاد» وكان قد اقترب من الخمسين، ولا أبناء ذكور له، فإذا لم ينجب هو الآخر وليا لعهد، انتقل العرش منه إلى «الأمير يوسف كمال»، الذي لم يكن متزوجا، فإذا مات دون أن ينجب ذكرا، انتقل العرش إلى «الأمير عمر طوسون»، وهو الوحيد بين الأربعة، الذي كان قد أنجب ولدين يصلح أكبرهما لتولي الحكم بعده.

ولم تكن وزارة الخارجية

يخلف أخيه، حتى نشط - كما قال «سعد زغلول» فى مذكراته - لاصطياد ميول الأمة إليه، حتى إنه فكر فى أن يتزعم الدعوة لإنشاء نقابة تدافع عن مصالح الزراع المصريين، فضلا عن تبرعاته التى انهالت على الجمعيات الخيرية.

وفى السياق نفسه حاول أن يستفيد من حالة التعاطف الشعبى التى أحاطت بابن أخيه «البرنس كمال الدين حسين» بعد أن ساد الاعتقاد بين الناس أنه رفض العرش كراهة فى الحماية البريطانية، فأصبح مركز عواطف شعبية جارفة، أهله - فيما بعد - ليكون بطلا لمشهد الافتتاح فى ثلاثية «نجيب محفوظ» الشهيرة. فحرص على توقيره، وحفظ له مكانته، وزاره فى قصره، كما زار «السلطانة ملك»، أرملة السلطان الراحل فى قصرها، وأصدر أمرا بأن يحتفظ الأمير بلقب «صاحب السمو السلطانى» وبأن تحتفظ السلطانة بلقبها، وهو امتياز كان قاصرا على زوجة وأبناء الجالس على العرش.

ومع أن المسئولين فى دار الحماية البريطانية، كانوا قد رفضوا - أثناء المفاوضات التى مهدت لتوليته - طلبه بتوسيع نطاق الحكم الذاتى، وبأن تستأنف «الجمعية التشريعية - اجتماعاتها التى توقفت مع إعلان الحماية، فإنه ما كاد يجلس على العرش، حتى حاول الالتفاف على هذا الرفض، فسعى من أجل عودة الجمعية للانعقاد لجلسة واحدة فقط يُقسم خلالها «النواب» يمين الطاعة له.

وبصرف النظر عن المنطق المعكوس الذى يجعل ممثلى الشعب يحلفون يمين الطاعة للسلطان، بدلا من أن يقسم هو أمامهم يمين الولاء للشعب، فقد كانت الرغبة فى إضفاء مشروعية

«حسين كامل» بمراجعة ابنه فى موقفه، أو بالتباحث فى الموضوع مع غيره، إذ مات فى اليوم التالى.

وما كاد «البرنس كمال الدين حسين» يسمع بالخبر، حتى أمر نساء العائلة بالاستعداد لمقادرة «قصر عابدين» - المقر الرسمى للسلطنة - والانتقال إلى قصر السلطان الراحل فى هليوبوليس، وحرّم عليهن لبس السواد، وأباح للمعزيات أن يرتدين ما يشأن من ألوان.

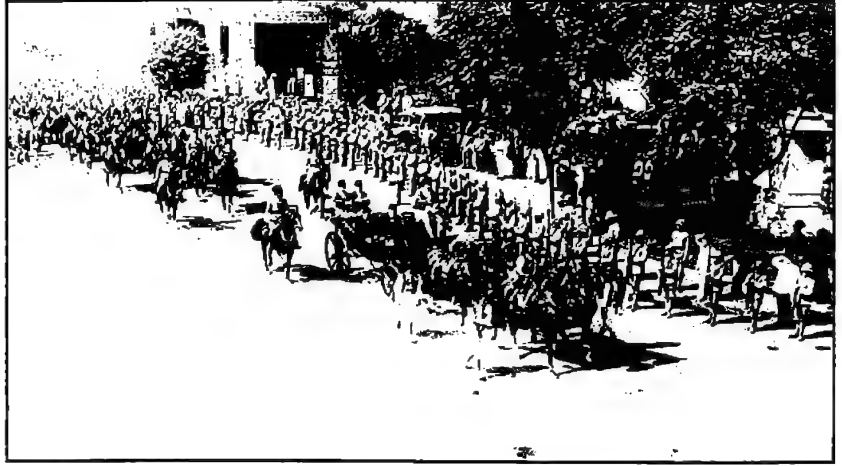
بالمصادفة المحضة، وبضربة حظ، كسب الأمير فؤاد «البريتية». جاءه العرش الذى ظل ينتظره أربعين عاما، منذ اللحظة التى سمع فيها خبر عزل أبيه ورحيله إلى منفاه. وتحققت نبوءة العراف الهندى الذى أخبره بذلك فى عز سنوات الفقر والتشرد.

وعلى العكس من أخيه الراحل، الذى اعتزل الناس وأمضى معظم شهور سلطنته فى مزارعه الخاصة بالقرب من الإسكندرية، لكى يتوقى الإهانات التى يوجهها إليه ممثلو دولة الاحتلال كلما التقى بأحدهم، فقد أثبت «أحمد فؤاد» أن سنوات الفقر والتشرد لم تمض من دون فائدة، وأخذ أمر سلطنته - منذ اللحظة الأولى - بجدية، كما يليق برجل عرك الدنيا وعركته نصف قرن. وبخطوات محسوبة، وواضحة الهدف، شرع يؤسس مملكة راسخة:

كان يعلم أنه بلا تاريخ فى مناجزة الاحتلال البريطانى، وأن سمعته السياسية - كسمعته الشخصية - فى الحضيض، لا تدعو المصريين للثقة به، أو الالتفاف حوله، بل دعتهم - على العكس من ذلك - إلى السخط عليه، والتشاؤم من تسلطه، فسعى بذكاء من أجل حشدهم حوله، لكى يتقوى بهم فى وجه سلطة الاحتلال. فما كاد يعرف أن الاختيار قد وقع عليه لكى



الأميرة فوقية: كبرى أبناء الملك فؤاد... والظفرة الوحيدة - التى ظلت على قيد الحياة - لزواجه من الأميرة «شويكار»



٩ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٧: موكب
السلطان فؤاد الأول يمر بشوارع القاهرة
يوم تتويجه سلطانا على مصر

فى الجدل الذى دار حولها طوال عهد أخيه - هى البؤرة التى تصب فيها كل تلك الخيوط، لذلك اشترط على البريطانيين، لكى يقبل العرش، أن ينص خطاب التكليف على أنه يتولاه بحق الوراثة لا بحكم التعيين، وأن ينص فيه صراحة على أن ينتقل منه لورثته، ليسد باب الصراع على الخلافة بين أفراد الأسرة المالكة، ويضمن الاستقرار لعرشه. ولأنهم كانوا أكثر حرصا على مودته، مما كانوا مع سلفه، فقد نص خطاب التولية، على «أن يكون العرش لورثته من بعده طبقا لنظام يشترك هو فى وضعه»، من دون تحديد لهؤلاء الورثة، أو ترتيب لقواعد توارثهم له.

واكتفى «السلطان فؤاد» بهذه الصيغة، إذ لم يكن لديه - آنذاك - ابن ذكر ليشترط النص على اسمه كولى للعهد.

كان العرش قد وصل إليه، وهو مطلق منذ عشرين عاما، وقد مات الذكر الوحيد الذى أنجبه من مطلقته - وليس له سوى ابنة هى «الأميرة فوقية»، لا يحق لها كأنتى طبقا للشرعية الإسلامية أن تخلفه على العرش، وقد تجاوز التاسعة والأربعين وأوشكت سنوات خصوبته على النفاد، ولم يتبق

شعبية على توليه الحكم، ليتقوى بها أمام الدولة الحامية، وراء الفكرة، التى بدت طائرا غير قابل للتخليق، إذ كان مستحيلا أن تدعى الجمعية المجمدة، والتى مات معظم أعضائها، للانعقاد لجلسة واحدة، ثم تعود بعدها إلى حالة التجمد كما كان مستحيلا - فى ظروف الحرب - أن تعود لتمارس سلطاتها. ومع ذلك فقد حرص السلطان، على أن يقول لأعضاء الجمعية الذين ذهبوا لتهنئته بحلوسه على العرش: إن شاء الله نراكم قريبا تشتغلون!

ولأن الحرص على إحياء وممارسة طقوس الملك ورسوم السلطنة، كان همه الأول؛ فقد أصر على إعادة التقليد الذى كان سائدا فى عهود أسلافه، بأن يصلى كل سلطان جديد، أول صلاة جامعة له، فى «جامع القلعة» الذى أنشأه «محمد على». وعندما اعتذرت السلطات العسكرية البريطانية، بأن إقامة الشعائر بالجامع قد تعطلت منذ نشوب الحرب، بعد أن تحولت القلعة إلى معسكر لجيوش الاحتلال، يحظر دخوله على المدنيين، لم يتنازل عن مطلبه، فكان له ما أراد.

وكان منطقيا أن تكون مسألة توارث العرش - التى كان طرفا أساسيا



الآنسة نازلى صبرى قبل أن تصبح
سلطانة

وفضلاً عن ذلك، فقد كان يعتقد - عن حق - أن أولاد أعمامه، يكرهونه ويغارون منه، امتداداً لكره آبائهم لأبيه، الذى حرّمهم من فرصتهم فى تولى العرش، حين غير قاعدة وراثته ليحصرها فى أبنائه وأحفاده، وكانت شائعة بينهم جميعاً قبل ذلك.

وهكذا بدأ البحث عن واحدة من بنات الأسر المصرية أو التركية الكبيرة لتشارك مع السلطان فى إنجاب وريث للعرش. وطبقاً لرواية «مصطفى أمين» فقد كانت «الليدى جراهام» هى التى رشحت له الآنسة «نازلى». ابنة «عبد الرحيم باشا صبرى». لكى تقوم بهذه المهمة، إذ كانت تعرفها، وتعرف أسرته بحكم صلة العمل التى تربط بين زوجها السير «رونالد جراهام». المستشار الإنجليزى لوزارة الداخلية المصرية. وبين والد العروس الذى كان آنذاك محافظاً للمنوفية. وطبقاً لهذه الرواية ذاتها، فقد طلب السلطان من «الليدى جراهام» أن تمكنه من رؤية العروس. فدعتها هى وشقيقها

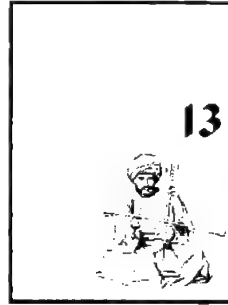
فى البندقية - كما قال آنذاك - سوى قليل من الطلقات.

وكان لابد من البحث بأقصى سرعة ممكنة عن زوجة للسلطان، أو بمعنى أدق، عن امرأة تمنح السلطان ولياً للعهد، يحفظ العرش فى ذريته.

ومن سوء الحظ، أن هذه المرأة كانت الآنسة «نازلى عبد الرحيم صبرى».

لم يكن السلطان الجديد متحمساً للزواج من الأسرة العلوية، بعد تجربته المريرة مع «شويكار»، التى أثرت على

علاقاته بكثير من أمرائها، ممن حملوه مسئولية الفضيحة المدوية التى ترتبت على حادث «الكلوب الخديوى»، بينما حملهم هو مسئولية تحريض «شويكار» على التمرد عليه.



الباخرة مع زوجها فى طريق عودتها إلى «لندن».

ولو صحت هذه الرواية، فلا بد أن «الليدى جراهام» قد رشحت «نازلى» للزواج من «البرنس فؤاد» قبل مغادرتها لمصر، وقبل جلوسه على العرش. والأرجح أن البرنس بدأ يفكر جدياً فى الزواج، مع تنامي احتمالات خلافته لأخيه، وفى الوقت الذى كانت فيه «الليدى جراهام» لا تزال بمصر، وهو ما يؤكد، أن الأقاويل بدأت تتناثر حول مشروع زواجه منها، بعد أربعة أيام فقط من توليه العرش، فقد كتب «سعد زغلول» فى مذكراته عن يوم ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٧، يقول إنه «شاع فى الدوائر النسائية أن عظمة السلطان سيتأهل بكريمة عبد الرحيم باشا صبرى مدير المنوفية، ونقل هذه الشائعة صالح ثابت باشا، عن الخوaja أدولف قطاوى، كما روتها الأميرة عزيزة نقلا عن صاحبة السمو السلطاني، الأميرة فوقية كريمة السلطان».

وكذب «عدلى يكن باشا» - وزير المعارف والرجل الثانى فى الحكومة آنذاك - هذه الشائعة، وعبر عن ضيقه

«حسين صبرى» و«شريف صبرى» تناول الشاي بدارها، مما أتاح للسلطان برصة لرؤيتها من وراء ستار. فاطمأن لى مستوى جمالها وكلف «الليدى جراهام» بجس نبض الفتاة وأسرتها، كمن «نازلى» رفضت الزواج من سلطان، وقالت إنه أقصر منها بنصف متر، وأكبر منها بربع قرن، وأن ابنته للأميرة «فوقية» فى مثل عمرها.

ونقطة الضعف الرئيسية فى رواية «مصطفى أمين» - وهى الوحيدة التى وصلتنا حول ظروف هذا الزواج - تكمن فى أن «الليدى جراهام» - طبقاً لرواية «سعد زغلول» فى مذكراته كانت قد غادرت مصر فى نوفمبر ١٩١٦، وقبل جلوس «السلطان فؤاد» على العرش بأكثر من عام، بصحبة زوجها، الذى نقل آنذاك من عمله كمستشار لوزارة لداخلية المصرية، إلى وظيفة أخرى بوزارة الخارجية البريطانية، وكانت زوجة «عبد الرحيم باشا صبرى» وبناتها من بين نساء كبار المسئولين المصريين اللواتى أسهمن فى شراء مدية ثمينة أهديت لها، ومن بين اللواتى حرصن على زيارتها قبل أن تستقل



الملكة نازلى فى طفولتها



أمين يحيى باشا

لأن مصدرها هم «جماعة اليهود» قائلاً إن علاقة الصداقة الحميمة التي ربطت بينهم وبين «البرنس فؤاد» وأباحت لهم التعامل معه من دون تكلف، لا تجيز لهم أن يتحدثوا عن أحواله الشخصية بهذه الخفة، بعد أن أصبح سلطاناً.

وقد ثبت فيما بعد، أن جماعة اليهود، من أصدقاء السلطان، الذين تعرف إليهم عن طريق عشيقته الراحلة «مدام سواريف»، كانوا يعرفون عنه، ما لم يكن يعرفه نائب رئيس الوزراء. وأنه كان يثق في الخواجا «أدولف قطاوى» وزوجته السيدة «جوليا قطاوى». وكانت أقرب صديقات «مدام سواريف» إلى قلبها، وقيل إنها حلت محلها بعد وفاتها في قلب وفراش «البرنس فؤاد». أكثر من ثقته في «عدلى يكن» الذى دفعه الغيظ لمحاولة تحريض صديق السلطان «أمين يحيى» على تحذيره منهم، فلما اعتذر لحساسية الموضوع، قال «عدلى» إن زواج السلطان أمر حكومى لا ينبغى له مباشرة من غير أن يكون للحكومة شأن فيه.

وعلى أية حال، فإن «الليدى جراهام» لم تكن قناة الاتصال الوحيدة التى يمكن عن طريقها ترشيح «نازلى» لتكون عروسا للسلطان، فقد كانت هناك صلات أخرى عديدة، تجمع بين أسرتها وبين «البرنس فؤاد»، إذ كان يعرف أباه «عبد الرحيم صبرى باشا» معرفة جيدة، ويمضى كثيراً من سهراته معه فى «الكلوب الخديوى». والأهم من ذلك، أن شقيقته الكبرى «أمينة» كانت على صلة وثيقة بالأوساط النسائية للأسرة المالكة، وقد تزوجت بعد ذلك من «النبيل عادل طوسون»، ابن «الأمير جميل طوسون» وحفيد الوالى «محمد سعيد» بن محمد على الكبير.



عدلى يكن باشا

وهناك أكثر من شاهد على أن «نازلى» قد رفضت الزواج من السلطان، أو على الأقل ترددت فى قبوله، إذ شاعت أنباء هذا الرفض، حتى وصلت إلى «جنيف»، حيث كان الزعيم «محمد فريد» يقيم منذ غادر مصر، قبل الحرب، وهو يقول فى مذكراته، إنه سمع من «توفيق زاهر بك» - القاضى بمحكمة بورسعيد، الذى كان قد وصل إلى سويسرا فى إبريل (نيسان) ١٩١٩ ليزور ابنه الذى يدرس هناك - «أن بنت «عبد الرحيم صبرى باشا» التى كان قد خطبها السلطان فؤاد لتكون زوجة له، رفضت بتاتا الاقتران به».

على أن أسباب هذا الرفض، قد اختلفت من مصدر إلى آخر، فبينما علّله «توفيق زاهر» بـ «الغيرة الوطنية» قائلاً إن «نازلى» قد دخلت فى «الحركة الوطنية» واشتغلت مع غيرها من السيدات فى تأسيس الجمعيات الوطنية والخيرية، وأنها رفضت الاقتران بالسلطان لما علمت أنه طلب من الإنجليز حرساً يحميه من غضب الأمة»، فقد نقل «محمد التابعى» - عمن وصفهم بأنهم «رواة ثقة من أقاربها» - أن «نازلى» قد رفضت الزواج من السلطان لأنها كانت تحب شاباً من أقاربها رمز لاسمه بـ «ش. ث». وكان أملها فى الزواج منه كبيراً، إلى أن خطبها السلطان من أبيها. وفى اليوم المحدد لعقد القران، هربت «نازلى» فى الصباح الباكر من قصر أبيها، ولجأت إلى حبيبها الذى راح يتنقل بها طوال اليوم بين بيوت أصدقائه، خوفاً من مطارديه، إلى أن أدركه اليأس فأعادها إلى قصر أبيها، وهى رواية أيد الخطوط العامة لها «عادل ثابت» - حفيد خالة الملكة «نازلى» - الذى يؤكد أنه كان شائعاً فى دوائر الأسرة أن «نازلى»



الأمير أحمد فؤاد مدير الجامعة المصرية

لكن الأمور سارت فى الطريق التى كان لابد وأن تسير فيها.

تم عقد القران فى صباح يوم السبت ٢٤ مايو (آيار) ١٩١٩، فى حفل بسيط أقيم فى إحدى قاعات «قصر البستان»، الذى كان السلطان يتخذة مسكنا خاصا له. وكان فى استقبال المدعوين «محمود شكرى باشا» - رئيس الديوان الملكى - وحضر الاحتفال خمسة أمراء فقط، هم «كمال الدين حسين» و«محمود حمدي» و«على حيدر حجازى» و«يوسف كمال» و«عمر طوسون». كما حضره رئيس الوزراء «محمد سعيد باشا» وأعضاء وزارته، وبينهم والد العروس «عبد الرحيم صبرى باشا»، و«أحمد مظلوم باشا» - بصفته رئيسا للجمعية التشريعية - و«محمود فخرى باشا» - الأمين الأول للسلطان الذى كان قد تزوج ابنته الأميرة «فوقية» منذ أسبوع واحد - فضلا عن شقيقى السلطنة - «شريف أفندى صبرى» و«حسين أفندى صبرى». وبسبب نزلة برد

حاولت - وهى فتاة - أن تهرب مع عمه الوسيم «شاهين ثابت».

ومن الشواهد القوية، على أن مشروع زواج «السلطان فؤاد» من «نازلى» لم يمض من دون عراقيل، لعل أهمها رفضها - أو تردها - فى قبول الارتباط به، أن المدة بين شروعه فى التقدم لخطبتها - فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٧ - وزفافها إليه - فى ٢٤ مايو (آيار) ١٩١٩ - قد طالت إلى تسعة عشر شهرا، على الرغم من الأسباب القوية التى كانت تدفع السلطان للإسراع بإتمام الزواج. وحتى فبراير (شباط) ١٩١٩، كان مشروع الزواج لا يزال فى إطار الشائعة، ففى ذلك التاريخ، وطبقا لما دونه «سعد زغلول» فى يومياته سأل «حسين رشدى باشا» - رئيس الوزراء - السلطان عن الشائع من زواجه بكريمة «عبد الرحيم صبرى»، فقال: إن شاء الله. فسأله عما إذا كان قد أمهرها باثنى عشر ألف جنيه وأهداها عقدا بستة آلاف. فقال: إن شاء الله. وأذن له أن يذيع الخبر.



حسين رشدي باشا (١٨٦٣ - ١٩٢٨): ينتمي إلى أسرة البانية وقدت إلى مصر بصحبة «محمد علي باشا الكبير». ولد بالقاهرة ودرس بها واستكمل دراسته للعلوم السياسية في باريس. ترقى في سلك الإدارة المصرية، إلى أن اختير وزيراً للحقانية (العدل). تولى رئاسة الوزارة عام ١٩١٤ وفي عهده أعلنت الحماية البريطانية على مصر وعزل الخديو عباس حلمي الثاني، وقامت ثورة ١٩١٩. عين رئيساً للجنة الدستور (١٩٢٢). ثم رئيساً لمجلس الشيوخ (١٩٢٦)، وكان بهذه الصفة أول رئيس لمجلس البلاط الملكي



سعيد ذو الفقار باشا كبير الأسماء بقصر الملك فؤاد. ولد عام ١٨٦٣. درس في مصر واستكمل دراسته في أوروبا. التحق بخدمة قصر الخديوية عام ١٨٩٢ كتشريفاتي، عين مديراً للدقهلية عام ١٩١٢. وتولى وزارة المالية عام ١٩١٣. عاد إلى القصر عام ١٩١٤ ليتولى منصب كبير الأسماء

طارئة، لم يستطع الشيخ «محمد أبو الفضل الجيزاوي». شيخ الجامع الأزهر، أن يتولى صيغة العقد، فحل محله رئيس المحكمة العليا الشرعية.

وعقب إتمام العقد قدمت أكواب الشربات وعلب الملبس الثمينة، وأهدى السلطان، للمأذون الذي تولى صيغة العقد، ساعة من الذهب المرصع بالماس ومبلغ مائتي جنيه.

ولم تقم حفلة زفاف، اكتفاء بسهرة خاصة حضرتها شقيقات السلطنة.

وفي اليوم التالي، أذاع ديوان كبير الأبناء بلاغا رسميا يقول: إن حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان «فؤاد الأول»، سلطان مصر المعظم، قد «نظر بعين الحكمة العالية الدينية إلى وجوب التمسك بما وصى به الدين الحنيف من أمر الزواج والاهتمام به». فعقد قرانه «على سلية بيوتات المجد والشرف حضرة صاحبة العظمة السلطانية نازلي». وتولى السلطان قبول العقد لنفسه بنفسه، بينما كان الوكيل عن عظمة السلطنة حضرة صاحب المعالي والداها الماجد «عبد الرحيم صبرى باشا» وزير الزراعة. وشهد على العقد «محمود شكرى باشا» رئيس الديوان السلطاني، و«سعيد ذو الفقار باشا» كبير الأسماء. وتولى صيغة العقد فضيلة الشيخ «محمد ناجي» رئيس المحكمة العليا الشرعية.

ولو لم يكن السلطان في سباق عنيف مع الزمن، لما عقد قرانه في ذلك الوقت العصيب. فقد كانت ثورة ١٩١٩ لاتزال في ذروتها. ولم تكن قد مضت سوى ستة أسابيع على إطلاق سراح «سعد زغلول» زعيم الثورة، والسماح له بالسفر إلى باريس ليعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح. وما كاد يصل إليها، حتى وجد

أبواب المؤتمر موصدة في وجهة، وفوجئ باعتارف الرئيس الأمريكي «ولسن» بالحماية البريطانية على مصر، ثم اعتراف المؤتمر نفسه بتلك الحماية. فاستقالت الوزارة المصرية، وطالب «الوفد» السياسيين المصريين بالامتناع عن تشكيل الوزارات، وناشد السلطان ألا يكلف أحدا بذلك، إلى أن يسمع المؤتمر إلى المطالب الوطنية المصرية.

وقبل ثلاثة أيام من زفاف السلطان. وفي ٢١ (آيار) مايو ١٩١٩. نشرت الصحف المصرية تصريحات «اللورد كرزون» - وزير خارجية بريطانيا. بأن حكومته سترسل إلى مصر لجنة خاصة برئاسة «اللورد ملنر» - وزير المستعمرات - لتحقيق أسباب الثورة، والبحث في صيغة للحكم الذاتي في إطار - الحماية بعيدا عن مطالب الوفد المتشددة. وفي اليوم نفسه، نجحت ضغوط السلطان في إقناع «محمد سعيد باشا» بتشكيل حكومة تحل محل الحكومة المستقلة، بعد أن ظلت البلاد بلا حكومة لمدة شهر كامل، فأشعل ذلك ثورة المصريين ضده، وتوجهوا بجانب من غضبهم المشتعل نحوه لضربه لقرار المقاطعة، وجدد ذلك كله مشاعر عدم الثقة به وأصدقاء الحضيض الذي وصلت إليه سمعته السياسية والوطنية وهو أمير، وقبوله للعرش في ظل الحماية.

وهكذا احتفل المصريون بزفاف السلطان «فؤاد» إلى السلطنة «نازلي» بطريقة فريدة.. وقال تقرير أرسله المندوب السامي البريطاني إلى حكومته، إن مظاهرة صغيرة، قد احتشدت صباح يوم عقد القران أمام «قصر البستان»، حيث هتفت ضد الوزارة الجديدة التي تشكلت برغم

مناشدة الوفد للمساواة المصريين بالامتناع عن تشكيل الوزارات، لإجبار بريطانيا على الاعتراف بالوفد المصري، والتعامل معه باعتباره ممثل الأمة. وكانت مظاهرة الاحتفال بالقران السلطاني واحدة من مئات المظاهرات التي طافت أنحاء البلاد في ذلك اليوم.

أما وقد تم عقد القران في ذلك الجو المشحون بالغضب. فقد كان منطقيًا أن يحاط بالأقوايل التي يعبر بها المصريون عن غيظهم، لأن سلطانهم قد وجد من خلو البال ما يدفعه لدق الطبول، وإقامة الأفراح، وتشكيل الوزارات بينما تدور المعارك بينهم وبين ضباط جيش الاحتلال في الشوارع. فانطلقوا يسخرون منه، ويشنعون عليه، ويطعنون في شرف العروس وفي نخوة العريس، ويلطخانهما بالوحل. ومالبت هذا التشنيع أن تحول إلى أغنية يتغنون بها، بعد أن صاغها الشاعر «محمود بيرم التونسي» في زجل نشره في مجلة «المسلة» التي كان يصدرها من دون ترخيص، متهمًا من المسئولية القانونية عن ذلك، بعبارة يكتبها تحت عنوانها تقول: إنها «لا جريدة ولا مجلة». ولأنه كتب الزجل على إيقاع أغنية سورية كانت شائعة في مصر أيامها، يقول مطلعها: «مرمر زمانى .. زمانى مرم». فقد وجد الناس أمامهم القصة منظومة وملحنة، ومعبرة عن رغبتهم في السخرية من الزواج السلطاني، فأخذوا يتغنون بها.

وطبقًا لتوصيف «بيرم التونسي» - في رسالة أرسلها عام ١٩٥٦ إلى الأستاذ «محمد التابعي» - فقد ألف هذه القصيدة واشتتت غيرها، «بطريقة فتوات الأنفوشى عندما يقررون هدم

العرس. فيحطمون الكلوب لكي يمسي العرس فى ظلام دائم». وبهذه الطريقة الشعبية التقليدية قالت الأغنية:

البنت ماشية من زمان تتمخطر
والغفلة زارع فى الديوان قرع أخضر
تشوف حبيبها فى الجاكته الكاكي
والسته خيل والقمشجى الملاكى
تسمع قولتها: أه ياوراكى
والعافية هبله، والجدة متشطر
الوزة من قبل الفرحة مدبوحة
والعطفة من قبل النظام مفتوحة
والديك بيدن والهائم مسطوحة
تقرا الحوادث فى «جريدة كتر»
ياراكب «الفيثون» وقلبك حامى
اسبق على «القبه» وروح قدامى
تلقى العروسة شبه محمل شامى
وأبوها يشبه فى الشوارب «عنتر»
وحط زهر الفل فوقها وفوقك
وجيب لها شيشب يكون على ذوقك
ونزل النونو القديم من طوقك
ينزل فى طوعك لا الولد يتكبر
دا ياما مزع كل بدلة .. وبدلة
وياما شمع بالقطان والفتلة
ولما جه الأمر الكريم بالدخلة
قلنا استكتوا خلوا البنات تتستر
نهايته يمكن ربنا يوفقكم ..
مادام «حفيظة» الماشطة بتزوقكم
دى سكره مالطى داهية ماتفوقكم
بس إبقى سيبك مالى فات دا مقدر

والإشارات والتلميحات مفهومة، فالبنت هى «نازلى» و«الغفلة» هو «أحمد فؤاد». والتستر على «الأوزة المدبوحة»، والعطفة «المفتوحة» لا يحتاج إلى شرح. أما الذى يستحق الوقوف عنده، فهو ذلك الاستقبال الجماهيرى غير الودى للقران السلطاني، وهذا النزوع الشعبى التلقائى لتصديق كل ما يشاع عن سلوك الحكام. وخاصة فى الجانب الجنسى منه، الذى يعكس ولا شك

محمود بيرم التونسي:

شاعر مصرى من أصل تونسى. ولد فى ٤ مايو عام ١٨٩٣ بالإسكندرية. كان والده مهاجرًا تونسياً يعمل فى تجارة الإقمشة، أما أمه فكانت مصرية - درس فى مسجد المرسى أبو العباس ثم انقطع عن الدراسة ليعمل فى متجر أبيه.

بعد وفاة الأب ثم الأم افتتح محلًا لتجارة البقالة وتاجر فى صفائح السمن. بدأ يكتب الشعر ونشر أولى قصائده فى جريدة «الأمالى» السكندرية. أصدر مجلة فطلتها الحكومة فاصدر «الخازوق». نفى إلى تونس بسبب هجائه للأسرة المالكة، وبعد عامين تسلى إلى مصر إلى أن اكتشف أمره فنفى إلى فرنسا. فى عام ١٩٣٢ وبعد سبع سنوات قضاه فى المنفى رحلته السلطات الفرنسية إلى تونس حيث أصدر صحيفة صادرها الحاكم العام الفرنسى وتقرر نفيه إلى السنغال ثم لبنان فسوريا. فى عام ١٩٣٨ تسلى مرة أخرى إلى مصر وبدأ يكتب الأغاني والأشعار وحوارات الأفلام. فى عام ١٩٥٤ منحتة حكومة الثورة الجنسية المصرية.

مات فى ٥ يناير ١٩٦١ عن ٦٨ سنة





اللورد إدمووند اللنبى (١٨٦١/١٩٣٦)
قائد وسياسى بريطانى. عين فى عام
١٩١٧ قائدا عاما للقوات البريطانية فى
الشرق الأوسط، واتخذ من القاهرة مقرا
لقيادته. نجح فى احتلال فلسطين
وهزيمة الجيش التركى وإجلائه عنها
عام ١٩١٨. عين مندوبا ساميا فوق
العادة لمصر والسودان بعد شهرين من
نشوب ثورة ١٩١٩ وكُلف بالقضاء
عليها. أدت سياسته إلى تصاعد الثورة
ونفى سعد زغلول للمرة الثانية. أعلن
باسم حكومته تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢
الذى اعترف بالاستقلال الذاتى لمصر.
أجرى الاتصالات التى انتهت باعتراف
بريطانيا بالأمير «فاروق» وليا لعهد
الملك فؤاد بعد شهرين من مولده

خبرة تاريخية انتقلت بالتواتر، تربط
بين السلطة - باعتبارها أقوى مظاهر
القوة الاجتماعية - وبين التحلل الخلقى
والخروج على التقاليد وهو تلك
البصيرة، التى صورت «نازلى» امرأة
شرهة للجنس، لا تشبع منه، يطلع
عليها الصبح وهى «مسطوحة» تقرأ
«فى جريدة كتر» أى تطالب بالمزيد منه.
فمع أنها صورة لا تخلو من فجاجة
شعرية، وافتراءات تاريخية، فقد ثبت
بعد ذلك، أنها - مع بعض المبالغة - كانت
أقرب إلى النبوءة.

وبعد ثمانية شهور وسبعة عشر
يوماً من الزفاف، رزق السلطان - فى
١١ فبراير (شباط) ١٩٢٠ - بأول
أبنائه من زوجته الثانية، السلطانة
«نازلى».

ومن حسن الحظ أنه جاء طفلاً ذكراً
أطلق عليه السلطان - وكان يتفائل
بحرف «الفاء» الذى يبدأ به اسم والدته
الأميرة «فريال» - اسم «فاروق». وظل
يسعى لدى وزارة الخارجية البريطانية
- من خلال المندوب السامى البريطانى
اللورد «أللنبى» - لى تبت فى أمر وراثة
العرش تحت الحماية، وتقرر له نظاماً
ثابتاً، إلى أن اعترفت - فى ١٥ إبريل
(نيسان) ١٩٢٠، وبعد شهرين فقط من
ميلاده - بالأمير «فاروق» وليا للعهد،
على أن يكون العرش من بعده، لنسله
من الذكور، على قاعدة الأكبر من
الأولاد، فالأكبر من أولاده، فإذا لم
ينجب «فاروق» أولاداً ذكوراً، انتقل
العرش لأشقائه الذكور، ومنهم لنسلهم
طبقاً لنفس القاعدة. وبذلك ضمن
السلطان فؤاد ألا تكون سلطنته فصلاً
استثنائياً فى التاريخ، بل تأسيساً لفرع
جديد من الأسرة المالكة.

ومن سوء الحظ أن أشهر حمل

السلطانة فى ولى العهد، لم تزد على
سبعة أشهر. فاعتبر الناس ذلك تأكيداً
لما كانوا قد أطلقوه من شائعات عند عقد
القران، وعادوا ليرددوها، ويضيفوا
إليها ما يشكك فى نسب المولود إلى
أبيه. أو ما يشكك فى أن «نازلى» قد
حملت فيه قبل عقد قرانها على أبيه.
وعاد «بيرم التونسى» ليستلهم ما
يقولون، فاعتمد الشائعتين، وكتب
زجلين آخرين بنفس طريقة «فتوات
الأنفوشى»، لم يستطع أن ينشر الأول
منهما على صفحات «المسلة» لبذاعته
الشديدة، ولأنه يشكك صراحة -
وبالاسم - فى نسب ولى العهد لأبيه،
ولم يحل ذلك دون تسربه إلى الناس
الذين حفظوه، وأخذوا يتواترون كلماته
التي تقول:

اسمع حكاية .. وبعدها هأها
زهر الملوك فى الولد أهو طأطأ
مالناش قرون كنا نقول: مأمأ
وناكل البرسيم .. بالقفة.

سلطان بلدنا حرمته جابت
ولد.. وقال سموه «فاروق»
«فاروق» فارقنا إمال .. بلا نيلة
دى مصر مش عايضة لها رذيلة
ومين بقى يلحس دى التففة؟

يادية ليه مانتش حداية..
خدتية وروحتى على الجبلاية
جبتى لنا خبره وتك جاية
وندق لك فى البيت الزفة

ياعزرائيل اخلص بقى تاوى
ناقص سوا.. وديه ع النار
وخد كمان «جوليا .. قطاوى»
ياما الزمن كشف لنا أسرار

أما الزجل الثانى، الذى كان أقل صراحة، فقد نشره فى العدد الثالث عشر والأخير من «مجلة المسلة» تحت عنوان «البامية للسلطانى والقرع الملوكى»، وقال فيه:

البامية فى «البستان» تهز القرون
وجنبها القرع الملوكى اللطيف
والديديبان داير يلم الزيون
صهين وقدم وامتثل ياخفيف
نزل يلعلط.. تحت برج القمر
ربك يبارك لك .. فى عمر الغلام

ياخسارة بس الشهر كان مش تمام!
وما كادت المجلة تطرح فى الأسواق،
حتى صدر قرار بإغلاقها بالضربة
والمفتاح، ونفى صاحبها من مصر،
ليعيش فى المنفى عشرين عاما، ولا
يعود إلى مصر - متسللا - إلا بعد عامين
من وفاة «الملك فؤاد».
وكما جاء العرش بعد طول انتظار،
وسط العواصف، فقد جاء ولى العهد،
بعد طول تمنٍّ وسط الزوابع.
وما قدر كان.

الفصل الثالث

14



كانت
السلطانة
«نازلى» فى
الخامسة
والعشرين من
عمرها حين
دخلت قصر
السلطان «أحمد

فؤاد» زوجة له. وكان - أيامها - فى
الحادية والخمسين من عمره، وبعد
سبعة عشر عاماً من ذلك التاريخ، غادر
«الملك أحمد فؤاد» القصر، وغادر الدنيا
كلها، وتركها وحيدة تواجه حقيقة أنها
أمضت أحلى سنوات العمر حبيسة فى
قفص من ذهب، بينما تزحف الكهولة
نحوها بسرعة، لتلتهم ما تبقى من أيام
ما بعد الصبا، وما بعد الشباب.

بعد سنوات قليلة من الزواج، كانت
الحياة فى القصر قد فقدت كل ما كانت
تعد به من بهرج وزخرف. ليس بسبب
فارق السن الشاسع بين الزوجين
فحسب، ولكن - كذلك - بسبب التناقض
بين شخصيتيهما، وتفاوت الظروف
التي كانت تحيط بكل منهما، قبل الزواج
وبعده.

كانت «نازلى» قد أمضت طفولتها
وشبابها فى مناخ من الحرية النسبية.
وقد أتاح لها الجو الأرستقراطى نصف
الأوروبى، الذى عاشت طفولتها وصدر
شبابها فى ظله، الفرصة لكى تتخفف

عصافير ملونة فى أقفاص من ذهب





الملكة نازلي
كما كانت
تبدو في
الثلاثينيات

بعد - «سجينة الملك فؤاد». فكل شيء ممنوع أو تحت الرقابة أو داخل في دائرة الشك: الكلام والصمت والهمس والضحك، الخروج والسفر والظهور في الحفلات العامة، الرسائل المكتوبة، المكالمات التليفونية وحتى طريقة ممارستها لأمومتها. عليها في كل ردة رقيب، ووراءها في كل رواق وغرفة عيون وأرصاد. لا تغادر القصر إلا بإذن، ولا تزور أو تزار إلا بتصريح. كان السلطان لا يزال يعاني - بعد عشرين عاما - من عقدة «شويكار» التي تمردت عليه، وشهّرت به، ولم تحفظ له

من قيود التقاليد المتزمّنة، التي تحيط بأبناء الشرائع العليا من الطبقة الوسطى. ولعلها كانت تتوهم عندما رحبت بالزواج من السلطان، أنها ستتمتع بالحرية نفسها في قصر زوجها، وربما بدرجة أوفر منها، بحكم المكانة التي أصبحت تشغلها بصفقتها سلطنة ثم ملكة، والدة لولى العهد.

لكن الرياح جاءت بما لا تشتهي السفن. فإذا بالتقاليد التي لم تكن تحفل بها قبل زواجها، تطبق عليها بصرامة وبدرجة من التزمّت، ظلت تتصاعد إلى أن أصبحت - كما قالت هي نفسها فيما

التي كانت «شويكار» عنواناً لها، فصنفتها «السلطان فؤاد» باعتبارها طبعة أخرى من ذلك النمط الجموح من النساء، الذي يتحتم وضعه تحت الحصار وإلجأه، للحيلولة بينه وبين الانطلاق الذي يجلب الفضائح، ويثير شهية «فتوات الأنفوشي» من الشعراء والزجالين.

وهكذا حرص منذ البداية على أن يعاملها بطريقة حازمة، ليعودها على طاعته، وأثقا أن ما فشل فيه مع «شويكار» سوف ينجح مع «نازلى»، فهي ليست أميرة، تدل عليه بمساوئها له في الحسب، أو تفوقها عليه في الثروة، ولكنها واحدة من بنات الشعب، رفعها برغبته إلى عرش السلطنة، وهو لم يعد - بعد أن قامت الحكومة بتسديد ديونه - ذلك الأمير المفلس الذي كان، حين تقدم للزواج من «شويكار»، بل هو سلطان البلاد، وأكبر رأس فيها.

وعلى عكس ما كانت عليه الحال عندما تزوج «شويكار». فإن الظروف التي أحاطت بجلوسه على العرش، والتطورات السياسية التي تلت ذلك، لم تدفعه فحسب للتشدد في السيطرة على زوجته. بل دفعته كذلك، للسيطرة على سلوكه الشخصي، فبات أكثر حرصاً على أن يسدل ستاراً من الكتمان حول حياته الخاصة، حتى لا تستغل في التشهير به، أو التقليل من مكانته، أو الانتقاص من هيئته، في بلد يجد الناس فيه متعة خاصة في التلصص على سلوك حكامهم، والتشهير بهم بالحق وبالباطل.

فبعد أن كان يمضى أمسياته - وهو أمير - على مائدة القمار في «كلوب محمد على» - وهو الاسم الذي أطلق على «الكلوب الخديوى» بعد تحول الخديوية إلى سلطنة - يلعب «البوكر» مع «سعد زغلول» و«عدلى



١٩٢٣: الصورة الرسمية للملك فؤاد بعد أن تحول من سلطان إلى ملك في أعقاب الإعلان عن إنهاء الحماية البريطانية على مصر

سراً أو كرامة، ولم تضع في اعتبارها - بعد طلاقها منه - أنها أم ابنته، وأن ما تفعله يصيبه رذاذه على الرغم من انفصام العلاقة الزوجية بينهما، فتفاقت حالة الوسواس القهرية التي كانت تملأ عقله، ولم تندمل الجراح الخفية التي تركتها على قلبه آثار الرصاصات الثلاث التي أطلقها عليه شقيقها المخبول، والتي عجز الأطباء عن استخراج واحدة منها استقرت في رقبته، خشية أن تمس مشارطهم حباله الصوتية، فضلت في مكانها، تذكره بالمأساة إذ كان صوته يخرج من حنجرتة - كلما انفعل - وكأنه صوت عواء كلب.

وفضلاً عن قلقه، بسبب الفارق الكبير في العمر بينه وبين زوجته الشابة الجميلة، فقد دخلت «نازلى» إلى دائرة الشك، واحتلت مكانها في القائمة

يكن» و«عبد الخالق ثروت» و«أدولف قطاوى» و«أديل ليفى» وغيرهم من أصدقائه المصريين واليهود. أصبح يمارس رذائله سرا، فى قصورة أو فى بيوت أصدقائه الحميمين، وكان مما قاله لـ «سعد زغلول» حين دعاه للغداء على المائدة السلطانية عقب توليه العرش: إن الحرية نعمة من نعم الله، وقد حرمتها إذ لا أستطيع المشى إلا بين هذه الجدران.

كانت المصادفات السياسية السعيدة، التى بدأت بجلوسه على العرش تتوالى، لتزيد من قلقه وتوتره، وتدفعه إلى مزيد من التشدد فى التعامل مع نفسه ومع المنتمين إليه والمحيطين به، ليضمن ألا تتحول سلطنته إلى فصل استثنائى فى تاريخ حياته، ويؤسس مملكة راسخة تستمر فى ذريته، ولا تقتلعها العواصف التى أطاحت بعرش أبيه، وابن أخيه. فبعد سبعة عشر شهرا من جلوسه على العرش، نشبت ثورة ١٩١٩، ليكون أول الذين استفادوا منها. فقد أجبرت الثورة بريطانيا على إلغاء حمايتها على مصر فى ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢. وبذلك تحول من «سلطان» يحكمها باسم التاج البريطانى، إلى «ملك» يحكم دولة شبه مستقلة. وأصدر - فى ١٥ مارس (آذار) ١٩٢٢ - بيانا إلى «شعبنا الكريم» يخطر فيه بأن الله «قد من علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا. وإنا لنبتهل إلى المولى عز وجل، بأخلص الشكر، وأجمل الحمد على ذلك، ونعلن على ملأ من العالم، أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر، ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلاله من

مظاهر الشخصية الدولية، وأسباب العزة القومية».

وهكذا حصل «السلطان فؤاد» أخيرا على لقب «صاحب الجلالة الملك»، الذى رفضت بريطانيا - منذ إعلان الحماية - منحه لأخيه «حسين كامل» ثم له، اكتفاء بلقب «صاحب العظمة السلطان»، حتى لا يحمل حاكم مصر - المشمول بالحماية البريطانية - نفس اللقب الذى يحمله سيده وحاميه - ملك بريطانيا!.

وخلال الأسابيع التالية نشط «الملك فؤاد» بحماسة لاستكمال الجوانب التشريعية التى تنظم وضع الأسرة المالكة بين مؤسسات الدولة المستقلة، فأتجه إلى إضفاء «شرعية وطنية» على قاعدة توارث العرش، التى كانت قد تحددت - عقب ميلاد الأمير «فاروق» - بقرار من الحكومة البريطانية - فأصدر - فى ١٣ إبريل (نيسان) ١٩٢٢ - أمرا ملكيا بنظام وراثته العرش، يقضى بأن يكون الملك وراثيا فى أسرة «محمد على» على أن تنتقل الولاية من صاحب العرش، إلى أكبر أبنائه، ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن، وهكذا طبقة بعد طبقة، فإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن تنتقل إليه ولاية الملك، كانت الولاية للأكبر من أبنائه ولو كان للمتوفى إخوة. على أن يكون هؤلاء جميعا من زوجة شرعية. ونظم الأمر الملكى - فى مواده التالية - طريقة انتقال ولاية الملك فى حالة ما إذا لم يكن لصاحب العرش عقب، وفى غيرها من الأحوال غير العادية، واستثنى الخديو «عباس حلمى الثانى»، فأسقط حقه فى ولاية العرش، لكن ذلك لم ينسحب على أولاده وذريته.

وفضلاً عن النساء اللواتى حرمن الأمر الملكى من حق ولاية الملك، فقد حرم كذلك الأمراء الذين يتزوجون بغير إذن الملك، وذريتهم والأمراء الذين



الملك فؤاد فى شبابه



١٥ مارس ١٩٢٣: أول صورة تنشر
للملك فؤاد بعد توقيع الدستور الذي
أعطاه لقب صاحب الجلالة وهو
يستقبل المهنيين بصدوره

إخوة الملك وإخوته الأشقاء أو لأب، ثم أولاد ولاية مصر وخديويها وسلطانها وأولادهم من الظهور فقط. أما الفئات الثلاث الأخرى، فهي تنضم إلى الأسرة بالتبعية أو بقرار من الملك، ومن بينهم سبعة أمراء وسبع أميرات ضمتهم قائمة أرفقت بالقانون، ثم الذين يمنحهم الملك اللقب بقرار منه من ذرية محمد علي، وأخيرا زوجات الأمراء وأراملهم حتى يتزوجن. وحدد القانون اللقب الذي يحمله أولاد الملك، وولى العهد. حتى لو لم يكن من أبناء الملك. بـ «صاحب السمو الملكي» كما احتفظ لأولاد «السلطان حسين كامل» بلقب «صاحب. أو صاحبة. السمو السلطاني» أما بقية الأمراء فيلقبون بـ «صاحب. أو صاحبة. السمو» فقط من دون «ملكي» أو «سلطاني».

وتناولت المادة الثالثة، شروط وأحوال توريث لقب الأمير، فنصت على أن ينتقل من صاحبه إلى أكبر أبنائه، ثم إلى أكبر أبنائه ذلك الابن الأكبر، فإذا توفي أكبر الأبناء قبل أن

تصدر في حقهم أحكام بإخراجهم من الأسرة المالكة، لعدم الجدارة، وأقررد الأمر المواد الخمس الأخيرة منه، لمعالجة حالة تعذر الحكم على الملك بسبب مرض عقلي، وحالة انتقال العرش إلى قاصر.

وبعد شهرين آخرين. وفي ١١ يونيو (حزيران) ١٩٢٢. صدر الأمر الملكي بنظام الأسرة المالكة، وأشار في ديباجته إلى أنه «رؤى من الملائم وضع لائحة بنظام الأسرة المالكة، أساسها مال الملك من حق الولاية على أسرته، على ألا يخل ذلك بحقوق الملك وسلطته التي جرى عليها العرف، ومضى عليها العمل.. كما رؤى. كذلك. إنشاء مجلس لمعاونة الملك في تولى تلك السلطة».

ونصت المادة الأولى من القانون، على أن «صاحب العرش هو رئيس الأسرة المالكة، وله بهذه المثابة، حق الولاية على أعضائها». وحددت المادة الثانية نطاق الأسرة المالكة. في ست فئات، ثلاث منها أصيلة هي أولاد الملك وأولادهم وكل من له ولاية العهد، ثم



الأمير محمد علي إبراهيم

أميرات هن «الأميرة شويكار» والأميرة «ألفت خديجة فاضل». والأميرة «بديعة زينب فاضل». والأميرة «أنجو كامل فاضل» والأميرة «مهوش عزيزة». والأميرة «أمينة بهرور».

وبعد أسبوعين، وفي ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٢٢. نشر أمر ملكي ثالث، جاء في ديباجته أنه قد «رؤى من الموافق أن يلقب من عدا الأمراء والأميرات من ذرية جدنا المغفور له محمد علي بلقب يدل على شرف انتسابهم لمؤسس أسرتنا المالكة»، ونصت المادة الأولى على أن يكون هذا اللقب هو «النبيل»، وحدد نطاق الذين يحق لهم حمله، في غير الأمراء والأميرات من ذرية «محمد علي» من الظهور، ذكورا كانوا أو إناثا، وزوجاتهم وأراملهم حتى يتزوجن، على أن يلقب كل من يحمل اللقب. بـ «صاحب. أو صاحبة المجد» وأضافت المادة الثانية إلى شروط حمل اللقب، أن يكون صاحبه مصرياً ومسلماً وثمره زواج شرعي. وأعطت المادة الثالثة للملك، حق حرمان «النبيل» من لقبه، «إذا ارتكب أمورا تخل بكرامة مركزه».

ولم يكن صدور الأمرين الملكيين بقاعدة توارث العرش، وبنظام الأسرة المالكة، مجرد استكمال لشكل الاستقلال، أو حرصاً من الملك «فؤاد» على الحصول على اعتراف بأنه تولى العرش بإرادة مصرية وليس بأمر بريطاني. مما دفعه بعد ذلك للإصرار على أن يتضمن الدستور إشارة إلى هذين الأمرين. أوتاكيدا لحق أبنائه في توارث العرش، ولكنه كان. كذلك. محاولة لسد الباب أمام الصراعات حول حق الجلوس على العرش، التي كانت تدور. من جانب. بين أفراد الأسرة جميعهم وبين أعقاب

ينتقل إليه اللقب، انتقل إلى أكبر أبنائه حتى لو كان له إخوة، فإذا لم يكن له ذرية، انتقل اللقب إلى أكبر إخوته، ثم إلى أكبر أبنائه، فإذا لم يكن له إخوة، انتقل إلى أكبر أعمامه ومنه إلى أكبر أبنائهم على النحو السابق. ولا يحول حرمان أمير من لقبه دون انتقال ذلك اللقب بطريق الإرث، ما لم ينص في قرار الحرمان على غير ذلك.

واشترطت المادة الرابعة في الأمراء والأميرات. غير أن يكونوا من ذرية محمد علي. أن يولدوا من زوجة شرعية. وأن يكونوا مسلمين ومصريين، وقضت الخامسة بأن تجرى عليهم أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المصرية.

وأعطت المادتان السادسة والسابعة للملك حق الإذن للأمراء والأميرات بالزواج، وحق توزيع المبلغ المعين في ميزانية الحكومة لأعضاء الأسرة المالكة فيما بينهم طبقاً لما يراه، كما أعطته الحق في تعديل تلك المخصصات أو قطعها بصفة نهائية، أو إلى أجل.

ونظمت المواد من الثامنة إلى الثامنة عشرة، تشكيل «مجلس البلاط» وشروط عضويته واختصاصاته في مسائل الأحوال الشخصية التي يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء أو أميرات الأسرة المالكة، والعقوبات التي يجوز للمجلس توقيعها بحق الأمراء الذين يرتكبون أموراً تخل بكرامة الإمارة.

وأرفق بالقانون قائمة تضم سبعة أمراء هم: الأمير «علي حيدر شناسي» والأمير «أحمد سيف الدين» والأمير «يوسف كمال» والأمير «أحمد فاضل عثمان» والأمير «مصطفى كامل» والأمير «محمد علي إبراهيم» والأمير «محمد عبد الحليم حليم»، وسبع



الأمير يوسف كمال



الخديو عباس حلمي الثاني (١٨٧٤/ ١٩٤٤)

سابع من تولوا حكم مصر من أفراد أسرة محمد علي. بن الخديو توفيق بن الخديو إسماعيل بن إبراهيم باشا بن محمد علي الكبير. ولد بالإسكندرية. تعلم في مصر واستكمل تعليمه في النمسا. تولى الحكم عام ١٨٩٢ خلفاً لوالده تحالف مع الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل باشا في بداية عهده، في مواجهة الاحتلال البريطاني الذي سعى لتقليص سلطاته، ثم فض هذا التحالف بعد ذلك. كان في الأستانة عندما بدأت الحرب العالمية الأولى فانضم إلى التحالف الألباني التركي المعادى لبريطانيا، فبسطت حمايتها على مصر وخلعته عن العرش. في ١٩٣١ تنازل عن حقوقه في العرش للملك فؤاد. مات في جنيف وهو في السبعين ودفن في مصر

«إسماعيل» لأنه حرمهم من فرصتهم في الجلوس عليه حين سعى لتغيير قاعدة التوارث، بحيث تقتصر الولاية على ذريته، وتدور - من الجانب الآخر - داخل فرع إسماعيل نفسه، بين أبناء «توفيق» الذين انتقل حقهم في توارث العرش، - بعد عزل «عباس حلمي الثاني» - إلى عميهم «حسين كامل» و«فؤاد».

وكان ضبط سلوك الأسرة المالكة، أحد أهم الأسباب وراء إصدار القانونين، صحيح أنه كانت هناك أوامر قد صدرت في عهد «عباس حلمي الثاني» - في عامي ١٩٠١ و ١٩١٠ - تحدد من لهم حق الحصول على لقب «الأمير» أو «الأميرة»، لكنها لم تكن تقن بشكل واضح سلطة الجالس على العرش العرفية على أفراد أسرته، مما أدى إلى درجة من التسيب الخلقى في سلوك أفرادها، وخاصة في المسائل الجنسية والاجتماعية، كانت موضع ضيق دائم من سلفه، السلطان «حسين كامل»، إذ كانت تخل بهيبة الأسرة المالكة، وتقلل من مكانتها، وتشجع الشعب على الاستهانة بها.

وقد وصل ضيق السلطان «حسين كامل» من تصرفات أعضاء الأسرة المالكة، إلى الحد الذي كان يعجز عن كتمانها حتى عن الذين يفترض ألا يعلموا بها. يقول السير «رونالد ستورز» - السكرتير الشرقي لدار المندوب السامي البريطاني - إنه كان يقابل السلطان خلال السنة الأولى من حكمه - ١٩١٥ - فما تكاد المناقشة في الأعمال تنتهي، حتى يلتفت إليه ويقول له بالفرنسية:

- يا صديقي «ستورز»: لقد تجولت في كل أنحاء الدنيا، ولكني لم أجد أسرة متعبة كأسرتي!

ثم ينطلق في رواية آخر فضائح الأسرة المتعبة: الذين يطلبون تعويضهم بمبالغ مالية كبيرة، عما تعرضوا له من اضطهادات حقيقية أو وهمية في عهد الخديو «عباس حلمي الثاني»، أو لسداد ديون القمار، والذين بددوا ثروات زوجاتهم ثم هجروهن وتركوهن بائسات شقيات، ثم يتساءل: - قل لي يا صديقي: ماذا تفعل

لإرضاء هذا الجيش؟! وعلى الرغم من ذلك كله، لم تكن الأمور قد استقرت بعد للملك «فؤاد»: كان يعرف أن الثورة التي منحتها ذلك كله، لم تكن من صنعته، ولم يكن هو الذي قادها أو نظمها. بل كان الذي قادها هو «سعد زغلول»، والذي نظمها هو «حزب الوفد»، والذي ضحى في سبيلها واستشهد من أجلها، هو «شعبه الكريم» الذي أصبح - الآن - يطالب أن يحكم نفسه بنفسه ولنفسه. ويملاً الشوارع والصحف بشعار «الامة مصدر السلطات». ويهتف في وجهه «عاش الملك ويحيا سعد»، وكأنهما ندان، وشريكان متساويان في السلطة.

بل ووصلت الوقاحة بهذا الشعب إلى حد اعترض فيه البعض على أن يكون السلطان أول الذين يجنون ثمار الثورة التي لم يضح في سبيلها بشيء، فأخذوا يرددون همساً القصيدة الرابعة من هجائيات «بيرم التونسي» التي كتبها وهو في منفاه، عقب إعلان الاستقلال وتحول السلطان إلى ملك. وفيها يقول:

ولما عمدنا بمصر الملوك
جابوك الإنجليز يا فؤاد قعدوك
تمثل على العرش دور الملوك
وفين يلقوا مجرم نظيرك ودون
وخلوك تخالط بنات البلاد
على شرط تقطع رقاب العباد



١٩٢٩: الملك فؤاد يغادر مبنى الاتحاد السويصري أثناء زيارته الأوروبية وإلى جواره مرافقه السويصري



أمان الله خان

أمير أفغانستان وملوكها بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٩، عرف بسياسته المعادية للبريطانيين. زار أوروبا عام ١٩٢٧، وعاد ليحاول إدخال إصلاحات في بلاده فنار عليه رعاياه، فاضطر إلى الفرار



شاه خانوم ثريا، أو الملكة ثريا، زوجة أمان الله خان. من أصل سورى أقنعتة بإدخال المدنية الأوروبية في أفغانستان، وخلعت الحجاب، فكانت من عوامل الثورة التي أدت لخلع زوجها عن العرش

وتنسى زمان وقفتك يا فؤاد
على البنت تشحت شوية زتون
بذلنا ولسه بنبذل نفوس
وقلنا على الله يزول الكابوس
مانابنا إلا عرشك ياتيس التيوس
لامصر استقلت ولا يحزنون

والحقيقة أن رغبة «الملك فؤاد» في استقلال مصر لم تكن أقل من رغبة شعبه. إلا أنه كان حريصاً على أن يستفيد وحده من ثمار ذلك الاستقلال، رغباً في أن يحكم مصر بالطريقة ذاتها التي كان يحكمها بها أبوه وجده. لذلك قاوم بضراوة الاتجاه الذي برز أثناء وضع الدستور، لتقليص سلطاته بحيث لا تزيد عما يجوزها أمثاله في النظم الملكية الدستورية، بما في ذلك ملك إنجلترا ذاتها، أي «يملك ولا يحكم»، مما اضطر «اللورد اللنبي» - المندوب السامي البريطاني - إلى مخاطبته معبراً عن ضيق حكومته بتدخل الملك في أعمال لجنة الدستور، وبرغبته في الاحتفاظ بسلطات استبدادية، لافتاً نظره إلى أن بريطانيا لم تمنح مصر الاستقلال لكي تهيب له فرصة اكتساب امتيازات تتعارض مع النظم الملكية الدستورية.

وفضلاً عن ذلك كله فإن العرش لم يكن قد خلص له بلا منافسة. إذ كان الخديو المعزول «عباس حلمي الثاني» - ابن شقيقه «توفيق» - لا يزال حياً، وإلى حد ما، شاباً، يتنقل بين العواصم الأوروبية. ويتصل بساستها وأصحاب الرأي فيها، مطالباً بإعادته إلى عرشه الذي خلعه بريطانيا عنه بقرار غير شرعي، يخالف الفرمانات التي تنظم ولاية العرش في مصر، وحرمت ولي عهده الأمير «محمد عبد المنعم» من الجلوس عليه فمنحت العرش - من دون وجه حق - لعميه «حسين كامل» و«فؤاد». ووجد «عباس»

من يستمع إليه ويتعاطف معه، حتى بين الساسة المصريين الذين كان بعضهم يقدرون له، أنه فقد عرشه بسبب مناوئته للاحتلال، وتشجيعه للحركة الوطنية، بل وتعاطف معه عدد من أمراء الأسرة المالكة الذين كانوا يكرهون «فؤاد».

ثم ما لبثت مطلقته الأميرة «شويكار» أن انضمت إلى طابور المتحالفين مع «عباس» نكايه فيه، ورغبة في الانتقال منه، فسخرت علاقاتها الواسعة، بالشخصيات السياسية في كل من «بريطانيا» و«تركيا» لكي تكيد لمطلقها، وتساعد خصمه الخديو «عباس» على استرداد العرش منه.

وهكذا أحاطت العواصف بقصر عابدين، وبات محتماً على «نازلي» أن تنال بعضاً مما تحمله على موجاتها من حصي ورمال. وأن تعاشر رجلاً عاش حياة قلق، وعانى من خبرات سيئة، أفقدته الثقة بكل من حوله. وهو مع ذلك شديد الطموح، قوى الإرادة، وافر الذكاء، مصمم على أن يحفر اسمه في التاريخ، مشغول طوال الوقت بالتآمر على خصومه، أو بإفشال مؤامراتهم عليه، ماهر في إحناء رأسه للعواصف حين تشتد، يعرف متى يتظاهر بالضعف، ومتى يضرب في مقتل، حريص على إخفاء عيوبه، وممارسة خطايه بعيداً عن أعين الذين يتربصون به الدوائر.

وكانت رغبته في تقوية سلطاته في مواجهة سلطات الأمة، قد دفعته - عند وضع الدستور - للإصرار على الاحتفاظ بحق تعيين الرؤساء الدينيين، وبسلطة الإشراف على المعاهد الدينية، من دون مشاركة من الحكومة. ليكون طلاب الأزهر وعلمائهم، بما لهم من مكانة دينية ومن تأثير جماهيري، خط الدفاع عن سلطته إذا ما حاولت



ديسمبر ١٩٢٧: الملكة ثريا ملكة
أفغانستان تغادر الباخرة في ميناء
بورسعيد بالحجاب

ملكة لبلد مسلم - التقاليد المعمول بها في البلاط المصري فلا تظهر سافرة. ومع أن الملكة الأفغانية، وعدت بالاستجابة للرغبة السامية، فقد كانت - خلال الزيارة - تظهر مع زوجها، وتقف أمام مصوري الصحف التي كانت تنشر صورها، لكن هذه الصحف ذاتها، لم تنشر صورة واحدة للمناسبات التي جمعتها مع «الملكة نازلي».

وعندما زارت «الأميرة ماري» - ابنة ملك إنجلترا - مصر في ربيع ١٩٢٨، قدر البلاط المصري أنها من غير المسلمين، فلم يفرض عليها وضع الحجاب، لكنه لم يسمح للملكة «نازلي» بالظهور معها علناً في أية مناسبة من المناسبات التي جمعتها معاً، وكان «الملك فؤاد» يظهر مع الأميرة وزوجها، من دون أن يصحب معه زوجته.

وهكذا لم تظهر الملكة «نازلي» بصحبة زوجها في مناسبة عامة، إلا بعد ثلاثة عشر عاماً من زواجها به، وكان حقلاً للمرشدات، أقيم بالنادي الأهلي بعد ظهر يوم الخميس ٦ إبريل (نيسان) ١٩٣٢. ولكنها لم تدخل معه

الحكومات الحزبية - وخصوصاً الوفدية - الافتئات عليها. ولذلك كان حريصاً على أن يبدو في صورة السلطان التقى، الذي يؤدي فرائض دينه، ولا يقع في المعاصي. وأن يبالغ في التظاهر بالترحم، وبالحرص على التقاليد، حتى تلك التي كان التطور الاجتماعي قد أشاع مناسخاً من التسامح تجاه الخروج عليها.

فمع أن نساء الطبقات العليا، وزوجات الزعماء السياسيين - ومنهن زوجة «سعد زغلول» نفسه - كن قد خلعن الحجاب، وبدأن في المشاركة في العمل الاجتماعي، بل والسياسي، وأخذت الصحف تنشر أخبارهن وصورهن وتتابع نشاطهن. إلا أن «الملك فؤاد» تمسك بتقاليد البلاط المصري، المقتبسة عن البلاط العثماني، التي تفرض الحجاب على زوجات الملك وبناته، ولا تسمح لهن بأن يظهرن معه في المناسبات الاجتماعية العامة، وخاصة تلك التي يشترك فيها الرجال، وتحظر على الصحف نشر صورهن.

وحين كانت تلك التقاليد تتناقض مع غيرها، كان الملك ينتصر لها، على حساب ضرورات المجاملة السياسية والدبلوماسية. فعلى الرغم من أن الملك «أمان الله خان» - ملك أفغانستان - كان قد ألغى الحجاب في بلاده وبلاطه، وأخذ يظهر علناً مع زوجته وهي سافرة، فإن الباخرة التي حملته هو وزوجته في زيارة رسمية لمصر، ما كادت تلقى مراسيها في «ميناء بورسعيد» - في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٧ - حتى صعد أحد كبار رجال القصر الملكي إلى سطحها ليبلغ الملك الضيف، رغبة ملكية سامية، بأن تتبع صاحبة الجلالة «الملكة ثريا» - باعتبارها

فؤاد» تمضى شهور الشتاء في القاهرة، تنتقل بين «قصر عابدين». الذى كان مقرا رسمياً للملك. و«قصر القبة» الذى كان مخصصاً لقضاء الإجازات. أما شهور الصيف الخمسة فكانت تمضيها فى «الإسكندرية» تنتقل بين «قصر رأس التين» - المقر الرسمى للملك فى العاصمة الثانية - وقصر «المنتزه» - الذى كان مصيفاً للأسرة يقوم فى «الإسكندرية» بالدور الذى يقوم به «قصر القبة» فى «القاهرة».

ولأن والده «الخدوي إسماعيل» - المغرم بالفخامة باعتبارها طقساً من طقوس الحكم الاستقلالى - هو الذى أنشأ أوجدّد - القصور الثلاثة الأولى لتكون مقراً للحكم، بدلاً من القلعة التى كانت مقر أسلافه من الولاة، فقد كان «قصر عابدين» - الذى صممه مهندس إيطالى على طراز الباروك الشائع فى قصور القرن التاسع عشر - أفخم قصر ملكى فى العالم. يتميز بواجهات جميلة، وقاعات واسعة على النمط البيزنطى أقيمت على أعمدة من المرمر، تزين جدرانها صور بالموازيكو لراقصات عاريات بالحجم الطبيعى. ويتكون من ٥٥٠ غرفة، تتوزع على عدة أجنحة، أبرزها هو السلامك، وهو القسم العام من القصر، حيث توجد مكاتب العاملين فى دواوين الملك الأربعة: «ديوان الخاصة الملكية» - الذى يدير ويستثمر ممتلكاته الشخصية - و«ديوان كبير الأمناء» - المتخصص فى شئون البروتوكول والاستقبالات - و«ديوان كبير الياوران» - وهو يضم الحاشية العسكرية للملك، المسئولة - فضلاً عن ذلك - عن الأمن والحراسة، وأخيراً، أهم هذه الدواوين، وهو «ديوان جلاله الملك» الذى ينظم الاتصال بينه وبين الحكومة والبرلمان



الأميرة ماري

إلى مكان الحفل، ولم تجلس معه على المنصة. بل وصلت - ومعها ولى العهد «الأمير فاروق» - قبله بعشر دقائق. وجلست فى مكان خاص، أسدلت عليه ستارة شفافة. وكانت تضع على وجهها «اليشمك الأبيض».

ولو أن «الملكة نازلى» كانت شخصية أخرى غير التى كانت، لما أزعجها ذلك، ولا اعتبرته بعض الضريبة التى يجب أن تدفعها ثمنًا للتاج الذى تضعه على رأسها. لكن حبها للحياة، ورغبتها فى التمتع بها، كانت. كما ثبت فيما بعد - غلابة، إذ كانت تحب الموسيقى والرقص وتهوى الضحك واللعب والسهر حتى الصباح. وتشغف بالسياحة والسفر وصحبة الناس. وكانت قد نالت أقصى ما تحلم به فتاة فى مثل ظروفها، فأصبحت زوجة ملك يجلس على العرش، وأما لخليفته، تملك ضياعاً وقصوراً ومجوهرات، ولا تعاني - ظاهرياً - من الاحتياج لشيء. لكنها، وهى الفتاة القوية الإرادة ذات المزاج الفنى، لم تكن تستمتع من ذلك كله، إلا بالقليل.

بين نوفمبر (تشرين الثانى) ومايو (آيار) من كل عام، كانت أسرة «الملك

والأحزاب السياسية، والسفارات المصرية فى الخارج، والأجنبية فى الداخل.

وفى السلامك - كذلك - مكتب الملك، وقاعة العرش وأجنحة لإقامة الملوك والملكات الأجانب الذين ينزلون ضيوفاً على الملك.

أما القسم الخاص من القصر، فهو الحرمك، وهو بيت الملك الخاص الذى يقيم فيه مع زوجته وأولاده، ووصيفاتهم وخدمهم.

ومع أن عدد غرف «قصر القبة» - الذى كان «الملك فؤاد» يفضل الإقامة فيه - لم تكن يزيد على ٤٠٠ غرفة، فقد كانت تحيط به سبعون فداناً من الحدائق الغناء، تشققها القنوات وتنتشر بين ثناياها البحيرات، وتسرح فى أرجائها الخيول والجمال ويحميها من نظرات الفضوليين سور ضخمة يزيد ارتفاعه على ستة أمتار.

خلف تلك الأسوار العالية، كانت «الملكة نازلى» تمضى شهور الشتاء الملولة، وحيدة مع وصيفاتها وخدمها، تقضى النهار فى تبديل ثيابها التى لا حصر لها، تمارس بحماسة هواياتها التى تكشف عن طبيعتها الرومانسية. فترسم بريشة حساسة، لوحات لتشكيلات الزهور الجميلة التى تزدهم بها الحدائق الفسيحة المحيطة بالقصر، أو تلتقط صوراً فوتوغرافية لأبنائها وبناتها ووصيفاتها، أو للطيور ونافورات المياه، تحرص على تحميضها وطبعها بنفسها.

وكانت المناسبات الاجتماعية، التى يتاح لها فيها الالتقاء بغيرها من السيدات قليلة، تأتى فى مقدمتها «التشريفات الملكية»، التى كانت تقام فى عيدى الفطر والأضحى وغيرها من الأعياد الرسمية، حيث كان «الملك فؤاد» يستقبل أعضاء السلك الدبلوماسى والوزراء وأمراء البيت المالک ووجهاء الجاليات الأجنبية، ليهنئوه بالعيد. بينما تستقبل الملكة زوجاتهم فتمضى جانباً من النهار تثرثر معهن، ولكن بشكل أقل حرية، وأقل انطلاقاً مما تريد، ذلك أن ظلال الصراعات السياسية بين الملك ووزرائه، والكراهية التى كانت نساء الأسرة المالكة يضمرنها للمرأة التى أخذت مكان إحداهن على العرش، كانت تلقى بظلالها على تلك اللقاءات المتباعدة.

ولابد أن «نازلى» قد تنبعت - بعد قليل - إلى ما كان تظنه «مصادفة» أو «ضرورة سياسية» وراء معاملة زوجها القاسية لها، هى خطة مقصودة. وأن الرجل الذى تزوجته، لا يغار عليها فحسب، ولكنه لا يثق فيها كذلك. لذلك طبق عليها «سياسة العزل عن العالم الخارجى»، المللى - فى رأيه - بمغريات وشرور، لا يثق أدنى ثقة فى قدرتها على مقاومتها أو رفضها. وحرص على ألا يتصل بها أحد من دنيا الأشرار. إلا هؤلاء الذين يثق فى ولائهم له، وفى التزامهم الصارم بالسياسة التى وضعها لمعاملة زوجته.

وباستثناء ابنة خالتها المتزوجة من

قصر عابدين

شرع الخديو «إسماعيل» فى بناء قصر عابدين بمجرد جلوسه على العرش عام ١٨٦٣، لينقل قصر الحكم من القلعة - كما كان الحال فى عهد أسلافه - إلى وسط القاهرة. بُنى القصر على أطلال منزل كانت يملكه عابدين بك، أحد أمراء الأتراك، اشتراه الخديو وانتزع ملكية عدد كبير من البيوت التى تحيط به فى دائرة مساحتها ٢٤ فداناً، بنى عليها القصر، وخطط الميدان الذى يطل عليه، والشوارع المحيطة به. استغرق بناؤه عشر سنوات، وانتقل إليه الخديو إسماعيل رسمياً عام ١٨٧٤.

يتكون القصر من طابقين، خصص الأول فيما بعد للمكاتب الإدارية والمخازن والمتحف الحربى، وضم الثانى جناحين ومكتبين للملك والملكة، وأجنحة للأميرات والوصيفات وعدداً من القاعات من بينها قاعات العرش والمائدة والمسرح والتدخين.

شغلت وزارة الإرشاد - الإعلام الآن - جانباً من القصر بعد الثورة. تحول الآن إلى مجموعة من المتاحف تضم بعض مقتنيات الأسرة المالكة



ففيها سيدات السلك الدبلوماسي الأجنبي، أو الحفلات النسائية التي كانت تقام على شرف من تزر من مصر من ملكات وأميرات الأسر المالكة في البلاد الأجنبية بصحبة أزواجهن، فلم يكن من حق الملكة مغادرة «سجن القبة» إلا لكي تقيم في «سجن عابدين» أو العكس. وهي مناسبات كانت تحاول إضفاء طابع من الحيوية عليها، بالمبالغة في الاهتمام ببعض الأمور التافهة كنسيان أحد الفساتين، أو صندوق من صناديق القبعات.

والحقيقة أنها لم تستسلم بسهولة، وبدأت المقاومة في وقت مبكر من حياتهما الزوجية، وكانت الشكوى لكل من تلقاه بأنها «سجينة الملك فؤاد»، هي كل ما تستطيعه لكنها مع ذلك، كانت تزعجه بشدة، إذ كان يعتبر مجرد الشكوى تمردا على إرادته.

حدث في عام ١٩٢٢ أن زارت مصر الصحفية والكاتبة الأمريكية «جريس هوستون» لتعد سلسلة من التحقيقات الصحفية، حول أوضاعها السياسية والاجتماعية، بمناسبة إعلان

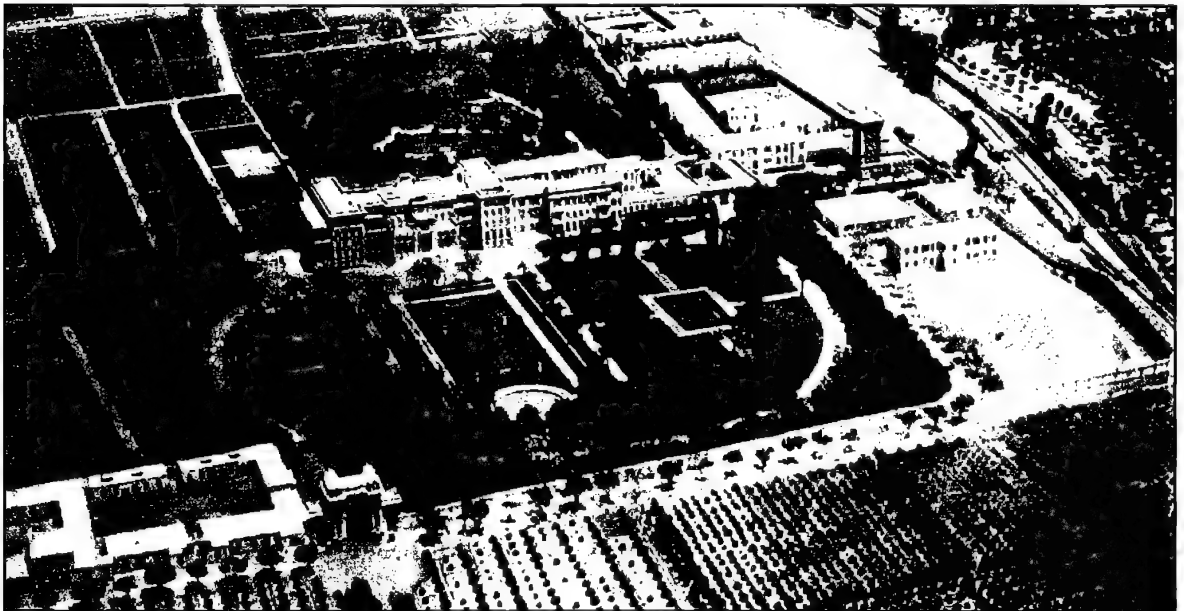
«محمود ثابت باشا» التي كانت موضع ثقة الملك، لم يكن من حق «الملكة نازلي» أن تستقبل أحدا من دون إذن، بما في ذلك أشقاؤها وأقاربها الآخرون، إذ لم تكن أصداء الدور الشرير الذي لعبته أسرة زوجته الأولى «الأميرة شويكار» في تحريضها عليه ودعم تمردها ضده، قد غادرت ذاكرته بعد. ولا بد أن قصصا من نوع «القديسة جنى» التي تدله شقيقها الأكبر «حسين» في غرامها، لم تكن تخفى عليه. والغالب أنه لم يكن - على نحو ما - يثق في نخوة كل رجال الأسرة.

وكان افتتاح الموسم السنوي لدار الأوبرا الملكية، هو إحدى المناسبات القليلة التي كان يؤذن لها بمغادرة القصر لشهودها، ولكنها لم تكن تعد بتسلية كبيرة، إذ كانت تصل في تكتم تام، وتدخل مع وصيفاتها أو صديقاتها من باب خاص إلى مقصورة كانت مخصصة لها ومغطاة بستار شفاف.

وفيما عدا مناسبات مماثلة كالسوق الخيرية السنوية التي تنظمها زوجة المندوب السامي البريطاني، وتشترك

قصر القبة:

بناه الوالي «إبراهيم باشا» بن «محمد علي»... وورثه عنه ابنه الأمير مصطفى فاضل، في عام ١٨٦٦ اشترى الخديو إسماعيل جميع أملاك أخيه «مصطفى فاضل» ومن بينها قصر القبة وما حوله. بعد عامين شرع «إسماعيل» في تجديده، وأدخلت عليه تجديدات كثيرة في عهد خلفائه. يتكون من قسمين رئيسيين هما «الحرملك» و«السلامك» فضلا عن أماكن للخدم والمطابخ الملكية. تحيط به حديقة تبلغ مساحتها مائتي فدان، تضم بركة صناعية وملاعب للتنس. خصص بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، كقصر رسمي للضيافة





الملك فؤاد في حدائق قصر المنتزه

مرارا أن يصحبني معه في أسفاره لكنه لا يوافق بسبب غيرته الشديدة. ثم أضافت: إن الغيرة حمق. وغباء شديد. وحين سألتها: لماذا لم تتفقا قبل الزواج على حدود الغيرة وقيودها، كما نفعل نحن في أمريكا؟ ردت عليها قائلة: إنك مازلت تجهلين تقاليد الشرق فقد قيل لى إن على أن أستعد لأتزوج السلطان، ولما عارضت لأن العريس يكبرنى بسنوات عديدة، تعجبوا لأننى - وأنا بنت الشعب - أرفض يد السلطان. وقارنت بين حالتها، وحال ابنة زوجها «الأميرة فوقية» فمع أنها فى مثل سنها، وقد تزوجت معها فى نفس الشهر، إلا أنها تتمتع بحرية واسعة، وتساfer إلى أوروبا كل عام، وتحضر الحفلات سافرة الوجه، بينما لا يسمح لها الملك بأن تقابل أحدا إلا أقاربها وبعض صديقاتها. ولا تستطيع - وهى الملكة - أن تسافر إلا إلى الإسكندرية.

و حين سئلت: هل تعتقدين أن تحرير المرأة المصرية، بات وشيكاً؟! قالت: ستتحرر المرأة بلا شك، ولكن ببطء. وأنا أدعو الله أن تتجنب ابنتى «فوزية» مصيرى، فتتزوج ممن تريد، وتساfer إلى حيث تشاء، وتفعل كل مالا أستطيع أن أفعله، فتأخذ بثأرى.

ثم انتقلت فجأة لتسأل الصحفية الأمريكية عما إذا كان صحيحاً أن الأمريكيين قد اخترعوا تليفونا مرثياً يتيح للمتكلمين رؤية بعضهم البعض؟ وعلقت على الخبر قائلة: إن الملك مشغول بهذا الخبر الذى قرأه فى صحيفة أمريكية. ولو حدث هذا فسوف يرفع التليفونات كلها من القصر. إنه غيور بدرجة لا تطاق.

ونشرت «جريس هوستون» الحديث، وقدمت له قائلة: إنها لم تكن قد رأت فى حياتها عصفورا فى قفص

الاستقلال فى فبراير (شباط) من ذلك العام. وكان من بين الذين فكرت فى لقاءهم «الملكة نازلى»، التى لم يكن قد مضى على تحولها من سلطنة إلى ملكة سوى عدة أسابيع. وسرعان ما اكتشفت أن لقاء ملكة مصر أصعب من لقاء أية ملكة أخرى، فقد تطلب الأمر وقتاً طويلاً، وإجراءات معقدة، كشفت لها عن أن الملكة تحت الحصار.

كان عليها أولاً أن توسط زوجة القائد العام للقوات البريطانية فى مصر، لكى يسمح لها بدخول القصر، لا لكى تلتقى بالملكة، ولكن لكى تتقدم إلى كبيرة الوصيفات «مدام يوسف أصلان قطاوى باشا»، فتطلب منها تحديد موعد تلتقى فيه بالملكة، وتترك كل البيانات الضرورية عن نفسها وعن سبب المقابلة ثم تنصرف، إلى أن يعرض الطلب على صاحب الجلالة، فإذا وافق أخطرتها كبيرة الوصيفات بالموعد.

لكن الأيام توالى، من دون أن تصلها الموافقة مما اضطرها لتوسيط الوزير الأمريكى المفوض فى مصر، الذى نجح - بعد شهر من تقديم الطلب - فى تحديد الموعد. والغريب أن بساطة التعقيدات التى سبقت تحديده، فما كادت الصحفية الأمريكية تطرى جمالها الخلاب، قائلة لها: إننى أدرك الآن يا صاحبة الجلالة سبب إصرار جلالته على أن يحجبك عن لقاء الناس والصحفيين، حتى ضحكت وقالت بعفوية مطلقة: إياك أن تقولى هذا للملك، فهو غيور، غيور جداً.

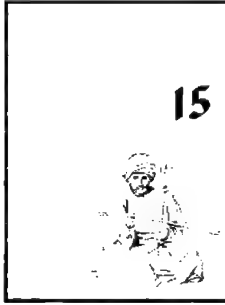
وكانت غيرة الملك وسجن الملكة هو محور اللقاء والقاسم المشترك الأعظم بين إجاباتها عن الأسئلة، فحين سألتها الصحفية الأمريكية عن هواياتها قالت: إننى أحب السفر، وقد طلبت إلى الملك

طبيب أسنان الأسرة المالكة - رواية تقول: إنه لاحظ أثناء فحصه لأسنان الملكة «نازلى» أن فى فمها تسعة أسنان غير ثابتة، بسبب تقيح اللثة، ولما كان يعرف أن الملك فؤاد مريض بذات المرض، فقد أراد أن يتأكد من مصدر العدوى .. فسألها:

- هل جلالة الملك يقبلك من فمك؟!
فضاقت عيناها قليلا، وبدا فيهما حقد وسخط. وقالت:
- يقبلنى فى فمى!! إنه لا يكتفى بمجرد التقبيل.

وكانت عيناها وصوتها وقسمات وجهها - طبقا لرواية «ستانكيفتش» - تنطق بالاشمئزاز والكراهية.

وفى السنوات الأولى من الزواج، كان الملك يسمح لزوجته بأن تزور والدها «عبد الرحيم



باشا صبرى» فى قصره بالدقى، يوم الأربعاء من كل أسبوع. إلى أن علم ذات يوم من ربيع ١٩٢٨ - أن «سيف الله باشا يسرى» - وزير مصر المفوض فى برلين - يقضى إجازته فى القاهرة، ويتردد على «قصر الدقى» عصر كل يوم ليمضى بعض الوقت مع صديقه «عبد الرحيم صبرى». وأنه التقى الملكة أكثر من مرة، وتبادل معها الحديث. فثار ثورة عنيفة. إذ كان يعتبر «سيف الله باشا» من أعدى أعدائه، فقد كان الزوج الثالث لمطلقة الأميرة «شويكار». ومع أن «سيف الله» كان قد طلقها فى عام ١٩١٦ لتتزوج من غيره، بينما

من ذهب، إلا عندما قابلت «الملكة نازلى» فى قصر عابدين، ولم تكن تعرف المغزى الحقيقى للمثل الذى يقول: مصدوعة الرأس التى تحمل تاجا، إلا عندما تحدثت إليها. وأضافت - فيما يشبه النبوءة - أنها بعد أن اختلست نظرة إلى السجن الفخم الذى تقيم به، خرجت من عند الملكة: وهى تؤمن بأن هذه السيدة الطموح ذات الروح المتحررة ستنتهز أول فرصة سانحة لكى تحطم كل القيود عن عنقها، وتهرب من السجن الشامخ الذى تعيش فيه.

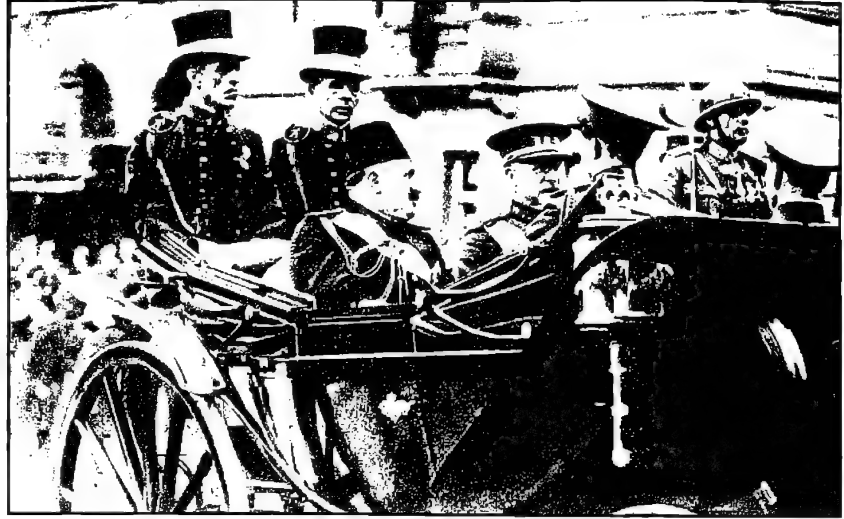
ولم يكد «الملك فؤاد» يقرأ الحديث حتى أرغى وأزبد، ليس فقط، لأن «الملكة نازلى»، انتهزت الفرصة، لكى ترفع إلى رأى العام الأمريكى شكواها من مصادرة حريتها، ولكن كذلك لأن الصحفية الأمريكية كانت قد ذكرت على لسان صديقات الملكة، أنها ظلت لمدة ثلاثة أسابيع ترفض الموافقة على الزواج منه، لأنه فى مثل سن والدها، إلى أن اضطرت للرضوخ أخيرا، لتجد نفسها - فضلا عن ذلك - سجين فى قفص من ذهب.

وأصدر الملك أوامره بعدم السماح لأية صحيفة بلقاء الملكة، التى لم تدل بأية أحاديث صحفية، إلا بعد أكثر من خمسة عشر عاما من ذلك التاريخ.

لكن مصادرة حقها فى التعبير عن نفسها على صفحات الصحف، لم يحل بينها وبين مواصلة شرح حالتها لكل من تلقاه، ولم تكن تتردد فى التعبير عن مدى الكمد الذى تعيشه حتى لو تعلق الأمر بمسائل بالغة الخصوصية، تدخل فى صميم علاقتها بزوجها، ولعلها - لو كان ما تعانيه من ضغط من النوع المحتمل - لم تكن لتذيعه مهما كانت الأسباب. فقد نقل «محمد التابعى» عن الدكتور «ستانكيفتش» -



سيف الله يسرى باشا



١٩٢٧: الملك فؤاد أثناء رحلته إلى
بلجيكا، التي اصطحب خلالها الملكة
«نازلى» من دون أن يسمح لها بالظهور
فى أية مناسبة رسمية

الخالية من التفاصيل. لكن عملية الانتقال ذاتها كانت تخضع لنفس التقاليد المتزمتة المعمول بها فى البلاط، والتي تحظر على الملكة أن تخرج سافرة، أو أن تظهر إلى جوار الملك فى المناسبات الرسمية. فكانت تغادر القاهرة - مع أبنائها - من «محطة سراى القبة» وفى قطار غير الذى يسافر فيه الملك، ويصطحب معه رئيس الوزراء والوزراء وكبار موظفى ديوانه، ويقوم من محطة باب الحديد» - بل كانت تقام لها مراسم خاصة لتوديعها واستقبالها، بعيدا عن المراسم التى تقام للملك عند سفره - بعدها بساعات وأحيانا بأيام - فتنقلها السيارة إلى مدخل الباب الملكى للمحطة، فتعبره وهى تغطى وجهها بالحجاب، لتجد صفين من المودعين؛ يقفون على حافتى بساط أحمر، يغطى الأرض بين باب المحطة وباب القطار، وهم يرتدون ملابس الرदनجات السوداء الرسمية، يحيونها على الطريقة التركية، فينحنون مع بسط اليد اليمنى إلى الأرض، ثم رفعها إلى الصدر ثم إلى الرأس، فتد عليهم بإحناء رأسها انحناء خفيفة، وترفع يدها إلى

تزوج هو من الأميرة «زينب» ابنة الأمير «إبراهيم حمدي» شقيق الملك «فؤاد»، ومع أن العلاقات بين «فؤاد» وبينه كانت قد تحسنت بشكل ملحوظ، حتى إن الملك اختاره ضمن أول أربعة وزراء مفوضيين يمثلون مصر فى الدول الأجنبية، فعينه وزيرا مفوضا فى «واشنطن» ثم نقله إلى برلين». إلا أن لقاءه العابرة بالملكة «نازلى» قد أوجع العداوة القديمة، فإذا بالأوامر تصدر للملكة ألا تغادر القصر لزيارة والدها. وعندما ذهب سعادة «سيف الله يسرى باشا» - صباح يوم السبت ١٤ إبريل (نيسان) ١٩٢٨ وقبل ساعة من الموعد المحدد لسفره، إلى «قصر عابدين» لى يستأذن من الملك فى العودة إلى مقر منصبه فى «برلين» كما كانت التقاليد تقضى، رفض الملك استقباله، وأبلغه كبير الأمراء بأن جلالة قد أصدر قرارا بإقالته من منصبه.

وكان الانتقال من القاهرة إلى الإسكندرية حيث يوجد سجن «رأس التين» و«المنتزه» حدثا سنويا مثيرا فى حياتها، إذ كانت تجد تفاصيل كثيرة تهتم بها خلال فترة الاستعداد له، تضيف الإثارة على حياتها المتشابهة



١٩٢٧: الملك فؤاد ينزل من البارجة التي أقلته وحاشيته من «كاليه» في فرنسا، إلى «دوفر» بإنجلترا، عبر بحر المانش، إبان جولته الأوروبية، وإلى جواره البرنس أدف ويلز، ولي عهد بريطانيا الذي استقبله في الميناء الإنجليزي باسم الأسرة المالكة.

جبينها، إلى أن تصل إلى باب القطار فتصعد إليه من دون أن تصافح أحدا. وهو ما يحدث مع «الأمير فاروق» الذي ما يكاد ينزل من السيارة، حتى يتقدم منه كبير الأمناء فيلثم يده، ثم يمر على البساط الأحمر بين صفى المدعنين، ثم يتكرر مع الأميرات. وبمجرد تحرك القطار تطلق المدفعية واحدة وعشرين طلقة.

وكان الخديو «عباس حلمى الثانى» هو الذى اختار موقع «قصر المنتزه»، فوق سلسلة من التلال الصخرية المنخفضة تكوّن خليجا صغيرا، وبناه بالطوب الأحمر والحجر الرملى الأبيض من خمسة طوابق من الشرفات الواسعة ذات الأعمدة، يعلوها برج من عشر طوابق، تحيط به مئات الأفدنة من الحدائق، حيث الورود النادرة والغزلان والطيور، بحيث كان أكثر الأماكن غواية على سطح المعمورة. ومع ذلك، فإنه بالنسبة للملكة «نازلى» - لم يكن أقل مللا من غيره من السجون الملكية.

وهكذا كرّست «الملكة نازلى» - كما قالت مربية أطفالها السويدية «جيردا سجبورج» - كل جهدها لخلق حجج لتخرج من الحرمك، الذى اتسع - فى رأيها - ليشمل مصر جميعها، واتخذت من أمراضها - الحقيقة والمدعاة - وسيلة للضغط على الملك، الذى اضطر لأن يصحبها معه أثناء الرحلة الملكية الأولى التى قام بها إلى أوروبا - بين ٢٤ يونيو (حزيران) و١٤ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٢٧ - وزار خلالها «فرنسا» و«إنجلترا» و«إيطاليا» و«بلجيكا». ولكنها لم تصحبه منذ بداية الرحلة، ولم تلحق به إلا بعد سبعة أسابيع من بدايتها، ولم ترافقه فى الزيارات الرسمية التى كان يقوم بها. كما لم تصحبه فى رحلته الأوروبية الثانية،

خلال صيف ١٩٢٩، التى شملت «ألمانيا» و«تشيكوسلوفاكيا» و«سويسرا» فضلا عن «إنجلترا» و«فرنسا» و«إيطاليا». وتطلّب الأمر التظاهر بالمرض عدة مرات حتى اقنعت «الملك فؤاد» بالسماح لها بالسفر وحيدة إلى أوروبا، لعرض نفسها على الأطباء. لكن اليخت الذى سافرت عليه، كان - كما تقول «جيردا سجبورج» - بمثابة «حرمك عائى»، يخضع للتقاليد نفسها، وتصل إلى إدارته تعليمات مفصلة بملاحظة سلوك الملكة، للتأكد من التزامها بتقاليد البلاط، وتحذيرها من ارتداء ملابس غير مناسبة، أو الوقوف - من دون حجاب - أمام كاميرات مصورى الصحف.

ولو أن سياسة العزل، قد توقفت عند الأسوار الخارجية للقصر، فربما استطاعت الملكة احتمالها، لكنها امتدت إلى داخله، فوجدت «نازلى» نفسها تعيش مع رجل لم تربطها به - قبل الزواج - أية عاطفة من أى نوع، ولم تنشأ بينهما خلال سنوات الزواج السبعة عشر، علاقة تسهم فى تخليق هذه العاطفة، فتمحو الذكريات السيئة التى احتفظ بها كل منهما للآخر، عن فترة ما قبل الزواج، وتمزج بين اهتماماتهما ونظرتهما إلى مختلف شئون الحياة، وتذيب الثلوج التى تعزل كل منهما عن الآخر.

ولم يكن الفارق فى السن هو الشيء الوحيد الذى يختلف فيه الزوجان، فعلى عكس «الملكة نازلى» التى كانت تفضل الألوان الفاتحة - كالبيج والبنى والأبيض صباحا والأخضر الفاتح مساء - كان «الملك فؤاد» يؤثر الألوان القاتمة ويفضل - بعد الأسود - اللونين الكحلى والرمادى، ولا يرتدى - فى غير الحفلات الرسمية -

سوى هذين اللونين، وكانت نفس الألوان القاتمة تغلب على ألوان أربطة عنقه.

وكان من النادر أن يتناول الملكان الزوجان الطعام على مائدة واحدة، ففضلا عن المآدب الرسمية، التي كان الملك يولمها - أو يدعى إليها - لأسباب سياسية، ولا تحضرها الملكة، فقد كان - في الظروف العادية - يتبع نظاما غذائيا، يتناسب مع وسائسه الصحية المتسلطة، ومع إدراكه بأن السمنة لا تليق بقصار القامة مثله، فيعيش يومين في الأسبوع على الفاكهة فقط، ويتناول طعامه بقية أيام الأسبوع في مواعيد تختلف عن المواعيد التي تتناولها فيها الملكة.

ولأن «الملك فؤاد» لم تكن لديه ذرة من الثقة في زوجته، فقد حرص على إحاطتها بفريق من السجانة، ينقلون إليه من سلوكها ما يعرفون - بذكائهم - أنه يهمه، ويثق في أنهم يعملون لحسابه ويخلصون له، وأن الملكة لا تستطيع أن تجندهم لحسابها، أو تستخدمهم لكسر الحصار المفروض

عليها، والاتصال - عن طريقهم - بمن لا يريد لها أن تتصل به، كما فعلت «شويكار» من قبل.

وهكذا أحاطها بوصيفات، كانت لبعضهن علاقات صداقة حميمة به، قبل زواجه، وعلى رأسهم «مدام قطاوى باشا» الصديقة الحميمة لعشيقته الراحلة، والتي حلت - لفترة - محلها في فراشه. وكانت الباقيات من زوجات كبار موظفي الديوان الملكي، ممن يدينون له - هم وزوجاتهم - بالولاء بحكم مراكزهم.

وبذلك جمع «سجن القبة» بين فقد الحرية. والإذلال!

بل إن الملك تمادى في جرح اعتزازها بأنوثتها، الذي كان أوفر من إحساس غيرها من النساء، فلم يكتف بزرع عشيقاته السابقات في جناح الملكة، بل وأخذ - رغبة منه في التخفى وحرصا على سمعة العرش - يستقبل الجديديات منهن في جناحه الخاص بالقصر. ثم قرر تعيين إحداهن - وهي فتاة فرنسية اسمها «جينيفيف» - مربية للأميرات، ليضفى شرعية على إقامتها بالقصر. وكان معنى ذلك أن تقيم مع



الملكة نازلي تمارس أمومتها

«الملكة نازلى»، هى أنه يدير شبكة جاسوسية كبيرة، تضم الخدم الذين يدينون له بالولاء، وتنتشر فى قصور وبيوت النخبة المصرية، بحيث كان «الملك فؤاد» على علم تام - عن طريق «شبكة إدريس» - بكل ما يهمه معرفته، مما يجرى فى قصوره، وخلف جدران قصور عائلته وأصهاره، وفى صالونات الساسة والسادة والذوات والأعيان، وفى مقدمتهم - بالطبع - «الملكة نازلى».

ولم تكن المشكلة تكمن فقط فى أن «إدريس» و«الخازندارة» و«جينيفيف» وغيرهم، يتلقون تعليماتهم من الملك، ويرفعون إليه تقاريرهم من دون أن يكون للملكة أى سلطة، حتى لو كانت شكلية عليهم، ويهملون تنفيذ أوامرها، فإذا أصرت عليها، استصдروا أوامر مضادة من الملك، تعجز الملكة عن إلغائها.

ومع أنها كانت قد أنجبت من الملك أربع بنات، جئن تباعاً خلال السنوات العشر التالية على ميلاد ولى العهد، هن - «فوزية» ثم «فائزة» ثم «فائقة» اللواتى ولدن فى أعوام ١٩٢٢ و ١٩٢٤ و ١٩٢٦، وأخيراً «فتحية» التى ولدت فى ١٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠ - إلا أن ذلك لم يخفف من إحساسها بالعزلة. ولم يكسر طوق الحصار، ولم يوقف العدوان على اعتزازها بأنوثتها. بل وأضاف إليه العدوان على مشاعرها كأم.

كان «فؤاد» ينطلق من إحساسه البالغ فيه؛ بالمسؤولية تجاه مركزه كملك، ومؤسس لأسرة مملكة. لذلك حرص على أن يوفر لأبنائه - وخاصة ولى العهد - تربية تؤهلهم لتحمل التبعات التى يتحتم عليهم أن يقوموا بها فى المستقبل.

الملكة فى جناحها، ولا بد أن «الملكة نازلى» قد استدعت كل قدرتها العصبية على التحمل، لكى تقبل وضعاً شاذاً فرض عليها أن تجالس عشيقات زوجها السابقات، وأن تقيم الحاليات منهن فى الجناح نفسه الذى تقيم فيه.

ولا بد أنها استدعت معظم الاحتياط من طاقتها النفسية، لكى تتقبل - فضلاً عن ذلك - النفوذ الواسع، الذى كانت تحوزه عشيقة سابقة للملك، هى «سرد نور هانم»، وهى سيدة تركية، كانت مديرة لقصر البستان الذى كان يقيم به قبل جلوسه على العرش، ثم نقلت إلى «قصر القبة» لتشرف على «الكلفوات» - وهن فتيات تركيات كن يخدمن الملكة والأميرات - ثم ما لبثت أن تحولت من رئيسة للخدم، تشغل وظيفة «الخازندارة» إلى «سيدة القصر الأولى» ومارست سلطتها استناداً إلى ثقة الملك المفرطة فيها، وإدلالها عليه، وبأسلوب لم يخل من الرغبة فى الحط من شأن الملكة والانتقاص من مكانتها.

وكان «إدريس» - الأمين الخاص لـ «البرنس فؤاد» والمشرف على قصر البستان - من بين الخدم الذين نقلهم للعمل معه بعد توليه العرش، فعينه مشرفاً على خدم قصر القبة، يتولى تعيينهم ومجازاتهم ونقلهم وفصلهم. وبسبب اتصاله المستمر به، فهو الذى يتولى إيقاظه فى الصباح، ويطفئ النور فى مخدعه الخاص فى المساء، فقد اتسعت سلطته لتشمل - فضلاً عن الإشراف على الخدم - الإشراف على المطابخ الملكية ثم الإشراف على كل شئون قصر القبة، ثم شئون كل القصور الملكية الأخرى، مما ضاعف من نفوذه، وحشد حوله تجمعاً ممن يستفيدون من سلطته. وكانت الصورة الشائعة عنه، فى دوائر أسرة



الملك فاروق وشقيقته الأميرة فائزة عام ١٩٢٥، وكان فى الخامسة وكانت فى الثانية

ولأنه لم يكن يثق فى أهليتها كزوجة وأم، ويخشى أن تفسد أبنائها بإهمالها أو تدليلها أو عدم تقديرها للمسئولية، فقد حرص منذ البداية على إبعادها عنهم، وأمر بانتراعهم من أحضانها ليدفع بهم إلى فريق من ذوى الخبرة فى التربية والتعليم، كان معظمهم من الأجانب، يشملون «الدادات» - اللواتى كن يتولين الإشراف عليهم قبل سن الحضانة - ثم «المربيات» اللواتى كن يقمن بالإشراف عليهم ابتداء من سن المدرسة، بمعاونة فريق من المدرسين الرياضيين ومدرسى اللغات والآداب والعلوم، المصريين والأجانب.

وكانت الأنسة «لوسى سرجنت» هى أول «دادة» لأبناء «الملكة نازلى»، وقد تركزت مهمتها - فى البداية - على ولى العهد «الأمير فاروق» إلى أن بلغ سن الرابعة، وكان آنذاك طفلاً جميلاً ورث عن أبيه وجهه المستدير، وعن أمه نعومة بشرتها يسترسل شعره حتى أذنيه، وتحرص أمه على أن تكون ملابسه أقرب إلى ملابس البنات: بلوزة قطنية بيضاء، وشورت وجوارب قطنية بيضاء، يتوزع بين أحضان أمه، وأحضان دادته التى كان يلوذ بها معظم الوقت.

وتطبيقاً للخطة التربوية الصارمة التى أشرف على وضعها «الملك فؤاد»، لإعداد ابنه لى يجلس على العرش بعده، كان ولى العهد يستيقظ فى الثامنة من صباح كل يوم، على موسيقى السلام الملكى المصرى، تعزفها تحت نافذته فرقة صغيرة من آلاى الموسيقى بالحرس الملكى، ويدخل أحد خدمه النوبيين، فيعد له الملابس والحمام. وتساعده «المس سرجنت» على ارتداء ملابسه، وتجلس معه أثناء تناوله للإفطار، وبمجرد أن ينتهى منه،

يخرج فى جولة حرة فى حدائق القصر، ويسير خلفه رئيس خدمه، وهو يحمل مظلة لتحميه من الشمس.

وبانتهاء الجولة، تبدأ حصّة الصبر الذى كان «الملك فؤاد» يعتبره قيمة أخلاقية حميدة، لولاها ما استطاع أن يتغلب على ظروف حياته غير الملائمة، أو أن يحافظ على عرشه، الذى تحيط به العواصف، ويتخذ - لذلك - شعاراً له، يضعه فى مقدمة المكتب الذى يمارس منه مهامه. وهكذا كان على ولى العهد، أن يجلس كل يوم ساعة - بين العاشرة والحادية عشرة - فى أحد أركان الحديقة، لى يتدرب على الصبر، بينما تروى له الأنسة «سرجنت» قصة من الأساطير الأيرلندية التى سمعتها - وهى طفلة - فى مسقط رأسها، أو تعزف له الفرقة الموسيقية لحناً خفيفاً.

وبعد تمرينات رياضية لفترة قصيرة، يعود الأمير إلى جناحه، فيغتسل ويغير ملابسه، وتمشط له الدادة شعره، استعداداً لزيارة والدته، التى لم تكن مدتها تزيد على ساعة، ينتقل بعدها إلى قاعة الطعام الضخمة بالقصر، ليتناول غذاءه وحيداً. وفى الرابعة والنصف - وبعد ساعتين من نوم القيلولة الخفيف - توقظه الدادة، ليرتدى زيه الرسمى: بدلة حريرية خضراء، ليشرب الشاي فى الكشك المخصص لذلك فى حديقة القصر وحيداً، أو مع شقيقاته فيما بعد، ثم تلى ذلك زيارته الثانية لأمه فى الحرمك، التى لم تكن تزيد على نصف ساعة، تعود به الدادة فى نهايتها إلى حجرته، حيث يساعده الخدم فى أخذ حمام المساء، وفى الثامنة يدلف إلى فراشه، حيث تغنى له «المس سرجنت» أغنية خفيفة، أو تروى له إحدى أساطيرها الأيرلندية، إلى أن يروح فى النوم.

وهو فى الرابعة من عمره، تفرغت



الأميرتان فائزة وفوزية فى زى يابانى



الملكة نازلى والأمير فاروق

بالاهتمام بشئون أطفالها، وبين مربيات أبنائها لم يحتد إلا عندما تركت «جيردا سجوبرج» العمل، لتحل محلها المسز «إينا نايلور»، التى تبدو - بين الذين تولوا تربية أبناء «الملكة نازلى» - أكثرهم تأثيراً فى العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة، وفى شخصيات الأطفال الذين كان «الملك فؤاد» حريصاً على أن يتلقوا تربية حازمة تليق بأسرة مالكة. وبخلاف «المس سرجنت» ثم «جيردا سجوبرج» فقد كانت «المسز نايلور»، وهى أرملة لطبيب إنجليزى من يوركشير، أقرب إلى النموذج الذى يريده «الملك فؤاد» لمربية أطفاله، بحزمها السكسونى وبإخلاصها فى تنفيذ تعليمات الأب التربوية، عن اقتناع كامل بها وليس لمجرد أنه مخدمها، لذلك لم تجبن - على عكس أسلافها - عن الدخول فى صراع مع الملكة، حين تتدخل فى شئون الأطفال تدخلاً غير حميد. وبهذا أصبحت صاحبة الكلمة الأولى فى كل ما يتعلق بالأمير وشقيقاته، فكانت تعليماتها تسرى حتى على الملكة.

«المس سرجنت» لعملها كدادة لشقيقاته الأصغر منه، بينما انتقل هو إلى رعاية المربية السويدية «جيردا سجوبرج» التى أدخلت تعديلات أساسية على برنامجه اليومي، فأصبح يستيقظ فى السادسة صباحاً، ليؤدى تمرينات رياضية، بينما خصصت فترة ما بعد الإفطار، وحتى الواحدة ظهراً، لدراسة اللغات والتاريخ والعلوم والآداب والعلوم الاجتماعية، فى مدرسة؛ اختير لها فريق من الأساتذة الممتازين، يدرسون لتلميذ واحد هو ولى العهد. وأضيفت فترة أخرى للتدريبات الرياضية بين انتهاء الدراسة وموعد الغداء، كان الأمير خلالها يتدرب على ركوب الخيل والسباحة وتسلق النخيل تحت إشراف مدربه الفرنسى.

وبمقتضى هذا البرنامج، أصبحت زيارته لأمه، احتياطياً لأوقات الدراسة أو التدريب، فكانت تختصر إلى مرة واحدة فى اليوم أحياناً، أو تقلص إلى نصف ساعة، أو تلغى نهائياً.

على أن الصراع، بين الأم؛ النى تشعر بفراغ لم يتح لها أحد فرصة ملئه



١٩٢٧: سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء
يلثم يد ولي العهد الطفل الأمير فاروق
عند وصوله إلى محطة القاهرة قادما من
الإسكندرية بينما وقفت شقيقته مع
مريبتها إلى اليمين وحولهما عدد كبير
من المستقبليين

الصواب، إذ كانت «المسز نايلور»، من بين المصادر التي ذكر «السير مايلز لامبسون» - في مذكراته - أنه اعتمد عليها بشكل غير مباشر في معرفة الأخبار الداخلية لأسرة الملك فؤاد.

وبسبب صرامة «المسز نايلور»، كره «فاروق» - كما قال فيما بعد لآخر عشيقاته - كل ما هو إنجليزي بما في ذلك أفلام السينما. وفي مذكراته التي نشرها عقب عزله، أشار إلى نموذج للطريقة السكسونية الصارمة التي كانت «المسز نايلور» تقاوم بها تدخلات أمه في عملها. فذكر أنها اصطحبته وشقيقاته ذات يوم في الموعد المحدد لرؤيتهم لأهمهم، ولاحظت الملكة أنهم يرتدون معاطف صوفية ثقيلة على الرغم من حرارة الجو، وأنهم ضائقون بذلك، فدعتهم لخلعها، واعترضت «المسز نايلور» على ذلك، قائلة: إنهم قد يصابون بالبرد، ولكن «فاروق» - الذي كان سعيدا بوجود سلطة أخرى تحرره من صرامة مربيته - لم يأبه

وكانت الصورة الشائعة عنها في وائر أسرة «الملكة نازلي» - كما يقول عادل ثابت - هي أنها سيدة شمطاء خيفة سليطة اللسان، تكره الملكة يشجعها الملك على الإبقاء على سيطرة حكمة على الأطفال، وإبعادهم قدر استطاع عن تأثير أمهم. وهو ما لم قصر في تنفيذه، فلم يعد للملكة «نازلي» رأى في تعليم أطفالها، بل إن عقها في رؤيتهم والجلوس إليهم، كان تقلص تدريجيا كلما تقدموا في العمر، دعوى أنها تشغلهم عن تلقى روسهم. وفضلا عن ذلك، فقد صودر عقها في اختيار ملابسهم. لينتقل إلى «المسز نايلور» ومعاوناتها. وفي حين نان هناك اعتقاد لدى بعض أفراد لأسرة المالكة بأن المربية العجوز كانت ي شبابها من بين عشيقات الملك، فقد نانت «الملكة نازلي» تجزم بأنها باسوسة لدار المندوب السامي بريطاني؛ تنقل إليها أخبار الأسرة لالكة، وهو استنتاج لم يكن بعيدا عن



الأميرتان فوزية وفائزة وقد أمسكت كل
منهما في يدها بكرة تاهبا للعب في
حديقة القصر

تعليماته المشددة، هي إخضاع «الأمير فاروق» وشقيقاته لنظام غذائي صارم، لكي يتعودوا عليه منذ طفولتهم. لكن الملكة «نازلي» - ككل الأمهات - لم تجد وسيلة للتعبير عن عواطفها المصادرة تجاه ابنها، إلا بإغراقه بالطعام. وخاصة وأنها كانت تعتقد أن وزنه أقل مما ينبغي، وسرعان ما نشبت حرب خفية بين الاثنين، فقد أخذت الملكة الأم، تهرب إلى ابنها كعكا بالكريمة والشيكولاته والسكريات. فكانت السيدة «نايلور» - عين الملك على طعام الفتى - تضبط أطعمة الأم المهرية، وتلقى بها إلى صفيحة القمامة.

وهكذا انضمت «المسز نايلور» إلى حزب أعداء الملكة في القصر، الذي يرأسه «إدريس باشا» خادم الملك ويضم الخازندارة ودادة الأميرات وكبيرة الوصيفات، فضلا عن قوى خفية أخرى لم تكن الملكة تعرفها، ولكنها كانت تشعر بتأثيراتها، كلما اشتدت حلقات الحصار حولها. ولم تعد التعاسة قاصرة على حرمانها من الخروج أو استقبال الضيوف أو وضع

بالاعتراض، واستجاب لدعوة الأم وخلع معطفه. وفي اليوم التالي، أصرت «المسز نايلور» على إلباسهم ملابس صوفية غطتهم بالكامل، وهددت كل من يخالف منهم أوامرها، ويخلع ملابسه، بالضرب، حتى لو كان ذلك استجابة لطلب من جلالتها شخصيا. وفي حين خافت شقيقاته البنات، من المربية، فاعتذرن عن الاستجابة لعرض أمهن بخلع المعاطف، فقد ضرب «فاروق» عرض الحائط بتحذيراتها، وخلع معطفه، فلم تتردد «المسز نايلور» - في ضربه، بعد عودتهم من الزيارة.

على الجانب الآخر، ضربت «المسز نايلور» - في مذكراتها التي نشرتها بعد عزل «فاروق» - نموذجا على الصراع حول تربية الأبناء بين الأب والأم. فقد كان الملك «فؤاد» يخشى أن يرث أبنائه عنه، شرهه للطعام وميله إلى السمعة، ولما كان يعاني من عجزه عن الالتزام طويلا بنظام غذائي يحول دون بروز كرشه مع قصر قامته، فقد كانت



المسز إينا نايلور: المبشرة المسيحية
التي تولت تربية بنات الملك فؤاد تشرف
على عزفهن على البيانو



١٩٢٩: الأميرة فوزية تستظل من حرارة
شمس حدائق قصر القبة بمظلة

اسمه الدكتور «سالمون» وصحبته حملة دعاية واسعة تتحدث عن قدرته الفذة على التنبؤ بالمستقبل. فطلبت الملكة «نازلي» استدعائه إلى القصر ليستطلع لها حظها، ولكن الملك رفض، ثم تحول رفضه إلى ثورة عارمة، حين اكتشف أنها قد تحاليت على أمره، واستشارت «الدكتور سالمون» عن طريق إحدى وصيفاتها فأصدر أمرا ملكيا بطرده من مصر.

ولم يكن طبيعيا أن تتحمل أعصاب الملكة «نازلي» الرهيفة - والضعيفة - ذلك كله من دون ثورة أو على الأقل احتجاج. لكن البدائل المتاحة أمامها كانت قليلة. بل لعلها كانت معدومة، إذ لم يكن أمامها - في مواجهة تسلط الملك وجبروته - إلا اختيار واحد، وهو أن تغادر القصر، وتركل التاج وتتخلى عن أبنائها - ومن المؤكد أنها فكرت في ذلك عشرات المرات، لكنها لم تفعل، فعندما جاء الملك بعشيقتة الفرنسية «جينيفيف» لتقيم معها في جناحها - وكان ذلك في عام ١٩٣٣ - كتبت خطابا مريرا للرئيس الوزراء «إسماعيل صدقي» - سلمه في حينه إلى «مصطفى أمين» الذي نشره بعد ما يقرب من نصف قرن، في كتابه «من عشرة لعشرين» ثم عثر الأستاذ «صبرى أبو المجد» على صورة منه، بين أوراق «محمد التابعي»، الذي كان قد حصل عليها في الغالب من «مصطفى أمين»، فأضاف إليها تعليقات بخطه، وقد ترجم كل منهما الخطاب - الذي حرر أصله باللغة الفرنسية، في ست صفحات صغيرة، يتوشح رأس كل منها بالحرف اللاتيني الأول من اسم الملكة (N) - إلى اللغة العربية، ولكن ترجمة «صبرى أبو المجد» تبدو أدق من ترجمة «مصطفى أمين». ولأن هذا

اتصالاتها الهاتفية تحت الرقابة ومصادرة حقها في اختيار ملابس أطفالها، وإعطاء الخدم حق الاعتراض على قراراتها، بل شملت كذلك مصادرة حقها في التعبير عن عواطفها تجاه هؤلاء الأطفال.

وفضلا عن كل تلك التعاسة، فقد كانت تعيش في قلق دائم على حياة أبنائها، وخاصة «فاروق الذي لم تنجب ذكرا غيره، ليكون وليا احتياطيا للعهد إذا أصابه مكروه، على الرغم من أن ذلك كان الهدف من حملها المتكرر الذي لم يثمر سوى أربع بنات. وبسبب خوفها المستمر من المجهول، ورغبتها في الاطمئنان على ما يخفيه المستقبل لها، ترسخ إيمانها القديم بالسحر والشعوذة، فكانت تواظب على قراءة الكف وفتح الفنجان والاستعانة بالمنومين المغناطيسيين، ومفسرى الأحلام. ومع أن «فؤاد» كان يؤمن هو الآخر، بقدرة هؤلاء على التنبؤ بالمستقبل، إلا أن مبالغة «نازلي» في السعى وراءهم، من دون تقدير لمكانتها كملكة، كانت أحد أسباب قناعته بعدم أهليتها لأن تقوم بدورها في تربية أبنائها، وإصراره على عزلهم عنها.

حدث ذات يوم، أنها كانت تهم بالدخول إلى مصعد القصر، حين رأت بعض قطرات من الماء على أرضه، فجذمت بأنها «عمل» من أعمال السحر، صنعه أعداؤها بهدف الإضرار بها، وأصرت على استدعاء بعض المشايخ لرفع هذا العمل، وإفساد سحره، وتبين فيما بعد، أن أحد خدم القصر كان يحمل أبيضاصا من الورد، ودخل به المصعد، فانسكب منه بعض قطرات من الماء.

وحدث في عام ١٩٢٦ أن جاء إلى مصر منوم مغناطيسى لبنانى الأصل،

يناير ١٩٣٠: نموذج من الإعلانات التي كان الدكتور سالمون ينشرها في الصحف المصرية، تشير إلى قدرته على قراءة أفكار الناس وإخبارهم عن أحوال الغائبين والتائهين وأحوال التجارة والزواج والمحبة والسفر، في الماضي والحاضر والمستقبل، وتؤكد أن لديه شهادات مكتوبة من الوزراء والعلماء والأطباء.. وعنوانه «لوكانده جلوريا» وتليفونه ٢١٤١ مدينة



وخضوعي المؤقت، فإنه ينتهز الفرصة لإرضاء جميع الآخرين. إن الضعف الكبير الذي أظهرته هذه المرة بتنفيذ جميع رغباته لم يخدمني بالمرة كما كنت تظن مع الأسف. بل إن هذا الضعف أفقدني حقوقى نهائيا وأصبحت بغير خادمة خاصة، إن الأغا «إدريس» يطرد بمكر ودهاء جميع الخياطات اللاتي يحضرن لى موديلات الشتاء دون أن يكلف نفسه بإخبارى بحضورهن.

أؤكد لك يا صاحب الدولة، أنه إذا كان لديك أقل فكرة عن مركزى الحالى لكنت بذلت همة أكثر مما تبذل. إن جميع الآخرين يستفيدون من هدوئنا وضعفنا، هم يؤثرون على الملك ليتخذ قرارات لن يرجع فيها مطلقا.

وهو يقول دائما: إن ما يقرره لا يتراجع فيه.

لقد شرحت لك جميع وسائل مساعدتى، ولكنك لأسباب أجهلها لم ترض أن تفعل شيئا. إن الخطاب الذى سبق أن أرسلته بخصوص «الأغا إدريس» فيه اتهامات صريحة، ولو أنك أردت أن تضغط على «زكى باشا الإبراشى» لكنت حققت النتيجة التى كنت أنتظرها.

وأود أن أخبرك قبل اختتام خطابى أن «الإبراشى» كان متعبا، أن يرأسنى ولدى منه فى القاهرة خطابا لا أزال أحتفظ به، يقدم لى اعتذاره عن كل قرار اتخذته وعلم أننى تضايقت منه.

أننى أسفة على إزعاجك وأنت مريض. وإذا كنت قد فكرت فى الكتابة إليك فى هذا الظرف؛ فهو لأننى فى منتهى الضيق والحيرة، وأنا أريد أن أعلم حقيقة مركزى ولا يمكننى الانتظار أكثر من ذلك.

إن الملك سيسافر إلى القاهرة بعد

الخطاب هو الوثيقة الوحيدة التى تعود إلى «الملكة نازلى» مباشرة، وتدور حول طبيعة علاقتها بزوجها، فقد رأينا نشر نصه الكامل، اعتمادا على الترجمة الأكثر دقة:

يا صاحب الدولة:

عندما علمت أنك مريض، أحسست أن سوء الحظ، ما زال يتابعنى: إن أعدائى فى القصر لم يضيعوا وقتهم. وهم يستفيدون من عدم استقرار الأمور للقيام بدسائس ومؤامرات لتحقيق مصالحهم.

فمربيات الأطفال يتحكمن حتى فى اختيار ملابس أولادى. والمربية «جانيت» وطدت مركزها فى القصر وأصبحت هى ذات الكلمة مع الأولاد. وهذا أمر يثيرنى إلى أقصى درجة. وأنا لن أقبل مطلقا أننى - وأنا الأم - أن أراقب فى هدوء كل ما يجرى حولى من ظلم صارخ.

ونظرا لوجود الأميرة «نعمت مختار» فى القصر هذه الأيام، وهى دائما تظهر لى من العطف والود، ما يؤثر فى نفسى؛ نظرا لذلك فإننى ممتنعة عن إثارة أى مناقشة ستؤدى بنا إلى انفصال نهائى لا رجعة فيه.

وبدلا من أن يفسر الملك هدوئى

بضعة أيام. ويجب أن أعلم قبل سفره، إلى من أتجه ليساعدنى، أخبرنى بصراحة إذا كان فى إمكانك عمل شىء، فأنا مستعدة للعمل بمفردى وعلى بركة الله. أما الانتظار أكثر من ذلك، فهذا مالا أقدر عليه، فإننى -كما سبق أن قلت لك- إن سكوتى يقوى خصومى فى القصر، ويجعلهم يقتدرون على وهم متفوقون على حتى هذه اللحظة ومغتبون بانتصارهم.

وإننى برغم الصلح الذى كان قد تم، فإننى أنا المهزومة، وحالتى سيئة إلى أقصى حد، أرجو أن تعذرنى يا صاحب الدولة على الطريقة التى كتبت بها هذا الخطاب، وليس لدى الوقت الكافى لمراجعته، فإن فتحية التى ستحمل لك هذا الخطاب ستغادر الإسكندرية فى قطار الظهر. أتمنى لك تمام الشفاء، ولكنى ألومك فى حزن وأسى».

وتشير الوقائع الواردة فى الخطاب -كمريض «صدقى» وقرب عودة الملك إلى القاهرة- إلى أنه كتب فى مطلع شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٣٣، وحرر فى قصر «المنتزه» بالإسكندرية، حيث كانت أسرة الملك تضى شهور الصيف من كل عام. وأن التى حملته إلى «صدقى باشا» أو إلى من يوصله إليه هى السيدة «فتحية أبو إصبع» إحدى وصيفات الملكة. وكان «صدقى باشا» -آنذاك- أحد أضهار الأسرة المالكة، بعد أن تزوجت ابنته الكبرى «أمينة صدقى» من النبيل «سليمان داود» أحد أبناء عمومة الملك. وهو زواج استمر عامين، وانفصم بعد شهور قليلة من تاريخ الرسالة.

ويدل سياق الخطاب، على أنه لم يكن الشكوى الأولى التى ترسلها الملكة إلى «صدقى» حول الموضوع نفسه، كما أن «صدقى»، لم يكن الجهة

الوحيدة التى تشكو إليها الملكة، إذ سبق لها أن شكت إلى «زكى الإبراشى باشا». ناظر الخاصة الملكية ثم القائم بأعمال رئيس ديوان الملك والرجل القوى فى القصر أيامها -تصرفات «إدريس»، ونسبت إليه -على الأرجح- تهما مالية ترتبط بإساءة استغلاله لسلطته. ومع أن «الإبراشى» -فيما يبدو- قد أقرها على شكواها، بل واعتذر لها عن قرارات اتخذها ضدها استناداً إلى وشاية من الأغا، إلا أنه لم يفعل شيئاً ضد «إدريس»، مما اضطرها لتقديم شكوى سابقة إلى «صدقى باشا» الذى بدلا من أن يضغط على الملك ليتخذ إجراء ضد «إدريس»، ضغط على الملكة ذاتها، ونصحها بأن تحنى رأسها للعاصفة وتلتزم الهدوء، وتخضع لرغبات الملك، متوقعا أن يتراجع الملك عن قراراته، إذا آتس منها خضوعا لرغبته، ويبدو من السياق أن هذه القرارات، تتعلق بتحكم مربيات الأطفال فى اختيار ملابسهم، وتوطد مركز «جينفريف» فى القصر، وتفويضها فى كل ما يتعلق بشئون الأميرات الصغيرات.

لكن استجابة الملكة لنصيحة «صدقى» وخضوعها لإرادة الملك -كما تقول فى الخطاب- لم يخدمها، بل أساء إليها وأفقدها المزيد من حقوقها، ودفع بأعدادها إلى مواصلة مؤامراتهم لاستصدار قرارات من الملك بتوسيع نطاق نفوذهم، حتى إن «إدريس أغا» ملك الجراة على أن يطرد جميع الخياطات اللواتى جئن ليعرضن على الملكة موديلات الشتاء من دون أن يكلف نفسه عناء إخبارها بحضورهن. وبذلك اتسع نطاق العدوان على حقوقها، فلم يعد يقتصر على مصادرة

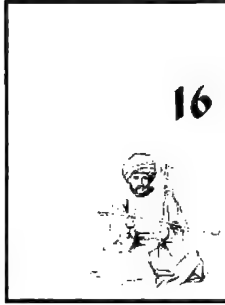


نوفمبر ١٩٣٤: الأميرتان «فوزية» و«فائزة» والى جوارهما مربيتهما «مسز نايلور» وخلفهما الأميرة «فائقة» يفادرن القطار الملكى عند عودتهن من المصيف

الوحيدين أمامه لمعاملتها، هو أن يحبسها أو يطلقها. وأن «صدقي» عاد ليكرر نصحه للملكة بالصبر.

وهكذا عادت «الملكة نازلى» مرة أخرى لتبتلع تهديداتها، وتواصل كظم غيظها، لأنها كانت تعلم. كما ذكرت فى خطابها. أن الملك لا يرجع فى قرار اتخذه، وربما قدرت أن إثارة مشاجرة سوف تؤدى إلى قطيعة نهائية لم تكن على استعداد لتحمل تبعاتها. ولعل السبب أن صحة الملك العجوز أخذت تتدهور منذ ذلك الحين.

وكان الملك فؤاد، يعانى من مجموعة أمراض من بينها قصور فى وظائف الكلى، وارتفاع فى نسبة



الزلال، أخذت آثارها السلبية تظهر على صحته العامة مع تقدمه فى السن. وفى عام ١٩٢٩. وكان فى الثالثة والستين من عمره. أصيب بذبحة صدرية، أثرت تأثيرا سيئا على عضلة القلب.

وفى السنوات التالية بدأت أعراض الإصابة بارتفاع نسبة البولينا فى الدم تظهر عليه.

وبعد منتصف ليلة ٢٥ / ٢٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٣٤، وفى أعقاب حفلة ضخمة أقامها فى قصر عابدين لرجال السلك الدبلوماسى الأجانب، استقل سيارته الرولزويس إلى قصر القبة، فأصيب بأنفلونزا سيئة وصلت إلى رقبته، حيث كانت الرصاصة التى أصيب بها قبل أكثر من ثلاثين عاما لاتزال تستقر.

حقها فى اختيار ملابس أطفالها، بل وشمل كذلك مصادرة حقها فى اختيار ملابسها هى نفسها.

وتكشف الصياغة المضطربة التى كتب بها الخطاب، التى يكثر فيها التنقل بين تفاصيل تدور كلها حول موضوع أو شخص واحد، عن أن الملكة كتبته وهى فى حالة عصبية سيئة، كما لو كانت على حافة انهيار عصبى، وهو ما أشارت إليه صراحة بقولها: إنها تكتبه وهى «فى منتهى الضيق والحيرة، وفى حالة سيئة إلى أقصى حد» وإشارات المتعددة، إلى أنها تريد أن تعرف «حقيقة مركزها». فى القصر طبعاً. وتهديدها بأنها لم تعد تستطيع أن تتحمل الانتظار بعد ذلك وأنها مستعدة للعمل بمفردها، وإشارات إلى أن وجود الأميرة «نعمت مختار». أخت الملك. معها، ومعاملتها اللطيفة لها، هى التى تحول بينها وبين الدخول معه فى مناقشة يمكن أن تؤدى «لأنفصال نهائى لا رجعة فيه».

وتدل التعليقات التى كتبها «محمد التابعى» على صورة الخطاب التى عُثر عليها بين أوراقه، على أنه حاول. فى الغالب. تحرى خلفية الموضوع، فاتصل بمصادره فى القصر، ثم لخص ما قيل له فى العبارات التالية التى دونها بخط يده على هامش الخطاب: الخطاب إلى «إدريس». صدقي يقابل الملك. الملك يقول: موش عاوزها. يحبسها ولا يطلقها؟

صدقي ينصح الملكة «نازلى» أن تهدأ.

وهو ما يدعونا للاستنتاج بأن «صدقي» قد فاتح الملك فى شكوى الملكة من «إدريس»، وأن الملك أجابه بما معناه، أنه لا يريد الملكة، وأن الخيارين



الأميرة نعمت مختار: صغرى بنات الخديو إسماعيل فى شبابها، كانت أقرب إخوة الملك فؤاد إلى قلبه، واحتفظت بمكانتها فى عهد ابنه الملك فاروق



١٩٣٥: الملك فؤاد وإلى جواره ولي العهد
قبل سفره إلى إنجلترا

نسيه الزلال فى هذه السن المتقدمة إلى
إصابته بسكتة مخية .

وجاء التدهور المتزايد فى وزنه ،
ليكون سببا إضافيا فى قلق الأطباء
الذين كانوا يعتبرونه ظاهرة غريبة ،
ولاحظ - «موريس باترسون» - المندوب
السامى البريطانى بالنيابة - عندما
التقى به فى ١٣ سبتمبر (أيلول)
١٩٣٤ ، أن وزنه قد نقص حوالى ٤٢
رطلا ، حتى إن الأمر قد صدر للترزى
الخاص به مرتين خلال أسابيع ، بأن
يأخذ مقاساته ، ليقوم بعمل ملابس
جديدة له . كما لاحظ - كذلك - أن جلده قد
اكتسى باللون الأصفر . وبدأت عيناه
غائرتين فاقدتين للحياة .

لكن تحسنا مفاجئا طرأ على صحة
الملك فى أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٥ ،
بعد أن فحصه طبيب إيطالى هو
«البروفسير فيرجونى» الذى قال
للمحيطين به : إن حالة القلب قد تحسنت
نسبيا ، وأنه ربما يستطيع أن يستأنف

وفى أول فبراير (شباط) ١٩٣٤ لم
يستطع أن يغادر الفراش ، لكى يفتتح
مؤتمرا دوليا للبريد ، فأتاب عنه ولي
عهده «الأمير فاروق» .

وفى أواخر مارس (آذار) ، وبعد
شهرين ، غادر فراش المرض ، ولكنه لم
يكن قد شفى تماما .

وفى أوائل يونيو (حزيران) من
العام نفسه ، انتقل - كالعادة - إلى
الإسكندرية ، ليمضى شهور الصيف
مع أسرته بـ «قصر المنتزه» . وبعد
أسابيع انتكست حالته ، فألغى رحلة
كان مقررا أن يقوم بها إلى اليونان .

وعندما تدهورت الحالة فى
أغسطس (آب) ١٩٣٤ ، استدعى ثلاثة
من كبار الأطباء الأوربيين ، جاءوا
واحدا بعد الآخر لفحصه . وفضلا عن
الضعف الشديد الذى اعتور عضلة
القلب فى أعقاب الأنفلونزا التى أصابته ،
مما يهدده بنوبة قلبية فى أى وقت ، فقد
كان الأطباء يخشون أن يؤدى ارتفاع



صالحة أفلاطون: أول من مصّر تصميم الأزياء في مصر

نشاطه في وقت قريب جدا. وهو ما أكدّه - الطبيب الألماني «البروفسير فون برجمان»، الذي انتهى إلى نفس التشخيص وصدر - في أعقاب فحصه للملك - بيان طبي يقول «إن حالة الهبوط في القلب التي نشأت على إثر عدوى الأنفلونزا، لاتزال تتحسن تدريجيا وبالرغم من وجود زلال خفيف، قديم العهد في البول، فإن تحليل الدم والبول يدل على انتظام الأعضاء في تأدية وظائفها».

ومع أن الطبيب الألماني قد أعرب عن تشاؤمه بشأن إمكانية شفائه تماما، فقد أسفرت مشورته بتغيير النظام الغذائي الذي كان يسير عليه، عن نتيجة إيجابية فاضطرر التحسن، واستأنف الملك نشاطه، ولكن ليس بنفس الدرجة من الحيوية التي كان يمارسه بها قبل مرضه.

وكما يحدث عادة، فقد أرخى المرض يد الملك التي كانت تقبض على عنق الملكة، فأصبح بمقدورها أن تتصرف بحرية أوفر مما كانت تفعل، حين كان في فتوته، قادرا على أن يتابع كل شيء، ويهتم بكل التفاصيل، ففي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٤، وبعد أقل من عام على شكواها المريرة لرئيس الوزراء، لأن «إدريس» خادم الملك الخاص قد طرد الخياطات اللواتي جئن يعرضن عليها موديلات الشتاء، من دون أن يعنى بإخطارها، قالت مجلة «المصور» إن السيدة «صالحة أفلاطون» - التي كانت قد أسست محلا مصريا راقيا للأزياء الحديثة - ما كادت تعود إلى الإسكندرية من «باريس»، حيث درست آخر المودات والمبتكرات لشتاء ١٩٣٥، حتى طلبت الإذن بالمشول بين يدي جلاله الملكة، لتعرضها عليها. ولكنها لم تحظ بهذا الشرف، بسبب

انشغال جلالته بمرض جلالته الملك، إلى أن اتصلت بها - بالقاهرة - إحدى وصيفات جلالته، واستدعتها للسفر إلى الإسكندرية بالموديلات لتختار جلالته منها ما يعجبها.

وبعد أسابيع - وفي ٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٥ - ذكرت المجلة ذاتها، أن الملكة - التي ظلت تلازم القصر خلال فترة مرض الملك - قد غادرت في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٤ في طريقها إلى حلوان، حيث زارت حضرة صاحبة السمو الأميرة «خديجة حليم»، وعادت قبل الغروب. وأضافت: إن جلالته ستباشر شئون الاستقبالات والزيارات والتشريفات كالمعتاد.

ومع أن «الملك فؤاد»، قد عاش بعد ذلك ثمانية عشر شهرا، فإن المرض الذي ظلت موجاته تطارده طوال عام ١٩٣٤، كان قد انتهى - كما نقلت «المصور» عن أطبائه - إلى ضعف يستلزم راحة تامة مكفولة النواحي.

ولأن تدهور حالته الصحية، كان قد اضطر المندوب السامي البريطاني، إلى إدارة مناقشة شبه علنية، حول الاتجاهات السياسية لمن اختارهم «الملك فؤاد» لكي يتولوا الوصاية على ابنه وولي عهده الأمير «فاروق»، إلى أن يبلغ سن الرشد، مصرا على معرفة أسمائهم، خشية أن يكونوا من المعروفين بعدائهم للوجود البريطاني في مصر.. فإن «الملك فؤاد» ما كاد يعبر مرحلة الخطر حتى بدأ التفكير الجدي في إعداد ولي العهد للجلوس على العرش.

وكان «الملك فؤاد» قد رفض في عام ١٩٣٠، اقتراحا قدمه إليه السير «برسي لورين» - المندوب السامي البريطاني آنذاك - بإلحاق ولي العهد



١٩٣٠: الأمير فاروق ولي العهد يقف في إحدى الشرفات الأرضية بالقصر

بمدرسة إنجليزية عامة، معذرا بأنه لا يزال صغيرا على السفر. وعندما كرر السير «مايلز لامبسون» الذى تولى منصب المندوب السامى البريطانى فى بداية عام ١٩٣٤، وفى وقت مواكب لتدهور صحة الملك، الاقتراح اعتذر الملك بأنه يرى بأن ينتظر حتى يبلغ الأمير السادسة عشر من عمره.

وكان السير «مايلز لامبسون» يقترح أن يدرس «فاروق» السياسة والاقتصاد والإدارة فى كلية «إيتون» البريطانية لكن «الملك فؤاد» كان يفضل أن يتلقى ابنه تعليما عسكريا، كالذى تلقاه هو نفسه على عهد شبابه فى «الأكاديمية العسكرية الإيطالية» بـ «تورين»، بل لعله كان يفكر فى أن يلحقه بالأكاديمية نفسها، لولا أن تلقى ولى عهد مصر تعليما غير بريطانى، وفى إيطاليا الفاشية، التى كانت قد قامت آنذاك - ١٩٣٥ - بغزو الحبشة، وأثارت مخاوف أوروبا من مطامعها، قضى على الفكرة فى مهدها.

وعندما تبين أن «كلية وولويتش» التى اختيرت لى يتعلم فيها ولى العهد، لا تقبل الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشر، اقترح «لامبسون» أن يمضى الأمير المدة الباقية على وصوله لهذه السن، فى بريطانيا، لإخراجه من عزلته، وتوسيع مداركه بالاختلاط بالمجتمع البريطانى، على أن يكون له - بتصريح - خاص، حق حضور بعض دروس الكلية كطالب مستمع، فضلا عن دروس أخرى يلقيها عليه أساتذتها فى مقر إقامته.

وكانت «الملكة نازلى» تعتقد أن ابنها لا يزال أصغر من أن يسافر وحده، لكن اعتراضها لم يجد أذنا صاغية. وفضلا عن أنها كانت قد تعودت منذ سنوات، على ابتعاده عنها،

فقد كان الأمر يبدو خارجا عن إرادة الجميع، بما فيهم الملك نفسه. ولم يكن «فاروق» قد احتفل بعد، بعيد ميلاده السادس عشر، حين أبحر من مصر - فى أواخر أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٥ - على الباخرة «ديفرنشير»، وبصحبه حاشية يرأسها «أحمد محمد حسن بك» - الأمين الأول بالقصر الملكى - وتضم عشرين شخصا، كان من بينهم مدرس للغة العربية، وطبيب خاص، ومجموعة من الطهاة والوصفاء والخدم الآخرين، فضلا عن عدد من المدربين الرياضيين والعسكريين لتدريبه على المبارزة والاسكواش.

وكانت السفارة المصرية قد عثرت فى «كينجستون هول» - القريبة من «أكاديمية وولويتش» - على قصر صغير، تحيط به حدائق شاسعة على مساحة ٢٦ فداناً، كان يستأجره من قبل ولى عهد اليابان، ويعرف باسم «كنرى هاوس» فاستأجرته ليكون مقرا للأمير «فاروق»، إلى أن يحين موعد التحاقه رسميا بالأكاديمية بعد عامين.

وهكذا لم تكد «الملكة نازلى» تشرع فى ممارسة أمومتها، حتى جاء سفر ابنها إلى بريطانيا ليحول - مرة أخرى - بينها وبين ذلك، ولكنها لم تعدم الوسيلة للاتصال به تليفونيا عدة مرات فى الأسبوع، كما كانت تكتب له رسائل مطولة مالبث خبرها أن وصل إلى «الملك فؤاد»، الذى ثار، لأن الملكة قد انتهزت فرصة ضعف صحته لى تنتزع لنفسها حقوقا ليست لها، فأصدر أوامره بوضع الرسائل التى تصل إلى ولى العهد تحت رقابة رائده «حسن بك». بما فى ذلك الرسائل التى تكتبها له أمه وشقيقاته، وألزمها بأن تقتصر



ويلعب التنس

وعندما وافقت الحكومة البريطانية على طلب الجبهة الوطنية، أصدر مرسوما بتشكيل وفد للمفاوضة يتكون من رؤساء الأحزاب المصرية.

وكانت آلام الأسنان قد هاجمته فى النصف الثانى من مارس» (آذار) ١٩٣٦ حين وقع مرسوما بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء جدد لمجلس النواب فى ظل الدستور العائد بعد غياب خمس سنوات، وكانت الحملات الانتخابية قد بدأت بالفعل، حين أشار الأطباء بخلع أسنان جلالته، واحدة بعد الأخرى، وهو ما حدث خلال الأسابيع الثلاثة التالية، لكن الخلع ترك التهابا بالثة، فسره الأطباء بأنه أحد أعراض ارتفاع نسبة البولينا بالدم.

وكانت الصحف البريطانية، هى أول من أشار - فى بداية إبريل (نيسان) ١٩٣٦ - إلى أن «الملك فؤاد» يعانى من نكسه صحية. وعن طريقها تسرب الخبر إلى الصحف المصرية، وإلى ولى العهد «الأمير فاروق»، الذى أخذ يتابع حالة والده الصحية من خلال اتصالات هاتفية يومية مع والدته. ومع أن الأنباء التى كانت تنشرها الصحف، ويتلقاها الأمير كانت تحاول إشاعة التفاؤل، فقد نصح الأطباء المعالجون باستدعاء «البروفسور فرجونى» - وهو الطبيب الإيطالى الذى تحسنت صحة الملك على يديه بعد إصابته بالأزمة القلبية السابقة - مما أثار الشكوك فى أن الأزمة ليست فى الأسنان، ولكنها فى القلب.

وفى هذا الظرف العصيب كشفت «الملكة نازلى» عن جانب من شخصيتها لم يكن كثيرون قد عرفوه، بسبب ما كانت تتعرض له من قمع فى ظل «الملك فؤاد»، فقد أصرت على المطالبة باستدعاء «الأمير فاروق» لى يودع

على كتابة رسائل موجزة له، حتى لا تشغله برسائلها الطويلة عن دراسته، أو تعلّمه - بما فيها من عبارات تدليل زائد وعطف مبالغ فيه - الطراوة والرخاوة.

لكن الصراع الطويل مع المرض، كان قد ترك آثاره على ملامح «الملك فؤاد»، كما تركها على إرادته؛ فارتخت قبضته - نسبيا - على عنق زوجته، كما ارتخت - كذلك - على عنق أمته.

فبعد أسبوعين من رحيل «الأمير فاروق» إلى بريطانيا، وفى ١٤ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٣٥ - اندلعت مظاهرات طلاب الجامعات، احتجاجا على تصريح للسير «صموئيل هور» - وزير خارجية بريطانيا - كشف عن أن الملك وحكومته قد استشارا الإنجليز فى أمر إعادة دستور ١٩٢٣، الذى كان قد استبدل بدستور آخر أقل ديمقراطية فى عام ١٩٣١، وأن وزارة الخارجية البريطانية نصحته بعدم إعادة الدستور الملغى، لأن التجربة، قد أثبتت أنه «غير صالح للعمل».

واتسع نطاق المظاهرات حتى تحولت إلى ما يشبه الثورة، وجمدت ذكرى ثورة ١٩١٩، وأسفرت عن تشكيل جبهة وطنية ضمت كل الأحزاب، قدمت عريضة إلى الملك تطلب الجبهة فيها إعادة دستور ١٩٢٣، وأخرى إلى المندوب السامى البريطانى، تطلب فيها - باعتبارها ممثلة للشعب المصرى - على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية - الدخول فى مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية لتسوية المسائل المعلقة بين البلدين.

ورضخ الملك العليل لمطلب الجبهة الوطنية، فأصدر أمرا ملكيا بإعادة دستور ١٩٢٣، وكلف «على ماهر باشا» بتشكيل حكومة انتقالية محايدة.



محمود شوقي باشا: سكرتير الملك فؤاد

أباه، والأهم من ذلك لكى يكون على مسرح الحوادث حين يخلو العرش، لكى يصعد إليه على الفور، وحتى لا يكون غيابيه وصغر سنه فرصة يستغلها الطامعون لإثارة المشكلات. واعترض المندوب السامى «السير مايلز لامبسون»، قائلاً: إن عودة الأمير تتطلب أسبوعاً، فإذا كانت حالة الملك بالخطورة التى تشير إليها التقارير الطبية؛ فلن يصل الابن قبل الوفاة، أما إذا صمد الأب أسبوعاً آخر، فمعنى ذلك أنه قد اجتاز مرحلة الخطر، فلا فائدة فى الحالتين من قطع دراسة الأمير. وبدلاً من ذلك طالب «لامبسون» بإطلاعهم على أسماء الأوصياء، الذين اختارهم «الملك فؤاد»، لكى يتولوا سلطة الملك إلى أن يبلغ ولى العهد سن الرشد، لكى يطمئن إلى أنه ليس من بينهم أحد المعادين لبريطانيا. وأثر رئيس الوزراء «على ماهر» أن يغلق باب المناقشة فى هذا الموضوع، وعندما سئل عما يشاع من أن هناك تفكيراً فى عودة ولى العهد، قال: ليس هناك ما يدعو إلى ذلك. وأثار إصرار البريطانيين على معرفة أسماء الأوصياء قلق «الملكة نازلى» التى طلبت ألا يكون من بينهم شقيقها «حسين صبرى باشا» أو «محمود فخرى باشا»، زوج الأميرة «فوقية» ابنة الملك من زوجته الأولى «شويكار». وكلفت «على ماهر» بأن ينقل رغبتها تلك إلى «مصطفى النحاس باشا». إذ كان مؤكداً أنه سوف يؤلف الوزارة، بعد حصول «الوفد» على الأغلبية فى الانتخابات. ويقول «النحاس» فى مذكراته: بأنه وعد «على ماهر» بأن يضع رغبة الملكة فى الاعتبار عندما تحين الساعة المناسبة فى حدود ما نص عليه الدستور، وبما لمجلس النواب من حق اختيار الأوصياء.

وحتى صباح يوم الجمعة ٢٤ إبريل (نيسان) ١٩٣٦، كانت الحالة الصحية لـ «الملك فؤاد» - مع تدهورها - شبه مستقرة. وفى صباح ذلك اليوم، سافر «على ماهر» إلى الإسكندرية وعندما سألته الصحفيون عن أسباب استدعاء «الدكتور فرجونى». قال لهم إنه لم يدع لطارئ خاص، ولكن لمجرد استشارته فى الحالة العامة خصوصاً وأنه لم يفحص صاحب الجلالة منذ خريف ١٩٣٤.

لكن رئيس الوزراء ما كاد يصل إلى الإسكندرية حتى ازدادت الحالة الصحية للملك تدهوراً، وفى المساء عجز الأطباء عن وقف نزيف اللثة، حتى دفع اليأس باشوات القصر، إلى إرسال «محمود شوقى باشا» السكرتير الخاص للملك، إلى محطة القاهرة، ليكون فى انتظار رئيس الوزراء عند عودته من الإسكندرية فى العاشرة مساءً. وظل «شوقى باشا» فى السيارة الملكية الحمراء، خارج مبنى المحطة. حتى لا يلتفت الأنظار إلى وجوده، ويفتح الباب أمام التكهّنات، وأرسل أحد معاونيه إلى «على ماهر» ليهمس فى أذنه بمجرد نزوله من القطار، بأن الحالة فى القصر تتطلب أن يتوجه إليه فوراً.

وبينما كانت السيارة التى تقل رئيس الوزراء، فى طريقها إلى قصر القبة، كان الأطباء الستة الذين يشرفون على علاج الملك، قد نجحوا فى إيقاف النزيف. وسأل «سعيد ذو الفقار باشا» كبير الأمراء، «البروفسير فرجونى»:

هل هناك أمل؟!

فلما أبطأ الطبيب الإيطالى فى الإجابة، عاد كبير الأمراء يقول:

هل هناك أمل فى أن يعيش بضعة

أسابيع؟



١٩٣٥: حضرة صاحب السمو الأمير فاروق ولى عهد المملكة المصرية فى آخر صورة التقطت له قبل مغادرته مصر إلى إنجلترا لكى يدرس بها

هز البروفسير رأسه وأجاب: إنها تكون معجزة حقا إذا عاش جلالته بضعة أيام.

وفى وجه معارضة عنيفة من باشوات القصر، أصر «على ماهر باشا» على إصدار نشرة طبية عن حالة الملك الصحية، قائلا: إنه لا يستطيع أن يخفى الحقيقة عن الشعب. وقد أذيعت النشرة فى الليلة نفسها، وجاء بها «أن مضاعفات فى سير المرض قد حدثت بسبب التهاب تعفنى فى الفم، وأن نزيفا طرأ فى المساء، أثر تأثيرا غير محمود فى الحالة العامة».

وعلى عكس ما كان متوقعا، فقد تحسنت صحة الملك تحسنا طفيفا صباح اليوم التالى، فقرأ الصحف، وحين اطلع فيها على النشرة الصحية التى صدرت فى المساء؛ بدا على وجهه الامتعاض، ثم قال لمن حوله:

«أنا لا يهمنى الملك، ولا تهمنى الحياة، وكل ما أريده، هو أن أعيش حتى أرى «فاروق» رجلا».

وفى مساء السبت، بدأ الملك المريض يدخل فى نوبات متقطعة من الغيبوبة، يستيقظ منها أحيانا ليتحدث مع المحيطين به. وقد أزعج ذلك «الملكة نازلى» - وكانت تقيم فى غرفة مجاورة للغرفة التى يرقد فيها، بصحبة «شهيرة الدرمللى» - زوجة شقيقها الأكبر «حسين» - فازداد إلحاحها على باشوات القصر، بإخطار «الأمير فاروق» بهذا التطور الخطير فى حالة الملك الصحية، لكى يعود فوراً إلى مصر، وأبدت استعدادها لأن تتخذ القرار على مسئوليتها، وتبلغ ابنها به حين يتصل بها تليفونيا لكى يطمئن على حالة أبيه، ولكن كبار رجال القصر أشاروا عليها بالتريث لأن عودة ولى العهد، قرار سياسى أكثر منه عائلى، ولا يمكن اتخاذه قبل التشاور مع الجهات المعنية.



محمود ثابت باشا

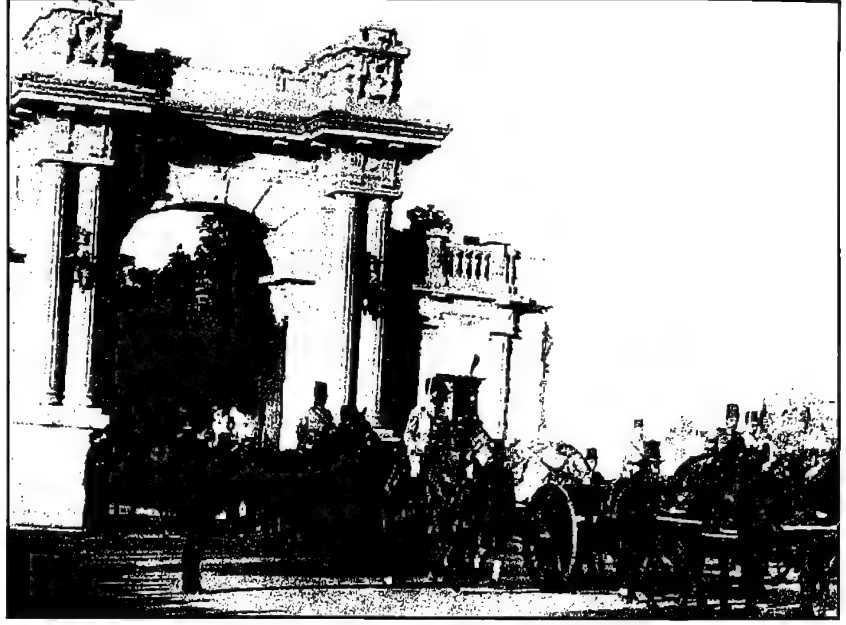
وفى هذا الظرف العصيب أثبتت «الملكة نازلى» قدرة على التصرف السريع، فاتصلت بابنة خالتها وصديقتها الحميمة حرم «محمود ثابت باشا» - وكان آنذاك مديرا للبروتوكول بوزارة الخارجية - وقالت لها: إن الملك يحتضر، وهناك شائعة بأن البريطانيين سوف يضعون «الأمير محمد على» على العرش بدلا من «فاروق»، ولا بد أن نفعل شيئا بسرعة.

وبعد قليل غادرت الملكة قصر القبة، إلى منزل ابنة خالتها بقصر الدوبارة، حيث عقد مؤتمر محدود، حضره معها شقيقها «شريف صبرى باشا» - وكان وكيلًا لوزارة الخارجية - تقرر فيه إرسال برقية تطلب إلى «فاروق» الاستعداد للعودة بأسرع ما يستطيع، وأسفرت الاتصالات العاجلة التى أجريت بعد المؤتمر، عن لقاء حاسم بين «على ماهر باشا» و«السير مايلز لامبسون»، ألح فيه رئيس الوزراء إلى الشكوك التى تحيط بمعارضة بريطانيا فى عودة الأمير. وفى اليوم نفسه أعطيت التعليمات لرائد الأمير، «أحمد حسنين بك» بالعودة فوراً، وكتب «لامبسون» لحكومته، لكى تعمل على تسهيل عودة ولى العهد المصرى من دون إبطاء.

لكن الأوان كان قد فات، فازدادت حالة الملك سوءا فى اليوم التالى، الاثنين ٢٧ إبريل (نيسان) ١٩٣٦، وهبطت معنوياته وتخلى عنه جلده، وقال لأطبائه فى لحظة من لحظات إفاقته:

«دعونى أموت، لا أريد أن أعيش لقد أتعبتكم كفاية!»

وعلى الرغم من كل ذلك فقد طلع عليه نهار الثلاثاء ٢٨ إبريل (نيسان) ١٩٣٦، وهو لا يزال حيا. وكان الوقت



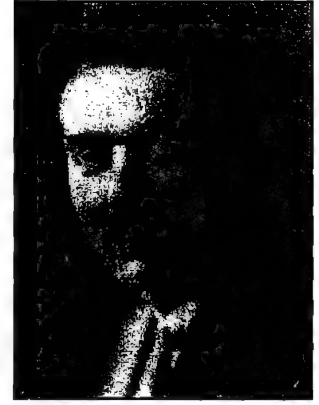
٢٩ إبريل ١٩٣٦: جنازة الملك فؤاد تغادر
قصر القبة إلى غير عودة

وبوصول «مراد محسن باشا» و«على ماهر باشا» طلب الملك منهما إعداد تنازل قانونى عما تحتويه القصور الملكية من منقولات، وأثاثات، وتحف ومجموعات خاصة. ومنها مجموعة طوابع البريد التى جمعها. ينص على نقل ملكيتها إلى ابنه الأمير «فاروق»، لكى لا تثير مشكلات بينه وبين بقية ورثته.

وبعد قليل من انصرافهما، وكان الملك لا يزال ينام على الشيزلونج الطويل المجاور لفراشه، أغمض عينيه فى إغفاءة، فغادر المحيطون به الغرفة، إلى صالون مجاور، يجلس به عدد من كبار موظفى القصر، من بينهم «فيروتشى بك» - كبير مهندسى القصور الملكية وأقرب أصدقاء الملك إليه - و«محمود فخرى باشا»، زوج ابنته الكبرى الأميرة «فايقة». وكان «فيروتشى بك» يدخل إلى الغرفة بين الحين والآخر، ليلقى نظرة على الملك، وعندما اقترب فى إحدى المرات من فراشه، اكتشف أنه قد مات! وبمجرد إعلان النبأ، اجتمع مجلس

مبكرا حين دق جرس الهاتف فى قصر سكرتيره الخاص «محمود شوقى باشا» بالزمالك، الذى فوجئ بخادم الملك الخاص، ينقل إليه رغبة مولانا فى أن يراه فوراً. وبعد أقل من نصف ساعة كان يقف أمام الملك، الذى كان - كعادته منذ اشتد عليه المرض - يرقد نصفه رقدة على شيزلونج بجوار سريره، وكانت دهشة «شوقى باشا» كاملة؛ إذ لم يكن الملك فى حالة يقظة تامة فحسب، بل وطلب إليه أن يتصل بكل من «مراد محسن باشا» - ناظر الخاصة الملكية - و«على ماهر باشا» - رئيس الوزراء - ويستدعيهما لمقابلته.

وفى انتظار حضورهما طلب إليه الملك أن يعرض عليه ما لديه من أوراق تتطلب توقيعه. وكان من بينها اتفاق توصلت إليه الحكومة مع شركة قناة السويس، بزيادة عدد ممثلى مصر فى مجلس إدارة الشركة، وبتحديد سعر للصرف، يحسب على أساسه نصيبها من دخل القناة. وأخذ الملك قبل التوقيع يتحدث مع «شوقى باشا» حول أهمية الاتفاق.



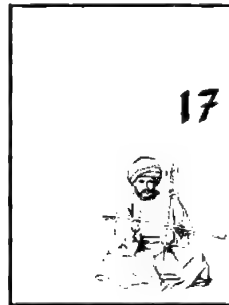
شريف صبرى باشا

الوزراء لمدة عشر ساعات متصلة، خرج بعدها رئيسه «على ماهر باشا»، ليعلن «وفاة الملك فؤاد»، وينادى بولى عهده الأمير «فاروق» ملكا على مصر، ويحتفظ للمجلس بسلطات الملك الدستورية لحين تشكيل مجلس الوصاية، ويختم البيان بالعبارة التقليدية «مات الملك.. عاش الملك».

وفى مساء اليوم التالى -الأربعاء ٢٩ إبريل (نيسان) ١٩٣٦ - غادر جثمان الملك فؤاد «قصر القبة» إلى «قصر عابدين»، حيث شيع منه صباح يوم الخميس ٣٠ إبريل (نيسان)، إلى «مسجد الرفاعى» ليدفن إلى جوار أبيه «الخدوي إسماعيل».

وكانت «الملكة نازلى» تتابع مراسم إيداع جثمان زوجها فى اللحد، من خلف سجاج نافذة تقع بغرفة ملحقة بقاعة الدفن، وما كاد الرجال ينسحبون من القاعة حتى دخلت إليها - بصحبة «السلطانة ملك»، أرملة السلطان «حسين كامل» - لتذرف دموعا حارة يصعب التيقن مما إذا كانت أسفا على فراقه، أم رثاء للعمر الجميل الذى أضاعته إلى جواره، مهددة الكرامة، مهيضة الأنوثة، محرومة حتى من ممارسة الأمومة.

ولم يكن قد مضى على مغادرة الملك «فؤاد» لقصر القبة، إلى حيث لا عودة، سوى أسبوع واحد، حين أمّرت



الملكة «نازلى» بطرد «سرد نور هانم» من القصر، وطرد كل «الكفلوات» اللواتى كن يعملن تحت رئاستها،

ويتجسسن على الملكة لحسابها. ولم يكد ابنها يعود حتى طلبت إليه طرد مربيته «المسنز نايلور» باعتبارها جاسوسًا، تعمل لحساب دار المندوب السامى البريطانى فأمر بإنهاء خدمتها، بعد ثلاثة عشر عاما قضتها فى القصر، وأمر لها بمكافأة، ومعاش شهرى دائم. ثم جمعت «الملكة نازلى» ملابس الزوج الراحل، وأحذيته، ووضعتها فى صندوق كبير، وطلبت إلى أحد الموظفين أن يبيعه فى «سوق الكانتو» المخصص لبيع الملابس القديمة. وحين عاد لها بثمنها أمرته بإحراقه.

وكان التخلّص من فصيلة الجواسيس التى كانت تنقل أنباءها للملك الراحل، هو خطوتها الأولى فى مسيرة التحرر التى بدأتها أو بمعنى أدق استأنفتها، إذ قلبت وفاته موازين القوة فى القصر، فقفزت بمكانتها من سفح الهرم إلى قمته، ولم يعد باستطاعة أحد أن يتجاهل أنها أم الملك الصغير، الذى كان يتعامل معها - حتى ذلك الحين - كما يتعامل الطفل مع أمه.

وكانت الخطوة الثانية هى تحطيم كل التقاليد والأعراف التى كانت سائدة فى عهد الاستبداد البائد، ولم تكن شهور الحداد الرسمية الثلاثة على وفاة «الملك فؤاد» قد انتصفت بعد، حين بدأت الملكة الأرملة تخرج لتسهر وترقص وتمرح، بصحبة بعض رجال الحاشية.

أما الخطوة الثالثة، فكانت التدخل فى الشؤون السياسية والظهور أمام الرأى العام فى صورة الملكة، وليس فى صورة الشئ الذى يحوزه الملك. وهكذا نشطت للدفاع عن «حقوق العرش»، خشية أن ينتهز المتربصون بها، فرصة غياب «الملك فؤاد» وصغر سن ابنه، لكى يتقاسموا تلك الحقوق

فيما بينهم، وخاصة خلال الشهور الأربعة عشر التي تقرر أن تنتقل سلطة الملك خلالها إلى مجلس الوصاية.

فأثناء المشاورات التي كانت تدور بين زعماء الأحزاب، حول أسماء أعضاء مجلس الوصاية، تمهيدا لعرضها على مجلس النواب ليوافق عليها، كما ينص الدستور، أرسلت إليهم رسالة شفوية تقول فيها: إنها لا تريد أن تتدخل في عملهم، ولكن يسرها بصفة خاصة، لو وجدوا طريقة لاختيار شقيقها «شريف صبرى باشا»، أحد الأوصياء الثلاثة.

ولم يكن عسيرا على الزعماء أن يجدوا هذه الطريقة، فاختاروا «شريف صبرى» بدلا من «أحمد زيور باشا» أحد الأوصياء الذين كان الملك الراحل قد اختارهم، وتشكل مجلس الوصاية، برئاسة أمير ينتمى إلى أسرة الملك، هو الأمير «محمد على باشا»، وعضوية أحد أصهار الأسرة المالكة هو «عبد العزيز عزت باشا»، وخال الملك «شريف صبرى باشا».

وسنت «نازلى» - التي شعرت لأول مرة بأنها ملكة وليست جارية - تقليدا جديدا هو: أن ترد على التلغرافات والرسائل التي تصلها فى مختلف الشئون عن طريق كبيرة وصيفاتها.

وعندما تشكلت وزارة الوفد فى أعقاب الانتخابات تلقت زوجات الوزراء الوفديين، إشارة بأن الملكة ترحب باستقبالهن، فتوجهن جميعا إلى قصر القبة، وقيدن أسماءهن فى دفتر التشريفات، ودعتهن إحدى الوصيفات إلى دخول أحد صالونات القصر، ثم أقبلت عليهن الملكة، وأخذت تتحدث إليهن.

وبعد أسابيع قليلة، أصبح معروفا

للجميع - كما ذكرت مجلة «آخر ساعة» - التى كانت قريبة آنذاك من دوائر القصر - أنه «ما من كبيرة أو صغيرة من شئون السراى، إلا ويرجع فيها جلالة الملك الشاب، إلى رأى جلالة الملكة، شأن الابن البار»!

والحقيقة أن مسيرة التحرر، على مستوى السلوك الشخصى، والتقاليد التى استهدفت تأكيد المكانة، لم تشغل الملكة «نازلى»، عن القيام بدورها فى ترسيخ قوائم عرش ابنها. ولأنها كانت تدرك طبيعة مشاعر التنافس والتحاسد والبغضاء التى كانت تسود بين صفوف الأسرة المالكة، فقد حرصت على أن تظل هناك مسافة تفصل بين الطرفين، وعملت بذكاء على إفساد «مبادرة نسيان الماضى» التى اقترحها اثنان من رجال الأسرة المالكة هما النبيل «إسماعيل داود» والأمير «يوسف كمال».

وكان «النبيل داود»، قد انتهاز فرصة وقوفه خارج «مسجد الرفاعى» فى انتظار الانتهاء من دفن «الملك فؤاد»، ليقترب من «حسين صبرى باشا»، شقيق «الملكة نازلى»، فيقول له: إنه يريد أن يتكلم بصراحة تامة، فى موضوع قد حانت ساعة الكلام فيه. ثم أضاف قائلا، إن الأوان قد آن، لتحسين العلاقات بين الجالس على العرش، وبين أعضاء الأسرة المالكة. وأن العلاقات السيئة، التى سادت فى عهده «الملك فؤاد»، وكانت سببا فى أن يقاطع بعض الأمراء القصور الملكية طوال حياته، تعود إلى دسائس الوشاة والنمامين، وأن أعضاء الأسرة، على استعداد لنسيان خصومات الماضى، والاتفاف حول الملك الشاب، لكنهم ينتظرون فى الوقت نفسه أن تصفو القلوب، وأن تقابل هذه الخطوة منهم



الملكة نازلى تحمل فاروق

اتصالهم بالملك الشاب، الذى وعدهم بأن يلتقى بهم، ولم ينفذ وعده، مما جعل الجميع يدركون أن «الملكة نازلى» لم ترحب بالمبادرة.

ولم تكن «الملكة نازلى» وحدها، هى التى تنفست الصعداء، بمجرد انتقال «الملك فؤاد» من القصر إلى القبر. إذ لم تكن الضحية الوحيدة لشهوته المتضخمة للاستبداد التى غذتها سنوات طفولته البائسة، وجوع شبابه للسلطة. وإذا كان ما أصابها من أضرار تسلطه، يبدو أقدم مما أصاب غيرها،

بخطوة شبيهة، وأن يفلق الباب فى وجه هؤلاء الوشاة والدساسين، فإذا سعى أحدهم بنميمة حقق فيها أولاً قبل أخذها كقضية صحيحة لاشك فيها.

ومع أن «حسين صبرى باشا»، رحب بالمبادرة، وعبر عن اعتقاده، بأن الملكة الوالدة سترحب بها، ومع أن الأمراء لم يقصروا فى إعلان التزامهم بها، فكانوا جميعاً فى استقبال الملك الشاب عندما عاد إلى البلاد بعد وفاة والده بأسبوع، إلا أنهم اكتشفوا بعد قليل، أن هناك عوائق توضع أمام



وفاة الملك فؤاد على غلاف «آخر ساعة»



١٩٣٦: أسرة الملك فؤاد عقب رحيله.
الملكة نازلي وإلى يمينها فاروق. وإلى
يسارها فوقية وفوزية، وأمامهم فتحية
وفائزة

الاستقلال الذاتي عام ١٩٢٢ وحتى وفاته، ينازع الأمة حقها في أن تكون مصدر السلطات، ويصر على تفسير الدستور بما يجعله شريكاً للأمة وأحياناً بديلاً عنها في ممارسة هذه السلطات. فإذا عجز عن انتزاع حقه في المشاركة، تأمر مع المندوب السامي البريطاني لكي ينقلب على الدستور أو يعطله، أو يستبدله بغيره، بما يجعل سلطة الأمة تابعة لسلطته.

وهكذا كان اختفاؤه عن مسرح السياسة المصرية، مبرراً لسعادة كثيرين. كان على رأسهم «حزب الوفد المصري» الذي قاد الثورة، وخاض صراعاً مريعاً مع الملك الراحل من أجل

فلأنه كان شخصياً ومباشراً، لكنه لم يكن أقل مما أحدثه هذا التسلط من أضرار على مسيرة الديمقراطية في مصر. فقد كان يعتقد أن الأمة المصرية، كزوجته «نازلي»، أمة عاطفية جاهلة وساذجة ومندفة، وناقصة الخبرة، لا تستحق الحرية ولا تستطيع أن تمارسها بشكل صحيح، وأنها لو حصلت عليها، فسوف ينفلت عيارها، وتجمع وتعود نفسها إلى الكوارث. وأن تربيتها داخل معزل، تحت إشرافه المباشر وطبقاً لتوجيهاته وأوامره، هي السبيل الوحيدة لكي تترقى وتنهض لتستحق بعد ذلك الحرية. ولذلك ظل طوال الأعوام التي أعقبت إعلان

الدستور. والذي ظن أن الأوان قد حان لكي تعود الأمور إلى نصابها الصحيح. فالملك الجديد شاب صغير السن، محدود الخبرة، ليست لديه شهوة أييه للاستبداد بالأمّة. وصاحب السلطة الحقيقي عليه، هي أمه «الملكة نازلي»، التي تربت في بيت «سعد زغلول»، وكان والدها صديقاً له، ومتعاطفاً معه. ولعل الملك «فؤاد» لم يتوقف يوماً، ليتأمل الآثار الجانبية التي يمكن أن تترتب على سياسة وضع «الملكة نازلي» في ذلك المعزل الرهيب الذي ظلت تقيم فيه طوال سبعة عشر عاماً، ولم يفكر في تأثير حرمانها، وحرمان ابنه الذي تولى العرش بعده، وشقيقاته الأميرات، من الاحتكاك بالدينيا الواسعة، ليضيق عالمهم، وتقتصر كل صلاتهم الاجتماعية بغيرهم من البشر على ذلك الطابور الطويل من كومبارس التاريخ، الذين يزحمون قصور الملوك من الخدم والوصيفات والمربيات والسائقين وعمال الكهرباء والشماسرجية، وموظفي الديوان وضباط الحرس، الذين اكتسبوا خبرة فائقة في التعامل مع الملوك وأبنائهم وبناتهم. وعرفوا أنهم، برغم هالات السلطة ومظاهر السلطان، بشر ضعفاء، وإلى حد ما ساذجون، لا يعرفون الكثير عما يجري خارج أسوار قصورهم العالية. وأدركوا أنهم - برغم هوان شأنهم - هم كل صلتهم بتلك الدنيا الواسعة التي يشتاقون إليها، فتصدهم أسوار المعازل التي عاشوا فيها كالزهور التي تستنبت في محمية صناعية.

ولكن إشارات البداية، لم تكن تنبئ بشيء من ذلك، بل كانت توحى - على العكس منه - بأن اختفاء الأب هو بداية الزمن السعيد، الذي لا تعاسة ولا

شروع فيه: قطع ولي العهد الأمير «فاروق» دراسته - التي لم تستمر سوى سبعة أشهر - بمجرد أن وصله خبر وفاة والده، وعاد مسرعاً من «لندن» إلى «الإسكندرية» ليستقبله المصريون على طول الطريق من الميناء إلى القطار، ومن محطة «القاهرة» إلى «قصر عابدين»، استقبلاً عاطفياً جارفاً، جدد ذكرى استقبالهم الأسطوري لزعيم الثورة «سعد زغلول» عند عودته من المنفى عام ١٩٢١.

كانت نشوتهم بانتصارهم القريب على آخر الانقلابات الدستورية التي خطط لها الملك الراحل، لا تزال تملأ قلوبهم بالفخر. فقد عاد دستور ١٩٢٣ بعد مقاومة ضارية، استمرت خمس سنوات، سقط خلالها عشرات الشهداء. وتشكل وفد يضم ممثلين لكل الأحزاب، بدأ فعلاً في التفاوض مع المندوب السامي البريطاني السير

الذي ظن أن الأوان قد حان لكي تعود الأمور إلى نصابها الصحيح. فالملك الجديد شاب صغير السن، محدود الخبرة، ليست لديه شهوة أييه للاستبداد بالأمّة. وصاحب السلطة الحقيقي عليه، هي أمه «الملكة نازلي»، التي تربت في بيت «سعد زغلول»، وكان والدها صديقاً له، ومتعاطفاً معه. ولعل الملك «فؤاد» لم يتوقف يوماً، ليتأمل الآثار الجانبية التي يمكن أن تترتب على سياسة وضع «الملكة نازلي» في ذلك المعزل الرهيب الذي ظلت تقيم فيه طوال سبعة عشر عاماً، ولم يفكر في تأثير حرمانها، وحرمان ابنه الذي تولى العرش بعده، وشقيقاته الأميرات، من الاحتكاك بالدينيا الواسعة، ليضيق عالمهم، وتقتصر كل صلاتهم الاجتماعية بغيرهم من البشر على ذلك الطابور الطويل من كومبارس التاريخ، الذين يزحمون قصور الملوك من الخدم والوصيفات والمربيات والسائقين وعمال الكهرباء والشماسرجية، وموظفي الديوان وضباط الحرس، الذين اكتسبوا خبرة فائقة في التعامل مع الملوك وأبنائهم وبناتهم. وعرفوا أنهم، برغم هالات السلطة ومظاهر السلطان، بشر ضعفاء، وإلى حد ما ساذجون، لا يعرفون الكثير عما يجري خارج أسوار قصورهم العالية. وأدركوا أنهم - برغم هوان شأنهم - هم كل صلتهم بتلك الدنيا الواسعة التي يشتاقون إليها، فتصدهم أسوار المعازل التي عاشوا فيها كالزهور التي تستنبت في محمية صناعية.

ولو أن الملك «فؤاد» فكر يوماً في أن المرأة التي حبسها وأهان أنوثتها وأمومتها، ستكون يوماً ربة أسرته التي تقود سفينتها بعد وفاته، وأن



مايو (آيار) ١٩٣٧: الملك فاروق يسجل من مكتبه بقصر عابدين رسالة إلى الشعب المصري أذاعتها محطة الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية

«مايلز لامبسون»، لحل المشكلات المعلقة بين البلدين. وأجريت انتخابات حرة، أسفرت عن عودة حزب «الوفد» الممثل لأغلبية الشعب إلى مقاعد الحكم. وبدأ كل شيء باعتماداً على الأمل، فى أن الآوان قد آن ليحصدوا ثمار تضحياتهم وبأن أشعة الفجر قد بدأت تشق طريقها فى ظلام الليل الطويل.

ولعل المصريين أرادوا، بحسبهم الإنسانى الرهيف، أن يعوضوا الأمير الشاب بذلك الاستقبال العاطفى الدافئ، عن شماتتهم الخفية فى وفاة أبيه الذى لم يحبوه أو يتقوا فيه يوماً، من دون أن يعتذروا عما ناوشهم من راحة عميقة لزوال كابوس حكمه الذى جثم على أنفاسهم تسعة عشر عاماً طويلة. ومع أن الاستقبال لم يكن بعيداً عن التخطيط المسبق، إلا أن الجزء الأعظم من حرارته، جاء تعبيراً تلقائياً عن موجة التفاؤل بحكم الملك الجديد، فى ظروف بدا فيها وكأنهم قد حققوا كل أهدافهم. ولأنه كان صبيّاً نصرّاً فقد أحبه الآباء. ولأنه كان يتيمّاً فقد حنّت عليه قلوب الأمهات. ولأنه كان وسيماً، فقد تعلق به قلوب الفتيات. ولأنه كان شاباً ممتلئاً بالأمل فقد تحمس له الشبان.

وفى ذروة تلك الموجة من التفاؤل بالملك الجديد، اقترح الأمير «محمد على توفيق» -ابن عمه وولى عهده- إعادته إلى بريطانيا، ليستكمل دراسته فى كلية «وولويتش» العسكرية، لمدة أربع سنوات أخرى. على ألا يتولى سلطته الدستورية، إلا عندما يبلغ سن الرشد فى الحادى والعشرين من عمره، ليكتسب من العلم والنضج ما يؤهله للحكم أسوة بمن سبقه من ملوك، فقد أتم والده «الملك فؤاد» دراسته الحربية فى «تورين» ودرس عمه السلطان «حسين كامل» فى باريس، وتربى فى بلاط

«نابليون الثالث»، بينما درس ابن عمه الخديوى «عباس حلمى» فى النمسا، فكيف يرقى «فاروق» إلى العرش، وهو لم يتم دراسته؟!

وكان من بين الأسباب التى استخدمها أصحاب الاقتراح فى ترويجه، قولهم إن بقاء الملك فى مصر، وتولييه لسلطاته الدستورية، وهو لا يزال فى مرحلة التكوين، سيضعه تحت تأثير رجال البلاط، الذين تعودوا على التدخل فيما ليس لهم به شأن، وأن الخير أن يتكون بعيداً عن هؤلاء. لكن الاقتراح بدا طائراً غير قابل للتطبيق.

فقد خاف الإنجليز أن يؤدى تنفيذه إلى خلل فى الموازنة السياسية التقليدية بين القصر وحزب الأغلبية الشعبية، يستفيد منه «الوفد» فلا يستطيعون تقليص أظافره عندما يريدون.

ورأى زعماء «الوفد» أن تطبيقه سيفرض عليهم التعامل، لمدة ثلاث أو أربع سنوات قادمة، مع الأمير «محمد على توفيق» بصفته رئيساً لمجلس الوصاية، وهو أمير تركى من الطراز القديم، كثير الأوامر والنواهى والحديث عن أمجاد أجداده، لا يكاد يختلف عن عمه الراحل الملك «فؤاد» فى تسلطه واحتقاره للشعب، بدلاً من أن يتعاملوا مع ملك شاب كانوا ينظرون إليه باعتباره صبيّاً محدود الخبرة. ويتوهمون أن باستطاعتهم تطويعه لى يقبل حقيقة أنه ملك دستورى، يملك ولا يحكم، ويوقع على المراسيم دون أن يكون له حق مناقشتها، أو حتى العلم بما فيها.

وعندما خاطب الأمير «محمد على»، زعيم الوفد «مصطفى النحاس» فى الأمر؛ طالباً إليه دعم اقتراحه بتأجيل تولى الملك الصبى لسلطته الدستورية



الأمير محمد على بريشة صاروخان



إلى أن يبلغ سن الرشد، اعتذر له بأنه لا يريد أن يصدم الملك الشاب في مستهل حياته، حتى لا تحدث بينهما خلافات.. وقال «النحاس» - في مذكراته - تبريرا لموقفه: إنه لم ير فارقا بين أن يكون فاروق ملكا، وأن يكون «محمد علي» رئيسا لمجلس الوصاية، إذ كان من رأيه أن «أفراد تلك الأسرة - ماعدا أقلية ضئيلة - لا يؤمنون بمصر، ولا يهتمون بمصلحتها فهم ليسوا منها» ولذلك لم يوافق على إثارة خلاف لا مصلحة للبلد من ورائه، خصوصا وأنه كان يعتقد أن الأمير «محمد علي» يسعى من وراء هذا الطلب إلى مصلحته هو وحده، دون النظر إلى أي اعتبار آخر.

وتزعمت الملكة «نازلي»، فريقا من رجال القصر نهضوا لمقاومة الفكرة، فقد كانت تتشكك في دوافع «الأمير محمد علي» لتمديد مدة وصايته على ابنها وتخشى أن تهب عواصف السياسة فيتحول ابن العم العجوز، من وصى على العرش إلى صاحب له. كما أنها كانت حريصة على أن يتولى الابن سلطاته، لتستطيع هي الأخرى، أن تتولى سلطاتها، وأن تصبح «ملكة» بعد أن ظلت طوال سبعة عشر عاما - قضتها على العرش، إلى جوار «الملك فؤاد» - تعامل باعتبارها جارية. وهددت الملكة الأم، وبأن تغادر مصر إلى إنجلترا، لتقيم معه في «كنرى هاوس» إذا تقرر عودته إلى هناك.

وهكذا سقط الاقتراح، بعد أن تحالف الجميع ضده، وثار الأمير «محمد علي» واتهم «رجال القصر» بأنهم وراء سقوط المشروع، وأنهم يحرضون الملك الصبي على أن يعمل برأيه، ويتصرف من دماغه، ويوسوسون له، بالآيستشير أحدا من رجال الدولة، لأنه هو الملك وليس أحدا غيره.

أما وقد استقر الرأي، على أن يتولى الملك سلطاته الدستورية، بعد أربعة عشر شهرا، حين يبلغ عمره، ثمانية عشر عاما هلالية، طبقا للدستور، فقد رأى استبدال مشروع استكمال الدراسة بخطة ترضى كل الأطراف، فاختار المندوب السامي البريطاني «السير مايلز لامبسون»، أستاذًا بريطانيًا شابًا بـ «كلية إيتون» التي درس فيها، لكي يعلم «فاروق» كيف يتصرف كصبي إنجليزي مؤدب في مثل سنه، وبذلك تأتي العلوم البريطانية للملك بدلا من أن يذهب إليها ولم يرفض اقتراح الأمير «محمد علي» بأن يسافر الملك الصبي في رحلة طويلة إلى أوروبا، لكي يطوف بممالكها ويزداد خبرة بالحياة.

وعلى الرغم من أن المعسكر الذي تتزعمه «الملكة نازلي»، كان قد حقق هدفه، وأفضل مشروع تأجيل ممارسة الملك لسلطاته، فقد أصر على أن يحصل على مكاسب إضافية، فنفذ الملك نصيحة أمه، بأن يؤدي صلاة الجمعة كل أسبوع بأحد مساجد القاهرة، ليبدو أمام شعبه في صورة الملك الشاب المتدين، وقام بجولة في محافظات الدلتا، وأخرى في محافظات الصعيد، لكي يتعرف إلى أعيان البلاد، ولم يأبه «معسكر الملكة الوالدة» باعتراض الأمير «محمد علي» ولا الوزارة الوفدية، التي كانت تدرك أن الهدف ليس الصلاة، أو التعرف على معالم البلاد، ولكنه اصطناع شعبية تعطى الملك نفوذا سياسيا سوف يشجعه على تجاوز سلطاته المحددة في الدستور.

ولعل تلك الأيام، كانت أسعد ما عاشته «الملكة نازلي» في حياتها التي امتدت بعد ذلك إلى ما يقرب من نصف قرن، فبعد شهور، كان الجميع قد

نسوا «الملك فؤاد»، وقبل ستة أسابيع من موعد الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لوفاته، غادرت أرملته الطروب مصر وبصحبتها ابنها «الملك فاروق» وشقيقاته الأربع، وحاشية كبيرة يرأسها أحمد حسن باشا. وقالت الصحف: إن حاجة الملكة الأم للعلاج من أمراض الكلى، هو السبب فى تقديم موعد بدء الرحلة الملكية قبل حلول الذكرى السنوية الأولى للملك الراحل.

ومع أن كثيرين قد أتاحت لهم - آنذاك وربما قبل ذلك - الفرصة لكى يشاهدوا بأعينهم طيور الخراب وهى تحلق فوق رؤوس كائنات الشيكولاته الملكية فى أول مواجهة لهم مع شرور الدنيا، بعد اختفاء الأب، فإن أحدا منهم لم يترك لنا شهادة مكتوبة، سوى الأستاذ «محمد التابعى» - وكان

الصحفى الوحيد الذى سمح له بمرافقة الرحلة الملكية - إذ لم يكن قد مضى على مغادرة السفينة «فايس روى أوف آنديا»، لميناء بورسعيد، سوى أقل من ساعة، حين سعد فى منتصف ليلة السبت ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٣٧، إلى سطحها ليرسل آخر أخبار الرحلة الملكية، إلى جريدة «المصرى» التى كان أحد أصحابها.. وما كاد يغادر مكتب اللاسلكى حتى تبين فى ظلام منتصف الليل، شبحين يستندان إلى حاجز الباخرة، ويتابعان أنوار «بور سعيد» وهى تومض من بعيد عرف فيهما: صاحبة الجلالة «الملكة نازلى»، وحضرة صاحب السعادة «أحمد محمد حسن باشا» رائد الملك، والمشراف على تربيته وتعليمه.

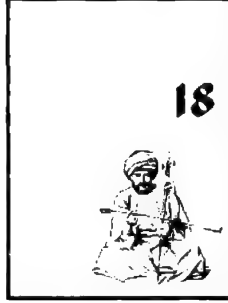
وكانت الملكة تتكى بمرفقيها على حاجز السفينة، بينما كانت يد «حسنين» تتكى على كتفها!

الفصل الرابع

خطة راسبوتين



فى تلك
السنة لم يكن
«أحمد حسنين»
قد أكمل بعد
عامه الثامن
والأربعين
وعلى الرغم
من كهولته،



فقد كان مفعماً بالحيوية والنشاط،
طويل القامة، رشيق القوام، كما يليق
برياضى قديم، خفيف الظل، سريع
البديهة حاضر النكتة، كما ينبغي لابن
بلد تربى بين حوارى «بولاق»، عميق
الغور، يملك قدرة مذهلة على التحكم
فى انفعالاته كما يليق بمغامر جاب
فيافي الصحراء، وخاطر بقيادة
الطائرات، حين كان ذلك أكثر خطورة
من قيادة سفن الفضاء، بالغ النعومة،
شديد التهذيب خاصة مع النساء، كما
يتحتم على رجل درس فى «جامعة
أكسفورد» وعاش حياته متنقلاً بين
السفارات والقصور.

وكان ينتمى لواحدة من بطون
القبائل العربية، التى هاجرت من
الجزيرة العربية إلى مصر فى أعقاب
الفتح العربى لها، وتوطنت بجوار
مدينة «منفلوط» بوسط الصعيد، وما
لبثت أن استقلت بقرية كبيرة حملت
اسمها، فعرفت بعد ذلك باسم «بنى
عديات». وكان جده لأبيه «أحمد مظهر



أحمد حسنين يستعد لركوب إحدى
الطائرات، التي قادها، ضمن مغامراته
التي شملت الصحراء والأجواء
وكواليس القصور

الأزهر، والحفاظ على ولاء طلابه
وعلمائه.

وقد شغل مناصب مؤثرة في السلك
الأزهري، فكان أول مدير للكتبخانة
الأزهرية، ثم مفتشاً للمعاهد الدينية،
وشيخاً للجامع الأحمدي، ومديرًا عامًا
للأزهر والمعاهد الدينية، وعضوًا في
مجلسه الأعلى، وأخيرًا وكيلًا له. ولم
تكن ثروته التي أغرقتها الديون في
السنوات الأخيرة من حياته تقل عن
مكانته الدينية ونفوذه الأدبي، إذ كان
يملك مزارع ومسكن ومساحات
واسعة من أرض «بولاق» حيث كان
يقيم.

حسنين العدوي» من طلاب البعثات
الذين أرسلهم «محمد علي الكبير» إلى
أوروبا، ليتلقوا العلوم الإدارية
والعسكرية، ويؤهلوا لقيادة الجيش
الحديث الذي شرع في تأسيسه. وعاد
من بعثته ليلتحق بالبحرية، وظل
يترقى في مدارجها، إلى أن وصل إلى
رتبة الفريق البحري. أما الأب الشيخ
«محمد حسنين البولاقى» فكان من
كبار علماء الأزهر الموالين للأسرة
العلوية والمقربين من الخديو «عباس
حلمى الثانى»، ثم من السلطان «حسين
كامل»، وأحد الأعمدة التي ارتكن إليها
«الملك فؤاد» في تأكيد سيطرته على

إلى عالم الشرق المسحور، الذى يشغف الأوروبيون عادة بمحاولة فك طلاسمه، ثم نجح بذكائه الفطرى، واستعداده للتعليم، وطموحه الذى يدفعه إلى التفوق، فى اقتحام ذلك المجتمع الغربى الذى انتقل إليه وفى التكيف معه. فلمع كرياضى بارع، يتقن السباحة وركوب الخيل والشيش، الرياضة الأرستقراطية التى شغف بها، وحصل على كئوس تدل على تميزه فيها أثناء دراسته الثانوية. ولأن «اللورد ملنر» كان - فضلاً عن ذلك كله - ولى أمره، فقد نجح «الجنترلمان الشرقى» فى اقتحام بيوت كبار العائلات الإنجليزية، فتعرف إلى «البرنس أوف ويلز» - ولى عهد إنجلترا، الذى عرف بعد توليه العرش باسم «إدوارد الثامن» ثم عرف بعد تنازله عنه باسم «دوق وندسور» - وتعرف فى الكلية وفى غيرها من المجتمعات إلى عدد كبير ممن أصبحوا فيما بعد من كبار موظفى وزارتى الخارجية والمستعمرات البريطانية، أفادته صداقته بهم فيما تلا ذلك من أزمان.

وطبقاً لما نقله عنه «د. حسن حسنى»، الذى عمل معه بالقصر الملكى فى بداية الثلاثينيات فقد تحمس «حسنين» - عند إعلان الحرب العالمية الأولى - مع زملائه من طلبة «جامعة



وورث الابن - الذى ولد عام ١٨٨٥م - طموح أبيه وجده فى أن يظل قريباً من أصحاب الجاه والسلطان، ولكن بأدوات عصرية، أقرب إلى أدوات الجد منها إلى أدوات الأب، لذلك قاوم رغبة أبيه، فى أن يدفع به إلى الأزهر، وأصر على أن يلتحق بالتعليم المدنى، وعندما أنهى تعليمه الثانوى فى المدرسة الخديوية الثانوية، التحق بـ «مدرسة الحقوق»، وبعد عام واحد أصر على أن يكمل تعليمه فى فرنسا، لكنه لم يبق بها سوى عام واحد، أدرك فى نهايته - عن حق - أن أبواب المستقبل المفتوحة أمام الذين يتعلمون فى الجامعات البريطانية، ستكون أكثر اتساعاً مما يتاح لمن يتعلمون فى فرنسا. إذ كانت مصر آنذاك، تعامل باعتبارها إحدى ممتلكات التاج البريطانى.

وهكذا غادر «باريس» إلى «لندن» وفى يده خطاب تقديم - حصل عليه الأب بنفوذه - إلى «اللورد ملنر»، وزير المستعمرات البريطانية فيما بعد، كان كفيلاً بأن يفتح أمامه أبواب «جامعة أكسفورد» ليلتحق بكلية «بليول» التى كان اللورد يرأس آنذاك مجلس إدارتها. وخلال سنوات دراسته بالكلية. برز اسمه بين طلابها من الإنجليز الذين شدهم إليه فى البداية، انتماءه



الشيخ محمد حسن بن البولاقى فى شيخوخته، وابنه أحمد حسن بن فى شبابه



الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال
البريطاني بمصر في أوائل الحرب اعتزل
الخدمة عام ١٩١٦ وتوفي في مارس
١٩٢٩.

ومع أن العقبات التي اعترضت طريقه البريطاني نحو الصعود، كانت قد زالت نسبياً أثناء ثورة ١٩١٩، عندما صحب -بحكم وظيفته في وزارة الداخلية- الإمدادات البريطانية التي تحركت نحو الصعيد لتصفية مظاهر الثورة العنيفة التي سادت عدداً من محافظات، وانتهت بقتل عدد كبير من أفراد الحاميات البريطانية التي كانت تعسكر به، باعتباره ضابط اتصال بالسلطات المصرية، إلا أن الثورة نفسها، كانت قد غيرت اتجاه الرياح، بحيث بات الرهان على الطريق البريطاني وحدها غير مضمون الكسب.

وكان لابد وأن ينعطف «أحمد حسنين» إلى الطريق الشعبى المصرى للصعود. ولأنه لم يكن من النوع الذى يصلح لقيادة المظاهرات، أو للاشتراك فى الجمعيات السرية التى تخطط للأعمال الثورية، فقد اختار أن يطرح اسمه على الرأى العام، بطريقة مختلفة، وبدأ أولى المغامرات التى جعلت المصريين ينظرون إليه باعتباره أحد الرموز القومية التى تثبت للرأى العام العالمى - وخاصة فى أوروبا - أهليتهم للاستقلال الذى يطالبون به، فصحب الرحالة والكاتبة الإنجليزية «روزيتا فوربس» عام ١٩٢١ - فى رحلة اجتازا فيها الصحراء الليبية، واكتشفا خلالها واحة «الكفرة».

ومع أنه كان صاحب فكرة الرحلة، وقائدها الفعلى، وإليه يعود الفضل الأكبر فى نجاحها، إذ لو لم يقدم «روزيتا» إلى زعماء قبائل الصحراء، باعتبارها زوجته العربية المسلمة، لما استقبلوها أو ساعدوها، فإنها لم تنسب لنفسها - فحسب - فضل الاكتشاف الجغرافى المثير الذى أثار دويماً فى كل أنحاء العالم، بل وتعمدت - كذلك - أن

أكسفورد» للتطوع بين صفوف الجيش البريطانى. وقدم طلب تطوع بذلك، ولما كانت القوانين لا تسمح بتجنيد غير البريطانيين فى صفوف القوات المسلحة، فقد جمعتهم الحكومة البريطانية فى تشكيل خاص، وقامت بتدريبهم على الأعمال العسكرية، إلى حين البت فى أمر ضمهم إلى الجيش.

وبينما كان يمضى الإجازة الصيفية لعام ١٩١٤ بالقاهرة أعلنت الحماية البريطانية على مصر، وتصاعدت العمليات الحربية، فحالت دون عودته لكى يستكمل مرحلة أعلى من دراسته. ولما كان قد اختار الطريق البريطانى للصعود، فقد كرر تقديم طلب التطوع فى الجيش البريطانى، فى مبادرة جريئة لم يكن أى شاب مصرى يستطيع القيام بها تجاه الجيش الذى أذاع قائد قواته فى مصر الجنرال «ماكسويل» قرار الحماية البريطانية وفصم العلاقة بينها وبين دار الخلافة الإسلامية، ثم قرار خلع «الخديو عباس حلمى الثانى». ومع أن الطلب لم يقبل، إلا أن الطريق البريطانى لم تقفل، إذ صدر قرار بتعيينه سكرتيراً عربياً للجنرال «جون ماكسويل» نفسه. ومن موقعه ذلك، قام بعدد من المهام السياسية. وكان - طبقاً لما ذكره، فيما بعد، السير «مايلز لامبسون» فى تقرير له عنه - أداة عون كبيرة للجنرال «تاليوت» فى المفاوضات التى دارت بين دار الحماية البريطانية، والسنوسيين الليبيين، أثناء المرحلة الأولى من الحرب.

وعندما غادر الجنرال «ماكسويل» مصر فى مارس ١٩١٦، وضع «أحمد حسنين» على الرف، وعين موظفاً فى وزارة الداخلية، حيث كان الإشراف على التموين من بين أهم اختصاصاته.



الرحالة البريطانية روزيتا فوريس في
ملابسها العربية، وإلى خلفها خريطة
تشرح خط سير رحلتها لاكتشاف واحة
«الكفرة» بالصحراء الليبية، أثناء إحدى
المحاضرات التي كانت تلقيها في
المحافل العلمية الأوروبية. وفي الزاوية
صورة أخرى لها وهي ترتدي الزي
الأوروبي

بالقصر. وشجعه على ذلك حرص
«السلطان فؤاد» على أن يستمر
للمحاضرة التي ألقاها في دار الأوبرا
عن رحلته الأولى، فقدم له مشروع
الرحلة الجديدة، آملاً أن يموله من
الجيب الملكي الخاص.

وتحمس الملك «فؤاد» للمشروع
وبدأ «حسنين» الرحلة في يناير (كانون
الثاني) ١٩٢٣. وبعد ١٦٧ يوماً قطب
خلالها ألفي ميل، عاد بعد أن اكتشف
واحتنيتين جديدتين، هما «أركنو
و«العوينات». فحفر اسمه بين أسما
كبار الرحالة والمكتشفين الجغرافيين

تحقر من شأنه، فأشارت إليه. في
الكتاب الذي نشرته عن الرحلة.
باعتباره مترجمها ودليلها المصري،
الذي لم يكن يهتم طوال الرحلة، إلا
بتفقد بيجاماته الحريرية، وزجاجات
الكولونيا الكثيرة التي حملها معه.

ومع أن اللطمة كانت قاسية إلا أن
«أحمد حسنين» لم يتوقف للبكاء على
اللبن المسكوب، بل تحفز لرد التحدي
وقرر أن يقوم وحده، برحلة أخرى في
الصحراء الليبية نفسها، وكانت تلك هي
المناسبة التي دق فيها على الباب الملكي،
الذي كان قريباً منه بحكم صلة أبيه



الرحالة أحمد حسنين يقف أمام خيمته

الدبلوماسية التي تمثل مصر في الدولة الأجنبية تابعة للقصر، وأن تضم أقاربه أو رجاله، فقد صدر في سبتمبر (أيلول) ١٩٢٣، أمر ملكي بأول حركة دبلوماسية، وتضمن تعيين «أحمد أفندي محمد حسنين» سكرتيراً ثانياً بالمفوضية المصرية بواشنطن.

وشاء حظه الحسن؛ أن يكون الوزير المفوض الذي عمل معه في مفوضية «واشنطن» هو «سيف الله يسرى باشا»، الزوج السابق للأميرة «شويكار» مطلقة الجالس على العرش، والزوج الحالي للأميرة «زينب حمدي»، ابنة شقيق «الملك فؤاد». فتعرف إلى «لطفية» ابنة الوزير من زوجته السابقة «شويكار». واستطاع أن يسحرها

وسلطت عليه أضواء الصحف المحلية والعالمية، وأنهالت عليه الميداليات والأوسمة والنياشين من الجمعيات الجغرافية والحكومات الأوروبية. وكان المصريون في طليعة الذين أسعدهم انتصاره على افتراءات «روزيتا فوربس»، وفرحوا لتقدير العالم له باعتباره دعماً لحقهم في حكم أنفسهم بأنفسهم، ودليلاً على أنهم يستحقون الاستقلال الذي يطالبون به واستقبله أمير الشعراء «أحمد شوقي بك» بقصيدة يقول في مطلعها: «رحالة الشرق إن البید قد علمت، بأن الليث لم يخلق له الفرع».

وسرعان ما أثبت الطرق على الأبواب الملكية جدواه، وفتح أمام جوعه غير المحدود للسلطة والنفوذ أكثر من باب. فبعد أقل من ستة شهور على إعلان اكتشافه الجغرافي المثير، أضيف اسمه إلى قائمة الذين استفادوا من ثورة ١٩١٩، التي لم يشارك فيها أو يضحي من أجلها. فمع إعلان الاستقلال، أعيدت وزارة الخارجية التي كانت قد ألغيت عند إعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤، وبدأ التفكير في تعيين أعضاء السلك الدبلوماسي. ولأن الملك «فؤاد» كان حريصاً على أن تكون البعثات



قافلة أحمد حسنين تجتاز الصحراء في طريقها إلى «العوينات»

القصر - وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٥ - بدأت بشائر المستقبل، إذ طلب المندوب السامي البريطاني «اللورد لويد» إخراج «حسن نشأت باشا» - وكيل الديوان الملكي - من القصر، واقترح ترقية «أحمد حسنين» ليحل محله، باعتباره - كما قال في برقية للسير «أوستن تشمبرلين» وزير الخارجية البريطانية آنذاك - «قناة اتصال موثوق بها بين دار المندوب السامي وبين الملك» - ولكن حداثة عهده بالعمل في القصر حالت دون تنفيذ الاقتراح.

ولأن كل شيء في القصور يدس، ولأن حيطانها تشي، وأثاثها ينم، وأسقفها تتسمّع، وعمدانها تتكلم، وبطانتها تتآمر - كما قال «حفنى محمود» زميله في الدراسة بـ «جامعة أكسفورد» في مقال كتبه بعد ذلك عنه - فقد كان لابد وأن يطوله رذاذ من ذلك، ففقد الرضا السامي مرتين على الأقل - كانت المرة الأولى في عام ١٩٢٨، حين غضب «الملك فؤاد» على والد زوجته «سيف الله يسرى باشا» فرفض استقباله في اليوم الذى كان مقرراً لعودته إلى منصبه كوزير مفوض لمصر فى «برلين» بسبب ما أشيع عن التقائه بالملكة «نازلى»، مما دفعه للاستقالة - وقيل آنذاك: إن خصوم «حسين» فى القصر، هم الذين سربوا النبأ إلى الملك، تقديراً منهم، لأن غضبه على «سيف الله يسرى»، سوف ينسحب على زوج ابنته.

وكانت المرة الثانية أثناء رحلة «الملك فؤاد» إلى أوروبا، بين مايو (آيار) وأغسطس (آب) عام ١٩٢٩، التى زار خلالها «ألمانيا» و«تشيكوسلوفاكيا» و«سويسرا» و«إنجلترا» و«فرنسا» و«إيطاليا». وكان «حسين» من بين أفراد الحاشية التى صحبتته، لكن الجو الذى كان محيطاً بالملك، أثناء هذه

بوسامته وأناقته، وتهذيبه الجم، وبالهالة الدعائية التى أحاطت به كرحالة مغامر، وكأحد كبار المكتشفين الجغرافيين فى العالم. والأهم من ذلك، بحشد الفتيات الأمريكيات اللواتى كن يحطن به فى كل مكان، ويطلقن عليه لقب «ابن الشيخ» نسبة إلى فيلم مغامرات تدور حوادثه فى الصحراء، قام ببطولته النجم السينمائى «رودلف فالنتين» ساحر نساء ذلك الزمان.

ولم يكن «أحمد أفندى حسنين» - طبقاً لما يقوله صديقه ومؤرخ سيرته «محمد التابعى» - يحب زوجته حين خطبها وتزوجها عام ١٩٢٦. ولعله قد أحبها بعد ذلك، حين أنجبت له أبناءه، خلال فترة زواجهما التى استمرت ستة عشر عاماً، ولكنه ذلك النوع المحسوب من الحب الذى لا يهدد طموحه، أو يضع العثرات فى طريق مستقبله. فمنذ البداية، كان زواج الأفندى «حسين» بالبرنسياسة «لطيفة» مجرد خطوة ثانية فى مخططة للصعود إلى القمة عبر الطريق الملكى. فبعد الطرق على الباب المزين بالتاج، جاء أوان مصاهرة الأسرة المالكة، بالزواج من كريمة صاحبة السمو الملكى الأميرة «شويكار» مطلقة الجالس على العرش، والأخت غير الشقيقة لأكبر أبنائه الأميرة «فوقية». ولولا أن العلاقات بين الملك «فؤاد» ومطلقته كانت قد تحسنت آنذاك لتردد «حسين» فى الزواج من ابنتها. ولعله ما كان يفكر فيه أصلاً.

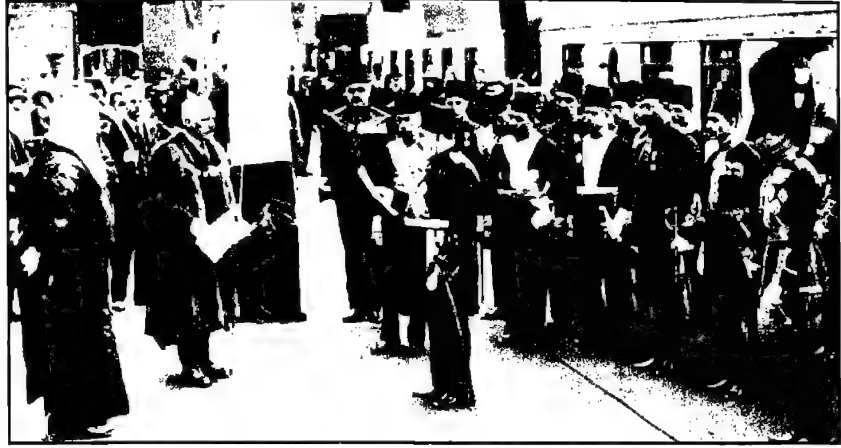
وكان قد انتدب قبل ذلك من وزارة الخارجية، إلى الديوان الملكى، وأصدر الملك «فؤاد» قراراً بتعيينه أميناً ثانياً فى إدارة التشرىفات. لتساعده مخصصات الوظيفة الجديدة على إصلاح أحوال أسرته المالية، التى كانت قد ارتبكت بعد وفاة أبيه عام ١٩٢٥، وعلى تحمل أعباء الزواج. وبعد أقل من عام على دخوله إلى

رودلف فالنتين

نجم سينمائى أمريكى ولد فى إيطاليا عام ١٨٩٥، وهاجر إلى أمريكا عام ١٩١٣ ليعمل راقصاً قبل أن يتجه إلى التمثيل السينمائى، ويقوم ببطولة عدد من أفلام المغامرات جعلته معبود النساء فى الغرب وفى العالم برز من بين أفلامه فيلما «الشيخ» و«ابن الشيخ» اللذان تدور أحداثهما فى صحراء العرب، وترويان قصص حب بين نساء أوروبيات وفرسان من البدو، أدى نجاحها الساحق إلى إشاعة حالة من اقتتان نساء الغرب بالمغامرين العرب. توفى إثر عملية جراحية عام

١٩٢٦





١٩٢٩: الملك فؤاد يرد على محافظ دوفر
أثناء زيارته لإنجلترا وحسنين يستمع

والى هذه المغامرة، أشار أمير الشعراء «أحمد شوقي» فى قصيدته الثانية عنه الذى قال فيها:

يا جائب الصحراء ملء سرايها
غرر وملء ترابها أخطار
لما اعتمدت على الجناح تلفتت
بيدٌ وقلبت العيون قفار
فى كل صحراء وكل تنوفة
أرض عليك من السماء تغار
لله سرجك فى السماء فإنه
سرج الألهة ما عليه غبار
عرض الخسوف له فما أزرى به
ما فى الخسوف على الألهة عار
أو لم تطأ أرض السماء ولم تدر
حيث الشموس تدور والأقمار
ألقي أبو الفاروق نحوك باله
وتشاغلت بك أمه وديار
ملك رحمت بقربه وجواره
حتى كأنك للعناية جار
قدر على يمنى يديه سلامة
لك حيث ملت وفى السماء عثار
فشل يعظم كالنجاح، عليه
من شرف الجروح ونورهن فخار

وعاد «حسنين» إلى مصر، بعد أن تلاً اسمـه فى الصفحات الأولى لصحف العالم، كرجل شجاع قوى الإرادة، وحفر اسمه فى الذاكرة الشعبية، خاصة حين وجد المسئولون

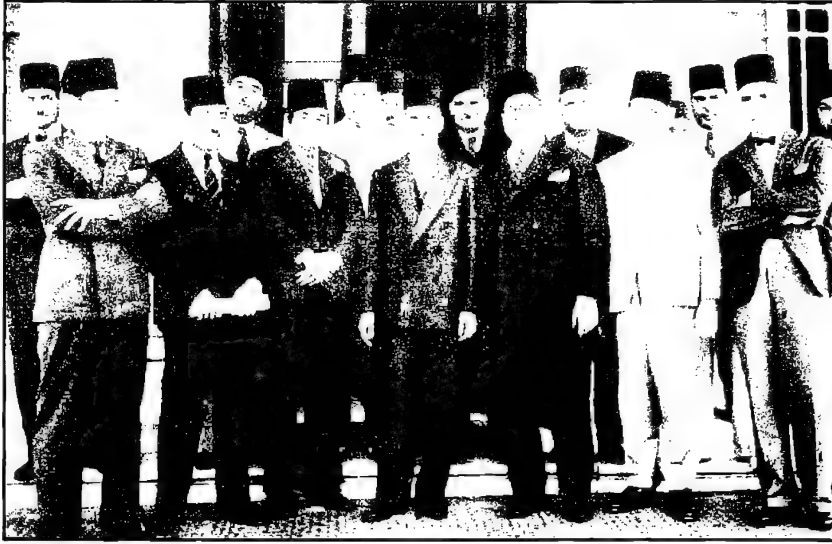
الرحلة - كما يقول سكرتيره الخاص «محمود شوقي باشا» - كان مكهرباً، فطالت شرارة منه «حسنين»، الذى ما كاد يشعر بعدم تمتعه بالرضا السامى، حتى استأذن الملك، عند نهاية الرحلة فى أن يبقى فى «لندن»، لكى يتعلم الطيران، فأذن له.

ومع أن الطيران كان آنذاك فى بدايته، مغامرة غير مأمونة العواقب، ومع أن «حسنين» كان قد تجاوز الأربعين، فقد قرر أن يكون أول مصرى يطير من أوروبا إلى مصر، وبعد شهور قليلة استقل طائرة من «لندن» ولكنها سقطت به بعد بضع ساعات فى «فرنسا» فتحطمت ونجا هو من الموت بأعجوبة. لكن ذلك لم يخفه ولم يدفعه للعدول عن مشروعه فاشترى طائرة أخرى، فسقطت به فى «سويسرا» وتحطمت. وسقطت الطائرة الثالثة فى «إيطاليا» وفقد الأطباء الأمل فى إنقاذه. لكنه أذهل الجميع حين غادر المستشفى - بعد شفائه - ليشتري طائرة رابعة، يستكمل بها رحلته، ولولا أنها انفجرت بالخبير الذى طار بها قبله، لاختبر صلاحيتها للطيران، لما استجاب لإلحاح الملك «فؤاد» عليه بأن يعدل عن المشروع كله، ويعود إلى القاهرة على متن أول سفينة.



أحمد شوقي بك:

شاعر مصرى. ولد بالقاهرة عام ١٨٦٨. درس فى المدارس المصرية وتخرج فى مدرسة الحقوق واستكمل دراسته للحقوق فى جامعة مونبيلييه بفرنسا، مثل مصر عام ١٨٩٦ فى مؤتمر المستشرقين فى مدينة جنيف. عين رئيساً للقلم الإفرنجى بقصر الخديو عباس حلمى الثانى. فى أعقاب خلع الخديو نفى إلى أسبانيا وظل بها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ثم عاد إلى مصر. جدد الشعر العربى، وكان من أول من طوَّعه لكتابة المسرح. اختير عام ١٩٢٦ أميراً للشعراء العرب. توفى عام ١٩٣٢ عن ٦٤ عاماً



حسنين يتوسط وفدا من جمعية أنصار التمثيل والسينما ويرى من بينهم محمد عبدالقدوس على يمينه وسليمان نجيب خلفه وعبدالوارث عسر إلى أقصى اليمين في الخلف

عن التربية والتعليم فيما فعله، نموذجاً للشجاعة والإقدام، يصلح لأن تقتدى به الأجيال الطالعة، فقررت وزارة المعارف كتابه «فى صحراء ليبيا» للتدريس فى المرحلة الثانوية التى كان طلابها يدرسون - كذلك - قصيدتى «أحمد شوقى» عنه.

ومع أنه استأنف عمله فى القصر، وترقى خلال الأعوام العشرة الأولى من عمله به، من «أفندى» إلى «بك» ومن أمين ثان إلى أمين أول بدرجة وزير مفوض من المرتبة الأولى بوزارة الخارجية، فقد ظل دوره محدوداً بالإشراف على بروتوكول الحفلات والمآدب الرسمية ومراسم التشريفات فى الأعياد، ومراسم استقبال رؤساء وسفراء الدول الأجنبية.

وبسبب دسائس القصر، التى اكتوى بنارها، فقد حرص على أن يتظاهر بأنه لا يفهم فى السياسة، ولا يهتم بشئونها، وليست لديه أية مطامع لكى ينافس رجال القصر فى هذا المجال، لكنه لم يقصر فى تأكيد صورته الشعبية، واتجه إلى مجال كان جديداً آنذاك، يحظى النشطون فيه باحترام شعبى بالغ، هو مجال الإصلاح

الاجتماعى فاشترك عام ١٩٣١ فى تأسيس واحدة من أول وأشهر المنظمات التى نشطت فى هذا المجال وهى «جماعة الرواد» التى اتخذت لها شعاراً «قوة الوطن فى قوة الفرد». وأنشأت عدداً من المحلات - أى الفروع - فى الأحياء الشعبية، وسعت لحل مشكلات سكانها عن طريق الاحتكاك المباشر، بين المتطوعين من الرواد، وبين سكان تلك الأحياء، أثناء النشاط الذى كان فى معظمه رياضياً. وبرز اسم «أحمد حسنين» بين متطوعى الجمعية، الذين ينشطون فى «محلة الرواد بالقلى» حيث كان يمضى كثيراً من أوقات فراغه يتحدث مع شباب هذا الحى الشعبى العريق، من العمال والتجار والحرفيين والطلاب، أو يلعب معهم «البنج بونج» و«التنس» تحت أضواء كاميرات الصحف. وفى تبريره لسبب اهتمامه بهذا النوع من النشاط، قال للدكتور «حسن حسنى»، «إن هناك حركة مماثلة فى إنجلترا، يقوم برعايتها ولى العهد البريطانى، وأنه يأمل أن تنتشر هذه الحركة فى مصر كما انتشرت فى إنجلترا.

ولأن «حسنين» لم يكن قد استرد



١٩٣٠: أحمد بك حسنين وعلى صدره النياشين التي حصل عليها: بطولة السيف من ألمانيا (١٩٠٩) ومن مصر (١٩١٠). بطل جامعتي أكسفورد وكامبردج في الشيش بين عامي ١٩١١ و١٩١٣. عين رئيساً للوفد المصري في الألعاب الأولمبية الدولية بانفرس (بلجيكا). بطل العالم الثاني في الشيش. هذا فضلاً عن رحلاته في صحراء ليبيا ومغامراته في الطيران

اشتغال «حسنين باشا» بالإخراج والتمثيل، خسارة كبرى للمسرح! ويقول صديقه «حفنى محمود باشا» - الذى عرفه عام ١٩١١، حين كانا يدرسان معاً فى جامعة أكسفورد - إنه لم يتعب فى فهم صديق له، كما تعب فى فهم «حسنين»، إذ ما يكاد يكشف عن ناحية من أخلاقه، بعد جهد طويل، إلا وتعرضه ناحية أخرى، فهو «محوط بالأسرار من كل جانب، وإذا تأملت تقاطيعه وجدتها أقرب إلى ما تقرأ عن السحرة والكهان. يحيا حياة الخشونة ولا يأنف من حياة الترف واللهو، وقد يجمع بينهما فى يوم واحد. عقليته شرقية متعصبة، وبالرغم من ذلك تختلط بالعقليات الغربية وتنال تقديرها واحترامها، يعطى السيف حقه فى الصباح، ولا يرضى على رقصة التانجو بذلك الحق فى المساء».

ويضرب «حفنى محمود» مثلاً على قدرة «حسنين» الفذة، على التمثيل، فيقول: إنه لم يكن يكف أثناء مناقشاتهما، عن التنديد بكتاب «الأمير» الذى ألفه الفيلسوف الإيطالى «ميكافيللى» بأسطاً لسانه فى الطعن عليه، لا عنا الساعة التى ولد فيها، لكنه دخل عليه يوماً، فوجده مستغرقاً فى قراءة كتاب ملك عليه نفسه، حتى إنه لم يشعر بدخوله، ولم يسمع تحيته، إلا بعد أن أعادها مرات، وما كاد يتنبه إليه، حتى حاول إخفاء الكتاب؛ الذى كان يقرؤه - وكم كانت دهشة «حفنى محمود» عندما قرأ عنوان الكتاب فإذا به الكتاب الذى لا يكف «حسنين» عن لعنه، والذى يعتبر مانيفستو للشخصية الانتهازية، التى تؤمن بأن الغاية تبرر الوسيلة، وأن الأهداف الشريفة يمكن الوصول إليها بأساليب ليست كذلك.

بعض الرضاء السامى، فقد ظل موظفًا فى القصر، وبعيداً عن القصر، وخادماً للملك من دون أن يراه الملك. والحقيقة أنه - كما يجزم الذين عرفوه عن قرب - كان ممثلاً ماهراً، فقد كان التمثيل إحدى هواياته المحببة وهو طالب، حتى إنه فكر فى أن يحترفه، لولا معارضة أبيه، الذى اضطر لضربه ثلاث مرات لكى يقلع عن هذه الفكرة. وقد رأس فيما بعد «جمعية أنصار التمثيل والسينما»، وكان حريصاً على مشاهدة تجارب المسرحيات التى تقدمها ومناقشة الممثلين فى الطريقة التى يؤدون بها أدوارهم، وظل طوال حياته قريباً من أهل الفن، ومجالس الطرب، وصديقا، وفى بعض الأحيان، عاشقا، لكل نجوم فن التمثيل فى عصره، وإليه يعود الفضل، فى دخول الفرق المسرحية، وخاصة فرقة «الريحاني» إلى قصر عابدين لتقدم عروضها أمام «الملك فاروق» وشقيقاته. وكان يبدي - بعدها - ملاحظات ثاقبة، على الطريقة التى يؤدى بها الممثلون أدوارهم. وإليه يعود الفضل فى إحياء الجمعية، بعد أن أوشكت على الانفضاض، وكان حريصاً على أن يجتمع بمجلس إدارتها، ويسهم فى حل المشكلات التى تعرضها، ويضع المسرحيات التى تعرضها تحت رعايته، أو تحت رعاية الملك أو أحد أفراد العائلة المالكة. وكان يتعامل مع أعضاء الفرقة ومع الممثلين جميعاً باعتباره فناناً مثلاً، ويدعوهم إلى بيته، بل ويقترح عليهم، أن يتباروا فى أداء مشاهد مرتجلة، يختار لهم عناوينها أو يترك لهم تأليفها وتمثيلها على الفور. حتى إن واحدة من أكبر ممثلات المسرح فى ذلك العصر، هى «زينب صدقي» قالت مرة: إن عدم



عزیز علی المصری باشا (۱۸۷۹ - ۱۹۶۵): درس العلوم العسكرية في تركيا وألمانيا، واشترك في الثورة التركية عام ۱۹۰۸ ضد استبداد السلطان عبد الحميد الثاني ثم اختلف مع الأتراك، شارك في دعم نضال الليبيين ضد الغزو الإيطالي. اشترك في ثورة الشريف حسين ضد الأتراك عام ۱۹۱۶. عاد إلى مصر وعين مديراً لكلية البوليس. ولعب دوراً مهماً في التمهيد لثورة يوليو، وعين سفيراً في موسكو عام ۱۹۵۳، توفي وهو في السادسة والثمانين عام ۱۹۶۵

وأدرك «حفنى محمود» - من ذلك ومن غيره - أن صديقه يقيم بينه وبين الناس سوراً عالياً حتى لا يروه، ولا «يفقسه»، ليستطيع خلف هذا السور، أن يجد مجال العمل رحباً، ومجال التفكير فسيحاً، وقد استخدم كل مواهبه التمثيلية، ليسد الثغرة، التى كشفت لصديقه عن أنه أحد الذرائعيين الكبار، الذين يتبعون شعار «ميكافيللى» الشهير «الغاية تبرر الوسيلة»، ففى اليوم التالى تفقد «حفنى محمود» كتاب «ميكافيللى» فى مكانه من المكتبة، فلم يجده، فلما سأل عنه «أحمد حسنين» أسرع يمد يده إلى نفس المكان، لتعود وفيها كتاب «اللورد بلفور» عن أثر لعبة الجولف فى تقدم الشعوب، وقدمه له، وهو يؤكد أنه لا يفهم فى السياسة ولا يحب القراءة فيها.

وهكذا كان التظاهر بافتقار الذكاء ونقص الطموح، وبالسذاجة والدروشة والانصراف عن السياسة إلى العمل الاجتماعى، هو الدور الذى تقمصه «حسنيين» باقتدار، والوسيلة التى اختارها ليحقق «طموحه» الكبير، للسلطة وللسيطرة، وكان قد أدرك بعد قليل من التحاقه بالبلاط، أنه لن يستطيع أن ينافس الحيتان الكبيرة التى تتصارع بين جدرانها، إذا كشف عن أهدافه، أو دخل إلى حلبة الصراع، فاستخدم موهبته الفطرية كتمثل بارع، لكى يوحى للجميع بأنه رجل لا مطامح له، ولا يحركه سوى ولاؤه وإخلاصه للجالس على العرش الذى قد يدفعه أحياناً لكى يعارض إرادة مولاه، فيبدو أمامه فى صورة الناصح النزيه المتجرد عن الأهواء، والذى لا هم له سوى مصلحته حتى لو أغضبه.

وهو منهج لا يخلو من مخاطر، وقد لا يجلب الرضا، ولكنه كان واثقاً أنه

سوف يجلب له، ما هو أبقي من ذلك، وهو الثقة.. وهذا هو - فى رأى «حفنى محمود» - السبب الذى جعل «الملك فؤاد» يبقيه فى خدمته، على الرغم من أنه فقد رضاه. فمع أنه لم يكن يحبه، إلا أنه كان يحترمه، ومع أنه لم يقربه، إلا أنه كان يأتمنه.

وفى حين كان الجميع فى القصر يعتبرونه غيبياً، فقد كان - كما يقول «حفنى محمود» - يتظاهر بالغباء ليسخر من الأغبياء الذين يظنونه كذلك.

ولابد أن هؤلاء الأغبياء قد دهشوا حين اختار «الملك فؤاد» - فى نهاية عام ۱۹۳۵ - «أحمد حسنين» - الذى لم يكن يحظى بالرضا السامى - ليقوم بدور «رائد ولى العهد الأمير فاروق» ورئيس الحاشية التى صحبتته عند سفره إلى «بريطانيا» لكى يستعد للالتحاق بكلية «ولويتش» مما يكشف عن أنه - على عكس ما يشاع - كان محل ثقة الملك واحترامه، وإلا ما عهد إليه بهذه المهمة الدقيقة.

ويقول الدكتور «حسن حسنى» - السكرتير الخاص للملك «فاروق» - فى مذكراته: إن الاختيار وقع فى البداية على «حسنيين» ليكون رئيساً للحاشية المصاحبة لولى العهد، ولكنه اعتذر بأن عليه التزامات مالية كثيرة، لابد له من الوفاء بها قبل سفره، فوقع اختيار الملك على «عزیز المصرى بك» لما كان يعرفه عن نشاطه العسكرية فى معاهد تركيا وألمانيا، ولكن هذا الاختيار بالذات لم يلق قبولاً طيباً من الإنجليز الذين كانوا يعرضون من بادئ الأمر ترشيح شخصية إنجليزية، وهو ما لم يوافق عليه الملك «فؤاد»، الذى عاد للتفكير فى «حسنيين» المقبول لدى الإنجليز، ليكون «إلى جوار «عزیز المصرى»، وطلب من كبير الأمراء «سعيد ذو الفقار باشا»، أن



د. عباس الكفراوي بك (باشا):

تخرج في مدرسة (كلية) الطب عام ١٩١٦ أمضى فترة الامتياز في مستشفى قصر العيني ثم عين معيدا لقسم البيولوجيا بالمدرسة. اختاره د. «محمد شاهين» باشا طبيب الملك فؤاد مساعدا له في مايو ١٩١٩. اهتم بولي العهد الأمير «فاروق» منذ طفولته وصحبه عندما سافر إلى إنجلترا عام ١٩٣٥. عينه الملك «فاروق» بمجرد جلوسه على العرش طبيبا خاصا له.

الخروج، وينظم مشاركته في المقابلات الرسمية، والواجبات الاجتماعية.

وخلال تلك الفترة التي لم تزد على سبعة أشهر، توثقت صلة «حسنين» بالأمير الشاب، الذي بهر - على نحو ما - بخبرته الإنسانية الواسعة. ولعله وجد لديه عواطف أبوة، لم يجدها بالقدر الكافي عند أبيه الذي كان مهتماً بإعداده لتولي العرش، أكثر من اهتمامه بالتعبير عن عواطف أبوته له. لذلك تعلق به «فاروق» بينما نفر من نائبه في رئاسة البعثة «عزيز المصري» الذي كان عسكرياً صارماً، مفتوناً بالقوة. وبينما بدا «حسنين» أكثر إدراكاً لرغبة الأمير الشاب في أن يستمتع بنسمات الحرية، التي حرّمه منها الأب الصارم. فقد بدا له «عزيز المصري» صورة أخرى من مربيته «مسز نايلور».

وسرعان ما اختلف الرجلان في منهج الإعداد التربوي لولي العهد. فقد كان «عزيز المصري» ثورياً شارك في مقاومة النفوذ الأجنبي في كثير من البلاد العربية التي كانت تابعة لتركيا، حريصاً على تنشئة ولي العهد على أساس من رفض التدخل الأجنبي، واحترام إرادة الشعب. بينما كان «حسنين» ملكياً من الجيل الذي ولد وتربى في مناخ الإحباط الذي أعقب إجهاض الثورة العربية. لذلك كان يؤمن أن مقاومة الضعفاء للأقوياء، نقص في الذكاء، وخطأ في الرأي، وحماقة في السلوك، ولأن طريقه للصعود كان قد أصبح ملكياً، فقد كان حريصاً على أن يلفت نظر الملك القادم، إلى أن الذين يرفعون شعار «احترام إرادة الشعب» يسعون للانتقاص من سلطاته، ومن مكانته التي كان «حسنين» يطمح في أن يكون له منها نصيب!

يدبر وسيلة مع أحد المصارف لتسديد ديونه.

وعندما أبدى «حسن حسنى» دهشته، لأن الملك لم يأمر بتسديد ديون «حسنين» من «الجيب الخاص»، قال له كبير الأمراء: إن الملك سبق له أن فعل ذلك مرتين من قبل، وأنه أراد في هذه المرة أن يلقنه درساً.

وطبقاً للأمر الذي أصدره «الملك فؤاد» فقد تكونت الحاشية التي صحبت ولي العهد من «رائد»، هو صاحب العزة «أحمد بك محمد حسنين»، ومساعد للرائد، هو صاحب السعادة «اللواء عزيز المصري باشا»، وطبيب هو الدكتور «عباس الكفراوي» وسكرتير كتابي هو «سليمان أفندي». ونص القرار على أن يسكن الجميع مع الأمير في «كنرى هاوس» ولا يسمح لهم بالخروج منه إلا بإذن خاص.

وحدد القرار اختصاصات «حسنين» بأنه رئيس البيت ومديره الذي تسرى أوامره على الجميع، وهو الذي يتولى الإشراف على النواحي المالية للبعثة، وهو مسئول عن سلامة الأمير وتعليمه وثقافته، ويقوم - بالنسبة له - بدور المربي والأمين، فيشرف على مراقبة أداء الأمير لواجباته الدينية والعائلية، ولواجباته المدرسية، بما فيها الواجبات الرياضية، ويدخل في نطاق مهمته أن يطلع على الكتب غير المقررة التي يرى أن يطلع عليها الأمير، وأن يشرف على تكوين مكتبة له بالمنزل وأن يختار المجالات التي يرى لزوم اطلاع الأمير عليها، وأن يخصص جزءاً من وقت فراغ سموه ليطلع عليها، ومن واجباته أن يفض جميع الخطابات التي ترد للأمير، ما عدا الخطابات المرسلة من والديه أو من شقيقاته، وهو الذي يصحب الأمير في

ومع أن الخلاف لم يستمر، لأن «عزيز المصرى» ما لبث أن استقال أو دفع للاستقالة، وقبلت استقالته فوراً، ولأن الملك «فؤاد» ما لبث أن مات، فقطع ولى العهد دراسته ولم يستكملها أبداً. إلا أن الشواهد التالية، أثبتت أن «فاروق» قد جمع بين الرأيين، فكره الإنجليز، وكره الشعب ربما بدرجة أكبر من كراهيته للاحتلال.

ولأن «حسنين» كان - بحكم قرار توزيع الاختصاصات - رئيس الحاشية المصاحبة لولى العهد، وصاحب رأى النهائى فى اختيار أسلوب تربيته؛ فقد أرسل «عزيز المصرى» - حين تفاقت الخلافات بينهما - بتقرير إلى «الملك فؤاد»، يشكو فيه من أن «فاروق» يعصى أوامره، ولا ينفذ تعليماته، ويتبع «أحمد حسنين» لأنه يصحبه إلى أمكنة اللهو ومسارح التمثيل.

ولم يصل التقرير إلى الملك فى حينه؛ خشية أن يؤثر على حالته الصحية، لكن «الملكة نازلى» عرفت بما يتضمنه، فأرسلت إلى «عزيز المصرى» تطلب إليه ألا يشتد على ولدها، وأن يكون رفيقاً به، فغضب من تدخلها، واعتبره دعماً لـ «حسنين» ضده، وكتب إلى الملك يكرر الشكوى، ويحذر من أن أسلوب رائد ولى العهد فى تربيته، سوف يعلمه الطراوة والرخاوة، مهدداً بالعودة إلى مصر إذا لم يتدخل الملك لتصويب الوضع، ويمنحه اختصاصات تمكنه من القيام بواجبه فى تربية الأمير، تربية عسكرية.

وما كاد الملك «فؤاد» يعرف بما حدث، حتى أصدر أمره للملكة «نازلى» بالكف عن التدخل فى كل ما يتعلق بدراسة وتربية ولى العهد، لكنه لم يحسم الخلاف لصالح منهج «عزيز

المصرى» الصارم فى التربية، إذ كان ينظر بقلق إلى أفكاره الثورية، وهو ما اضطر «المصرى» لتنفيذ تهديده والانسحاب من «كنزى هاوس».

وبسبب هذا الخلاف شاع - منذ فترة مبكرة - اتهام «حسنين» بأنه المسئول عن فساد «فاروق» الخلقى، وعن تحلله الجنسى، حتى وصل إلى درجة قيل فيها: إنه لم يكن «رائداً» لولى العهد، بل كان «قواداً» له. وهو اتهام لم يكن بعيداً عن مرويأت «عزيز المصرى». لكن «التابعى» يستبعد ذلك تماماً، بل ويجزم بأن «حسنين» كان يملك من الذكاء ما يجعله يدرك أنه لو قام بهذا الدور؛ لسقط فى عين ولى العهد، ولعجز عن التأثير فيه، ويملك من الطموح ما يدفعه للمسعى لأن يكون «قائداً» للملك لا «قواداً» له، وأن يكون الرجل القوى الذى يوجهه ويرشده ويسيطر عليه، لا الرجل الدليل الرخيص الذى يشترك فى توريد المتعة له.

ومما يؤكد ما ذهب إليه «التابعى» أن البلاط الملكى منذ عهد «الملك فؤاد» كان يقوم على تقسيم واضح للأدوار، فقد كان يضم عدداً من كبار رجال السياسة، الذين يعملون بالديوان الملكى، أو يعملون لحسابه خارج مراتبه الوظيفية. ويرتبطون معه بمصالح ورؤى سياسية، وينحدر معظمهم من أسر عريقة، تربطها علاقة تاريخية وثيقة بالأسرة المالكة. وهؤلاء يقتصر دورهم على تقديم الاستشارات السياسية للجالس على العرش، أو القيام بالأعمال السياسية القذرة، ذات الطابع السياسى، كما كان يضم عدداً آخر من الأصدقاء الشخصيين للملك، من الخدم أو من هم فى حكم الخدم، يقومون بالأعمال القذرة غير السياسية، ومنها تهريب الأموال وتوريد النساء. وكان من أشهرهم

١٩٣٢: الأمير «فاروق» والأميرتان «قوزية» و«فائزة» فى حفل المرشدات الذى أقيم فى النادى الأهلى





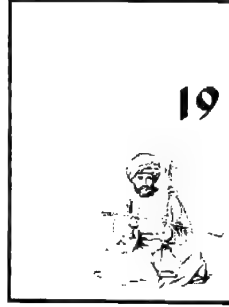
حسن نشأت باشا

مصر من موقعه إلى جوار الملك
كسياسى وليس كقواد.

وكان
وجود حزب
للقصر أحد
الثوابت على
الخريطة
السياسية منذ
عرفت مصر
الأحزاب
السياسية فى

بداية القرن. ففى عام واحد - هو عام
١٩٠٧ - تشكلت ثلاثة أحزاب، كان
أولها: وهو «الحزب الوطنى» الذى
أسسه «مصطفى كامل» - يعبر عن
الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها
وعن حلفائها من الجماهير الشعبية،
ويمثل خط التشدد فى الوطنية. وكان
الثانى: وهو «حزب الأمة» الذى يرأسه
«محمود سليمان باشا» يمثل أبناء
البيوتات وكبار ملاك الأراضى، الذين
يعتبرون أنفسهم أصحاب المصالح
الحقيقية فى مصر، بينما كان
الثالث: وهو «حزب الإصلاح على
المبادئ الدستورية» الذى أسسه ورأسه
الشيخ «على يوسف» يدافع عن حقوق
السلطة الشرعية وهى سلطة الخديو،
حتى لا يفتئت عليها أحد الحزبين
الآخرين.

أما وقد تحولت مصر - نتيجة لثورة
١٩١٩ - إلى ملكية دستورية، فقد عادت
هذه الأحزاب ذاتها للنشاط بعد أن
غيرت أسماءها، وجددت فى قياداتها،
وطورت فى بعض أفكارها، لتتناسب
مع الوضع الجديد، فورث «حزب الوفد»
بزعامة «سعد زغلول» تركة «الحزب
الوطنى» بما فى ذلك أفكاره المتشددة
وشعبيته الجارفة، على الرغم من أن



المهندس الإيطالى السنيور «فيروتشى
بك» كبير مهندسى القصور الملكية،
الذى وصفته صحيفة أمريكية - عام
١٩٣٤ - بأنه صديق الملك «فؤاد»
وصفيه، وأنه «يملك فى البلاط سلطة لا
تقل عن سلطة الكهان الأقدمين فى بلاط
الفراعنة».

ولأن السلطات البريطانية، كانت
تشك فى أنه يعمل لحساب بلده، فقد
طلبت طرده من القصر عام ١٩٣٥،
لكن القرار لم يصدر إلا بعد وفاة الملك
«فؤاد» وفى عهد مجلس الوصاية، وما
كاد «الملك فاروق» يتولى سلطاته
الدستورية، حتى أعاده إلى عمله، فلما
نقل إليه رئيس الوزراء «محمد محمود»
- فى بداية عام ١٩٣٩ - اعتراض
السفارة البريطانية على بقاءه فى
القصر، قائلاً له: إن هناك تقارير عديدة
تشير إلى أن ماضى الرجل ليس فوق
مستوى الشبهات، وإنه عمل من قبل
قواد! تسأل «فاروق»: قواد لمن؟

ولما لم يكن باستطاعة رئيس
الوزراء أن يجابهه بأن «فيروتشى» كان
قواداً لوالده، فقد تخلص من الإجابة
فقال وهو يضحك: قواداً لى أنا.

وفضلاً عن أن المستعدين للقيام
بهذا الدور، فى بلاط «فاروق» كانوا
كثيرين، ومن بينهم بعض خدم القصر،
مثل «أنطوان بوللى» مساعد الكهربائى
و«بيترو» مساعد الحلاق، ممن نشأت
بينه وبينهم علاقات صداقة وثيقة،
كأحد الأعراض الجانبية لسياسة عزله
عن العالم الخارجى، فقد كان «حسنين»
يطمح لكى يقوم بأدوار مشابهة لما قام
به عتاة الساسة الذين أحاطوا بالملك
«فؤاد»، مثل «توفيق نسيم» و«محمد
سعيد» و«إسماعيل صدقى» و«حسن
نشات» و«على ماهر» و«زكى
الإبراشى»، وأن يكون زعيماً لحزب
سياسى، هو «حزب القصر»، وأن يحكم



زكى الإبراشى باشا

«الحزب الوطنى» نفسه ظل موجوداً على الساحة، وورث «حزب الأحرار الدستوريين» مكانة «حزب الأمة»، فكان طبيعياً أن تبعث من جديد فكرة إنشاء حزب للقصر.

وكان «حسن نشأت» - وكيل ديوان «الملك فؤاد» بين عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ هو صاحب مبادرة إنشاء «حزب الاتحاد» ليكون حزباً للقصر، يدافع عن الحقوق الدستورية للعرش، ويحاول موازنة المعادلة السياسية المصرية، بالسعى للحصول على عدد محترم من مقاعد مجلس النواب، تحول بين أحد الحزبين الكبيرين المتنافسين - «الوفد» و«الأحرار» - وبين الحصول على أغلبية كاسحة، ربما تغريه على إهدار حقوق العرش أو حقوق غيره من أحزاب الأقلية.

لكن جماهيرية «الوفد» التى كانت فى ذروتها خلال تلك الفترة، حالت بين كثيرين - حتى من أنصار القصر والمعادين للوفد - وبين الانضمام إلى «حزب الاتحاد» خشية أن يؤدي ذلك إلى حرقهم سياسياً، ففضلوا أن يظلوا مستقلين وأن يتعاونوا مع القصر مع احتفاظهم بهذه الصفة، وهو ما أضعف الحزب الذى اقتصر على فريق من كبار الموظفين السابقين، وما لبث أن دخل التاريخ بالاسم الذى أطلقه عليه «سعد زغلول» وهو «حزب القش».

ومع أن «الاتحاديين» قد اشتركوا مع «الأحرار الدستوريين» فى وزارة «زيور» الائتلافية، بل وكانوا يحوزون معظم حقائبها، فقد اضطر «حسن نشأت» - بسبب ضعف الحزب - للتدخل المباشر فى شئون الحكم، حتى وصل الأمر إلى قيامه بإجراء تعديل للوزارة من دون علم رئيسها الذى كان يقضى إجازته فى أوروبا، وبانسحاب

«الأحرار الدستوريون» منها، انهيار الائتلاف، وانهيار معه «حزب القش». وكان إخراج «حسن نشأت» من القصر، هو المطلب الذى اتفقت عليه كل أطراف الصراع، حين آن الأوان للبحث عن مخرج للأزمة السياسية، فاضطر «الملك فؤاد» للتضحية به وعينه سفيراً فى إحدى المفوضيات المصرية بأوروبا ليحل الأزمة السياسية.

وتكررت تجربة حكم القصر المباشر بعد ذلك من خلال حزب وهمى نشط فى عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٤، حيث برز خلالهما نفوذ «زكى الإبراشى باشا» - وكان يقوم أيامها بعمل رئيس الديوان الملكى - حتى وصل الأمر إلى أنه كان يحضر اجتماعات مجلس الوزراء ويشترك فى مداولاته، ويصدر أوامر مباشرة للوزراء، إلى أن تعقدت الأمور فاختر ليكون كبش فداء، واتفقت كل الأطراف على أن طرده من القصر هو الخطوة الأولى لحل الأزمة السياسية.

ولابد أن «حسنين» كان يضع المصير الذى انتهى إليه الرجلان نصب عينيه منذ اللحظة التى استقر فيها ب «كنرى هاوس»، والتى كان على حق، عندما اعتبرها لحظة حاسمة فى مستقبله السياسى، فقد كان مجرد واحد من رجال «الملك فؤاد»، يقف - من حيث النفوذ - فى ذيل طابور طويل يضم فريقاً من عتاة الساسة، الذين يكبرونه فى السن وفى المقام. أما وقد اختير رائداً لولى العهد فقد أصبح الرجل الأول فى بلاط الصبى الصغير، الذى كانت كل الدلائل تشير إلى أن صعوده إلى العرش لن يتأخر طويلاً.

ولعله كان يتمنى لو أن وفاة «الملك فؤاد» قد تأخرت إلى أن تتأكد مكانته فى بلاط ولى العهد، أما وقد رحل الأب بعد سبعة شهور فقط من بداية مهمته



يوليو ١٩٣٧: الغلاف الخلفى لمجلة
«آخر ساعة» لصاحبها ورئيس تحريرها
محمد التابعى، يحمل كاريكاتيرا لعل
أحمد حسنين هو صاحب فكرته

له حق !

(امر منيع باننا) : الله ... الله ... انت رقيبك مات كده ليه يا مصرى افندى ؛
(المصرى انسى) : ما تقولش رقيبى إزاي ... بعد كام يوم ح يكون تتويج فاروق

طه خرسات

التي قام بها الطاقم القديم من رجال
«الملك فؤاد» ضد الدستور، فقد كان
وجهها مقبولا من «الوفد»، أقوى
الأحزاب السياسية المصرية، وأكثرها
شعبية، كما كان على صلة طيبة بغيره
من الأحزاب. لكنه قدر أن ذلك لا يكفي،
وأنه فى حاجة إلى دعم أكثر
الشخصيات تأثيرا على الملك الشاب،
وأكبرها نفوذاً عليه فى تلك السنوات.
وهى أمه «الملكة نازلى».
وكان بحكم عمله فى القصر، خلال

فى قصر «كنزى هاوس»، فقد أدرك أن
تحقيق طموحه، لن يكون سهلاً، وأن
التركة التي سيرثها «فاروق» من رجال
أبيه، لن تجلو عن القصر بسهولة، ولن
تفرط فى نفوذها من دون مقاومة.
ولم يكن ما يحوزه من أوراق القوة
قليلاً، فقد كان على صلة طيبة بالساسة
البريطانيين، تكونت خلال دراسته فى
«جامعة أكسفورد»، ثم خلال عمله،
كسكرتير عربى للجنرال «ماكسويل».
ولأن اسمه لم يبرز خلال المؤامرات

الصعيديين منذ اللحظة التي تحركت فيها السفينة «فايس روى أوف آنديا» من ميناء «دوثر» الإنجليزي، وهي تحمل على ظهرها الملك الجديد وهو فى معيته لتلقى مراسيها فى ميناء الإسكندرية مساء يوم ٥ مايو (آيار) ١٩٣٦، وظل يواصل ذلك خلال الشهور العشرة التالية، إلى أن عاد الملك ليبحر على ظهر السفينة ذاتها من ميناء بورسعيد، يوم السبت ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٣٧، وبصحبته الملكة الوالدة والأميرات الصغيرات وحاشية ضخمة يرأسها أيضا «حسنين» فى طريقهم إلى أوروبا.

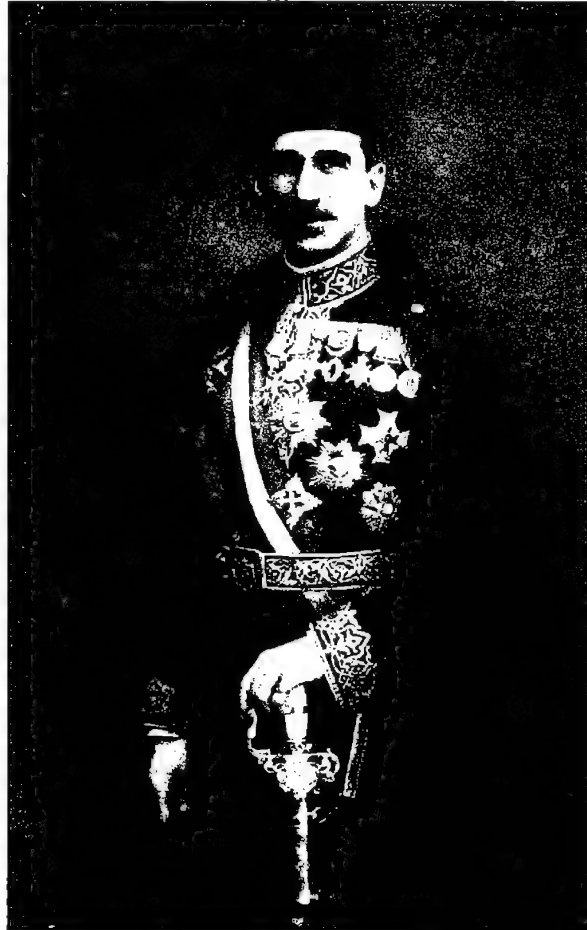
وكان «حسنين» يدرك أن محاولة إنشاء «حزب للقصر»، لن تكون بنفس الدرجة من الصعوبة التى كانت عليها فى عهد «الملك فؤاد»، ليس فقط لأن مشاعر العداء والكراهية والشك التى كان كثيرون يكتونها للقصر فى عهد الملك الراحل، قد انقلبت إلى مشاعر ود وحب للملك الجديد، بل لأنه كان قد انتهى كذلك إلى استبعاد التفكير فى تأسيس كيان تنظيمى يكون حزبا للقصر، كما كان الحال على عهد «حسن نشأت» واستبعد - كذلك - أسلوب حكم القصر المباشر كما كانت الحال فى عهد «زكى الإبراشى». واختار ألا يكون «حزب القصر» حزبا بذاته، بل أن يكون تيارا سياسيا عريضا ينتشر بين كل الأحزاب، ويخترق كل المؤسسات، ويتعامل مع الجماهير بشكل مباشر، وهى مهمة لم تكن صعبة لكنها - كذلك - لم تكن سهلة.

أما وقد أدرك «حسنين» خلال الأيام الأولى لعودته إلى القاهرة حجم التعاطف الشعبى مع الملك الصبى، الذى فقد أباه، قبل أن يشتد عوده، فقد شرع على الفور فى التخطيط للإبقاء

الأعوام الاثنى عشر السابقة، أكثر الناس علما بالتعقيدات التى أحاطت بعلاقة الملك «فؤاد» بزوجته، فتوقع بحكم خبرته الواسعة بالحياة وبالنساء أن تفتح «نازلى» أبواب القفص الذهبى الذى سجنها فيه زوجها، لتقفز من فوق أسوار القصور وتطير فى الفضاء الفسيح باندفاع امرأة ترتعب من الخريف الزاحف، وبأجنحة لم تتدرب بعد على تحمل مشاق الطيران.

وهكذا عاد «حسنين» من «لندن» وفى ذهنه سيناريو واضح لكى يحكم مصر، بإحياء وتحديث فكرة «حزب القصر» من جانب، وبغزو قلب الملكة الوالدة من جانب آخر. والغالب أنه بدأ ينشط على

١٩٣٧: الصورة الرسمية لحضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسنين بك حين أصبح أمينا عاما لحضرة صاحب الجلالة الملك





حفنى محمود باشا: سياسى مصرى.
الشقيق الأصغر لـ «محمد محمود باشا»
زعيم حزب الأحرار الدستوريين. تولى
وزارات التجارة والصناعة والمواصلات
فى الفترة بين يناير (كانون الثانى)
١٩٤٥ وديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٦

ومن بين مرويّات «حسنين» التى
نشرتھا الصحف فى تلك الأيام،
«حدوته» تقول: إنه بحث ذات يوم فى
رحلة العودة عن مولاه فى كل مكان فى
الباخرة «فايس روى أوف آنديا» إلى أن
وجده يجلس على ظهرها يداعب
طفلتين صغيرتين: التقى بهما وهما
تنظران بحسرة إلى واجهة محل بيع
لعب الأطفال، فاصطحبهما إلى الداخل
واشتري لهما ما تريدان، وجلس
يداعبهما. ولما أبدى «حسنين» دهشته،
قال له الملك: ده مش اختصاصك يا
«حسنين بك» لأن دول لاهم بنات كبار
ولاهم رجال.

وتنفيداً لخطة «حسنين» فى تسويق
الملك الشاب للشعب، ليتحول من ملك
إلى زعيم شعبى، فقد اصطنع له
برنامجاً يومياً يصوره فى صورة الملك
المتدين الذى لا تفوته صلاة، والابن
البار بأسرته الذى يحرص على أن
يتناول طعامه مع أمه وشقيقاته،
والراعى الصالح الحريص على أن
يتعرف على أحوال الذين يرعاهم. فهو
يفض بنفسه الخطابات التى يرسلونها
إليه ويقرأها كاملة، فلا يتركها
لسكرتاريته لتفضها وتلخصها. وهو
يخرج كل ليلة متنكراً. بصحبة «حسنين
بك» لكى يتفقد أحوال شعبه، حريصاً
على ألا يتعرف إليه أحد، كما كان يفعل
«الفاروق عمر الخطاب» لكن الناس
كانوا يتعرفون إليه على الرغم من
تنكره، فيحتشدون حوله، مما دعا
«فكرى أباطة» - رئيس تحرير مجلة
«المصور» - إلى مطالبة الجمهور بآلا
يتجمع حول سيارة الملك، أثناء قيامه
بتلك الجولات، حتى لا يعوقه عن
«الدراسات التى يقوم بها لأحوال
البلاد، مع نفعها للملك وللشعب».

والغالب أن «حسنين» كان وراء فكرة
قيام «فاروق» بأداء صلاة الجمعة من كل

على هذه العواطف المؤقتة، فى حالة
توهج دائم، وتحويلها من مشاعر
تعاطف مع صبى تبتّم قبل الأوان، إلى
مشاعر إعجاب سياسى بالملك الجديد.
ووظف صلاته القوية بعدد من ألمع
الصحفيين فى ذلك الزمان، كان على
رأسهم «محمد التابعى» - صاحب مجلة
«آخر ساعة» الأسبوعية، وأحد أصحاب
جريدة «المصرى» اليومية - و«فكرى
أباطة» - رئيس تحرير «المصور» - للقيام
بحملة دعاية واسعة النطاق، لتقديم
الملك الشاب إلى الرأى العام المصرى فى
صورة الملك المتواضع، المحب لشعبه
والوطني المتطرف فى وطنيته والشاب
المسلم المتعصب لدينه.

وهكذا تتالت المرويّات الصحفية التى
تنشرها الصحف عن الملك الشاب، على
شكل تصريحات تنشر على لسان
«حسنين» أو أخبار مجهلة تنسبها
الصحف لـ «أحد كبار رجال القصر»
تحدث عن ولى العهد الديمقراطي الذى
أوصى والده الراحل رائده «أحمد
حسنين» بأن يجتهد لكى يجعله ينسى
أنه أمير، ويتذكر فقط أنه «فاروق». وهى
وصية: وجد «حسنين» - كما تقول تلك
المرويّات - صعوبة فى تنفيذها، لا بسبب
إصرار «ولى العهد» على أن يكون أميراً،
ولكن لفرط ديمقراطيته وإصراره على
ألا يكون أميراً حتى إنه كان يغادر «كنرى
هاوس» فإذا بحث عنه «حسنين» وجده
يتسامر مع بواب القصر الإنجليزى. بل
إنه كان فى طريقه إلى الباخرة التى
حملته إلى مصر، بعد أن صافح مودعيه،
من كبار الشخصيات الإنجليزية
والمصرية، حين فاجأ الجميع وعاد لكى
يصافح أحد هؤلاء الحراس، فانهمرت
دموع الجندى، مع أنه اسكتلندى غليظ
القلب، تأثراً بديمقراطية الملك الشاب،
وشد على يديه وهو يقول: حظ سعيد يا
مولاي.

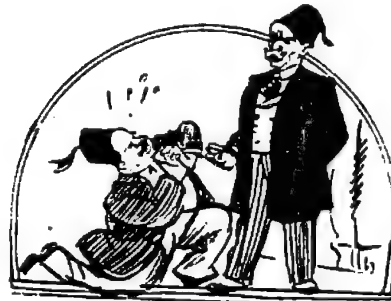
جلالته قطع شوطاً بعيداً فى الدراسة»، وأن «المستر فورد» فخور جداً «بالخطى الواسعة التى قطعها الملك فى الآداب والتاريخ».

وقال خبر من بين إعلانات هذه الحملة الدعائية - نشرته مجلة «آخر ساعة» - إن أربعة آلاف كتاب أجنبى حديث فى العلوم والآداب والفنون، قد أضيفت إلى مكتبة الملك، بناء على طلبه، وأنه ينغمس فى قراءتها فتشغله حتى يتجاوز الوقت منتصف الليل، مما يضطر «حسنين بك» - ودائماً «حسنين بك» - إلى تنبيهه إلى وقت النوم رفقا بصحته.

وفى سياق حملة تسويق الملك، كزعيم شعبى، جاءت أولى رحلات «فاروق» إلى داخل البلاد فى نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٣٦، فقد غادر القصر وبصحبه «حسنين» وعدد آخر من أفراد الحاشية، فى رتل من السيارات، كان مفهوماً أنه سوف يتجه إلى أحد التفاتيش الزراعة المملوكة للخاصة الملكية فى شمال الدلتا، لكنه توقف فى مدينة «دسوق» ليظهر الملك فجأة فى «الجامع الدسوقى» فيؤدى صلاة الجمعة بين الناس، ثم يتوقف فى مدينة «كفر الشيخ» ليطوف موكبه شوارعها، مما كان مثار اعتراض مجلس الوصاية، والحكومة الوفدية، اللذين أخذوا على موظفى القصر تعمدهم إخفاء البرنامج الكامل للزيارة،

أسبوع فى أحد المساجد العامة، وهو تقليد لم يكن معمولاً به فى عهد أسلافه الذين كانت صلواتهم العامة تقتصر على المناسبات الدينية. وكان الهدف من استحداث هذا التقليد هو تقديم الملك فى صورة الحريص على أداء طقوس دينه، وإتاحة الفرصة للجماهير لكى تراه بعينها وتعبر عن عواطفها تجاهه، ووصل الأمر إلى حد التفكير فى أن يخرج الملك للصلاة من دون موكب رسمى أو حراسة، لولا معارضة رجال القصر.

وبينما كان المستر «إدوارد فورد» - أستاذ «كلية إيتون» الذى استورده «السير مايلز لامبسون» لكى يعلم الملك الصبى ووصل بالفعل الإسكندرية فى أغسطس (آب) ١٩٣٦ - يشكو من عجزه عن القيام بأى دور فى تثقيفه، أو حتى الالتقاء به، بسبب انشغال جلالته عنه بأبهة الملك، وبسبب إصرار «أحمد حسنين» على أن تظل مهمة البروفسير «فورد» شكلية، كان «حسنين» يمتطى الصحف بأخبار وهمية عن محاضرات فى الشريعة والجغرافيا والفلسفة والقانون والرياضة، يلقيها على الملك الشاب «علماء أعلام» بينهم بعض كبار رجال السياسة المصريين، وعن تقارير ضافية، رفعت إلى مجلس الوصاية عن سير تعليمه «تسجل بكل إعجاب ودهشة أن استعداد الملك للدراسة وفهمه للمعرفة؛ فاق كل تقدير وأن



كاريكاتير نشرته «آخر ساعة» عام ١٩٣٦ يعكس الانقلاب فى أوضاع حزب القصر بعد وفاة «الملك فؤاد». زكى الإبراشى باشا، يتوسل مرة إلى الأمير محمد على، وأخرى لزعيم الوفد «مصطفى النحاس»



١٧ مايو (آيار) ١٩٣٦: فى سياق حملة مجلة «آخر ساعة» لتسويق الملك «فاروق»، نشرت هذا الكاريكاتير للفنان «صاروخان»، ولعل فكرته من وضع رائد الملك «أحمد حسنين». «المصرى أفندى» رمز الشعب المصرى يقول للملك: أرجو من جلالته أن تصرف هؤلاء الحراس وأن تخرج لشعبك من غير حراس، فمن أولى بحراستك منى أنا؟

الشخصيات الصحفية والأدبية ذات التأثير القوى على الرأى العام، يتخذون من الولاء للعرش أساس نشاطهم ومواقفهم السياسية.

وبذكاء الرجل الذى يعرف ما يفعل، كان «حسنيين» حريصاً على ألا يظهر فى الصورة الدعائية التى يرسمها للملك إلا بالقدر الذى يؤكد مكانته، كتابع مخلص أمين. وعلى عكس ما كان غيره يفعل، فقد كان ينسب أفكاره وأفضاله للملك الشاب والدته. ولم يكن نادراً أن تنشر الصحف أخباراً من نوع: أن الفكرة فى القيام برحلة الصعيد، هى فكرة جلالة الملك، «وأن الخواطر قد تواردت بين جلالته وجلالة أخرى يجب أن يعتز المصريون بذكائها وفراستها وبعد نظرها» فى إشارة واضحة إلى «الملكة نازلى» التى حرص «حسنيين» على أن يقدم نفسه لها، فى صورة الرجل المتفانى فى خدمتها ودعم عرش ابنها والدفاع عن مصالحهما، فى مواجهة الذين يسعون لانتهاز فرصة صغر سنه وقلة خبرته، لكى ينتقصوا من سلطات صاحب العرش، ويحصلوا على حقوق لم يستطيعوا الحصول عليها فى حياة والده.

ومع أن الدفاع عن حقوق العرش، كان أهم أهداف إعادة تأسيس «حزب القصر»، إلا أن خلافاً كبيراً حول هذه الحقوق، لم ينشأ خلال تلك الفترة، فقد كان مجلس الوصاية - برئاسة الأمير «محمد على توفيق» - هو الذى يمارس سلطات الملك، إلى أن يبلغ سن الرشد، وكانت العلاقة بينه وبين الحكومة الوفدية طيبة، مما أغراها بمحاولة إرساء تقاليد جديدة فى العلاقة بين الحكومة والقصر، إلا أن رجال القصر، وفى مقدمتهم «حسنيين» آثروا تأجيل

مما حال بين الأوصياء والحكومة، وبين الاشتراك فى التدابير والإجراءات والمقابلات بما فى ذلك الترتيبات الأمنية لحماية الملك، واعتذر رجال القصر بأن الأهالى هم الذين غيروا البرنامج، وتدفعوا حول ملكهم الشاب بعواطفهم وقلوبهم.

وكان النجاح الجماهيرى الساحق الذى حققته رحلة «كفر الشيخ»، وراء التفكير فى أن يقوم الملك الشاب برحلة مماثلة إلى الصعيد الذى؛ لم يكن قد زاره، مع أنه كان - وهو ولى العهد - أميراً له، وقد صحبته «الملكة نازلى» والأميرات خلال هذه الجولة التى استغرقت ثلاثة أسابيع، وبدأت فى ٧ يناير (كانون الثانى) ١٩٣٧، زار خلالها الملك مناطق الآثار، وتعرف إلى أعيان البلاد، وحظى بحفاوة الشعب، خلال تنقلاته التى كان يستخدم فيها اليخوت النيلية والقطارات والسيارات.

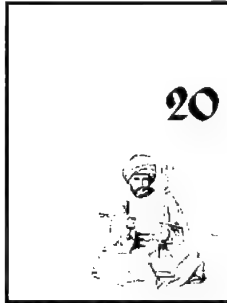
وهكذا نجح «حسنيين» فى تقديم «فاروق» للرأى العام فى صورة تختلف تماماً عن صورة أبيه «الملك فؤاد» وفى تحويل المشاعر الشعبية المتعاطفة مع يُتم الملك الصغير، إلى مشاعر حب تتوجه إلى القصر، بصفته مؤسسة سياسية. فلم يعد الجالس على العرش معزولاً عن الشعب، أو مكروهاً منه. ولم يعد الدفاع عنه عاراً وطنياً ودستورياً، كما كانت الحال فى عهد الملك الراحل.

وكانت تلك هى نقطة الانطلاق فى تشكيل نواة «حزب القصر» فى عهد «أحمد حسنيين»، فلم يعد حزباً بل مجرد مجموعة من الشخصيات السياسية تنتمى إلى كل الأحزاب القائمة، أو من الخوارج الذين تمردوا عليها، وخصوصاً المنشقين عن حزب الوفد، فضلاً عن عدد من ألع

«شريف صبرى باشا» - بصفته عضواً بمجلس الوصاية - فى إعداد مرسوم صدر فى يوليو (تموز) ١٩٣٦، نص على أن يكون «حسنين» مسئولاً عن دراسة وتثقيف وسلامة جلالة الملك، وأن يحمل لقب «رائد جلالة الملك».

ولما كان منصب رئيس الديوان الملكى خالياً منذ تركه «أحمد زيور» باشا عام ١٩٣٤، فقد أصبح رائد جلالة الملك، هو الشخصية الأولى فى القصر. وأصبح له ديوان خاص وخاتم خاص، بل وذكرت مجلة «آخر ساعة» - التى كانت قريبة الصلة به - إن هناك تفكيراً فى توسيع اختصاصات ديوان رائد الملك، بحيث تشمل اختصاصات رئيس الديوان.

وخلال تلك الشهور، كانت العلاقة بين «حسنين» والملكة «نازلى» قد توثقت بإيقاع سريع فاجتاز الاثنان -



خلال أسابيع - المسافة التى فصلت بينهما، خلال الأعوام الخمسة عشر السابقة، والتى عجزا عن اجتيازها، لأن شبح «الملك فؤاد» كان قائماً. أما وقد اختفى؛ فقد أضفت «الملكة نازلى» روحها المتحررة على تقاليد البلاط، فتعددت الولائم والحفلات التى يقيمها أو يدعى إليها الملك، وتحضرها الملكة والأميرات، وعدد من كبار رجال الحاشية وزوجاتهم، وكان «حسنين» على رأسهم.

وطبقاً لرواية «د. حسن حسنى باشا» - السكرتير الخاص للملك

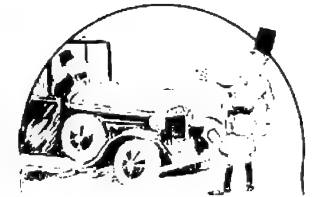
الصدام، إلى أن يتولى الملك سلطته الدستورية على العرش، وسجلوا فى قائمة ما ارتكبته الوزارة الوفدية من أخطاء فى حق الجالس على العرش، تصرفات عديدة، كان من بينها أنها أنقصت عشرين ألفاً من الجنيهاً من ميزانية القصور الملكية، على الرغم من أن الملك كان قد تنازل للدولة عن خمسين ألف جنيه توازى ثلث مخصصاته، وطالبت بإيجار قصرى «المنتزه» و«القبة» وهما من الممتلكات العامة، بدعوى أن الدولة ملزمة فقط بتخصيص قصرين للملك، أحدهما شتوى وهو «قصر عابدين» والآخر صيفى هو «قصر رأس التين». بل واقترحت تخفيض مخصصات الأميرات الشقيقات، من ٤٠٠ إلى ٣٠٠ جنيه فى الشهر، وهو ما أثار غضب «الملكة نازلى»، وانتقل الغضب إلى الملك «فاروق» فقاطع ولى العهد الأمير «محمد على» قبل أن يفتح فمه بكلمة عن الموضوع قائلاً:

«أنا عارف إنت جاي علشان إيه. علشان تكلمنى فى مخصصات إخوانى. ولكنى لن أسمح ما حييت لأى كائن، بأن يمس إخوانى فى أى أمر كان».

والغالب أن «حسنين» كان وراء سياسة عدم استعجال الصدام مع «الوفد» فى تلك المرحلة، ليس فقط لأن ميزان القوة لم يكن آنذاك لصالح القصر، بل لأنه لم يشأ أن يبدأ بصدام قد يكون هو نفسه أول ضحاياه، فقد كان، ككل العاملين فى الديوان الملكى، موظفاً يخضع لسلطة «مجلس الوصاية» الذى رأى - وقد انتهت مهمته كرائد لولى العهد، بتحول «فاروق» إلى ملك - أن يعيده إلى عمله الأسمى بالقصر. ولكن «الملكة نازلى» تدخلت بقوة، واستعانت بشقيقها



١٩٣٧: الأميرة فوزية فى السادسة عشر من عمرها



١٩٣٧: كاريكاتير للفنان «صاروخان» نشرته «آخر ساعة» يترجم معنى المرسوم الذى أصدره مجلس الوصاية بأن يكون «أحمد حسنين» مسئولاً عن دراسة وتثقيف وسلامة جلالة الملك



الملكة نازلي على كرسي ليس عرشاً

على مغادرته الدنيا سوى أقل من شهرين، وقد قدر له «الملك فاروق» هذا الموقف، فطلب بنفسه من مجلس الوصاية الإنعام عليه بالرتبة، فأنعم عليه بها، في أغسطس (آب) ١٩٣٦. وعندما رزق في خريف ١٩٣٦، بأخر بناته، سماها «نازلي» تيمناً باسم الملكة الوالدة، وقد أسعدها ذلك، فأوفدت إحدى وصيفاتها إلى منزله، للتهنئة بالمولودة الجديدة ولكي تقدم لها باسمها هدية ثمينة. أما «فاروق» الذي كان ينظر إلى «حسنين» كأب له، فقد ذهب بنفسه إلى منزل رائده، لكي يهنئه بالمولودة الجديدة.

وكانت الملكة «نازلي» قد خلعت - بعد أسابيع قليلة من وفاة «الملك فؤاد» - ثياب الحداد، وعلى نحو ما، برقع الحياء، وانطلقت تتمتع بمفاتن الليل الذي ظلت سبعة عشر عاماً تقضيه نائمة ووحيدة في فراش بارد. وأصبحت تسهر كل ليلة خارج القصر، في حفلات تقيمها لها صديقاتها أو

«فاروق» - فقد تعرف «حسنين» إلى الملكة «نازلي» يوم ٦ مايو (آيار) ١٩٣٦ الذي وصل فيه إلى مصر بصحبة «فاروق». ففي مساء ذلك اليوم دعاه الملك الشاب إلى الطابق العلوي بـ «قصر القبة» وطلب إليه أن ينتظر قليلاً في إحدى القاعات ليعود ومعه الملكة الوالدة، فقدمه لها قائلاً: إنه رأى من أول واجباته أن يقدم لها الرجل الذي أحاطه بكل إخلاص وعناية، أثناء الشهور التي قضاهما في «لندن». أما الملكة الوالدة فقد قالت له، إنها - بعد كل الذي سمعته من ابنها عن مبلغ عنايته به أثناء وجوده معه في إنجلترا - حرصت على أن تلقاه لتعرب له شخصياً عن مدى تقديرها لكل ما بذله نحو «فاروق»، ولتطلب منه أن يستمر في موالاته بالعناية والارشاد..

وأضاف «حسنين» - الذي روى ما حدث للدكتور «حسن حسنى» في الصباح التالي - أن الملكة استبقته مدة، تبادل حديثاً كله عطف ومودة. وعندما انتقلت الأسرة إلى «قصر المنتزه» لتمضي صيف ١٩٣٦، أمر الملك بأن ينم «حسنين» في جناحه الخاص، وأفرد له غرفة قريبة من غرفته، وأشرف بنفسه على تأثيثها ببعض مفروشات «قصر عابدين».

أما وقد أصبح «حسنين» بمثابة عضو سابع مع أسرة الجالس على العرش، فقد كان عادياً جداً أن يلتقى بالملكة «نازلي» وأن يقدم لها في كل يوم دليلاً جديداً على إخلاصه وولائه لها ولابنها، وعلى تنزهه عن أي مطمع، فقد كان اسمه من بين الذين التمسّت وزارة الوفد - في يونيو (حزيران) ١٩٣٦ - منحهم رتبة الباشوية، لكنه اعتذر عن التكريم بدعوى أنه لا يزال حزيناً على وفاة «الملك فؤاد» الذي لم يكن قد مرَّ



أحمد حسنين باشا بملابس الشيش:
بورترية للفنان آدمون صوصة

وصيفاتها أو تنظمها سيدات الجاليات الأجنبية، أو تسهر في أماكن عامة، تتناول فيها العشاء أو تشاهد الأوبرا. وكانت تصطحب دائماً أحد كبار رجال الحاشية، أو صغار ضباطها. ومع أن السهرات الخاصة التي كانت الطبقات الأرستقراطية والجاليات الأجنبية تنظمها، كانت متحررة إلى درجة لم يكن نادراً أن تصل إلى حد الانفلات، إلا أن الملكة كانت لاتزال حريصة على سمعتها وعلى سمعة العرش. لذلك حافظت - برغم سهرها - على القدر المطلوب من الاتزان.

وعلى الرغم من ذلك فإن الأقاويل بدأت تتناثر. في نطاق ضيق - حول تورطها في علاقات أبعد مدى مع بعض ضباط الحاشية، خاصة حين قادتها أو هام الشباب الأقل، للظن بأنها تستطيع أن تثير المنافسة بين المحيطين بها من رجال القصر، حول شرف التمتع بصحبتها. لكن أحداً في القصر لم يجسر على الجهر بتلك الأقاويل، أو يفكر في إبلاغها إلى الملك الشاب، ففضلاً عن أن الملكة الأم، كانت قد ظهرت القصر من جواسيس زوجها، وأصبحت صاحبة الكلمة الأولى فيه، فقد كان «فاروق» يحب أمه ويحترمها، بحيث بات إبلاغه بذلك، قسوة لا يستطيعها أحد، فضلاً عن أنها غير مضمونة النتائج.

ومع أن الملكة «نازلي» كانت لاتزال تحتفظ بجانب لا بأس به من جاذبيتها الأسرة، إلا أنها لم تكن كافية لإغراء رجل مثل «أحمد حسنين»، كان محط أنظار النساء طول عمره، بأن يغامر بمكانته في القصر، فيقيم علاقة عاطفية مع أم الملك الشاب. إذ النتيجة المحتملة لتلك العلاقة هي أن يضيع مجهوده للصعود إلى القمة هدرًا، فيطرده الملك من القصر، بينما هو

يستعد لكي يجلس معه على العرش ولكي يشاركه سلطته. لذلك تحفظ في الاستجابة لمحاولات الإغواء التي بذلتها معه «الملكة نازلي» فلم يندفع إلى قبولها، لكن لم يفلق الباب أمامها حتى لا تضيق به وتنقلب عليه.

وعلى العكس منه، فقد بدا «أحمد حسنين»، في نظر الملكة «نازلي» أكثر الناس ملاءمة لكي يكون زوجها ثانيًا لها، أو على الأقل صديقًا أو عشيقًا، إذ كان لا يكبرها إلا بثلاث سنوات. وفضلاً عن مزاياه الشخصية، كرجل لا يزال قادراً - برغم كهولته - على اجتذاب من هن أصغر سنًا وأكثر جمالاً وجاذبية بشهرته المدوية، وسحره الخفي، فقد كان ابنها يحبه ويحترمه ويعتبره بمثابة عم له، وأخ لأبيه. ولم يكن «حسнин» غافلاً عن ذلك. كما لم يكن يجهل حجم الدعم الذي يمكن أن تقدمه «الملكة نازلي» لطموحه، فيما لو استطاع أن يوظف ذلك كله لمصلحته، ويتحكم في التفاعلات التي يمكن أن تنتج عنه، حتى لا يتحول من عامل يساعده في تحقيق طموحه، إلى سبب لدفن هذا الطموح.

وكانت المشكلة التي تواجهه هي: كيف يشد الملكة «نازلي» إليه، ويحتفظ بعواطفها تجاهه في حالة توهج، ويستثمرها لترفعه هذه العواطف إلى حيث يشارك الجالس على العرش سلطته، من دون أن يثير ذلك غضب الملك الصبي، المتعلق بأمه، ويشحنه ضده، فيفقد الرضا السامى وتنتهي الرحلة الشاقة التي بدأت بالطرق على الباب الملكي، إلى الطرد من باب الخدم. وألهمه عقله الذرائعي، الباحث دائماً عن مصلحته، الحل؛ فلو أنه خير بين «الملكة نازلي» وبين نفوذه في القصر، لما تردد في اختيار هذا النفوذ، لأنه ببساطة لم يكن يحب الملكة، وحتى لو



١٩٣٨: الملكة نازلي عقب وفاة الملك

فؤاد تستعيد الشباب الذي ضاع!

يتقنها هذا النمط من كومبارس التاريخ، ممن تتيح لهم حياتهم داخل القصور، فرصة ثمينة لاكتشاف نقاط الضعف الإنسانية في شخصيات سادتهم، فينفذون إليهم منها. وهي خطة لا تختلف كثيراً عن الخطة التي طبقها الراهب الدجال «راسبوتين» في بلاط «نيقولا الثاني»، آخر قيصرية روسيا، فقد نجح - بالتنويم المغناطيسي غالباً - في تخفيف الآلام المزمنة التي كان ولي العهد يعاني منها، والتي فشل الأطباء في علاجها، بحيث بات قادراً على التحكم في مزاجه النفسي، وبالتالي في مزاج القيصرية التي كانت شديدة التعلق بابنها. فقاومت بعناد كل محاولة لإخراج «راسبوتين» من القصر، على الرغم من كل ما كان يشاع عن استغلاله لنفوذه، ومما أثاره وجوده في القصر من زوابع وأقاويل وصلت إلى حد القول بأنه كان على علاقة جنسية بالقيصرية.

ولم يكن المشهد العاطفي الذي رآه «محمد التابعي» على سطح الباخرة «فايس روى أوف آنديا» في الساعات الأولى من صباح يوم الأحد ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٧، سوى واحد من عشرات المشاهد في خطة «راسبوتين» التي كان «أحمد حسنين» يسعى لتطبيقها بحيث يحكم مصر، من خلال السيطرة على قلب الملكة الوالدة.

ومع أن أكثر من عشرين عاماً، كانت قد مرت - آنذاك - على اغتيال الراهب المستال

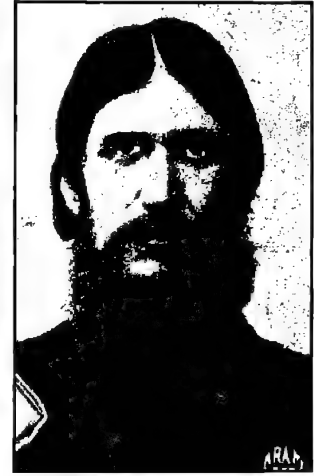
كان يحبها، لما ضحى بنفوذه من أجل هذا الحب، إذ لم يكن من النوع الذي تغلبه عواطفه على أمره، لأن كل ما فيه كان موظفاً لتحقيق طموحه في أن يكون رجلاً قوياً، وصاحب نفوذ، بما في ذلك عواطفه وغرائزه.

أما وقد أدرك أن الملكة - على العكس منه، قد أحبته، وأنها من النوع الذي تغلبه عواطفه على أمره، فقد كان عليه أن يسعى لتوظيف هذا الحب لدعم طموحه. ولم تكن اللذة الجنسية العابرة، أو الدائمة، هي ما تعنيه، ليس فقط لأنه كان يستطيع أن يجنيها بشكل أفضل ممن هن أكثر شباباً وأوفر أنوثة منها. بل لأنه - كذلك - سوف يدفع ثمنها غالباً، إذا ما اكتشفها الملك الصبي، لذلك كان هدفه واضحاً هو أن يوجه تعلق الملكة الوالدة به، نحو علاقة شرعية يعرف بها الملك الابن، ويوافق عليها، ويباركها.

ولما كان مستحيلاً أن يبادر هو بالتقدم إلى الملك الصبي، طالباً يد والدته صاحبة الجلالة «الملكة نازلي» فقد كان عليه، أن يسعى لدفع الملكة الوالدة نفسها لكي تطلب من ابنها الموافقة على زواجها من رائده وأمينه الأول «أحمد حسنين باشا». وهكذا لم يرفض «حسين» عواطف «نازلي» الجارفة نحوه حتى لا تياس منه، فتتصرف عنه إلى غيره، ويفقدها نهائياً. ولم يقبل عليها من دون تحفظ، حتى لا يتهمه الملك بإغواء أمه، بل أخذ يلعب بكل الخيوط، لكي يؤكد للجميع أنه الوحيد القادر على أن يضبط انفلات الملكة الوالدة، وأن يحول دون انطلاقها على حل شعرها لتمرغ كرامة ابنها وسمعة العرش في التراب.

ولم تكن الخطة - على الرغم من ذكائها ومهارة «حسين» في تطبيقها - جديدة. إذ هي واحدة من الخطط التي





الراهب المحتال راسبوتين والقيصر
نيقولا وأسرته

عن غيره من كومبارس التاريخ من حيث نشأته المتواضعة فقد ولد في بداية القرن في إحدى قرى «روسيا القيصرية»، لأسرة ريفية متوسطة، تشتغل بالزراعة، وأظهر منذ حداثة تفوقاً في دراسة اللغات، فأتقن الإنجليزية والفرنسية، والألمانية، قبل أن يتقن الروسية، لغته الأصلية.

وفي مطلع مراهقته، توفى أبوه، وعجزت أمه عن السيطرة عليه، وأتاح له تفوقه في اللغات فرصة واسعة للاختلاط بالجاليات الأجنبية التي كانت تزدهم بها «روسيا» في تلك السنوات، وعن طريقها تسلل إلى مجتمعات الأرستقراطية الروسية، التي كانت تحتفظ بعلاقات وثيقة بتلك الجاليات، فشغف بالحياة المرفهة، وضاق ذرعاً بحياته الريفية، وأتاح له وسامته ورشايقته، وإتقانه للرقص واللغات، فرصاً عديدة، لتكوين علاقات نسائية واسعة، فاندفع في طريق الفساد، وكان لا يزال طالباً في نهاية المرحلة الثانوية، حين أدمن الكوكايين بتأثير إحدى الفتيات، فاضطرت أمه لإرساله إلى مصحة للعلاج من الإدمان، أمضى بها شهوراً إلى أن استرد صحته.

«راسبوتين» (١٨٧٢-١٩١٦)، فإن الحديث عنه كان يتجدد في كل مناسبة يقفز فيها «كومبارس» آخر من نكرات التاريخ إلى مقدمة المسرح، ليتسبب في كارثة جديدة لإحدى الأسر المالكة.

ولعلها كانت مصادفة لا تخلو من دلالة، أن الصحف المصرية والعالمية، كانت تتحدث بكثافة عن ثلاث كوارث من هذا النوع، وقعت حوادثها، أو تجددت ذكراها في تلك السنة، وربما لو تنبّهت الملكة «نازلي» - التي لا شك في أنها كانت تتابع ما تنشره الصحف عنها، إلى دلالتها بوعي كامل، لما سارت الحوادث في الطريق التي انتهت بانضمامها هي نفسها إلى قائمة ضحايا كومبارس التاريخ.

ففي ربيع عام ١٩٣٦، وقبل أسابيع من وفاة الملك «فؤاد»، توفى «الكسندر زوبكوف» في غرفة حقيرة مهملة، بإحدى ضواحي «لوكسمبرج» فجدد نبأ وفاته التذكير بمأساة الأميرة «فيكتوريا» - شقيقة إمبراطور ألمانيا «غليوم الثاني» - التي كان الأفاق الروسي الشاب طرفاً فيها، أو سبباً لها، والتي ظلت تشغل الصحف العالمية طوال ثلاث سنوات بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٠.

ولم يكن «زوبكوف» يختلف كثيراً



جورج الخامس

ملك بريطانيا. ولد عام ١٨٦٥. تولى العرش عام ١٩١٠. اهتم بشؤون الإمبراطورية وزار الهند عام ١٩١١. توفى عام ١٩٣٦



الإمبراطور غليوم

الأرستقراطية فى «برلين» التى كانت تزدهم بكثيرين من ضحايا الثورة الروسية، وبقايا الأسر الحاكمة التى فقدت عروشها نتيجة للحرب العالمية الأولى، ومن بينها بقايا «أسرة هوهنزلن» التى كانت تحكم «ألمانيا»، إلى أن أجبر الحلفاء، آخر ملوكها، وهو «الإمبراطور غليوم» على التنازل عن العرش.

وذاث يوم من عام ١٩٢٥، وفى حفل شائى، كان مدعوا إليه، تعرف «زوبكوف» بالأميرة «فيكتوريا» شقيقة إمبراطور ألمانيا السابق.

فى تلك السنة، كانت الأميرة «فيكتوريا» قد بلغت الستين من عمرها، فقد ولدت فى عام ١٨٦٥، وفى اليوم نفسه الذى ولد فيه ابن خالها، الذى عرف فيما بعد - حين جلس على عرش بريطانيا عام ١٩١٠ - باسم «جورج الخامس». ولما وصل نبأ ميلاد الأميرة «فيكتوريا» إلى «الملكة فيكتوريا» - جدتها لأمها وجدته لأبيه - نظرت إلى «جورج» الصغير وقالت: الحمد لله لقد رزقنا الله بولى للعهد وبغروس له.

لكن سوء الحظ ترصدها، فساءت العلاقة بين «إنجلترا» و«ألمانيا»، على الرغم من علاقات المصاهرة التى كانت تربط بين الأسرتين المالكتين، ففشل مشروع الزواج.. وتزوجت «فيكتوريا» من البرنس «شومبورج» - أحد كبار رجال الصناعة الألمان - الذى كان يكبرها بثلاثين عاما.

وبعد سنوات قليلة غادر الزوج الدنيا، وترك لها ثروة طائلة.

وفى أواخر عام ١٩١٨ - وفى أعقاب تنازل أخيها عن العرش - غادرت ألمانيا مع بقية أفراد الأسرة المالكة إلى «هولندا»، التى اتخذها الإمبراطور المعزول منفى له، فأضمت بها سنوات، إلى أن استقرت أحوال «ألمانيا»،

ووجد «زوبكوف» فى جو الاضطراب الذى شاع فى «روسيا»، فى أعقاب الثورة البلشفية، ما يشبع رغبته فى المغامرة، وما يتواءم مع نزعاته الفوضوية، فانضم خلال سنوات الحرب الأهلية، إلى أصدقائه - أو بمعنى أدق أسسائه - من الأرستقراطيين - وحارب فى صفوف أعداء الثورة إلى أن قبض عليه، وقدم لمحكمة ثورية حكمت عليه بالإعدام.

لكنه استطاع الهرب إلى «السويد» حيث أمضى بها عدة شهور، عمل خلالها راقصاً فى ملهى ليلى، ولاعباً فى سيرك، واستثمر وسامته فى سوق النساء، إلى أن تعرف إلى فتاة سويدية، من أسرة ثرية، جلبت عليه علاقته بها متاعب كثيرة، انتهت بترحيله عنوة، وعن طريق الشرطة.

اتجه «زوبكوف» نحو مدينة «زوبوت» - إحدى المدن المطلة على بحر الشمال - التى تعود كبار الأغنياء أن يشدوا إليها الرحال بحثاً عن اللهو. وفى هذه المدينة - التى كانت تعرف باسم «مونت كارلو الشمالية» - انغمس فى عدد من المغامرات العاطفية، واحترف المقامرة على موائدها الخضراء، وربح منها أموالاً طائلة، ثم ما لبث أن خسرها، وخسر معها عائد علاقاته النسائية، على الموائد نفسها، ولم يجد معه ما يكفيه لكى يغادر المدينة، فاضطر لأن يعمل بحاراً على ظهر باخرة فنلندية، حملته إلى «ألمانيا».

وفى «برلين» التى هبط إليها مفلساً اضطر «زوبكوف» لأن يعمل مرمطوناً يغسل الصحون فى أحد المطاعم، إلى أن التقى مصادفة بأحد أصدقائه من الأرستقراطيين الروس الهاربين من جحيم الثورة مثله، فأواه، ودبر له عملاً معه، فعاد يظهر فى المجتمعات



الأميرة فيكتوريا وإلى جوارها زوجها
الأفاق الروسي زوبكوف

وأدرك «الإمبراطور غليوم» أن أموال الأميرة، هي الهدف الذي يسعى إليه الأفاق الروسي، فأرسل إليه وسطاء، عرضوا عليه أن يحصل على عشرة آلاف جنية نقدًا ومرتبًا سنويًا قدره خمسمائة جنية، فضلاً عن نفقات سفره إلى «جنوب إفريقيا» أو «نيوزلندا» مقابل التخلي عن مشروع الزواج. لكن «زوبكوف»، الذي كان يتوقع أن يغل عليه زواجه من الأميرة ما هو أكثر من ذلك بكثير. رفض العرض، وفضح المساومة أمام الأميرة، التي اتخذت من ذلك دليلاً على نزاهته، وأوهمت نفسها بأنه يرغب فيها من أجل نفسها، فضربت عرض الحائط بكل الاعتراضات، وتزوجت منه، وقالت للصحف: إنها لاتزال تشعر بقوة الصبا ونشاط الشباب، وإن الباعث لها على الزواج هو رغبتها في أن تجد إلى جانبها من يسليها في وحدتها ويسهر عليها في شيخوختها. وبعد ستة شهور من الزواج، أبعد «زوبكوف» من «ألمانيا»، بسبب مشاجرة في صالة رقص، فسافر إلى

فسمحت لها السلطات بالعودة إلى بلادها، لتمضي فيها ما تبقى من سنوات شيخوختها، ولتدفن في البلد الذي حكمته أسرتها على امتداد خمسة قرون.

لكن حظها العاثر، شاء أن تلتقي بالمغامر الروسي الهارب من حكم الإعدام فكفت منذ تلك اللحظة عن التفكير في الموت، وبدأت تفكر في الحياة، وأرسلت تستأذن شقيقها «الإمبراطور غليوم» في الزواج منه، فثار ثورة عارمة، ورفض أن يبحث الأمر من الأساس، بسبب عدم التكافؤ بين الزوجين في المكانة، فالأميرة هي حفيدة «آل هوهنزلن»، وهي ابنة إمبراطور، وشقيقة إمبراطور، والعريس مقامر مفلس، وغاسل صحن سابق، فضلاً عن عدم التكافؤ بينهما في العمر، فالعروس في الستين من عمرها، بينما لا يزيد عمر «زوبكوف» عن الرابعة والعشرين. وفضلاً على ذلك كله، فقد اعترضت الكنيسة الألمانية لأن الأميرة بروتستانتية، بينما الشاب أرثوذكسي.



الملك حسين بن علي

آخر من تولى الإمارة بمكة في ظل الحكم العثماني، وأول من سمي «ملك الحجاز». ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي. ولد عام ١٨٥٣ في القسطنطينية ثم انتقل مع أبيه إلى مكة ونشأ وتلقى العلم فيها. في عام ١٩١٦ أعلن الثورة العربية الكبرى ضد الاحتلال العثماني بعد تنسيق مع الحلفاء الذين وعدوه بإعلان استقلال الدول العربية الخاضعة للعثمانيين بعد الحرب. نكص الحلفاء عن وعودهم، وأعلن ملك نجد عبدالعزيز آل سعود الحرب على الملك حسين فتنازل عن العرش لابنه الملك علي ورحل إلى قبرص عام ١٩٢٥. توفي عام ١٩٣١ ودفن في المسجد الأقصى بالقدس

كبرى أبناء «الملك فيصل الأول» ملك «العراق» (١٨٨٣ / ١٩٣٣)، وشقيقة ابنه «الملك غازي» (١٩١٢ / ١٩٣٩)، الذي خلف أباه على العرش، وحفيدة «الملك حسين»، ملك «الحجاز»، الذي كان أقوى المرشحين لتولي الخلافة بعد إلغائها في تركيا عام ١٩٢٤.

ولدت الأميرة «عزة» عام ١٩٠٦، بـ «الآستانة» وكان السلطان التركي «عبد الحميد الثاني» قد حدد إقامة أبيها في عاصمة الإمبراطورية العثمانية لكي يحول دون الصراع بين أفراد الأسرة الهاشمية على تولي إمارة «الحجاز»، إحدى ولايات السلطة العثمانية آنذاك. وكانت الأميرة «عزة» في الثانية من عمرها حين عادت إلى مسقط رأس أسرتها في «مكة المكرمة» بعد أن عين جدها «الشريف حسين» عام ١٩٠٨ أميراً عليها في أعقاب خلع «عبد الحميد» عن عرش السلطنة العثمانية. وبعد خمس سنوات عادت مرة أخرى إلى «الآستانة» بصحبة والدها «الأمير فيصل» الذي عين - عام ١٩١٣ - ممثلاً لوالده بمجلس النواب العثماني، فأضمت بها عامين، وتنقلت بين «القاهرة» و«عمان» و«دمشق»، خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، وما تلاها، وهي السنوات التي شهدت ثورة جدها «الشريف حسين» ضد الأتراك، وانضمامه إلى جيوش الحلفاء في الحرب ضدهم، وإعلانه نفسه ملكاً مستقلاً على «الحجاز» وتتويج ابنه «عبد الله» أميراً على «شرق الأردن»، وابنه «فيصل» ملكاً على «سوريا»، ثم على «العراق».

في عام ١٩٢٤، وكانت الأميرة «عزة» في الثامنة عشر من عمرها، رحلت من «الحجاز» - بصحبة أمها وشقيقتها إلى «بغداد» لتستقر في البلد

«بروكسل» ومنها إلى «لندن» حيث لحقت به زوجته. ولم يستمر الزواج سوى عامين، استولى المغامر الروسي خلالهما على كل ثروة الأميرة، وبدد جانباً منها على موائد القمار، وبعثر الباقي على من يعشقهن من النساء الأكثر صبا، والأوفر جمالاً. وعندما نفدت نقودها، وبدأت تتعرض لسلسلة من المحاكمات والقضايا، حكم في إحداها بإشهار إفلاسها، وبيع قصرها بالمزاد، لسداد ديونها، تخلى عنها، وأنهى زواجه بها، وتفرغ لمغامراته مع النساء.

أما الأميرة، فقد ماتت وحيدة وفقيرة ومهملة في أحد مستشفيات «لندن» عام ١٩٣٠، وهي في الخامسة والستين من عمرها.

أما المغامر الروسي، فإن جسمه لم يستطع أن يتحمل طويلاً حياته اللاهية، فمات بعد ذلك بست سنوات، وكان في الخامسة والثلاثين.

ولابد أن انشغال الملكة «نازلي» بمرض الملك «فؤاد» هو الذي حال بينها وبين قراءة النذير الذي تحمله مأساة «الأميرة فيكتوريا»، كما حال بينها وبين متابعة أنباء كارثة أخرى، تسبب فيها «راسبوتين آخر» هو النادل - أو الجرسون - اليوناني «أنسطاسي خرابوبو»، مع أن تفاصيلها أعلنت في يونيو (حزيران) ١٩٣٦، وبعد وفاة «الملك فؤاد» بعدة أسابيع، وخلال تلك الأيام التي كانت فيها سعيدة، وخالية البال، وكبيرة الأمل في أن الدنيا قد أقبلت عليها أخيراً، ومع أن الضحية هذه المرة، كانت أميرة عربية مسلمة، ليست فقط ابنة ملك، وشقيقة ملك، بل هي تنتمي - كذلك - للأسرة الهاشمية التي يعود نسبها إلى الرسول. وبطلة المأساة هي «الأميرة عزة»



الملك فيصل يتوسط أبناءه، وإلى يساره
ابنه الملك غازي، وخلفه بناته الثلاث،
وبينهن (إلى أقصى يمين الصورة) ابنته
الكبرى الأميرة «عزة خرمالو»

وكان عام ١٩٣٣، عامًا تعيساً في حياة «الأميرة عزة»، إذ فقدت فيه أباه الملك «فيصل الأول» ثم أمها. وفي العام التالي فقدت شقيقتها الصغرى التي كانت تلازمها كظلها، ويبدو أنها كانت منذ نشأتها، في حالة عصبية غير ملائمة، وهي حالة مرضية تشيع عادة في النسل الذي ينجم عن زواج الأقارب، نتيجة لتركز الصفات الوراثية السلبية، وقد تكثف إحساسه بالوحدة، وأقلقها أنها تقدمت في السن من دون أن تتزوج، لأن تقاليد الأسرة

الذي أصبح أبوها ملكاً عليها. ولحق بهن بعد قليل ولي العهد «الأمير غازي» الذي كان يقيم مع عمه الأمير «عبد الله» بشرق الأردن. وأقام الجميع في القصر الملكي على شاطئ نهر دجلة، حيث بدأ إعداد الأميرات ليكن أعضاء في أسرة مالكة ألقت إليها الأقدار مقاليد الحكم في العراق، ووضعهن الملك في رعاية فريق من المدرسين الإنجليز، ولم يغادرن القصر إلا مرات قلائل زرن فيها أوروبا بصحبة أبيهن الذي كان - لأسباب صحية وسياسية - كثير السفر إليها.



البرنسية عزة خرمبو

وفى بداية الربيع التالى ترك «خرمبو» عمله فى «فندق دى روز» ووصل إلى «بغداد» بعد أن احتالت الأميرة حتى دبرت له عملاً فى القصر لكى يكون قريباً منها. لكنه لم يستمر فى عمله سوى أسابيع قليلة، إذ ما لبث الشك أن تلبس حاشيتها والمحيطين بها فى طببيعة علاقتهما حتى فكروا فى التخلص منه، وتنبهت الأميرة إلى الخطر المحدق به، فأوعزت إليه بالرحيل، لكنهما كانا اتفقا على الخطوة التالية، قبل أن يهرب «خرمبو» من «بغداد» إلى «روما».

وفى مايو (آيار) ١٩٣٦ وصلت الأميرة «عزة» وشقيقتها «الأميرة راجحة»، ومعهما سكرتير خاص وبعض الوصيفات، إلى «أثينا» لقضاء الصيف، ونزلوا فى جناح خاص بفندق «الأكروبول»، وبعدها بأيام وصل «خرمبو» قادماً من «إيطاليا» لينهمك بمساعدة أحد المحامين، فى استخراج الأوراق التى يتطلبها تنفيذ الخطة التى اتفق عليها العاشقان.

واستيقظت «الأميرة راجحة» ذات صباح فلم تجد شقيقتها بغرفتها بالفندق، إذ كان قد سافرت بصحبة «خرمبو»، إلى قرية «فيكسيا» القريبة. وفى كنيسة الصغيرة، ثم تنصير الأميرة «عزة» واتخذت اسم «أنستاسيا»، وبعد انتهاء طقوس التعميد أجريت مراسم الزواج، وفى المساء ظهر المستر والمسز «خرمبو» فى «فندق أتلانتيك»، وأقاما فى جناح خاص به.

ولم تصدق «الأميرة راجحة» الخبر، إلا حين شاهدت فى الصحف اليونانية صور شقيقتها وهى تخرج من كنيسة «فيكسيا» بعد إتمام مراسم الزواج، وتقرأ تصريح «خرمبو» بأنه والأميرة

الهاشمية كانت تقضى بالألا تتزوج نساءها بغير الهاشميين، فضلاً عن أنها لم تكن جميلة، إذ كانت تكاد تكون صورة طبق الأصل من أبيها.

وفى صيف عام ١٩٣٥، وصلت بصحبة شقيقتها «الأميرة راجحة» إلى جزيرة «رودس» لقضاء فصل الصيف، ونزلت فى فندق «دى روز». وكان «أنستاسى خرمبو»، أحد الخدم الذين خصصتهم إدارة الفندق لخدمة الأميرتين وحاشيتهما.

وككل «راسبوتين» كان «أنستاسى» فتى وسيم الطلعة، أزرق العينين حاد النظرات يصغرها بعدة سنوات.

وطبقاً لما قالته بعد ذلك، فقد «كانت وحيدة فى بلد لا تلقى فيه إلا وجوهاً متجهمه وسحباً قاتمة وليالى سوداء. «فأثرت الموت وقررت الإقدام على الانتحار»، ولكنه -أى «خرمبو»- «تقدم ووعد أن يمنحني السعادة التى حرمتها، والحنان الذى فقدته، والابتسامات التى ضلت طريقها إلى شفتى، وكان القلب الوحيد الذى تفتح لى فى الوقت الذى أغلقت فى وجهى كل القلوب، وكان هو الذى منعنى من الانتحار، وأبدى لى إخلاصاً غريباً ووفاءً منقطع النظير، وخدمنى وأنا على فراش المرض، يسهر لسهرى ويتألم لألمى، ويتعذب لعذابى، دون أن يتناول منى قرشاً واحداً، وأنا الذى طالما عرضت عليه النقود الوفيرة والهدايا الكثيرة».

وهكذا نشأت علاقة حب سريعة وعنيفة بين الأميرة الهاشمية والجرسون اليونانى، يدفع إليها اليأس والإحباط وقلة الخبرة من جانب، والطمع والرغبة فى الثراء من جانب آخر.

وبانتهاء شهور الصيف عادت الأميرة إلى بغداد.



مستر ومسز خرمبو بعد الزواج



ياسين الهاشمي باشا

يحبان بعضهما البعض، وأن هذا الحب قد صادف عقبات كثيرة، ولكنه انتصر عليها، وأن شملهما الذي اجتمع، لن يفرقه سوى الموت.

أما السكرتير الخاص فقد حاول الانتحار، ولكنه أسعف بالعلاج.

ولم تجد الشقيقة ما تفعل، سوى الاستعانة بالسفارة البريطانية في «أثينا» التي لم تستطع أن تفعل شيئاً، ولكنها أوصت بها لدى السلطات اليونانية، التي أوفدت أحد كبار ضباط الشرطة، إلى الفندق الذي يقيم فيه العروسان، ليفحص أوراقهما، ولما تأكد له أنها سليمة من كل الوجوه، أعادها إليهما مع خالص تمنياته لهما بالسعادة.

وبناء على نصيحة محام يوناني كبير، هو الأستاذ «مافريكس»، تقدمت «الأميرة راجحة» ببلاغ إلى النائب العام اليوناني تتهم فيه شقيقتها وزوجها بسرقة عقد من اللؤلؤ وخواتم وأقراط وحلى من الماس، وأوراق نقدية، تصل قيمتها جميعاً إلى أكثر من سبعة آلاف جنيه.

وحقق النائب العام في البلاغ، فاستدعى المشكو في حقهما، وقالت «أنستاسيا» إن المجوهرات ملكها وأنها نصيبها من ميراثها في والدتها، وانتهى التحقيق بأن الأمر مجرد خلاف حول تقسيم الميراث من اختصاص القضاء المدني.

ولم تجد الأميرة «راجحة» ما تفعله فعادت إلى «بغداد» التي أذهلها الحادث، واتخذت الحكومة التي كانت قائمة آنذاك - برئاسة «ياسين الهاشمي باشا» - عدة إجراءات عنيفة، فأبعدت عن البلاط الملكي عدداً من الموظفين ممن كانوا معروفين بسوء السمعة والأخلاق. وطردت سائق سيارة الملك. ووضعت

رقابة شديدة على الخزينة الملكية الخاصة، وأصدرت مرسوماً لصيانة العائلة المالكة مما يشين سمعتها ويعبث بمقدساتها. وثار وزير الخارجية «نوري السعيد» وصاح: ما هذه الرذالات؟ إلى متى نصبر على هذه المخازي؟ لماذا لا نحجر على الملك ونوقفه عند حده؟ واقترح تأليف مجلس وقاية ليراقب أعمال الملك.

وأثارت الإجراءات التي اتخذتها الوزارة، رغبة الملك «غازي الأول» في أهداف «الهاشمي»، وصدّق ما يشيعه رجال حاشيته بأنه يسعى لقلب نظام الحكم، ويطمع في رئاسة الدولة، وهو ما دفع الملك لتحريض الفريق «بكر صدقي» - رئيس هيئة أركان الجيش - على القيام بأول انقلاب عسكري في التاريخ العربي المعاصر، لكي يطيح بالوزارة.

أما المستر والمسز «خرالمبو» فقد انتقلا إلى «جزيرة رودس» التي كانت تضم جالية كبيرة من المسلمين والأتراك، ولهم فيها مكانة خاصة وأعمال واسعة، وهو ما جعل الشرطة اليونانية تنصحهما بأن يبتعدا عن الأماكن المزدحمة التي يصعب فيها حمايتهما أو اكتشاف الذين يتعقبونهما، فغادراها إلى جزيرة صغيرة تقع في «بحر إيجه»، هي «جزيرة سيمي»، حيث عمل الزوج في استخراج الأسفنج والتجارة فيه.

ولم تكن الروايات التي راجت خلال العامين التاليين، بأن المستر «خرالمبو» قد قتل زوجته، أو بأن شخصاً من العراق قد قتلها معاً، بعيدة على الحقيقة، على الرغم من عدم دقتها، فقد استفزت الصورة التي نشرتها الصحف التركية للأميرة «عزة» وهي تغادر كنيسة «فيكسيا» مع زوجها، أحد الضباط



الملك غازي الأول:

ملك العراق. ابن الملك فيصل الأول وحفيد الشريف حسين بن علي ملك الحجاز. ولد عام ١٩١٢ في مكة ونشأ بها وتلقى العلم في قصر والده. سافر عام ١٩٢٦ إلى إنجلترا والتحق بكلية هارو، واستكمل دراسته بالدراسة الحربية ببغداد وتخرج برتبة ملازم ثان في الجيش العراقي. تولى الحكم عام ١٩٣٣ خلفاً لوالده. زار سويسرا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا ومصر والشام. توفي وهو في السابعة والعشرين في حادث سيارة عام



دوق ودوقة وندسور

وهى فى حالة عصبية غير طبيعية، وأنها أصبحت بعده أكثر تعاسة، فقد احتقرها الناس ونبذها أهلها. وكذبت ما قيل عن إنها غيرت اسمها أو دينها، ولم تترد فى الإعلان عن ندمها، وقالت فى ختام الحديث: لقد هربت من قبر فوجدت نفسى فى قبر آخر، والموت الحقيقى هو الذى يعيدنى إلى الحياة.

لكن الموت الحقيقى لم يأت، أما الذى جاء فهو الحرب العالمية الثانية التى شغلت الجميع، فلم يهتم أحد بما جرى للأميرة «عزة». فقد فعل «خرالنبو»، نفس ما فعله «زوبكوف»، فهجر الأميرة، بعد أن استولى على ما تبقى معها من مجوهرات، وتركها تواجه ظروفًا صعبة خلال سنوات الحرب، إلى أن لجأت إلى عمها «الملك عبدالله» ملك الأردن. فأواها فى بيت صغير.

وكان الكومبارس الثالث، الذى برز على مقدمة المسرح خلال خريف ذلك العام نفسه، امرأة؛ هى «واليس» وورفيلد» التى شاء القدر، أن تظهر فى حياة الملك «إدوارد الثامن». ملك إنجلترا وإمبراطور الهند والمملكة المتحدة وما وراء البحار، وحامى حمى القديسين بنعمة الله. ليخسر- بسببها- كل هذه الألقاب، ويضطر للتنازل عن العرش.

وكانت «واليس» فى الثالثة من عمرها، حين مات أبوها عام ١٩٠٠، فاضطرت أمها إلى تحويل منزل الأسرة الصغير فى مدينة «بالتيمور»- بغرب الولايات المتحدة الأمريكية- إلى

السوريين، الذين كانوا على صلة بوالدها «الملك فيصل»، أيام كان ملكًا على «سوريا»، فزار المفوضية العراقية فى «أنقرة»، وقابل الوزير العراقى المفوض «ناجى شوكت»، وأبدى استعداداه لغسل العار الذى لحق بالأمه المحمدية وقتل الأميرة وزوجها، إذا وعدت الحكومة العراقية بأن ترعى زوجته وأطفاله. ونقل الوزير المفوض العرض إلى «الشريف حسين بن ناصر»- ابن عم الأميرة- الذى كان يعمل معه فى المفوضية، ولكنه لم يتحمس له. فاكتفى «ناجى شوكت» بأن طلب من وزارة الخارجية التركية، أن تتدخل لدى الصحف، لكى تكف عن نشر أنباء الأميرة.

واقترح «جعفر العسكرى»- وزير الدفاع العراقى أيامها- على رئيس الوزراء اعتماد عشرة آلاف جنيه من المصاريف السرية لاستئجار قتلة محترفين، يقومون باغتيال «آل خرالنبو». ولكن «الهاشمى» رفض الاقتراح.

واختفت أنباء الأميرة «عزة» لمدة تقرب من ثلاث سنوات، إلى أن تمكن مندوب مجلة «آخر ساعة» من الالتقاء بها فى «جزيرة سيمى» فى بداية عام ١٩٣٩، ففوجئ بما آكل إليه حالها، فقد شحب وجهها، وهزل جسمها، وامتنع لونها، وغارت عيناها، وزحف البياض على شعرها حتى بدت أكبر من سننها بعشرين عاما، وهو ما أكد له صحة ما سمعه من صديقاتها بأن زوجها قد بدأ يسئ معاملتها، ويضيق عليها الخناق.

ولم تنكر الأميرة، أنها تعيش حياة بائسة وشقية ومعذبة. وقالت إنها لم تتلق رسالة واحدة من أهلها أو أصدقائها طوال تلك السنوات، واعترفت بأنها اتخذت قرار الزواج،



الملك عبدالله بن الحسين



الملك فيصل الأول:

ملك العراق. ابن الحسين بن علي ملك الحجاز. ولد عام ١٨٨٣ في مكة ونشأ بها وحفظ القرآن. سافر مع والده إلى الأستانة سنة ١٨٨٦.. وعاد منها عام ١٩٠٨، ليتولى فيصل قيادة سرايا إخضاع القبائل. انتخب عام ١٩٠٩ نائبا عن لواء جبة في مجلس النواب العثماني. اشترك في الثورة العربية الكبرى وكان من كبار زعمائها. في عام ١٩٢٠ اختاره المؤتمر السوري ملكا على سوريا، ولكن فرنسا رفضت. سافر إلى إيطاليا حتى دعتة بريطانيا إلى زيارتها وتم الاتفاق على ترشيحه لعرش العراق الذي تولاها عام ١٩٢١. توفي عام ١٩٣٣ في سويسرا ودفن في بغداد

بنسيون حتى تستعين بعائده على إعالة نفسها وتربية ابنتها الوحيدة.

وفى سنة ١٩٠٩ أغلقت الأم البنسيون بعد أن تزوجت، وانتقلت «واليس» إلى حضانة عمها الثرى الذى أتاح لها أن تكمل دراستها الجامعية، وترك لها - عند وفاته - ثروة محدودة، مكنتها من البروز فى مجتمعات «بالتيمور». وما لبث اسمها أن تألق فى أثناء الحرب العالمية الأولى، حين تطوعت مع بعض صديقاتها لجمع التبرعات للترفيه عن الجنود الأمريكيين.

وكان هذا النشاط، هو السبب فى تعرفها إلى زوجها الأول، «ونفليد سبنسر»، وهو طيار عسكري افتتح - بعد الحرب - مدرسة لتعليم الطيران. ومع أن السنوات الأولى من الزواج - الذى عقد عام ١٩١٦ - بشرت بحياة سعيدة ومستقرة، إلا أن الخلاف سرعان ما دب بين الزوجين، فقد كانت الزوجة شغوفة بالمآدب والحفلات، وميالة إلى الطرب والمرح، بينما كان الزوج يبالغ فى الاهتمام بعمله، الذى كان يضطره كثيراً إلى السفر. وظلت المشكلات تتراكم بينهما إلى أن انفصلا فى عام ١٩٢٥، بعد تسع سنوات من الزواج.

وفى العام التالى لطلاقها رحلت «واليس» إلى «إنجلترا» لتقيم فيها، فتعرفت إلى ضابط فى الحرس الملكى البريطانى، هو «مستر سمبسون» الذى كان مثلها مطلقاً.. وكانت فى الحادى والثلاثين من عمرها، حين تزوجت منه فى عام ١٩٢٨.

وأثناء رحلة لهما إلى سويسرا، للترحلق على الجليد، وبحكم وظيفة زوجها، تعرفت «مسز سمبسون» إلى ولى عهد بريطانيا، «البرنس أوف ويلز»، الذى كان يكبرها بثلاث سنوات،

وسرعان ما أصبح الأمير ضيفاً دائماً على المآدب التى كانت «واليس» تقيمها فى بيتها لعدد محدود من أصدقاء الأسرة، ممن ينتمون إلى العائلات البريطانية الكبيرة، فكان ذلك بداية التوتر فى العلاقة بين الزوجين، اللذين تبادلوا الاتهام بالخيانة الزوجية، وانتهى الأمر بانفصالهما، وانتقل كل منهما للإقامة فى مسكن مستقل.

وكانت «مسز سمبسون» متوسطة الحجم، رشيقة القامة، ذات عينين زرقاوين وشعر أسود مموج، تفرقه من الوسط، ليحيط بجبهة عريضة، ووجه مستطيل، تلوح عليه سيماء الرزانة، ولم تكن على وجه العموم، بارعة الجمال، ولكنها كانت على جانب كبير من الرشاقة والخفة والمرح، وتتميز بصوت عذب عميق، ذو بحة جميلة، وهى صفات كانت تضىء عليها جاذبية أسرة، سرعان ما اجتذبت إليها ولى العهد، فانغمس الاثنان فى علاقة عاطفية، ظلت لسنوات سراً لا يعرفه إلا أصدقاء الأمير المقربون، ورجال حاشيته.

لكن هذا السر بدأ يتسرب تدريجياً، منذ خلف «أمير ويلز» والده على العرش، عقب وفاته فى يناير (كانون الثانى) ١٩٣٦، باسم الملك «إدوارد الثامن».. وكان الملك نفسه هو الذى تعمد الإعلان عن علاقته بـ «مسز سمبسون» لى يمهد لزواجه بها أمام رأى العام البريطانى، فأمر بأن تدعى إلى الحفلات الخاصة التى يقيمها القصر الملكى، بالمخالفة للتقاليد الصارمة، التى لا تحبذ دعوة سيدة مطلقة إلى تلك الحفلات.

وفى صيف ١٩٣٦، اصطحبها الملك مع عدد محدود من أصدقائه فى رحلة بحرية قام بها فى يخته الخاص إلى موانئ البحر المتوسط. ومع أن الرحلة



مسز سمبسون

طفولتها إلى زواجها، ومن طلاقها الأول، إلى القضية التي كانت قد أقامت أمام إحدى محاكم «لندن»، تتهم فيها زوجها الثاني بالخيانة الزوجية وتطلب الطلاق منه، وتحدث عن حالة الغيظ المكتوم التي تعيش فيها الأسرة المالكة بسبب غرق الملك لأذنيه في حبها، وعن منزلها، الذي أصبح ملحاً للقصر الملكي، فوضع تحت حراسة الشرطة ومنع المواطنون من الاقتراب منه، وعن هدايا الملك لصديقتها التي تجاوزت قيمتها مليون دولار، وشملت كل شيء من القلادات الماسية إلى الملابس الداخلية.

لكن الصحف البريطانية لم تنشر شيئاً عن قصة الغرام الملكي، على الرغم من أنها كانت تعرف كل التفاصيل، حرصاً على هيبة القصر في البداية، ثم استجابة لطلب شخصي، توجه به الملك، إلى اثنين من كبار الناشرين الإنجليز، كانا من أصدقائه المقربين، هما «اللورد بيثربروك» - صاحب «الديلي اكسبريس» و«السنداي اكسبريس» - وسير «آدموند هارمثورن»

نفسها، كانت مهمة من الناحية السياسية، وشهدت مبادرات قام بها الملك لتخفيف حدة التوتر في العلاقات بين «بريطانيا» وكل من «روسيا» و«تركيا» وإيطاليا، إلا أن ظهور الملك علناً مع صديقه الأمريكية وطوافه شوارع العواصم الأوروبية؛ وهي تجلس إلى جواره في سيارته المكشوفة، غطى على نتائج الرحلة السياسية واجتذب كاميرات الصحف واهتمام المراسلين.

وفي شهر يوليو (تموز) ١٩٣٦، أذيع في جريدة البلاط، أن «مسز سمبسون» مدعوة إلى العشاء في القصر، مع لفيف من اللوردات ونسائهم. وعرف أنها مدعوة وحدها، إذ كانت قد أقامت بالفعل دعوى قضائية تطلب فيها الطلاق من زوجها. وفي الشهر التالي نشر اسمها في الصحف، مع تسع من الشخصيات الكبيرة دعيت إلى البيت الملكي «ناهلن» وبعد أسابيع من ذلك قضت أياماً في قصر «بالمورال» برفقة الملك وعدد من أصدقائه الحميمين.

وأثار سلوك الملك اعتراض نساء الأسرة المالكة، ونساء الطبقات العليا، فقد أخذن عليه خروجه عن التقاليد التي لا تجيز دعوة سيدة مطلقة إلى الحفلات الملكية، ونظرن بعين القلق إلى تعمد الملك إعلان علاقته بها، خشية أن يكون ذلك مقدمة لزواجه منها، وهي مطلقة. فضلاً عن أنها غير إنجليزية.

وكان الغرام الملكي قد لفت نظر الصحف الأمريكية، التي وجدت فيه موضوعاً مثيراً لقرائها، خاصة وأن البطلة أمريكية، فأتخذت من «مسز سمبسون» موضوعاً لعشرات القصص الصحفية، ولم تترك شيئاً يمكن روايته عنها دون أن تنشره، من

لما كان معروفًا عنه، وهو ولى للعهد، من ميل للإصلاح الاجتماعى، اعتبروه اتجاها نحو الاشتراكية التى يكرهونها. وكان «بلدوين» نفسه يرى أن ظهوره بمظهر المدافع عن التقاليد البريطانية العريقة، سوف يكسب «حزب المحافظين» - الذى يتزعمه - شعبية تؤهله للفوز بالأغلبية البرلمانية فى الانتخابات التالية، فينفرد بتشكيل الحكومة، ويتخلص من اضطرابه للائتلاف مع «حزب العمال» الذى لم يكن يستريح إليه.

ومع أن «الكنيسة الإنجليكانية» - وهى الكنيسة الوطنية فى «بريطانيا» - كانت قد انشقت عن الكنيسة «الكاثوليكية» بسبب إصرار الملك «هنرى الثامن» على تطبيق زوجته، ومعارضة بابا روما فى ذلك، وكانت قادرة دائماً على أن تجد مخرجاً شرعياً لكل أمير أو عظيم يرغب فى الطلاق أو الزواج من جديد، فإن «الدكتور لانج» - كبير أساقفة كنتربرى والرئيس الدينى للكنيسة البريطانية - لم يسع للبحث عن مخرج شرعى يجيز زواج «الملك إدوارد» من «مسز سمبسون»، بل وقدم دعماً قوياً للمعارضين، حين انضم إليهم. وكان ينطلق كمعظم المعارضين، من أسباب شخصية وسياسية، أكثر منها أسباب دينية أو أخلاقية، إذ كان يبادل «الملك إدوارد» الكراهية، ويأخذ عليه أنه لا يميز «الكنيسة الإنجليكانية» عن غيرها من كنائس بريطانيا، مع أنها الكنيسة الوطنية، وقد صدق خبراً نقل إليه بأن «إدوارد» لا يميل إلى إقامة حفلة دينية ضمن حفلات تنويجه، وأنه يخطط لدعوة رؤساء الكنائس الأخرى لحفل التتويج.

وما لبثت جبهة المعارضين أن استكملت قوتها الضاربة، حين انضم

- صاحب «الدبلى ميل» و«الايفنج نيوز» - اللذين نجحا فى إقناع بقية الصحف البريطانية بمجاملة الملك، فاستجابوا إلى طلبه، ونشروا خبر الحكم الذى حصلت عليه «مسز سمبسون» بطلاقها، كخبر اجتماعى عادى، ومن دون إبراز أو إشارة إلى أسبابه، أو ربط بينه وبين شخص الملك. فلم يلفت الخبر نظر أحد من الشعب البريطانى، الذى كان حتى ذلك الحين، يجهل كل شىء عن قصة الغرام التى توشك أن تتحول إلى أزمة سياسية، والتى كان العالم كله يتحدث عنها.

وعلى عكس ما فعلت الصحف البريطانية، فقد أبرزت الصحف الأمريكية وقائع قضية الطلاق ونبأ الحكم على نطاق واسع، وتناولتها بالتعليق والتحليل مشيرة إلى أن حصول «مسز سمبسون» على حكم بطلاقها، سوف يزيل عقبة قوية أمام مشروع زواجها من ملك بريطانيا. وكانت تلك هى بداية الأزمة:

فى ٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٦، طلب رئيس الوزراء وزعيم حزب المحافظين «ستانلى بلدوين» الالتقاء بالملك، حيث ناقشه حول ما تنشره الصحف الأمريكية. ولم ينف الملك أنه يفكر فى الزواج من «مسز سمبسون» فحذره «بلدوين» من ذلك قائلاً:

- إن مثل هذا الزواج سوف يضعنى ويضع جلالتك فى موقف صعب.

ولم يكن «بلدوين» يتحدث من فراغ، ولكنه كان يعكس اتجاها متصاعداً لدى الطبقات العليا فى المجتمع البريطانى من المالىين ورجال الأعمال - الذين يمثلون «حزب المحافظين» ويعتمد الحزب عليهم - للدخول فى معركة ضد الملك «إدوارد الثامن» تنتهى بعزله عن العرش، أو على الأقل تطويعه لإرادتهم،



أسقف كنتربرى



مستر بلدوين



جودفرى دوسون



مستر سمبسون

أمراً شخصياً، ولكن مسألة سياسية، لأن زوجة الملك ستكون ملكة وبالتالي فلا بد من سماع كلمة الشعب. وفى نهاية المقابلة قال الملك: أنا مستعد لأن أذهب. واكتفى «بلدوين» بأن قال: يا صاحب الجلالة. إن هذا نبأ محزن، ليس لدى ما أعلق به عليه.

وأمام إصرار الملك على موقفه، قرر أقطاب المعارضة الثلاثة، إدخال الرأى العام، طرفاً فى الأزمة التى كانت لاتزال تدور عند القمة. وكان الدكتور «بلونت» -أسقف برافورد- هو أول من كسر جدار الصمت الذى يحيط بها. إذ انتهز فرصة عظة دينية تقليدية كان يلقيها فى إحدى الكنائس، لكى يلمح إلى أن هناك مشكلة بين الملكة والكنيسة وبينه وبين الحكومة، قائلاً:

- إن الملك لم يظهر حتى الآن، دليلاً إيجابياً على رغبته فى الهداية الربانية». وكانت تلك هى الإشارة، التى اندفعت بعدها الصحف البريطانية لتنشر ما كانت قد امتنعت عن نشره من أنباء الزواج وتعلق عليه. وكانت الصحف الإقليمية هى التى بدأت بالنشر، مما اضطر أصدقاء الملك من الناشرين إلى العدول عن وعدهم له بآلا تخوض صحفهم فى الموضوع. وحاولوا فى البداية أن يدافعوا عنه، فوصفت «السنداي ريسباتش»، الذين يثيرون الحملة على الملك، بأنهم «عصابة من السياسيين القدامى الذين يخشون وجود ملك قوى يسانده الشعب، واقترح «السنداي اكسبرس» تغيير الوزارة لإصدار تشريع يسمح للملك بالزواج من «مسز سمبسون» زوجاً عرفياً. ومع أن الملك وجد مساندة من صحف مثل «الديلي ميرور» ومن زعماء مثل «تشرشل» ومن كتاب ومفكرين مثل «بيفر بروك»

إليها «جودفرى داوسون» -رئيس تحرير جريدة «التيمس»، إذ كان -فضلاً عن اتجاهاته الدينية والمحافظة- صديقاً لـ «بلدوين» كما كان رئيس الأساقفة أستاذاً له بـ «جامعة أكسفورد» وعضواً بمجلس إدارة «التيمس» أكبر صحف بريطانيا، وأكثرها تأثيراً فى الرأى العام وتمثيلاً للتيارات المحافظة فى المجتمع البريطانى.

وكان «داوسون» قد تلقى رسالة من قارئ بريطانى يقيم بأمريكا، أرفق بها مقتطفات من التعليقات الرخيصة، والشائعات المبتذلة، التى تنشرها الصحف الأمريكية عن ملك بريطانيا، وقال القارئ فى رسالته: إن التاج البريطانى فقد احترامه فى العالم لأن الملك الذى يضعه على رأسه لم يحترمه، وأن استمرار «إدوارد الثامن» على العرش، سوف ينمى الشعور لدى البريطانيين بأن أوان إعلان الجمهورية قد حان.

واستجاب «داوسون» لاقتراح صديقه «بلدوين» بآلا ينشر الرسالة وأن يقدمها إلى سكرتير الملك لكى يعرضها عليه، وأن يترك له الفرصة لكى يحاول إفشال الزواج من دون حاجة إلى إقحام الرأى العام فى المشكلة.

ولم تكد الصحف الأمريكية تنشر -بشكل بارز- نبأ عزم «الملك إدوارد الثامن» على الزواج من «مسز سمبسون» فى خريف عام ١٩٣٧، وبمجرد أن أصبح الحكم بطلاقها نهائياً، حتى تحركت جبهة المعارضة بقوة، فأسرع «بلدوين» -فى ١٦ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٣٦، يطلب لقاء الملك، ليؤكد له مرة أخرى أن زواجه بالمرأة التى يحبها سوف يقابله الشعب بالامتناع وأن زواجه ليس



دوق ودوقة وندسور

دستورى، إذ ليس فى إنجلترا قانون يحرم على الملك، أن يتزوج من أجنبية، أو من امرأة دونه فى المقام، أو من امرأة سبق لها أن تزوجت وترملت، أو طلقت، ولكن فيها مجرد تقليد - له حكم القانون - يحرم على السيدة المطلقة أن تدخل أحد القصور الملكية، أو تدعى إلى إحدى الحفلات التى تقام فى قصر من هذه القصور، أو تقيمها الحكومة - وقياساً على ذلك رأى المعارضون أن

و«هارمثنون» و«برنارد شو» إلا أن رأى العام البريطانى ما لبث أن انحاز إلى منطق المعارضين، وخاصة حين دخلت «التيمس» بثقلها ضد الملك على امتداد أسبوع كامل، عقب خطبة أسقف برافور، انتهى - فى ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٦ - بتنازل الملك عن العرش.

ولم يكن موقف المعارضين للزواج، الذى تصاعد خلال الأسبوعين التاليين، يستند إلى أى أساس قانونى أو



مسز «مارى كيرك رافرى» - صديقة
«مسز سمبسون» منذ حداثتها، وكانت
واسطة التعارف بينها وبين زوجها. ثم
أقامت علاقة مع مستر سمبسون،
بالتوازي مع العلاقة التي قامت بين
صديقتها وبين دوق وندسور. بعد زواج
مسز سمبسون من الدوق، طلبت الطلاق
من زوجها، وتزوجت من زوج صديقتها
السابقة

لكن المعارضين فى الزواج، لم
يكتفوا بأسبابهم المعلنه، خشية أن
يكسب الملك - الذى كان الشعب
البريطانى يحبه وهو أمير، حباً أقرب
للعبادة - الرأى العام فى صفه، فنشطوا
لترويج الأكاذيب عن المرأة التى اختارها
زوجة له. وبدأت الأحاديث تتناقل عن
وجود ملف ضخيم، يضم وقائع
فاضحة عن حياة المرأة اللعوب التى
تريد أن تصبح ملكة لـ «بريطانيا».
وقيل إن أمها كانت تدير البنسيون الذى
تملكه فى «بالتيمور» كمنزلة للدعارة،
وأن طلاقها مرتين يعود لسلوكها
الجنسى الشائن، وإن حظها المتواضع
من الجمال يكشف عن أن تسلطها على
الرجال، بما فى ذلك الملك، يعود إلى
شرها الجنسى، وأنها تقود الملك إلى
المستنقع، حتى إنه أصبح يظهر فى
المناسبات العامة، وهو مخمور، ويهمل
واجباته كملك، لكى يظل إلى جوارها،
فضلاً عن أنه دفع مبلغاً طائلاً لزوجها
الثانى لكى يطلقها. وركزت حملات
الهمس على إثارة النعرات القومية لدى
الإنجليز، فأشارت إلى أن زواج الملك
من امرأة أجنبية، سوف ينتهى بسيطرة
أجنبية على العرش، ويؤدى إلى احتلال
الأجانب لمراكز حساسة فى إدارة
البلاد، وبالغت فى الأضرار التى سوف
تحقق بالاقتصاد البريطانى نتيجة
لزواج الملك من هذه المرأة المتهتكة،
واستدلوا على ذلك بهبوط الأسعار فى
بورصة «لندن» بمجرد خروج الأزمة
إلى العلن.

أما وقد كسب المعارضون الرأى
العام البريطانى إلى صفوفهم، فقد
اقترح أصدقاء الملك عليه، أن يحنى
رأسه للعاصفة، وأن يعدل عن مشروع
الزواج، ويحتفظ بـ «مسز سمبسون»
كعشيقة له، فرفض قائلاً: إنه لا يريد أن

المطلقة التى لا يجوز لها دخول القصر
زائرة، لا يجوز أن تدخله كزوجة، أو
ملكة - ورداً على منطق الملك، الذى كان
يقول بأن من حقه أن يختار زوجته
كأى مواطن بريطانى، قالوا بأنه إذا كان
من حق الملك أن يختار زوجته، فإن
للشعب البريطانى الحق فى أن يختار
ملكته، فإذا لم تكن أميرة، فلا أقل من أن
تكون إنجليزية، لم تتداول المحاكم
أسباب طلاقها مرتين متعاقبتين.
ولا يزال زوجها السابقان على قيد
الحياة.

وكانت تلك هى وجهة نظر
«التيمس» التى كتب رئيس تحريرها
«جودفري داوسون» سلسلة من
المقالات العنيفة، عارض فيها الزواج من
منظور أخلاقى محافظ، لا يعنيه سوى
الحفاظ على عظمة الإمبراطورية،
صوّرت الملك فى صورة الرجل العايب
المستهتر الذى يسعى لزواج لا يتكافأ
مع العرش، ومن امرأة لا تستحق أن
تكون ملكة، والذى سيؤدى بقاؤه على
العرش إلى تفكيك عرى الإمبراطورية.
وبما أن النظام الملكى - فى رأى رئيس
تحرير «التيمس» - هو أبقى من شخص
الملك، والحفاظ على الإمبراطورية أهم
من عواطفه، فعليه أن يختار بين العرش
وبين المرأة.

ولم يقف اليمين المحافظ وحده ضد
زواج الملك من «مسز سمبسون» بل
وقف ضده كذلك، اليسار الليبرالى،
فكتب المفكر البريطانى المعروف
«هارولد لاسكى» مقالاً يقول فيه: «إن
النظام الدستورى فى بريطانيا، يقوم
على قاعدة مسئولية الوزارة عن أعمال
الملك، ورفض الملك لنصيحة رئيس
وزرائه، لا بد وأن يستتبعه تنازله عن
العرش، لأن بقاءه عليه، لا معنى له إلا
أنه ينوى أن يكون دكتاتوراً».



١٩٣٧: دوقه وندسور بعد سنة من زواجها من دوق وندسور

يلصق بها عاراً، أو يهينها بالامتناع عن إعطائها اسمه. كما رفض كذلك اقتراحهم عليه، أن يقوم بمناورة، يؤجل بها الأزمة إلى أن تتم مراسم تتويجه رسمياً، ويتلقى تثبيتته من رئيس الأساقفة، ويتولى سلطاته، فيتزوج بمن يحب، وهو فى موقع أقوى، قائلاً «إنه لا يريد أن يخدع شعبه أو أن يكذب عليه».

ومع أنه وافق - فى إحدى مراحل الأزمة - على اقتراح ثالث، بأن يتزوج من «مسز سمبسون» زواجاً عرفياً، وبالتالي لا تحمل لقب ملكة، فقد اعترض «بلدوين» على الاقتراح، قائلاً: إنه غير دستورى، لأنه يعطى الملك الحق فى التصرف بكيفية تختلف عن تصرف رعاياه، وأن الحكومة لو تقدمت بمشروع قانون يجيز للملك ذلك، فسوف يرفضه البرلمان، وهو ما أشارت إليه بالفعل، المناقشة التى جرت فى «مجلس العموم» حول الأزمة، والتى كشفت عن أن المعارضين، قد كسبوا الرأى العام البريطانى إلى صفهم.

وهكذا لم يعد أمام الملك سوى الاختيار بين التنازل عن «مسز سمبسون» أو التنازل عن العرش، فاختار الثانية، ووقع وثيقة التنازل بالفعل يوم ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٦، لشقيقه الملك «جورج السادس» ليحمل منذ ذلك الحين لقب «دوق وندسور».

وفى اليوم التالى وجه «دوق وندسور» خطاباً عبر الإذاعة للشعب البريطانى، دعاه فيه لتأييد شقيقه، وقال إنه أصبح فى حالة لا يمكنه معها أن يواصل القيام بواجبه كما يريد بدون مساعدة المرأة التى يحبها، وأنه اتخذ قراره وحده، وأن هذه المرأة فعلت كل شئ لكى تثنيه عن عزمه.

وبعد خمسة أشهر - وفى ٣ يونيو (حزيران) ١٩٣٦ - تزوج «دوق وندسور» من «مسز سمبسون» فى «فينا»، التى كان قد رحل إليها، وفى اليوم نفسه استصدر «بلدوين» قانوناً، يقصر الحق فى حمل لقب «دوق وندسور» على «إدوارد» دون زوجته أو أولاده منها.

وكما عجزت الملكة «نازلى»، عن قراءة دلالة الفصل الختامى لمأساة الأميرة «فيكتوريا» فقد عجز الملك «فاروق» عن فهم دلالة الأزمة التى انتهت بتنازل الملك «إدوارد الثامن» عن العرش، فمع أنه كان حريصاً - كما ذكرت مجلة «آخر ساعة» التى كان مقربة من القصر آنذاك - على قراءة معظم ما نشرته صحف العالم من تفاصيلها، إلا أن الرأى الذى توصل إليه، اتسم بالغموض وبالتضارب، إذ كان من رأيه: أن على الملك أن يعدل عن الزواج إذا كان هناك قانون يحرم عليه ذلك، فالقوانين تصدر باسم الملك، فإذا لم يحترمها، فإن أحداً لن يحترمها، أما إذا لم يكن هناك قانون، فإن المسألة تصبح مسألة تقدير ومراعاة للظروف ولرغبات الشعب، وفى كل الأحوال، فإن من واجب الملك أن يصغى لصوت الشعب أياً كان.

لكنه من جانب آخر، عبر عن إعجابه بالملك «إدوارد»، وقال: إنه عرف بالرجولة الكاملة التى تطبع جميع تصرفاته بطابع خاص، قد يرى البعض فيها ما لا يتفق مع تقاليد الملك، وأنه لم يفعل ما فعله، إلا لاعتناقه بأنه إنما يؤدى واجبه، لأن أداء الواجب كان دائماً نصب عينيه كما يدل على ذلك تاريخه الحافل.

والغالب أن ما يحمله الرأى المنسوب لـ «فاروق» من غموض، وتناقض،

يعود إلى أن «أحمد حسنين» كان مصدر الخبر الذى نشرته «آخر ساعة» وأثنه جمع بين رأيه، ورأى الملك، الذى شاء سوء الحظ، أن ينشر فى نفس الأسبوع الذى حسم فيه الصراع بتنازل الملك «إدوارد» عن العرش، فعادت المجلة لتكذب التصريح فى العدد التالى منها.

تحركت
الباخرة
الإنجليزية
«فايس روى
أوف آنديا»
بالأسرة المالكة
المصرية من
ميناء

22



«بور سعيد» فى الدقائق الأولى من يوم الأحد ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٣٧، واستغرقت رحلتها إلى «مارسيليا» أربعة أيام، قضاها الملك الصبى يطوف بأنحاء الباخرة، متنقلاً وحده بين غرفة القبطان وممرات ومرافق الدرجتين الثانية والثالثة، وهو يرتدى الزى البحرى، أو بصحبة عدد من أفراد الحاشية، يشهدون الحفلات الموسيقية والمباريات الرياضية التى كانت تجرى على سطحها وقد يلعب عدة جولات من تنس الطاولة مع أحد مرافقيه أو أحد ركاب الباخرة، وكان معظمهم من الإنجليز العائدين إلى بلادهم من «الهند» أو «أستراليا».

أما وجبات الطعام، فكان يتناولها فى جناحه الخاص مع أمه وشقيقاته، أو فى صالة الطعام الكبرى بالباخرة، حيث كان يدعو إلى المائدة الملكية خاله «حسين صبرى باشا» ورائده «أحمد محمد حسنين باشا» ويأوره الخاص القائمقام - العقيد - «عمر فتحي بك».

ولأن الفريق الملكى المصرى، كان يتكون من ٣٠ شخصا وسبعة أطنان من الأمتعة تحملها ٢٥٠ حقيبة، ويجمع بين الملوك والخدم، وبين الأميرات والوصيفات وبين الباشوات والأسطوات، فقد كان طبيعياً أن ينقسم منذ اللحظة الأولى إلى «مجموعات» أو «شلل» صغيرة، تتقارب طبقاً للعمر أو للمراتب الاجتماعية، أو المزاج المشترك، لكنها كانت مجموعات متحركة من دون تجاهل للفوارق الاجتماعية، تكثر بينها التنقلات والتداخلات، حسب الظروف والأحوال، خلال الشهور الخمسة التى استغرقتها الرحلة.

فالملك الصبى، يصحب فى جولاته رائده، أو يأوره، أو خاله، وفى أحيان قليلة يصحب سكرتيه الخاص د. حسن حسنى أو الأستاذ «أحمد يوسف» - الذى كان يدرس اللغة العربية له ولشقيقاته - وبدرجة أقل، قد يصحب مدرسه الإنجليزى «المستر فورد» الذى توهم أنه يستطيع خلال الرحلة، أن يقوم بمهمته التى حيل بينه وبين القيام بها فى مصر، فاقترح عليه أن يمضى فى «لندن» عدة شهور، يلتحق خلالها بـ «جامعة أكسفورد» كطالب مستمع لفصل دراسى واحد، أو يصحبه فى جولة واسعة يطوفان بها أنحاء أوروبا، ليتعرف على أوضاعها السياسية والاجتماعية، لكن الفتى الذى لم يكن يرى ضرورة لأن يتعلم شيئاً، تهرب منه وقال: «سأفكر فى الأمر».

ولم يعرف «فورد» إلا فيما بعد، أن «فاروق» كان يفكر فى طريقة يتخلص بها منه، من دون أن يثير غضب «السير مايلز لامبسون»، فضلاً عن أنه كان يفضل مصاحبة الخدم، لأنهم لم يكونوا يضايقونه، فقد كان يعتقد أن



زينب هانم ذو الفقار والى جوارها ابنتها صافى ناز ذو الفقار (الملكة فريدة) فى طفولتها

«فورد» ليس أكثر من جاسوس بريطاني.

وكانت الملكة «نازلى» تتجول بصحبة «شهيرة هاشم الدرملى» - زوجة أخيها «حسين صبرى» - ووصيفتها «زينب هانم ذو الفقار» التى صحبت الرحلة باعتبارها مرافقة لصاحبة الجلالة، وكانت صديقة لها منذ الطفولة، وزميلة لها فى الدراسة، إذ كان قصر «محمد سعيد باشا» - والد «زينب هانم» - يجاور قصر والدها «عبدالرحيم صبرى باشا».

وبسبب العلاقات التاريخية بين الأسرتين، التى توارثها الأبناء، فقد أصرت الأميرتان «فوزية» - وكانت فى الخامسة عشر - وشقيقتها الأميرة «فائزة» - وكانت تصغرها بعامين - على أن تصطحبا «زينب هانم» ابنتها «صافى ناز ذو الفقار» التى ولدت قبل «فوزية» بعدة شهور، وبذلك تكونت مجموعة الأنسات، التى ضمت فضلا عن ثلاثتهن الأميرتين الطفلتين «فائزة» -

وكانت فى العاشرة - و«فتحية» - وكانت فى السادسة - وكانتا بمثابة ذيل ملحق بتجمع الأنسات، ينضم إليه أحيانا. وينفصل عنه أحيانا ليكون مجموعة مستقلة.

وكانت هناك تجمعات أخرى من أفراد الحاشية، التى كانت تضم - كذلك - «المسز برودنى»، مربية الأميرات التى حلت محل «المسز نايلور» بعد فصلها، وإحدى مساعداتها، والدكتور «عباس الكفراوى» طبيب الملك الخاص، و«على رشيد» الأمين الثالث، واثنين من ضباط البوليس، انتدبا ليكونا فى حراسة الملك. هذا فضلا عن الخدم.

ولم يكن نادرا أن تتسداخل المجموعات، كما لم يكن نادرا أن تنقسم إلى ثنائيات، كان من بينها «الملكة نازلى» و«أحمد حسنين» اللذان كانا يختفیان أحيانا ليقوما بجولة فى مكان ما من الباخرة، ويعيدا عن أعين الجميع.

ومع أن الجو لم يكن فى أفضل

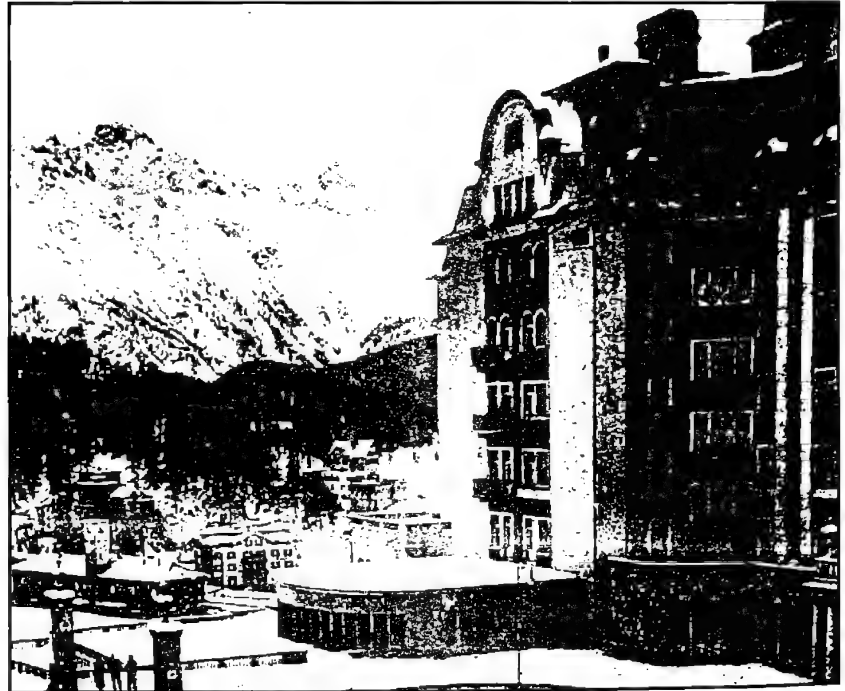
ربيع ١٩٣٧: أثناء وجود الأسرة المالكة فى سان مورتيز الأستاذ أحمد يوسف مدرس اللغة العربية، يعلم الأميرتين فوزية وفائزة والأنسة صافى ناز ذو الفقار.



نازلى» لم تكن موجودة فى الحفل، ويرجح أنها كانت بصحبة «حسنين» فى مكان ما من الباخرة، وأن المرأة التى تطفل عليها الرجل - وهو يظن أنها ملكة مصر - كانت «زينب هانم ذو الفقار»، التى اضطرت لمراقصته. وهى رواية تتناقض مع القسم الثانى منها، إذ يضيف «التابعى» أن «فاروق» قد ثار ثورة عارمة عندما عرف بما حدث. وهى ثورة لم تكن لتحدث - بهذه الدرجة من الحدة - لو كان الخطأ قد وقع فى حق الوصيقة لا الملكة. والغالب أن الرجل قد أكره «زينب هانم» بإلحاحه، على مراقصته، لكن ذلك لم يحل بينه وبين جذب الملكة «نازلى» لكى تراقصه هى الأخرى.

وسواء كان الرجل قد تطفل على الوصيقة، أم على الملكة، فقد طار الخبر، من خلال لاسلكى الباخرة، إلى الصحف الأوروبية التى خلطت بين القصتين، فتحدثت عن الرجل السكران الذى أكره ملكة مصر على مراقصته،

أحواله، إلا أن الرحلة مضت بهدوء، لولا حادث كاد يصبح عالميا - على حد تعبير «المستر فورد» - ففى الليلة الثانية، أقيم حفل تنكرى راقص فى صالون الدرجة الثانية، شهده ربان الباخرة، وضابطان من ضباطها، وشهد «فاروق» جانباً منه، ثم انسحب إلى غرفته، وظلت الملك «نازلى» تتابع الحفل، إلى أن فوجئت بتاجر معادن إنجليزى يجذبها من يدها نحو الحلبة. وبسبب المباغطة وحالة السكر البين التى كانت واضحة على الرجل، تشبثت الملكة بمقعدها، وحاول «حسنين» - الذى كان بصحبته - أن يلفت نظر الرجل إلى أن السيدة التى يخاطبها هى صاحبة الجلالة ملكة مصر، إلا أنه لم يكثرث لذلك، وقال وهو يواصل جذبها من يدها: وما الفرق؟ واستغاث «حسنين» بقبطان الباخرة الذى أمر بحمل الرجل عنوة إلى مقصورته. وتختلف رواية «التابعى» للواقعة عن رواية «فورد» فهو يقول: إن «الملكة



واجهه فندق سوفريتا الذى نزلت به
الأسرة المالكة فى سان مورتيز وخلال
إقامتها به اختار «حسنين» أن ينزل فى
جناح يتوسط جناحي الملكة الوالدة
والملك الابن



انتونى ايدن:

سياسي بريطاني. ولد عام ١٨٩٧. انتخب عام ٢٣ عضوا بمجلس العموم عن حزب المحافظين. تولى وزارة الخارجية البريطانية في السنوات بين ١٩٣٥ و١٩٣٨ وبين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٥ وبين عامي ١٩٥١ و١٩٥٥. وتولى رئاسة الوزارة في تلك السنة. ارتبط اسمه بالمسألة المصرية وبسياسة حربه تجاه المفاوضات بين مصر وبريطانيا. في عهد رئاسته للوزارة لعب دورا في التخطيط للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بسبب تاميم قناة السويس. أدى فشل العدوان إلى استقالته واعتزاله السياسة عام ١٩٥٧.

وأضافت إلى القصة ما تناقله ركاب الباخرة من شائعات وأقاويل، حول خلفيات الواقعة..

وظهر يوم الثلاثاء ٣ مارس (آذار) ١٩٣٧، رست الباخرة على أحد أرصفة ميناء «مارسيليا» ليصعد إلى ظهرها «محمود فخري باشا» - وزير مصر المفوض في «فرنسا» و«سويسرا» - وزوجته الأميرة «فوقية» - أخت الملك من أبيه - ومحافظ المدينة لتحية الأسرة المالكة وتهنئتها بسلامة الوصول.

ووسط هتافات أكثر من مائة مصرى ممن يدرسون في «فرنسا» غادر الفريق الملكي ميناء «مارسيليا» ليستقل قطارا خاصا ألحق به صالون ومركبتان، عبر الحدود الفرنسية إلى «سويسرا»، ليتوقف في مدينة «سان موريتز» الجبلية التي كان مقررا أن تكون أولى محطة في الرحلة.

وبعد خمسة أسابيع في سويسرا، منها ثلاثة في «سان موريتز» وأسبوعان بين «جنيف» و«زيورخ» و«برن» انتقلت الأسرة المالكة - في ١٨ إبريل (نيسان) ١٩٣٧ - إلى «بريطانيا» حيث أمضت بها ثلاثة أسابيع وأقام الملك خلالها مع أفراد الحاشية من الذكور في قصر «كنرى هاوس» بضواحي «لندن». ولأن القصر - الذي كان الملك يقيم به أثناء فترة دراسته القصيرة - لم يكن يتسع للجميع، فقد استأجرت المفوضية المصرية، قصرا آخر لا يبعد عنه بأكثر من كيلومترين هو قصر «بالارد كومب» لتقيم به الملكة والأميرات وسيدات الحاشية.

وفي تلك الأيام كانت «بريطانيا» تستعد لحفلات تتويج الملك «جورج السادس» (١٨٩٥/١٩٥٢) الذي تولى العرش خلفا لشقيقه الملك «إدوارد الثامن» بعد أن تنازل عن العرش،

لإصراره على الزواج من عشيقته «مسز سمبسون» على الرغم من معارضة الحكومة. وكان «فاروق» يرغب بقوة في أن تكون هذه المناسبة، هي أول ظهور له على المسرح الدولي ضمن حشد من ملوك العالم المدعويين للمشاركة فيها، وكان ذلك أحد أسباب توقيت موعد الرحلة الملكية بحيث يتاح له أن يكون في «لندن» أثناء حفلات التتويج التي كان مقررا أن تجرى في الأسبوع الثاني من مايو (آيار) ١٩٣٧.

ومع أن الحكومة البريطانية كانت قد اعتذرت عن دعوته رسميا للمشاركة في احتفالات التتويج قبل أن يتولى سلطاته الدستورية، ويتحول من «ملك» تحت الوصاية» إلى ملك يجلس - بالفعل - على العرش، فقد سافر إلى «لندن» قبل موعد التتويج، آملا في أن يكون وجوده عامل إحراج يدفعها للدول عن موقفها..

وبمجرد وصوله إلى العاصمة البريطانية توجه إلى «قصر باكنجهام»، وترك بطاقته للملك «جورج السادس» إلا أن الحفاوة الرسمية به، بدت أقل حرارة مما كان يتوقع. وقد يكون من بين أسباب ذلك، أنه ما كاد يعود إلى مصر بعد وفاة والده، حتى عبر عن مشاعر غير ودية تجاه ما وصفه بالسيطرة البريطانية على القصر الملكي، فهدد بإقضاء المربيات الإنجليزيات؛ معلنا أنه سوف يقوم بكل ما يحول دون تنشئة شقيقاته نشأة إنجليزية. وفي حوار دار بينه وبين مربيته الإنجليزية «المسز نايلور» قبل فصلها، سخر من أفراد العائلة البريطانية، الذين كان قد التقى بهم أثناء دراسته القصيرة بإنجلترا، فوصف «الملك إدوارد الثامن» بأنه لا

لتلقى مراسيها فى ميناء الإسكندرية صباح يوم ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٣٧ وقبل أربعة أيام فقط من الموعد المحدد لتسليم الملك «فاروق» سلطاته الدستورية.

كان الهدف من الرحلة الملكية - كما حرصت الصحف المصرية على أن تؤكد - هو أن «يستزيد جلالته الملك من الثقافة، وينمى معلوماته، ويصقل مواهبه قبل أن يباشر سلطاته الدستورية». لكن الجانب الترفيهى من الرحلة - التى استغرقت خمسة شهور سرعان ما غلب على أى هدف آخر لها ليس فقط لأنها كانت تضم أطرافا لم يكن يعنيتها فى شىء أن تتزود بالثقافة، بل - كذلك - لأن الملك الشاب لم يكن يريد أن يتعلم شيئا بشكل منظم، لذلك لم يتحمس لكل المشروعات الثقافية التى عرضها عليه «المستر فور» بل وما كادت الرحلة تصل إلى «باريس»، بعد شهرين من بدايتها، حتى فوجئ الأكاديمى الشاب بالاستغناء عن خدماته نهائيا.

وهكذا اقتصر ما تزود به الملك الشاب من الثقافة على زيارات سياحية سريعة لمشاهد ومؤسسات ثقافية وسياسية واقتصادية وقضائية. وفى

يعرف شيئا يمكن قوله، ووصف ولى عهده، الملك «جورج السادس»، بأنه لا يساوى شيئا، وهى آراء انتقلت إلى السفارة البريطانية، ومنها إلى وزارة الخارجية البريطانية.

ولما اقتصررت الحفاوة الرسمية بملك مصر الشاب، على مأدبة غداء أقامها «أنتونى إيدن» وزير الخارجية البريطانية، أدرك أن الموقف لن يتغير، وأن عليه، إذا أراد أن يشاهد حفلات التتويج، أن يبحث لنفسه عن مكان ضمن عوام الإنجليز، فأسرع بمغادرة «لندن» قبل أيام من الموعد المحدد لبديها.

وبعد عشرة أيام قضتها العائلة المالكة المصرية فى «باريس»، وانتهت خلالها حفلات التتويج البريطانية، عاد الفريق المصرى إلى «لندن»، ليمضى بها أربعة أسابيع أخرى، استدرك خلالها «الملك جورج السادس» وزوجته «الملكة اليزابيث» الخطأ، فاستقبل الاثنان الملك «فاروق» والدته ليتناولوا الغداء على مائدتهما بـ «قصر باكنجهام» فى مأدبتين منفصلتين. كما حظى الاثنان ومعهما الأميرات بقاء الملكة «مارى» والدة «الملك جورج» التى كانت قد زارت مصر أكثر من مرة فى عهد «الملك فؤاد»، وتعرفت بالملكة «نازلى».

وفى ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٣٧، عادت الأسرة المالكة إلى «باريس» مرة أخرى، لتمضى بها عشرة أيام، غادرتها بعدها إلى «فيشى» - إحدى أشهر مدن العيون الكبريتية فى العالم لى تمضى بها ثلاثة أسابيع، أتيح للملكة «نازلى» خلالها أن تعالج كليتها المريضة.

وفى ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٣٧ استقل الفريق الملكى المصرى، الباخرة المصرية «النيل» من ميناء «مارسيليا»،



الأميرتان فوزية وفائزة على غلاف إحدى المجلات الألمانية



يوليو ١٩٣٧: الملك فاروق وشقيقاته
فائزة وفوزية وفتحية وفائقة أثناء
الرحلة الأوروبية

متحمسا للقيام بها، وبسبب ذلك كان الكثير منها يؤجل أو يلغى، ويختصر. وكان عاديا أن يصل «فاروق» إلى مكان الزيارة متأخرا ما لا يقل عن نصف ساعة. وفي المرة الوحيدة التي وصل فيها في الموعد المحدد لزيارة «جامعة كمبردج» تأخرت الحاشية، ولما لم تكن لديه فكرة عن برنامج الزيارة، أو شخصيات المستقبلين أو بروتوكول التعامل معهم، فقد اضطر للقيام بجولة بالمدينة، ليشتري عددا من الكلاب، إلى أن وصلت الملكة «نازلي» و«أحمد حسنين» و«فورد» لتبدأ الزيارة متأخرة ساعتين عن موعدها.

وتركز اهتمام «فاروق» الثقافي الرئيسي على السعى لامتلاك التحف، لاستكمال ما ورثه عن أبيه من مجموعات لطوابع البريد والساعات والنقود، حتى أصبح عاديا أن يحتشد كثيرون من تجار الآثار والتحف في بهو كل فندق يقيم به، فيحيطون به فور ظهوره، ويعرضون عليه ما لديهم. ومع أن الكثير منه كان بلا قيمة، فقد كان «فاروق» - كما ذكر «فورد» - يشتريه

«سويسرا» زار متحفا للفنون وآخر للتاريخ الطبيعي وتفقد القصور التاريخية، على جانبي «بحيرة لوزان» وزار مقر «عصبة الأمم» بـ«جنيف»، كما زار عددا من المصانع من بينها مصانع للساعات وللشيكولاته وللأدوات الكهربائية وللأدوات الصحية. وفي «إنجلترا» زار «دار سك النقود» بـ«ومبلي»، ومصنعا للأسلحة، و«كلية إيتون» و«جامعة برمنجهام»، كما زار «مجلس العموم البريطاني» وشهد إحدى جلساته، وزار «محكمة أولد بايلي» أقدم المحاكم البريطانية، و«سكوتلنديارد» - مقر البوليس البريطاني - وفي «فرنسا» زار القسم المصري بـ«متحف اللوفر».

وفضلا عن أن تلك الزيارات، التي يمكن اعتبارها - تجاوزا - ذات طابع ثقافي وتعليمي، كانت، من حيث الوقت الذي شغلته من برامج الرحلة، ومن حيث الزمن الذي استغرقته كل منها، قصيرة، بما لا يتيح فرصة لتعلم شيء له قيمة. فقد اتسمت - من حيث التنظيم - بالفوضى، مما دل على أنه لم يكن



الملكة فريدة في الثانية من عمرها





١٩٣٧:الآنسة «صافى ناز ذو الفقار»
فى مدينة فيشى الفرنسية بعد أن
أصبح مفهومها للفريق الملكى أنها
ستكون ملكة مصر المقبلة

بلا تمييز وبالوزن. ويمضى وقتاً طويلاً يتفحصه، ويقوم بترتيبه ويستخدم السوائل الكيماوية فى تلميعه.

وبتحول الرحلة من ثقافية تعليمية إلى سياحية ترفيهية، آن لأرملة «الملك فؤاد» التى عاشت تحت الحصار، سبعة عشر عاماً، ولأبنائه الذين تربوا فى محميات ملكية، أن يستمتعوا بالحرية التى لم يذوقوا طعمها من قبل.

فالملك الشاب، يستيقظ فى وقت متأخر، وبعد منتصف النهار، ثم يذهب للتسوق وشراء الميداليات ومشاهدة المباريات الرياضية، ويقضى معظم الوقت فى غشيان المقاهى والملاهى ودور السينما، وفى محاولات حبيبه ومراهقة للتعرف إلى الفتيات، ويتأخر عن مواعيد الوجبات. وبعد العشاء، يظهر الملك فى البار، يعب أكواباً من عصير البرتقال، ويصنع كرات صغيرة من الورق يقذف بها الفتيات اللواتى يرغب فى مراقبتهن.

وطبقاً لما ذكره «فورد» فقد كان ذوقه غير موفق بالمرّة فى اختيار أهدافه الغزلية، إلى أن تعرف إلى شقيقتين من نبيلات السويد، كان يخرج معهما للنزهة على ظهور الجياد. وبعد أن سافرتا، اهتم بفتاة يهودية مجرية، لكى يغيب بعض النازيين الألمان، لكنه سرعان ما ضاق بها، لإلحاحها فى مطاردته.

ويقول «التابعى» إنه كان يرتبك إذا ابتسمت له فتاة، أو وقفت تتحدث إليه، ويحمر وجهه.

وما لبث اهتمامه الرئيسى، أن تركّز على الآنسة «صافى ناز ذو الفقار» ابنة «زينب هانم» مرافقة والدته. وبعد أسابيع قليلة من بدء الرحلة؛ بدا وكأن الفتاة الجميلة ذات الابتسامة الدائمة

والأسرة التى لم تكن قد جاوزت السادسة عشرة، قد غزت قلب الملك الشاب، الذى لا يكبرها إلا بعام واحد.

ويقول د. حسن حسنى - السكرتير الخاص للملك فاروق - الذى كان يصحبه فى جولاته أثناء الرحلة، إن الملك بدأ يعلن - فى نطاق محدود - عن مشاعره تجاه الآنسة «فاثيت» - وهو اسم التدليل الذى كان يطلق على «صافى ناز ذو الفقار» - أثناء وجود الرحلة الملكية فى «فيشى» حتى أصبح ينذر أن يعود من إحدى جولاته فى المدينة من دون أن يقف بأحد المتاجر لشراء هدية لها.

ويضيف أنه دخل على «فاروق» يوماً، فوجده يتحدث مع «حسنين» عن خلاف وقع بينه وبين «فاثيت» من النوع الذى يحدث بين الشبان، وسمع «حسنين» يقول له:

- لا تشغل بالك، فالفتيات كثيرات وعند عودتنا لمصر سوف نقدم لك بدلاً من فتاة واحدة عشر فتيات بل عشرين.

واعترض «حسن حسنى»، ودافع بحرارة عن «صافى ناز ذو الفقار». داعياً الملك للتمسك بها، لما تتمتع به من صفات وأخلاق، ولأنه فى حاجة إلى زوجة من نوعها تجلس إلى جواره على العرش الذى ورثه عن آباءه وأجداده ويتوجب عليه أن يصونه لأبنائه.

وكان هذا الدفاع هو الذى شجع «فاروق» بعد ذلك بأيام لمفاتحة «حسن حسنى» بحيرته، لتغير مشاعر «الملكة نازلى» - وبالتالى «حسنين» باشا - تجاه «صافى ناز»، إذ كانت الملكة الأم هى التى قدمت له «صافى ناز» وشجعته على الاختلاط بها، وهى التى دعتها إلى المشاركة فى الرحلة الملكية، ولكنها ما لبثت أن أصبحت تضيق بها، وتبدي عدم الرضا عنها.



الأمير محمد علي مع السفير البريطاني
السير مايلز لامبسون

أفراد الحاشية، باسمه المجرد «فاروق» فيندفع نحوها ككل ابن مطيع، قائلا: أفندم ماجستيه، وتمنعه من قيادة سيارته لتهوره في القيادة، وتصر على أن تبعده عن مقعد القيادة، لتقودها بنفسها خوفاً عليه من نفسه، فيرضخ لإرادتها.

كما أكدت باندفاعها الشديد، لإشباع ظمئها للانطلاق والمرح والترفيه، أن خصمها اللدود الأمير «محمد علي» كان على حق حين حذّر من سفرها إلى أوروبا وتوقع أن تعجز عن مقاومة مغرياتها. فقبل يومين من بدء الرحلة الملكية، اعترض الأمير طريق السفير البريطاني الذي كان يتوجه إلى مكتب الملك «فاروق» لتوديعه، وقاده إلى مكتبه بالقصر - بصفته رئيساً لمجلس الوصاية - حيث عبّر له عن قلقه لأن الملكة «نازلي» لا تملك من الخبرة ما يمكنها من تجنب المزالق الاجتماعية أثناء رحلتها إلى أوروبا، وخاصة مفاتن الحياة الأوروبية، وأضاف أن شقيقها «حسين صبري باشا» الذي يرافقها في الرحلة، ليس من الطراز الذي يمكن أن يرشد شقيقته في مثل هذه الأمور، لأنه ليس أهلاً للاحترام، فهو مدين ومقامر. ثم سأل الوصي السفير البريطاني عما إذا كان يمكنه العثور على سيدة بريطانية مناسبة، لتكون مرشدة للملكة حتى لا تنساق وراء طراز سيئ من الناس. وأدرك السفير - أن الأمير يحرضه على وضع الملكة الأم تحت الحماية الأخلاقية البريطانية للحيلولة بينها وبين القيام بأية تصرفات طائشة - فتخلص من الحرج قائلا: «إن ذلك لن يكون أمراً صعباً، إذا طلبت الملكة «نازلي» ذلك شخصياً، فإذا لم تطلب فإن الأمر لن يكون سهلاً.

وعلى أي الأحوال، فإن ضيق «الملكة نازلي» لم يحل دون اندفاع «فاروق» في علاقته بـ «صافى ناز» حتى أصبح مفهوماً بين أفراد الحاشية، أنها ستكون ملكة مصر المقبلة.

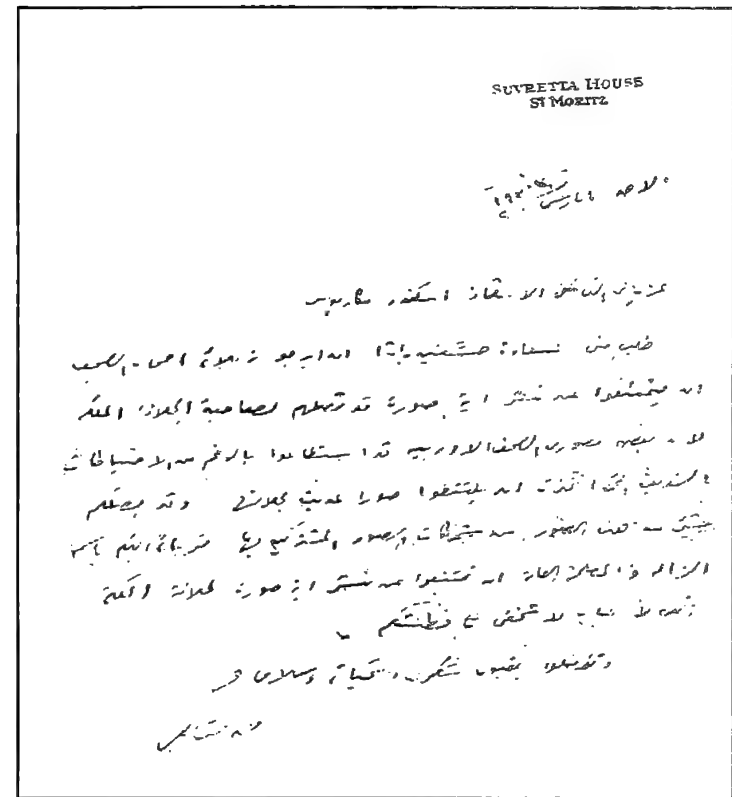
وجاءت الإشارة العلنية الأولى إلى ذلك في بداية إبريل (نيسان) ١٩٣٧، وبعد أيام من وصول الرحلة الملكية إلى العاصمة السويسرية «برن» فقد تناولت «صافى ناز» العشاء مع الأميرات، ثم انسحبت معهن في أعقابها مباشرة لتأوي كل منهن إلى غرفتها. إذ لم يكن مسموحاً لهن بالسهرة، لكنها نزلت بعد قليل وهي ترتدي أحد ثياب السهرة، واصطحبها الملك إلى قاعة الفندق الكبرى، ودعاها للرقص معه. وفي البداية لم تتحمس الملكة «نازلي» للعلاقة بينهما، وقالت للمستتر «فوردي»:

- إن هذه الفلاحة تحاول اقتناص الملك.

وقد عللت تحفظها على الزواج فيما بعد، بأن طرفيه مراهقان لم تنضج عواطفهما بعد. لكنها لم تكن على الأرجح تريد منافسا يزاحمها على قلب ابنها الذي لم تتمتع بعد بأموئمتها له، أو يقاسمها نفوذها السياسي والاجتماعي، الذي لم تكن قد مارسته بشكل كاف.

والحقيقة أن «الملكة نازلي» لم تقصّر، خلال شهور الرحلة، في التعبير عن مشاعر أمومتها التي أجهضت في ظل النظام التربوي الصارم، الذي فرضه الأب. لذلك أغدقت عواطفها بلا تحفظ على «فاروق» وأخواته، ومارس هو بنوته لها دون اعتداد بالبروتوكول، وعاملها باعتبارها أمه وليس بصفته الملك. فكانت - كما يقول «التابعي» - تناديه أمام

الذين يتابعون الرحلة الملكية، السبب المباشر لأول أزمة تقع فى الرحلة، فقد التقط أحد هؤلاء المصورين، صورة لها - فى «سان موريتز» - وهى تحاول التزلق بالقبقاب على الجليد، بينما يمسك المدرب بذراعها. ويحيط خصرها بيده، ليعلمها كيف تنقل قدمها بالقبقاب دون أن تفقد توازنها. وعندما نقلت الصحف المصرية هذه الصور، استفز نشرها طلبة الأزهر فتظاهروا دفاعا عن التقاليد. فأرسل «الأمير محمد على» رسالة عنيفة إلى «أحمد حسنين». باعتباره رائد الملك ورئيس الحاشية - يوبخه فيها على سماحه للملكة بالتزلق على الجليد، وعلى سماحه للمصورين بالتقاط هذه الصور.



وهكذا أفضل السفير مناورة الأمير
«محمد على» لوضع الملكة الأم تحت
الحماية الأخلاقية البريطانية.
والحقيقة أن الملكة «نازلي» لم
تتورع عن الاستمتاع بمفاتن الحياة
الأوروبية، ولم تتوق شيئا من مزلقها،
بل اندفعت نحوها بكل قوة، لكي
تعوض ما فاتها في رحلتها إلى أوروبا
عام ١٩٢٧، التي أمضتها تحت الرقابة
المشددة لرجال «الملك فؤاد»، وهو ما
لاحظته جريدة «الديلي هيرالد»
اليسارية البريطانية - التي قالت «إن
سلوك الأسرة المالكة في سويسرا، كان
خطوة واسعة إلى الأمام، بعد محافظة
«الملك فؤاد» على القديم، فإنه لما زار
إنجلترا - عام ١٩٢٧ - بقيت الملكة في
عزلة، أما الآن فإنها تصور جنباً مع
جنب مع الملك ابنها».

وكان سفور الملكة، وتعرضها
لعدسات مصوري الصحف الأوروبية،

صورة زنكوغرافية للخطاب الذي أرسله «محمد التابعي» إلى «إسكندر مكاريوس» رئيس تحرير وصاحب «مجلة اللطائف المصورة»، بشأن نشر صور الملكة «نازلي». الخطاب مؤرخ في ٤ مارس (آذار) ١٩٣٧ ومحرر على ورق فندق سوفريتا بسان مورتيز، والصورة الزنكوغرافية نشرت بعدد «اللطائف» الذي صدر في ٢٢ مارس (آذار) ١٩٣٧، وتحتها تعليق يؤكد أن أحدًا لم يستجب لمطلب «التابعي» بما في ذلك جريدة «المصري» التي كان أحد أصحابها



يوليو ١٩٣٧: فاروق ونازلى وحسين
فى أحد شوارع سان موريتز

الداخلية ورجال الحاشية، الذين أمطروه - كما كتب - بسلسلة من الأوامر والرجاوات المشددة بعدم نشر صور «الملكة نازلى». وأضاف «نحن نعلم، كما يعلم كل إنسان فى مصر، أنه فى أيام المغفور له «الملك فؤاد» لم يكن يسمح لأى كان، أن يسدد عدسة آلة التصوير إلى جلالته حتى فى الحفلات، وأن هناك آلات سددت فتحطمت، والمعلوم أيضا أن هناك أشياء كثيرة كانت مرعية

لمصرية لرجاء «التابعى» وواصلت نشر صور «الملكة نازلى»، بل إن مجلة «آخر ساعة» - التى كان يملكها ويرأس تحريرها - كانت تتلقى منه صوراً ستنشرها، مما دل على أنه لم يكن مقتنعاً بما كتبه، وأنه فعل ذلك دفعا لحرج، وأسرع «إسكندر مكارىوس» - صاحب ورئيس تحرير مجلة «اللطائف للصورة» - ينشر الخطاب ويعلق عليه منتقدا موقف قلم المطبوعات بوزارة

شهوراتها المكبوتة التي حيل بينها وبين إشباعها في عهد سجانها «الملك فؤاد»، لذلك كانت تصر على أن تصحب «الملك فاروق» في كثير من جولاته، لكي تفوز بنصيب من اهتمام المصورين، ولكي تؤكد لنفسها وللآخرين، أنها أصبحت «ملكة» ولم تعد «جارية» كما كان الحال من قبل. وكانت تعترض على كل برنامج يوضع للملك من دون أن تشارك فيه، وتأمر رجال الحاشية بالاعتذار عن قبول كل دعوة توجه للملك، إذا تجاهلها الداعي.

وبسبب اهتمامها بالأضواء، كانت حريصة على متابعة كل ما تنشره عنها الصحف. وكانت تثور إذا ما وجدته مختلفا عن الصورة التي تحب أن تبدو بها أمام الناس. وقد وصل هذا الغضب إلى ذروته عندما وصلت الأسرة المالكة إلى «لندن» إذ كانت الملكة «نازلى» قد استعدت استعدادا خاصا، لكي تغزو العاصمة البريطانية بأناقتها وجمالها، لكن جريدة «الديلي اكسبريس» استقبلتها بمقال وصف احتشاد المصريين المقيمين بـ«لندن» في «محطة فيكتوريا» لكي يشاهدوا ملكتهم سافرة، لأول مرة، منذ جلوسها على العرش قبل سبعة عشر عاما، وينتقد طريقته في طلاء شفيتها، فغضبت ومرضت، واعتزمت مغادرة بريطانيا. وكما يحدث غالبا ظهر «حسنين» لكي يحل المشكلة، واستعان بصلاته اللندنية الواسعة، وأرسل احتجاجات إلى «قصر باكنجهام» وإلى وزارة الخارجية البريطانية، وإلى «اللورد بيفربروك» صاحب «الديلي اكسبريس».

لكن شهوتها للوقوف أمام الكاميرات، كانت تتراجع أمام شهوتها للهو، ورغبتها في الرقص وفي



في عهد «الملك فؤاد»، ولم تعد مرعية الآن. وأبدى صاحب «اللطائف المصورة» دهشته، لأن «الملكة تظهر سافرة مثل كل ملكات وأميرات أوروبا، وتقف أمام المصورين، ولا يمانع جلاله الملك في السماح للصحافيين بالتقاط صورها على أشكالها وأوضاعها، ثم تصدر الأوامر للصحف المصرية بعدم النشر، بينما لم تبق جريدة واحدة في أوروبا كلها دون أن تنشر صورة جلالته».

وعلى العكس مما قال «التابعي» في رسالته، فإن معظم الصور التي كانت تنشرها الصحف الأوروبية للملكة «نازلى»، كانت تلتقط بعلمها بل وبتشجيعها، فقد كانت شهوة الظهور والرغبة في سرقة الأضواء، من بين

مارس ١٩٣٧: الأميرات فائقة وفوزية وفائزة وفتحية وخلفهن الأنسة صافي ناز ذو الفقار (الملكة فريدة فيما بعد) ومربية الأميرات فوق جبال «سان موريتز»



مارس ١٩٣٧: الأميرتان فتحية وفائقة
تمرحان وسط الثلوج في سان مورتييز

ولم يجد «فور» -الذي فوجئ بالملكة تحدثه في أمور بالغة الحساسية- ما يجيب به، سوى عبارة: أتمنى ذلك. ولكن الاعتراف والسؤال، فسرا له سلوك «حسنين» الذي كان يتصرف -كما يقول- مثل كلبها الأليف، ويتبعها حيث ذهبت.

ولأن «حسنين» -طبقا لتحليل «التابعي» كان يتبع خطة مرسومة سلفا، فقد كان من أهم شروط نجاحها، ألا يصطحب معه زوجته السيدة «لطفية يسرى»، إذ كان يدرك أن وجودها لن يضيق أمامه هامش المناورة فحسب، بل وقد يحد من حرية «الملكة نازلي» في الاندفاع نحوه. لذلك اعتذر عن قبول إلحاح زوجته عليه بأن تصحبه، بأن التعليمات تقضى بالألا يصحب الرجال من أفراد الحاشية زوجاتهم، ملما إلى موقف «الملك فؤاد» الذي كان قد سبق له، أن أشار على «حسنين» بالألا يصطحب زوجته معه، أثناء مصاحبته للأمير «فاروق»، حين كان يدرس في إنجلترا، خشية أن يكون وجودها، مبررا لتردد مطلقة الأميرة «شويكار» على مقر ولي العهد، بدعوى زيارة ابنتها «لطفية» مع ما يحمله ذلك من مخاطر على حياة ولي العهد، فقد كانت «شويكار» على صلة وثيقة بالخدو المعزول «عباس حلمي الثاني» الذي لم يكن -في رأى «فؤاد»- يتورع عن القيام بأي شيء لكي يعود إليه العرش، بما في ذلك اغتيال ولي العهد.

ولم تقتنع «لطفية» بالأسباب التي ساقها إليها «حسنين»، إذ كانت الظروف قد تغيرت، عما كانت عليه الحال في حياة «الملك فؤاد»، بل إن والدتها «الأميرة شويكار» كانت في استقبال الفريق الملكي عند وصوله إلى «باريس». ولم تكف -طوال شهر

الشرب، وبحثها الدائب عن صبغة شعر قوية، تخفى الشعيرات البيضاء التي بدأت تغزو شعرها. وكانت تحرص على أن تفعل كل ذلك بعيدا عن كاميرات المصورين. وكان «حسنين» بحكم خبرته بالمدن الأوروبية، هو دليلها ورفيقها الوحيد إلى الأماكن المنعزلة، التي تستطيع أن تسهر أو تنتزه فيها، بعيدا عن أعين المتطفلين، فكان يصحبها في نزعات بالسيارات، أو بالزوارق البخارية.

ولم يكن الأمر في حاجة إلى ذكاء كبير، لكي يدرك المحيطون بهما، أن هناك شيئا ما بينهما. وقد استرعى انتباههم، فضلا عن المشاهد التي كانت تجرى على ظهر الباخرة، أن توزيع الغرف المخصصة لهم، في فندق «سوفريتا» الذي نزلت به الرحلة الملكية في «سان مورتييز»، قد قضى بأن يقع جناح «حسنين باشا» بين جناحي الملك والملكة «نازلي»، بحيث إن حجره نومه كانت ملاصقة لحجرة الملك، وحجرة الجلوس كانت ملاصقة لجناح الملكة نازلي، وأثار ذلك لغطا بين أفراد الحاشية، دفع «حسنين» إلى العدول عن اختيار مثل هذا الموقع في الفنادق الأخرى التي نزل بها الفريق الملكي فيما تلا ذلك من فصول الرحلة.

ويبدو أن صبر الملكة «نازلي» -التي كانت تسابق الخريف الزاحف- كان قد نفذ، حتى عجزت عن كتمان رغبتها والتحكم في انفعالاتها، وعن عقل لسانها. وقد ذهل المستر «إدوارد فور» حين اعترفت له دون تمهيد، وهما يتراقصان، بأن الحب لم يكن من بين بنود عقد زواجهما من «الملك فؤاد» لأن إنجاب ولي للعهد كان البند الوحيد فيه. ثم سألته -تحت وطأة عدة كئوس من الشمبانيا- عما إذا كان يعتقد أنها ستعرف كيف تحب أي رجل؟!!

فى قصر «بالارد كومب» من دون أن يشركها فى برامجه، أو يعتنى حتى بالسؤال عنها، فتوترت أعصابها، وكرهت «لندن» وضافت بالبقاء بها، وعجزت عن إخفاء أسباب ضيقها، وأخذ تشكو - لرجال الحاشية - من «حسنين» الذى انشغل عنها بأحبائه فى «لندن».

وكان حريصا على أن يثير غيرتها فما تكاد تظهر فى بهو الفندق، أو فى قاعة الرقص، حتى يبالغ فى التودد إلى أقرب فتاة تجلس إلى جواره، أو يدعوها للرقص بينما الملكة تجلس إلى منضدتها، وهى تنقر بأصابعها على مسند مقعدها بعصبية، فإذا ما نفذ صبرها، وقفت ونادته بصوت حاد: حسنين.. فيسرع - كالكلب الأليف - ليلحق بها وهى فى طريقها إلى خارج القاعة.

ومع أنه كان يعاملها أمام الحاشية - طبقا لرواية «التابعى» - معاملة الموظف المرعوس، بكل الاحترام والطاعة والأدب، فقد كانت تبدو منه بعض الإشارات والعبارات التى لا تتنافى مع الاحترام والأدب، إلا أنها كانت تنم بكل تأكيد على القوة والسيطرة، وأنه هو الأقوى، وأن كلمته هى التى يجب أن تنفذ وهو ما كان يحدث عادة.

ففى «باريس»، كان يعترض على تفكيرها فى غشيان بعض الأماكن العامة، بدعوى أنها تزدهم بالعوام، ولا تليق بمكانتها، ويصر على رأيه حتى يضطرها للخضوع.. ثم يصطحبها بنفسه إلى أماكن أسوأ سمعة، وأكثر إخلالاً بالمقام، ومنها الحانات وعلب الليل، إذ لم يكن الحرص على مكانتها هو ما يعنيه، بل كانت الرغبة فى ترويض النمرة الجامحة، بحيث تخضع لإرادته هى هدفه.



١٩٣٧: المدربة تعاون (ف ٥) أو الأميرة
فتحية على الترحلق على الجليد

الرحلة الخمسة - عن طلب اللحاق به فى أوروبا، محتجة بأن التعامل معها باعتبارها مجرد زوجة رجل من رجال الحاشية، أمر لا يليق لأن هذا الرجل هو أكبر رأس فى الحاشية، ولأنها هى نفسها تنتمى للأسرة المالكة، إذ هى الأخت غير الشقيقة للأميرة «فوقية» أخت الملك، ومتشككة لأن كثيرات من زوجات رجال الحاشية، ممن هم أقل مرتبة من زوجها، وأقل صلة بالأسرة المالكة منها كن قد لحقن بأزواجهن فى «باريس» أو «لندن».

وأتاح غياب الزوجة أمام «حسنين» فرصة واسعة لكى يطبق خطته، بعيدا عن العيون المتربصة، ولكى يتعامل مع «الملكة نازلى» بأسلوب الصياد الماهر: يشد ويرخى، ويقبل ويدبر، ويبدو أحيانا كالكلب الأليف، وفى أحيان أخرى كالقط النافر.

فقد كان حريصا خلال إقامتهم فى «سويسرا»، على أن يكون طوال الوقت معها، وفى خدمتها. وعندما انتقلوا إلى «لندن» انشغل عنها بأصدقائه الكثيرين فى العاصمة البريطانية التى أمضى بها سنوات دراسته، وتركها - مع البنات -



سان مورتيز - شتاء ١٩٣٧: الملك
فاروق، يستعد للترحيل على الجليد
وخلفه فتحية ومربيته

أبوه من بين كل رجاله، لكى يشرف على تعليمه.

والمؤكد أن العلاقة بين «الملكة نازلي» و«حسنين» قد نشأت وتوثقت خلال الشهور العشرة التي فصلت بين عودته من لندن في ٦ مايو (آيار) ١٩٣٦، وبين بدء الرحلة الملكية في ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٣٧، ليس فقط لأن المشهد الذي رآه «محمد التابعى» بمجرد تحرك الباخرة من ميناء «بورسعيد»، كان يعكس صلة عميقة بين الطرفين، ولكن كذلك لأنه لم يكن الوحيد من أفراد الحاشية الذى رأى مشاهد من هذا النوع.

فقد حدث أن كان أحدهم يتجول على ظهر الباخرة، حين فوجئ بالاثنتين يجلسان على إحدى الأرائك الخشبية فى حالة استرخاء لا يكون إلا بين من رفعت بينهم كل كلفة.

وفى اليوم التالى استدعاه «حسنين» إلى غرفته، وقال له: هل تعرف لماذا صُنَّ تمثال القروذ الثلاثة التى يضع أحدها كفيه على عينيه، ويضعهما الآخر على أذنيه، ويضعهما الثالث على فمه؟! ولما تظاهر رجل الحاشية بعدم المعرفة.

ولأنه - على العكس منها - كان يتصرف بعقله وليس بعواطفه، فقد نجح فى جذبها نحوه بقوة، ونجح - كذلك - فى أن يخلق لدى أفراد الحاشية، انطبعا بأنها هى التى تحاول إغواءه، بينما يتردد هو فى الاستجابة لها، بسبب حرصه على سمعة الأسرة المالكة، وبذلك ضمن أن يصل خبر العلاقة بينهما إلى الملك الشاب، بالصورة التى تجعله يقدر إخلاصه وتدفعه للإبقاء عليه، بدلا من طرده.

ولم يكن منطقيا أن تظل علاقة الملكة الوالدة بـ «حسنين» طى الكتمان، وكثير من مشاهدها يجرى علنا أمام أفراد الحاشية الذين اختلفت استنتاجاتهم بشأنها، طبقا لمواقفهم من أطرافها، فقد خرج البعض بانطباع بأن «حسنين» هو الذى يلقي بشباكه حول الملكة الوالدة، ويرسم الخطط لكى يسخرها لخدمة طموحه السياسى، وصدّق آخرون الانطباع الذى أشاعه «حسنين» بأن الملكة هى التى تطارده، وهو يتعفف.

وكان «فاروق» لا يزال أكثر براءة من أن تناوشه الظنون حوله علاقة أمه بأستاذه ورائده، والرجل الذى اختاره

قال «حسنين»: لقد صنع التمثال خصيصا لبطانة الملوك ليلتزموا بتقاليد العمل فى القصور.

ويقول «د. حسن حسنى» - السكرتير الخاص للملك «فاروق»، الذى روى هذه الواقعة فى مذكراته نقلا عن صاحبها - إن القلق ظل يساور رجال الحاشية ترقبا لما قد يسفر عنه الغد من مفاجآت، حين يعرف الملك الشاب ما يجرى من ورائه بين أقرب مخلوقين كان يعتز بهما، وينظر إليهما كمثل أعلى للحب والوفاء والإخلاص، ويضيف أن الأمل ظل يراود كثيرين من أفراد الحاشية، فى أن تتحرك فى نفس الاثنى عوامل القيم الأخلاقية والتقاليد القوية فينهاى العلاقة بينهما.

لكن كثيرين ممن كانوا يغارون من «حسنين» وينافسونه على مكانته فى القصر، لم يكونوا يحسنون الظن بأخلاقه، أو يثقون فى سلوك الملكة الوالدة، وكان من بينهم «مراد محسن باشا»، الذى كان يشغل آنذاك منصب ناظر الخاصة الملكية ويشرف على إدارة أملاك الملك الخاصة.

وبسبب أزمة سياسية، بين الحكومة الوفدية، وبين الملك الشاب، حول مراسم حفلات التتويج. طار «مراد محسن» من القاهرة إلى «فيشى» حيث كانت الأسرة المالكة تمضى الأسابيع الثلاثة الأخيرة من الرحلة، ليتوسط بين الطرفين، بحكم صلاته الطبية بكل منهما.

وطبقا لرواية «التابعى» التى ينقلها عن «حسنين» - إذ كان قد ترك الفريق الملكى ليقوم بمهمة صحفية - فقد عاد «مراد محسن» باشا - فى بدايات يوليو (تموز) ١٩٣٧، إلى القاهرة بعد أن نجح فى مهمته السياسية، وفى جعبته عشرات الحكايات التى سمعها من أفراد

الحاشية، حول طبيعة العلاقة بين «أحمد حسنين» و«نازلى» فأخذ يرويها لزواره. وتتكامل رواية «التابعى» مع رواية «د. حسن حسنى» مع خلاف فى بعض التفاصيل، وهو يقول: إن «مراد محسن» قد وصل إلى «فيشى»، وأخذ يستفسر من رجال الحاشية عن حقيقة ما أخذت تفيض به أركان مجتمع القاهرة، من أحاديث على ألسنة المصريين العائدين من أوروبا، عن علاقة غير عادية لاحظها الكثيرون بين الملكة «نازلى» و«حسنين» وأنهما يتلازمان فى الأندية الليلية وفى كل مكان، وأخذ يسرد أسماء بعض من شاهد وهما والأماكن التى صادفوهما فيها، ويضيف السكرتير الخاص للملك «فاروق»، أن رجال الحاشية لم يستطيعوا أن يكتموا عن زميلهم «مراد محسن باشا» ما يشعرون به جميعا من الألم وخيبة الأمل إزاء ما جرى ويجرى بين أم الملك ورائده.

وسواء كان «مراد محسن» قد سمع بأنباء العلاقة بين «نازلى» و«حسنين» فى القاهرة، وتأكد منها إبان زيارته إلى «فيشى»، أم عرف بها بمجرد وصوله إليها فقد حرص - بسبب المنافسة بينه وبين «حسنين» - على إذاعة الخبر وبالذات أمام أقرباء وأصدقاء السيدة «لطفية يسرى».

وهكذا فهتت زوجة «حسنين» متأخرا جدا، السبب الحقيقى لمعارضة زوجها فى اصطحابها معه إلى أوروبا، فشنت حملة تشهير واسعة النطاق بين أفراد الطبقة الأرستقراطية، وفى دوائر الأسرة المالكة، اتهمت خلالها «الملكة نازلى» بأنها تخطط للاستيلاء على زوجها، ونسبت إليها كل النقائص الخلقية، وأعدت رواية كل ما كان يتداول همسا فى كواليس الأسرة المالكة عن تاريخها الفاضح.

مراد محسن باشا: ناظر الخاصة الملكية
كاريكاتير بريشة صاروخان





١٩٣٧: الملكة نازلي والملك فاروق أثناء
الرحلة الأوروبية قبل جلوسه على
العرش



معه في القطارات نفسها، وتراه على مائدة طعام واحدة، مرتين أو ثلاثاً في اليوم. وكانت قلقة أكثر، لأن العلاقة بينهما، لاتزال أفلاطونية بحتة، ليس بسبب تعففها، ولكن بسبب ما كان يصفه بأنها خشيته من أن يغضب الله. ولأن «حسنين» - كما قال خصمه «مراد محسن باشا» - لم يكن يتصرف في علاقته بالنساء، بطريقة شيخ الأزهر، فإن رفضه لإقامة علاقة جسدية مع «الملكة نازلي» كان يعود لإدراكه، بأن ذلك سوف ينتهي بأن تمل منه، وأن يغضب عليه ابنها. ومع أن علاقة من هذا النوع كانت الأفضل لرجل متزوج منذ اثني عشر عاماً، ووالد لخمس أبناء، فإن نجاح «خطة راسبوتين» كان رهيناً بأن تصبح الملكة الأم، حليمة له، لا خلية.

وكانت مشكلته هي كيف يدفعها دفعاً لأن تجبر ابنها على أن يصدر إليه أمراً ملكياً بأن يتزوج أمه.

ولم يكن «حسنين» أقل منها قلقاً، لأسباب ليست بعيدة عن أسبابها، وإن كانت مختلفة من حيث النوع، لأنها سياسية بالأساس، فقد كان من رأيه - كما قال لـ «التابعي» في أكثر من حديث دار بينهما، خلال الأيام الأربعة التي استغرقتها رحلة العودة - أن كثير من «أولاد الحرام» سوف يحيطون الملك الشاب بمجرد توليه لسلطته الدستورية، وأنه لن يستطيع أن يحول بينهم وبين لقائه والتأثير فيه، كما كانت الحال خلال الشهور الأربعة عشرة التي مضت.

وكان ذلك، هو - بالفعل - ما حدث.

في رحلة العودة، بدت الملكة «نازلي» للمحيطين بها، أكثر ميلاً للعزلة. ومع أن صحتها كانت قد تحسنت كثيراً بعد أن تخلصت من آلام الأسنان واللثة والكبد، إلا أنها لم تغادر جناحها في الباخرة سوى مرات قليلة، شاهدت خلالها عروضاً سينمائية.

ولم يكن لذلك علاقة بحملة التشهير التي شنتها ضدها زوجة «حسنين» والتي لم تعرف بها إلا بعد وصولها إلى مصر. والغالب أنها - بحكم الطبيعة الهستيرية لشخصيتها - كانت تشعر بقلق بالغ، مما سوف تحمله لها الأيام المقبلة.

فقد راحت السكرة، وجاءت الفكرة، وانتهت شهور المرح الخمسة، لتبدأ مرحلة جديدة في حياة أسرتها لا تستطيع التكهّن بمسارها. فبعد أيام قليلة، يتحول «فاروق» من ملك تحت الوصاية إلى ملك حقيقي، ومن صبي يخضع لإرادتها إلى رجل وزوج لامرأة أخرى، ويطيّر من تحت جناح أمومتها، التي لم تكد تشرع في ممارستها. وكانت شواهد سعيه للاستقلال عنها قد برزت بعد أسابيع من بداية الرحلة، فلم يعد حريصاً على أن يصحبها معه في كل مكان. ومنذ توثقت علاقته بـ «صافي ناز ذوالفقار» بدأ ينشغل بها عن أمه، ويهتم بالملكة المقبلة، أكثر من اهتمامه بالملكة الالدة.

ولابد أن مستقبل العلاقة بينها وبين «حسنين» كانت يقلق كل منهما، ولكن على نحو، ولأسباب مختلفة:

كانت «الملكة نازلي» قلقة لأن العودة للقاهرة قد أنهت شهور الحلم الخمسة، التي كانت تتيح لها أن تقسيم مع «حسنين» في الفنادق نفسها، وتسافر

الفصل الخامس

23



حدث ما
توقعه
«حسنين»، إذ ما
كادت حفلات
التتويج تنتهى،
حتى برز
«أولاد الحرام»
الذين كانوا

ينتظرون أن يتولى الملك الصبى سلطته
الدستورية، ليحيطوا به، ويؤثروا فيه،
ويقودونه إلى الطريق التى انتهت به
إلى المأساة.

وعلى عكس ما توقع كثيرون، لم
يعين «حسنين» رئيسا للديوان مع أن
المنصب كان خاليا منذ تركه «على
ماهر» فى يناير (كانون الثانى) ١٩٣٦.
بل وفقد كذلك لقب «رائد الملك»، الذى
ظل يحمله طوال الشهور الأربعة
عشر، التى كان «فاروق» خلالها تحت
الوصاية، إذ لم يكن منطقيا أن يكون
للملك «رائد» بعد أن تولى سلطته
الدستورية.

والغالب أن «حسنين» كان قد اقتنع
- حتى قبل أن يسافر - بأنه ليس رجل
المرحلة، التى كانت كل الدلائل تدل، على
أنها سوف تكون مرحلة صراع عنيف
بين القصر والوفد، حول تحديد
سلطات كل منهما. فقد انتهزت حكومة
الوفد - التى تولت الحكم فى ٩ مايو
(آيار) ١٩٣٦، وبعد ثلاثة أيام فقط من

سرب كثيف من طيور الخراب





١٩٤٠: الملكة فريدة تبتسم
في سعادة قبل أن تنطفئ
ابتسامتها

لحل وسط لهذا الصراع، يقوم على اعتراف القصر بحق حزب الأغلبية في أن يحكم واعتراف حزب الأغلبية بأن للجالس على العرش حقوقاً نص عليها الدستور، وجرى عليها العرف ينبغي أن تصان، وأنه ليس من مصلحة النظام الدستوري ولا من مصلحة العرش، ولا من مصلحة حكومة الأغلبية، أن تنظر حكومة الوفد - أو أي حكومة أخرى - تستند إلى الأغلبية في البرلمان - إلى القصر باعتباره قلماً للإمضاء، وإلى الجالس على العرش باعتباره إبهاماً لا دور له، إلا أن يبصم على ما ترسله له الحكومة من قرارات ومراسيم.

عودة ولي العهد إلى بلاده، لكي يجلس على عرشه - فرصة وفاة «الملك فؤاد» ونقص خبرة الملك الشاب، وتولى مجلس الوصاية لسلطاته، لكي تتخذ إجراءات تحسم الخلاف القوى بين الطرفين حول تفسير الدستور، لصالح وجهة نظرها التي تقول بأن الملك - في الملكيات الدستورية - رمز للدولة، يملك ولا يحكم، وذاته مصونة لا تمس، وهو لا يسأل عن أفعاله، وبالتالي فليست له سلطات يمارسها بنفسه، بعيداً عن وزرائه، لأنهم هم المسئولون عن كل أوامره، أمام البرلمان. وكان «حسنين» من أنصار التوصل

وتطبيقاً لهذه السياسة، اشترك «حسنين» مع أوصياء العرش فى الإلحاح على المندوب السامى البريطانى بأن يحذر «فاروق» من العبث بالدستور، عندما زار القصر يوم ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٣٧، ليودع الملك قبل سفر الرحلة الملكية. واستجاب «السير مايلز لامبسون» للطلب بعد تردد. وقال للملك: إن السفارة سوف تكون على استعداد لمساعدته بالنصيحة، إذا تطلبت الظروف ذلك، طالما كانت تصرفاته سليمة من الناحية الدستورية، وطالما كان التاج فوق السياسة الحزبية، وأنه يجب أن يعتمد على رئيس الوزارة القائمة، من دون نظر إلى الحزب الذى ينتمى إليه، وأن يتعامل معه باعتباره الشخص الذى أتت به الانتخابات العامة.

ومع أن الملك تقبل التحذير الذى سيق له فى شكل نصيحة - إلا أن «حسنين» كان يشك فى أنه سوف يستجيب لها، خاصة وأن قائمة عدوان حكومة الوفد، على ما كان العرش يعتبره حقوقاً له، كانت قد ازدحمت بعدد من التصرفات الخشنة، خلال الشهور العشرة التى سبقت الرحلة الملكية كان من بينها إصرارها على مطالبة الملك بأن يدفع من جيبه الخاص نفقات قصرى «القبة» و«المنتزه» بدعوى أن الحكومة ليست مكلفة بالإنفاق على أكثر من قصرين للملك، أحدهما شتوى، هو «عابدين» والآخر صيفى هو «رأس التين» - وسعيها لإنقاص مرتبات شقيقاته، وتعيينها لوكيل برلمانى لشئون القصر من أنصارها، يتخذ له مكتباً فيه، ويشرف على إدارته، ويتحكم فى موظفيه، بل وتفكيرها فى إنشاء منصب وزير للبلاط، لكى يحل محل رئيس الديوان، وهو ما يعنى أنها تسعى لانتزاع حق الملك فى اختيار وتعيين رجال البلاط.

وهى تصرفات تواصلت وازدادت خشونة، خلال الفترة التى استغرقتها الرحلة الملكية إلى أوروبا. فقد عارضت الحكومة الوفدية فى أن تشمل مراسم تتويج الملك، حفلة دينية يتقلد فيها سيف جده الأكبر «محمد على باشا» ويلقى فيها شيخ الأزهر دعاء خاصاً. ومع أن الملك قبل الاعتراض وأشار بالعدول عن المشروع، فقد واصلت الصحف الوفدية الحملة عليه بعبارات تدل على التحدى والرغبة فى التظاهر بالقوة، وعندما تبين أن أحد الأيام الثلاثة المحددة للاحتفال بتتويج الملك هو يوم «جمعة» أبدى الملك رغبته فى أن يؤدى الصلاة الجامعة فى الأزهر، فاعتبرت الحكومة ذلك عودة لفكرة الحفلة الدينية التى كسبت معركتها لصالحها، وعارضت فيه بقوة.

وقد حاول «حسنين» خلال شهور الرحلة، أن يومئ لكل الأطراف بأنه الشخص الملائم، لكى يقوم بدور الوساطة لحل ما بينها من خلافات لعلها تتفق فيما بينها وترشحه لرئاسة الديوان، فاستغل وجود «محمد التابعى» ضمن الحاشية الملكية لكى يبعث عن طريقه، برسائل شفوية متعددة إلى زعامة حزب الوفد، خلاصتها: «أن «فؤاد» قد مات، وأن «فاروق» لا ماضى له معهم، وأن فى إمكانهم بشئ من السياسة والكياسة أن يكسبوه، خاصة وأن كثيرين ممن حوله، وبالذات أقاربه من الأمراء، سوف يستثيرون فيه عناد المراهقين ورغبتهم فى إثبات ذواتهم ويعيرونه بعجزه عن مواجهة «النحاس» ويقارنون بينه وبين أبيه، فيدفعونه إلى الطريق التى سار فيها الأب، فيقبل الوزارات، ويحل مجالس النواب، ويعطل الدستور، وهو طريق كان من رأى «حسنين» أن «فاروق» لو خطا فيه



مصطفى النحاس باشا: سلطة الأمة فى مواجهة سلطة القصر

٢٩ يوليو ١٩٣٧: غلاف العدد الخاص الذي أصدرته مجلة «آخر ساعة المصورة» بمناسبة تتويج الملك «المصري أفندي» - ممثل الشعب - يضع التاج على رأس الملك ليجلس على عرش البلاد بعد أن توج ملكاً على القلوب. ريشة الفنان «صاروخان»



حريصين على استقرار الأوضاع الدستورية في مصر، بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، وبسبب توتر الوضع الدولي الذي انتهى بنشوب الحرب العالمية الثانية، فإن «كامبل» لم يلتقط الإشارة، شأنه في ذلك «مكرم عبيد» ولم يفهم أن «حسنين» يرشح نفسه رئيساً للديوان. وكان الوفد يرشح للمنصب بعض أقطابه، مثل «نجيب الهاللي» و«عبد الفتاح الطويل» فيرفض الملك، بينما كان الإنجليز يفضلون شخصية يقبل بها الملك ولا يعترض عليها الوفد، وكان الطرفان يجتمعان على أن رئيس الديوان لابد وأن يكون شخصية بارزة قوية ومرهوبة الجانب، لتستطيع أن تشكل بثقلها موازنة بين أغلبية وفدية معترضة ومغترية بقوتها، وبين ملك مراهق، يتسم بالعناد. وكان من بين الأسماء التي جرى التفكير فيها رؤساء وزراء سابقين مثل «توفيق نسيم» و«أحمد زيور» و«علي ماهر». ولم يكن منطقياً أن يرد اسم «حسنين» في هذا السياق. وأدرك «حسنين»، أن «علي ماهر»،

خطوة واحدة فلن يتراجع عنه، ليس فقط لأنه أقل خبرة ومرونة من أبيه، لكن كذلك لأنه سوف يتقوى بحب الشعب له، والتفافه حوله.

وخطا «حسنين» خطوة أخرى في طريق طرح اسمه وسياسته على زعامة «حزب الوفد»، كمرشح لمنصب رئيس الديوان فطلب من «محمد التابعي» أثناء وجود الرحلة الملكية في باريس، أن يدبر له لقاء مع «مكرم عبيد باشا»، سكرتير الوفد، وأقوى شخصية فيه. وكان قد وصل إليها ضمن وفد رسمي. وحاول خلال اللقاء أن يومية له بأنه على الرغم من أن منصبه في القصر ليس منصبا سياسياً؛ فهو يؤمن بأن من مصلحة الجميع أن تقوم العلاقة بين الوفد والعرش على الصراحة والتفاهم والتعاون على أساس احترام كل من الطرفين لحقوق الآخر، في إشارة خفية، إلى أن وجوده في منصب سياسي بالقصر سيكون مفيداً للوفد، ولكن «مكرم عبيد» لم يتنبه للمعنى الذي قصده.

وفي الفترة نفسها، قام «حسنين» بمحاولة أخرى لدى وزارة الخارجية البريطانية، فالتقى بـ «رونالد كامبل» - رئيس القسم المصري بوزارة الخارجية، وكان يعرفه منذ كان يعمل بدار المندوب السامي البريطاني بالقاهرة - حيث ناشد في شخصه الحكومة البريطانية أن تدعم النصائح التي قدمها للملك، لكي يكون حكيماً ومتمسكاً بالدستور، بصرف النظر عن استفزازات حكومة الوفد، مشيراً إلى أن شعبية الملك التي تتصاعد ربما تغريه باستخدامها في اتجاهات مختلفة للرد على الطريقة الفظة التي تعامله بها حكومة الأغلبية.

ولما كان البريطانيون أيامها

على ماهر باشا:

سياسي مصري ولد سنة ١٨٨٢. تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩٠٥. اشتغل بالمحاماة والقضاء. اشترك في ثورة ١٩١٩ وكان عضواً باللجنة التي أدارت إضراب الموظفين. في عام ١٩٢٣ اختير عميداً لمدرسة الحقوق ثم وكيلاً لوزارات المعارف والمالية والحقانية (العدل). تولى منذ عام ١٩٢٥ عدة وزارات منها المعارف والعدل والمالية. شكل وزارته الأولى عام ١٩٣٦. تولى رئاسة الديوان الملكي عام ١٩٣٧ وشكل وزارته الثانية عام ١٩٣٩. حددت إقامته عام ١٩٤٢ بتهمة عدم التعاون مع الحلفاء. ظل معظم حياته السياسية مستقلاً. شكل وزارته الثالثة عقب حريق القاهرة عام ١٩٥٢ وشكل الرابعة فور قيام ثورة يوليو. في عام ١٩٣٦ - وهو رئيس للوزراء - أعلن تولية الملك فاروق وفي عام ١٩٥٢ كان هو الذي حمل له إنذار التنازل عن العرش. توفي عام ١٩٦٠ عن ٧٨ عاماً



هو الذي سوف يفوز بالمنصب في النهاية، على الرغم من سوء علاقته بالوفد، وربما بسبب سوء هذه العلاقة. ولما كان حريصاً على أن يمسك العصا من المنتصف، وأن يحتفظ بصلة طيبة بالجميع، فقد سعى لكي يلتقى به، قبل بدء الرحلة الملكية إلى أوروبا، معبراً عن أمله في أن يكون بالقاهرة، عندما يعود إليها الملك في يوليو (تموز) ١٩٣٧. والغالب أنه فعل ذلك، لكي يوحى للرجل، بأنه كان من أنصار ترشيحه رئيساً للديوان، فيكسب لديه نقطة، سواء صدقت نبوءته أم كذبت.

وكان «على ماهر» - من وجهة نظر القصر - يملك كل المؤهلات، التي يتطلبها فيمن يشغل منصب رئيس الديوان. فقد عمل محامياً وقاضياً وأستاذاً للقانون الدولي بمدرسة الحقوق، وعميداً لها. كما كان عضواً في لجنة الثلاثين التي وضعت دستور ١٩٢٣. فضلاً عن أنه كان صاحب ماضٍ ثوري ناصع، إذ كان عضواً باللجنة القيادية التي نظمت إضراب الموظفين أثناء ثورة ١٩١٩، وهو ما أهله للانضمام إلى «الوفد»، إلى أن استقال منه في أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢، إذ كان من رأيه، أن التصريح يشكل أساساً كافياً يمكن البناء عليه لاستكمال استقلال

مصر، فانتقل بذلك من معسكر المتشددين إلى معسكر المعتدلين في الوطنية.

لكن عدوله عن التشدد في الوطنية، لم يحل دون استمراره متشديداً في الديمقراطية، فأبدى خلال مداخلاته في لجنة الدستور، حماسة لتوسيع حقوق الأمة كما هو المتوقع من عميد سابق لمدرسة الحقوق. وحاول «الملك فؤاد» أن يستميله لوجهة نظره، التي كانت تدعو إلى أن يمنح الدستور، حقوقاً أوسع للعرش، مع التدرج في منح الأمة حقوقها الدستورية، حتى تتدرب على ممارسة الديمقراطية، ولا تقع بين براثن الذين يستغلون عجزها عن ممارسة حقوقها بشكل سليم لمصالحهم الخاصة، فلم يقتنع بذلك، ولم يعدل عن موقفه.

وبعد عامين، وفي بداية عام ١٩٢٥، حدث الانقلاب الكبير الثاني في حياة «على ماهر» السياسية، فعدل عن تشدده الديمقراطي كما عدل عن تشدده الوطني، ولم يقتنع فحسب بوجهة نظر «الملك فؤاد» بأن الدستور ثوب فضفاض، وبأن الأمة لاتزال أعجز من أن تمارس ما يمنح لها من حقوق، بل ونشط لتنفيذها. فكان أحد أبرز مؤسسي «حزب الاتحاد»، الذي أنشأه «حسن نشأت» ليكون حزب القصر، ثم أصبح وكيلاً له، وأقوى شخصية فيه، ومثله في حكومات الانقلابات الدستورية الثلاث التي قادها «زيور» عام ١٩٢٥، و«محمد محمود» عام ١٩٢٨، و«صدقي» عام ١٩٣٠، والتي عطل خلالها الدستور مرتين، ثم استبدل به في الثالث دستور آخر، يتوسع في منح العرش حقوقاً دستورية على حساب حقوق الأمة. ولم تحل استقالته من «حزب الاتحاد»



محمد محمود باشا:

ولد عام ١٨٧٧. تعلم بمصر واستكمل دراسته في جامعة أكسفورد البريطانية. عمل مفتشا بوزارة المالية ثم مديرا (محافظا) لمديرتي الفيوم والبحيرة. كان أحد الأعضاء الذين شاركوا في تشكيل الوفد المصري ونفى إلى مألطة مع سعد زغلول عام ١٩١٩. انشق عن الوفد وشارك في تأسيس حزب «الأحرار الدستوريين» عام ١٩٢٢، ثم أصبح ثالث رؤسائه بعد استقاله عدلي يكن وعبد العزيز فهمي. تولى وزارات المواصلات والمالية وشكل وزارته الأولى عام ١٩٢٨ التي عطل خلالها الدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. كان أحد أقطاب الجبهة الوطنية التي تفاوضت مع بريطانيا ووقعت معها معاهدة ١٩٣٦. شكل وزارته الثانية عام ١٩٣٨. توفي عام ١٩٤١ وهو في الرابعة والستين

العرض على الحكومة. وطلب استبعاد أحد أقطاب الوفد من قائمة المرشحين لعضوية الوزارة، بعد أن تقرر تعديلها في أعقاب توليه السلطة، استناداً إلى أن الدستور يمنحه حق تعيين الوزراء وعزلهم. وأصر على أن يبلغ إليه جدول أعمال مجلس الوزراء قبل انعقاد الجلسة بثمان وأربعين ساعة، لكي يرأس جلسته في المسائل المهمة.

ووصل الصدام إلى ذروته بتعيين «علي ماهر» نفسه رئيساً للديوان الملكي - في ٢٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٧ من دون علم الوزارة أو استشارتها، تأكيداً لحق الملك في أن ينفرد بتعيين كبار موظفي القصور الملكية، بما في ذلك رئيس الديوان، مع أنه منصب سياسي يقوم الذي يشغله بدور ضابط الاتصال بين القصر وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وعلى امتداد عامين وثمانية شهور تلت ذلك، بدأت في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٧، وانتهت في يونيو (حزيران) ١٩٤٠. ألقى «علي ماهر» بظله الكثيف على السياسة المصرية، رئيساً للديوان الملكي لمدة اثنين وعشرين شهراً، ثم رئيساً للوزراء لمدة عشرة شهور، حاول خلالها أن يطور في أساليب «حزب القصر» بما يتواءم مع الظروف المتغيرة بعد أن تحقق الاستقلال بتوقيع معاهدة ١٩٣٦، وبالتالي فقد «حزب الوفد». في رأيه - أهم مبررات وجوده. أما وقد مات «الملك فؤاد»، وخلفه على العرش ابنه الذي حقق شعبية جارفة، فقد كان من رأيه أن من صالح الوطن، العمل على تدعيم هذه الشعبية، وتوسيع نطاقها، واستغلالها للقيام بإصلاح دكتاتوري سريع، كان يعتقد أن مصر في حاجة إليه، أكثر من حاجتها إلى ديمقراطية

عام ١٩٣٤ دون احتفاظه بولائه للعرش. ولم تقطع صلته به، وهو ما رشحه لكي يتولى رئاسة الوزارة، خلال السنة الأخيرة من حياة «الملك فؤاد».

أما الأهم من ذلك، فهو أن «فاروق» كان يكن له إعجاباً شديداً، ليس فقط لمواهبه، أو باعتباره رجل أبيه، ولكن كذلك، لأنه كان يتولى الوزارة يوم توفي الأب، فتصرف بحكمة وحسم، لكي يضمن انتقال العرش إليه، وحال بين الطامعين فيه، وبين حرمانه منه.

وما كاد الملك يتولى سلطته الدستورية. في ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٣٧. حتى تسارعت وتضاعفت الأزمات بين القصر والوزارة الوفدية. وبدا واضحاً أن «علي ماهر» يقف وراء هذه الأزمات. وأنه يستعين بصديقه «عبد الوهاب طلعت باشا»، الذي كان يعمل مديراً للإدارة العربية بالديوان الملكي، فاكشفه وعينه وكيلًا له، لكي يكون همزة الوصل بينه وبين الملك. وهكذا أصبح «علي ماهر» يقوم بدور «رئيس ديوان من منازلهم»: يكتب للملك الصبى مذكرات قانونية ودستورية، يعتمد عليها في الصراع على السلطة بينه وبين الحكومة المستندة إلى تأييد الأغلبية في مجلس النواب، لتضفي على مواقفه درجة من المعقولة، والدستورية.

واستناداً إلى تلك النصائح انفراد ديوان الملك «فاروق» بإعداد الخطاب الذي ألقاه على الأمة بمناسبة توليه لسلطاته. واحتفظ بحقه في مخاطبة الشعب وفي إصدار التصريحات في الأمور السياسية والتنفيذية من دون أن يكون للوزارة دخل في ذلك. وانفرد بالإنعام على بعض رجال القصر بالرتب والأوسمة والنياشين، من دون

انتهت بعدم حصول أى من الحزبين اللذين خاضاها على أغلبية مطلقة من مقاعد المجلس، ليظل كل منهما فى حاجة إلى دعم القصر، ولكى يكون العهد، كما أراده «على ماهر»، عهد القصر.

وبعد أسابيع قليلة بدأ «على ماهر» يدس لرئيس الوزراء ويسعى لعزله، ويقيم فى وجهه العراقيل نفسها التى أقامها فى وجه «النحاس»، فيعطل توقيع القرارات والمراسيم والأوامر الملكية التى ترسلها الحكومة إلى الديوان ليقرها. أو يوقع عليها. الملك، ويفتش عن نقاط الخلاف بين القصر والوزارة، ويتهم رئيسها «محمد محمود باشا» بأنه صنيعة إنجليزية مستثمرا نفور «فاروق» من الإنجليز وكراهيته لهم، إلى أن دفعه للاستقالة فى أغسطس (آب) ١٩٣٩ ليحل محله فى رئاسة الوزارة.

لكن خلو منصب رئيس الديوان الذى كان «على ماهر» يشغله لم يقرب أمل «حسنين» فى الوصول إليه، فقد حرص «على ماهر» على أن يظل المنصب خالياً، لكي يعود إليه، إذا ما اضطرت الظروف لتترك رئاسة الوزارة، وأقنع «فاروق» بذلك، وعاد صديقه «عبد الوهاب طلعت» لكي يقوم بمهام رئيس الديوان، وبذلك جمع «على ماهر» عملياً بين رئاسة الوزارة ورئاسة الديوان.

وسعى «على ماهر» منذ جلس على مقعد رئيس الديوان لإضفاء صبغة جماهيرية وأيديولوجية، على القصر، ولحشد تأييد الحركات الشبابية، التى كانت تناوئ «الوفد» آنذاك - «الإخوان المسلمون» و«مصر الفتاة» - إلى جانبه، للاستفادة من جماهيريتها بين الطلاب وشباب المدن. بينما اعتمد على الشيخ

واسعة، يكثر فيها الكلام، ويحتد فيها الصراع، ويقل فى ظلها الفعل والإنجاز. ولا سبيل إلى ذلك إلا بأن يحكم القصر بشكل مباشر، بمعونة حكومة قوية، تدين له بالولاء، وتعمل على تأكيد التفاف كل المصريين حوله، باعتباره رمزاً لوحدة الأمة.

ولما كانت الأغلبية التى يحققها «حزب الوفد» فى الانتخابات العامة تغرى الحزب بالتشدد، وتدفعه لمناوأة القصر، وتشيع درجة من عدم الاستقرار، فلا بد - فى رأى «على ماهر» - من رحيله، ليحل محله ائتلاف من الحزبين اللذين تفرعا منه، وشكلهما المنشقون عنه، وهما «الأحرار الدستوريون» - وهو أول انشقاق عنه حدث فى عام ١٩٢٢ - و«الهيئة السعدية» - آخر انشقاق عنه حتى ذلك الحين - وكان قد تشكل فى العام نفسه (١٩٣٧)، بعد الخلاف بين «أحمد ماهر» و«محمود فهمى النقراشى» من جانب و«مصطفى النحاس» و«مكرم عبيد» من الجانب الآخر. ولا بد - كذلك - من التحكم المسبق فى نتيجة الانتخابات، بحيث لا تسفر عن أغلبية مطلقة لأى حزب منهما، حتى لا تتكرر مأساة الوفد، فيغتر بأغلبيته ويفكر فى مناوأة القصر، فيخل بالاستقرار ويحول دون تحقيق الإصلاح السريع.

وهكذا حدث ما توقعه «حسنين» ودفع «أولاد الحرام» «فاروق» للسير على درب أبيه. فاتبعت مشورة «على ماهر» وأقال الحكومة الوفدية المتمتعة بثقة الأغلبية البرلمانية، لتتشكل على أنقاضها وزارة ائتلافية من الأحزاب المنشقة عن الوفد والمناوئة له برئاسة «محمد محمود»، ما لبثت أن حلت مجلس النواب، وأجرت انتخابات اشترك القصر فى تزويرها بحيث



أحمد ماهر باشا



محمود فهمى النقراشى باشا

الهيئة السعدية:

حزب سياسى مصرى تشكل رسمياً فى ٤ يناير ١٩٣٨، كانشقاق عن حزب الوفد المصرى على إثر فصل اثنين من أقطابه البارزين هما «د. أحمد ماهر» و«محمود فهمى النقراشى» بسبب خلافهما مع زعيم الوفد «مصطفى النحاس». تولى الأول رئاسة الحزب، وكان الثانى نائبه، وحرص الاثنان على أن ينسب الحزب إلى سعد زغلول مؤسس الوفد اعتراضاً على سياسة خليفته. شارك السعديون فى ائتلاف حكومات أحزاب الأقليات السياسية المنشقة عن الوفد والمعادية له والمتحالفة مع القصر فى عهد الملك «فاروق». شكل زعيمهم أحمد ماهر حكومته الأولى فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤، وحل نائبه محمود فهمى النقراشى محله فى رئاسة الحزب والحكومة بعد اغتياله فى فبراير ١٩٤٥، وباغتيال النقراشى فى ديسمبر ١٩٤٨ حل محله فى الموقعين نائبه «إبراهيم عبد الهادى». فى ١٦ يسمبر ١٩٥٢ أصدر «مجلس قيادة الثورة» قراراً بحل جميع الأحزاب ومصادرة أموالها لصالح الشعب



الإمبراطور رضا بهلوى

ولد عام ١٨٧٨ فى إحدى القرى الإيرانية. التحق بالجيش الإيراني عام ١٩٠٠ كجندي. وبدعم من عم له كان يشغل منصبا كبيرا فى الجيش ظل يرقى إلى أن عين سنة ١٩٢١ قائدا عاما للجيش ثم وزيرا للحربية ورئيسا للوزراء. فى عام ١٩٢٥ وفى أعقاب ثورة أطاحت بآخر ملوك أسرة «فاجار» اختير بديلا له، ثم اجتمع البرلمان الإيراني ونادى به امبراطورا لإيران، باسم «بهلوى». تولى عن العرش سنة ١٩٤١ بضغط من الحلفاء الذين اتهموه بالانحياز للمحور. توفى عام ١٩٤٤ وهو فى السادسة والستين، ونقل جثمانه من منفاه فى جنوب إفريقيا التى مات بها، إلى مصر، ونقل بعد انتهاء الحرب إلى طهران

مفاتيح مصر فى الانضمام إلى الميثاق، لى تكون واسطة العقد بين الشرقين الأقصى والأدنى. وخطر للسفير الإيراني فى «بغداد»، أن زواج ولى عهد إيران الأمير «محمد رضا بهلوى» من إحدى شقيقات ملك مصر، سوف يقوى العلاقة بين مصر ودول التحالف، بما يسمح بمفاتيحها فى الانضمام إليه. واقترح على وزير خارجية تركيا، أن يقوم بمفاتيح إمبراطور إيران فى الموضوع. ولما كان الإمبراطور نفسه يجمع بين ثلاث زوجات تنتمى كل واحدة منهن إلى إحدى القبائل الإيرانية الكبيرة، ويعتمد على هذه المصاهرة فى تثبيت دعائم عرشه، فقد اقتنع بالفكرة. وفتح فيها ابنه، الذى تردد قليلا؛ إذ كان غارقا لأذنيه فى حب فتاة إيرانية جميلة، ولكنه خضع فى النهاية لرأى أبيه، خاصة بعد أن اطلع على صورة للأميرة «فوزية» فى مجلة إنجليزية. وكلف الإمبراطور وزيره المفوض بالقاهرة بجس نبض القصر الملكى المصرى. وتحمس «على ماهر» للمشروع، الذى يدعم سياسته فى الاتجاه شرقا. وكان من رأيه، أن مصر الأكثر تقدما، سوف تطفئ على إيران، التى كانت لاتزال فى حالة أقرب إلى البداوة.

وعارضت الملكة «نازلى» بقوة: فالأميرة لاتزال صغيرة السن، إذ لم تكن قد تجاوزت بعد السابعة عشر من عمرها، والأمير لا يكبرها إلا بعامين، ولم يسبق لأحدهما أن تعرف بالآخر، فضلا عن فوارق البيئة والتربية واللغة والمذهب الدينى، والمسافة الشاسعة، التى تفصل إيران عن مصر مما يحول بينها وبين رؤية ابنتها والاطمئنان على أحوالها.

«محمد مصطفى المراغى» شيخ الأزهر - الذى كان على صلة طيبة بالقصر - فى اجتذاب تأييد طلاب وعلماء الأزهر. ليتشكل من ذلك كله، تيار سياسى يبشر بفكرة تقول بأن الطريق الليبرالى الديمقراطى قد فشل، فضلا عن أن السير فيه، سوف يبقى مصر، تابعة للمستعمرين البريطانيين، ويدعو، على الصعيد الداخلى، للقيام بإصلاح دكتاتورى سريع، وللأخذ بالنظام الإسلامى فى الحكم. وعلى الصعيد الخارجى، يدعو للتوجه شرقا، وتقوية العلاقات مع الدول الإسلامية والعربية، وإحياء الخلافة الإسلامية، على أساس أن مصر، أصلح البلاد لها، وأن «فاروق» هو أجدر ملوك المسلمين بأن يتولاها.

على الصعيد العائلى، تحمس حزب القصر، تنفيذاً لهذه السياسة، لفكرة تزويج شقيقات «فاروق» الأربع من أمراء ينتمون للأسر المالكة فى البلاد العربية الإسلامية. إذ كان «على ماهر» يعتقد - كما ذكرت مجلة «آخر ساعة» - أن اليوم الذى تبدأ فيه الأسرة المالكة المصرية، بمصاهرة الأسر المالكة الإسلامية، هو اليوم الذى تبدأ فيه عظمة مصر الحقيقية، فتتحول إلى قوة إقليمية كبرى، وتصبح أكبر دوة فى تاج الإسلام.

ويبدو أن الفكرة كانت تدور فى رءوس آخرين من رجال السياسة فى البلاد الإسلامية، وللأسباب ذاتها. ففى يونيو (حزيران) ١٩٣٧، اجتمع فى بغداد ممثلون لأربع دول إسلامية هى «تركيا» و«إيران» و«العراق» و«أفغانستان»، للتفاوض حول توقيع معاهدة للدفاع المشترك. عرفت بعد ذلك بـ «ميثاق سعد آباد». وأثناء المفاوضات جرى البحث حول



الشيخ محمد مصطفى المراغي

ولد في ٥ مارس ١٨٨١ بقرية المراغة إحدى قرى محافظة سوهاج. درس بالأزهر وتأثر بأفكار الإمام محمد عبده الداعية لإصلاح التعليم الديني وحصل على شهادة العالمية عام ١٩٠٤. عمل فور تخرجه قاضياً شرعياً بالسودان لمدة ثلاث سنوات. عاد إلى مصر عام ١٩٠٧ ليعمل مفتشاً بوزارة الأوقاف. عاد إلى السودان عام ١٩٠٩ ليعمل قاضياً لقضاته وظل في هذا المنصب لمدة عشر سنوات حتى عام ١٩١٩. عاد إلى مصر ليعمل رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية الشرعية، ثم عضواً بالمحكمة العليا الشرعية فريئساً لها. وفي عام ١٩٢٨ اختير شيخاً للأزهر وظل في منصبه لمدة ١٤ شهراً وضع خلالها مشروع تطوير الدراسة فيه على أسس عصرية، ولكنه استقال بسبب العقبات التي وضعت في طريقه. عاد إلى مشيخه الأزهر عام ١٩٣٦ ليمضي في منصبه ٨ سنوات انتهت بوفاته وهو في الرابعة والستين عام ١٩٤٥.

وكانت بعض هذه الأسباب وراء تردد «فاروق» في الموافقة على مشروع الزواج، إذ كانت «فوزية» أقرب شقيقاته إلى قلبه، بحكم أن الفارق في العمر بينهما كان أقل من عامين. أما وقد أراح الشيخ «محمد مصطفى المراغي» -شيخ الجامع الأزهر- عقبة اختلاف المذهب الديني، فأفتى بأنه ليس في الإسلام ما يمنع من زواج الأميرة السنية، من أمير شيعي، فقد علق «فاروق» موافقته، على موافقة الأميرة «فوزية».

ولابد أن «فاروق» كان يعاني صراعاً بين خشيته في أن يكون هذا الزواج، سبباً في تعاسة شقيقته، وبين طموحه السياسي، لأن يكون بداية لسلسلة من المصاهرات تكرس زعامته الإسلامية. إذ كان «علي ماهر» يدرس آنذاك، إمكانية تزويج الأميرة «فائزة» من أحد أبناء الملك «عبد الله»، أمير شرق الأردن، وتزويج الأميرة «فائقة» من أحد الأمراء السعوديين، وتزويج الملك «فيصل الثاني» ملك العراق -وكان في الخامسة عشر- من الأميرة «فتحية» وكانت في التاسعة.

وربما كانت رغبته في التخفف من الأثر النفسي لهذا الصراع، سبباً في تركه القرار النهائي لـ «فوزية»، مع ثقته في أنها سوف توافق. ولأن نتيجة تخيير فتاة مراهقة، تفتقد لأية خبرة إنسانية، بين أن تظل سجيناً خلف جدران قصر القبة، لا تخرج إلا نادراً، وفي صحبة الوصيفات والخدم، وبين أن تتزوج وتستقل بحياتها، وتسافر إلى بلد آخر، وتصبح ذات يوم إمبراطورته، كانت معروفة سلفاً، فقد تحمست «فوزية» للزواج، كما تحمست «عليه»، بطلة رواية «إحسان عبد القدوس» الشهيرة «أين عمرى»، للزواج من «عمو عزيز». وخلال أسابيع

تمت الخطبة وسافرت «فوزية» مع أمها وشقيقاتها إلى أوروبا، لكي تقوم بتفصيل فستان الزفاف، وشراء بعض أثاثات قصر الزوجية.

وفضلاً عن المنافسة بينه وبين «علي ماهر» على منصب رئيس الديوان، فإن «حسنين» لم يكن متحمساً لسياسة خصمه، التي بدت له تكراراً للخطأ نفسه الذي وقع فيه «حسن نشأت» و«زكي الإبراشي» حين أقام كل منهما سياسته على أساس أن يتولى القصر الحكم بشكل مباشر. ولم يكن راضياً عن سياسة الاتجاه نحو الشرق، لما قد تؤدي إليه من لدد في الخصومة مع البريطانيين، يترتب عليه خطر على العرش، ولدد في الخصومة مع «الوفد» قد تنجم عنه تأثيرات سلبية على شعبية الملك. فضلاً عن أن فتح النار على الطرفين في وقت واحد، سوف ينتهي بتحالفهما ضد القصر. وكان بحكم تربيته وعواطفه البريطانية أكثر ميلاً إلى الحفاظ على صيغة الديمقراطية الليبرالية، لذلك كان يرى أن يحكم الوفد باعتباره حزب الأغلبية الشعبية، بعد تهذيب اندفاعه وتقليم أظافره بحيث يقر بأن للعرش حقوقاً دستورية ويقبل بمبدأ تقاسم السلطة بينه وبين الملك.

لكن عدم رضاه عن سياسة «علي ماهر» لم يحل بينه وبين المشاركة في تنفيذها، حرصاً على مكانته في القصر، وحتى لا يترك «فاروق» للشغب العجوز، لكي يستولي عليه بالكامل. فضلاً عن أن هناك جوانب منها لم تكن موضع اعتراضه. فوضع صلاته الطيبة بالدوائر السياسية البريطانية وبالعاملين بالسفارة البريطانية بالقاهرة، التي تكونت إبان دراسته في

«أكسفورد» وإبان عمله سكرتيراً عاماً للجنرال، «ماكسويل» - فى خدمة مولاه، الذى كان يعتمد عليه، فى تلطيف الجو، كلما تعقدت العلاقات بين القصر والإنجليز.

وواصل المساهمة فى خطة الدعاية، التى استهدفت، تسويق «فاروق» للشعب المصرى، فاتسعت دائرة أنصار القصر من الأدباء والكتاب ودور الصحف والشخصيات السياسية. واستأنف الملك الشاب حركته النشطة لتوثيق علاقته بالطبقات الشعبية والفقيرة. ليس فقط، لكى يجتذب عواطفها نحوه، ولكن - كذلك - لكى يثبت أنه أهل لأن يملك ويحكم معاً، وليؤكد أن مشاركته فى الحكم، ليست شغفا بالاستثثار بالسلطة، كما كان الوفديون يروجون، ولكنها رغبة حقيقية فى خدمة الشعب، وحرصاً منه على الاطمئنان بنفسه على أحوال رعاياه. فتعددت زياراته للمصانع والمستشفيات والمزارع والمساجد والمسارح والمعارض. وقام برحلات إلى الصعيد والوجه البحرى والصحراء، يتفقد أحوال المواطنين، ويلتقى بهم، فى قراهم ومصانعهم ومزارعهم بل وحتى فى نجوعهم، فيصافحهم، ويوزع عليهم الهدايا والمنح، والتبرعات. ويفتح المؤتمرات العلمية والثقافية. ويضع حجر الأساس للمشروعات الجديدة. ويحضر جلسات مجلس النواب متذكراً. ويتحدث إلى المواطنين عبر الإذاعة. ويبدو فى صورة ملك كل المصريين، الذى يفصل بين ما هو «حزبى» وما هو «وطنى»، فيحضر الاحتفال بإزاحة الستار عن تمثال «سعد زغلول» بالإسكندرية، فى أغسطس (آب)

١٩٣٨، وإزاحته عن تمثال «مصطفى كامل» بالقاهرة فى مايو (آيار) ١٩٤٠.

يحدث ذلك وسط حملة إعلامية قوية، يغذيها «حسنين» بالأنباء والحكايات والطرائف، ويوجهها عبر شبكة من الإعلاميين المتميزين، يقدمون «فاروق» للشعب، باعتباره الملك الصالح والأشد وطنية، والأوفر ديمقراطية.

وهكذا نجح «حسنين» فى الاحتفاظ بمكانته فى القصر، خلال عهد «على ماهر». والغالب أنه لم يضق كثيراً بوجوده ليس فقط لأنه كان يدرك أن الدور لم يحل عليه بعد لكى يتولى رئاسة الديوان، أو لأن العلاقات بينه وبين مولاه كانت قد توترت بعد أن اكتشف الملك الصبى، طبيعة علاقته بالملكة الوالدة. بل لأنه كان يتوقع - كذلك - أن ينتهى اقتراب «على ماهر» من «فاروق» إلى تبديد هالة الإعجاب التى كان الملك الشاب يحيط بها، بعد أن يكتشف أنه كغيره من الساسة يسعى لأهداف شخصية، ويقوم بمناورات والأعيب صغيرة كما كان يثق فى أن سياسة «على ماهر»، سوف تنتهى بالإطاحة به، عندما تتأزم الأمور، كما حدث قبل ذلك مع «حسن نشأت» و«زكى الإبراشى»، وساعتها؛ فسوف تأتية رئاسة الديوان، منقادة إليه تجرر أذيالها.

وكان ما توقعه هو الذى حدث:

فقد «على ماهر» هالة الإعجاب التى كان «فاروق» ينظر بها إليه، منذ اكتشف أنه يسعى لإقالة «محمد محمود» لكى يحل محله، وصدق ما كان خصومه يذيعونه من أنه يشيع فى جلساته الخاصة، أنه وضع صاحب الجلالة فى جيبه، وأنه هو الذى يتخذ له القرارات



على ماهر ومحمد محمود فى حديث ودى، قبل أن يشتعل الصراع على السلطة بينهما



حسن صبرى باشا

ويرسم له السياسات، فقرر «فاروق» بعناد صبرى مراهق أن يرد عليه بشكل علنى. وانتهاز فرصة سفره إلى «لندن» فى مهمة رسمية، فأرسل إليه يطلب منه أن يستمع إلى كلمة ألقاها فى ٢١ فبراير (شباط) ١٩٣٩ فى الإذاعة بمناسبة الاحتفال برأس السنة الهجرية، قال فيها: إنه ورث عن أبيه التمسك برأيه، وإن أحداً لا يستطيع التأثير عليه، إذا تبين له صواب أمر فى صالح الشعب وأن ثقته فى نفسه وتوكله على الله، هما اللذان يلهمانه تصريف الأمور.

وأربك نشوب الحرب العالمية الثانية - بعد شهر واحد من انتقال «على ماهر» إلى رئاسة الوزارة - خطته السياسية، التى كانت تقوم على تقديم الملك الصالح فى صورة الملك المتطرف فى وطنيته، والذى يناوئ النفوذ البريطانى فى بلاده وهى سياسة لم تكن تستفز البريطانيين قبل الحرب، وحتى فى بدايتها حين كانت معاركها الأساسية لاتزال بعيدة عن مصر، خاصة وأن «على ماهر» تعاون معهم بإخلاص خلال الشهور الأولى لتولييه الوزارة، عندما كان الموقف الحربى لصالحهم. لكنها بدأت تستفزهم عندما انقلب ميزان القوة العسكرية لصالح الألمان، الذين سيطروا - فى مطلع صيف ١٩٤٠ - على نصف سواحل أوروبا الغربية، وبعدها دخلت إيطاليا الحرب إلى جانبهم، وحشدت جيوشها فى «ليبيا» التى كانت تحتلها، فدخلت مصر بذلك ضمن جبهات القتال المحتملة.

ولأن البريطانيين، كانوا يعتقدون أن «فاروق» قد ورث عن أبيه وجدته، عواطفهما الإيطالية، وأن «على ماهر» قد انتقل بعواطفه إلى المحور، بعد أن

مال الميزان العسكرى لصالحهم. فقد قرروا حسم الأمر، وقدموا إنذاراً حاداً للهجة للملك، بضرورة ذهاب «على ماهر» وتشكيل وزارة، تقوم بتطبيق معاهدة ١٩٣٦ التى توجب على مصر، أن تقدم فى حالة الحرب داخل حدود الأراضى المصرية، جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعها إلى القوات البريطانية.

وحاول الملك، أثناء الأزمة أن يجس نبض السفير البريطانى، عبر «حسنين»، حول إمكانية عودة «على ماهر» ليشغل منصب رئيس الديوان، فرفض السفير، رفضاً قاطعاً. بل إن «حسن صبرى» - الذى تولى رئاسة الوزارة خلفاً لـ «على ماهر» - رفض أن يتسلم مكاتبات القصر عن طريق «عبد الوهاب طلعت» - وكيل الديوان ورجل «على ماهر» فى القصر - وطلب إلى الملك أن يعين رئيساً للديوان. لكن «فاروق» الذى كان يريد الاحتفاظ بالمنصب لـ «على ماهر» لجأ إلى التحدى والمناورة، وأصدر أمراً ملكياً بتعيين «عبد الوهاب طلعت» رئيساً للديوان بالنيابة. فثار رئيس الوزراء، وهدد بالاستقالة، ما لم يلغ الأمر الملكى، ويعين رئيساً للديوان. ورشح شخصيتين لتولى المنصب، كان «أحمد حسنين» أحدهما.

ولم يجد «فاروق» - الذى كان يعلم أن «حسن صبرى» يحدثه مستنداً إلى قوة السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» - مفرأ من التخلي عن «على ماهر». فأصدر - فى ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٤٠ - أمراً ملكياً بتعيين «أحمد حسنين» رئيساً للديوان. وقال له بصراحة جارحة وهو يبلغه بالقرار: إنه مجرد محاولة لملء الفراغ.

وقال «حسنين»، إنه كان يرجو أن يسمع كلاماً عكس ذلك.



السلطانة ملك أرملة السلطان حسين
كامل باشا

وأورده في مذكراته، إن الملكة «نازلى» تشيد بوطنيته، وتعرض على سياسة استبعاد الوفد التي يتبعها «الملك فؤاد». وفي ربيع العام نفسه، أرسلت «نازلى» أحد أفراد حاشيتها - وهو «محمد أسعد بك» - إليه، برسالة شفوية، تحمل تحياتها وتقديرها وإعجابها بصلايته. وتبلغه على لسانها بأن الملك بدأ يضيق بـ «صدقى» وتصرفات وزرائه وأن الإنجليز بدأوا يفكرون في تغيير العهد. وتطلب إليه، أن يخفف الحملة على الملك شخصياً، حتى تستطيع أن تفعل شيئاً لصالح الوفد، وإن كان ولا بد فابعد عن شخص الملك واحمل ما شئت على الحاشية الأجنبية والمصرية، فهي كلها حاشية فاسدة، وأضافت أنها ضاقت بها وتتمنى أن تزول اليوم قبل الغد.

وانطلاقاً من هذه السياسة حاولت الملكة أن توجه ابنها، نحو الاحتفاظ بعلاقات ودوده، ووثيقة مع «الوفد»، لكي يستفيد العرش من العواطف الجياشة، التي يكنها المصريون للحزب الذي قاد الثورة، ولكي تتوقف محاولات البريطانيين، لضرب أحدهما بالآخر، ما يضطر كلا منهما للاستعانة بهم، فيضعف الطرفان ويظل النفوذ البريطاني، هو القوة السياسية الوحيدة في مصر.

ومع أن الأمور سارت على غير ما تريد، وانتصر معسكر الداعين لإعلان الحرب على «الوفد»، بزعامة «على ماهر»، فقد حرصت الملكة «نازلى» على أن تحتفظ بعلاقة الصداقة التاريخية، التي كانت تربطها بـ «أم المصريين» - أرملة «سعد زغلول» - حتى إنها أبلغتها أن في نيته أن تحضر حفل إزاحة الستار عن تمثال «سعد زغلول» - المقام الآن بمحطة الرمل بالإسكندرية - وأنها

ولم تكن «الملكة نازلى»، بعيدة عن الاهتمام بالمعركة الدستورية بين الملك الشاب ورئيس

الوزراء وزعيم الوفد «مصطفى النحاس». فقد كانت حريصة على أن يكون لها دور سياسى إلى جوار ابنها، إدراكاً منها بنقص خبرته السياسية وتعبيراً عن مشاعر الأمومة الجياشة التي كانت تكنها له، وممارسة لدور، حرّمها زوجها من أدائه ومساهمة منها فى حماية عرشه من العواطف التي قد تهب عليه فتقتله، إذا ما واصل السير فى الدروب الشائكة التي سار فيها الأب.

وكانت - منذ البداية - تعتقد أن كراهية زوجها «الملك فؤاد» - لحزب الوفد، هى سبب نفور المصريين من القصر، وانفضاضهم من حول الجالس على العرش. وقد حاولت، خلال عهده، وعلى الرغم من الحصار الذى كان مفروضاً عليها، أن تقوم ببعض المساعى للتخفيف من حدة التوتر بين الطرفين. ولما كانت عاجزة عن التأثير فى الملك، فقد اتجهت نحو زعيم الوفد فى محاولة لترطيب ردود أفعاله على سياسة «الملك فؤاد» العدائية نحوه، حتى لا يندفع الملك إلى مزيد من اللدد فى الخصومة، التي كانت تعتقد أنها ليست فى مصلحة الطرفين.

ففى شتاء عام ١٩٣٢، وأثناء دكتاتورية «إسماعيل صدقى»، زار «مصطفى النحاس»، «السلطانة ملك» - أرملة السلطان «حسين كامل» - فى قصرها الشتوى بالأقصر. وكان من بين ما قالته له، أثناء هذه الزيارة،



الملكة نازلى فى شبابها



النبيل عباس حليم
بورتريه بريشة الفنان إدمون صوصة

سترتب الأمور، بحيث تجلس معها ومع «الملكة فريدة» فى المقصورة الملكية تكريماً لها ولزوجها. ولكن الظروف حالت دون تنفيذ الفكرة التى كانت بمثابة إعلان مصالحة تاريخية بين القصر و«سعد زغلول». فعندما حل موعد إزاحة الستار عن التمثال، فى ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٣٨، كانت «الملكة نازلى» قد أبحرت إلى أوروبا. وكانت علامات الحمل قد بدأت تظهر على «الملكة فريدة» وحال عدم حضورهما، دون اشتراك «أم المصريين» فى الاحتفال، خاصة حين تمسك رجال البروتوكول فى القصر، بالتقاليد التى لا تجيز جلوس السيدات فى مقصورة الملك.

ولم يحل تدهور العلاقات بين القصر والوفد، بين «الملكة نازلى» وبين الاحتفاظ بعلاقة الصداقة التى كانت تربطها بزعيم الوفد «مصطفى النحاس» وزوجته «زينب الوكيل». فقد حدث فى سبتمبر (أيلول) ١٩٣٧، وإبان اشتداد الأزمة بين الطرفين أن توفى عم «زينب الوكيل»، وتعلل القصر بأنه لم يكن أحد موظفى الحكومة، فلم يرسل مندوباً للمشاركة فى جنازته. لكن «الملكة نازلى» أرسلت أحد رجال التشريفات، هو «سمير ذو الفقار بك»، لى ينوب عنها فى إبلاغ عزائها لـ «النحاس» وحرمة.

ومع أن «الملك فاروق»، تعمد أن يتجاهل دعوة «النحاس»، لحضور حفل عقد قران «الأميرة فوزية» على ولى عهد إيران - فى ١٥ مارس (آذار) ١٩٣٩ - فقد اتصلت «الملكة نازلى» بـ «زينب الوكيل»، ودعتها لحضور الحفل، وقالت لها: إذا كان الملك لا يريد دعوة الباشا، فهذه سياسته، أما أنا فهذا فرح ابنتى، وأنا حرة فى أن أدعو من أشاء. وحملتها تحياتها إلى زوجها ورجاءها

ألا يتأثر من تصرفات الملك، فهو شاب طائش وتحيط به بطانة سيئة، تريد أن تعيش على حسابه.

وكان الانطباع السائد فى دوائر الوفد، خلال حقبة «على ماهر»، هو أن «الملكة نازلى» تدعم تياراً داخل القصر، يقف على رأسه «أحمد حسنين» يتحفظ على سياسة معاداة الوفد، التى يتزعمها «على ماهر» ويدعمها الملك، وأن الملكة تود لو أن ابنها أبدى بعض التعقل، وعدل عن هذه السياسة، وتعبّر عن اعتقادها بأن «النحاس» رجل صريح، لا يهبط إلى الأساليب اللولبية التى يلجأ إليها «على ماهر».

ولكن تأثير الملكة الودة، على حياة ابنها السياسية، كان قد أخذ يشحب تدريجياً، منذ اللحظة التى تسلم فيها سلطته الدستورية، وبدأ يتصرف بمنهج المراهق الذى يريد أن يثبت ذاته، وأن يبرهن للجميع - وعلى رأسهم أمه - بأنه ليس ذلك الصبى الصغير، الذى يحتاج إلى الكبار، لى يتخذوا له قراراته. وهو الاتجاه الذى أكدته لديه، الحاشية اللصيقة به، من الخدم وأشباهم، وغذته لديه العواطف الشعبية الجارفة، التى وجد نفسه مركزاً لها، والتى بدأت تلقائية، ثم دخلتها الصنعة، بفضل النشاط الفائق، الذى بذله فىلق الدعاية فى تلميع صورته، أملاً فى عطائه، أو لمجرد استغلال ذلك فى الكيد لآخرين من الخصوم السياسيين.

وكان افتضاح أمر العلاقة التى تربط بين أمه، وبين «حسين» أهم الأسباب التى أدت إلى شحوب تأثيرها السياسى والشخصى عليه، على الرغم من أن هذا التأثير كان يمكن أن يجنبه كثيراً من مزالق الطريق التى ظل يسير فيها إلى أن خسر العرش.



لُطْفِيَّة يَسْرَى فِي شَيْخُوخَتِهَا

وردت في تلك الأزجال، فقد ثارت «الملكة نازلي» وأسهرت - من دون أن تستشير «حسنين» - تبلغ ابنها بما حدث وتحرضه على «ضرتها»، التي لم تشهر فقط بالملكة الوالدة، بل وأساءت إلى ذكرى الملك الراحل وشككت في نسب الجالس على العرش.

وقال «فاروق» له: مراتك اتجننت يا «حسنين»، شوف لك طريقة معاه.

وهكذا قادت الغيرة الجامحة بين «الضرتين»، «حسنين»، إلى مازق فشلت كل محاولاته للخروج منه: حاول أن يصلح ما أفسدته غيرة زوجته التي لم تضع في اعتبارها وظيفته في القصر، وارتكبت - كما قال لها - جريمة العيب في ذوات ثلاثة ملوك، هم «فؤاد» و«نازلي» و«فاروق»، فاقترح عليها أن تطلب مقابلة الملكة «نازلي»، وتنكر أمامها كل ما نسب إليها من أقوال تطعن في شرفها وأن تؤكد لها إخلاصها واحترامها، فرفضت «لُطْفِيَّة» بعناد امرأة جريحه، كانت تعتقد أنها أعلى نسباً وأعز مقاماً من المرأة التي أهانت أنوثتها واستولت على عواطف زوجها، وأصرت الملكة «نازلي» على أن الطلاق، هو أقل عقوبة تستحقها المرأة التي تطاولت عليها، وطعنت في شرفها، وعابت في ذاتها الملكية!

ويقول د. «حسن حسني» في مذكراته، إنه التقى بـ «حسنين» بعد يومين من عودة الرحلة الملكية، أي في ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٣٧. فوجده مهموماً، ولما سأله عما به، قال له إنه فوجئ بعد عودته إلى القاهرة. بما لم يكن يخطر له على بال، وهو اضطرابه إلى الطلاق من زوجته، إزاء ما واجهته به من الطعن والتجريح، فضلاً عن أنها أطلقت لسانها في كل مكان بالطعن في الملك والملكة «نازلي»، فكان الطلاق هو

وتتفق كل الروايات، بما في ذلك ما ذكره «فاروق» في مذكراته، على أنه قد اكتشف أمر هذه العلاقة خلال عام ١٩٣٧، في أعقاب عودة الرحلة الملكية من أوروبا، كأحد أصداء حملة التشهير التي شنتها «لُطْفِيَّة يَسْرَى» - زوجة «حسنين» ضد الملكة «نازلي»، خلال الأسابيع الثلاثة التي سبقت العودة. وعلى الرغم من وجود اختلاف بين أقوال الرواة، فليس بينها تناقض يحول دون الأخذ بها جميعاً.

فقد ذكر النبيل «عباس حليم» - أثناء محاكمته أمام «محكمة الثورة» عام ١٩٥٤ - أن زوجة «حسنين» قد استمعت إلى زوجها، وهو يتحدث مع «الملكة نازلي» هاتفياً من منزله، فأثارت الطريقة التي كان يحدثها بها غيرتها. ووقعت مشادة بين الزوجين، وصل خبرها للملكة «نازلي»، التي ظنت أن باستطاعتها أن تصلح الأمر، فزارت «لُطْفِيَّة يَسْرَى» في منزلها في محاولة لتطبيب خاطرها، ولتهدئة غيرتها، ولكن الزوجة الغاضبة عاملتها بشراسة وأهانتها، فانصرفت «نازلي» غاضبة وشكتها للملك «فاروق»، وأصرت على أن يطلق «حسنين» زوجته.

وهو ما يتفق مع رواية «التابعي» الذي يضيف أن الملكة «نازلي» كانت هي التي أبلغت ابنها بالأمر، في سياق شكواها من الحملة الدعائية الواسعة التي شنتها ضدها زوجة «حسنين»، والتي وصلت ذروتها حين طبعت منشورات تتضمن الأزجال التي ألفها «بیرم التونسي» عند زواج «السلطان فؤاد» من «نازلي» لتوزعها أثناء الاستقبالات التي أقيمت احتفالاً بعودة الرحلة الملكية من أوروبا. ومع أن قليلين هم الذين فهموا الإشارات التي



١٩٣٧: زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس باشا

باعتباره مناورة لإحراجها ودس الدسائس لها.

وفى الوقت نفسه فإن «حسنين» واصل الظهور مع «الملكة نازلى» فى الأماكن العامة، من دون أن يلقى بالأى تحذيرات أصدقائه، بأن ذلك يؤكد الشائعات التى تطلقها زوجته حول العلاقة العاطفية بينهما. ويقول «د. حسن حسنى» إن «محمد التابعى» - وكان صديقاً له منذ عهد الدراسة - اتصل به يوماً وأبلغه أنه شاهد «حسنين باشا» و«الملكة نازلى» يجلسان فى سيارة، فى الشارع الصغير الذى يقع خلف «مقهى التريانون» يراقبان، خلال النافذة المطلة على ذلك الشارع، ما كان يعرض فى المقهى من فقرات الترفيه والرقص، وطلب إليه أن يتدخل لدى «حسنين باشا» ليتوقى مثل هذه التصرفات، حرصاً على سمعته وسمعة الأسرة المالكة، وتمنى «التابعى» على السكرتير الخاص للملك، ألا يذكر أنه مصدر الخبر، خوفاً من أن يكون سواه قد رأى ما رآه، وأن يشيع الخبر فيتجه الظن إلى أنه مصدر إشاعته.

والظاهر أن «حسنين» كان فى ذلك الوقت فى حالة عصبية غير ملائمة دفعته للدخول فى العناد، كان من مظاهرها، أنه رفض نصيحة «حسنين حسنى» بأن يكف عن استقبال أصدقائه من أقطاب المعارضة فى قصر «المنتزه» حتى لا تتور الشكوك، بأنهم يدخلون القصر لمقابلة الملك، فتتوتر العلاقة بين القصر والحكومة، وأن يختار له مسكناً ليقيم فيه، حتى يقطع الألسنة التى تثير شائعات سياسية وشخصية حول أسباب إقامته فى القصر. وفى تعليقه على النصيحة، قال «حسنين»: إنه يعلم أن إقامته فى القصر

الرد الوحيد، لأنه إذا احتتمل مطاعنها فى شخصه، فإنه لا يستطيع السكوت على ما يمس شخص الملك وأسرته.

وعلى الرغم من تعقد الموقف، فإن الطلاق لم يكن الخيار الوحيد أمام «حسنين» إذ كان باستطاعته - طبقاً لتحليل «التابعى» - أن يستقيل من عمله بالقصر، وأن يعود إلى عمله الأسمى كوزير مفوض فى وزارة الخارجية، فيغادر مصر إلى إحدى السفارات الأوروبية. ويصحب معه زوجته وأبناءه، وبذلك يفض الاشتباك بين «أم الأولاد» و«أم الملك» ويخرج من الأزمة بأقل الخسائر.

لكن فكرة من هذا النوع، لم تقفز إلى ذهن «حسنين» فى تلك الفترة، وبدلاً من التفكير فى ترك القصر نهائياً والابتعاد عن «الملكة نازلى»، انتهر فرصة خلافه مع زوجته، لكى ينتقل للإقامة مؤقتاً بقصر القبة، إلى أن يجد مسكناً ملائماً، وعند انتقال البلاط الملكى إلى الإسكندرية بعد حفلات التولية عاد إلى جناحه بقصر المنتزه، الذى كان يقيم فيه عقب عودته من لندن وقبل سفر الرحلة الملكية إلى أوروبا، بصفته رائداً للملك، ومشرفاً على شئون دراسته.

وكانت إقامته فى المبنى الرئيسى للقصر، الذى يقيم فيه الملك وأمه وشقيقاته، بدلاً من الإقامة فى الجناح المخصص لنزول رجال الحاشية الذين تقضى الضرورة مبيتهم بالقصر، موضع همسات بعضها سياسى، والآخر شخصى، إذ كان بحكم صلاته الوثيقة برجال الأحزاب المعارضة، يستقبل أصدقاءه منهم، فى المبنى الرئيسى للقصر، مما كان موضع اعتراض الحكومة الوفدية، التى فسرت تردد رجال المعارضة على القصر،



١٩٣٦: الأمير فاروق وإلى جواره أحمد حسنين فى إحدى السهرات أثناء فترة دراسته فى لندن

تسوء كثيرين، وأنه لن يشفى غليلهم وسيظل مقيماً بالقصر ليموتوا بغيظهم.

ويبدو أن «فاروق» كان لا يزال عاجزاً - حتى ذلك الحين - عن معاملة «حسنين» بقسوة، وهو ما دفعه ذات يوم لأن يقول لسكرتيه الخاص: - صاحبك مستنى إيه هنا؟ قل له يعزل بقى. أنا عاوزك تبلغه أن يخرج حالا وتعرفنى النتيجة فى أقرب فرصة.

وفهم «حسن حسنى» أن عليه أن يدفع «حسنين» للخروج من القصر من دون أن يذكر له صراحة أن ذلك أمر من الملك. وعندما عاود مفاتحته فى الأمر، كرر «حسنين» بعناد أنه لن يشفى غليل خصومه الذين يريدون إجلاله عن القصر، فعاد إلى الملك ليشير عليه بأن يصبر عليه، حتى يعود البلاط - بعد نهاية الصيف - إلى القاهرة، فقد يرى «حسنين» فى ذلك فرصة ملائمة لكى يغادر القصر محتفظاً بكرامته.

ويرجح «حسن حسنى» أن يكون «فاروق» قد سمع فى تلك الفترة - صيف ١٩٣٧ - عفواً أو عمداً بعض ما كان يدور من همس بين خدمه الخصوصيين حول الصلة بين الملكة «نازلى» و«حسنين»، إذ كان الحديث فى الأمر شائعا بينهم، حتى إن بعضهم كانت تفلت منه أحيانا ألفاظ ملؤها الغيظ والحقد على «حسنين».

بعد أيام قليلة من ذلك؛ طلب الملك من سكرتيه الخاص أن يوافيه مساء إلى منزل ياوره القائم مقام - العقيد - «عمر فتحى»، ووصل «فاروق» وبصحبه خطيبته الأنسة «صافى ناز»، فتركها - فى الشرفة - مع زوجة «عمر فتحى»، وانفرد بهما فى إحدى حجرات المنزل، وأخذ يقطعها جيئة

وذهاباً بخطوات عصبية، ثم انفجر قائلاً: إنه لم يعد يستطع الصبر على تصرفات «الملكة نازلى» و«حسنين»، وأنه لا يعرف ماذا يفعل؟ هل يقتلها؟ أم يرسل أمه إلى مستشفى المجانين وينقل رائده سفيراً باليابان؟ وطلب إليهما أن يشيرا عليه بما يفعل. وبعد مناقشة استغرقت شطراً كبيراً من الليل، نصحاه بالأجل إلى أى عمل عنيف توقيا لإثارة الفضائح وأن يعالج الأمر بحكمة وبتفكير هادئ وأن يعتمد على الزمن، فقد تستيقظ الملكة من غفوتها، أو يستيقظ ضمير «حسنين».

ومع أن المصيف الملكى قد انتهى - كالعادة - فى شهر نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٣٧، وعادت الأسرة المالكة إلى القاهرة، إلا أن «حسنين» لم يبحث له عن مسكن مستقل يقيم فيه كما كان متوقعا، بل انتقل من «قصر المنتزه» إلى «قصر القبة» حيث المسكن الشخصى للملك.

ويبدو أن ما شجع «حسنين» على ذلك، أن الملكة «نازلى» كانت قد انتقلت آنذاك للإقامة فى قصر والدها بالدقى، ومعها الأميرات، حتى لا يجمعها قصر واحد مع الملكة الجديدة المنتظرة. كما أن الملك «فاروق» نفسه، كان قد أخلى جناحه فى القصر، بعد أن أمر بإجراء إصلاحات كبيرة فيه تمهيدا لزفائه الوشيك، وانتقل للإقامة فى «قصر عابدين».

وعلى الرغم من ذلك، فإن إصرار «حسنين» على الإقامة بالقصر استقرت «فاروق»، فطلب إبلاغه على لسان الملك، بأن عليه أن يخلى الجناح الذى يشغله فى القصر لأن الإصلاح سيضمه، ولما لم يبد ما يدل على قرب مغادرته له، وظل يخرج ويدخل كما يشاء ويعود فى أوقات متأخرة من



الفريق عمر فتحى باشا: ياور الملك فاروق ثم كبير الياوران فى القصر الملكى. حاولت الملكة «نازلى» أن تستخدمه لإثارة غيرة حسنين ولكنه رفض، أن يشارك فى اللعبة

الليل، أمر الملك باغلاق أبواب القصر فى الساعة العاشرة مساء، مما اضطره ذات ليلة عاد فيها متأخراً إلى تسوّر أحد أبواب القصر ليتمكن من الدخول، فتصاعد غضب «فاروق» وأمر بأن تجمع أمتعته فى الحال وأن تنقل إلى جوار أحد أبواب الحرمك.

ووجد «حسنين» - كما يقول «حسن حسنى» فى مذكراته - فى ذلك إهانة كبرى له على مرأى ومسمع من الخدم وصغار الحاشية، فاتخذ له مسكناً فى مصر الجديدة، واعتكف فيه زمناً بحجة المرض، وامتنع لأسابيع عن الذهاب إلى مكتبه فى القصر.

وهكذا فقد «حسنين» نفوذه لدى «فاروق» بسرعة كبيرة فى أعقاب اكتشافه للعلاقة بينه وبين الملكة والوالده. وأخذت الصحف - خلال الثلث الأول من عام ١٩٣٨ - تكرر الإشارة إلى أن هناك أقاويل تتردد عن تغييرات مهمة فى مناصب السراى الكبيرة، قد تشمل «شخصية رفيعة، رؤى الانتفاع بخبرتها فى السلك السياسى الخارجى»، وأن «أحد كبار موظفى السراى، ربما يعين وزيراً مفوضاً فى واشنطن». وفى تلميح أقرب إلى التصريح، قالت إنه «من ذوى الثقافة السكسونية العالية، فضلاً عن أنه ليس غريباً عن السلك السياسى».

ثم وضعت مزيداً من النقاط على الحروف، فذكرت، أن الموظف الكبير المذكور هو «حسنين باشا»، وأنه مرشح لى يكون وزيراً مفوضاً لمصر فى «لندن»، خلقاً للدكتور «حافظ عفيفى باشا»، الذى كان قد استقال آنذاك من منصبه. لكن الأمر، حسم فى إبريل (نيسان) ١٩٣٨، وعادت الصحف لتؤكد، أن التفكير فى الاستعانة، بخبرة «حسنين باشا» فى السلك الدبلوماسى، قد عدل عنه، وأنه سيظل فى خدمة الملك.

وسواء كان «حسنين» هو صاحب الفكرة فى الانتقال إلى السلك الدبلوماسى، إنقاذاً لحياته الزوجية، أم كانت محاولة من خصومه فى القصر، وعلى رأسهم «على ماهر»، لاستثمار الأزمة بينه وبين «فاروق» لإخراجه من حلبة المنافسة، فقد كان مستحيلاً - فى رأى «التابعى» - أن يتحمس لها «حسنين»، فما كان يعتبره البعض، أقل الخسائر بالنسبة له، كانت من وجهة نظره، كل الخسائر، لأن تركه لمنصبه فى القصر، وابتعاده عن «الملكة نازلى»، كان يعنى تنازله عن كل طموحاته، وتسليمه بفشل خطة راسبوتين. ولأنه لم يكن ذلك الرجل الذى يضخى برغبته فى الصعود من أجل معنى أو قيمة، حتى لو كانت أسرته، فقد كان طبيعياً بعد أن أصبح مستحيلاً عليه أن يحتفظ بزواجه، وبالملكة «نازلى» وبعمله بالقصر فى وقت واحد، أن يختار ما كان متوقعاً، من نوعه أن يختاره فيقرر الانفصال عن زوجته. ولكن الطلاق بينهما - على عكس ما يقول «التابعى» - لم يقع رسمياً إلا بعد ذلك التاريخ بسنوات - فى عام ١٩٤٢ - تزوجت بعدها السيدة «لطفية» من الوجيه «حامد العبد»، وأصبحت تعرف، حتى توفت عام ١٩٥٠ باسم «لطفية هانم العبد».

وربما لم تتنبه «الملكة نازلى»، حين اندفعت لتنقل لابنها ما تشيعه «لطفية يسرى» من أقاويل حول علاقتها بـ «حسنين» أنها بذلك، تلفت نظره إلى حقيقة لم يكن قد تنبه إليها حتى ذلك الحين، بشكل كاف. ولعلها أرادت أن تستبقي الحوادث، وتبادر بتكذيب الأقاويل التى كانت واثقة أنها سوف تصل إليه، فتصورها له باعتبارها مجرد شكوك امرأة موتورة، أعمتها الغيرة.

لكن «الملك فاروق»، ما لبث أن أدرك



الملك فاروق يغادر أحد المساجد بعد أداء صلاة الجمعة، وخلفه أحمد حسن باشا



يناير ١٩٣٨: الملك فاروق يغادر السيارة الملكية أمام مسجد أحمد طلعت بالسبتية بالقاهرة، ويكلف أحمد حسنين باشا بالاستفسار عن أحد ضباط الحرس الملكي كان قد وقع من فوق دراجته البخارية

متعة جنسية، يستطيع أن يجدها، بشكل أكثر لذة، لدى من هن أكثر صبا وأوفر جمالاً منها، من دون أن يدفع نفوذه في القصر ثمناً لها، بل يسعى إلى نفوذ سياسي، يرفع مكانته في البلاط، من مجرد الأمين الأول لجلالة الملك، إلى مرتبة زوج أم صاحب الجلالة، وبذلك يجلس إلى جواره على العرش، ويحكم باسمه.

وكان موقف «الملكة نازلي» منسجماً مع إدراكها بأن الزمن يمر، وما تبقى من سنوات الشباب يتبدد، لذلك لم تجد فارقاً بين أن تكون زوجة «حسنين» أو تكون عشيقته.

أما وهو يصر على ألا يقربها إلا في الحلال، فقد فعلت ذلك الذي كان يدفعها بطريقة معاملته لها، لأن تفعله، فوضعت النقاط على الحروف، وأبلغت ابنها بأنها تحب «حسنين»، وتريد الزواج منه، ولكنه يشترط أن يصدر له الملك أمراً بذلك.

ويبدو أن الملكة الوالدة، برغم نكائها، وحبها المفرط لابنها، لم تكن تقدر بشكل كاف، انعكاسات سلوكها على نفسية الابن. والأرجح أنها كامرأة

أن سحب الدخان التي أطلقتها «لطفية يسرى»، لم تتولد من فراغ، بل من نيران حقيقية، ولعله استرجع أحداث الرحلة الملكية، وقرأها من جديد، فتأكد له أن ما قالته زوجة «حسنين» لم تكن مجرد أقاويل مرسلة، ولم يكن التوصل للحقيقة - في قصور تشي حيطانها وتنم أثاثاتها، وتتآمر بطانتها، كما وصفها وأسقفها، وتتآمر بطانتها، كما وصفها «حفنى محمود» - صعباً.

وعلى الرغم من كثرة خصوم «حسنين» في داخل القصر، فقد انتهت تحريات «فاروق» إلى النتيجة التي كان «حسنين» حريصاً على أن يصل إليها. وتأكد الملك بنفسه، من أنه لا توجد علاقة غير شريفة بين الطرفين، وأن أمه هي التي تطارد «حسنين»، الذي يرفض أن يقيم معها علاقة جسدية خارج نطاق الزواج الشرعي، وبعد موافقة صاحب الجلالة، لأن واجب الإخلاص والوفاء للجالس على العرش، يمنعه من أن يخونه في أمه أو أن يلوث سمعته.

وكان موقف «حسنين» منسجماً، مع «خطة راسبوتين»، فهو لا يبحث عن

منسوبة إلى رجل كان معروفًا بکراهيته لـ «أحمد حسنین» الذى كان ینافسه على مكانته فى القصر وعلى قلب المطربة «أسمهان».

بل إن «التابعى» نفسه، ذکر فى مقال نشره عقب عزل فاروق بأسبوعین أنه رأى «فاروق» فى أحد أيام شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٣٧، ینبکی فى دار أحد كبار رجال حاشيته برمل الإسكندرية، لأن أمه أمضت سهرة - غیر بريئة - فى مطعم عام، بمنطقة المكس بالإسكندرية.

وكان هذا النوع من تصرفات «نازلى» الجامحة، وغیر المنضبطة، هو الذى حال بین «فاروق» و بین العصف ب «حسنین»، بل وكان أهم الأسباب التى دعت إلى الاحتفاظ به إلى جواره، لیس فقط لأن البحث كان قد انتهى به إلى تبرئته من شبهة إغواء أمه - ولكن - كذلك - لأن رفض «حسنین» لعواطفها، إلا فى إطار شرعى ورفض ابنها السماح لها بالزواج منه، بدعوى الحرص على سمعة الأسرة المالكة، دفعها لتحدى الاثنين، بطريقة أرادت بها أن تضرب عصפורین بحجر واحد، فتثير غیرة «حسنین» وتثبت لابنها من ناحية أخرى أن رفضه لزواجها منه لن یصون سمعة القصر، بل سوف یمرغها فى التراب.

وهكذا انطلقت تسهر، وترقص، وتنتقل من حفلة إلى أخرى، فى قصور وشقق صديقاتها، وفى أحيان لیست نادرة، فى بعض الأماكن العامة، وتصحب معها إلى هذه السهرات، بعض الشبان من تشریفاتية القصر، وتختلط بفئات أقل من المستوى، وتثير بذلك الأقاویل، التى كانت تصل أولاً بأول إلى مسامع الملك «فاروق».

ومع أن الملك، استغل سلطته فى إرهاب بعض الشبان الذین كانوا

تختزن طاقة هائلة من التحرر الداخلى، لم تجد تناقضاً بین أن تحب ابنها و بین أن تعيش حیاتها. لكن الاختیار بین الأمرین، بحکم قیود التقالید الاجتماعیة، وصخور الرواسب النفسیة، كان قدراً لا یمستطیع أحد الفرار منه یومذاك، وربما حتى الیوم.

أما والأبناء یغارون عادة على أمهاتهم، حتى من آبائهم، فقد كان منطقياً أن یغار «فاروق» من «حسنین» وأن یکرّه. وطبقاً لروایتة - وقد أذاعها فى مذكراته التى نشرها بعد عزله عن العرش - فإنه واجه أمه بعلاقتها ب «حسنین» فبکت وقطعت على نفسها عهوداً كثيرة، بأن تحافظ على ذکرى أبیه، ولكنها عجزت عن الوفاء بوعدها. وطبقاً لرواية نقلها «التابعى» عن سمعها من «مراد محسن باشا» فإن الملك «فاروق» قد تلقى اعتراف أمه، بأنها تعشق «حسنین» وترید الزواج منه، باستهانة تصل إلى حد الاستهتار، فقال لها: رافقیه أحسن. وهى رواية تبدو الرغبة فى التشنیع واضحة فیها، حتى لو كان «فاروق» قد قال ذلك على سبیل السخریة من أمه، خاصة وأنها

٢٩ إبریل ١٩٣٨: أحمد حسنین باشا، یشعل السیجارة لرئیس الوزراء محمد محمود باشا و بینهما وزیر الأوقاف حلمی عیسی باشا، أمام مسجد إبراهیم أغا فى انتظار وصول الملك فاروق لأداء صلاة الجمعة



يصحبونها - أو يلتفون حولها في تلك السهرات، مما دفعهم للخروج من الحلبة، خوفاً مما سوف يحق بهم، كما استطاع أن يؤثر على بعض الذين كانوا ينظمونها، فقد اضطر أخيراً، لأن يلجأ إلى «حسنين»، طالبا منه أن يستخدم نفوذه لدى «الملكة نازلي»، لكي تقلل من أنشطتها الترفيهية حرصاً على سمعة العرش ومكانة الأسرة المالكة.

ولم يكن الملك قد فاتح «حسنين» حتى ذلك الحين، في أمر الصلة بينه وبين الملكة الوالدة. ولم يكن لجوؤه إليه، عدولاً عن رفضه لطلب الزواج الذي تقدمت به إليه أمه، أو دليلاً على أن عواطفه نحوه، قد عادت إلى صفائها القديم، بل كان مؤشراً على أن «خطة راسبوتين» تواصل طرح ثمارها، فقد نجح «حسنين» - كما يقول «التابعي» - في إقناع «فاروق»، بطريق غير مباشر، بأنه الرجل الوحيد في مصر، القادر على كبح جماح «الملكة نازلي» وأنه لولاه، ولولا نفوذه عليها لخرجت على حل شعرها، وتركت السراي وانطلقت على هواها.

وكانت الملكة تستجيب لتدخلات «حسنين»، فتقلل من نشاطها الترفيهي، تصوراً منها بأنها قد نجحت في استثارة غيرته، بما يدفعه للضغط من أجل الزواج بها. ثم تعود لتواصل نشاطها من جديد، بعد أن تكتشف أنه لم يغير موقفه، وأنه ليس على استعداد لكي يخسر مولاه من أجلها.

لكن ذلك لم يحدث من دون أن يدفع «حسنين» الثمن، فقد تدهور نفوذه السياسي داخل القصر، وتدهورت مكانته الشخصية، لدى «فاروق» الذي لم يعد يعامله كما كان قبل افتضاح تلك العلاقة، باعتباره رائده وأستاذه، بل تعقدت علاقته به، بحيث أصبحت مزيجاً من الحب والكراهية، ومن

الإقبال والنفور، ولم تتعفف أحيانا عن الخشونة التي تقترب من الجلافة. وكانت سيارة «حسنين» قد اصطدمت - في مارس (آذار) ١٩٣٨ - بإحدى سيارات النقل، في حادث مشابه لذلك الذي أودى بحياته بعد ذلك بثمانى سنوات. ولكن الأضرار اقتصرت على جرح في جبهته، نقل على إثره إلى منزله، فأُسرع «فاروق» يزوره ليطمئن على صحته، على الرغم من أن الإصابة لم تكن آنذاك تدعو للقلق، إذ لم تتضح آثار الحادث الكاملة، إلا بعد قليل من انتقال الملك - وبمعيته «حسنين» - إلى الإسكندرية لقضاء فصل الصيف، فاكشف الأطباء آثار كسر في أحد ضلوعه، مما اضطره - في يونيو (حزيران) ١٩٣٨ - إلى دخول «مستشفى المواساة». وما كاد يغادره، حتى عاد إليه مرة أخرى، بعد أسبوعين، نتيجة لإصابته بتسمم غذائي. وعلى عكس ما حدث من قبل، فقد تجاهل «فاروق» هذه السلسلة من الظروف الصحية غير الملائمة، التي تعرض لها «حسنين»، وجعلته يمضى معظم شهور صيف ذلك العام - ١٩٣٨ - في «مستشفى المواساة». فلم يقم بزيارته - ولم يرسل - على الأقل - مندوباً عنه للاستفسار عن صحته وهو ما درجت عليه تقاليد القصر، بالنسبة لكثيرين ممن هم أقل منه مكانة، وأبعد صلة بالجالس على العرش. وقد لفت ذلك نظر أطباء المستشفى، ونزلاتها من المرضى، وكان معظمهم من الشخصيات السياسية والاجتماعية اللامعة، وانتقل منهم إلى الدوائر السياسية والصحفية، التي ساد لديها الاعتقاد، بأن «حسنين» لم يعد البطل الذي يعجب به الملك، وأنه قد انتقل إلى قائمة المغضوب عليهم.



الرحالة أحمد حسنين أمام منظر مكبر، يستطلع الصحراء أمامه، أثناء رحلته لاكتشاف واحة «الكفرة»

فيه خادمه الألبانى «محمد عبد الله» - وكان مسئولاً عن حراسة متحف السلاح بالقصر - حيث قام بزيارته وأوصى الأطباء بالاهتمام بصحته. ثم غادر المستشفى، من دون أن يفكر فى المرور على الجناح المقابل الذى يرقد فيه أستاذه ورائده، والأمين الأول له «حسنين باشا».

والغالب أن الملك، الذى كان يعرف أن «مصطفى أمين» من أصدقاء «حسنين» - إذ كان هو الذى عرفه به، ضمن خطة إحاطته بشبان فى مثل سنه من أبناء العائلات المصرية الكبيرة، الذين تلقوا تعليمهم فى الغرب - لم يفسر ما سمعه منه باعتباره ملاحظة منه، بل اعتبره رسالة من «حسنين». فقرر أن يرد عليها بهذه الطريقة الفظة، التى لم يكن لها معنى، إلا أن الملك، لا يقصد منها فقط، تأكيد كل ما يشاع عن أن «حسنين» قد أصبح مغضوباً عليه، بل ويتعمد - كذلك - إهانته علناً، بأن يقول للناس بأعلى صوت: إن خادمه الألبانى، أكثر قرباً منه، وأحب لديه من رائده الذى أشرف على تعليمه، وهو ولى للعهد، ثم وهو ملك تحت الوصاية.

وبعد قليل من عودة الملك إلى متحف العملات بـ «قصر المنتزه»، ليستأنف عمله فى تلميع بعض قطع النقود، فى مواجهة «مصطفى أمين» الذى كان لا يزال مذهولاً، لأن مبادرته قد انتهت بتوجيه إهانة علنية لصديقه «حسنين»، دخل أحد الخدم، فقدم للملك، على صينية ذهبية صغيرة، خطاباً، ما كاد يفتحه، ويقرؤه، حتى كور الورقة، وألقاها فى وجه «مصطفى أمين» وهو يقول: شوف «حسنين» بيقول إيه! وكان «حسنين» قد كتب له: «يا صاحب الجلالة.. حاولت أن أعلمك



وكان ذلك، هو ما دفع «مصطفى أمين» لمفاتحة الملك «فاروق» فى الموضوع، حين التقى به فى صيف ذلك العام فى «قصر المنتزه» بالإسكندرية، مشيراً إلى أن الناس يلاحظون، أن جلالته لم يزر «حسنين باشا» على الرغم من مرور أربعة أسابيع على دخوله المستشفى. فقطب وجهه، واحمرت أذناه، ثم انتفض واقفاً، وغادر الغرفة التى كان يستقبله فيها، وهى متحف العملات التى كان شغوفاً باقتنائها، ليعود بعد عشر دقائق وقد ارتدى ملابسه كاملة، فيصحبه معه فى سيارته، ويقودها بنفسه إلى «مستشفى المواساة».

وأثار وصول سيارة الملك - ذات اللون الأخضر، التى تطلق آلة التنبيه فيها موسيقى مميزة - إلى فناء المستشفى حماسة كل الذين كانوا يقيمون به. فاحتشد الأطباء والمرضى والزوار فى نوافذها، يهتفون له ويزغردون، لأنه شرفهم بزيارته. ولم يكن لدى أحد منهم شك، أنه فى طريقه لزيارة «حسنين باشا» للاطمئنان على صحته. وكم كانت دهشتهم جميعاً بالغة عندما اتجه الملك إلى الجناح الذى يرقد

«مصطفى أمين» مع والدته السيدة «رتيبة زغلول» ابنة شقيقة الزعيم «سعد زغلول»، وكان قد تبناها هى وشقيقها «سعيد» بعد وفاة والديهما ومنحهما اسمه



١٩٣٨: الصورة الرسمية للأميرة فوزية عندما أعلنت خطبتها إلى ولي عهد (إمبراطور) إيران



١٩٤٠: أحمد حسنين باشا في أحد الحفلات الدبلوماسية

أن تكون ملكاً، ومن صفات الملوك الوفاء، ولقد سررت أن وفاءك نزل إلى خادمك، وأسفت أنه لم يرتفع إلى أستاذك».

ومرة أخرى، اصطحب «فاروق» «مصطفى أمين» ليعودا ثانية إلى «مستشفى المواساة» فيتوجه الملك هذه المرة إلى جناح «حسنين». لكنه لم يمكث به سوى خمس دقائق، غادره بعدها غاضباً. وفي طريق العودة، توقف في مكان مهجور، ليطلب من «مصطفى أمين» مغادرة السيارة فوراً. وعندما عاد إلى «حسنين» قال له ضاحكاً، إن الملك، قدم له مظروفاً، يحتوى على أوراق نقدية، عدها، فوجدها عشرين ورقة من فئة المائة جنيه، ثم أعادها له قائلاً: إنك يا مولاي، تستطيع أن تشتريني بهذه الزيارة، وليس بألفين من الجنيهات.

وعلى الرغم مما قد يرد على بعض تفاصيل هذه الرواية من تحفظات بسبب ميل «مصطفى أمين» لإضفاء جو روائى على مرويائه، فضلاً عن انحيازه إلى «أحمد حسنين»، فإنها تتفق في خطوطها العامة، مع ما تؤكد المصادر الأخرى، من أن «فاروق» بدأ منذ اكتشاف العلاقة بين أمه، وبين «أحمد حسنين»، يتعامل معهما، بمزيج من الحب العميق والكراهية العنيفة.

ولا يبدو أن هذه السلسلة من الأزمات السياسية والعائلية، قد مرت من دون أن تترك آثارها الأكثر خطورة على صحة «حسنين»، الذى كان يعاني من مضاعفات مرض «عرق النساء»، فضلاً عن آثار حادث التصادم. وهكذا لم يكد يغادر المستشفى، حتى أصيب - بعد أسبوعين - بنوبة قلبية مفاجئة، دهمته مساء يوم الجمعة أول يوليو (تموز) ١٩٣٨. وأحاط به الأطباء طوال

الليل. وبعد أن مرت الأزمة، نقل إلى المستشفى مرة أخرى، ليقضى به عدة أسابيع، انتقل بعدها إلى منطقة «كنج مريوط» ليظل معتكفاً بقية شهور الصيف. ومع أن المصيف الملكى، كان قد امتد - فى ذلك العام - إلى سبعة شهور، وحتى نهاية ديسمبر (كانون الأول)، حتى تضع الملكة «فريدة» حملها الأول، فإن «فاروق» لم يكرر زيارته لـ «حسنين».

وتركت الأزمة - كذلك - آثارها على صحة «الملكة نازلى»، التى تعرضت خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٣٨، لأزمتين صحيتين، ونصحها الأطباء بالسفر إلى أوروبا لكى تعالج كليتها المريضة بالمياه المعدنية، لكنها لم تتمكن من السفر إلا منتصف يوليو (تموز) ١٩٣٨.

وكانت المباحثات بين القصر الملكى فى عابدين، والقصر الإمبراطورى فى طهران قد انتهت - فى مايو (آيار) من ذلك العام - إلى الاتفاق على إعلان خطبة ابنتها الأميرة «فوزية»، إلى ولى عهد إيران.

وفى ٩ يونيو (حزيران) ١٩٣٨، وصلت إلى الإسكندرية بعثة إيرانية رفيعة المستوى، يرأسها «محمود جم» - رئيس وزراء إيران - لكى تتم إجراءات الخطبة. وفى اليوم التالى، استقبل «الملك فاروق» - فى «قصر المنتزه» - رئيس البعثة، الذى قدم له خطاباً من إمبراطور إيران، يطلب فيه رسمياً، يد شقيقته لابنه ولى عهده، الذى جلس على العرش عام ١٩٤١ باسم «الإمبراطور محمد رضا بهلوى»، وغادره بعد ثمانية وثلاثين عاماً، فى عام ١٩٧٩. وكانت البعثة تحمل هدايا ثمينة للعروس، كان من أبرزها ثلاثة عقود من اللؤلؤ من خطيبها، وعقد من



مطرب الملوك والأمراء محمد أفندي
عبد الوهاب

أما حفل بلدية الإسكندرية - الذي أقيم في «فندق سان ستفانو» - فقد أحياه مطرب الملوك والأمراء «محمد عبد الوهاب». ولفتت القصيدة التي غناها الأنظار والأسماع بدلالاتها السياسية، فطلب القصر كلماتها ونوتتها الموسيقية، وكان قد أنشد قصيدة لشاعر فارسي عربي، هو «مهيار الديلمي» يقول فيها:

أعجبت بي بين نادى قومها
ذات حسن فمضت تسأل بي
قومي استولوا على الدهر فتى
ومضوا فوق رءوس الحقب
وأبى «كسرى» على إيوانه
وليس فى الناس أب مثل أبى
قد قبست المجد عن خير أب
وقبست الدين عن خير نبى
فضممت المجد من أطرافه
سؤدد الفرس.. ودين العرب

وغلب الجانب السياسى للمصاهرة الملكية، على اهتمامات الصحف، التى أشارت إلى أن الملوك الثلاثة - «فاروق» و«فريدة» و«نازلى» - سوف يسافرون إلى «طهران» فى العام المقبل لحضور زفاف الأميرة «فوزية»، وأن هناك تفكيراً فى أن يزور «فاروق» فى طريق عودته إلى مصر، عواصم الأقطار الشرقية - وهو مصطلح كان شائعاً آنذاك فى الإشارة إلى الدول الإسلامية - ومنها «بغداد» و«أنقرة» و«دمشق» و«بيروت». وقالت «آخر ساعة» - التى كانت وثيقة الصلة آنذاك بدوائر القصر الملكى - إن المتحمس الرئيسى لفكرة إحياء الخلافة الإسلامية واتخاذ مصر مركزاً لها هو فضيلة الإمام الأكبر الشيخ «محمد مصطفى المراغى» شيخ الأزهر - وكان من أركان حزب القصر - وأن إنجلترا لا تعارض فى المشروع، بعد أن أصبحت مصر - بتوقيع معاهدة

الزمر النادر من حميها الإمبراطور، وقدرت الصحف ثمن الهدايا بما يجاوز نصف مليون جنيه.

وخلال الأسبوعين اللذين أمضتهما فى مصر كانت البعثة، موضع اهتمام بالغ على الصعيد الرسمى، فنظمت لها سلسلة من الرحلات إلى المزارات السياحية، كانت تقابل خلالها بحفاوة شعبية. وأقيمت على شرفها عدة مآدب ومباريات رياضية، وحفلات ترفيهية، تجاوزت الرغبة فى إكرام الضيوف، إلى تعمد إبهارهم. فلم تضم المأدبة التى أقامها «الملك فاروق» تكريماً لها، كل أركان الدولة والمجتمع فحسب، بل إن بعض الأفعمة التى قدمت فيها - كالكفير وأسماك السلمون والترسة - والفواكه - كالعنب والخوخ والكريز - قد استوردت رأساً من أوروبا بالطائرة، فضلاً عن زهور استحضرت من «هولندا».

وحصر الذين نظموا هذه الاحتفالات على الطابع الإسلامى مراعاة لمشاعر الضيوف، وانسجاماً مع الهدف السياسى من المصاهرة، والمظاهرة. إذ كانت تناوشهم الآمال فى أن تكون خطوة لتدعيم زعامة «فاروق» الإسلامية، فخلت المآدب من الخمر. وفيما عدا حفلة وزارة الخارجية والحفلات التى دعى إليها الدبلوماسيون الأجانب، فقد اقتصر المدعوون على الرجال. وحتى حفلات الغناء، اقتصر على المطربين من الرجال. فأحيا «عزيز عثمان» الحفلة التى أقامها الملك فى «قصر رأس التين». وغنى «صالح عبد الحى» فى الحفل الذى أقامه رئيس الوزراء «محمد محمود» فى الباخرة سودان. واقتصر حفل وزير الخارجية، الذى أقامه بفندق سميراميس على العشاء من دون غناء.



صالح عبد الحى

«الملكة فريدة» حملها الأول، فتشارك في استقبال حفيدها الذي كان متوقعا أن يصل إلى الدنيا في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني).

وكان إعلان خطبة الأميرة «فوزية» قد أضاف إلى أهداف الرحلة، هدفا ثالثا. بعد الاستجمام والاستشفاء. هو أن تقوم «فوزية»، باختيار بعض ما قد تحتاج إليه لزفافها الوشيك، من أثاثات وملابس وغيرها من المحلات الأوروبية الشهيرة.

وفي الأسبوع الأول من يوليو (تموز)، أنهت المفاوضات المصرية في البلاد الأوروبية التي تقع في خط سير

١٩٣٦ - حليفة لها. بل إن بريطانيا تجد فيه ضمانا لسلامة مصالحها في البحر المتوسط وقناة السويس، في مواجهة الدعاية الإيطالية التي يحاول بها عدوها اللدود، السنيور «موسولينى» الإيحاء بأنه حامى حمى الإسلام والمسلمين.

وبانتهاء زيارة البعثة الإيرانية، وجهت «الملكة نازلى» اهتمامها نحو الإشراف على إنجاز ترتيبات رحلتها إلى أوروبا، التي تقرر أن تستغرق ثلاثة أشهر، لتعود إلى مصر في منتصف أكتوبر (تشرين الأول) فيتاح لها أن تمضى شهر رمضان في بلدها، وبين أسرتها، ولتكون بها، عندما تضع



يوليو ١٩٣٨: الملكة نازلى فى طريقها إلى الباخرة التى حملتها إلى أوروبا وفى يدها الأميرة فتحية وخلفها الأميرات فائزة وفوزية

الرحلة، ترتيباتها مع الفنادق التى ستقيم فيها الملكة والدة، والبواخر التى ستنقل بها. وأمنت الملكة على ما سوف تأخذه معها هى وبناتها من مجوهرات، لدى إحدى شركات التأمين بمبلغ مائة ألف جنيه.

وعلى عكس ما كانت عليه الحال فى الرحلة السابقة، فقد اختارت الملكة عددًا محدودًا من أفراد الحاشية لمصاحبتها. اقتصر على وصيفتها السيدة «فتحية» أبو إصبع» وزوجها «محمود أسعد بك» الذى كان قد عين أمينًا بحاشية الملكة الوالدة. وأربع من المربيات الإنجليزيات. وكانت الترتيبات الأولى تقضى بأن تشمل الحاشية - فضلًا عن هؤلاء - أحد ضباط بوليس القصور الملكية، وأحد الأطباء. ولكن الملكة فضلت - على الأرجح - استبعادهما، فقد سافرت لتهرب من الحصار الذى فرضه عليها ابنها، ولم تكن ترغب فى أن تصطحب معها رقباء ينقلون إليه تصرفاتها، أو يكونون قيدًا على حريتها.

ومع أن العلاقة بينها وبين ابنها كانت متوترة آنذاك، بسبب معارضته لرغبتها فى الزواج من «حسنين»، كما أن علاقتها بزوجة ابنها «الملكة فريدة»، كانت قد بدأت تسوء هى الأخرى، فقد حرص الاثنان على القيام بمراسم التوديع التى تليق بالملكة الوالدة، فأقامت «فريدة» مأدبة عشاء على شرفها بهذه المناسبة دعت إليها أفراد الأسرة المالكة، وردت «الملكة نازلى» بإقامة مأدبة أخرى للمناسبة ذاتها.

وفى صباح يوم الخميس ١٤ يوليو (تموز) ١٩٣٨، اجتمعت الأسرة، بإحدى قاعات «قصر رأس التين»، وقبل الملك يد والدته، وقبل شقيقاته، وحمل صغراهن - الأميرة «فتحية» - وصحبهن

إلى رصيف ميناء القصر، وظل يلوح لهن، إلى أن اختفى القارب الذى قادهن إلى «الباخرة النيل»، وهى واحدة من البواخر التى تمتلكها شركة مصر للملاحة البحرية، إحدى شركات «بنك مصر».

وكانت الأميرة «فتحية»، التى لم تتم بعد عامها الثامن، أكثر الجميع تلهفًا على موعد السفر، وإلحاحًا عليه، وأكثرهن سعادة عندما تحركت الباخرة. وشاركتها شقيقاتها الإحساس بمتعة التحرر من العالم الضيق الذى يعيش فيه، إذ كانت مثل هذه الرحلات تتيح لهن الفرصة للاختلاط بالناس والسير فى الشوارع، والتردد على دور السينما والمسارح والحدائق والأسواق، التى تصدهن عنها، فى مصر، أسوار القصور، وقيود التقاليد، ونظرات الناس.

وكان لدى «فوزية» مبرر إضافى للسعادة، فقد تحولت من مجرد أميرة كشقيقاتها إلى مشروع إمبراطورة. وأصبحت محط أنظار ركاب الباخرة، وكان من بينهم فريق من وجهاء المصريين الذين تعودوا قضاء إجازاتهم الصيفية فى أوروبا. تتركز عليها عيون السيدات، كلما تحلت بعقد الزمرد النادر الذى أهدها لها حموها الإمبراطور ويتبادلن الهمسات حول قيمته. وهى تقترب من فصل جديد فى حياتها، سوف تصبح فيه زوجة وأما، ولكن هذه السعادة لم تكن تخلو من بعض القلق، فهى لا تكاد تعرف شيئًا عن الشاب الذى سوف يشاركها حياتها، والذى لم يكن يكبرها سوى بثلاثة أعوام، وهو لا يعرفها، ولم ير أحدهما الآخر، إلا فى الصور الفوتوغرافية. وكان «بنك مصر» - مالك الباخرة - قد

يوليو ١٩٣٨: الأميرة فتحية على ظهر المركب النيل وخلفها مربيتها



أعد لها مفاجأة - فعرض على الفريق الملكي، فيلماً تسجيلياً، كانت بعثة خاصة، من إحدى شركاته - وهي «ستديو مصر» - قد التقطته في «طهران» لولي العهد، وهو يمارس هواياته الخاصة ومنها ركوب الخيل، ولعب التنس، وكانت تلك أول مرة ترى فيها «فوزية» خطيبها في صورة متحركة.

وعلى عكس ما حدث خلال الرحلة السابقة، فقد كانت «الملكة نازلي» - أكثر الجميع توتراً ولعلها كانت أقلهم سعادة، فقد انتهت بسرعة، الأحلام التي ناوشتها بأن يسدل رحيل «الملك فؤاد» الستار على الفصل التعيس الذي التهم شبابها. وخلال عام واحد، تقوّضت آمالها في أن تستقيم الأمور كما تريد لها أن تستقيم، فالملك الصبي الذي كانت تتوهم أنه سيظل يأوى إلى جناح أمومتها ويتلقى منها تعليماته قد طار من تحت جناحها والتف حوله أولاد الحرام، وقادوه إلى طريق تشير مخاوفها وقلقها على مستقبل العرش، واختفت نظرة الإكبار التي كان ينظر بها إليها، وصدق ما كان ينقله إليه الوشاة - ممن كانت تسميهم حشرات الحاشية - عن سلوكها، ووقف في سبيل زواجها من الرجل الذي تعلق به قلبها، ولم يقدر مدى حاجتها إليه.

ولابد أن القلق على صحة «حسنين» كان يختلط بمشاعر تعاطفها معه بسبب معاملته «فاروق» القاسية له، وغضبها عليه، بسبب حنيلته التي عقدت الأمور، وتركته مصيرهما بين يدي الأوباش الذين يستشيرهم ابنها. وحين اقترحت إدارة الباخرة، إقامة حفل على شرفها، في الليلة السابقة على وصولها إلى «ميناء جنوا»، أبدت رغبتها في أن يشترك فيها المطرب «محمد عبد الوهاب» الذي كان -

بالمصادفة - من بين ركابها، وكان «حسنين سرى باشا» - وزير الأشغال وزوج خالة «الملكة فريدة» - هو الذي حمل إليه رغبتها، وغنى «عبد الوهاب» قصيدة «عندما يأتي المساء». ويبدو أن الأغنية التي يستخبر الشاعر فيها النجوم عن حاله، قد حركت أشجان «الملكة نازلي» - وكانت تتابع الحفل مع الأميرات من صالون صغير، ملحق بالقاعة التي أقيم فيها - فأرسلت إليه «حسنين سرى» الذي قال له:

- فيه حاجة اسمها «ياوابور قول لي رايح على فين؟» جلالة الملكة عاوزه تسمعها.

وفيما بعد كتب «عبد الوهاب» يقول إن كلمات الأغنية قد أدهشت الأ جانب الذين سمعوها، وبدا لهم غريباً، أن يسألوا المغنى «الوابور» - أو الباخرة - عن خط سيره، مع أن الجميع يعرفون أنه قدم من «الإسكندرية»، وأنه في طريقه إلى «جنوا» و«مارسيليا».

لكن ذلك لم يدهش «الملكة نازلي»، التي لا بد وأنها وجدت في كلمات الأغنية كما وجدت في سابقتها، ما يعبر عن حالتها، فقد انتصف العمر، وزحف الخريف وكل شيء يبدو غامضاً وباعثاً على الحيرة: مستقبل البنت التي خطبت وتوشك أن تزف إلى زوج لا تعرف عنه شيئاً، ومستقبلها هي نفسها، التي لا تعرف لأقدامها طريقاً، ولا للزمن القليل المتبقى من مستقبلها اتجاهها.

وربما لهذا السبب، بدت رحلة «الملكة نازلي» إلى أوروبا هذه المرة، وكأنها احتجاج على شيء ما، أو ذريعة للهروب من جو مصر الذي يثقل على أنفاسها ويصادر حريتها، ويعترض على اختياراتها، فامتدت من ثلاثة شهور - كما كان مقرراً - إلى حوالى ستة شهور، وشملت الصيف والخريف ونصف الشتاء. فقد غادرت

١٩٣٨: الباخرة النيل إحدى بواخر شركة مصر للملاحة البحرية التي أسسها بنك مصر - سافرت عليها الملكة نازلي والأميرات في رحلتهم الأوروبية





يوليو ١٩٣٨: بعد وصولها إلى جنوا،
الملكة نازلى تدعو بناتها إلى دخول
السيارة التي كانت في انتظارهن

للبنك - سوف يسافر إلى «مارسيلييا»،
ليكون في معية جلالتها، نائباً عن «بنك
مصر» وللإشراف على راحتها وراحة
صاحبات السمو الأميرات.

ولم يكن «محمد التابعى» - صاحب
مجلة «آخر ساعة» - يعلم أن موعد عودة
الملكة، الذى قرأه فى الصحف قبل
مغادرته مصر إلى «باريس» - قد تأجل،
إلا عندما لاحظ أن العلم المصرى
مرفوع على سارية «فندق جورج
الخامس» الذى نزل به، فى إشارة إلى
أن إحدى الشخصيات المصرية تقيم به
ولما علم أنها «الملكة نازلى»، أدرك أن
الملكة لا تزال تماطل فى العودة.

وبعدها بأيام - وفى ٢٣ ديسمبر
(كانون الأول) ١٩٣٨ - تلقى رسالة من
«مصطفى أمين» - الذى كان يرأس
تحرير «آخر ساعة» فى غيابه - يقول له
فيها «طلب النقراشى باشا وزير
الداخلية، مقابلتى، ليقول لى: إنك تقيم
فى الفندق الذى تقيم به الملكة نازلى فى
باريس، وحذرنى من نشر أى أخبار
عنها، وقال لى: إنه يفضل لو تركت هذا
الفندق إلى آخر منعاً للقليل والقال.

فقلت له: إن «التابعى» حذرنا من
نشر أخبار الملكة، وإنه منذ سفره لم

الإسكندرية فى ١٤ يوليو (تموز)
١٩٣٨، ولم تعد إلى مصر إلا فى ٩
يناير (كانون الثانى) ١٩٣٩.

وأثارت غيبة الملكة طوال هذه المدة
قلق الملك «فاروق»، فأخذ يلح عليها فى
إنهاء الرحلة، منذ حل الموعد المقرر
لعودتها، وهو منتصف أكتوبر (تشرين
الأول)، لتحضر وضع الملكة «فريدة»
لحملها الأول، وواصل إلحاحه عليها
فى أعقاب ذلك، بل إن إصرار الملكة على
عدم العودة، قد أثار - كذلك - قلق وضيق
وزارة الخارجية البريطانية، فطلبت فى
٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٨، من
سفيرها فى القاهرة «السير مايلز
لامبسون» أن يلفت نظر رئيس الوزراء
«على ماهر باشا» إلى تفهيم الملك
بضرورة عودة الملكة، أو على الأقل
عودة الأميرات.

وفى هذه المرة، أكدت الصحف
المصرية، أن الملكة سوف تعود بالفعل
فى الأسبوع الثالث من ديسمبر (كانون
الأول)، وأنها اختارت أن تعود - كما
سافرت - على إحدى بواخر شركة
مصر للملاحة البحرية، وهى «الباهرة
كوثر» تشجيعاً لبنك مصر وشركاته.
وأن «فؤاد بك سلطان» - العضو المنتدب

محمد التابعي:

ولد عام ١٨٩٦. درس في المنصورة ثم بمدرستي السعيدية والعباسية الثانويتين قبل أن يلتحق بكلية الحقوق. عمل موظفا بقسم الترجمة بمجلس النواب. بدأ يكتب للصحف منذ عام ١٩١٩ ثم تخصص في كتابة النقد المسرحي ولفقت مقالاته النقدية التي كان ينشرها في «الأهرام» بتوقيع «حندس» الانتظار. اشترك مع «فاطمة اليوسف» في إصدار مجلة «روزاليوسف» عام ١٩٢٦. وكان رئيس تحريرها الفعلي لمدة ثماني سنوات حتى اختلف مع صاحبها وخرج ليؤسس عام ١٩٣٤ مجلة «آخر ساعة». في عام ١٩٢٨ صدر حكم بحبسه ستة شهور مع إيقاف التنفيذ لنشره سلسلة مقالات عن ملوك وملكات أوروبا تحت جنح الظلام. اشترك عام ١٩٣٨ مع «محمود أبو الفتح» و«كريم ثابت» في إصدار جريدة يومية هي «المصري» ثم باع نصيبه فيها. في عام ١٩٤٦ باع «آخر ساعة» لدار «أخبار اليوم» وتفرغ للكتابة في صحف الدار. كان من كبار صحفيي الوفد إلى أن بدأ يتجه للقصر مع بداية عهد الملك فاروق. جدد لغة الكتابة الصحفية وأسهم في تأسيس مدرسة الخبر في الصحافة المصرية. توفي في ديسمبر ١٩٧٦ عن ٨٠ عاما



محمد التابعي: كاريكاتير بريشة «سانتين»

يرسل لنا كلمة واحدة أو صورة واحدة للملكة.

واستنتج «التابعي» أن هناك من بين حاشية الملكة من يرسل تقارير إلى «فاروق» حول تصرفاتها خلال الرحلة، وأن خبر وجوده في الفندق نفسه، قد طار إلى القصر، وأن الملك خشى أن يطلع على أمور قد يستعملها الوفد الذي تعتبر «آخر ساعة» أحد منابرهم. في دعايته ضده، فطلب من «النقراشي» أن يعمل على إبعاده عن «باريس»، وأن ينبه رئيس التحرير القائم بعمله إلى الالتزام بقرار «حظر النشر» عن تحركات الملكة في أوروبا.

وكانت مجلة «المصور» قد نشرت في ٥ أغسطس (آب) ١٩٣٨. خبراً يقول: اتصل بنا أن الأمين الذي يصحب جلالة «الملكة نازلي»، وصاحبات السمو الأميرات، يوافق «سراي المنتزه» بتقارير مفصلة عن صحة جلالته، وعن صحة الأميرات وعن برنامج رحلتهم أولاً بأول.

وسواء كان الذي يرسل هذه التقارير هو «محمود أسعد بك» - الأمين المصاحب لها - أم كانت مهمته أن يرسل التقارير العادية، بينما اختص آخر بالتقارير السرية. فقد كانت مماثلة الملكة في العودة، ووضعها تحت المراقبة أثناء رحلتها، والتعليمات التي صدرت إلى الصحف بعدم نشر أخبارها أو صورها، مظاهر للأزمة العاتية في علاقتها بابنها، بسبب افتضاح علاقتها بـ «حسنين» الذي كان لا يزال يمضي فترة النفاهة بضاحية «كنج مريوط» المتاخمة للإسكندرية، في أعقاب الذبحة الصدرية التي أصابته.

لكن فتور العلاقات بين الملكة والوالدة، وبين الملك الابن، لم تصل إلى

حد القطيعة، كما حدث بعد ذلك. فقد اتصل بها هاتفيا، عدة مرات، ليطمئن على صحتها، ويفقد أحوال شقيقاته. كما بادرت هي الأخرى بالاتصال به، لكي تطمئن عليه، بعد أن نقلت وكالات الأنباء خبر إطلاق الرصاص نحوه أثناء مغادرته لـ «نادي سبورتنج» بالإسكندرية، بعد أن شاهد إحدى مسابقات السباحة، وكان الملك يهم بركوب السيارة الملكية، وبرفقتة «البكباشي» - المقدم «عمر فتحي» كبير الياوران، حين مرت بالقرب منهما طائفة - أطلقها شاب سوري مختل الأعصاب، ولم يكن يقصد بها الملك.

وفي بداية أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٨، اتصل «فاروق» هاتفيا بأمه ليطلب إليها عدم تنفيذ برنامجها بالسفر إلى «كارلسباد» - إحدى أشهر مدن المياه المعدنية في مقاطعة السوديت التابعة لـ «تشيكوسلوفاكيا» - بعد أن توتر الجو الدولي وأعلن «هتلر» ضم السوديت إلى ألمانيا، ونشبت المعارك بين أهل المقاطعة والسلطات التشيكية، وتحولت «كارلسباد» إلى ميدان للحرب الأهلية.

ومع أن الدول الأوروبية استطاعت أن تمنع نشوب حرب عالمية، وأجبرت «تشيكوسلوفاكيا» على القبول بقرار سلخ «السوديت» من أراضيها، فقد دفع التوتر الذي خلقته الأزمة، كثيرين من وجهاء المصريين الذين كانوا يمضون إجازتهم في أوروبا للعودة، خشية أن تنشب حرب فجأة، فتقطع المواصلات، وتستحيل أو تصعب عليهم تلك العودة. لكن «الملكة نازلي» لم تبد أي اهتمام بالوضع الدولي، على الرغم من أن الحكومة البريطانية - كما ذكرت مجلة «المصور» - أبدت استعدادها لوضع

طراد حربى تحت تصرف الأسرة المالكة لى تعود إلى بلادها.

ولم يكن وراء إصرار الملكة على البقاء فى أوروبا، مجرد رغبتها فى إعلان احتجاجها وغضبها على رفض ابنها لمشروع زواجها من «حسنين» إذ كان هناك - فضلا عن ذلك - دافع عاطفى أشار إليه «محمد التابعى» الذى يقول: إن الملكة قد زارت «فيينا» ثم انتقلت منها إلى «بودابست» حيث تعرفت إلى شاب جميل، هو ابن «الأميرال هورتى» - الوصى يومئذ على عرش المجر - فطابت لها الإقامة بالعاصمة المجرية، ثم غادرتها إلى «باريس». وفى الوقت الذى كان الجميع يرتبون لاستقبالها فى القاهرة، سافرت مرة أخرى إلى «بودابست». وكان التبرير الذى أشاعته دوائر القصر فى القاهرة، لتأجيل عودة الملكة

هو أن بعض المحلات التى تقوم بصنع جهاز الأميرة «فوزية»، قد تأخرت فى إتمام بعض المعدات. أما السبب الحقيقى، فهو أن الملكة كانت ترغب فى أن تمضى بعض الوقت مع الحبيب المجرى، للاتفاق معه على أن يلحق بها بالقاهرة، لاستكمال فصول قصة الحب.

ولم يكن منطقيا أن تطيل الملكة بقاءها فى أوروبا أكثر من ذلك، ليس فقط بسبب ما أثاره تأخرها فى العودة من ردود أفعال، ولكن - كذلك - لأن موعد عقد قران الأميرة «فوزية» وزفافها إلى ولى عهد إيران، كان قد تحدد فى ١٥ مارس (آذار) ١٩٣٩، فكان لا بد وأن يعود الجميع إلى القاهرة، لمتابعة مئات التفاصيل التى تتطلبها المناسبة، وفى مقدمتهم العروس نفسها.



يناير (كانون الثانى) ١٩٣٩: الملكة نازلى والأميرات الشقيقات فايذة وفوزية فى الخلف وفاتنة وفتحية فى الأمام. على ظهر الباخرة التى عادت بهم إلى مصر

الجانبين، وتجمع الحشد نفسه بدءاً من الأمراء والنبلاء، وانتهاء بكبار الموظفين. وكانت المناسبة هذه المرة هي استقبال الملكة «نازلى» وصاحبات السمو الأميرات الشقيقات، اللواتي كن عدن من أوروبا، واستقلن القطار الملكى من الإسكندرية.

وعلى عكس ما تقضى به طقوس التشريفة، فقد رفضت «الملكة نازلى» مغادرة القطار، وأصررت على إلغاء التشريفة، عندما علمت أن «الملك فاروق» و«الملكة فريدة»، ليسا على رأس المستقبلين، وأنهما ينتظرانها فى «قصر عابدين»، لكى يهنئها بسلامة الوصول ومعهما حفيدتها الأميرة «فريال». ورفضت تصديق الذرائع التى سبقت لها، تبريراً لهذا الذى اعتبرته خطأ بروتوكولياً فادحاً، ومنها أن «الملكة فريدة» لاتزال فى مرحلة النفاس، إذ لم يكن قد مضى على وضعها سوى خمسون يوماً، وأنها تخشى على الأميرة الوليدة، من برد يناير. وقالت: إن ما يعنيها هو أن يكون الملك موجوداً، لأنه ابنها، وليست «فريدة».

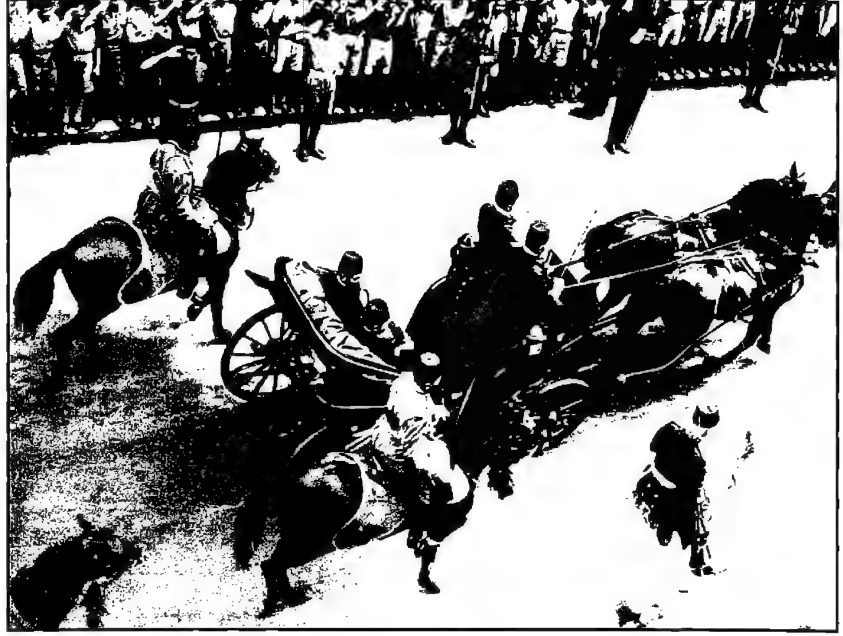
وبعد مجهودات مضنية نجح ناظر الخاصة الملكية «مراد محسن باشا»، وكبير الأمناء «سعيد ذوالفقار باشا» فى إقناعها بأن تغادر القطار وتحبى المستقبلين الذين تجشموا مشقة الحضور للتشرف بتهنئتها بسلامة العودة. لكنها ما كادت تستقل السيارة الملكية التى كانت بانتظارها فى باحة المحطة، حتى رفضت أن تتوجه إلى «قصر عابدين». ولم تهتم حين قيل لها بأن مقدمة الموكب التى تضم راكبى الموتوسيكلات قد تحركت بالفعل فى اتجاه القصر، وبأن الناس قد احتشدوا فى الطريق لتحيتها، وأمرت السائق

وكان «الملك فاروق» وزوجته الملكة «فريدة» وابنته الرضيعة الأميرة «فريال»، هم أول الذين عادوا إلى القاهرة فى ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٨، بعد سبعة أشهر، أمضتها الأسيرة فى «قصر المنتزه» بالإسكندرية، إذ اضطرت لمد الموسم الصيفى لمدة شهرين إضافيين، حتى تضع الملكة حملها، وتستعيد صحتها. وكما هى العادة، فقد ضمت تشريفة الاستقبال، التى أقيمت فى محطة القاهرة للقطارات، الأمراء والنبلاء والوزراء والشيوخ والنواب والمستشارين ورجال القضاء وكبار الموظفين ورجال السلك الدبلوماسى. وكان لافتاً لنظر أن مكبرا للصوت قد نبه على المستقبلين ألا يغادروا أماكنهم بعد خروج الملك، والانتظار حتى تمر جلالة الملكة، وهو تجديد فى طقوس التشريفة، كشف عن رغبة الملك فى أن تلقى الملكة نفس التكريم الذى يلقاه. فبعد خروج الملك، وحوله الوزراء ظل بقية المستقبلين وقوا فى أماكنهم على الرصيف، ثم نزلت الملكة «فريدة» من القطار، وسارت بين صفين طويلين من جموع المستقبلين تحيهم برفع يدها، وإلى يسارها ولى العهد، الأمير «محمد على» وخلفها «مس سرجنت» دادة الأميرة «فريال»، وهى تحملها بين ذراعيها، لتتيح للمستقبلين فرصة رؤيتها.

وللمرة الثانية، خلال أقل من أسبوعين، أقيمت تشريفة الاستقبال مرة أخرى، فى يوم الاثنين ٩ يناير (كانون الثانى) ١٩٣٩، فازدانت محطة قطارات القاهرة، بالأعلام، وصفت فى ممراتها أصص الورد والزهر والرياحين، وفرشت أرضها بالبسط الحمراء، واصطف رجال الشرطة على



١٩٣٨: الملك «فاروق» وإلى جواره رئيس الوزراء «محمد محمود باشا» فى عربة حنطور مكشوفة



ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٩: موكب
الملك فاروق يغادر محطة القاهرة

لكن الأزمة لم تكن قد حلت تماما
بعد.

كان «حسنين» - الذى عاد هو الآخر
إلى القاهرة - قد استأنف عمله بالقصر.
وكان من دلائل الغضب عليه أن مجلة
«آخر ساعة» - الوثيقة الصلة به - نفت في
٢٢ يناير (كانون الثانى) ١٩٣٩، ما
يشاع عنه، وأكدت أنه «محل عطف
وتقدير جلالته» وأنه دائم الاستفسار
عنه، لكنها أضافت، أن جلالته طلب منه
أن يتغيب عن عمله فى السراى بلا
إجازة، وفى أى وقت يشاء، وفى
محاولة للتخفيف من دلالة ذلك، قالت
إن «حسنين باشا» يتردد على مكتبه
بضعة أيام فى الأسبوع، ثم يعتكف
بقية الأسبوع.

أما الذى لم يكن أحد - غير الملكة
«نازلى» - يتوقع أو ينتظر وصوله، فهو
ابن الأميرال «هورتى» الوصى على
عرش المجر، الذى وصل إلى القاهرة
فى أعقاب عودة الملكة «نازلى» إليها.
وأقام فى «فندق شبرد»، ليستأنف
الاثنان قصة الغرام الملكية التى بدأت

بالتوجه بها مباشرة إلى «قصر القبة».
ولأن «الملكة نازلى» اعتبرت عدم
وجود الملك والملكة، على رأس
المستقبلين، انتقاصاً من قدرها، وإعلاناً
بانسحاب ظلها عن العرش، ولددا من
ابنها فى خصومته لها، واستهتارا منه
بغضبها واحتجاجها الذى أبقاها ستة
شهور خارج البلاد، فقد واجهت
التحدى بما يماثله، وردت على العناد
بالعناد، من دون أن تكتثر بما قد
يسببه تصرفها من حرج للجميع.

وأشار باشوات القصر على الملك
والملكة، بأن يتوجها على الفور، إلى
«قصر القبة»، لزيارة الملكة «نازلى»
وتهنئتها بسلامة الوصول، ليكون ذلك
بمثابة اعتذار عن تخلفهما عن حضور
التشريف، وأن يصحبا معهما الأميرة
الوليدة، لتخفيف حدة التوتر. وما كادت
الملكة الوليدة، ترى حفيدتها الصغيرة،
حتى أخذتها من بين يدي المربية
البريطانية، واحتضنتها وقبلتها،
وقدمت لها - وللملك والملكة - ما كانت قد
أحضرت معها لهم من هدايا، وكذلك
فعلت الأميرات الشقيقات.



النبيلة عائشة حسن

فى «بودابست». فتتواصل اللقاءات، وتتحول إلى فضيحة مكشوفة، وصل خبرها إلى «فاروق». الذى صاح: الحقونى بـ«حسنين». وأصدر إليه أمراً ملكياً بأن «يشوف له طريقة مع الملكة نازلى، ويضع حدا لحكايتها مع الشاب المجرى».

وهكذا تحققت - للمرة الثانية - خطة «حسنين»، وأجبرت الملكة «نازلى» ابنها على أن يصدر له أمراً ملكياً بأن يستأنف علاقته بها.

وطبقاً لرواية «التابعى»، فقد صدع «حسنين» بالأمر، واسترضى الملكة «نازلى» وتصالح معها، واجتمع الشمل، وأقام الأصدقاء المشتركون الحفلات والسهرات والمآدب، ليتيحاً للحبيبين فرصاً للتلاقى. وشعر الحبيب المجرى، بأن بقاءه فى القاهرة، ليس مرغوباً فيه، من سلطات مصر العليا، وفى مقدمتهم الملكة «نازلى» نفسها، فحمل عصاه على كاهله ورحل.

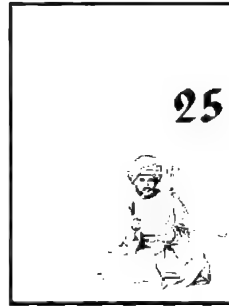
لكن هذا الانفراج المؤقت فى الأزمة لم يحل دون تكرارها، أو نشوء غيرها، ليس فقط لأن «فاروق»؛ الذى

اضطر إلى ما فعل، كان لا يزال يشعر بمهانة لأن أمه تشتهى رجلاً آخر، ويرفض - فى أعماقه - فكرة زواجها منه، ولكن - كذلك - بسبب ما أصاب العلاقات بين كل الأطراف، من تعقيدات، بدأت بنفور بين الملكتين «فريدة» و«نازلى»، سرعان ما تحول إلى كراهية، ثم صراع.

وحتى شهر إبريل (نيسان) ١٩٣٧، كانت «نازلى» تحب الأنسة «صافى ناز ذو الفقار»، باعتبارها ابنة صديقة طفولتها ووصيفتها «زينب هانم ذو الفقار». وصديقة ابنتيها «فوزية» و«فايزة». وكانت هى التى ضغطت على أمها حتى وافقت على اصطحابها معها إلى أوروبا، لكى تتاح للصديقات الثلاث الفرصة لتمضية الإجازة معاً، لكن مشاعرها نحوها، أخذت تتغير منذ لحظت اهتمام «فاروق» بها، بعد أسابيع من بداية الرحلة، وتجاوبها معه، واعتبرت ذلك - كما قالت للمستتر «فورد» - «مناورات فلاحية ساذجة لاصطياد الملك الصبى».

وكانت قضية زواج «فاروق» موضع تفكير منذ كان فى الرابعة عشر، وحين كان لا يزال ولياً للعهد، وأميراً للصعيد. وجاءت أول إشارة لذلك على صفحات مجلة «آخر ساعة» - فى ١٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٤ - التى ذكرت أن خطبة الأمير سوف تعلن إلى إحدى كريمتى ابن عمه الأمير «عزيز حسن».

وكان الأمير «عزيز حسن» (١٨٧٤/١٩٢٥) واحداً من أكثر أمراء الأسرة المالكة احتراماً وأفضلهم سمعة لدى الرأى العام المصرى. وهو ابن الأمير «حسن» الأخ الثالث للملك «فؤاد» من أبيه الخديو «إسماعيل»؛ شغل منذ صباه بالعلوم العسكرية، ودرسها فى أحد المعاهد الألمانية. وكان فى الثانية والعشرين من عمره، حين عاد إلى مصر عام ١٨٩٦ ليلتحق بالجيش المصرى، الذى ظل يترقى فى مناصبه حتى وصل إلى رتبة قائد اللواء، وكان من بين الضباط المصريين الذين تركوا مواقعهم فى الجيش ليتطوعوا لمقاومة الغزو الإيطالى لليبيا، فى خريف



25



الأمير عزيز حسن



يوسف ذو الفقار باشا
والد الملكة فريدة

ومع أن التكهّنات أضافت إلى المرشحات للزواج من الملك الشاب، أخريات كان منهن كريمة «عبد الفتاح يحيى باشا». رئيس الوزراء الأسبق وكانت أسرته على صلة وثيقة بالملك الراحل. إلا أنها كانت تعود لتستقر عند النبيلة «عائشة حسن» صغرى بنات الأمير «عزيز حسن» التي كانت من حيث السن. أكثر ملاءمة من شقيقتها، لأنها تصغر الملك بعام، بينما كانت شقيقتها «خديجة» تكبره بعام.

والأرجح أن الأميرة «نعمت مختار» عمّة «فاروق». كانت وراء فكرة ترشيح النبيلة «عائشة حسن» لكي تكون ملكة مصر المقبلة. ضمن اتجاه نشأ داخل الأسرة المالكة، كان يفضل أن يتزوج الملك الجديد، من إحدى بنات عمومته بهدف توحيد الأسرة وخاصة «فرع إسماعيل» حول عرشه. وهو ما لم تتحمس له الملكة «نازلي»، التي نقلت سيدة كبيرة لـ «مجلة آخر ساعة» عنها قولها إن الملك «فؤاد» كان يرجو دائماً أن يتزوج «فاروق» من خارج الأسرة المالكة، وأنها هي شخصياً تفضل أن يتزوج من ابنة شقيقتها «شريف صبرى باشا»، التي كانت لاتزال آنذاك فى الثانية عشر من عمرها.

وفضلاً عن أن «الملكة نازلي» كانت. بسبب تجربتها الشخصية المرة. تنفر من فكرة الزواج لأسباب سياسية، فإنها لم تكن تريد منافساً يزاحمها على قلب ابنها الذى لم تتمتع بعد بأمومتها له، أو يقاسمها نفوذها السياسى والاجتماعى الذى لم تكن قد شبعته منه بعد. لذلك لم تتحمس لفكرة زواج «فاروق» المبكر. وعارضت فى زواجه من «صافى ناز ذو الفقار»، وعلت ذلك بأنهما مراهقان، لم تنضج ولم تستقر عواطفها بعد، ونصحته بأن يؤجل التفكير فى الزواج، لمدة خمس سنوات،

١٩١١، فى إطار حركة واسعة من التضامن الشعبى المصرى مع المجاهدين الليبيين.

وفى بداية الحرب العالمية الأولى وبعد إعلان الحماية البريطانية. غادر مصر إلى «أسبانيا» التى أمضى بها سبع سنوات. وفيها تعرف إلى سيدة أسبانية، تزوجها وأنجب منها أربعة أبناء، ولدين، وابنتين، هما النبيلة «خديجة» التى ولدت عام ١٩١٩، والنبيلة «عائشة»، التى ولدت عام ١٩٢١، قبل شهور من السماح له بالعودة إلى مصر، حيث برز اسمه كأحد أمراء الأسرة المالكة، الذين دعموا مطالب الشعب المصرى بالاستقلال.

وكان الأمير «عزيز حسن» فى الحادية والخميس من عمره عندما مات فجأة عام ١٩٢٥، تاركاً ابنتيه تحت وصاية عمه «الملك فؤاد» وفى كفالة عمته الأميرة «نعمت مختار»، فأمضيتا جانباً كبيراً من طفولتهما، بين قصرى «عابدين» و«القبّة»، استثناء من سياسة «الملك فؤاد» الذى لم يكن يرحب باختلاط أبنائه، بغيرهم من أبناء عمومته.

ولم يكن قد مضى سوى شهر واحد على وفاة الملك «فؤاد» حين عادت الصحف. لتؤكد بأن مسألة زواج الملك الجديد، تشغل الرأى العام، الذى يأمل أن يتزوج بمجرد بلوغه سن الرشد، وتوليه لسلطاته الدستورية، وأن هناك اتجاهاً داخل الحاشية، يرى أن زواج الملك المبكر، وإنجابه لولى عهد، يؤدى لاستقرار أوضاع توارث العرش وينهى الوضع المؤقت الذى قضى بأن يكون الأمير «محمد على توفيق» ولياً للعهد، وهو اتجاه لم يكن بعيداً عن شكوك هؤلاء فى إخلاص أقارب الملك لعرشه، خاصة وأن الظروف الدولية، كانت تنذر آنذاك بمخاطر لا يعرف أحد مداها.



عائشة كريمة عبد الفتاح يحيى باشا،
رشتتها الصحف عام ١٩٣٧ للزواج من
الملك فاروق

الوفدية التي حاولت أن تنتقص من حقوقه الدستورية، فما كاد يقلبها في ٣١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٧، حتى تحدد يوم ٢٠ يناير (كانون الثاني) لعقد قرانه على الأنسة «فريدة ذو الفقار» وهو الاسم الذي اختاره للعروس، لكي يبدأ بحرف «الفاء»، سيراً على التقليد الذي أرساه والده، ولكي تبدأ أسماء الأسرة كلها بهذا الحرف الذي كان يتفاعل به الملك الراحل.

ولابد أن اندفاع «فاروق» الجارف نحو خطيبته خلال شهور الخطبة، وما تكشفته عنه شخصيته من عناد واندفاع، كانا وراء المخاوف التي تلبست للملكة «نازلي»، من أن تعود مرة أخرى إلى الظل، وتفقد ما كانت قد اكتسبته من حضور رسمي وشعبي، فأصرت على تقنين وضعها في البلاط، وأسفرت جهودها عن صدور الأمر الملكي رقم ٥ لسنة ١٩٣٨، الذي صدر قبل يومين من بدء مهرجان الزفاف الملكي، وجاء فيه:

«نحن فاروق الأول ملك مصر.

نظراً لما نكنه لحضرة صاحبة الجلالة الملكة والدتنا العزيزة من أقدس عواطف الإجلال والإعظام والإعزاز والإكرام.

ولما نراه في اقتران اسمها الكريم بلقبها العظيم من تمجيد ذكرها فوق ما لها من عظيم المكانة وجليل الاعتبار أمرنا بما هو آت:

١ - يكون لقب حضرة صاحبة الجلالة، الملكة والدتنا العزيزة منذ الآن مقترناً باسمها الكريم «حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلي».

٢ - على رئيس مجلس وزرائنا ورئيس ديواننا تنفيذ أمرنا هذا.

«فاروق»

وهو ما نصحه به - كذلك - «حسنين» الذي قال له، إنه في سن السابعة عشر، وتتغير كل عام نظرة الشاب إلى المرأة، وأن عواطف الرجل، لا تستقر على امرأة معينة، إلا في سن الثلاثين.

لكن الفتى المراهق، الذي كان مزهواً بالتصاعد المذهل في مكانته، وبمظاهر التقدير المبالغ فيها التي كانت تحيط بشخصه، ضرب عرض الحائط بهذه الاعتراضات، واندفع وراء عواطفه.

وبعد ثلاثة أسابيع من الاحتفال بتويجه، وفي مساء يوم السبت ٢١ أغسطس (آب) ١٩٣٧، غادر «قصر المنتزه» وبصحبه ياوره الخاص البكباشي (المقدم) «عمر فتحى»، ليتوجه إلى قصر «يوسف ذو الفقار» - المستشار بالحاكم المختلطة - بحى «جناكليس» ليخطب ابنته الأنسة «صافى ناز» لنفسه، بنفسه، ثم يعود إلى القصر فيصعد إلى جناح أمه، ليبلغها بالخبر، ثم يستدعى أمينه الأول، فيحيطه علماً به.

أما وقد أصبح زواج الابن، أمراً لا مفر منه، فقد بدت «صافى ناز» - من وجهة نظر الملكة «نازلي» - أقل المرشحات للزواج من «فاروق» سوءاً، فهي ليست أميرة من أميرات البيت المالك التي كانت تبادلهن الكراهية، والذي كان زواجه من إحداهن يحمل مخاطر انجذابه إلى أسرة أبيه، مما يهزم دورها في حياته ونفوذها في بلاطه، بل هي ابنة صديقتها ووصيفتها، التي تعاملها بتوقير واحترام، وهو ما يعنى أن المقامات ستظل محفوظة، والمسافات ستظل ثابتة، وسوف تكون هي الملكة رقم واحد، صاحبة النفوذ الأقوى والمقام الأسمى.

وامتدت فترة الخطبة إلى ستة أشهر، وقيل في تبرير ذلك، إن الملك لا يريد أن يتم زفافه في عهد الوزارة



الملكة فريدة في الثانية من عمرها



١٩٣٧: الصورة الرسمية للأنسة صافى
ناز ذو الفقار عقب إعلان خطبتها إلى
الملك فاروق

حفلات ضخمة، أقيمت فى القصر، على امتداد ثلاث ليال كانت الأولى للوزراء وكبار رجال الدولة، وكانت الثانية للدبلوماسيين ورجال الجاليات الأجنبية، وكانت الثالثة لأعيان الأقاليم، حيث كان يشترك معهم فى مشاهدة البرنامج الترفيهي، ثم يفتتح المقصف، ويتركهم ليكملوا سهرتهم.

وفى ضحى اليوم الثالث للزفاف، استقبلت الملكة المهنئات من السيدات المصريات، فى أول تشريفة لها بعد جلوسها على العرش. وفى نهاية الأسبوع سافر العروسان إلى «إنشاص» - على مبعدة ساعة ونصف الساعة من القاهرة - حيث أمضيا أقل من أسبوعين فى فيلا صغيرة من طابقين تطل على ترعة الإسماعيلية، عادا خلالها إلى القاهرة أكثر من مرة، لكى يشترك الملك فى افتتاح بعض المؤتمرات، ثم استقرا نهائياً فيها، قبل عيد الأضحى بأيام، حيث كان عليهما أن يحضرا تشريفة العيد، الذى حل يوم ١١ فبراير (شباط) ١٩٣٨، فجمعت التشريفة، بين عيدين: عيد الأضحى وعيد ميلاد الملك.

صدر بسرائى القبة فى ١٦ ذى القعدة ١٣٥٦ - ١٨ يناير ١٩٣٨.

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ٢٠ يناير (كانون الثانى) ١٩٣٨، بدأت مهرجانات الزفاف، بحفل لتحرير عقد القران، عقد بـ «قصر القبة» واقتصر شهوده على حوالى مائة من الأمراء والنبلاء والوزراء، وكبار رجال القصر وكبار رجال الدين، وأقارب الملكة الجديدة، ودفع الملك لعروسه صداقاً قدره خمسة عشر ألف جنيه، غير الشبكة التى قدمت عند الخطبة، وهى خاتم من الماس الثمين يزيد ثمنه على عشرة آلاف جنيه، كان السلطان «فؤاد» قد قدمه للسلطانة «نازلى» عندما خطبها وكردان ثمنه ٣٠ ألف جنيه مصرى.

وكان لافتاً للنظر، أن التى توجهت إلى دار العروس لتصبحها إلى «قصر القبة» لم تكن الملكة «نازلى»، بل كانت الأميرة «نعمت مختار» - عمة العريس - وبوصول موكب العروس إلى القصر، وجدت الملك ينتظرها عند الدرجة الأولى من السلم الرئيسى وهو بملابس التشريفة العسكرية الكبرى يحيط به كبار رجال البلاط.

وبعد استراحة قصيرة، نزل العروسان إلى حديقة القصر، حيث استقبلتهما الملكة «نازلى» فقبلت «فريدة» يدها، وقبلت هى وجنتى الاثنين، ودعت لهما بالسعادة، ثم توجهتا إلى كشك الشاي، حيث قطعاً تورته الزفاف وبعد أن أمضيا بعض الوقت مع المهنئين صعدا إلى جناحهما بالقصر.

وفى اليوم التالى انتقل العروسان إلى «قصر عابدين»، وتدفقت جموع المهنئين إلى الميدان، حيث كان الملك يطل عليهم من شرفة القصر ليحييهم ويشهد - فى الليل - جانباً من ثلاث



١٩٣٨: الصورة الرسمية للملكة فريدة



٢٠ يناير ١٩٣٨: الملكة فريدة بملابس الزفاف

الملك. إذ أصرت على اشتراك الأميرتين «فوزية» و«فايزة» معهما في استقبال المهنئات. ومع أن الأسبقية في التهنئة ظلت للملكة «فريدة»، إلا أنها شعرت بأن الملكة الأم، تنتقص من حقها في الانفراد بتشريفاتها، وتصر على أن تحولها إلى شريك صغير في الفريق الملكي الذي تحتفظ لنفسها بزعامة. وهي هواجس سعت الملكة «نازلي» لتأكيدهما، لا لنفية. ولأنها كانت أقوى شخصية، وأوفر خبرة، وأكثر تمرساً بحياة القصور، وأوسع معرفة بالحياة الاجتماعية بالبلاد، فقد كانت قادرة دائماً، في التشريعات. كما في غيرها من المناسبات. على أن تسرق الكاميرا من الملكة الشابة.

والحقيقة أن الأمر الملكي لم يكن غامضاً على النحو الذي يخلق كل هذه الالتباسات. وقد فسرته رجال البروتوكول بشكل صحيح.. فقد فقدت الملكة «نازلي» لقبها بمجرد وفاة زوجها الملك «فؤاد» فجاء الأمر الملكي ليحتفظ لها باللقب مقترناً باسمها، كما احتفظ قانون الأسرة المالكة - الذي أصدره الملك «فؤاد» - بلقب «السلطانة» لأرملة

وكانت تلك هي المناسبة التي وقع فيها أول احتكاك بين الملكتين: الأم والزوجة.

ولأن البلاط المصري، كان يأخذ بنظام «الحرملك»، فلم يكن من حق الملكة، أن تشارك الملك - على قدم المساواة - في الاستقبالات والتشريفات والحفلات الرسمية، كالأعياد الدينية وأعياد ميلاد وجلوس الملك.. ولذلك كانت تقام تشريفتان في المقر الرسمي للملك، وهو «قصر عابدين»: إحداهما في «السلامك» حيث يستقبل الملك المهنئين بالمناسبة من أمراء الأسرة المالكة وكبار رجال الدولة والأعيان والدبلوماسيين، طبقاً لترتيبهم في البروتوكول، والأخرى في «الحرملك»، حيث تستقبل الملكة زوجات هؤلاء وغيرهم من سيدات الأسر الكبيرة.

ومع أن البيان الذي أصدره ديوان كبير الأمراء، عن تشريفة ١١ فبراير (شباط) ١٩٣٨، قد أشار إلى أن التشريفة تجري كالمعتاد، إلا أن الملكة «نازلي» فسرت الأمر الملكي رقم ٥ لتلك السنة، باعتباره يعطيها الحق في أن تعامل؛ كما تعامل الملكة، فأصرت على أن تشترك معها في استقبال المهنئات. وهو تجسيد بروتوكولي، اضطر المسئولون عن التشريعات في القصر، لتنفيذه، فكانت السيدات اللواتي لهن حق حضور التشريفة، يقيدن أسماءهن في سجل خاص بديوان الملكة، ثم في سجل خاص بديوان الملكة الوالدة، قبل أن يدعين للمثول بين يدي الملكتين، فيبدأن بتحية «فريدة» ثم «نازلي».

وما لبثت الملكة «نازلي» أن أدخلت تجديداً آخر على البروتوكول في التشريفه التي عقدت في ٦ مايو (آيار) من العام نفسه، بمناسبة عيد جلوس

صورة زوجة الابن المثالية التى بدت عليها قبل زواجها من الملك، إذ لم تعد تلك الفتاة المطيعة الخجول، التى تحترم الملكة الوالدة وتوقرها، وترضى أن تكون تابعة لها. ولم تعد مستعدة لمواصلة دور السيدة المرافقة لجلالة الملكة - كما كانت أمها - بل دخلت فى منافسة معها للحصول على امتيازاتها الملكية، وعلى أحقيتها فى التقدم على أم زوجها فى المناسبات الرسمية والاجتماعية، باعتبارها الملكة رقم واحد، لا الملكة رقم واحد مكرر.

ولم يكن ذلك بعيداً عن مناخ القصور، التى تزدهم بالمنافسات والصراعات والدسائس، بين الكومبارس الذين يحيطون باللاعبين الأساسيين على مسرحها، ويحرضون أسيادهم ضد أسياد الكومبارس الآخرين، تقريباً منهم، وسعيًا لرفع مكانتهم. وقد حملت الملكة «نازلى»، هؤلاء الذين كانت تسميهم دائماً «حشرات الحاشية»، المسئولية عن سوء العلاقات بينها وبين «فريدة»، وقالت لـ

السلطان «حسين» على سبيل التكريم، ومن دون أن يعطيها ذلك الحق فى حضور التشريفات على قدم المساواة، مع «نازلى» حين كانت ملكة، إذ إن ذلك، من حق الملكة، زوجة الجالس على العرش، والتى يرد ذكرها فى القوانين واللوائح والأوامر الملكية، باعتبارها «الملكة» من دون أن يقترن باسم.

وكان طبيعياً ألا يستمر هذا التجديد البروتوكولى طويلاً، بعد أن تجاوزت مناورات «نازلى» فى ظله قدرة «فريدة» على الاحتمال، فانفصلت كل منهما، بتشريفات خاصة، تستقبل خلالها - فى المناسبات ذاتها - نفس الضيوف. وهو ما لفت نظر المترددات على تشريفتى الحرمك إلى الخلاف بين الملكتين، خاصة وأن «نازلى» لم تكن تتعفف عن انتقاد زوجة ابنها، فى سياق الأحاديث النسائية التى تدور بينهن.

ولابد أن زهول الملكة «نازلى» كان كاملاً، حين كشفت «فريدة» - بأسرع ما كان متوقعاً - عن شخصية تختلف عن

الملكة فريدة تستقبل عدداً من سيدات الأسر الكبيرة فى إحدى التشريفات، بعيداً عن مزاحمة الملكة نازلى





الملكتان نازلي وفريدة في افتتاح الأوبرا

يرضى غروره، وما يعوضه عن جانب كبير من عدم ثقته بنفسه . وكان «فاروق» قد غمر زوجته الشابة، خلال شهور الخطبة، والشهور الأولى من الزواج، بعواطف جارفة، انطلاقاً من رغبة حقيقية، في أن يعيش حياة أسرية هائلة وسعيدة، فأصر على أن تنتقل، هي وأُمها، من الإسكندرية - حيث كان يعمل والدها - إلى قصر استأجره لهما بالقاهرة، لكي تكون إلى

مصطفى أمين» - في يوليو (تموز) ١٩٤٠ - إنهم هم الذين أدخلوا في روع لكة «فريدة»، أنني أكرهها وأغار منها، ونسبت إلى «فاروق» نفسه، مسئولية عن ذلك، لأنه أبلغ «فريدة» أن كانت تعارض في زواجه منها. وهو حتمال وارد، في سياق التوتر الذي كان يسود العلاقات بينه وبين أمه. لابد أنه - كابن مدلل - كان يجد في صراع بين المرأتين على حبه، ما

بدأ المحيطون بالملكة «فريدة» يخططون لإقامة سلسلة من حفلات الشاي فى الحرمك، تدعى إليها سيدات العظماء والكبراء لكى تتعرف إليهن الملكة الشابة، وتجتذبنهن إلى صفها، وتصطنع لنفسها بذلك، قاعدة اجتماعية، توازن النفوذ الاجتماعى لحمايتها. كما قدموا لها بيانات وافية عن الجمعيات النسائية التى تنشط فى مجالات العمل الاجتماعى والخيرى، لكى تختار من بينها ومن أنشطتها ما تضعه تحت رعايتها.

وخلال الشهور التى تلت الزواج، بدأ السباق بين الملكتين للبروز الاجتماعى واضحا أمام الجميع، فما إن تنشر الصحف، صورة الملكة «فريدة»، وهى تزور معرضاً للفنون، حتى تسارع «نازلى» لزيارته فى الأسبوع التالى، لتحتل صور الزيارة أغلفة المجالات المصورة. ومع حرص المسئولين عن الهيئات النسائية الاجتماعية على مراعاة الحساسية بين الملكتين، بتوجيه الدعوة إليهما معاً لحضور الحفلات التى تنظمها هيئاتهم، إلا أن ذلك كان يخلق لهم مشكلات بروتوكولية معقدة، إذ لم تكن «نازلى» تتعفف. فى كل مناسبة وكلما كان ذلك ممكناً. عن معاملة زوجة ابنها بعجرفة وتعال.. يصلان أحياناً إلى حد تعمد الإذلال.

ويبدو أن الملكة «نازلى» كانت تحمل «فريدة» المسئولية عن قرار ابنها بأن يستقل. بعد زواجه. بالإقامة فى «قصر عابدين» بعيداً عنها وعن شقيقاته. فما كاد يشرع. بعد إعلان الخطبة. فى إعداد جناح خاص له فى قصر «عابدين» حتى دخلت على الفور، فى مفاوضات مع إخوتها لشراء أنصبتهم فى قصر والدها بالدقى، الذى كان مهجوراً منذ وفاته عام ١٩٣٠، وأمرت

جواره. وقرر بعد الزواج أن يستقل بالإقامة معها فى «قصر عابدين»، بعيداً عن «قصر القبة» المقر العائلى لأبيه، الذى قرر أن يتركه لأمه وشقيقاته.

وعلى عكس الملكة «نازلى» التى لم يشعرها زوجها، طوال سبعة عشر عاماً من الزواج بأن لها مكانة عنده، أو قيمة فى حياته، أو بأنها ملكة، أو يسمح لأحد بأن ينشر لها صورة، أو لصحيفة بأن تذكر اسمها، فقد حرص «فاروق» على أن يقدم «فريدة» للشعب باعتبارها قرينة له فى الحياة وشريكة له فى العرش، فأفرطت الصحف، فى نشر صورها، وفى الكتابة عنها خلال فترة الخطوبة.

وفى اليوم الثالث للزفاف، وبينما كان الملك يقف فى شرفة «قصر عابدين»، يشاهد عرضاً لفرق الكشافة والمرشدات أقيم بمناسبة الزفاف، غاب عن الشرفة، ثم عاد بعد لحظة، وإلى جانبه «الملكة فريدة»، فتعالت الهتافات والزغاريد.

ولابد أن هذا الاهتمام المبالغ فيه، قد أسهم فى زيادة مشاعر المنافسة لدى «الملكة نازلى»، إذ كان «فاروق» يصحب زوجته معه فى المناسبات غير الرسمية، وفى حفلات الكوكتيل بالسفارات، وكانت تظهر فيها سافرة. أما فى المناسبات الرسمية. مثل افتتاح البرلمان وعيد وفاء النيل والمباريات الرياضية. فقد كان يحرص على أن تشهدها «فريدة» من مكان يخصص لها. وانتشرت صورها، إلى جواره، أو وحيدة، على طوابع البريد، وفى ملصقات طبعت منها المطابع عشرات الألوف من النسخ، لتعلق على حوائط كل البيوت، وكل المحلات العامة.

وفى إطار التنافس بين الملكتين، على المكانة الأولى فى قلب الملك وفى بلاطه،



الملكة فريدة بملابس السهرة فى إحدى الحفلات التى كان يصحبها إليها الملك

بإعداده لإقامتها هي وبناتها وحاشيتها.

وحاول «فاروق» أن ينهيها عن قرارها، فكثف - بعد الزفاف - من زياراته لها ولشقيقاته في «قصر القبة». ولما أصرت على موقفها عرض عليها أن يعد لها «قصر الزعفران» لكي تقيم فيه، فلم تتحمس للعرض، بل وشرعت كذلك في إصلاح قصر والدها في «ميدان الرمل» بالإسكندرية، لكي تقيم فيه خلال فصل الصيف، بعيداً عن قصر «المنتزه». واشترت عوامة كانت ترسو على شاطئ النيل بجوار كوبري الجلاء، لتقيم فيها إلى أن يتم إصلاح «قصر الدقي». وقبل سفرها إلى أوروبا، أمرت بتجديد أثاث العوامة، وبتركيب ماكينات لها، لبتحول إلى يخت تستطيع أن تتجول به في النيل. وظلت تتابع خلال الشهور التي استغرقتها رحلتها الإصلاحات التي تجرى في مقار إقامتها بعد أن قررت الاستقلال عن ابنها، وكان من بين ما اشترته خلال الرحلة أثاث فاخر لست غرف من «قصر الدقي».

وكان الجميع قد شغلوا عن صراعاتهم، باحتفالات زفاف الأميرة «فوزية» إلى ولي عهد إيران، التي

أقيمت بعد عودتها من أوروبا بأسابيع. وللعام الثالث على التوالي - بعد احتفالات التتويج في صيف ١٩٣٧ وزواج «فاروق» في شتاء ١٩٣٨ - غرقت المدن المصرية في مهرجان من الأضواء الكهربائية، امتدت بها عشرات الكيلو مترات من الأسلاك، التي تضم لمبات ملونة، ترسم التاجين المصري والإيراني، وتكتب بالفارسية والعربية، عبارات التهاني على كل مبنى، وفي كل ميدان، وتحولت حدائق «قصر القبة» إلى مهرجان من النور، يتخلل خضرة الأشجار وتتألأ فيه قلائد الماس، وتتضوع في سماءه نسمات الربيع بذلك العبير الغامض الذي يجمع بين روائح العطور والزهور، واحتشد آلاف من المصريين في الشوارع يستقبلون ولي العهد الإيراني، عند وصوله إلى محطة القاهرة، ويحيونه عندما أطل عليهم مع عروسه، وإلى جوارهما الملك «فاروق»، من شرفة قصر عابدين، في أعقاب تحرير عقد القران، صباح يوم ١٥ مارس (آذار) ١٩٣٩.

وكانت الأحلام السياسية، التي علقها العرش الإيراني على مصاهرة العرش المصري، قد تبددت خلال ذلك العام، بسبب التطورات المتلاحقة في



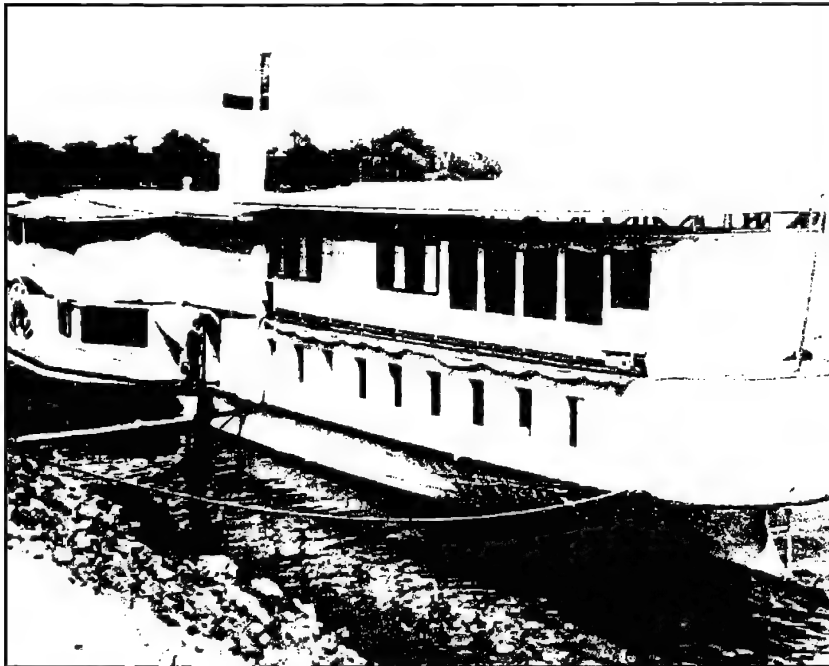
الملكة نازلي تتوسط زوج ابنتها الأمير شاهپور ولي عهد إيران ووالده الإمبراطور رضا بهلوي وإلى يمينه الإمبراطورة فوزية في مأدبة الزفاف

الأمر يختلف بالنسبة لمصر، لأنها بعيدة عن هذه الدول من جانب، ولأن الخطر القادم - وهو ألماني وليس سوفيتيا - سوف يطول هذه الدول، وبذلك يمتد التحالف بين مصر وبريطانيا - الذى تنص عليه معاهدة ١٩٣٦ - إلى ما وراء الحدود المصرية، وتجد مصر نفسها مضطرة لدفع قواتها إلى بلاد بعيدة، وتعريض مدنها للغارات الجوية، من دون أن تكون لها فى ذلك مصلحة.

وبالمثل وللأسباب نفسها، تبخرت الأحلام السياسية التى علقها المحيطون بالعرش المصرى على المصاهرة، إذ بدا التفكير فى إنشاء كتلة إسلامية، وسط نيران الحرب التى توشك على الاشتعال، طائراً غير قابل للتطبيق. وهكذا طارت الأحلام السياسية، قبل أن تصل الأميرة «فوزية» إلى «طهران»، بصحبة أمها وشقيقاتها، حيث أمضين أسابيع شheden خلالهما حفلات الزفاف الضخمة التى نظمها الإمبراطور، بمناسبة زواج ولى العهد.

الوضع الدولى، إذ أخذت نذر الحرب، تتجمع فى الأفق، بعد أن اجتاحت «ألمانيا» النازية بلاد «السوديت»، ثم ضمت «المجر» و«تشيكوسلوفاكيا» كلها إليها. وبدا واضحاً أن الحرب القادمة لن تكون بين «الاتحاد السوفيتى» ودول الغرب، بل ستكون بين «ألمانيا النازية» وهذه الدول.

وكان ذلك هو ما دفع كثيرين من أعضاء مجلس الوزراء المصرى، إلى رفض فكرة الانضمام إلى «ميثاق سعد آباد» عندما عرضها عليهم رئيس الوزراء «محمد محمود» فى الأسابيع الأولى من عام ١٩٣٩. إذ كان من رأيهم - كما يقول الدكتور «هيكل» فى مذكراته - إن الدول المنضمة إلى الميثاق - وهى تركيا وإيران وأفغانستان والعراق - يجمعها جوار مشترك، وقد تكون لها مصلحة فى أن تتعاهد على أن تعتبر كل منهم أى اعتداء على إحداها واقعاً عليها جميعاً، فهى تتأخم «الاتحاد السوفيتى»، وهناك احتمال بأن تتعرض لتدخله فى شئونها. ولكن



عوامة الملكة نازلى فى مرساها بالقرب من «كوبرى الجلاء» كانت موضوعاً للشائعات التى أطلقها عوام المصريين الذين نظروا إليها باعتبارها عش غرام للملكة الوالدة

وعادت الملكة «نازلى» من «طهران» وهى تشعر بأنها أكثر وحدة، ليس فقط بسبب فراقها لثانى أبنائها، ولكن - كذلك - لأن الانطباع الذى خرجت به عن البلاط الإيرانى كان سلبياً، مما زاد من شكوكها فيما يمكن أن يحققه الزواج لابنتها من سعادة واستقرار.

بذلك أضيف القلق إلى «فوزية»، إلى ما كانت تعانيه من متاعب. ولم تعد حاجتها إلى الاستقلال بمعيشتها عن ابنها، مجرد احتجاج على خضوعه لتأثير زوجته، واستقلاله بإقامته، بل أصبحت حاجة حقيقية، إذ كانت قد لمست - بمجرد عودتها من رحلتها الأوروبية - مدى الفتور فى عواطفه تجاهها، وهو ما شككت منه فى حوار جرى بينها وبين قرينة السفير البريطانى، قالت لها فى نهايته: إنها تخشى أن يكون «فاروق» أسوأ من أبيه.

وكان لافتاً للنظر خلال العامين التالين، أن نفوذ «حسنين» السياسى فى القصر، أخذ يتصاعد، فى الوقت الذى كان نفوذ الملكة الوالدة الشخصى والسياسى عند ابنها يتراجع. وأصبح ظهورهما معاً فى المناسبات العامة والخاصة نادراً. وبدأ واضحاً - خلال صيف عام ١٩٣٩ - أن الملكة «نازلى» تحرص على أن تستقل ببرامجها بعيداً عن ابنها وزوجته، فأخذت تتردد على القاهرة خلال شهور الصيف، مع الأميرات، حيث كانت تضى بها عدة أيام، تحضر أثناءها بعض الحفلات، أو تقوم ببعض الزيارات السياحية.

ولم يكن استرداد «حسنين» لنفوذه لدى «فاروق» بعيداً عن الشكوك المتبادلة بين السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» والملك الشاب. إذ كان السفير يستريب فى انحيازه إلى أعداء

بريطانيا، وخاصة الفاشيين الإيطاليين، بينما كان «فاروق» شديد الضيق لأن «لامبسون» يتعامل معه باعتباره مندوباً سامياً، وليس بصفته سفيراً لدولة حليفة لدى بلاط ملك لدولة مستقلة. وهو ما أضفى أهمية خاصة على الدور الذى يلعبه «حسنين» فى القصر، إذ كان بحكم صلاته الطيبة بالطرفين، وسيطاً مقبولاً لتخفيف ما ينشأ من توترات فى العلاقة بينهما.

والحقيقة أن «حسنين» لعب دوره السياسى فى القصر بمهارة واستطاع أن يقنع «فاروق» بأن ظروف الحرب، تتطلب أن يكف عن سياسة الصدام مع السفير البريطانى، حتى لا يضطره إلى اتخاذ إجراءات عنيفة ضده، تجبره على إعادة «حزب الوفد» إلى الحكم، فيفقد القصر ما كان قد أحرزه من مكاسب، ويعود الوفد - مستنداً إلى التأييد البريطانى - أكثر تطرفاً فى إهدار حقوق العرش، كما كان قبل إقالته بدلاً من أن يعود برغبة الملك، وبعد أن يعترف بأن للجالس على العرش حقوقاً دستورية، تجعله شريكاً - مع حكومة الأغلبية - فى الحكم.

ومع أن محاولاته لتحسين العلاقات بين «مصطفى النحاس» و«فاروق» كانت تصطدم دائماً بعناد الطرفين، وبالكراهية الشخصية التى استعرت بين الرجلين، فقد كان لا يزال يأمل فى أن التوفيق بينهما ليس مستحيلاً.

وكان من دلائل استرداد «حسنين» لنفوذه، أن «فاروق» عرض عليه، فى ١٣ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٠ - وقبل أن تمر أربعة شهور على تعيينه رئيساً للديوان - أن يحل محل «حسن صبرى باشا» فى رئاسة الوزارة، عقب وفاته المفاجئة، بينما كان يلقي خطاب العرش أمام البرلمان. لكن «حسنين»،



أحمد حسنين باشا

شرف اثنين من الوزراء اللبنانيين السابقين، غنت فيه «أسمهان»، وكان من بين المدعويين «حسنين».

وبعد أيام رد «حسنين» الدعوة، بمأدبة غداء دعى إليها «أسمهان» و«التابعي»، ثم إلى حفل أقامه في داره، وكان قد انتقل للإقامة بفيلا بميدان عبد المنعم بالدقي، بعد انفصاله عن زوجته. ويؤكد التابعي، أن «أسمهان» بهرت بـ «حسنين»، وأنه كان الرجل الوحيد الذي عرف كيف ينساب في كياسة وحذر إلى هذه الكبرياء النافرة، ويجعلها تأنس إليه وتطمئن، وتسلس له قيادها.

وأن «حسنين» أحبها في غير تحفظ، حبا دفعه للتخلي عن حذره وتكتمه، فكان يزورها علنا في «فندق مينا هاوز» الذي كانت تقيم به آنذاك، فإذا لم يجدها ترك لها رسالة بخطه، حتى شاع الأمر بين المقيمين بالفندق، ووصل الخبر إلى القصر، وعرف به «فاروق» كما عرفت به «نازلي».

وكان «حسنين» جالسا في غرفة مكتبة بـ «قصر عابدين» ذات ليلة، حين تسلس صوت «أسمهان» من نافذة المكتب، وهي تشدو بإحدى أغانيها ثم تبعته أغنية أخرى وثالثة، حتى غلب على ظنه أن ما يسمعه هو برنامج خاص عن «أسمهان» تبثه محطة الإذاعة.

لكنه شك في الأمر، حين تتالت الأغاني، فقام إلى النافذة، ليستكشف مصدر الصوت، فإذا به يجد «فاروق» يقف تحتها، وأمامه على مائدة صغيرة، جهاز فونوغراف، وإلى جانبه أحد خدم القصر يحمل بضع أسطوانات، وعندما رآه قال له وهو يقهقه في شماتة: مبسوط يا «حسنين»؟

ووصل الخبر إلى الملكة «نازلي»،

شك في أن يكون مصدر الفكرة، هو منافسه اللدود «علي ماهر»، وأن الهدف منها، هو اقتلعه من القصر، ليظل رئيساً للوزراء لمدة شهور، ثم يغادر المنصب إلى منزله، عند أول أزمة قادمة، فاعتذر عن قبول المنصب ورشح «حسنين سرى» لهذا المصير.

ولم يكن استرداده لهذا النفوذ، بعيداً. كذلك. عن اقتناع «فاروق» «ببراته» من تهمة إغواء أمه، التي انصب غضبه عليها، بعد أن أقنعت شواهد عديدة، بالصورة التي حرص «حسنين» - منذ البداية - على أن يروج لها عن العلاقة بينه وبين الملكة الوالدة، وهي أنها التي تريده، وهو الذي يتعفف، وفاء منه لذكرى الملك الراحل، وإخلاصاً لابنه الجالس العرش، بحيث تنطبع في أذهان الجميع، وتنتقل منهم إلى الملك الشاب، عندما يبدأ في جمع المعلومات عن الموضوع.

وخلال تلك الفترة، تعرف «حسنين» بالمطربة «أسمهان» وشغف بصوتها كما يقول هو. وشغف بشخصها كما تقول هي، وأحب كلاهما الآخر كما يقول «محمد التابعي» الذي كان - كذلك - على صلة عاطفية معقدة بـ «أسمهان». وطبقاً لروايته، فقد كان هو واسطة التعارف بينهما، في حفل أقامه بمنزله في ٨ فبراير (شباط) ١٩٤٠، على

أسمهان الأطرش

اسمها الحقيقي هو آمال الأطرش. والدها هو المير (أي المحافظ) فهد الأطرش محافظ جبل الدروز بلبان. ولدت عام ١٩١٩ وهاجرت بها أمها مع شقيقها فريد وفؤاد الأطرش إلى مصر. كانت أمها تتميز بجمال الصوت. تبنّاها الموسيقار داود حسني ودربها على الغناء واختار لها اسمها الفني. مثلت للسينما فيلمين فقط هما «انتصار الشباب» (١٩٣٨) مع شقيقها و«غرام وانتقام» (١٩٤٤) مع «يوسف وهبي». توفيت في حادث سيارة عام ١٩٤٤ عن ٣٥ عاما





١٩٣٨: مراد محسن باشا ناظر الخاصة الملكية (إلى اليمين) يتحدث إلى شريف صبرى باشا في ميناء الإسكندرية قبل إبحار الأخير إلى باريس ليشهد لأول مرة اجتماع مجلس إدارة شركة قناة السويس بعد اختياره ممثلاً لمصر في عضويته.

حذره وكتمانه، وتصرفه بشكل مكشوف، وكأنه يعتمد إعلان علاقته بها. والغالب أنه فعل ذلك فى سياق خطته لتأجيج غيرة الملكة «نازلى»، لكى تواصل إلحاحها على إتمام مشروع زواجهما، وهو هدف ما كاد يحققه، حتى استرد حذره وكتمانه، ولم يعد يظهر مع «أسمهان» فى الأماكن العامة. واكتفى منذ ذلك الحين بالاتصال بها فى محادثات هاتفية طويلة، ما لبثت أن انقطعت، حين غادرت «أسمهان» مصر فى مايو (آيار) ١٩٤١، وعادت إلى مطلقها وابن عمها «حسن الأطرش».

لكنه ظل مع ذلك يتابع أنباءها. يقول «ناصر الدين النشاشبى» - الذى كان مراسلاً لـ «الأهرام» آنذاك فى القدس - إنه فوجئ بـ «كامل الشناوى» - رئيس قسم الأخبار بـ «الأهرام» - يتصل به هاتفياً، فى أواخر عام ١٩٤٣ ويسأله عن مدى صحة الأنباء التى تقول بأن «أسمهان» قد طلقت مرة ثانية من زوجها، وأنها قد تزوجت من الممثل السينمائى «أحمد سالم»، ويطلب إليه التحرى عن الخبر، لأن «أحمد باشا حسنين»، لا يكف عن الاتصال به فى «الأهرام» سائلاً عن التفاصيل.

والظاهر أن مناورة «أسمهان»، دفعت الملكة والوالدة لمعاودة الضغط

فأجرت معه تحقيقاً مرهقاً، حول علاقته بـ «أسمهان»، التى فوجئت به يوماً يتصل بها هاتفياً ليوجه إليها أسئلة، ثم يجيب عنها بطريقة توحى لطرف ثالث بأنها إجاباتها عنها، وأنها تنفى كل علاقة لها بـ «حسنين»، على نحو أدركت معه «أسمهان» أن «حسنين» يخضع لاستجواب قاس حول علاقته بها، وأنه قام بهذه المناورة، لكى يثبت للمحقق الذى يقف إلى جواره، براءته من التهمة.

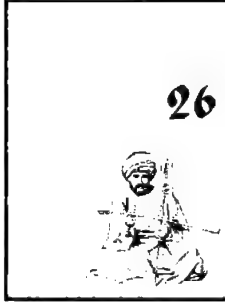
وما لبث «حسنين» أن وجد نفسه طرفاً فى منافسة عاطفية، مع عدوه اللدود «مراد محسن باشا» - رئيس ديوان الخاصة الملكية - حول قلب «أسمهان»، حتى كاد العمل فى ديوان الملك يختل بسبب هذا الصراع. كما وجد نفسه طرفاً فى مشكلات «أسمهان» العائلية، وخاصة مع شقيقها الأكبر «فؤاد» الذى كان يعترض على سهرها خارج المنزل من دون أن يكون لديها عمل يضطرها لذلك. ولما ضاقت بتحكمه فى حريتها قررت أن تهرب من المنزل، وتذرعت بأن لديها حفلاً فى منزل «حسنين باشا»، وأوصلها «فؤاد» بنفسه إلى هناك. ولم تكد تدخل حتى اتصلت هاتفياً بصديقها «محمد التابعى»، الذى رحب باستضافتها فى مسكنه. وبعد يومين سافرت إلى الإسكندرية لتختفى لدى صديقة لها. وأثناء ذلك كان شقيقها يبحث عنها، ويهدد بإبلاغ النائب العام، بأن «حسنين باشا» قد أخفى شقيقته، مما اضطرها للظهور، ولفت ذلك نظر «حسنين» إلى المشكلات التى يمكن أن يتعرض لها إذا ما استمرت علاقته بها، فعاد إلى حذره القديم.

ويبدو أن الشغف بـ «أسمهان» لم يكن وحده سبب تخلي «حسنين» عن

وصارحها بأن «شويكار» ليست أسوأ منها. وعندما وصل النقاش إلى هذا الحد خرجت غضبي وأقسمت ألا تكلمه ولا تتصل به من بعيد أو من قريب.

ومع أن «حسنين» - كما قالت «نازلى» لزوجة السفير البريطاني - نجح فى أن يعيد العلاقات بين الطرفين، فزار «فاروق» أمه واسترضاهما، إلا أنه لم ينقطع عن حفلات «شويكار» التى كانت قد انضمت إلى ذلك السرب الكثيف من طيور الخراب الذى كان يحلق فوق رأس الأسرة المالكة.

وكانت
الأميرة
«شويكار» قد
أخذت تظهر
تدريجياً على
مسرح الأسرة
المالكة، فى
أعقاب وفاة
مطلقها «الملك



فؤاد» آملة أن تحوز عطف الملكة الوالدة، والملك الشاب، وأن يرفع الحصار الذى كان يفرضه عليها الملك الراحل، واستمر طوال عهده، إذ كان يعتقد أنها هى التى حرضت شقيقها المختل، الأمير «أحمد سيف الدين» على محاولة اغتياله، وأنها انضمت إلى الخديو «عباس حلمى الثانى»، ودعمت مطالبته بانتزاع العرش الذى يجلس عليه.

وكان مما يضطرها إلى هذه المحاولة للتقرب، أن أحوالها المالية كانت قد ساءت، نتيجة لإسرافها، وبسبب زيجاتها المتتابة، التى انتهت بالفشل، بعد أن بدد بعض الأزواج أموالها، ووصلت أحوالها المالية إلى الحضيض،

على «فاروق»، ففكر فى أن يأذن لأمه بالزواج من رئيس ديوانه. فقد ذكر «مصطفى النحاس» أن «حمدي سيف النصر» - أحد أقطاب الوفد - قد نقل إليه، فى ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٠، أنه كان فى زيارة الشيخ «محمد مصطفى المراغى» - شيخ الأزهر - وجرى الحديث بينهما حول شائعة زواج الملكة «نازلى» - من «أحمد حسنين»، فقال الشيخ: إن «فاروق» سألته عن الزواج العرفى، فرد عليه بأن مباح ولا يخالف الشرع. ونصحه ألا يتصرف تصرفاً يؤخذ عليه فى هذا الخصوص، لأن الملكة أمه، وسوء سمعتها يؤثر على مركزه، «وأحمد حسنين» رجله، وهمزة الوصل بينه وبين الإنجليز، والإساءة إليه، أو إغضابه خسارة كبيرة. وأضاف الشيخ: أن الملك حين سمع هذه النصيحة صمت ولم يرد، ولكن تأثرته هدأت بعض الشيء.

ومن سوء الحظ أن «فاروق» عاد وتردد فى الموافقة على الزواج. وما لبث التوتر فى العلاقات بينه وبين أمه أن تصاعد فى نهاية عام ١٩٤٠، ليصل إلى صدام تجاوزت أنبأؤه جدران القصور، لتتداولها السنة النخبة السياسية والاجتماعية.. وفى ٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٠، نقل «مصطفى النحاس» فى مذكراته عن بعض المتصلين بالقصر الملكى قولهم: أن الملك قد اصطدم بوالدته صداماً شديداً، وأن مشادة عنيفة وقعت بينهما، وأن الملكة «نازلى» قالت لابنها بصراحة: مادمت خاضعاً لـ «شويكار» ويطانتها، فستسوء سمعتك أكثر مما ساءت، وسيكرهك الشعب كل يوم، أكثر من ذى قبل. وقد غضب «فاروق» من هذا الحديث، وقال لها كلمات قاسية تمس السمعة والشرف،



١٨٩٥: الملك فؤاد وزوجته الأميرة شويكار: غرام وانتقام



الأميرة شويكار في شيخوختها مع
النبيلة عائشة حسن

«أحمد حسنين» زوج ابنتها الأخرى، «لُطفيّه يسرى» رئيس الحاشية المصاحبة للملك، فقد كانت حريصة على دعم رئيس الوزراء «مصطفى النحاس». ويقول «التابعي» إنه شاهدها في محطة «باريس»، في ربيع ١٩٣٧، عندما جاءت تودع «النحاس» وحرمه عند سفرهما، فتحنى على أيديهما، استجلابا لعطفهما وأملأ في أن تقدم لها الحكومة معونة عاجلة.

وبعد شهور، حدث الانقلاب الثانى فى حياتها، بعد اختفاء شبح الملك «فؤاد»، فقد توفى شقيقها الأمير «أحمد سيف الدين» فى صيف ١٩٣٧، فرفع الحجر عن ثروته الطائلة، التى كانت - على الرغم مما نهبه منها الناهبون - خلال سنوات الوصاية الثلاثين - قد تضاعفت عشرات المرات. وبعد أن كانت تتسول معاشاً شهرياً لا يتجاوز مائة وخمسين جنيهًا، ورثت ثلاثة ملايين من الجنيهات.

لكن ذلك كان قد حدث بعد أن أصبحت على مشارف الستين، أمضت منها أربعين عامًا، فى صراع ونزاع مع مطلقها، تنتقل بين العواصم، وبين أحضان الرجال، وتشترك فى مؤامرات

فى النصف الأول من الثلاثينيات نتيجة للأزمة الاقتصادية التى أدت لانخفاض الإيجارات وهبوط أسعار الحاصلات الزراعية، حتى أصبحت تعيش على المرتب الشهري الذى تتقاضاه باعتبارها إحدى أميرات البيت المال.

وكان أول ما فعلته، عندما عادت إلى مصر فى أعقاب وفاة الملك «فؤاد»، أن تقدمت بطلب إلى الأمير «محمد على». تشكو فيه من أن أحوالها المالية، وصلت إلى درجة من الارتباك تدعو إلى الشفقة، فهي عاجزة عن سداد ديونها المتراكمة، وعن الإنفاق على أولادها الثلاثة، بما يتناسب مع مركزها ومركزهم، وتطلب فى نهايته من الأمير - باعتباره رئيساً لمجلس الوصاية - ترتيب معاش دائم لها من دائرة شقيقها الأمير «أحمد سيف الدين» حتى تستطيع حفظ كرامتها.

ولما رفض «مجلس البلاط» الطلب، سافرت إلى «باريس»، حيث كانت فى استقبال الملكة «نازلى» والملك «فاروق» والأميرات، حين وصلوا إليها ضمن رحلتهم الأوروبية. ومع أن «محمود فخرى باشا»، زوج ابنتها «فوقية»، كان سفيراً لمصر فى باريس آنذاك، كما كان

ودخان السيجار، وأريج الأزهار، وما تشعه الأجساد من عطور نادرة، ونداء خفى.

وكان حفل «مبرة محمد على»، هو المناسبة السنوية الكبيرة الثانية، التي تنظمها الأميرة «شويكار». وكانت المبرة - منذ تأسيسها - أهم المؤسسات الخيرية المشمولة برعاية أميرات البيت المالكة، وكن حريصات على المشاركة فى حفلها السنوى، الذى كان دخله يخصص للإنفاق على مشروعات البر والخدمة الاجتماعية التى تدرنها. وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كن يشهدنه من مكان يخصص للنساء، تفصله عن القسم المخصص للرجال، مشربية من الخشب. لكن «شويكار» لم تكتف بإحياء تقليد مشاركة الأميرات فى الاحتفال فحسب، بل وأضافت إليه لمساتها الفنية، التى كانت تتواءم مع ما حدث من تطور اجتماعى، انتهى بسفور المرأة، فأطاحت بالمشربية التى كانت تفصل بين الرجال والنساء، وأصبح الحفل مختلطاً يجمع بين الجنسين، ويجرى على يومين. يقتصر الأول على أفراد الأسرة المالكة، ويحضره الملك والملكتان، ونخبة مختارة من أهل القمة. ويغيب عنه الملوك فى اليوم التالى، ليحل محلهم أقسام أوسع من النخبة المصرية، ومن المراتب الوسطى للمجتمع. وفى اليومين، يقدم نفس البرنامج، الذى كان يشمل فقرات من الرقص والغناء والتمثيل.

ومن حسن الحظ أن الصحفيين كان يتاح لهم حضور اليوم الثانى من الحفل، وهو ما أتاح لنا الحصول على وصف تفصيلى لواحد من نوعه، هو الذى أقيم فى فبراير (شباط) ١٩٤٠، فى مبنى الجمعية الزراعية. وقد حلت محله الآن مباني الأوبرا المصرية. كتبه

ودسائس ومغامرات، ويقتلها - طوال الوقت - الظمأ إلى المرح والطرب والاستمتاع بكل طيبات الحياة.

وهكذا عادت الأميرة «شويكار» إلى مصر، لكى تحاول تبديد ما تستطيع تبديده من هذه الثورة، فيما تبقى لها من عمر كانت تشك فى أنه سيطول فاستغلت ما أضافته لها سنوات التشرد بين العواصم من خبرة، وانتدبت نفسها - من دون طلب من أحد - لكى تكون مسئولة الترفيه عن الأسرة المالكة، من خلال إقامة سلسلة من المآدب والحفلات الساهرة كانت تدعو إليها الأصول والفروع، والأقرباء والأصهار، والأصدقاء والأتباع و«الألايش»، بهدف التقريب بين أفراد الأسرة، والتعارف بين أجيالها، وإزالة ما قد ينشأ بينهم من حساسيات أو خلافات، وإحياء روح الجماعة فيما بينهم، والجمع بين الرءوس فى الحلال، والتغاضى عنها، إذا ما اجتمعت فى الحرام.

وكان من أبرز تلك الحفلات، الحفل الذى كانت تقيمه فى ١١ فبراير (شباط) من كل سنة، بمناسبة عيد ميلاد الملك «فاروق». وهو احتفال كان الملك يسعد به، ويحرص على حضوره، إذ كان فخماً وضحماً كما يليق بالمناسبة، يصل عدد المدعوين إليه إلى عدة مئات، هم خلاصة ما فى مصر من أرستقراطية وثراء وجمال أنثوى، محلى وأجنبى، يتوزعون بين خيام كانت تقيمها فى حديقة قصرها الشهير - الذى شغله، ولا يزال، بعد وفاتها عام ١٩٤٧، مجلس الوزراء المصرى - حيث كانت تقدم لهم المأكولات الإيطالية والروسية والفرنسية، وتسيل جالونات الشمبانيا الوردية، بينما تنعقد فى الجو، رائحة غامضة وساحرة، تجمع بين أنفاس النساء



١٩٣٨: الراقستان تحية كاريوكا (إلى اليمين) وشوشو تقدمان لوحة راقصة فى إحدى حفلات الأميرة شويكار



١٩٣٨: من اليمين الأميرات سميحة
حسين وعفت حسن وشويكار، وفي
أقصى اليسار الهامى حسين بك زوج
الأميرة شويكار الذين أشرفوا على إعداد
وتنظيم الاحتفال السنوى لمبرة محمد
على عام ١٩٣٨

مجلة «الصباح» - صاحب الجلالة الملك،
والأمير «إسماعيل داود»، وأسرة
«إسماعيل صدقي باشا»، و«مذكور
باشا» و«فؤاد أباطة باشا».

ولم يكن صدام «فاروق» مع أمه
يتعلق بسلوكه فى هذا النوع من
الحفلات، بل كان يتعلق بحفلات
أخرى، كانت «شويكار» تنظمها على
نطاق أضيق وأكثر خصوصية، تضم
فريقاً مختاراً من أفراد الأسرة المالكة،
وخاصة الجيل الأكثر شباباً، والأقرب
- من حيث العمر - إلى الملك الشاب، الذى
كانت معظم هذه الحفلات تقام له،
وأحياناً بناء على طلبه، إذا أراد أن
يتغلب على الملل أو الأرق، أو الكآبة التى
تترتب على مشاجراته مع زوجته أو
أمه أو يتسلى بالمقامرة التى بدأ يدمنها
منذ ذلك الحين، أو يفتعل مناهجاً يتيح له
اقتناص امرأة.

ويضع كثيرون فأس المسئولية عن
تحلل «فاروق» الخلقى، فى رقبة
الأميرة «شويكار». بل وينسبون إليها
التخطيط لإفساده وتدمير حياته،
انتقاماً من أبيه، الذى اضطهداها
وطاردها، وأفسد حياتها. وهى فكرة
ميلودرامية استوحاها أصحابها من
صورة زوجة الأب الشريرة الحاقدة،
التي تسعى للانتقام من الرجل الذى
هجرها، بإفساد أبنائه من ضررتها. وهو
استنتاج قد يكون صحيحاً، لكنه ليس
كل الحقيقة، ذلك أن «فاروق» نفسه - كما
قال «حسين سرى باشا» فى شهادته
أمام «محكمة الثورة» أثناء محاكمة
«كريم ثابت» عام ١٩٥٣ - لم يكن ولياً
من أولياء الله الصالحين، يحتاج إلى من
يغويه على الفساد، بل كان - كما يضيف
الرجل الذى كان رئيساً لوزرائه
ولديوانه - تنوعاً على نمط بشرى كان -
وما زال - شائعاً هو «أولاد الذوات

مندوب «مجلة الصباح»، الذى يقول: إنه
فاق أمثاله من الحفلات الأجنبية فى
تنظيم حلقات الرقص على الجاز باند،
وما إلى ذلك، من ملحقات، وافتتح
بعزف لقطع موسيقية على الكمان
للعاظف المشهور «جان جولوسكو». ثم
مثل «نجيب الريحاني» فصلاً من إحدى
مسرحياته، وعرضت بعد ذلك مشاهد
ومناظر، منها مشهد «لذة السكر» عبرت
عنها جوقة راقصات الأنسة «دولبرية»،
فى رقص مشترك ومنفرد، ثم رقصة
انفرادية قام بها راقص بارع، ثم رقص
محتشم منفرد، قامت به سيدة مصرية
من عائلة كريمة. وغنت «أم كلثوم» أغنية
«الورد»، كتبتها سيدة مصرية نبيلة
وترجمها «أحمد رامى» ثم تبعها رقص
هندي قام به نفر من الجنود الهنود
المعسكرين فى سفح الأهرامات، ثم
تابلوه حفلة سحر الشرق، وقد جمع
نحو ستين حسناء من بنات الذوات فى
لباس شرقي فاخر منهن السيدة «أمينة
البارودي» والسيدة «ثرىا حمدي»
وشقيقتها.

وصعد المدعوون بعد ذلك، إلى
الطابق الثانى، حيث تناولوا العشاء. ثم
عادوا إلى الطابق الأرضى، حيث أقيم
«بيست» للرقص والغناء الأفرنجى،
وانتشرت البارات الأمريكية الأنيقة،
وأقيم جناح خاص أطلق عليه القهوة
البلدى - ودارت بالقهوة والشاي
والقرفة ساقيات كجوارى «السلطان
عبد الحميد»، ورقصت فيه «تحية
كارويوكا»، وغنت «ليلى حلمى». وكانت
جوانب القاعات والأماكن، مزينة بصور
وتماثيل وسجاجيد أعارتها للحفلة
بعض صاحبات السمو الأميرات
والنبيلات.

وكان من بين من شرف القهوة
البلدى فى تلك الليلة - كما ذكر مندوب

ويمتلئ بالحيوية - إلى «متعة صحية» . وأبدى استعدادهن لأن يقدمن له هذه البضاعة الصحية، في قصورهن أو في القصر الملكي. لكن «حسنين» - كما نقل عنه «التابعي» - اعتذر عن التوسط في مثل هذا الأمر، وطلب إليهن الاتصال بالملك عن غير طريقه.

ولم تكن هذه الطريق بعيدة، إذ كان «فاروق» قد ورث ضمن الحاشية التي تركها له أبوه، وناضل بقوة من أجل الاحتفاظ بها، عدداً من القوادين، كان على رأسهم المهندس الإيطالي «أرنستو فيروتشي بك» - كبير مهندسي القصور الملكية. وكان «فاروق» قد أعاده للعمل بالقصر، بعد أن فصله مجلس الوصاية، بطلب من السفير البريطاني، الذي كان يجزم بأنه جاسوس إيطالي. وظل يقاتل للإبقاء عليه، حتى نجح «على ماهر» - عام ١٩٤٠ - في إقناعه بأن تصعيد الخلاف مع السفير من أجله، ليس في مصلحة العرش، فتخلى عنه. لكنه لم يفرط في خلفائه من الخدم الإيطاليين، الذين كانوا يوردون المتع الصغيرة له، وهو طفل، ويساعدونه على اختراق النظام التربوي الصارم الذي فرضه عليه أبوه - ومنهم «جارو» الحلاق، ومساعدته «بترو»، و«كافاتسي» مدرب الكلاب، و«بوللي» الكهربائي - فظلوا في أماكنهم بالقصر يقومون بنفس الدور. وعندما تزايدت ضغوط السفير عليه لإخراجهم من القصر بدعوى أنهم من «رعايا الأعداء» منحهم الجنسية المصرية. وأشرف بنفسه على إجراء عملية «الطهور» لكل منهم، حتى يستكملوا شروط الحصول على الجنسية.

ويلفت الخلاف بين مؤرخي حياة «فاروق» الجنسية النظر، إذ يتسع الفارق بينهم في تحديد بداية خيانتة

ال«خسرانين»، الذين أفسدهم أهلهم بالتدليل وأفسدهم المحيطون بهم بالنفاق، وأغواهم ما وجدوه بين أيديهم من مال لم يتعبوا في جمعه، وسلطة مطلقة بلا رادع أو مراجع، فهم يسعون إلى مواطن الفساد لأنها تتواءم مع تكوينهم وتربيتهم، وقد يزيدهم المحرضون فساداً، لكنهم لا يهتمون من فراغ، أو من صلاح.

والمؤكد أن «فاروق» لم يكن ينتظر حفلات «شويكار» لكي تقسد أخلاقه. فالمتطوعون للقيام بهذا الدور، كانوا كثيرين، حتى قبل أن تستقر «شويكار» في مصر. كان في مقدمتهم سيدات من هوانم مصر، وبنات أعرق الأسر فيها، اتصلن برائده «أحمد حسنين» بمجرد عودته مع «فاروق» من «لندن» في أعقاب وفاة والده. وتحديث إليه في لباقة ودبلوماسية رفيعة، عن حاجة الملك الشاب - الذي يمر بسن حرجة



فيروتشي بك: كاريكاتير بريشة صاروخان

أنطون بوللي وفاروق على شاطئ قصر المنتره





مصطفى النحاس باشا

ولد عام ١٨٧٦ وتخرج بمدرسة الحقوق عام ١٩٠٠ وعمل بالمحاماة والقضاء. اشترك في ثورة ١٩١٩ ونفى عام ١٩٢١ مع سعد زغلول إلى سيشل. تولى وزارة المواصلات في أول وزارة برلمانية بعد الثورة. اختير سكرتيراً عاماً لحزب الوفد وخلف زعيمه سعد في رئاسته بعد وفاته عام ١٩٢٧. شكل وزارة الأولى عام ١٩٢٨، والثانية عام ١٩٣٠ والثالثة عام ١٩٣٦ ورأس وفد مصر في المفاوضات التي انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا. في أثناء وزارته الرابعة التي شكلها عام ١٩٤٢ بدأ مشاورات تأسيس الجامعة العربية. شكل وزارته الخامسة عام ١٩٥٠ والقي أثناءها معاهدة ١٩٣٦ توفي عام ١٩٦٥ عن ٨٩ عاماً.

دفعت كلاهما إلى شيء من المبالغة. لكنه لم يصل إلى حد اختلاق هذه الوقائع، التي كانا يستقيانها من المطلعين على أسرار الحياة الخاصة للأسرة المالكة، ويحتفيان بها باعتبارها دليلاً على صحة موقفهما منه. بل إن «الوفد». كما سيرد فيما بعد. اتخذ قراراً بترويج أنباء فضائح «فاروق» الجنسية بين الناس، في إطار الصراع السياسي الذي كان محتدماً آنذاك بينهما. والحقيقة أن «فاروق» كان يعاني من مشكلة فسيولوجية، في علاقته بالنساء بسبب خمول في أداء بعض غدهه لوظائفها الطبيعية. كان من نتيجته أنه لم يكن. كما قال «حسين سرى» للسفير البريطاني في خريف ١٩٤١. يذهب مع أي امرأة إلى آخر المطاف، وانعكس ذلك على سلوكه تجاه النساء، فاتسم بنوع من الاستعراض، إذ كان يندفع وراءهن بشكل يتعمد فيه، من دون وعي، أن يفضح نفسه بنفسه، إعلاناً عن حيوية جنسية، كان يشعر بأنه يفقد لجانب منها.

ولم تسلم «فريدة». التي كشفت بعد الزواج عن شخصية أكثر صلابة وعناداً واعتزازاً بالذات مما كانت تبدو عليه قبله. بحقه في أن يخونها. ولم تقبل نصائح الذين أشاروا عليها بأن استمرار الحياة الزوجية، واستقرارها، يتطلب بعض التسامح مع شطط الأزواج، ولم تصمت على خياناته، ولم تكتف بالشكوى إلى من يحيطون بهما، بل أصبحت تحتج على سلوكه، وتخاصمه، وتغادر القصر إلى بيت أهلها، وتتعمد الغياب عن بعض المناسبات الرسمية التي تتطلب حضورها، إعلاناً للخصام، وتشهيراً بالزوج الخائن. حتى إنها امتنعت. في ٦ مايو (آيار) ١٩٤١. عن حضور

لزوجته، إلى حوالي ثلاث سنوات. فبينما يذهب «مصطفى أمين» إلى أنه بدأ السير في هذه الطريق أواخر عام ١٩٤٢، ويؤيده آخرون يربطون بين ارتياده لها، وبين الإحباط النفسي الذي أصابه في أعقاب ما تعرض له من إذلال يوم ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، فإن شهوداً آخرين، يبكرون بهذا الموعد، فيؤكدون أنه بدأ يخون زوجته، بعد شهور قليلة من الزفاف. منهم السير «مايلز لامبسون». الذي أشار في تقرير لحكومته، إلى أن الملك قد انتهز فرصة شهور الحمل الأخيرة للملكة «فريدة»، لكي يرفه عن نفسه مع نساء أخريات. وهو ما يؤكد «مصطفى النحاس» الذي يشير في مذكراته عن شهر مايو (آيار) ١٩٣٨، إلى أن المجالس عادت تتحدث مرة أخرى. وهو ما يدل على أن هناك مرات سابقة على هذا التاريخ. عن مبادئ «فاروق» وعن سهراته الماجنة عند الأميرة «شويكار»، وعن موائد القمار. التي يظل جالساً إليها حتى ساعة متأخرة من الليل، مع أنه لا يزال عريساً جديداً، ولم يمض على زواجه من الملكة «فريدة» إلا فترة قليلة.

وتحفل تقارير «لامبسون» ومذكرات «النحاس». في أعوام ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١. بوقائع تؤكد أن حياة «فاروق» العائلية، قد أخذت تتعرض للاهتزاز منذ بدايتها، نتيجة لخياناته المتكررة لزوجته. فأضيف التوتر في علاقته بها، إلى التوتر في علاقتها. وعلاقته هو نفسه. بأمه، وأحاطه ذلك كله بجو من الخلافات العائلية، فشل في حلها أو التحكم في تداعياتها، بسبب عناده وافتقاده للنضج الكافي.

وربما تكون الكراهية المتبادلة بين كل من «لامبسون» و«النحاس» من جانب، و«فاروق» من الجانب الآخر، قد

«ملك». أرملة السلطان «حسين كامل». من أن «فيروتشي»، أحضر للقصر فتاة إيطالية تبلغ الثالثة والعشرين من عمرها.

وفى الصيف نفسه، نقل أحد المحامين، لـ «مصطفى النحاس»، أنباء فضيحة جديدة لـ «فاروق»، إذ ضبطه ابن لأحد أقطاب «الحزب السعدى»، مع زوجته فى خلوة مريبة، فأطلق الرصاص على الزوج. وكان ضابطاً بالجيش وأرداه قتيلاً.

ويتسارع إيقاع الفضائح خلال عام ١٩٤٠ ويرصد «النحاس» فى مذكراته أربع وقائع منها، هى التى وصلتته أنبأؤها، وتحدثت «مجالس الطبقة الراقية» عن تفاصيلها وعن تأثيراتها الضارة على حياة الملك العائلية.

وطبقاً لهذا الرصد، فقد تجدد فى فبراير (شباط) ١٩٤٠. الهمس فى الأوساط الراقية، بأن الملكة «فريدة» بدأت تتذمر وتشكو من سوء معاملة الملك لها، وأنه لا يدخل عليها كل ليلة إلا قبيل الفجر، بعد أن يكون قد أشبع رغبته فى العبث والمجون، والجرى وراء النساء، وأنها شكت لأبويها، فطلبوا إليها التذرع بالصبر، حتى يتجنبوا فضيحة ليست مناسبة فى هذه الظروف.

وفى مارس (آذار) ١٩٤٠، نقل «أمين عثمان» - الذى كان يقوم بدور ضابط الاتصال بين «الوفد» وبين السفارة البريطانية - إلى «النحاس»، قلق السفير البريطانى، لأن الملك سادر فى غيه، وأنه يقضى السهرات الحمراء كل ليلة عند الغانيات اللاتى تجلبهن له الأميرة «شويكار»، وأن الملكتين «فريدة» و«نازلى» تضجان بالشكوى وهو لا يبالى بشيء.

وفى إبريل (نيسان) ١٩٤٠. وكان



التشريعات التى أقيمت بمناسبة عيد الجلوس الملكى، وقابل «فاروق» عنادها بمتله، وأصبح يعتمد إغاضتها بتسريب أنباء غزواته العاطفية إليها، ويقابل خصامها بخصام. وكان أملها - وأمل «فاروق» - فى أن تنجب له ولياً للعهد، قد خاب، إذ كان مولودهما الأول بنتاً، هى الأميرة «فريال» - التى ولدت بـ «قصر المنتزه» فى ١٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٣٨ - ثم تلتها - بعد ١٦ شهراً - بنت ثانية، هى الأميرة «فوزية»، التى ولدت بـ «قصر عابدين» فى ٧ إبريل (نيسان) ١٩٤٠، وهو ما ألقى بظله الكئيب على العلاقة بين الزوجين.

والثابت أن الملكة «فريدة» بدأت تشك فى إخلاص زوجها، بعد فترة قصيرة، لا تزيد على ١٨ شهراً من الزفاف. ففى صيف ١٩٣٩، وطبقاً لتقارير «لامبسون» - شكت للسلطانة

«النحاس» قد انتقل للإقامة فى قرية «كفر عشنا» لدى بعض أصهاره، هرباً من الغارات الجوية العنيفة التى تعرضت لها القاهرة. نقل إليه بعض زواره، تفاصيل «حادث قذر» وقع فى آخر الحفلات الماجنة، التى تقيمها الأميرة «شويكار» للملك، «وتدار فيها كئوس الخمر والرقص الخليع والتهتك الفاحش»، إذ أراد الملك «أن يغتصب إحدى الحاضرات فأبى فطاردها، فدخلت دورة المياه بحجة الاستعداد للقائه، ثم هربت من النافذة، فخرج من الحفل غاضباً، وسب ولعن وأقسم ليحصلن على السيدة بأى شكل من الأشكال. وانفض الحفل على إثر ذلك».

وفى مايو (آيار) ١٩٤٠، كان «رفيق الطرزي» - وهو ضابط بالجيش ينتمى لواحدة من أكبر أسر الصعيد - يجلس مع إحدى صديقاته فى ملهى «مونترية»، حين حمل «أنطون بوللى» إلى الفتاة دعوة الملك بأن تنتقل إلى مائدته القريية، فاحتد عليه «رفيق» وطرده، وحين جاء «فاروق» بنفسه يدعو الفتاة كرر «رفيق» الرفض وعامله بصلف، فهدده قائلاً: سأعلمك كيف تعامل الملوك.

وبعد أيام استدعى الملك «حفنى الطرزي باشا» - والد «رفيق» وعضو الهيئة الوفدية - ولفت نظره إلى أن له كواحد من كبار الأعيان - مصالح لدى الحكومة، وعند القصر، وليس من العقل، ولا من الحكمة، أن يترك مصالحه تضيق، بسبب سلوك ابنه، الذى يتصل بعدد من خصوم القصر، حيث يتناولون فى مجالسهم الخاصة شخص الملك بشكل غير لائق. وطلب منه أن ينصحه بالابتعاد عنهم، فوعده الأب بأن يتصرف فى الأمر بما يحقق رغبته.

وعرض «آل الطرزي» الأمر على «النحاس» وقال له «رفيق»: لقد علمت أن الملك حرّض بعض أعوانه على اغتيالى، ولقد جئت أستاذن رفعتك فى أن أقتله قبل أن يقتلنى. وحدث ما توقعه «رفيق» الذى تعرض بالفعل لمحاولة اغتيال فى ٢٥ مايو (آيار) ١٩٤٠، وهو ما أوجع العداء للقصر، داخل صفوف الوفد، الذى اجتمع فى ٩ يوليو (تموز) ١٩٤٠، لبحث الأمر، فاقترح المتشددون أن يتقدم أعضاء الهيئة الوفدية، إلى قصر عابدين، بذاكرة احتجاج، بتوقيعاتهم، تسجل كل ما لديهم من وقائع عن جرائم الملك الخلقية، التى وصلت إلى محاولة الاغتيال لأسباب نسائية، وتطالب بالتحقيق فيها. ورأى المعتدلون أنهم طالما لا يملكون أدلة على صحة هذه الوقائع، فقد يتعرضون للاتهام بالعيب فى الذات الملكية، واقترحوا تسجيلها فى منشور سرى، بلا توقيع، يجرى توزيعه على نطاق واسع، وهو ما استقر عليه الرأى، كما وافقوا كذلك على اقتراح «نجيب الهاللى» أن يشن أعضاء «الهيئة الوفدية» - وهى الهيئة القيادية العليا للحزب - حملة همس منظمة على الملك، فيكررون رواية هذه الفضائح فى أحاديثهم الخاصة ومع العوام، ويحثون الذين ينقلونها إليهم، على إذاعتها بين الناس فى كل مكان.

وبذلك أضيفت حملات الهمس، التى يشنها الوفد على سلوك الملك الشخصى، إلى أسباب التوتر الأخرى فى العلاقة بين الطرفين، التى وصلت إلى أدنى مستوياتها آنذاك، وحالت دون التعاون بينهما، مما كان له أثره، فى وقوع مأساة ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢. ويقول «النحاس» فى مذكراته، إنه كان يمضى الشتاء فى الأقصر، فى



١٨ مارس ١٩٣٨: الملكة فريدة تستمع إلى السلام الملكى فى أثناء حضورها للعرض العسكرى لقوات البوليس



حفنى الطرزى باشا

يناير (كانون الثانى) ١٩٤١، فلما علم أن الملك فى طريقه إليها، غادرها إلى «أسوان». حيث لحق به الملك، وكان يتحدث إلى عدد من أصدقائه فى ردهة الفندق، حين اتجه الملك نحوهم، ليصافح الجميع، ثم ينصرف من دون أن يصافحه أو يحييه، مما لفت نظر كل الذين كانوا بردهة الفندق، فأدركوا أن الملك قصد ذلك إعلاناً عن غضبه على زعيم الوفد، وهو ما لم ينفه «فاروق» الذى أخذ يتحدث فى مجالسه بأنه فعل ذلك متعمداً، لأن «النحاس» و«الوفد» يعملان على الإطاحة به.

وما لبث نطاق حملة الشائعات أن اتسع، بعد أن تصاعد التوتر فى العلاقات بين الملك وزوجته، ودفعها - كما يقول «النحاس» فى مذكراته عن شهر مارس (آذار) ١٩٤١ - إلى طلب الطلاق ومع أنها استجابت لضغوط والدها والدتها بأن تصبر وتتحمل من أجل ابنتها، إلا أن الحاشية المحيطة بـ «فاروق»، بدأت - كما يضيف «النحاس» - تختلق عنها الأكاذيب، وتطلق ضدها الشائعات، حتى أصبحت فضائح القصر والملك وحاشيته على كل الألسنة وكل الأوساط. وأخذ بعض المتحمسين من أفراد الشعب، يكتبون على الحوائط، عبارات تندد بـ «فاروق» وأعماله وتنعت بأقبح الصفات.

وفى ٦ مايو (آيار) من العام نفسه، أقام الملك - بمناسبة عيد جلوسه الخامس على العرش، حفلة صاخبة فى «أنشاص»، دعا إليها خاصة أصدقائه وحاشيته والمقربين إليه، بينما شاع فى أوساط السيدات - كما يقول «النحاس» - أن الملكة «فريدة» هجرت القصر فى هذا اليوم، ولم تستقبل المهنئات «إعلاناً عن غضبها وتبرمها بتصرفات جلالته».

وفى يوليو (تموز) ١٩٤١، رصد

تقرير للسفير البريطانى، أن الملكة أصبحت تواجه صعوبات فى علاقتها بالملك، وأن الشقاء يلاحقها، إذ إن «فاروق» يقضى معظم أوقاته بعيداً عنها، ولا يسمح لها بأن ترى أياً من أصحابها، أو أن تغادر القصر الذى استقرت فيه لترعى ابنتها. وفى وقت مواكب لذلك، تطرق الحديث بين الأمير «عمر طوسون» وبين «النحاس» - الذى كان يزوره بقصره الصيفى بالإسكندرية - إلى ما يشاع عن مغامرات الملك النسائية، فقال الأمير: إن هذا الشاب قد أساء إلى سمعة الأسرة، وأنه يفعل ما يروق له دون رقيب أو حسيب. وأضاف: إنه يتهم المنتقدين له بأنهم يطمعون فى عزله، ولو كان ذا عقل، لعرف أن العرش عرض علينا، قبل أن يعرض على أبيه، ورفضناه رفضاً باتاً.

وكان «حسنين» واحداً من قليلين من المحيطين بـ «فاروق» حاولوا إقناعه بأن يخفف من اندفاعه وعناده، وأن يصفى التوترات المحيطة به، وكان ينشط على جبهتين، الأولى: عائلية تهدف إلى تحسين علاقته بأمه وزوجته، والثانية: سياسية تهدف إلى تحسين علاقته بكل من السفير البريطانى، و«مصطفى النحاس» زعيم الوفد. ومع أنه كان ينجح أحياناً وبدرجات متفاوتة، فى إقناعه بأن يبذل جهداً فى هذه السبيل، إلا أن الأمور، كانت تعود إلى سيرتها الأولى سواء بسبب نشاط آخرين فى الحاشية، أو بسبب عدم مثابرة «فاروق» وخاصة حين تتردد الأطراف الأخرى فى الاستجابة إلى محاولاته للتودد إليها، أم لعدم ثقة بعض هذه الأطراف به، كما هى الحال مع الملكة «فريدة» التى انسحب نفورها من الملكة «نازلى» إلى «حسنين» بعد أن أبلغها



أحمد نجيب الهاللى باشا: كاريكاتير بريشه سانتيس

«فاروق» بأنهما كانا يعارضان فى زواجه منها.

وكان سفر العائلة المالكة لقضاء أعياد رأس السنة الميلادية لعام ١٩٤٢، فى «أسوان»، إحدى ثمار محاولات ترطيب الأجواء داخلها. وقد ضمت الرحلة الملك وزوجته وابنتيه، وأمه وشقيقاته الثلاث، كما ضمت عددًا من أفراد أسرة الملكة «نازلى» وآخرين من أقارب الملكة «فريدة»، كان على رأسهم زوج خالتها «حسين سرى باشا»، الذى كان رئيساً للوزراء أيامها.

وبعد أيام قليلة من بداية الرحلة، ألقى الصراع بين الملكتين بظلاله الكثيبة عليها، فافقدها كثيرًا من بهجتها. إذ كانت الملكة «نازلى»، فى حرصها على أن تسرق الكاميرا، تعتمد أن تنزل من جناحها متأخرة، وبعد أن يكون الجميع قد أخذوا أماكنهم حول مائدة الطعام، حيث يظلون فى انتظارها إلى أن تدخل فى مشهد تتفنن فى إخراجها ليعطى الانطباع بأنها - وليس أحدًا غيرها - سيدة البلاط الأولى.

ولما تكرر المشهد، لم تجد الملكة «فريدة» مفرًا من التعلل بالمرض، لتتناول طعامها فى جناحها، فتحرم بذلك منافستها المشاكسة من التلذذ

بإعلان سيادتها عليها. ولم تجد وسيلة للرد عليها، إلا بدعوة الأطفال لتناول الطعام معها فى جناحها، ثم تحرضهم على الدق بأقدامهم على أرض الغرفة، التى تعلو قاعة الطعام، فى اللحظة التى تدخل فيها «الملكة نازلى» إلى القاعة، لتشتيت انتباه المتفرجين عن المشهد الذى أجهدت نفسها فى إخراجها، وإفساد التأثير الدرامى للحظة دخولها. أما وقد فقدت الرحلة بهجتها، فقد قرر الملك إنهاءها، وعاد إلى القاهرة ليملك بها أياما، استعدادًا لرحلتها للقيام منفردًا برحلة إلى الصحراء والبحر الأحمر، كانت تعبيرًا عن الرغبة فى الفرار من المشاحنات المزعجة بين المرأتين.

وأثناء غيابه، تصاعد التوتر على الجبهة الثانية، إذ انتهز رئيس الوزراء «حسين سرى» الفرصة، ليستجيب لضغط السفير البريطانى المتكرر، فيستصدر قرارًا من مجلس الوزراء بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر و«حكومة فيشى». التى كانت تحكم ثلث فرنسا فى ظل الاحتلال النازى لها. إذ كان السفير يعتقد أن التقارير التى يكتبها وزير حكومة فيشى المفوض فى مصر تصل إلى الألمان،

١٩٣٩: الملك فاروق يتوسط الملكتين نازلى وفريدة فى واحدة من المناسبات الأخيرة التى جمعت الأطراف الثلاثة



أزمة بين الملك وحكومته. وقبل حلاً وسطاً بإدخال تعديل طفيف على صياغة القرار، بحيث ينص على «وقف» هذه العلاقات، وليس قطعها، لكن ذلك لم يخفف من غضب الملك، الذي قطع رحلته وعاد إلى القاهرة، بمجرد علمه بالقرار، ولم يعجبه الحل الذي قبله «حسنين». وتصرف في الأزمة بناء على تقرير قدمه إليه «على ماهر» ووصلت منه نسخة إلى السفارة البريطانية، عبر أحد جواسيسها في القصر، مما أدى إلى تصاعد التوتر بين الملك والسفير.

ومع أن «فاروق» كان يعلم أن العدول عن القرار، بعد إعلانه، لم يعد ممكناً، كما أنه - كما قال لوزير الخارجية «صليب سامي» حين التقى به بعد عودته - لم يكن يعترض على القرار من ناحية الموضوع، إذ انصب اعتراضه، على أن تتخذ الحكومة قراراً من دون إبلاغه، فإنه لم يقبل تبرير الوزير، بأن الحكومة تعمدت أن تتخذ القرار في غيابه، على الرغم من علمها بأنه سبق أن رفضه مرتين، حرصاً منها على مصالح البلاد، وخشية أن يتخذ البريطانيون إجراء ضد الجالس على العرش إذا واصلت الحكومة رفض طلبهم. وكان «فاروق» يعتقد أن الإنجليز أضعف من أن يقوموا بأي إجراء ضده، بعد أن وصل الجيش الألماني بقيادة «المارشال روميل» إلى حدود مصر الغربية. ومع أن الوزير - كما يقول في مذكراته - لفت نظره إلى أن الإنجليز، قد يفقدون صوابهم عند الشدة، أكثر مما يفقدونه عند المقدرة، وأن الوحش يصبح أشد افتراساً وهو جريح، أكثر منه وهو صحيح. فقد طلب منه أن يلزم بيته، وألح إليه بأن استقالته لا تكفى، لأن المسئول عن الخطأ هو رئيس الوزراء، والمطلوب رحيله هو الوزارة كلها.



١٩٤٠: صاحبة الجلالة الملكة فريدة
مرشدة مصر العظمى

ويشك في أن «فاروق» يتبادل الرسائل مع الألمان، عبر وزير مصر المفوض في «فيشي». وأدرك «حسنين» - الذي علم بالقرار فور صدوره - أنه سيخلق



السير مايلز لامبسون (لورد ليكرت):
ولد عام ١٨٨٠. عمل بوزارة الخارجية
البريطانية منذ عام ١٩٠٣. تنقل بين
اليابان وبلغاريا والصين والاتحاد
السوفيتي. عين مندوباً سامياً لبريطانيا
في مصر والسودان عام ١٩٣٤ واستمر
بها ١٢ سنة متصلة. بعد توقيع
معاهدة ١٩٣٦ تغير منصبه إلى سفير.
أثناء وجوده في مصر مات الملك فؤاد
وتولى فاروق العرش وساءت العلاقة
بين الطرفين منذ البداية، ووصلت إلى
ذروتها بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢. منح
لقب لورد وأصبح عضواً بمجلس
اللوردات وتغير اسمه إلى اللورد
«كيلرن». كان تركه لمنصبه في مصر
عام ١٩٤٦ مؤشراً على رغبة بريطانيا
في تغيير سياستها تجاه مصر. توفي
عام ١٩٦٤ وهو في الرابعة والثمانين

النواب القائم، وإجراء انتخابات جديدة
ونزيهة، لكي يستند حكمه إلى أغلبية
برلمانية لاشك فيها. ورفض السفير
البريطاني كل الأسماء البديلة التي
اقترحها «حسنين»، على الرغم من
علاقتهم الطيبة بالسفارة، إذ كان واثقاً
بأن لبعضهم علاقة خفية بـ «على
ماهر»، وكان يشك في قدرة الآخرين
على إلزام القصر حدوده، وكان فضلاً
عن ذلك قد ضاق ذرعاً بمناورات
القصر، وامتلاً شكاً بأن «فاروق» يمالئ
أعداء بريطانيا، فلم يتزحزح عن طلبه
بأن يشكل «النحاس» الوزارة، أو أن
يرضى عن تشكيلها.

ويقول الدكتور «هيكل» في
مذكراته، إنه زار «حسنين»، ذات يوم
من أواخر يناير (كانون الثاني) ١٩٤٢
فوجده - على غير عادته في بداية الأزمة
- شديد التوجس من ناحية الإنجليز
واتصل في حضوره، بأحد أصدقائه
من العاملين بالسفارة، هاتفياً، لكي
يطلب موعداً للقائه. وبدأ في نهاية
المكالمة، أكثر توجساً منه في بدايتها.
وتحدث «حسنين» عن صديقه ذاك،
فقال: إنه يعرفه من عهد الدراسة، وأنه
كان صديقاً وفاقاً للملك «إدوارد الثامن»،
وظل إلى جواره أيام محنته، وأنه هو
الذي كتب للملك «إدوارد» وثيقة تنازله
عن العرش. ولما علق «هيكل» قائلاً:
أرجو أن تكون أحسن حظاً مع الملك
«فاروق»، أكثر مما كان صديقك مع
الملك «إدوارد الثامن»، رد عليه
«حسنين» بغضب شديدة: فالله ولا
فالك يا شيخ.. فالله ولا فالك يا
شيخ.

لكن الذي تحقق: كان فאל «هيكل» لا
«فأل الله»، ونبوءة «صليب سامي»
الصائبة لا حسابات «فاروق» الخاطئة،
فقد توغل الجيش الألماني في الأراضي
المصرية، ووصل إلى «مرسى

وحذر السفير البريطاني «حسنين»،
ثم حذر الملك نفسه من إقالة الوزارة، أو
استبدالها بأخرى من دون التشاور
معه. وطلب إليهما استدعاء «مصطفى
النحاس» لتشكيل الوزارة، حتى تضمن
بريطانيا تنفيذ معاهدة التحالف
المصري البريطاني التي وقعها زعيم
الوفد معها عام ١٩٣٦، روحاً ونصاً،
خاصة المادة الخامسة منها، التي تنص
على أن «يتعهد كل من الطرفين بالألا
يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية
موقفاً يتعارض مع المحالفة، وألا يبرم
معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام
المعاهدة».

ومع أن الأزمة كانت تتصاعد خلال
الأسابيع الثلاثة التالية، إلا أن «حسنين»
كان مطمئناً في البداية، إلى قدرته على
التوصل إلى حل يوفق بين إلحاح
الإنجليز على استدعاء «النحاس»، وبين
حرص القصر على ألا يعود «النحاس»
بنفس الجموح القديم، فيقلص من نفوذ
الملك، وكان واثقاً أن زعيم الوفد - الذي
أقيل بشكل مهين عام ١٩٣٧، وابتعد
عن الحكم - خمس سنوات - سوف يقبل
شروط القصر، فيشكل وزارة مؤتلفة،
تضم وزراء من كل الأحزاب وتستند
إلى برلمان ليس للوفد فيه سوى أقلية
ضئيلة، وبذلك لا يحكم منفرداً، ولا
يدفعه الاغترار بأغليته البرلمانية، لأن
ينتقص من حقوق القصر الدستورية،
فإذا رفض ذلك، ففي استطاعة
«حسنين» أن يجد رئيساً للوزراء يطمئن
إليه الإنجليز، كما وجد من قبل «حسن
صبري» و«حسن سري».

لكن الاطمئنان أخذ يزايله تدريجياً،
فقد رفض «النحاس» فكرة الوزارة
المؤتلفة، لأنه جرب الائتلاف مع
الأحزاب الأخرى من قبل، فشلت
مناورات شركائه يده عن تصريف
أمور الحكم وأصر على حل مجلس

يقدم له وثيقة التنازل عن العرش، حتى انحنى ليوقع عليها، لولا أن «حسنين» - طبقاً لرواية «لامبسون» - كلمه بالعربية، فعدل عن التوقيع، ودخل فى مناقشة مع السفير، أعلن له خلالها أنه سيدعو «النحاس» لتشكيل الوزارة، من دون قيد أو شرط.

ولعل الدور الذى لعبته «الملكة نازلى» فى تلك الليلة التعيسة، كان آخر أدوارها السياسية، وآخر محاولاتها لكى تفرد جناح أمومتها الحانية فوق عرش ابنها، الذى كانت أسراب من طيور الخراب تتكاثف من حوله.

لم يمض ما حدث مساء يوم ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، من دون أن يترك آثاره البالغة على حياة «فاروق» السياسية والشخصية، وعلى علاقاته بكل الذين يحيطون به، حتى إن معظم المؤرخين يعتبرونه يوماً فارقاً فى حياته دفعه إلى السير فى الطريق التى انتهت به إلى المصير نفسه الذى توقعه حين قبل الإنذار البريطانى، بل إلى ما هو أسوأ منه. فبدلاً من أن يتنازل عن العرش فى ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، استجابة لإنذار من الجيش البريطانى، ونزولاً على إرادة المستعمر الأجنبى، تنازل عنه فى ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٥٢، بعد إنذار من الجيش، الذى كان قائده الأعلى، ونزولاً على إرادة الشعب الذى كان يحكمه.

بعد ثلاثة أيام من الحادث قال «أحمد حسنين» لـ «محمد التابعى»: القلم كان جامداً يا «محمد»، لسه بيران على صدغى.

لكن صفعه ٤ فبراير (شباط) تجاوزت صدغ «فاروق» لتهز كيانه كله، وتزلزله نفسياً، وتحطم اعتداده بنفسه، وتفقدته الثقة فى قيم كثيرة. فقد كان حتى ذلك الحين يتصرف



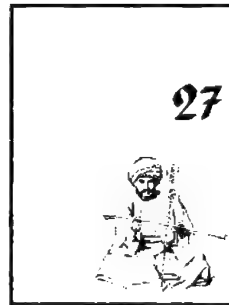
حسنين يبارز لامبسون. كاريكاتير بريشة صاروخان

مطروح... وسارت مظاهرات الطلاب الأزهرين فى شوارع القاهرة تهتف: إلى الأمام يا «روميل». فاستراب الإنجليز فى أن القصر هو الذى دبرها. وكما يفعل الوحش الجريح، قدم «مايلز لامبسون» إنذاراً صريحاً للملك، يخبره بين دعوة «النحاس» لتشكيل الوزارة، وبين التنازل عن العرش. ورفض «فاروق» الإنذار باعتباره تدخلاً فى الشؤون الداخلية.

وفى
التاسعة مساء
يوم ٤ فبراير -
شباط -
١٩٤٢،

أحاطت
الدبابات
البريطانية، بـ

«قصر عابدين»، ومع أن «فاروق» كان قد قبل مشورة الملكة «نازلى» و«أحمد حسنين» بأن يحنى رأسه للعاصفة، وينفذ الإنذار، إلا أنه عاد فتردد فى اللحظة الأخيرة، إذ لم يكد السفير





صليب سامي باشا: وزير الخارجية في وزارة حسين سرى باشا.. كان قراره بقطع العلاقات مع «حكومة فيشي» من دون العرض على الملك «فاروق» أول خطوة في الطريق إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

المنافسة مع عدوه اللدود «مصطفى النحاس» على الظهور في مظهر الأكثر جماهيرية فأطلق لحيته. وظهر بها علنا لأول مرة في ٩ فبراير (شباط) ١٩٤٣، في احتفال أقامته له جامعة الإسكندرية، بمناسبة منحه لقب الدكتوراة الفخرية. إلا أنه اندفع في الوقت ذاته. وبتشجيع من أسرته وحاشيته. في طريق الترفيه عن نفسه. وبالغ في ذلك إلى الحد الذي أساء لسمعته وانتهى بتدمير علاقته بزوجه الملكة «فريدة».

وهكذا تحققت مخاوف «الملكة نازلي» وانحاز الشعب إلى «الوفد» ضده، كما انحاز إليه من قبل ضد أبيه. ولم يتنبه «فاروق». آنذاك، أو بعد ذلك. إلى خطأ سياسته. ولم يدرك أن الشعب الذي التف حول عرشه في بداية سنوات حكمه كان يعبر بذلك عن أملة في أن يكف عن سياسة أبيه وأن يحترم الدستور، وأخطأ في حساباته السياسية وتوهم أن ما حققه من شعبية كان على حساب مكانة «الوفد» فدفع الأمور إلى موقف استقطابي خير فيه الشعب بينه وبين «الوفد»، فكان طبيعياً أن يختار الشعب الحزب الذي قاد الثورة ودافع عن الاستقلال وعن الديمقراطية.

وبدلاً من أن يراجع «فاروق» سياسته، ويعترف بأنه المسئول الأول عن حادث ٤ فبراير بممالاته للفاشية وأنصارهم، وبسوء تقديره لما يمكن أن يفعله الإنجليز في ظروف حرب طاحنة، فيسعى لتحسين علاقته بالوفد، ويفوت على الإنجليز فرصة الاستفادة من التناقض بينهما؛ اعتبر الحادث هزيمة للقصر، ونهض للانتقام من أبطاله الثلاثة: السفير البريطاني «مايلز لامبسون»، ورئيس الوزراء «مصطفى النحاس»، و«أمين

مع الإنجليز باعتداده، وبدرجة عالية من الإحساس بالكرامة، وباعتباره ملكاً مستقلاً لدولة ذات سيادة، فنبهته اللطمة إلى أن العالم تحكمه القوة لا الحق، وأنه يمكن أن يفقد العرش الذي ورثه عن أبيه، كما فقد ابن عمه الخديو «عباس حلمي الثاني» عام ١٩١٤. وكما فقد صهره «رضا بهلوي». إمبراطور إيران. الذي احتل الإنجليز بلاده، وأجبروه على التنازل عن العرش لولى عهده في سبتمبر (أيلول) ١٩٤١، للسبب نفسه وهو شكهم في ميولة المحورية.

وكان حتى ذلك الحين يتصور أن الشعب يلتف حول عرشه، وأنه سيثور إذا ما تعرض لخطر يهدده. ولكن خبر عودة «الوفد» إلى الحكم ما كاد يشيع حتى خرجت المظاهرات تهتف بحياة «الخونة» الذين تولوا الحكم على أسنة الرماح البريطانية، واختفت فجأة الهتافات التي تدعو «روميل» لأن يتقدم إلى الأمام، بل وحمل المتظاهرون السفير البريطاني على الأعناق. عندما ذهب إلى مجلس الوزراء لكي يهنئ «مصطفى النحاس» بتشكيل وزارته.

ومع أن «الملك فاروق» لم يعدم أنصاراً يحتاجون على تصرف «لامبسون» الوقح يوم ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، إلا أن فرحة الجماهير الغامرة بعودة «الوفد» إلى الحكم، أفقدته الثقة فيها، فقل تدريجياً حرصه على إرضائها، صحيح أنه ظل بقوة الدفع الذاتي، وبتشجيع من مستشاريه، يواصل محاولاته للتقرب من الشعب، فيحرص على أداء صلاة الجمعة في مسجد من المساجد. ويحضر الدروس الدينية، ويفتح المؤسسات الخيرية، بل وبالغ في ذلك أحياناً تحت وطأة



١٩٤٢: الملك فاروق والملكة فريدة والأميرتان فريال وفوزية وآخر ابتسامات السعادة، عجزت فريدة
عن إنجاب وريث للعرش فازدادت رغبته في تملك فاروق قطار من القفص

عثمان» ضابط الاتصال بينهما أثناء
لأزمة.

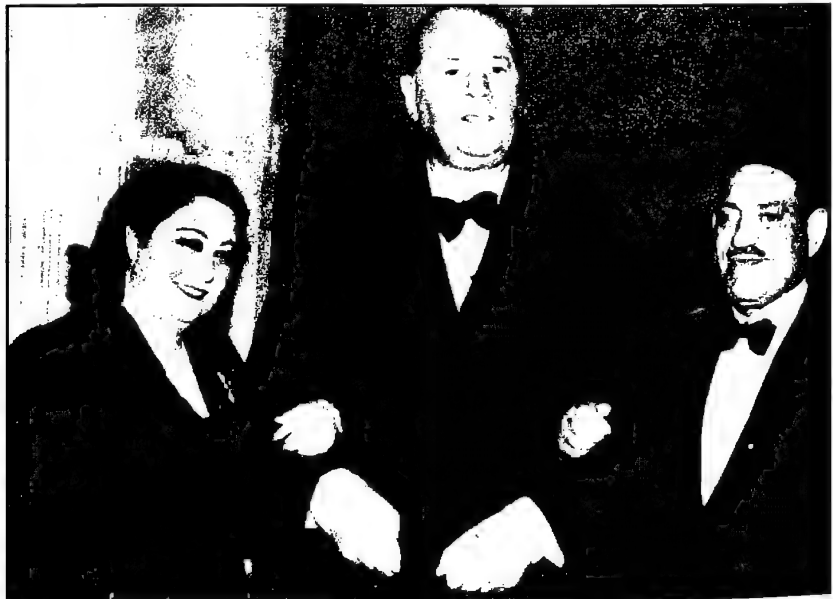
ولأن «مايلز لامبسون» كان هدفًا
صعبًا، فقد كان «مصطفى النحاس» هو
لهدف المباشر للانتقام، إذ كان - من
وجهة نظر القصر - المتهم الأول في
الجريمة، وصاحب السوابق في
لاعتداء على حقوق العرش، ولم يكن
المطلوب هو مجرد معاقبته على جريمة
٤ فبراير، بل استغلال الحادث لتلويث
تاريخه والقضاء على شعبيته،
بتصويره في صورة الرجل الذى خان
وطنه وتحالفه مع أعدائه، لكى يجلس
على مقعد رئيس الوزراء.

وكان «حسنين» يعتبر حادث ٤
فبراير أكبر هزيمة فى حياته
السياسية: ضاعت هدرًا كل جهوده،
لكى يعود «مصطفى النحاس» إلى
الحكم بشروط القصر، ليرأس وزارة
ائتلافية تضم وزراء من أحزاب القصر
وتعتمد على ثقة مجلس النواب ليس
للوغد فيه سوى أقلية. فعاد «النحاس»
بشروطه كاملة لا بشروط «حسنين»
ليرأس وزارة وفدية خالصة، ويحل
مجلس النواب، ويجرى انتخابات

تقاطعها أحزاب القصر بعد أن أصر
«الوفد» على أن ينافسها فى كل الدوائر،
فأسفرت عن مجلس للنواب يتكون من
أغلبية وفدية كاسحة استند «النحاس»
إليها وإلى الدعم البريطانى ليطيح بكل
ما كان للقصر من نفوذ فى الحياة
السياسية، ويعيد الأمور إلى أسوأ مما
كانت عليه عام ١٩٣٧.

لكن كل هذه الكوارث لم تفت فى
عضد «حسنين»، بل دفعته للتحدى.
فنهض لقيادة فريق القصر فى حملة
لتأديب «مصطفى النحاس» وإجلاله عن
الحكم، فتتالت الاحتكاكات بين
الطرفين. ولم تتوقف لحظة واحدة على
امتداد ثلاثة وثلاثين شهرًا، أمضتها
الحكومة الوفدية على مقاعدها:

يطلب «النحاس» من الملك منح رتبة
الباشوية لبعض وزرائه، أو لعدد من
الأعيان الموالين له، فيرفض القصر أو
يسوّف، وتنظم حرمة - «زينب الوكيل» -
أسبوعًا للبر. لتجمع تبرعات لمقاومة
الحفاء، فيتبنى القصر مشروعًا منافسًا
هو «يوم المستشفيات» ويبدأ حملة
لجمع التبرعات له يفتتحها الملك.
ويضرب رئيس الوزراء عرض



١٩٤٢: اللورد كيلرن مع النحاس وجرمه

المدارس والجامعات. والطلبة الوافدين. وأعضاء مجالس إدارة النقابات العمالية إلى حفلات شاي تقام في حدائق «قصر عابدين» ولا يدعو إليها أحدًا من الوزراء.

ويقيم القصر - خلال شهر رمضان - سرادقًا في «ميدان عابدين»، يتلو فيه مشاهير القراء القرآن الكريم. فتقرر الحكومة عدم إذاعته من محطة الإذاعة.

ولأن «حسنين» اشترك في التخطيط لهذه السياسة، وقام بالعبء الأكبر في تنفيذها فقد رفع ذلك من مكانته السياسية لدى «فاروق» وخفف من حدة التوترات العلنية والخفية بينهما، بسبب عشق أمه له، إذ كان «فاروق» في حاجة ماسة إلى صلاته الوثيقة بالدوائر البريطانية بالقاهرة، لكي يبذل شكوكها في إخلاصه لقضية الحلفاء، وإقناعها بأن إقالة حكومة «النحاس» لن تترتب عليها أية مصاعب، وأنه كفيل بدعم الجهود الحربية لهم، بصورة أفضل مما تفعله حكومة ٤ فبراير، كما كان في حاجة إلى مواهبه السياسية وخبرته القانونية لكي يستخدمهما في إقامة العراقيين، وإثارة الأزمات في وجه وزارة ٤ فبراير، مما يقلل من جموحها،

الحائط بالتقاليد المستقرة التي تقضى بالألا تنتقل الحكومة إلى العاصمة الثانية قبل أن ينتقل إليها الملك رسميًا، فيعقد اجتماعات مجلس الوزراء بالإسكندرية بينما الملك لا يزال بالقاهرة.

ويتحرج الموقف الحربي على حدود مصر وفي داخل أراضيها، ويجتمع رئيس الوزراء بقائد القوات البريطانية ولا يخطر القصر بشيء مما حدث.

ويجتمع زعماء العالم في فندق «مينهاوس» لتنسيق خطط الحرب ضد «اليابان» فينصح الملك زعماء أحزاب المعارضة بأن يتقدموا إليهم بمطالب مصر الوطنية، ولا يكلف بذلك رئيس الحكومة القائمة.

ويطلب «النحاس» مقابلة الملك، فيحال - في أغلب الأحيان - إلى رئيس الديوان.

ويصر القصر على عدم دعوة اثنين من الوزراء، هما «نجيب الهلالي» و«حمدي سيف النصر» إلى المناسبات التي يرأسها الملك، لأنهما يطعنان عليه في مجالسهما الخاصة، فتقاطع الوزارة هذه المناسبات وتقرر ألا يحضرها من أعضائها سوى الوزير المختص. ويرد الملك بمقاطعة الوزارة كلها، ويدعو الطلبة المتفوقين في

١٩٤٠: الملك فاروق في الأزهر الشريف، يحضر احتفالاً بعيد الهجرة، وإلى يمينه الشيخ «فتح الله سليمان» رئيس المحكمة الشريعة العليا وطائفة من كبار العلماء، وعن يساره «محمود جم» سفير إيران ورئيس الوزراء «حسين سري باشا»





١٩٤٣: الملك فاروق يتحدث إلى الجنرال
ويلسون قائد عام القوات البريطانية في
الشرق الأوسط وهو يحمل شعار «الملك
الصالح» حول ذقنه التي أطلقها آنذاك.

وقائع لا تحتتمل الجدل تدين «النحاس» وأسرته باستغلال النفوذ. وليلطلب إذنًا من السفارة بإقالة الوزارة. لكن السفير اعترض على ذلك، متذرعًا بأن من حق «النحاس» أن يدافع عن نفسه، سواء بإحالة العريضة للنائب العام للتحقيق فيما ورد بها من وقائع، أو بتقديم بلاغ إلى النيابة العامة يتهم فيه «مكرم» بالقذف في حقه، فإذا ثبت للقضاء - في الحالتين - أن الوقائع صحيحة، فإن الإقالة حينذاك تصبح واردة. ورفض «النحاس» اللجوء إلى القضاء متعللاً بأن بطء إجراءات التقاضى، سوف يبقى التهم مسيطرة على رأس الحكومة لأمد طويل مما يهز من هيبتها، ومن سيطرتها على الأمور، ويمهد لإسقاطها، فيتحقق بذلك هدف المتآمرين. وقال إن الوزارة مسئولة - بنص الدستور - أمام البرلمان وحده، وهو صاحب الحق دون غيره في توجيه الأسئلة والاستجابات إليها بشأن الوقائع التي تتضمنها العريضة. ولما كان مقدمها عضواً بمجلس النواب، فهو يستطيع أن يتقدم باستجواب، يناقشه المجلس الذي يملك الحق - بعد أن يستمع إلى رد الحكومة - في أن يحجب ثقته عنها فتسقط، أو يمنحها هذه الثقة فتبقى.

وحاول «حسنين» أن يقنع السفير، بأن مناقشة الوقائع المنسوبة للحكومة في برلمان يحوز «النحاس» الأغلبية في مجلسيه، هو عبث لا طائل من ورائه. وإزاء إصرار السفير على رفض إقالة الوزارة، وانحيازه إلى الخطة التي اقترحتها الحكومة، قدم «حسنين» استقالته من رئاسة الديوان، في إشارة إلى السفير، بأن بريطانيا، بانحيازها إلى «النحاس»، سوف تفقد أهم أصدقائها في القصر.

وربما يدفعها للاستقالة، أو يهيئ الذرائع لإقالتها.

وكان أبرز ما حققه «حسنين» في هذا الصدد، هو خطته الماكرة لضرب «حزب الوفد» من الداخل. إذ ما كاد يلمح بوادر الخلاف بين رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» ووزير المالية «مكرم عبيد»؛ حتى عمل بمهارة على تأجيج الصراع بين الرجلين، اللذين ابتلعا الطعم من دون أن يتنبها لعواقب الخلاف، الذي ظل يتصاعد - بتشجيع «حسنين» الخفى لـ «مكرم» - إلى أن انتهى بتقليص نفوذ «مكرم» في الوزارة، ثم إقالته منها، ومن منصبه كسكرتير عام للوفد، قبل أن تنقضى أربعة شهور على حادث ٤ فبراير، ثم يفصله نهائياً من الحزب الذي كان الرجل الثانى فيه لمدة خمسة عشر عاما متواصلة.

وتحس «حسنين» لمشروع «مكرم» بأن يجمع وقائع تكشف عن فساد الحكم الوفدى وتتهم «النحاس» وأسرته ووزرائه وأقطاب حزبه باستحلال المال العام، ويضمنها عريضة يرفعها إلى الملك، ويطلعها في كتاب يحمل اسم «الكتاب الأسود عن العهد الأسود»، يجرى توزيعه سراً، وعلى نطاق واسع على السفارات الأجنبية وأعيان البلاد وللمشتغلين بالعمل العام، في نفس وقت تقديم العريضة، فتضرب «النحاس» - الذى كانت شعبيته تقوم في جانب كبير منها على فقره وطهارة يده ونزاهة حكمه - في مقتل، وتمهد السبيل أمام إقالة وزرائه بتهمة الفساد واستغلال النفوذ. وما كاد «حسنين» يتسلم النسخة الأصلية للعريضة - في ٢٩ مارس (آذار) ١٩٤٣ - حتى طلب مقابلة السفير البريطانى، ليقول له: إنها تتضمن



١٩٤٣: الملك فاروق بالبحرية وزى القائد الأعلى وإلى جواره حسنين

فتصفه بالكذب والافتراء والتآمر والدس. ثم يعقّب صاحب السؤال عن الإجابة، فيقول عادة إنه لم يتشكك لحظة في نزاهة وأمانة رئيس الحكومة وأعضاء الوزارة، وأنه لم يقصد من سؤاله، إلا إتاحة الفرصة لهم لتوضيح حقيقة المفتريات والأكاذيب التي سطرها صاحب «الكتاب الأسود» و«القلب الأسود».

ولم يجد «مكرم عبيد» مفراً من أن يتقدم باستجواب إلى رئيس الحكومة، ضمنه أهم الوقائع التي وردت في «الكتاب الأسود». وأثناء شرحه له اضطر إلى ذكر اسم «أحمد حسنين» أكثر من مرة. وهو ما استفز الحكومة، فقررت أن تؤدّب «حسين» على دوره في الأزمة وأن تشهر به وتتهمه باستحلال المال العام كما شجع «مكرم» على اتهامها بنفس التهمة، وأن تدفعه للاستقالة من منصبه، كما حاول أن يقللها من منصبها، فدفعت أحد نوابها

وكما كان متوقعاً، فقد رفض الملك الاستقالة بعد أسبوع من تقديمها، وأصدر له - في ٢٢ إبريل (نيسان) ١٩٤٣ - أمراً ملكياً - استهله بعبارة «عزيزي» أحمد حسنين باشا، عبر فيه عن ثقته في شجاعة رأيه ورجاحة فكره واستقامة منهجه، وعن تقديره له، لأنه تفانى في خدمة الوطن، فخدم بذلك العرش. وأصدر له الأمر بالاستمرار في القيام بأعباء منصبه كرئيس للديوان واستئناف عمله في خدمة الوطن والعرش.

ومضى «النحاس» في تنفيذ خطته، وأوعز لعدد من النواب والشيوخ الوفدين بتقديم أسئلة عن مدى صحة الوقائع التي وردت في العريضة، ليرد بنفسه على ما يخصه هو وأسرته منها، ويرد الوزراء على ما يخص أشخاصهم أو وزاراتهم. وهي إجابات لم تكن تكتفى بتنفيذ تلك الوقائع، بل كانت تستطرد لتطول شخص «مكرم عبيد»



أحمد عبد الوهاب باشا:

ولد عام ١٨٩٤. تخرج من مدرسة المعلمين العليا. سافر في بعثة إلى إنجلترا عام ١٩١١ للتخصص في العلوم التجارية. بعد عودته إلى مصر عام ١٩١٤ عين مدرساً في مدرسة التجارة العليا. تولى وزارة المالية في وزارتي عبدالفتاح يحيى وعلى ماهر بين نوفمبر ١٩٣٤ ومايو ١٩٣٦. توفي عام ١٩٣٨ عن ٤٤ عاماً



فكرى أياظة بك:

عضو مجلس النواب ورئيس تحرير «المصور»

الوحيدة التي تفرضها التقاليد الدستورية، لأن الأمر يتعلق بموظف كبير ليس مسئولاً أمام البرلمان، وبين شخصي، تستطيع الحكومة أن تقاضيه أمام المحاكم لكي تحصل عليه، وأن عجز «حسنين» عن سداد الدين، وهو يشغل المنصب السامي الذي يشغله، دليل على نزاهته وليس العكس.

وطالب «فكرى أياظة» بشطب السؤال وإجابته من المضبطة، لنفس السبب. وأضاف «هذا رجل كان يستطيع أن يستغل نفوذه ليجمع ثروة طائلة، وعجزه عن سداد دين لا يزيد على خمسمائة جنيه، لا معنى له إلا أنه رجل فقير، لأنه رجل شريف ونزيه وأمين».

واستفز دفاع «فكرى أياظة» عن «حسنين» النواب الوفديين فقطعوه، ونشبت بينهم وبينه مشادة انتهت بأن أمر رئيس المجلس بإخراجه من الجلسة.

ورد «أحمد حسنين» على ما نشرته الصحف من وقائع جلسة مجلس النواب، ببيان نشرته تلك الصحف في ٢٢ مايو (آيار) ١٩٤٣، روى فيه قصة ديونه: فقد كان في إنجلترا عام ١٩٢٩، بينما الحماسة للطيران في أوجها، ففكر في أن يقود أول طائرة مصرية تسافر من «لندن» إلى «القاهرة» واشترى طائرة، وبدأ محاولاته للطيران، التي كان يرجو من ورائها أن يسجل لمصر فخراً، ولكن الحظ خانه مثنى وثلاث فتحطمت الطائرات، وكان عليه - عندما عاد إلى مصر - أن يدفع ثمنها إلى الشركات الأجنبية التي ابتاعها منها، فضلاً عن تكاليف هذه المحاولات، لكنه عجز عن السداد، إذ كان لا يزال يئن مما تراكم عليه من ديون بسبب ما أنفق على رحلاته العلمية في الصحراء.

أن يتقدم بسؤال حول قيمة الديون المستحقة للمدارس التابعة لوزارة المعارف العمومية لدى «أحمد حسنين باشا» منذ كان يعمل أميناً أول لصاحب الجلالة الملك. وأرادت أن تضمه إلى الأسئلة المتعلقة بالاستجواب. ولكن عدداً من نواب المعارضة - كان من بينهم «مكرم عبيد» و«فكرى أياظة» - اعترضوا على ذلك لعدم وجود صلة بين السؤال والاستجواب، فقرر المجلس مناقشته باعتباره سؤالاً مستقلاً.

وفي اليوم التالي - ١٩ مايو (آيار) ١٩٤٣ - وقف «أحمد نجيب الهلالي باشا» - وزير المعارف العمومية - ليرد على السؤال، فقال إن «أحمد حسنين بك» كان قد اشترى عام ١٩٢٩، أثاثات من صنع مدرستي «الفنون التطبيقية» بالقاهرة و«أسيوط الصناعية» بـ «أسيوط» تشمل سجاجيد ودواليب وترابيزات وكنب وستائر وثرديات كهربائية، ولم يدفع ثمنها. وحين طوّل عام ١٩٣٣ - بسداد قيمتها، طلب تقسيطها على أقساط شهرية قيمة كل منها ٤٠ جنيه، لم يدفع منها سوى قسطين ثم توقف عن الدفع وفي ذمته للحكومة مبلغ ٥٣٥ جنيهًا و٥٠٧ مليمات، لم يسدها منذ أربعة عشر عاماً، على الرغم من الإلحاح عليه.. وختم الوزير رده، بأن تعهد أمام المجلس بأنه سوف يتخذ فوراً «الإجراءات اللازمة لتحصيل المبلغ المستحق على المدين، حفاظاً على المال العام».

واستند «مكرم» إلى اللائحة، ليعترض على إجابة الوزير. فلما جابهه رئيس المجلس بأنه وافق في الجلسة السابقة على مناقشة السؤال بشكل مستقل عن الاستجواب، قال إنه كان يتوقع أن يجيب الوزير بالإجابة

أن يستبدل من معاشه أقصى ما كان يحق له استبداله، وأن يقترض من «بنك مصر» مبلغاً بضمن مرتبه، ليسدد العاجل منها، وما لا يمكنه تأجيله. على أن تتم جدولة بقية الديون، فيسدد دين «بنك مصر» أولاً، حتى إذا انتهى تسديد أقساط هذا الدين عام ١٩٤٤، شرع في تسديد دين «وزارة المعارف»، على أن يضمن الاثنان، وثيقتين للتأمين على حياته قيمتهما أربعة آلاف جنيه، تغطيان كل ما عليه من ديون حتى في حالة وفاته.

وختم «حسنين» بيانه، قائلاً: إن الملك «فاروق» عندما تولى عرش مصر، أمر بتسديد جميع ديونه من جيبه الخاص. لكنه شكر جلالته على هذا الالتفات السامي والتمس إعفائه من هذه المنّة الكريمة، حتى لا يتهم نفسه بأنه يستغل منصبه، وثقة الملك لمنفعته الشخصية، فقبل الملك التماسه مراعاة لشعوره، مؤكداً أنه لا يزال حتى تاريخ نشر البيان يسدد ديونه طبقاً للتسوية التي اقترحها «أحمد عبد الوهاب باشا». وبذلك فشلت خطة الحكومة للتشهير بـ «حسنين»، بل وانقلبت عليها. ليس فقط لأن وزير المعارف - كما قال «حسنين» في بيانه - قد بسط على الملأ «حالة رجل أمضى في خدمة الحكومة سبعاً وعشرين سنة، وتقلب في مناصب عالية، ومع ذلك لم تمكنه حالته المالية من دفع ثمن أثاث منزله»، مما دفع الرأى العام للمقارنة بين فقره والثراء الطارئ الذى حققه بعض أقطاب العهد. بل لأن هذه الخطة قد استفزت - كذلك - أصدقاء الحكومة في السفارة البريطانية، إذ اعتبرها السير «مايلز لامبسون»، تجاوزاً للخطوط الحمراء فى الصراع بين القصر والحكومة، وأوفد السير



حسنين وفاروق: سنوات الصفاء

ومع أن وزارات متعاقبة، عرضت عليه - كما أضاف - أن تدفع عنه، تكاليف جميع محاولاته للطيران، باعتبارها جهوداً علمية، تمت لأهداف عامة، إلا أنه اعتذر عن قبول هذه العروض، إذ كان مطمئناً إلى قدرته على الوفاء بديونه بعد أن يبيع ما ورثه عن أبيه من أطيان وعقارات، ولكن الأزمة الاقتصادية التى بلغت أشدها فى سنة ١٩٣١ أخلفت ظنه، فجاء ثمن ما باعه أقل مما هو مدين به.

وعندما اختاره الملك «فؤاد» - عام ١٩٣٥ - ليسافر إلى إنجلترا بصحبة ولي العهد، ليكون رائداً له، اعتذر بأنه لا يستطيع أن يغادر البلاد قبل أن يسدد ديونه. فكلف الملك الراحل «أحمد عبد الوهاب باشا» - وكان وزيراً للمالية آنذاك - بأن يضع مشروعا لتسوية عامة لتلك الديون. وأشار الوزير عليه،

«والترسمارت» - السكرتير الشرفى للسفارة - برسالة إلى «مصطفى النحاس» تطلب إليه التدخل لوقف الهجوم على الملك ورجاله، فاستجاب على الفور، وأمر بحذف السؤال الخاص بديون «حسنين» وإجابة وزير المعارف عنه، من مضبطة جلسة مجلس النواب.

ومع أن العلاقات بين القصر والوزارة تحسنت بعض الشيء فى أعقاب أزمة «الكتاب الأسود»، بعد أن أجبرتهما السفارة البريطانية على التعايش معاً، حتى إن الملك «فاروق» كلف رئيس وزرائه بالتدخل لإزالة الخلاف بينه وبين أمه الملكة «نازلى». إلا أن الأزمة تجددت بعد ذلك بحوالى العام، تراكمت خلاله الاحتكاكات بين الطرفين. ثم بدأت فى التصاعد السريع فى شهر فبراير (شباط) ١٩٤٤.

وكانت حمى الملاريا قد اجتاحت عدداً كبيراً من قرى الصعيد، ولم تنتبه الحكومة إلى خطورة الوباء إلا بعد شهور. وما كادت تطلب من مجلس النواب فتح اعتماد إضافى فى الميزانية لمقاومته؛ حتى فاجأها الملك بالسفر إلى محافظتى «قنا» و«أسيوط» وبصحبته رئيس ديوانه «أحمد حسنين باشا» وناظر الخاصة الملكية «مراد محسن باشا» وثلاثة من كبار الصحفيين، ليمضى يوم عيد ميلاده الثالث والعشرين بين المنكوبين، ويدلى بتصريحات تسجل على الحكومة تقصيرها فى رعايتهم.

واستشاطت الحكومة غضباً، وبادر «النحاس» بزيارة «أسيوط» و«المنيا» بصحبة عدد من الوزراء، ليخطب ملهماً إلى أن المسئول عن تفاقم الوباء هم كبار ملاك الأراضى فى المناطق المنكوبة، الذين لم يمدوا لهم يد العون،

فى إشارة ضمنية إلى «فاروق» الذى كان يملك تفتيشين زراعيين كبيرين فى هذه المناطق.

واستدعى الملك السفير البريطانى، ليخطره بأن فى نيته إقالة الوزارة؛ ليس فقط بسبب انتشار الرشوة والفساد فى عهدها، ولكن كذلك بسبب استخفافها بهيبة العرش. فرئيس الوزراء يرفع العلم المصرى على بيته وكأنه ملك البلاد. وهو قد تجاسر فى خطب علنية على التقليل من شأن الزيارة التى قام بها الملك للصعيد، بل إنه طلب إلى المحافظين أن تكون مراسم استقباله فى المحافظات مشابهة للتشريفات الملكية، وأمر بجمع تبرعات إجبارية من الأهالى لإنشاء مؤسسات اجتماعيتين تحملان اسمه، وختم «فاروق» كلامه قائلاً: إن البلاد لا تحتمل ملكين.

ورد السفير مداعباً: إن ملكاً واحداً يكفينا.

وطلب مهلة لاستشارة حكومته. وفى انتظار الرد البريطانى شرع الملك فى تشكيل الحكومة التى سوف تحل محل حكومة الوفد، واختار «أحمد حسنين» رئيساً لها، لكى يكون ذلك مدعاة لاطمئنان البريطانيين إلى أنها لن تكون معادية لهم. ووقع بالفعل خطاب تكليفه بتشكيلها، وكان بمثابة عريضة اتهام لحكومة الوفد. إذ طلب إليه فيه أن يؤلف حكومة «تكفل للشعب حريته وتتسم بالنزاهة وتقضى على الرشوة والجشع والاستغلال والظلم والمحسوبية، وتوفر التمويل للشعب وتساوى بين المصريين»، فى إشارة ضمنية إلى عجز وزارة الوفد عن توفير كل ذلك. وأجرى «حسنين» مشاوراته واختار وزراءه، ورد على خطاب التكليف مؤكداً لجلالته بأن الوزارة ستعمل على تحقيق كل ما كلفها به.



مكرم عبيد باشا وزير المالية وسكرتير عام الوفد ومؤلف الكتاب الأسود. كاريكاتير برؤية معاد وريخان



د. أحمد ماهر باشا:

ولد عام ١٨٨٨. أنهى دراسة الحقوق عام ١٩٠٨ في مصر وحصل على الدكتوراه من جامعة مونبلييه بفرنسا وعمل أستاذاً بمدرسة التجارة العليا. اشترك في ثورة ١٩١٩ وكان أحد المشرفين على جهاز كان يتولى القيام بعمليات مقاومة مسلحة ضد الاحتلال. تولى وزارة المعارف في عام ١٩٢٤ وانتخب رئيساً لمجلس النواب عام ١٩٣٦. انشق عن الوفد عام ١٩٣٧ مع محمود فهمي النقراشي، وألف حزب «الهيئة السعدية». شكل وزارته الأولى عام ١٩٤٤. اغتيل داخل مبنى مجلس النواب في فبراير ١٩٤٥، بسبب إصراره على مشاركة مصر في الحرب ضد المحور في المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. توفي وعمره ٥٣ سنة

ومع أن الملك تحصن بمبنى ثكنات الحرس الملكي، في إشارة إلى استعداده للمقاومة، إذا فكر السفير في تكرار ما حدث يوم ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، إلا أنه استسلم لقرار مجلس الوزراء البريطاني، الذي حذره من إقالة حكومة تتمتع بثقة البرلمان، ولتهديد السفير بأن إهمال هذا التحذير، سوف يؤدي إلى تكرار ما حدث يوم حصار «قصر عابدين». فتراجع على الفور مؤكداً بأنه لا ينوي أن يغير الحكومة من دون استشارة الحكومة البريطانية مسبقاً. وأراد الملك أن يعوض «حسنين» عن الفرصة التي فاتته، وأن يكافئه على إخلاصه له، كما كافأت بريطانيا السير «مايلز لامبسون» بمنحه لقب «لورد كيلرن»، و«مصطفى النحاس» بمنحه لقب «سير»، فأصدر في ٣١ يوليو (تموز) ١٩٤٣. أمراً ملكياً، بمنحه «قلادة فؤاد الأول» التي ينص مرسوم إنشائها على ألا يزيد عدد الأحياء الذين يحملونها على عشرة، فأصبح منذ ذلك الحين يحمل لقب «حضرة صاحب المقام الرفيع أحمد حسنين باشا».

وبعد هدنة قصيرة، استأنف «حسنين» محاولاته لإقالة حكومة الوفد، فقد تجددت الاشتباكات بين الطرفين ووصلت إلى ذروة جديدة بعد خمسة شهور من الأزمة السابقة. ففي ١٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٤ كان الملك، وبصحبه «حسنين»، في طريقه من «قصر عابدين» إلى «مصر القديمة» لكي يؤدي صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان بـ «مسجد عمرو بن العاص»، حين لاحظ أن لافتات الترحيب به، تحمل عبارة «يحيا الملك مع النحاس» فاستفزه اقتران الاسمين وكأنهما ندان. وما كاد يصل إلى المسجد، حتى استدعى مدير الأمن العام «محمود بك غزالي»، وأمره بإزالة اللافتات بحيث لا

يراهها في طريق عودته من الصلاة. واستقر تنفيذ مدير الأمن العام للأمر، الحكومة، التي أصدرت قراراً بوقف «غزالي» عن العمل لأنه لم يستأذن وزير الداخلية قبل تنفيذه، واعتبر القصر وقفه عن العمل لأنه نفذ أمراً أصدره له الملك، ماساً بكرامة العرش، وطالب بإلغاء قرار الوقف، وأصررت الحكومة على ألا تعيده إلى عمله مهما كانت الظروف.

وتصاعدت الأزمة خلال الأسابيع التالية. وكان السير «مايلز لامبسون» لحسن حظ الملك. يمشى إجازته خارج البلاد. ولم يبد القائم بعمله. وكان صديقاً لـ «حسنين» وزميلاً له بالدراسة. حماسة للتدخل لصالح الوزارة، خاصة وأن «غزالي بك» كان معروفاً بصلته الطيبة بالسفارة. وكانت تلك هي الفرصة التي ينتظرها «حسنين»، فنشط لتجميع أحزاب المعارضة، لكي يهيئ بديلاً مقبولاً، ثم ضرب ضربته.

وفي عصر يوم ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٤، وفي الوقت الذي كان «النحاس» يتسلم فيه أمراً ملكياً بإقالة الوزارة بمقر إقامته بـ «فندق سيسل» بالإسكندرية، كان «حسنين» يستقبل في مكتبه بـ «قصر عابدين» أحمد ماهر» رئيس الحزب السعدى، لكي يسلمه خطاب تكليف بتشكيل الوزارة، ويحمل إليه رغبات القصر في أن تكون حكومة ائتلافية تضم كل الأحزاب المعارضة للوفد، على أن تحل مجلس النواب الوفدى القائم، وتجرى انتخابات جديدة تسفر عن مجلس نواب متوازن، لا يحوز فيه أى حزب على الأغلبية المطلقة.

وهكذا سقط المتهم الأول في جريمة ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢.



١٩٣٨: يوسف رشاد، وناهد شوقي بكير
في كوشة الفرح

مستبدًا، ينازع الأمة حقها في أن تحكم نفسها بنفسها، ويصر على أن يكون الملك - لا الشعب - مصدر كل السلطات. وكانت تلك واحدة من بدايات النهاية، وطيرًا واحدًا من سرب طيور الخراب التي كانت تحلق في أفق الأسرة المالكة المصرية.

وكان من بين الآثار الجانبية، لسياسة الانتقام، التي أسهمت في الوصول إلى تلك النهاية، أنها تطلبت ضم آخرين إلى الحاشية الملكية أو ازدياد نفوذهم فيها، ليتقاسموا بعد وفاة «حسنين» الدور الذي كان يلعبه إلى جوار «فاروق»، ويقودونه إلى طريق أكثر وعورة.

وكان على رأس هؤلاء الدكتور «يوسف رشاد» وهو طبيب ولد عام ١٩٠٧، وأنهى دراسته المتعثرة في كلية الطب عام ١٩٣٧ وهو في الثلاثين من عمره. وفي السنة التالية كلف بالعمل في القوات المسلحة. وفي عام ١٩٤١ انتدب للعمل كطبيب في بحرية جلالة الملك، حيث اقتصرت مهمته على العناية الطبية بضباط وجنود اليخوت الملكية.



١٩٤٤: محمود غزالي بك، مدير الأمن العام الذي أدى قرار نقله للإطاحة بوزارة النحاس

وبعد خمسة عشر شهرًا أخرى - وفي ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٦ - أطلق «حسنين توفيق» - الذي كان يتزعم تنظيمًا سرّيًا على صلة بالقصر - ثلاث رصاصات على ظهر «أمين عثمان»، عقابًا له على الدور الذي قام به ليلة ٤ فبراير، فنقل إلى المستشفى ليموت به بعد ساعات.

وفي الشهر التالي - فبراير (شباط) ١٩٤٦ - وفي محاولة لتهيئة مناخ ملائم تجرى فيه المفاوضات بين مصر وبريطانيا، حول مستقبل العلاقات بينهما في أعقاب الحرب، قررت الحكومة البريطانية استبدال سفيرها في مصر اللورد «كيلرن» بآخر لا يرتبط اسمه بالتدخل المباشر والفظ في السياسة الداخلية المصرية، فعينته مندوبًا خاصًا لها في منطقة جنوب شرق آسيا، ليحل محله السير «رونالد كامبل».

وبذلك حققت سياسة الانتقام لحادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، أهدافها، ودفع أبطاله الثلاثة ثمن خطيئتهم.

لكن هذه الأهداف لم تتحقق من دون آثار جانبية أضرت بـ «حسنين»، الذي أصبح - خلال السنوات الأربع الأخيرة من حياته - أقرب ما يكون إلى النموذج التقليدي لزعماء القصر، ممن دعموا سلطته على حساب سلطة الأمة. وأصبح يحكم مصر من مكتبه بالقصر، كما كان يفعل «حسن نشأت» و«زكي الإبراشي»، معتمدًا على أحزاب الأقليات المكروهة من الشعب، فانقطعت الصلة بين القصر والوفد، كما حدث في عهد الملك «فؤاد». وفقد «فاروق» كل ما كان قد كسبه من رصيد جماهيري، وأصبح من وجهة نظر الشعب، صورة أخرى من أبيه حاكمًا

المفرطة ليرفعه إلى أعلى فأتاح بذلك للأطباء فرصة فحصه .

وأمر الملك فى أعقاب ذلك بضمه إلى الفريق الطبى الذى يعالجه، ليكون بمثابة طبيب مرافق له، وخصص له غرفة إلى جواره أثناء إقامته فى المستشفى، وبعد انتقاله إلى «قصر عابدين» خصص له غرفه أخرى إلى جواره ليواصل رعايته أثناء فترة النقاهة .

وخلال تلك الشهور توثقت العلاقة بينهما وتحولت إلى صداقة، كان من أهم أسباب استمرارها، أن الملك تعرف إلى زوجته «ناهد رشاد». وكانت «ناهد شوقى بكير». كما كانت تسمى قبل أن تتزوج . فى الثالثة والعشرين من عمرها، تمت بصلة مصاهرة بعيدة للأسرة المالكة، إذ كان «محمود فخرى باشا» - زوج الأميرة «فوقية» أخت «فاروق» من أبيه - ابن عم والدتها، التى كانت - كذلك - وصيفة بالقصر فى عهد الملك «فؤاد». وفتن الملك «فاروق» بجمال «ناهد رشاد» الأخاذ، وكان مزيجاً من الجمال المصرى والشركسى، كما فتن بشخصيتها القوية، واتخذها - لفترة - عشيقته له، وعينها وصيفة لشقيقته الإمبراطورة «فوزية» حين عادت إلى مصر عام ١٩٤٥ .

لكن المصدر الرئيسى لنفوذ «يوسف رشاد» فى الحاشية كان يعود إلى صلاته بعدد من ضباط الجيش الشبان، ونشاطه فى اجتذاب ولاتهم للقصر - فضلاً عن أنه وضع تحت رعايته مجموعة من الضباط المغامرين الذين استفزهم ما حدث يوم ٤ فبراير، كان من بينهم ضابطان فصلاً من الجيش بسبب تعاطفهما مع الألمان هما «أنور السادات» و«حسن عزت» اللذان قادتتهما المصادفة للتعرف على تنظيم



ناهد رشاد

وفى ١٥ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٣، وبينما كان الملك «فاروق» يقود - كعادته - سيارته بسرعة هائلة فى طريق عودته من «أنشاص» إلى القاهرة، اصطدم بإحدى سيارات الجيش البريطانى أمام قرية «القصاصين»، ونقل إلى مستشفى عسكرى بريطانى قريب من موقع الحادث .

وطلب قائد البحرية الملكية من «يوسف رشاد» أن يصحبه للأطمئنان على صحة الملك، باعتبارهما من أفراد الحاشية العسكرية. وعندما دخلا عليه كان «كونسلتو» من الأطباء البريطانيين والمصريين يحاولون تحريكه من رقده لفحص مؤخر العمود الفقرى فتفشل محاولاتهم لفرد ما كانت تسببه له من آلام نتيجة لكسر عظام الحوض فتدخل «يوسف رشاد»، ووضع إحدى يديه تحت كتف الملك، ووضع الثانية تحت إبطيه، ولما اطمأن إلى أن هذا الوضع لا يسبب له آلاماً، استخدم قوته البدنية

مدنى يضم عددًا من طلاب المدارس الثانوية والجامعات ويتزعمه «حسين توفيق»، كان يقوم بعمليات اغتيال لضباط وجنود جيش الاحتلال، فوجهاه نحو الانتقام من الخونة المصريين، الذين تواطؤوا مع المحتلين، ومكنوهم من التدخل فى شئون مصر الداخلية فى ذلك اليوم الأسود. ومع أن المحاولة الأولى التى قام بها هذا التنظيم لاغتيال «مصطفى النحاس» - فى ٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٥ - قد فشلت، إلا أنه نجح - بعد شهر واحد - فى اغتيال «أمين عثمان»، كما تكررت بعد ذلك محاولته لاغتيال «النحاس» بسيارة مفخخة تركت أمام منزله، ولكنه نجا للمرة الثانية.

وكانت تلك المحاولات، هى بداية تورط القصر فى استخدام العنف لتصفية خصومه السياسيين عن طريق مجموعات متحركة، أطلق عليها فيما بعد اسم «الحرس الحديدى» فدعم بذلك الاتجاه إلى العنف، الذى برز فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتشكل من مجموعات كثيرة من التنظيمات السرية المسلحة بعضها يعمل لحسابه، والبعض الآخر يعمل لحساب أحزاب سرية وعلنية. فتراجعت بسرعة ثقة الشعب فى قدرة الطريق الليبرالى الديمقراطى على تحقيق مطالبه، ولم يبدأ أقل مقاومة حين انتهى ذلك بزحف العسكريين عام ١٩٥٢، لإسقاط النظام الملكى الدستورى، بعد أن استقر فى يقين الشعب، أنه لم يكن أبداً دستورياً.

وكان «كريم ثابت» هو الفارس الثانى الذى انضم إلى الحاشية الملكية خلال تلك الفترة. وهو صحفى لامع ينتمى إلى أسرة صحفية ذات أصول لبنانية توطنت فى مصر، وأنشأت جريدة «المقطم» التى ظلت - لمدة نصف

قرن - تدافع عن الاحتلال البريطانى لمصر. وكان جده لأمه أحد أصحاب «المقطم». وكان والده رئيساً لتحريره. وكان فى الثامنة عشر من عمره، عندما بدأ عام ١٩٢١ حياته الصحفية على صفحات «المقطم». وبعد خمس سنوات من العمل بها تركها ليصدر مجلة خاصة به، وليعمل إلى جوار ذلك محرراً فى عدد من الصحف والمجلات الأخرى. وقد أثبت منذ شبابه كفاءة خاصة فى «صناعة النجوم» من خلال التقاط وتأليف - ثم نشر - التفاصيل الإنسانية الصغيرة عن حياة الملوك والأمراء والوزراء - التى تثير عادة فضول العوام، وتسهم، إذا ما اختيرت بعناية فى إزكاء إعجاب العاديين من البشر بهم، فهو مشغول بالبحث عن أصناف الأكل التى يحبها ملك إيطاليا ونوع السجائر التى يدخنها ملك الأفغان، والهوايات الخاصة لملك الإنجليز.

وفى عام ١٩٢٧ كتب مقالاً بعنوان «نريد أن نرى الأمير فاروق»، عبر فيه باسم «الشعب» عن شكواه لأنه لم ير حتى ذلك الحين صورة للأمير، أو يراه هو نفسه، ولم يعرف على وجه الدقة ماذا يأكل سموه؟ وكيف يلعب وإلى أى الهوايات يميل؟ وفى العام التالى انفرد بالحصول على معلومات خطيرة حول هذا الموضوع؛ لفقت نظر «الملك فؤاد» فكانت بداية الخيط الذى ربط بينه وبين القصر.

ومع أن «كريم ثابت» كان أحد الشركاء الثلاثة الذين أصدروا جريدة «المصرى» فى عام ١٩٣٧ - مع «محمد التابعى» و«محمود أبو الفتاح» - ومع أنه لم يكف خلال تلك السنوات عن الكتابة عن الملك؛ فإن صلته بـ «المقطم» - الذى كان قد عاد إليه ليتولى رئاسة تحريره -



يوسف رشاد



حسين توفيق ولد بالقاهرة عام ١٩٢٥ لأسرة ثرية، إذ كان والده توفيق أحمد باشا وكيل لوزارة الحربية. كان طالبا في المدارس الثانوية في أثناء الحرب العالمية الثانية، حين شكل جمعية سرية تضم عددا من أقاربه وزملائه وأصدقائه قامت بعمليات لاغتيال جنود وضباط جيش الاحتلال البريطاني بشوارع القاهرة المتطرفة. تغير اتجاه الجمعية حين انضم إليها ضابط الجيشى اليزوباشى (الرائد) أنور السادات (الرئيس فيما بعد)، المفصول بسبب تعاونه مع المخابرات الألمانية، فوجهها نحو اغتيال «الخونة» الذين تواطؤوا مع الإنجليز يوم ٤ فبراير ١٩٤٢. قامت الجمعية بدعم من تنظيم «الحرس الحديدى» الذى كان يضم عدداً من ضباط الجيش المصرى، بمحاولتين فاشلتين لاغتيال زعيم الوفد «مصطفى النحاس»، لكنها نجحت فى اغتيال أمين عثمان، مهندس حادث ٤ فبراير، فى ٥ يناير ١٩٤٦. قبض عليه وعلى أعضاء الجمعية وقدموا للمحاكمة لكن القصر الملكى نجح فى تهريبه إلى سوريا، حيث قام عام ١٩٥٠ بمحاولة فاشلة لاغتيال قائد الجيش السورى «أديب الشيشكلى» انتهت بالحكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة. تدخل المشير «عبد الحكيم عامر» لدى السلطات السورية للإفراج عنه فعاد إلى مصر عام ١٩٥٧. حكم عليه مجلس عسكرى عال عام ١٩٦٥ بالأشغال الشاقة المؤبدة بتهمة التآمر لاغتيال الرئيس «جمال عبد الناصر»

كريم ثابت يجلس إلى يسار الملك فاروق فى مأدبة أقامها لأحد الزعماء العرب

حالت دون ضمه إلى فيلق الدعاية للقصر الذى كان «حسنين» يوجهه، إلى أن التقى مصادفة، فى الأيام الأخيرة من عام ١٩٤١ بالملك «فاروق» فى «فندق كترأكت» بأسوان. لكن العلاقة بينهما لم تتوثق إلا فى أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وفى سياق حاجة القصر، إلى وسطاء بينه وبين السفارة البريطانية، لتسهم فى تلطيف الأجواء المتوترة بينهما. وفضلاً عن الصلة التاريخية بين أسرة «المقطم» والسفارة فقد كانت ابنة خالة أبيه «إيمى نمر» زوجة للمسكرتير الشرقى للسفارة -المستر «والتر سمارت»- وهكذا أدرج اسم «كريم ثابت» -منذ صيف عام ١٩٤٣- ضمن قائمة تضم عدداً من الشخصيات المحدودة كانت تدعى للحفلات الخاصة التى يحضرها الملك سواء كان يقيمها أم يدعى إليها.

ولأن الملك -كما قال «كريم ثابت» نفسه فيما بعد- كان يستلطفه ويجد متعة فى الحديث إليه، فقد كان يصحبه إلى كل مكان؛ من «الأوبرج» إلى «نادى السيارات»، ومن «ركن فاروق» إلى «ركن حلوان»، ومن مجالس الطرب والرقص والقمار، إلى الاجتماعات السياسية والاتصالات بالدول العربية، التى كان «كريم ثابت» على صلة بكثير من قادتها وملوكها.



وهكذا جاء خلفاء «حسنين» ليكونوا طبعة مختلفة عن الأصل، فخلطوا بين الأدوار، وجمعوا بين السياسة والتجارة، وبين المغامرين والقوادين. ولعلها مصادفة، لا تخلو من دلالة، أن الأسبوع الأخير من حياة «حسنين» قد بدأ بمظاهرة طلاب الجامعة الشهيرة فى ٩ فبراير (شباط) ١٩٤٦؛ التى لم تجد حكومة «محمود فهمى النقراشى» وسيلة لمنع المشاركين فيها من محاولة عبور النيل من «الجيزة». حيث توجد مبانى الجامعة -إلى القاهرة لتحريض جماهير المواطنين على الانضمام إليهم إلا بفتح «كوبرى عباس» وهم يعبرونه، ليسقط عشرات منهم فى النيل، وتنتشر شائعات -تبين فيما بعد أنها غير صحيحة- بأنهم قد غرقوا فى مياهه، فيجىء رد الطلاب على ذلك خالصاً فى اليوم التالى، فيحطمون الزينات الملكية ويدوسون على صور الملك التى؛ كانت معلقة فى مكان الاحتفال بوضع حجر الأساس للمدينة الجامعية، حيث كان مقرراً أن يقوم الملك بإرسائه بيده الكريمة، كأحد طقوس الاحتفال بعيد ميلاده السادس والعشرين. وعندما توجه إليه جلالته فى اليوم التالى، لم يجد الطلاب الذين قاطعوا الاحتفال. ولم يجد من الزينات سوى مصابيح محطمة وأسلاك كهرباء مقطوعة، وشعلة امتدت إليها يد التدمير، ومياه صنادير الحريق التى تركها الطلاب مفتوحة لتغرق مكان الاحتفال.

وأُسرع «حسنين» يحاول إعادة حشد طلاب «الإخوان المسلمين» فى صف الملك، ليواجه بهم مشاعر العدوان ضد القصر؛ التى انتشرت بين طلاب الجامعة. فقابل مرشدهم العام «حسن البنا» ورتب له «مصطفى أمين» -رئيس



يناير ١٩٣٩: الملك فاروق يتوسط أمه الملكة نازلي عن يساره وزوجته الأولى الملكة فريدة عن يمينه وإلى يمين الملكة الوالدة الأميرتان فوزية وفائزة، وإلى يمين فريدة السلطانة ملك

بدأوا يلمعون فى بلاط «فاروق»، وهو مستوى كومبارس التاريخ ممن زحفوا ليحتلوا مكانة «حسنين»، الذى مات بعد أيام قليلة من ذلك الحديث، وبعد أن تحطمت أسطورة الملك المحبوب التى صنعها على امتداد عشر سنوات. وكان تبريره لذلك قاسياً، فحين نقلت إليه السيدة «فاطمة اليوسف» صاحبة مجلة «روزاليوسف» ما يشيع بين الناس من أحاديث عن سلوك الملك الشخصى، مشيرة إلى تأثير ذلك على شعبيته، قال لها معبراً عن الروح العدمية التى تركها حادث ٤ فبراير على شخصية الملك:

.. ياستى .. الملك رمى عرش فى الشارع يوم ٤ فبراير.. ومحدث اتلقاه.

حرير «أخبار اليوم». لقاء بزعماء الملااب الإخوان فى كليات الجامعة. ولما كامل عددهم فى صالون منزله، نزل نيهم وفى صحبته ضيف كان يزوره المصادفة هو «كريم ثابت». واستقبلهم حسنين» بحفاوة، واندفع فى حديث طويل، أراد أن يمهده به لهدفه، فتحدث نيهم عن الملك الشاب باعتباره شاباً مثلهم، يحبهم لأنهم من جيله، ولأنه بحس بأحاسيسهم ويشعر مشاعرهم. وأفاض فى ضرب الأمثلة لى ذلك. وقبل أن يمضى إلى هدفه. راد «كريم ثابت». أن يؤكد على ما قاله حسنين» فقال لزعماء طلاب الإخوان: ن الملك يفعل كل ما يفعلونه، حتى إنه نثلم، يحب معاكسة الفتيات. وتبادل قادة طلاب «الإخوان لمسلمين» نظرات ذاهلة. وكان ذلك هو نوع الرجال الذين



لم تقتصر
الآثار المدمرة
لحادث ٤
فبراير
(شباط)
١٩٤٢، على
ما تركه من
بصمات على

سياسة القصر، إذ الواقع أنه ترك أكثر
آثاره خطورة على شخصية «فاروق»
نفسه. صحيح أن هذه الآثار لم
تستحدث جديداً، يختلف عما كان
معروفاً عن سلوكه من قبل، إلا أنها قد
عمقت الجانب السلبي من هذا السلوك
على الصعيدين السياسى والشخصى.
فقد كان سياسياً مهيباً منذ البداية،
بحكم نشأته وتربيته، أو بمعنى أدق
عدم تربيته، لكى يكون حاكماً مستبدًا،
وكان سلوكه الشخصى ينتمى إلى ذلك
النمط الشائع من سلوك «أولاد الذوات
الخيرانيين»، لكن الأمل فى ضبط
سلوكه على الصعيدين، كان لا يزال
ممكناً حتى وقع حادث ٤ فبراير،
فاندفع بجموح، يتصرف بشكل يفقد
لأى إحساس بالمسئولية تجاه المستقبل،
وبروح عدمية لا ترى فيه ما يدعو
للحفاظ عليه.

وكما انتهت سياسة الانتقام من
أبطال حادث ٤ فبراير؛ بإدراج
«حسنين» ضمن القائمة التى تضم
«حسن نشأت» و«زكى الإبراشى»،
وقادت «فاروق»، لكى يصبح - على
الصعيد السياسى - صورة أخرى من
أبيه. فقد انتهت سياسة الترفيه عن الملك
الشباب لكى ينسى ما جرى يوم ٤
فبراير بتدمير حياته الزوجية، وتبديد
مشاعر الحب الشعبية الجارفة التى
أحاطت بعرشه، طوال السنوات الأولى
من حكمه، ووصلت إلى ذروتها فى
أعقاب حادث ٤ فبراير نفسه.

وكان فريق من أمراء وأميرات
الأسرة المالكة، قد تحمسوا - فى أعقاب
الحادث - للتعبير عن مشاعر التعاطف
والتضامن مع الملك الشاب. ومع أن هذه
الحماسة، قد ذهبت ببعضهم - مثل
النبيل «عباس حليم» - إلى حد التفكير
فى التخطيط لاغتيال السير «مايلز
لامبسون» مما اضطر الملك للرضوخ
للتهديد البريطانى، والموافقة على
تحديد إقامته؛ فقد فضل آخرون أسلوباً
أكثر أرسقراطية، فنهضوا لتعبئة
جهود وإمكانات الأقارب والأصدقاء
للتسرية عنه، تعبيراً عن تعاطفهم معه،
وتأييدهم له فى مواجهة تصرف
«لامبسون» الفظ، عن طريق تنظيم
سلسلة من الحفلات، كانت تبدأ كمآدب
للعشاء، ثم تتحول فى نهايتها إلى
حفلات راقصة، فينصرف الشيوخ،
ويبقى الشباب والمتصابون، يرقصون
على أنغام الجاز باند حتى الفجر،
والأكبر سناً يرقص على أنغام الفالس،
والأكثر رومانتيكية يرقصون التانجو،
أما الأوفر شباباً فكانوا يرقصون على
أنغام أكثر حداثة مثل الرابا وتشك
توتشيك.

وهكذا شاع التقليد الذى أرسته
الأميرة «شويكار»، وانضم عشرات من
النبل والأمرء إلى طابور منظمى
حفلات الترفيه عن الملك الشاب، فتزايد
عددها وتسارع إيقاعها وأصبح سلوكه
خلالها أكثر انفلاتاً وانفصاحاً. وكان
من بين الذين انضموا إلى هذا الطابور
الأمير «علاء الدين مختار» - ابن عمته
الأميرة «نعمت مختار» - والأميرة
«منيرة حمدى» والنبيلان «حسن»
و«سعيد طوسون». فضلاً عن حفلات
أخرى كانت تنظمها «هيلين
موصيرى» التى احتلت مع «أنطون
بوللى» مكاناً متقدماً ضمن فريق

أمين عثمان باشا (١٩٤٠/١٩٤٦):
سياسى مصرى. تخرج فى كلية
فيكتوريا بالإسكندرية وحصل على
بكالوريوس فى الآداب ونال الدكتوراه
فى القانون من فرنسا. ظل يترقى فى
السلك الإدارى إلى أن أصبح وكيلًا
لوزارة المالية. اكتشفه مكرم عبيد أثناء
توليه لوزارة المالية عام ١٩٣٧، وبدأ
يسند إليه مهام كثيرة، بعد أن اكتشف
صلته الوثيقة بالسفارة البريطانية.
كان أول رئيس لديوان المحاسبة عند
إنشائه عام ١٩٤٢، واختير وزيراً
للمالية عام ١٩٤٣. كان معروفاً بأنه
ضابط الاتصال بين الوفد والسفارة
البريطانية. اغتاله تنظيم سرى كان
على صلة بالقصر فى ٥ يناير ١٩٤٦





الأميرة أشرف بهلوى شقيقة شاه إيران محمد رضا بهلوى.. كانت متزوجة من مصرى هو أحمد شفيق نجل المؤرخ أحمد شفيق باشا صاحب حوليات مصر السياسية

ولم يقتصر نشاط «فاروق» فى اقتناء النساء على مستوى معين. فقد كان شغوفاً باستكمال مجموعته منهن، بحيث ضم كل المستويات. ونهض «أنطونيو بوللى» للقيام بهذه المهمة. ونجح فى أن يضم إلى المجموعة أنواعاً من النساء الشعبيات، كان من بينهن فتيات كورس أوروبيات يعملن فى ملاهى القاهرة الليلية، وراقصات مصريات.

ومع أن خبر كثير من تلك العلاقات كان يصل إلى «الملكة فريدة» لعدم حرص «فاروق» على إخفائها، أو لتعمده تسريبه إليها، فيرفع درجة توتر العلاقات بينهما، إلا أنه لم يصل بالأمور إلى طريق اللا عودة. ليس فقط لأن بعض المحيطين بالطرفين كانوا يتدخلون لتخفيف التوتر، أو لأن آخرين - كان من بينهم «الملكة نازلى» و«أحمد حسنين» و«الأمير محمد على» وأسرتها نفسها - واصلوا نصحتها بأن تتحمل وتصبر على ما وصفوه بأنه «نزوات عابرة» سوف يشبع الملك منها يوماً فيكيف عنها؛ ولكن - كذلك - لأنها لم تكن تستشعر تهديداً جدياً من تلك العلاقات على حياتها الزوجية، إذ لم

الرجال والنساء الذين يوردون «المتع الصحية لجلالته».

ويصعب حصر النساء اللواتى انضممن إلى فتيات الترفيه عن الملك خلال السنوات الأربع التالية، أو تحديد طبيعة علاقته بهن. فقد كان بحكم تربيته الصارمة - التى تركزت على التعامل مع الأشياء وليس مع الناس - يتعامل مع النساء كما يتعامل مع مقتنياته النادرة من التحف، ويسعى لاستكمال مجموعته منهن، كما يسعى لاستكمال مجموعاته من طوابع البريد وأغلفة علب الكبريت وغطاءات زجاجات المياه الغازية. كان ما يعنيه أن يقتنى المرأة، لكى يضمها إلى مجموعته، أكثر مما يعتنى باستعمالها. وفيما بعد قالت «بربارا سكلتون» - إحدى عشيقاته فى تلك المرحلة - إنه كان يشناق للجنس أكثر مما يمارسه. وكان من الناحية السيكلوجية يميل إلى أن يقوم بدور الأنثى فى لعبة الحب، لا بدور الذكر، فهو يتوقع أن تفعل المرأة كل شئ له.

وكانت «إيرين جينل» هى أولى مغامراته العاطفية فى تلك الحقبة. وهى يهودية من أصل مصرى كانت آنذاك فى مثل عمره، مطلقة فى الحادية والعشرين من عمرها، وكانت «هيلين موصيرى» هى التى رتبت أمر تقديمها له. وقد استمرت عشيقته له حتى خريف عام ١٩٤٣، عندما حلت محلها «بربارا سكلتون» - وكانت تعمل أيامها موظفة شفرة بالسفارة البريطانية وأصبحت فيما بعد واحدة من أشهر كتاب القصص الشعبية الرخيصة فى بريطانيا. وكما انقطعت علاقته بـ «إيرين» التى تزوجت ضابطاً بريطانيا ورحلت معه؛ فقد انقطعت صلته بـ «بربارا» عندما نقلت إلى «أثينا» لتعمل بها.



١٩٤٠: الملك فاروق يراقص الأميرة
أشرف بهلوى شقيقة ولى عهد إيران
زوج شقيقته الأميرة فوزية

تكن من بين النساء اللواتي يضمنهن «فاروق» إلى مقتنياته، حتى ذلك الحين، واحدة تصلح لكي تكون زوجة للملك. لكنها بدأت تستشعر هذا التهديد عندما ظهرت على الساحة نساء ممن تتوافر فيهن مواصفات، لا تحول دون أن تكون إحداهن زوجة شرعية للملك.. وكانت الأميرة «أشرف بهلوى» - شقيقة إمبراطور إيران - هي أولى النساء اللواتي أشعرنها بأن حياتها الزوجية تتعرض لخطر جدى. ففي ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٢، وبعد أسبوعين من حادث عابدين، وصلت الإمبراطورة «فوزية» إلى مصر في أول زيارة لها لبلدها ولأسرتها، منذ زفافها عام ١٩٣٩ إلى ولى عهد إيران، الذى كان قد أصبح إمبراطوراً على بلاده بعد عزل والده عن العرش عام ١٩٤١، وبصحبته شقيقة الإمبراطور التوأم.

وكانت «أشرف بهلوى» فتاة فى الثالثة والعشرين، نحيلة القوام، سمراء البشرة، تمتلئ بالحيوية والمرح والإقبال على الحياة.

وطبقاً لرواية «عادل ثابت» فقد تعرفت «أشرف» إلى الملك «فاروق» فى مأدبة شاي أقيمت على شرف «الإمبراطورة فوزية» ومرافقيها فوق ظهر اليخت النيلي الفاخر «قاصد خير». وكان يرسو أسفل استراحة ملكية صغيرة هى التى تعرف اليوم باسم مبنى مجلس قيادة الثورة. ولسبب ما، لعله مجرد الرغبة فى إغاطة امرأة أخرى، قررت «أشرف» أن تتخذ من «فاروق» هدفاً، ولم يمض وقت طويل على تعارفهما، حتى كان الاثنان يتبادلان النكات، ولكز الضلوع، وبلغت الأمور ذروتها، عندما دبّرت «أشرف» أن تغلق باب إحدى المقصورات العليا

عليهما معاً، لتتعالى الضحكات، بينما كانت الملكة «فريدة» تكاد تنفجر غيظاً. وكان ما حدث طليقة إنذار دفعت «فريدة» لكي تضع «أشرف» تحت حصار أمنى، خلال الحفلات المتعددة، التى أقامها أفراد الأسرة المالكة على شرف «الإمبراطورة» طوال الأسابيع التى أقامتها فى مصر.

وحين عادت «أشرف بهلوى» مع شقيقته «شمس بهلوى» ووالدتها إلى مصر فى ربيع العام التالى - ١٩٤٣ - فى طريقهن إلى القدس. لم تبد «فريدة» نفس الانزعاج، إذ كان ميدان المواجهة قد انتقل من «طهران» إلى «القاهرة» ومن شقيقة شاه إيران، إلى زوجات أبناء عمومة «فاروق». وكان مسرح المآدب والحفلات التى أقيمت فى سياق حملة الترفيه عنه، قد شهد ظهور مجموعة من النيبيلات الشابات، أخذن يتنافسن فيما بينهن على لفت نظر الملك إليهن، كان من بينهن النيبيلات «نسل شاه» - زوجة الأمير «محمد عبد المنعم» ابن عمه الخديو «عباس حلمى الثانى» - و«هان زاده» - زوجة ابن عمه الأمير «محمد على إبراهيم» - و«هبة الله».

فتصاعدت هواجس «فريدة»، وبدأ إحساسها بالخطر الذى يهدد حياتها الزوجية يتفاقم. إذ كن جميعاً فى مثل عمرها، وكن مثلها جميلات، بل وتتميز كل منهن بطابع مختلف من الجمال، الذى يجذب الرجال، بحكم الرغبة فى التنوع. ولا بد أنها أدركت أن زوجها لن يبذل أى محاولة لصددهن، وأنه سيرحب بضم هذه التشكيلة الجديدة من الجمال التركى والشركسى، الذى يجمع بين الشقراوات والسمراوات وما بينهما، إلى مجموعة مقتنياتهن من النساء. وارتعبت لأنها - على عكس غيرها - مجموعة لا تقتصر أهدافها على

مجرد التشرف بمضاجعة ملكية، بل سوف تطمح، بالقطع، للجلوس على العرش، لأنها تملك شروط ذلك.

وما لبث القلق أن تصاعد بعد أن انتهت المرحلة الأولى من التصفيات بين النبيلات المتنافسات إلى فوز النبيلة «ماهوش طوسون» بالرعاية الملكية السامية، ثم ما لبثت كرة الروليت أن توقفت أمام الرقم المناظر لاسم النبيلة «فاطمة طوسون».

وكانت «ماهوش» و«فاطمة» زوجتين لشقيقين من أبناء الأمير «عمر طوسون». ابن عم أبيه - الذى لعب دوراً بارزاً فى الحياة السياسية والعامة. وكان من بين أوائل الذين دعوا إلى تشكيل وفد مصرى، يسافر إلى فرنسا، ليعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، وهو الوفد الذى تشكل بعد ذلك برئاسة «سعد زغلول». وعلى العكس من الأب الذى كان آنذاك فى السبعين، وعرفت بتزمنته الأخلاقى وتمسكه بالتقاليد، فقد كان أبناؤه من المتساهلين فى أمور الأخلاق إلى درجة تصل إلى التسيب.

وكان أكبرهم - وهو النبيل «سعيد طوسون» - فى الحادية والأربعين من عمره، تزوج من النبيلة «ماهوش عزيزة»، وهى فتاة سمراء فاتنة من أصل شركسى تصغره بسنوات، وأنجبا ابناً هو النبيل «محمد حسين طوسون». وظل شقيقه - الذى يصغره بعام - «حسن طوسون» مضرباً عن الزواج لسنوات طويلة. إذ كان شغوفاً بالنساء، مدمناً على الخمر يهتم بإسطبلاته وخيوله - التى كانت تجرى بانتظام فى حلبات السباق - أكثر من اهتمامه بالزواج..

وكان فى الثامنة والثلاثين حين تزوج يوم ٣ مايو (آيار) ١٩٤٠ من



فبراير (شباط) ١٩٤٩: النبيلة ماهوش طوسون زوجة الأمير سعيد طوسون تضع أوراقاً نقدية فى صندوق للتبرعات بحفلة خيرية أقامتها السفارة البريطانية بالإسكندرية، كان فاروق على علاقة بها وبزوجة شقيق زوجها فى وقت واحد.

«فاطمة شيرين» ابنة «إسماعيل شيرين» أحد كبار رجال الإدارة المصرية، الذى ينتمى لأسرة تمت بصلة مصاهرة للأسرة المالكة، إذ كانت جدتها لأمها ابنة الأمير «حسن» ابن «الخدو إسماعيل»، فهى من بنات عمومه للملك «فاروق»، وكانت فى السادسة عشر من عمرها، تصغر زوجها بثلاثة وعشرين عاماً.

وعلى العكس من «ماهوش» السمراء التى ملها «فاروق» بسرعة، ولم تستمر علاقته بها سوى شهور، فقد تعلق بـ «فاطمة» الفاتنة، التى كانت فى التاسعة عشر من عمرها حين تعرف إليها، فى حفلة أقامها النبيل «علاء الدين مختار» - ابن عمته «الأميرة نعمت مختار» - فى قصرها بـ «المرج» فى سياق حملة الترفيه التى أعقبت حادث ٤ فبراير.

وكانت «فاطمة» تعاني آنذاك من الإحساس بالوحدة والغربة فى قصر حميها المتزمت، الذى يخضع كل من يقيم به لإرادته المتسلطة، بعد أن أهملها زوجها الكهل وعاد للانشغال بخموره وخيوله ونسائه. وأشعل اهتمام



النبيلة فاطمة شيرين قرينة النبيل حسن طوسون وكريمة إسماعيل شيرين بك ربتهما جدتها وأمها الأميرة عفت حسن، ابنة الأمير حسن بن الخديو إسماعيل



١٩٤٣: الملك فاروق.. وفاطمة طوسون في قارب مطاطي في حمام سباحة داخل أسوار القصر

«فاروق» يصحب إليه بعض النساء. ومنهن «فاطمة طوسون». وكان أحياناً يترك «فريدة» فى الحمام، ويجلس مع «فاطمة»؛ وهو ما أثار الملكة وأشعل غيرتها.

ومنذ ذلك الحين تصاعدت التوترات فى حياة «فاروق» الزوجية، إلى أن انتهت. بعد خمس سنوات. بطلاقه من الملكة «فريدة» فى ١٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٨. فقد أصمت «فريدة» أذنيها نهائياً عن نصيح الناصحين لها بالصبر والتسامح مع نزوات زوجها التى؛ باتت متأكدة أنها محاولات متعمدة لإهانة أنوثتها وإذلالها. وبعد أن كانت تترك القصر غاضبة إلى بيت والدها، أو تحتج على سلوكه بالامتناع عن الاشتراك فى التشريفات التى تقام فى عيد ميلاده أو عيد جلوسه، أصبحت تغادر القصر من دون إذن أو علمه إلى بيوت أصدقائها وصديقاتها. ولم يعد يخفى على أحد أنها تعاني من حالة ظاهرة من الإحباط.

ومع نهاية عام ١٩٤٢. وبالتوازي مع علاقة «فاروق» بـ «فاطمة طوسون» - برز فى حياة «فريدة» رجلان:



النبيلتان الشقيقتان هان زاده ونسل شاه: منافسة على قلب الملك

«فاروق» بها خيالها المراهق، ليس فقط بسبب وسامته وشبابه، ولكن لأن حلم الجلوس على العرش، كان يعايب رأسها الصغير الجميل.

والغالب أن النبيلة «فاطمة طوسون» لم تجد فى وجود «النبيل حسن» والملكة «فريدة» عائقاً يحول دون زواجها من الملك. بعد طلاق كل منهما، وجلوسها آنذاك. على العرش، وهى أمنية غذاها «فاروق» الذى أصبح شديد الشغف بها. خاصة وأن الملكة «فريدة» كانت قد أحببت للمرة الثالثة أمله فى أن تنجب له ابناً ذكراً يكون ولياً للعهد، فوضعت - فى ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٣ - حملها الثالث، وكانت أنثى أطلق عليها والدها اسم «فادية».

وكالعادة، فإن «فاروق» لم يبذل أى محاولة لكى يخفى علاقته بـ «النبيلة فاطمة» بحيث لا تصل إلى أذن زوجته الملكة «فريدة» أو إلى علم زوجها النبيل «حسن»، فأصبح أمرها شائعاً بين أفراد الأسرة المالكة. وعلى العكس من «النبيل حسن» الذى كان مشغولاً آنذاك - فضلاً - عن خيوله وخموره - بمنافسة «محمد حسن» - شماسرجى الملك - على قلب الراقصة «هاجر حمدي» - وقد أصبحت بعد ذلك نجمة سينمائية - بل واستغل علاقة زوجته بالملك فى تهريب أمواله إلى أوروبا؛ فإن الملكة «فريدة» لم تطق صبراً، ولم تكن فى حاجة إلى التثبت من صحة هذه الشائعات، إذ كانت بعض مشاهد من شغف «فاروق» بـ «النبيلة فاطمة طوسون» تجرى أمام عينيها فى المناسبات التى تجمع الأطراف الثلاثة.

وطبقاً لرواية «أنطون بوللى» فإن المشكلات بين «فاروق» و«فريدة» قد تصاعدت بعد بناء حمام السباحة فى قصر عابدين خلال تلك الفترة، إذ كان



قصر الأميرة شويكار: مركز الترفيه عن فاروق بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢. اشترته الحكومة منذ نهاية الأربعينيات ليتحول إلى مقر لمجلس الوزراء المصري حيث لا يزال كذلك إلى اليوم

كان الأول هو «وحيد يسرى باشا»، ابن الأميرة «شويكار» - الزوجة الأولى للملك «فؤاد» - من زوجها الثالث «سيف الله يسرى باشا»، ولد عام ١٩٠٤ وتنقل مع والديه بين تركيا وفرنسا إلى أن طلقا عام ١٩١٦ وهو فى الثانية عشرة. وكان فى العشرين من عمره، عندما أنهى دراسته العسكرية - عام ١٩٢٦ - فى «معهد أميرسون» العسكرى فى الولايات المتحدة. ثم درس القانون والعلوم والسياسية فى «جامعة السربون» الفرنسية وحصل على دبلوم فى القانون الدولى والصحافة عام ١٩٣٣، ثم سافر إلى تركيا - حيث كان المقام قد استقر بأمه التى كانت على صلة وثيقة بالدوائر السياسية فى عهد «كمال أتاتورك» - وأقام علاقات واسعة مع الساسة الأتراك.

وتزوج آنذاك من ابنة سفير تركيا فى باريس، لكن الزواج انتهى بالطلاق من دون أن ينجب الزوجان أطفالاً.

وكان «أحمد حسنين» - زوج شقيقته «لطفيه يسرى» - هو الذى قدمه إلى الملك «فاروق» عند عودته إلى مصر عام ١٩٣٦، ضمن خطة إحاطة الملك بشبان مصريين ممن تلقوا تعليماً راقياً. لكن العلاقات لم تتواصل بينهما، على الرغم من صلة القرابة - إذ كان كل منهما أخاً للأميرة «فوقية»، أخت «فاروق» من الأب، وأخت «وحيد» من الأم - ربما بسبب فارق السن، إذ كان «وحيد» يكبر الملك بستة عشر عاماً، وربما لأن والديه كانا محسوبين فى القصر ضمن قائمة أعداء الملك «فؤاد».

وفى السنة التالية لزواج «فاروق» من الملكة «فريدة» تزوج «وحيد يسرى» - عام ١٩٣٩ - من صاحبة السمو السلطانى الأميرة «سميحة حسين» ابنة السلطان «حسين كامل» وكانت فى التاسعة والأربعين من عمرها، سبق لها الزواج من «محمد طاهر باشا»، ولكن الزواج الذى استمر خمس سنوات انتهى إلى الطلاق من دون أن تنجب. ومع أنها كانت أكبر من زوجها الجديد



وحيد يسرى

أن تستجيب لمثل هذه النصائح، وأن الأمر يتطلب مواجهة الملك بشكاوى زوجته، خاصة وأنهما -بحكم صلتها بكل الأطراف- كانا يطلعان على مشاهد من تليفه على «فاطمة طوسون»، ومناوراتها للانفراد بها من دون اعتناء بمشاعر زوجته، فضلاً عن أسلوبه الخشن في معاملتها أمام الغرباء.

ولأن «فاروق» كان يستشيط غضبا كلما فاتحه أحد في شكوى زوجته من سلوكه، فإن محاولات «وحيد يسرى» لإقناعه بأن يحسن معاملتها ويراعى مشاعرهما ويخلص لها، قد أسفرت عن العكس، إذ لم يعتبر ذلك تدخلاً غير مقبول في شئونه الخاصة فحسب، بل واتهم «وحيد يسرى» وزوجته بأنهما يسعيان إلى إفساد علاقته بالملكة «فريدة»، وأنهما مصدر المعلومات التي تصل إليها عن سلوكه الشخصى. ثم تركز هذا الاتهام على «وحيد»، الذى ربط «فاروق» بين شكوكه فى أنه يوقع بينه وبين زوجته وبين شكه فى أنه يسعى لإغوائها، ثم أصبح على يقين بأن الملكة تخونه معه، فوضعهما تحت رقابة صارمة لكى يتأكد من هواجسه.

وكان الرسام البريطانى «توماس ألويز» هو الرجل الثانى الذى ظهر فى حياة «الملكة فريدة» خلال تلك الفترة. ولم يكن قد مضى على وصوله إلى القاهرة -فى نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤١- ضمن إحدى فرق الجيش البريطانى سوى شهور حتى لمع اسمه كأحد الرسامين البارزين للصورة الشخصية فى مجتمع النخبة المصرية والبريطانية. ولم تحل وظيفته الشكلية كأحد ضباط قسم العلاقات العامة بقيادة الجيش، دون تفرغه لهذا العمل، بل وكان السفير البريطانى، أحد الذين جلسوا أمامه ليرسمهم.

بحوالى ستة عشر عاما، ولم تنجب منه هو الآخر، فقد عاش الزوجان حياة هادئة.

وفى عام ١٩٤٢، وبعد ثلاث سنوات من زواجهما، وفى إحدى الحفلات التى أقيمت للتعبير عن مساندة الأسرة المالكة لـ «فاروق» بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، التقت «فريدة» لأول مرة بـ «وحيد يسرى» وزوجته. ثم توثقت العلاقة بين الأطراف الأربعة خلال الحفلات التالية، وفى جلسات كانت تقتصر عليهم بقصر الأميرة «سميحة» بالزمالك، الذى أصبح -فى منتصف التسعينيات- مقراً لمكتبة متخصصة عن تاريخ القاهرة.

وفى البداية أعجب «فاروق» بـ «وحيد يسرى» الذى بدا له شخصية غير عادية، بثقافته الواسعة وخبراته المتنوعة، فمنحه رتبة الباشوية وفكر فى أن يعينه وزيراً للقصر ليكون مستشاراً سياسياً له. ووجدت الملكة «فريدة» فى الأميرة «سميحة» أمّاً وصديقة تستطيع أن تبثها شكواها من سلوك زوجها، ومن علاقته بالنساء وخاصة «فاطمة طوسون» التى كانت تزحف فى تلك الأيام بسرعة لكى تستولى على قلب الملك، وعلى مكانتها فى القصر، كما أعجبت «الملكة فريدة» بشخصية «وحيد يسرى»، الذى بدا لها رجلاً ناضجاً وافر التجارب، متعدد الاهتمامات، فهو بطل من أبطال الرياضة يهوى الطيران والصيد ويؤلف قطعاً من الموسيقى تذيعها محطة الإذاعة، وتعزفها الفرق الأجنبية.

ومع أن «وحيد يسرى» وزوجته، انضموا فى البداية إلى «فريق الناصحين بالصبر» الذى كان يحيط بالملكة «فريدة»، إلا أنهما ما لبثا أن أدركا أنها أصبحت فى حالة نفسية يصعب معها



الأميرة سميحة حسين



١٩٤٤: الملكة فريدة تحتضن ابنتها
الأخيرة فادية التي نأوشت «فاروق»
الظنون بأنها ليست ابنة ولكنها ابنة
«وحيد يسرى»

وهي أمنية حققتها له «ناهد سري» خالة «الملكة فريدة» وزوجة رئيس الوزراء «حسين سري». ووافق الملك على الفكرة، فكلف القصر «ألوين» برسم الصورتين، مقابل ألف جنيه لكل صورة، يدفع نصفها مقدماً، ويدفع الثاني بعد الانتهاء منهما على أن يبدأ برسم الملكة.

وبعد عدة جلسات في «قصر عابدين»، اعترض «ألوين» بسبب حالة الاستنفار التي كان «أنطون بوللي» يحيط بها أثناء العمل، حتى لا يتركه

ومع أن رسومه لم تكن تعجب كثيرين، إلا أن شهرته أغرت. كذلك. كثيرين. كما أغوته هو نفسه بنفسه. فقد كان، كما وصفه الذين يعرفونه، مغروراً شديد التصنع وافر الأنانية، يتصور نفسه فاتناً للنساء، وكان يقول لأصدقائه: إنه لا يستطيع أن يرسم صورة جديدة لامرأة، ما لم يحس بها بشكل حميم ويشاركها الفراش.

وبسبب غروره، فقد كان طموحاً، وقد أراد أن يتوج نشاطه في مصر برسم صورة للملك وأخرى للملكة.



الملكة فريدة تحمل فادية على ساقها
وفي المنتصف شقيقتها فوزية وبجانبها
إلى اليسار الابنة الكبرى فريال

بعد أن سمعت عنه ، فغادر القاهرة فى ١٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٤٣ إلى «كيب تاون» وهو يظن أنه فى مهمة مؤقتة وما كاد يصل إليها حتى اكتشف مناورة إبعاده، وأرسل إلى الملكة خطابا يطلب فيه تدخلها لإعادته وإفشال مؤامرة «بوللى». لكن الخطاب وصل إلى «لامبسون»، عبر الرقابة العسكرية، فأمر بتشديد الحصار عليه.

أما «فاروق»، فقد تظاهر بأنه لا يعرف عن الأمر شيئاً، فطلب «حسنين» من السفير إعادة الرسام ليتم الصورتين اللتين كان قد قبض نصف ثمنهما. واعتذر السفير - الذى أدرك أن الملك يعايبه - بأن المجهود العسكرى لا يستغنى عن وجود «الكابتن ألوين» فى جنوب إفريقيا.

ويميل «محمد حسنين هيكل» - الذى اطلع على تفاصيل القصة فى مخطوطة يوميات «لامبسون» الكاملة، المحفوظة فى مكتبة «كلية سانت أنتونى» بـ «جامعة أكسفورد» - والتي لم تنشر سوى مختارات منها اقتطفتها سكرتيرة «تريפור إيفانز» - إلى الحكم بأن هناك «علاقة غير شرعية» قد ربطت بين «الملكة فريدة» والرسام البريطانى دارت فصولها بين مارس (آذار) ١٩٤٣ ويناير (كانون الثانى) ١٩٤٤. وفضلاً عن أن برقيات «لامبسون» إلى وزارة الخارجية بشأن هذه العلاقة، تشير إلى أن فصولها قد جرت بين خريف ١٩٤٢ وربيع ١٩٤٣، وهو يبدو أقرب إلى المنطق لأن «الملكة فريدة» كانت خلال الفترة التى يذكرها «هيكل» حاملاً فى ابنتها الثالثة «الأميرة فادية». فإن الملك «فاروق» لم يشر فى مذكراته - التى نشرها بعد عزله عن العرش - إلى شكه فى علاقة زوجته بالرسام البريطانى، بل قصر هذه الشكوك على علاقتها بـ «وحيد

منفرداً مع الملكة، وتعلل بأنها تحول بينه وبين التركيز على الإبداع، وتشوش على مصادر إلهامه. واقترح على الملكة أن تزوره فى مرسمه بمسكنه حتى يتم عمله بشكل أفضل. ووافقت الملكة بعد إلحاح قليل. والغالب أنها لم تستأذن «فاروق» ولم تخطر، إذ كانا - خلال تلك الفترة - لا يكادان يتبادلان حديثاً بسبب الأزمة التى ترتبت على علاقته بالنبييلة «فاطمة طوسون». ولكن الخبر وصل إليه عبر العيون التى كان قد بثها حولها، فقام بزيارة مفاجئة لمسكن «ألوين» الذى كان يشاركه فيه اثنان من ضباط الطيران، استقبلا الملك، وشغلوا إلى أن نجحت الملكة فى التسلل من المسكن من دون أن تضبط.

ولم تكن أخبار علاقة «ألوين» بالقصر، بعيدة عن مسامع السفير البريطانى، إذ كان يعرفها منه هو نفسه فى سياق شكواه المتكررة، من الحصار الخائى الذى يفرضه «أنطوان بوللى» على جلساته مع الملكة، وهو حصار كانت تضيق به هى الأخرى، وتميل إلى تحديه خاصة وأنها كانت تعرف الدور الذى يلعبه «بوللى» فى البلاط، حتى أنها اقترحت على «ألوين» - كما ذكر للسفير - أن يصحبها إلى السينما.

ووجد «لامبسون» نفسه عاجزاً عن السيطرة على اندفاع الضابط البريطانى نحو الملكة، فقد أراضى إقبالها عليه وتبسطها معه غروره، واعتبره اعترافاً ملكياً بأنه رجل لا تستطيع امرأة مقاومته. والغالب أن السفير تلقى إشارة ملكية بضرورة إبعاده عن مصر، فى وقت كان يبحث فيه حلاً للمشكلة قبل أن تتفاقم وتهدد حياة الرسام المفتون بنفسه. فتذرع بأن زوجة الجنرال «سمطس» - رئيس جنوب إفريقيا - ترغب فى أن يرسمها

دم «فادية» هي نفس فصيلة دمه إلا أنه لم يقتنع.

ويقول «أنطون بوللى» إن «فاروق» كان يردد دائما أن لديه ما يثبت أن هناك علاقة مشبوهة تربط بين زوجته الملكة «فريدة» و«وحيد يسرى»، إلا أن المستند الوحيد الذى كان يملكه، هو خطاب من مجهول يتضمن هذه المعلومة.

لكن «فاروق» صدق ما ورد به، خاصة أن تقارير جواسيسه، كانت - كما يقول «يوسف رشاد» - تتحدث عن كثرة زيارة الملكة لمنزل «وحيد يسرى»، حتى إنها كانت تزوره أحيانا فى اليوم الواحد مرتين.

ويعتقد «يوسف رشاد» أن «فاروق» قد أساء - عمدا - فهم صد الملكة «فريدة» له، ونفورها منه، بسبب خياناته المتكررة لها. وبدلا من أن يفسر الأمر على وجهه الصحيح، ويتحمل المسئولية عن هذا النفور؛ تصور أنها تصده لأنها تحب رجلاً آخر، وليس لأنها ترفض أن تشاركها امرأة أخرى فيه.

ويقول «مصطفى أمين»: إن «أحمد حسنين» استدعاه فى فبراير (شباط) ١٩٤٤، وأطلععه على صورتين فوتوغرافيتين واحدة للملك «فؤاد» والأخرى للأميرة «فادية» التى لم يكن عمرها آنذاك يزيد على ثلاثة أشهر. ولفت نظره إلى التشابه بين عينيها وعيني جدها. وطلب إليه، أن ينشر الصورتين فى مجلة «الاثنين» التى يرأس تحريرها، وأن ينوه إلى أن كثيرين قد تنبهوا لما بين الجد والحفيدة من تشابه، لعل ذلك يقنع «فاروق» بأن وسائسه لا أساس لها. لكن النشر لم يبدد شكوك الملك، بل زاده، إذ توهم أن الملكة «فريدة» هى التى أوعزت به لكى تكمل حلقات خديعتها له.

يسرى» التى وصفها بأنها «علاقة مشبوهة»، وربط بين طلاقها منه، وبين «شغفها برجل فى سن أبيها، وجدت لديه الفراغ الذى كان يفتقده هو، خاصة فى الظروف التى مر بها أثناء الحرب».

ويرى «هيكل» - الذى يميل فضلاً عن تصديق رواية «لامبسون» عن علاقة «فريدة» بالرسام البريطانى إلى تصديق رواية «فاروق» بشأن علاقتها بـ «وحيد يسرى» - أن التماثل فى السن بين «الملكة فريدة»، وزوجها، هو الذى خلق لديها الحاجة إلى رجل أكثر نضجاً فوقعت فى غرام «وحيد يسرى»، وهو ما يمكن أن ينطبق كذلك على «ألوي».. إذ كان الرجلان فى نهاية العقد الثالث من عمرهما.

وسواء كان «فاروق» على حق فى شكوكه، أم كان قد خضع لها كرد فعل غير واع، ليبرر أمام نفسه انفلاته الجنسى وخياناته لزوجته، فقد تلبسته هذه الشكوك بالفعل، حتى إنها قادته للحديث صراحة مع أفراد حاشيته عن شكه فى نسب الأميرة «فادية» إليه. وطبقا لرواية الدكتور «يوسف رشاد» فقد بدأت هذه الشكوك فى أعقاب ميلاد الأميرة مباشرة. إذ فاتحه فيها مع بداية عام ١٩٤٤، وبعد أسابيع قليلة من ميلاد «فادية». وكان لا يزال يتحرك على كرسي نتيجة الكسور التى أصابته فى حادث القصاصين.

وطلب إليه أن يحلل دمه ودم الأميرة الوليدة لشكه فى بنوتها له. ولما اعتذر «يوسف رشاد» عن القيام بهذه المهمة، مؤكدا له أن الطب - حتى ذلك الحين - يمكنه أن يقطع بعدم نسب الابن لأبيه، ولكنه لا يمكن أن يقطع بالعكس، كلف غيره بالمهمة، ومع أن نتيجة التحليل أسفرت عن أن فصيلة

الأميرة فادية - اصغر بنات الملك فاروق
من الملكة فريدة فى كهولتها



وهكذا لم يكد عام ١٩٤٤ يهل، حتى كانت حياة «فاروق» الزوجية قد تدمرت تماما. وطبقا لما قاله في مذكراته، فإن الملكة «فريدة» أخطرتة في أعقاب ولادة الأميرة «فادية» بأنه إذا اقترب منها كزوجة فسوف تعامله كمتطفل. ومع ذلك فقد رفض أن يستجيب لرغبتها في الانفصال. إذ كان يشك في أنها تطلب ذلك لكي تتزوج من «وحيد يسرى». وهو ما دفعه. حين كانت الضغوط تتكاثر من أجل إتمام الطلاق لأن يحاول استصدار فتوى من الشيخ «محمد مصطفى المراغى». شيخ الأزهر. تحرم عليها الزواج من بعده، أو رؤية بناتها منه، فرفض الشيخ ذلك لمخالفته للشرعية الإسلامية، وحين اقتنع «فاروق» بضرورة الطلاق، حالت دون ذلك ضغوط وتدخلات «الملكة نازلى» و«أحمد حسنين»، ثم الظروف السياسية.

أما المؤكد فهو أن طيور الخراب كانت قد بدأت تتكاثر في سماء حياته الزوجية التى انتهت بالفعل منذ ذلك الحين!

فى أعقاب حداث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، قالت الملكة «نازلى». بحسرة: لو أن «لامبسون» جاء بعلبة شيكولاته بدلا

من الدبابات، لتغيرت كثير من الأمور. وهو تقدير لا يخلو من الصواب. صحيح أن علاقة الملك بأمه كانت سيئة قبل الحادث، لكن من المؤكد أن تدهورا سريعا لحق بها فى أعقابها. وكانت

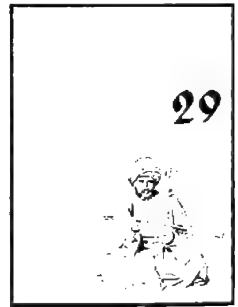
الأسباب هى نفسها: تزايد إحساس «نازلى» بأن ابنها يهمل دورها فى حياته وبلاطه، فلا يعنى بزيارتها أو السؤال عنها أو الاهتمام بأمور شقيقاته، ولا يستجيب لطلبها المشروع بأن تتزوج من الرجل الذى أحبته، ولا يعاملها بروتوكوليا بما يحفظ لها مقامها. ومع أن التوتر فى العلاقة بين «فاروق» و«فريدة» كان يتصاعد، إلا أن ذلك لم يؤثر على توتر العلاقة بين الملكتين، الذى تصاعد هو الآخر.

وما كاد صيف عام ١٩٤٢ يهل حتى تفرق شمل الأسرة المالكة، ولم تجتمع. كالعادة. فى المصيف الملكى ب«قصر المنتزه». وكانت «الإسكندرية» تتعرض آنذاك لغارات مكثفة من الطائرات الألمانية بعد تصاعد المعارك بين الجيوش المتحاربة فى الصحراء الغربية، مما اضطر كثيرين من أهلها إلى مغادرتها إلى القاهرة وقرى الدلتا.

واتفق القصر مع الحكومة، على عدم الانتقال رسميا إلى العاصمة الثانية التى لم تعد آمنة فى ذلك الصيف. ولم يمنع ذلك «فاروق» من السفر وحده إليها فى رحلات سريعة لا تتعدى أياما، كان يصحب «فاطمة طوسون» معه فى بعضها، بينما ظلت الملكة «فريدة» فى القاهرة، تتردد على صديقتها الأميرة «سميحة حسين» وزوجها «وحيد يسرى».

ودفعت ظروف الحرب، النخبة المصرية إلى مصيف آخر على البحر الأبيض ازدهر منذ ذلك الحين، هو «رأس البر». فاصطحبت «الملكة نازلى» الأميرات الثلاث. «فايزة» و«فايقة» و«فتحية». وسافرت إليها فى الأسبوع الأخير من يوليو (تموز) ١٩٤٢. حيث أقامت فى الدور الأعلى من «فندق كريستال» فى «عزبة البرج». وترك

الملك فاروق يغادر المسجد وخلفه شيخ الأزهر «محمد مصطفى المراغى»



29



الملكة نازلى على اليمين وفى المنتصف
السلطانة ملك وعلى اليسار الأميرة
حورية على شاطئ البحر

محافظ دمياط العشة المخصصة له على شاطئ البحر، لتكون كابينة للأميرات فى وقت الاستحمام. ثم ما لبث «أحمد حسنين» أن انضم إلى كبار الشخصيات التى توافدت على «رأس البر» لقضاء الصيف. حيث استأجر عشة أقام فيها مع شقيقته وأولاده.

وفى حين كانت الأميرات يمضين الوقت فى البحر أو التجول فى شوارع المدينة، التى لم يكن يعيبها. كما قالت الأميرة «فايزة». وكانت آنذاك فى الثامنة عشر من عمرها. إلا أنها تخلو من متاجر تصلح للتسوق، وخاصة متاجر الأزياء، كانت الملكة «نازلى» تمضى معظم أوقاتها فى زيارات لسيدات الأسر الكبيرة التى تدفقت على المصيف الصغير هرباً من الغارات الألمانية على الإسكندرية، وفى مقدمتهن صديقتها القديمة «أم المصريين» أرملة «سعد زغلول».

ويبدو أن الملكة «فريدة» أرادت أن تقوم بمبادرة لتحسين العلاقات بينها وبين الملكة «نازلى»، لمواجهة التوتر المتصاعد فى علاقتها بالملك، فاصطحبت ابنتيها، وغادرت القاهرة فى الصباح الباكر من يوم ٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٢، إلى «رأس البر»، حيث أمضت اليوم كله بصحبة الملكة الوالدة والأميرات الشقيقات ثم عادت إلى «دمياط» لتستقل. فى الحادية عشرة ليلاً. القطار الملكى الذى جاء بها عائداً إلى القاهرة. وبعد ثلاثة أيام، وفى ٥ سبتمبر (أيلول) تبادل الملكان برقيات التهانى بمناسبة بدء شهر رمضان مع الملكة الوالدة، التى عادت إلى القاهرة بعد ذلك بأسبوعين لتمضى الشهور الثلاثة التالية، فى زيارات متعددة للأميرات البيت المالك، كشف اهتمام الصحف بنشر أنبيائها، عن أن المبادرة التى قامت بها الملكة «فريدة» لتخفيف

التوتر داخل الأسرة قد لقيت بعض النجاح.

لكن الأمور ما لبثت. فيما يبدو. أن عادت إلى سيرها الطبيعى. ففى الأسبوع الأول من نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٢، اعتذرت الملكة «نازلى» عن شهود حفل افتتاح الدورة البرلمانية. وقالت الصحف فى تقرير ذلك أن وعكة صحية قد ألزمتها الفراش. وبعد أسابيع كانت تستقل القطار فى طريقها إلى «القدس» متذرة بحاجتها لأن تعرض نفسها على أطباء مستشفى «هاداساه»، الذى أسسته الوكالة اليهودية ولا يزال إلى الآن أشهر المستشفيات الإسرائيلية.

وكانت الأميرة «شويكار» هى التى اكتشفت المواهب التى يتمتع بها أطباء المستشفى وخاصة من اليهود الألمان. فسافرت إلى «القدس» فى يونيه (حزيران) ١٩٤٢ لتعرض نفسها عليهم، لتكتشف. كذلك أن المدينة المقدسة، على الرغم من طابعها الدينى، تعج بحياة اجتماعية صاخبة أسهم فى ازدهارها ضباط جيوش الحلفاء الذين تدفقوا عليها، فضلاً عن المهاجرين اليهود من بلاد أوروبا التى وقعت تحت أقدام النازية. وهو ما أغراها بالعودة إليها فى نهاية العام نفسه لكى تحتفل برأس السنة الميلادية الجديدة، بعيداً عن القاهرة التى كانت تعيش فى ظلام الحرب، فوصلت إليها فى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٢، حيث أقامت فى جناح خاص بـ «فندق الملك داود» أفخم فنادق المدينة وأحد أشهر فنادق الدنيا.

وقبل أن ينتهى الشهر بيومين، وصلت الملكة «نازلى» إلى «القدس» وبصحبتها الأميرات الثلاث، ونزلت فى الفندق نفسه، لتتكرر الظاهرة ذاتها التى حدثت عندما سافرت إلى أوروبا فى صيف عام ١٩٣٨، فقد



محمد عفيفي: السكرتير الخاص
لشويكار، شاهد على الصراع بين مملكة
الملك فؤاد وأرملته حول رحلتها إلى
القدس عام ١٩٤٣

الشباب، ثم ضابط بريطاني في قيادة جيش الاحتلال، ثم ضابط بريطاني آخر من ضباط الفيلق العربي الأردني. وعندما زهدت في ضباط الجيش، ارتمت في أحضان حارسها الخاص، وهو ضابط شرطة بريطاني كانت حكومة الانتداب قد عينته لكي يسهر على راحتها. وأنها كانت تهمل رعاية بناتها، مما أدى - كما يضيف «ناصر الدين النشاشيبي» - إلى وقوع الأميرة «فائزة» هي الأخرى في غرام ضابط شرطة بريطاني، من أفراد قوة الحراسة.

وبصرف النظر عما قد يكون في مذكرات «محمد عفيفي» من مبالغة دفعته إليها رغبته في منافقة السلطة الثورية الجديدة، التي كانت دعايتها تعتمد على التشهير الجنسي بأفراد الأسرة المالكة، فقد كان سلوك «الملكة نازلي» خلال شهور إقامتها بـ «القدس» موضوع قلق القصر الملكي بعد أن بدأت - كما يقول «التابعي» - أخبار سهرها الدائم ورقصها المتواصل مع الضباط الإنجليز ترد إلى القصر. وكان «محمد عفيفي» - كما يعترف بذلك - أحد مصادر تلك الأخبار، إذ كان أحد أفراد سكرتارية «أحمد حسنين» قبل أن يرشحه للعمل في حاشية الأميرة «شويكار» لينتقل منها إلى حاشية الملكة «نازلي». وكان يزوده بأخبار الاثنتين خلال الفترة التي أقامتا فيها بـ «القدس».

وعندما تكتثفت التقارير عن سهرات الملكة الوالدة، لجأ «فاروق» - مرة أخرى - إلى رئيس ديوانه «أحمد حسنين» باعتباره مانعة الصواعق الملكية، والرجل الوحيد الذي تعمل له الملكة حساباً، والذي يستطيع أن يقنعها بأن تكف عن «مرمطة» سمعة السراى في بلاد الله، فطلب إليه أن يسافر إلى

امتدت إقامتها في «القدس» إلى سبعة شهور كاملة، من ٣٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٢ إلى ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٣. وهو ما يدعو للاستنتاج بأن وراء هذه السفرة الطويلة أزمة جديدة في العلاقات بينها وبين ابنها، خاصة وأنها كررت رفضها لكل المناشدات التي أرسلت إليها لكي تعود. والغالب - في ضوء الشروط التي وضعتها فيما بعد لعودتها - أن معاملة ابنها الجافة لها وإصراره على رفض طلبها للزواج من «حسنيين» كانت أحد أهم أسباب تلك الأزمة.

وفي حين كانت الصحف المصرية والفلسطينية تنشر بين الحين والآخر أنباء عن جولات الملكة «نازلي» والأميرات بين المزارات الدينية والسياحية في المدينة المقدسة، ومنها «المسجد الأقصى» و«كنيسة القيامة»، وعن مآدب يدعوها إليها أعيان الفلسطينيين وتبرعات تدفعها للمشروعات الخيرية، فإن «محمد عفيفي» - الذي انضم إلى حاشيتها في تلك الفترة - يكشف في مذكراته - وقد نشرها بعد الثورة - عن الجانب الترفيهي من الرحلة الذي كان هدفها الحقيقي، فيقول: إن الملكة الوالدة كانت تنام معظم النهار، وتسهر طوال الليل، ولا تكف طوال فترة يقظتها عن احتساء الخمر. وأنها كانت تغادر الفندق إلى المحلات العامة ودور اللهو، لتأكل وتشرب وترقص مع روادها، وكانوا في الأغلب الأعم من الضباط الإنجليز الشباب. فإذا أعجبها مكان لا تبارحه إلا بعد أن يكون أفراد الجاز باند والجرسونات وأصحاب المحل قد هدهم التعب والسهر، وأوشكوا على طردها.

وهو يضيف أنها تقلبت - خلال شهرين فقط قضاها في خدمتها - في أحضان مدير الفندق السويسري



١٩٤٣: رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» وزوجته «زينب الوكيل» أمام مدخل فندق «الملك داود» بالقدس - التي لم تكن محتلة - بعد نجاحهما في مصالحة الملكة «نازلي»

الوزراء - وهو الرجل الثاني في الدولة إليها، ترضية بروتوكولية تخفف م غضبها بسبب ما كانت تعتبره معاما غير لائقة بمقامها.

ومع أن «مصطفى النحاس» كما مشتبكا آنذاك في مواجهة برلمان عنيقة مع «مكرم عبيد» بسبب «الكتا، الأسود»، ومع أنه كان واثقا أن دسائس القصر هي السبب الرئيسي في انشقا «مكرم» عن الوفد، فضلا عن أن سعد «حسنين» للحصول على موافق الحكومة البريطانية على إقالة حكومت لم يكن قد مضى عليه سوى أسابيع، إنه رحب بالقيام بالمهمة، والغالب أنه وجد فيها عاملا ملطفًا للتوتر المتصا بينه وبين القصر.

«القدس» لكي يسترضى الملكة الغاضبة ويعود بها إلى مصر.

لكن «حسنين» - طبقا لرواية «التابعي» - اعتذر لخشيته من أن يلتقى مصادفة بـ «أسمهان» التي كانت قد عادت لزوجها السابق وابن عمها «حسن الأطرش» وانتقلت للإقامة معه بـ «جبل الدروز». ومع ذلك فقد كانت تكثر من التردد على «القدس» وتقيم أثناء ذلك في «فندق الملك داود» نفسه، مما قد يعرضه لموقف محرج يجد نفسه خلاله بين مطرقة «أسمهان» وسندان «نازلي».

ورشح «حسنين» رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» للقيام بهذه المهمة. وكان من بين ما تدرع به لترشيحه، أنه كان على علاقة ودية مع الملكة الوالدة، التي قد تجد - كذلك - في إفاد رئيس



١٩٤٣: الملكة نازلي عند وصولها إلى محطة القاهرة قادمة من فلسطين والملك فاروق في استقبالها وخلفهما أحمد حسنين باشا

للظهور على صفحاتها ثم على صفحات غيرها من الصحف بعد غياب طويل مما دلّ على أن الرقابة على الصحف قد رفعت الحظر عن أخبارها. فأشارت الصحف إلى أن جلالتها - بمناسبة قرب عودتها إلى مصر - قد تبرعت بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه لتوزيعها على الجمعيات الخيرية الفلسطينية. وذكرت أن قطارا ملكيا خاصا يقل «أحمد حسنين باشا» وبعض رجال القصر قد غادر محطة القاهرة إلى «القدس» مساء يوم ٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٣، لكي يكونوا بصحبة جلالته «الملكة نازلي» عند عودتها. لكن الملكة لم تعد في الموعد الذي حددته «المصري» وهو ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٤٣. والغالب أن وصول «حسنيين» إلى «القدس» دفع الملكة لتأجيل عودتها، خاصة وأن اليوم المحدد لتلك العودة كان يوافق عيد ميلادها الخمسين، فأثرت أن تحتفل به في «القدس». وفي ذلك اليوم وصفت «المصري» يوم ميلاد الملكة بأنه «اليوم الذي كتب له اليُمن والخير، والذي أعز الله به نهضة الأمة على يد جلالته التي كان لها جليل الأثر في توجيه هذه النهضة».

وبعد أكثر من أسبوعين على سفر «حسنيين» إلى «القدس» - وفي ٧ يوليو (تموز) ١٩٤٣ - عاد بصحبة الملكة «نازلي» إلى القاهرة، التي كانت قد أعدت لها أفخم - وآخر - استقبال رسمي لقيته في حياتها الحافلة بالأكدار. فقد توقف القطر في محطات «القنطرة» و«الزقازيق» و«بنها» لتجد في كل منها محافظ الإقليم وقائد الشرطة، وقادة القوات المسلحة وحرس شرف من رجالها يقدم لها التحية العسكرية فضلا عن حشد من الأعيان والتجار وآلاف من المواطنين، يقدمون لها باقات

وفضل «النحاس» أن تسبقه زوجته السيدة «زينب الوكيل» إلى «القدس»، لكي تمهد له السبيل بحكم علاقتها الطيبة بالملكة «نازلي»، ولكي يضفي وجودها على مهمته طابعا سياحيا واجتماعيا يخفي هدفها الحقيقي. فوصلت إليها في ٢٨ مايو (آيار) ١٩٤٣، ونزلت بـ«فندق الملك داود». وبعد عشرة أيام، انتهى خلالها البرلمان من مناقشة الأسئلة والاستجوابات بشأن «الكتاب الأسود». لحق بها. وكان أول ما فعله عندما وصل إلى الفندق - مساء يوم ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤٣ - هو تسجيل اسمه في سجل تشريفات «الملكة نازلي».

ولم يبق «النحاس» في «القدس» سوى خمسة أيام، لقي خلالها حفاوة بالغة من الشخصيات والصحف الفلسطينية، وعاد مع زوجته - إلى القاهرة في ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٣، بعد أن نجح في مهمته. والغالب أن الملكة «نازلي» قد اشترطت لعودتها، أن تستقبل رسميا في محطة القاهرة، وأن يكون الملك «فاروق» وكبار رجال الدولة على رأس المستقبلين.

وبعد يومين من عودة «النحاس» بدأت أولى ثمار نجاحه في مهمته تظهر، فقد أوفد الملك «إسماعيل تيمور بك» - الأمين الأول بالديوان الملكي - لكي يبلغه التهنئة الملكية السامية بعيد ميلاده الرابع والستين، مشفوعة بعطف جلالته الفياض، وخير تمنياته لرئيس وزرائه وللبلاد، في أول إشارة لذوبان الثلوج بين القصر والوزارة الوفدية، منذ وقع حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢.

ولأن «محمود أبو الفتوح» - صاحب جريدة «المصري» - كان الصحفي الوحيد الذي صحب «النحاس» في رحلته، فقد عادت أنباء الملكة «نازلي»

«فتحية» - سيارتها. واستقلت الأميرتان «فائزة» و«فائقة» سيارة أخرى. واجتاز الموكب الملكي الشوارع. وسط هتافات الجماهير، إلى «قصر الدقي». وعاد الملك إلى «قصر عابدين».

وبصرف النظر عن أن رواية «التابعي» بشأن رفض «حسنين» السفر إلى «فلسطين» لكي يعود بالملكة «نازلي»، ليست دقيقة، أو على الأقل ليست كاملة، فإنه يضيف أنها اشترطت لعودتها أن يوافق ابنها على زواجها من «حسنين» وأن «فاروق» وافق على ذلك، مشروطاً أن يكون عقد الزواج عرفياً، وأن الزواج قد تم بالفعل عقب عودتها من «القدس». وكان أحد شهوده هو «سليمان نجيب» - الممثل السينمائي والمسرحي ومدير دار الأوبرا آنذاك - الذي كان محل ثقة

«حسنين» وكذلك «فاروق». ويرجح «التابعي» أن يكون الشاهد الثاني هو «مراد محسن باشا» ناظر الخاصة الملكية، ويضيف: أن الملكة «نازلي» كانت تلتقي بزوجها في «قصر الدقي» وأنه لم تمض شهور معدودات على عقد الزواج، حتى بدت أولى ثمراته، يوم رشح «فاروق» رئيس ديوانه رئيساً للوزارة الجديدة التي كان مقدرًا لها أن تخلف وزارة النحاس في شهر إبريل (نيسان) عام ١٩٤٣.

ويبدو أن ذاكرة «التابعي» - التي لا تخونه عادة - قد خانت هذه المرة، لأن الملكة «نازلي» قد عادت من «القدس» في ٧ يوليو (تموز) ١٩٤٣، بعد التاريخ الذي حدده لترشيح «حسنين» لرئاسة الوزارة، بعدة شهور. فضلاً عن أن هذا الترشيح وقع في إبريل (نيسان) ١٩٤٤، أي بعد التاريخ الذي حدده بعام، وهو ما لا يحول دون اعتبار هذا

صاحبة الجلالة الملكة نازلي تصل غدا صباحاً الى القاهرة



علنا أن حفرة صاحبة الجلالة الملكة نازلي تصل - وبصحبها - حضرات صاحبات السور الملكيات الأميرات المحجوبات - في الساعة العاشرة من صباح غد إلى محطة القاهرة في رعاية سمو تحت عنايتهم الربانية قادمة من فلسطين بقطار ملكي خاص

٦ يوليو (تموز) ١٩٤٣: خبر عودة الملكة نازلي يتصدر الصفحة الأولى لجريدة «المصري»

الزهور، وتتعالى هتافاتهم بحياتها وزغاريدهم فرحاً بعودتها.

واستعدت محطة القاهرة لتشريف ملكية من المستوى الرفيع، فتوافد الأمراء والأميرات والنبلاء والنبيلات فضلاً عن رئيس الوزراء والوزراء ورئيسى مجلسى الشيوخ والنواب وشيخ الأزهر ورئيس أركان الجيش والقائد العام للقوات المسلحة وكبار الأعيان. ووصل الملك «فاروق» قبل عشر دقائق من الموعد المحدد لوصول الملكة الوالدة. وما كاد القطار الذى يقلها يتوقف حتى صعد إليه ليستقبلها وصعدت بعده «مدام قطاوى باشا» - كبيرة الوصيفات - لتبلغها تحية الملكة «فريدة» التى حال حملها فى الأميرة «فادية» دون حضورها. ثم نزلت «الملكة نازلي» - وكانت ترتدى فستاناً سماوياً - فصافحت المستقبلين. وصحبها الملك، حتى استقلت - وبصحبها الأميرة



سليمان نجيب بك:

ولد عام ١٨٩٤ لأسرة أرستقراطية. لم يكمل دراسته للحقوق بسبب هوايته للتمثيل. بدأ حياته الفنية بالانضمام إلى فرقة عبدالرحمن رشدي. عمل قنصلًا لمصر في الآستانة لمدة عامين. في عام ١٩٣٥ رأس جمعية أنصار التمثيل. في عام ١٩٣٨ عين وكيلًا لدار الأوبرا وفي العام التالي أصبح رئيسًا لها. توفي في يناير ١٩٥٥ عن ٦١ عامًا



جعفر ولي باشا:

من أصل جركسي. ولد عام ١٨٨٠. تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٠٣ عمل في النيابة العامة ثم انتقل إلى الوظائف الإدارية حتى أصبح وكيلًا لوزارة الداخلية عام ١٩١٨. تولى وزارات الأوقاف والمعارف والحربية وعين عضوًا بمجلس الشيوخ. توفي عام ١٩٤٤ عن ٦٤ سنة

باعتبارها علاقة عشق، وقال: إن فكرة قتلها قد راودته مرتين، الأولى عندما اكتشف العلاقة بينهما، عقب عودة الرحلة الملكية من أوروبا، والثانية في عام ١٩٤٦، لولا أن موت «حسنين» قد حال بينه وبين ذلك. وهو ما ردت عليه الملكة «نازلي» بتصريحات أدلت بها للصحف المصرية، اتهمته فيها بالجنون، وأقسمت فيها بأن علاقتها بـ «حسنين» لم تخرج يوما عن الشرع، ولم يكن فيها ما يغضب الله، فألحت بذلك إلى موضوع زواجها العرفي منه ليقصر الخلاف على تاريخ الزواج وشهوده، ويمكن استناداً إلى السياق المنطقي للأحداث أن نطمئن فيه إلى التاريخ الذي حدده «التابعي».

لكن هذا الزواج ككل شيء في حياة الملكة «نازلي»، جاء بعد الأوان، إذ كانت قد بلغت الخمسين، وكان «حسنين» قد بلغ الرابعة والخمسين ولأنه لم يكن يبادلها عواطفها المشبوبة بالدرجة نفسها، فقد كان طبيعياً أن يعود بين الحين والآخر، إلى علاقاته النسائية القديمة بمن هن أوفر شباباً وأكثر جاذبية منها، حتى كادت عودته إلى صديقته القديمة المطربة «أسمهان» تعرضه لفضيحة شخصية مدوية، تعصف بحياته الزوجية، وكيانه السياسي.

وكانت «أسمهان» قد طلقت للمرة الثانية. من زوجها «حسن الأطرش» وغادرت «جبل الدروز» إلى «فندق الملك داود» بـ «القدس»، في خريف ١٩٤٣، حيث أخذت ترسل الرسائل إلى معجبيها الكثيرين ليتوسطوا لها لدى السلطات المصرية، حتى تسمح لها بالعودة إلى القاهرة، لتستأنف نشاطها الفني. ومع أن كثيرين منهم بذلوا محاولات مخلصاً في هذا السبيل، إلا

الترشيح - الذي حالت الظروف دون تحقيقه، فعوض الملك «حسنين» عنه بمنحه «قلادة فؤاد الأول» التي كانت لا تمنح إلا لرؤساء الوزراء ومن في مستواهم - إحدى ثمار هذا الزواج.

لكن التاريخ الذي يحدده «التابعي» لإتمام الزواج، يتناقض مع ما ذكره «مصطفى أمين» - الذي كان هو الآخر وثيق الصلة بـ «أحمد حسنين» - فهو يؤكد أنه عقد في سنة ١٩٣٧، وأن الذي أتم العقد هو الشيخ «محمد مصطفى المراغي» شيخ الأزهر، مما يوحي بأنه كان زواجاً شرعياً، ويضيف «مصطفى أمين»: أن شاهدي العقد كانا «أحمد لطفى السيد باشا» و«جعفر والي باشا» الوزيرين السابقين. وهى تواريخ لا تتناقض فقط مع ما قاله «التابعي» بل وتتناقض كذلك مع ما قاله «النحاس» فى مذكراته، من أن الملك قد سأل «المراغي» - عام ١٩٤١ - عن مشروعية زواج والدته من «أحمد حسنين» زواجاً عرفياً، ويتناقض كذلك مع مسار الأحداث خلال السنوات بين ١٩٣٧ و١٩٤٣.

والحقيقة أن واقعة زواج «أحمد حسنين» من «الملكة نازلي» يشوبها كثير من الغموض، ليس فقط بسبب التناقض بين روايتي «التابعي» و«مصطفى أمين» فى تاريخ وقوعه وطبيعته وأسماء شهوده، ولكن - كذلك - لأن شاهداً ثالثاً هو «عادل ثابت» - وهو أحد أفراد أسرة الملكة «نازلي» - قد أشار إليه بعبارة غامضة تقول «وكان مفترضاً أن حسنين قد عقد زواجه على الملكة نازلي»، وهو ما يوحي بأن الزواج ليس واقعة مؤكدة. كما يلتفت النظر، أن «فاروق» تجاهل فى مذكراته التى نشرها بعد عزله، واقعة الزواج، وتعامل مع علاقة «حسنين» بأمه



أحمد لطفى السيد باشا:

ولد عام ١٨٧١ بقرية برقين بالدقهلية. حصل على ليسانس الحقوق عام ١٨٩٤. عمل بالنيابة ثم استقال منها عام ١٩٠٥ ليشترك في تأسيس «حزب الأمة» ويرأس تحرير صحيفته «الجريدة» التي توقفت عام ١٩١٤. عين مديرا لدار الكتب ثم للجامعة المصرية. تولى وزارات المعارف (١٩٢٨) وللداخلية (١٩٣٨) وللخارجية (١٩٤٦). أول من ترجم أرسطو إلى العربية. توفي عام ١٩٦٣ عن ٩٢ عاما

محمد التابعي.. وأسمهان

أن أجهزة الأمن المصرية، رفضت تدخلهم، إذ كانت تشك في أن «أسمهان» عميلة مزدوجة لمخابرات الحلفاء ومخابرات المحور. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت جاذبيتها التي لا تقاوم، لكبار الشخصيات مصدرًا لشكوك سياسية ومنافسات وصراعات، ومشكلات زوجية دفعت هذه الأجهزة لرفض هذه الوساطات.

وكان المسئولون في «شركة مصر للتمثيل والسينما استوديو مصر» - من بين الذين بذلوا هذه المحاولات، إذ كانت «أسمهان» قد وقعت معهم عقدا للتمثيل والغناء في فيلم «غرام وانتقام» وتسلمت بالفعل ثلاثة آلاف جنيه مقدم أجرها عن ذلك. ولكن إلحاحهم على الإذن لها بالعودة إلى مصر لم يسفر عن شيء. وتصورت «أسمهان» أن زواجها من أحد المصريين، يعطيها الحق في الحصول على الجنسية

المصرية تلقائياً فتحل بذلك مشكلة الإقامة في مصر، فانتهزت فرصة وصول الممثل والمخرج السينمائي المصري «أحمد سالم» إلى «القدس»، وأقامت معه علاقة عاطفية سريعة، أسفرت عن زواجهما في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٣، وعودتهما معا إلى القاهرة في بداية ١٩٤٤.

وكما كان أمل «أسمهان» في الحصول على الجنسية المصرية وراء سعيها لهذا الزواج، فقد كان وراء سعي «أحمد سالم» للاقتران بها، أمل في استعادة الأرض التي فقدتها في المجال السينمائي، بعد أن تورط في توريد خوذات غير مطابقة للمواصفات إلى الجيش المصري أدت إلى محاكمته وقضى بسببها ثلاث سنوات في السجن، وخرج منه خالي الوفاض. ومع أن كلا منهما كان يعرف دوافع الآخر، فقد استمرت الحياة الزوجية



علاقة «حسنين» بالخلاف بين الزوجين، ولكن الحكومة الوفدية وجدت فيما حدث فرصة للقضاء على خصمها اللدود، الذى لا يكف عن محاولة التحريض على إقالتها، وأنها رتبت لفضح «حسنين» أخلاقيا، بعد أن فشلت المناورة التى قامت بها فى مجلس النواب، لاتهامه بالاستيلاء على أموال الدولة، فأرسلت إلى «أحمد سالم» - أثناء علاجه من إصابته بـ «مستشفى القصر العيني» - من يعرض عليه أن يوكل عنه أحد كبار المحامين الوفديين ليقف فى محكمة الجنايات ويروى علنا قصة «حسنين» و«أسمهان»، ويصور الزوج باعتباره ضحية لسطو رئيس الديوان على زوجته، وأقنعه بأن ذلك سيكون من مبررات حصوله على البراءة.

ولكن القدر حال دون تنفيذ هذه الخطة: فقد ماتت «أسمهان» فى حادث سيارة فى ١٤ يوليو (تموز) ١٩٤٤ بعد أقل من أسبوعين على الحادث،

١٩٤١: أسمهان أو الأميرة آمال وزوجها حسن الأطرش



بينهما بسبب ما واجهته من تحديات. إذ كان «فؤاد الأطرش» - شقيق «أسمهان» الأكبر - يعتقد أن هدف «أحمد سالم» من الزواج من شقيقته هو الاستيلاء على أموالها التى كان يفضل أن يحصل عليها لنفسه، فأبلغ الشرطة ضدّهما بدعوى أنهما يعيشان معا دون زواج، مما دفعهما لعقد قرانهما للمرة الثانية فى مصر.

وكان «أحمد سالم» قد اندمج فى دور الزوج العاشق، وتعلق بالفعل بـ «أسمهان» التى خرجت من اندماجها بسرعة، خاصة بعد أن اكتشفت أن زواجها منه لا يمنحها الجنسية المصرية تلقائيا، وأنه لم يكن من بين أسباب السماح لها بدخول مصر، وبعد أن عادت إلى أصدقائها القدامى، وفى مقدمتهم «حسنين باشا».

ولأن عيون الزوج العاشق كانت تتابعها فى كل مكان تذهب إليه، فقد اكتشف أنها تتردد على بيت رئيس الديوان الملكى، فاشتعلت غيخته. وتصاعدت الأزمات بينه وبين زوجته التى طلبت الطلاق، فرفض وقام بعدة محاولات صورية للانتحار ليستدر عطفها. ثم بدأ يهددها بالقتل كلما أصرت على طلبها أو اشتدت وساوسه. وكانت «أسمهان» تلجأ إلى الشرطة فتتدخل كل مرة لتصلح بين الزوجين، وفى إحدى هذه الأزمات، وفى مساء يوم ٢ يوليو (تموز) ١٩٤٤، حاول الأميرالاي - العميد - «محمد إبراهيم إمام» - رئيس القلم السياسى - أن ينتزع مسدسا كان «أحمد سالم» يهدد به «أسمهان» فانطلقت منه رصاصتان أصابت إحدهما الزوج إصابة خطيرة، وأصابت الثانية العميد «إمام».

ويقول «التابعى» إن الصحف التى نشرت وقائع الحادث، لم تشر إلى

وبعد أقل من ثلاثة شهور أخرى - وفى ٨ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٤٤ - أقيمت حكومة الوفد، وبعد تسعة أشهر من الحادث، وفى إبريل (نيسان) ١٩٤٥. بدأت المحاكمة. وكان «أحمد سالم» قد هدا. وكان حبه لـ «أسمهان» قد مات هو الآخر. وعلى عكس ما كان مخططا فإنه لم يختار محاميا وفديا ليدافع عنه، بل اختار محامين ينتميان إلى أحزاب القصر، التى لعب «حسنين» دوراً فى وصولها للحكم، هما «فكرى مكرم عبيد» - شقيق «مكرم عبيد» رئيس «حزب الكتلة الوفدية» - و«على أيوب» قطب حزب السعديين. فلم يفتح أحدهما فمه بكلمة عن صلة «حسنين» بالحادث.

ولا يبدو صحيحا استنتاج «التابعى» بأن فضيحة «أسمهان» هى التى حالت دون تكليف «حسنين» بتشكيل الوزارة التى أعقبت إقالة حكومة الوفد فى ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٤، بعد أن كان مرشحاً لذلك فى شهر إبريل (نيسان) ١٩٤٤. إذ كان مفهوما أن الوزارة التى كلف «حسنين» بتشكيلها كانت وزارة مؤقتة لإجراء انتخابات تمهد الطريق لتولى

الأحزاب المعادية للوفد للحكم. فضلا عن أن الملك قد منح «حسنين» قلادة «فؤاد الأول» ولقب «صاحب المقام الرفيع» فى ٣١ يوليو (تموز) ١٩٤٤، أى فى الشهر نفسه الذى وقعت فيه الفضيحة.

ولعل وفاة «أسمهان» هى التى حالت دون أن تشير عودة «حسنين» إليها أزمة ضارية بينه وبين زوجته الملكة «نازلى»، ولكنها بالطبع لم تمض من دون أن تترك آثارها.

ولم تقتصر القلاقل التى تعرضت لها الحياة الخاصة للأسرة المالكة على الأزمة بين «فاروق» و«نازلى»، وبين «نازلى» و«حسنين»، وبين «فاروق» و«فريدة»، وبين الملكتين الزوجة والوالدة؛ بل امتدت لتلحق كذلك الابنة الكبرى الأميرة «فوزية»، التى كان قد مضى على زواجها من شاه إيران خمس سنوات، أنجبت خلالها ابنة واحدة هى الأميرة «شاهيناز».

فقبل أن ينتهى عام ١٩٤٤، كانت التقارير الواردة من «طهران» تتحدث عن أن الإمبراطورة «فوزية» فى حالة تدعو للقلق، بعد أن أصيبت بالصفراء والمalaria فى وقت واحد، مما تخلفت عنه أزمات صحية ونفسية تطلبت استدعاء أطباء أمريكيين متخصصين فى المجالين. وأضافت هذه التقارير. أن الجو المحيط بالإمبراطورة فى البلاط الإيرانى، ملئ بالدسائس، وأن حياتها قد تتعرض للخطر، بل وأشيع أن هناك من يدس لها السم فى الطعام للتخلص منها.

وكان «فاروق» قد نفر من الأمير «محمد رضا بهلوى»، منذ التقى به، عندما جاء إلى مصر. عام ١٩٣٩. ليعقد قرانه على شقيقته، إذ كان يتوقع أن يبدى انبهاره بما شاهده فى مصر، التى كانت أكثر تقدما من «إيران»، وأن يقر



الأمير شاهبور: ولى عهد إيران الذى تولى العرش باسم الإمبراطور «محمد رضا بهلوى» وأطاحت به الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩



١٩٤٤: الإمبراطورة «فوزية» عند عودتها إلى مصر.



عزيزة ثابت، أو دودي، ابنة محمود ثابت، وعضو بعثة تقصى الحقائق التي ضمت والدها ووالدتها وشقيقها عادل، التي أرسلها الملك فاروق إلى طهران عام ١٩٤٤ لكي تظمن على أحوال شقيقته الأميرة فوزية في طهران

بأهليتها لأن تتزعم العالم الإسلامي. لكن ولي العهد كان يتفاخر عليه، بأن «إيران» بلد مستقل لا أثر فيه لجيش احتلال أو لنفوذ أجنبي. لذلك مال لتصديق التقارير التي وصلته، على الرغم من أن شقيقته الإمبراطورة كانت قد قامت بزيارة لمصر في شتاء ١٩٤٢، لم تكن خلالها تشكو من شيء.

ولما لم يكن إلى جوار الإمبراطورة في «طهران» أحد من المصريين، بعد أن عادت الوصيفات المصريات اللواتي صحبنها عند زواجها، فقد قرر «فاروق» أن يعين أحد أفراد أسرته سفيراً له في «طهران» لكي يكون قريباً من الإمبراطورة، وفي وضع يمكنه من تقصى الحقائق بحكم قرابته لها، واختار لهذه المهمة «محمود ثابت باشا»، الذي اصطحب معه زوجته -وهي ابنة خالة الملكة «نازلي» وأقرب صديقاتها إليها- وابنيه «عادل» و«دودي»، وكانا من جيل الإمبراطورة، ومن أصدقاء طفولتها.

وبعد أسابيع، كانت البعثة الدبلوماسية الأسرية، قد انتهت إلى أن الإمبراطورة تمر بظروف صحية ونفسية صعبة، فهي تعاني من الضعف والهزال فضلاً عن حالة من التبدل تجعلها عاجزة عن إدراك ما أصابها. وانتهت البعثة إلى أن الظروف المحيطة بها في البلاط الإيراني المليء بالدسائس والمناورات غير ملائمة لبقائها. صحيح أن الزوج كان دمث الخلق وكان يحب زوجته، إلا أنه كان يفتقد للإرادة القوية وللحزم الذي يمكنه من أن يكفل لزوجته الطمأنينة والأمان، ويحميها من دسائس القصر، خاصة وأن عدم إنجابها لولي للعهد كان يضعف من مكانتها داخل الأسرة الإمبراطورية.

وفضلاً عن ذلك، فقد أدرك «ثابت باشا» أن هناك نوعاً من التحفظ داخل المؤسسة الإيرانية الرسمية تجاه المصريين، لأسباب شخصية يعود أقدمها إلى عام ١٩٣٩، حين خالفت الملكة «نازلي» تقاليد البلاط الإيراني المتزمته فراقصت بعض المدعويين في إحدى حفلات الزفاف. ولم يكن قد مضى على آخرها سوى شهور قليلة، حين توفي والد الإمبراطور في منفاه بجنوب إفريقيا، ونقل جثمانه إلى القاهرة ليدفن بها مؤقتاً، فاستولى «فاروق» على سيفه الأثري، ليضيفه إلى متحف الأسلحة التي يقتنيها، ورفض أن يعيده برغم إلحاح القصر الإيراني.

لكن الأسباب السياسية، كانت هي الأكثر أهمية وخطورة، إذ بدأت المؤسسة الإيرانية تنظر بعين القلق، إلى العلاقات النامية بين الأسرة المالكة المصرية، وبين خصومها من السعوديين، ووجدت في ذلك محاولة لتأسيس محور سنّي يتحدى نفوذها الإسلامي، بل ويتوجه ضده باعتبارها الدولة التي تتزعم المذهب الشيعي. وهو وضع كان من رأي «ثابت باشا»، أن بقاء «فوزية» في «طهران» مع وجوده، ربما يكون خطراً على حياتها.

وفي ضوء ذلك، قرر «فاروق»، أن يتحایل لإعادة أخته إلى بلادها، فرسم خطة للخداع، تقوم على توجيه دعوة رسمية للإمبراطور وزوجته، لزيارة مصر لحضور حفل عقد قران الأميرة «فايزة»، الذي كان يجري الترتيب له آنذاك. فإذا اعتذر عنها -كما هو متوقع- تأتي «فوزية» وحدها لزيارة أسرته وتهنئة أختها والاستجمام من آثار الأزمة الصحية التي تعرضت لها.

وبعد تردد وافق الشاه على سفر الإمبراطورة وحدها، وانهمك البلاط

١٩٤٥: الأميرة فائزة، وزوجها محمد
على رءوف



أحمد سالم (١٩١٠/١٩٥٠):

ممثل ومخرج ومؤلف ومنتج سينمائي.
ولد لأسرة من أثرياء الريف في محافظة
الشرقية وسافر إلى إنجلترا فدرس
الهندسة والطيران، وكان من أوائل الذين
قاموا بمحاولات لاستخدام الطائرات من
المصريين. بين عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٨ عمل
مديرًا لاستديو مصر فاستكمل تأسيسه
وتزويده بالخبرات الفنية المصرية
والأجنبية ودخل به إلى مرحلة الإنتاج.
اتهم عام ١٩٤٠ بتوريد خوذات مقلدة
وغير مطابقة للمواصفات إلى وزارة
الوقاية المدنية وحكم عليه بالسجن لمدة
٣ سنوات. عرف بمغامراته العاطفية،
فتزوج من نجمة المجتمع أمينة
البارودي ثم من الراقصة تحية كاريوكا،
ثم من المطربة أسمهان، وهو الذي
اكتشف نجمة السينما كاميليا التي
كانت موضوعا لصراع عاطفي بينه
وبين الملك «فاروق». عمل بالسينما
مؤلفًا ومخرجًا وممثلًا ومنتجًا قبل
الحرب الثانية وبعدها، وقدم ستة أفلام
أشهرها فيلم «الماضي المجهول» الذي
قامت ببطولته أمامه «ليلى مراد»



الإيراني في إعداد ما تتطلبه الرحلة.
ووصلت «فوزية» إلى «مطار النزهة»
بـ «الإسكندرية» قبل غروب يوم ٢٠
يونيه (حزيران) ١٩٤٥، وبصحبتها
حاشية إيرانية رفيعة المقام. ومع أن
الصحف كانت قد ذكرت أن الملكة
«نازلي» ستكون في استقبالها - وأن
«فوزية» ستنزل خلال إقامتها بمصر،
مع الملكة الوالدة بقصرها الصيفي
بمحطة الرمل. إلا أن «نازلي» لم تكن
من بين المستقبليين، كما أن موكب
الإمبراطورة توجه عقب وصولها إلى
«قصر أنطونيادس» الذي خصص
لإقامتها.

ولم تكن الملكة «نازلي» قد عرفت
شيئًا مما جرى خلال تلك الشهور
الستة، بل إنها فوجئت بخبر عودة
ابنتها ينشر في الصحف قبل وصولها
بيوم، وفيما بعد تعلل «فاروق» بأن
الضرورات هي التي قضت بكتمان
الأمر عن الملكة الوالدة، لعدم إقلاقها من
جانب، وحتى لا تتسرب أية معلومات
تفسد الخطة من جانب آخر. وهو عذر
تقبلته الملكة بتسليم على الرغم من
سخفه، لا لأنها اقتنعت به، ولكن لأنها
أدركت أن ابنها العاق قرر أن يهمل
دورها في حياة الأسرة، بعد أن انسلخت
منها بإرادتها، حين قررت أن تخون
ذكرى والده، وأن تتزوج من «حسنين».

ومع أنها قاطعت الاستقبال، بل ولم
ترسل - على سبيل الاحتجاج - إحدى
وصيفاتها لكي تنوب عنها في الترحيب
بالإمبراطورة وتهنئتها بسلامة
الوصول، كما فعلت الملكة «فريدة»، إلا
أنها قامت في اليوم التالي بزيارة
«قصر أنطونيادس»، فرحبت بابنتها
واطمأنت عليها، ثم عادت إلى قصرها
في الرمل، لتعتكف به، من دون أن
تحاول رؤيتها مرة أخرى.

كانت قد سلمت بأنها قد أصبحت
أما على الهامش، كما أصبحت ملكة على
الهامش.

وكانت موافقة الشاه على عودة
الإمبراطورة، قد أخرجت الاحتفال بعقد
قران شقيقتها الأميرة «فائزة» من خطة
الخداع، فلم ير «فاروق» مبررًا لانتظار
«فوزية»، وتم العقد بالفعل صباح يوم
١٧ مايو (آيار) ١٩٤٥ بقصر عابدين
أي قبل وصولها بشهر، وحضر
الاحتفال مائة وخمسون مدعوا من
الأمراء والنبل وأصحاب الأسرة المالكة
ورئيس الوزراء والوزراء ورؤساء
مجلس الشيوخ والنواب وسفراء الدول
الإسلامية. وتولى الشيخ «محمد
مصطفى المراغي» شيخ الأزهر، صيغة
العقد الشرعي. ووقع عليه الملك
«فاروق» وكيلا عن شقيقته، وشهد
عليه خالها «شريف صبرى» و«حسنين
صبرى». وفي مساء اليوم نفسه أقيم
حفل الزفاف. الذي اقتصر حضوره
على أفراد الأسرة المالكة. في المقر
المؤقت لإقامة العروسين، وهو «ركن



يونيو ١٩٤٥: الإمبراطورة فوزية تصل إلى القاهرة في زيارة لم تعد منها إلى طهران

فاروق» بـ «حلوان»، الذى شهد أسخن فصول قصة الحب بين «فاروق» و«فاطمة طوسون».

وكان الزوج «محمد على رءوف» فى الثامنة والثلاثين من عمره، يكبر الأميرة «فائزة» بسبعة عشر عاما وهو أحد أحفاد الأميرة «فاطمة إسماعيل» - عمّة الملك «فاروق» - وقد تمسك بجنسيتها التركية ورفض عرض «فاروق» بأن يتجنس بالجنسية المصرية، مما أدى إلى فتور دائم فى العلاقات بينهما.

ومنذ الأيام الأولى لشهر العسل، تحول «ركن فاروق» بـ «حلوان» إلى مركز جذب لعشرات من الأجانب المقيمين والعابرين. إذ كانت الأميرة «فايزة» على صلة واسعة وعميقة بالمجتمع الدبلوماسى بالقاهرة، بحكم نشاطها الخيرى كرئيس لجمعية الهلال الأحمر، وعن هذه الطريق اجتذب بلاطها - فضلا عن هؤلاء - كثيرين من ضباط وقادة فرق الحلفاء العسكرية التى كانت تمر بمصر آنذاك ضمن عملية إعادة الانتشار التى أعقبت انتهاء الحرب فى أوروبا.

وكانت «فائزة» تتميز بحيوية دافقة، وقلق دائم، وتختزن - كماها - رغبة عارمة فى المرح والترفيه. وهو ما كان يشاركها فيه زوجها، الذى كان شابا سميئاً يتقن عدة لغات، ويعيش خالياً من أى هم خارج رغبته فى التسلية. وما كادا ينتقلان إلى مسكنهما فى «قصر الزهرية» حتى اتسع نشاط البلاط، بحيث كان القصر مستعداً فى أى وقت من الليل أو النهار، لاستقبال ضيوفهما الذين كانوا يشكلون مجموعة من النماذج البشرية النادرة، تنتمى لعدة جنسيات وتبحث عن وسيلة لتمضية أعمار فراغها.

وبوصول «فوزية» ألغى مشروع سفر العروسين فى رحلة أوروبية لقضاء شهر العسل، وصدر لهما أمر ملكى بالبقاء حتى يشتركا فى حملة الترفيه عن الإمبراطورة المكتتبة التى كانت تدخن بإفراط، وتحتاج إلى مجهود من كل المحيطين بها لكى تستعيد صحتها الجسدية والنفسية.

وكان «فاروق» قد اختار للإمبراطورة «فوزية» حاشية من أصدقائه المخلصين، ضمت «ناهد رشاد»، التى عينت وصيفة لها، وزوجها «يوسف رشاد»، الذى كلف - بصفته طبيباً - بمتابعة حالتها الصحية، و«عادل ثابت» وشقيقته. وصحبها فى رحلة خاصة إلى البحر الأحمر ليرفقه عنها، وقبل أن ينتهى الصيف كانت صحتها قد تحسنت، ومع ذلك فقد تلقت الحاشية الإيرانية التى صحبتها إشارة واضحة بأن بقاءها غير مرغوب فيه، وأن عودة الإمبراطورة إلى «طهران» قد تأجلت إلى أجل غير مسمى، فغادرت البلاد. وعادت «فوزية» إلى القاهرة لتعيش مع شقيقها فى «قصر القبة» الذى كان يقيم فيه معظم الوقت، هرباً من المشاحنات مع زوجته الملكة «فريدة» التى كانت قد انفصلت عنه جسدياً، وأقامت مع بناتها بـ «قصر عابدين».

وما لبثت «فوزية» أن اندمجت فى عالم «قصر الزهرية» الغريب، الذى كان أشبه بمنطقة حرة لا صلة لها بشيء مما كان يجرى حولها، ضمت خليطاً من المصريين والجراسكة والأتراك والألبان، فضلاً عن أوروبيين وأمريكيين وروس بيض من المقيمين والعابرين. وهى منطقة أسستها «فايزة» وزوجها، بالتعاون مع مجموعة من شباب الأسرة المالكة، قرروا أن يعيشوا على حريتهم وفقاً



١٩٣٧: الملكة نازلي في قمة فتنتها قبل أن تزحف الكهولة

«فوزية»، ولا تعد حياة «فائزة» الزوجية بأى أمل فى الاستقرار.

ولم يكن قد بقي لها فى مصر فضلاً عن ابنتيها الصغيرتين، سوى «أحمد حسنين» الذى غادر الدنيا فجأة، بعد أقل من ثلاث سنوات على زواجهما، وقبل أن ينتصف العام السادس والخمسين من عمره:

كانت الساعة قد بلغت الثالثة من عصر يوم الثلاثاء ١٩ فبراير (شباط) ١٩٤٦، حين أنهى «أحمد حسنين باشا» عمله وغادر «قصر عابدين» فى طريقه إلى منزله بالدقى وكانت الأمطار تسقط بغزارة شديدة. واجتازت السيارة «ميدان الخديو إسماعيل» (التحرير الآن)، واتجهت نحو كوبرى قصر النيل؛ فى الوقت الذى كانت فيه سيارة لورى من سيارات النقل الضخمة التى يستخدمها الجيش البريطانى، يقودها السائق «توم لنسن» تعبر الكوبرى من مدخله الآخر عند الجزيرة، وحاول سائق اللورى أن يتجاوز السيارة التى أمامه، فاختلت عجلة القيادة فى يده، وانحرف إلى اليسار ليصدم الجانب الأيسر من سيارة «حسين» فيحطم بابها وزجاجها، ثم دار اللورى حول نفسه بسبب الأرض المبللة بالماء، ليعود فيصدم سيارة «حسين» من الأمام للمرة الثانية فيدفعها إلى الخلف عدة أمتار.

وكان الدم آنذاك قد بدأ يتساقط من أنف «حسين»، الذى كان آخر منا تفوه به، أن طلب من سائقه إحضار سيارة أخرى لنقله إلى المستشفى، وتصادف أن مرت وقتئذ سيارة «أحمد عبد الغفار باشا» وزير الزراعة الأسبق، فنقلت «حسين» إلى مستشفى «الأنجلو/أمريكان» القريب، ليكتشف الأطباء بمجرد وصوله أنه قد فارق الحياة.

لطبيعتهم وطبيعة القصور، حيث كل شىء، على نحو ما، مباح: من الرقص إلى رحلات الصيد، ومن الخمر إلى الجنس ولعب القمار إلى تدبير المقلب، ومن تأليف القصص إلى إخراج الأفلام السينمائية.

وهكذا وبعد أقل من سبع سنوات على رحيل الملك «فؤاد»، أخذ السوس ينخر فى قوائم الأسرة التى؛ توهم أن باستطاعته أن يحميها إذا ما أقام بينها وبين الناس حواجز تصد عنها ما كان يعتبره ضرورهم التى لا حدود لها، فما كاد يرحل وتعرض كائنات الشيكولاته الملكية التى تركها خلفه لحرارة الشمس، حتى فقدت تماسكها وأصبح مستحيلاً أن تعود إلى ما كانت عليه.

ولابد أن «نازلى» التى؛ توهمت أنها تستطيع أن تصلح ما أفسده الزمن، قد شعرت بتعاسة بالغة، لأنها لم تكد تسترد أولادها من بين يدي الدادات والمربيات، وتتحرك من رقابة الكفلوات على ممارستها لأمومتها، حتى طاروا جميعاً من تحت جناحها، وأصبحوا غرباء عنها، لا يزورونها إلا نادراً، بل إن طيور الخراب تحوم فى أفق حياتهم: فشلت زيجة «فاروق» وفشل زواج



الملكة نازلى

مصراع احمد حسين باشا في هاتون قسام



خسارة وطنية ورزء عظيم

الجنرال أحمد حسين باشا، الذي كان من كبار القادة الوطنيين، قد توفى بعد مرض طويل. كان له دور كبير في الدفاع عن الوطن، وشارك في العديد من المعارك. تترك خلفه عائلة كبيرة، وجميعنا نشعر بالحزن العميق لفراقه. نرحم روحه الطاهرة ونسأل الله تعالى أن يرزق أهله بالصبر والقدرة على تحمل مصيبته.



دعهم صديق

في هذه الأوقات الصعبة، دعهم صديق. دعهم يمشوا على أقدامهم، ودعهم يتكلموا بحرية. نحن نؤمن بالحرية والتعبير، ونعتقد أن هذا هو الطريق الصحيح لبناء مجتمع أفضل.

مات احمد حسين

مات احمد حسين، القائد الوطني الشهير، بعد مرض طويل. كان له دور كبير في الدفاع عن الوطن، وشارك في العديد من المعارك. تترك خلفه عائلة كبيرة، وجميعنا نشعر بالحزن العميق لفراقه. نرحم روحه الطاهرة ونسأل الله تعالى أن يرزق أهله بالصبر والقدرة على تحمل مصيبته.

وفيما بعد قال تقرير الطبيب الشرعي إن الوفاة لم تحدث بسبب نزيف الأنف، ولكن بسبب قوة ضغط أكتر السيارة الداخلية على قلبه.

وما كاد الخبر يصل إلى مسامع الملك «فاروق» حتى أسرع إلى مكان الحادث فألقى نظرة خاطفة عليه ثم قصد إلى المستشفى. ولما علم بوفاة «حسنين» أمر بإحضار سيارة إسعاف الحرس الملكي لنقل الجثمان إلى داره. ثم انتقل هو نفسه إلى منزل «حسنين» الذي كان يقيم آنذاك بـ «ميدان عبد المنعم بالدقي»، حيث قدم العزاء إلى شقيقته «فاطمة هانم». ومكث بالمنزل طبعاً لما نشرته الصحف - نحو ساعة وغادره في حوالي الساعة الخامسة مساءً.

وينفرد «محمد التابعي» برواية تقول: إن «فاروق» ما كاد يصل إلى منزل «حسنين» حتى طلب مفاتيح غرفة مكتبه، وأنه ظل يبحث فيها عن أية مذكرات قد يكون «حسنين» قد كتبها. وعن عقد زواجه بأمه الملكة «نازلي»، وعن أية أوراق مهمة أخرى قد يكون تركها وراءه.

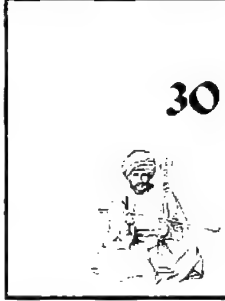
وبعد أقل من أربعة أشهر على وفاة «حسنين» وفي ٣٠ يونيه (حزيران) ١٩٤٦، وضعت الملكة «نازلي» ابنتيها الصغيرتين تحت جناحها، وقررت أن تغادر مصر. وهكذا تحركت بهم الباخرة الفرنسية «أندريه لوبون» من ميناء الإسكندرية، وكان في وداعهن

٢٠ فبراير ١٩٤٦:
الصفحة الأولى من
جريدة «الكتلة» تحمل
خبر مصرع أحمد حسين
باشا

ابنتها الكبرى «الأميرة فوزية» وكبير
الياوران «عمر فتحي باشا».
وبعد أيام وصلت الباخرة إلى ميناء
مارسيليا.
وكان قدرها - رياض غالي - ينتظرها
هناك!

الفصل السادس

لعل الملكة
«نازلى» لم تكن
تتصور، حين
استندت
بمرفقيها إلى
حاجز الباخرة
«أندريه لوبون»



لتتابع ملامح
«الإسكندرية» التى أخذت تبهت
تدريجياً، أنها تلقى نظرة الوداع
الأخيرة، على مدينة قضت فيها أسعد
الأيام التى لن تعود: طفلة تضحك من
قلب لم يكن قد عاقر الأحزان بعد مع
زميلاتهما فى فناء مدرسة «نوتردام دى
سيون»، وتجرى خلف إخوتها فى
حديقة قصر والدها بمحطة الرمل،
حيث تذكارات الزمان الحنون كقلب
الأم الذى كف عن الخفقان قبل الأوان،
وتركها تستقبل ربيع عمرها وحيدة
بكل معنى الكلمة.

ولا بد أن نظراتها السارحة بكثير
من الهم، قد التقطت من بين ظلال
المشهد السكندري الأخير، صورة برج
«قصر المنتزه» المصيف الملكى الذى
تعودت أن تمضى بين حدائقه
ومروجه، شهور الصيف الخمسة،
تنوحد بالطبيعة التى كانت هى نفسها
قطعة منها، فؤارة بالحياة، وهادرة
كالبحر الذى كان القصر، يطل عليه من
فوق سلسلة من التلال الصخرية،

راسبوتين الصغير





١٩٤٧: الملكة نازلى وخلفها
راسبوتين الصغير رياض غالى فى
أوروبا

ابنها تجاهها، فغادرت الجناح المخصص لها فى «قصر المنتزه» وعادت لتقيم فى قصر والدها فى محطة الرمل، بعد أن تركها ابنها تستقبل خريف عمرها، وحيدة بكل معنى الكلمة.

كانت اللقاءات الأخيرة بينهما عاصفة، انتهت إلى قطيعة كاملة، كان من أبرز مظاهرها، ذلك الوداع المتواضع بروتوكوليا للملكة الوالدة، التى أصرت - قبل ثلاث سنوات - على أن تستقبل رسمياً وعلى أعلى مستوى عند عودتها من «القدس»، فخضع كل من الملك والحكومة لمشيئتها. أما فى هذه المرة، فقد أعلنت الصحف، قبل أسبوعين، أن «فاروق» سوف يودعها عند سفرها، لكنه تخلف وأناب عنه

وهادئة كمياء الخلجان المحيطة به، وقلقة كالطيور والفراشات الحائمة فوق مهرجان الأزهار المنتشرة فى حدائقه الممتدة بلا انتهاء كسطح البحر تتضوع بروائح بلا حصر، وألوان بلا عدد.

وحين جاءت - بعد وفاة زوجها - سنوات الفرح الخالص من الأكدار، اكتسى المشهد فى «قصر المنتزه» جمالاً أضفته عليه روحها المتحررة حديثاً، والمتخمة - آنذاك - أملاً فى المستقبل، بعد أن تحولت من جارية بدرجة ملكة إلى صاحبة الأمر والنهى فى قصر، وفى قلب ابنها. لكن زمن الفرح الخالص كان قصر من عمر الزهور والطيور والفراشات. فقد جاء سريعاً اليوم الذى بدأت فيه الثلوج تتراكم على عواطف



الملكة نازلى فى طفولتها

كبير الياوران. وفى هذه المرة، وكل مرة، كان «حسنين» هو السبب.

كان «فاروق» قد بالغ فى التظاهر بحزنه لوفاة «حسنين». حتى إنه طبقاً لما نشرته الصحف يومذاك، بكى من شدة التأثر عندما سمع نبأ مصرعه. وبعد ساعات من وفاته، أنعم على اسمه بالوشاح الأكبر من «نيشان محمد على»، وهو أعلى وسام فى الدولة، إذ لم يكن يمنح إلا لرؤساء الدول وأمرائها. وقال الأمر الملكى: إنه يمنحه الوسام «إشادة بما للفقيه العظيم من رفيع المكانة وكبير الاعتبار وتقدير لما كان عليه من شديد الولاء والإخلاص، أميناً ورائداً ورئيساً للديوان. وتنوياً بما قدمه للبلاد من أشرف الخدمات».

وفى جلسة مجلس النواب التى انعقدت فى الليلة نفسها، نعاه رئيس المجلس «حامد جودة» ورئيس الوزراء «إسماعيل صدقى» وعدد من النواب. وشيعت جنازته فى موكب مهيب. وقرر مجلس الوزراء إقامة ضريح خاص له تخليداً لذكراه. وحرص «فاروق» على أن يحضر بنفسه حفل التأبين الذى أقامه له «نادى السلاح الملكى» باعتباره أحد أبطال لعبة الشيش.

لكن الجانب الآخر من مشاعر «فاروق» تجاه «حسنين»، ما لبث أن طفا على السطح بعد فترة قصيرة من مغادرته للدنيا. وكان طبيعياً أن تكون أمه هى أول شخص يصرح أمامه بمشاعر الكراهية الدفينة التى كان طوال الوقت يكنها للرجل الذى انتزعها منه، وأنساها ذكرى أبيه.

وطبقاً لرواية «التابعى»، فقد ذهب «فاروق» بعد أسابيع قليلة من وفاة «حسنين» ليزور أمه فى «قصر الدقى». وما كاد يدخل قاعة القصر

الكبرى، حتى فوجئ بصورة بالحجم الطبيعى لـ «أحمد حسنين» وقد جللت بالسواد، وأمامها - وعلى الأرض - جلست الملكة «نازلى» وحولها سيدات حاشيتها، وخادمات القصر، وقد اتسحن جميعاً بالسواد. وعلى جانبي القاعة الكبيرة، جلس نحو عشرون شيخاً يتلون الأوراد، ويدعون بالرحمة للراحل الكريم، فتوقف لحظة عند باب القاعة، وقد عقدت الدهشة لسانه. ثم مشى إلى حيث كانت أمه تجلس، وقال لها وهو يشير إلى الصورة وإلى السيدات والمشايع:

- إيه ده كله؟ وعلشان إيه؟ مات خلاص. فلزوم ده إيه؟!

فانتفضت «نازلى» واقفة على قدميها وانفجرت فى ابنها تصيح:

- ده، ده اللى عملك راجل، ده اللى حافظ لك على عرشك، بكره تشوف راح يجرى لك إيه بعد موت «حسنين».

وهى واقعة أكدت «الملكة نازلى» نفسها خطوطها الرئيسية فى حديث صحفى أدلت به - بعد الثورة - رداً على ما جاء بمذكرات «فاروق» عن علاقتها بـ «حسنين»، فقالت: إن ابنها كان يغضب بعد وفاة «حسنين» إذا ذكر اسمه أمامه. وكان يمزق كل صورة يراها له، وأنها كانت تدهش لهذا السلوك الغريب وتسأله: لماذا يحقد كل هذا الحقد على رجل ميت؟ فلا يرد عليها.

ولاتفسير لدهشة الملكة الوالدة، إلا أنها - على الرغم من ذكائها وحبها المفرط لابنها - لم تكن تقدر انعكاسات علاقتها بـ «حسنين» عليه. وربما لهذا السبب، أرجعت هذه الكراهية لسبب آخر فقالت: إنه كان يكرهه ويحقد عليه لأنه كان يواجهه إذا انفرد به بحضورها بما لم يكن يجروء إنسان آخر عليه. وكان يقول له: إن تهتكه واستهتاره سيقضيان عليه، ويعنفه بقسوة على



الملك فاروق والى جواره أحمد حسنين
ببدلة التشريفه

ينقد «فاروق» من دون أن يستمع إلى ذلك أحد غيرها. و«مصطفى أمين» يضيف أن «حسنين» قد خرج من غرفة الملك بعد أن عنفه ليقول لرجال التشريفات: جلالة الملك بهدلنى، هزأنى، لعن خاشى، قال لى أنت لا تصلح رئيس ديوان، وإذا استمر حالك هكذا فلن تستمر فى منصبك خمس دقائق، وهو ما سعد به «فاروق» لأن «حسنين» نصحه ولم يفضحه ورباه من دون أن يشهر به.

ومن الإنصاف للرجل، أن نقول إنه لم يكن ذلك النوع من كومبارس التاريخ التافهين، الخالين من كل المواهب. لم يكن مثلهم هلفوتاً أو حامل حقائب أو قواداً من النوع الذى تكثر بدائله، ويسهل الاستغناء عنه. ولم يكن جشعاً أو متكالباً على الفتات، من النوع الذى يقل ذكاؤه ويكثر طمعه ويندفع لخطف أول ما يقع عليه بصره، فيفضح أمره ويفقد ثقة سادته، أو يفقد تأثيره عليهم. بل كان يملك من البصيرة ما يمكنه من التعامل بحصافة مع هؤلاء السادة الذين أقامت سيادتهم - أو أسلوب تربيتهم - أسواراً من العزلة بينهم وبين الآخرين، فعانوا من الوحدة داخل أقفاصهم الذهبية. لذلك يتوقون إلى حب الآخرين - وينشُدون إخلاصهم، وهم - مع ذلك - يشكون فى عواطف الناس تجاههم، ويتوهمون أن الآخرين - وخاصة من هم أدنى منهم ثراء ومكانة - لا يحبونهم ولا يخلصون لهم لذواتهم، بل يسعون للاستفادة من هذا الثراء وتلك المكانة.

وبسبب إدراكه، فقد كان حريصاً على أن يتعامل معهم بكرامة، واعتزاز شديد بالنفس. فلم يسع لاستغلال نفوذه، أو للإثراء على حساب صلته بالأسرة المالكة، وعاش فقيراً ومات

أعماله ويقاوم كل النزوات التى يضعها فى رأسه الملوثون حوله. وأضاف: أنها حين كانت تؤيد «حسنين» فى انتقاداته اللاذعة لسلوك ابنها كملك، كان «فاروق» يقول لها:

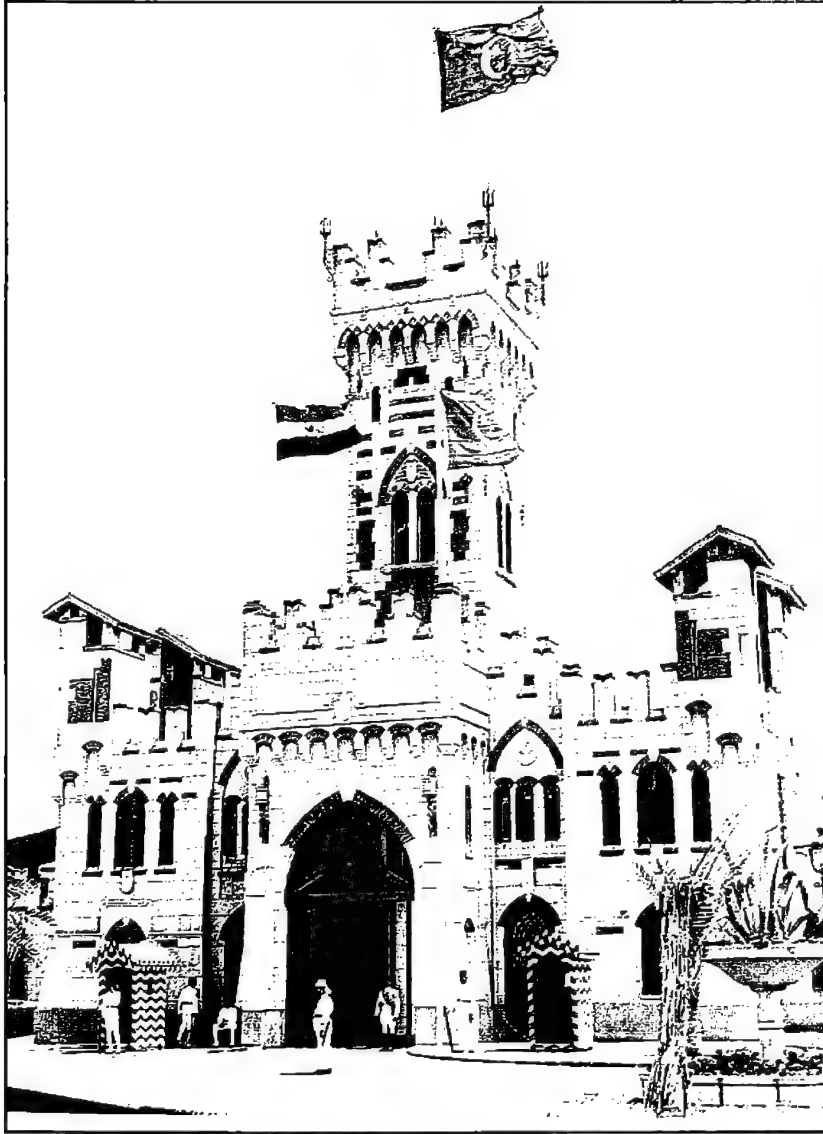
- إنك تؤيدين هذا الكلام الذى يقوله لأنك تحبينه.

فترد عليه: أخرس إننى أقول هذا لأننى أحبك، وأرعى مصلحتك.

تلك رواية يؤيدها «مصطفى أمين» الذى يقول بأسلوبه الروائى الذى تختلط فيه الحقائق بالخيال، إن «حسنين» دخل يوماً إلى غرفة الملك الخاصة وأغلق عليه الباب، وقال له: أنت عدو نفسك.. أنت لا تصلح ملكاً، أنت تحيط نفسك بأقذر الرجال وإذا استمر حالك هكذا فلن تبقى على العرش خمس سنوات أخرى.

وتتقاطع هذه الصورة للعلاقة بين «فاروق» و«حسنين» مع الصورة التى رسمها له خصومه، باعتباره الرجل الذى أرخى العنان للملك الشاب، منذ كان أميراً، وشجعه على أن يستسلم لنزواته، ولم يكن يعارضه فى شىء. بل وكان - كذلك - يعترض على الذين ينقدونه. وهى صورة يؤيد جانباً منها «فورد» - أستاذ جامعة أكسفورد الذى عمل مدرساً لـ «فاروق» لشهور خلال فترة الوصاية - إذ يقول: إنه لفت نظر «فاروق» مرة إلى عيوبه، ومنها عدم احترامه للمواعيد وميله لخداع الآخرين والتظاهر بالمعرفة، لكن «حسنين» - الذى كان يشاطره رأيه ذلك فى الملك - اعترض عليه، قائلاً: إن الملوك تحب النفاق وإن «فاروق» لن يتأثر بكلام يرتدى صاحبه ثوب المعلم.

والغالب أن كل هذه الروايات، على الرغم من تعارضها، ليست متناقضة، فالملكة «نازلى» تقول: إن «حسنين» كان



المدخل الرئيسى لقصر المنتزة
بالإسكندرية مصيف الأسرة المالكة

أسياده فى إخلاصه أو فى عواطفه تجاههم. حتى إن الملكة «نازلى» لم تجد تناقضاً بين إشاداتها بإخلاصه وتجرده، وتنزيهها له عن الأثرة، وبين اعترافها بأن «فاروق» أسلم مقوده فى وقت من الأوقات لـ«حسنين». فكان لا يستطيع أن يبيت فى رأى أو يتصرف فى موضوع بغير إرادته، بحيث أصبح «حسنين» ملك مصر الحقيقى.

وكان لا بد أن تطرح خطة «حسنين» الذكية لى يكون ملك مصر الحقيقى، آثارها الجانبية المرة، فتفسد علاقة

فقيراً. وطبقاً لرواية - نقلها «التابعى» عن خصمه اللدود «مراد محسن باشا» - فقد رفض «حسنين» باستعلاء وغضب عرض الملكة «نازلى» بأن تهبه ٥٠٠ فدان من أملاكها، حتى لا يسقط فى عينها وعينى ابنها، ويتحول إلى واحد من المحاسيب التافهين الذين يعيشون على فتات موائد أسيادهم. والحقيقة أن الثروة لم تكن هدفه، لكنها القوة والنفوذ، وهو ما تحقق له فعلاً بذكائه اللامع الذى مكنه من تجميع أسباب القوة بين يديه، من دون أن يثير شك



الملكتان نازلى وفريدة، وإلى جوارهما
الأميرة فائقة في إحدى الأسواق الخيرية

حتى إزالة آثار الدمار الذى أحدثته الحرب فى مرافقها.

وكانت الملكة «نازلى» قد عادت خلال عامى ١٩٤٤ و١٩٤٥ لتمضى الصيف فى الإسكندرية، بعد أن ابتعد عنها خطر الغارات الجوية. لكنها قضته فى قصر والدها بالرميل بعيداً عن «قصر المنتزه». حيث كان يقيم ابنها الملك. وعن «قصر أنطونيادس»، حيث كانت تقيم ابنتها الإمبراطورة «فوزية». كان الزمان الذى تتجمع فيه الأسرة المالكة فى مصيف واحد قد مضى وانقضى: كبر الأولاد واستقل كل منهم بأسرة، وشغل بهوموه عن هموم الآخرين، وتراكم الجليد على العواطف الأسرية فطمرها، وقلّت المناسبات التى تجمع بينهم، هبطت حدة الصراعات بين الملكتين «نازلى» و«فريدة». ليس بسبب تحسن العلاقات بينهما، ولكن لأن كلا منهما، كانت قد أصيبت بحالة أشبه بالاكنتاب، ولأن الملك الذى كانتا تتصارعان حول امتلاكه كان قد هرب منهما معاً. فانزوت «فريدة» فى «قصر عابدين» تمضى أوقاتها وحيدة فى انتظار الزوج السارح وراء نزاوته. ولم تعد تتحمس للظهور فى المناسبات العامة أو لمناقسة حمايتها على رعاية

«فاروق» بأمه، وتسهم فى تحطيم الأسرة التى؛ جهد الملك «فؤاد» ليحفظ لها العرش، وتعرض ذكره هو نفسه، لموجات الكراهية التى أصبحت تتلبس «فاروق» كلما سمع اسم الرجل الذى لم يخدم أحد عرشه كما خدمه.

ومع أن مصرع «حسنين» والخلافات التى نشبت بين «فاروق» وأمه فى أعقاب ذلك، كان من بين أهم أسباب قرار الملكة «نازلى» بالفرار إلى أوروبا، إلا أنها لم تكن السبب الوحيد. والغالب أنها ظلت طوال سنوات الحرب تتوق كغيرها من أفراد النخبة المصرية لهذا السفر، بعد أن حرموا متعة قضاء إجازاتهم على شواطئ القارة الأوروبية، كما تعودوا طوال سنوات ما بين الحربين.

وكان الذين تعودوا على قضاء إجازاتهم على الشواطئ التركية منهم، قد استأنفوا رحلاتهم إليها منذ صيف ١٩٤٤، عبر الطريق البرى، الذى كان أكثر أماناً من الطرق البحرية، إلا أن الذين يفضلون الشواطئ الأوروبية، لم يسافروا إليها فى العام التالى، على الرغم من انتهاء الحرب رسمياً فى ٨ مايو (آيار) ١٩٤٥ وآثروا أن يتريثوا

المالكة لصيف عام ١٩٤٦، ففي بداية يونية (حزيران) سافرت الملكة «فريدة» وبناتها إلى الإسكندرية، بينما ظل الملك في القاهرة. وألحت الصحف إلى أن الأسرة المالكة سوف تمضى الصيف في مصر، وأنها ستجتمع في «قصر المنتزه»، وأن الترتيبات قد اتخذت لإعداد جناح خاص به للإمبراطورة «فوزية»، وآخر للأميرة «فائزة» وزوجها.

لكن الأسبوع الثاني من يونيه (حزيران) شهد مفاجأة توحى بأن توتراً جديداً في العلاقات بين الملكة والوالدة وابنها قد نشب فجأة، إذ كان مقرر أن تسافر الملكة والوالدة إلى الإسكندرية بالقطار الملكي يوم ١٣ يونية (حزيران) ١٩٤٦، لكنها عدلت فجأة عن ذلك، وسافرت إليها بالطائرة، مما يوحي بأن مشكلة تتعلق بتشريفية السفر، قد نشأت في آخر لحظة. وخاصة أنه كان مقرر أن تسافر في اليوم نفسه إلى أوروبا على سطح الباخرة «دوناتركاسل»، لكنها ما كادت تصل إلى الإسكندرية حتى أجلت سفرها.

وفي ٢٢ يونيه (حزيران) ١٩٤٦، انتقل الملك رسمياً إلى العاصمة الثانية وبصحبه رئيس الوزراء والوزراء، والإمبراطورة «فوزية» التي أصبحت تظهر معه في المناسبات الرسمية بدلاً من الملكتين «نازلي» و«فريدة».. وبعد ثلاثة أيام - وفي ٢٥ يونية (حزيران) ١٩٤٦ - احتفلت الملكة «نازلي» في الإسكندرية بعيد ميلادها الثاني والخمسين، وأعلن رسمياً أنها ستغادر ميناء الإسكندرية في طريقها إلى أوروبا في يوم الأحد ٣٠ يونيه (حزيران) ١٩٤٦ على ظهر الباخرة «أندريه لويون»، ومع ذلك فقد غادر



٣٠ يونيه ١٩٤٦: الملكة نازلي والأميرتان فائزة وفتحية عند سفرهما من ميناء الإسكندرية في طريقهن إلى أوروبا

المشروعات الخيرية، بل ولم تعد تبادل زوجها إلا الضروري من الكلام، وانزوت «نازلي» في «قصر الدقي» مع الأميرتين الصغيرتين «فائزة» و«فتحية»، وتباعدت المناسبات التي كانت تلتقي فيها مع أولادها الكبار.

وفي آخر مناسبة رسمية حضرتها الملكة «نازلي» في مصر - وهي تشريفات عيد الجلوس الملكي التي جرت صباح يوم الاثنين ٦ مايو (آيار) ١٩٤٦، بمناسبة مرور عشر سنوات على جلوس «فاروق» على العرش - لم تلتق الملكتان. إذ كانت تقاليد القصر قد استقرت على أن تستقل كل منهما بتشريفتها. فاستقبلت كل منهما منفردة الأميرات والنبيلات وعقيات الوزراء والعظماء.

ومع أن العادة كانت قد جرت على أن ينتقل الملك رسمياً إلى الإسكندرية في أعقاب تشريفات عيد الجلوس، إلا أن الغموض أحاط ببرنامج الأسرة



جريدة «الإمباير نيوز» البريطانية في ٣ أكتوبر ١٩٥٢ تنشر مذكرات فاروق التي اتهم فيها أمه بأنها كانت عشيقة «أحمد حسنين» واتهم فيها زوجته الملكة فريدة بأنها خانته مع «وحيد يسرى»



١٩٣٧: الأميرة فتحية فى السابعة من عمرها

الأجانب، يشعرون بحقارتهم، ويريدون أن يجعلوا كل شىء وكل شخص حولك حقيراً مثلهم، لكى لا تكتشف مبلغ قذارتهم . لذلك يجرونك إلى المبازل والقاذورات ويوهمونك بأن الملوك يفعلون ماتفعل، وهو ما سوف ينتهى بأن تفقد العرش، فلا تجد أحداً من هؤلاء إلى جوارك.

وطبقاً لروايتها، فقد وقف «فاروق» أمامها كطفل صغير، يسمع كلام أمه، وهى تؤنبه على جريمة ارتكبتها. ولم يفتح فمه - كالعادة - بكلمة وهو يستمع إلى ما كانت تكرر قوله له كثيراً فى السنوات الأخيرة قبل فراقهما.

وكالعادة أيضاً، ذهب إلى تلك الحشرات، وأعاد عليهم ما قالت أمه. فاستأنفوا الحرب ضدها، لتلويثها فى نظر ابنها وتشكيكه فى سلوكها، وإفقاده احترامه لها، حتى ينفردوا به دونها. وهو التبرير الذى دأبت الملكة «نازلى» على ترديده، واصمة فأس كل ما نسب إليها من عدم انضباط أخلاقى، فى رقبة هذا الفريق من «حشرات الحاشية»، الذين أرادوا أن يلوثوها، ليفقدوا «فاروق» ثقته بكل الناس، ويحطموا كل المثل التى يحترمها، حتى يهبطون به إلى مستواهم الخلقى المنحط. وهو جانب واحد من التفسير، ركزت عليه الملكة «نازلى» لكى تهرب من مسئوليتها عن سلوك «فاروق». إذ يبدو أنها لم تكن تُقدر أثر سلوكها عليه، إلا عندما فوجئت بابنها ينسب إليها فى مذكراته التى نشرها بعد الثورة، أنها كانت على علاقة غير شريفة بـ«أحمد حسنين». ولا يشير إلى زواجها منه الذى كان مستحيلاً أن يغيب عنه، مما كشف عن أنه كان يرفض هذه العلاقة على أى مستوى. لذلك اختار المستوى الذى يمكنه من الثأر من أمه،

«فاروق» الإسكندرية قبل سفرها بيوم واحد، ليقوم برحلة إلى محافظة الغربية يضع خلالها حجر الأساس لعدة وحدات صحية قروية.

وهكذا غادرت الملكة «نازلى» مصر لآخر مرة من دون وداع يليق بمقامها. فى آخر أسبوع قضته فى مصر، كانت عناوين الصحف تشير إلى عواصف ما بعد الحرب. قالت هذه العناوين: مفتى فلسطين يلجأ إلى مصر وتشترش طلب القبض عليه. ملكان سابقان يقيمان بالإسكندرية. اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى لبحث المشاكل الدولية المستعصية. ضباط البوليس يهددون بالإضراب. تشريع جديد لإضراب الموظفين. استمرار المعلمين فى الإضراب. وزارة المعارف تقرر إحالة متزعمى إضراب المعلمين إلى النيابة. روح التذمر بين الطبقات: يجب على ولاة الأمور أن يدركوا سببها، مقالة للأستاذ «محمد عبد القادر حمزة». اليوم تعود حبيبة الجماهير الفنانة «أمينة رزق» فى أقوى ما مثلت وأنتجت، فيلم «ضحايا المدنية». بناء على طلب الجماهير يعود إليكم فيلم «هذا جناه أبى» تمثيل «صباح» و «زكى رستم» و «سراج منير». غداً سينما مترو، «استر وليمز» فى فيلم «السباحات الفاتنات». اليوم الحفلات الأخيرة لفيلم «الأيدي الحمراء».

وفى آخر لقاء بينها وبين ابنها قبل أن تغادر مصر، قالت له الملكة «نازلى»، طبقاً لما أذاعته فيما بعد:

- إنك لم تعد طفلاً ولكنك تتصرف تصرفات الأطفال، وتحيط نفسك بحشرات قدرة، توهمك بأنك أصبحت رجلاً كبيراً، مع أن واجبك هو أن تحيط نفسك بالمصريين المحترمين من أبناء بلدك، لا بجماعة من اللصوص

مقدمة صاحب الدولة سيرة مجلس الوزراء.

نحمد الله على ما أولانا من جلال النعم ونشكره تعالى ما سار به من الفضل والجزل العظيم فقد ولى علينا سبطه (في الرقعة الأولى) من الساعة السابعة من نهار يوم الأربعاء المبارك السادس والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٤٩ الموافق للثلاث العاشرة والرقعة الثانية ولطيف من صباح اليوم السابع عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٠ برأى القبة) مولود أسيناها «فتحية» ومن ثم أصدرنا أمراً لهذا المذنب المعلن أن يمددنا به من النبا السار ولايات ذلك في البحر إلى من المحظوظ بربانية مجلس الوزراء، ونعزم نشره في جميع أرجاء المملكة وأمدنا إلى رجال جيشنا وبلطيف بصفتهم رسمية إلى من يرى لزوم بلطيف والقيام بما ينبغي إجرائه في هذه المناسبة السعيدة.

ونسأل الله العزيز أن يجعل لك المبدد مغفونا بالعز والرفق،
مصدق بالبحث الملكي فامد غير بقنا ٢٦٤ رجب سنة ١٣٤٩ ١٧٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠

رقم ٨٦ لسنة ١٩٢٠

صورة الأمر الملكي بإعلان ميلاد الأميرة
فتحية في ١٧ ديسمبر ١٩٣٠

بينها وبين ابنها من حب، وتحول إلى
عداوة طاحنة، وفقدت الأمل - كما
قالت - في أنه سيصلح من أمره. بينما
كانت تيارات الحرب الخفية تعمل في
الأعماق، كدوامات البحر التي اهتزت
لها السفينة «أندريه لوبون» لتعود الملكة
«نازلي» من ذكريات الزمان الجميل.
فإذا بالإسكندرية قد اختفت إلى الأبد
في طيات الظلام الكثيف.

ولم يكن شيء من ذلك كله، يشغل
بالالبرنسية «فتحية» التي كانت لا
تزال ميداناً رحباً خالياً من الهموم. إذ
لم تكن حين غادرت الإسكندرية مع
أمها قد احتفلت بعد بعيد ميلادها
السادس عشر، لذلك ظلت صورتها في
مخيلة العدد القليل من رجال القصر
الذين يعرفونها، ثابتة طوال السنوات
التالية، عند صورة «آتي» الصبية
الشقية المعجمة بالحوية، ذات الشعر
الأسود الفاحم الجميل، والعينين
البراقنتين اللتين يبهر بريقهما الأبصار.
الرقيقة كالنسيم، المهذبة كما ينبغي
لزهرة جميلة، نمت في محمية طبيعية،

وتجريحها، بينما لم تكن هناك ضرورة
لذلك.

وبعد أن ألمحت إلى أن علاقتها
بـ «حسنين» كانت شرعية، قالت
بأسى:

- لنفرض أنني كنت كذلك، أما كان
الواجب عليه أن يسترني وأنا أمه؟!
ويبدو أن الفضح المتبادل كان قد
اعتمد كسلاح في الحرب بين الملكة الأم
والملك الابن قبل ذلك التاريخ بسنوات.
ولو أن شعرة معاوية بين «فاروق»
وأمه، لم تكن قد انقطعت، لما تحولت
رحلة الملكة «نازلي» الثالثة والأخيرة
إلى أوروبا، من رحلة للاستجمام
والاستشفاء من آلام الكلى، إلى ميدان
للحرب بين ملك يخاف أمه ويكرهاها
وملكة تحب ابنها وتحترقه، لتكون
ضحية تلك المشاعر المعقدة فتاة بريئة
كالندى المتألق في ضوء الفجر، هي
البرنسية «فتحية».

وهكذا تحالفت كل الظروف القادمة
من الأزل على دفع الملكة «نازلي» لكي
تغادر مصر. وقد انتهى كل ما كان

بعيدا عن عواصف الزمن وأنواء الحياة،
التي جاءت إليها في مصادفة لم يكن
أحد يعرف يومها، أنها ستكون باللغة
التعاسة.

فقد كانت «الملكة نازلي» تواقه لكي
تنجب للملك «فؤاد» ابناً آخر غير
«فاروق» ليكون وريثاً احتياطياً
للعرش، إذا ما داهمت الأقدار أسرتها
بأخطار لم تكن في الحسبان. لكن
محاولاتها الثلاث الأولى، انتهت
بانجاب ثلاث بنات هن «فوزية»
و«فائزة» و«فائقة» اللواتي جئن على
التوالي في أعوام ١٩٢١ و١٩٢٣ و١٩٢٦
وبعد ميلاد الابنة الثالثة
«فائقة» - في ٨ يوليو (تموز) ١٩٢٦ -
نبه الأطباء الملكة «نازلي» إلى أن
صحتها لم تعد تتحمل متاعب الحمل.
لكن الأمل في إنجاب الورث
الاحتياطي كان لا يزال يناوشها بقوة.
فخاطرت بالحمل للمرة الرابعة،
وعانت منه كثيراً. ثم كانت «فتحية»
التي ولدت في ١٧ ديسمبر (كانون
الأول) ١٩٣٠، هي ثمرة المحاولة
الخامسة والأخيرة.

أيامها كان والدها الملك «أحمد فؤاد
الأول» في الثانية والستين من عمره،
وأما الملكة «نازلي» في السادسة
والثلاثين من عمرها، وحين وصل نبأ
تشريفها الدنيا إلى أبيها الذي كان يقوم
بجولة نيلية في صعيد مصر، تلقى
التهاني من رجال الحاشية، وأمر
بتوزيع العطايا على طاقم اليخت الملكي
«قاصد خير». وما كاد يلقى مراسيه
بمدينة «قنا» حتى كتب إلى رئيس
وزرائه «إسماعيل صدقي» رسالة
رسمية يقول فيها:

«حضرة صاحب الدولة رئيس
مجلس الوزراء: نحمد الله على ما
أولانا به من جلائل النعم ونشكر له

تعالى ما من به من الفضل العميم
والخير العظيم، فقد وهب لنا من لدنه
في الدقيقة الأولى من الساعة
السابعة من نهار يوم الأربعاء المبارك
السادس والعشرين من شهر رجب
سنة ١٣٤٩ هـ، الموافق الساعة
العاشرة والدقيقة الثامنة والخمسين
من صباح اليوم السابع عشر من
شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠
بـ«سراي القبة» مولودة أسمىناها
«فتحية».

ومن ثم، أصدرنا أمراً هذا إلى
دولتكم إعلاماً لهيئة حكومتنا بهذا النبأ
السار، ولإثبات ذلك في السجل الخاص
المحفوظ برئاسة مجلس الوزراء
وتعميم نشره في جميع أرجاء المملكة
وإعلانه إلى رجال جيشنا، وتبليغه
بصفة رسمية إلى من يرى لزوم تبليغه
والقيام بما ينبغي إجراؤه في هذه
المناسبة السعيدة. ونسأل الله العلي
القدير أن يجعل هذا الميلاد مقروناً بالعز
والرخاء

«فؤاد»

صدر باليخت الملكي قاصد خير
بـ«قنا» في ٢٦ رجب ١٣٤٩ الموافق ١٧
ديسمبر ١٩٣٠.

ومع أنها جاءت - على غير ما كانت
تريد أمها - أنثى، إلا أن ما تجشمتها
«نازلي» من متاعب الحمل، جعلها أكثر
قرباً إلى قلبها من شقيقاتها. فقد كانت
آخر عنقود خصوبتها، وأول من أتيح
لها أن تمارس أمومتها الحقيقية تجاهه
من أبنائها، إذ لم تكن «فتحية» قد
تجاوزت الثانية من عمرها بأسابيع،
حين بدأت الأمراض تهاجم أباه «الملك
فؤاد»، فاستطاعت أمومة «نازلي» أن
تتنفس بعد سنوات من الكبح الشديد،
لتغدق على «فتحية» عواطف لم يفز
بها أحد من أبنائها. وما كاد الأب ينتقل

١٩٣٧: الأميرة فتحية وهي في السابعة
من عمرها، أثناء الرحلة الملكية للصعيد،
وتوسط أحمد حسنين باشا وشقيقتها
الكبرى فوزية



إلى رحمة الله، حتى انتقلت هي إلى فراش أمها، لتشاركها إياه..

وكانت «فتحية» - أو «آتى» كما كانت تدل في القصر - أولى ضحايا قرار الملكة «نازلى» بالاستغناء عن خدمات «مسز نايلور» - المشرفة على تربية الأميرات - إذ بحثت الملكة عمن يحل محلها، إلى أن وقع اختيارها على «مسز برودينيت». وهى مربية بريطانية كانت تعمل خلال السنوات العشر السابقة فى قصر ابنة خالتها، التى تنازلت عنها للملكة الأم، بعد أن كبر أبنائها، ولم يعودوا فى حاجة إلى خدماتها.

وكانت - كما يصفها «عادل ثابت» أحد هؤلاء الأبناء - سيدة صغيرة الحجم قوية العضلات، ذات عينين زرقاوين وشعر ذهبي طويل. لكنها أهملت جمالها بعد أن فقدت خطيبها فى الحرب العالمية الأولى، ووهبت نفسها للمسيحية. وكانت تنتمى لأسرة ترمى إحدى الكنائس البريطانية فى «سافولك»، وتعتنق نوعاً غامضاً إلى حد ما من البروتستانتية. وكان والدها كاتباً للموضوعات الدينية ينشر كتبه لدى ناشر بريطاني ويرسل بنسخ كثيرة منها إلى ابنته التى انتقلت لتعمل فى مصر فى بداية عقدها الثالث. ويضيف «عادل ثابت» أن «المسز برودينيت» وجدت فيه وفى شقيقاته، ثم فيما بعد فى الملك «فاروق» وشقيقاته، أهدافاً لأنشطتها التبشيرية وسعت لتحويلهم عن دينهم. ولم تخف ذلك، وقالت لأهم بصراحة: إن ضميرها الدينى لا يسمح لها بغير ذلك، مما اضطر الأم إلى الاستعانة بالشيخ «شندى» للحفاظ على عقائد الأطفال. ودفع الملكة «نازلى» حين انتقلت «المسز برودينيت» للعمل فى القصر إلى تكليف

«الشيخ عبد الله عفيفى» بتدريس الدين لأبنائها وبناتها، خاصة «فتحية». وسوف يكون لذلك أثره البالغ فى ما تلا ذلك من أحداث.

عاشت «فتحية» سنوات طفولتها المبكرة خلف أسوار القصور العالية معزولة عن الحياة والدنيا كبقية أخواتها. وعلى عكس ما حدث بعد ذلك، حين احتل اسمها الصفحات الأولى من الصحف، فقد كان ما ينشر عنها حتى ذلك الحين؛ قليلاً وهو ما يتناسب مع مكانتها فى الفريق الملكى، إذ كانت - طبقاً للبروتوكول - تشغل المرتبة السادسة. بعد الملك، والملكة الوالدة، وشقيقاتها الثلاث الأكبر منها. وعندما تزوج شقيقها شغلت زوجته الملكة «فريدة» المرتبة الثانية، فهبطت نتيجة لذلك مكانة بقية أفراد الفريق الملكى، وأصبحت «آتى» تشغل الدرجة السابعة!

وكانت قد تجاوزت الخامسة من عمرها بشهور، حين أتيح لها أن تلتقى لأول مرة بفتيان وفتيات غير أخيها وإخوتها. إذ فكرت «الملكة نازلى» - فى صيف ١٩٣٦ - أن توفر لابنها الملك ولشقيقاته، فرصة للاختلاط بمن هم فى مثل أعمارهم من أبناء أقاربهم. وهو ما كان مستحيلاً أن يحدث، لولا أن الملك «فؤاد» كان قد غادر الدنيا، لينهار النظام التعليمى والتربوى الصارم الذى وضعه لتنشئة أبنائه. ويقول «عادل ثابت» - أحد أفراد هذا الفريق القليل العدد الذى ضم أول فتيان وفتيات أتيح للأميرات الصغيرات رؤيتهم أو التحدث إليهم من مسافة قريبة - إنهن قد دلفن إلى مكان اللقاء - فى إحدى قاعات «قصر المنتزه» المطلة على البحر - كسرب واحد من البجع. وقد ارتدين ثياباً متشابهة، بيضاء، رشيقة،



على عكس والدته الملكة نازلى، كان الملك «فاروق» حريصاً على تخليد ذكرى والده الملك فؤاد، فأطلق اسمه على كثير من المؤسسات، وصدرت فى عهده عدة طوابع بريدية تحمل صورته، ومن بينها هذا الطابع الذى صدر فى الذكرى الثامنة لوفاة الأب فى ٢٨ إبريل (نيسان) ١٩٤٤



١٩٣٦: الأميرة «فتحية» بين شقيقتيها
«فوزية» و«فائزة» في حديقة قصر القبة

الثلاثينيات، من الآباء والأمهات والفتيات الصغيرات، باعتبارها رمزاً لجمال الطفولة وبراءتها، وقلبيها الخالي من الأكدار وضحكاتهما المترعة بالفرح. وحين كانت تشاهد في حديقة القصر العروض المتكررة لأفلامها، كانت تتمايل فوق مقعدها إلى أعلى وأسفل وهي تصفق بيديها وتغنى، كما لو كانت تجد في نفسها صورة سيدة هوليوود الصغيرة.

وحتى تلك اللحظة التي كانت تغادر فيها مصر مع أمها وشقيقتها «فائقة» كانت صورتها في المشهد الملكي، هي صورة الفتاة المرححة التي كانت تحصى مرات وقوعها أثناء محاولاتها تعلم التزحلق على الجليد خلال الرحلة الملكية إلى أوروبا، فتجدها بالعشرات.

وجوارب بيضاء وأحذية بيضاء، وضمائر ذيل حصان، تتقدمهم مربيتهن «مس برودينيت».

وعندما انتقل الجميع إلى حدائق القصر الفسيحة ليلعبوا، اكتشف القادمون من دنيا الناس، أن الأميرات يعيشن في «جنة عدن» حيث لا شجار ولا صراع. كن نماذج للبراءة. تنادى كل منهن الأخرى بكلمة «عزيزتى» أو «حبيبتي». وبدأت «أتى» - أو «فتحية» - أكثرهن حيوية ومرحاً وخلو بال، وقد نظرت إلى «عادل ثابت» الذي كان يكبرها بعشر سنوات، وقالت له:

هل تحب الجرى يا عزيزى؟

فقال بتسليم:

نعم يا صاحبة السمو.

فكانت: امسكنى إذن.

ولم تنتظر رده بل أسرعته تختفى وراء واحدة من الأدغال العديدة. ومع أن مطاردة شاب في السادسة عشر من عمره، فتاة كالعرسة الصغيرة، بدا له مثيراً للهلل، ولشئ من الخجل، إلا أنه انطلق وراء الحزمة الصغيرة، التي كانت تعرف الأرض جيداً، وتستغل بمهارة شديدة حجمها الضئيل، الذى لم يكن يزيد على حجم أرنب كبير، فى النفاذ، عبر فجوات ضيقة داخل الأدغال، ثم تعود فجأة فتظهر فى مكان لا يتوقعه مطاردها، وهى تطلق صيحة انتصار وسخرية.

وعندما عاداً معاً، بعد فشله المتكرر فى الإمساك بها، وهزيمته فى الجولة السابعة، قالت له: إنك لا تستطيع الجرى جيداً يا عزيزى، أليس كذلك؟!

فى تلك السنوات، كانت «أتى» لا تزال ميداناً رحباً خالياً من الهموم وغير محصن منها كذلك. لذلك كانت شديدة الإعجاب بـ«شيرلى تمبل» الطفلة المعجزة التى غزت بها هوليوود عقول مشاهدى الشاشة الفضية فى



١٩٣٥: الأميرة فائقة فى التاسعة

والتي حرصت يوم تتويج أخيها على أن تشاهد موكبه وهو يدخل مبنى البرلمان، والتي أتقنت بعد ذلك لعبة «الكونكان» فكانت موفورة الحظ فيها، حتى إن «ف» - وهو الحرف الذى كانت ترمز به لنفسها، تميزا لها عن بقية إخوتها، الذين كانت أسماؤهم جميعاً تبدأ بنفس الحرف - كانت أول من يتخلص من أوراقه، لتتفرغ بعد ذلك لتدوين النتائج ومساعدة اللاعبين الذين لم يكن لهم مثل حظها، ولأنها كانت آنذاك صغيرة على الحب، فإن أحداً لم يقل: سعيدة الحظ فى اللعب. تعيسة الحظ فى الحب. وهو ما حدث بعد ذلك.

وعلى الرغم من البروتوكول ومراتبه، فقد كانت الملكة «نازلى» حريصة على أن تعطى «ف» المكانة الأولى. وكانت تقف عادة خلف أمها مباشرة فى محطات السفر ومحطات الوصول، وفى حفلات زفاف أخيها الملك، ثم أختها الإمبراطورة «فوزية» كواحدة من وصفات الشرف، لتضفى بثيابها البيضاء لمسة من الطهر على المشهد، ثم تترك مكانها لتجرى كالأرنب الجميل، فتلتقط الجنيحات الذهبية التى بذرت فوق رؤوس العروسين والمدعوين.

وعلى عكس «فتحية»، فقد كانت شقيقتها الأميرة «فائقة» مشغولة البال. ولم يكن مايشغلها هو ترتيبات الاحتفال بعيد ميلادها العشرين، الذى لم يعد بينها وبينه سوى أسبوع واحد، بل كان أمراً أكثر من ذلك تعقيداً.

ولعلها كانت أكثر أفراد الرحلة الملكية سعادة بها، رغم انشغال بالها، إذ كانت كبيرة الأمل فى أن تكون الرحلة فرصة لكى تلتقى بـ «فؤاد صادق» الرجل الذى أحبته، وحال شقيقها الملك «فاروق» بينها وبين أن تراه.



١٩٣٩: وفى الثالثة عشر

فى تلك السنة كان الوجيه «فؤاد صادق» فى الثامنة والثلاثين من عمره يكبر الأميرة «فائقة» بثمانية عشر عاماً. وكان نجماً من نجوم المجتمع الأرستقراطى المصرى وبطلاً محلياً ودولياً فى لعبة التنس. فضلاً عن ذلك فقد كان ينتمى لأسرة تحتفظ بصلات مودة قديمة بالأسرة المالكة. إذ كان والده «أحمد صادق بك» تشريفاتياً بديوان السلطان «حسين كامل» وكان جده «محمود فهمى باشا» وكيلًا لدائرة الأميرة «أم المحسنين أمينة إلهامى»، زوجة الخديو «توفيق». تلقى تعليمه بمدارس «الجزويت»، وأتم دراسته العالية فى العلوم السياسية بـ «جامعة باريس». وعاد إلى القاهرة ليعمل موظفاً بوزارة التجارة، ثم انتقل منها ليعمل تشريفاتياً فى حاشية الملكة «نازلى»، حيث كان يعمل شقيقه الآخر «محمود صادق».

وخلال عمله بيلاط الملكة الوالدة، تعرف بالأميرة «فائقة»، ونشأت بينهما قصة حب، تقدم «فؤاد صادق» على إثرها إلى الملكة «نازلى» طالبا يد ابنتها. لكنها لم تتحمس للفكرة، وأحالته إلى الملك «فاروق» الذى رفض الطلب. ويبدو أن صفر سن الأميرة التى لم تكن تتجاوز آنذاك الخامسة عشر، وفارق السن، كان أحد أسباب رفض الأم، وأن «فاروق» قد رفضه - فضلاً عن ذلك - لأنه كان يتجه آنذاك - ١٩٤١ - وبعد زواج شقيقته «فوزية» من ولى عهد «إيران»، للبحث عن زيجات سياسية لشقيقاته. ويخطط لكى يزوجهن من أمراء الأسر المالكة فى المنطقة، لكى يؤكد زعامته لها.

وكان منطقياً - بعد هذا الرفض - أن ينتقل «فؤاد صادق» من العمل بالقصر، إلى العمل بالسلك الدبلوماسى، فعين



١٩٤١: وفى الخامسة عشر



الطفلة المعجزة «شيرلى تمبل» نجمة أفلام هوليوود في الثلاثينيات

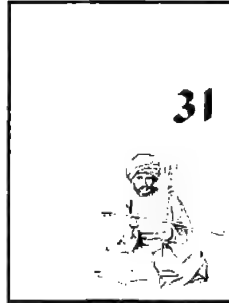
وزير الزراعة المصرى - تجلس فى أحد ألواج «أوبرا فيينا» وفجأة دخل عليها رجل فى الخمسين من عمره، ليطلق نيران مسدسه على قلبها، ثم وقف خطيباً إلى جوار جثتها المخرجة بالدم ليعلن لرواد الأوبرا، أن اسمه هو الكولونيل «فيلكس جابرتنز». وأنه ضابط سابق بالجيش النمساوى، وأن الفتاة الجميلة التى قتلها هى «جيجى» - أو خديجه - التى ملأت قلبه حباً، ثم ملأته غيرة، حين أعلنته بأنها لم تعد تحبه، وأنها سوف تعود إلى بلادها لتتزوج من غيره، فقرر أن يعيدها إليها جثة هامة.

أما «أتى» الجميلة - التى وقعت هذه الحكاية قبل أن تولد بعامين، فقد كان مستحيلاً أن تتذكرها، ثم إنها كانت على الأرجح نائمة، تحلم بصديقتها «شيرلى تمبل»!

وكان قضاؤها مستيقظاً فى «مارسيليّا»!

حتى ذلك
الحين - ١٩٤٦
- كانت
«مارسيليّا» هى
المحطة الأولى
التي يصل إليها
المصريون إلى
أوروبا للعمل

أو للدراسة أو للترفيه. إذ كانت البواخر لا تزال الوسيلة الأكثر شيوعاً للانتقال، إما لقلة عدد الطائرات، أو للخوف الذى كان شائعاً من استخدامهما. ولأن «مارسيليّا» كانت - بعد الموانئ اليونانية والإيطالية - أقرب موانئ البحر المتوسط إلى مصر، فقد كانت المحطة التى ينتقلون منها - عبر القطار أو بالسيارة - إلى غيرها من مدن



ملحقاً بالمفوضية المصرية فى «مدريد» لمدة سنتين، ثم نقل منها إلى «نانكين» ثم إلى «وارسو»، حيث كان يعمل إلى ذلك الحين. ومع أن الأميرة «فائقة» لم تثر، حين رفضت أسرتها تزويجها من «فؤاد صادق»، إلا أن نقله من القصر، وابتعاده عن عينيها لم يؤثر فى عواطفها نحوه. ولأنها - كما ثبت فيما بعد - كانت من النوع الذى يسعى لحياة أسرية مستقرة، فقد توجهت بعواطفها نحو أول رجل ناضج يدعو للثقة؛ تلتقى به فى محيطها الضيق الذى لا يعد بكثير من الفرص الماثلة. وظلت - على الرغم من تنائى المسافات - تتابع أنباء «فؤاد صادق» وأخبار انتصاراته فى المباريات الدولية، وتحلم بأن تسنح لهما فرصة للقاء، قد يجدد الحب القديم، وقد يدفع أمها أو شقيقها لتغيير موقفهما، والموافقة على الخطبة التى رفضاها فى عام ١٩٤١ وخاصة أن «الملك فاروق» كان قد عدل عن فكرته السابقة بالبحث عن زيجات سياسية لشقيقاته، بعد أن عادت «فوزية»، أحب أخواته إليه وأقربهن إلى قلبه، تعيسة ومحطمة من «إيران».

ولعل هموم الملكة «نازلى» كانت أعمق من أن تترك لعقلها الشكاك فرصة للتعبير عن خوفها الدائم من المستقبل. إذ كان التشاؤم من الغد، قد أصبح حقيقة لا تحتاج إلى مزيد من البرهنة عليها، ولا تصلح تميمة للتغلب عليها. وربما لهذا السبب، لم تتشأم من وجود وصيفتها السيدة «بهيجة محب» ولم تجد فى صحبتها لها فألاً سيئاً، ولم تتذكر أنها الأخت الصغرى للسيدة «خديجة محب» التى انتهت حياتها بشكل مأساوى قبل ثمانية عشر عاماً. فذات ليلة، من شتاء عام ١٩٢٨، كانت «خديجة محب»، الابنة - الكبرى للمرحوم «محمد محب باشا»



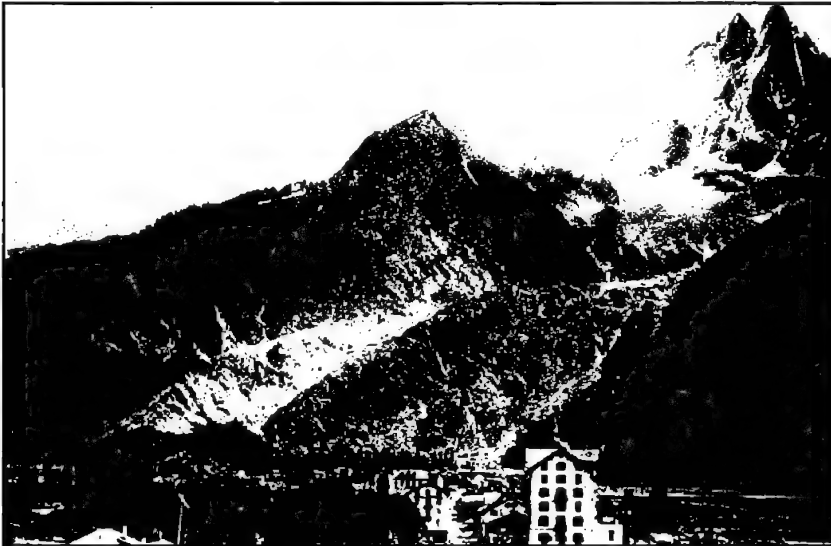
الوجيه فؤاد أفندى صادق

لوبيون» بساعات إلى «مارسيليا» وصلت إليها الأميرة «فائزة» قادمة بالسيارة من «باريس»، لتكون في استقبال والدتها وشقيقتها. وتناولت العشاء مع القنصل وزوجته في الفندق نفسه، إذ كان قد حجز لها جناحاً آخر به إلى جوار الجناح الذي ستنزل به الملكة.

وفي الرابعة من فجر يوم الجمعة ٥ يوليو (تموز) ١٩٤٦ اتصل «رياض أفندي غالى» - السكرتير الثالث بالقنصلية - بالقنصل ليخبره بأن الباخرة، توشك أن ترسو في الميناء. فتحرك الجميع إلى هناك، حيث استقبلوا الملكة ومرافقيها، وكانت تصطحب معها حاشية تضم - فضلاً عن وصيفتها الخاصة السيدة «بهيجة محب» تشريفاتياً هو الأستاذ «محمود أسعد»، وسكرتيراً خاصاً هو الأستاذ «أحمد موحد» - وبعد أن رحب القنصل بالملكة والأميرات، وجه إليهن الدعوة لتناول الغداء على مائدته في اليوم التالي. لكن الملكة فضلت أن تمضى الساعات الباقية على تناول الغداء في دار القنصل، فتوجهت إليها هي وكريماتها الثلاث، ودخلن إلى

الاستشفاء في أنحاء أوروبا الغربية آنذاك، كما كانت المحطة التي يعودون منها مرة أخرى إلى مصر. وكانت معظم شركات الملاحة المصرية الناشئة آنذاك، تعتبرها محطة النهاية لخطوطها الملاحية.

وكما هي العادة في مثل تلك الأحوال، فقد تلقت القنصليات والمفوضيات المصرية في أوروبا، إخطاراً بمواعيد وصول الملكة الوالدة ومرافقيها إلى الموانئ والمدن التابعة لها، لتقوم بإجراء الترتيبات اللازمة لاستقبالهم وإقامتهم. وبمجرد وصول هذا الإخطار إلى القنصلية المصرية بـ«مارسيليا»، بدأ «أحمد فراج طايح» قنصل مصر العام بالميناء الفرنسى، استعداداته لوصول الملكة. فحجز جناحاً في فندق «سيلنديد» أفخر فنادق المدينة، لتمضى به الملكة والأميرتان والحاشية المرافقة لهما ليلتين. إذ كان مقرر أن يغادروا «مارسيليا» بعدهما لقضاء عدة أيام بمنتجع «شامونى» القريب منها، لتحاول الملكة التخفيف من آلام الكلى - التي كانت تهاجمها بقسوة - في مياهها المعدنية. وقبل وصول الباخرة «أندريه



مصيف شامونى الجبلى

غرف النوم، فلم يستيقظن إلا ظهرًا. أما بقية أفراد الحاشية، فقد توجهوا إلى الفندق على أن تلقاهم الملكة بعد الغداء. وكان «رياض أفندى غالى» هو أول ضحية لذلك التغيير المفاجئ فى ترتيبات الوصول والإقامة. إذ كان مكلفًا بالإشراف على نقل حقائب الملكة والأميرات، ولكنه نجح فى مهمته. فنقل إلى دار القنصل ما احتجته من حقائب، وتوجه بالباقي إلى «فندق سبلنديد» قبل أن يعود إلى «فندق أوروبا» المتواضع، الذى كان يقيم فى إحدى حجراته، بحكم أن ذلك أقل نفقة. فقد كان أعزب، وكان مرتبه لا يزيد على سبعة وعشرين جنيهًا فى الشهر.

لكن الملكة لم تتناول الغداء فى منزل القنصل، إذ انتابها آلام شديدة فى الكلى قبل الأكل، كان من نتيجتها أن امتنعت عن تناول الطعام، ولم تذهب إلى الفندق، لكى تلتقى بالحاشية، وآثرت أن تبقى هى وكريماتها فى منزل «أحمد فراج طايح» حتى الساعة الواحدة صباحًا، وهو موعد قيام القطار الذى سيقبلها إلى مصيف «شامونى».

وللمرة الثانية ظهر «رياض أفندى غالى» على الشاشة الملكية، كما يظهر الكومبارس الصامت، ليوصل مهمته فى الإشراف على نقل الحقائب إلى القطار. أما القنصل فقد صاحب الملكة والأميرات إلى أن وصلن إلى «شامونى»، حيث كان قد اتخذ ترتيبات مماثلة لإقامتهن. ثم عاد إلى مقر عمله فى «مارسيليا» ليسافر فى اليوم التالى إلى «جنيف» فى إجازة قصيرة.

وحتى ذلك الحين، لم تكن الملكة «نازلى» قد رأت «رياض» أو حادثته. إذ كان - طبقًا لماقاله هو نفسه - يقف أثناء استقبالها فى الميناء، فى الصفوف

الخلفية من المستقبليين. كما أنه لم يدع هو أو أحد من أفراد الحاشية، إلى المأدبة التى أقامها القنصل للملكة، والى اقتصر عليه هو وزوجته وضيوفهم.

وهكذا لم يتعرف «رياض» إلى الملكة إلا بعد ذلك بأسبوعين، حين اتصلت بالقنصلية، لتسأل عما إذا كان هناك بريد قد وصل باسمها، طبقًا لرواية «رياض غالى»، أو لتطلب - طبقًا لرواية القنصل - موظفًا يشرف على نقل حقائبها إلى «جنيف» التى كانت قد قررت الانتقال إليها، بعد أن أمضت أسبوعين فى «شامونى»، ولما كان القنصل «أحمد فراج طايح» غائبًا فى «جنيف» ذاتها، فقد رد عليها نائبه «حسين الظواهرى» الذى اعتذر بمرضه عن التشرف بخدمتها وأرسل إليها «رياض غالى».

ولا بد أن شيئاً قد حدث فى هذه المقابلة العابرة انتهى بانتقال «رياض» من موقع الكومبارس الصامت إلى درجة الكومبارس المتكلم، لتكون الخطوة التالية هى القفز إلى بطولة المسرحية. أما هو فيقول: إنه حمل البريد الذى ورد باسم جلالة الملكة إلى الفندق الذى تنزل به فى «شامونى» وأنها استدعته إلى غرفة الاستقبال الملحقة بالجناح الذى كانت تنزل به. ودعته للجلوس حتى تفرغ من تصفح الرسائل التى جاء بها، ثم سألته عن اسمه وثقافته وأسرته وعمله، وأذنت له بالانصراف، إلى أن فوجئ بها تطلب من القنصل إلحاقة بحاشيتها.

أما خصومه فيقولون - طبقًا لما نقله عنهم «مصطفى أمين» الذى قام بتحقيق القصة - إنه ما كاد يلتقى بالملكة «نازلى» حتى انحنى كرقم ٨ ليقبل يدها، قائلاً إنه عاش عمره كله يحلم بأن يأتى اليوم



أحمد فراج طايح.. قنصل مصر فى
مارسيليا، وزير الخارجية فى مطلع
عهد ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢

و«نيس» و«كان» و«الكوت دازور» على شاطئ «الريفيرا» الفرنسية. ولم تغادر البلدين، إلا لفترة قصيرة، قضتها في العاصمة الإنجليزية «لندن» قبل أن تترك أوروبا كلها، لتعبر المحيط الأطلنطي فتصل إلى «أمريكا» في ١٠ مايو (آيار) ١٩٤٧.

وخلال تلك الشهور العشرة، كانت الملكة تتردد على عيادات الأطباء لكي تتابع العلاج بالمياه المعدنية، من آلام الكلى التي كانت تعاودها بين الحين والآخر، أو تصعد إلى الجبال أو تنزل على الجليد، لكي تخفف من توتر أعصابها. أما في المدن الكبرى مثل «جنيف» و«باريس» فكانت تضى أوقاتها ككل سائح رفيع المقام في زيارة المتاجر والمتاحف والمعارض، بصحبة ابنتيها ووصيفتها. كما كانت تضى بعض سهراتها في مشاهدة العروض المسرحية والموسيقية. أما الأميرتان، فكانتا شغوفتين بمشاهدة الأفلام السينمائية، وكانت الملكة تصطحبهما إلى دور السينما، ثم تعيدهما إلى الفندق لتبدأ سهراتها في الملاهي الليلية، التي لم تكن تنتهي إلا عند الفجر.

ولابد أن الحياة في أوروبا قد طابت لهن جميعاً، وخاصة الملكة «نازلى» التي حالت سنوات الحرب العالمية الثانية، بينها وبين مغادرة مصر، فأعادتها إلى السجن الذي لم تكد تتحرر منه بوفاة زوجها حتى فرضت عليها قيود التقاليد أن تعيش تحت الأشعة المنبعثة من عيون الآخرين، يتابعون كل خطوة تخطوها، وكل تصرف تقوم به، وكل كلمة تنطق بها. ومع أنها كانت من النوع الاستعراضي الذي يحب الأضواء ويحرص عليها، بل وينافس في سبيل الاستحواذ على نظرات

الذى يسعده زمانه فيه بتقبيل قدميها. أما وقد سعد بتقبيل يدها، فإنه لا يريد شيئاً آخر في الحياة.

أما القنصل «أحمد فراج طايح».. وقد أصبح أول وزير لخارجية مصر بعد الثورة - فيقول: إنه كان في استقبال الملكة «نازلى» والأميرات عند وصولهن من «شامونى» إلى «جنيف»، فإذا به يفاجأ بـ«رياض غالى» ينزل من القطار مع حاشية الملكة. فأمره بالعودة فوراً إلى مقر عمله في «مارسيليا» وفي اليوم نفسه. وتدخلت الملكة «نازلى» لتطلب إبقاءه أياماً معها، فاعتذر القنصل بأنه لم يتلق إخطاراً من وزارة الخارجية بذلك. وبعد أيام عاودت الملكة الاتصال بالقنصل تليفونياً لتقول له: إنها انتدبت «رياض غالى» لخدمتها أثناء وجودها في أوروبا. فكرر القنصل الاعتذار عن تلبية طلبها، قائلاً: إن ذلك يتطلب صدور قرار من وزارة الخارجية. وبعد أيام تلقى القنصل خطاباً من الوزارة، ينطوى على قرار بندب «رياض أفندى غالى» السكرتير الثالث بقنصلية مصر بـ«مارسيليا» ليكون في خدمة الملكة، دون تحديد زمن للندب.

كان قدر البرنسيصة «فتحية» قد أدركها منذ تلك اللحظة، من بدايات شهر أغسطس (آب) ١٩٤٦ وحتى مصرعها الفاجع، بعد ثلاثين عاماً من ذلك التاريخ.

أمضت الملكة «نازلى» الشهور العشرة التالية على وصولها - في ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٦ - إلى «مارسيليا» تنتقل بين «سويسرا» و«فرنسا». واتخذت من مدينتي «جنيف» و«باريس» مركزاً تنطلق منه، لتقوم بجولات قصيرة إلى المصايف والمشاتي، وخاصة «سان مورتييز»



١٩٣٧: الملكة نازلى تصعد سلم الباخرة النيل التي حملتها من مارسيليا إلى الإسكندرية، بعد انتهاء الرحلة الملكية إلى أوروبا، التي فصلت بين تولى الملك فاروق على العرش وتولييه سلطته الدستورية



الملكة نازلي مع فاروق الطفل

صدر الملك ضدها، فلا يستجيب
لإلحاحها عليه، بطردهم من قصوره
ومن حياته.

ولعلها كانت تشعر - على نحو ما -
بدرجة من التعاسة، لأن سفرها إلى
«أوروبا» جاء دليلاً على أنها قد خسرت
المعركة مع «الحشرات الملكية» فغادرت
هي القصر، بينما ظلوا هم فيه، بل أخذ
عددهم يزداد، ونفوذهم يتصاعد،
ولولا ذلك لما عاملها «فاروق» تلك
المعاملة الجافة، الخالية من الود، بل
- وإلى حد ما - القاسية. فلم يتصل بها،
أو يهتم بالسؤال عن صحتها، أو يعبر
عن شوقه إليها، أو عن حاجته
لاستشارتها، كما كانت الحال في ذلك
الزمان البعيد السعيد، الذي كان لا
يستطيع فيه، أن يخطو خطوة، من دون
أن يسألها رأيها، وهو سلوك لا معنى
له، إلا أنها لم تعد تعنى له شيئاً.

كبر الطفل الصغير، وتدافعت في
شراع عمره، أنواء الوراثة، وأخطاء

لإعجاب، إلا أنها كانت تضيق بها، إذا
ما تجاوزت الإعجاب إلى الانتقاد،
وانتقلت من الانبهار إلى التدخل فيما
تعتبره حريتها الخاصة التي لا يجوز
لأحد أن يكون له رأى فيها.

ولا شك أنها كانت سعيدة، فهي
نستطيع في أوروبا أن تعيش الحياة
لحرة التي تتمناها. فتخرج كما تشاء.
تسهر كما تريد، وترقص كما تهوى،
بعيداً عن عيون المتلصصين، والمتزمطين
لذين يريدون لها؛ باسم الحفاظ على
لتقاليد وصيانة مقامها الرفيع، أن
تعود إلى معتقل «قصر القبة» لتنتظر
هايتها، وتضحي بما تبقى من العمر،
لما ضحت بما مضى منه. وبعيداً عن
سيون الدساسين من أفراد الأسرة
لمالكه الذين لم يحبوها يوماً،
«حشرات البلاط» الذين أحاطوا بابنها
انتزعه منها. ولم يكتفوا بالتجسس
عليها، بل كانوا كذلك يلفقون لها التهم،
ينسبون إليها ما لا تفعله حتى يوغروا



فاطمة اليوسف

صحفية وفنانة مسرحية مصرية. ولدت في طرابلس بليبنا. تبنيتها أسرة مسيحية بعد وفاة والديها فأصبحت تعرف بـ «روز آل يوسف». هاجرت إلى مصر وهي طفلة في العقد الأول من القرن الماضي. تبنها رائد المسرح المصري الحديث «عزيز عيد» ودرّبها على التمثيل. لمعت كممثلة مسرحية وخاصة حين أصبحت بطة مسرحيات فرقة رمسيس، وأطلق عليها النقاد «ساره برناد الشرق». اعتزلت التمثيل المسرحي عام ١٩٢٥، وأصدرت في العام التالي مجلة تحمل اسمها هي «روز اليوسف» ومالبثت أن انغمست في السياسة. تزوجت من الممثل «محمد عبدالقدوس» وأنجبت منه ابنها الوحيد «إحسان عبدالقدوس». ثم تزوجت من الممثل والمخرج زكي طليمات وأنجبت منه ابنتها آمال. توفيت في عام ١٩٥٨

التنشئة وعواصف السياسة، وزوايج الحياة. لتبرز من بين صفاته، تلك العيوب الشائعة في نمطه الإنساني، كطفل وحيد، مدلل، ولد وفي فمه ملعقة من ذهب. تعود أن يرغب فتتحق رغبته، وأن يطلب فيجاب إلى طلبه، وأن يأمر فيطيع الجميع. فلم يكذب سنوات مراهقته المبكرة حتى أصبح أميراً للصعيد، وبعد قليل أصبح ملكاً. وفي الحالتين، شاهد مئات من كبار الرجال، ينحنون على يده فيقبلونها، وينصرفون من حضرته من دون أن يعطونه ظهورهم، لأن ذلك هو ما يليق بالملك. ويدلون بتصريحات للصحف، يتحدثون فيها عن «توجيهاته السامية» و «نظراته الثاقبة» و «علمه الوافر». ويتصارعون للتقرب إليه، فيدس كل منهم للآخر عنده. ويبدون أمامه، في صورة مضحكة وباعثة على السخرية، غير الصورة التي يعرفهم عليها الناس. فقد كان شائعاً في بداية عهد «فاروق» أن رئيس ديوانه «على ماهر باشا» هو أقوى رجل في القصر، بل في مصر كلها. فهو الذي يحكم الملك الصبي ويوجهه، بل ويخيفه أحياناً. وكانت الشائعة، قد تحولت إلى يقين لا يتزعزع، حتى لدى الصحفيين الذين كانوا أكثر قرباً إلى واقع الحياة السياسية من غيرهم، ومن بينهم السيدة «فاطمة اليوسف» - صاحبة مجلة «روز اليوسف» - التي كانت تزور «على ماهر» يومياً بمكتبه بالقصر، عندما دخل أحد معاونيه ليخطره بأن الملك قادم. فإذا بالرجل الجبار الذي يظن الجميع أن الملك الصبي ليس أكثر من «أراجوز» يلعب به، بين أصابعه، يقفز من مقعده قفزاً، ويرتبك غاية الارتباك وهو يبحث عن طربوشه ليضعه فوق رأسه، وينسق هندامه،

ويرتب الأوراق على سطح مكتبه، كما يفعل الموظف الصغير إذا سمع صوت رئيسه الرهيب. ثم يسير إلى باب الغرفة، عاجزاً حتى عن مجرد السيطرة على ارتعاش صوته، ليحتفظ بهيبته أمامها، وهو يقول: أنت مستنية إيه؟ أنت مستنية إيه؟!

وبذلك أسهم الجميع في تركيز الآثار السيئة لتنشئته بمعزل عن الحياة وعن الناس. فأصبح ككل الأطفال المدللين، عنيداً يكره أن يعترض أحد على سلوكه، أو أن يطالبه أحد بشيء، وهو ما تنبّهت إليه الملكة «فريدة» التي شكت بأسى لزوجة السفير البريطاني، من أنه يثور إذا ما طالبت به شيء، حتى لو سألته أن يكون لطيفاً معها. وأنه يفضل أن «يمنحها» ما تريد من دون أن «تطلبه»، أو إذا اكتفت بالتلميح إليه. لكنه كان يسعد ويستجيب لطلباتها إذا ما وسّطت آخرين لكي يرجوه باسمها، ويستعطفوه نيابة عنها، إذ كان ذلك يشعره بالثقة في نفسه.

ولكن الملكة «نازلي» ظلت الوحيدة من بين المحيطين به، التي تمارس بقوة حق الاعتراض على رغبته، وتقاوم عناده الطفولي. وحين زعم «فاروق» فيما بعد أنه رفع المسدس في وجهها عندما ضبطها مع «حسنين» في جناحها بـ «قصر القبة»، قالت:

- «إن الذين يعرفونه، ويعرفونني سوف يقولون لكم إن فاروق لم تكن لديه الشجاعة لكي يواجهني بكلمة، فما بالكم أن يرفع مسدسه في مواجهتي».

وهكذا أضيف سبب آخر، لكرهيته لأمه. فقد كان يخشاها، وكانت قد أصبحت على نحو ما، صورة لسلطة الأب التي يكرهاها الطفل عادة، ولعله قد سعد بمغادرتها لمصر، ليتخلص من ظلها، الذي كان يتعسه، إذ أصبح يخافها ويكرها في الوقت ذاته.



١٩٤٦: الملكة نازلى أثناء رحلتها الأوروبية الأمريكية

أن معاملتها له، حتى فى الأماكن العامة، كانت تعطى مساحة واسعة للشك فى أن العلاقة بينهما، قد تجاوزت ذلك إلى غيره. ففى يوم الأحد ٢ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٦، كان يصحبها والأميرتين لزيارة جناح الروائع العطرية، بمعرض «نيس» وقضت وقتاً طويلاً فى اختيار ما تريد شراءه. وكانت تستشيريه فى كل صنف، وتضع بعضاً منه على طرف أصبعها وتممررها أمام أنفه، وكأنها تسأله عما يعجبه منها لتشتريه. وأثناء وجودها بـ «باريس» بين منتصف نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٦ وآخر مارس (آذار) ١٩٤٧ كانت تحجز له غرفة إلى جوار جناحها بفندق «بلاتزا إيتينييه» الذى كانت تنزل به، كما أنها تعودت أن تتناول إفطارها يومياً معه، إذ كانا يستيقظان عادة متأخرين عن بقية أفراد الرحلة. أما الأخطر من هذا وذلك؛ فهو أنه كان رفيقها الوحيد والدائم فى سهراتها التى تمضيها فى ملاهى «باريس» و«جنيف»، بعد أن تخلد الأميرتان وبقية أفراد الحاشية إلى النوم، لتنطلق الملكة والأفندى إلى حيث يرقصان حتى مطلع الفجر.

وكانت بعض هذه التقارير ترد إلى القصر - شفاهة أو كتابة - من أفراد حاشية الملكة «نازلى» ممن وجدوا أنفسهم يوضعون على الرف بعد أن كسف الأفندى الجديد نورهم، وأضاع نفوذهم وأدى إلى استغناء الملكة عن بعضهم. وقد لحق هذا الاستغناء - فيما بعد وأثناء القسم الأمريكى من الرحلة - بمن هم أقدم منه صلة بالملكة «نازلى»، وأكثر قرباً، وربما إخلاصاً. كان من بينهم الأستاذ «محمود صادق» - شقيق «فؤاد صادق» الذى تزوج فيما بعد من ابنتها الأميرة «فائقة» - إذ كان قد

لكن سعادة المقام فى «أوروبا» لم تطل بالملكة الأم. كما لم تدم الراحة التى شعر بها الملك الابن عندما اختفى ظلها الناصح المؤنب. ومع أن الابن الغادر، لم يهتم بصحتها، ولم يعبر عن شوقه إليها، إلا أنه لم يكف عنها عيونه وجواسيسه. وبعد شهور قليلة، كانت التقارير تنهال على القصر الملكى بالقاهرة، تحمل أنباء تدعو للقلق. ويدور معظمها عن شاب اسمه «رياض أفندى غالى» لم يكن من بين أفراد الحاشية التى اصطحبت الملكة عند مغادرتها مصر، ولم يلتحق بمعيتها إلا فى منتصف يوليو (تموز) ١٩٤٦. ومع ذلك أصبح أهم شخصية فى الحاشية، فهو الذى يتلقى مكالمات الملكة الهاتفية، وهو الذى يحدد المواعيد لمن يرغبون فى لقاء جلالتها من وجهاء المصريين الذين يزورون «جنيف» أو «باريس». وهو الذى يستقبلهم فى الفندق ويقودهم إلى جناحها، وهو الذى يقود السيارة التى تقل الملكة والأميرتين للنزهة أو للتسوق، وهو الذى يتصل بالسفارات والقنصليات المصرية، ليتسلم ماورد إليها من رسائل، أو ما تبعث به من خطابات، ويتابع فى البنوك وصول التحويلات المالية الواردة باسمها أو بأسماء الأميرات، من «إلهامى حسين» باشا الذى كان يدير دائرة أملاكهن فى «مصر».

ولفتت التقارير النظر إلى ظاهرة أخرى خطيرة، وهى التصاق الملكة بهذا الأفندى الصعلوك الذى لا يتبعها كظلها فحسب، بل وكانت تتعامل معه من دون كلفة، وبغير اهتمام بالبروتوكول، أو حرص على الاحتفاظ بالمسافة الواجبة بين المقامات. ومع أنها كانت تقدمه للناس باعتباره سكرتيرها الخاص، إلا



نوفمبر ١٩٤٦: الملكة نازلى عند وصولها إلى باريس، وخلفها من اليسار الأميرة فتحية ومن اليمين رياض غالى. وكان فى استقبالها السفير المصرى أحمد ثروت ومندوب من الخارجية الفرنسية

بتصاعد نفوذه، أكثر مما يستحق وبتعالیه على رؤسائه. وكان هناك من أشفقوا عليه هو نفسه، من الآثار المدمرة للعبة الخطيرة التى تورط فيها، والتى قد تؤدى لدق عنقه. فقد بدا «رياض» للدكتور «كمال الدين جلال» - مراسل جريدة «المصرى» فى أوروبا - عندما التقى به فى مصعد «فندق أوروبا» بـ «مارسيليا» قبل وصول الملكة «نازلى» بأسابيع - شاباً هادئاً متواضعاً دمث الأخلاق، لا تبدو عليه أية علامات تدل على خبث أو مكر. فكان يطيّب له الحديث معه، وهو الانطباع الذى كان رئيسه المباشر «أحمد فراج طايح» قد كونه عنه، خلال عمله معه فى ديوان الوزارة، ثم عمله معه فى القنصلية. حتى إنه كان يعتبره ابناً له، ولذلك لم يتردد فى تحذيره من الالتحاق بحاشية الملكة الوالدة، حتى بعد أن صدر قرار نديه من وزارة الخارجية، فقد نصحه بأن يرفض تنفيذ القرار، وضمن له ألا يترتب على رفضه أى إضرار بمستقبله.

استأذن من الملكة الوالدة فى إجازة قصيرة يمضيها فى مصر، فأذنت له. لكنه عندما عاد ليلحق بها فى «سان فرانسيسكو» وجد نفسه محاطاً بجو مظلم من الدسائس، ووجد الملكة قد سحبت ثقته منه، حتى أبلغه «رياض غالى» بأنها قد استغنت عن خدماته.

وكان البعض الآخر من هذه التقارير، يرد من السفارات والقنصليات المصرية، التى كانت منذ عهد «الملك فؤاد» تحتفظ بخط ساخن مع القصر الملكى، وتعتبره رئاستها الأولى أو العليا، وتكتبه أحياناً بما لا تكتب به رئاستها المباشرة فى وزارة الخارجية.

ولم يكن الدافع فى كل الأحوال واحداً، كما لم يكن دائماً مغرضاً.

فقد كان هناك من يعبرون بتلك التقارير عن حرصهم على سمعة العرش، وسمعة البلد، ومن يؤدون واجبهم الوظيفى. كما كان هناك من ضاقوا بما اعتبروه لعبة قدرة يلعبها «رياض» فى بلاط الملكة، انتهت



محمود أبو الفتح:

صحفي مصري. بدأ حياته الصحفية وهو طالب عام ١٩١٠ في جريدة «الاهالي» السكندرية. انتقل بعد ذلك إلى جريدة «وادي النيل» بالمدينة ذاتها. صاحب الوفد المصري أثناء مفاوضاته مع لجنة ملنر عام ١٩١٩ وتميز برسالته الدقيقة عن أسرار نشاط الوفد في أوروبا وضمها بعد ذلك في كتابيه «مع الوفد المصري» و«المسألة المصرية والوفد المصري». عمل بصحف «السياسة» و«الأهرام» قبل أن يشترك عام ١٩٣٦ مع «كريم قايبت» و«محمد التابعي» في إصدار جريدة «المصري» ثم استقل بملكيتها. مع كحمر للشئون العربية والدولية، اهتم بالشئون الاقتصادية، وتوسع في استثمار أمواله في إنشاء الشركات والتوكيلات التجارية. أسهم في تمصير الصحافة المصرية، فقام بشراء شركة الإعلانات الشرقية التي كانت تصدر الصحف الصادرة باللغات غير العربية في مصر. غادر مصر شبه منفي بعد الصدام بين جريدة «المصري» وثورة يوليو الذي انتهى بإغلاقها. توفي في جنيف في أغسطس عام ١٩٥٨، ونقل جثمانه إلى «تونس» حيث دفن بها

تفعله طي الكتمان. وكانت تتصرف بتلقائية، اجتذبت إليها كاميرات مصوري الصحف السويسرية والفرنسية التي أخذت تتابع جولاتها وسهراتها. وهكذا أضيف إلى أدوار «رياض» الكثيرة في بلاطها، دور آخر هو مطاردة المصورين الصحفيين، ومصادرة أفلام الصور التي يلتقطونها لجلالته، وهي تراقصه في الملاهي الليلية. وفي واحدة من هذه المطاردات، تشاجر «رياض» مع مصور صحفي، كان قد التقط لهما صورة من هذا النوع في أحد كباريهات «جنيف» وتساعد الأمر ليصل إلى الشرطة السويسرية التي لم تجد فيما فعله المصور ما يؤخذ عليه، لأنه التقط الصورة في مكان عام، وليس في مكان خاص. إلا أن السلطات السويسرية، فضلت أن تجامل «صاحبة الجلالة ملكة مصر»، باعتبارها ضيفة، فصادرت الفيلم. لكن ذلك لم يكن كافياً لإخفاء الأمر، إذ احتجت الصحف السويسرية على ما حدث، واعتبرته تدخلاً في حريتها. والواقع أن الملكة «نازلي» كانت أقل إدراكاً مما ينبغي لأهمية الجانب العام والسياسي من سلوكها الخاص. إذ ثبت فيما بعد أنها كانت هدفاً سهلاً لكثيرين ممن كانوا - لأسباب مختلفة - على خصومة شخصية أو سياسية معها، أو مع ابنها الملك، أو حتى مع مصر نفسها. وقد وجد هؤلاء في الحصول على صور فوتوغرافية، أو أفلام سينمائية، لسهراتها في ملاهي «جنيف» و«باريس» احتفاظاً بأوراق ضغط سياسية وشخصية قد تفيد في المستقبل، وهي من «الألعاب القذرة المشروعة» في اللعب مع الكبار. وقيل إن بعضاً منهم كان يعمل لحساب الوكالة اليهودية، التي نشطت جداً في

ولابد أن كلا من الرجلين قد أضفى على «رياض» بعضاً من نياته الطيبة وحسن ظنه بالناس. إذ كان مستحيلاً أن يرفض نوعه من البشر، فرصة كنتك، أو أن يتردد في قبول قرار النذب الذي لا شك في أنه كان أقصى أمنياته في تلك الأيام. فبعد ثلاثة أشهر فقط من تنفيذه له، كان قد أصبح أقوى شخصية في القنصلية. وبعد أن كان - يوم وصول الملكة والأميرات إلى «مارسيليا» يقف في الصف الأخير، قفز ليقف في الصف الأول، ولم يعد أحد من رؤسائه يملك سلطة حقيقية عليه.

يقول «محمد التابعي»: إنه كان في طريقه إلى الخروج من دار القنصلية بعد أن تناول الغداء على مائدة الأستاذ «حسين الظواهرى» - نائب القنصل - يوم ٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٦ عندما دخل شاب قدمه إليه مضيفه باسم «رياض أفندي غالى» ولاحظ هو أنه متأنق، متكلف في زيه وحركاته. يدرك من يراه بنظرة عابرة أنه معجب بنفسه، مفتون بها. وكان قد أقبل «ليبلغ» الأستاذ «الظواهرى» بأنه سيعود اليوم إلى «كان». فهز نائب القنصل كتفيه وهو يقول بتسليم: طيب. وما كاد «رياض» يغادر الغرفة حتى اندفع نائب القنصل يشكو إليه من «الأفندي» قائلاً: إن أحداً في القنصلية لم يعد يطبق صلفه وغروره، منذ أن التحق بخدمة جلالة الملكة، وأنه لم يعد له عمل سوى التردد بين «كان» و«مارسيليا» و«نيس» بحجة أنه ينجز أعمالاً لجلالته.

والواقع أن «الملكة نازلي» لم تكن في حاجة إلى من يكتب تقارير عن سلوكها إلى ابنها الملك. إذ كانت أكثر جموحاً واندفاعاً مما هو مطلوب، لكى يظل ما

ليشاركانهم - لفترة طويلة - الرقص على أنغام الرقصات المجنونة التي شاعت بعد الحرب، ولم يتنبها إلا متأخراً إلى أن هناك شاباً - تدل ملامحه على أنه مصرى - ينظر إليهما بغضب مكتوم دفعهما إلى مغادرة الحلبة، إلى أن اختفى الشاب عن أعينهما، فعادا إلى الرقص، وبعد قليل ظهر الشاب مرة أخرى ليجد حلبة الرقص خالية إلا من صاحبة الجلالة والأفندى الذى معها، وكانا يرقصان رقصة متهتكة، تعرف باسم «خد إلى خد» يغنى اسمها عن وصفها.

كان واضحاً أن الشاب قد انسحب مغيضاً مما تفعله الملكة وتابعها، لكنه لم يكذب بعيد قليلاً عن الكباريه، حتى عاد مرة أخرى وقد اشتعل غضبه، فما كادت الملكة تنهى رقصتها الأخيرة، حتى توجه إلى حيث كانت تجلس وقدم إليها نفسه قائلاً: إن اسمه هو «صلاح نور» وأنه موظف بوزارة الشؤون الاجتماعية، بالدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى، ومنتدب للعمل بمكتب العمل الدولى بـ«جنيف»، وأنه يتمنى لها كل سعادة وأن تمضى وقتاً طيباً كما تشاء، ولكن ليس على حساب سمعة البلاد وكرامة الأسرة المالكة...و...و...

ولم تواصل الملكة، التى فوجئت تماماً بما حدث، الاستماع إلى كلمات الشاب الذى كان يحاول إخفاء انفعاله، لكى لا يرتفع صوته عن الطبقة التى لا تجوز مخاطبة الملوك بأعلى منها، وحتى لا يلفت أنظار رواد الكباريه، ولم يستغرق كلامه أكثر من ثوان. وكان لا يزال يواصل مرافعته حين هرولت الملكة تغادر المكان وفى أعقابها الأفندى المذعور.

ولو أن أحداً غير الملكة «نازلى» تعرض لما تعرضت له فى «كباريه مكسيم» لاستفاد مما حدث أو على

الفترة، التى سبقت مباشرة الإعلان عن تأسيس «دولة إسرائيل» حتى إنها فكرت فى أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨) فى طبع منشورات تحمل صور الملكة والأميرات فى الأندية الليلية، لتلقيها على الجنود المصريين فى ميدان القتال بفلسطين، وقد كتبت عليها «أنتم فى ميدان القتال وأميراتكم فى الكباريهات»!

وقد وقع واحد من تلك الأفلام السينمائية فى يد «محمود أبو الفتح» صاحب جريدة «المصرى» وأحد كبار رجال الأعمال آنذاك، فاشتراه من مصوره. ومع أنه برر شراءه له بأنه أراد أن يحول بين صاحبه، وبين استخدامه فى الإساءة إلى مصر، إلا أنه احتفظ به ولم يسلمه إلى الملك «فاروق» الذى لم يكن يحبه أو يستريح له، وزاد حصوله على الفيلم واحتفاظه به من درجة نفوره منه.

ويبدو أن دافعاً خفياً كان يدفع «الملكة نازلى» لكى تثير ضجيجاً حول سلوكها، وكأنها تتعمد الإساءة إلى ابنها أو تعانده، لعله يكف عن إهماله المتعمد لها، أو تلفت نظره إليها، ففى منتصف إحدى ليالى شهر يناير (كانون الثانى) ١٩٤٧، دخلت «الملكة نازلى» إلى «كباريه مكسيم» بمدينة «جنيف» التى تعودت أن تمضى به بعض سهراتها، وهى ترتدى ثوباً أسود مطرزاً بالذهب على كتفها وصدرها، وكان الثوب - طبقاً لما رواه شاهد عيان لـ«مصطفى أمين» - فاضحاً يصلح للغانيات أكثر مما يليق بالملكات اللواتى أصبحن جدات، وفى ذيلها «رياض» يتبختر فى بذلته الأنيقة المحبوكة، وقد لمع شعره الأسود وخرج نصف مندبلة الحريرى من جيبه، وبعد قليل من وصولهما، انضموا إلى العشاق المتخاصرين فى حلبة الرقص،



١٩٣٧: الملك فاروق أثناء الرحلة الأوروبية التى سبقت جلوسه على العرش. وإلى جواره أمه الملكة نازلى قبل أن تبدأ سنوات الصدام



الملحمة نازلي تتأبط ذراع ريا
وفما يملأ السهرة في طريقهما إلى
الرقص

لم يوافق على هذا الرأي، ربما لأن الأخذ به يفرض عليه أن يتصل بوالدته مباشرة ليقنعها بالعودة، وهو ما لم يكن متحمساً له من الناحية النفسية. ولعله كان لا يزال يفضل أن تبقى والدة خارج مصر ويعتبر ذلك أفضل له، إذ كان قد انغمس في كثير مما يفتح شهيتها للتقريع الذي لم يعد قادراً على احتماله، فضلاً عن أن الأوضاع الداخلية - في مصر - لم تكن آنذاك تحتل سلوك الملكة والدة المتحرر، فقد بدأت موجة العنف السياسى والجنائى تتصاعد كأحد الآثار الاجتماعية والسياسية للحرب العالمية الثانية. وفقدت الأسرة المالكة حصانتها ضد النقد، بعد أن ذوى حب الشعب للملك «فاروق» وتحول إلى كراهية ونفور.

وهكذا، فكر الملك فى حل للمشكلة لا تترتب عليه عودة الملكة والدة من أوروبا، ويؤدى فى الوقت نفسه لإبعاد «رياض غالى» عنها. ومع أن البدائل المطروحة لذلك الإبعاد كانت متعددة، إلا أن الملك اختار البديل البيروقراطى، فطلب من وزارة الخارجية إلغاء قرارها بنديه للعمل فى خدمة الملكة. وتنفيذاً للطلب، كتبت المفوضية المصرية بالعاصمة السويسرية «برن» إلى «رياض أفندى غالى» خطاباً تطلب إليه فيه العودة فوراً إلى عمله الأسمى فى قنصليتها بـ «مارسيليا». ومع أن القرار كان أقل البدائل المطروحة قسوة، حتى إن كثيرين وصفوه بعد ذلك بأنه قرار ضعيف وعاجز أدى إلى تفاقم المشكلة، إلا أن الملكة «نازلى» ماكادت تعلم به حتى ثارت ثورة عارمة، وأرسلت رسالة عنيفة للهجة إلى ابنها، تنفى فيها كل التهم التى تكال إلى «رياض غالى»، وتقول: إنها لم

الأقل لسكت عنه، لكن «نازلى» التى لم تكن تطيق أن يؤاخذها أحد على سلوك تعتبره مما يدخل فى نطاق ممارستها حريتها الشخصية؛ التى ظلت قيد الاعتقال سبعة عشر عاماً، لذلك لم تكن على استعداد للتنازل عنها تحت أى مبرر - حتى لو كان سمعة الوطن وكرامة العرش - لذلك غضبت مما فعله «صلاح نور». ومع أنها كانت تمتلك من الذكاء ما يجعلها تدرك أن المفوضية المصرية فى العاصمة السويسرية «برن»، هى آخر الأماكن التى ينبغى أن تلجأ إليها لمعالجة مثل هذا الموضوع الشائك، لأن أول ما سوف تفعله هذه المفوضية هو: أن تكتب تقريراً بما حدث ترسله إلى صاحب الجلالة الملك الابن فى «قصر عابدين» العامر، إلا أنها اندفعت بقوة الغضب وبدوافع لعلها لم تكن تعيها تماماً، لكى تشكو الشاب إلى آخر مكان كان يجب أن تشكوه إليه. واستدعى المسئولون فى المفوضية «صلاح نور» واستمعوا منه إلى الواقعة كما رآها، وجمعوا معلومات أخرى، ثم أرسلوا تقريراً وافياً إلى القاهرة، علق على ما جرى قائلاً بأن المصريين المقيمين فى «برن» و «جنيف» فى حالة ثورة عنيفة بسبب سلوك الملكة «نازلى» وأنهم يهددون بضرب جلالته وضرب «رياض غالى» إذا ظهرا معاً مرة أخرى فى الكباريات.

وبذلك تحقق ما لعل الملكة قد قصدت إليه، بلجوثها إلى «مفوضية برن». أثار التقرير غضب «الملك فاروق» على «الملكة نازلى» وليس على «صلاح نور»، فجمع مستشاريه وبحث الأمر معهم، وكان الاتجاه الغالب بينهم ينصح بأن يقوم جلالته بمبادرة تنتهى باستدراج الملكة والدة لكى تعود فوراً إلى مصر. لكنه على الرغم من غضبه



١٩٣٨: الملكة نازلى فى معرض المثاليين الفرنسيين وإلى يمينها الأميرة فوزية

الخارجية، لكى تتغلب على العوائق البيروقراطية التى أقامها القنصل «أحمد فراج طايح» فى وجه التحاقه بحاشيتها.

والأرجح، أن «الأفندى» الذى كان ينتظر بشوق فرصة تقربه من «السادة» وتمكنه من الصعود بسرعة إلى قمة الهرم؛ قد احتشد لهذا اللقاء الأول مع «الملكة نازلى» بكل مواهبه وقدراته وإمكانياته الإنسانية، حريصاً على أن يترك فى نفسها انطباعاً طيباً. ولم يكن ذلك عسيراً على شاب ينتمى إلى أقلية دينية كان التهذيب الشديد من القيم السلوكية التى؛ تحرص أسرها على غرسها فى نفوس أبنائها، نتيجة للاضطهاد أو توقيفاً له، فضلاً عما اكتسبه من خبرات اجتماعية وإنسانية باعتباره «ابن سوق»، سبق له أن عمل متعهداً لكازينو «ببا عز الدين» وبحكم صلتته بالدبلوماسية اليابانية «المسز كازاروى»، التى منحتة خبرة مبكرة بأساليب التعامل مع النساء الوحيدات اللواتى فقدن أبناءهن، والباحثات عن دفء البنوة، فضلاً عما اكتسبه من خبرات فى عمله الدبلوماسى.

ومع أن أحدهما ليس مصدر الروايات المتعددة التى أذيعت عما جرى فى ذلك اللقاء الأول، إلا أن تلك الروايات تبدو منطقية بصرف النظر عن مدى دقتها التامة، فقد سألته الملكة عن اسمه فقال: «عبدك «رياض غالى». وسألته عن وظائفه السابقة فحدثها عن عمله بـ «الكونغو» التى نقل منها حديثاً لأن جوها لم يكن يلائم صحته. فعادت تسأله عما إذا كان الجو فى «مارسيلييا» أكثر ملاءمة فقال: إنه كان ممطراً وكثيباً، إلى أن وصلت جلالته فجاءت بالشمس معها.

وهكذا استطاع بذكاء شديد وخبرة

ترقص معه بل ولم ترقص أبداً أثناء وجودها فى «سويسرا»، وتؤكد أنها حريصة على كرامة الأسرة، أكثر من «الكلاب» الذين يبلغونه عنها هذه الترهات والأكاذيب، وأن القرار الذى أصدره ظلم واستبداد، وأنها لن تسمح بأن يموت «رياض» من الجوع، بل ستدفع له أضعاف مرتبه.

وفى البريد نفسه، تلقى الملك «فاروق» خطاباً وقعه «المصريون الحريصون على كرامة بلادهم فى سويسرا»، وأرفقوا به صورة للملكة «نازلى» وهى ترقص مع «رياض غالى».

واستدعت الملكة الأفندى الطريد وسألته عن مرتبه، ولما عرفت أنه موظف فى الدرجة الخامسة، يتقاضى مرتباً لا يزيد على سبعة وعشرين جنيهاً مصرياً شهرياً، يضاف إليها بدل اغتراب لا يتجاوز خمسة جنيهات يومياً. أصدرت قراراً بتعيينه سكرتيراً خاصاً لها، بمرتب شامل قدره مائتا جنيه مصرى فى الشهر.

وهكذا جاء الزمان الذى أصبح فيه الأفندى، ابن قرية «دير تاسا» الصغيرة التى لا تحدد أى خريطة موقعها، موضوعاً لصراع الإرادات الملكية، بين الملكة الأم والملك الابن.

وما قدر كان!

وقد يبدو داعياً للدهشة، وربما للريبة، أن تتصاعد مكانة «رياض غالى» فى بلاط «الملكة نازلى» خلال تلك الفترة القصيرة، من مجرد حارس لحقائب جلالته وحامل لرسائلها، إلى أقوى شخصية فى حاشيتها وأقرب إنسان إلى قلبها. ولا بد أن شيئاً ما قد حدث فى اللقاء الأول بينهما، دفع الملكة لكى تطلب منه البقاء إلى جوارها، ولكى تصر على الاحتفاظ به، حتى لو تطلب ذلك أن تتدخل بنفسها لدى وزارة



الملكة نازلى فى الأربعينيات



١٩٤٦: الملكة نازلى تراقص رياض غالى فى أحد الملاهى الليلية فى جنيف

لعلها فطرية بسلوكية الإنسان، أن يحول كل حديث عن شخصه إلى حديث عن شخصية جلالته، وهو «هجوم» يندر أن يفلت من تأثيره أى إنسان، وخاصة من كان فى مثل «الملكة نازلى» فى تلك الأيام التعيسة من خريف ١٩٤٦، حيث كان كل شىء فى حياتها يبدو وكأنه على وشك الانهيار، فلا زوج ولا حبيب ولا ابن ولا صحة. امرأة هاربة من عمرها الملىء بالأكدار بجسمها الملىء بالأوجاع، تبحث عن كلمة تقدير تعزّيها عما هى فيه.

ومع أنها كانت قد تعودت أن تستمع إلى كلمات من هذا النوع من المحيطين بها، فإن «رياض» كان من ذلك النوع القادر على أن يختار كلماته وينطقها بطريقة تبدو خالية من الصنعة، وتضفى عليها حرارة تجعلها تبدو أكثر تلقائية وأكثر مصداقية. ثم إنه بدا لها نمطاً مختلفاً عما تعودت أن تتعامل معهم من أفراد حاشيتها، ومن الدبلوماسيين المصريين الذين التقت بهم من قبل فى رحلتها السابقتين إلى أوروبا، فهو ليس موظفاً يضع على وجهه قناعاً من الأدب المفتعل يخفى به إحساسه بالضيق من الواجب الثقيل الذى يريد أن يفرغ من أدائه ليعود إلى حياته العادية، لكنه إنسان أكثر حميمية يشعر بمتعة لأنه يخدمها، وفضلاً عن ذلك، كله فقد كان بوظيفته الصغيرة وأسرته المتوسطة وملامحه المصرية الصميمة، ممثلاً للشعب الذى كانت ملكة له منذ سبعة عشر عاماً، والذى كانت تتوق - ولا شك - إلى تقديره واحترامه وتسعد إذا قال لها من قلب مخلص: أنا عبدك.

كان «رياض غالى» باختصار، واحداً من كومبارس التاريخ العظام،

الذين يلهمهم طموحهم معرفة عميقة بسلوكية هؤلاء الأبطال الذين يجذبون كل ما فى الكون من أضواء، وهم مع ذلك يفتقدون للثقة فى أنهم يستحقون كل هذا الحب الجارف ويعتبرونه موجهاً إلى مناصبهم لا إلى أشخاصهم، والسعيد - السعيد - هو من يستطيع أن يوهمهم أنه يخلص لهم، لذواتهم، للمناصبهم، ولصفاتهم الإنسانية للأموالهم. ولو لم يكن «رياض غالى» كومبارساً تاريخياً ممتازاً، لما ألهمه ذكاؤه أن يستخدم نفس الأدوات التى استخدمها سلفه العظيم «أحمد حسنين باشا» - أستاذه - الذى لم يتلق على يده العلم مباشرة، وطبعته الأولى التى جاء استمراراً لجوهرها وتعديلاً عليها، بحكم أن لكل عصر رجاله. فقد كان «حسنيين باشا» هو كومبارس زمن الصعود والازدهار، أما «رياض أفندى» فهو كومبارس زمن السقوط والانهيار. أما السنارة التى تصيد السمكة فقد ظلت هى نفس السنارة.

وهكذا لم تكد تمر أيام قليلة على التحاق «رياض أفندى» بحاشية «الملكة نازلى» التى كانت قد غادرت «شامونيكس» إلى «جنيف»، حتى اكتشفت الملكة بالمصادفة، أن ما معه من فرنكات سويسرية قد أوشك على النفاد فأعطته عشرة آلاف فرنك سويسرى، قبلها بعد تمنع شديد. وكل كومبارس بعيد النظر يفكر فى الآجلة قبل العاجلة، أسرع يبرق، فى اليوم نفسه، إلى والده يطلب إليه أن يودع فى البنك الأهلى المصرى لحساب صاحبة الجلالة «الملكة نازلى» ٦٠٠ جنيه، مصرى. هى قيمة الفرنكات التى أعطتها له جلالته، حتى لا يظن أحد أنه يخدم الملكة مقابل ما جادت به عليه.

وأُسرع «بشأى أفندى غالى» بتنفيذ طلب ابنه.

ولابد أن «الملكة نازلى» قد ذهلت لهذا التعفف الذى كان نادراً فيمن يحيطون بها، وخاصة إذا كانوا من طبقة «رياض». ولعلها تذكرت اليوم الذى عَنَّفها فيه زوجها الراحل «أحمد حسنين»، عندما علم بأنها طلبت من مدير دائرتها أن ينقل خمسمائة فدان من أملاكها باسمه، فذرفت دمعتين وزفرت بتنهيذة طويلة، تطرد بها كدر الزمان الذى لم يرضن عليها برجال يحبونها لشخصها، ويخدمونها لأنهم عبيدها المتيمين بها الراغبين فى خدمتها، لأن ذلك ما يتمتعهم.

وهكذا بلغت «الملكة نازلى» الطعم نفسه للمرة الثانية. ولم تنتبه إلى أن «رياض» كان أنكى وأكثر طموحاً من أن يفقد مكانته لديها، مجرد أن يحصل على مبلغ تافه حتى لو كان يوازى مرتبه الأساسى فى سنة، لأنه كان يريد الجمل بما حمل.

وأصبح عادياً بعد ذلك، أن تظهر «الملكة نازلى» فى كل مكان وفى إثرها «عبدها رياض أفندى»، تأمره فيطيع وتناديه فيلبى وتطلب فيحقق. وفى القاهرة استطاع «حشرات القصر» أن يوهمو «فاروق» أن «رياض» قد حل فى فراش «الملكة نازلى» محل «حسنيين»، ولم ينتبهوا إلى أنه حل فى قلبها محل ابنها الجاحد القاسى البارد العواطف.

أما هى؛ فقد قالت له يوماً وهما يرقصان طبقاً لمرويات «مصطفى أمين»:

- لو أنهم علموا فى القاهرة أنني أرقص معك لذبحوك.

أما هو؛ فقد رد عليها قائلاً: كل شئ يهون حتى الذبح بعد أن منحت «عبدك» شرف مراقصتك يامولاتى.

وهكذا أصبح الأفندى، موضوعاً لصراع الإرادات بين ملك عنيد يخاف أمه ويكرها، وملكة عنيدة تحب ابنها وتحترقه، من دون أن يبذل الأفندى نفسه مجهوداً خارقاً. للعادة. يستحق بسببه هذه الرعاية الملكية السامية.

كل الذى فعله هو؛ أنه استعاد واستفاد من خبرته فى التعامل مع «المسز كازاروى» وأدرك أن صاحبة الجلالة «الملكة نازلى» ليست أكثر من امرأة وحيدة تملكى مرارة بسبب عقوق ابنها، وترتعب من برودة الشتاء الزاحف وتعلم أنه لا هيبة الملك ولا وفرة الثروة ولا سطوة الجاه ولا الجلالة التى تصاحب اسمها على كل لسان، يمكن أن توقف برودته الزاحفة أو تعوضها عن العمر الذى ضاع هدرًا، والذى كانت، بسبب شخصيتها الهيستيرية، على يقين بأن نهايته قد اقتربت، ولأنه أدرك ذلك، فقد منح «رياض غالى» الملكة الأم أو تظاهر بمنحها ما كانت تريد: طاعة الابن وإخلاص الصديق، وتهذيب التابع.

ولو أن «الملك فاروق» لم يخطئ عامداً - أو خضوعاً لتحريض «حشرات الحاشية» - فهم طبيعة علاقة أمه بـ«رياض غالى»، لكان الأفندى قد خسر الحرب بعد أول جولة، ولطرد من الفردوس الملكى غير مأسوف عليه بعد معركة «كباريه مكسيم» ولأخلت «الملكة نازلى» طرفه، ووافقت على إلغاء نديه.

لكن الملك الابن، لحسن حظ «رياض»، أساء فهم هذه العلاقة، وفيما بعد قالت الملكة الأم لـ«مصطفى أمين» وهو مصدر معظم هذه المرويات:

- لو جاءنى «فاروق» وقال لى: إنه لا يثق بـ«رياض غالى» وطلب منى أن أطرده لفعلت، ولكن أن يرسل لى من يقول: إن «رياض» عشيقك، فهذا



١٩٤٦: رياض غالى فى كامل أناقته بعد أن انضم لحاشية الملكة نازلى

يجعلنى أتمسك به وأصر على بقاءه
معى.

وبينما كان
البحث يدور فى
«قصر عابدين»
بالقاهرة عن
حل بديل يكفل
إبعاد الأفندى
عن الملكة بعد أن
فشل الحل
البيروقراطى،

كان البحث يدور فى «فندق بوريفاج»
ب«جنيف» حيث تقيم الملكة، عن مكان
بديل تنتقل إليه بعد أن زادت مضايقات
المصريين الحريصين على كرامة
بلادهم بسويسرا لها، وأصبحت فوق
قدرتها على الاحتمال، ولعلها شكت فى
أنها تتم بتحريض رسمى. وقبل أن
يحزم «قصر عابدين» أمره، كانت الملكة
تأمر بحزم حقائبها وتعلن أنها ستغادر
«سويسرا» كلها لتقيم فى العاصمة
البريطانية «لندن».

وما إن وصل الخبر إلى القاهرة،
حتى أزعجها بقوة، إذ اتخذها الملك
«فاروق» دليلاً على أن الملكة الوالدة
سوف تواصل سياحتها مع الأفندى
عشيقها فى كل أنحاء القارة الأوروبية،
بينما اعتبره رئيس الوزراء «محمود
فهيمى النقراشى» كارثة قومية تتم فى
توقيت غير ملائم بالمرّة، إذ كانت
العلاقات المصرية البريطانية تمر آنذاك
فى واحدة من أسوأ مراحلها، بعد أن
انتهت المفاوضات التى بدأت فى عهد
سلفه «إسماعيل صدقى» بالفشل
وباستقالة الحكومة، ليكون أول ما
يفعله «النقراشى» بعد تشكيل حكومته
هو إعلان قطع المفاوضات، وعرض
قضية الجلاء عن «وادي النيل» على

32



مجلس الأمن، مما أثار الصحافة
البريطانية سواء كانت تنطق بلسان
«حزب العمال» الحاكم، الذى كان
الطرف البريطانى فى المفاوضات
المقطوعة، أم صحافة «حزب المحافظين»
المعارض، التى انتهزت الفرصة للتنديد
بتساهل خصومهم مع المصريين، مما
شجعهم على اللجوء إلى مجلس الأمن،
بل وانتشرت عمليات قتل الجنود
البريطانيين فى شوارع القاهرة وإلقاء
القنابل على المؤسسات البريطانية فى
مصر.

ولأن «فاروق» - لأسباب متعددة -
كان يعزف عن الاتصال المباشر
بوالدته، توقياً لغضبها من جانب،
وإغاظه لها من الجانب الآخر، فقد وجد
فى الاعتراض السياسى على انتقال
«الملكة نازلى» من «سويسرا» إلى
«بريطانيا»، فرصة لدفع الحكومة
للتدخل رسمياً لتطلب إليها العدول عن
مشروعها، حتى لا تستغل الصحف
البريطانية وجودها ونشاطها فى
الحرب الدعائية الدائرة بين البلدين،
وقامت المفوضيتان المصريتان
بمحاولات مضنية لإثناء الملكة عن
السفر إلى «لندن»، لكنها أصرت بعناد
شديد على مشروعها، واستعرضت
خلال المفاوضات نماذج من التصرفات
الصغيرة التى تعرضت لها خلال
الشهور التسعة التى انقضت منذ
غادرت الإسكندرية، كان من بينها
التكؤ المتعمد فى إرسال ما تطلب من
نقود لنفقاتها ونفقات الأميرتين
والطريقة الجافة التى يعاملها بها ابنها،
فهو لا يتصل بها ولا يسأل عن حالتها
الصحية. بل إنه تعمد أن يضع طائرة
خاصة من طائرات السرب الملكى تحت
تصرف شقيقته الأميرة «فائزة»
وزوجها «محمد على رءوف» نقلتهما

محمود فهيمى النقراشى:

ولد عام ١٨٨٨ وتخرج فى مدرسة
المعلمين الخديوية، وحصل على شهادة
فى التربية من جامعة توتنجهام
البريطانية. عمل مدرسا فى المدارس
الثانوية وشارك فى ثورة ١٩١٩ وكان
من بين المسئولين عن إدارة الجهاز الذى
أنشاه الوفد لمقاومة الاحتلال بالقوة.
اتهم عام ١٩٢٤ بالمشاركة فى التخطيط
لاغتيال القائد الإنجليزى للجيش
المصرى ولكن القضاء براه. تولى
وزارات المواصلات والداخلية والمعارف.
انشق مع زميله أحمد ماهر عن الوفد عام
١٩٣٧ وشكل معه حزب الهيئة السعدية
وخلفه فى رئاسة الوزارة عام ١٩٤٥.
شكل وزارته الثانية عام ١٩٤٦ وفى
عهدى دخلت مصر حرب فلسطين
الأولى. اغتاله أحد أفراد الجهاز الخاص
لجماعة الإخوان المسلمين فى بهو وزارة
الداخلية عام ١٩٤٨ بسبب قراره بحل
الجماعة. توفى وعمره ٦٠ سنة



١٩٤٧: رئيس الوزراء «محمود فهمى
النقراشى» يستمع أثناء إحدى الحفلات
إلى أنباء يسرّ بها إليه اللواء «سليم
زكى» حكمدار (مدير أمن) القاهرة

وكان السفير المصرى فى «لندن»
«عبدالفتاح عمرو باشا» قد عبر لها
بمجرد وصولها عن مخاوفه باحتمال
قيام بعض المتطرفين الإنجليز بالاعتداء
عليها، ردّاً على ما كان يتعرض له
الجنود البريطانيون من اعتداءات فى
مصر، وأحاطها بترتيبات أمنية صارمة
بالتنسيق مع إدارة «سكوتلاند يارد»
هدفها الظاهر هو المحافظة على حياتها،
وهدفها الحقيقى هو محاصرتها
وتحجيم نشاطها والتضييق على
حريتها.

غير أن الملكة لم تكد تصل إلى
«لندن»، حتى قررت تصعيد
الاشتباكات مع ابنها، فأعلنت أنها
سوف تسافر إلى أمريكا. وكلفت «عبد
الفتاح عمرو» بحجز مقاعد لها
وللحاشية وللأفندى على الباخرة
«كوين إليزابيث» التى كان مقرراً أن
تبحر إلى «نيويورك» بعد أسبوعين.

وللمرة الثانية اعترض «محمود
فهمى النقراشى» الذى كان مشغولاً
آنذاك بوضع عريضة الدعوى التى
سيقدمها باسم مصر - بصفته رئيساً
لوزرائها ووزيراً لخارجيتها - إلى
السكرتير العام للأمم المتحدة،
ليعرضها على مجلس الأمن. ولم تكن
لديه أدنى ذرة من الشك فى أن
الصحافة الأمريكية، سوف تجد فى
قصة الملكة المتصابية والأفندى المفتون
بنفسه، إثارة أكثر من قصة «جلاء
الإنجليز عن مصر والسودان»، وبذلك
تفقد القضية التى سوف يسافر
للمرافعة فيها، تعاطف مجلس الأمن
وتأييد الرأى العام الأمريكى الذى قد
يتحمس لتحرير البلدين، لكنه بالقطع
لن يتحمس لتوحيدهما تحت «تاج
فاروق»، أو «طربوش الأفندى».

ولا بد أن الملكة «نازلى» كانت تفرك

إلى «نيس» ليمضيا جانباً من الإجازة
معها ومع الأميرتين الصغيرتين، بينما
لم يبد اهتماماً مماثلاً بها، فضلاً عن
الأسلوب الذى تناول به مسألة
«رياض غالى» مما يكشف عن أنه لا
يثق بأمه ولا يحترمها ولا يصدقها.

أما وقد أدركت «الملكة نازلى» من
تدخلات الوسطاء الذين أعلنوا لها
استعداد القاهرة لكل ما تطلب من
ترضيات، بما فى ذلك الاعتذار الرسمى
لجالاتها، أن الأمر يزعج ابنها فقد
تمسكت به. وربما لو لم يكن الأمر
كذلك لفصلت البقاء فى «سويسرا»
حيث الحياة أكثر بهجة كما ينبغي لبلد
محايد لم يُعان من ويلات الحرب،
بعكس «لندن» التى كانت لا تزال تعاني
من آثار التدمير العنيف الذى أحدثته
غارات المحور بها.

وعندما زاد الإلحاح عليها للعودة،
قامت بمناورة ذكية أقنعت بها الوسطاء
أنها استجابت لرغبة ابنها، ولكنها بدلاً
من أن تغادر «جنيف» إلى «مارسيليا»
لتعود إلى «الإسكندرية» على ظهر
الباخرة «بروفيدانس» التى كان مقرراً أن
تصل إليها يوم ٥ مايو (آيار) ١٩٤٧،
غادرتها إلى «نيس» ومنها إلى «لندن»
التي وصلت إليها، بينما كانت الباخرة
«بروفيدانس» لا تزال فى عرض البحر.

والغريب أن «الملكة نازلى» بعد كل
تلك المناقشات المجهدة، لم تمكث فى
«لندن» سوى أقل من أسبوع واحد، إذ
لم يكن فيها ما يغريها بالبقاء بها، وكأن
الإغراء الوحيد للسفر هو رغبتها فى
فرض إرادتها على ابنها وتحديه
ومعاقبته على سوء ظنه بها، لذلك
اعتبرت وصولها إلى «لندن» وفى
صحبتها الأميرتان والحاشية وإقامة
الأفندى معهم فى فندق «كلاريدج»
انتصاراً كافياً.



١٩٤٧: عبد الفتاح عمرو، سفير مصر في بريطانيا

عرقلة سفرها إلى «أمريكا»، فازداد غضبها وقررت ألا تنتظر موعد إبحار الباخرة «كوين اليزابيث» وغامرت، لأول مرة في حياتها، بركوب الطائرة وغادرت مطار «لندن» في منتصف ليلة ١٠ مايو (آيار) ١٩٤٧ لتهبط في مطار «بوسطن» وفي صحبتها الأميرتان والحاشية والأفندي.

ويبدو أن «الملكة نازلي» قد اكتفت بتحدى محاولات القصر لمنعها من السفر، ولم تشأ أن تواصل تصعيد الخلاف مع ابنها، ولذلك حرصت بمجرد وصولها إلى أمريكا، أن تؤكد للصحفيين، أنها لم تحضر لتشارك في أوجه النشاط الاجتماعي المختلفة، أو ترى ما يستحق الرؤية في «نيويورك»، وإنما جاءت لتستشير الأطباء. وقال أحد أفراد حاشيتها للصحفيين - لعله «رياض غالى» - إن جلالته تنوى أن تنال قسطها من الراحة التامة، وفيما عدا ذلك فهناك متسع من الوقت لأي شيء آخر، حتى استشارة الأطباء.

وكانت الملكة قد نزلت في جناح خاص بـ «فندق والدورف ستوريا» أفخم فنادق نيويورك، يضم ثلاث غرف كبيرة لنوم الملكة والأميرتين، ألحق بكل منها غرفة صغيرة لوصيفتها وحمام خاص وصالون خاص، فضلاً عن صالون مشترك ومصعد خاص يقودهن إلى مدخل جانبي للفندق، بعيداً عن المدخل الرئيسي المزدحم عادة بالنزلاء والصحفيين، حيث كانت تقف سيارة خاصة خصصها الفندق لانتقالاتهن، واثنان من رجال البوليس السرى، خصصا لحمايتهن.

أما السكرتيران - «أحمد موحد» و«رياض غالى»، اللذان كانا يقومان بكل ما يخص الملكة والأميرتين من الشؤون التي تربطهن بالعالم الخارجى

كفيها سروراً لأنها استطاعت خلال أسابيع قليلة أن تتأثر من إهمال ابنها لها، وأن ترد على إهانته إياها، إذ ما كاد خبر اعتزامها السفر إلى «أمريكا» يطير إلى القاهرة، حتى استأنف الوسطاء الاتصال بها، لكنها لم تستجب لاحد، فلجأوا - كالعادة - إلى الألاعيب البيروقراطية الصغيرة في محاولة لمنعها من السفر، وتذرعوا بأن الفنادق التي تليق بمقامها في «نيويورك» مشغولة جميعها، واقترحوا على جلالته البقاء في «لندن» عدة أسابيع أخرى حتى يمكن تدبير أماكن ملائمة لإقامتها، إلا أن ذلك أسعدها أكثر مما ضايقها، فها هم يلحون «وبتحياتون» على إبقائها في «لندن»، التي كانوا قبل أسابيع يحاولون منعها من السفر إليها..

والحقيقة، أنها كانت حجة قوية لا يستطيع أحد مقاومتها، إذ كانت آلام المغص الكلوى تهاجمها بقوة، وعلى فترات متقاربة وبشكل لم تعد قادرة على تحمله، وقال لها الأطباء: إن الحالة قد أصبحت حرجية بعد أن توقفت إحدى الكليتين عن العمل تقريباً، بينما انتشرت الحصى فى الكلية الثانية فقللت من قدرتها على القيام بكل العمل، وحذروها بأنها لن تعيش أكثر من عامين، إذا لم تقم بجراحة عاجلة. اختارت أن تجريها فى واحدة من أعرق وأشهر دور الجراحة فى العالم هو «مستشفى مايو» بمدينة «روشستر» الأمريكية.

ولعلها توهمت آنذاك، بأن الخطر الذى يحيق بحياتها سوف يدفع ابنها لكى يطير إليها، أو على الأقل لكى يتصل بها ليطمئن على صحتها، لكنه لم يفعل هذا أو ذاك، بل تواصلت الألاعيب البيروقراطية التى تحاول



أغسطس (آب) ١٩٤٧: الملكة «نازلى»
والأميرتان «فائقة» و«فتحية» فى مطار
نيويورك فى طريقهن إلى كندا

تصعيد الاشتباكات من جانبه . وكان
«محمود حسن باشا» سفير مصر فى
«واشنطن» قد استأذن «الملكة نازلى»
فى أن يقيم حفل استقبال على شرفها
فى فندق «الدورف ستوريا»
ب«نيويورك»، مساء يوم ٢٢ مايو
(آيار) ١٩٤٧، لى يقدمها إلى الوزراء
ورجال السلك الدبلوماسى وكبار
رجال المال والأعمال، كما كان يفعل
عادة عندما تزور إحدى الشخصيات
المصرية البارزة «أمريكا». ووافقت
«الملكة نازلى» بسرور بالغ على
حضور الحفل الذى كان أول بادرة
رسمية منذ وقت طويل تدل على أنها
لاتزال تتمتع بلقب «الملكة الوالدة» الذى
صدر به الأمر الملكى رقم ٥ لسنة
١٩٣٨.

وما كادت الدعوات تصل إلى
أصحابها من الشخصيات الأمريكية
البارزة وتنشر الصحف الأمريكية
الخبر، حتى فوجئ السفير قبل الموعد

- فكانا يحتلان جناحاً من غرفتين
بالبابق الواحد والعشرين.

وأشار تقرير خاص نشرته مجلة
«المصور» لمراسلها فى «نيويورك»، عن
وقائع الأسابيع الثلاثة الأولى لرحلة
أمريكا، إلى أن الملكة وحاشيتها
وكريميتها يتناولون وجبات الطعام فى
جناحهن الخاص. فيما عدا مرة أو
مرتين، تناولت فيها الملكة العشاء مع
جماعة صغيرة من الصديقات. وإنهن
يعشن فى عزلة شبه تامة، ولا يكدن
يفادرن الفندق إلا فيما ندر، وحين
يكون الطقس جميلاً، فيخرجن فى
نزهة قصيرة «بشارع بارك أفينو»
مشياً على الأقدام، وأن رجال الصحافة
الأمريكية فشلوا فى رؤية الضيفات
المصريات، على الرغم مما أثاره
وجودهن فى دوائر ومجتمعات
نيويورك من اهتمام.

لكن حرص الملكة على عدم
الاستفزاز، لم يحل بين الملك وبين



محمود حسن باشا:

ولد عام ١٨٩٣. حصل على ليسانس الحقوق الفرنسية عمل قاضياً بالمحاكم المختلطة قبل أن ينتقل للعمل بالسلك الدبلوماسي. مثل مصر في أمريكا لمدة ١٠ سنوات ثم أصبح عضواً في وفد مصر بالأمم المتحدة

المقرر لإقامة الحفل بأربعة أيام باتصال هاتفي عاجل من وكيل الديوان الملكي «حسن يوسف باشا»، يبدى خلاله دهشة الملك «فاروق» لأنه لم يستأذنه في إقامة حفل لتكريم «الملكة نازلي». ويتساءل عما إذا كان الحفل مقصورياً على الشخصيات النسائية أم أنه سيكون حفلاً مختلطاً. وعندما رد السفير قائلاً بأنه استأذن الملكة الوالدة وبأن «أمريكا» لا تعرف حفلات غير مختلطة، ولا تطبق نظام الحريم في حفلاتها، قال «حسن يوسف»: إن جلالة الملك يأمر بك بإلغاء هذه الحفلة فوراً.

وسرعان ما أدرك السفير أن الأمر الملكي بإلغاء حفل تكريم الملكة الوالدة نهائياً وغير قابل للتعديل، فقد أصم «حسن يوسف» أذنيه عن سماع كل الحجج المقبولة التي ساقها للتدليل على استحالة إلغاء الحفل، بعد توزيع الدعوات ونشر الخبر، وخاصة أن هذا الإلغاء لن يحول دون حضور الملكة لحفل آخر دعت إليه المليونيرة الأمريكية المسن «كورنيادس فاندربيلت» تكريماً لجلالته، وتقرر إقامته في الأسبوع ذاته، إذ لا يملك أحد في القاهرة ولا في أمريكا ذاتها إلغائه، ومعنى ذلك أن تقوم سيدة أمريكية بتقديم ملكة مصر إلى المجتمع الأمريكي بدلاً من أن تقوم بذلك سفارة مصر، وهو ما سوف يثير «الملكة نازلي»، ويدفعها للجموح، في حين أن إقامة الحفل كفيفل بتهديتها ويفتح باب التفاهم معها.

وعندما فشل السفير في إقناع القصر بالتراجع عن قراره، حاول بطريقة دبلوماسية أن يجد عذراً لإلغاء الحفل من دون أن يجرح الملكة أو يزيد من التوتر في العلاقات بينها وبين ابنها، لكن الحظ السيئ ترصد لكل

محاولاته، ثم ما لبثت شكوك «الملكة نازلي» الدائمة في عواطف ابنها تجاهها أن قادتها لاكتشاف الحقيقة، فلم يجد السفير مفرّاً من إبلاغها بأن ابنها هو الذي أمر بإلغاء الحفل.

ولو أن «فاروق» كان قد اتصل بها ورجاها أن تلغي الحفل، أو أرسل إليها رسالة مكتوبة أو شفوية بهذا المعنى، فلعلها كانت قد استجابت إليه، كما فعلت حين أرسل إليها رئيس الوزراء «محمود فهمي النقراشي» رسالة يرجوها فيها أن تقدر الظروف التي تمر فيها القضية المصرية، فلا تدلى بتصريحات للصحف أو تظهر في أية مجتمعات، وأن تنتقل من «نيويورك» في شرق الولايات المتحدة إلى «سان فرانسيسكو» في غربها أثناء وجود الوفد الرسمي الذي سيتراجع عن قضية مصر في المقر الأمريكي للأمم المتحدة، فقد استجابت لكل ما طلب، وإن كانت قد اعتذرت عن السفر بسبب آلام الكلى التي كانت قد اشتدت عليها. لكن «فاروق» فضّل أن يتعامل معها بأسلوب الأوامر الملكية، وكأنها واحدة من رعاياه وليست أمه، وكأنه يريد أن يؤكد لها بأن الزمن الذي كانت فيه صاحبة الأمر والنهي عليه قد انتهى، وأنها قد عادت إلى الوضع الذي كانت عليه في حياة أبيه، امرأة بلا حول ولا قوة ولا نفوذ ولا كلمة ولا كرامة.

وحدث ما توقعه السفير، ولم يحل إلغاء الحفل الذي دعت إليه السفارة دون إقامة الحفل الذي دعت إليه المليونيرة الأمريكية في الأسبوع نفسه، وبدأ وكأن الهدف من إلغاء الحفل الرسمي هو تجريح الملكة الوالدة، وإلا ما تعمد القصر الملكي إصدار بيان رسمي ينفي فيه، أن سفير مصر في «واشنطن» سوف يكرم صاحبة الجلالة



١٩٣٧: الملكة نازلي خلف الفندق الذي كانت تقيم فيه في سان مورتيز أثناء الرحلة الملكية إلى أوروبا، تتابع المتزحلقين على الجليد، ويقف خلفها شقيقها حسين صبرى باشا

«نيويورك» حيث قدمت تقريراً عن حالة الأم الصحية بعد شهر من وصولها إلى «أمريكا».

وهكذا لم تتحقق مخاوف «النقراشي» المبالغ فيها من تأثير رقص «الملكة نازلي» على القضية الوطنية لمصر، إذ وصل إلى «نيويورك» في الأسبوع الأخير من يوليو (تموز) ١٩٤٧ ليجدها مريضة، ومع ذلك فقد حرص على أن ينهى الزيارة التي قام لها بها، بتكرار تحذيراته السابقة، من أن يسرق نشاطها الكاميرا من قضية مصر، مؤكداً لها، أن الحكومة ليست طرفاً في الخلاف بينها وبين ابنها، وأنها توسطت بينهما لمصلحتها. ولعل خوف «فاروق» من أمه وظنه بأنها لن تستجيب لأي رجاء من جانبه، كان من بين أسباب تستره وراء «النقراشي» الذي كان بطبيعته المتزمته أخلاقياً مستعداً للمبادرة بالتدخل لقمع تحركات الملكة الوالدة متذرعاً بمبررات سياسية ووطنية، لم تكن تثير غضبها أو تدفعها للعناد، لأنها لا تتصل مباشرة بعلاقتها المعقدة بابنها، فضلاً عن أن علاقتها بـ «النقراشي» كانت طيبة، بحكم صلات تاريخية، جمعت كلاً منهما، بالسيدة «صفية زغلول» أرملة الزعيم «سعد زغلول».

ولعل كلاً من - الملك ورئيس وزرائه - قد انطلقا من تقدير صحيح، وإن كان مبالغاً فيه، بأن مغريات الحياة الليلية في الولايات المتحدة أوفر بكثير من مثيلاتها في أوروبا، وبأن أعلام الحرية الشخصية التي ترفرف في سمائها سوف تغري الملكة الوالدة، بحماقات لا أول لها ولا آخر لتتصدر أخبارها صحف الفضائح الأمريكية، التي لا تقف أمام حريتها هي الأخرى حدود أو قيود.

«الملكة نازلي». هو ما أثار لغطاً داخل مصر.. واضطر مجلة «المصور» إلى محاولة البحث عن تبرير له، فلم تجد سوى عذر سخيف، هو أن الملكة والأميرتين، لم تستطيعا أن تحملا معهما إلى أمريكا، من الثياب والحاجات إلا ما يتناسب مع الوزن المصرح به لركاب الطائرات، وهو ٦٦ رطلاً لكل راكب. وأن بقية حاجاتهن وملابسهن، قد شحنت من مصر إلى «نيويورك» عن طريق البحر في ٢٤ حقيبة كبيرة، ولم تصل إلى الملكة والأميرات إلا يوم ٢٣ مايو (آيار) ١٩٤٧، وأن تأخر وصول تلك الحقائب كان مسئولاً إلى حد ما عن العزلة التامة التي التزمتها جلالة الملكة والأميرتان منذ وصولهن إلى أمريكا. وأن العاملين معاً، هما اللذان أديا إلى إلغاء حفل الاستقبال الذي كان سفير مصر في «واشنطن» سيقميه على شرفهن.

كان زمن التجريح العلني المتبادل بين الأم وابنها قد بدأ.

ولا يبدو أن «الملكة نازلي» كانت في حاجة إلى من يطلب إليها في الشهور الأولى لوصولها إلى الولايات المتحدة، أن تقلص نشاطها، فقد تكفلت حالتها الصحية بذلك من دون حاجة إلى ضغط من أحد. ومع أن الأنباء أخذت تتوالى على القاهرة، بأن آلام الكلى تعاود الملكة الوالدة، مما قد يضطرها لإجراء جراحة خطيرة، إلا أن الملك «فاروق» واصل إهماله المتعمد لها، وشاركت في هذا الإهمال ابنتها الكبرى «الإمبراطورة فوزية» التي كانت لا تزال تقيم في القاهرة منذ أن تركت زوجها شاه إيران قبل ذلك بأكثر من عامين، وكانت أقرب شقيقات «فاروق» إلى قلبه وأحبهن إليه، فاضطرت الأميرتان «فائقة» و«فتحية» للاتصال بالقاهرة من



٢٠٠٧: مستشفى الأخوين «مايو» في ولاية روستشر الأمريكية كما تبدو اليوم

المصري، باعتبارها عملية خطيرة قد تفقد صاحبة الجلالة والدّة ملك مصر حياتها أثناء إجرائها.

وتصوّرت «الملكة نازلي» أن الخطر الذي يهدد حياتها، سوف يذيب الجليد المتراكم على علاقتها بابنها، وأنه بمجرد أن يعلم بذلك سوف يترك كل شيء ليطير إلى «روشستر» ليقم إلى جوار سرير مرضها، ولا يغادر المستشفى حتى يطمئن على صحتها أو يودعها الوداع الأخير. لكنه لم يفعل شيئاً من ذلك. وتقدم «النقراشي» الذي كان لا يزال يتابع أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليتحمل نيابة عن الابن المسؤولية التي، حال دون قيامه بها عقوقه وبرودة عواطفه، فأذن - بصفته رئيساً لوزراء مصر - بإجراء العملية واعتذر للملكة بأنه الذي اعترض على حضور ابنها الملك، ليكون إلى جوارها في هذه الظروف الصعبة، لأن وجوده في «نيويورك» أثناء نظر القضية المصرية سوف يسحب الأضواء عنها ويضعف من تأثيرها على الرأي العام الأمريكي.

لكن الملكة، على الرغم مما لقيت من معاملة سيئة، قدمت بادرة جديدة على حسن تقديرها للأمور، إذ ما كادت آلام الكلى تخف، حتى غادرت «نيويورك» إلى الجبال الصخرية الكندية، في ٢٤ أغسطس (آب) ١٩٤٧. لكي تطمئن كل الأطراف إلى إنها حريصة على المصالح الوطنية العليا.

ولم يكن قد انقضى على وجود «الملكة نازلي» في «أمريكا» سوى أربعة شهور حين اشتدت عليها آلام الكلى، ولم تعد المسكنات التي تتعاطاها كافية للتغلب عليها، فدخلت مستشفى «مايو كلينيك» بمدينة «روشستر» بولاية «مينسوتا» المتاخمة لـ «نيويورك» لتجرى بعض الفحوص الطبية، قرر الأطباء على إثرها أن الأوان قد آن للتدخل الجراحي الذي لم يعد ممكناً تأجيله. وبسبب أهمية الشخصية التي سوف تجرى لها العملية الجراحية فقد طلب الأخوان «مايو» - مديراً المستشفى وصاحبها - إنذاراً بإجرائها من القصر الملكي



حسن يوسف باشا

وكيل الديوان الملكي ورئيسه بالنيابة. بدأ العمل في السلك القنصلي والدبلوماسي في يناير ١٩٢٤، وعمل بالديوان العام لوزارة الخارجية ثم في ألمانيا وإيران وإنجلترا وإسبانيا وأمريكا إلى أن وصل إلى درجة قنصل عام. وفي ١٩٣٨ نقل مديراً لإدارة الصحافة بديوان وزارة الخارجية، ثم انتدب مديراً لمصلحة الرقابة على النشر. في يونيو ١٩٤٢ انتقل من وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي. وفي عام ١٩٤٤ عين وكيلاً للديوان. بعد وفاة «أحمد حسن» انتدب للقيام بعمل رئيس الديوان، وظل يقوم بهذا الدور كلما خلا المنصب من شاغله. نشر عام ١٩٨٢ مذكراته بعنوان «القصر ودوره في السياسة المصرية»

١٩٥٢/١٩٢٢

«إدجار هوفر» - مدير التحقيقات الفيدرالية في واشنطن - على إرسال بعثة من بوليس القصور الملكية للتدرب على إجراءات الأمن والحراسة.

انتهى الزمن السعيد الذي كان «فاروق» فيه ملكاً محبوباً، إلى الحد الذي أشار فيه عليه المحيطون به، ذات يوم من عام ١٩٣٧، أن يذهب لأداء صلاة الجمعة في المساجد العامة من دون حراسة. وبدأ إحساسه بأن حياته في خطر يتزايد، وحاجته إلى رفع كفاءة بوليس القصور الملكية ليستطيع حمايته من مؤامرات الاغتيال تشتد.

وكانت مصر قد شهدت في أعقاب انتهاء الحرب موجة مزدوجة من العنف السياسي والجناي، فأصبحت القنابل - كما يقول الدكتور «هيكل» في مذكراته - تلقى في غسق الليل في الشوارع أو في أحياء تجارية، فيشيع تفجرها الرعب والفرع.. وألقيت قنابل أمام مساكن مأهولة فأحدثت من الأضرار ما زاد الناس رعباً وهلعاً.

ووصلت هذه الموجة من العنف إلى ذروتها في يوم الاحتفال بعيد الجلوس الملكي الحادي عشر في مايو (آيار) ١٩٤٧، فانفجرت قنبلة في دار «سينما مترو»، أدى انفجارها إلى مصرع خمسة من المصريين وإصابة العشرات منهم، وتهديم جانب من الدار. وقبل منتصف الليلة نفسها انفجرت قنبلتان في مبنيين تابعين لجيش الاحتلال في قلب العاصمة.

ولم يكن اختيار يوم الاحتفال بعيد جلوس الملك للقيام بتلك التفجيرات خالياً من الدلالة. ولم تكن هواجس «فاروق» بأن حياته أصبحت في خطر بعيدة عن تورط القصر في تخطيط بعض عمليات العنف ضد خصومه من الوفديين، مما جعله يتوقع أن يلجأوا

ولعل «الملكة نازلي» قد أوهمت نفسها. لبعض الوقت - بأن ابنها كان يريد أن يكون إلى جوارها لولا اعتراض «النقراشي». ولعلها ككل أم، التمسث له العذر عن غيابه أثناء الجراحة الدقيقة، التي أجريت يوم الأحد ١٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧، واستغرقت ثلاث ساعات كاملة، وأسفرت عن إخراج ٢٠ حصاة من إحدى الكليتين، ونقل إليها أثناءها عدة لترات من الدم. لكن إحساسها بالوحدة ما لبث أن ازداد وتكثف حين أفادت من آثار العملية لتكتشف أن الخطر الذي يتهدها لم يهز مشاعر أحد من أسرتها أو يقلقه، أو يدفعه لتغيير برنامج حياته العادية، فقد اعتذر شقيقها «حسين صبرى باشا» الذي كان يصطاف بإيطاليا بأنه مريض بارتفاع في ضغط الدم، ولا تسمح له حالته الصحية بركوب الطائرات، وإذا سافر بالباخرة فسوف يصل في وقت لن تكون الملكة فيه بحاجة إلى وجوده، واكتفت ابتائها الكبيرتان - الإمبراطورة «فوزية» والأميرة «فائزة» - وزوجة ابنها الملكة «فريدة»، بالاطمئنان عليها تليفونياً. أما ابنها الملك فإنه لم يعتذر ولم يتصل، بل تعامل معها طبقاً للبروتوكول، وكأنها وزير أو سفير لدولة أجنبية، فأرسل وفداً يضم «حسن يوسف بك» وكيل الديوان الملكي و«محمود يونس بك» التشريفاتي للاطمئنان على صحة جلالتهما.

ولم تكن مهمة «حسن يوسف» إلى أمريكا - التي وصل إليها في أواخر سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧، وبعد مرور ثلاثة أسابيع على إجراء العملية، تقتصر على الاطمئنان على صحة الملكة «نازلي» بل كانت تشمل كذلك جانباً آخر يعكس المدى الذي تدهورت إليه الأحوال السياسية في مصر، بعد أن غادرتها الملكة «نازلي». هو التباحث مع المستر



محمود فهمى النقراشى: رئيس الوزراء
المصرى بين عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧، كان
عليه أن يواجه الأزمات التى تصاعدت
فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية
الثانية، وأن يتحمل فضلاً عن ذلك عبء
التوسط بين الملك فاروق وأمه

للانتقام منه بالتخطيط لاغتياله. وفضلاً عن مخاوفه السياسية من «الإخوان المسلمين» و«الشيوعيين»، فقد تركزت وساوسه على «وحيد يسرى» الذى كان يعتقد بأنه يخطط للتخلص منه، تمهيداً للاستيلاء على زوجته «الملكة فريدة»، خاصة بعد أن اعترف أحد المتهمين بأن «وحيد يسرى» كان يدعم الجمعية السرية التى قامت بإلقاء قنابل ٦ مايو (آيار)، ١٩٤٧. وأنه كان يخطط لتفجير قصر والدته الأميرة «شويكار» أثناء آخر احتفال أقامته بمناسبة عيد ميلاد الملك فى ١١ فبراير (شباط) ١٩٤٧، وكان «فاروق» على رأس المدعويين إليه، كعادته كل عام.

ومع أن المحكمة لم تأخذ بهذه الاعترافات، واعتبرتها أقوالاً مرسلة لا دليل عليها، وبرأت «وحيد يسرى» من التهمة، فإن «فاروق» ظل على يقين بأنه يخطط للقضاء على حياته.

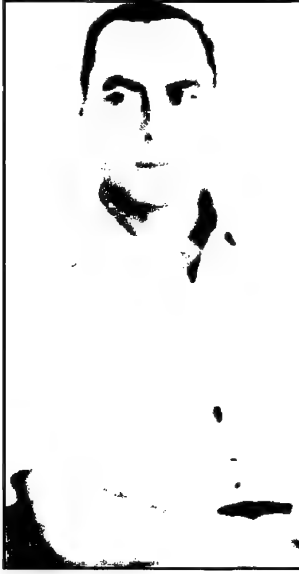
والغالب أن شعور «الملكة نازلى» بالإحباط قد تفاقم بعد أن أدركت أن ابنها لم يرسل وكيل ديوانه «حسن يوسف» إلى «روشستر» لى يطمئن على سلامتها، بل لى يعود بها إلى القاهرة بعد أن تحقق الهدف من رحلتها. ورغم شعورها بالمرارة، فقد اعتذرت بأنها لاتزال فى فترة النقاهة وبأن العملية التى أجريت لها كانت رغم دقتها، الأولى من ثلاث عمليات أشار الأطباء بضرورة إجرائها، من بينها عملية لاستئصال إحدى الكليتين رأوا تأجيلها إلى أن تستعيد الكلية. التى تم استخراج الحصوات منها. كفاءتها وقدرتها على القيام بوظائف الكليتين. لكن «حسن يوسف» حقق فى أقوالها واتصل بالدكتور «مايو» الذى لم يمانع فى سفرها بعد انتهاء فترة النقاهة، على

أن تعود بعد شهور لى تجرى العملية الثانية..

ولأن «الملكة نازلى» المتخمة بمشاعر خوف من المجهول، والتى لا تثق فى مشاعر ابنها تجاهها، كانت تشك فى أن يسمح لها بالعودة إلى «أمريكا» لإجراء العملية الجراحية الثانية عندما يحين موعدها. فقد اعتبرت إصراره على إعادتها دليلاً جديداً على عقوقه وعدم اهتمامه بالخطر الذى يحيق بحياتها، ورفضت بعناد تنفيذ التعليمات التى جاء بها وكيل الديوان الملكى من القاهرة. وبإدائها «حسن يوسف» - بتعليمات من «فاروق» - عناداً بعناد فأصر على البقاء فى «روشستر» إلى أن تنتهى فترة النقاهة، لى يكون فى خدمتها وخدمة الأميرتين إلى أن يأتى الوقت الملائم الذى تقرر فى فيه العودة إلى مصر.

ثم أخذ يعزف على نغمة أخرى، هى المطالبة بعودة الأميرتين وحدهما، على أن تبقى جلالتهما إلى حين إجراء الجراحة الثانية، قائلاً بأنهما قد بلغتا سن الزواج، ويستحيل التفكير فى أمر زواجهما، وهما تقيمان فى الخارج، فاستثار الطلب غضب «الملكة نازلى» الشديد ورفضته بحسم، ونظرت إليه باعتباره محاولة لتجريدها من كل الذى بقى لها فى الدنيا لتبقى وحيدة كالشجرة العجوز، بلا ورقة خضراء.

وتحول إصرار «حسن يوسف» على البقاء فى «روشستر» إلى عبء شديد على أعصاب «الملكة نازلى» التى كانت قد وجدت فى انتشار مرض الكوليرا فى مصر آنذاك - أكتوبر ونوفمبر (تشرين أول وثان) ١٩٤٧ - مبرراً لعدم عودتها، فوجد فيه هو الآخر مبرراً للانتظار إلى أن ينتهى الوباء، ولى يواصل الجانب الآخر من



وحيد يسرى باشا، ابن الأميرة شويكار
الزوجة الأولى للملك فؤاد من زوجها
سيف الله يسرى باشا، تركزت فيه
شكوك ومخاوف الملك «فاروق» الذي
كان يشك بانه على علاقة بالملكة فريدة،
وأنه يتآمر لاغتياله

يمضى به بعض سهراته - فوجد أربعة من الوزراء يتناولون عشاءهم بالمهلى. ومع أن اثنين منهم، قد غادرا المهلى بعد قليل من وصوله، إلا أن الاثنين الآخرين - وهما اللواء «أحمد عطية باشا» وزير الدفاع، والمهندس «عبدالمجيد بدر باشا» وزير المالية - لم يجدا مبرراً للانصراف، وواصلتا سهرتهما كالعادة، مما استفز الملك، الذى طلب من رئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» إقالتهم من منصبيهما. لكن «النقراشى» لم يجد مبرراً لهذا الطلب، فاعتذر عن الاستجابة إليه، وهدد بالاستقالة.

ومع أن «حسن يوسف» نجح فى إقناع «النقراشى» بأن يحنى رأسه للعاصفة، فمرت الأزمة من دون أن تطيح بالوزارة، إلا أن قطع مهمته فى أمريكا على حساسيتها لمواجهة أزمة قامت لأسباب واهية، قد أدهشه. وكان من رأيه أن «كريم ثابت» - النجم الصاعد آنذاك فى الحاشية - قد غذاها ونفخ فيها بسبب غضبه على «النقراشى» الذى اعترض على تعيينه مستشاراً للإذاعة، ليجمع بينها وبين وظيفة المستشار الصحفى لديوان الملك. والغالب أن «فاروق» رأى أن يستكمل خاله - «شريف صبرى باشا» - الذى وصل إلى «روشستر» فى نهاية أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧ مهمة «حسن يوسف»، وتصور أنه قد يفلح فى إقناع شقيقته، بما عجز وكيل الديوان الملكى عن إقناعها به. لكن الملكة «نازلى» كانت تشعر بمرارة، لأن أحداً من أسرتها - بما فى ذلك أشقائها - لم يعن بأن يكون إلى جوارها أثناء إجراء العملية الخطيرة، ولأن شقيقها «شريف» لم يفكر فى عيادتها إلا بعد خمسة أسابيع من إجرائها وضمن

المهمة التى كلف بها، وكانت تعتقد عن حق، أنه جاء ليتلصص على حياتها فى أمريكا ولكى ينقل إلى ابنها الملك تقارير عن المحيطين بها، وخاصة «الأفندى» الذى كان اسمه يقترن حتى ذلك الحين باسمها، باعتباره عشيقاً لها، مما اضطرها - طبقاً لرواية «مصطفى أمين» - إلى إصدار تعليمات إلى «رياض غالى» بالاختفاء التام بمجرد ظهور «حسن يوسف» فى أبيها المستشفى.

وفى بداية نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٧. نشرت جريدة «المصرى» تقريراً لمراسلها فى «نيويورك» يبدو أشبه برسالة موعز بها، تبعث بها الملكة «نازلى» إلى من يعينهم الأمر. فقد نسب التقرير لمن سماهم «موظفين بمكتب القنصلية المصرية» قولهم: إن الأنباء التى تصل إليهم عن صحة الملكة «نازلى» مطمئنة جداً. وأنها تتحسن باضطراب. بينما قال سكرتير لجلالته - لعله «رياض غالى» - إن مرحلة الخطر، وإن كانت قد زالت، وأصبحت جلالته فى حالة مرضية، إلا أنها تتقدم ببطء، وأن الأطباء مع تفاؤلهم، إلا أنهم لا يستطيعون أن يتكهنوا متى تستطيع جلالته أن تعود إلى مصر، لأنها تحتاج إلى شهرين من الراحة التامة حتى تعود لحالتها الطبيعية.

وكان «حسن يوسف» يواصل ضغوطه، فى محاولة لكى يعود على الأقل ومعه الأميرتان، حين تلقى برقية عاجلة من القصر، تطلب إليه بناء على أوامر الملك، أن يعود إلى القاهرة فوراً. وما كاد يصل إليها - فى ٧ نوفمبر (تشرين الثانى) - حتى عرف أن هناك أزمة وزارية عنيفة هى السبب فى استدعائه. فقد دخل الملك ذات مساء من أواخر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧، إلى مهلى «حلمية بالاس» - الذى كان



يناير ١٩٥٠: شريف صبرى باشا
وحسين صبرى باشا شقيقا الملكة نازلى
أمام دار البرلمان فى انتظار وصول الملك
ليفتتح الدورة البرلمانية

وهكذا
عادت بعثة
تقصى الحقائق
بتقارير
تحدث عن
دور مريب
يلعبه «رياض
أفندى غالى»

33



إلى جوار الملكة الوالدة، ويفصونه بأنه
- «جيجولو» - من الشبان الذين
يحترفون إغواء النساء العجائز
واستنزاف أموالهن، فهو نصاب عالمي
يسيطر على «نازلى» سيطرة تامة،
وقيل إنه انتهز فرصة آلام الكلى العنيفة
التي كانت تهاجم الملكة، فنصحها بأن
تتغلب عليها بمسكنات فعالة هي حقن
«المورفين» ويسر لها سبل الحصول
عليها إلى أن أدمنتها وأهنته هو الآخر.
وأنة انتهز فرصة إيمانها بالسحر
والشعوذة ومواظبتها على استطلاع
المستقبل بقراءة الكف وفتح الفنجان
فأصبح مسئولاً عن قسم الشعوذة فى
حاشيتها، إذ كان يستدعى هؤلاء
المشعوذين ويتفق معهم ويعطيهم
أتعابهم، وبهذه الصفة كان يطلب إليهم

برنامج سياحي، شمل رحلة إلى
إنجلترا لزيارة ابنه الذى يدرس بـ
«جامعة أكسفورد»، وأخرى إلى فرنسا
للاستجمام والترويح عن النفس.

وما لبثت مرارتها أن ازدادت عندما
اكتشفت أن شقيقها لم يأت لكى
يطمئن على صحتها، بل لكى يواصل
مهمة «حسن يوسف» فى العودة بها،
بصرف النظر عما قد تتعرض له حياتها
من مخاطر، أو انتزاع الأميرتين - وهما
كل ما بقى لها من أسرتها - من
أحضانها.

فى تلك اللحظات الفاصلة فى
عمرها، تلفتت «الملكة نازلى حولها، فلم
تجد أحداً سوى ابنتيها الصغيرتين
و«رياض غالى» وبذلك تأكدت أنها
كانت على حق، حين قالت قبل شهور،
إنها لو خيرت بين صداقتها لـ«رياض
غالى» وبين بنوتها لـ«فاروق» لاختارت
الأولى، فقد أثبت الثانى فى كل مناسبة
أنه ابن عاق، أما الأول فاثبت أنه ولد
مخلص.

ومرة أخرى كسب الأفندى الجولة
من الملك، وفاز عليه فى الصراع على
قلب الأم.



الملكة نازلى تغادر السيارة الملكية فى طريقها لافتتاح أحد المعارض الفنية

تدركها هى نفسها، أن تحتفظ بمظاهر الأنوثة التى لم يعد لها وجود أو تأثير حقيقى.

أما «رياض» الذى سبق له التعامل مع هذا النوع من النساء الهستيريات اللواتى يعانين من الإحساس بإهمال الآخرين لهن، فإنه لم يخطئ فى فهم الحاجات النفسية للملكة الوالدة، ولم يخل عليها بعواطفه، حتى أصبح وجوده إلى جوارها احتياجاً نفسياً حقيقياً لها، فأصبحت تشترط دعوته معها إلى حفلات الكوكتيل والحفلات الساهرة والمسارح التى تدعوها إليها الشخصيات الأمريكية والأجنبية، خلال إقامتها فى «نيويورك» التى امتدت إلى خريف عام ١٩٤٩، إذ كان عليها أن تظل تحت إشراف الأطباء خلال الفترات الفاصلة بين العمليات الجراحية الثلاث التى أجريت لها، ولا تكف عن التحدث عن إخلاصة وولائه وتضحيته من أجلها، والمقارنة بين اهتمامه بها فى مرضها وبين إهمال ابنها لها، وقد قالت فيما بعد فى حديث صحفى - أدلت به لندوب «المصور» «جميل عارف» بعد الثورة - وهى تشير إلى «رياض غالى» الذى كان يقف إلى جوارها: إن هذا الرجل النبيل كان الوحيد الذى خدمنى بإخلاص، بينما كنت أعالج سكرات الموت فى المستشفى، وكان الأمل ضعيفاً فى نجاتى من العمليات الجراحية الثلاث التى أجريت لى. أما ابنى فلذة كبدى فلم يعن حتى بالاستفسار عن صحتى تليفونياً.

ولعل الملكة «نازلى» - ككل أم - كانت مستعدة لتصديق كل الذين أرادوا أن يهونوا عليها الأمر، فزعموا لها بأن «فاروق» مشغول بأعباء الحكم، حتى إنه لا يجد وقتاً لمجرد الاتصال

إبلاغ «الملكة نازلى» بنبوءات تدفعها للثقة به والتمسك ببقائه إلى جوارها وتربط بين مستقبلها ومستقبله، وذكروا من بين هؤلاء مشعوذاً جزائري الأصل، اسمه الشيخ «سالم التلمسانى» وآخر أرمنى الأصل اسمه «طاهرى بك»، استدعاهما «رياض» لقراءة الغيب للملكة «نازلى» أثناء إقامتها فى أوروبا واستنزف كل منهما مبالغ طائلة منها.

بذلك أصبحت الصورة المعتمدة لـ «رياض» أفندى غالى، فى المخيلة الملكية أقرب ما تكون إلى صورة «راسبوتين الصغير». وتحولت «الملكة نازلى» فى تلك المخيلة إلى نسخة طبق الأصل من «القيصرة كاترين الثانية» زوجة آخر قيصرة روسيا.

وفى حمى الاقتناع بهذا التحليل الخاطئ لم ينتبه أحد إلى أن «راسبوتين الصغير» لم يكن يسكن جسد «الملكة نازلى»، بل كان يتسلل إلى قلب البرنيسية «فتحية».

وربما لو لم يخطئ الملك «فاروق» منذ البداية وحتى النهاية فى فهم طبيعة العلاقة بين الملكة الوالدة والأفندى المفتون بنفسه، لما تدهورت الأمور خلال العامين التاليين لتكون البرنيسية «فتحية» هى الضحية. صحيح أن الملك الابن كان بطبيعته شديد الارتياح فى الناس. وأن سوابق «الملكة نازلى» وظواهر علاقتها بـ «رياض غالى» كانت تدعو لشىء من الشك، لكن الذى لم ينتبه إليه «فاروق» آنذاك هو: أن أمه كانت قد جاوزت الخمسين، ووصلت إلى تلك المرحلة من العمر التى تفقد فيها المرأة خصوصيتها فيزداد توترها وتشتد حاجتها إلى تدليل الآخرين لها، وخاصة من أبنائها وتحاول بدوافع بيولوجية خفية لا



١٩٤٨: الفريق الإمبراطورية فوزية تتحدث إلى اللواء الأميرة «فائزة» وفي الخلف الصاغ (الرائد) ناهد رشاد، أثناء زيارتهن لجرحى العمليات العسكرية في حرب فلسطين الأولى، وكان الملك قد منح الثلاث رتبًا عسكرية، حيث كن يقمن بنشاط في رعاية جرحى الحرب



ناهد رشاد
بورتريه للفنان آدمون صوصة

فقد كان منطقيًا أن تنتمى للوصيف وتفضله عليه.

ومرة أخرى كسب الأفندي الجولة من الملك، وفاز عليه فى الصراع على قلب الأم.

وبذلك استفاد «رياض غالى» من سوء فهم الملك «فاروق» لطبيعة علاقته بالملكة الوالدة، واستطاع أن يحول حملات الكراهية التى أرادت إقصاءه عنها بتلويث سمعته، وتصويره باعتباره نصاباً يسعى للاستيلاء على أموالها، إلى عوامل تقوى مركزه فى نفس الملكة وقلب الأميرتين بعد أن تتالت الشواهد التى تؤكد إخلاصه وتفانيه فى خدمتهن، بل وتضحيته من أجلهن، ولو أن الملك «فاروق» فهم الأمر على وجهه الصحيح لاتباع أسلوباً آخر فى التعامل مع المشكلة، ولما ضن بعواطفه على أمه، بل لأغرقها بها ولما استثار عنادها بعناده، ولو أنه لم يجعل من «رياض» موضوعاً للصراع بينه وبين أمه، لاستطاع أن يحقق هدف إبعاده عنها.

ولكنه واصل سياسة التعامل مع المشكلة بالإجراءات البيروقراطية لا العاطفية. وكان «رياض»، كما هو متوقع، الهدف الأول لتلك الإجراءات. إذ كان إصراره على السفر مع الملكة والأميرتين إلى «نيويورك»، هو المناسبة التى أنهت علاقة العمل الرسمية التى كانت لاتزال تربطه بوزارة الخارجية.

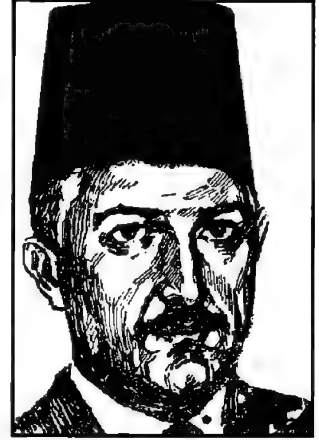
وكانت الوزارة قد أحالته إلى الاستيداع عندما رفض العودة إلى مقر عمله بعد إلغاء قرار ندبه للعمل فى حاشية الملكة الوالدة، فتخلت بذلك عن التزامها بدفع مرتبه الذى أصبح منذ ذلك الحين يتقاضاه من الملكة. لكن الوزارة عادت بعد سفره لـ «أمريكا» تكتب إليه، بأنها ألغت قرار إحالته

التليفونى بها أو بإحدى شقيقاته، أو حتى بالدكتور «مايو» الذى أجرى لها العمليات الجراحية، لكى يطمئن على سلامتها ويعرف حقيقة مرضها.

لكن «فاروق» خشى أن تصدق أنه مشغول، أو أن تتوهم أنه قلق، أو أن تؤول سلوكه تجاهها على غير المعنى الذى قصده. ففى ربيع عام ١٩٤٩، سافرت السيدة «ناهد رشاد» - الوصيصة بالقصر الملكى - إلى أمريكا، لكى تجرى - فى مستشفى «مايو» كليكينج» بـ «روشستر» عملية جراحية لإزالة بعض خلايا السرطان من جلد وجهها، فى الوقت الذى كانت «الملكة نازلى» تقيم فى المستشفى نفسه، لإجراء عملية استئصال الكلى اليمنى، وهى آخر وأخطر العمليات الثلاث التى أجريت لها. وكانت تلك هى المناسبة التى استغلها «فاروق» لكى يكرر أسلوبه الطفولى فى إغاطة المحيطين به، فأخذ يتصل كل مساء بالمستشفى، لا لكى يطمئن على حالة أمه التى كانت ترقد بين الحياة والموت، ولكن لكى يطمئن على حالة «ناهد رشاد»، فى رسالة واضحة للملكة الأم، بأن صحة الوصيصة أهم لديه من صحة أمه.

وكان على الملكة الأم أن تتجرع مرارة هذه الإهانة العلنية التى تتكرر كل ليلة أمام الأطباء والممرضات، وأن تهرب من نظراتهم التى تتساءل عن سبب إهمال الملك الابن لأمه؟ ولماذا تخطىء اتصالاته التليفونية غرفتها لتصل إلى غرفة الوصيصة؟

وفى تلك اللحظات الفاصلة فى عمرها تلفتت «الملكة نازلى» - للمرة الثانية - فلم تجد حولها أحداً من أسرتها، سوى ابنتيها الصغيرتين، و«رياض غالى»، أما وقد انتمى ابنها إلى الوصيصة بعواطفه، وفضلها عليها،



إلهامى حسين باشا طبعة قديمة من
رياض غالى

الاستياد، وتطلب إليه الالتحاق بعمله خلال فترة حددتها وإلا فصل من الخدمة نهائياً. ولما كان يعلم أن تدخل «الملكة نازلى» لصالحه لم يعد ممكناً بعد تعقد العلاقات بينها وبين ابنها بسببه، فقد أبلغها بالنصف السعيد من الخبر وهو إلغاء قرار إحالته إلى الاستياد، أما النصف الثانى منه فقد عرفته بمصادفة مقصودة أثناء إقامتها فى مستشفى «مايو كلينيك»، إذ تعمد «رياض» أن ينسى الخطاب بين أوراق أخرى كان قد جاء ليعرضها عليها ليقع بين يدى الملكة والأميرة «فتحية»، فيزداد يقينها بأن الأفندى ليس فقط مستعداً للاستشهاد فى سبيلها، بل إنه يفعل ذلك فى صمت وترفع ومن دون أية إشارة تدل على أنه يمن عليهما بما يلاقيه فى سبيلهما، شأن الذين يستعذبون الموت فى سبيل من يحبونه. وفى مواجهة الظن السائد بأن «رياض» هو أفتاق ونصاب، ولا هدف له إلا الاستيلاء على أموال الملكة والأميرتين، أصدر «فاروق» أوامره بمحاصرتهم اقتصادياً والتضييق عليهن وإقامة العراقيلى أمام إرسال أية أموال إليهن، سواء كانت المرتبات الشهرية المرصودة لهن فى ميزانية الدولة - ٦٠٠ جنيهه للملكة والوالدة و ٤٠٠ جنيهه لكل من الأميرتين - أم كانت من إيراد أملاكهن الخاصة، التى كان يديرها «إلهامى حسين باشا». وثار «الملكة نازلى» واتصلت برئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» محتجة على تأخير التحويلات وصارخة: بأنه إذا كان من حق الحكومة أن توقف تحويل المرتبات الرسمية التى تصرف لهن من الميزانية العامة، فليس من حقها أن تمنع تحويل نقودها الخاصة إليها، كان الرد الجاهز

دائماً، هو أن سبب التأخير يعود إلى النقص الشديد فى رصيد مصر من العملات الصعبة، بعد أن تزايد الطلب عليها نتيجة لحاجة البلاد لشراء الغذاء والسلاح والأدوية، بعد بدء العمليات الحربية على الحدود الفلسطينية فى ١٥ مايو (آيار) ١٩٤٨، وهى ذريعة لم تكن «الملكة نازلى» على استعداد لتصديقها وخاصة أنها كانت تردف عادة بدعوة جلالته للعودة إلى «مصر» طالما أن الظروف لا تسمح بتحويل الأموال اللازمة لكى تعيش الحياة اللائقة بمكانتها فى بلاد العم سام. ومع أن «الملكة نازلى» قاومت محاولات الحصار الاقتصادى بالاقتراض، من عدد من أثرياء المصريين الذين يترددون على «نيويورك»، كان من بينهم «محمود أبو الفتوح» صاحب جريدة «المصرى» مما عرض أسهمه فى القصر لمزيد من الهبوط، إلا أنها واجهت فى بعض الفترات أوضاعاً مالية غير مريحة. وفى تلك الظروف الصعبة لم يبرهن «رياض غالى» على إخلاصه وتنزهه فحسب، بل وأثبت كذلك فائدته، وقد ظلت «الملكة نازلى» تشعر بامتنان له لأنه أنقذها من مأزق كبير عندما طالبتها مستشفى «مايو كلينيك» بـ ٣٦ ألف دولار مقابل إجراء عملية استئصال الكلية اليمنى، فى وقت لم تكن فيه أحوالها المالية تتحمل دفع هذا المبلغ الضخم، وكانت قد شرعت فى البحث عنه لدفعه للمستشفى عندما تدخل «رياض» لدى الدكتور «مايو» ونجح فى إقناعه بتخفيض المبلغ إلى خمسة آلاف دولار فقط، وهى واقعة روتها الملكة فيما بعد بحضور «رياض» ثم أشارت إليه قائلة: - لولا هذا الرجل النبيل لضعت فى



عادل ثابت

صحفي ودبلوماسي مصري. ولد عام ١٩١٩. كانت والدته هي ابنة خالة الملكة نازلي وأقرب صديقاتها إليها. عين رقيباً للصحف الفرنسية والإنجليزية في فترة الحرب العالمية الثانية. ثم ياوراً خاصاً للإمبراطورة فوزية عند عودتها إلى مصر عام ١٩٤٥. يلمح «كريم ثابت» في كتابته عن طلاق الإمبراطورة «فوزية» إلى أن «عادل ثابت» ربما يكون وراء التقارير التي كان يتلقاها «فاروق» حول المناخ السيء الذي تعيشه الإمبراطورة في طهران، وأنه فعل ذلك، لأنه كان يرغب في الزواج من فوزية. عمل مديراً للبروتوكول بجامعة الدولة العربية. أصدر عام ١٩٥٤ مجلة اقتصادية مصرية باللغة الإنجليزية. قبض عليه عام ١٩٦٢ بتهمة التآمر مع البعثة الدبلوماسية الفرنسية في مصر ضد ثورة يوليو. هرب من مصر وأقام في ألمانيا وأسس داراً للنشر تخصصت في نشر كتب عن مصر، من أهم كتبه «فاروق الأول: الملك الذي غدر به الجميع»، ويقدم فيه محاولة لإنصاف الملك فاروق توفي في حادث سيارة بالقاهرة عام ٢٠٠٠

استثمار أموالها في أمريكا، وكانت تلك واحدة من بذور التعاسة العديدة التي بدأ بذارها في ذلك الحين.

وبذلك كله ارتدت نصال حملات الكراهية التي وجهت إلى الأفندي إلى صدور الذين أطلقوها، فلم تفقد «رياض» مكانته لدى الملكة، بل دعمتها. وازداد اقتناعها بأنها الهدف المقصود بتوجيه تلك السهام وليس هو، وبأن إخلاصه لها وتفانيه في خدمتها ووقوفه إلى جوارها، هو سبب كل ما يتعرض له من ظلم واضطهاد ومطاردة. وباتت تشعر بأن عليها التزاماً أخلاقياً تجاهه، وتعتقد أن من واجبها أن تحميه، وألا تمكن منه الكارهين له ولها. وبذلك أصبح أحد الأسباب لرفضها العودة إلى مصر، على الرغم من إلحاح الوسطاء الذي لم يتوقف، لأنها لن تستطيع أن تفرض حمايتها عليه في القاهرة كما تفعل في «نيويورك». والسبب نفسه رفضت عروض هؤلاء الوسطاء بأن تنتقل للإقامة في إحدى الدول الأوروبية، واعتبرت العرض مناوراً تستهدف استدراجها إلى حيث يستطيع ابنها ممارسة ضغوط سياسية، تنتهي بانتزاع ابنتيها منها أو بالإضرار بالأفندي، وهي أمور كانت واثقة باستحالة حدوثها في «أمريكا».

ويبدو أن إصرار «فاروق» على أن هناك علاقة آثمة تربط بين الملكة والأفندي، كان الخطأ القاتل الذي قاد لكل الأخطاء. إذ دفع الملكة للتمسك به، ليس فقط، بسبب عنادها ولكن لأن طردها له، كان معناه اعترافها بالتهمة التي ثبت فيما بعد، أنها لم تكن أكثر من ستار من الدخان أغشى عيون القائلين بها، فلم يكتشفوا الحقيقة إلا عندما فوجئوا بمشروع زواج الأميرة

غربي، ومع ذلك فقد اتهم بأنه غير أمين على مصالحه.

وفي هذا السياق نفسه تدخل «رياض» لدى أحد معارض المجوهرات ليسترد مبلغ عشرة آلاف جنيه من ثمن عقد من الجواهر الكريمة، كانت الملكة قد اشترته من المعرض بأربعين ألفاً. وسددتها فعلاً. لكن «رياض» أصر على أن الثمن مبالغ فيه ونجح في استرداد الفارق وكسب عدة نقاط لصالحه، تضاعفت حين هال الثمن «إلهامي حسين باشا» مدير دائرة الملكة والأميرات، فسأل عن ثمن المثل فلما وجده أقل، طعن في ذمة «رياض» الذي ظنه المشتري، واتهمه بالتواطؤ مع البائع. وأيقن أنه ضبطه متلبساً بواقعة تكفي لكي تطرده الملكة من حاشيتها، ثم فوجئ بالملكة تعلن له أن «رياض» قد سبقه إلى الشك في الثمن، وأنه استرد الفرق، فلم يثبت فحسب حرصه على أموال الملكة، بل أثبت كذلك مدى تجنى خصومه عليه وسعيهم لإيذائه من دون مبرر.

وكانت تلك الوقائع وأمثالها، سبباً في اعتقاد «الملكة نازلي» بأن «رياض» خبير اقتصادي ضل طريقه إلى العمل الحكومي، وأن الاستثمار هو موهبته الحقيقية التي لم يجد بعد فرصة للتعبير عنها، وأسهم في ترسيخ هذا الاعتقاد أنه كان قد تعرف بحكم مصاحبته المستمرة لها إلى عدد من كبار رجال المال والأعمال الأمريكيين، فأنجذب - بقوة طموحه وبذكريات عمله الاستثماري القديم كامبرزاريو لـ «كازينو بيا عز الدين» - إلى عالمهم السحري، حيث لا عائق أمام الصعود ولا حدود للربح، ونقل اهتمامه ذلك إلى «الملكة نازلي» التي بدأت منذ ذلك الحين تتحدث عن رغبتها في

- قيل ذلك.

فعاد رئيس المحكمة يسأله بما يمكن
اعتباره أعجب حوار دار فى ساحة
القضاء:

- يعنى كان بوشين، مع البنت ومع
الست الكبيرة؟!

فيجيب بالمنهج نفسه:

- هو لازم بوشين، إن كانت فيه
علاقة زى صحيح.

والغالب أن هذا الظن السيئ كان
عاملاً حاسماً فى دفع الأميرتين
«فائقة» و«فتحية» لزدراء كل من
يهاجم «رياض»، من هذه الزاوية أو من
غيرها. إذ كانتا تعرفان عن الأم مالا
يعرفه الآخرون. والواقع أن «الملكة
نازلى»، على الرغم من تحررها الذى قد
يبدو زائداً على الحد، كانت شديدة
الحرص على صيانة بناتها والحفاظ
عليهن، على نحو يجعل موافقتها على
زواج «فتحية»، من «رياض» تكذيباً
قاطعاً لكل ما أشيع عن وجود علاقة
سابقة بينها وبينه، إذ إنها لم تكن
بالقطع من هذا النوع من الأمهات الذى
يجلب التعاسة بيديه لمن يحبهم
وخاصة «فتحية» التى كانت أقرب
بناتها إلى قلبها.

والدلائل على ذلك كثيرة، فمع أن
«الملكة نازلى» كانت هى التى سعت فى
صيف عام ١٩٣٦، لتعريف ابنها
وبناتها إلى عدد من شبان عائلتها
يماثلونهم فى العمر، لتكسر بذلك
عزلتهم الاجتماعية، وتتيح لهم فرصة
تكوين علاقات اجتماعية صحية، إلا أن
أحد هؤلاء الشبان هو «عادل ثابت» قد
لاحظ أن اليد الخفية للملكة الأم كانت
تضع دائماً من الترتيبات ما يحول دون
جلوسه أثناء عروض السينما إلى جوار
الأميرتين المراهقتين آنذاك، «فوزية»
التى كانت مثله فى السادسة عشر من



١٧ مايو (آيار) ١٩٣٩: الملكة نازلى تقف
على رصيف ميناء السويس، وإلى خلفها
الأميرتان فائزة وفتحية بعد عودتهن من
طهران وحضورهن احتفالات زفاف
الأميرة فوزية إلى ولي عهد إيران

«فتحية» من «رياض»، فأدركوا متأخراً
أنهم كانوا يصوبون طلقاتهم فى
الاتجاه الخطأ. ومع ذلك فقد ظل هذا
الاعتقاد شائعاً بين رجال القصر، حتى
بعد عزل «فاروق» عن العرش. فقد ذكر
الأمير الالى - العميد - «أحمد كامل» -
قومندان (أى قائد) بوليس القصور
الملكية - أثناء شهادته أمام محكمة
الثورة عام ١٩٥٣، أن العلاقة بين كل
من «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية»
وبين «رياض غالى» كانت «علاقة مش
كويسة» فسأله رئيس المحكمة
«عبد اللطيف البغدادى» بفضول كان
شائعاً آنذاك بين جميع المصريين:

- يعنى كان فيه علاقة بينه وبين
الست الكبيرة؟!

وبدلاً من النفى القاطع أجاب «أحمد
كامل»..



عبد اللطيف البغدادي: عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ورئيس محكمة الثورة التي حاكمت أقطاب عهد الملك فاروق، كان حريصاً أثناء الاستماع إلى شهادة العميد أحمد كامل. رئيس بوليس القصور الملكية - على معرفة طبيعة العلاقة الخاصة بين الملكة نازلي ورياض غالي

تجاوزت آنذاك السادسة عشر بشهور، شديدة الرغبة في أن يعترف الآخرون، بأنها لم تعد طفلة، فألحت على حضور الحفل. وتدخل «رياض» مترافعاً أمام الملكة الوالدة عن حقها في حضوره، ومع أن الأم أصرت على موقفها إلا أن أثر المرافعة الحارة لم يضع من نفس البرنسيصة الصغيرة.

ولابد أن البرنسيصة «فتحية» التي كانت شديدة الالتصاق بأמהا، كانت تنظر إلى «رياض» بالعين نفسها التي تنظر إليه بها الأم، باعتباره صديقاً مخلصاً يعاني من الاضطهاد والمطاردة بسبب وقوفه إلى جوارهن، ودفاعه عنهن في مواجهة أخ قاس وجارح، لم تكن «فتحية» - بسبب فارق العمر بينهما الذي يزيد على عشر سنوات - قد عرفت بما يكفي، أو حصلت على شيء من عواطفه يعوضها عن أبيها الذي فقدته قبل أن تستمتع بشيء من حبه وتدليله، فقد انشغل عنها الأخ بشئون الملك وتزوج مبكراً وأنجب مبكراً، فتوزعت عواطفه على نحو لم يبق لها منها شيئاً تستظل به، وما كادت تغادر عالم «شيرلي تمل» الجميل، لتتفتح للحياة وتذكر ما يجري حولها، حتى فوجئت بنيران الحرب المستعرة بين أخيها الأكبر وبين أمها، فبدت لها الأم ضحية طغيان لم تكن على استعداد لتقبل به حتى لو كان له مبرر. ولم يكن اتهام الأم في شرفها، أقل قسوة وجلالة من محاولة إخراجها من المستشفى الذي رقدت فيه بين الحياة والموت، أو من محاولة انتزاعها هي وشقيقتها «فاتقة» من أحضانها، لتظل الأم العجوز بلا قلب يرعاها أو يتلو عنها الشهادات إذا ما حُمَّ القضاء.

وكان «رياض» هو القلب العطوف الوحيد الذي تراه صباح مساء في تلك

عمرها، و«فائزة» التي كانت تصغره بعامين فقط. ولكنه لم ينتبه إلى ذلك إلا عندما عبر ذات يوم البوابة الداخلية لقصر «المنتزه» في طريقه إلى أحد الخلجان الطبيعية، التي يطل عليها القصر ليسبح مع الأميرات، فإذا برسول من «الملكة نازلي» يترصده فيقوده إليها، لتقول له في ختام حديث ناعم طويل:

- إنك غلام كبير، رجل تقريباً، هل ترى حقاً أنه من المناسب أن تذهب للسباحة مع «فوزية» و«فائزة» اللتين كبرتاهما أيضاً؟ إنك سوف تراهما في ثياب الاستحمام، ومن الممكن أن يحدث أي شيء. ولهذا فإنني أعتقد أنه من الأفضل ألا تذهب للسباحة معهما.

ومع أنها كانت حريصة على اصطحاب بناتها غير المتزوجات في رحلاتها إلى أوروبا، إلا أنها لم تكن تسمح لهن بالسهر أو تصطحبن إلى الأماكن التي تسهر فيها. وكان النظام المتبع يقضي بأن ينسحبن إلى جناحن بعد تناول العشاء، ولا يشتركن في أي برامج بعد تلك الساعة فيما عدا العروض المسرحية والسينمائية والموسيقية. وقد ظلت «الملكة نازلي» تتمسك بتلك القواعد أثناء رحلتها الأوروبية الأمريكية، بل وكان تطبيقها الصارم لها أحد المنافذ التي تسلل منها «رياض غالي» إلى قلب الأميرة «فتحية»، فقد رفضت الأم اصطحابها إلى حفل الاستقبال الذي أقامته المليونيرة الأمريكية مسز «كورنيادس فاندربلت» تكريماً لها في آخر مايو (آيار) ١٩٤٧، وبعد أسبوعين من وصولها إلى «نيويورك»، قائلة: إنها لا تزال صغيرة، ولا يجوز لها أن تحضر مثل هذه السهرات. وكانت «فتحية» التي



١٩٣٧: صاحبات السمو الملكي الأميرات «فائزة» و«فوزية» و«فتحية» و«فائقة» وإلى يمينهن الملك «فاروق» في الرحلة «العلمية» التي قامت بها الأسرة المالكة قبل تتويج الملك

الماس والزفير، لكنها لم تكد تعو، سعيدة إلى الفندق، حتى انقلبت بهجته بالسهرة الجميلة إلى تعاسة بلا حدود فقد اكتشفت ضياع الدبوس الذي كان آنذاك أثمن مجوهراتها، فاتصلت بـ«رياض» تليفونياً لتبلغه النبأ وهم تبكي. وبعد ساعتين لم تكف خلالهم عن البكاء، دخل عليها «أفندو المعجزات» وفي يده الدبوس الثمين.

وفي تلك المرة وفي عشرات غيرها لم يفعل «رياض» شيئاً خارقاً للمألوف كما ظنت البرنسيصة «فتحية» التي شعرت بامتنان شديد له، لأنه أعاد له الدبوس الذي كانت شديدة الاعتزاز به كل ما فعله هو أنه استعان بنفوذ «الملك نازلي» التي كانت تعامل باعتباره ضيفة كبيرة المقام وتتمتع بالحصاد الدبلوماسي، وتخصص لها الحكوم الأمريكية عدداً من رجال البوليس السري لحمايتها، اتصل بهم «رياض غالي» وأبلغهم بما حدث وصحبهم إلى المسرح، ليقول لهم مديره: إن إحدى العاملات قد وجدت الدبوس الثمير

المرحلة الدقيقة من عمرها؛ التي كانت تغادر فيها الطفولة لتستقبل المراهقة والشباب، فقد كان يقيم معهن في الفندق نفسه، يتبادل معهن وجبات الطعام ويصاحبهن إلى المتاجر والمسارح ودور السينما وأماكن الترفيه، ويحل عشرات المشاكل الصغيرة والتافهة التي تبدو لأمثالهن من «كائنات الشيكولاتة الملكية»، بسبب نقص خبرتهن، عصية على الحل.

ففي الأسبوع الأول لوصولهن إلى «نيويورك» صاحب «رياض غالي» الملكة والأميرتين ووصيفة الملكة السيدة «بهيجة محب» إلى مسرح «برودهيرست»، ملتقى الطبقات الراقية في «نيويورك»، ليشاهدوا افتتاح مسرحية عنوانها: «عيد ميلاد سعيد» وحرصت البرنسيصة «فتحية» التي كانت، ككل مراهقة، تعتبر حضورها مناسبة كهذه، تضم خلاصة المجتمع الأمريكي، تدشيناً لشبابها واعترافاً بأنوثتها، على أن ترتدي أجمل ثيابها وأن تضع في صدرها دبوساً ثميناً من



الأميرة فتحية في طفولتها.. تعزف على الكمان

بسبب إخلاصه لجلالته، وهو خطر لم يكن وهمياً أو مفتعلاً، إذ كان اليأس من إبعاده عن الملكة قد دفع «حشرات الحاشية» لتقديم اقتراحات بالقيام بعمل قذر أو عنيف ضده، كاتهامه بسرقة أموال أميرية من عهده حين كان أميناً للمحفوظات بالقنصلية المصرية بـ «مارسيليا»، تبرر للبوليس الفرنسي القبض عليه أو كإطلاق النار عليه لتهديده، بحيث يضطر للابتعاد عن الملكة خوفاً على حياته، وهي خطط استلهمها الذين اقترحوا تنفيذها من السابقة العراقية التي حدثت عند زواج الأميرة «عزة بنت فيصل» من النادل اليوناني «أنسطاسي خرامبو»، إلا أنها لم تكن قابلة للتحقيق، لأن تنفيذها، بعد شيوع الخلاف كان كفيلاً باتهام القصر الملكي المصري بأنه وراءها، مما تترتب عليه تداعيات سياسية في العلاقات المصرية الأمريكية، لم يكن «فاروق» على استعداد لتحمل نتائجها.

وجاء الوقت الذي شعرت فيه البرنسيصة الصغيرة الجميلة بأنها وحيدة تماماً في هذه الدنيا الواسعة، فقد دخلت أمها، الحب الوحيد في حياتها حتى ذلك الحين، المستشفى لتجرى العملية الجراحية التي قال الأطباء بأنهم لا يتحملون مسؤولية إجرائها لخطورتها على حياة الملكة الوالدة. وحوّمت طيور الموت، الذي لم تكن قد كابدت أحزانه الكبرى بعد، فوق سرير المرأة التي كانت كل عالمها، وبات عليها لأول مرة منذ وفاة والدها قبل أحد عشر عاماً، أن تنام بعيداً عن دفء أحضانها التي تشع الأمن، بل وبعيداً عن سريرها. فقد اعتذرت إدارة المستشفى عن الاستجابة لطلبها بتخصيص سرير إضافي، لكي تتناوب وشقيقتها «فائقة» السهر على الأم

وسلمته له، فاحتفظ به إلى أن يسأل عنه صاحبه.

ومع أن الأميرة «فتحية» قد أبدت استعدادها لكي تمنح «رياض» أي مكافأة يطلبها، إلا أن «الأفندي» الحضيف قال لها: إنه قد حصل على كل ما يتمناه في العمر، عندما رأى ابتسامة السعادة على شفتيها، ولكنه يقترح عليها أن تمنح مكافأة لعاملة المسرح الأمانة التي عثرت على الدبوس.

وهكذا أخذت صورة «الأفندي» تتخلق تدريجياً أمام البرنسيصة الجميلة، في لوحة زاهية الألوان تمزج بين «كرايتون العجيب» خادم السادة المخلص، الذي لولاه ما استطاعوا أن يظلوا أحياء، عندما غرقت سفينتهم ليجدوا أنفسهم وحيدتين تماماً على سطح جزيرة؛ تحيط بها الأمواج من كل جانب وهم لا يتقنون عملاً ولا يستطيعون دونه تصرفاً، وبين ملامح فرسان العصور الوسطى الذين وضعوا أنفسهم وسيوفهم في خدمة الملكة، يحاربون ويستشهدون من أجلها بلا أية مطامع، ذلك أن أملهم في الحياة ينحصر في شيء واحد، هو أن تفتت شفتاها الجميلتان عن ابتسامة رضا وسعادة.

ولم يكن «رياض غالي» فضلاً عن ذلك، خالياً من الصفات الأخرى التي تجتذب الفتيات في مثل عمرها ومثل زمانها، فقد كان شاباً وسيماً فاحم الشعر، متناسق الملامح شديد الاهتمام بأناقته. وكان يكبرها باثني عشر عاماً ويفوقها خبرة بالحياة وبالناس، ويبدو أمامها مفتاح الدنيا التي تجهلها. وكان فارساً يهوى ركوب الخيل وراقصاً يتقن الرقص ومقاتلاً يضع في جيبه مسدساً لكي يدافع به عن جلالته الملكة، أو يصد به خطر الذين يريدون اقتناصه



١٩٤٧: الأميرة فتحية أثناء إقامتها في أمريكا

المريضة، لازدحام غرفها وضيقها، ولأن ذلك هو النظام الذى درجت على أن تتعامل به مع مرضاها. فكانت تمضى الليل ساهرة على مقعد فى صالون قريب؛ تجرى ملهوفة كلما شاهدت طبيباً أو ممرضة يدخل أو يخرج من غرفة الأم المريضة، ثم تعود إلى مقعدها صامتة ووحيدة كما ينبغى لفتاة صغيرة وغريبة وعاجزة عن التصرف، تخلق عنها وعن أمها وشقيقتها، رجلهن الوحيد ورب أسرتهن الملك «فاروق» فلم يطر إلى «روشستر» لكى يطمئن على أمه، ويحتضن مخاوف شقيقتيه الصغيرتين ويطمئنهما إلى أنه لا يزال سداً لهما فى الحياة، بل ولم يكلف خاطره بأن يتصل بهما هاتفياً، لكى تشعرأ بأنهما ليستا وحيدتين فى هذا العالم.

لكن «رياض غالى» كان هناك يتبادل معها ومع شقيقتها الأميرة «فائقة» السهر إلى جوار غرفة الأم المريضة ويثبت لهما أنه ليس موظفاً يقوم بالواجب، لكنه فرد من الأسرة يسعده ما يسعدها ويقلقه ما يقلقها. ولأنه كان أكبر سناً وأكثر خبرة فقد كان قادراً على أن يبعث فى نفسيهما الأمل فى أن الأم العزيزة سوف تشفى وتستعيد صحتها، والثقة فى أنهما ليستا وحيدتين، لأنه معهما ومستعد لكى يقوم بكل ما تطلبانه منه.

خلال تلك الليالى الطويلة التى قضاهما الأفندى ساهراً إلى جوار البرنسياسة الجميلة، ولدت قصة الحب التى أثارت الدنيا بعد ذلك التاريخ بأكثر من عامين.

ومع أن «رياض غالى» كان قد ذكر فى حديث صحفى؛ أدلى به فى مايو (آيار) ١٩٥٠ - فى ذروة أزمة زواجه بالبرنسياسة «فتحية» - أنه قد وقع فى

غرام الأميرة منذ أن رآها للمرة الأولى عند وصولها إلى أوروبا فى ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٦، إلا أنه عاد وصحح الواقعة وتاريخ ومكان حدوثها فى حديث صحفى آخر، أدلى به بعد أن عزل صهره الملك «فاروق» عن العرش وتساوت «نظرياً» الرءوس، بل لعل الأفندى كان يشعر آنذاك بأنه أصبح فى الموقع الأقوى، فكان طبيعياً أن يعيد كتابة التاريخ، لذلك قال: إنه لاحظ بعد سفره مع الملكة والأميرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالى شهرين، أى فى يوليو (تموز) ١٩٤٧، بأن الأميرة تعامله برقة زائدة، وتوجه نحوه نظرات عميقة. ولأنه كان يشعر بأنه لا يستحق ذلك فقد تصور أنه يتوهم، ولكن الأيام أثبتت له ما كان ينكره على نفسه، ففكر فى الأمر، ورأى أن هناك أسباباً تمنع قيام هذه العاطفة، وحاول أن يتجنب رؤية الأميرة أو الالتقاء بها، ولكن ذلك كان مستحيلاً وهما يقيمان فى فندق واحد. وأضاف أنه بعد تفكير لم يجد حلاً لذلك الموقف المعقد، إلا بأن ينتهز أول فرصة لكى يصارح الملكة الوالدة برغبته فى العودة إلى عمله الأسمى لكنها تمسكت به، فلم «يملك إلا الطاعة». إلى أن حدث ما كان يخشاه، إذ انفرد يوماً بالأميرة «فتحية» فغلبته عواطفه على أمره، وصارحها بحبه، وختم مصارحته قائلاً:

- ولكنه حب مستحيل، فأنت أميرة بنت ملك وأخت ملك. أما أنا، فأنا لا شىء.

ففوجئ بالأميرة ترد عليه قائلة:

- لا. بل أنت الآن كل شىء. أنت كل

شىء بالنسبة لى يا «رياض».

ومع أن الطبعة الثانية من رواية «رياض غالى» تبدو أكثر اقتراباً من حيث التوقيت إلى غيرها من الروايات



د. وليم مايو

الأخوان مايو (وليم وتشارلز)
جراحان أمريكيان كان والدهما طبيباً
استقر ببلدة روشستر في أواخر القرن
التاسع عشر ولمع اسمه. في عام ١٨٨٩
افتتح الأب مستشفى باسمه، اقترن
بإجراء الجراحات الدقيقة. وفيما بعد
انضم إليه ولده



د. تشارلز مايو

خبرة أو معرفة بعالم الرجال، لتوقع
من «أول نظرة» أو تجذب رجلاً ذا
تاريخ نسائي عريق، بدأ زحفه النسائي
من «شارع عماد الدين» مثل الأفندي
المفتون بنفسه.

وإذا كان «رياض» لم يحب
البرنسياسة من «النظرة الأولى»، فلا بد
أنه، كما هو شائع في نمطه من الرجال،
قد تحسسها بنظرة ذكرية حال بينها
وبين أن تتطور إلى ما هو أكثر من ذلك
أن الأميرة كانت لاتزال طفلة كبيرة.
والأهم من ذلك، أنه هو نفسه كان
لا يزال يتحسس خطواته الأولى كعضو
مستجد في فريق «كومبارس التاريخ»،
وينظر إلى سادته نظرة الغرباء الذين
تغشى أبصارهم أضواء الجاه وزينات
الملك وهيبة السلطة وبريق المال
والشهرة، حريصاً على ألا يتجاوز
حدوده أو يخطئ التصرف، فيطرد من
الفردوس الذي بدا آنذاك أنه كل أماله.

ثم تبدد ذلك كله خلال الشهور
التالية، عندما أتيح له أن يعاين العالم
الداخلي لسادته بعيداً عن الأضواء
والزخارف، ليكتشف أنه أمام كائنات
هشة، تشعر بالوحدة وإلى حد ما
بالضياع، وأن ما كان يبدو له قبل
شهور من رابع المستحيلات، ممكناً.
فيقرر ككل الموهوبين العظماء من
كومبارس التاريخ، أن يطور آماله، وألا
يكتفى بأن يكون مجرد سكرتير خاص
للملكة الوالدة أو عضو مميز في
حاشيتها، طالما أن باستطاعته أن
يصاهرها، وأن يكون زوج شقيقة
صاحب الجلالة الجالس على العرش.

ولم يكن عسيراً على رجل في مثل
خبرته، أن يوجه عواطف البرنسياسة
الصغيرة الخالية من كل الدفاعات
نحوه. بحيث يبدو الأمر لها وللجميع.
وكأنها هي التي أحبته واختارته.
ودفعته لكي يفتحها بحبه.

التي تجزم بأن قصة الحب بين
البرنسياسة والأفندي قد بدأت في
خريف ١٩٤٧، وأثناء إقامة الملكة
الوالدة في مستشفى «مايو كلينيك»،
كما تبدو أكثر انسجاماً مع شخصية
الأميرة «فتحية»، التي كانت أصغر سناً
وأرشف إحساساً وأكثر شوقاً إلى
فارس أحلام؛ تهبه مشاعرها المتدفقة
كنهر بلا شطآن، فكان منطقياً أن تختار
أول رجل يبدو لها قريباً من أبطال
روايات الحب التي قرأتها وأفلام
السينما التي شاهدها، وأن تبعث إليه
برسائل حب من عينيها الجميلتين
اللتين كانتا تشعان وهجاً يغشى
الأبصار، قبل أن تثقلهما الهموم
وتطفئ بريقهما الأحرار.

لكن ذلك لا يعنى أن الطبعة الأولى
من رواية «رياض» كاذبة، ولا يفيد بأن
الأميرة هي التي أحبته أولاً، أو أنه أحبها
من آخر نظرة وجهتها إليه وليس من
أول نظرة، كما قال في روايته الأولى.

ونقطة الضعف الرئيسية في
الطبعتين المختلفتين لرواية «رياض
غالي» تكمن في أنه لم يكن من ذلك
النوع من البشر الذي يمكن أن يحب لا
«من أول نظرة» ولا «من آخر نظرة».
فقد كان - عندما رأى البرنسياسة
«فتحية» لأول مرة - شاباً في الثامنة
والعشرين من عمره، غادر سنوات
المراهقة منذ زمن، وبدأ يستقبل سنوات
الرجولة الناضجة، وطبقاً لتوصيفه
لنفسه، فقد كان «مغامراً بطبعه» ولم
يكن «ممن يؤمنون بالحب» أو يعدون
نجوم الليل، أو يناجون الشمس
والقمر، لأنه كان يعتز بحريته ولا يبغى
بديلاً عن حياة الشاب الأعزب. أما
«أتى»، فكانت مراهقة صغيرة في
الخامسة عشر من عمرها، ساذجة
وصبية، وكانت، - شأن كل كائنات
الشيكلات الملكية - بلا أي تاريخ أو



الملك فاروق حين كان يطلق لحيته في أعقاب حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، ويبيده المسيحة، يستمع إلى خطبة الجمعة

وكانت «الملكة نازلي» ترقد بين الحياة والموت، في مستشفى «مايو كلينيك» بينما كان العنكبوت ينسج خيوطه فوق الخراب الزاحف.

لم تعلم «الملكة نازلي» بقصة الغرام بين البرنسييسة «فتحية» و«رياض أفندي»، إلا بعد أسابيع من ذلك المشهد الرومانتيكي الذي انتهى باعتراف كل منهما للآخر بعواطفه.

وطبقاً لرواية الأفندي، فقد لاحظت الملكة ما يجول في عيونهما من عاطفة فاستدعته يوماً لتفاجئه بقولها:

- اسمع يا «رياض»: أنا أعرف كل ما يدور وراء ظهري بينك وبين «فتحية». فلا تنس أنني أم، ومن حقي أن أعرف كل شيء عن أولادي. وخاصة ما يتعلق بسعادة ابنتي.

ويقول «رياض» إنه سكت ولم يرد خشية أن يحدث ما لا تحمد عقباه، ولكن الملكة الوالدة فاجأته بعد لحظة صمت بآخر ما كان يتوقعه؛ فقالت وهي تبتمس:

- ولا تنس أيضاً أن الأم يجب ألا تحول بين ابنتها وبين سعادتها. لكن؟!

وحتى تلك اللحظة من الحوار، كان «الأفندي» قد أدرك أن الملكة الوالدة تعرف أن هناك قصة حب بينه وبين ابنتها، وأنها لا تمنع في ذلك، بشرط حل المعضلة التي كان كلاهما يتصور أنها العقبة الوحيدة التي تقف أمام ذلك الزواج، وهي اختلاف الدين، فتطوع «رياض» لإزالتها قائلاً على الفور:

- لقد فكرت في الموضوع، وقررت أن أشهر إسلامي، وهأنذا بين يديك أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

فقالت الملكة: على بركة الله. وتأكد أنني لن أذخر وسعاً في تحقيق السعادة لكما.

واستدعت ابنتها «فتحية» واحتضنتها وهنأتها وتمنت لها السعادة.

ولو أن «الملكة نازلي» قد تعاملت مع الموضوع بتلك الخفة، ولم تتوقف طويلاً أمام التعقيدات التي تحيط به، لكان معنى ذلك أنها كانت تجهل تماماً كل ما يدور حولها، أو أنها قد بلغت درجة من الاستهتار لا يقف أمامها شيء ولا استحقت كل ما وجّه إليها من هجوم عنيف بعد الإعلان عن زواج البرنسييسة والأفندي، وهو هجوم وصل إلى ذروته في تصريح أدلى به ولي العهد الأمير «محمد علي توفيق» حمل فيه «الملكة نازلي» المسؤولية عما حدث من «طيش» وقال: إنها «تصرفات غير لائقة برفيع مقامها بوصفها زوجة ملك، والدة ملك بلد إسلامي تخفق له قلوب جميع المسلمين، فاستهترت بنظام الملك وأركان الدين وكرامة الوطن وعزة الأسرة العلوية».

والحقيقة أن «الملكة نازلي» لم تأخذ الأمر بتلك البساطة التي تبدو في رواية «رياض غالي»، إذ المؤكد أنها كانت تدرك أكثر من الأفندي والبرنسييسة، مدى الصعوبات التي تحيط بمثل ذلك الزواج. ولعلها كانت صادقة تماماً حين قالت، في حديث صحفي أدلت به في ذروة الأزمة، إنها قاومت هذا الزواج لمدة ثلاث سنوات، إلى أن خرج الأمر من يدها.

ولا شك أن «الملكة نازلي» وجدت نفسها في مأزق حقيقي بمجرد اكتشافها للعلاقة بين «رياض» و«فتحية»، إذ لم تكن تجهل بأن الأوضاع المصرية في ذلك الحين سواء على الصعيد العام أم على صعيد الأسرة المالكة، لم تكن مما يحتمل زواجاً من هذا النوع، فضلاً عن

التعقيدات التي كانت تحيط بموقف الملك «فاروق» من الأفندي، إذ كانت مشاعره تجاهه قد تحولت إلى كراهية عنيفة - لعلها لا تقل عن كراهيته لـ«أحمد حسنين باشا» إن لم تزد - حتى لقد ذكر «رياض» فيما بعد، بأن الملك قد هدد بأن يقتله بيديه لو أتيح له أن يراه.

وكانت الأنباء التي تنشرها الصحف الأمريكية عن أحوال مصر في تلك السنوات، تتحدث عن تصاعد جديد للحركة الوطنية التي ترفع شعارات تحرير مصر والسودان من الاحتلال البريطاني، وتوحيدهما في ظل التاج المصري. بعد الولايات التي عاناها المصريون في أثناء الحرب العالمية الثانية، والتضحيات التي قدموها دعماً لقضية الحلفاء، وهى شعارات ما لبثت أن اختلطت بشعارات اشتراكية تتحدث عن التفاوت الشاسع في الثروات واختلال ميزان العدل الاجتماعى، وتطالب بالاستقلال الاقتصادى، ثم جاء الصراع في فلسطين بين أصحابها من العرب، وبين المهاجرين الصهاينة ليضيف تعقيداً جديداً على الأوضاع العربية عموماً، والمصرية خصوصاً، فقد نشط «الإخوان المسلمون» لدعم نضال عرب فلسطين، بجمع السلاح والتدريب عليه، فأضفوا على القضية طابعاً دينياً كان يستحيل نفيه عنها، لكنه مالبث أن تجاوز الحدود المقبولة ليتحول إلى تعصب دينى أثار القلق حول العلاقة بين المسلمين والأقباط، التي كانت ثورة ١٩١٩ قد حولتها إلى علاقة مواطنة، تساوى بين المصريين جميعاً في الحقوق والواجبات وتصور حرية العبادة.

وواصلت شعبية «فاروق» تدهورها

بعد أن ذاعت أنباء استهتاره الخلقى ومغامراته النسائية، ولعبه للقمار فى الأماكن العامة، وبعد أقل من عشر سنوات من تأييدها له، والتفافها حول عرشه، انتقلت الحركات الشبابية مثل «الإخوان المسلمين» و«مصر الفتاة» من دعائم للعرش يوازن بهما قوة «الوفد» - كما أراد «على ماهر» و«كامل البندارى» و«الشيخ المراغى» وإلى حد ما «أحمد حسنين» - إلى صفوف أعداء القصر: واسترد «الوفد» تدريجياً مكانته الشعبية، بعد أن تكسرت نصال الحملة التي أرادت استغلال حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢ لاتهامه بالتواطؤ مع الإنجليز.

لكن إدراك الملكة والدة للظروف التي تقف حائلاً دون استمرار الحب بين البرنسياسة والأفندى، لا يعنى أنها عارضت أو ثارت أو حرمت أمرها وحقايتها لتعود إلى القاهرة استجابة لإلحاح ابنها المتواصل، إذ كانت الظروف التي تحول دون عودتها لا تقل تعقيداً عن تلك التي تحول دون زواج البرنسياسة والأفندى، بل إن الحب بين الاثنين، سرعان ما أضيف إلى عوامل الضغط المتعددة التي تحول دون مغادرتها أمريكا، حتى لو كان إلى أوروبا، فقد تزعمت الأميرة «فتحية» حركة المعارضة فى العودة إلى مصر، لأن تزويجها هى وشقيقتها «فائقة» كان من الحيثيات التي ترفق عادة بطلب العودة، فازداد ضغطهما على أهمها لرفض تلك الطلبات رفضاً باتاً، إذ كان معنى الاستجابة لها أن تعود كل منهما لى تتزوج رجلاً غير الذى تحبه، والواقع أنه يصعب منذ بداية عام ١٩٤٨ تحديد المسئول عن موقف «رفض العودة» هل هى الملكة والدة؟ أم الأميرتان العاشقتان؟

ولى العهد الأمير محمد على توفيق كان أميراً متزماً فى الدفاع عن الأخلاق العامة ومع ذلك كان يعيش مع عشيقته فرنسية فى قصره بالمنيل الذى تحول الآن إلى متحف





رياض أفندى غالى:
صراع الإرادات الملكية

علاقة الحب بين البرنسياسة والأفندى كان موقفاً حاكماً، إذ كان باستطاعتها لو أرادت أن تحول دون نشوء تلك العلاقة أو على الأقل دون استمرارها. فإن عدم قيامها بذلك، هو الذى أشاع الاعتقاد، بأن الاستهتار والتحلل الخلقى وعدم التبصر فى العواقب هى الأسباب الرئيسية لاتخاذها هذا الموقف؛ الذى وصف بأنه موقف غير مسئول. والواقع أن مبررات الملكة الوالدة، لاتخاذ هذا الموقف تبدو على العكس تماماً، حتى لو أخطأها التوفيق فى اختيار الهدف الذى تراهن عليه، أو

والأرجح أن «الملكة نازلى» تصورت أن الزمن كفيل بحل المشكلة سواء بتراجع الأميرة «فتحية» عن اختيارها أم بانفراج فى التعقيدات المحيطة بالموقف، لكنها لم تحاول أن تبعد «رياض» عن «فتحية»، أو تنهى خدمته فى بلاطها، إذ كان التزامها الأخلاقى تجاهه لا يزال قائماً، كما أنها من حيث المبدأ لم تكن ترفض فكرة ارتباطه بابنتها، بل كانت تنظر فقط بعين الاعتبار إلى الصعوبات العملية التى تحول دون هذا الارتباط. ولأن موقف «الملكة نازلى» من



الملكتان نازلى وفريدة فى إحدى السهرات، قبل أن يذّب بينها الخلاف وقد احتفظتا بالياشمك (حجاب الأرستقراطية) على وجهيهما إلى أسفل الذقن

وبنات الأرستقراطية المصرية، استثناء لافتاً للنظر من الخضوع لتلك التقاليد، إذ كن يعشن فى مجتمع شبه مغلق على نفسه، ابتعدت به تنشئته فى حضانة المربيات الأجنبية وتعليمه الأجنبى عن تأثير التقاليد السائدة، ومنحته الثروة الطائلة والمكانة الاجتماعية المميّزة قوة لتخطى تلك التقاليد، وأضعف المحيط الأوروبى الذى يتحرك فيه، من فاعلية قوة الضبط الاجتماعى التى تلزمه بعدم الخروج عن تلك التقاليد.

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت البرنسيصة «فتحية» تمر بتلك المرحلة الرومانسية من العمر، التى يبدو الحب فيها أهم ما فى الحياة، وكانت شديدة الثقة بأنها أحسنّت اختيار الرجل الذى لن تشعر بالسعادة إلا إذا شاركها حياتها. ثم إنها كانت قد أمضت سنوات التحول الحرجة من المراهقة إلى الشباب فى أمريكا، البلد الذى يفخر بأنه بلد الحرية الشخصية بلا قيود أو حدود. والذى تسوده رؤية شديدة التحرر تجاه العلاقة بين الطبقات والأديان وبين الرجل والمرأة، تعكسها القصص والروايات والأفلام والمسرحيات وتنشرها الصحف. لذلك لم تبد لها فوارق الطبقة أو النشأة أو حتى الدين، عقبات تحول دون ارتباطها به. لأن الحب كان فى تقديرها آنذاك هو أساس السعادة.

وكل ما فعلته «الملكة نازلى» هو: أنها ساندت اختيار ابنتها التى تحبها، ذلك الاختيار الذى كانت، بسبب رأيها الإيجابى فى «رياض» والتزامها الأخلاقى تجاهه، تراه اختياراً مناسباً، ولعلها - بسبب ما كانت تمر به من ظروف نفسية وصحية غير ملائمة - قد نظرت إلى الأمر بدرجة ما من التبسيط

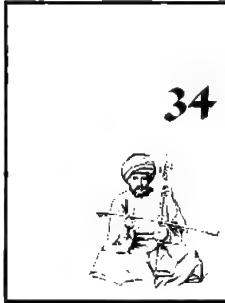
فى الموازنة بين ماهو شخصى وما هو عام فى الموقف، أو التنبؤ الصحيح برودود الأفعال المتوقعة من الأطراف الأخرى فى المشكلة، وفى مقدمتهم ابنها الملك «فاروق».

كان هناك أولاً، ذلك الارتباط العميق بينها وبين صغرى بناتها البرنسيصة «فتحية»، الذى نشأ خلال شهور حمل خطر هدد حياتها، وازداد بسبب الأمراض الكثيرة التى هدّدت حياة «فتحية» فى طفولتها، ولأنها كانت الوحيدة بين أولادها؛ التى أتيح لها أن تمارس تجاهها التعبير عن مشاعر أمومتها، بحيث أصبحت عاجزة عن أن ترفض لها طلباً أو تسبب لها ألماً، ولأن «الأفندى» كان اختيار «فتحية» وحبها الأول؛ فإن عواطفها تجاهه بدت أشبه بشلال يصعب التحكم فيه أو الوقوف أمامه. وهى حقيقة عاينها كل الذين تدخلوا فيما بعد لدى «الملكة نازلى» لوقف مشروع الزواج، وقد ظنوا أنها صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة فيه، فأحالتهم إلى الأميرة «فتحية» معلنة أنها سترضى بما ترضى به، فإذا بالوسطاء يكتشفون مدى إصرار الأميرة على إتمامه، ورفضها لأى مبرر للتفريق بينها وبين الرجل الذى تحبه.

ومع أن المرأة المصرية كانت قد حصلت على بعض حقوق المواطنة بعد مشاركتها الفعالة فى ثورة ١٩١٩، فخلعت الحجاب واتسعت فرص التعليم والعمل أمامها، إلا أنها لم تكن قد تساوت مع الرجل فى كثير من حقوق المواطنة الأخرى، ومنها حقها فى اختيار زوجها. ومع أن الشريعة الإسلامية تقر لها بهذا الحق، إلا أن التقاليد الاجتماعية لم تكن تعترف لها به على نطاق واسع. وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت نساء الطبقات العليا

إلى أن ظهورها في الملاهى الليلية أو الحفلات العامة، سيجعلها صيداً سهلاً لأجهزة الإعلام الأمريكية، المتعاطفة مع الحركة الصهيونية، وقصرت خطوطها إلى الحد الأدنى واختفت أخبارها من الصحف الأمريكية وخاصة أنها كانت قد أجرت خلال تلك الفترة العمليتين الجراحيتين الثانية والثالثة، ونجت كما قالت في حديث لجريدة «أخبار اليوم» - نُشر في ٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩ - من الموت المحقق بأعجوبة، وبعد أن كان جميع الأطباء قد يئسوا من نجاتها.

وخلال تلك الفترة هبت عواصف من النوع الذى كانت الملكة والدة تتوقع هبوبة، كانت سبباً آخر



لتأجيل البت في مشروع الزواج بين البرنسية والأفندى. فبعد أسابيع قليلة من معرفتها بقصة الحب بينهما، أعلنت الصحف الأمريكية عن اعتزام النبيلة «أمينة طوسون» الابنة الوحيدة للأمير «عمر طوسون» الزواج من المستر «كورنيلوس جيسون بريتش» الخبير بإدارة المباني الفيدرالية، وهو موظف متوسط الحال لا يزيد مرتبه على سبعة آلاف دولار في السنة، ولا يزيد عمره على ٣٧ عاماً، وينتمى إلى أسرة متوسطة تعيش فى ولاية «نورث كارولينا» حيث تخرج «بريتش» فى جامعته، ثم أكمل دراسته للعلوم السياسية بجامعة «جورج تاون» بواشنطن.

أما النبيلة «أمينة» فكانت فى الرابعة

وفى ظروف ثققتها المفرطة بأنها خبيرة بأخلاق الناس. تعرف الخبيث من الطيب، وعندما سئلت فيما بعد عن مبررات اعتقادها بصلاحية الأفندى ليكون زوجاً للبرنسية قالت:

- إنه ليس رجلاً مثالياً، ولكن دلونى على الرجل المثالى فى هذه الأيام. - «رياض» أخطأه، ولكن إخلاصه يغطى على هذه الأخطاء.

أما لماذا ساندت هذا الاختيار؟ فلأنها كانت، - كما قالت فيما بعد - تعتبر نفسها ضحية زواج سياسى انتهى بأن عاشت حياة زوجية تعيسة للغاية، لذلك صممت بعد زواج ابنتها الأميرة «فائزة» من «محمد على رءوف» - فى عام ١٩٤٥ - على أن «تمارس حقها كاملاً وتتدخل لحماية الأميرتين الصغيرتين «فائقة» و«فتحية» من تعسف «فاروق» وعناده، وقررت أن تشجعهما على الزواج ممن يختاره قلب كل منهما.

ومالبثت الأوضاع العامة والخاصة على امتداد عامى ١٩٤٨ و١٩٤٩ أن اضطرت «الملكة نازلى» إلى فرض ستار من السرية لا على مشروع الزواج فحسب، ولكن على تحركاتها وسهراتها التى كانت قبل ذلك سبباً فى تصعيد الخلافات بينها وبين ابنها. فقد تخرجت الحالة فى «فلسطين» فى أعقاب إعلان بريطانيا عزمها إنهاء انتدابها عليها فى ١٥ مايو (آيار) ١٩٤٨، ثم صدور قرار مجلس الأمن فى ١٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٧ بتقسيمها إلى دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، وأصبحت «نيويورك» - التى ظلت الملكة تقيم فيها إلى خريف عام ١٩٤٩ - ساحة للصراع العربى الإسرائيلى على الصعيدين السياسى والإعلامى. فاستجابت الملكة إلى نصح الناصحين الذين لفتوا نظرها



النبيلة أمينة طوسون تزوجت من أمريكى



النبيلة نعمة الله عمرو إبراهيم حاولت الانتحار من أجل ألمانى



النبيلة «فاطمة طولسون» تهدي صورتها إلى صاحب الجلالة الملك في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٣. في ذروة قصة الحب التي جمعت بينهما



النبيل حسن طوسون يحمل الكأس التي فاز بها في إحدى مباريات سباق الخيل

والأربعين من عمرها. عاشت حياتها في ظل أبيها الذي كان أميراً شديداً التزمت يفرض سيطرته على أبنائه وبناته وزوجاتهم وأزواجهن. ولأنها كانت شديدة الإسراف، فقد كان الأب - الحريص إلى حدّ البخل - يضيق عليها، مما دفعها إلى بيع حبات عقد ثمين من اللؤلؤ ورثته عن أمها واستبدالها بحبات متقنة التقليد، لكي تستطيع أن تغطي نفقاتها من دون أن يكتشف الأب أنها تباع مجوهراتها وتتخطى حدود الإنفاق التي حددها لها.

ثم مات الأب في عام ١٩٤٤ وترك لها ولشقيقها «سعيد طوسون» - الذي ورث لقب أبيه باعتباره أكبر الأبناء طبقاً لقانون الأسرة المالكة - والنبيل «حسن طوسون» ثروة تقدر بـ ٢٨ ألف فدان وعدد كبير من العقارات تشغل نصف «شارع شريف» أحد أهم الشوارع التجارية بالإسكندرية، وزاد نصيب النبيلة «أمينة» من تلك الثروة، وهو الخمس، على سبعة آلاف فدان غير العقارات، فانطلقت تعيش حياتها بلا حدود وتنفق بلا قيود.

وكانت قد تعرفت في القاهرة - خلال عام ١٩٤٣ - إلى اللفتنانت كوماندير «كورنيلوس بريتش»؛ الذي كان يعمل آنذاك ضابط اتصال بين الأسطولين الأمريكي والبريطاني، فنشأت بينهما قصة حب ظلت قائمة حتى بعد أن غادر «بريتش» مصر عائداً إلى بلاده، وسرح من الجيش بعد انتهاء الحرب. وفي فبراير (شباط) ١٩٤٦ غادرت النبيلة «أمينة» مصر، بعد أن حملت معها كل أثاث دارها ومجوهراتها لتستقر في «جورج تاون» إحدى ضواحي العاصمة الأمريكية «واشنطن»، وتشتري بيتاً أخذت في إعداده ليكون عش الزوج السعيد.

وفي يناير (كانون الثاني) من العام

التالي ١٩٤٧ اتفقت مع المستر «بريتش» على الزواج الذي أعلن عن مشروعه في نهاية العام نفسه، فأثار ضجة عنيفة، لأن الزوج - وهو مسيحي كاثوليكي - صرح بأنه لا ينوي تغيير دينه، بينما أعلنت النبيلة «أمينة» أنها تنوي التنازل عن جنسيتها المصرية، وقال صديق للطرفين إنها قد استشارت شقيقها الأكبر الأمير «سعيد طوسون» فوافق على الزواج.

وثار الملك «فاروق» فأصدر أمراً ملكياً كريماً بتجريدها من لقب الإمارة، فردت «أمينة طوسون» بتصريح قالت فيه: إنها هي التي تنازلت بإرادتها عن لقبها الملكي لكي تتزوج الرجل الذي يهواه قلبها.

وفي بداية عام ١٩٤٩ هربت النبيلة «نعمة» ابنة النبيل «عمرو إبراهيم» إلى لبنان، لتتزوج من شاب ألماني كانت قد تعرفت إليه وأحبته، ونجح والدها في استدراجها إلى القاهرة بعد أن أوهمها باستعداده للموافقة على زواجها. وعندما وجدت نفسها حبيسة في إحدى غرف القصر حاولت الانتحار، بإلقاء نفسها من نافذة الغرفة، فأصيبت بكسر في عظام الفك وفي الأسنان.

وبعد أسابيع جاءت الأنباء من «باريس» بأن النبيلة «فاطمة طوسون» - أرملة النبيل «حسن طوسون» - قد تزوجت من الأمير «دون جوان أوليانز براخترا»، المطالب بعرش «البرازيل»، وقالت الأنباء إنها تركت دينها واعتنقت المسيحية لكي لا يفقد الزوج حقه في المطالبة بالعرش إذا ما غير دينه أو تزوج بامرأة غير مسيحية. وأصدر الملك «فاروق» مرسوماً ملكياً بتجريد النبيلة «فاطمة» من لقبها وبحذف اسمها من قائمة أعضاء الأسرة المالكة.

الأمير عمر طوسون

ولد بالإسكندرية عام ١٨٧٢. ابن الأمير محمد طوسون ابن محمد سعيد باشا ابن محمد على الكبير. درس في قصر والده واستكمل دراسته في سويسرا ثم عاد إلى مصر ليدبر أملاكه. كان يجيد اللغات التركية والعربية والفرنسية والإنجليزية. أول من فكر في إرسال وفد مصرى إلى مؤتمر الصلح الذى عقده الحلفاء بقصر فرساي فى سنة ١٩١٨ للمطالبة باستقلال مصر. اشتغل بالعلم والأدب والمطالعة فى مختلف العلوم. وألف ٤٠ كتاباً معظمها فى تاريخ مصر والسودان. توفى عام ١٩٤٤ عن ٧٢ سنة



ازدياد جدار العزلة بين المصريين وبين الأسرة المالكة، التى أعطت نساءها الإيحاء بأنهن لا يحترمن تقاليد البلاد أو أعرافها، وبأنهن لسن مثلاً يحتذى به فى كمال السلوك، وضبط النفس كما نص القانون الذى منحهن مكانة خاصة.

ولا تفسير لهذه الظاهرة، إلا أن نساء الأسرة المالكة والطبقات الأرستقراطية بشكل عام، كن بسبب ظروفهن الخاصة، قد انسلخن تماماً عن منظومة الأعراف والقيم السائدة فى المجتمع بصرف النظر عن مدى تخلف تلك المنظومة، وأصبحن يمارسن حريتهن الخاصة، من دون أى اعتبار لمكانتهن العامة كأعضاء فى أكبر أسر البلاد، ومن دون أدنى اهتمام بتلك التقاليد، فمع أن النبيلة «أمينة طوسون» قد عبرت، فى تصريحات صحفية أدلت بها عقب الإعلان عن زواجها من المستر «بريتش»، عن أنها «تقدر جيداً أثر زواجها فى المصريين» وقالت: إنها تعلم «أنهم سيستذكرونه» إلا أنها ضيقت من نطاق هذا الاستنكار ومن درجته بقولها إنها «تعتقد أن مثل هذا الشعور سيبدو من جانب المتدينين المتعصبين فقط».

وفى سبتمبر (أيلول) ١٩٤٩ تزوجت النبيلة «توحيدة يكن» من شاب أمريكى تعرفت إليه أثناء ترده على مصر لمتابعة بعض أعماله الخاصة، وقد أسلم وسمى نفسه «عمر ريدير». وكان طبيعياً أن تثير هذه الوقائع الأربع، هزة عنيفة داخل الأسرة المالكة. ومع أن النشر عنها فى الداخل كان محدوداً، إلا أن أنباءه قد تسربت - عبر الصحف الأجنبية التى نشرت وقائعها - إلى المجتمع المصرى، الذى كان لا يزال خاضعاً لتقاليد الصرامة فيما يتعلق بوضع المرأة. والذى لم يكن يرحب بزواج رجل مصرى من امرأة أوروبية. فكان طبيعياً أن ينزعج بقوة، عندما تتزوج امرأة مصرية مسلمة من رجل أوروبى، خاصة إذا كانت تلك المرأة تنتمى للأسرة المالكة، التى ينص القانون على أنها «ركن من أركان الدولة، لما بينها وبين الجالس على العرش من أواصر القربة، وباعتبارها أكبر الأسر وأكملها، والمثال الذى يحتذى به فى ضبط النفس وكمال السلوك».

ومع أن العدد يبدو قليلاً، إلا أن زواج أربع نبيلات من أجناب غير مصريين وغير مسلمين - احتفظوا جميعاً بجنسياتهم الأوروبية وأحياناً بأديانهم، بينما تنازلت بعض النبيلات عن جنسيتهن المصرية وغيرت إحداهن دينها، ولم يثبت فى كل الأحوال، أن الرجال الذين تزوجن منهم كانوا جادين سواء فى اعتناق الإسلام أم حتى فى الزواج نفسه. يكشف عن ظاهرة تلفت النظر، خاصة إذا نسبنا عدد المتمرعات من النبيلات إلى عدد نساء الأسرة المالكة، وإلى الزمن القليل نسبياً الذى تتالت فيه وقائع التمرد، والذى كان مشحوناً بأزمات سياسية واجتماعية، مما كان له أثر بالغ فى



الأميرة صالحة إبراهيم حلمي، ابنة عم الملك فاروق. تزوجت من شاب روسي مات عام ١٩١٥ وترك لها ابناً وحيداً عمل بالقضاء البريطاني، ومات قبل وفاة والدته بسنوات. في عام ١٩٤٦ قرر مجلس البلاط رفع الحجر الذي ظلت تخضع له لمدة ٤٠ سنة، وعادت لها ثروتها. وعند وفاتها في أغسطس (آب) من عام ١٩٥٣، اتضح أنها أوصت بثلاث ثروتها لابن شقيقه زوجها الروسي، ولكن اللجنة التي كانت مكلفه بتصفية أموال أسرة محمد على المصادرة لم تعترف بهذه الوصية

ما يلفت النظر في هذه الظاهرة هو أن نساء الأسرة المالكة لم يكن، على وجه العموم، عاجزات عن إقامة علاقات سرية بمن يردن من الرجال، ولم تكن هناك عقبات اجتماعية أو دينية تحول بينهن وبين الاستمرار في تلك العلاقات، حتى لو كن متزوجات، لذلك لم يكن لإصرارهن على إعلان الزواج مع ما يحيط به من ملابسات دافع، إلا التأكيد على حريتهن في الاختيار والبرهنة على انتمائهن إلى عالم لا صلة له بالعالم الذي نشأن في ظله وكن بعضاً من طبقته السائدة.. وتعبيراً عن استهانتهم بتلك السيادة التي لا تمنحهن ما يوازى التنازل عن حريتهن الخاصة أو يتطلب المواءمة بين الاثنين، لذلك ترددت على لسان النبيلات الأربع، كما تردد فيما بعد على لسان البرنسييسة «فتحية» و«الملكة نازلي»، عبارات مما كان ولا يزال يكثر ترديده في الأفلام السينمائية، عن أن الألقاب لا تحقق السعادة، والتيجان لا تكفي لكي ينام الإنسان مرتاح القلب، وأن الحب مع الفقر هو الغنى الكامل. وهو ما يكشف جميعه، عن تدني مشاعر الانتماء للأسرة المالكة لدى الأجيال الجديدة من أفرادها، كان من بين أسبابه، ما ترتب على الصراع بين فروعها حول تولى العرش من آثار على الأجيال المتتابعة منها، وتفكك الصلات الاجتماعية بينها، خاصة في عهد «الملك فؤاد» الذي كان شديد الرغبة في مشاعر بطون الأسرة تجاهه، فضلاً عن مسئولية «الملك فاروق» ذاته الذي لم يكن - وهو بحكم القانون رئيس الأسرة المالكة الذي يملك عليها سلطات واسعة - مثلاً يحتذى لافى أخلاقه الشخصية ولا في تعامله مع أسرته، وكفى أنه كان على علاقة بالنبيلة «فاطمة

طوسون» إبان زواجها من ابن عمه «حسن طوسون»، وأن تجريده لها من لقبها كان بالأساس، تعبيراً عن ضيقه بهجرها له لتتزوج من الأمير البرازيلي. ولم تكن النبيلة «أمينة طوسون»، أول من قص شريط التمرد من سيدات الأسرة الملكية، إذ كانت الأميرة «صالحة إبراهيم» - ابنة الأمير «إبراهيم حلمي» عم الملك فاروق - أول من ارتاد هذه الطريق. وكانت قد تزوجت من أحد أبناء عمومتها، وهو الأمير «محمد إبراهيم وحيد الدين» - الأخ الأكبر للأميرة «شويكار» مطلقة الملك «فؤاد» - وأقامت معه في فرنسا، إلى أن مات في ٢٠ أغسطس (آب) ١٩٠٦، فصاحبت جثته إلى مصر. ولم تمكث بها سوى شهور قليلة، غادرتها بعدها إلى «باريس» لتعيش في الجو الذي أحبته، ولم تعد تطيق البعد عنه.

وبعد سنوات قليلة تعرفت إلى دبلوماسي بالسفارة الروسية بالعاصمة الفرنسية، اسمه «فلاديمير يوركوفتش» وأحبته، واتفقت معه على الزواج على أن يظل محتفظاً بدينه، بل وسافرت معه إلى «بترسبورج» حيث عقد قرانه عليها أمام الكنيسة البروتستانتية، وحصلت الأميرة على الجنسية الروسية بالزواج. وثار الخديو «عباس حلمي الثاني»، وأمر بتجريدها من لقبها وحذف اسمها من جدول أسماء الأسرة المالكة. ولأن «مجلس البلاط» لم يكن قد تأسس بعد، لينظر في قضايا الأحوال الشخصية للأسرة المالكة، فقد أقامت أمها دعوى أمام المجلس الحسبي، تطلب فيها الحجر عليها ومنعها من التصرف في أموالها، وأقام ابن عمها الأمير «عمر طوسون» دعوى أخرى، يطلب فيها الحكم ببطلان



الأمير إبراهيم حلمي

والغالب أن الرواسب النفسية العميقة بين فروع الأسرة، نتيجة للصراع على وراثة العرش، كانت من بين أسباب عزوف بعض أفرادها عن الزواج من أبناء عموماتهم. وربما كانت هذه الرواسب من بين أسباب انهيار الزيجات التي يكون طرفاها من الأمراء والأميرات. حتى إن مجلة «آخر ساعة» لاحظت، في أواخر الثلاثينيات، أن الأمراء والأميرات يشغلون المرتبة الثانية، بين الفئات الاجتماعية الأكثر طلاقاً بعد الممثلين والممثلات. بل إن الملك «فاروق» نفسه، لاحظ في نهاية عام ١٩٥٠، أن معظم أفراد الأسرة قد طلقوا زوجاتهم، فلفت نظرهم إلى ذلك، خلال مأدبة كان قد أقامها لهم بمناسبة ذكرى «محمد على الكبير»، وطلب إليهم أن يحاولوا التزوج من جديد، حتى لا تنقرض الأسرة.

وعلى عكس ما كانت عليه الحال في الجيلين الأول والثاني، فقد اختفت ظاهرة تعدد الزوجات التي كانت شائعة بين رجال الأسرة المالكة، لتحل محلها ظاهرة تعدد الزيجات، والاكتفاء بزوجة واحدة في الزمن الواحد، ومع أننا نجد نماذج مثل «الخدوي محمد توفيق» الذي اكتفى بزوجة واحدة، هي «الأميرة أمينة إلهامي»، والأمير «عمر طوسون» الذي استمرت حياته الزوجية مع الأميرة «بهيجة حسين» حوالى نصف قرن، والأميرة «زينب» - ابنة الأمير «إبراهيم حلمي» - التي امتدت حياتها الزوجية لمدة تزيد على ثلاثين عاماً، والأميرة «قدرية» - ابنة السلطان «حسين كامل» - التي لم تتزوج سوى مرة واحدة، إلا أن عدم الاستقرار كان يغلب على زيجات معظم أفراد الأسرة المالكة، سواء كان الطرف الآخر من أفرادها أم كان من غيرهم.

الزواج، لأن الأميرة مسلمة وزوجها مسيحي، وب عزلها عن الوصاية على أبنائها القصر. وقالت محكمة مصر الابتدائية إن بطلان الزواج لا يحتاج إلى حكم. وقضى المجلس الحسبي بالحجر على الأميرة، وتعيين أمها قيماً عليها، وب عزلها عن الوصاية، وتعيين الأمير «عمر طوسون» وصياً على أبنائها القصر.

والحقيقة أن الزواج المختلط - دينياً أو قومياً أو طبقياً - لم يكن يثير الزوابع داخل الأسرة المالكة، إلا في ظروف محددة، على نحو يجعل لكل حالة من حالاته قانونها الخاص. وبشكل عام فإن درجة من التسامح كان يمكن توقعها إذا ما تزوج الأمراء والنبلاء من نساء من غير المصريات، أو غير المسلمات ولا ينتمين للأسرة المالكة. بينما كانت هذه الدرجة تنكمش إذا تعلق الأمر بالأميرات والنبيلات وتلاشى نهائياً إذا كان الطرف الآخر أوروبياً وغير مسلم.

ولأن الأسرة العلوية، لم تكن من بين الأسر المالكة العريقة، فضلاً عن أنها كانت أسرة متواضعة النشأة، إذ كان مؤسسها تاجر دخان متوسط الحال، قبل أن يحترف الجندية وتقوده الظروف إلى حكم مصر، فإنها لم تكن تبالغ في الحرص على نقاء الدماء أو تحتم على أفرادها التزاوج فيما بينهم. وهو ما يؤكد أن أمهات أربعة يمثلون أكثر من نصف الذين خلفوا «محمد على» العرش - الوالى «محمد سعيد» و«الخدوي إسماعيل» والسلطان «حسين كامل» والملك «فؤاد» - كُنَّ من الجوارى البيض. وكانت أم الخامس وهو - «الملك فاروق» نفسه - من بنات الشعب.



الأميرة أمينة التهامي: الزوجة الوحيدة
للخديو توفيق في شبابه

وفضلاً عن أن بعض الزيجات قد انفصم بعد سنوات طويلة، كما حدث مع الأميرة «منيرة حمدي»، التي طلقت بعد زواج استمر ٢٣ سنة، فإن تعدد مرات الزواج، وبالتالي الطلاق، يكاد يكون ظاهرة عامة. وتحتل «الأميرة شويكار» - الزوجة الأولى للملك «فؤاد» - المرتبة الأولى في عدد زيجاتها فقد تزوجت خمس مرات. تتلوها الأميرات «سميحة حسين» - ابنة السلطان «حسين كامل» - والنبيلة «كريمة عباس حليم» وقد تزوجت كل منهما ثلاث مرات، ثم «الملك فؤاد» و«الملك فاروق» و«الخديو عباس»، وابنته الأميرة «عطية الله»، وقد تزوج كل منهم مرتين.

وفضلاً عن عدم الاستقرار وعدم الانسجام، فإن الاختلال بين عدد النساء وعدد الرجال في الأسرة المالكة، كان أحد أسباب اتجاه أفرادها للزواج المختلط. ففي عام ١٩٣٦، كان عدد الأمراء ١١ أميراً، والأميرات ٣٢ أميرة، والنبلاء ١٤ نبياً والنبيلات ٢٣ نبيلة، فكان منطقياً، وعدد النساء أكثر من ضعف عدد الرجال، الذين فضل بعضهم الزواج من خارجها، أن تتجه الأسرة للبحث عن أزواج لبناتها من غير المنتمين إليها.

لكن هؤلاء، لم يكونوا - كذلك - من أبناء الشعب بالمعنى الذي ينصرف إليه المصطلح. إذ كان معظمهم من أعقاب أمراء آل عثمان، وأبناء الأسر التركية الكبيرة. ولم يكن نادراً أن يمتد البحث ليشمل الأسر المالكة أو شبه المالكة في البلاد الإسلامية والعربية الأخرى ومنها ألبانيا - مسقط رأس مؤسس الأسرة - وتركيا وإيران، فضلاً عن الأسر المالكة في البلاد العربية، كالأسرة الهاشمية في العراق وشرق الأردن، والأسرة السعودية في الجزيرة العربية.

ومع الزمن أصبح أصهار الأسرة المالكة، بمثابة تشكيلة اجتماعية احتياطية تمد الأسرة بأزواج وزوجات لأبناء أصولها، ثم ما لبثت هذه التشكيلة أن ضمت كذلك عدداً محدوداً من الأسر المصرية التي تنحدر هي الأخرى من جذور تركية وشركسية. ومن أبرز الأسر التي انضمت إلى هذه التشكيلة أسرة «يكن» وهي كلمة تركية بمعنى «ابن الأخت» أصبحت لقباً للأسرة التي شكلها «إبراهيم يكن»، أحد أبناء أخت «محمد علي الكبير»، فقد تزوج «منصور يكن» - وكان وزيراً للداخلية في أواخر عصر «إسماعيل» - من البرنيسية «توحيدة» ابنة الخديو وأنجبا ثلاث بنات تزوجت كبراهن، وهي «تفيدة» من «مدحت يكن باشا»، وتزوجت الثانية - وهي «سنية» - من الأمير «محمد داود باشا» حفيد «محمد علي باشا الصغير»، ابن مؤسس الأسرة. بينما تزوجت الثالثة من «عزيز عزت باشا»، وفيما بعد تزوجت إحدى حفيداته - وهي كريمة «أحمد مدحت يكن باشا» - من النبيل «عباس حليم». ومن بين أفراد الأسرة اليكنية الذين صاهروا الأسرة المالكة كذلك «فائق يكن بك» الذي تزوج من النبيلة «فاطمة الزهراء»، ابنة الأمير «إبراهيم حيدر شناسي».

وكان من بين هذه الأسر كذلك، أسرة «الغازي أحمد مختار باشا» - أحد كبار القادة العسكريين العثمانيين - فقد تزوج ابنه الأكبر اللواء «محمود مختار باشا»، من الأميرة «نعمت» - ابنة «الخديو إسماعيل» - التي حملت اسم زوجها - وأصبحت تعرف باسم الأميرة «نعمت مختار». وقد تزوج أحد أبنائها وهو «عمر مختار بك» من الأميرة «لطيفة شوكت»، صغرى كريمات



الأميرة «فوزية» وزوجها الثاني
القائمقام (العقيد) «إسماعيل شيرين
بك»، حفيد «إبراهيم باشا الكبير» تزوجا
فى مارس ١٩٤٩ بعد شهور قليلة من
طلاقها من شاه إيران



طوسون» عام ١٩٤٤، وتزوجت ابنة
عمها «فاطمة طوسون شيرين» من
شقيقه النبيل «حسن طوسون»، وكان
شقيقها القائمقام (العقيد) «إسماعيل
شيرين»، الزوج الثانى للإمبراطورة
فوزية شقيقة الملك «فاروق».

ومن الأسر المصرية ذات الأصول
التركية والجركسية التى صاهرت
الأسرة المالكة، أسرة «سيف الله يسرى
باشا»، الذى تزوج هو نفسه من
أميرتين، فكان الزوج الثانى للأميرة
«شويكار» - مطلقة الملك فؤاد - ثم الزوج
الثالث للأميرة «زينب» - ابنة الأمير
«إبراهيم حلمى» عم الملك فاروق - وكان
«وحيد يسرى» ابنه من «شويكار»
الزوج الثالث للأميرة «سميحة كامل»
ابنة السلطان «حسين كامل».

وبعد زواج الملك فؤاد، من «نازلى»
ابنة «عبد الرحيم صبرى باشا» تزوجت
شقيقتها «أمينة» من النبيل «عادل
طوسون» حفيد الوالى «سعيد باشا».

وصاهرت أسرة «إسماعيل صدقى
باشا» الأسرة المالكة مرتين: ففى عام
١٩٣٣ تزوجت ابنته «أمينة صدقى» من
الأمير «إسماعيل داود» - وهو من أحفاد
«محمد على الصغير» - ومع أن الزواج

الخدوي «عباس حلمى». بينما تزوجت
شقيقتها الأميرة «عطية الله» من «محمد
جلال الدين باشا»، نجل «فريد باشا»
- رئيس وزراء تركيا - وفيما بعد تزوج
اثنان من أبنائهما، هما «أحمد جلال بك»
و«عباس جلال بك» من النبيلتين
الشقيقتين «توفيقه» و«نعمة الله» ابنتا
الأمير «عباس حلمى».

وبدأت الصلة بين أسرة «راتب»
والأسرة المالكة، بزواج السردار «محمد
راتب باشا» - قائد الجيش المصرى فى
أواخر عهد «إسماعيل» - من حفيدة
«محمد على الصغير» - أحد أبناء
مؤسس الأسرة - وفيما بعد، تزوج
اثنان من بنات الأمير «إبراهيم راشد»
- حفيد «إبراهيم باشا الكبير» - وهما
الأميرتان «ماهوش عزيزة»، و«أمينة
بهروز» من الشقيقتين «إبراهيم»
و«إسماعيل راتب».

وكان «حسين شيرين بك»، أول من
صاهر الأسرة المالكة من أسرة
«شيرين»، إذ كان متزوجاً من الأميرة
«أمينة» كبرى بنات «الخدوي عباس
حلمى الثانى»، وفيما بعد تزوجت ابنته
«ماهوش عزيزة شيرين» من النبيل
«سعيد طوسون»، الذى ورث لقب
الإمارة بعد وفاة والده الأمير «عمر



إسماعيل صدقي باشا

اقتصادي وسياسي مصري. ولد في عام ١٨٧٥. بالإسكندرية وتخرج في مدرسة الحقوق الفرنسية عام ١٨٩٤. عمل بالنيابة العامة ثم بمجلس بلدي مدينة الإسكندرية حتى أصبح سكرتيراً عاماً له. في عام ١٩٠٨ أصبح سكرتيراً عاماً لوزارة الداخلية ثم وكيلها عام ١٩١٠. في فبراير ١٩١٤ اختير وزيراً للزراعة. انضم إلى الوفد عام ١٩١٩ ثم انشق عنه، وشارك في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢. شارك في الانقلاب الدستوري الأول عام ١٩٢٥. شكل وزارته الأولى عام ١٩٣٠ فألغى دستور ١٩٢٣ واستبدل به دستوراً آخر يوسع من سلطات الملك، وأسس حزباً تولى رئاسته هو «حزب الشعب». شكل وزارته الثانية في عام ١٩٤٦ ودخل في مفاوضات مع بريطانيا أسفرت عن مشروع معاهدة «صدقي / بيفن» التي رفضها الشعب. مات في ٩ يوليو ١٩٥٠ عن ٧٥ سنة

لم يدم سوى عام واحد، فقد تزوج ابنة «عزیز» من النبيلة «خديجة حسن» أكبر بنات الأمير «عزیز حسن»، وكانت إحدى المرشحات للزواج من الملك «فاروق» قبل زواجه من الملكة «فريدة».

ومع أن تزواج الأسرة المالكة فيما بينها، خاصة إذا انتهى إلى الطلاق، كان يخلق مشاكل معقدة، إلا أن هذه المشاكل - على حدتها أحياناً - كانت أقل بكثير مما تخلقه الزوجات المختلطة.. خاصة إذا ابتعدت عن التشكيكة الاحتياطية التي كان مسموحاً لأفرادها بالزواج منها. وكان الزواج من أجناب غير مسلمين، على رأس هذه المشاكل.. فإذا كان الطرف الملكي في هذه الزيجة امرأة - كما حدث في حالة «الأميرة صالحة» - أصبحت مشكلة مستعصية.

وكان الأمير «علي بك فاضل» - ابن الأمير «مصطفى فاضل» وحفيد «إبراهيم باشا» - هو أول الأمراء الرجال الذين ارتادوا هذه الطريق، ويقول «أحمد شفيق باشا» في مذكراته، إن الخديو عباس حلمي الثاني «ما كاد يعلم بشروع الأمير - الذي كان بمثابة عم له - في الزواج من «مدام بونا» - وهي مطلقة فرنسية مسيحية تربت في منزل «المسيو سوارس» - حتى عبر عن عدم ارتياحه لذلك، وقال لحاشيته إنه مهما يكن ميالاً إلى تقدير الحرية الشخصية في هذه الشئون، إلا أن مركز البرنسياسات بين شعب إسلامي لا يسمح بهذا الزواج، ولو أباحه الدين أيضاً. وكلف عدداً من أعضاء العائلة بأن ينصحوه بالعدول عن الفكرة. ولكن الأمير «علي فاضل» أصر على رغبته، وعقد قرانه على «مدام بونا» في ٣ إبريل (نيسان) ١٨٨٩ في القنصلية الفرنسية، ثم عقد الزواج الديني بعد ذلك - وهو ما أغضب الخديو، الذي أمر

بقطع مرتب الأمير وقدره ١٢٠٠ جنيه في السنة، لكنه لم يحرمه من اللقب، ولم يمنحه لزوجته، التي انتحلت لنفسها لقب «البرنسياس فاضل». لكن الأسرة المالكة التي لم تكن - كما يقول السير «رونالد ستورز»، السكرتير الشرقي بدار المندوب السامي - تحسن الظن بأخلاقها، اصطلحت في أحاديثها الخاصة على تغيير اسمها المنتحل من «البرنسياس فاضل» إلى «البرنسياس فاسيل»، أي الأميرة السهلة.

ثم ما لبث الخديو «عباس حلمي»، أن وقع في الخطأ نفسه الذي أخذه على عمه الأمير «علي فاضل»، ففي عام ١٩٠٥ تعرف في باريس إلى الكونتس «ماي توروك» - وهي مجرية الأصل - فصادقها، وعاد بها إلى القاهرة، واتخذها عشيقة شبه رسمية له، وخصص لإقامتها «سراي مسطرد»، بينما كان يقيم في «قصر القبة» مع زوجته وأم أولاده «إقبال هانم»، وكان يتردد عليها بين الحين والآخر. ولأنها كانت سيدة شديدة الذكاء، ألحت على الخديو حتى وافق على طلبها بأن تدرس اللغة العربية وأصول الاسلام وتاريخه على يد مستشرق كبير هو «البروفسير هيس». ثم ما لبثت أن أعلنت رغبته في اعتناق الإسلام. لكن خبر إشهارها لإسلامها لم يسعد أحداً من رجال الخديو الذين اعتبروه تمهيداً لزواجه منها، ونظروا إليه من جانبه السياسي والاجتماعي، وليس من جانبه الديني أو الإنساني. وكان غريباً وباعثاً على الحيرة، أن يكون على رأس المحرضين ضد الزواج «الشيخ علي يوسف» صاحب جريدة «المؤيد» الذي أخذ - كما يقول «سعد زغلول» في مذكراته - يشيع الخبر بين الوزراء قائلاً: إن هذا الزواج سيكون ضربة



١٩٢٧: الكونتس «ماى دى توروك» أو
الأميرة «جاويدان بنت عبدالله» الزوجة
الثانية للخديو «عباس حلمى الثانى».
سافرت بعد طلاقها إلى برلين وعملت
عازفه على البيانو، وفكرت فى الاشتغال
بالسينما

ولم يلبث أن طلقها فى أغسطس (آب)
عام ١٩١٣، فغادرت مصر لتسيح فى
الدنيا.

وكان «الملك فؤاد» أكثر تحفظاً
وقسوة فيما يتخذه من إجراءات ضد
الأمراء الذين يخرجون على تقاليد
الأسرة المالكة، خاصة الذين يتزوجون
من أوروبيات، ففى ١٤ مايو (آيار)
١٩٢٤، أصدر أمراً ملكياً، بتجريد
النبيل «محمد سعيد» - حفيد عمه الأمير
«عبد الحليم» - من لقبه، ولزواجه من فتاة
إنجليزية اسمها «نورما بيرد» كان قد
تعرف إليها فى القاهرة. ومع أن الزواج
لم يستمر سوى ست سنوات وانتهى -
بالطلاق - عام ١٩٣٠، إلا أنه رفض أن
يعيد اللقب لصاحبه. وتعرض الأمير
«محمد على إبراهيم» - وهو ابن الأميرة
«صالحة» - للتهديد، أكثر من مرة،
بحرمائه من اللقب فى عهدى «الملك
فؤاد» و«الملك فاروق»، بسبب
وفرة ما كانت تنشره الصحف
الأمريكية من أنباء، عن مشروعات
زواجه من ممثلات وفتيات ملاه
أمريكيات، مما كان يدفعه كل مرة
لتكذيب تلك الأنباء.

وعلى العكس من الزواج، فإن اتخاذ
أفراد من الأسرة المالكة، لعشيقات من
الأوروبيات لم يكن يثير مشاكل معقدة،
وإن لم يكن - بالطبع - محل ترحيب.
فضلاً عن «الخديو عباس حلمى
الثانى» الذى اتخذ من «الكونتس ماى
دى توروك» عشيقة لمدة خمس سنوات
قبل زواجه منها، فقد اتخذ أخوه الأمير
«محمد على توفيق» - الذى كان ولياً
لعهد «الملك فاروق» - له عشيقة فرنسية،
كانت تقيم معه فى قصره الشهير
بـ«حى المنيل»، ولكنه لم يستطع أن
يتزوجها حرصاً على لقبه الملكى. كما
أن الأمير «كمال الدين حسين» - زوج
شقيقتها الأميرة «نعمة الله توفيق» -

سياسية تقضى على الخديو، فقد ثار
أهالى الصرب على ملكهم لأنه تزوج
بامرأة ليست كفؤاً له، فعليكم أن تمنعوا
هذا الزواج بأية طريقة.

ولعل الشيخ «على يوسف» لم ينتبه
إلى تناقض موقفه، وهو يرفع راية
«عدم التكافؤ» التى كان هو نفسه
ضحية لها قبل ست سنوات حين
اعترض السيد «عبد الخالق السادات»
على زواجه من ابنته «صفية»، بدعوى
أنه ليس كفؤاً لها فى الحسب والنسب
ولأنها تنتمى للدوحة النبوية الشريفة
بينما يحترف هو العمل بمهنة من
«أخس المهن وأدنتها هى الصحافة».

ومع أن «سعد زغلول»، الذى كان
وزيراً آنذاك فى وزارة «بطرس غالى»،
قد امتنع عن إبداء رأيه علناً فى
الموضوع، إلا أنه لم يخف فى مذكراته
خشيته من الأضرار السياسية التى قد
تترتب على إقدام الخديو على الزواج
من عشيقته؛ التى وصفها بأنها «غانية
كانت تتردد على بيوت العاهرات فى
باريس، ويتردد عليها كثير من شبان
مصر»، وعبر عن مخاوفه من أن تمتنع
نساء الوجهاء المصريين عن زيارتها أو
أن تترفع نساء الجاليات الأوروبية
عن معاشرتها، وأن يعارض السلطان
العثمانى فى الزواج، مما يهز قوائم
العرش من تحت الخديو الذى تزوج من
«الكونتس توروك» بعد أن غيرت اسمها
إلى الأميرة «جاويدان بنت عبد الله».
لكنه لم يستطع أن يحصل لها على
مكانة رسمية كالمكانة التى كانت لها
عندما كانت عشيقته، على الرغم من
حبه المفرط لها، بعد أن اعترض رجاله
واعترضت أمه ورفض السلطان
العثمانى الاعتراف بالزواج. وانضمت
جريدة «العلم» - لسان حال «الحزب
الوطنى» - بزعامة «محمد فريد» - إلى
زوجته الأولى، فى التنديد بهذا الزواج



الأمير محمد علي إبراهيم

كان يتخذ عشيقة فرنسية هي الكونتس «دى موتدانييه». وقيل إن حرصه على علاقته بها، كان أحد أسباب رفضه لخلافة والده على العرش.

وبعد وفاته عام ١٩٣٢، أقامت الكونتس دعوى قضائية ضد ورثته، تطالب فيها بجزء كبير من تركة الأمير، لأنه عاشرها معاشرة الأزواج، وتعهد لها مقابل هذا - كما قالت أمام المحكمة - بدفع مبالغ طائلة، لحام فرنسي كبير، سبق له أن تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية، حضر إلى مصر خصيصاً لكي يترافع عنها أمام المحاكم المختلطة، إلا أنها خسرت القضية.

والحقيقة أن المجتمع المصري لم يكن آنذاك أو بعد ذلك؛ قد هضم هذا النوع من الزيجات المختلطة، رغم أنها لم تكن نادرة الحدوث، خاصة بين صفوف الأرستقراطية العليا، وبين طلاب البعثات الذين سافروا إلى أوروبا لكي يدرسوا في جامعاتها ومدارسها ثم ارتبطوا بعلاقات عاطفية مع فتيات أوروبيات، وتزوجوهن وعادوا بهن إلى الوطن، على الرغم من نجاح بعض هذه الزيجات التي كانت مقصورة، حتى ذلك الحين - وباستثناء حالة الأميرة «صالحة حلمي» - على زواج الرجال المصريين المسلمين من أجنبيات كن يحتفظن بدينهن، وهو ما لا تحرمه الشريعة الإسلامية. ومع أنه كان معروفاً أن الأبناء سيتبعون دين الأب إلا أن هذا النوع من الزيجات كان يثير دائماً نوعاً من عدم الاطمئنان إلى الآثار النفسية، التي يمكن أن تلحق بأبناء يُنشئون في ظل والدين يؤمنان بدينين مختلفين، ولا يمارسان الطقوس الدينية نفسها.

وكانت المرأة المصرية، في طبيعة الرافضين لهذا النوع من الزيجات،

انطلاقاً من نظرية ترى، أنها أحق وأجدر من الأوروبيات بالزواج من رجال بلدها.

ولم يتوقف أحد إلا نادراً لتفسير إقبال الشبان المصريين، وخاصة الذين يتعلمون أو يسيحون في أوروبا على الزواج من فتيات أوروبيات، ولم تدرك النساء المصريات أن تلك الظاهرة تعبير عن اتساع الفجوة الثقافية والحضارية بين الرجل المصري؛ الذي تعلم وتهذب وترقى وأصبح يتوق إلى امرأة تكون نذاً له، تشاركه حياته ولا تلتحق بها، وبين المرأة المصرية التي كانت لاتزال أسيرة وضعها الاجتماعي المتخلف، أمية أو شبه أمية لا تعرف شيئاً عما يجري خارج جدران مطبخها أو خارج نطاق سريرها، كما لم يتوقف أحد أمام ظاهرة وعى بعض نساء الطبقات الأرستقراطية بأنهن قد حققن مستوى من التحضر يفوق ما حققه الرجل، مما يجعل التفاهم بينهما وبين الرجال الشرقيين عموماً مستحيلاً، فاتجهن للزواج من رجال أوروبيين، إذ كان النظر إلى قضية التزاوج - باعتبارها من القضايا القومية العامة لا من قضايا الحرية الشخصية - يغلب على تفكير الجميع.

وقد حدث في صيف عام ١٩٣٧، أن كان «محمد توفيق نسيم باشا» - رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي الأسبق - يصطاف في قرية جبلية بضواحي العاصمة النمساوية «فيينا»، ونزل في فندق صغير تملكه وتديره أسرة نمساوية متوسطة الحال، عاملته بمودة واعتنت به عندما تعرض لوعكة صحية بسيطة. وبعد أسابيع قليلة من إقامته به، كان يتقدم لخطبة الأنسة «مارى هوبنر» الابنة الثانية لصاحب الفندق. ووافق الأب ووافقت الأم.

١٩٣٧: الأنسة: «مارى هوبنر» خطيبة
توفيق نسيم باشا، هاجمتها النساء
المصريات، وقلن إنها لا تعرف كيف
تتزين، وأنهن على استعداد لرعاية
الباشا العجوز بدلا من تبديد ثروة مصر
القومية على الأجانب



النساء المصريات وثار الرأى العام
المصرى الذى تغيرت نظرته للموضوع
وخرج به عن إطاره الشخصى إلى إطار
أشمل وأعم، جعل منه «قضية قومية»
تتعلق بثروة مصر التى يسعى «آل
هوبنر» للاستيلاء عليها باستغلال
شيخوخة الرجل. وتحمس الجميع
لقضية الحجر التى رفعت ضد «نسيم
باشا»، ونصحه محاموه بإبعاد «مارى
هوبنر» عن القاهرة ليثبت للقضاء أنه
قادر على التحكم فى عواطفه، فيتوقى
بذلك الحكم بالحجر عليه، فاضطر لأن
يطلب منها الرحيل. ومع أن المجلس
الحسبى رفض طلب الحجر عليه تقديراً
لمكانته وحرصاً على عدم الإساءة إليه
فى أخريات حياته، إلا أن مشروع
الزواج كان قد أحبط تماماً، وبعد أقل
من أربعة شهور كان «نسيم باشا» قد
غادر الدنيا.

والغريب أن أحداً من النساء أو
الرجال الذين احتجوا على مشروع هذا
الزواج، لم يتوقف أمام الفارق الكبير
فى السن بين الخطيبين، ولم ينظر إلى
«مارى هوبنر» باعتبارها ضحية
لمشروع زواج غير متكافئ من كل
النواحي، وضحية لشهره أبيها للثراء
السريع. كما أن أحداً لم يتوقف أمام

وعندما أعلن الخبر أثار ضجة عنيفة فى
كل الأوساط المصرية، ليس فقط لأن
الخطيبة كانت طفلة صغيرة لم تحتفل
بعد بعيد ميلادها السابع عشر، بينما
كان الباشا فى السابعة والستين من
عمره، توفيت زوجته منذ أكثر من عشر
سنوات ولم تنجب منه أبناء، وكان قد
أصيب بالشلل منذ عامين وأوقف
ثروته على أعمال البر، ولكن كذلك لأن
«آل هوبنر» كانوا قد ملأوا الصحف
النمساوية ثم البريطانية بتصريحات
عن الهدايا الفخمة التى أهداها الباشا
إلى خطيبته، وفى مقدمتها مجوهرات
الأسرة التى تقدر بثمانين ألف جنيه.

ومالبث «توفيق نسيم» أن عاد من
مصيغه، وبعد أسابيع لحق به «آل
هوبنر» ونزلوا ضيوفاً عليه فى قصره
بالهرم، وبصحبتهم «الهر فايل» الذى
قدموه إلى صهرهم باعتباره سكرتيراً
لوالد العروس - وسرعان ما تبين أنه
محام جاء به مستر «هوبنر» لكى يتقدم
نيابة عنه بطلباته المالية ويتأكد من
تنفيذها. ورفض «نسيم باشا» الطلبات
وأرسل إلى خطيبته يطلب إليها التدخل
فاعتذرت بأنه لا شأن لها بالمسائل
المالية. وقالت فى تصريح أدلت به
للصحف: إنها لم تكن تعلم شيئاً مطلقاً
عن ثروة «نسيم باشا» إلى وقت
حضورها إلى مصر، وأنها رضيت
بالزواج منه فى حالته الحاضرة
لاعتقادها أنها تقدم خدمة لمصر كلها
بخدمة رجل قضى عمره الطويل فى
خدمة بلاده، وأصبح فى حاجة إلى
عناية لا يجدها. ولكن والدها احتج على
ما قالت: وغادر مصر وبصحبتة «الهر
فايل» بعد أن أعلن أنه لن يوافق على أى
زواج لا يصحبه إقرار من «نسيم باشا»
بنقل نصف ممتلكاته إلى خطيبته.
واضطر الباشا إلى الموافقة، فثارت



١٩٣٧: توفيق نسيم باشا أثناء رحلته
الصحفية في فيينا التي أعلن خلالها
خطبته إلى «ماري هوينر»

مأساة «نسيم باشا» نفسه الذى كان يعاني فى شيخوخته من وحدة مميتة، فقد كان قليل الأصدقاء، يعيش فى عزلة تامة عن العالم. لكن تلك الأمور لم تكن مما يعنى أحداً فى تلك الأيام، إذ كانت الموازنة بين حرية الإنسان الشخصية بصرف النظر عن مدى صواب الطريقة التى يمارسها بها ومنظومة التقاليد الاجتماعية، مهما كانت درجة نفاقها شديدة الاختلال ولعلها لاتزال.

ولم يكن موقف المصريين المسيحيين من هذه الزيجات المختلطة يختلف عن موقف المصريين المسلمين، سواء كان الزواج بين مسيحيين يتبعان كنيسة متينتين مختلفتين، أم كان بين مسيحية ومسلم. ففي عام ١٩٤٣ أحب الأستاذ «عبد القادر حمزة» - الصحفى الوفدى الكبير وصاحب ورئيس تحرير جريدة «البلاغ» - فتاة مسيحية هى السيدة «سميرة» ابنة الأستاذ «راغب اسكندر» المحامى - وتقدم لخطبتها فرفض الأب بسبب اختلاف الدين، فلم يحفل الاثنان باعتراضه وتزوجا رغماً عنه. ومع أن العروس قد احتفظت بدينها، إلا أن والدها تمسك باعتراضه، وتقدم بشكوى إلى بطريرك الأقباط «الأنبا يوساب» يتهم فيها «عبد القادر حمزة» بإغواء ابنته على ترك دينها، ولما كان الزوج ووالد الزوجة من أقطاب «حزب الوفد» فقد ناشد البطريرك رئيس الوزراء وزعيم «حزب الوفد» آنذاك «مصطفى النحاس باشا» التدخل لوقف ما وصفه بأنه «اندفاع نفر من الشبان المسلمين الذين يحملون الفتيات المسيحيات على اعتناق الدين الإسلامى». وكلف «النحاس» وزير الزراعة «فؤاد سراج الدين» بأن يحمل إلى «عبد القادر حمزة» رجاءه بفسخ هذا الزواج، ولكن «حمزة» رفض بقوة،

فوسط البطريرك آخرين لمحاولة إقناعه ولما أصر على موقفه، حرم «راغب إسكندر» ابنته من الميراث، وتواصلت الضغوط عليها حتى أصيبت بهزة عصبية اضطرتها إلى ملازمة الفراش سنوات طويلة.

وكان تقليد الأوروبيين فى اتخاذ الخليالات الأجنبية والمحليات، قد شاع بين صفوف الفئات الأرستقراطية فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لكن استهجان المجتمع لهذا التقليد كان أقل من استهجانه للزواج المختلط دينياً أو قومياً.

وعلى الرغم من ذلك كله، فقد بدا وكأن رياح عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد أزاحت كل العقبات أمام الزواج المختلط، بين العظماء والصعاليك، وأن عواقب مثل اختلاف الدين واختلاف القومية، لا تصمد أمام خفقات القلوب، وأن اختيار الطرف الآخر، فى علاقة الحب هو أمر من أمور الحرية الشخصية لا يحق لأحد أن يعترض عليها.

وهكذا تعددت خلال عام ١٩٤٩ حالات التزاوج بين العظماء والصعاليك، وبين رجال مسلمين ونساء مسيحيات، وبين نساء مسلمات ورجال ليسوا كذلك. ففضلاً عن النبيلات الأربع فقد تزوجت سيدة من ألع وجوه المجتمع الأرستقراطى المصرى هى «أمينة البارودى» - الحفيدة الوحيدة لناظر النظار وأحد زعماء الثورة العربية والشاعر الكبير «محمود سامى البارودى» باشا - من مغنى الأوبرا الإيطالى «أنالورو». وكانت «أمينة البارودى» سيدة فاتنة الجمال معتدلة القامة، ذات وجه يجمع فى ملامحه خليطاً من الجمال التركى والشركسى المصرى مع عينين واسعتين زرقاوين ولون خمري



١٩٤٩: أمينة البارودي تعطي دروساً
في اللغة العربية لزوجها الإيطالي

الأكبر لزعيم الطائفة الإسماعيلية «أغاخان» هو المرشح الوحيد آنذاك لخلافة والده، الذي يملك سلطة روحية على عشرة ملايين من أتباع المذهب الإسماعيلي - يتوزعون بين «الهند» و«أفغانستان» و«إيران» و«سوريا» و«بلاد العرب» و«المغرب» و«زنجبار» و«مدغشقر» - تماثل سلطة بابا روما عند المسيحيين الكاثوليك، ويحصل على ٢٪ من الدخل السنوي لكل منهم، فضلاً عن ذلك فقد كان متزوجاً، ولديه ولدان. وكانت «ريتا هيوارث» زوجة مخرج كبير هو «أورسون ويلز» ولها منه ابنة. لكن الاثنين ضربا عرض الحائط بذلك كله، بعد أن تعارفا عام ١٩٤٨ وقاما معاً برحلة في جزر المحيط الهادئ وعلى شواطئ «الريفيرا» حتى حصل كل منهما على الطلاق فترجعا.

وكما أن زواج النبيلات الأربع برجال يختلفون عنهن في الجنسية والدين، قد أثار زواجه وصلت إلى حد تجريدهن من ألقابهن والحجر على أموالهن، فقد أثار زواج «أمينة البارودي» الضجة نفسها؛ وإن لم تصل

ساحر، سبق لها الزواج أكثر من مرة، وكان آخر أزواجها هو رجل الاقتصاد ونجم السينما «أحمد سالم». أما الزوج فكان ينتمي إلى أسرة إيطالية متواضعة نزع من مسقط رأسه في «باليرمو» بجزيرة صقلية إلى «ميلانو» ليدرس بجامعة، وعمل ميكانيكياً بإحدى ورش السيارات لكي يغطي نفقات دراسته، وكان يغني أثناء العمل فلاحظ صاحب الورشة الذي كان من هواة الموسيقى جمال صوته، فقدمه إلى صديق له من أساتذة الموسيقى فتبناه وألحقه بمعهد تدريب فيه. وبعد أن أتم دراسته انضم إلى «أوبرا روما» وبدأ اسمه يلمع، حتى جاء إلى القاهرة في شتاء ١٩٤٨ ليقيم مع فرقته أحد العروض على خشبة «دار الأوبرا الملكية» فتعرف إلى «أمينة البارودي». وبعد فترة أعلن إسلامه وتسمى باسم «جمال» وتزوج من حفيدة «البارودي باشا».

وبعد أسابيع قليلة أعلن عن زواج الأمير «علي خان» من نجمة السينما العالمية «ريتا هيوارث»، فأثار اهتمام العالم أجمع فقد كان «علي خان» - الابن



الأنبا يوساب بطريرك الأقباط
الارتوذكس



ريتا هيوارث

إلى ذلك الحد. إذ لم يكن لها لقب لتجرد منه. ولم يختلف رد الفعل في أمريكا على هذا النوع من الزيجات المختلطة دينياً أو قومياً عنه في مصر، فقد تعرضت «ريتا هيوارث» لحملة لا تختلف في حداثتها عن تلك التي تعرضت لها «أمينة البارودي»، وقالت جريدة «الصنداي بيكتوريال» في تعليق لها: لو فكر مؤلف في كتابة سيناريو عن قصة «على خان» و«ريتا هيوارث» لرفضته الرقابة لبذاته، ولأن بطلته لا تكف عن جر طفلتها - التي لم يتجاوز عمرها أربع سنوات - خلفها في مغامراتها الدنيئة. ووصفت «ذي بيبول» الغرام بين وريث الزعامة الدينية والمدنية للطائفة الإسماعيلية ونجمة هوليوود بأنه «إهانته لكل امرأة كريمة».

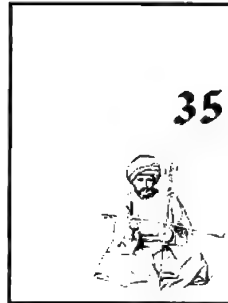
وقد دفع «على خان» ثمن هذه الزيجة، إذ اضطر «أغاخان» إلى عزله عن خلافته لزعامة الطائفة لتنتقل إلى أخيه الأصغر «صدر الدين»، الذي اختاره الأب زعيماً للطائفة الإسماعيلية خلفاً له، لكي يتوقى إثارة الانتقادات الحادة التي وجهت إلى «على خان» بعد زواجه، والتي شجعت المنافسين له على طلب نقل الزعامة الروحية للطائفة من أسرته.

ولا بد أن دلالة تلك الوقائع وخاصة موقف الملك «فاروق» من النبيلات الأربع لم تفت على «الملكة

نازلي»، كما أنها لم تفت كذلك على ذكاء «رياض غالي» الذي تلفت مراهنته على

الملكة الوالدة النظر، إذ كان المتوقع من «كومبارس حضيف» مثله أن ينأى عن المشاكل حتى لا يجد نفسه في وضع لا يحسد عليه.

والحقيقة أن المجازفة كانت من فضائل «رياض»، كما أن المقامرة كانت من آفاته الخلقية المعروفة عنه منذ ذلك الحين. ولعله أجرى حسبة بسيطة انتهت منها إلى أن خنوعه لتهديدات الملك «فاروق» بالعودة إلى عمله الأصلي كموظف بالدرجة الخامسة بوزارة الخارجية، سوف ينتهي بأن يفقد كل المتع التي كان يتيحها له عمله إلى جوار الملكة الوالدة والأميرتين. فقد كان يتقاضى أضعاف مرتبه بالوزارة من دون أن يعمل شيئاً إلا التنزه معهن، ومصاحبتهم إلى حفلات الشاي والكوكتيل وعروض المسارح ودور السينما، وهو نوع العمل الذي كان يهواه منذ كان طالباً بالمدارس الثانوية يقضى معظم أوقاته في شارع «عماد الدين» ويتناول غداءه في «بار شطورة». فضلاً عن أن هذا العمل الممتع قد جنبه مخاطر حركات التنقلات، التي قد تعود به إحداها إلى «الكونغو» أو تقذف به إلى «كينيا»، بل إن صلتته بالملكة قد نقلته في قفزة واحدة إلى «أمريكا»؛ الجنة التي يحلم بالعمل بها كبار موظفي وزارة الخارجية، مما أتاح له مكانة مميزة على زملائه ورؤسائه رغم صدور الأمر الملكي بطرده من الخدمة؛ الذي كان يعلم أن إلغاءه ليس أمراً مستحيلاً. وقد عوّض عن ذلك بترقيته من «سكرتير خاص» لجلالة الملكة الوالدة إلى «مستشار سياسي» لجلالته. ومع أن الديوان الملكي بالقاهرة أصدر بياناً ينفي به وجود وظيفة بهذا الوصف في حاشية «الملكة نازلي» إلا أن الحصانة الدبلوماسية



التي كانت تتمتع بها «الملكة نازلى» كانت تنسحب عليه. وقد حدث ذات مرة، أن كان يقود سيارة الملكة وصدم بها سيارة مهندس أمريكى اسمه «ويليام ماهونى» وأحدث بها بعض الأضرار، فقاضى صاحب السيارة «الملكة نازلى» مطالباً بالتعويض. وقال محاميه: إن «رياض غالى» قد أساء استغلال الحصانة الدبلوماسية الممنوحة لسيارات ملكة مصر، فمضى يحطم قواعد المرور، ثم أضاف ساخراً: من حسن حظ «ويليام ماهونى» أنه أمريكى، ولو كان يعيش فى مصر منذ ألفى سنة لقطعوا رأسه لأنه جرؤ على مطالبة ملكة مصر بتعويض قدره مائتا دولار.

والأهم من هذا وذاك، أن مراهنته على «الملكة نازلى» قد أثبتت فائدتها العاجلة، بينما بدت أضرارها مجرد احتمالات غير مؤكدة. فقد فتحت أمامه الأبواب واسعة لتكوين علاقات مع كبار رجال المال والأعمال الأمريكيين الذين يلعبون ببلايين الدولارات، فخرق طموحه حاجز الصوت، ولم تعد الوظيفة الصغيرة التي كان يشغلها فى وزارة الخارجية، مما يبكى عليه أو يسعى لاسترداده.

أما الشيء الذى كان متأكداً منه فهو أن «الملكة نازلى» لن تضحي به فى أية اتفاقية صلح تعقد بينها وبين ابنها، فإذا لم يكن الاحتفاظ له بمكانته أحد بنود الاتفاقية، فإن عدم الإضرار به سيكون بالقطع أهم بنودها، ولا بد أن ثقته فى مكانته لدى «الملكة نازلى» كانت أهم العوامل التى وضعها فى اعتباره وهو يوجه عواطف البرنسياسة «فتحية» نحو التعلق به، واثقاً أنه لن يخسر شيئاً إذا ما اعترضت الملكة الوالدة على علاقة الحب بينهما، إذ

سوف تحميه ثقته المفرطة فيه واستعدادها للتسامح معه، بينما سيكسب كل شيء إذا وافقت، إذ ستدعم «فتحية» بعواطفها الجارفة نحوه، موقفه تجاه الجميع وفى مقدمتهم صهره الملك «فاروق».

وكانت التضحية الوحيدة المطلوبة منه فى تقديره بسيطة، وهى أن يغير دينه الذى لم يكن - شأن نمطه من البشر - شديد الاهتمام بممارسة طقوسه أو حريصاً على إعلان تمسكه به، مع أن جده كان قسيساً وكان عمه راعياً للكنيسة التى أنشأها الجد فى مسقط رأسه. ولعله تصور أن الأمر لن يعدو تكرار بعض الكلمات التى لن تغير من الأمر الواقع شيئاً. وطبقاً لروايته فقد تخطى عن دينه ببساطة شديدة ونطق بالشهادتين بمجرد أن واجهته «الملكة نازلى» بأنها قد أدركت ما بينه وبين الأميرة «فتحية» أثناء وجودهم فى «نيويورك» فى نهاية عام ١٩٤٧. ومع أن الملكة الوالدة أكدت فى حديث صحفى أدلت به أثناء ذروة الأزمة، واقعة نطقه بالشهادتين أمامها، إلا أنها ذكرت أن ذلك حدث أثناء إقامتهم بـ «باريس» قبل ذلك التاريخ بحوالى ستة أشهر. والأرجح أن كلتا الروايتين منتحل لإثبات أن إسلام «رياض» لم يكن شكلياً ولا صلة له برغبته فى الزواج من البرنسياسة، وإن كان ذلك لا ينفى أن إشهاره لإسلامه كان خطوة متفهماً عليها بين كل أطراف العلاقة بمجرد الحاجة إلى ذلك رسمياً.

وكان والده «بشائ أفندى غالى» ووالدته «جليلة وهبة» هما الضحية الثانية لعلاقته بـ «الملكة نازلى»، ثم لحبه للأميرة «فتحية»، إذ لم يستطع أن يعود إلى مصر التى غادرها فى بداية عام ١٩٤٦، خشية أن يتعرض للقتل أو



١٨ نوفمبر ١٩٤٩: الملك فاروق، يتصدر المقصورة الملكية فى العرض العسكرى الذى أقيم فى بداية الاحتفالات بالذكرى المئوية لوفاة محمد على، وإلى يمينه ولى العهد الأمير محمد على توفيق، وخلفهم الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية

الاعتقال، أو على الأقل لمنع من السفر. واقتصرت علاقته بهما على الرسائل المتبادلة التي لم تكن كافية لطمأنة والديه عليه. ومع أنه كان يعتذر لهما دائماً بأن «الملكة نازلي» تجتاز أزمة مرضية خطيرة، وأنه يقوم على خدمتها ولا يستطيع أن يتركها لأنها لا تثق بغيره، إلا أن والدته التي كانت شديدة الارتباط به صممت في مارس (آذار) ١٩٤٩، على أن ترسل له برقية تطلب إليه فيها أن يعود فوراً أو تسافر إليه هي ووالده.

وبعد يومين من إرسال هذه البرقية جاءت أول إشارة على مدى المكانة التي بلغها «رياض» في بلاط الملكة، ونوع الصلة التي أصبحت تربطه بالعائلة المالكة باعتباره مرشحاً لمصاهرتها. فقد فوجئ «بشاي أفندي غالي» بجرس الهاتف يدق في منزله بالقاهرة لتقول له العاملة إن «أمريكا» تريد أن تتحدث إليكم، ودهش الرجل؛ إذ جرت العادة أن تتصل به العاملة لتخبره بأن يبقى بالمنزل في انتظار مكالمات هاتفية من «أمريكا» لا تتم عادة قبل ساعات. لكن دهشته زالت، وربما زادت، عندما فوجئ بصاحبة الجلالة «الملكة نازلي» على الطرف الآخر من الخط تقول له:

- لماذا تلحون في عودة «رياض» في هذا الوقت وهو يقوم على خدمتي وأنا مريضة؟ إنه دائم السؤال عن والدته ويود رؤيتها.

وقال «بشاي أفندي»:

- يظهر أن «رياض» لا يسأل إلا عن والدته.

وردت الملكة: إنه يسأل عنك وعنهما. ولو كنت واثقة من أنكما ستسمحان له بالعودة لوافقت على سفره إلى القاهرة ليزوركما ثم يعود. ولكنني أعلم أنه لن يعود، ولذلك سيبقى معنا حتى نعود جميعاً إلى مصر.

واستمرت المكالمات الهاتفية نصف ساعة ختمتها الملكة بتوجيه الدعوة إلى «بشاي أفندي» وزوجته بأن يكونا ضيفين عليها في «أمريكا». واعتبر الأب الحديث الهاتفي بمثابة أمر ملكي، وتوجه بالدعاء إلى الله أن يمن على جلالتهما بالشفاء العاجل، لتعود إلى الوطن.

وعلى عكس ما قدرت «الملكة نازلي» فإن ظروف حرب فلسطين التي اضطرتها لتأجيل كل تفكير في إثارة موضوع زواج البرنسييسة من الأفندي، كانت من وجهة نظر ابنها الملك «فاروق» الظروف الملائمة لكي يطلق الملكة «فريدة»، ولكي يعلن كذلك طلاق شقيقته «فوزية» من شاه إيران.

وكانت العلاقة الزوجية بين «فاروق» و«فريدة» قد تحولت إلى ما يشبه الانفصال الجسدي منذ عام ١٩٤٤، وقبل عامين من مغادرة «الملكة نازلي» لمصر، على الرغم من أن سبب المشكلة الأصلي، وهو علاقة «فاروق» بـ«النبيلة فاطمة طوسون»، كان قد انتهى، بعد أن أدركت أنه لا ينوي أن يطلق زوجته من أجلها، وأن إقباله عليها، ومطاردته لها بحبه، كان أقرب إلى اندفاع المراهقين منه إلى حب الرجال الناضجين.

ويتفق «كريم ثابت» - الذي كان واحداً من أقرب أصدقاء «فاروق» خلال السنوات العشر ١٩٤٢/١٩٥٢ - مع كل الذين عرفوه عن قرب، في أن الروايات التي ذاعت عن علاقاته النسائية، تنطوي على الكثير من المبالغات، وأن بعضها مجرد شائعات أطلقها خصومه السياسيين للنيل من شعبيته، وغذتها رغبته غير الواعية في الاستعراض، لتعويض ما يشعر به من نقص في هذا المجال.



الأميرة فتحية تجلس على شاطئ البحر في قصر المنتزه، قبل سفرها الذي لم تعد منه



الاميرة فاطمة طوسون وفاروق
يسبحان في خليج السباحة بقصر
المنتزه بالإسكندرية خلال سنوات الحب
بينهما

فى قائمة الخيلات، وطبقاً لتحليل
«كريم ثابت»، فقد كان فى الشهور
الستة الأولى من العلاقة، يندفع بقوة
نحو الخيلة الجديدة، ويتوهم أنه يحبها
بالفعل، ويعرب لها عن ذلك، ثم تبوخ
حماسته وتفتر مع نهاية نصف العام.
فيهملها فلا تجد سوى أحد أمرين: إما
أن «تكبر عقلها» - كما كان يقول -
فترضى بالبقاء على الرف، وتمارس
حياتها وحريتها كما تشاء، وتتركه
يمارس حرّيته كما يشاء، إلى أن
يتذكرها فيجدد علاقته بها لعدة أيام أو
أسابيع، أو أن تصغر عقلها فتطارد
بغيرتها أو تدخل معه فى نزاع، فيغلق
ملفها ويهجرها إلى الأبد. ومع أن

وهو يفرق فى مذكراته - التى كتبها
نبل وفاته وعثرت ابنته على
خطوطها مصادفة ولم تنشر إلا فى
بداية عام ٢٠٠٠ - بين نوعين من
لنساء اللواتى عرفهن «فاروق»،
قتصرت علاقته بالأول منهما - وهن
من الأرستات الأ جانب و بنات الهوى -
على مقابلات قليلة، يدفعه إليها
ستلطف مؤقت، ورغبة فى تنويع
لنساء اللواتى يضاجعهن، لعل ذلك
ينشط رغبته الجنسية الخاملة، التى
كانت تتوقد ببطء، وتنطفئ بسرعة.

أما النوع الثانى - وكن من بيئات
رقى - فإن علاقته بهن كانت مستقرة
سبباً، على نحو يشجع على إدراجهن

التي سبقت طلاقهما، وأنهما لم يكونا يلتقيان إلا في حفلات أعياد بناتهما الثلاث، فيتبادلان التحية ثم يقف كل منهما في جانب بعيداً عن الآخر. ووصل من تشدد «فريدة» أنها أصرت على عدم المشاركة في الجزء الأول من حفل زفاف شقيقها «سعيد ذو الفقار»، بسبب وجود «فاروق» في الحفل، مع أنه حضره مجاملة لها، ولأن العروس - كريمة «الأميرة زينب» و«سيف الله يسرى باشا» - هي حفيدة عمه. وما كاد ينصرف، حتى نزلت «فريدة» من الطابق الأعلى في منزل والد العروس، لكي تشارك في الحفل.

ويجزم «كريم ثابت» بأن «فاروق» كان مستعداً للترحيب باستئناف علاقته الزوجية بـ«فريدة»، خاصة في المراحل الأولى للقطيعة، لكن تشدها في الرفض، كان يدفعه إلى تشدد مماثل. وهو يقول إنه فاتحه مرة في ذلك، فتركه يتحدث في الموضوع دون مقاطعة، ثم نهض ليدخل غرفة نومه، وبعد ساعتين خرج منها ليغير موضوع الكلام، وعندما عاود «كريم» الحديث في الأمر بعد أيام، تركه يتكلم، ثم قال له: إنني أقدر جميع الاعتبارات التي ذكرتها، ولكن الشيء الذي كان هنا - وأشار إلى قلبه - قد مات!

ولم يصدق «كريم ثابت»، الذي يؤكد، أن قلب «فاروق»، لو كان قد خفق يوماً بحب امرأة، فهذه المرأة، هي «فريدة» وحدها، وأن العناد المتبادل، هو الذي قضى على ما كان بينهما من حب، وهو يدل على ذلك، بأن الملك «فاروق» ما كاد يفوق من آثار البنج في أعقاب العملية الجراحية التي أجريت له في خريف ١٩٤٧، وبعد ثلاث سنوات من القطيعة، حتى سأل الطبيب الذي أجرى له العملية، عن الموجودين في الغرفة،

ظهور منافس، له مواصفات خاصة، أثناء العلاقة أو بعد انقطاعها، كان يستثير أحياناً حماسه للاحتفاظ بالخليلة، أو لاستردادها، إلا أن ذلك لم يكن يتكرر كثيراً، ثم إنه لم يكن كذلك يستمر طويلاً.

وكان هذا المنهج هو الذي حكم علاقة «فاروق» بـ«النبيلة فاطمة طوسون». فقد اندفع نحوها بقوة لم يستطع التحكم فيها أو إخفاءها بسبب نوازعه الغلبة للاستعراض، مما أفسد العلاقة بينه وبين زوجته، وزرع الشكوك المتبادلة بينهما، فبعد أسابيع من وضع الملكة «فريدة» لابنتها الأميرة «فادية» وضعت النبيلة «فاطمة» ابنتها «ملك بير» التي قيل بأنها كانت تشبه «فاروق» إلى حد كبير، ويجزم «كريم ثابت» أن انشواك بين ميلاد الاثنتين كان من عوامل القطيعة النهائية بين الملكين الزوجين.

وإذا صحت واقعة المشابهة بين «ملك بير» وبين «فاروق»، أو الأقاويل التي تدعى أنها ابنته من «فاطمة طوسون»، فإن ذلك يفسر شكوكه في أن «الأميرة فادية» ليست ابنته، فإذا كانت «ملك» قد نسبت زوراً إلى «حسن طوسون»، فما الذي يحول دون نسبة «فادية» إليه، بينما هي ابنة «وحيد يسرى» أو «توماس ألوين»؟!

ويبدو أن خيانة «فاروق» لزوجته وتشككه فضلاً عن ذلك في خيانتها له، كان وراء إصرارها على طلب الطلاق، مما دفعه حفاظاً على كبريائه إلى إعلان رغبته هو الآخر فيه. وقبلت «فريدة» الانتظار، إلى أن يأتي الظرف السياسي الملائم، بشرط أن ينقصر الزوجان جسدياً.

ويضيف «كريم ثابت» في مذكراته، أن «القطيعة التامة» كانت طابع العلاقات بين الزوجين خلال السنوات الأربع



١٩٤٥: الملك فاروق على ظهر يخته في الإسماعيلية. وإلى جواره شقيقته الإمبراطورة فوزية، بعد عودتها مريضة من طهران في محاولة للترفيه عنها



الطفلة ملك بير طوسون ابنة النبيل حسن طوسون وزوجته فاطمة طوسون التي ثار الشك في أنها ابنة الملك فاروق



١٠ يناير ١٩٣٨: الملك فاروق وزوجته الملكة فريدة في حفل زفافهما



ابنة سيف الله يسرى باشا الأميرة زينب: كان حفل زفافها إلى شقيق الملكة فريدة، هو أول مناسبة يحضرها الملك، منذ شهور طويلة، ومع ذلك حرصت «فريدة» على ألا تلتقى بالملك طوال الحفلة، في إعلان صريح بانفصالهما

فلما عدّدهم له - وكانوا جميعاً من أفراد الحاشية - قال له: كنت أفضل أن تكون زوجتي موجودة.

وخلال فترة القطيعة، حلت شقيقته «الإمبراطورة فوزية» - منذ عودتها من إيران في صيف عام ١٩٤٥ - محل «فريدة» في المناسبات الرسمية التي يتوجب حضور الملكة فيها، وهو ما أكد للرأى العام الأقاويل التي كانت تتردد عن القطيعة بين الملكين.

ومع أن إمبراطور إيران، لم يكف - منذ سفر الإمبراطورة من طهران - عن الإلحاح على عودتها إلى عرشها وإلى ابنتها، إلا أن «فاروق» لم يستجب لإلحاحه، ثم انتقل من التذرع بحالة «فوزية» الصحية، إلى المطالبة صراحة بتطليقها، وكلف السفير المصري في «طهران» - «عبدالفتاح عسل» - بأن يتفاوض مع الإمبراطور، في طلب الطلاق. وبعد محادثات طويلة اقتنع الإمبراطور «محمد رضا بهلوى» بأنه لا أمل في أن تعود زوجته «فوزية أحمد فؤاد»، فطلقها رسمياً في حضور السفير.

وكان انشغال المصريين، بتداعيات حرب فلسطين، هو الظرّف السياسي المناسب، الذي كان ينتظره «فاروق» لكي يعلن طلاقه من «فريدة»، وطلاق «فوزية» من شاه إيران، في بيانين منفصلين صدرتا في يوم واحد، هو ١٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ عن الديوان الملكي، ونشرتهما الصحف في اليوم التالي، في صفحاتها الداخلية، ومن دون إبراز، تنفيذاً لتعليمات الرقابة العسكرية.

نشر البيان الأول تحت عنوان «الأميرة فوزية» وجاء به:

« منذ سنتين ونصف، اضطرت حضرة صاحبة الجلالة الإمبراطورة فوزية إلى العودة إلى مصر عملاً

بمشورة أطباء جلالتهما للاستشفاء وتغيير الهواء. ثم تبين للأطباء مع الأسف أن جو طهران لا يلائم جلالتهما، بل إن فيه خطراً على صحتها. لذلك تم الاتفاق وفقاً للشرعية الغراء على حل رباط الزوجية المقدس الذي كان يجمع بين حضرة صاحب الجلالة الإمبراطور محمد رضا شاه بهلوى، وحضرة صاحبة الجلالة الإمبراطورية، الإمبراطورة فوزية. على أن انفصام عرى هذا الزواج، لا يمكن أن يؤثر بأي حال في أوامر الصداقة القائمة بين إيران ومصر، كما أن شعور التقدير المتبادل بين عاهليهما العظيمين، لهو أكبر ضمان على أن هذه الصلات الودية سوف تزداد نمواً وتوثقاً بما يعود على البلدين بأطيب الثمرات».

ونشر البيان الثاني تحت عنوان «جلالة الملك» وجاء فيه:

شاعت إرادة الله أحكم الحاكمين أن تنفصم عرى رابطة مقدسة بين زوجين كريمين، فوجّه قلبي حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم «فاروق الأول»، وحضرة صاحبة الجلالة الملكة «فريدة» مع ما يشعران به من أسف إلى الرغبة في الانفصال بالطلاق - وتحقيقاً لهذه الرغبة فقد أصدر جلالته الملك الإشهاد الشرعي بذلك، في يوم الأربعاء ١٦ من المحرم سنة ١٣٦٨ الموافق ١٧ نوفمبر (تشرين الأول) ١٩٤٨، والديوان إذ يعلن هذا، ليرجو من الله جل وعلا أن يهئ من فضله وكرمه لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ماتقر به عين البلاد وتسعد».

وكانت «الملكة نازلي» لا تزال تقيم آنذاك بـ«فندق سافوي بلازا بنيويورك» عندما اتصل بها أحد الصحفيين الأمريكيين، ليطلب منها تعليقها على البيان الذي أذاعه الديوان الملكي عن

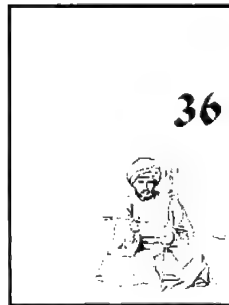


١٩٣٨: خبر زفاف الملك فاروق والملكة فريدة يتصدر الصفحات الأولى من صحف العالم، في يناير ١٩٣٨، أما خبر الطلاق، في نوفمبر ١٩٤٨، فقد نشر في زوايا مهمة من الصفحات الداخلية للصحف

«فريدة»، إلا أن حيثيات إخفاء الأمر عنها وعن الأميرتين «فائقة» و«فتحية» لم تكن في حاجة إلى جهد للبحث عنها، فقد كان ذلك كله تأكيداً جديداً على أنه لا يعتبرها ولا يعتبر شقيقته جزءاً من الأسرة المالكة.

ولعله لم يقدر آنذاك أنه بإصراره على تأكيد هذه الفكرة، كان يعطيهم تصريحاً بأن يتصرفن دون العودة إليه أو وضعه في الاعتبار.

وهكذا لم يكد صيف ١٩٤٩ يهل، حتى بدا للجميع في «قصر عابدين» بالقاهرة، حيث يقيم الملك



الطلاق الملكي. وذهلت الملكة الوالدة لأن ابنها قد أقدم على هذه الخطوة من دون أن يستشيرها، ومن دون أن يعنى حتى بمجرد إخطارها، ولم تصدق النبأ إلا حين أدارت مؤشر الراديو على محطة الإذاعة بالقاهرة لتفاجأ بأنه صحيح.

وبعد لحظات قليلة، اتصل بها صحفي آخر ليسألها عن رأيها في البسيان الذي أصدره الديوان الإمبراطوري في «طهران» عن طلاق الشاهنشاه «محمد رضا بهلوي» من ابنتها الأميرة «فوزية»؟ وللمرة الثانية لم تصدق النبأ إلا عندما استمعت إليه في راديو القاهرة.

ومع أنها أدركت أن «فاروق» قد حرص على أن يعلن خبر طلاقه من الملكة «فريدة» وخبر طلاق شقيقته من «شاه إيران» في وقت واحد، لكي يخفف من تأثير الخبر الأول على المصريين الذين كانت عواطفهم قد تعلق بالملكة



١٩٣٩: الأميرة فوزية وإلى جوارها
محمد رضا بهلوى ولي عهد إيران في
حفل زفافهما، بينما تجلس أمامهما
الأميرة فتحية

خارج البلاد بعيداً عن المجال الاجتماعي الذي يمكن أن تجدا فيه الرجال الصالحين للزواج منهما.

لكن هذا المنطق الوجيه نفسه كان السبب الرئيسي في إصرار الأميرتين على البقاء في أمريكا، إذ كانت كل منهما تعتقد أن الرجل الصالح للزواج منها موجود بالقرب منها خارج مصر. وتثق بأن العودة إلى الوطن لا معنى لها إلا إجبارها على الزواج من غيره، لذلك تواصل ضغطهما على أمهما لكي ترفض كل مشروع للعودة إلى أن تحين الظروف التي تسمح لكل منهما بأن تعود وفي ذراعها الأفندي الذي أحبه.

وفي يوليو (تموز) ١٩٤٩ بدأت الحوادث تتحرك بإيقاع أسرع في طريق الحسم. فقد وصل إلى «نيويورك» فجأة «فؤاد أفندي صادق»

«فاروق» وفي «فندق سافوي بلازا بنيويورك» حيث تقيم «الملكة نازلي»، وصاحبتا السمو الأميرتان و«رياض أفندي غالي»، أن الأمور لا يمكن أن تستمر على ما هي عليه من دون حسم، إذ كانت قد مضت ثلاث سنوات منذ غادرت الملكة والأميرتان مصر، ونفذت كل الحجج المنطقية وغير المنطقية التي يمكن التعلل بها لاستمرار هذا الغياب الذي طال وأصبح ملحوظاً من الرأي العام داخل مصر وخارجها.

ولم يعد في استطاعة الملكة الوالدة أن تنكر وجاهة منطق القاهرة الذي يقول: بأن الأوان قد آن للتفكير في تزويج الأميرتين بعد أن تجاوزت الأميرة «فانقة» الثالثة والعشرين من عمرها، وأوشكت الأميرة «فتحية» أن تحتفل بعيد ميلادها العشرين، وهو مشروع لا يمكن إتمامه وهما تقيمان

السكرتير الثانى بقنصلية مصر فى «ستوكهلم» بعد سياحة طويلة تنقل فيها بين القنصليات المصرية فى «أسبانيا» و«الصين» و«بولندا»، وانتهت بعملية جراحية لإزالة قرحة فى المعدة أجراها فى العاصمة السويدية، رأى بعدها نقله إلى القنصلية المصرية بـ«سان فرانسيسكو». لكنه بدلاً من أن يطير إلى مقر عمله مباشرة، توقف فى «نيويورك» لكى يلتقى بالبرنسياسة «فائقة»، الفتاة التى كان قد أحبها حين كان يعمل تشريفاتياً فى حاشية الملكة الوالدة قبل ست سنوات وتقدم لخطبتها فرفض «فاروق» ورفضت «نازلى» واضطر لكى ينتقل للعمل فى السلك القنصلى.

وفى هذا اللقاء كرر «فؤاد أفندى» رغبته القديمة فى الزواج من البرنسياسة «فائقة»، التى أكدت له أن موقفها لم يتغير عما كان عليه منذ ثمان سنوات، وأنها لاتزال راغبة فى الزواج منه، أما الذى تغير فكان موقف «الملكة نازلى» التى عدلت عن معارضتها القديمة لهذا الزواج وباركته. وكان مفهوماً أن النبأ سيظل مكتوماً إلى أن تنهى الظروف لإعلانه.

والغالب أن «الملكة نازلى» تصورت أن زواج «فؤاد أفندى» من البرنسياسة «فائقة»، هو ستار الدخان الملائم الذى يمكن فى حمايته تمرير المشكلة الأكثر تعقيداً، وهى زواج «رياض أفندى» من البرنسياسة «فتحية».

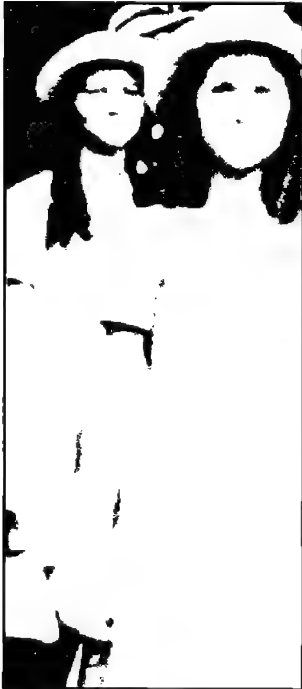
وبينما كان «فؤاد صادق» فى مكتب إحدى شركات الطيران فى «نيويورك» استعداداً للسفر إلى «سان فرانسيسكو» فوجئ بوجود صديقه الصحفى «مصطفى أمين». ولما كان حريصاً على ألا يعرف أحد من المصريين بوجوده فى «نيويورك» وخاصة رئيس تحرير «أخبار اليوم»

الذى كان على صلة وثيقة بالقصر الملكى، فقد أخفى وجهه وأسرع بالانصراف. لكن «مصطفى أمين» الذى كان قد رآه واستراب فى سبب وجوده اتصل هاتفياً «بالملكة نازلى» التى قالت له: إن «فؤاد صادق» كاد يغمى عليه عندما رآه أمامه فى مكتب شركة الطيران. وأبلغته بأن زواج «فائقة» من «فؤاد» قد أصبح أمراً مفروضاً منه. وانتهزت الفرصة لكى تدلى إليه بأول حديث ينشر لها، وكان بمثابة رسالة اعتذار علنية عن غيابها الطويل، حاولت فيه أن تبرره بحالتها الصحية. فقالت إنها تعيش تحت رقابة طبية مستمرة بعد استئصال إحدى كليتيها، لأن الكلية الثانية مهددة بأزمة بين وقت وآخر. وفسرت بقاء الأميرتين خارج البلاد بحاجتها إلى وجودهما إلى جوارها قائلة: إنهما لم تفارقاها لحظة واحدة، وأنهما بقيتا ساهرتين إلى جوار فراش مرضها لياالى طويلة بغير نوم ومن دون راحة. وأنها لا تعرف ماذا كان بوسعها أن تفعل بدونهما. ومع أنها لم تشر إلى اهتمام «فاروق» بصحتها، إلا أنها اهتمت بصحته وسألت عن حالته وقالت إن قلبها يتمزق لأنها بعيدة عنه، وأنها تفكر فيه فى كل لحظة، ودعت له بالتوفيق فى خدمة شعبه، وختمت تصريحاتها قائلة:

— إننى أنتظر بفارغ الصبر أن ينتهى علاجى الذى طال لأعود إلى بلادى التى أشعر بأنها أجمل بلاد الدنيا، وأن أهلها أحسن ناس فى الدنيا.

لكن قصيدة الغزل والاعتذار التى وجهتها «الملكة نازلى» على صفحات «أخبار اليوم» لم تفتح قلب الابن القاسى الذى غضب، لأن الرقابة على الصحف - وكانت مفروضة بسبب حرب «فلسطين» - لم تمنع نشر الحديث.

١٩٣٧: الأميرة فتحية أثناء الرحلة الأوروبية



وقالت جريدة «البلاغ» المقربة من القصر الملكي، إن نشر الحديث «كان له أسوأ الأثر في بعض النفوس، وأن بعض الجهات قد خوطبت في هذا الشأن، وقيل لها إنه كان يجب الاستئذان قبل نشره»، وأضافت: أن الجهات المختصة قد اتخذت إجراءات احتياطية ضد أمثال هذه الأعمال.

وحتى ذلك الحين كانت «الملكة نازلى» قد نجحت في تبديد اللغط الذى أثارته حول نفسها فى بداية جولتها الأوروبية وسهرها فى الأماكن العامة مع «رياض غالى» وهو ماحرص محرر «أخبار اليوم» على إبرازه، فأكد أن الملكة تقضى يومها كله فى الفندق ولا تغادره إلا نادراً للرياضة، وأنها تعتذر عن حضور جميع الحفلات التى تدعى إليها، وأضاف أنه علم من الصحفيين الأمريكيين أن الصحف الأمريكية لم تنشر كلمة واحدة فى السنة الأخيرة عن الملكة والأميرتين احتراماً لعزلتهن. وبتوقف الملكة عن سلوكها الاستعراضى استطاعت إخفاء مشروع الزواج بين البرنسيستين والأفنديين إلى أطول مدة ممكنة، بحيث فاجأت به الجميع عندما تهيأت الظروف التى ظنتها ملائمة للإعلان عنه.

ويقول «أحمد فراج طايح»، إنه وصل فى عام ١٩٤٩ إلى «نيويورك» لتسلم عمله كرئيس لمكتب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، فرأى من واجبه أن يزور - هو وزوجته - «الملكة نازلى» فى الفندق الذى تقيم فيه. وبعدها بأيام اتصل به «رياض غالى» - مرءوسه السابق فى قنصلية مصر بمارساليا - ليخبره بأن الملكة وبنااتها يرغبن فى تناول أكلة مصرية على مائدته. وفى أثناء العشاء أشار «أحمد فراج طايح» على الملكة بضرورة العودة إلى مصر،

فقالت: إنها تأمل أن تعود فعلاً بعد إتمام علاج أسنانها الذى كانت قد بدأت، ثم دعت الملكة هو وزوجته للغداء فى الفندق الذى تقيم فيه. وفى المرتين كان «رياض غالى» يصاحب الملكة والأميرتين ولم يبد منه أو من «فتحية» ما ينبئ بأن هناك علاقة غير عادية تجمعهما، أو أن هناك مشروعاً متفقاً عليه للزواج.

ويبدو أن وجود «فؤاد صادق» فى «سان فرانسيسكو» كان من بين الأسباب التى دفعت «الملكة نازلى» فى خريف ١٩٤٩ للانتقال من الإقامة بمدينة «نيويورك» على شاطئ المحيط الأطلنطى فى شرق الولايات المتحدة، إلى الإقامة بـ«سان فرانسيسكو» عاصمة ولاية «فلوريدا» فى أقصى الغرب، حيث نزلت هى ومرافقوها بأفخم فنادقها وهو فندق «فيرمونت» الذى بنى على قمة أحد التلال السبعة التى تطل منها أجمل مدن الغرب الأمريكى على شاطئ المحيط الهادى. وخصصت إدارة الفندق للملكة ومرافقيها - بمن فيهم «رياض غالى» - عدة أجنحة يتألف كل منها من غرفة للنوم وصالون خاص بها، عدا جناح الملكة الذى أضيفت إليه قاعة ثانية للاستقبال، وزينت جميع الأجنحة باللونين الأخضر والأبيض اللذين يتألف منهما العلم المصرى الذى كان يرفرف على سارية أمام الفندق؛ إشارة إلى أن من بين المقيمين به شخصية مصرية رفيعة المقام.

ولم يلفت انتقال «الملكة نازلى» للإقامة فى «سان فرانسيسكو» نظر القاهرة أو اعتراضها فى البداية. ولعلها اعتبرته خطوة فى طريق العودة، وخاصة أن التقارير الأولى عن نشاطها هناك، جاءت لتؤكد أنها لاتزال تلتزم



الوجيه أحمد فؤاد صادق

١٩٥٠: الأميرة فاطمة شقيقة شاه إيران
والى جوارها زوجها الأمريكى فنسنت
هيلر، بعد عقد زواجهما طبقاً للشريعة
الإسلامية فى السفارة الإيرانية بباريس
الزواج لم يستمر سوى ثلاث سنوات
بدأت بعدها الخلافات بين الزوجين
لينتهى بالطلاق



حول الدور الغامض الذى يلعبه «رياض
أفندى غالى» فى بلاطها. إذ كان من بين
هذه الطلبات - طبقاً لما ذكره الأمير لاي
العميد «أحمد كامل»، رئيس بوليس
القصر، فى شهادته أمام «محكمة
الثورة» عام ١٩٥٤ - طلباً بإرسال
أربعة خيول عربية، قامت الخاصة
الملكية بشرائها خصماً من حساب الملكة
وشحنتها إلى «سان فرانسيسكو» لى
يقوم «رياض غالى» والملكة والأميرتان
بركوبها، فضلاً عن عدد كبير من
صناديق الخمر، وهو ما سوف يكون
له أثره البعيد فيما يلى ذلك من أزمان.

كانت «الملكة نازلى» لا تزال تنتظر
فرصة أكثر ملاءمة لتعلن عن
مشروعها الجسور، حينما وقع فى
مارس (آذار) ١٩٥٠ حادث غريب.
فقد التمسست صاحبة السمو
الإمبراطورى البرنسييسة «فاطمة»،

لحكمة التى اتسم بها سلوكها فى
«نيويورك»، وأنها تقصر سهرها على
حفلات الكوكتيل أو الشاي، التى
تدعوها إليها الأسر الأمريكية أو
لشخصيات الكبيرة الوافدة إلى المدينة،
كذلك على مشاهدة المسرحيات
بمصاحبة الأميرتين إلى دور السينما
بممارسة هوايتها فى التصوير
لفوتوغرافى، وأنها تتناول وجبات
لطعام مع الأميرتين والحاشية فى
بطعم «عمر الخيام» المجاور للفندق
لذى يحرص صاحبه «جورج
ساريكيان» - وهو أمريكى من أصل
رمنى - على أن يقدم لهم ألواناً مختلفة
من الطعام الشرقى مثل الكباب
المحشى والأرز.

لكن طلبات الملكة من مدير دائرتها
إلهامى حسين باشا» أخذت تتعدد
حتى لفتت النظر إلى أن العودة ليست
من بين خططها السريعة، فضلاً عن
نهاد أعادت من جديد تركيز الأضواء

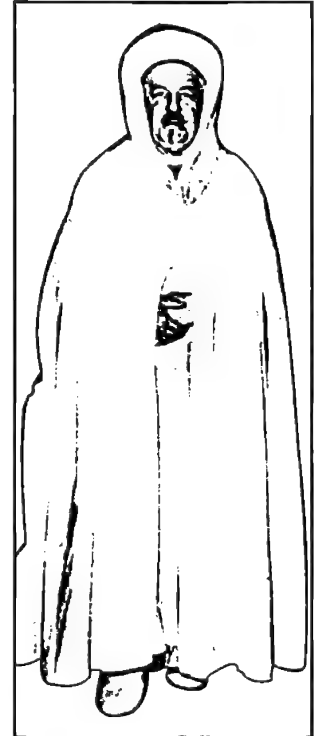
الإمبراطور على زواجها من الشاب الأمريكي، لكنه رفض بسبب حساسية الأوضاع السياسية في «إيران» آنذاك. وغادرت الأميرة «طهران» إلى «روما» لتلتقي بحبيبها، حيث قررا وضع الجميع أمام الأمر الواقع، فتزوجا بعقد مدني ثم طارا إلى «كان» ليمضيا شهر العسل.

وشجع ما فعلته الأميرة «فاطمة» البرنسيية «فتحية» على تشديد الضغط على الملكة الالدة، لكي تعلن عن مشروع زواجها من «رياض غالي». وبينما كانت الملكة تفكر جدياً في هذا الإعلان، فوجئت بردود الفعل العنيفة على زواج الأميرة «فاطمة»، فقد ثار الإمبراطور لزواج شقيقته دون إذنه من مسيحي كاثوليكي لا يزال يحتفظ بدينه، وأصدر قراراً بحرمانها من لقبها ومرتبها وميراثها ومن حقوقها كمواطنة إيرانية، وحرّمها من العودة إلى بلادها، وتلقى برقيات تهنئة من كل أنحاء العالم الإسلامي تشيد بموقفه وتؤيد قراراته، التي صانت العقيدة وحافظت على التقاليد. وحين ردت الأميرة «فاطمة» على تلك القرارات قائلة بأن زوجها ينوي أن يشهر إسلامه ليعقدا زواجهما طبقاً للطقوس الإسلامية، رد عليها السيد «قدور بن غبريط» - إمام «جامع باريس» وأحد كبار رجال الدين المغاربة - قائلاً بأن اعتناق الإسلام لابد أن يكون تحقيقاً لرغبة نشأت عن اقتناع وعقيدة، وأن الدين لا يقر إسلام المرء بمجرد تحقيق مآرب دنيوية كالزواج.

ومرة أخرى اضطرت «الملكة نازلي» للتراجع، وكفت البرنسيية «فتحية» عن ضغوطها، وساد جو من التشاؤم في الأجنحة الملكية بـ«فندق فيرمونت». لكن الأزمة سرعان ما انفجرت بأسرع مما توقع أحد، فقد تدخل الأمير

صغرى شقيقات «شاه إيران»، من أخيها أن يسمح لها بالزواج من شاب أمريكي اسمه «فنسنت هير». ولم يكن قد مضى على التعارف بين البرنسيية والشاب الأمريكي أكثر من عامين. ففي عام ١٩٤٨ دعا الأمير «محمود عبد الرضا»، شقيق الشاه، «المستر هير» - زميله في سنوات الدراسة بجامعة «كاليفورنيا» - لزيارة «طهران»، ونزل ضيفاً عليه في القصر الإمبراطوري وقدمه إلى شقيقه الإمبراطور وإلى شقيقته الأميرتين «أشرف» و«فاطمة»، وخلال أسابيع قليلة من تعارفهما، توثقت العلاقة بين الشاب الوسيم والأميرة الصغيرة التي كانت تصاحبه في جولاته بالمدن الإيرانية، حيث كان يقوم بتأليف كتاب عن «إيران»، ثم التقت به في «أمريكا» إبان الرحلة الأوروبية الأمريكية التي قام بها شقيقها لينسى صدمة طلاقه من الإمبراطورة «فوزية». ولم يتنبه الإمبراطور إلى قصة الغرام التي جمعت بين شقيقته وبين الشاب الأمريكي، إذ كان هو نفسه غارقاً لأذنيه في حب رسامة أمريكية في الثالثة والعشرين من عمرها اسمها «روث جويس ستيفسن» تعرف إليها في معرض أقامته لرسومها في «سان فرانسيسكو» وكلفها بأن ترسم لوحة له لكنه اضطر لهجرها في عام ١٩٤٩. وفي طريق عودته إلى بلاده توقف الإمبراطور في «روما» ونزل في فندق «أكسليسيور» حيث أقام حفلة ساهرة احتفالاً برأس السنة الجديدة، اجتمع فيها العشاقان الصغيران وتعاهدا أثناءها على الزواج. ثم سافر «فنسنت هير» إلى القاهرة وعاد منها إلى أمريكا، بينما عادت «فاطمة» إلى «طهران» لتحاول الحصول على موافقة شقيقها

١٩٥٠: السيد قدور بن غبريط، إمام جامع باريس





١٩٤٧: الملكة نازلي والأميرتان فتحية
وفانقة عند وصولهن إلى أمريكا

المتشددین قد شجعتهم على الطعن عليه وعلى أسرته ودفعت الصحف الأمريكية إلى التنديد به ونشر قصة غرامه بالرسامة الأمريكية الشابة، فصدرت الأوامر بإيقاف الحملة، واتصل الإمبراطور بشقيقته مهنتاً إياها بالزواج، وبدأ الحديث عن أن النطق بالشهادتين كاف للتثبيت من

«محمود عبدالرضا» لدى شقيقه الإمبراطور لصالح شقيقته وصديقه المستر «هير»، وتدخلت والدته التي صرحت للصحف بأنها تتمنى أن يعدل ابنها الإمبراطور عن قراراته، ويعترف بزواج ابنتها، طالما أن الزوج سيشهر إسلامه. وأدرك الإمبراطور أن قراراته التي أراد بها إرضاء رجال الدين



١٩٥٠: أغاخان زعيم الطائفة
الإسماعيلية يشهد على عقد الزواج
الرسمي بين الأميرة فاطمة بهلوى
وعريسها الأمريكى فنسنت هيلر، ثم
المأذون الذى تولى صيغة العقد وهو
عالم دين إيرانى استدعته السفارة
الإيرانية فى باريس من طهران لهذا
الغرض

طويلاً إلى جوار ولاية الأسرة المالك
كان بينهم والده وشقيقه ثم هو نفس
وزوج شقيقته الذى كان يعمل مفتش
لمبانى القصور الملكية. وفى شجر
عائلته - بعد ذلك - اثنان من الباشاوات
أحدهما جده لأبيه والآخر جده لأمه
وكان أيضاً أحد نجوم فريق «النادى
الأهلى» لكرة القدم، ثم أحد أبطال فريق
«نادى الراسنج الفرنسى» فى اللعب
نفسها أثناء دراسته بـ «باريس»، قبل أن
يعتزل كرة القدم ليلعب التنس ويحصد
على بطولات دولية فيها، وكان اسم
ينشر فى الصحف باعتباره «الوجيد
فؤاد صادق».

وقد ثبت فيما بعد، أن الأمير
«فائقة» و«فؤاد صادق» لم يكونا راغبين
فى الإحياء بأى ارتباط بين زواجهما
وبين زواج البرنسيستة «فتحية» م
«رياض غالى»، حتى لا تنسحب عليها
كراهية الملك «فاروق» الشديدة للأفنديين
الآخر. ومن هنا كان البدء باستئذان
القصر فى زواجهما قراراً حسيماً
جنبهما كثيراً من المتاعب فيما بعد، ك
كان مفيداً للملكة «نازلى» التى اعتبر
بالون اختبار لاستكشاف نيات ابنها.

إسلام الإنسان. وغادرت الأميرة
«فاطمة» وزوجها «كان» إلى «باريس»
ليكون السفير الإيرانى فى استقبالهما،
وبعد أيام أشهر الزوج إسلامه، وعقد
القران الدينى بالسفارة الإيرانية
بباريس على يد الإمام «شيرازى» أحد
كبار رجال الدين الإيرانيين، وأعلن
رسمياً عن أن «الشاه» بسبيله لإلغاء كل
القرارات التى اتخذها ضد شقيقته.

وهكذا وجدت «الملكة نازلى»، فى
موافقة شاه إيران - الذى كان إلى
شهور مضت زوجاً لابنتها الكبرى -
على زواج شقيقته من شاب أمريكى،
ظرفاً سياسياً ملائماً للبدء فى تنفيذ
مشروعها بتزويج البرنسيستين من
الأفنديين، لكنها قدّرت - فيما يبدو - أن
الفصل بين المشروعين هو فى مصلحة
جميع الأطراف، إذ كانت التعقيدات التى
تحيط بمشروع زواج «فائقة» من «فؤاد
صادق» أقل بكثير مما يحيط بالزواج
الثانى، فضلاً عن أن مشكلة اختلاف
الدين لم تكن قائمة، فقد كان «فؤاد»
أفندياً من طراز أرقى بكثير من طراز
الأفندية الذين ينتمى إليهم «رياض
غالى». فهو ينحدر من أسرة عملت



الأميرة «فائقة» تقرأ الصحف

بدون أن تنتظر موافقتى على زواجهما.

وقال واحد منهم محاولاً التخفيف عنه: ولكنها أرسلت يامولاي تطلب الموافقة على الزواج. فقال: أرسلت تستأذن فعلا، ولكنى لم أكن قد أذنت بعد. ثم أضاف فى انفعال شديد: وهكذا تتزوج ابنة الملك فؤاد بعيدة عن بلادها وبدون إذن الملك رئيس العائلة.

ولأول ولآخر مرة، خلال عشر سنوات، يراه «كريم ثابت» يبكى. قال «نجيب سالم»: كل شيء يسوى يامولانا.

هز فاروق رأسه وقال: لا.. لا.. دى حاجات ماتتصلحش.

وأضاف وهو يمسح دموعه: هذا ما أردت أن أبلغكم إياه، ليفكر كل منكم فى الموضوع، وفيما يجب عمله، ثم يبلغنى رأيه.

وبعد يومين، ظنت خلالها الملكة «نازلى»، أنهما يكفيان لكى يستوعب خلالهما «فاروق» الدرس، أرسلت تطلب الموافقة على زواج البرنسيصة «فتحية» من «رياض غالى»! وقامت الدنيا.

لكن «فاروق» لم يرد على الطلب فى إشارة واضحة إلى اعتراضه عليه.

وفى تصعيد محسوب للمواجهة، وإعتراض علنى على طريقة المعاملة قررت الملكة، أن تزوج «فائقة» من «فؤاد صادق» من دون أن تحصل - طبقاً لقانون الأسرة المالكة - على إذن بذلك من الملك، وعقد القران مساء الأربعاء ٥ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ بمنزل طبيبها الخاص الدكتور «آرثر شارل كودار» بـ«سان فرانسيسكو»، وتولى عقد القران المدنى القاضى «كوديل». أما الزواج الدينى، فقد عقد بعد ذلك على يد رجل الدين الباكستانى السيد «عبد الرحمن على غالى» إمام مسجد مدينة «سكرامنتو»، عاصمة ولاية كاليفورنيا، وكانت السفارة الباكستانية تشرف عليه.

وطار العروسان بعد أيام إلى «جزر هاواي» لقضاء شهر العسل.

وفى اليوم الذى عقد فيه القران، أرسل «فاروق» يطلب إلى أربعة من رجال القصر أن يتوجهوا إلى الصالون الخاص بـ«قصر عابدين»، لأنه يريد الاجتماع بهم، وفى الموعد المحدد اجتمع فى هذا الصالون كل من «نجيب سالم باشا» ناظر الخاصة الملكية، و«حسن يوسف باشا»، رئيس الديوان الملكى بالنيابة، و«أنطون بوللى بك»، مدير الأشغال الخصوصية، و«كريم ثابت باشا» المستشار الصحفى.

ويقول «كريم ثابت» - الذى روى الواقعة فى مذكراته - إن الملك دخل عليهم متجههم الوجه وبیده برقية، ليقول: عندى خبر سيئ جداً. وأضاف بعد لحظة: تلقيت برقية من أمريكا بأن «فائقة» تزوجت من «فؤاد صادق»

الفصل السابع

37



تلقى القصر
الملكى
بـ«القاهرة»،
طلب «الملكة
نازلى»، موافقة
الملك على زواج
البرنسيصة
«فتحية»، من

«رياض أفندى غالى» السكرتير الثانى
بقنصلية مصر بـ«مارسيليا» سابقاً،
بدهشة بالغة تقترب من الذهول خاصة
أنه لم يكن قد أفاق بعد من صدمة زواج
«فائقة» من دون انتظار موافقة الملك، كما
تقضى بذلك التقاليد وينص عليه القانون.
وكان من بين أسباب تلك الدهشة،
أن «الملكة نازلى» كان قد سبق لها
الاعتراض على زواج الأميرة «فائقة»
من «فؤاد أفندى صادق» عندما تقدم
لخطبتها قبل ذلك التاريخ بسبع
سنوات، بحيث أثارت موافقتها المفاجئة
على ماسبق لها أن رفضته، الشكوك
فى أن هدفها الأساسى هو تدمير
الشرط الثانى من المشروع، الذى
تجاوز رد فعل الملك «فاروق» عليه
الدهشة إلى الذهول، والبكاء إلى
الغضب العنيف، إذ كان الظن الشائع
حتى ذلك الحين، هو أن هناك «علاقة
عشق» بين الملكة الوالدة «ورياس
أفندى غالى».

وبدلاً من أن يعيد النظر فى تحليله

أحكام القلوب.. وتقاليد العروش





١٩٤٧: الأميرتان فائقة وفتحية عند
وصولهما إلى نيويورك

منع الملكة الوالدة من تنفيذ مشروعها بكل وسيلة، إلا الوسيلة الوحيدة التي يلجأ إليها - في الظروف الطبيعية - ابن يريد أن يتفاهم مع أمه بشأن أمر يتعلق بشقيقته، إذ لم يثبت أنه قام في أي وقت من أوقات الأزمات بأي اتصال مباشر بأمه التي انقطعت صلته بها منذ سفرها إلى أمريكا. وفي المرة الوحيدة التي كتب فيها رسالة خاصة إليها، خلال تلك السنوات، كلف الديوان بأن يكتبها، واكتفى بأن وضع توقيعه عليها وكان الهدف منها، هو استكمال الشكل القانوني لاتخاذ الإجراءات العقابية التي يبدو أنها كانت أول ما تبادر إلى ذهنه كحل للأزمة. ولو أنه كان قد سافر بنفسه إلى «سان فرانسيسكو» ليلتقى بالملكة الأم وبالأميرتين،

الخاطئ على ضوء هذا النبأ الجديد، اعتبره تأكيداً له، وزاد يقينه بأن المرأة الفاجرة تريد أن تزوج عشيقها بصغرى بناتها لكي تضيء غطاء شرعياً على عشقها له، فاحتشد لمقاومة المشروع بكل قواه، من دون أهداف واضحة، إلا رغبته في الانتصار على أمه وقهرها وتحطيم عنادها. لذلك اتسم سلوكه خلال الأسابيع السبعة التالية، بجموح ردت عليه «الملكة نازلي» والأميرة «فتحية» بجموح أشد، ليكون الفائز الوحيد في هذه المرحلة من الحرب بين الأم وابنها، هو «رياض غالي» كومبارس التاريخ، الذي دفع به حظه الحسن إلى خشبة المسرح الملكي في تلك السنوات. وهكذا، صمم الملك «فاروق» على

ويسمع منهن ويرد عليهن، لاستطاع أن يجهز المشروع أو على الأقل لتمكن من التحكم في مسار الأحداث التالية. لكنه لم يفعل ذلك.

وكان أول ما فعله هو تكليف «كامل بك عبد الرحيم» سفير «مصر» بـ«واشنطن» بأن يجمع كل ما يمكن جمعه من معلومات عن الموضوع، بما فى ذلك ما تنشره الصحف الأمريكية التى كانت قد بدأت تهتم اهتماماً كبيراً بهذا النوع من الزيجات، خاصة بعد الضجة التى أثارها زواج الأميرة «فاطمة» - شقيقة «شاه إيران» - من الشاب الأمريكى. وعلى ضوء التقرير الذى أرسله السفير قرر الملك إيفاد «إلهامى حسين باشا» إلى «سان فرانسيسكو» لى يقابل الملكة الوالدة ويطلب إليها العدول عن مشروعها والعودة مع الأميرتين إلى مصر.

وجاء إيفاد «إلهامى حسين» فى هذه المهمة الدقيقة، دليلاً على أن رغبة الملك فى الانتقاص من مقام أمه وإشعارها باحتقاره لها، أهم لديه من الحيلولة دون وقوع الكارثة. صحيح أن «إلهامى حسين» كان مدير دائرة الملكة والأميرات، إلا أن ذلك لم يكن مبرراً لتكليفه بهذه المهمة الحساسة، بل لعله كان مبرراً للعكس، إذ كان أقرب إلى أن يكون موظفاً يعمل فى خدمة الملكة أكثر مما هو وسيط. ثم إنه لم يكن - من حيث ماضيه أو حاضره - من الشخصيات ذات الوزن، التى يعتقد بتدخلها فى مثل هذه الأمور أو ممن يستطيعون إقناع «الملكة نازلى» بالعدول عن مشروع أكد تقرير السفير، أنها تتمسك به إلى درجة العناد.

وحتى بداية الثلاثينيات لم تكن لـ«إلهامى أفندى حسين» أية صلة بالأسرة المالكة المصرية، إذ كان ينتمى

إلى أسرة تركية من الطبقة الوسطى، عمل لفترة موظفاً بأحد البنوك التركية، قبل أن يقذف به حظه الحسن ومعرفته باللغة الفرنسية إلى فرع البنك بـ«باريس»، حيث تعرف من مكانه بشباك الصرف إلى الأميرة «شويكار» وكانت تتردد على الفرع لصرف القليل من النقود التى كانت تحول باسمها أو باسم والدتها من دائرة شقيقها الأمير «أحمد سيف الدين» حين كان موضوعاً تحت الحجر، بسبب اختلال قواه العقلية. ومع أن البرنسيية كانت تكبره بربع قرن، ومع أنها كانت آنذاك فقيرة، إلا أن الأفندى التركى الطموح لم يكن بحكم عمله بالمصارف واهتمامه المبكر بشئون المال والأعمال خالى الذهن عن حجم الثروة الواسعة التى سترثها البرنسيية العجوز إذا ماتوفى شقيقها المختل أو رفع الحجر عنه. فغامر بالرهان على أحد الاحتمالين واندفع بجسارة يطاردها كما يفعل العاشق المفتون، حتى إنه - كما ذكر سكرتيره فيما بعد - نقش على صدره وشماً على شكل قلب تقطر منه الدماء ويتوسطه اسم «شويكار».

وهكذا فاز الأفندى بموقع الزوج السادس والأخير للبرنسيية «شويكار». وبعد سنوات فاز بالرهان، فقد مات الأمير «أحمد سيف الدين» وورثت عنه شقيقته جانباً من ثروته الطائلة. ورث «إلهامى حسين» قسماً منها عندما ماتت وهى فى السبعين فى فبراير (شباط) عام ١٩٤٧ وبعد أيام من إقامة احتفالها السنوى بعيد ميلاد «فاروق»، وبذلك أضاف «إلهامى باشا» ماورثته عن زوجته إلى ما كان قد كونه لنفسه من ثروة، بفضل صلاته السابقة بعالم البنوك ونشاطه فى جمع المجوهرات والذهب والتجارة فيهما،



الأمير أحمد سيف الدين قبل وفاته بقليل عام ١٩٣٧، بعد أن استرد صحته، وتغلب على آثار التدمير الذى لحق به خلال السنوات التى قضاها فى مستشفى الأمراض العقلية



إبريل ١٩٥٠: إلهامى حسين باشا بعد أيام من عودته من مهمته الفاشلة إلى أمريكا ينوب عن الملك فى شهود حفل سباق الخيل وإلى جواره السفير البريطانى «رونالد كاميل»

شبابه ووسامته لامرأة فى عمر أمه، لينتقل من صراف فى بنك، إلى زوج أميرة من أميرات البيت المالكة، ويتحول من أفندى إلى باشا.

ولأن «فاروق» قد أراد، باختيار «إلهامى حسين» رسولاً، أن يحقر من شأن أمه وأن يشعرها، حتى فى هذا الموقف الدقيق، بأنه لا يزال مصراً على عدم التعامل المباشر معها أو عبر وسطاء لهم مكانة فى نفوس الطرفين، فقد تلقت الرسالة التى كانت تعرف مضمونها، من دون اهتمام. وردت عليها باستهانة بالغة - قال لها «إلهامى حسين»: إن الملك يعارض فى زواج الأفندى من البرنسييسة لأنه ليس من طبقتها ولا من الأسرة المالكة.

ردت عليه قائلة: بعد خمس سنوات لن تبقى هناك أميرات ولا أسرة مالكة، وأنا لا يهمنى إلا أن تكون ابنتى سعيدة ولو مع شحاذ فهذا أفضل من أن تكون تعيسة مع ملك!



١٩٤٨: الأميرتان «فوزية» و«فائزة» فى طريقهما إلى مكان الاحتفال بوضع حجر الأساس لدار كفالة الطفل ومعهد المربيات، وقد أنشأتها جمعية المرأة الجديدة التى كانت الأولى رئيسها والثانية نائباً لها

فأصبح من رجال الأعمال الموثوق فيهم وهو ما أهله لإدارة أموال الملكة والأميرتين.

وفضلاً عن ذلك فقد أهله تسامحه الأخلاقى الشديد للحصول بسرعة على ثقة الملك «فاروق». إذ كان يشارك زوجته البرنسييسة «شويكار» منذ بداية الأربعينيات فى ترتيب حفلات الترفيه التى كانت تضم خلاصة الجمال والدلال فى المجتمع المخلط المصرى آنذاك، ويدعى إليها الملك لكى يستمتع بشبابه. ثم انفرد - فى حياتها، وبعد مماتها - بترتيب عدد من اللقاءات الخاصة بين الملك ونساء الطبقات العليا، التى وجد «فاروق» أنه من غير اللائق بمقامهن أن يرسل إليهن قواده الإيطالى «أتطوان بوللى». وهو ما كوفئ عليه بمنحة الباشوية ليتحول خلال عشر سنوات من «إلهامى أفندى» إلى «إلهامى باشا».

وبهذه المواصفات وذلك التاريخ، كان «إلهامى حسين» هو آخر السفراء الذين يصلحون لإقناع «الملكة نازلى» بالعدول عن مشروعها. إذ كان أقرب ما يكون إلى طبعة سابقة من «رياض أفندى غالى»: مجرد كومبارس، باع





الأميرة فائزة

وعندما انتقل «إلهامى حسين» إلى الإشارة، بأقصى قدر يملكه من اللباقة، إلى أن جلالة الملك حريص على سعادة الأميرة، وأنه يرى أنه ليس مما يحقق هذه السعادة أن تتزوج من رجل ربطت الشائعات بينه وبين والدتها، انفجرت الأميرة غاضبة لتؤكد أن مثل هذه الأقاويل هي التي أكدت لها كذب كل ما يقال عن «رياض»، إذ لو كان ذلك صحيحاً لما قبلت أمها أن تزوجها به.

ومع أن «إلهامى حسين» ركز فى مهمته بالدرجة الأولى على الاعتراض على مشروع زواج البرنسيصة «فتحية» من «رياض أفندى»، إلا أن الرسالة التي حملها كانت تتضمن كذلك اعتراض الملك «فاروق» على إتمام زواج البرنسيصة «فائقة» من «فؤاد أفندى صادق». لكن الاعتراض، الذي جاء بعد فوات الأوان، لم يبدد جدياً. لذلك لم يحفل به أحد. هانت مصيبة زواج «فائقة» بعد أن وقعت صاعقة الشروع فى تزويج «فتحية» من «راسبوتين الصغير»، ولم يعد لعقده دلالة، سوى أن الملكة الوالدة لم تستأذن فى المرتين.

وفى مواجهة ذلك تكثفت الضغوط على «الملكة نازلى» وجمعت بين الابتزاز العاطفى والابتزاز القانونى، وبين الوعد والوعيد وتركزت على أطراف المشروع الثلاثة: الملكة الأم والبرنسيصة العاشقة والأفندى المفتون بنفسه. فاتصلت كل من الأميرتين «فوزية» و«فائزة» بالملكة الوالدة هاتفياً تطلبان تدخلها لمنع هذا الزواج. لكنها اعتذرت بأنها ليست صاحبة القرار فى هذا الشأن، وأحالتهم على البرنسيصة «فتحية» فاستحلفتاها - طبقاً لما ذكرته الصحف فيما بعد - «بحق ذكريات الطفولة التي قضياها معاً وبرحمة والدها وبحياة فاروق» وذكرتها

ولما رد عليها قائلاً: إن الملك يهمه سعادة شقيقاته. ردت عليه قائلة: إن «فاروق» آخر رجل يهتم بسعادة شقيقاته، لقد أخذت بناتى من مصر خشية أن يفسد «فاروق» أخلاقهن.

ولابد أن هناك دوافع مهمة كانت تقف وراء حرص «الملكة نازلى» على أن تحدد بوضوح أنها ليست صاحبة مشروع زواج البرنسيصة «فتحية» من «رياض أفندى غالى»، بل هو مشروع البرنسيصة ذاتها؛ التي أحبت الأفندى وتتمسك بالزواج منه وأن دورها يقتصر على دعم اختيار ابنتها، ربما لتكذب الظن الشائع بأنها تسعى لتزويج الأفندى من البرنسيصة لى تتخذ من هذا الزواج ساتراً لعلاقتها الأثمة بـ«رياض»، أو لتخفف من حجم الضغوط عليها، أو لتلفت نظر ابنها إلى أن القضية قضية شقيقته الصغيرة التي ليس بينه وبينها شىء، وليست قضية أمه التي يكرهها ويتحداها، حتى لا تنسحب مشاعره ضد الأم على الأخت المسكينة التي لاذت بها إلا أنها وجدت نفسها بين شقى رعى الملكة الأم والملك الشقيق.

وهكذا أحالت «الملكة نازلى» رسول ابنها إلى البرنسيصة «فتحية» ليحاول إقناعها بالعدول عن فكرتها بأساليب ظنها عملية. كان من بينها محاولته للبرهنة على أن «رياض» يسرق أموالها، وأموال والدتها ويتقاضى سمسرة وعمولات على كل ما يشتريه لهن من ملابس ومجوهرات وتحف. وهى تهمة لم ينجح فى التدليل عليها بأدلة قاطعة، إما لأنها لم تكن قائمة آنذاك، أو لأن أدلته كانت تقدم إلى محكمة قاضيتها؛ قلب دفعه الحب إلى الانحياز، وعين أعماماها العشق، وعقل غيبه الانبهار بفارس الأحلام.



الأميرة فوزية



١٩٥٠: الأميرة «فاطمة بهلوى» شقيقة شاه إيران محمد رضا بهلوى، بعد عقد قرانها على زوجها الأمريكى فى السفارة الإيرانية ببائيس

«بواجبها وبتقاليد عائلتها». لكن «فتحية» أصرت على موقفها ولم تقل فى كل مرة سوى عبارة واحدة هى: أنا أحبه، وهذا هو ردى الوحيد!

وطلب الملك «فاروق» من خاله «شريف صبرى باشا» أن يتصل بالملكة الوالدة، ليطلب إليها أن تعدل عن تأييد هذا الزواج. لأن إتمامه سوف يؤدى إلى اتخاذ إجراءات رسمية عنيفة ضدها وضد الأميرة «فتحية»، مشيراً إلى أن هناك قانوناً للأسرة المالكة، سبق تطبيقه فى حالات مماثلة، عندما خرقت النبيلات «أمينة طوسون» و«نعمة الله عمرو إبراهيم» و«فاطمة طوسون» و«توحيدة يكن» تقاليد العائلة وتزوجن من أجنبى على غير رغبة أوليائهن. ولكن الملكة اعتذرت بأنها لا تملك من الأمر شيئاً، ولا تستطيع أن تتخلى عن ابنتها. ودافعت عن «رياض»، مؤكدة أن الصورة التى نقلت إلى القاهرة عنه غير صحيحة ومشوهة، وأنه على استعداد لإشهار إسلامه، وأن على الملك «فاروق» أن يعالج الأمر بالطريقة الحكيمة، التى عالج بها شاه إيران مسألة زواج شقيقته من الطالب الأمريكى. ومع تكرار الإلحاح عليها وارتفاع نغمة التهديد فى أحاديث الوسطاء، أعلنت الملكة الوالدة باسمها وباسم الأميرة «فتحية» أنهما لا تعبآن بأى عقاب ولن تخضعا لأى تهديد، وأنها - كام - لن تكسر قلب ابنتها من أجل لقب تافه هو «صاحبة الجلالة».

وصدرت التعليمات إلى «كامل بك عبد الرحيم» - سفير مصر بـ «واشنطن» - لكى ينتقل بنفسه إلى موقع الأحداث فى «سان فرانسيسكو»، ليطلب من الملكة الوالدة أن تمتنع عن تأييد الزواج حتى لا تطولها العقوبات. وعندما وصل إلى هناك، اتصل من دار القنصلية

بفندق «فيرمونت» طالباً الحديث إلى الملكة، فرد عليه «رياض غالى». ولما كان يعرفه - بحكم صداقته لوالده ووساطته لتعيينه فى وزارة الخارجية - فقد تحدث إليه قليلاً ثم طلب منه أن يتحدث إلى الملكة، التى كانت قد ضاقت باتصالات القاهرة ذات المضمون الواحد، فرفضت الرد على السفير إلا بعد إلحاح من «رياض».

وعندما وافقت على استقباله أخيراً حاول السفير أن يعالج الأمر بأسلوب دبلوماسى، فلم يبلغها رسالة التهديد التى كلف بنقلها إليها، ولكنه بدأ الحديث بأسلوب ناعم طلب إليها فى ختامه، أن توافق على تأجيل الزواج المدنى عدة أشهر، يلتقط خلالها الجميع أنفاسهم، وقد يجدون حلاً فى نهايتها يوفق بين رغبات الجميع.

ولم توافق «الملكة نازلى» على التأجيل إلا لمدة شهر واحد فقط، إذ كانت تشك فى أن الهدف منه ليس البحث عن حل يرضى جميع الأطراف، بل البحث عن وسيلة لإجهاض المشروع كله. وعندما اتصل السفير بالقصر ليبلغه بأنه قد نجح فى تأجيل الأزمة لمدة شهر، طلب إليه أن يحاول تأجيل الزواج لمدة ستة أشهر على الأقل. لكن السفير الذى كان يعلم مدى إصرار «الملكة نازلى»، اعتذر عن المحاولة لافتاً النظر إلى أن كل الشواهد تدل على إصرار الملكة الوالدة والبرنسياسة «فتحية» على إتمام الزواج. وأن على القاهرة أن تتصرف انطلاقاً من ذلك. ثم غادر «سان فرانسيسكو» إلى «واشنطن» ليجرى، طبقاً لتعليمات القصر، اتصالات دبلوماسية بالحكومة الأمريكية طالباً تدخلها لوقف مشروع الزواج.

ولابد أن «رياض غالى» كان يعيش آنذاك فى حالة من الرعب خشية أن تلين الملكة الوالدة، أمام ضغوط القاهرة



مارس ١٩٥٠: «كامل بك عبدالرحيم»
سفير مصر في أمريكا (إلى اليسار)
يتحدث إلى «طاهر العمري» الوزير
المصري المفوض في الفاتيكان في
احتفال أقيم بمناسبة انتهاء مؤتمر
لسفراء مصر في الخارج. طار السفير
بعده إلى واشنطن ليجد أزمة زواج
البرنسياسة والأفندي في انتظاره

انهارت البرنسياسة «فتحية» على فراشها تبكى وتعلن أنها سوف تنتحر لو سافر «رياض». بينما ثارت «الملكة نازلي» ثورة عنيفة في وجهه وقالت له: - كيف تعود يامجنون.. ألا تعلم أنهم يعتقدون أنك نصاب عالمي؟ أنا أعرف «فاروق» جيداً. ولن تصل إلى مصر سليماً، سيتلقفك البوليس السياسي فيقذف بك إلى السجن أو يتهمك بالشيوعية وليس مستبعداً أن يدس لك قطعة حشيش حتى ينكل بك، هذا إذا أشفقوا عليك ومنحوك الحياة. وما لبثت الشواهد أن تكاثرت لتؤكد أن «العدو» لا يستخدم شهر الهدنة في تقريب وجهات النظر تمهيداً للصالح، بل

المكثفة، فتعدل عن مساندتها لمشروع الزواج وتعتقد مصالحة مع ابنها سيكون بالقطع أول ضحاياها. ومع أنه كان يعتمد على تأثيره الطاغى على البرنسياسة «فتحية» التي كانت بدورها ذات تأثير قوى على أمها، إلا أنه لم يكتف بذلك، بل وجد من واجبه أن يعيد تذكير الملكة الوالدة بالتزامها الأخلاقي تجاهه، وأن يبرهن من جديد على تنزهه عن الإثارة واستعداده للتضحية في سبيل الأسرة المالكة. فتقدم إلى «الملكة نازلي» يطلب إليها أن تأذن له بالسفر إلى مصر، حتى لا يكون سبباً في توسيع شقة الخلاف بينها وبين ابنها. وحدث ما كان يتوقعه، فقد

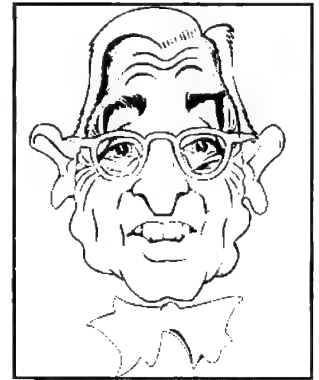
تسحب جواز سفره الدبلوماسى . وبدأ «كامل بك عبدالرحيم»، السفير المصرى بأمريكا، نشاطاً مكثفاً للبحث عن وسيلة لطرد الثلاثى الطروب من بلاد العم سام أو على الأقل لطرد «رياض غالى» وحده؛ مما قد يضطرهم إلى العودة لمصر، أو الانتقال إلى أوروبا، ويربك فى كل الأحوال خطتهم للإسراع بإتمام الزواج.

لكن الأوضاع فى أمريكا كانت غيرها فى مصر. ولم يكن طرد الأجانب لأسباب غير محددة ومطاطة مثل مصالح الدولة العليا سهلاً هناك كما كان سهلاً فى مصر، فالهجرة هى التى عمرت أمريكا التى تفخر بأنها «قلب العالم الحر، ومأوى المهاجرين من الطغيان»، وحق الانتقال والإقامة والهجرة منها وإليها من الحقوق التى يكفلها الدستور الأمريكى، وتنظمها قوانين ثابتة لها احترامها الذى يصل إلى حد التقديس، ويخضع تطبيقها لإشراف القضاء ولرقابة صحافة طويلة اللسان لا تعرف شيئاً اسمه المقامات العليا. ومع أن المحاولة بدت مستحيلة، إلا أن السفير واصل السير فى دروبها المتشعبة، إذ كانت الاختيارات أمام «قصر عابدين» قليلة.

ويبدو أن الملك «فاروق»، الذى كان يتلقى تقارير هاتفية يومية من «كامل عبد الرحيم»، كان يأمل أن تؤتى المحاولة ثمارها. لذلك قرر أن يرسل إلى السفير مدداً يساعده فى تحويل الضغوط الأهلية إلى ضغوط رسمية، وتحويل القضية من قضية شخصية إلى قضية سياسية، ولما كان يعلم أن الأمير لاى (العميد) - أحمد كامل بك - رئيس بوليس القصور الملكية - كان على صلة صداقة بالمستر «إدجار هوفر» - رئيس المباحث الفيدرالية

يستغلها فى الاستعداد لشن هجوم كاسح أو القيام بمناورات مفضوحة. فقد طلب «إلهامى حسين باشا» ذات صباح مقابلة الملكة لأمر، قال إنه «مهم وعاجل». ولما استقبلته الملكة فى جناحها بـ «فندق فيرمونت»، فاجأها بقوله: إن جلالة الملك قد أرسل ليلغها بأنه قد اقتنع بوجهة نظرها وأنه يرى أن من الحكمة ألا يصادر على رغبة شقيقته فى الزواج ممن تحب، بعد أن ثبت له أنه لا فائدة من محاولة إثنائها عن موقفها. ولذلك فإن جلالته يوافق على إتمام الزواج بشرط واحد هو أن تتم جميع الإجراءات فى مصر، وأن يعود الثلاثة فوراً إلى القاهرة.

ولم تكن «الملكة نازلى» فى حاجة إلى ذكاء كبير، لتدرك أن العرض ليس أكثر من مناورة تهدف إلى استدراجهم للعودة إلى حيث يمكن السيطرة عليهم والقضاء على مشروعهم، كما فعل النبيل «عمرو إبراهيم» مع ابنته «نعمت». فلم ترفضه وحسب، بل وقررت كذلك إلغاء الهدنة قبل انتهاء موعدها، وحددت يوم ٢٥ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ موعداً لعقد قران البرنسيصة والأفندى، وأرسلت برقية إلى الأميرة «فائقة» وزوجها «فؤاد صادق» - اللذين كانا يمضيان شهر العسل فى جزر «هاواي» - تطلب إليهما أن يعودا فوراً إلى «سان فرانسيسكو». أما وقد فشلت كل الأساليب من الاستعطاف والرجاء إلى التهديد والوعيد، فى إقناع الملكة والبرنسيصة أو إجبارها على العدول عن مشروعها الأحمق، فقد قررت القاهرة تغيير الاتجاه الذى تضغط فيه، من أقوى حلقات السلسلة إلى أضعفها، وهو «رياض أفندى غالى». فصدرت الأوامر إلى السفارة المصرية بـ «واشنطن» بأن



الرئيس الأمريكى ترومان، كاريكاتير بريشه الرسام الأمريكى «وايت»



كريم ثابت في الأربعينيات

الأثير الذى نجح فى إقناعه بأن الأوان قد آن لتضميد جراح حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، وبأن استمرار القطيعة بينه وبين «الوفد» ليس من مصلحة العرش، وأن ارتباطه بأحزاب الأقليات السياسية التى تداولت الحكم فيما بينها خلال السنوات الست السابقة، يهبط بشعبية القصر، خاصة أن هذه الأحزاب كانت قد فقدت كل رصيد لها، بعد سنوات من الفوضى والفساد وسوء الإدارة.

لكن العامل الحاسم، وراء موافقة «فاروق» على فتح صفحة جديدة مع «الوفد»، كان تأكيد «كريم ثابت» له، بأنه يستطيع أن يجزم -استناداً إلى مناقشات دارت بينه وبين صديقه «فؤاد سراج الدين باشا» - السكرتير العام للحزب العتيد، والرجل الثانى فيه - بأن بقاء الوفد ست سنوات بعيداً عن الحكم، قد علمه الحكمة، وبأنه لو عاد إليه، لن يكرر ما فعله مع القصر فى عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٢، وهو وعد قطعه «سراج الدين» باسمه، وباسم زعيم الوفد «مصطفى النحاس»، انتهى بأن اتخذ القصر، موقف الحياد التام فى الانتخابات العامة، ولم يتدخل لصالح أحزاب الأقليات، فأُسفرت - كما هى العادة فى كل انتخابات عامة نزيهة - عن فوز «الوفد» بأغلبية كاسحة.

أما و «كريم ثابت» هو مهندس سياسة التقارب مع القصر، وهمزة الصلة بين الاثنين، فقد كان طبيعياً، أن يستدعيه الملك، ليكلفه بأن يزور «النحاس» ويقص عليه قصة «رياض غالى» بأكملها، من ألفها إلى يائها، وأن يؤكد له، أنه لن يسلم بهذا الزواج مطلقاً وأنه سيتوسل بكل وسيلة لإحباطه وإفساده، لأن اختلاف الدين ليس

الأميركية - نشأت أثناء دورة تدريبية على العلوم الشرطية قضاها «كامل» فى أمريكا، فى أعقاب الاتفاق الذى عقده «حسن يوسف» إبان رحلته إليها، فقد استدعاه إليه وقال له :

- أنا عاوزك تسافر تقابل «مستر هوفر» وتطلب منه أن يعمل على إبعاد «رياض غالى» عن «أمريكا».

وعندما التقى «أحمد كامل» بوكيل الديوان الملكى «حسن يوسف باشا»، لكى يناقش معه ترتيبات المهمة، فوجئ بأن المطلوب إليه هو أن يسافر إلى «واشنطن» فى اليوم نفسه، لأنه لم يتبق على الموعد الذى حددته «الملكة نازلى» لإتمام الزواج - وهو ٢٥ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ - سوى خمسة أيام، فلما طلب منه إبلاغ السفير المصرى فى العاصمة الأمريكية بمهمته لكى يساعده على إتمامها، اتصل «حسن يوسف» هاتفياً بـ «كامل عبدالرحيم» وأبلغه بأن قائد بوليس القصور الملكية فى الطريق إليه.

وبالتوازى مع المهمة التى كلف بها «أحمد كامل» فى أمريكا، قرر الملك أن يستعين - كذلك بالحكومة المصرية، لكى تمارس ضغوطاً، تشعر «الملكة نازلى» بأنها لا تتحدى ابنها، ولكنها تتحدى الأمة كلها.

وكان حزب الوفد، قد فاز بالأغلبية فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى يناير (كانون الثانى) ١٩٥٠. وعاد «مصطفى النحاس باشا» ليتولى رئاسة الوزارة، بعد ست سنوات قضاها بعيداً عن الحكم منذ إقالته المهينة عام ١٩٤٤. وجاءت عودته فى إطار صفقة سياسية، أسهم فى عقدها «كريم ثابت» المستشار الصحفى للملك، وصديقه



١٩٤٧: كاريكاتير للفنان «رخا» نشرته مجلة «روز اليوسف» يعبر عن تأثير عقدة ٤ فبراير ١٩٤٢ على حياة زعيم الأغلبية «مصطفى النحاس» السياسية

الحائل الوحيد الذى يحول دون زواجهما فى نظره .

وكان المطلوب من «كريم ثابت» - طبقاً لتعليمات الملك - أن يقنع «النحاس» بأن يأخذ على عاتقه مهمة معالجة هذه المشكلة، حتى تدرك «الملكة نازلى»، أن الملك والوزارة متحدان فى موقفهما، من مشروع هذا الزواج، وأن الحكومة متضامنة مع الملك، وتتفق معه فى رأيه، وتشاطره استهجانه واستنكاره .

وطبقاً لما قاله «كريم ثابت» فى مذكراته، فقد اتصل بـ «النحاس» تليفونيا، واتفق معه على أن يزوره بعد العشاء، وبعد انصراف زائريه، ليتسنى له الاختلاء به، حتى يتكلم فى هدوء، فى موضوع وصفه بأنه «عائلى ويخص جلالة الملك» .

وفى العاشرة والنصف من مساء يوم لم يحدده «كريم ثابت»، ولكنه كان - فى الغالب وطبقاً لتسلسل الأحداث فى بداية الأيام العشرة الأخيرة من إبريل (نيسان) ١٩٥٠ - استقبله رئيس الوزراء فى حجرة صغيرة ملاصقة لحجرة نومه، بداره بـ «جاردن سيتى»، واستمع منه إلى قصة «فتحية» و«رياض غالى»، فعلق «النحاس» قائلاً : - كان الله فى عونك، فإن مصائبه العائلية تدك الجبال .

وتحمس «النحاس» لكل ما طلبه الملك، وقال لرسوله :

- أرجو أن تؤكد لجلالته، أن عواطفى كلها معه، وأننى أشعر بآلامه ومصائبه كأنها آلامى ومصائبى، وأننى أؤيده فى موقفه تمام التأييد، وأعدّه ببذل كل ما فى استطاعتى بذله لتحقيق رغبته .

وتأكيداً لذلك، طلب رئيس الوزراء من المختصين أن يطلبوا له «الملكة نازلى» فى «سان فرانسيسكو» على

الهاتف . وبعد ساعة تقريباً، كانت جلالتهما على الطرف الآخر من الخط، ويقول «كريم ثابت» إن المحادثة الهاتفية بين «النحاس» والملكة، قد استمرت حوالى ١٥ دقيقة، وأن «النحاس» كان ناعماً ولطيفاً فى بدايتها، فذكر جلالتهما بصداقتهما، وبما يمكنه لها من تقدير واحترام، واستفسر عن صحتها وصحة الأميرتين «فائقة» و«فتحية»، ثم سألها عن حكاية زواج الأميرة «فتحية» من «رياض غالى» فأيدت الواقعة، وأخبرته أن القرآن سيعقد بعد يومين، فقال لها : إنه لا يصدق أنها وافقت على هذا الزواج لاعتبارات لا تخفى على فطنتها، ولما أكدت له أن «رياض» قد أسلم، رد عليها بأن هذا النوع من الإسلام غير مقبول، فضلاً عن أن اختلاف الدين ليس العقبة الوحيدة، وكررت الملكة القول بأنها تؤثر سعادة ابنتها على جميع الاعتبارات، فقال لها : إن هذا الزواج يسئ إلى مركز الأسرة المالكة بوجه عام، وإلى جلالة الملك بوجه خاص، فردت عليه مكررة أن سعادة ابنتها هى التى تهمها فى المقام الأول، وانتهزت هذه الفرصة لتقول : إن «فاروق» لم يسأل عنها، بل أهملها وقصر فى حقها، وحق شقيقاته .

ويبدو أن «النحاس» أدرك أن عليه أن يكون أكثر حدة فى توضيح العقاقب التى سوف تترتب على إصرار الملكة على موقفها، فقال لها بحزم : إنه يحب أن يوضح لها أن الحكومة والشعب يؤيدان الملك فى موقفه، فقالت : إنها مقيمة على رأيها، مصممة على قرارها . وبعد أخذ ورد طويلين، أجابت الملكة «النحاس» إلى طلبه، ووافقت على تأجيل القرآن، ثلاثة أيام «علشان خاطره» على أن يتصل بها مرة أخرى قبل انقضاء الأيام الثلاثة .

وكانت الساعة قد بلغت الثانية صباحاً، حين غادر «كريم ثابت» بيت «النحاس» فى تلك الليلة العاصفة، التى كان «أحمد كامل» يستعد خلالها للسفر إلى «واشنطن».

وكان
الأمير لاي -
العميد - «كامل»
آنذاك فى
السادسة
والأربعين من
عمره، إذ ولد
عام ١٩٠٤
وعمل بعد

تخرجه فى كلية البوليس عام ١٩٢٤ ضابطاً بـ «قسم شرطة الأزبكية» ثم نقل إلى «بورسعيد»، وكان ضابطاً بإدارة حرس الوزارات برتبة اليوزباشى (الرائد) حين انتدبته تلك الإدارة فى بداية عام ١٩٣٧، مع زميل له، ليرافقا الملك الشاب ووالدته وشقيقاته فى رحلته الأوروبية، فأتيح له أن يتعرف بالملكة الوالدة، وأن يشاهد الفصل الأول من المأساة. ولفت انضباطه وأدائه لواجبه نظر الملك الشاب، فطلب نقله للعمل فى إدارة بوليس القصور الملكية وهى إحدى الإدارات التى تتبع «ديوان كبير الياوران»، وتقوم بمهام عدة من بينها حراسة القصور الملكية وشخص الملك، وتنقل إليه ما يرد إليها من أقسام الشرطة الأخرى من تقارير حول الأحداث السياسية والجنائية فى البلاد. وبعد أحد عشر عاماً من التحاقه بها عُيِّن فى عام ١٩٤٩ قائداً لبوليس القصور الملكية.

وبحكم التحاقه بالعمل بالقصر، فى وقت تواكب مع بداية عهد «فاروق»، فقد كان محل ثقة الملك وتقديره باعتباره أحد رجاله. كما كان بحكم عمله والثقة

فى شخصه على معرفة واسعة بالعالم الداخلى للأسرة المالكة، إذ كان من بين ما يكلف به، مهام تتعلق بجمع معلومات حول سلوك المحيطين بالملك سواء كن من صديقاته أم من أقربائه وحتى شقيقاته. وكان يقوم بمهمة من هذا النوع تتعلق بالأميرة «فائزة» حين اضطر إلى قطعها لطير إلى أمريكا، إذ كان «فاروق» يشك فى أن زوج شقيقته التركي «محمد على رؤوف» جاسوس إنجليزى ويستريب فى الحفلات التى كانا يقيمانها كل ليلة بقصرهما بالزهرية، ويتردد عليها كثيرون من الدبلوماسيين البريطانيين فى مصر وغيرهم من الأجانب، وينفقان عليها ببذخ على الرغم من سوء حالتهما المالية. كما كان يشك فى علاقة الأميرة «فائزة» الحميمة بأحد الروس البيض الذين ينتمون إلى الأسرة القيصرية، هو الأمير «بيبيكوف رومانوف». وكان من بين الذين استعان بهم الأمير لاي «كامل» فى أداء هذه المهمة، أفراد بوليس حرس الوزارات الذين كانوا يحرسون قصور الأميرات الشقيقات، إذ كلفهم بأن يرفعوا إلى القصر قوائم يومية بأسماء زائرى حضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة «فائزة».

وهكذا قطع «أحمد كامل» مهمة متابعة البرنسييسة «فائزة»، ليتوجه إلى واشنطن فيتابع البرنسييسة «فتحية». وما كاد يصل إلى العاصمة الأمريكية، حتى توجه على الفور إلى مبنى السفارة المصرية ليلتقى بالسفير، ويبلغه بتفاصيل المهمة التى كلف بها ولكن السفير تشكك فى جدواها قائلاً له: إن مسألة من هذا النوع ليست من اختصاصات المباحث الفيدرالية، وأن «المستر هوفر» لا يستطيع التدخل فيها. وما لبثت الساعات التالية أن برهنت على صحة توقعات السفير، فقد توجه

الملك وزوج شقيقته

لم تكن العلاقة بين الملك «فاروق» و«محمد على رؤوف» - زوج شقيقة فائزة - طيبة فى أى يوم من الأيام. وفى كتابه «طلاق إمبراطورة» يقول «كريم ثابت» المستشار الصحفى للملك، إن العلاقة بين الطرفين، قد أصابها الغتور منذ أصر «رؤوف» عقب زواجه من «فائزة» على الاحتفاظ بجنسيتها التركية، ورفضه - تبعاً لذلك - الالتزام بطقوس البروتوكول فى القصر الملكى المصرى، إذ أصر على حضور الحفلات الرسمية وهو حاسر الرأس، بدعوى أن الطربوش قد تم إلغاؤه فى تركيا، مما أدى إلى إصدار أمر بعدم دعوته إلى الحفلات الرسمية، ونبه على موظفى القصر بعدم السماح له بدخوله إذا كان حاسر الرأس.

ويقول «ثابت» إن موقف «فاروق» من «محمد على رؤوف» قد سرب إليه عمداً، فبدأ هو وزوجته يقللان من تردهما على القصر، إلا إذا وصلتتهما دعوة من الملك. ومع ذلك فقد كان يعامل «رؤوف» دائماً بفتور ملحوظ، ويكتفى بتحجته عند قدومه ثم يهمله تماماً، وأن «رؤوف» كان يحتفظ فى التعامل مع شقيق زوجته، فلا يفتح فمه بكلمة واحدة أثناء اللقاءات القليلة التى كانت تجمعهما، خشية أن يتعرض لكلمة قارصة من «فاروق» تسخف ما قاله، أو تعلق عليه بما يمس كرامته

38





مارس ١٩٤٩: «الأمير رومانوف»
يتوسط الأميرتين «فوزية» عن يساره
و«فائزة» عن يمينه أثناء إحدى الحفلات
الخيرية بفندق سميراميس

وفى اليوم التالى اتصل به «روجرز» هاتفياً وقال له: إن «المستر هوفر» يعتذر عن التدخل فى الموضوع لأنه مسألة دبلوماسية من اختصاص وزارة الخارجية الأمريكية.

وبذلك انتهت مهمة الأمير لاي «أحمد كامل» بالفشل بعد ساعات قليلة من وصوله إلى العاصمة الأمريكية. لكن التعليمات صدرت إليه - مع ذلك - بالبقاء والتعاون مع السفير فى محاولاته للحيلولة دون إتمام الزواج بكل وسيلة ممكنة.

وكانت أنباء «سان فرانسيسكو»، التى وصلت إلى السفير من القنصلية المصرية بها، تشير إلى أن «الملكة

«أحمد كامل» لمقابلة «هوفر» فوجده فى إجازة يمضيها خارج «واشنطن»، فالتقى بمساعده المستر «روجرز»، وكان يعرفه هو الآخر، وقال له: إن صاحب الجلالة ملك مصر يرجو إذا كان ذلك ممكناً أن تعمل المباحث الفيدرالية على إبعاد مغامر مصرى سيئ السلوك اسمه «رياض غالى» عن الولايات المتحدة، حتى لا يواصل احتياله على صاحبة الجلالة ملكة مصر. فاعتذر المستر «روجرز» على الفور، بأن مثل هذه المسائل ليست مما يجوز له التدخل فيها، ولكنه سوف يبلغ «المستر هوفر» طلبه فى رسالة عاجلة بالشفرة.



١٩٣٠: الأميرة فائزة في السابعة من عمرها

أو للتفاهم في الموضوع بعيداً عنه. ولم يحل ذلك بين السفير وبين إبلاغ الرسالة لـ «رياض»، وخلاصتها أن على الملكة أن تعلم أن القاهرة ستسحب منها ومن الأميرة «فتحية» جوازات السفر الدبلوماسية، وستطلب من السلطات الأمريكية طردهما من أمريكا إذا لم تتوقف كل إجراءات الزواج. ولم يكتف السفير بذلك بل عاد إلى القنصلية حيث كتب مضمون الرسالة في خطاب أرسله باسم الملكة، ليضمن أن تصل إليها من دون أي تحريف في نقلها أو لبس في فهمها.

وفيما بعد ذكر «رياض غالي»، أن «كامل عبد الرحيم» قد بدأ المقابلة بحديث ناعم طويل، أشار فيه إلى علاقته القديمة بوالده وصداقته بعائلته باعتبارهما من أبناء محافظة واحدة هي محافظة «أسيوط»، فضلاً عن أن السفير كان زوجاً لابنة «محمد محمود باشا» رئيس «حزب الأحرار الدستوريين» السابق، وأحد كبار أعيان المحافظة، ثم قال له: إن الملك «فاروق» يعرض عليه أن يدفع له مبلغاً يصل إلى ٥٠ ألف جنيه، رفعها أثناء المساومة إلى مائة ألف جنيه، إذا عدل عن إتمام الزواج. فلما رفض «رياض» العرض قائلاً: إن السعادة لا تشتري بالمال، عاد السفير يغريه بتعيينه ممثلاً لمصر في عضوية مجلس إدارة «شركة قناة السويس»، مع ضمان بقائه في هذا المنصب حتى عام ١٩٦٨، تاريخ انتهاء الامتياز الممنوح للشركة بإدارة القناة، ويفيض في شرح الإمتيازات والمخصصات التي يكفلها له هذا المنصب لكنه رفض كذلك.

ثم صعد إلى غرفة الملكة فأخبرها بما جرى فقالت له وهي تضحك:

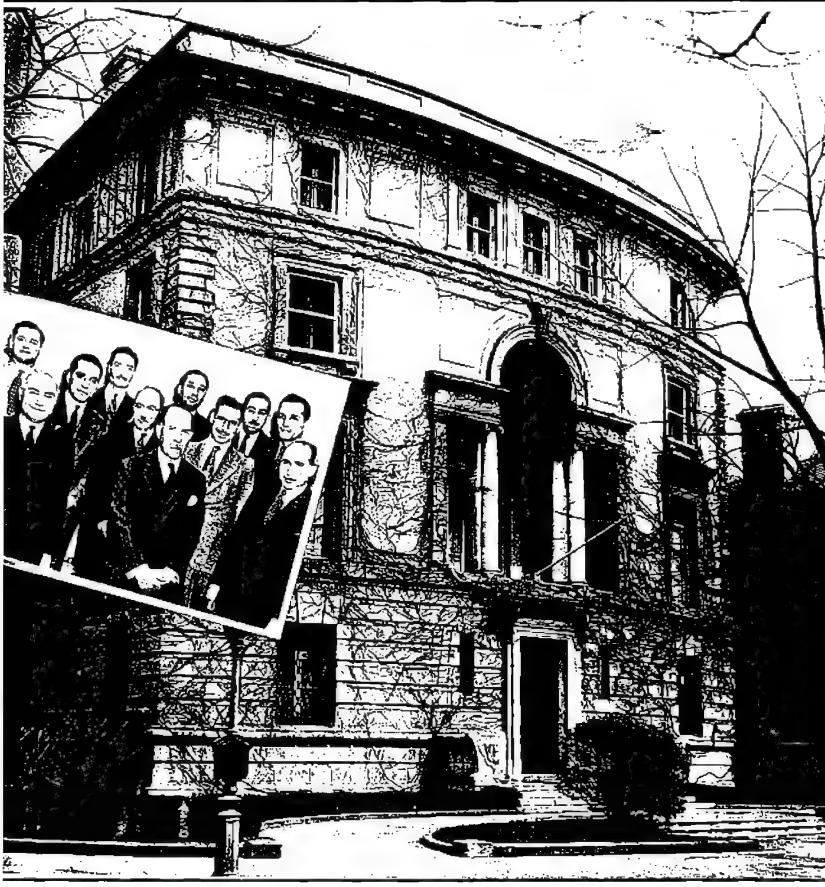
— ولماذا لا تقبل؟

فقال:

نازلي» تسعى لعقد الزواج المدني والديني في يوم واحد هو يوم ٢٥ إبريل (نيسان) ١٩٥٠، فتوقع أن يقوم بذلك إمام جامع «سكرمنتو» الباكستاني، الذي قام بعقد قران الأميرة «فائزة» و«فؤاد صادق»، واتصل على الفور بزميله سفير الباكستان الذي استجاب إلى رغبته وزوده بخطاب إلى إمام هذا الجامع «السيد عبد الرحمن علي خان»، يطلب إليه فيه أن يمتنع عن عقد زواج البرنسييسة «فتحية» و«رياض أفندي غالي».

وطار السفير وبصحبه الأمير لاي (العميد) «أحمد كامل» إلى «سان فرانسيسكو» ومنها إلى «سكرمنتو»، حيث قابلا إمام الجامع وسلمه «كامل عبد الرحيم» خطاب السفير الباكستاني وطلب إليه أن يمتنع عن عقد الزواج، وأن يبلغ القنصلية المصرية بكل معلومات تصل إليه عن شروع غيره في القيام بهذه المهمة. تحمس الشيخ «عبد الرحمن» لتنفيذ ما طلبه منه السفير وأثبتت المكافأة المجزية التي قدمت له مشفوعة بوعد، بأن صاحب الجلالة ملك مصر سوف يقدر خدماته للعرش، إنها ذات فائدة كبرى؛ إذ قام إمام «جامع سكرمنتو» بدور مهم في عرقلة عقد الزواج على امتداد الأسبوعين التاليين.

وقبل أن يغادر السفير «سان فرانسيسكو» طلب مقابلة «الملكة نازلي»، فحددت له موعداً ما كاد يصل فيه إلى فندق «فيرمونت» حيث كانت تقيم، حتى وجد «رياض غالي» يستقبله ليعتذر له بأن مرضاً طارئاً حال بين الملكة، وبين لقائه في الموعد، وبأنها قد كلفته بأن يتلقى نيابة عنها الرسالة التي يريد إبلاغها لها. وفهم السفير أن الملكة تتعمد بذلك إبلاغ قصر عابدين بأنها ترفض كل محاولة لعزل «رياض»



١٩٥٠: مبنى السفارة المصرية
بواشنطن مركز الاتصالات والمفاوضات
لإفشال مشروع الزواج بين البرنسيصة
والأفندي، وفي الزاوية طاقم السفارة
يتصدره السفير «كامل عبدالرحيم».
وفي أقصى اليسار «د. محمود فوزي»
الذي أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية
في عهد الثورة

أن كل ما يشاع عن أنه نصاب أو طامٍ
في أموالها كذب، وإلا ما رفض هذ
العرض المغري.
وبعودة السفير إلى مقر عمله في
«واشنطن» وقعت مهمة مراقبنا
الأحوال في «سان فرانسيسكو» على
عاتق الأمير لاي - العميد - «أحمد
كامل»، الذي تلقى صباح يوم ٢٥
إبريل (نيسان) ١٩٥٠ اتصالاً هاتفياً
من إمام جامع «سكرمنتو»، أبلغه
خلاله بأن «رياض غالي» قد اتصل با
وطلب إليه الحضور إلى «سان
فرانسيسكو» لعقد زواجه في مساء.
اليوم نفسه، وأنه وعده بالرد عليه
لأنه خشي أن يرفض، فيستعير
«رياض» بغيره، وخاصة أنه يوجد في
«سان فرانسيسكو» ذاتها أمريكي
مسلم اسمه «عبدالرحمن لوتسن» على

- لأن «آتي» عندي بالدنيا كلها.
وكان العرض دليلاً على مدى
التخبط الذي كانت القاهرة تعالج به
الأمر، إذ لم يكن فيه ما يدفع شاباً
مغامراً مثل «رياض» لأن يتنازل عن
زواج يعده بثروة ومكانة تفوق
ما يعرض عليه عشرات المرات، وأن
يستبدل مصاهرة الملك بعضوية مجلس
إدارة إحدى الشركات. كما جاء دليلاً
على مدى إدراك الملك «فاروق» بأنه
أصبح مغلول اليد، عاجزاً عن التصرف
بعد أن استولى الشاب المغامر على
شقيقته ووالدته. لذلك لم يستفد أحد
من تقديم العرض سوى «رياض» نفسه
الذي ازداد يقين «الملكة نازلي» والأميرة
«فتحية» بمدى ما يتمتع به من نزاهة
وشرف بعد هذه الواقعة التي
استخدمتها الملكة فيما بعد، للتدليل على



الأميرالاي (العميد) أحمد كامل

يتصل بالقاهرة ثم يعود للاتصال به. لكن «أحمد كامل» لم يجد فائدة في الانتظار وقرر أن يقوم بمحاولة لمواجهة «الملكة نازلي» و«الأميرة فتحية» و«رياض غالي».

ولم يكن قرار «أحمد كامل» بمواجهة الموقف ومحاولة اقتحام المكان الذي يتم فيه عقد زواج البرنسياسة والأفندي، تعبيراً فحسب عن إخلاصه لسيدته الملك، ورغبة في نجاح مهمته التي كانت - كما ذكر فيما بعد زميله في الحاشية الملكية الدكتور «يوسف رشاد» - مجرد محاولة دفع الشرطة الأمريكية لإخراج «رياض غالي» من أمريكا أو العودة بالملكة والأميرتين، بل جاء القرار كما ذكر هو نفسه فيما بعد، تعبيراً عن غضبه - كمصري - للإهانة القومية التي يوشك أن يلحقها زواج البرنسياسة بالأفندي، وهو مايكشف عن العقلية التي كان يعالج بها القصر القضية، والتي انتقلت منه بعد ذلك إلى الصحف، ومنها إلى الرأي العام، وحولت الأميرة «فتحية» من شخص إلى «وطن».

وبجسارة وعقلية رجل شرطة يثق في الأرض التي يقف عليها، وفي الجهة التي يتحدث باسمها، غادر الأميرالاي (العميد) «أحمد كامل» مقر القنصلية المصرية بـ«سان فرانسيسكو» في طريقه إلى منزل المستر «شويدن» والد طبيب «الملكة نازلي» حيث يجري - كما كان يظن - الاحتفال بعقد قران البرنسياسة على الأفندي، وعندما وصل إليه في الثامنة والنصف وجده عبارة عن فيلا من دورين تتلأل أنوارها وتزدحم ممرات حديقتها بالسيارات، فأيقن أن الحفل قد بدأ. وصعد الدرجات القليلة التي تقود إلى الباب الرئيسي ودق الجرس، ليفاجأ

صلة وثيقة بـ«الملكة نازلي». واقترح «أحمد كامل» على إمام جامع «سكرمنتو» أن يطلب من «رياض» تأجيل الزواج لليوم التالي. وبادر بالاتصال بالأمريكي المسلم الذي ذكر اسمه ليعرف منه أن «رياض» كان قد اتصل به هو الآخر، وأنه لا يستطيع الاعتذار، إذ كان قد أصدر بالإنجليزية كتاباً عن «أصول الإسلام»، وقدم نسخة منه إلى «الملكة نازلي» التي كانت كريمة جداً معه، ولكن «أحمد كامل» استطاع إقناعه بالاعتذار فوعد بذلك.

ولم يكد الأميرالاي «أحمد كامل» يعود إلى القنصلية، بعد أن اطمأن من مكتب تصاريح الزواج، إلى أن «رياض غالي» لم يحصل حتى الساعة الثالثة ظهراً على تصريح بعقد زواجه، حتى علم بأنه قد استخرج التصريح في الساعة الرابعة، فاتصل على الفور بإمام «جامع سكرمنتو» الذي أبلغه بأن «رياض» قد اتصل بمسلم باكستاني يدعى «بدر الدين» يقيم في مدينة تبعد حوالي خمسين ميلاً عن «سكرمنتو» وطلب إليه الحضور لعقد الزواج، ومعه شاهدان مسلمان. وأضاف «عبد الرحمن خان» أنه بمجرد أن علم بذلك أرسل مندوباً من عنده إلى «بدر الدين» ليخطره بعدم إقحام نفسه في قضية شائكة كذلك، ويطلع على الخطاب الذي كان السفير الباكستاني قد أرسله إليه في هذا الشأن.

وفي الساعة والنصف علم «أحمد كامل» أن هناك احتفالاً يقام بمنزل والد الطبيب الخاص «للملكة نازلي»، وهو المنزل نفسه الذي عقد فيه قران الأميرة «فائقة» على «فؤاد صادق» قبل أسابيع - فتبادر إلى ذهنه أن الزواج سيتم عقده. واتصل على الفور بالسفير الذي بدا فاقد الحيلة، وطلب إليه أن ينتظر حتى



الملك فاروق والأميرة فائزة، في احتفال
بعيد شم النسيم

بينهم «رياض غالى»، الذى غادر صالة الاستقبال إلى مدخل المنزل ليحاول تهدئة الضيف الثقيل. لكن «أحمد كامل» ما كاد يراه حتى ازدادت لهجته حدة، وصوته ارتفاعاً وهو يتهمه بعدم الوطنية وبالإساءة إلى مصر وإلى الملك، ويهدد كما قال «رياض» فيما بعد، بنسف المنزل على من فيه إذا لم يوقف هذا الاحتفال فوراً.

ومع تصاعد الضجة على نحو لفت أنظار المدعويين الذين ساورهم القلق، اضطرت «الملكة نازلى» لمواجهة «أحمد كامل» بنفسها فتقدمت نحوه وهى تقول له بغضب:

- إيه الثورة دى كلها.

وانحنى الجنرال على يد الملكة الوالدة يقبلها، وتقدمته إلى صالون مجاور ليحيط عن سؤالها بنبرة أقل غضباً وأكثر حزناً. وفى حديث طويل حاول أن يثير به عواطفها ومخاوفها، قال لها: إنه جاء لكى يبلغها أن هذا الزواج يسىء إلى الملك وعرشه، ويعطى كثيرين فرصة كانوا ينتظرونها للتشهير به وبك، مما يؤدى إلى اهتزاز

المستر «شويدز» - الذى فتح له الباب - بشخص يرتدى الملابس العادية مما يدل على أنه ليس من المدعويين، يتحدث إليه بجفاء واضح ويقدم له نفسه باعتباره «الجنرال كامل» ممثل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر، ثم يندفع ليسأله بعبارات غاضبة، عما إذا كان من اللياقة أن يشجع فتاة صغيرة تنتمى لأسرة مالكة عريقة على أن تعقد قرانها على مغامر أفتاق بدلاً من أن يحول بينها وبين هذا التصرف الشائن. ووجد صاحب المنزل نفسه فى مأزق إذ لم تكن له صلة مباشرة بالموضوع، أو معرفة وثيقة بـ «الملكة نازلى» وهو ما قاله للجنرال الغاضب قبل أن يستأذن منه فيدخل إلى المنزل ليعود بابنه، ويقدمه له باعتباره طبيب الملكة، الذى نظم هذا الحفل بناء على طلبها. ولأن خطة الجنرال، كما ذكر فيما بعد، كانت تقوم على إثارة ضجة تنتهى بإفشال الحفل، فقد دخل فى مناقشة عنيفة مع الطبيب احتد خلالها كل منهما على الآخر. وارتفعت أصواتهما لتصل إلى المحتفلين ومن



١٠ فبراير (شباط) ١٩٥٠: وبينما المفاوضات تجري لوقف الزواج احتفل فاروق بعيد ميلاده الثلاثين ونشرت الصحف صورته وهو يرتدى الروب الجامعي، كانت جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) قد أهدته الدكتوراه الفخرية بمناسبة زيارته لها في فبراير (شباط) ١٩٣٩، وأهدته جامعة فاروق الأول (الإسكندرية الآن) الدكتوراه الفخرية بمناسبة افتتاحه لها في فبراير (شباط) ١٩٤٣

تقف وراءه وتتابع المناقشة بينه وبين أمها، عندما وصل إلى النقطة التي يبدو أنها استنفذتها، قاطعته لتقول وهي تقول بصوت حاد:

- وطي صوتك شوية فيه ناس أمريكيان جوه يقولوا إيه!!
وعندما استدار ليوأجبهها وجدها تنظر إليه بكراهية شديدة أكدت له أن «الملكة نازلي» كانت على حق عندما قالت له: إن «فتحية» هي التي تصر على الزواج وترفض كل محاولة لتأجيله أو العدول عنه، فقال لها:
- سموك السبب في ده كله وأنا صوتي كده.

فقالت له:

- أنت قليل الأدب!

وبذل الأمير لاي «أحمد كامل» مجهوداً عنيفاً بدت آثاره في احتقان وجهه لكي يتمالك أعصابه، فلا يرد الإهانة بمثله، وقال لها بانفعال يحاول السيطرة عليه:

- لو سموك فهمت كلامي، وأدركت النتيجة اللي ح تترتب على موقفك كنت تشكريني مش تشتميني.

وتدخلت «الملكة نازلي» لتخفف من تأثير الإهانة، فقالت له في شبه اعتذار:

- ماتزعلش، هيه من عشمها بتقول لك الكلام ده. لكن الجواز ح يتم. وتمسك «أحمد كامل» بأخر أهداب الأمل وواصل الحوار مع الملكة الوالدة قائلاً:

- أرجو أن تؤجلي جلالتك الزواج لمدة ٢٤ ساعة، فقد يتصل بك جلالة الملك، أو رئيس الديوان فتعرفين الأوضاع على حقيقتها. فسألته:

- أنت متأكد إن حد من مصر ح يتصل بي!

قوائم العرش تحت ابنك الذي لا أشك في أنك تحبينه وتحرصين على مستقبله.

وصمتت «الملكة نازلي» قليلاً قبل أن تقول:

- «فاروق» هو اللي وصل الحالة إلى هذا الحد، والعرش إذا كان يبقى أو يزول دي حاجة في إيد ربنا.

ولابد أن «أحمد كامل» قد دهش للمنطق القدرى الذي يغلف عبارات الملكة الوالدة التي لم تبد أى اهتمام أو تجاوب مع مخاوفه من الأخطار التي تحيق بالعرش فقال:

- كل حاجة صحيح في إيد ربنا، ولكن مسألة الجواز دي حتكون قنبلة تطيركم كلكم، ولو كنت في مصر هذه الأيام لارتعت من حالة ابنك ومن حالة العرش وما هو معرض له.

وللمرة الثانية تجاهلت الملكة حالة العرش، وقالت:

- «فتحية» دي بنتي وعازية أخدمها، و«رياض» عاوزه أكافئه لأنه خدمنى، ثم «فاروق» عمل لى إيه؟ أنا كنت عيانة وأموت ما فكرش إنه بيعت لى حد من إخواته، أنا عاوزه الجواز ده تتم.

ومع أن كل الدلائل كانت تدل على أن كلا منهما يتحدث بلغة تختلف عن لغة الآخر وبمنطق يختلف عن منطق، وعلى الرغم من إدراك «أحمد كامل» بأن المشتركات بين مصلحة الملك الابن والملكة الوالدة - التي كان يظن أنها كافية لإعادتها إلى صوابها - لم تكن قائمة إلا في رأسه، إلا أنه واصل المحاولة قائلاً:

- أنت مسلمة ودي أميرة بنت ملك وأخت ملك والعائلة لها نظام يجب أن يعمل به، وزواج أخت الملك المسلمة من شاب مسيحي ده له معان كثيرة بطلالة. وجاءه الرد هذه المرة من البرنيسية «فتحية» التي فوجئ بها



١٩٣٧: الأميرة «فتحية» تجمع بعض ثلوج سان مورتيز، لتعطيها لشقيقتها «فائقة»، حتى تقذف بها شقيقتيهما «فوزية» و«فائزة» اللتين لم تظهرها في الصورة

قال:

- متأكد جداً.

قالت:

- إذا كان كده.. أنا مستعدة أنتظر.

ولكن مش أكثر من ٢٤ ساعة.

ثم أشارت إلى منضدة قريبة وقالت وكأنها تتحداه:

- التليفون أهه، اتفضل اطلبهم.

واعتذر «أحمد كامل» بأن الاتصال

بالقاهرة يتطلب حوالى سبع ساعات

وأنه لذلك يفضل أن يجريه من الفندق

الذى يقيم فيه، ثم حياها وانصرف

ليتصل بالسفير «كامل عبد الرحيم» فى

«واشنطن» فيبلغه بما حدث. قال له

السفير: حاكم مصر حالاً!

ولم يعرف «أحمد كامل» إلا فى

اليوم التالى أن «الملكة نازلى» كانت

تناور عليه، وأن إتمام الزواج فى هذه

الليلة كان مستحيلاً، لأن المواطن

الباكستاني «بدر الدين» - الذى اتفق معه

«رياض غالى» على عقد القران طبقاً

للشريعة الإسلامية - قد استجاب

لضغوط الرسول الذى أرسله إليه

السيد «عبد الرحمن خان» - إمام جامع

«سكرمنتو» - فتعلل بأنه لم يجد

شاهدين مسلمين. لكن «الملكة نازلى»

أجلت عقد الزواج المدنى الذى لم يكن

هناك عائق من إتمامه، بعد أن حصل

«رياض» على إذن بذلك من مكتب

تصاريح الزواج، إذ كانت تفضل تحرير

العقدين فى يوم واحد لكى تكسر من

حدة المعارضة.

ومع أنها كانت ضعيفة الأمل فى أن

ابنها سيتصل بها مباشرة ليناقشها فى

الأمر، إلا أنها بموافقتها على فتح باب

المفاوضة من جديد، توهمت أن

باستطاعتها أن تقنع المتصلين به بأنها

لا ترغب فى إثارة ضجة حول

الموضوع، وأن من الحكمة أن تتعامل

القاهرة مع الأمر الواقع، وهو ما قالت

بوضوح للسفير المصرى «كامل عبد

الرحيم» الذى اتصل بها من «واشنطن»

هاتفياً فى اليوم التالى. ثم كررته لرئيس

الوزراء «مصطفى النحاس باشا» - الذى

اتصل بها هو الآخر هاتفياً - فقد أشارت

إلى التصرف الحكيم الذى قام به «شاه

إيران» الذى يتجه للعفو عن أخته

الأميرة «فاطمة» بعد أن أعلن زوجها

الأمريكى الكاثوليكي استعداده لإشهار

إسلامه. وقالت إنها على استعداد

لتأجيل الزواج حتى يوم ٣٠ إبريل

(نيسان) ١٩٥٠، ليتم إشهار إسلام

«رياض غالى» أولاً فى السفارة

المصرية على يد أحد رجال الدين

المسلمين. واعترض «النحاس» على

ضيق الوقت المتاح للمناقشة فى

الاقتراح، وطلب مهلة أطول لصعوبة

التوصل إلى إقناع من بيدهم الأمر

بقبول الفكرة خلال تلك الفترة

القصيرة.

واستجابت الملكة الوالدة جزئياً

لمطالب «النحاس»، فلم تعلن عن تحديد

أى موعد آخر لعقد الزواج. وأدلى

«رياض غالى» بتصريحات للصحف

التي كانت تتابع القضية، قال فيه: إن

هناك ظروفاً طرأت وأدت لتأجيل

الزواج، وأن هناك مساعى تبذل

للاتصال بالقاهرة للحصول على

موافقة الملك، ومع أن «الملكة نازلى» قد

اعتذرت عن الإجابة عن أسئلة

الصحف، إلا أنها أذنت لوصيفتها

السيدة «بهيجة محب» - التي كانت

مريضة فى المستشفى - بأن تدلى

للصحفيين بتصريح قالت فيه: إن الملك

«فاروق» من أصحاب القلوب الكبيرة

وجلالة الملكة الوالدة لا تشك فى أنه

يسعى لسعادة شقيقاته. وهو مافهم

باعتباره رسالة استرضاء غير مباشرة

ترسلها الملكة الوالدة إلى الملك الابن

لعلها تساعد فى إنجاح المفاوضات.



السيدة «زينب الوكيل» حرم زعيم الوفد
«مصطفى النحاس باشا»، كانت
صداقتها الحميمة للملكة «نازلي» أحد
أسباب معارضة الحكومة في توسيع
نطاق حملة التشنيع ضد الملكة الوالدة

ظل مذهولاً لعدة أيام بعد أن اتصل به
سعادة السفير الباكستاني هاتفياً
ليرجوه الالتزام بالوعد الذي قطعه
للجنرال «كامل» بعدم التدخل في
الموضوع الذي حدثه عنه.

وهكذا اعتذر «نور الدين» عن الوفاء
بمواعده مع «رياض غالى»، وغادر
«سان فرانسيسكو» عائداً إلى بلده في
الجنوب، مما اضطر «رياض» الذي لم
يكن قد تنبه بعد إلى مناورات الطرف
الآخر - إلى معاودة الاتصال بالسيد
«عبد الرحمن غالى» إمام جامع
«سكرمنتو»، الذي كان قد حسم موقفه
بعد الخطاب الذي حمّله إليه «كامل»
عبد الرحيم» من المستر «أصفهاني»، إذ
كان موظفاً في الحكومة الباكستانية
ولا يستطيع أن يعصى أمراً لسفير
بلاده.

ويبدو أن الارتباك الذي حدث نتيجة
لحالة الحصار التي نجح «أحمد كامل»
بالتعاون مع «كمال سعد الدين» - نائب
القنصل المصري بـ «سان فرانسيسكو» -
في إحكام حلقاتها حول مشروع
الزواج، قد شجع القاهرة على شن
هجوم شامل، لعلها تنجح في تحقيق
أهدافها، ففي يوم الجمعة ٢٨ إبريل
(نيسان) ١٩٥٠، وبعد أن أدى الملك
«فاروق» صلاة الجمعة في جامع
«الرفاعي»، ثم زار ضريح والده الملك
«فؤاد»، بمناسبة ذكرى وفاته الرابعة
عشر، انتقل إلى استراحة الخاصة
الملكية الملاصقة للمسجد. وأرسل «عمر
فتحى باشا» كبير الياوران إلى
«النحاس باشا» ليدعوه إلى مقابلته.

وكان رئيس الوزراء يهتم بركوب
سيارته، بعد أن أدى الصلاة مع الملك
ليسبقه إلى «مبرة فؤاد الأول» ويكون
في استقباله عند وصوله إليها، فعاد
إلى الاستراحة، واجتمع مع الملك لمدة

لكن عدم ثقة كل طرف من أطراف
الحرب في الطرف الآخر، وإصراره
على عدم التنازل عن أهدافه، ظل السمة
الغالبة على فترة الهدنة الثانية كما كانت
الحال في الهدنة الأولى. فقد نجح
«رياض غالى» أثناء تلك الفترة في إغراء
«بدر الدين» بالقدوم إلى «سان
فرانسيسكو» حيث يستطيع الحصول
على ما يريد من نقود ومن شهود. وما
كاد يصل إلى المدينة حتى عثر على
رجل ألباني مسلم اسمه «رمضان»
يعمل حمّالاً في الجمر ك قبل أن يشهد
على عقد الزواج - وأسرع الجنرال
«أحمد كامل» إلى الميناء ليجتمع بالحمال
الألباني على أحد أرصفتها. وقال
«رمضان» إن «بدر الدين» قد اتصل به
فعلماً، وأنه اتفق معه على أن يلتقيا في
الرابعة والنصف من بعد ظهر اليوم
نفسه، لكي يكونا شاهدين على إشهار
«رياض» لإسلامه.

ودهش الرجل حين فوجئ بمحدثه
يطلب إليه باسم صاحب الجلالة ملك
مصر بأن يعتذر عن هذا الموعد، ورد
على ذلك أنه يعتقد أن الاستجابة لرغبة
أحد المسيحيين في إشهار إسلامه عمل
صائب لا يرى مبرراً للعدول عنه. ولأن
«أحمد كامل» لم يكن يريد إذاعة
تفاصيل كثيرة فقد اكتفى بتريد
عبارات غامضة من نوع أن للأمر
خلفيات أخرى. ومع أن الرجل وعد بأن
ينفض يده من المسألة، إلا أن التردد
وعدم التصديق كانا باדיان على وجهه،
مما اضطر «أحمد كامل» لكي يطلب
نجدة دبلوماسية، فاتصل بالسفير
المصري الذي اتصل على الفور بزميله
«المستر أصفهاني» - سفير الباكستان
بالولايات المتحدة - طالباً منه التدخل
شخصياً لدى «نور الدين» و«رمضان».
ولابد أن حمّال الميناء المسكين قد



الأميرة فائزة وإلى جوارها الأميرة
فتحية

نصف ساعة، ثم توجهها معاً في السيارة الملكية إلى المبرة. وخلال هذا الاجتماع القصير شكر الملك رئيس وزرائه على مساندته وطلب منه أن تتدخل الحكومة رسمياً لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتطلب إخراج «الملكة نازلي» والأميرتين و«رياض أفندي غالي» من الأراضي الأمريكية. وأن تبلغ الملكة الوالدة بالإجراءات التي يمكن أن تتخذ ضدها إذا خالفت قانون الأسرة المالكة الذي يعطى الملك، وحده، سلطة الموافقة على زواج أعضائها. ولم يمانع الملك في أن يقوم «النحاس» باتصال تليفوني آخر، لمحاولة إقناع الملكة بالعدول عن مشروع زواج البرنسيصة والأفندي.

ومع أن «مصطفى النحاس» لم يكن - من حيث المبدأ - ميالاً إلى الأسلوب العنيف الذي يعالج به الملك «فاروق» الموضوع، إلا أنه لم يجد بأساً من القيام بمحاولة أخيرة، فاتصل بالسفير المصري بـ «واشنطن» «كامل عبدالرحيم»، وطلب إليه إبلاغ الحكومة الأمريكية رسمياً بما تطلبه الحكومة المصرية، لكن السفير لفت نظره إلى أنه ليس من الحصافة التقدم بطلب رسمي بهذا الشأن لمخالفته للقوانين الأمريكية، وطلب منه أن يترك له التصرف في الموضوع طبقاً لما يراه.

وفي منتصف الليلة ذاتها، اتصل رئيس الوزراء بـ «الملكة نازلي» في «فندق فيرمونت» هاتفياً، وكان «رياض غالي» هو الذي تلقى المكالمات وأقنع الملكة بالرد عليها، إذ كانت قد يئست تماماً من سماع أى جديد من القاهرة، بعد الموقف العدائى الذى اتخذته القنصلية منها. واندفع «مصطفى النحاس» - استناداً إلى الصداقة الوثيقة التى كانت تربط بين زوجته «زينب الوكيل» وبين الملكة

الوالدة - فى حديث طويل، رجاء فى بدايته جلالته أن تقدر الظروف التى تمر فيها البلاد، والتي تحيط بالعرش، وأن تعدل عن هذا المشروع، وتعود معززة مكرومة وبصحبتها الأميرتان إلى القاهرة، مبدئياً استعداد الحكومة، لكى تقوم بكل الواجب نحو استقبالها استقبالاً رسمياً، حتى لو تطلب الأمر أن يسافر أحد الوزراء لكى يعود معها، أو أن يسافر هو بنفسه، رغم ظروفه الصحية غير الملائمة، إلى «سان فرانسيسكو» لهذا الغرض، كما فعل فى عام ١٩٤٣ عندما تركت القاهرة غاضبة إلى «القدس».

لكن هذه المقدمة الودود، لم ترحح الملكة الوالدة عن موقفها فقد تمسكت بأن كل حديث عن العودة، لا بد أن يسبقه اعتراف رسمى بزواج الأميرتين.

وفى مواجهة إصرار الملكة على موقفها انتقل «النحاس» من الرجاء إلى التهديد طالباً منها منع الزواج بأى ثمن، وإلا فإن الحكومة ستسعى رسمياً لدى الحكومة الأمريكية لإعادتها إلى مصر، وسحب جوازات السفر الدبلوماسية التى تحملها هى والأميرتان، وردت الملكة قائلة: إن ذلك إجراء غير قانونى وأن على الحكومة أن تدعو البرلمان للانعقاد لعرض الموضوع عليه، وأنها واثقة من أنها ستحصل على موافقة أغلبية النواب على إتمام الزواج بين «البرنسيصة» و«الأفندي»، وقال «النحاس»: «ثقى يا صاحبة الجلالة أن هذا الزواج سيكون أول مسمار ينزع من عرش ابنك الملك، وأول مسمار يغرس فى نعشه».

وفى اليوم التالى اتصل السفير «كامل عبد الرحيم» بالأميرلاى «أحمد كامل» من «واشنطن» وطلب إليه أن يسأل الطبيب الذى يعالج «الملكة نازلي»



الملكة «نازلى» مع الأميرتين «فتحية» و«فائقة» عند وصولهن إلى باريس ومعهما سفير مصر في فرنسا

فرانسييسكو»، وصلت الأميرة «فائقة» وزوجها «فؤاد صادق» قادمين من جزر «هاواي» بعد أن قطعوا شهر العسل، فأسرع «أحمد كامل» يلتقى بهما، ليطمئن على موقفهما. ومع أنهما تحفظا على مشروع زواج الأميرة «فتحية» من «رياض غالى» إلا أنهما اعتذرا عن التدخل، قائلين: بأن كل محاولتهما السابقة للتدخل، قد تحطمت أمام إصرار البرنسييسة «فتحية». وانتقل «فؤاد صادق» مع «أحمد كامل» إلى القنصلية، حيث اتصل بالسفير في «واشنطن» وأبلغه بموقفه، وأعلن له، أنه وزوجته الأميرة «فائقة» رهن إشارة حضرة صاحب الجلالة، وأنهما مستعدان للعودة فوراً إلى القاهرة، إذا طلب إليهما ذلك.

وعاد «أحمد كامل» يتصل بـ«حسن يوسف باشا» - رئيس الديوان - ليطلب إليه مواصلة الإلحاح على الملك «فاروق» لكى يتصل بوالدته، أو بشقيقته الأميرة «فتحية» مؤكداً له أن اتصالاً على هذا المستوى، قد يكون مفتاح حل الأزمة كلها، لكن «حسن يوسف» قال ملخصاً المأساة:

- مش راضى!

كانت الخيوط قد تقطعت إلى الأبد بين الملك وأمه، قبل ذلك الحين، وبعده، وإلى أن غادر الدنيا قبل أن تغادرها الأم بأكثر من عشرين عاماً. ولم تسفر المناقشات الهاتفية التى دارت بين الملكة الوالدة، والأميرة العاشقة، وبين كل من «شريف

عما إذا كانت صحتها تمكنها من السفر فى حالة ما إذا طلبت الحكومة الأمريكية ذلك؟ فالتقى بالطبيب وبوالده - بحضور نائب القنصل - فى المنزل نفسه الذى جرت فيه قبل أيام المشادة بينهما وشرحا لهما خلفيات الأزمة، فيما يشبه الاعتذار عن الطريقة غير البروتوكولية التى اقتحم بها «أحمد كامل» منزل الأسرة قبل أيام.

وقال «شويدز» الأب، إنهما لم يسعيا من جانبهما، لكى تكون هناك علاقة بينهما وبين «الملكة نازلى» وأنها هى التى سعت إلى ذلك، لأن ابنه هو طبيبها الخاص، وأنهما لا يعرفان شيئاً عن ملايسات زواج الأميرة «فائقة» من «فؤاد صادق»، إلا أن الملكة فضلت أن تحتفل بزواجهما فى منزل «آل شويدز» على الاحتفال به فى الفندق، فوافقا على ذلك، وشكا «شويدز» الابن، من أنه يتقاضى أتعاباً قليلة عن علاج الملكة الوالدة، وأنه يعتقد - بعد ما سمعه من الجنرال ونائب القنصل - أن «رياض» يقطع لنفسه جزءاً من تلك الأتعاب. وقال إنه كطبيب مستعد لكى يقرر أمام أية جهة بأن صحة «الملكة نازلى» لا تحول بينهما وبين السفر.. وقال الاثنان، إنهما يوافقان تماماً، على أنه لا مصلحة لهما فى إقحام نفسيهما فى مسائل شائكة ليسا طرفاً فيها، ولا يريدان أن يكونا كذلك.

وباطمئنان السفير إلى موقف الدكتور «شويدز» أبلغ «أحمد كامل» بأن يستعد لاستقبال المستر «ستابلر» الدبلوماسى بوزارة الخارجية الأمريكية الذى سيصل إلى «سان فرانسيسكو» لكى يلتقى بـ«الملكة نازلى» وأن يمكنه من إتمام اللقاء بها.

وقبل ساعات من وصول الدبلوماسى الأمريكى إلى «سان



١٩٣٠: الأميرة فوزية وهي في الثامنة من عمرها تحمل شقيقها الرضيعة الأميرة فتحية

صبرى باشا» والأميرة «فايزة» إلا عن نتيجة واحدة، فقد نبهت الملكة الأم، إلى أن الاحتفال بزفاف صغرى بناتها، فى أسبوع الاحتفال بالذكرى الرابعة عشر لرحيل الملك «فؤاد» أمر قد يساء تفسيره، ولو لم تكن الملكة حريصة على أن تقلل بقدر الإمكان من انتقادات الناقدين، لما اهتمت بالملاحظة، ولما أعلنت تأجيل عقد الزواج إلى ١٠ مايو (آيار) ١٩٥٠.

وظل الأمل الأخير معقوداً على نتيجة اللقاء بين «الملكة نازلى» والمستتر «ستابلى» مندوب وزارة الخارجية الأمريكية، الذى وصل إلى «سان فرانسيسكو» فى أول مايو (آيار) ١٩٥٠، وبعد أن اطمأن من الدكتور «شويدز» إلى أن الحالة الصحية للملكة، لا تحول دون سفرها، اتصل بفندق «فيرمونت» طالباً تحديد موعد لى يلتقى مع جلالتها. وبعد قليل اتصل به «رياض غالى» ليقول له: إن الملكة تدعوك لتناول العشاء معها فى اليوم التالى، وقال المستتر «ستابلى» بهدوء: أنا لا أطلب المقابلة لتكون لها صفة رسمية.

ومع أن «الملكة نازلى» كانت تدرك أن مهمة المستتر «ستابلى» ليست رسمية بالمعنى الذى أراد أن يوحى به إليها، إلا أنها حددت له الميعاد، واستمعت بصبر إلى رجائه لها، بأن تجنب الحكومة الأمريكية الحرج، وألا تكون سبباً فى تعكير العلاقات الودية بين الحكومتين المصرية والأمريكية، وأن تقبل شاكرة طلب وزارة الخارجية الأمريكية، بأن تنتقل لفترة قصيرة إلى بلد آخر، مؤكداً أن الولايات المتحدة يسعدها أن تعود لزيارتها بعد انتهاء الظروف الحالية، وأنها ستجد آنذاك كل ترحيب من حكومتها وشعبها.

وبهدوء شديد قالت الملكة:

- كيف تطلب الحكومة الأمريكية من إنسان مريض أن يغادر البلاد؟
وقال مندوب الخارجية الأمريكية:
- لقد سألت طبيب جلالتك المعالج، وطمأننى على أن صحتكم تسمح لكم بالسفر.

وعادت الملكة تسأله:
- وإذا لم أكن أريد السفر، هل تجربوننى عليه؟
وارتبك المستتر «ستابلى»، وقال بحرص:

- إن الحكومة الأمريكية لم تفكر فى ذلك، وأنا أتحدث إلى جلالتك بشكل سياسى، وكل ما يهمنا هو ألا تكون الأزمة الحالية سبباً لتعكير العلاقات بين مصر وأمريكا.

وهنا فتحت «الملكة نازلى» نيران مدفعيتها الثقيلة وقالت للمستتر «ستابلى»:

- هل تقدر وزارة الخارجية ردود الفعل، لو أن الصحف نشرت شيئاً عما تقولونه؟

أصيب المستتر «ستابلى» بحالة من الذعر وقال:

- أرجو أن تبتعدى جلالتك عن مسألة النشر، لأن النشر يسيء إلى الجميع.

وصعدت «الملكة نازلى» من هجومها، قائلة:

- كيف تطلب الحكومة الأمريكية منى أن أسافر وأنا فى هذه الظروف القاسية، ما الفارق إذن بينكم وبين روسيا؟

عند ذلك الحد، كان المستتر «ستابلى» قد انهيار تماماً، لكنه تمسك بأخر أهداب الأمل فقال:

- ألا ترى جلالتك أن إبعاد «رياض غالى» يمكن أن يكون حلاً للأزمة؟

فألت الملكة وهى تقف إيذاناً بانتهاء المقابلة:



٦ مايو ١٩٥٠: أثناء الحفل الذي أقامته الحكومة بمناسبة عيد الجلوس الملكي بقصر الزعفران فؤاد سراج الدين باشا سكرتير عام الوفد ومصطفى النحاس رئيس الحزب ورئيس الوزراء في حديث باسم قبل أن يبدأ موسم المشاكل والضغوط بالإعلان عن زواج البرنسية والأقندي بعد ذلك بأسبوع

مسألتها وإذا أصرت على ذلك، فسوف يكون عسيراً أن نفعل شيئاً.

ويبدو أن القاهرة، كانت تدرك منذ البداية أن التدخل الأمريكي سيكون في أضيق نطاق، وأنه مجرد مناورة هدفها تخويف «الملكة نازلي»، يتوقف نجاحها على مدى إصرار الملكة على موقفها، ومدى إدراكها بأن ما يجري هو مجرد حرب أعصاب لن تقضى إلى أية إجراءات عملية. ولم تكن الملكة، بعد أربع سنوات من الإقامة المتواصلة في أمريكا، خالية الذهن عن ذلك، فضلاً عن المشورة القانونية التي سعى «رياض غالي» للحصول عليها من بعض المحامين الأمريكيين؛ الذين أكدوا له بأن

- إنه زوج ابنتي، وإبعاده يعني إبعادها وإبعادي.

ثم مدت إليه يدها، فانحنى يقبلها وهو يقول:

- سوف أتصل بجلالتك صباح الغد.

فقالت:

- سوف ألتقي مكالتك لو ساعدتني صحتي على ذلك.

واستمع «أحمد كامل» إلى تفاصيل المقابلة ذاهلاً، وعندما سأل مندوب وزارة الخارجية الأمريكية عن الخطوة التالية.. قال «ستابلر»:

- المسألة شديدة التعقيد، وخاصة أن الملكة تعتبر «رياض غالي» جزءاً من



آخر لحظة

صحيفة في حجم التابلويد (نصف الجريدة اليومية) صدرت عن دار «أخبار اليوم» كملحق إخباري للعدد رقم ٧٤١ من مجلة «آخر ساعة» بتاريخ ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩، ثم استقلت بعد ذلك، لتصدر في الحجم نفسه مرتين في الأسبوع، ثم ثلاث مرات في أيام الاثنين والأربعاء والجمعة، كتجربة لإصدار الجريدة اليومية، التي كانت الدار تخطط لإصدارها آنذاك، وهي جريدة «الأخبار» التي صدرت في ١٥ يونيو (حزيران) ١٩٥٢، فتوقفت «آخر لحظة». وعادت لتصبح أحد أبواب «آخر ساعة» وجرت عدة محاولات بعد ذلك لإعادة إصدارها، ولكنها لم توضع موضع التنفيذ

الطلب المصري بإبعادهم لقيمة له من وجهة نظر القانون الأمريكي.

وفضلاً عن ذلك فقد كانت رغبة الملك «فاروق» في الانتقام من أمه والتمثيل بها وفضحها تغلب على معالجته للأزمة، ولعله وجد في إصرارها على مساندة زواج البرنسييسة «فتحية» من الأفندي القبطي خطيئة ظاهرة، تعطيه الحق أمام الرأي العام في اتخاذ أقسى الإجراءات ضدها، عقاباً لها على خطايا غير ظاهرة كثيرة كان يتوهم أنها ارتكبتها، فيتخفف من مشاعر كراهية عميقة ظلت تتراكم عبر سنوات منذ خانت حبه، وأحببت معه رجلاً آخر هو «أحمد حسنين».

ولأنه كان يعلم أن سعى الابن لفضح أمه أو معاقبتها مهما كان ما فعلته، ليس من الأمور التي يمكن أن يتقبلها الناس بسهولة، فقد وافق على محاولات فتح الحوار مع الملكة الوالدة استجابة لإلحاح أخواله وشقيقاته ومستشاريه، لكي يبدو في اللحظة المناسبة في صورة الابن البار الذي لم يترك سبيلاً لإقناع أمه الضالة بالعدول عن غيها، لكنها أصرت على ضلالها فاضطر وقلبه يتمزق لاتخاذ الإجراءات القاسية التي لم يجد أمامه سبيلاً سواها. لكنه كان يعلم منذ البداية، أن غيابه عن تلك المفاوضات وإصراره على ألا يتصل بها مباشرة سوف يدفعها للعناد، فتبدو في الصورة التي أرادها أن تظهر بها مما يجعلها تستحق كل ما يفعله بها.

وهكذا كانت المفاوضات الهاتفية لاتزال تدور، بينما كان البحث القانوني حول نوع العقوبات التي يمكن إنزالها بالملكة يجري في كواليس الديوان الملكي وداخل أروقة وزارة العدل، وفي الوقت الذي بدأ فيه - كذلك - التمهيد الإعلامي لتفجير الأزمة وإعلان تفاصيلها الكاملة على الرأي العام، الذي

كان يردد همساً ماوصل إليه من أنبائها عبر ما تنشره الصحف الأمريكية.

وكانت جريدة «أخبار اليوم» - ذات الصلة الوثيقة بالقصر الملكي - هي أول صحيفة مصرية تلمح إلى ما يجري في الكواليس. فقد خرجت في ٢٩ إبريل (نيسان) ١٩٥٠، وعلى صدر صفحتها الأولى عنوان ضخم يقول «ترومان يبحث مسألة مصرية». وذكرت تحت هذا العنوان، أنها تلقت برقية لمراسلها في «واشنطن» تشير إلى أن هناك إجراء خطيراً جداً على وشك أن يتخذ في القاهرة، وأنه سيذاع في بيان رسمي من الحكومة. وفي إشارة إلى مهمة الأمير لاى «أحمد كامل» قالت: إن موظفاً مصرياً كبيراً قد وصل إلى أمريكا، وأن وزير الخارجية الأمريكي قد تلقى برقية سرية جداً من سفير الولايات المتحدة في القاهرة المستر «كافري»، وأن البرقية قد أرسلت للرئيس الأمريكي «ترومان» للاطلاع عليها، وأن رئيس الوزراء قد أجرى اتصالاً تليفونياً بشخصية مصرية كبيرة تقيم في أمريكا، حيث أبلغها أن هناك إجراء خطيراً مؤسفاً سيتخذ إن لم تقبل وجهة نظر الحكومة والشعب في مسألة معينة. وأشارت في صفحة داخلية إلى أن هناك طلباً قد تقدم للحجر على شخصية معروفة تقيم في الخارج.

وفي ٣ مايو (آيار) ١٩٥٠، ذكرت «آخر لحظة»، إحدى صحف «أخبار اليوم»، أن «شريف صبرى باشا» - خال الملك - قد اجتمع برفعة رئيس الوزراء وبحثاً معاً مسألة مهمة، وأن «شريف صبرى باشا» قد قام أثناء الاجتماع بعدة اتصالات، بينما اتصل «النحاس باشا» عدة مرات عن طريق التليفون بشخصية كبيرة تقيم خارج مصر. وذكرت «روزاليوسف» في ٨ مايو



جيفرسون كافري، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في مصر في أواخر عهد الملك فاروق وبداية عهد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

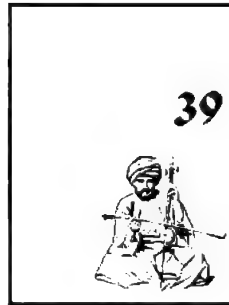
أن أذاعت وكالة «رويتر» للأخبار برقية من «سان فرانسيسكو» تقول بأنه قد تم في مساء يوم ٩ مايو (آيار) ١٩٥٠، عقد زواج الأميرة «فتحية»، صغرى شقيقات الملك «فاروق»، على «رياض أفندى غالى» المستشار السياسى لوالدتها «الملكة نازلى». وأضافت البرقية أن الذى حرر العقد المدنى هو المستر «جودول» رئيس محكمة الاستئناف العليا، وأن «الملكة نازلى» قد حضرت الاحتفال، وأهدى «رياض» للأميرة خاتماً بفص من الزفير، وكانت سموها ترتدى حذاء أسود، وفستاناً أحمر اللون به نقوش قلوب بيضاء، ولا تضع شيئاً على رأسها.

وفى يوم ١٢ مايو (آيار) ١٩٥٠، خرجت جميع الصحف المصرية وهى تحمل فى صفحاتها الداخلية بياناً موجزاً يقول بالنص:

يعلن ديوان جلالة الملك بمزيد من الأسف أن جميع الجهود التى بذلت بالتعاون مع الحكومة، للحيلولة دون زواج حضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة «فتحية» من «رياض غالى أفندى» لم تنجح، وقد دعى مجلس البلاط للانعقاد يوم ٢٠ الجارى للنظر فى الأمر وتقرير ما يلزم.

وكانت تلك هى البداية الرسمية لموسم نزاع المسامير من العرش، لتتبيتها فى النعش!

لم يكن صدور بيان ديوان جلالة الملك بإحالة قضية زواج البرنسيصة «فتحية» من «رياض أفندى



39

(آيار) ١٩٥٠ أن «شريف صبرى باشا» فكر فى السفر إلى أمريكا. وقالت إن المدينة تنتظر من يوم إلى آخر أن تتلقى بياناً رسمياً مهماً فى مسألة ليست سياسية وستعقبه عدة بيانات، توضح جهوداً كبيرة بذلت لیتخذ الحق والعدل مجراها، محافظة على التقاليد وعلى سمعة مصر.

وعندما قطعت القاهرة المفاوضات قررت «الملكة نازلى» استئنافها، فأعادت الاتصال برئيس الوزراء «مصطفى النحاس باشا» تطلب إليه أن يبذل كل جهده، لکی يوافق الملك على زواج الأميرة من الشاب الذى تحبه، ولكن الحوار - كما نبهت «روزاليوسف» فيما بعد - كان يدور بين قطبين متنافرين: الملكة تتحدث عن السعادة التى تريد أن تحققها للأميرة «فتحية»، والقاهرة تتحدث عما يحيط بمثل هذا الموضوع من اعتبارات عليا دينية واجتماعية، وعن الواجبات التى يجب أن تراعيها الأميرة، بصفتها أميرة، والتقاليد المرعية فى مثل تلك الحالات.

وأرسل الملك «فاروق» - والعهد فى هذا على «روزاليوسف» - برقية إلى والدته، قال لها فيها: إنه لا يخاطبها كملك فحسب بل كابن يخاطب أمه، وهو يشعر أنه رجلها الأوحده، ويشعر بمدى الخطأ الذى تزمع ارتكابه فى حقه وفى حق ابنتها، وفى حق دينها وفى حق بلدها وفى حق أسرتها. وقال الملك فى برقيته: «إن قلبى قد جرح ولن يضمده شئ جراحه إلى الأبد».

ولكن رد الملكة على البرقية لم يخرج عن حدود المنطق الذى التزمته طوال رحلة المفاوضات لمنع الزواج.. وهى أنها لا تستطيع أن تحول بين ابنتها وبين السعادة.

وهكذا تجمد الموقف عدة أيام، إلى

غالى» إلى مجلس البلاط الملكى، موثقاً على أن الأزيمة قد وصلت إلى ذروتها فحسب، بل وكان دليلاً كذلك على أن الملك «فاروق» قد نقل المعركة من ميدان الدبلوماسية السرية إلى ميدان حرب الدعاية. وحولها من «قضية ملكية» يقتصر العلم بتفاصيلها على حلقات ضيقة من الجالسين على القمة أو بالقرب منها، إلى قضية شعبية يهتم بها الجميع، ويتحدث عنها القابعون فى سفح الهرم الاجتماعى من صغار الأفندية العاملين فى دواوين الحكومة إلى طلاب المدارس والجامعات وعمال المصانع والورش وحتى أحلاس المقاهى والبارات.

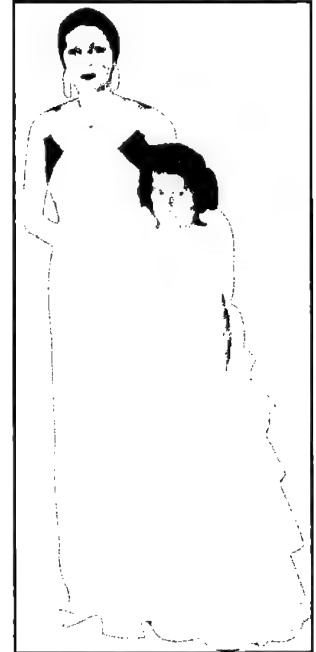
ومع أن الصحف المصرية لم تكن - بحكم قربها من الأحداث ومتابعتها لما تنشره الصحف الأمريكية عنها - خالية الذهن عن تفصيلات الخبر، إلا أنها فيما يبدو لم تكن تعرف جيداً اتجاه الريح، لذلك عالجته بتحفظ شديد خوفاً من المسئولية القانونية أو رغبة فى الملاءمة السياسية. صحيح أن الرقابة على الصحف كانت قد ألغيت حتى قبل أن تلغى حكومة «الوفد» الأحكام العرفية المفروضة منذ إعلان الحرب على «إسرائيل»، إلا أن الرقابة على نشر البرقيات الخارجية كانت لا تزال قائمة. وصحيح أن نشر أى أنباء تتعلق بالأسرة المالكة لم يكن - حتى ذلك الحين - محظوراً قانونياً إلا أن هذه الصحف كانت قد تلقت أكثر من «لفت نظر» إلى عدم نشر أنباء عن الأمراء والأميرات قبل استشارة القصر، بعد أن أخطأت «أخبار اليوم» فنشرت على صدر صفحتها الأولى صورة للأميرة «فائزة» شقيقة الملك «فاروق»، وهى ترتدى بنطلوناً قصيراً جداً يرتفع إلى منتصف فخذيها، بينما كانت تصطف

على أحد بلاجات «نيس» فى صيف ١٩٤٦. وبعد التوسع فى النشر عن زواج النبيلة «أمينة طوسون» من الشاب الأمريكى الذى يصغرها فى السن، وزواج أرملة شقيقها «فاطمة طوسون» من الأمير المطالب بعرش البرازيل.

وفضلاً عن ذلك فقد كانت معظمها صحفاً حزبية، يخضع ماتنتشره من أخبار وتعليقات حول الملك وأسرته لضرورات الملاءمة السياسية ولطبيعة العلاقات بين أحزابها وبين الجالس على العرش. وكانت أعلام السلام ترفرف آنذاك بين الملك وبين كل الأحزاب السياسية. فقد عاد «الوفد» إلى الحكم بعد ست سنوات قضاهما بعيداً عنه فى أعقاب إقالة وزارته عام ١٩٤٤، وقد أدرك أن فوزه الساحق فى الانتخابات ليس هو العامل الوحيد الذى يضمن لحكمه الثبات أو البقاء، وأن الالتزام بسياسة مهادنة الملك وتفويت الفرصة على خصوم «الوفد» من أحزاب الأقليات الذين يستغلون سوء العلاقات بين الطرفين، لتحريض الملك على إقالة الحكومات الوفدية، ليحلوا محلها هو الاختيار الوحيد المتاح أمامه. بينما كانت تلك الأحزاب تعلم أن إعطائها الفرصة لكى تزور الانتخابات وتعود إلى الحكم رهين بإرادة الملك، أما والموضوع - كما كانوا يعلمون من متابعتهم لما نشر عنه فى الصحف العالمية - يتعلق بخلاف حاد بين الملك وأمه وشقيقته، فقد كان منطقياً أن يتحفظ الجميع فى البداية، انتظاراً لمعرفة اتجاه الريح.

والأهم من ذلك كله أن رؤساء تحرير الصحف كانوا قد تلقوا، فور نشر خبر زواج الأميرة «فائزة» من «فؤاد أفندى صادق» فى الصحف

١٩٣٩: الأميرة فتحية إلى جوار والدتها الملكة نازلى فى حفل زفاف الأميرة فوزية إلى ولي عهد إيران





٢٨ إبريل (نيسان) ١٩٥٠: في ذروة
الآزمة وبعد الاحتفال بالذكرى الرابعة
عشر لوفاة والده، قام الملك فاروق
بزيارة مبرة فؤاد الأول بالقلعة وتابع
نشاط المقيمين بها

خطبتها إلى الملك قد أعلنت رسمياً بعد -
احتج القصر على مخالفة الصحف
للتعليمات التي صدرت إليها في هذا
الشأن. وهكذا اكتفت معظم الصحف
المصرية الصادرة صباح يوم الجمعة
١٢ مايو (آيار) ١٩٥٠ بنشر البيان
الموجز الذي أرسله إليها ديوان كبير
الأمناء في إحدى صفحاتها الداخلية
على نحو ربما لم يلتفت إليه كثيرون.
بل إن «الأهرام» - أقدم الصحف
المصرية وأوسعها انتشاراً آنذاك - لم
تنشر البيان أو تشر إليه مع أنه بيان
رسمي صادر عن «ديوان كبير الأمناء»
إذ كانت منذ صدورها تتخذ من جريدة
«التيمس» البريطانية نموذجاً لها
في حفظها ورصانتها. ولعلها

الأمريكية دعوة للاجتماع مع «فؤاد
سراج الدين باشا» - وزير الداخلية
وسكرتير عام «حزب الوفد» - الذي
طالبهم بالتحرز في كل ما ينشرونه من
أخبار عن القصر وأن يستقوا هذه الأنباء
من مصدر واحد، هو «كريم ثابت باشا»
لمستشار الصحفي لجلالة الملك.

وبعد أسابيع، وفي أوائل مايو
(آيار) ١٩٥٠، كرر مدير الأمن العام
لرغبة نفسها، بل وأوفد الضابط
المختص بشئون الصحافة الصاغ
الرائد - «البطراوي» إلى المسؤولين عن
حرير الصحف ليعيد تأكيد تلك
لتعليمات، وعندما نشرت إحدى
لصحف الوفدية صورة للأنسة
ناريمان هانم صادق» - ولم تكن

إليها بإداراتها، فى أعقاب الهزيمة التى تلقتها الجيوش العربية فى حرب فلسطين لعام ١٩٤٨، وهو اجتماع عقد على مستوى عربى عال وحضره أربعة من رؤساء الوزارات العربية، هم «مصطفى النحاس» (مصر) و«توفيق السويدي» (العراق) و«رياض الصلح» (لبنان) و«خالد العظم» (سوريا)، فضلا عن «أحمد حلمى باشا» رئيس حكومة عموم فلسطين، ووزراء خارجية شرق الأردن والسعودية ومندوب اليمن فى مصر، وفى هذا الاجتماع احتدمت المناقشة حول اقتراح بفصل «شرق الأردن» من عضوية الجامعة العربية.

أما على الصعيد العالمى؛ فقد كانت جميع الصحف مشغولة بما يجرى فى «مؤتمر لندن»، الذى حضره وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وانتهى ببيان يعلن استعداد الدول الثلاث للتدخل باسم الأمم المتحدة، لوقف أية محاولة لانتهاك حرمة الحدود فيما بين الدول العربية وإسرائيل.

أما على الصعيد الداخلى فعلى الرغم من أن وزارة «الوفد» لم تكن قد أمضت على مقاعدها سوى شهر، فقد بدأت عشرات المشاكل تطل برأسها، ابتداء من مشكلة استئناف المفاوضات مع بريطانيا إلى مشكلة التمويل، ومن مشكلة إخراج رئيس مجلس الدولة إلى مشكلة أجور الموظفين.

لكن اتجاه الريح تغير فى اليوم ذاته، فإذا بخبر زواج البرنسييسة والأفندى؛ الذى نشر فى سطور قليلة وفى صفحات داخلية، أو لم ينشر على الإطلاق، فى اليوم السابق، يزحف بسرعة هائلة ليزيح كل العوائق والمخاوف فيحتل مانشتات صحف يوم السبت ١٤ مايو (آيار) ١٩٥٠، والقسم



السبت ١٣ مايو ١٩٥٠: الأزمة فى مانشتات «المصرى»

وأصحابها من العرب غير المصريين وغير المسلمين - قد استشعرت الحرج أو الخوف من نشر موضوع كانت تدرك، بحكم التجارب، مدى حساسية الجانب الدينى منه. وكانت جريدة «المصرى» - التى يملكها «محمود أبو الفتاح» ويدير سياستها «حزب الوفد» - هى الوحيدة التى أضافت إلى الخبر تفاصيل قليلة، لتعرف القراء بهذا الأفندى المجهول الذى شرفه الديوان الملكى بذكر اسمه، وبالإشارة إلى الجهود التى بذلت للحيلولة دون إتمام زواجه.

وقد بدت هذه الطريقة فى النشر متوائمة مع الأهمية النسبية للخبر بالقياس إلى الأخبار، التى كانت تشغل هذه الصحف، فى خلال الأيام القليلة السابقة على صدور بيان ديوان كبير الأمناء. وكان من أبرزها على الصعيد العربى الاجتماع غير العادى الذى عقدته اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية لـ «محاكمة» ماكان يعرف آنذاك بـ «إمارة شرق الأردن» بسبب القرار الذى أصدرته حكومتها، بضم الأراضى الفلسطينية الواقعة على الضفة الغربية لـ «نهر الأردن» التى عهد



١٩٥٠: توفيق السويدي رئيس وزراء لبنان، يتحدث إلى الأمين العامة للجامعة العربية «عبد الرحمن عزام باشا» وبينهما وزير خارجية الأردن، أثناء اجتماع اللجنة السياسية للجامعة، لبحث مشكلة ضم الأردن للضفة الغربية الغربية لنهر الأردن

ولم يحدث ذلك كله مصادفة، كما أنه لم يكن مجرد منافسة صحفية على الزواج. صحيح أن نشر أنباء الزواج بين البرنسييسة والأفندي قد رفع توزيع الصحف، التي اهتمت بإبرازها، إلى أرقام فلكية، مما اضطر جريدة «المصري» إلى تخفيض عدد صفحاتها بمقدار الثلث ليستطيع مخزونها من الورق الوفاء بالكميات الضخمة التي قفز إليها توزيعها. لكن المنافسة لا تكفي وحدها، لكي تضرب الصحف عرض الحائط بتعليمات وزير الداخلية ومدير الأمن العام، وتتجرأ على نشر عرض الأسرة المالكة في صدر صفحاتها الأولى، مالم تكن قد أدركت أن ذلك هو اتجاه الريح وما لم تكن قد تلقت ضوءاً أخضر بذلك.

والحقيقة أن مآثره الصحف ودفعها للتوسع في النشر، لم يكن مجرد ضوء أخضر يكتفى بالتلميح دون التصريح، أو مجرد إحساس باتجاه الريح قادها للاندفاع في هذه الطريق المحفوفة بالأشواك. بل كانت تعليمات مباشرة تلقتها من «كريم ثابت باشا» - المستشار الصحفي لحضرة صاحب الجلالة الملك - الذي طلب إليها أن تشن حملة صحفية واسعة ضد الزواج، بل حدد بنفسه خطوطها الرئيسية وتوقيتاتها.

يقول «مصطفى صادق» عم الملكة «ناريمان» - الزوجة الثانية للملك «فاروق» - إن الملك طلب إليه ذات يوم من شهر مايو (آيار) ١٩٥٠ - وقبل أن يعلن خطوبته رسمياً إلى ابنة شقيقه - أن يتصل بمستشاره الصحفي «كريم ثابت باشا» لكي يرتب معه أمر سفره مع «ناريمان هانم» في رحلة ثقافية إلى أوروبا، يتم خلالها تدريبها على أن تصبح ملكة. وأنه ماكاد يدخل إلى

الأعظم من صفحاتها الأولى، وبعناوين وتفصيل كان لافتاً للنظر، أنها تكاد تكون متماثلة. فقد صدرت جريدة «المصري» بعناوين تقول:

«السلطات الأمريكية تطلب إلى الملكة نازلي والأميرة فتحية ورياض أفندي مغادرة أمريكا».

«مجلس البلاط يوقع الحجر على الأميرة فتحية».

«البطريك وكبار أقباط مصر يستنكرون الزواج».

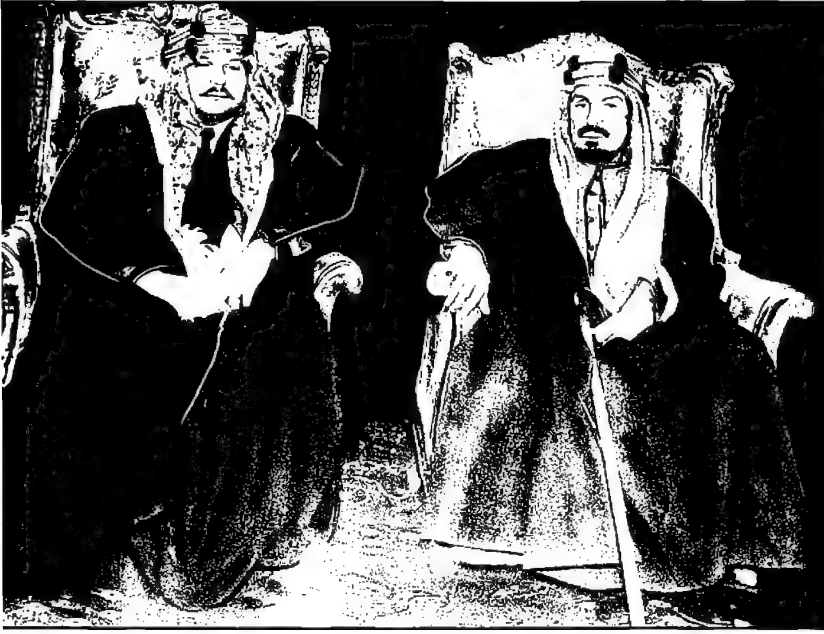
وهي نفسها عناوين «أخبار اليوم» التي قالت:

«أمريكا تطلب من الأميرة فتحية ورياض غالي مغادرة البلاد».

مجلس البلاط سيحجر على الأميرة ويحكم بطلاقها».

ولأن الخبر الأول - كما ثبت فيما بعد - لم يكن صحيحاً، بينما كان الثاني استباقاً لحكم «مجلس البلاط» الذي لم يكن قد اجتمع بعد، فقد بدا واضحاً أن هناك جهة ما، تزود الصحف بالأنباء التي تنشرها، وتلفت نظرها إلى ما يستحق الإبراز منها.

وعلى امتداد الأسبوعين التاليين تحولت قصة الحب؛ التي بدأت بنظرات عميقة وجهتها البرنسييسة إلى الأفندي وهما يسهران إلى جوار الملكة المريضة، إلى قضية رأى عام يتناولها الجميع بالتعليق والتحليل وإبداء الرأي. واضطرت «الأهرام»، بعد ثلاثة أيام من التردد لم تنشر فيها كلمة واحدة عن الموضوع، إلى العدول عن تحفظها والتخلي عن وقارها، لتفرد عناوينها ومعظم صفحاتها الأولى لخبر الزواج الذي سرق الأضواء من الاجتماع الاستثنائي للجامعة العربية، ومؤتمر الثلاثة الكبار في لندن. وتضاءلت إلى جواره كل أخبار الدنيا.



١٩٤٥: الملك فاروق والملك عبدالعزيز آل سعود، أحد اللقاءات التي خطط لها كريم ثابت

مكتب المستشار الصحفي بـ«قصر عابدين» حتى وجده مجتمعاً مع ثلاثة أو أربعة من الصحفيين المعروفين، فجلس في أحد أركان الغرفة إلى أن ينتهى من لقائه بهم، وأخذ يتابع الحديث الذى كان يدور حول الخطوط الرئيسية لحملة صحفية، قال «كريم ثابت»: إن «مولانا» يريد من الصحف أن تشنها ضد زواج البرنسيصة «فتحية» من «رياض غالى». وكان أشبه بقائد عسكري يخطط مع أركان حربه للمعركة، ويراجع معهم كل تفاصيلها. وسمعه «مصطفى صادق» يقول لهم: - عاوزكم تمشوا فى الموضوع ده أسبوعين، وبعدين تتركوه أربعة أيام، وبعدها عاوز أسبوع كامل تشنّع على «الملكة نازلى».

وبصرف النظر عن دوافع الملك من الحملة، فقد كان «كريم ثابت باشا» هو أصلح من يقوم بها، ففضلاً عن أنه كان صحفياً موهوباً، فلم تكن هذه أول مرة يقوم فيها بالتخطيط لمثل تلك الحملات. وكان نجم «كريم ثابت» قد تألق فى حاشية «فاروق» خلال أقل من عامين على تعرفه إليه فى بداية عام ١٩٤٢،

ولم يكد «أحمد حسنين باشا» يغادر الدنيا، فى فبراير ١٩٤٦، حتى احتل «كريم ثابت» المكانة التى كان يحتلها من حيث النفوذ، وتفوق عليه لأنه مر الناحية الشخصية، كان أقرب إلى قلب «فاروق»، إذا كان صديقاً شخصياً له لا يكبره إلا بعشر سنوات، وبذلك خلد علاقته به من العقد التى كانت تحك علاقته بـ«حسنيين»، إذ لم يكن رائداً له أو زوجاً لأمه، وكان من الذكاء بحين تجنب تماماً أن يبدو فى صور الأستاذ أو المستشار، بعد أن ألقم «فاروق» يوماً أمامه بحزمة من الصحف الأمريكية والأوروبية تتضمن مقالات وتحقيقات عن وفا «أحمد حسنيين»، وصفته بأنه كار، المستشار الأول لملك مصر، وأن الملك فقد بوفاته ناصحاً لا يمكن أن يعوض ولفت «فاروق» نظره، إلى تلا العبارات التى كان قد وضع تحتها خطوطاً حمراء وعلق قائلاً: إن هؤلاء المغفلين يظنون أن «حسنيين» هو الذى كان يخطط ويتصرف، ولا يعلمون أن لم يكن سوى آلة منفذة.



صيف ١٩٥١: مصطفى صادق بك، عم الملكة «ناريمان» يقف خلفها أثناء زيارة لمدينة البندقية في رحلة شهر العسل

التي كان يحضرها، ترفع إليه رأساً، ليوافق على ما يستحسن نشره منها.. وبذلك أصبح «كريم ثابت» مستشاراً بلا اختصاصات.

وفضلاً عن أنه، كان جليساً خفيف الظل حاضر النكتة، فقد كان كذلك بمثابة أرشيف حي عن كل الشخصيات السياسية المصرية، بحكم صلاته الوثيقة بهم، التي تكونت له خلال عمله الصحفي الطويل، وكان يحتفظ بعلاقات وثيقة بكثيرين منهم، وبكثيرين من الشخصيات السياسية العربية. وما لبث أن أصبح - عملياً - مسئولاً عن سياسة القصر العربية، وقد لعب - كما يقول في مذكراته - دوراً مهماً في تدعيم العلاقة بين «فاروق» وبين كثيرين من الملوك العرب، كان من بينهم «الملك عبد الله» ملك الأردن، والملك «عبد العزيز آل سعود» ملك المملكة العربية السعودية، والملك «فيصل الثاني» ملك العراق، وخاله والوصي على عرشه «الأمير عبد الإله»، فضلاً عن رؤساء جمهوريات سوريا ولبنان، وعدد من الزعماء العرب كان من بينهم مفتى فلسطين الحاج «أمين الحسيني» والزعيم المغربي «عبد القادر الجزائري».

هكذا، أصبح «كريم أفندي ثابت» واحداً من أعلام ظاهرة «غير المسؤولين» الذين ازداد نفوذهم قوة في بلاط الملك «فاروق» منذ نهايات الحرب العالمية الثانية. وهو مصطلح كان يطلق على حاشية الملك للصيقة به؛ التي يمضي معها أوقات فراغه ويستشيرها في المسائل السياسية، ويستخدمها في الاتصال بوزارات الدولة، بعيداً عن الموظفين الرسميين في ديوانه، الذين كانت هذه الاتصالات تدخل في صميم اختصاصاتهم. ذلك هو الجيل الثاني

وبعد ثلاثة أشهر من وفاة «حسنين» ابتدع «فاروق» لصديقه «كريم ثابت» وظيفة لاصلة لها بالمراتب الإدارية للديوان الملكي ولا اختصاص لها، فعينه في ٢٥ مايو (آيار) ١٩٤٦ مستشاراً صحفياً للديوان الملكي بدون ماهية، وبرر له هذا القرار، بأنه يريد أن يضيف عليه صفة رسمية تسوِّغ وجوده إلى جانبه في جميع المناسبات، من غير أن يؤدي ذلك إلى إحراج موقف الديوان الملكي في علاقاته بسائر الصحفيين. وعندما اقترح وكيل الديوان، «حسين يوسف» إرجاء التنفيذ لحين تدبير درجة مالية للوظيفة الجديدة في ميزانية الديوان، غضب الملك لذلك غضباً شديداً وقال: ليس لي الحق في أن أعين مستشارين يضطلعون بمهام خاصة كما يفعل الرئيس الأمريكي؟

وبذلك أصبح «كريم ثابت» منتسباً للقصر، من دون أن يكون موظفاً عاماً يخضع للقيود المفروضة على موظفي الحكومة، من ناحية التصرفات المالية وغير المالية، فأصبحت له سلطة من دون أن يتحمل مسئولية، وطبقاً لما ذكره أثناء محاكمته أمام محكمة الثورة عام ١٩٥٣، فإنه عندما سأل الملك عن اختصاصاته قال له: كل حاجة تخص الصحافة تفوت عليك!

لكن الوضع في الديوان، فيما يتعلق بالصحافة، ظل على ما كان عليه منذ عهد «الملك فؤاد» - كما يقول «كريم ثابت» نفسه في مذكراته - إذا كانت قصاصات الصحف المصرية والخارجية، وأقوال الصحف المحلية والأجنبية ترفع إلى الملك بمعرفة الإدارة الأوروبية بالديوان الملكي، بينما كانت الصور التي تلتقط له في رحلاته وزياراته وفي الحفلات والمناسبات



١٩٤٧: الملك فاروق يداعب «كريم ثابت»
أثناء الاجتماع الذي عقد في أنشاص
لتحديد موقف عربي من قضية فلسطين.
سأله الملك: أين سلاحك؟ فأشار إلى قلمه

من «كومبارس التاريخ» الذي ورث مكانه «أحمد حسنين» وأن له أن يصاحب «فاروق» في رحلة الهبوط من القمة إلى القاع: خليط من الخدم والشماشرجية والقوادين وسماسرة البورصة والوصيفات وباعة الرتب والنياشين ومنظمى الحملات الدعائية المبتذلة ومحترفى الخسارة على موائد اللعب، والأطباء الذين يبيحون الإجهاض، ممن يتمتعون بكل المواهب الضرورية للمعان في عصور الانحطاط، فهم ماهرون في الهبوط بالملك إلى مستواهم، أو الهبوط بأنفسهم إلى مستواه، وهم لا يعقدون المسائل ولا يتحدثون عن القانون أو الدستور، وما يشغلهم هو ترتيب السهرات وعقد الصفقات وتحريض الملك على استغلال نفوذه ليستطيعوا هم أيضاً استغلال نفوذهم.

وبهذه المواهب ترقى «كريم ثابت» بعد عامين فقط من لقائه بالملك - من «أفندى» إلى «بك» ثم إلى «باشا» بعد أربعة أعوام أخرى. صحيح أنه خسر المرتب المحدود الذي كان سيتقاضاه لو كان موظفاً في الديوان، لكنه كسب مقابل ذلك سلطة مطلقة بلا مسئولية، كان يستغلها بلا مراجعة ومن دون تستر، فقد عين مستشاراً للإذاعة بمرتب ألف ومائتى جنيه في العام، وحصل على بدل التمثيل كمستشار صحفى، أما المهم فهو أن الشركات الكبرى بدأت تتنافس فيما بينها، على تعيينه عضواً بمجالس إدارتها لتستفيد من صلته بالملك، وكان من بينها شركة الإعلانات الشرقية التي كانت تمنحه ألف جنيه في العام مقابل حضور جلسة واحدة، وذات يوم طلب من صديقه القديم «محمود أبو الفتاح»، أحد كبار مساهمى الشركة، رفع مكافأته

قائلاً: كل هذا الاستغلال للقصور بألف جنيه فقط. فرد عليه «أبو الفتاح» قائلاً:

- القصور فى عقلك !!

ويعترف «كريم ثابت» فى مذكراته، بأن أزمة زواج الأميرة «فتحية» و«رياض غالى» كانت أخرج الأيام التى عرفها بصفته مستشاراً صحفياً للديوان الملكى، ففى اليوم الذى أذاعت فيه وكالات الأنباء: أن هذا الزواج قد تم فعلاً - ٩ مايو (آيار) ١٩٥٠ - أصدر الملك أوامره لـ «حسن يوسف باشا»، بأن يتصل - بوصفه رئيساً للديوان الملكى بالنيابة - بالسفير الأمريكى فى مصر «جيفرسون كافرى» لكى يبلغ حكومته رسمياً «رغبة جلالته» فى إخراج «رياض غالى» من الولايات المتحدة الأمريكية، مع تكليف سفير مصر فى أمريكا - «كامل بك عبدالرحيم» - أن يواصل من جهته المساعى لتحقيق هذا الغرض، وأن يتصل كذلك - بصفته سكرتيراً لمجلس البلاط الملكى هذه المرة - بالأمير «محمد على» ولى عهد ورئيس المجلس - ليتفق معه على موعد قريب يجتمع فيه المجلس لتجريد «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» من لقبيهما، ولتقرير الإجراءات القانونية والمالية التى تتخذ نحوهما.

وفى اليوم نفسه كلف الملك مستشاره الصحفى «كريم ثابت باشا»، بأن يبلغ الحكومة، بأنه يريد أن تترك الصحف حرة فى نشر كل ما ترغب فى نشره عن قصة «رياض غالى» و«نازلى» و«فتحية»، وأن فى وسعها أن تروى لقرائها كل ما لديها عنهم من أخبار ومعلومات وروايات بلا قيد ولا شرط.

ويقول «كريم ثابت»: إنه حاول أن يقنع «فاروق» بضرر التوسع فى النشر عن هذا الموضوع فرد عليه قائلاً:



١٩٤٨: الملك فاروق بملابس القائد الأعلى للقوات المسلحة في الميدان، يزور مواقع الجيش المصري خلال حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ وخلفه مستشاره للشئون العربية كريم ثابت

الحب. ومع أنه كان فضلاً عن هذا مجتمعاً ذكورياً، ترتفع فيه مكانة الرجل على مكانة المرأة، إلا أنه كان كذلك مجتمعاً «أمومياً» تحتفظ فيه الأم بمكانة اجتماعية عالية، تحيطها أسوار من الحماية، صنعتها التعاليم الدينية والمعتقدات الشعبية التي توصي بمعاملتها باحترام وتوقير، ولا تجيز مؤاخذتها حتى لو أخطأت. كما كان - بحكم تلك المعتقدات - شديد العطف تجاه النساء باعتبارهن «ولايا» مكسورات الجناح يعيشن في حماية الرجل، ولأنهن لسن أندادا له، فليس من الرجولة محاربتهن، وليس من الشجاعة فضحهن لأن الله أمر بالستر. وكان صعباً، دون تدخل خارجي، إقناع المجتمع المصري الذي يشكل الأفندية طبقته الوسطى القائدة والمؤثرة، أن البرنسية «فتحية» قد ارتكبت جريمة نكراء بزواجها من «أفندي»، كما كان التركيز على أن هذا الأفندي «قبطي» يتضمن محاذير شتى، فضلاً عن أن إشهار «رياض غالي» لإسلامه كان كفيلاً بتحويله إلى سلاح مفلول، ولا أثر له.

وحتى لو كان ممكناً تبرير أية إجراءات تتخذ ضد البرنسية «فتحية»، فقد كان مستحيلاً تبرير أية إجراءات تتخذ ضد الملكة الوالدة، لمجرد أنها رفضت أن تتخلى عن ابنتها. وهو سلوك غريزي لا يستطيع أحد أن يلوم أمّاً لأنها قامت به سواء كانت ملكة أم شحاذة!

والحقيقة أن الملك «فاروق» لم يكن بحاجة إلى افتعال هذه الضجة العنيفة التي أثارها ضد زواج البرنسية بالأفندي، إذ كانت الخيارات المطروحة أمامه للخروج من الأزمة كثيرة. كما أنه لم يكن بحاجة إلى عرض الأمر على

- هل «نازلي» أمك أم أمي؟ أريد أن يعرف الشعب حقيقة هذه الأم. ولما سأله: - وما فائدة نشر الغسيل الوسخ على مرأى من العالم؟ قال: سيعذرني الناس بعد ذلك فيما أنوى عمله. ولما رد عليه بأنه يمكن لجلالته تحقيق هذا الغرض بدون فضائح، صاح في وجهه: - لا، أنا أريد أن تنشر الصحف كل شيء. إن «نازلي» لم تعد أمي. لكن ذلك لم يمنع «كريم ثابت» - كما شهد بذلك شاهد عيان - وهو «مصطفى صادق» عم الملكة «ناريمان» - من التخطيط للحملة، التي لم يكن راضياً عنها، وإن كان قد دفعه إلى تجاهلها تماماً عندما كتب مذكراته. وسواء كانت حملة التشنيع ضد الملكة الوالدة والأميرة «فتحية» فكرة «فاروق» أراد بها أن يصفى حسابه الختامي مع أمه، أم كانت خطة حرصه عليها هؤلاء الذين كانت «الملكة نازلي» تسميهم «حشرات الحاشية» لكي يقطعوا آخر الخيوط بينها وبين ابنها فينفردوا به، فقد بدت، على نحو ما، ضرورة لتبرير الإجراءات القاسية التي كان «فاروق» ينوي اتخاذها ضد «نازلي» و«فتحية». وهي إجراءات كان يشك - غالباً - في تقبل المصريين لها أو رضائهم عنها. فمع أن المجتمع المصري كان - آنذاك - مجتمعاً زراعياً محافظاً في قيمه وأخلاقياته وأنماط سلوكه، لا يجيز الخروج على التقاليد ولا يعترف بالحرية الشخصية إلا في الحدود التي تجيزها تلك التقاليد، ولا يرضى بأن يترك الإنسان دينه أو يتمرد على أسرته، خضوعاً لعاطفة طارئة مثل



الملك فاروق فى إحدى الرحلات الترفيهية

إجراء عنيف، كان من بينهم الدكتور «محمد حسين هيكل باشا» - رئيس حزب «الأحرار الدستوريين» ورئيس مجلس الشيوخ - الذى اعتذر عن رئاسة مجلس البلاط، عندما طلب إليه الملك ذلك لكى يتخلص من رئاسة الأمير «محمد على» للجلسة. وقال للملك: إن اتخاذ إجراءات عنيفة فى هذا الموضوع الحساس سيأتى بنتيجة عكسية. وأضاف:

- إنك يا صاحب الجلالة تضعنى موضع الرجل الذى يشجع عقوق الابن لأمه. مع أنك لو أخذت هذا الأمر باللين وبالوسائل الأسرية وحدها، لأمكنك أن تكتسب الملكة الوالدة إلى صفك.

ويقول «حافظ محمود» - رئيس تحرير «جريدة السياسة» لسان حال «الأحرار الدستوريين» والمقرب آنذاك من «هيكل باشا» - إن الملك غضب لذلك.. وقال:

- نار البرنس «محمد على» ولاجنة الدكتور «هيكل».

كما اعترض «مصطفى النحاس» - رئيس الوزراء - على التفكير فى إصدار قرار بحرمان الملكة والأميرة من

«مجلس البلاط» إذ لايلزمه قانون الأسرة المالكة بهذا، ذلك لأن المادة السادسة منه كانت تنص على أنه «إذا أراد أمير أو أميرة من الأسرة المالكة أن يعقد عقد زواج، أو أراد من له الولاية على أمير أو أميرة أن يزوج موليه، وجب عليه أن يحصل على إذن الملك بذلك، فإذا تزوج الأمير أو الأميرة أو زوج بغير إذن، أو وقع الزواج على خلاف الإذن، فللملك أن يقرر بأمر ملكي حرمانه من لقب الإمارة». ومعنى هذا أنه كان بمقدوره أن يجرّد الأميرة «فتحية» بأمر ملكي من لقبها. وأن يأمر بنشر الأمر فى مكان منزو من الصحف ومن دون نشر على الإطلاق، كما حدث فى حالات أخرى، فلا يكون هناك مبرر لتصعيد الحرب أو المطالبة بإجراءات قاسية، كان لا بد لصدورها من دعوة «مجلس البلاط» إلى الانعقاد. ولا بد لتبريرها أمام الرأى العام من التخطيط لحملة تشنيع بالملكة الوالدة على صفحات الصحف، يقودها مستشاره الصحفى المصاب بقصور فى عقله.

بل إن كثيرين من رجال السياسة قد أشاروا على الملك، بعدم اللجوء إلى أى



إبريل (نيسان) ١٩٥٠: الأميرتان فوزية وفائزة والأمير محمد عبد المنعم تحضران حفلة خيرية نظمتهامبرة محمد على في ذروة المفاوضات التي كانت تدور بين القاهرة وسان فرانسيسكو

التي بدت آنذاك نموذجاً للحمق السياسي وربما الخلل العقلي. ولذلك لم يكتف بحرمانهما من ألقابهما، بل أصر كذلك على الحجر على أموالهما. وهو قرار لم يكن من سلطته قانوناً إصداره على العكس من قرار الحرمان من اللقب الذي يدخل في نطاق سلطته طبقاً لقانون الأسرة المالكة، وكان ذلك. ضمن أسباب أخرى - هو ما دفعه لطلب عقد «مجلس البلاط»، باعتباره الجهة التي تتولى سلطات المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية بالنسبة لأعضاء الأسرة المالكة، وهي وحدها التي تستطيع أن تحكم بتوقيع الحجر على أموال الملكة الولدة والأميرة المتردة.

ولم يكن الحرص على أموال شقيقته وأمه من الوقوع في يد النصاب «رياض غالى» - وهو المبرر الذي ساقه في مذكرته إلى «مجلس البلاط» بطلب الحجر عليهما - هو دافعه الحقيقي، بل كان الشره إلى المال والرغبة في الاستيلاء على ممتلكات الاثنين هو الدافع الأكثر قوة، الذي جعله يضحى بكل الاعتبارات ويدوس على كل العواطف، إذ كان نهب ثروات الآخرين أحد عوارض الفساد الذي دب في نفس الملك، وفي نظام الحكم، في أعقاب حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، حين تهاوت كل الأحلام وانهارت كل القيم: قداسة الأم، ووقار الأستاذ، وعظمة الوطن ورسوخ العرش، واحتشد حوله المقامرون والشطار، يدفعونه للانغلاق على نفسه والاكتفاء بإشباع حاجاته الأولية، ويصورون له المال باعتباره الحارس المخلص الذي لا يهرب منه عند الشدائد.

وهكذا جلس على العرش، وهو لا يملك سوى خمسة عشر ألف فدان هي كل نصيبه من تركة أبيه، وغادره

المخصصات المالية بعد الحجر على أموالهما، مشيراً إلى خطورة حرمانهما من هذه المخصصات، وهما تقيمان في الغربية، مما قد يضطرهما للجوء إلى أساليب تمس كرامتهما لكي تدبرا موارد تعيشان بها. لكن «فاروق» صرخ قائلاً:

- خليفهم يموتوا من الجوع.

وهو ما ألححت إليه مجلة «روزاليوسف» التي قالت في تعليق لها: إن كثيرين يتساءلون لماذا كل هذه الإجراءات العنيفة التي اتخذها جلالة الملك ضد زواج «رياض غالى» من «فتحية»؟ ولماذا لم يصفح عنه كما صفح عن الأستاذ «فؤاد صادق»؟ لقد تزوج الاثنان نتيجة حب، وعقد الاثنان زواجهما مدنياً على شقيقتي الملك في «أمريكا»، دون موافقة جلالته، كما أن الاثنين من عامة الشعب، فهل الفرق الوحيد بينهما أن هذا مسلم وهذا قبطي؟! ألم يكن من الأفضل أن نتغاضى عن هذا الفارق مهما كانت خطورته، ونقبل الأمر الواقع حتى نتجنب كل هذه الضجة وهذه الأقاويل وخاصة أن «رياض غالى» أسلم.

على الرغم من كل تلك الاعتراضات فقد أصر الملك على موقفه. مما أثار فضول الجميع للبحث عن السبب الخفي وراء هذا اللدد في الخصومة؛ الذي دفع الملك إلى تكليف مستشاره الصحفي بتخطيط حملة صحفية للتشنيع على أمه.

صحيح أن مشاعر الكراهية المترسبة في أعماقه ضد أمه - التي تركزت عليها الحملة باعتبارها المتهم الأول في الجريمة - كانت بعض دوافع الحملة. لكن أهدافاً أخرى لا تقل أهمية كانت وراء إصرار «فاروق» على شرشحة أمه وشقيقته، وهي السياسة



الأميرة «فائزة» في أحد عروض الأزياء التي أقامتها جمعية المرأة الجديدة التي ترأسها كانت أكثر شقيقات «فاروق» جرة على التقاليد وقد طلب منها أن تتحفظ في سلوكها فقالت له: بص لنفسك الأول

بعد خمسة عشر عاماً وهو يملك ٩٦ ألف فدان ومثلها من أراضي الأوقاف التي كان ينتظر عليها ويستولى على إيراداتها.

وفضلاً عن أن شرهه للمال كان من النوع الذي لا يتعفف عن السرقات الصغيرة، فقد كانت ثروة الملكة والدة والبرنسياسة «فتحية» تصل إلى أكثر من مليونين من الجنيهات، طبقاً للتقييم الذي أجرى لها بعد فرض الحجر عليهما. وكان قد أجبر شقيقته الأميرة «فايزة» على أن تباع له قسماً كبيراً من أملاكها في تفتيش «المطاعنة» و«أدفيينا» مقابل ديونها له التي وصلت إلى ٣٨٠ ألف جنيه. كان من بينها ١٢٠ ألفاً مقابل إدخال إصلاحات في قصر الزهرية الذي كانت تستأجره من الحكومة بمبلغ ٤٠ جنيها شهرياً!

ولم يكن الحفاظ على التقاليد أو احترام الأخلاق، من بين المبررات التي دفعت الملك لكي يأمر مستشاره الصحفي بالتخطيط لشن هذه الحملة الصحفية العنيفة، التي استثارت حماسة كل التيارات المحافظة في المجتمع، إذ لم يكن هو نفسه من النوع الأخلاقي المتزمت سواء في سلوكه الشخصي أم في تقييمه لسلوك الآخرين. بل كان طبقاً لما قاله «مرتضى المراغى» - وهو من رجال القصر المقربين منه - يرى أن من حقه أن يفعل ما يرضى شهواته علناً أو سراً، ولم يكن يتعفف عن غشيان النوادي العامة والكباريهات مثل «نادى السيارات» و«الأوبرج» و«ملهى الأسكرابييه» لكي يقامر أو يتناول العشاء أو يجالس الراقصات. ولم يكن يهتم بما يدور من أقاويل حول السلوك الشخصي لمن يتولون مناصب عامة، أو يفترض أن من واجبهم أن يتحرزوا من ممارسة

هذا السلوك علناً. ولأنه هو نفسه لم يكن قدوة صالحة في هذا المجال، فلم يكن من حقه، أو باستطاعته، أن يتدخل للفت أنظار الآخرين إلى تناقض سلوكهم الشخصي مع مكانتهم الاجتماعية حتى لا يجابهونه بذلك الحقائق. ويقول «مصطفى أمين»: إنه لفت مرةً نظر شقيقته الأميرة «فائزة» إلى ما اعتبره غير مقبول من سلوكها فردت عليه قائلة:

- بص لنفسك أنت الأول.

ومع أن إدراك «الملكة نازلي» والأميرة «فتحية» لذلك؛ كان من بين العوامل التي دفعتهما للسير قدماً في مشروعهما، وهما واثقتان من أن «فاروق»، المتساهل أخلاقياً، لن ينفذ تهديداته ضدتهما. إلا أنهما غفلتا عن عامل آخر أدركته «الملكة نازلي» ولكن بعد فوات الأوان، فقد كان «فاروق» في حاجة إلى «موقف» ظن أنه كفيل بأن يعيد إليه شعبيته ويضعه من جديد في صورة الملك الصالح المؤمن الغيور على الدين وعلى التقاليد، ويسترد به الأرض التي فقدتها عندما طلق «الملكة فريدة» التي اكتسبت شعبية واسعة بطلاقها منه، حتى لقد خرجت مظاهرات طالبات المدارس في أعقاب ذلك تهتف «خرجت الطهارة من دار الدعارة» ويسدل به ستائر على ما كان شائعاً - آنذاك - من أنباء مغامراته النسائية.

وكان ذلك «الموقف» أحد عناصر الحملة التي طلب المستشار الصحفي للملك من الصحف إبرازها، والإلحاح عليها، وهو ما كررته في تعليقاتها على الأنباء، ومع أول نبأ ينشر عن اجتماع «مجلس البلاط» قالت «المصرية» بعد أن استعرضت الجهود التي بذلت للحيلولة دون هذا الزواج المؤسف:

«إن المصريين جميعاً يتجهون



مرتضى المراغى بك أكبر أبناء الشيخ محمد مصطفى المراغى عمل مديراً للأمن العام، ووكيلاً لوزارة الداخلية ومحافظاً للقاهرة، وكان وزيراً للداخلية فى ثلاث من الوزارات الأربع الأخيرة قبل قيام ثورة يوليو، وكان معروفاً بأنه أحد أهم رجال القصر فى الإدارة المصرية

كان يحرص فى مثل هذا الاحتفال من كل عام، على أن يبدو مرحاً وأن يبقى حتى نهاية الحفلة تشجيعاً لشقيقته الكريمتين «فوزية» و«فائزة» على أعمال البر. إلا أنه فى هذا العام وإن كان حرصه على أعمال البر دعاه إلى تشريف الحفل، إلا أنه قضى الوقت كله صامتاً تقريباً، وانصرف مبكراً وقبل أن يتناول طعام العشاء الذى أعد له، وعندما جاءت شقيقته لتحيته قبل كلاً منهما فى جبينها قبلة أخوية كلها حب وحنان. والذين كانوا حول جلالتهم لحوا فى عينيه طبقة خفيفة من الدموع. ربما تذكر جلالتهم ساعتها أن له شقيقة أخرى قد خرجت على طاعته، وخرجت على تقاليد العائلة وتقاليد الدين، وتقاليد الملك..

ومن المؤكد أن هذا التصوير العاطفى للموقف لم يدخل فى قلب أحد آنذاك، على الرغم من أن كثيرين ممن قرأوه دون تأثر كاف، لم يعرفوا إلا فيما بعد أن «فاروق» كان مشغولاً بمطاردة المغنية الفرنسية «آنى بيريه» التى تقيم آنذاك بمصر، وتغنى فى ملهى «الأسكارابيه»، وكان يتردد كل ليلة على الملهى لكى يستمع إلى غنائها، ويدعوها للجلوس إلى جواره ثم يصحبها فى سيارته. لكن الصحف وأصطلت الحديث عن الملك ذى القلب الجريح الذى اضطرتة أحكام السياسة، وتقاليد الملك وشرف الوطن وعزة الدين، لكى يقف فى وجه أمه ويخاصم شقيقته.

وقبل أن يجتمع مجلس البلاط بيوم حرص الملك على أن يشهد الاحتفال بليلة الإسراء والمعراج فى «جامع الفتح» بعابدين، حيث أعدت وزارة الأوقاف احتفالاً ضخماً، وأقامت سرادقاً كبيراً لاستقبال الوافدين من الأمراء والسفراء والوزراء والعلماء. وعندما

نحو جلالة الملك فى هذا الظرف، بقلوب يملؤها الإخلاص والولاء، ويسألون الله تعالى أن يحفظ ذاته، وأن يكتب له التوفيق، وهو المعروف بغيرته على الدين، ومحافظته على التقاليد..

وحتى لا يكون هناك أى احتمال لكى تحوز «الملكة نازلى» والبرنسياسة «فتحية» أى قدر من التعاطف الشعبى، باعتبارهما امرأتين ضعيفتين مكسورتى الجناح يتخلى عنهما رجلهما ويدخل ضدما حرباً عنيفة، أو أن تثير هذه الحرب الشك فى عقوق الابن، فقد توقى الذين خططوا للحملة إظهار الملك «فاروق» فى صورة «المنتقم الجبار»، بل قدموه فى صورة الابن الذى أكرهته الظروف على أن يواجه أمه ويقطع صلته بشقيقته، حرصاً منه على قيم ومعان أكبر من عواطف البنوة والأخوة التى يقدسها المصريون، هى كرامة الوطن وحرمة الدين. فقالت «روزاليوسف»: «الذين كانوا بجانب جلالتهم فى الأيام الأخيرة يعلمون مدى ماكان يعانيه من أسى، وبما كان يعمل فى نفسه من حزن شديد، حتى إنه خلا إلى نفسه معتكفاً طوال يوم عيد جلوسه ٦ مايو (آيار) ١٩٥٠، وكان من عادة جلالتهم فى هذا اليوم أن يأمر بدعوة بعض أعضاء الأسرة المالكة إلى مأدبة خاصة، ليشاركوه الاحتفال بالعيد، ولكنه فى هذا العام لم يدع أحداً ولم يأمر بإقامة الوليمة المعتادة».

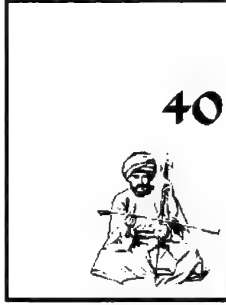
وأضافت «روزاليوسف» - وكانت لاتزال حتى ذلك الحين ملكية منذ خرجت على «الوفد» عام ١٩٣٥ - تقول «إن الذين رأوا جلالتهم فى الاحتفال الذى أقامته «مبرة محمد على» فى الأسبوع الماضى - وقد أقيم فى ٦ مايو (آيار) ١٩٥٠ بمناسبة عيد ميلاده الثلاثين - رأوه على خلاف عادته، فقد

الابن البار والشقيق العطوف، كان موقف الملك العظيم، الحريص على رضا ربّه ورعاية التقاليد الإسلامية الصحيحة التي عرف بها البيت العلوي الكريم.

ولاشك أن ملكاً يضحي بعواطف الابن والأخ في سبيل تعاليم دينه وتقاليده بيته وأمته، جدير بالتقدير والإعجاب.

وسوف يكون لهذا التصوير للأمر، آثاره البالغة فيما بعد، في استثارة نوازع التعصب والاتجاهات المحافظة في المجتمع، حتى كاد الأمر يتحول إلى فتنة طائفية.

لم تكن «الملكة نازلي» في حاجة إلى من ينبهها إلى دلالة صدور بيان الديوان الملكي بدعوة «مجلس



البلاط» إلى الاجتماع، فقد أدركت فور إعلانها، أن ابنها ينوي أن ينفذ كل تهديداته التي كانت، حتى صدور البيان، تحتفظ بأمل قليل في أن تكون مجرد مناورة تدخل في إطار حرب الأعصاب.

ومع أن البيان الموجز الذي أذاعه كبير الأمراء، قد اقتصر على ذكر واقعة الزواج، ولم يذكر اسم الملكة الوالدة أو يومئذ إلى أن هناك أموراً تتعلق بها سوف تعرض على «مجلس البلاط»، إلا أن الحملة الصحفية التي خطط لها المستشار الصحفي للملك «فاروق» قد تكفلت بذلك، ولم تقصر في إلقاء اللوم على «الملكة نازلي» وتحميلها المسؤولية الأولى عما حدث، فلولاً إصرارها على

وصل الملك إلى باب المسجد - المطل على حديقة القصر - استقبله رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» وسفراء الدول الإسلامية، وألقى الشيخ «عبد العزيز المراغي» - إمام القصر الملكي - كلمة خاطب فيها الملك قائلاً:

- العالم اليوم تضطرب أمواجه. وللمسلمين اليوم آمال للإصلاح في شتى نواحي حياتهم استودعوها، بعد الله، بين يديك، عساك تنير لهم بواقر رأيك الطريق، وتدلهم بماضى عزمك ولفقاتك على الأمر. ويرجون منك مارجوه من آبائك الغر الميامين، ما أوقفهم على قمة المجد المؤثل والعز الوافر المؤصل. وقد وثقوا أن تصدقهم منك المخائل. وفي وجهك السيماء والدلائل.

وبمجرد انتهاء الاحتفال انصرف الملك إلى ملهى «الأسكارا» لكي يلتقى بـ «آنى بيريه».

وخلال أسابيع الأزمة الثلاثة بلغ ما تبرع به الملك، الذي كان مشهوراً بحرصه الشديد إلى درجة البخل، إلى وزارة الأوقاف من أجل تعمير وتجديد المساجد ما يزيد على ١٤٢ ألف جنيه تبرع بها على أربع دفعات، منها ٤٢ ألفاً قبل صدور بيان الديوان الملكي بخمسة أيام، و٤٨ ألفاً بعد صدور قرارات مجلس البلاط بيومين، وخمسة آلاف جنيه يوم ١٩ مايو (آيار)، ثم ٤٧ ألفاً يوم ٢٢ مايو (آيار) ١٩٥٠. وصلى الجمعة علناً ولأول مرة منذ سنوات ثلاث مرات في ثلاثة أسابيع متتالية.

وفى أول اجتماع لمجلس الوزراء انعقد بعد صدور بيان الديوان الملكي، افتتح رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» الجلسة بعبارة تلخص الخط الرسمى تجاه الأزمة فقال:

- ولاشك أن موقف جلالة الملك وهو



١٩٣٧: الملك «فاروق» وخلفه الملكة نازلي أثناء الرحلة الأوروبية التي سبقت توليه لسلطاته الدستورية



الأمير «فاروق» يحمل الأميرة فتحية في طفولتها

لفتح ملف فضائحه الشخصية، التي بدأت أخبارها تتسرب إلى صفحاتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما فعلت عندما فتحت ملف غراميات شاه إيران عندما اعترض على زواج شقيقته من الشاب الأمريكي.

ولم تكن هناك ضرورة لكي تسعى «الملكة نازلي» بنفسها إلى دور الصحف الأمريكية، حتى تثير اهتمامها بالبيان الذي أصدره الديوان الملكي في القاهرة بدعوة «مجلس البلاط» للاجتماع، للنظر في قضية الزواج، فقد أثار البيان بمجرد إذاعته فضول الصحف العالمية، التي نشرته في صدر صفحاتها الأولى. واعتبرته إذاعة لندن «أخطر نبأ في الشرق الأوسط». وطار عشرات من الصحفيين الأمريكيين والأوروبيين إلى «سان فرانسيسكو» يطلبون رأي الملكة الوالدة، والبرنسييسة «فتحية» و«رياض أفندي» في البيان الذي أذاعته القاهرة.

وكانت البرنسييسة «فتحية» هي أكثر الذين صدمهم البيان، إذ يبدو أنها ظلت تتعلق حتى آخر لحظة بالأمل في أن يوافق «فاروق» على زواجها، وألا تضطر إلى الدخول في صدام مع شقيقها لن تقتصر أضراره المتوقعة عليها، بل سوف تلحق كذلك بأمرها التي تحبها، فضلاً عن أنها كانت تحب شقيقها، الذي كان بمثابة أب لها، بعد أن توفي أبوها وهي في السادسة. فما كاد البيان يذاع حتى اعتكفت في غرفتها تبكي، ورفضت أن تقابل الصحفيين الذين احتشدوا في بهو الفندق يلحون في لقائها. وكذلك فعلت «الملكة نازلي» التي رفضت لعدة ساعات التعليق على البيان. لكنها لم تكذب تتحسس طلائع الحملة الصحفية التي بدأت القاهرة تشنها ضدها، حتى عدلت عن صمتها

البقاء في أمريكا، وعلى عدم إعادة الأميرتين حتى تيسر لهما الإقامة في الوسط الإسلامي الشرقي، وحتى تكونا في رعاية شقيقهما جلالة الملك. ولولا تمسكها بالإبقاء على «رياض غالي» ضمن حاشيتها لما وقعت الكارثة.

وهي إشارات كانت كافية لكي تدرك الملكة الوالدة، أنها وليست «فتحية» أو «رياض»، المتهم الأول في قضية زواج البرنسييسة بالأفندي القبطي التي أحييت إلى «مجلس البلاط».

ولأن «الملكة نازلي» كانت أكثر الجميع معرفة بشخصية ابنها وإدراكاً لدوافعه، فقد قررت أن تخوض المعركة للنهائية، وأن تشهر في وجه ابنها العاق الأسلحة نفسها التي شهرها في وجهها، فتخطط لحملة صحفية ترد بها على حملة «فاروق» ضدها. ومع أن توازن القوى لم يكن في صالحها؛ إذ لم تكن تستطيع أن تخاطب الرأي العام المصري الذي توجهت إليه حملة التشهير بها، إلا أنها لم تكن غافلة عن مدى الإزعاج الذي يمكن أن تسببه لابنها، إذا ما اتخذت من الصحف الأوروبية والأمريكية منبراً للرد على حملته. فقد كان «فاروق» - شأنه في ذلك شأن أسلافه وخلفائه من حكام مصر - حريصاً على سمعته العالمية أكثر من حرصه على سمعته بين شعبه، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كان يدرك مدى تأثيرها في السياسة الدولية، ويأمل في تأييدها لمطلبه بجلاء بريطانيا عن مصر، وفي اعترافها به كملك لمصر والسودان.

ولابد أن «الملكة نازلي» قد وضعت في اعتبارها كذلك، مدى الذعر الذي يمكن أن يصيب «فاروق» إذا مافتح ذلك شهية الصحف الأوروبية والأمريكية



الملكة «نازلي» في أحد الحفلات الخيرية
في الأربعينيات وإلى يسارها الأميرة
«فائزة» وإلى يمينها الأميرتان «فائقة»
و«فتحية»

هدفها من إقحام الصحافة الأمريكية في الموضوع لم يكن خافياً، فهي تريد أن يكون الرأي العام الأمريكي حكماً في القضية بين أم تدافع عن حق ابنتها في اختيار زوجها، وفي الارتباط بالرجل الذي تحبه، وشقيق يصادر على هذا الحق، وثقة من أن الأمريكيين سوف ينحازون إليها ضده، بما قد يدفعه للاعتدال أو التراجع أو على الأقل ينتهي بإحاطتها برأى عام يتعاطف مع قضيتها، مما يقلل من آثار الضغوط السياسية لطردها من أمريكا.

وهكذا بدأت «الملكة نازلي» المؤتمر الصحفى قائلة:

- لقد دعوت إلى عقد هذا المؤتمر لأننى أظن أن هذه هى أسرع طريقة للوصول إلى قلب الملك «فاروق». فمنذ فترة وأنا أحاول الاتصال بالملك لكى يوافق على زواج شقيقته من «رياض غالى» الذى تحبه، فلم أستطع أن أصل إليه أو أن أحرك قلبه. ولأننى أم تكافح فى سبيل سعادة ابنتها، فقد وافقت على إذاعة قصة الأميرة «فتحية» على العالم. وسوف أفعل ما فى وسعى لكى تكون «فتحية» سعيدة. وهى لن تكون سعيدة بدون الرجل الذى تحبه.

وخرجت، كما قالت صحيفة «الدبلى ميل» البريطانية، عن تحفظها الملكى، وقامت بخطوة ليست لها سابقة فى تاريخ الأسرة المالكة المصرية، فدعت إلى مؤتمر صحفى عالمى، شهده أكثر من مائتى مراسل ومصور يمثلون عشرات الصحف الأمريكية والأوروبية.

وما كادت تظهر أمامهم وهى ترتدى ثوباً من الحرير الأبيض حُلّى بالماسات وأحجار الزمرد، وبصحبتها «رياض غالى»، حتى أمرت بتوزيع بيان مكتوب على الصحفيين وأجابت عن أسئلتهم فى حدود ماورد به، مما أكد بأنها قد وضعت لحملتها الصحفية فى تلك المرحلة، أهدافاً واضحة وحدوداً حرصت على ألا تتعدها. فهى حريصة على علاقتها بابنها وعلى علاقته بشقيقته، وعلى الحصول على مباركته لزواج «فتحية» من «رياض»، ولكن ذلك لا يعنى العدول عن هذا الزواج أو التراجع عنه، فإذا كان هناك من يجب أن يتراجع عن موقفه، فهو الملك الابن وليست الملكة الوالدة أو البرنسياسة الشقيقة أو الأفندى العاشق.

ومع أنها لم تقل ذلك صراحة، إلا أن



الفتى الطروب «رياض غالى»

- إننى حريص على سعادتي وسعادة الأميرة «فتحية».. وإذا أصر الملك «فاروق» على المعارضة فى زواجنا، فإننى أصبح مسلماً عن طيب خاطر، ولكننى والأميرة عازمان على التمسك بزواجنا.

وكان الملك «فاروق» - كمعظم الحكام الشرقيين آنذاك وبعد ذاك - يعيش حياة مزدوجة، يسودها التناقض على كل صعيد، بين ما يؤمن به وما يمارسه، وبين سلوكه الشخصى وسلوكه السياسى، وبين الصورة التى يحرص على أن يقدمها لنفسه ليراها رعاياه التقليديون والمحافظون، وتلك التى يحرص على تصديرها إلى الخارج ليراها العصريون والتقدميون، فيمارس حرية الشخصية باندفاع يصل إلى حد الانفلات، بينما يتظاهر أمام رعاياه بتزمت يصل إلى حد الجمود. فإذا تحدث إليهم استبسل فى الدفاع عن التقاليد، وإذا ما تحدث إلى الأوروبيين حرص على أن يبدو فى صورة الحاكم العصري المستنير الذى يؤمن بقيم الغرب الفكرية والسياسية من الحرية الشخصية إلى الديمقراطية السياسية.

وربما لهذا السبب، بدا التصريح الذى أدلت به الأميرة «فتحية» أول تصعيد عنيف فى الحملة الدعائية المضادة التى شنتها «الملكة نازلى»، وقد أحسنت جريدة «المصرى» قراءته حين قالت:

- إن الهدف منه هو إثارة الرأى العام الأمريكى، بتصوير الملك «فاروق» فى صورة الملك المترفع عن شعبه، المتعصب دينياً واثقاً بـ «رياض أفندى غالى» فى صورة الإنسان المضطهد بسبب دينه ووضع الاجتماعى والذى يستحق العطف والحماية.

وتحدثت «الملكة نازلى» عن حبها لابنتها الصغيرة التى عانت مخاطر جمة أثناء حملها بها، والتى لا تستطيع كما قالت، أن تكسر قلبها أو تحول دون سعادتها وأضافت:

- إننى أحاول اليوم أن أثير عطف الملك «فاروق» حتى يدرك أن هذا الزواج معناه سعادة شقيقته.

ثم أشارت إلى «رياض غالى» الذى كان يقف إلى جوارها قائلة:

- إن وزنه ينقص يوماً بعد يوم. وهو لا يكاد يأكل أو ينام، لقد أضنى نفسه ليلاً ونهاراً، يدعو ويرجو أن يوافق الملك على زواجه.

ومع أن الصحف البريطانية - الأكثر وقاراً - قد ركزت فى نشرها لوقائع المؤتمر الصحفى على المحور الذى اهتمت الملكة بالتركيز عليه، فنشرتها «الدبلى ميل» بعناوين ضخمة تقول:

«الملكة تتوسل: دعوا ابنتى الصغيرة تعيش».

وركزت «الدبلى إكسبريس» على قول الملكة: إن هدفها هو استثارة عطف ابنها على شقيقته، ونشرت وقائع المؤتمر تحت عنوان «الأم تقا تل من أجل الأميرة: أريد أن أصل إلى قلب فاروق»، إلا أن الصحف الأمريكية الأكثر ميلاً للإثارة، ركزت فى الأيام التالية على تصريحات الأميرة «فتحية» التى بدت أكثر حدة وأكثر ميلاً للاستفزاز، فقد خرجت عن صمتها فى اليوم التالى وأدلت بتصريح قالت فيه:

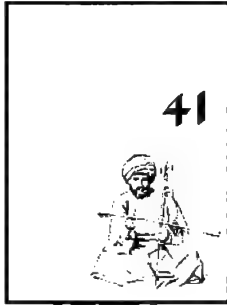
- إن «الملك «فاروق» يعارض فى زواجى، لأن الزوج الذى اخترته لنفسى من عامة الشعب ولأنه مسيحى، مع أنه أعلن استعدادة لاعتناق الإسلام بمجرد أن يوافق الملك على الزواج».

وأضاف «رياض غالى» الذى كان يقف إلى جوارها قائلاً:

تم الاتصال بصاحب السمو الملكي الأمير «محمد على توفيق» - ولى العهد - فى مصيفه بالإسكندرية لكى يتولى رئاسة المجلس، فوافق وصرح للصحف أنه سيغادرها ظهر يوم الخميس، ليرأس اجتماع «مجلس البلاط» صباح السبت. بينما كانت المشاورات تجري بين الحكومة والقصر لدراسة الموضوعات التى سيتم عرضها على المجلس.

ورداً على موقف التحدى الذى أعلنته «البرنسياسة» و«الأفندى» فى «سان فرانسيسكو» قرر «فاروق» تقديم موعد انعقاد الجلسة، وبعد ساعات من نشر تصريحاتها صدر بيان يعلن أن جلسة «مجلس البلاط» سوف تعقد يوم الثلاثاء ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠، وقبل الموعد الذى سبق تحديده لعقدها بأربعة أيام. وذكرت «المصرى» - التى انفردت بنشر النبأ - أن السبب فى هذا التقديم يعود إلى تصريح أدلى به «رياض غالى»، وكانت الأميرة «فتحية» تقف إلى جواره قال فيه: إن الأميرة «فتحية» متمسكة بالزواج منه مهما كانت الظروف.

اقتضى
التبكير المفاجئ
فى موعد
انعقاد مجلس
البلاط تكثيف
العمل فى اليوم
السابق على
انعقاده. وكان



رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» مشغولاً فى تلك الأيام، باجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية، التى انعقدت على مستوى رؤساء الوزارات للنظر فى قرار حكومة شرق الأردن

أما وقد أشهرت «الملكة نازلى» وفريقها فى وجه الملك «فاروق» سلاح الاتهام بخيانة قيم الحياة الغربية رداً على اتهامه لها بالخروج عن الدين والتقاليد، فقد استدعى متحدث رسمى باسم الحكومة المصرية على وجه العجلة، مندوب إحدى وكالات الأنباء الأمريكية، حيث أدلى إليه بتصريح قال فيه:

- لاصحة لما أشيع من أن جلالة الملك «فاروق» رفض أن يقر هذا الزواج لمجرد أن «غالى أفندى» من عامة الشعب، لأن مصر دولة ديمقراطية تقر زيجات أفراد العائلة المالكة من أفراد من عامة الشعب ممن يتمتعون بسمعة حسنة طيبة. أما «غالى أفندى» فإن التقارير التى وضعت عنه كموظف فى السلك الدبلوماسى المصرى، تقارير غير طيبة. إذ هو لا يعدو أن يكون شاباً مغامراً، وشعب مصر عن بكرة أبيه غير راض عن زواجه بالأميرة «فتحية». وهو يؤيد موقف القصر من هذا الموضوع تأييداً مطلقاً.

وعلى عكس ما توقع فريق «سان فرانسيسكو» فإن التشكيك فى ديمقراطية «فاروق» لم يدفعه للتراجع بل قاده إلى العناد. فحتى ذلك الحين كانت إجراءات اجتماع «مجلس البلاط» فى الموعد الذى حدده بيان الديوان الملكى تتم فى مجراها الطبيعى. فقد وجه «حسن يوسف باشا» - القائم بأعمال رئيس الديوان الملكى وكان يقوم - بصفته تلك - بعمل أمين سر «مجلس البلاط» الدعوة لأعضائه للاجتماع فى الحادية عشرة صباح يوم السبت ٢٠ مايو (آيار) ١٩٥٠. وبعد أن فشلت المحاولات لإقناع الدكتور «محمد حسين هيكى باشا» رئيس مجلس الشيوخ برئاسة الجلسة،



حامد زكى باشا



عبد الرحمن عزام باشا: الأمين العام
للجامعة العربية

فى العاشرة من صباح يوم الأحد ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠ بمكتب وزير الخارجية المصرى، وحضره رؤساء وزارات مصر وسوريا ولبنان والعراق ووزير الدولة السعودى وأمين الجامعة العربية.

لكن المجتمعين لم يتفقوا على شىء، فبعد ساعتين من المناقشات تلقى «مصطفى النحاس باشا» مكالمة تليفونية مهمة من القصر الملكى تخبره بقرار الملك بعقد جلسة البلاط فى اليوم التالى، فاعتذر عن استكمال المناقشة السياسية، ليشترك فى الإعداد للاجتماع الذى كان عليه أن ينظر فى المسألة العاطفية. وغادر مبنى وزارة الخارجية إلى مكتبه برئاسة مجلس الوزراء.. حيث وجد فى انتظاره «عبد الفتاح الطويل باشا» وزير العدل - وكان عضواً فى مجلس البلاط بحكم منصبه - و«حامد زكى باشا» - وزير الدولة وأستاذ القانون الدستورى بالجامعة - فاجتمع بهما لمدة ساعة، دار البحث خلالهما حول التكييف الدستورى والقانونى للموضوعات التى ستعرض على مجلس البلاط.

وانصرف وزير العدل بعد الاجتماع إلى مكتبه، حيث اجتمع لفترة طويلة بكل من الأستاذ «محمد إبراهيم» رئيس المحكمة الشرعية العليا - والشيخ «علام نصار» - مفتى الديار المصرية - وكان كلاهما عضواً بمجلس البلاط بحكم منصبه، ودارت المناقشة فى الاجتماع حول النصوص الشرعية المتعلقة بالقضية المعروضة على مجلس البلاط.

وفى الساعة الرابعة والنصف وصل الأمير «محمد على» إلى محطة القاهرة قادماً من الإسكندرية، وكان فى استقباله «حسن يوسف باشا»،

بضم الأراضى الفلسطينية التى لم تحتل فى حرب ١٩٤٨، ووضعت تحت إدارتها. وهى اجتماعات شابها التوتر، فقد هاجم الجميع القرار الأردنى بضم الضفة الغربية لنهر الأردن إلى إمارة شرق الأردن، ولتتحول من إمارة إلى مملكة، واعتبروه محواً نهائياً لاسم «فلسطين» عن خريطة العالم، وتصفية كاملة لقضيته. وطالبت مصر بفصل «شرق الأردن» من الجامعة العربية وأيدتها كل الدول العربية ماعدا العراق. ووجد «محمد الشريقى باشا» - وزير خارجية الأردن - نفسه فى قفص اتهام يستجوبه الجميع ويتهمه الجميع ولا يدافع عنه أحد، فتوترت أعصابه وانفجر فى وجه أضعف الحاضرين، وهو «عبد الرحمن عزام باشا» - الأمين العام للجامعة العربية - فتراشقا بالسباب والشتائم، وقال «الشريقى» للأمين العام: أنت جاسوس إنجليزى قذر. وكاد الأمر يصل إلى تبادل الصفعات لولا تدخل «رياض الصلح» - رئيس وزراء لبنان - الذى حال دون اللجوء إلى الأيدي فى تبادل الحجج والبراهين. وهرول الدكتور «محمد صلاح الدين» - وزير خارجية مصر - والشيخ «يوسف ياسين» - وزير الدولة السعودى - إلى أبواب القاعة ليطلبوا إلى الحُجَّاب إخلاء الممرات حتى لا يسمع أحد الألفاظ التى كان يتبادلها رؤساء وزارات الدول العربية فى اجتماع خصص لجمع شمل العرب ومعالجة قضية فلسطين.

وعندما وصلت الأزمة إلى ذروتها تقرر عقد اجتماع خاص، يسبق الاجتماع الثانى للجنة السياسية، لتقريب وجهات النظر بعد أن رفضت العراق الاقتراح المصرى بفصل «شرق الأردن» من الجامعة. وعقد الاجتماع

مذكرة الملك بدلاً من تسجيله على صفحات الصحف، التي كانت سكرتاريته قد حددت لمراسليها موعداً يلتقون فيه بسموه، فاعتذر لهم بانشغاله فى دراسة «القضية» التي سينظرها مجلس البلاط فى الصباح. وأمضى شطراً كبيراً من الليل فى الإشراف على إعداد الرد، وعوض الصحفيين عن اعتذاره بتوزيع المذكرة عليهم فى أعقاب انفضاض الجلسة، وبذلك ضرب عصفوريين بحجر واحد وسجل موقفه التاريخي فى مضابط «مجلس البلاط»، وعلى صفحات الصحف.

ولابد أن أعضاء مجلس البلاط - وهم من أبناء الشعب - قد شعروا بضغط شديد على ضمائرهم، وهم يرون الحكم فى القضية يصدر قبل انعقاد المحكمة، ويسجله الملك فى مذكرة يؤيدها ولي العهد ورئيس المحكمة بمذكرة أخرى. وهو شعور لم يقصر الملك فى تأكيده، فقد كان - على الرغم من سهره المتواصل - أول الذين وصلوا إلى «قصر عابدين» فى الصباح الباكر من يوم الثلاثاء ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠. وظل جالساً فى مكتبه الخاص يتابع اجتماع المجلس، إلى أن صدرت القرارات وعرضت عليه ليوافق عليها ويأمر بإعلانها.

ولما كان «مجلس البلاط» بمثابة محكمة تتولى دون غيرها كل اختصاصات القضاء المدني والقضاء الشرعي والمجالس الحسبية، فيما يتعلق بالأمراء والأميرات والنبيلات وأعضاء الأسرة المالكة، فقد نص القانون على تشكيله من سبعة أعضاء من شاغلي الوظائف القضائية والشرعية العليا، هم رئيس مجلس الشيوخ ووزير العدل ورئيس ديوان

رئيس الديوان الملكي بالنيابة، فدعاه الأمير إلى مصاحبته فى سيارته إلى قصره بالمنيل، ليحيطه علماً بآخر التطورات وليتسلم منه ملف القضية، الذى يضم جميع الوثائق والمستندات التى تقوم مقام أدلة الإثبات فى القضايا العادية. وكان من بينها التحريات الخاصة التى قامت بها السفارة المصرية فى أمريكا فيما يتعلق بشخصية «رياض أفندى غالى» والكيفية التى تعرف بها إلى جلالة «الملكة نازلى» وسمو الأميرتين منذ ١٩٤٦، والطرق التى كان يستغل بها أموالهن، مع بيان الوسيلة التى كان يفرض بها نفسه عليهن، والتقارير التى تلقاها الديوان الملكي من مختلف الجهات عن الموضوع نفسه، ومن بينها بيان شامل بالمساعى التى قام بها الديوان الملكي والحكومة والسفارة المصرية بواشنطن، للحيلولة دون إتمام زواج البرنسيصة والأفندى.

ومع أن تلك الوثائق كانت تكفى، من الناحية الإجرائية لكى ينظر «مجلس البلاط» فى القضية، ولم تكن هناك ضرورة لكى يخاطب الملك المجلس اكتفاء بأن يقوم بذلك نيابة عنه رئيس الديوان، توكيفاً لأى تأويل لموقفه باعتباره طرفاً فى «قضية» تعرض على مجلس كانت له سلطات قضائية، وحتى لا يعتبر أحد ذلك تدخلاً فى شئون القضاء، إلا أن الملك «فاروق» كان - فيما يبدو - يعتبر موقفه من ذلك الزواج موقفاً تاريخياً، لذلك كان حريصاً على تسجيله فى مذكرة يوقعها باسمه الكريم، ويرفعها إلى مجلس البلاط أكثر من حرصه على ألا يتهم بإهدار استقلال القضاء. وقد أغرت تلك المذكرة الأمير «محمد على» بتسجيل موقفه التاريخي، فى مذكرة يرد بها على



الأمير محمد على ولي العهد



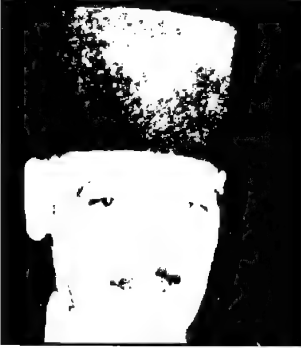
د. محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ



أحمد حسن باشا رئيس محكمة النقض



الشيخ علام نصار مفتي الديار المصرية



عبد الفتاح الطويل باشا وزير العدل



الشيخ عبدالرحمن حسن وكيل الجامع الأزهر

- مدير التوقيعات الملكية بالديوان الملكي - بتدوين المناقشات.

افتتح الأمير «محمد علي» الجلسة بكلمة قال فيها:

- إنني أشعر أكثر من غيري بشعور الحزن والأسف الذي يملأ نفس جلالة الملك. وأعبر عن ألى الشديد وأسفى البالغ على الحوادث المحزنة التي طرأت أخيراً، والتي أشار إليها جلالة الملك في المذكرة التي أحال بها الموضوع إلى المجلس. ولا أشك في أن حضراتكم تشاركونني في هذا الشعور، وتقدررون المسؤولية التي عهد بها إلينا جلالة الملك. وفقنا الله جميعاً إلى اتخاذ الخطوة الحازمة التي تحفظ كرامة البلاد.

وطلب الأمير من «حسن يوسف باشا» - كاتم أسرار المجلس - قراءة المذكرة التي وجهها الملك إلى المجلس، ويقول نصها:

«رأى المغفور له جلالة والدنا الملك فؤاد الأول وضع نظام للأسرة المالكة، فأصدر بذلك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٣، وقد راعى بثاقب فكره في وضع هذا النظام، أن الأسرة المالكة ركن من أركان الدولة، لما بينها وبين الجالس على العرش من أواصر القرابة، وهي من جهة أخرى أكبر الأسر وأكرمها، والمثال الذي يحتذى في ضبط النفس وكمال السلوك، واعتبر - بحسن تقديره - أن مسائل الأحوال الشخصية مسائل عائلية محضة، وإن كرامة الأسرة ومركزها في البلاد يقضيان بأن لا تتعرض مثل هذه المسائل الشخصية لأحاديث الناس، ولذلك فقد أراد والدنا أن يصبح المجلس - أي مجلس البلاط - فوق ما له من اختصاص قضائي، هيئة استشارية في الأمور المهمة التي تهم الأسرة المالكة، عندما يطلب إليها الرأي فيها.

ويؤسفنا كل الأسف، أنه قد طرأت

الملك وشيخ الجامع الأزهر ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتي الديار المصرية ورئيس محكمة النقض والإبرام. على أن يرأسه أمير من الأسرة المالكة، من أقرب أقرباء الملك يعين بأمر ملكي، ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا إذا حضر الجلسة خمسة من أعضائه على الأقل، فإذا كان الأمر المعروض على المجلس من أمور الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الشرعية وجب حضور الأعضاء الشرعيين كلهم.

ومنذ الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠ بدأ توافد أعضاء «مجلس البلاط» على «قصر عابدين». وكان أول الذين حضروا، هو رئيس المجلس الأمير «محمد علي»، وكان آخرهم هو رئيس مجلس الشيوخ، ولم يتخلف أحد من أعضاء المجلس سوى شيخ الجامع الأزهر «الشيخ محمد مأمون الشناوي» الذي كان مريضاً، فحل محله وكيل الجامع الأزهر «الشيخ عبدالرحمن حسن».

وفي العاشرة تماماً انتقل الأعضاء إلى قاعة الاجتماعات الملحقة بمكتب رئيس الديوان الملكي، وتصدر الأمير «محمد علي» الجلسة، وجلس عن يمينه سعادة الدكتور «محمد حسين هيكل باشا» - رئيس مجلس الشيوخ - فسعادة «أحمد حسن باشا» - رئيس محكمة النقض والإبرام - ففضيلة الشيخ «علام السيد نصار» - مفتي الديار المصرية - وجلس عن يساره معالي «عبد الفتاح الطويل باشا» - وزير العدل - ثم فضيلة الشيخ «عبد الرحمن حسن» - وكيل الجامع الأزهر - وأخيراً «حسن يوسف باشا» - رئيس الديوان الملكي بالنيابة الذي تولى سكرتارية الجلسة - بينما قام «محمد رفاعي بك»



الشيخ إبراهيم سالم رئيس المحكمة
الشرعية العليا

حوادث مهمة، تمس الأسرة المالكة، وتتعلق بشخص والدتنا وشقيقتنا «فتحية»، مما ملأ قلبي أسى، وقد بذلت مساعي عديدة وحثيثة لدى والدتنا وشقيقتنا لاتقاء هذه الحوادث، مراعيًا في ذلك أعز مالدينا، وهو ذكرى المغفور له والدنا وأجدادنا، وما تنطوى عليه جوانحنا من البر بوالدتنا والعطف على شقيقتنا والمحافظة على كرامة الأسرة المالكة. وقد عاونت حكومتنا وسفيرنا بأمريكا في هذه المساعي، ولكنها لم تؤد مع الأسف الشديد إلى النتيجة المرجوة، لإصرار والدتنا وشقيقتنا على موقفهما، فاقترضى الأمر أن نضع تحت نظر المجلس بياناً بهذه الحوادث:

«سافرت والدتنا في صيف ١٩٤٦ إلى الخارج للمعالجة، واصطحبت معها شقيقتينا «فائقة» و«فتحية» ويقمن جميعاً الآن في أمريكا. ولطول إقامتهن بعيداً عنا، ولصغر سن شقيقتينا ولحالة والدتنا المرضية والنفسية، فقد وقعن جميعاً في شرك بعض من يتصلون بهن، وقد دعوتهن مراراً للعودة بعد إتمام العلاج فلم يذعن. وكان من نتيجة ذلك كله:

«أولاً: أتمت والدتنا زواج شقيقتنا «فائقة» بأمريكا، قبل الحصول على موافقتنا.

ثانياً: اعتزمت والدتنا زواج شقيقتنا «فتحية» التي لم تبلغ سن الرشد، ولا تزال تحت وصايتها، بمن يدعى «رياض غالى» المسيحى الديانة، والذي تقول والدتنا إنه سيشهر إسلامه قبل الزواج. وقد دلت التحريات على سوء سيرته.

وما إن علمنا بهذا الاعتزام، حتى بذلنا المساعي المشار إليها لتلافي هذا الزواج قبل وقوعه.

وقد أبلغ سفيرنا في أمريكا ديواننا بتفصيلات مسعاه لدى والدتنا، فكان

ردها عليه، أنه يسعدها ألا يكون صهرها من عائلة مالكة، أو ممن يقال عنه من عائلات عريقة، كما صرحت بأنها لا تهتم بما ينشأ عن هذا الزواج من نتائج، وأنها لا يمكن أن تعدل عن رأيها. وقد بعثنا إليها ببرقية أوضحنا فيها ما يساورنا من الألم، ودعوناها أن تقدر ما ينشأ عن تصميمها على ما اعتزمته من سوء العواقب، فوصلنا منها في نفس اليوم برقية تقول فيها، بأن عاطفة الأمومة لديها مقدمة على كل اعتبار عام. وهذه المساعي كلها لم تحل دون إصرار والدتنا وشقيقتنا على تنفيذ ما اعتزمتاه.. ووقعت المأساة فعلاً بإتمام الزواج المدني يوم ١٠ من شهر (آيار) مايو الحاضر (١٩٥٠).

«ثالثاً: من يوم سفر والدتنا وشقيقتنا من مصر، بلغ مقدار ما صرف إليهن من النقود مبلغ ٤٨٣,٣٨١ جنيهاً. صرف من ذلك مبلغ ١٧٨,٦٦٧ جنيهاً لحساب والدتنا عن طريق نظارة خاصتنا، ومبلغ ١٣٠,٠٠٠ جنيه لحسابها أيضاً - عن طريق وكيلها «إلهامى حسين باشا» و١٧٤,٧٤١ جنيهاً لحساب شقيقتنا مناصفة بينهما، وعلمنا أن من المبالغ التي صرفت إليهن أودع مبلغ ٣٧,٧٥٠ جنيهاً في «البنك الأهلى» بمصر لحساب «رياض غالى أفندى». وبذلك أصبحت أموالهن عرضة للضياع.

ومن أجل ذلك كله، نود أن نقف على مايشير به المجلس من إجراءات: أولاً: نحو زواج شقيقتنا «فتحية» من «رياض غالى أفندى».

ثانياً: نحو والدتنا وشقيقتنا «فتحية» وأموالهما.

«فاروق»

قصر القبة في ١٢ مايو ١٩٥٠
وبعد أن انتهى «حسن يوسف

باشا» من قراءة مذكرة الملك إلى مجلس البلاط، بدأ في تلاوة رد «الأمير محمد على» - رئيس المجلس - عليها وقد قال فيه:

«حضرة صاحب الجلالة الملك.

لقد تأثرت بالغ الأثر عندما طالعت المذكرة المقدمة إلى مجلس بلاطكم الموقر، لعلمي بأنه من الصعب على نفس الابن البار، والشقيق العطوف أن يكون حكمه مؤلماً ضد والدته أو شقيقته، وإنني أقرر من ناحيتي، بأنني أشد من غيري أسفاً وألماً وأرهف إحساساً بما يخالغ شعور جلالكم من ألم عميق، كذلك أقرب لمساً للمأساة بالطبيعة، من أوتار لحمة القرابة الوثيقة دماً وعصباً، حيث تتنازع النفس عوامل العطف الرحمي من جانب، مع دواعي الحزم في الكرامة، وحرمة الفضيلة وحمى الدين من جانب آخر.

ولكن لما كان جلاله الملك، صاحب الولاية العامة الشرعية، حامياً للقانون، قائماً بالعدل، رمزاً للبلاد، وعنواناً للدولة، طبقاً لموجبات الحكم وقواعده، اقتضت تلك الاعتبارات التي هي أسمى وأعز جانباً عند صاحب العرش، أن يأمر بالنظر في هذه القضية، ليستعرض رأي مجلس بلاطه الأمين، فيما يجب اتخاذه حيال هذا الحادث الأليم، عملاً على إزالة أي وصمة، توشك أن تمس الأسرة الكريمة، من بعيد أو قريب، وتسجياً لوزر هذا الحادث على فاعله دون غيره، ليكون في ذلك موعظة لمن يلقي السمع وهو شهيد.. ولا تزر وازرة وزر أخرى.

وإننا إزاء مهمتنا هذه؛ نتوجه إلى الله ضارعين أن يمكننا من القضاء على هذا العبث والاستخفاف، سائطين رب العزة أن يصرف عنا دعاء السوء وعوامل الفتنة والضلال.



١٢ مايو ١٩٥٠: الأمير «محمد على» ولي العهد ورئيس مجلس البلاط عند وصوله إلى محطة القاهرة قادماً من الإسكندرية استعداداً لرئاسة جلسة المجلس، وفي استقباله علي رشيد باشا

ياصاحب الجلالة:

إن لهذه الحادثة عدة نظائر في التاريخ، تصرف فيها أولو الأمر من ملوك وخلفاء بتمام الحزم، احتراماً للقوانين الدينية والوضعية وما تقتضيه تقاليد الشرف المقدسة فيما بينهم. وإنني أذكر منها، موقف الخليفة أمير المؤمنين الفاروق «عمر بن الخطاب» من ولده تنفيذاً لحكم الدين، مما هو معروف ومشهور. وكذلك أتذكر موقف امبراطور النمسا «فرانسوا جوزيف» في تصرف تنبئ عنه تعاليم دينه وتقاليده أسرته، قد صدر عن ابنه الوحيد وولي عهده «الأرشيدوق رودلف» وهنالك أيضاً إمبراطور ألمانيا «غليوم الثاني» اتخذ إجراءات شديدة ضد شقيقته التي كانت تزوجت من غير كفء، نزع عنها اللقب، وشطب اسمها من سجل الأسرة. محافظة على كرامة البيت المالك.

ياصاحب الجلالة:

إن ما لمستّه وتبينته في كتاب جلالكم من الرغبة الشديدة في التمسك بواجبات الملك، والغيرة على شرف العرش وكرامة الأسرة المالكة،

الأميرة «فتحية» - دون إذن الملك الذى يعتبره القانون صاحب الولاية على أفراد الأسرة المالكة، ويشترط الحصول على إذن كتابى بموافقته على زواج أفرادها، ويعطيه الحق منفرداً فى توقيع عقوبة الحرمان من اللقب على من يتزوج منهم دون موافقته، ويجيز له أن يمد هذه العقوبة إلى ذرية المخالف أو أن يقصرها على من تزوج، دون ضرورة للعودة إلى «مجلس البلاط» التى لا تدخل هذه الحالة فى اختصاصاته، إلا إذا كان الملك يريد توقيع عقوبة أشد من عقوبة التجريد من اللقب، فعليه أن يتقدم رسمياً، وبصفته ولياً على الأميرتين بطلباته ليتمكن اتخاذ الإجراءات القانونية تجاهها.

وهنا قال «حسن يوسف باشا» - وكيل الديوان الملكى بالنيابة - إنه يتقدم باسم الملك إلى المجلس، طالباً التفريق بين الأميرة «فتحية» وزوجها «رياض أفندى غالى» لوقوع الزواج دون إذن وليها، ولعدم الكفاءة الاجتماعية والدينية بين الزوجين، ولسوء سيرة الزوج - وتولى الأعضاء الشرعيون الثلاثة - وكيل الأزهر والمفتى ورئيس المحكمة

وهى أكبر أسر البلاد وأكرمها على الأمة الوفية التى تقابلونها، شعورها النبيل المتأجج بين جميع طبقاتها فى هذا الظرف بأجمل تقدير وأكرم عطف، كل هذا جعلنى أعتقد أنكم جديرون حقاً بالمحافظة على قدسية الدين الحنيف، ومقام الشرع المنيف، وتقاليده الإسلامية وعزته، وأنكم تستمدون القوة والمعونة لمواجهة الأعباء الجسام من العلى القدير، عن طريق الطاعة لأوامره وتنفيذ شرعه» وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون» .

والقرآن حبل الله المتين من تمسك به أرشده وهداه .
والسلام عليكم ورحمة الله .

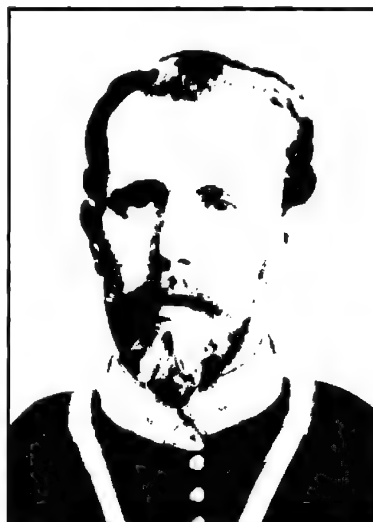
«محمد على»

سراى المنيل

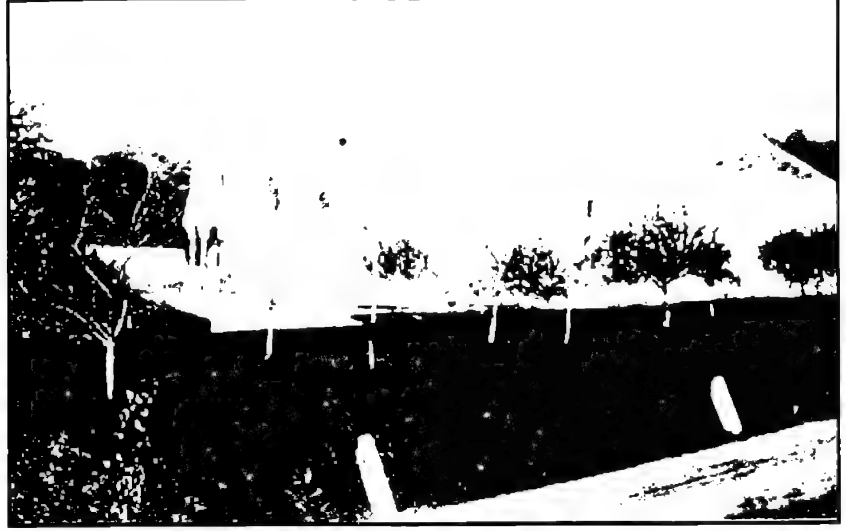
فى ٢٨ رجب - ١٣٦٩

١٥ مايو ١٩٥٠

وخلال الساعات الثلاث التالية، انتقلت مناقشات المجلس إلى النواحي القانونية، فأشار بعض أعضائه إلى أن مذكرة الملك لم تطلب توقيع عقوبات معينة، ولكنها طلبت مشورة المجلس فيما يتعلق بزواج الأميرتين - وخاصة



الأرشيدوق «رودلف» ولي عهد مملكة النمسا والمجر فى نهاية القرن التاسع عشر، رفض والده الإمبراطور «فرانسوا جوزيف» الموافقة على أن يطلق ابنه الوحيد وولى عهده زوجته ليقترن بعشيقة البارونة «مارى فيسيرا»، حرصاً - كما قال الأمير «محمد على» فى رسالته للملك فاروق - على تعاليم دينه وتقاليده أسرته. وفى مواجهة رفض الإمبراطور، قرر الاثنان الانتحار، فأطلق الأرشيدوق، وكان فى الثلاثين من عمره، الرصاص على عشيقة، وكانت فى السابعة عشر، ثم أطلقه على نفسه



«قصر مايرلنج» الذى شهد النهاية
الفاجعة لغرام الأرشيدوق رودلف
ومارى فيسترا

الوطن والعرش والأسرة، وما انتابها من أمراض نفسية لازمتها زمناً طويلاً، مما يجعلها فى حالة يخشى معها التأثير عليها، وخضوعها لإرادة الغير فى تصرفاتها المالية، وختمها طالباً، باسم الملك، عزل الملكة الوالدة عن الوصاية عن ابنتها القاصرة الأميرة «فتحية»، والحجر على جلالتها.

وفى هذا السياق طرح موضوع زواج الأميرة «فائقة» من «فؤاد أفندى صادق»، الذى أشار الملك إليه فى مذكرته، ولكنه لم يتقدم فى شأنه بأى طلبات. فقال «نجيب باشا سالم»: إن قانون الأسرة المالكة يعطى الملك الحق فى العفو عن الأميرة، والتصديق على زواجها، لو أنها أبدت استعدادها للعودة. فإذا ظلت تقيم خارج البلاد، فإن الرغبة الملكية السامية تتجه نحو طلب الحجر عليها، لأن وقف «الملكة نازلى» عن التصرف فى أموالها وأموال كريمتها «فتحية» قد يدفعهما إلى الرجوع على أموال الأميرة «فائقة».

وعند الانتقال إلى صياغة القرارات، أشار أعضاء «مجلس البلاط» من رجال القضاء، إلى أن

الشرعية العليا - شرح آراء فقهاء المسلمين فيما يتعلق بزواج مسلمة من غير مسلم، وقالوا بأن الفقهاء جميعاً، أجمعوا على بطلان هذا الزواج بطلاناً أصلياً، فلا يترتب عليه أى أثر من آثار الزوجية، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وانتقلت المناقشة بعد ذلك إلى الحالة التى يُسلم فيها شخص فعلاً، ويعقد زواجه على مسلمة عريقة فى الإسلام. وبعد استعراض آراء المذاهب الإسلامية، استقر رأى على الأخذ بوجهة النظر الفقهية التى تقول: بأن هذا العقد إذا حصل بغير رضا الوالى أو العاصب لا يكون صحيحاً.

ثم انتقل المجلس - بعد ذلك - إلى مناقشة الجانب المالى من الأزمة، فاستدعى إليه «نجيب سالم باشا» - ناظر الخاصة الملكية، الذى يقوم بإدارة واستثمار أموال الملك الخاصة - فقدم إلى المجلس - بناء على رغبة ملكية سامية - مذكرة تتعلق بحالة «الملكة نازلى»، أشار فيها إلى عدم إصغائها لما بذل لها من نصح لمنع زواج كريمتها ممن يدعى «رياض أفندى غالى»، وعدم تقديرها للعواقب، وما يجب عليها نحو

المجلس مع أنه محكمة خاصة، إلا أنه مقيد بتطبيق قانونه ولائحته، وقانون المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية، وبالقواعد الدستورية والقانونية العامة، وهو ما يعنى ضرورة إعلان المتهمين بالتهم الموجهة إليهم، واستدعائهم للمثول بين يدي المجلس، وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم وخاصة فيما يتعلق بطلب الحجر. فإذا تعذر عليهم الحضور، ندب المجلس أحد أعضائه للانتقال إليهم والاستماع إلى أقوالهم، فإذا رفضوا كان للمجلس أن يتخذ ما يراه.

واعترض أحد الأعضاء الشرعيين على تأجيل اتخاذ قرار يتعلق بزواج الأميرة «فتحية» من «رياض»، إلى أن يتم الفصل النهائي في الدعوى، لأن ذلك قد يؤدي إلى دخول الزوج بزواجه، وقال: إن فقهاء الحنفية يفرقون بين «الزواج الفاسد» - كزواج المسلمة من مسلم غير كفء لها - و«الزواج الباطل» - كزواج المسلمة من غير المسلم - ففي الحالة الأولى، لا يترتب على دخول الزوج بزواجه أي آثار ضارة، حتى لو صدر الحكم بالتفريق بعد ذلك، إذ يكون الأولاد شرعيين، أما في الحالة الثانية، فإن الزواج من الأصل باطل، لا تترتب عليه أية حقوق شرعية. فإذا كان لابد من اتباع الإجراءات القانونية، فلا أقل من أن يصدر المجلس قراراً بالتفريق المؤقت بين الزوجين.

وكان هناك اتجاه في المجلس يريد أن يعتبر ماورد في مذكرة الملك بشأن المساعي التي بذلت لإقناع الملكة والأميرة بعدم إتمام الزواج، بمثابة إعلان لهما، وأن رفضهما لهذه المساعي بمثابة تنازل عن حقهما في الدفاع، بما يوجب على المجلس اتخاذ

كامل عبد الرحيم بك سفير مصر في واشنطن



وبعد أن انتهى المجلس من صياغة قراراته، حملها «حسن يوسف» إلى الملك، الذي أبدى عليها ملاحظات طفيفة، ثم عاد بها رئيس الديوان إلى المجلس فوضعت في صيغتها النهائية، وأثناء ذلك اقترح بعض الأعضاء عدم نشرها، لكن فضيلة الشيخ «محمد إبراهيم سالم» رئيس المحكمة الشرعية العليا، اعترض على ذلك، قائلاً: إن الشعب كله ينتظر أن تذاق عليه جميع التفاصيل والقرارات بعد أن عرف كل شيء عن الموضوع. وأيده في ذلك «الأمير محمد علي».

وعندما عرضت القرارات في صيغتها النهائية - على الملك وافق عليها. وأمر المستشار الصحفي بإذاعتها. وفي مساء اليوم نفسه، أذاع مكتب المستشار الصحفي النص الرسمي لقرارات مجلس البلاط، وهو يقول:

١- من حيث إن زواج المسلمة من غير مسلم باطل بطلاناً أصلياً، ولا يترتب عليه أثر من آثار الزوجية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ومن حيث إنه إذا أسلم شخص

واعترض أحد الأعضاء الشرعيين على تأجيل اتخاذ قرار يتعلق بزواج الأميرة «فتحية» من «رياض»، إلى أن يتم الفصل النهائي في الدعوى، لأن ذلك قد يؤدي إلى دخول الزوج بزواجه، وقال: إن فقهاء الحنفية يفرقون بين «الزواج الفاسد» - كزواج المسلمة من مسلم غير كفء لها - و«الزواج الباطل» - كزواج المسلمة من غير المسلم - ففي الحالة الأولى، لا يترتب على دخول الزوج بزواجه أي آثار ضارة، حتى لو صدر الحكم بالتفريق بعد ذلك، إذ يكون الأولاد شرعيين، أما في الحالة الثانية، فإن الزواج من الأصل باطل، لا تترتب عليه أية حقوق شرعية. فإذا كان لابد من اتباع الإجراءات القانونية، فلا أقل من أن يصدر المجلس قراراً بالتفريق المؤقت بين الزوجين.

وكان هناك اتجاه في المجلس يريد أن يعتبر ماورد في مذكرة الملك بشأن المساعي التي بذلت لإقناع الملكة والأميرة بعدم إتمام الزواج، بمثابة إعلان لهما، وأن رفضهما لهذه المساعي بمثابة تنازل عن حقهما في الدفاع، بما يوجب على المجلس اتخاذ

فعلاً، وتزوج بمسلمة عريقة في الإسلام فإن هذا العقد، إذا حصل بغير رضا الولي أو العاصب لا يصح.

لذلك قرر المجلس التفريق فوراً بين حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة «فتحية» وبين «رياض غالي أفندي»، بالحيولة بينهما، ووضعها تحت يد حضرة الجلالة الملك للمحافظة عليها إلى أن يفصل في الدعوى.

وعلى السلطات المختصة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ ذلك.

٢- قرر المجلس منع حضرة صاحبة الجلالة الملكة «نازلي» من التصرف في أموالها، وتعيين حضرة صاحب السعادة «نجيب سالم باشا»، ناظر خاصة جلالة الملك مديراً مؤقتاً على جميع أموالها إلى أن يفصل في طلب الحجر.

٣- قرر المجلس وقف حضرة صاحبة الجلالة «الملكة نازلي»، عن أعمال الوصاية على حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة «فتحية»، وتعيين سعادة «نجيب سالم باشا» وصياً مؤقتاً لإدارة أموالها، إلى أن يفصل في طلب عزل صاحبة الجلالة «الملكة نازلي» عن الوصاية.

٤- أبدى المجلس رغبته في أن تعود حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة «فائقة» إلى مصر فوراً، فإن لم تفعل يشير المجلس بالنظر في أمرها.

وكانت قرارات مجلس البلاط، هي آخر وثيقة رسمية، يذكر فيها اسم البرنسيصة «فتحية» مسبقاً بلقب «صاحبة السمو الملكي»، فقد أذاع المستشار الصحفي للديوان الملكي في الليلة نفسها، نص الأمر الملكي رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٠ بتجريد الأميرة من لقبها. وهو يقول:

نحن «فاروق الأول» ملك مصر: بعد الاطلاع على المادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص



١٧ مايو (آيار) ١٩٥٠: الصفحة الأولى لجريدة «المصري» صباح اليوم التالي لاجتماع مجلس البلاط، وقد خصصتها الصحيفة بالكامل لقضية الزواج. ففضلاً عن النص الكامل لقرارات المجلس، نشرت تذكيراً لشائعة مقتل «رياض غالي وحديثاً» أجبرته مراسلتها في «سان فرانسيسكو» مع الأميرة فتحية تدافع فيه عن قرارها بالزواج. وخبراً عن مغادرة الأميرة وزوجها والملكة الوالدة لأمريكا

بنظام الأسرة المالكة، أمرنا بما هو آت:

- ١- تحريم شقيقتنا «فتحية» من لقب الإمارة وما يتبع ذلك من حقوق ومزايا.
- ٢- يشطب اسم شقيقتنا «فتحية» من كشف أسماء الأميرات المدرج بملحق الوقائع المصرية بالعدد رقم ٦١ الصادر في ٣ يوليو سنة ١٩٢٢ والإضافات التي أضيفت إليه.
- ٣- على رئيس مجلس الوزراء ورئيس ديواننا بالنيابة تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه.

«فاروق»

صدر بقصر القبة

في ٢٩ رجب سنة ١٣٦٩.

١٦ مايو سنة ١٩٥٠.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت الصحف تتحدث عن صاحبة السمو الملكي الأميرة «فتحية» بوصفها «فتحية هانم فؤاد».

وبدا وكأن ميزان العدل قد استقام، فلا غرابة أو غضاضة في أن تتزوج «هانم» من «أفندي»، لكن المأساة لم تكن قد استكملت - بعد - فصولها.

الفصل الثامن

لم تحتل
قرارات مجلس
البلاط الملكي
العناوين
الرئيسية
للصحف
المصرية

42



فحسب، بل واحتلت كذلك عناوين الصحف العربية، التي ظلت حريصة على نقل كل ماتنتشره الصحف المصرية منذ بداية الأزمة من دون تعليق عليها. أما الصحف الأمريكية فقد نشرت القرارات في صدر صفحاتها الأولى بعناوين بارزة. ولإدراكها بأن صدور تلك القرارات سوف يؤجج من جديد نيران الحرب الدعائية بين الملكة الوالدة والملك الابن، فقد حشدت مندوبيها في أروقة «فندق فيرمونت» بـ«سان فرانسيسكو» يسألون الثلاثي المتمرد عن رأيه في تلك القرارات.

وعلى عكس ماكان الصحفيون الأمريكيون يتمنون، فقد التزم الثلاثة الحذر في تعليقهم على ماجرى، وبدأ أنهم عازفون، حتى ذلك الحين، عن تصعيد الموقف مع الملك «فاروق». لكنهم لم يتراجعوا مع ذلك عن موقفهم بل وأعطت تعليقاتهم - على الرغم من هدوئها - انطباعاً لدى الصحفيين، باستهانتهم بها. ووصفها مراسل

فتنة الحب.. وفتنة الطوائف





١٩٥٠: الملك فاروق بملابس القائد العام
للقوات البحرية، يتفقد إحدى السفن
العسكرية البريطانية أثناء زيارة قام
بها إلى ميناء الإسكندرية وإلى جوار
قائد البحرية البريطانية

حرص دائماً - في صورة مناقضة
لصورة الابن الحقيقي، لذلك قال:
- إن هذه القرارات لا تهمنى، ولا تهم
زوجتى فى شىء. ولكن اهتمامنا الآن
منصب على ما يمس جلالة «الملكة
نازلى» من هذه القرارات.
أما الملكة الوالدة فقد علقت قائلة:
- لقد كنت أتوقع هذا الأمر، ولذلك
فهو لا يهمنى فى شىء.

والحقيقة أن كلاً من طرفى الصراع
كان يدرك أن قرارات «مجلس البلاط»
لن تترتب عليها نتائج ذات أهمية، فيما
يتعلق بالسبب الرئيسى للأزمة وهو

«الأهرام» الخاص فى «نيويورك» بأنها
جاءت تعبيراً عن الاستهتار وعدم
المبالاة بقرارات «مجلس البلاط»،
فعندما سئلت الأميرة «فتحية» عن رأيها
فى قرار المجلس بالشروع فى الحجر
على أموالها والأمر الملكى بتجريدتها عن
لقبها، قالت بإيجاز:
- حسنا هذا ماكنت أريده من زمن.

ولم يفقد «رياض غالى» نكاهه فى
تلك اللحظة الحرجة التى اشتدت فيها
حاجته إلى مساندة «الملكة نازلى» أكثر
من أى وقت مضى، فعاد إلى ارتداء
جلباب الابن المخلص، ليبدو - كما



جيفرسون كافري السفير الأمريكى بمصر. ولد عام ١٨٨٦ مثل بلاده فى بلاد كثيرة كان منها كوبا والبرازيل وفرنسا، عمل بوزارة الخارجية وأثناء تمثيله لبلاده فى مصر قامت ثورة

١٩٥٢

الزواج المدنى الذى كان قد تم فعلاً بين البرنسياسة والأفندى، إذ لم تكن تشكل تهديداً حقيقياً يدفع الثلاثى المتمرد لفصم هذا الزواج بحكم وجودهم بعيداً عن مجال سلطة تنفيذها. ولعل ذلك كان أحد أسباب موافقة الملك «فاروق» على أن تكون كل القرارات مؤقتة تجرح ولا تقتل، محتفظاً بالسلاح القاتل إلى حين انعقاد جلسة «مجلس البلاط» الثانية، التى ستصدر فيها القرارات النهائية. صحيح أنه لم يكن يستطيع اتخاذ تلك القرارات القاتلة، بعد أن شدد القانونيون من أعضاء «مجلس البلاط» - فى الجلسة الأولى - على ضرورة اتباع الإجراءات القانونية الصحيحة، وإعلان الملكة والأميرة بالتهم الموجهة إليهما، والطلبات المقدمة ضدتهما وتمكينهما من ممارسة حق الدفاع عن نفسيهما، حتى لا يفتح ذلك باب الطعن على القرارات، فضلاً عن أن «فاروق» - على الرغم من عيوبه الكثيرة - لم يكن يصر على آرائه أو قراراته إذا كانت تنطوى على مخالفات قانونية ظاهرة. ولكن من الصحيح كذلك أنه كان يستطيع فى تلك المرحلة، ومن دون حاجة إلى موافقة «مجلس البلاط»، أن يجرد بأمر ملكى «الملكة نازلى» من لقبها، كما جرد الأميرة «فتحية» منه. ولكنه لم يفعل فى انتظار رد فعلها على التهديد الذى تشكله قرارات «مجلس البلاط» المؤقتة.

وكان معروفاً أن المجلس سيعود للاجتماع ثانية فى أواخر يوليو (تموز) ١٩٥٠ بعد استنفاد المدة التى حددتها لائحته، لإعلان المطلوب الحجر عليه، وهى تحديد مدة الإعلان بثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه له إذا كان مقيماً فى أحد البلاد الأوروبية، أو فى أحد البلاد الواقعة على ساحلى البحرين الأبيض

والأحمر، فإذا كان مقيماً بعيداً عن ذلك، - كما كان الحال مع «الملكة نازلى» - امتدت المدة إلى ستين يوماً تضاف إليها ثمانية أيام أخرى لحضوره.

ولم تحل تصريحات «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» غير المبالية بقرارات «مجلس البلاط» دون شروع سكرتارية المجلس فى تنفيذها فور اعتماد الأمير «محمد على» رئيس الجلسة للمحضر الرسمى لها. فأبلغت «إلهامى حسين باشا» مدير دائرتها رسمياً بالكف عن التصرف فى ممتلكاتهن الثابتة والمنقولة إلا بإذن من «نجيب سالم باشا»، الذى عينه مجلس البلاط مديراً مؤقتاً على أموالهن، حتى يتم حصرها وتسلمها. وأصدر المدير المؤقت أمراً بتشكيل لجنة من موظفى الخاصة الملكية لجرد جميع أموال وممتلكات الملكة وابنتها «فتحية»، ليتولى بنفسه تصريف شئونهما فى حدود السلطة التى خولها له قرار «مجلس البلاط». وأعلن فى تصريح للصحف: أنه لن يتم صرف أى مبلغ لهما من أموالهما حتى يتم الفصل فى دعوى الحجر المقامة ضدتهما.

ومع أنه كان مفهوماً بأن كلاً من الملكة والأميرة والأفندى لن يغامروا بالحضور إلى القاهرة، فإن شكايات القانون قد طبقت، فأرسلت سكرتارية «مجلس البلاط» الإعلان الموجه إلى الثلاثة إلى وزارة الخارجية المصرية لتبلغهم إياه رسمياً وعن الطريق الدبلوماسى، وتكلفهم بالحضور أمام جلسة «مجلس البلاط الملكى» المحدد لانعقادها يوم ٣١ يوليو (تموز) ١٩٥٠، للاستماع إلى أقوالهم فى الطلب المقدم من «نجيب سالم» - ناظر خاصة جلالة الملك ونيابة عن جلالته - بعزل حضرة صاحبة الجلالة «الملكة نازلى»



محمد نجيب سالم باشا: ناظر الخاصة الملكية المسئول عن إدارة أموال الملك الخاصة

«رياض غالى» من أمريكا، وبعرقلة الزواج الدينى، والحيلولة بين «رياض» وبين توثيق إشهارة لإسلامه أمام أى سفارة مصرية أو إسلامية.

واتسم ما نشرته الصحف المصرية من أنباء تلك المحاولات، بكثير من المبالغة لم تتعفف عن الكذب، مما دل على أن طريقة النشر عنها كانت جزءاً من الحملة الصحفية الملكية ضد الزواج، أراد الذين أشاروا عليه باتباعها أن يطمئنوا الرأى العام - الذى كان بسبب الحملة ذاتها قد انغمس بكل كيانه فى المشكلة - إلى أن «العدوان على كرامة الوطن والدين والعرش» سوف يفشل بفضل المكانة الخاصة التى يحتلها «الملك فاروق» فى قلب الرئيس الأمريكى «هارى ترومان» ليزداد الشعب اطمئناناً إلى أن الملك قد قام بواجبه فى صد العدوان حتى النهاية.

وكان مدخل القاهرة لإعادة التفكير فى طلب تدخل الإدارة الأمريكية هو قرار «مجلس البلاط» بالحيلولة بين الأميرة «فتحية» وزوجها، إلى أن يتم الفصل فى طلب بطلان الزواج. ولأن الزوجين يقيمان فى أمريكا، فقد رأى بعض القانونيين أن الحكومة المصرية يمكن أن تستند إلى قواعد القانون الدولى، وتطلب من الحكومة الأمريكية مساعدتها على تنفيذ حكم الحيلولة وتسليمها القاصر «فتحية هانم فؤاد» لى توضع تحت ولاية ولى أمرها الشرعى الملك «فاروق»، أو على الأقل تطلب إليها أن تمنع الزوجين من الإقامة معاً، وتحول دون أن تصاحب الزوجة زوجها إذ ما أصدرت إدارة الهجرة قراراً بطرده من أمريكا.

ولابد أن تفكيراً من هذا النوع قد نظر إليه فى الدوائر الأمريكية باعتباره نوعاً من الهزل، لذلك اعتذرت الإدارة

عن الوصاية على ابنتها القاصر، حضره صاحبة العصمة «فتحية هانم فؤاد» وتوقيع الحجر على جلالتها وبطلان زواج «فتحية هانم» من «رياض أفندى». وقد روجى فى صياغة الإعلان - كما قالت «الأهرام» - عدم التوسع فى ذكر أسباب طلب الحجر «حرصاً على الكرامة القومية، إذ إن هذه الأسباب ستعلن إلى جلالتها خارج البلاد».

وبمجرد وصول الإعلانات الثلاثة إلى «كامل عبد الرحيم» - سفير مصر فى «واشنطن» - ومعها تعليمات صريحة بتسليمها طبقاً لإجراءات رسمية، قام بإرسالها على وجه السرعة إلى القنصلية المصرية بـ «سان فرانسيسكو»، واتصل تليفونياً بنائب القنصل «كمال سعد الدين» وكلفه بتسليم الإعلانات إلى أصحابها بنفسه على عناوينهم. فانتقل النائب بنفسه إلى «فندق فير مونت»، حيث استلم كل من «رياض أفندى» و«فتحية هانم» الإعلان الخاص به ووقع على ذلك. أما «الملكة نازلى» فقد رفضت استقبال نائب القنصل، أو استلام الإعلان بشخصها، فسلمه نائب القنصل إلى مدير الفندق وحصل على توقيعه. وبعد ساعات من وصول الإعلانات إليهم صرحت «الملكة نازلى» للصحف بأنها لن تستجيب له، ولن تمثل أمام «مجلس البلاط»، ولن تعود إلى مصر إلا إذا أعيد لـ «فتحية» لقبها وأقر الملك والحكومة زواجهما من «رياض أفندى».

وفى مواجهة استهانة الملكة المتوقعة بقرارات «مجلس البلاط»، واصلت القاهرة ضغوطها لإفشال الزواج بالأساليب اليائسة ذاتها، التى لجأت إليها حين كانت الأزمة مازالت طى الكتمان، بتكرار الإلحاح على الحكومة الأمريكية لتتخذ إجراءات تنتهى بطرد



٢٦ مايو (آيار) ١٩٥٠: المانششتات الرئيسية لجريدة «المصرى» تبشر المصريين بأن الحكومة الأمريكية ستطرد الثلاثي نازلي ورياض وفتحية قبل ٤ يونيو ١٩٥٠

الأمريكية بأنها لا تستطيع أن تتخذ أى إجراء فى هذا الصدد. ويقول «كريم ثابت» فى مذكراته، إن «حسن يوسف» -رئيس الديوان الملكى بالنيابة- نفذ التكليف الذى أصدره الملك فى يوم إعلان الزواج، فقابل السفير الأمريكى بالقاهرة، «جيفرسون كافرى» الذى استمع اليه بأدب، وقال إنه سيبلغ حكومته برغبة الملك، ولم يعد بشىء، وأن الحكومة الأمريكية ردت على الطلب بعد أيام، قائلة بأن الجهات المختصة تبحث ما يمكن عمله على ضوء القوانين والنظم المعمول بها فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو يضيف، أن كل الاتصالات التى أجراها «حسن يوسف» بعد ذلك مع السفير، أو التى أجراها السفير المصرى فى واشنطن مع المسؤولين الأمريكيين، كانت تنتهى إلى أن الجهات المختصة فى الحكومة الأمريكية جادة فى بحث رغبته، إلى أن أدرك الملك -فى النهاية- أن رغبته لن تتحقق، وهو ما أدى إلى فتور علاقته بالسفير الأمريكى، إذ اعتبره مسئولاً عن أن الحكومة الأمريكية لم تظهر نحوه فى تلك المناسبة، ما كان ينبغى أن تظهره من مجاملة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظلت الصحف المصرية طوال أيام تبشر قراءها بأن القرار الأمريكى بطرد «رياض غالى» أو تسليم الأميرة «فتحية» لجلالة الملك، على وشك الصدور، إلا أنها اضطرت فى النهاية إلى التهدة من حماستها والتقليل من تفاؤلها. ففى اليوم الذى صدر فيه بيان الديوان الملكى، طالبت السلطات الأمريكية «رياض غالى» بمغادرة أمريكا بناء على طلب السفارة المصرية التى أبلغتها رسمياً بأنها قد سحبت جواز سفره المصرى، وبأنه سيئ

السير والسلوك. ومع أن الصحف المصرية علقت على هذا الطلب آمالاً عريضة، إلا أنها سرعان ماتحتفظت بأن الأمر ليس بهذه السهولة، وبأن المحامى الأمريكى الذى استشاره «رياض» طلب إليه أن يتقدم بتظلم من القرار إلى «محكمة الهجرة الأمريكية»، وهى محكمة بطيئة تستغرق إجراءاتها عدة أعوام، يتمتع خلالها المتظلم بجميع الحقوق التى يتمتع بها الآن، وخاصة أن الحالة الوحيدة التى كان القانون الأمريكى يعطى للحكومة الأمريكية سلطة اتخاذ إجراء عنيف ضد المهاجر كالاعتقال، هى حالة الاتهام فى جريمة قتل، أما بقية الجرائم الأخرى مهما كان نوعها فإنها لا تسقط حق الأجنبى فى رفع أمره إلى محكمة أخرى. وفضلاً عن كل هذا، فإنه إذا ثبت للمحكمة أنه مضطهد فى بلده، أو أنه معرض للاضطهاد، فإن السوابق القضائية جرت فى مثل تلك الحالات على صدور حكم المحكمة بمنحه حق الإقامة.

وعلى إثر ذبوع الأنباء التى تتحدث عن ضغط مصرى رسمى على الحكومة الأمريكية بشأن إخراج الملكة والأميرة من أمريكا، وجد رئيس قسم الهجرة والتوطين، نفسه مضطراً إلى توضيح الأمر، فصرح بأن الحكومة الأمريكية فى معاملتها لجلالة «الملكة نازلى» و«سمو الأميرة «فتحية» و«رياض أفندى غالى»، لا تخضع لأى ضغط من الحكومة المصرية» إذ إن القاهرة لم تحاول فى جميع اتصالاتها بمناسبة هذا الموضوع أن تضغط على الحكومة الأمريكية، ولم تكن كل الاتصالات التى جرت إلا من قبيل تبادل وجهات النظر فقط». ثم أضاف قائلاً بعبارة حاسمة:

- إن سحب جوازات سفر الثلاثة



محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية

الأمة، واجباً يفرضه عليها القانون الدولي، بل مجرد «أمل» فى أن تتدخل فى الأمر على سبيل المجاملة.

ولأن الحكومة لم تكن مصدراً لما كانت الصحف تنشره من أنباء عن تدخل أمريكى وشيك، إذ كان المستشار الصحفى للملك هو مصدره، فإن وزير الخارجية الدكتور «محمد صلاح الدين باشا» رفض أن يؤيد تلك الأنباء، أو بمعنى أدق الأوهام، لكنه حرصاً على العلاقة مع القصر، الذى كان يغذى الصحف بها، لم يكذبها، فعندما سئل عما إذا كانت الحكومة الأمريكية ستقبض على «رياض غالى» تخلص من الإجابة قائلاً:

«إن هذا الأمر متروك للحكومة الأمريكية تتصرف فيه بما تقتضى به النظم المتبعة».

ولكن التصريح رغم دبلوماسيته لعب دوراً فى إحباط الآمال المعلقة على التدخل الأمريكى، فما لبثت «صوت الأمة» - الجريدة المقربة من «فؤاد سراج الدين» وزير الداخلية وسكرتير عام حزب «الوفد» - أن اعترفت بأن سفير مصر فى واشنطن «كامل بك عبدالرحيم»، قد طلب مقابلة الرئيس «ترومان» لإبلاغه نص قرارات مجلس البلاط، إلى جانب أمور أخرى تود الحكومة المصرية إطلاع الرئيس الأمريكى شخصياً عليها، ولكن السفير لم يتلق أى رد على طلبه رغم أنه كرره ثلاث مرات.

ولم تخف دلالة الخبر على أحد، إذ لم يكن له معنى، إلا أن الرئيس الأمريكى لا يريد أن يكون طرفاً فى الموضوع.

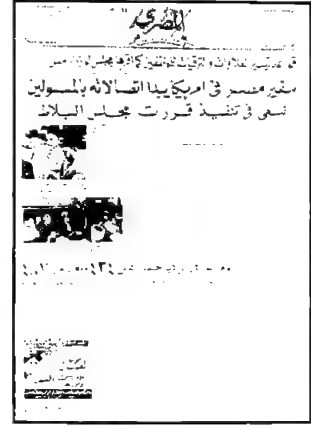
وهكذا أخذ الحديث عن التدخل الأمريكى، يشحب تدريجياً، إلى أن نشرت الصحف المصرية بشيء من

مسألة تخص الحكومة المصرية وحدها، فهى التى تمنح هذه الجوازات أو لا تمنحها، ولها وحدها أن توقف العمل بها فى الوقت الذى ترى فيه ذلك، ولكن الحكومة الأمريكية ستعاملهم من حيث الإقامة وفقاً لقواعد الدستور والقوانين الأمريكية.

إلا أن هذا الكلام الواضح لم يدفع الصحف المصرية لليأس، فأخذت تبشر المصريين بأن الموضوع سياسى وليس قانونياً، وأن الرئيس الأمريكى «هارى ترومان» سيأمر بطرد «رياض أفندى غالى» من أمريكا، لكى يتوقى ماسمته بـ«التصاعد المستمر فى المشاعر العدائية ضد أمريكا، التى لم تقتصر على الشعب المصرى، بل تجاوزته إلى الشعوب العربية والإسلامية».

لكنها لم تكن فيما يبدو واثقة من الأرض التى تطلق منها سهام أوهامها، لذلك أخذت لهجتها تتحول بسرعة من المطالبة بحق إلى الأمل فى مجاملة. فلفتت جريدة «المصرى»، أكبر صحف الحزب الحاكم، نظر الحكومة الأمريكية برقة زائدة، إلى أن مسألة زواج البرنسياسة والأفندى «ليست مسألة فردية، وإنما هى مسألة أمة، ومحط أنظار المسلمين» وتمنت أن يكون ملحوظاً فى تصرفات واشنطن «تقاليد العرب والمسلمين التى تختلف فى هذه الموضوعات الحساسة عن التقاليد الأمريكية، فتلقى الرغبة المصرية الإجماعية شعباً وحكومة صدى محترماً فى أمريكا، وهو أمر ليس بدعاً فى المجاملات الدولية، إذ جرى العرف عليه، وقضت به التقاليد».

وبذلك لم يعد تدخل الحكومة الأمريكية للحيلولة الجسدية بين البرنسياسة والأفندى، وصد العدوان الذى قام به «رياض غالى» على شرف



«المصرى» في ١٨ مايو (آيار) ١٩٥٠:
تعود لتكرار تبشير المصريين بأن سفير
مصر بأمريكا بدأ اتصالاته بالمسؤولين
الأمريكيين لتنفيذ قرار مجلس البلات

الخلل خبر الاستئناف الذى قدمه محامى «رياض غالى» إلى مكتب الهجرة، ضد قرار إخراجه من الولايات المتحدة، وأضافت بأسى: أن الفصل فى هذا الاستئناف يحتاج إلى ما لا يقل عن أربعة شهور سيكون من حق «رياض غالى» أن يقيم خلالها فى أمريكا.

ولم يكن شحوب الأمل فى التدخل الأمريكى، هو الذى نقل نبذة الحملة الصحفية من الأمل فى أمريكا إلى الهجوم عليها، ومن التوسل إليها إلى التنديد بها. فقد توازت النبرتان منذ الطلقة الأولى فى الحملة على نحو كشف عن أن مخططيها كانوا يعرفون منذ البداية، أن هذا التدخل غير وارد، فأرادوا على سبيل الاحتياط ابتزاز الإدارة الأمريكية وتهديدها بتأجيج العداء ضدها، كوسيلة للضغط عليها لتنفيذ مطالبهم بطرد الثلاثى المتمرد، أو على الأقل إيقاف ما كانت الصحف الأمريكية تنشره من أنباء وتعليقات تشهر بالسلوك الشخصى للملك «فاروق». ففى أول تعليق له على قرارات مجلس البلات، هاجم «محمد التابعى» الحكومة الأمريكية واتهمها بالنفاق، وقال إنها لو كانت حريصة على مجاملة مصر لاستجابت لرجائها وإلحاحها ومساعدتها، ولما سمحت بعقد الزواج ولطردت «رياض غالى».

ومع أن «التابعى» قد ناشد الحكومة المصرية ألا تواصل الإلحاح على المطالبة بطرد الملكة والأميرة من أمريكا أو تسعى للحيولة بينهم وبين الإقامة فى أوروبا، وخاطبها قائلاً «إن الكارثة قد وقعت وقضاء الله قد نفذ، فاتركوهما حيث هما، بدلاً من أن نرسل جرحنا الدامى نستعرضه من بلد إلى بلد». إلا أنه هاجم بقوة من سماهم بـ «العبيد» الذين نظروا إلى الموضوع من

وجهة النظر الأمريكية والأوروبية وارتعدوا خوفاً من أن تتخذ الصحف الأوروبية من قرارات «مجلس البلات» ذريعة لتأكيد الاتهام الغربى للمصريين بأنهم متعصبون دينياً. فاستطرد يقول «يخيل إلى أحياناً أن بعض الأقلام هنا مسطرة علينا، لتوقف مصر دائماً مع سيدتها أمريكا أو سيدتها بريطانيا موقف العبد الذليل. كل حركة منا يجب أن نقدّر لها وقعها وأثرها، مخافة أن تغضب أمريكا أو إنجلترا. وكل خطوة منا يجب أن نقدّر مداها، خشية أن تغضب أمريكا أو إنجلترا. إلا أن هذه أقلام العبيد لا أقلام الأحرار، وإلا متى أقامت أمريكا وإنجلترا وزناً وقيمة لرأينا العام؟ بل ما الذى أفادته مصر من أمريكا ورأيها العام. ونفى تهمة التعصب عن مصر. تهدئة لأمريكا ورأيها العام؟».

والحقيقة أن الحوار المصرى الأمريكى حول قضية الزواج كان منذ البداية طائراً غير قابل للتحقيق، إذ كان طرفاء يتحدثان بلغتين مختلفتين، فالقاهرة تتحدث عن الأميرة «فتحية» باعتبارها تنويعاً على صورة نموذج كان شائعاً فى الأفلام المصرية طوال الأربعينيات وما بعدها، هو «بنت الحنة»: الفتاة الجميلة التى يغار عليها كل رجال الحارة ويفرضون عليها رقابتهم ويتدخلون فى حريتها ويصادرون حقوقها فى الاختيار، ويبررون ذلك، بأنهم يدافعون عن «شرف الحنة وكرامتها» فهم لا يعتبرونها فرداً بل رمزاً. لذلك كانوا يتوقعون أن تتدخل الإدارة الأمريكية لحماية بنت الحنة المصرية التى هى «مصر» ذاتها، بينما كانت «واشنطن» تنتظر إليها باعتبارها فرداً، له حقوقه الشخصية، التى لا يجوز لأحد



١٩٣٨: الملكة نازلى فى إحدى الحفلات
الخيرية وخلفها ابنتها الأميرة فائزة

اليوم» - كذبت كل الادعاءات التي زعمت بأن الحكومة الأمريكية قد شرعت فى طردها من الولايات المتحدة. وفى إيماءة مقصودة للصحف المصرية التي كانت تحرض على ذلك، شكرت الملكة الصحفيين الأمريكيين «لأنهم لم يخضعوا للتهديد والوعيد، بل انتصروا لفتاة ضعيفة لاحول لها ولاسلطان». وذكرت بأنها قد أرسلت للملك «فاروق» برقية تحتج فيها على أن حكومة مصر طلبت من الحكومة الأمريكية طردها من أراضيها، وقالت: لقد رفض الرئيس «ترومان» طردنا من بلاد الحرية. وقال إن أبسط مبادئ الحرية أن تتزوج كل فتاة من الشاب الذي تحبه.

وتجددت، مع محاولة القاهرة دفع الولايات المتحدة لطرد الثلاثي المتمرد من أراضيها، محاولاتها لعرقلة إتمام عقد الزواج طبقاً للشريعة الإسلامية ليظل هناك مبرر للحملة الدعائية التي اتخذت من اختلاف الدين ذريعة للتنديد بالزواج، ولكى لا تفقد الحثييات التي استند إليها قرار «مجلس البلاط» المؤقت بالحيلولة بين الزوجين قيمتها، وهي نفسها الدوافع التي جعلت «الملكة نازلى» تدخل فى سباق مع القاهرة لكى يتم عقد الزواج طبقاً للشريعة الإسلامية، رغم كل العراقيل التي أقيمت فى سبيل ذلك، حتى تفقد الحملة ضد المشروع مبرراتها أمام الرأى العام المصرى، وتتالت تصريحات البرنسياسة والأفندى التي تؤكد حرصهما على أن يتم زواجهما طبقاً للطقوس الإسلامية. وقالت الأميرة «فتحية»: إن الزواج فى الإسلام هو إيجاب وقبول وإشهار، وأن الزواج المدنى تتوافر فيه هذه الأركان جميعاً. لكنها رغم ذلك لا تعتبر نفسها متزوجة قبل عقد الزواج طبقاً للشريعة

مصادرتها طالما لا تنطوى على عدوان على حقوق الأخرى.

أما وقد تقاعست «واشنطن» عن التدخل لصدّ العدوان الذي تتعرض له «مصر» فلا تفسير لذلك عند العقلية المصرية السائدة، إلا أن هناك دوافع أو ضغوطاً سياسية، وهو ما ألمحت إليه واعترضت عليه جريدة «المصرى» ذات الصلة الوثيقة بالحكومة الوفدية، فقالت فى تعليق لها: «إنه مهما يكن من أمر العلاقات بين الدول، فإن هذه المسائل لها طابع خاص، ولا ينبغى لأية دولة أن تتخذ منها أداة للتشهير أو وسيلة للمساومة والاستغلال». وتجاوز «محمد التابعى» التلميح إلى التصريح، وربط بين رفض مصر للمطالب الأمريكية بالاعتراف بإسرائيل، ورفض أمريكا للمطالب المصرية بشأن زواج البرنسياسة والأفندى. وجزم بأن الأيام القادمة «ستكشف عن أن أعداء مصر والعرب من الصهيونيين لعبوا دوراً مهماً فى هذه المسألة، وعملوا على إحباط مساعى مصر، وعلى تسهيل وإتمام عقد قران الأميرة «فتحية» و«رياض غالى». واتخذ من ذلك مبرراً لتكرار اعتراضه على سياسة تضيق الحصار على الملكة والأميرة حتى لا يصبح يوماً فإذا بـ «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» «قد لجأتا إلى إسرائيل، لتصبحا سلاحاً فى يدها تستعمله فى حملة التشهير ضد مصر والمصريين».

ولعل «الملكة نازلى» كانت تدرك منذ البداية أن اللغة التي تتكلم بها القاهرة ليست مما يستطيع الرأى العام الأمريكى فهمه، أو التعاطف معه، لذلك نظرت بسخرية لحملة التحريض على طردها من أمريكا. وفى أول حديث لها مع الصحف المصرية - نشرته «أخبار



١٩٣٧: الأنسة صافي ناز هانم ذو الفقار (الملكة فريدة فيما بعد) تحتضن الأميرة فتحية وكانت في السابعة، فوق عربة الانزلاق على الجليد في «سان مورتييز

بسويسرا



١٩٤٨: الشيخ مأمون الشناوى شيخ
الجامع الأزهر فى حوار مع مفتى
فلسطين ورئيس الهيئة العليا لها الحاج
أمين الحسينى فى أحد الاحتفالات
الدينية

العلماء، إلى اجتماع عقد فى مكتبه صباح اليوم التالى ١٧ مايو (آيار) ١٩٥٠ وحضره، فضلاً عن أعضاء الهيئة، كثيرون من كبار العلماء الذين ليسوا من أعضائها، وافتتح وكيل الأزهر الاجتماع بكلمة قال فيها: «إن علماء الأزهر - حصن الشريعة والدين - يملؤهم الأسى والحزن أسفاً على ماوقع». وأضاف «إلا أنهم قد أثلج صدورهم حرص جلالته الملك على صيانة الشريعة، والغيرة عليها، وأنهم ليجدون فى جلالته نعم النصير لدين الله، ونعم المدافع لحرمان الله».

وبعد مناقشة لم تطل شكلوا لجنة من المشايخ «الحسينى سلطان» و«محمود شلتوت» و«محمد المدنى»، قامت - على ضوء المناقشة - بصياغة خطاب باسمهم لرفعه إلى جلالته الملك وإذاعته على العالم. وبعد الانتهاء من صياغته وقَّعوا عليه وأرسلوه إلى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ «مأمون الشناوى» شيخ الجامع الأزهر - الذى كان معتكفاً فى منزله لمرضه - فوقع عليه، ثم توجهوا به إلى قصر عابدين حيث سلموه إلى «عبد اللطيف طلعت باشا» كبير الأمناء.

الإسلامية. وأكد «رياض» ذلك قائلاً: إنه لم يخرج مع الأميرة منذ عرفها قبل أربعة أعوام وحدهما، وأنهما كانا يذهبان إلى السينما والأوبرا وحفلات الموسيقى برفقة حراسهما، وأكد أنه لم ينفرد بزواجه أبداً منذ أحبها، وأنهما - برغم عقد الزواج المدنى - يقيمان حتى الآن فى غرفتين منفصلتين فى الفندق. ولما كانت ضغوط السفير «أصفهانى» سفير باكستان فى واشنطن لمنع رجال الدين المسلمين فى «كاليفورنيا» من إشهار إسلام «رياض غالى» أو إتمام زواجه على الأميرة طبقاً للشريعة الإسلامية، قد أخذت تفقد مفعولها، فقد فكرت القاهرة فى أن تستعين بالمكانة الدينية العالية لمشايخ الأزهر فى نفوس المسلمين كسلاح إضافى للضغط عليهم، فضلاً عن الفوائد الأخرى الكثيرة التى يمكن أن يجنيها القصر، من دعم الأزهر لموقفه من قضية الزواج لدى الرأى العام داخل مصر وخارجها.

وهكذا ماكادت جلسة «مجلس البلاط» تنتهى، حتى وجه الشيخ «عبد الرحمن حسن» - وكيل الجامع الأزهر دعوة عاجلة إلى أعضاء هيئة كبار



١٩٣٧: الأميرة فتحية على مقعد التزلج
على الجليد في «سان موريتز»

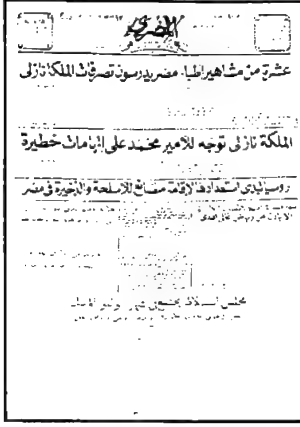
وقد نظر البيان إلى ما وصفه بـ «الحادث الذى اتصل بالبيت العلوى الكريم، وصدر به البلاغ الرسمى من ديوان جلالة الملك» نظرة ضخمت منه، فوصفه بأنه «حادث هز أركان مصر وأفزع نفوسها، وحزن له جميع أبنائها». وعبر عن أسف العلماء واستنكارهم له وللتطورات التى لا يسته، والعوامل التى ساعدت على وقوعه لما به «من مساس بالدين وتقطيع لصلة الأرحام فى بيت عريق كريم». وحيأ البيان حرص الملك على إذاعة تفاصيل هذا الحادث، ليُعلم به أمته وليكون الأمر شورى بين الأمة ومليكها. وقال «بأن الأمة هبت تؤازر جلالته وهو مناط آمالها ورمز أمانها فى وقوفه موقف الحزم والعزم إزاء هذا الحادث، تلبية من جلالته لدواعى المحافظة على الدين وعلى كرامة بيته الكريم وعلى سمعة شعبه الوفى الأمين».

وبعد أن كرر البيان تأييد العلماء للملك باعتباره «راعى التقاليد الإسلامية وحامى حمى المسلمين، إذا ما طاف بهم طائف الفتنة»، توجه بالنصح والرجاء إلى حضرة صاحبة الجلالة الملكة الوالدة وصاحبة السمو الملكى الأميرة «فائقة» وشقيقتها - متوقياً بذلك ذكر اسم الأميرة «فتحية» بعد تجريدتها من لقبها - بأن يقدرن فى إخلاص وبعد نظر، ذلك المكان الممتاز الذى يشغله البيت العلوى الكريم فى مصر والعالم الإسلامى، وخاصة فى ذلك الظرف الدقيق المحيط بالبلاد الآن، فيعملن على أن تعود الأمور سيرتها الأولى، حتى لا تتمكن من قلب مصر يد تريد جاهدة أن تنال منها ومن سمعتها فى شخص ذلك البيت الكريم». ولأن البيان قد صدر قبل تبديد

أوهام التدخل الأمريكى، فقد ختمه علماء الأزهر بالتعبير عن ثقتهم «فى أن حكومة الولايات المتحدة - وهو البلد الصديق الذى وقع فيه ذلك الحادث وغيره من الحكومات الحريضة على ود مصر وصداقتها - لن تعدم وسيلة ترجع بها الأمور إلى وضعها الحق فتراضى بذلك شعور العالم الإسلامى فى مصر ممثلاً فى الأزهر، وشعور المسلمين عامة فى شتى بقاع الأرض إزاء ذلك الحادث الجلل».

وفرضت ضرورات الموازنة السياسية والطائفية أن يستنكر الأقباط الزواج كما استنكره المسلمون، وأن يجددوا ولاءهم للعرش وتأييدهم لما اتخذته الملك من إجراءات. وكان بطيريك الأقباط «الأنبا يوسف الثانى» قد بادر فتوجه فى اليوم التالى، لإذاعة بيان الديوان الملكى، إلى قصر عابدين على رأس وفد من كبار رجال الأسر القبطية، حيث سجلوا أسماءهم فى سجل التشريفات، وقابلوا المسئولين بالقصر وطلبوا رفع فروض الولاء للسدة الملكية، وإبلاغ صاحب الجلالة أسفهم واستنكارهم الشديد لما جرى. وسيراً على هذه السنة المحمودة، أدلى «بشأى أفندى غالى» - والد «رياض» - بتصريح للصحف أكد فيه «أن الإسلام والمسيحية لا يقران ما حدث ولا يباركانه، فدين الإسلام لا يقر زواج المسلمة من المسيحى وشريعتنا لا تجيز تكليل المسيحى المعمد إلا بمسيحية، فما أنا وأسرتى وألى إلا من بعض هذا الشعب الذى يدين بالولاء لـ «فاروق» وأسرتة. ولكن هكذا أراد الله ووقع ما لم يكن لى دخل فيه».

ولعل الوهم قد ساد فى دوائر القصر، بأن السلاح الدينى سوف يلعب دوراً مهماً فى المرحلة التالية من



فى ٢٠ مايو (آيار) ١٩٥٠: الحملة
الرسمية على الملكة «نازلى» تكسر كل
الحدود، ومانشئات جريدة «المصرى»
تتحدث عن إدمان الملكة نازلى
للمورقين!!

من التدريب والمهارة والانضباط، خاصة بعد أن تحولت القضية إلى قضية رأى عام، بحيث اضطرت الصحف للتوسع فى النشر عنها لترفع من توزيعها أو على الأقل حتى لا تفقد قراءها. وهو ما رصدته جريدة «الأساس» لسان حال «الحزب السعدى» المعارض، التى لاحظت أن بعض الصحف «قد أخذت تنشر بتحرج. بينما أسرفت صحف أخرى فى النشر، وذهب البعض الثالث فى الاختراع إلى آخر المدى».

وكان من بين مظاهر هذه الفوضى أن حرب التشنيع لم تميز بين العدو والصديق، فبدت أشبه بالدبة التى أرادت أن تحمى صاحبها فقتلته، إذ شبعت إحدى الصحف «رياض غالى» بـ «راسبوتين» الدجال الروسى الذى قيل إنه كان عشيقاً للقيصرة «كاترين» آخر قياصرة روسيا. بينما قالت صحيفة أخرى «إن إسرائيل خصصت خمسة ملايين من الجنيهاً تعوض بها الملكة والأميرتين، إذا حرم من ثروتهن فى مصر». ونشرت «المصرى» عنواناً بارزاً على صدر صفحتها الأولى يقول: «عشرة من مشاهير الأطباء المصريين يدرسون تصرفات «الملكة نازلى»، أشارت فيه إلى أن جلالتها كانت تتعاطى المورفين لتغلب على نوبات المغص الكلوى التى كانت تهاجمها. وأن «رياض غالى» هو الذى كان يسهل لها الحصول على الحقن ويحقنها بالمورفين خلافاً لأوامر الأطباء.

ووصل عدم تقدير المسئولية عن النشر، إلى درجة نشرت فيها إحدى الصحف صباح يوم انعقاد جلسة «مجلس البلاط» خبراً يقول: إن طالباً مصرياً ممن يتلقون العلم فى أمريكا قد

الحرب، إذ يمكن استخدام بيان الأزهر لإقناع رجال الدين المسلمين فى أمريكا بعدم إشهار إسلام «رياض غالى»، بزعم أن أكبر هيئة دينية فى العالم الإسلامى لاتقر زواجه من الأميرة، كما يمكن استخدام موقف بطريك الأقباط وتصريحات «بشاي غالى» للرد على زعم «رياض» نفسه، بأن التعصب الدينى هو سبب عدم موافقة الملك على زواجه من الأميرة.

لكن الأمور فى «سان فرانسيسكو» كانت تتطور بإيقاع سريع، مالبث أن وضع الملك «فاروق» أمام الأمر الواقع قبل أن يستفيد من بيان علماء الأزهر أو من مبادرة البطريك.

وخلال الأسبوعين التاليين لصدور قرارات مجلس البلاط، تصاعدت حرب التشنيع على «الملكة نازلى» التى كان يقودها المستشار الصحفى للملك «فاروق»، واتسع نطاقها على نحو أفقد قيادتها القدرة على توجيهها أو التحكم فى اتجاهات طلقاتها، فطاش الكثير منها وارتد بعضها إلى صدور الذين أطلقوه، ولما كان عسيراً التفرقة بين الملكة الأم والملك الابن، فإن الطلقات التى ظن مخطوطو الحملة أنها ستصيب الهدف فى مقتل قد أصابت الرامى هو الآخر فى مقتل.

وكان «كريم ثابت باشا» قد قصر توجيهاته المباشرة على عدد من كبار الصحفيين المؤثرين فى الرأى العام، حتى لا يظهر علناً فى صورة المحرض على الحملة، مقدراً أن الصحفيين الآخرين والصحف الأخرى سوف تتبعهم وتحدد ما تنشره قياساً على ما ينشرونه. لكن التباين الشديد فى نغمات الحملة بدأ يظهر بسرعة شديدة، بحيث بدت أشبه بمعركة حربية تعتمد على جنود غير نظاميين يتفاوت حظهم

سياسى مصرى. ولد فى ٢ نوفمبر ١٩١٠ وتخرج من كلية الحقوق وعمل لفترة قصيرة فى النيابة ثم تفرغ لإدارة أملاك أسرته. كان والده من أقطاب «حزب الشعب» الذى أسسه «إسماعيل صدقي». انضم عام ١٩٣٦ إلى الوفد وانتخب فى العام نفسه نائباً عن دائرة «كفر الجرايدة». لمع نجمه بسرعته واختاره «مصطفى النحاس» عام ١٩٤٢ وزير للزراعة، وفى يونيو ١٩٤٣ جمع بين وزارتي الداخلية والشئون الاجتماعية. فى عام ١٩٤٦ انتخب عضواً بمجلس الشيوخ وتزعم المعارضة الوفدية بالمجلس. فى عام ١٩٤٨ انتخب سكرتيراً عاماً للوفد المصرى. لعب دوراً مهماً فى تشكيل الوزارة الوفدية عام ١٩٥٠ ورسم سياستها. اعتقل أكثر من مرة بعد ثورة ١٩٥٢ وقدم لمحكمة الثورة عام ١٩٥٣. أعاد تشكيل «حزب الوفد» عام ١٩٧٧ بعد عودة التعددية الحزبية. مات عام ٢٠٠١ عن ٩١ سنة



أطلق الرصاص على «رياض غالى» فخر قتيلاً فى الحال وسلم الطالب نفسه للبوليس الأمريكى واعترف بجريمته.

وانتشر الخبر فى جميع أنحاء البلاد، وأثار ردود أفعال مختلفة ولعلت الزغاريد فى بعض أنحاء القاهرة، ثم مالبت الحكومة أن أدركت مضار هذا النشر فلم تكتف بتكذيبه، ولكنها حذرت كذلك مما يوحى به نشر مثل هذه الأخبار من تصرفات طائشة. وقال متحدث رسمى باسم الحكومة «إن الحكومة المصرية يؤيدها الرأى العام كله، قد اتبعت فى معالجة حادث زواج الأنسة «فتحية هانم» من «رياض غالى أفندى» الطريق القانونية والدينية والدبلوماسية. وجميع المصريين يحرصون على اتباع هذه الطريق وأى حيدة عنه ليست فى صالح مصر وكرامة مصر، ولا فى صالح القضية التى تبحثها مصر».

وسرعان ما بدا التناقض واضحاً فى قيادة الحملة بين «كريم ثابت باشا» المستشار الصحفى للملك، ووزير الداخلية «فؤاد سراج الدين باشا»، رغم الصداقة التى كانت تجمعها، إذ لم تكن الحكومة الوفدية راضية عن الحملة لأسباب سياسية واجتماعية كان من أهمها: خشيتها من أن يثير التوسع فى النشر نوازع التعصب الدينى فيؤدى

إلى فتنة طائفية، فضلاً عن أسباب شخصية يقف على رأسها الصداقة الحميمة التى كانت تربط «الملكة نازلى» بالسيدة «زينب الوكيل» حرم رئيس الوزراء وزعيم «الوفد». وهكذا اتصل «فؤاد سراج الدين» بالصحف يوم ٢٠ مايو (آيار) ١٩٥٠، وبعد أسبوع من بدء الحملة، ليرجوها - كما قالت «الأهرام» - «لأسباب لها اعتبارها، أن تكف عن نشر الأنباء الخاصة بـ «الملكة نازلى» و«فتحية هانم» اكتفاء بما سبق نشره فى هذا الموضوع».

ولما لم يستجب أحد لرجائه حتى صفح «الوفد» نفسها، مع أنه الوزير المختص بالصحافة، فضلاً عن أنه كان بمثابة رئيس الوزراء الفعلى، عاد بعد أسبوع آخر، وفى ٢٧ مايو (آيار) يكرر رجاءه للصحف بالكف عن نشر أى شىء يتعلق بما سمّاه «الحادث المؤسف الذى وقع فى أمريكا» مما اضطر «الأهرام» - مع أنها كانت أكثر الصحف رصانة فى تناول الموضوع - لكى تلمح فى ردها على رجاء الوزير، بأن الهدف من النشر كان «إتاحة الفرصة للشعب لكى يعرف كيف تصرف جلالة الملك التصرف الجدير بتاج مصر الخالدة. فكان حيث ينبغى أن يكون التاج فى صف التقاليد والكرامة والعزة القومية».

لكن صحفاً أخرى غير «الأهرام»، الحذرة المحايدة ميتة القلب على نحو ما، كانت قد توسعت فى النشر، إما لأسباب مهنية تتعلق بفهمها لدور الصحافة أو بالمنافسة على الرواج، فقادها ذلك إلى الاستقلال برؤاها عن أهداف الحملة. ومع أن الأمر العسكرى رقم واحد الصادر فى ١٥ مايو (آيار) ١٩٤٨، بمناسبة بدء حرب فلسطين الأولى بفرض الرقابة على البرقيات



أخبار اليوم

جريدة أسبوعية أسسها التوأمان على ومصطفى أمين، وصدر عددها الأول في ١١ نوفمبر ١٩٤٤ بعد خمسة أسابيع من إقالة حكومة الوفد المعروفة بحكومة ٤ فبراير ١٩٤٢. دعمت في بداية صدورها موقف القصر المعادي للوفد وظلت قريبة منه وناطقة بلسانه حتى قيام الثورة، وبعد قيامها كانت من أهم المنابر التي وقفت إلى جوارها. أول «مجلة» أسبوعية تصدر في قطع الصحف اليومية. دعمت مدرسة الخبر في الصحافة المصرية والعربية. حققت نجاحاً جماهيرياً منذ صدورها بسبب انفراداتها الخيرية وحملاتها الصحفية. اشترت مجلة «آخر ساعة» من «التابعي» عام ١٩٤٦، وشاركت جريدة «المصري» في إنشاء شركة لإصدار الصحف عام ١٩٤٧ ولكنها انفضت بعد قليل. تحولت إلى دار صحفية صدر عنها مجلات «آخر ساعة» (١٩٤٦) و«آخر لحظة» (١٩٥١) و«الجيل» (١٩٥٢) و«هي» (١٩٦٥) و«سلاسل» كتب «كتاب اليوم» (١٩٥٠) و«قصة اليوم» (١٩٥٥). كانت من بين دور الصحف التي تم نقلها إلى ملكية «الاتحاد القومي» عام ١٩٦٠. تصدر عنها اليوم صحف «الأخبار» - يومية صدرت عام ١٩٥٢ - و«أخبار الحوادث» و«أخبار الرياضة» و«أخبار الأدب» و«آخر ساعة» و«صبيان وبنات»

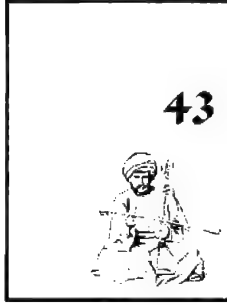
١٩٣٨ - إلى الملك «فاروق» باعتباره أحد الشبان المصريين الذين درسوا في الخارج، فنشأت بينهما صداقة سرعان ماتدعمت - بعد أن أثبت «مصطفى أمين» كفاءة عالية في الدفاع عن القصر، ولعب الدور الأساسي في التشهير بحكومة ٤ فبراير على صفحات جريدته «أخبار اليوم» التي صدرت بعد شهر واحد من إقالة حكومة الوفد، وشنت حملة عنيفة ضد «مصطفى النحاس» بسبب حادث ٤ فبراير (شباط).

ويقول «مصطفى أمين»: «إنه علم بمشروع «الملكة نازلي» بتزويج الأميرتين من الأفنديين من الملكة ذاتها، عندما التقى بها في نيويورك في شهر أغسطس (آب) ١٩٤٩، وأنه اعترض بالذات على زواج الأميرة «فتحية» من شاب قبضي، ولكنها اعتذرت بأن الأمر قد خرج من يدها. وأنه وعدها بالإنشراح شيئاً عن الموضوعين إلا عندما ترى ذلك مناسباً، واتفقا على شفرة معينة يتبادلان بمقتضاها الرسائل والبرقيات، وأن بعض هذه الرسائل قد أثارت رغبة الرقابة، فقام «حسين سري» - حين كان رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية في خريف ١٩٤٩ - بإرسال صورها إلى الملك الذي طلب من «كريم ثابت» التحقيق معه. وفرضت الحكومة رقابة مشددة على كل الرسائل التي ترد إلى «دار أخبار اليوم» من أمريكا وعلى كل ما تنشره صحفها من أخبار عن الأسرة المالكة، إلى أن رفعت الرقابة على الصحف. وتلقى «مصطفى أمين» في ٢٠ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ برقية من «سان فرانسيسكو» يقول نصها «صحتي جيدة» وكان معنى ذلك أن الأزمة قد بدأت، وأن الأميرتين ستتزوجان من «فؤاد صادق» و«رياض غالي».

الخارجية لم يكن قد ألغى مع إلغاء الأحكام العرفية، إلا أن هذا الأمر لم يطبق على البرقيات التي تحمل أنباء تتعلق بالحادث المؤسف الذي وقع في أمريكا، إلا بعد أن كانت الصحف قد تلقتها ونشرتها. وعندما بدئ في تطبيقه، نجحت الصحف في اختراق مصلحة التلغرافات - وهي التي كانت تتلقى برقيات وكالات الأنباء قبل أن يشيع استخدام آلات التيكز - وجندت عدداً من موظفيها كانوا يمدونها بالبرقيات الممنوعة. وبذلك استطاعت بعض الصحف أن تمارس دورها المهني بنشر وجهتي نظر طرفي الخلاف. فبدأت تنشر خلاصة لما تدلي به «الملكة نازلي» والأميرة «فتحية» من تصريحات وأحاديث للصحف الأجنبية، فأتاحت للرأي العام الفرصة لمعرفة رأيهما فيما جرى، ونشرت ردودهما عليه في سياق التظاهر بأنها تندد به وتقذره.

ثم حدث التطور الخطير في الموقف حين قررت «أخبار اليوم» - التي كان ينظر إليها باعتبارها لسان حال القصر الملكي - أن تنحاز إلى «الملكة نازلي» في الخلاف بينها وبين ابنها. وكان «مصطفى أمين» - صاحبها ورئيس تحريرها - على صلة وثيقة وقديمة بالآنسة «نازلي عبد الرحيم صبرى» منذ كانت تتردد على بيت «سعد زغلول» خال والدته، حيث قضى طفولته، وكان وفدياً متحمساً إلى أن انضمت «صفية زغلول» - وكان يعتبرها جدته - إلى «محمود فهمي النقراشي» في خلافه مع زعيم «الوفد» وخليفة «سعد»، «مصطفى النحاس» فانتقل بتأييده إلى المنشقين على «الوفد». وكانت صلته بالقصر لاتزال متصلة منذ قدمه «أحمد حسنين» - في عام

لم يمتد
صمت «الملكة
نازلى» على
الحملة
المحمومة التي
شنتها
الصحف
المصرية



ضدها إلا أياماً قليلة، أدركت فى نهايتها أنها قد تجاوزت كل مايمكن تحمله، فضلاً عن أن اتجاهات الريح القادمة من القاهرة أكدت أن الملك الابن، سوف ينفذ ما توعد به، فلم يعد هناك مايحول بينها وبين تصعيد لهجتها فى الدفاع عن حق ابنتها فى الزواج ممن تحب باعتباره من الحريات الشخصية التى لايجوز لأحد أن يصادرها.

ويلفت دفاع «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» ضد الهجوم عليهما الانتباه بنظراته المتحررة تجاه الموروث الاجتماعى الذى كان لايزال يتحفظ على كثير من الحقوق الليبرالية، مثل الحق فى المساواة والحق فى الحرية الشخصية، وبتحديه للنظرة المحافظة التى انطلقت منها الحملة ضدهما، والتى مالبثت بسبب تشوش رؤاها وتخطب منطقها، أن حصرت نفسها فى أضيق زوايا الأزمة وأكثرها حرجاً، واستدعت كل القوى والتيارات المحافظة التى كادت تحولها من حملة تحريض ضد الملكة الوالدة» إلى «حملة تحريض على الفتنة الطائفية».

ومع أن عريضة الاتهام التى قدمها الملك «فاروق» إلى «مجلس البلاط» قد حرصت على أن تسجل من بين أسانيد الاتهام ضد الملكة الوالدة، أنها عند كل مسعى لإيقاف مشروع الزواج كانت تصرح بأنه «لايهمها ولايضرها أن يكون من يصادرها من عائلة مالكة، أو

وكانت «أخبار اليوم» هى أول صحيفة مصرية تلمح إلى أنباء الأزمة فى عددها الذى صدر فى ٢٩ إبريل (نيسان) ١٩٥٠. ثم توسعت فى النشر بعد صدور بيان الديوان الملكى. ومع أنها التزمت بالخط الذى حدده القصر للحملة إلا أنها حرصت على ألا تهاجم «الملكة نازلى»، بل أتاحت للأميرة «فتحية» فرصة لكى تروى قصتها فى حديث، قالت إن الأميرة أدلت به لمراسلها فى «سان فرانسيسكو».

ولأن الرقابة على الاتصالات الخارجية بدأت تنفذ الأمر العسكرى وتصادر كل البرقيات التى تحمل أنباء عن الحوادث المؤسف الذى وقع فى أمريكا، وتقطع كل المكالمات التليفونية مع الخارج إذا ماورد بها اسم «الملكة نازلى»، فقد قررت «أخبار اليوم» أن تتيح للملكة الفرصة للدفاع عن نفسها أمام رأى العام المصرى. ولأن سفر «مصطفى أمين» إلى أمريكا كان يمكن أن يثير الشبهات، فقد تقرر استبداله بغيره.

وفى ١٨ مايو (آيار) ١٩٥٠، نشرت جريدة «المصرى» فى صفحة الاجتماعات خبيراً يقول «سافر أمس الأستاذ على أمين بك أحد صاحبي دار «أخبار اليوم» لقضاء بضعة أسابيع فى أوروبا، يقصد الاستشفاء تصحبه أسرته الكريمة». ولم تتنبه «المصرى» إلى أنه كان من بين الذين صحبوا «على أمين» فى رحلته اثنان آخران من أسرة «أخبار اليوم»، هما «محمد حسنين هيكل»، النجم الصحفى البازغ آنذاك، و«محمد يوسف» كبير مصورى «أخبار اليوم». ولو كانت قد تنبهت لما أتيح «للملكة نازلى» أن تخاطب الشعب المصرى بأعجب حديث توجهه ملكة إلى شعبها.



١٩٣٧: الأميرة فائقة على مقعد التزلج
على الجليد فى «سان موريتز»



عبدالقادر حمزة

مؤسس جريدة البلاغ

صحفي وكاتب مصري، ولد في مدينة شبراخيت بمحافظة البحيرة عام ١٨٨٠. تخرج في مدرسة الحقوق عام ١٩٠٢. واشتغل بالمحاماة. بدأ عمله في الصحافة في جريدة «الجريدة» مع أحمد لطفي السيد عام ١٩٠٧. أصدر عام ١٩١٠ بالإسكندرية جريدة «الأهالي» اليومية. ثم نقلها إلى القاهرة عام ١٩٢١ فاصبحت صحيفة «الوفد» الأولى، وبعد إغلاقها انتقل إلى «المنبر» ثم «الأفكار» قبل أن يصدر «البلاغ» عام ١٩٢٣. حصل على رتبة الباشوية في الثلاثينيات وعين عضواً بمجلس الشيوخ، ثم بمجمع اللغة العربية ترجم إلى العربية كتابي «التاريخ السري» للاحتلال البريطاني لمصر» من تأليف المستشرق الإيرلندي «ولفريد سكاون بلنت» وكتاب «سلاطين باشا» بعنوان «السيف والنار في السودان». اختلف مع الوفد في بداية عهد الملك فاروق وانضم إلى منتقديه

على الزواج وهي سلطة تقديرية لكنها تظل محكومة بقواعد الشريعة الإسلامية والقوانين المصرية، وكلتاهما لا تعتد بالأحساب أو الأنساب وتقوم على قواعد المساواة بين البشر. والحقيقة أن مصر لم تعرف «الأشراف» كطبقة اجتماعية بالمفهوم الذي كان سائداً في القرون الوسطى الأوروبية، ففضلاً عن أن الممالك الذين حكموها في تلك العصور كانوا رقيقاً يباع ويشترى بلا حسب ولا نسب، فإن الملكية الفردية للأرض لم تستقر إلا في منتصف القرن التاسع عشر، فلم تتأسس «الأسر الكبيرة» إلا منذ ذلك التاريخ، وكان مؤسسوها في الأغلب الأعم من ذوى الأصول الاجتماعية المتواضعة، فلم تكن لديهم مبررات مقنعة للتعالى على الآخرين بالعراقة، بل إن بعض الطوائف والتشكيلات الاجتماعية التي كانت تحافظ على نقاء دمائها توهماً منها بتمييزه - كالعربان - مالبثت أن تخلت تدريجياً عن شعورها بالاستعلاء، بعد أن انتقلت من عزلتها واندمجت في المجتمعات الزراعية التي كانت تعيش في الصحراء المتاخمة لها. ولم تكن الأسرة المالكة المصرية استثناء من ذلك، فقد كان مؤسسها «محمد علي» مجرد جندي مرتزق ينتمي لأسرة من صغار تجار الأتراك، فلم تكن معدودة من بين الأسر المالكة العريقة. بل كان ينظر إليها كما قال السفير البريطاني السير «مايلز لامبسون» - في تقرير له - باعتبارها من الأسر الوافدة حديثاً إلى البلاد.

وربما لهذه الأسباب جميعها، فقد ظل الاعتداد بالأصول والأحساب خافت النبرة وإن لم يتلاش صوته تماماً، لأن مصر وإن لم تعرف أرستقراطية الدم، فقد عرفت

ممن يقال عنهم إنهم من عائلات عريقة» في إيماءة صريحة إلى أن التباين في الأصل الاجتماعي بين البرنسياسة والأفندي، هو أحد أسباب اعتراض الملك على الزواج، إلا أن هذا الاعتراض كان أسرع الذرائع التي انسحبت من الحملة الصحفية ضد الزواج، وكف الجميع - إلا فيما ندر - عن ترديده، بشكل زاعق وإن ظل هائماً في خلفية الصورة، يتردد على سبيل التلميح لا التصريح. فقد حرصت الصحف في تبريرها لموافقة الملك على زواج البرنسياسة «فائقة» من «فؤاد أفندي صادق» على أن تلفت النظر إلى أنه «من سلالة بيت كريم طاب مغرسه وزكا منبته. وكانت أصول هذا البيت وفروعه حسنة من حسنات الدوحة العلوية الوارفة، ونفحة من نفحات هذا العهد المبارك الذي علم المصريين وسما بهم إلى ماتصوبو إليه النفوس الطامحة والأمال الشامخة».

مما يعنى بمفهوم المخالفة أن الاعتراض على زواج الأفندي الآخر من البرنسياسة «فتحية»، يعود إلى أن «رياض غالي» ليس من «سلالة البيوت الكريمة التي طاب مغرسها وزكا منبته!!».

ولم يكن الاعتراض على الزواج بسبب عدم التكافؤ الاجتماعي يستند إلى أساس قانوني أو وضع اجتماعي. صحيح أن قانون الأسرة المالكة قد اشترط في الأمراء والأميرات أن يكونوا مصريين وأن يولدوا من زوجة شرعية، وأن يكونوا مسلمين تجرى عليهم أحكام الشريعة الإسلامية وقوانين المملكة المصرية، إلا أنه لم يحدد مراتب اجتماعية أو نصاباً محدداً من الثروة أو عصبية معينة أو أى شروط أخرى في زوجاتهم أو أزواجهم، فيما عدا موافقة الملك المسبقة



البلاغ

جريدة يومية أصدرها في القاهرة
عبدالقادر حمزة (باشا) (١٨٨٠ -
١٩٤١) عام ١٩٢٣. لكي تخلف جريدة
«الأهالي» اليومية السكندرية التي
أصدرها بين عامي (١٩١٠ - ١٩٢٠)
صدر «البلاغ» الأول في ٢٨ يناير ١٩٢٣
وكانت آنذاك بمثابة لسان حال لحزب
الوفد، وشارك في تحريرها فضلا عن
صاحبها كاتب الوفد الأول «عباس
محمود العقاد» الذي كان يكتب بها مقالاً
يوميًا. تعرضت للإنذار والتعطيل أكثر
من مرة بسبب تأييدها لأهداف الوفد في
الدفاع عن الدستور والاستقلال. عطلت
نهائياً في يونيو ١٩٣٠ في ظل
ديكتاتورية «إسماعيل صدقي» وعادت
للصدور بعد عام. في عام ١٩٣٢
انحازت إلى المنشقين عن الوفد الذين
فصلوا في ذلك العام. وتحولت منذ عام
١٩٣٧ وبعد انشقاق «النقراشي»
و«ماهر» وتولى الملك فاروق الحكم إلى
جريدة متعاطفة مع القصر. عادت مرة
أخرى للتعبير عن «الوفد» بعد وفاة
صاحبها وانتقال ملكيتها إلى ورنثه
وتحولت إلى جريدة مسائية. توقفت
عن الصدور تماماً في ١٧ ديسمبر
١٩٥٣

أرستقراطية المال، كما عرفت
أرستقراطية النفوذ نتيجة للدور المتميز
الذي لعبته الدولة المركزية في تطورها
السياسي والاجتماعي، ومن هذين
الرافدين أخذت الأسرة المالكة مكانتها
وهيبتها وأضفتها على آخرين ممن
لاذوا بها، وهو ما أشارت إليه
«المصري» في مجال تعداد مناقب «قؤاد
أفندي صادق» فأرجعتها جميعاً إلى أنه
ينتمي لأسرة «ممن لاذوا بالساحة
العلوية المهيبة، وطافوا بها وتلقوا
دروس الأدب واللياقة والسياسة
والكياسة بعد أداء واجب الولاء، وثبت
لهم الإخلاص والوفاء فأحرزوا من
الكفاية مايؤهلهم لبلوغ المرتبة السامية،
ومن الجدارة ما يجعلهم قبلة الأنظار».

وقد أدركت «الملكة نازلي» بذكاء أن
رفض الملك للزواج لأسباب تتعلق بعدم
التكافؤ في الحسب والنسب بين
الزوجين هو أضعف حلقات الحملة،
وأنها لو ركزت عليه، فسوف تكسب
إلى صفها الرأي العام الأمريكي الذي
يؤمن بأن الفرد هو صانع تاريخه،
والرأي العام المصري الذي لم تكن فكرة
الأرومة المتوارثة عميقة الجذور في
وجدانه، وكان «رياض غالي» هو الذي
أطلق الرصاصة الأولى في هذا الاتجاه،
حين أدلى بتصريح قال فيه: إن الملك
يترفع عن السماح لشقيقته بالزواج منه
لأنه ينتمي إلى عامة الشعب المصري.
ثم مالبثت «الملكة نازلي» أن أيدته
بتصريح وصفت فيه قرارات مجلس
البلاط بأنها «ذات طابع أرستقراطي»
وهو تعبير كان يفهم في العقلية
الأوروبية، بمعنى «غير ديمقراطي».

وتلقت الصحف والإذاعات الغربية
التصريحين لتتخذها أساساً لتفسيرها
للأزمة، ونقطة انطلاق لحملتها على
موقف الملك «فاروق» من الزواج. مما

اضطر الصحف المصرية للتراجع
بشكل غير منظم، فاندفعت تنفي هذا
الادعاء وتدل على أنه - كما قالت
جريدة «البلاغ» - فرية كاذبة. مؤكدة أن
مصر بلد لا يعترف بنظام الطبقات وأنه
تؤمن بالمساواة الكاملة بين البشر،
لتعود في نهاية تكذيباتها الحماسية له
فتعترف بخجل، بأن سبب الاعتراض
على الزواج هو عدم كفاءة الأفندي
للزواج من البرنسية.

وهكذا لامت جريدة «البلاغ» كلا من
«راديو لندن» و«راديو الشرق الأدنى»
لاعتمادهما على هذه «الفرية الكاذبة»
في تفسير موقف الملك من الزواج.
وقالت «إنها كانت تتوقع أن ينتهز راديو
إسرائيل فرصة محنة مصر الحالية
ليشنع ويتشفى. ولكن ماذا نقول في
محطتين إذاعيتين يشرف عليهما
الإنجليز، وهم يعرفون تمام المعرفة، أن
الملك «فاروق» أول ملك تزوج من عامة
الشعب، ولم يراع تلك التقاليد المترتبة
التي رعاها غيره من الملوك». إلا أن
«البلاغ» حين بحثت عن مبرر آخر
للاعتراض على الزواج، لم تجد ما
تضيفه سوى الشكوى من أنه قد
«تسبب في تعريض مصر كلها
لإساءات. وفي أن تلوك صحف العالم
كلها اسمها بما لا يليق، وهذا هو الذي
يؤلمنا نحن المصريين، ونطالب باتخاذ
الإجراءات التنفيذية التي تصون كرامة
مصر المسلمة وكرامة تاجها».

وبذلك تسترت الصحف المصرية
وراء مصطلحات بلا دلالة محددة، مثل
«كرامة أو عزة العرش» و«سمعة
الوطن» لتدافع عن «أرستقراطية الدم»
في الوقت الذي كانت تنكر فيه بحماسة
أنها أحد أسباب الاعتراض على الزواج.
فحين أصرت الأميرة «فتحية» على
التأكيد بأن مكانة «رياض» الاجتماعية



الأميرة فتحية فى طفولتها تتعلم العزف على الكمان

يدافعون عنه، دون حاجة إلى تلك الألاعيب اللفظية المفتقدة للمنطق والباعثة على الرثاء. فقد حفلت مذكرة الأمير «محمد على» التى قدمها إلى «مجلس البلاط» بإشارات إلى «تقاليد الشرف المقدسة فيما بين الملوك»، وكان من بين الشواهد التاريخية التى اقتبسها فى مذكرته للتدليل على نوع الجريمة التى ارتكبتها البرنسيية «فتحية» ونوع العقاب الذى تستحقه: الإجراءات العنيفة التى اتخذها الإمبراطور «غليوم الثانى» ضد شقيقته الأميرة فيكتوريا التى تزوجت من «غير كفاء للأسرة» فنزع عنها اللقب «محافظة على كرامة البيت المالك». وتجاهل الأمير «محمد على» فى تصريحاته الكثيرة عن الزواج أية إشارة - ولو ضمنية - إلى موافقته على التزاوج بين أفراد الأسرة المالكة وأفراد الشعب. ووصف زواج البرنسيية والأفندى بأنه «حادث وقع نتيجة للطيش والجهل وسوء التقدير لعواقب الأمور» ووجه اللوم «للملكة نازلى» لأنها «استهترت بنظام الملك وأركان الدين وكرامة الوطن وعزة الأسرة العلوية».

واستفز الموقف الدفاعى الذى تراجعت إليه الحملة «محمد التابعى» فهاجم الصحف التى حاولت تبرير الإجراءات التى اتخذت ضد الزواج بأسباب غير أسبابها الحقيقية، وقال: «إن الذى يدافع عن نفسه إنما يتهم نفسه». ووصف الذين تبرعوا بالرد على اتهامات «رياض غالى» للملك بالتعالى على شعبه أو بالتعصب الدينى، بأنهم «لم يكتبوا ما كتبوه بإحساس المسلم الغيور على عزة دينه أو المصرى الغيور على عزة عرش مصر وملك مصر»، وهاجم الذين اندفعوا يتنصلون من «تهمة» الدفاع عن

هى سبب الاعتراض على الزواج، ردت عليها جريدة «المصرى» فكررت القول بأن «سموها أول من يعلم بأن جلالة الملك «فاروق» لا يعارض فى زواج أعضاء الأسرة المالكة من «عامّة الشعب». ولما كان عليها - بعد هذا النفى القاطع - أن تجد مبرراً آخر لتلك المعارضة، فقد تسترت «المصرى» وراء الشريعة الإسلامية، فنسبت إليها أنها «تجاوز عن زواج الرجل بمن هى أقل منه حتى يرفعها إلى مستواه، ولكنها تنص على بطلان زواج المرأة بمن هو أقل منها حتى لا ينزل بها إلى مستواه. ويعيرها به أهلها». ثم وضعت النقاط على الحروف وخلعت عباءة الشريعة، لتحكم بأن «رياض أفندى، بفرض عراقته فى الإسلام، ليس كفواً لابنة ملك وشقيقة ملك».

وبحماسة شديدة كتب «مصطفى أمين» يقول: «إننا نؤمن ونؤيد زواج الأمراء والأميرات من بنات الشعب وأبنائه. ولا نظن أحداً يأسف ويحزن لأن أميرة مصرية تزوجت من أصغر مصرى فى الدولة، فإننا اليوم فى عصر الديمقراطية، ونعلم أن روح العصر الذى نعيش فيه لم تعد تفرق بين الطبقات، ولم تعد تعتبر زواج الأميرات حقاً موروثاً لأبناء البيوتات». لكنه لم يجد بعد هذا الدفاع الحماسى عن الديمقراطية مبرراً للاعتراض على الزواج غير قوله: «إن الأميرة الصغيرة لبت نداء قلبها ولم تلب نداء الوطن. لقد قيل لها إن هذا الزواج يرفضه الشعب والحكومة ويأباه الملك فلم تعركل هذا التفاتاً، وأغلقت الباب بعنف فى وجه الذين طالبوها بأن تحفظ لهذه الأسرة كرامتها».

وعلى الرغم من ذلك، فإن الاعتداد بأرستقراطية الدم لم يعد أنصاراً



١٩٣٧: الأميرة «فائزة» على مقعد
التزلج فوق الجليد بسان موريتز

الحسب والنسب خشية أن يسىء ذلك إلى سمعة مصر في أمريكا الديمقراطية التي لا تتعصب لجنس أو طبقة، قائلاً: إن ذلك كله وهم ألفناه وصدقناه. وضرب مثلاً لذلك بعلاقة حب نشأت بين حفيذة المليونير الأمريكي «فاندريلت» وشاب سويسرى كان يدرّبها على رياضة الزحلفة على الجليد - أو «السكى» - فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، فلما أرسلت الفتاة تستأذن أسرتها فى الزواج منه قامت قيامة الأسرة وقامت معها قيامة صحف أمريكا، ورموا الفتى السويسرى بكل نقيصة وسبة، وقالوا إنه مغامر يجرى وراء ثروة الفتاة التى سوف ترثها عن جدها صاحب الملايين، واستعان المليونير بنفوذ حكومة واشنطن لدى حكومة سويسرا لمنع الزواج، مع أن الفتاة والفتى مسيحيان بروتستانتين ولا فرق بينهما، اللهم إلا أنها حفيذة صاحب ملايين وهو أستاذ لرياضة الزحلفة على الجليد.

وتساءل «التابعى»: فهل كان هذا تعصباً، أو لم يكن؟!

وأجاب: نعم كان تعصباً لا لعزة الدين ولا لعزة الحسب والنسب، وإنما كان تعصباً لعزة المال. هذه هى أمريكا وهذا هو رأيها العام.

وكما اتخذ «التابعى» من التناقض بين حماسة الرأى العام فى أمريكا للمساواة فى مصر وعدم اعترافه بهذه المساواة فى أمريكا نفسها وانتقاد صحفها لموقف الملك «فاروق» القائم على «أرستقراطية الدم»، وبين النظرة الأمريكية العنصرية الاستعلائية التى تنطلق من أرستقراطية اللون، وتحثّر الزوج والمولودين ولا تعترف لهم بأى حق من حقوق المواطنة أو المساواة مع البيض مبرراً لكى يقف مع «الخطأ

الأمريكى» وليس مع «الصواب الإنسانى» صارخاً «أنا أعلنها هنا وأعرف أن الرأى العام معى. أعلنها أننا متعصبون إلى أبعد حدود التعصب لعزة الدين وعزة الملك، وكرامة الدين، وكرامة الملك».

ولعل «بشاي أفندى غالى» - والد «رياض» - كان أتعس الجميع، فقد كان ابنه يقود جوقة تضم «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» تملأ صحف العالم دفاعاً عن النظرة الليبرالية للحياة وعن حق الإنسان فى المساواة بصرف النظر عن نوعه أو لونه أو أصله أو دينه، وعن حقه فى أن يختار لنفسه وبفكره ما يعتقد أن فيه مصلحته، بينما كان هو مضطراً لأن يصرح للصحف المصرية بما ينفى عن نفسه أى طمع فى أن يتساوى بالملك فيقول:

- من هو رياض؟ ومن أنا؟ حتى نطمح إلى مصاهرة سيد البلاد وولى نعمتها!!!

وعلى عكس التشوش العقلى، الذى بدا طابعاً غالباً على الحملة الصحفية المعارضة للزواج، فقد بدا منطق «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» فى الدفاع عنه أكثر تماسكاً، إذ كان ينطلق من رؤية واضحة تستند إلى النظرة الليبرالية للحياة، ولا يعيبها إلا أنها تخاطب الرأى العام الغربى أكثر مما تخاطب الرأى العام المصرى أو العربى. فقد رفضت «الملكة نازلى» فكرة «أرستقراطية الدم» من الأساس واتخذت من نفسها ومن ابنها الملك «فاروق» شاهدين تاريخيين على أن هذه الفكرة لم تكن موضع إجماع الأسرة المالكة أو تقليداً مستقراً من تقاليدها، فقالت - فى حديث أدلت به إلى «على أمين» أحد أصحابى «أخبار اليوم» - «عندما تزوج الملك فؤاد منى اعترضت الأسرة المالكة على الزواج



الملكة نازلى تضع على رأسها التاج الذى كان يسبب لها الصداع

لذلك دهشت «الملكة نازلى» لأن هناك من يتصور أن تجريدها من لقبها يمكن أن يدفعها للتنازل عن اختيارها. وقالت «إن الذين يفكرون فى هذا لا يعرفوننى. فالتاج الذى أحمله على رأسى، لم يكن فى يوم من الأيام يهمنى، وكان يسبب لى الصداع». وعلقت الأميرة «فتحية» على قرار مجلس البلاط بتجريدها من لقبها قائلة: «لقد كنت أكره لقب صاحبة السمو الملكى، وأعتقد أننى لم أخلق لأحمله».

ولا صلة فى رأيهما بين السعادة والمال، لذلك ثارت «الملكة نازلى» عندما سألها أحد الصحفيين عما ستفعله إذا جُمِدَت أموالها وقالت:

- الفلوس، الفلوس، ما أتفه الفلوس. إنكم لا تتحدثون إلا عن الفلوس وتظنون أننى أهتم بالمال. المال لا يسعد أحداً. إنه يزيد شقاء الأغنياء. إننى أفضل «فتحية» الفقيرة السعيدة على «فتحية» الأميرة الشقية.

أما «فتحية» نفسها فقد قالت:

- السعادة ليست فى اللقب الكبير. ولا القصر الكبير، ولا المال الضخم. وإنما هى القلب السعيد.

وانطلاقاً من ذلك عبرت كل منهما عن اعتزازها بذاتها، بصرف النظر عن الجاه. أو المال، وقالت «نازلى»:

- إذا عدت سيدة عادية فهذا لا يحزننى مطلقاً.

وقالت «فتحية»:

- إننى مزهوة باسمى البسيط سعيدة به، ولا أريد أن أعيش عالة على أحد حتى أموالى الموروثة. إننى أريد أن أعمل، فأنا أكره حياة الرفاهية والضمول. لقد عشت ١٩ سنة أميرة تعيسة، وأريد أن أعيش بقية حياتى عاملة سعيدة.

لأننى من بنات الشعب، وكانت الأسرة المالكة تريد أن يتزوج السلطان من إحدى الأميرات، وكان والدى وقتها محافظاً للقاهرة وموظفاً فى الحكومة. وقال زوجى الملك فؤاد «إنه يشرفه أن يتزوج من فتاة عادية من بنات الشعب». وأضافت:

- عندما تزوج الملك «فاروق» من الأنسة «صافى ناز ذو الفقار» - الملكة «فريدة» - ابنة «يوسف ذو الفقار بك» وكان قاضياً فى المحاكم المختلطة، اعترضت الأسرة المالكة على هذا الزواج. وقال لى بعض الأمراء: إنه كان يجب أن يتزوج ابنى من إحدى الأميرات. ولكن ابنى كان يقول إنه يجد فى الزواج من بنات الشعب فخراً. وحدث نفس الأمر عندما أبدى الملك «فاروق» رغبته فى الزواج مرة أخرى من ابنة الأستاذ «حسين صادق فهمى بك» - وهو موظف فى الحكومة - ولكن الملك رد على هذا الاعتراض كما بلغنى بأنه يريد أن يتزوج من الشعب.

واستنتجت «الملكة نازلى» من هذين الشاهدين أن ابنتها «فتحية» لم تخالف التقاليد، وأنها بموافقتها على تزويجها من أقندى من أبناء الشعب لم تحطم تلك التقاليد بل سارت عليها. وفى ختام حديثها مع «على أمين» قالت له:

- إننى أفخر بأن جميع أولادى تزوجوا من أبناء الشعب وبناته.

وفى كل حوار مع الملكة والأميرة بدا وكأنهما تنطلقان من رؤية واضحة ومتطابقة للحياة، لا تعترف إلا بقيمة الإنسان الذاتية، ولا تؤمن بأن المحتد العريق كفى وحده بأن يعطى الإنسان قيمة، أو يحقق له سعادة، فالإنسان السعيد فى رأيهما هو الإنسان الحر الذى يختار ما يريد حتى لو ضحى من أجله بكل شىء، والسعادة ليست فى الجاه الموروث أو فى الألقاب الفخمة.



١٩٤٥: الملكة نازلي في حفل زفاف ابنتها الأميرة فائزة إلى محمد علي رؤوف

وقالت «نازلي»:

- لقد ربيت ابنتي لكي تكون زوجة كاملة. والزوجة الكاملة تستطيع أن تعيش مع أفقر الفقراء.

أما «فتحية» التي انتصرت للعصامية ضد الجاه الموروث، فقد تقصمت شخصية الزوجة المصرية من الطبقة الوسطى وما دونها، وقالت:

- إنني مستعدة لأن أكنس غرفة أعيش فيها مع الرجل الذي أحبه ويحبني ومستعدة لكي أطهو له طعامه وأن أخرج إلى السوق لأشتري له اللحم والخضار، وأنا أستطيع أن أغسل وأن أكوئ، وأنا أجيد صنع المفارش وأعمال البرودريه وأستطيع أن أشتغل عاملة في أى مصنع من المصانع. وهكذا نتعاون معاً على الحياة. لقد قلت ذلك لكل الوسطاء الذين هددوني بالحجر على أموالى، فدهشوا جميعاً لأننى قلت لهم: إننى أريد أن أعمل. وإننى أكره حياة الرفاهية والخمول.

ولابد أن الأفندية المصريين الذين قرأوا هذا الكلام على صفحات «أخبار اليوم» قد دهشوا هم أيضاً، لأن البرنسيصة «فتحية» تريد أن تتقمص دور زوجاتهم فتكنس وتغسل وتنزل إلى السوق وتعلى من شأن العمل كمحدد للقيمة الاجتماعية، وتنظر للإنسان فى ذاته وبصفاته بعيداً عن فوارق الأصل واللون والطبقة والأرومة شأن كل ليبرالى عريق.

والأغلب الأعم أنهم لم يصدقوه، واعتبروه أقرب إلى «كلام أفلام السيما» التى كانت تروج بالباح، منذ بداية الأربعينيات، لنظرية «الحب فوق الطبقات» بطريقة خلقت لدى كل خادمة الأمل فى أن تتزوج ابن الباشا الذى تخدم فى قصره، وجعلت كل ممرضة تحلم بالزواج من الطبيب الذى تعمل

معه، وخاصة أن معارضة سعادة الباشا الوالد - رمز الماضى - الشرسة لهذا الزواج تنهار فجأة فى نهاية الفيلم فيوافق على الزواج ويباركه ضعفاً أمام ابتسامة حفيد له، أو لأنه اكتشف تحلل أخلاق بنت الذوات التى كان يريد تزويج ابنه منها أو لمجرد أنه سمع أذان الفجر.

لكن حالة البرنسيصة والأفندی لم تكن من بين الحالات التى يشيع استخدامها فى تلك الأفلام للتدليل على صحة تلك النظرية. فالحب الذى كانت السينما تبشر بأنه فوق الطبقات، هو الحب الذى تكون المرأة فيه هى الطرف المتدنى اجتماعياً، لذلك يندر أن تدلل على نظريتها بسيدة تحب خادمها أو طبيبة تعشق ممرضها أو صاحبة عربة تتدله فى غرام فلاح أجير لديها، أو «برنسيصة» تتزوج أفندياً يعمل سكرتيراً لوالدتها.

أما السبب فهو ذاته الذى ذكرته جريدة «المصرى» فالمرأة منسوبة للرجل وتابع له، فإذا تزوجت بمن هو أقل منها حسباً، أو نسباً أو مكانة اجتماعية انحدرت إلى مستواه، أما إذا كان الزوج هو الأعلى مكانة والأنقى دماء والأشرف حسباً فهو يرفعها إلى مستواه. وكان التقليد المتبع بين صفوف الأسرة المالكة المصرية هو أن تتزوج فيما بينها، فإذا كانت هناك ضرورة للخروج عن هذا التقليد، جاز للرجال أن يتزوجوا من بنات الشعب، أما النساء، فيما عدا المتحدرات منهن، فهن يتزوجن من نبلاء وأمرء من المسلمين غير المصريين، وفى أحوال أخرى من أبناء الطبقات الأرستقراطية.

وهى حقيقة حاولت «الملكة نازلي» أن تموه عليها، حين تفاخرت بأن كل



الأميرة فاطمة إسماعيل ابنة الخديو «إسماعيل» عم الملك «فاروق»، دخلت التاريخ حين تبرعت بمجوهراتها لبناء جامعة فؤاد الأول (القاهرة) الآن، وأوقفت عليها جانباً مما تملكه من أراض زراعية. وهى جدّة «محمد على رؤوف» الذى تزوج بعد ذلك من الأميرة «فائزة» شقيقة فاروق

لعب القمار. فقد كما ذلك سرّاً مفضوحاً. ولم يكن غائباً عن حراسة الذين يخططون للحملة أن استخدام هذه المثالب الأخلاقية فى البرهنة على عدم كفاءة الأفندى لى يتزوج البرنسياسة قد ينتهى بالبرهنة على عدم كفاءة «فاروق» للجلوس على العرش، وربما لذلك أصبح الاستناد إلى هذا المبرر فى الحملة عليه مصدر حرج بالغ لها واضطرت الصحف للاكتفاء باتهامات أخلاقية عامة مثل اتهامه بالانتهازية وبالطمع فى أموال الملكة والأميرة.

وكان «رياض غالى» كعادته حصيلاً حين ترك ساحة الدفاع عنه «للملكة نازلى» وللأميرة «فتحية»، فاستبسلتا فى التغزل بمزاياه ومناقبه وفى نفى كل ما أشيع عنه. فنفت «الملكة نازلى» فى حديث لها مع مراسل جريدة «الدلى إكسبريس» فى «سان فرانسيسكو» كل ما يشاع من أنه نصاب. وقالت «كل ما يقال عنه كذب. كذب. إننى أعرفه منذ ثلاث سنوات. والذين يتحدثون عنه فى مصر لا يعرفونه». وأضافت أن «الأموال» التى ينفق منها قد أرسلها له والده منذ بضعة شهور، ومع أنها لم تنف أنها أعطته نقوداً. إلا أنها أكدت أنها لا تشك رغم الشائعات التى سرت عنه فى أنه سيعيد إليها كل قرش لها عنده، عندما تطلب منه ذلك. وهو ما أكدت الأميرة «فتحية» التى قالت: «إن رياض لم يستول على شىء من أموالنا، بل هو لا يملك اليوم إلا مرتبه كمستشار سياسى لوالدتي الملكة». وعندما تكثفت حملة اتهامه بالنصب لم تتردد الأميرة «فتحية» فى فضح أسرار المحاولة التى قام بها السفير المصرى فى واشنطن لرشوته حتى يتخلى عن حبه لها. وقالت

أبنائها قد تزوجوا من أبناء وبنات الشعب، إذ لم يكن ذلك ينطبق إلا على الذكر الوحيد الذى أنجبته وهو «الملك فاروق»، أما الأميرتان الشقيقتان «فوزية» و «فائزة» فقد تزوجت الأولى من ولى عهد إيران الذى أصبح إمبراطوراً لها، ثم تزوجت بعد طلاقها منه من القائمقام «إسماعيل شيرين بك» حفيد الأمير «مصطفى بهجت فاضل باشا» ابن «إبراهيم باشا الكبير»، وتزوجت الثانية من «محمد على رءوف» وهو ينحدر من أسرة من أمراء «آل عثمان»، الذين كانوا بمثابة الاحتياطى الإستراتيجى الذى يتزوج منه أبناء وبنات الأسرة المالكة المصرية، فضلاً عن أنه كان حفيداً للأميرة «فاطمة إسماعيل» أخت الملك «فؤاد» من أبيه.

ويبدو أن الملكة الوالدة فى حرصها على كسب المناظرة بينها وبين المنددين بها قد اضطرت للتنازل عن حقها كرائدة لهذا الاتجاه، حين شجعت زواج ابنتيها «فائقة» و «فتحية» من اثنين من أبناء الشعب، دون أن تعترف بأن ذلك يهبط بمكانتيهما إلى مستوى الشعب.

أما وقد تبين أن استخدام سلاح «أرستقراطية الدماء» ذو الحدين فى تبرير الاعتراض على الزواج يضر أكثر مما يفيد، فقد انتقلت الحملة إلى الحديث عن كفاءة «رياض» الشخصية لأن يكون زوجاً للأميرة بنت ملك وشقيقة ملك. ومع أن الصحف ألححت إلى بعض مثالبه الأخلاقية ومنها إدمانه للخمر وللقمار، إلا أنها اضطرت إلى عدم التوسع فى الخوض فى ذلك الحقل من الألغام، إذ لم يكن غائباً عن علمها أن الملك «فاروق» كان - كصهره الأفندى - من المدمنين على

الملكة نازلي تمهاجم الامير محمد عاى

الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

فتحية ترفض تنفيذ قرار مجلس البلاط

عدد ١٩٩٩ - السنة الثامنة - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ١٩٧١ - ١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠

احتمال تجريد الملكة نازلي من لقبها



في حفل استقبال في القصر الملكي في القاهرة

الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

أخبار اليوم

ساحاها مصطفى أمين وعمل أمين

دكتة اليوم
عدد ١٩٩٩ - السنة الثامنة - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ١٩٧١ - ١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠

عمرو
رسول الملك
من القاهرة

وصول حكم مجلس البلاط الى فتحية الملكة نازلي ترفض مفاصلة نائب قنصل مصر

في القاهرة
الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

الملك ياذن لرحيل الزوجة بالذور
بينما وقف هو وجميع الماصرين

فتحية تروي قصتها

الجبا
الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

شعار
طاهر والبكر
الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

الطلب
أخبار اليوم
من القاهرة

ماشتات جريدة «أخبار اليوم» في ٢٠ مايو (أيار) ١٩٥٠.. تحمل دفاع الملكة «نازلي» والأميرة فتحية ضد قرارات مجلس البلاط



الامير محمد على توفيق كاريكاتير
بريشه «رخا»

للصحفيين «إنكم لاتعرفونه، لقد عرضوا عليه عشرات الألوف من الجنيهات وعرضوا عليه أن يكون سفيراً وأن يختار من مناصب الدولة ما يشاء لكنه رفض كل ذلك وتمسك بحبه لى». وهكذا أسفرت حملة الدعاية المضادة التى شاركت فيها الملكة والأميرة عن تقديم «رياض آخر» غير الأفندى الذى قدمته حملة القصر الملكى، فهو - طبقاً لتوصيفاتهما - نموذج للشبان المصريين الأذكاء الذين تفخر بمصاهرتهم الأسر الكبيرة. وهو طيب وشریف وكفاء وقوى الأخلاق ولديه قدرة على كسب الأصدقاء وكسب الثقة، وسوف يكون له مستقبل باهر كرجل أعمال فى أمريكا. وهى كلها صفات دفعت الملكة والوالدة لى تتنازل وتتصل بوالدته هاتفياً من أمريكا لى تقول لها: إن «رياض» شاب ممتاز، وأن لها أن تفخر به.

وكان مستحيلاً أن تتصاعد حملة الدعاية بين «قصر عابدين» فى القاهرة وفندق «فيرمونت» بـ «سان فرانسيسكو» إلى هذا المستوى من دون أن يصيب رذاذها كل الأطراف، ومن دون أن ينتهى بمواجهة مباشرة بينهما. فقد استفز التصريح الذى فضحت به كل من «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» محاولة السفير المصرى بواشنطن رشوة «رياض»، القاهرة التى وجدت فى إذاعة أنباء هذه المحاولة تعريضاً بضعف موقفها وانحطاط أساليبها فى الصراع، فطلبت من السفارة تكذيبه بقوة. وحاول «محمود بك الشيتى» الوزير المفوض بالسفارة أن يكون دبلوماسياً فى تكذيبه، فنسب التصريح لـ «رياض غالى» وشكك فى أن تكون صاحبة الجلالة الملكة قد أدلت به، فلما جابهه

الصحفيون بأن الملكة بذاتها هى التى كشفت عن الواقعة قال بغضب: «فليصرحوا بما يشاءون ولن يضير أحداً أن يتقول الناس عليه كذباً». ومع ذلك فقد أعادت الأميرة «فتحية» فى حديثها إلى «أخبار اليوم» رواية الواقعة فلما قيل لها: إن السفارة قد كذبتها قالت: إننى أصدق «رياض» ولا أصدق السفارة. ومالبثت حماسة «الملكة نازلى» للدفاع عن نفسها أن قادتها لى تشن هجوماً مضاداً كان أول ضحاياه هو الأمير «محمد على»، فأدلت بحديث للطبعة الباريسية من جريدة «الهيرالد تريبيون»، الأمريكية، وجهت فيه ألفاظاً عنيفة إلى ولى العهد، وحملته مسئولية القرارات التى أصدرها «مجلس البلاط» برئاسته، واتهمته بأنه يحاول أن يتولى العرش، واستشهدت على ذلك بوقائع تاريخية تعود إلى فترة مرض الملك «فؤاد» عام ١٩٣٤. وقالت: إنه طلب من الإنجليز آنذاك تعيينه وصياً على الملك المريض، وذكرت أنه كان يستعد للحلول محل الملك «فاروق» عندما تقدم إليه البريطانيون بإنذارهم الشهير يوم ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، واتهمته بأنه يقف وراء الحملة القائمة فى مصر ضد الزواج. وقالت: إن هذه الحملة ليست ضد «فتحية»، ولكنها ضد الأسرة المالكة، والهدف منها هو تحطيم الأسرة.

ولفتت جريدة «المصرى» النظر إلى أن البرقية التى حملت تصريحات «الملكة نازلى» قد أذيعت فى الخارج قبل أن يدلى الأمير «محمد على» بتصريحه الذى هاجم فيه «الملكة نازلى»، واتهمها بالاستهتار. مما يدل على أن كلا منهما كان يهاجم الآخر فى اللحظة ذاتها. وفوجئ ولى العهد بهذا الهجوم

تؤثر فى عقول الصغار . يجب أن نقول إن ما فعلته الأميرة «فتحية» هو نتيجة طبيعية لتصرفات أميرات أخريات خرجن عن الوطن والتقاليد وتزوجن من أجانب، ولم تتخذن ضدهن إجراءات تجعلهن أمثولة لكل من تريد أن تقلدنه. يجب أن نعلم أن الإباحية والاستهتار ولعب القمار فى الحفلات الصاخبة الساهرة واستعراض الموبقات علناً بغير خوف من رأى العام، ورفع المرتشين والفسادين وخفض الأشراف والنزهاء والتفاضى عن أصحاب التاريخ الأسود وعدم عقاب الساسة والكبار العابثين المستهترين، هذا هو السوس الذى ينخر فى جسد الأمة، وهو الذى يفتح الباب أمام بنات صغيرات ليسرن فى طريق الظلام». وطالب بأن تكون «مقاييس الشرف والاستقامة والخلق الكريم هى التى ترفع الناس إلى أصحاب الحكم والسلطان. ولتعد الرشوة والاستهتار واستغلال النفوذ إلى مكانها كجرائم ضد المجتمع كله، يجب أن يعامل مرتكبوها باحتقار شديد».

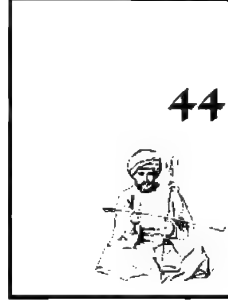
وعاد «محمد التابعى» ليذكر المصريين بوقائع زواج أربع نبيلات من أجانب متسائلاً، عن أسباب اختفاء صيحات الاستنكار عندما وقعت هذه الوقائع. قائلاً: «إن أحداً لم يحتج على ذلك فقد سكنت الصحافة حياءً وتأدياً، وسكت الأزهر حياءً وتأدياً. فالأقلام خرساء، والشوارب التى يقف عليها الصقر تراخت وتهذلت، بينما لم يحوقل الأزهر أو يستعذ من الشيطان الرجيم».

وفى إيماء واضحة الدلالة، دافعت الأميرة «فتحية» عن زواجها فقالت فى حديث لها مع «أخبار اليوم».

لقد كان فى إمكانى أن أحتفظ بلقبى

الساحق، فانسحب من المعركة بسرعة شديدة خوفاً من سلاطة لسان «الملكة نازلى». وصرح أحد المتصلين بسموه للصحف بأن كلام «الملكة نازلى» لا يستحق الرد، وأنه يكتفى بما يعلمه صاحب الجلالة من صادق حبه لجلالته ووقوفه إلى جواره فى كل أمر.

ولعل الذين خططوا للحملة منذ البداية، لم يضعوا فى اعتبارهم أن يندمج الممثلون فى الأدوار التى طلب إليهم تمثيلها على



خشبة المسرح، وأن يخرجوا عن النص الذى طلب إليهم تمثيله، ويستقلوا بالمسرحية عن مؤلفها ومخرجها. لكن ذلك ما حدث، إذ ما لبثت الصحف المصرية أن استغلت الإشارة الخضراء التى منحت لها بتناول شئون الأسرة المالكة، أسوأ استغلال، وتجاوزت التشنيع على «الملكة نازلى» إلى محاولة الدفاع عنها والتشنيع بدلاً من ذلك بالملك «فاروق» وبقية أفراد الأسرة. بفتح ملف «الأخلاق العامة» وخاصة السلوك الشخصى للكبار، لتوجه بذلك سهامها إلى تصرفات الملك والأمراء والأميرات.

ومع أن فتح هذه الملفات قاد إلى تداعيات أنعشت التيارات المحافظة فى المجتمع، إلا أنه أفاد فى التنديد بالفساد الخلقى والسياسى الذى كانت تمارسه النخبة الحاكمة، فقد اعتبر «مصطفى أمين» الأميرة «فتحية» ضحية لتصرفات الكبار، وقال:

يجب أن نعلم أن تصرفات الكبار

الراقصة سامية جمال نجمة رحلة وداع العزوبية فى دوفيل ١٩٥٠





الملك أحمد زوغو ملك ألبانيا الأسبق

مجلس الوزراء المتواصلة بمصادرة بعض أعداد تلك الصحف أو بمنع تداولها في مصر نهائياً.

ولم يكن الحصول على أنباء هذا النشاط صعباً على الصحفيين الأوروبيين والأمريكيين، إذ كان «فاروق» - بعكس والده الملك «فؤاد» - من النوع الاستعراضي الذي يهيمه أن يتباهى بأنشطته العاطفية، والجنسية ربما أكثر مما يعنيه أن يمارس تلك الأنشطة. لذلك لم يكن يخفى هذه العلاقات التي كانت بعضاً مما تتضمنه تقارير السفراء الأجانب إلى حكوماتهم، فضلاً عن أنه لم يكن يحسن اختيار النساء اللواتي يهفو إليهن جسده، أو يعنى بجس نبضهن قبل شن هجماته العاطفية، أو يحرص على أن يكن من مستوى اجتماعي رفيع، فاتسع نشاطه في هذا المجال من أسفل الهرم الاجتماعي إلى قمته، ومن ممرضات مستشفى المواساة إلى الملكة «جير الدين» - زوجة الملك «أحمد زوغو» ملك ألبانيا الذي كان لاجئاً سياسياً في مصر، بعد أن أفقده الثورة الشيوعية عرشه - ومن الممثلتين الراقصتين «كاميليا» و«سامية جمال» وهما من أصول شعبية فقيرة - إلى النبيلتين «فاطمة» و«ماهوش طوسون». وكان مستحيلاً مع هذا النشاط الواسع، ومع تعدد المنافسين له على كل هؤلاء النساء، أن يظل نشاطه الجنسي سراً ولا تصل أنبأؤه إلى صحافة العالم.

وكانت آخر فضائحه الأخلاقية التي احتلت عناوين الصحف الأمريكية والأوروبية خلال الشهور الأولى من عام ١٩٥٠، هي شروعه في الزواج للمرة الثانية - بعد أكثر من عام على طلاقه من الملكة «فريدة» - من الأنسة

وثروتي، وأحتفظ سرّاً بالرجل الذي أحبه كما يفعل الذين ينافقون المجتمع، ولكني أردت أن أرى الله أولاً. وهكذا فضّلت زواجاً شريفاً بغير لقب أو مال أو جاه. على حياة غير شريفة بلقب ومال.

وكانت منظومة القيم المحافظة عميقة الجذور في المجتمع المصري. وزاد من عمقها ما ساد من تحلل خلقى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية التي كانت مصر أثناءها معبراً لجيوش الحلفاء. وربما لهذا السبب فشلت محاولات الطرفين المتصارعين داخل مؤسسة الأسرة المالكة في إقناع المصريين بأنهما شيئان مختلفان، فلم يصدقوا أن الملك غاضب للتقاليد، أو أن الملكة وابنتها حريستان على الدفاع عن حق الإنسان في ممارسة حريته الشخصية، بل أضافوا مثالب كل منهما للآخر وأدانوهما معاً.

وبذلك بدأ تسليط الضوء على ظاهرة الانحلال الخلقى التي كانت شائعة بين الفئات الجالسة على قمة الهرم الاجتماعي لتطول أشعته الأخلاق العامة في المجتمع المصري، فيستدعى هذا وذاك كل القوى والأفكار المحافظة التي أخذت تهاجم ما وصفته بأنه «تمادي المجتمع المصري أكثر من اللازم في تقليد المدنية الأوروبية» وتحصر قضية الأخلاق العامة في أضيق زواياها، وهي زاوية السلوك الجنسي للإنسان، لتشتبك وترتبك كل الخيوط.

ومن سوء حظ الملك «فاروق» أن أنباء نشاطه الجنسي الزائد على الحد كانت قد بدأت تشيع، وتتحول إلى عناوين بارزة في الصحف الأوروبية والأمريكية، وتتسرب منها إلى فئات متعددة من المصريين، رغم قرارات



ليليان كوهين أو الممثلة الراقصة كاميليا واحدة من سلة الفاخرة والخضروات التي كان فاروق يختار منها نساءه دون تفرقة بين المقامات أو اهتمام بالمستويات



زكى هاشم

«ناريمان» ابنة «حسين فهمى صادق» سكرتير عام وزارة المواصلات، وقد رشحها له «أحمد نجيب باشا» مورد الجواهر للقصور الملكية، حين ذهبت إليه لتشتري مجوهرات زفافها إلى الدكتور «زكى هاشم» - الملحق بالوفد المصرى فى الأمم المتحدة - وعندما رآها أعجبته، فأمر أسرته بفسخ الخطوبة وإلغاء حفل الزفاف الذى كان موعده قد تحدد بالفعل ووزعت رقاع الدعوة إليه. ونشرت الصحف الأمريكية النبأ باعتباره عملية قرصنة قام بها ملك شرقى، انتهت بخطفه لخطيبة أحد رعاياه. ونشرته صحيفة «الدلى إكسبريس» اللندنية مع إضافات لازعة. فصدرت الأوامر إلى سفراء مصر - فى كل البلاد التى نشرت صحفها الخبر - بتكذيبه. وقال بيان السفارة المصرية فى «واشنطن»: «إن جلالة الملك «فاروق» لا يمكن أن يخطف فتاة من الرجل الذى اختارته زوجاً أو يجبرها على الزواج منه، لأن ذلك يتنافى مع «أساليب مصر الديمقراطية».

ولم يقتصر الأمر على الصحف الأوروبية والأمريكية، بل تعداه إلى الصحف المصرية التى لم تكن تستطيع بالطبع أن تنشر أنباء الملك الخاصة بهذه الدرجة من الحرية، إذ كان الدستور ينص على أن «ذات الملك مصونة لا تمس». وكان «العيب فى الذات الملكية» بشكل مباشر أو غير مباشر، باللفظ أو بالكتابة أو بالرسوم أو بأية وسيلة أخرى «جناية تصل عقوبتها إلى السجن لمدة خمس سنوات. لكن الصحف المصرية لم تعدم الوسيلة التى تحتال بها على نشر ما تريد، من دون أن تقع فى هذا المحذور القانونى، فاختارت أسماء حركية للملك وحاشيته أخذت تكرر نشرها إلى أن

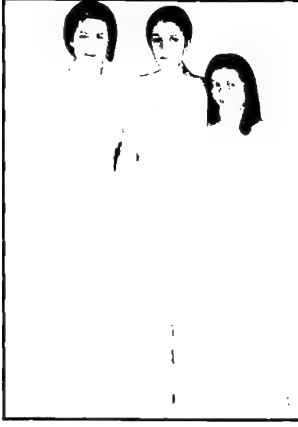
أصبحت رموزاً متعارفاً عليها بينها وبين قرائها، فشاع استخدام مصطلح «كبير» للإشارة إلى الملك، وتعبير «غير المسئولين» للإشارة إلى حاشيته، فإذا نشرت الصحف خبراً يقول: إن «كبيراً سهر فى الأسبوع الماضى بصحبة واحد من غير المسئولين فى «أوبرج الأهرام» وخسر ثلاثة آلاف جنيه على مائدة الروليت، ثم انصرف بصحبة سيدة أجنبية، وشوهدا وهما يتجهان إلى ناحية الأهرام» فهم القراء الخبر بلا عناء.

وفى ذروة أزمة زواج البرنسييسة والأفندى وبعد أسبوعين فقط من اجتماع «مجلس البلاط»، وبينما كانت الصحف لا تزال تتحدث عن الملك «فاروق» الذى ضحى بعواطف الأمومة وشائج الرحم، حماية للدين الحنيف وحرصاً على التقاليد والأخلاق، خرجت صحيفة «أخبار اليوم» يوم ٣ يونيو (حزيران) ١٩٥٠؛ وفى صدر صفحتها الأولى خبر بعنوان «إطلاق الرصاص على بوليس الآداب» يقول:

«حدث أن رأت دورية بوليس الآداب سيارة واقفة فى طريق المازة الصحراوى، وأسرعت الدورية التى كانت تصطحب معها أحد الصحفيين ومصوراً لإجراء تحقيق صحفى عن نشاط بوليس الآداب، تسلط النور الكشاف على السيارة وعلى من فيها وبادر المصور ليلتقط صورة لراكب السيارة، فإذا بابها يفتح ويخرج منها كبير، وظهر أن الكبير يتبعه هؤلاء الجنود والضباط. فما كادوا يرونه حتى فزعوا وسقطت من المصور آلة التصوير فعاد ليلتقطها، فظن الكبير أنهم يتجهون إليه مرة أخرى، فخرج وأطلق رصاصاً فى الهواء فولوا هاربين. استدعى الحادث تحقيقاً. إن



«حسين أفندى فهمى صادق» سكرتير عام وزارة المواصلات ووالد الأنسة «ناريمان» زوجة «الملك فاروق» الثانية

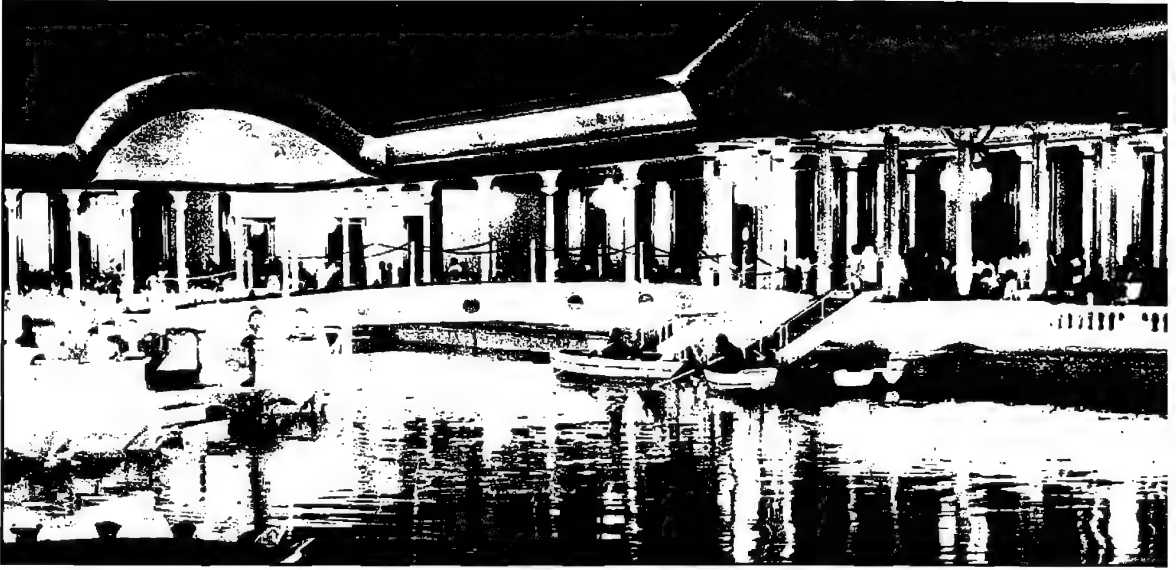


الأميرات الشقيقات من اليمين فتحية ثم فوقيه ثم فائزة، في حفل زفاف شقيقتهم الكبرى الأميرة فوزية في طهران عام ١٩٣٩

المؤسف الذي وقع في أمريكا». أقامت «مبرة محمد علي» حفلتها السنوية في قصر «محمد علي الكبير» بضاحية «شبرا الخيمة» وهو قصر ضخم عبارة عن بركة فسيحة تزيد مساحتها على فدان ونصف الفدان، تحيط بها شرفات على هيئة دواوين، وفي كل ركن منها قاعة كبيرة تزخر بالزخارف والأثاث وتتوسط البركة جزيرة تعلوها نافورة، ويربط بينها وبين دواوين القصر جسر مقوس طويل أو زورق، وكان القصر أحد قصور المتعة في عهد مؤسس الأسرة العلوية، إذ كان يمضى به بعض ليالى الصيف، وبصحبته خاصة أعوانه أو أصدقائه أو ضيوفه، حيث يشاهد تابلوهات غنائية راقصة تقدمها واحدة من أغنى مجموعات العالم من الجمال الأنثوى، تضم أسيرات يونانيات وفتيات سوريات وقوقازيات ومصريات من الجوارى المشتراة من الأسواق، أو أسيرات الحروب، ينتقلن برشاقة وهن يرتدين ملابس شفافة بين الجزر الصناعية فى البحيرة، أو يجدفن فى قوارب مزينة تسبح بين الجزر. بينما يجلس والى «محمد علي» بين ضيوفه على وسائل فى الشرفات المحيطة بالبحيرة. يأكلون ويشربون ويستمتعون بطيبات الحياة. وكان مجلس إدارة «المبرة» قد قرر أن يعود إلى إقامة حفلاتها الخيرية الساهرة فى «قصر شبرا»، على أن تكون حفلة تاريخية تعيد تخليق طقوس السهرات التى كانت تقام فى نفس القصر على عهد صاحبه «محمد علي باشا» بكل تفاصيلها، من شخوص العصر إلى ملابسه، ومن موسيقاه إلى رقصاته. وهو ابتكار يعود الفضل فيه للأميرة «شويكار»، مطلقه الملك «فؤاد»، ذات المواهب الفنية المتعددة، الشغوفة

ظن الكبير أنه المقصود بالاعتداء عليه». وكان الكبير هو الملك «فاروق»، أما المرأة التى كانت معه ولم يشر إليها الخبر فقد كانت المغنية الفرنسية «أنى برييه». لكن الصحف المصرية كانت تمارس درجة من التحرر النسبى فيما يتعلق بأخرين من أعضاء الأسرة المالكة. إذ كانت تنشر أنباء نشاطهم الاجتماعى، ولم يكن كل ما تنشره من أخبار هذا النشاط مما يمكن أن يهضمه أو يرضى عنه مجتمع محافظ كالمجتمع المصرى، ومنها أخبار الاحتفال برأس السنة الميلادية وأنباء المراهنة على سباق الخيل، وظهور صور الأميرات والنبيلات وهن بملابس السهرة التى تكشف عن أكتافهن أو مجرى نهودهن. وكانت الصحف - وخاصة المصورة منها - تنشر هذه الصور والأخبار بحسن نية غالباً، إذ لم يكن أصحابها يحتجون على نشرها، بل لعلهم كانوا يسعون إلى هذا النشر، على سبيل التفاخر بنشاطهم فى مجال الخدمة الاجتماعية؛ التى كانت بعضاً من جمعياتها الكبيرة تحت رعاية أميرات من البيت المالكة فى مقدماتهن «مبرة محمد علي» تحت رعاية صاحبة السمو الملكى الأميرة «فوزية»، وكانت لا تزال تواصل نشاطها فى جمع التبرعات من الأغنياء لتمويل مشروعات لرعاية الأطفال اليتامى وتقيم أسواقاً وحفلات خيرية، وتنظم يانصيباً سنوياً لتمويل هذا النشاط. وهو ما كانت تفعله أيضاً «جمعية الإسعاف» برعاية صاحبة السمو الملكى الأميرة «فائزة».

وفى أواخر شهر إبريل (نيسان) ١٩٥٠، وقبل حوالى أسبوعين من صدور بيان كبير الأمراء حول «الحادث



الزوارق تنقل الراقصات من بنات الطبقات العليا إلى الجزيرة التي أقيم عليها التابلوه الحى «يوم فى قصر الباشا» أثناء الحفل الخيرى الذى أقامته مبرة محمد على فى إبريل (نيسان) ١٩٥٠

على» ليروحوا عن أجسادهم غير المكدودة بالعمل، وعن أرواحهم المكدودة بالملل، بالعودة إلى مشاهد الماضى الجميل الذى تخلق أمامهم منذ اللحظة التى وصلوا فيها إلى القصر، ليستقبلهم على أبوابه حرس الباشا بملابس الجنود فى عهد «محمد على»، ثم تتوجه كل مجموعة منهم بإرشادات الأغوات والجوارى إلى الديوان المخصص لهم على شاطئ البحيرة، وباكتمال المدعوين عقب جو الربيع بأريج الزهور وروائح العطور، وتلاأت أضواء القصر وانعكست أشعتها على مياه البحيرة وعلى قطع الجواهر الفاخرة، التى تزينت بها نساء الطبقات العليا، لتتسرب إلى حى «شبرا» أرحم أحياء القاهرة، بالفقراء والمساكين وأبناء السبيل العراة والحفاة والمرضى الذين ينامون بمعدة فارغة أو فى أحسن الأحوال نصف ممتلئة، ويتكدسون بالعشرات فى غرف ضيقة كجحور الفئران. لم تشم معاسهم عطراً أو تستمتع برائحة الحياة اللذيذة، التى كانت مشاهدتها تجرى بالقرب منهم وباسمهم فى قصر «محمد على»،

دائماً بالبحث عن أساليب جديدة ومبتكرة تشغل بها أوقات فراغ هؤلاء السادة؛ الذين أعفتهم ثرواتهم وألقابهم الموروثة من مجهود الجرى وراء الرزق. ولكنهم تعفهم من ذلك الملل الثقيل الذى يدفعهم للجرى وراء أشكال من التسلية، سرعان ما يملونها فتدفعهم إلى غيرها من الأشكال.

وكانت حفلات «مبرة محمد على» قد توقفت منذ وفاة «الأميرة شويكار» فى فبراير (شباط) ١٩٤٧، إلى أن تطوع زوجها وتلميذها «إلهامى حسين باشا» و«أمينة هانم طوغاى أفندى» للعمل على إحياء الاحتفال فى يناير (كانون الثانى) ١٩٥٠. وعلى امتداد الشهور الأربعة التالية - وبعد أن حصلت الأميرة «فوزية» رئيسة «المبرة» على الموافقة الملكية السامية على إقامة الحفل - أخذ النشاط يدب فى القصر التاريخى الخالد، وصار يتردد عليه كل يوم الأمراء والأميرات وأعضاء «المبرة» رجالاً ونساء، وبدأت التجارب المسرحية على اللوحات.

وعندما جاءت الليلة الموعودة؛ توافد عشرات من الضيوف إلى «جنة محمد



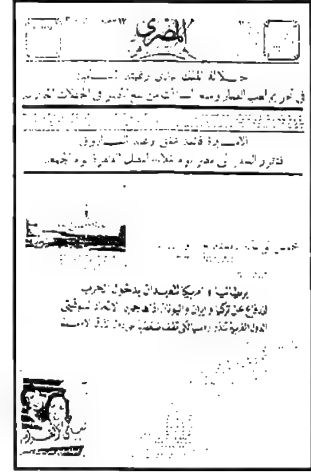
١٩٥٢: إبراهيم شكرى بعد الإفراج عنه
في أعقاب إسقاط تهمة العيب في الذات
الملكية في زيارة لمجلس قيادة الثورة

مواهب فى هذا المجال، حتى إن
الراقصة «تحية كاريوخا» سحبت
زميلتها الراقصة «هدى شمس الدين»
من يدها وقالت لها:

- يظهر يابنتى مالناش عيش هنا.
وصدرت الصحف والمجلات
المصورة تتغنى بما وصفته بأنه «ليلة
من ليالى العمر فى قصر محمد على
الكبير»، ليستفز مانشترته أحد أعضاء
مجلس النواب وهو «إبراهيم شكرى»
- النائب الوحيد الذى يمثل «حزب مصر
الاشتراكى» فى المجلس - فيقرر أن
يتخذ منه موضوعاً لأول استجواب
يتقدم به أحد نواب المعارضة للحكومة.
ولما كانت «مبرة محمد على» إحدى
الجمعيات الخيرية، فقد وجه استجوابه
إلى الدكتور «أحمد حسين باشا»،
بصفته وزيراً للشئون الاجتماعية التى
تخضع لها الجمعيات الخيرية. ولكنه
لم يذكر فى الاستجواب اسم «المبرة»
صراحة، واكتفى بأن طلب استجواب
معالى الوزير «بشأن إباحة لعب القمار
والميسر فى الحفلات التى تقيمها
الجمعيات الخيرية باسم البر
والإحسان، واستخدام النساء فى
تقديم الخمر لرواد هذه الحفلات،

حيث اجتمع العادلون والعدالات من
أميرات ونبيلات وأمرء ونبلاء الأسرة
المالكة، وخلاصة المجتمع المظلم
المصرى ليستمتعوا بالدنيا ويعملوا فى
سبيل الآخرة ويعيشوا فى قصور
الدنيا، ويبنوا لأنفسهم - بالإحسان
للفقراء والمساكين وأبناء السبيل -
قصوراً فى الجنة كذلك.

وحضر الملك «فاروق» الحفل بصفة
غير رسمية وجلس فى الديوان
الرئيسى بين شقيقتيه الأميرتين
«فوزية» و«فائزة»، وقال لهما ضاحكاً:
أنا النهاردة معزوم عندكما، ثم أعطى
الإشارة ببدء الحفل، فتتالت مشاهد
الليلة التى وصفت بأنها إحدى ليالى
ألف ليلة وليلة. وشاهد المدعوون
تابلوهاً حياً بعنوان «حفلة فى قصر
أحد الباشوات فى عصر محمد على
الكبير»، اشتركت فى أدائه زهرات
المجتمع المصرى من بنات الطبقات
الراقصة، قمن بأدوار الجوارى
الراقصات والجوارى المغنيات، وأعدن
تشخيص حفلات الترفيه التى كان
رأس الأسرة العلوية يقيمها لضيوفه،
من لحظة وصولهم إلى القصر ليعبروا
البركة فى قوارب يقود كل منها
«فلايكي» بملابس العصر الرسمية،
ليصلوا إلى الجزيرة التى تتوسطها
ويربض فوقها القصر، فيبدأ الرقص
والغناء والقصف وتنتقل أسراب
الراقصات بين القصر والجزيرة، عبر
الجسر الواصل بينهما أو يختلن فى
زورق يسبح تحت الأضواء المتلائة فى
مشهد لم يتمالك أمامه السفير
البريطانى السير «رونالد كامبل» نفسه
فقال: هذه هى الجنة. وتتوالى
الرقصات الشرقية والتركية وحتى
رقص الباليه؛ فى أداء متقن كشف عما
تتمتع به نساء الطبقات العليا من



٢١ مايو ١٩٥٠: بعد أيام من صدور قرارات مجلس البلاط ومناقشة استجواب الحفلات الخيرية، مانشتات «المصري» تبشر المصريين بأن الملك «فاروق» أبدى رغبته للحكومة في تحريم لعب القمار ومنع السيدات من بيع الخمر في الحفلات العامة

وبالأخص زوجات كبار الموظفين وظهرهن في ملابس غير لائقة تثير الاستنكار».

وبعد أيام أضاف «إبراهيم شكرى» اسم وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين باشا» إلى وزير الشؤون الاجتماعية وتوجه بالاستجواب إلى الوزيرين معاً، وبرر ذلك بقوله: إنه توجه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية المشرفة على الجمعيات الخيرية متسائلاً عن سبب موافقتها على السماح لهذه الجمعيات بما يجرى في حفلاتها، على الرغم من أن هناك قانوناً يمنحها الحق في منع لعب القمار في الحفلات العامة، وعلى الأخص التي تقيمها الجمعيات الخيرية، فقليل له «إن وزارة الداخلية هي التي تعطى تصاريح إقامة هذه الحفلات».

وشاء سوء الحظ أن يتحدد ١٦ مايو - (آيار) - ١٩٥٠ موعداً لمناقشة الاستجواب.

وفي الوقت نفسه تقريباً الذي كان فيه «مجلس البلاط» يتناقش في الإجراءات التي تتخذ ضد «الملكة نازلي» والبرنسياسة «فتحية» لخروجهما عن عادات البلاد وأحكام الدين وتقاليد الملك، كان «إبراهيم شكرى» يعتلى منصة مجلس النواب ليشرح استجوابه واصفاً ما يجرى في تلك الحفلات من تهتك باسم البر بالفقراء، قائلاً: إنها تستمر إلى وقت متأخر من الليل والموسيقى تعزف بطريقة همجية والأجساد ملتصقة والقفزات الراقصة ما هي إلا قفزات شهوانية ولا شيء غير ذلك. ثم أضاف:

- وليت الأمر يقف عند ذلك، بل إن نظام هذه الحفلات يقضى بإقامة البارات في جميع أطراف المكان، ليقف خلفها في مقعد البارمان سيدات نصف عاريات يقدمن الخمر لروادها، وهن

جميعاً سيدات محترمات من سيدات الأسر الراقية، بل إنه من المؤلم أن إحدى الصحف نشرت صورة لزوجته كبير أختير مرة أميراً للحج، ويحمل أكبر رتبة في الجيش وهي تقدم الخمر في حفلة من هذه الحفلات، فأية مهانة لدولة تجرى فيها مثل هذه الأمور.

وبجساسة نادرة - لم يغفرها له الملك «فاروق»، فظل يتربص به حتى عاقبه عليها بعد ذلك، وطلب تقديمه إلى المحاكمة بتهمة العيب في الذات الملكية. قال «إبراهيم شكرى»:

لقد بلغ من وقاحة الباريسية التي أشرفت على إخراج واحدة من تلك الحفلات؛ أنها لم تكتف بتسمية الملابس بأسماء «الأهرام» و«النيل» بل رسمت مودياً من الملابس باسم «القرآن» فحتى القرآن لم يسلم منهن. وقد أقيم هذا الحفل في مكان عزيز على كل مصري، وهو قصر عاهل مصر الأول. فكان الأمكنة الخاصة بالحفلات قد ضاقت حتى تقام الحفلة المذكورة في هذا المكان. وقد أرادوا أن يقيموا صوراً حية فأقاموا فعلاً صوراً حية، ولكنها غير مشرفة لأحد، أرادوا أن يدللوا للسفراء الأجانب والمدعوين كافة، على أن هذا القصر دليل على عظمة الفن في عهده، فأثبتوا لهم بما قدموه من تابلوهات حية أن الخمر والميسر هما صورة العصر الذي نعيش فيه.

وأبدى النائب المستجوب عجبه من أن يكون البر بالفقراء هومبرر إقامة هذه الحفلات، وأن يقال: إن هدفها هو هدف خيري لا أكثر. وقال: إن الذين يقيمونها ويشاركون فيها من أصحاب الثروات والضياع والأطيان، وأنه كان الأجدر بهم أن يحسنوا على أهالي هذه الضياع الذين يؤدون لهم الخدمات بدلاً من هذا الإنفاق السفيف، الذي لأصلة له بالخير.

أثناء حفل قصر شبرا، الأميرة «فائزة» -
وكيلة «مبهر محمد على الخيرية»
تترجم النبذة المطبوعة عن تاريخ القصر
لصديقها البرنس الروسى رومانوف..
كانت علاقتهما شبه معلنة، يردد أنباءها
صعاليك القاهرة على الرغم من زواجها
من الوجيه التركى «محمد على رءوف»
الذى كان معروفاً على السنة العامة
باسم «محمد على خروف»!!



شديداً ومتواصلاً، وكأنه يستجوب
حكومة أخرى غير حكومتهم،
ويتهمسون كلما ذكر واقعة أو عين
مكاناً أو وصف بعض الأشخاص
وصفاً يغنى عن ذكر الأسماء، لكى
يتأكد كل منهم أن الاسم الذين استنتجه
صحيح. ويقول «عبد الفتاح حسن»: إن
النائب ما كاد يلوح بنسخ من الصحف
التي نشرت وقائع أو صوراً عن تلك
الحفلات، حتى طلبها منه «عبد السلام
فهى جمعة باشا» - رئيس مجلس
النواب - فقدمها إليه، وبعد أن اطلع
عليها، أراد بعض النواب أن يطلعوا
عليها فأرسلها إليهم وأخذوا
يتبادلونها، بينما كان «عبد الفتاح
حسن» نفسه يتقدم إلى المنصة ليرد
على الاستجواب نيابة عن وزير
الداخلية الذى كان غائباً.

وبذكاء دبلوماسى كان معروفاً عن
المرحوم «عبد الفتاح حسن»، رد على
الاستجواب متوقفاً أن يدخل فى
مواجهة مع «إبراهيم شكرى»، حريصاً
على ألا يدافع عما يجرى فى تلك
الحفلات، مؤكداً أن الحكومة «تشارك
النائب المحترم صيحته الحققة الداعية
إلى الالتزام بالآداب العامة» وإنها
«لاتعارضه فى بعض آرائه». ثم ركز
رده بعد ذلك فى مدى مسئولية
الحكومة عما يجرى فى تلك الحفلات،

وأضاف:

جميل جداً أن يتمتع كل غنى بماله.
فيلبس كما يشاء من الجواهر واللآلئ
ويزحم مائدته بالأوز والديوك الرومى
والكباب. ولكن ليس من حقه أبداً أن
ينشر هذا كله على الناس، كأنه لا يكفيه
أن يتمتع بكل هذا النعيم بل يريد أن
يخرج لسانه للمحرومين فيزيد من
وطأة إحساسهم بحرمانهم، وينشر
أنباء البذخ فى بلد متوسط يبلغ أجر
العامل الزراعى فيها ستة قروش فى
اليوم، مع أن مايكفيه ليعيش عيشة
الكفاف عشرة قروش، ومع أن الدولة
- كما قال وزير الشئون الاجتماعية -
تصرف لكل بغل من البغال التى تعمل
فى مصلحة التنظيم عشرين قرشاً فى
اليوم لمأكله.

وأنتهى النائب «إبراهيم شكرى»
استجوابه بمطالبة وزير الداخلية بأن
يتعهد أمام المجلس، بأنه لن يأذن بعد
اليوم بلعب الميسر فى هذه الحفلات،
وأن يعد وزير الشئون الاجتماعية بمنع
الجمعيات التابعة لوزارته من إقامة
حفلات من هذا النوع، وأن تعد
الحكومة بفرض ضرائب عالية على
الكماليات، تجبى لصالح الفقراء لوضع
حد لإسراف الأغنياء.

ولأن الاستجواب - كما ذكر «عبد
الفتاح حسن» الوكيل البرلمانى لوزارة
الداخلية فى مذكراته التى نشرها فيما
بعد - كان فى حقيقته «تعريض صريح
بتصرفات فريق من سيدات الأسرة
المالكة»، فقد كان موضع اهتمام شديد
من النواب، بما فى ذلك نواب الأغلبية
الوفدية الذين لم ينظروا إليه باعتباره
استجواباً موجهاً ضد حكومة حزبهم
بل ضد أكبر رأس فى البلاد، فانحازوا
إلى النائب المعارض وأخذوا يصفقون
له أثناء شرحه للاستجواب تصفيقاً



عبد السلام فهمى جمعة باشا: رئيس مجلس النواب

فقال: إنها تنحصر فى مدى مخالفتها للقوانين القائمة «أما المسائل الأخرى التى تعرض لها النائب، فلها شأن آخر». وأضاف موضحاً أن القانون لم يحظر على النوادى تقديم الخمر، ولكنه حظر عليها فقط أن تستخدم ساقياً للخمر بالمعنى المفهوم من عنصر الاستقرار والاستدامة لقاء أجر، ومع ذلك فإن وزير الداخلية لم يصرح بشرب الخمر فى هذه الحفلات لسبب بسيط، هو أنها تقام فى أماكن عامة مصرح لها بتقديم الخمر مثل الفنادق الكبرى.

وأردف «عبد الفتاح حسن» يقول: - إن السماح للسيدات بتقديم الخمر فى تلك الحفلات ليس من سلطة الوزير، وهو أمر تستنكره التقاليد والآداب، تقع مسئوليته على من يسمحون به لأنفسهم أو لبناتهم وزوجاتهم. وإذا أراد حضرة النائب المستجوب أن يتقدم بتشريع يحدد الرزى الذى تظهر فيه السيدات بحشمة ووقار، فالحكومة مستعدة أن تؤيده فى ذلك.

وختم الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية رده على الاستجواب بعبارة مجاملة، حاول أن يخفف بها من أثر المناقشة على الذين حضروا تلك الليلة من ليالى ألف ليلة فى قصر «محمد على» فى «شبرا». فقال:

- إن هناك فرقاً بين الهدف الذى تسعى إليه الجمعيات مشكورة وبين ما يجرى فى بعض الحفلات. وقد فات حضرة المستجوب أن كثيراً من هذه الحفلات تبغى وجه الله وحده، وكثير من السيدات الكبيرات وغير الكبيرات يبذلن من مالهن الخاص فى سبيل البر والإحسان، فيجب ألا نغمطنهن حقهن بهذا التعميم فى النقد.

وانتهى الاستجواب بالانتقال إلى جدول الأعمال.

لكن الرسالة التى أرادها النائب منه كانت قد وصلت إلى من يعنيه الأمر. فبعد أربعة أيام فقط - وكان الحديث عن الملك الصالح المتدين الذى ضحى بحبه لأمه وشقيقته فى سبيل الحفاظ على التقاليد لا يزال فى ذروته - قالت جريدة «المصرى» - لسان حال الحكومة - إن وزير الداخلية «قد رفض، فى حدود اختصاصه، طلب بعض الجمعيات الخيرية السماح لها ببيع الخمر فى حفلاتها السنوية، وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يوضع نظام شامل لجميع الحفلات الخيرية يعطى الشرطة الحق فى فض أى حفل من هذه الحفلات؛ إذا وجد أن السيدات يقمن ببيع الخمر لرواد الحفل، كما سيتضمن منع ألعاب القمار نهائياً فى تلك الحفلات» وأضافت «المصرى» إن ذلك قد تم «استجابة لرغبة ملكية سامية أبدت للمسئولين».

وهكذا نوقش الاستجواب فى أقل الأوقات ملائمة لذلك، إذ مالبثت وقائعه التى نشرتها الصحف أن فتحت شهية كتابها للربط بين «حادث أمريكا المؤسف» و«حادث قصر شبرا المؤسف» فشن «محمد التابعى» هجوماً كاسحاً على هذا النوع الغريب من تمويل البر والإحسان بعائد الفساد الخلقى والتحلل الاجتماعى. وقارن بين ذلك وبين الجمعيات الخيرية العريقة التى أنشأها خيرو حقيقون أرادوا حقاً أن يعولوا الفقراء مثل جمعيات «المواساة» و«العروة الوثقى» و«الخيرية الإسلامية»، وهى جمعيات قدمت للفقراء أكبر الخدمات، وفتحت لأبنائهم المدارس الصناعية واليلية، بل وأرسلت منهم بعثات تتعلم فى أوروبا وشيدت مستشفيات وعيادات مجانية، وجمعت مئات الألوف من الجنيهات من دون



عبد الفتاح حسن باشا (كاريكاتير
بريشه «فالق»)

الرجال وغيرتهم على نسائهم. فندد «محمود لطيف بك» - المراقب بمجلس النواب - فى رسالة أرسلها للصحف «بظهور الكثير من النساء عاريات، وبالاختلاط الشائن فى الحفلات والنوادي والمنازل والبلاجات والسفر فى البر والبحر، حيث تراق الفضيلة وتنتحر الأخلاق ولا رادع من دين ولا دافع من غيرة ورجولة». وقال: إن ذلك كله يجرى «تحت ستار التشدد بالمدينة والحضارة، وما هى إلا رذيلة مجسمة وفقدان الغيرة التى يجب أن يكون عليها الرجال».

وطالب «التابعى» بالتحفظ على شعار مجازاة العصر، فهو الذى دفع كثيرين إلى فتح أبواب دورهم لكل أجنبي غريب عن القومية والدين والتقاليد. حيث «سمحنا لنسائنا المسلمات بالجلوس فى حفلات عامة جنباً إلى جنب مع الأجانب والأغراب، وبمخاضرة هؤلاء الأجانب فى حلبة الرقص على نغمات الجاز، وبعد أن كانت المصرية الشرقية تستحي أن تدخن سيجارة فى دارها أمام زوجها أو أبيها، أمست تكرر الخمر جهراً وعلانية فى الحفلات أمام أبيها وزوجها وشقيقاتها» وأضاف يقول: إن ما حاق بالامة من فساد يعود إلى أننا هتكنا بأيدينا ستار الحياء الشرقي الذى كان يحمى فتياتنا ونساءنا وحططنا بأيدينا تقاليد الدين والشرف والحياء».

وأسهم الأمير «محمد على» فى الدعوة «للعودة للتمسك بالتقاليد القديمة والحرص على التعاليم الدينية الشريفة». أما مجلة «روز اليوسف» - التى كانت معدودة آنذاك بين المنابر الداعية لتقاليد جديدة وخاصة فى العلاقة بين الرجل والمرأة - فقد طالبت

حاجة إلى إقامة مثل هذه الحفلات التى يباح فيها - كما قال «التابعى» - كل عرف، وكل حرام باسم البر والإحسان. وإلا فمتى استعانت «العروة الوثقى» بموائد «الروليت» و«البكاراه»، أو متى استقدمت جمعية «المواساة» فتيات «كارمن» و«ماجى روف»؟ كلا لا أحب بركم وإحسانكم إن كان هذا طريقه».

وحمل «التابعى» هذا النوع من حفلات الفساد الأرستقراطى الخيرى، «مسئولية كل وزر وإثم وكل فاجعة نزلت أو سوف تنزل بالبلاد لتنال من عزة مصر وكرامة مصر». وأضاف أنها هى التى فتحت باب الإباحية ومزقت وهتكت حجب الدين والعرف والحياء فمنها «تخرج فتياتنا المسلمات وقد ثبت فى نفوسهن الصغيرة الضالة، أن هذه هى الحياة، وأن كل شئ جائز ومباح، وأن حديث الدين والتقاليد حديث قديم. وماذا عليهن: لقد حرم الدين شرب الخمر وهامى تشرب علناً فى حفلات رسمية أو شبه رسمية يحضرها كبار القوم، وحرم الدين الميسر وهامو الميسر يباح علناً وبإذن من الحكومة، وحرم الدين كذا وكذا وهامو كل حرام قد أجاز بتصريح رسمى من حكومة البلاد. هذا الحرام كله قد أمسى حلالاً مباحاً، فلماذا يبقى نص الزواج من مسيحي هو وحده النص الحرام»؟!

ومالبث الحملة ضد الفساد الخلقى أن اتجهت إلى درجة من المحافظة، ربطت بينه، وبين مظاهر تحرر المرأة وخروجها للعمل، واحتكاكها بالرجال نتيجة لتقاليد المدنية الحديثة، وانتشار التقاليد العصرية فى الأخلاق والسلوك، التى نظر إليها المنددون بهذا الفساد باعتبارها نقصاً فى نخوة



مايو (آيار) ١٩٤٨: الأميرة «فوزية»
رئيسة «مبرة محمد علي الخيرية»
تستقبل النبيلة «فاطمة طوسون» في
إحدى قاعات «فندق سميراميس» في
حفل ساهر خصّص عائده لمساعدة
الأطفال الفلسطينيين اليتامى الذين
لجأوا إلى مصر فراراً من جرائم
الصهيانية. وقد بلغ هذا العائد - كما
ذكرت الصحف - خمسة آلاف جنيهه
صافي إيراد رسم الدخول ومبيعات البار

وعلى أمين»، فوصفت جريدة «صوت الأمة» - وهي جريدة وفدية كان يصدره «ياسين سراج الدين» شقيق وزير الداخلية - ما كتبتة صحف «أخبار اليوم» في هذا الموضوع، بأنه «غيرة كاذبة على الدين والحياء والتقاليد»، ووصفت «التابعي» بأنه «صاحب باع طويل في انتهاز الفرص واصطناع البطولات الزائفة»، وقالت: إن الكثير من الوزراء هذا الانحلال يقع على عاتقه وعاتق تلاميذه «الذين ظلوا ربع قرن من الزمان يمجدون الانحلال ويشيدون بالخم والرقص، ويسهبون في ذكر أنبا النسوان وسحر السيقان». وذكرت «صوت الأمة» قراءها بأن «التابعي» «ه أول صحفي سجن ستة شهور» لأن كتب أدباً مكشوفاً داعراً فاجراً، وصف فيه غرام الملوك والملكات وصاحبه حتى في غرف النوم وفي لهوه ومجونهم. واتهمته بأنه «الذي ابتك الأسلوب العاري، والصحافة العارية التي تتحدث عن كل شيء يتصل باللد والدم وغرف النوم وما يحدث قبله وبعدها وفيها». وأضافت أن «التابعي هو أستاذ التوأمين «مصطفى وعلم

صراحة» بالعودة خطوة إلى الوراء باعتبار أن ذلك حاجة قصوى، تولدت من إحساس كل مسئول أن المجتمع المصري تمادى أكثر من اللازم في تقليد المدنية الغربية، وأن هذه العودة إلى الوراء ضرورة لكي نحفظ بناتنا ونحفظ كرامتنا».

وفي إيماء واضحة إلى مسئولية الكبار عن هذا الفساد الخلقى قالت «روز اليوسف» إن مصر ستشهد - كأثر من آثار زواج «رياض غالي» من الأميرة «فتحية» -، «تطوراً كبيراً في تقاليد الطبقات العليا خلال السنوات القادمة». لكن فأس المسئولية عن هذا الفساد لم تقتصر على هؤلاء الكبار، بل طالت كذلك غيرهم، كان في مقدمتهم الصحافة المصرية، التي لم تنج من هذا الاتهام على الرغم من المعركة الباسلة التي كانت تخوضها للعودة إلى «الحياء الشرقي» والابتعاد عن مفاسد الحضارة الغربية. فنسب إليها البعض أنها تسىء استغلال الحرية لتتشر الانحلال ووجه الاتهام إلى فرسان حملة التنديد بتدهور الأخلاق العامة، وفي مقدمتهم «محمد التابعي» وتلميذاه التوأمين «مصطفى



«يوسف وهيب باشا» القبطى الذى تولى رئاسة الوزارة أثناء ثورة ١٩١٩ على غير رغبة الأمة، فندد الأقباط - قبل المسلمين - بموقفه، وتطوع طالب قبطى لإلقاء قنبلة عليه لم تصبه على سبيل الإرهاب

الصحفية التى شنّها شقيقها الملك «فاروق» ليشأ من أمهما ويخفى فساد حكمه، تحولت صورتها فى الوجدان الشعبى العام من «شخص» إلى «رمز» ومن «فتحية» إلى «مصر» ومن «بنت» إلى «دين». ولم يعد الاعتراض على اختياراتها حقاً يغتصبه لنفسه شقيقها متذرعاً بأنها قاصر، وبأنه الولى الشرعى عليها، بل أصبح هذا الاغتصاب حقاً مشاعاً لكل المصريين وكل العرب، وكل المسلمين الذين اعتبروها ملكاً لهم، فتنادوا للدفاع عن «عرض الوطن» و«شرف الدين» اللذين اتهموها بالتفريط فيهما.

أما وقد أصبحت البرنسيّة رمزاً لكل ذلك، فقد كان منطقياً أن يتحول شريكها فى «الجريمة» التى لم يرتكبها أحد، من شخص له اسمه وملاحه، وربما أخطاؤه ومبازله التى يتحمل وحده كل النتائج التى قد تترتب عليها، إلى رمز لطائفته الدينية التى كان عليها أن تتحمل نيابة عنه، المسئولية عن «الجريمة» التى ارتكبها، أو بمعنى أدق التى لم يرتكبها، إذ كان هو نفسه بعيداً عن أيدي المهيجين الذين اندفعوا يصورون «حادث أمريكا المؤسف» باعتباره هتكاً لأعراض المسلمين، قام به الأقباط.

وبهذا التصور، المغلوط عمداً، أهدر المصريون ثلاثة مبادئ ليبرالية قام عليها دستورهم؛ الذى صدر قبل أكثر من ربع قرن.

فلم تعد الحرية الشخصية مصونة. ولم تعد حقوق المواطنة مكفولة لكل المصريين.

ولم تعد العقوبة شخصية. ونسى الجميع ما حدث يوم ٢١ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩١٩، حين قبل «يوسف وهبة باشا»، وهو قبطى،

أمين» اللذين وصفتهم بأنهما «أفسدا الأخلاق خمس سنوات بالكتابة الداعرة الفاجرة وبالصورة المفضوحة التى تحرك أخط الغرائز، وبالجري وراء الحفلات لتصوير النساء وهن يشربن الخمر ويرقصن مع الرجال ويجلسن مع الأجانب، وينشر أنباء النساء اللاتى ضحين بدينهن فى سبيل الحب الحرام».

ومالبث رجال الدين أن دخلوا قفص الاتهام، فسخر منهم «محمد الشافعى» - مفتش تموين الموسيقى - قائلاً «إن الدنيا قد عظمت فى نظرهم، وأن المادة قد استعبدتهم فباتوا مشغولين عن حرمان الدين التى تنتهك حرمة بعد أخرى».

وسائلاً إياهم «أين كنتم يوم خرجت نبيلة بعد نبيلة وأميرة بعد أميرة على دين آبائها وتقاليد بلدها، لكى تتزوج من أجنبى على غير دينها بعقد مدنى؟ وساءلهم «محمود بك لطيف» قائلاً: «هل تعتقدون مع حبى لكم أنكم مع عدم قيامكم بعمل جدى لمنع هذه الفضائح تستحقون أن تكونوا ورثة الأنبياء حقاً؟»

وهكذا لم تعد البرنسيّة «فتحية» فرداً له اسمه الخاص وملاحه المميّزة عن ملامح



الآخرين واختياراته الإنسانية التى يمارسها بإرادته الحرة، وتقع على عاتقه وحده مسئوليتها، سواء أصاب فى الاختيار أم أخطأ. فبفضل الحملة



١٩٤٢: الملك فاروق بملابسه العسكرية وخلفه رئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا إبان وزارة ٤ فبراير التي تصاعد خلالها الصراع بين سلطة القصر وسلطة الأمة

رئاسة الوزارة ليتفاوض مع «لجنة ملنر» على تنظيم الحماية خلافاً لرغبة الأمة، وحتى لا يستغل أحد موقفه ويعمم على الأقباط جميعهم، فيحول الثورة من معركة بين المصريين والمحتلين إلى معركة بين المصريين المسلمين والمصريين الأقباط، عقد الأقباط مؤتمراً حاشداً في «الكنيسة المرقسية الكبرى» نددوا فيه بموقفه واتهموه بالخيانة، وخطب فيه الشيخ «محمد مصطفى القاياتي» فقال: إذا كان الإنجليز قد وجدوا قبطياً واحداً خائناً يقبل رئاسة الوزارة في هذه الظروف، فقد وجدوا بين المسلمين سبعة من الخونة قبلوا أن يكونوا وزراء معه.

لكن كثيراً من ذكريات الثورة الوطنية كانت قد بهتت خلال السنوات الثلاثين السابقة، بعد أن توقفت في منتصف الطريق إلى أهدافها، فلم تحقق سوى نصف استقلال ونصف ديمقراطية، بل إن الحزب الذي قادها ونشأ عنها «الوفد المصري» مالبت أن وجد نفسه مشغولاً عن استكمال تحقيق هذه الأهداف بالدفاع عما تحقق منها، وبدلاً من السير إلى الأمام انهمك في صدّ الهجمات التي تريد الارتداد إلى الخلف.

ولم تتردد أحزاب الأقليات السياسية التي انشقت عنه وناقسته على حقه المشروع في الحكم باعتباره حزب الأغلبية، في استخدام كل الأسلحة التي ظنتها تؤثر في شعبيته، وتتيح لها الفرصة للحلول محله، بما في ذلك اللعب بالنار الطائفية، فركزت كثير من صحفها طوال الثلاثينيات حملتها الدعائية ضده، باعتباره حزباً طائفيّاً يحابى الأقباط على حساب المسلمين ولم تنظر إلى وجود الأقباط في قيادته، وتولى أحدهم - وهو «مكرم عبيد» - لمنصب سكرتيره العام باعتباره

دليلاً على أن مصر وطن واحد يضم تحت رايته مصريين يختلفون في آرائهم السياسية، وحول مصالحهم الدنيوية، ويخضعون لقانون واحد يتساوون أمامه في الواجبات والتكاليف العامة وفي الحقوق العامة، ومنها حق تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها بل اعتبروه دليلاً على طائفية «حزب الوفد»، وأخذوا ينددون به باعتباره حزباً قبطياً يدلل الأقباط ويمنحهم فوق ما يستحقونه، وفي ظنهم أن ذلك سيدفع إلى شرعهم الأغلبية المسلمة لتظاهر أحزابهم التي كانت، بسبب مواقفها السياسية، قد فقدت الثقة والاعتبار.

ولم يكن القصر الملكي - الذي كان ينافس «الوفد» على مكانته بين الجماهير، ولا ينسى أن تحويل مصر من «ملكية» إلى «جمهورية» كان من بين الأفكار التي ناوشت زعماء ثورة ١٩١٩ - بعيداً عن هذه اللعبة الخطرة. لذلك حرص الملك «فؤاد» على أن يحتفظ في دستور ١٩٢٣ بسلطته على الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية التابعة له. وبعد سنوات كان قد انتزع ولاء المؤسسة الأزهرية - التي لعبت دوراً مهماً في ثورة ١٩١٩ - من «الوفد» ليضيفها إلى رصيده السياسي ويستخدمها - عبر رجاله من كبار موظفي القصر، وكبار المشايخ الذين كانوا يشكلون ما يشبه أرستقراطية دينية - في حشد وتحريض طلاب الأزهر الفقراء الذين يعيشون على خبز الجارية لكي يتظاهروا ضد الحكومة الوفدية، لإجبارها على الاستقالة أو لاختلاق ذريعة تعطي الجالس على العرش الحق في أن يرسل إليها بخطاب الإقالة.

وكانت تلك هي الخبرة التي تلقاها



مايو ١٩٥١: الملك فاروق يتلقى تهنئة حارة من رئيس وزرائه مصطفى النحاس باشا، بمناسبة زفافه للملكة ناريمان، تكشف عن العلاقات الودود التي قامت بين الطرفين بعد تصفية آثار حادث ٤ فبراير ١٩٤٢



الأميرة «فتحية» في طفولتها تطل من شرفة القطار وخلفها مربيتها المبشرة البروتستانتية «مسز نايلور»

من إقالته لحكومة «الوفد» التي تولت الحكم في فبراير (شباط) ١٩٤٢، لم تكف خلالها الصحف الناطقة باسم القصر عن التنديد بالحزب الذي خان الوطن والعرش، وجاء إلى الحكم فوق أبراج الدبابات البريطانية، أجريت الانتخابات العامة ليفوز «الوفد» بـ ٢٢٨ مقعداً من مقاعد مجلس النواب وعددها ٣١٩ مقعداً، ومع أن ذلك حدث بموافقته وبجانب من شروطه، فقد اعتبره دليلاً على انحسار شعبيته. وهو ما أدركته «الملكة نازلي» ذاتها التي قالت لـ «مصطفى أمين»: إن الملك ظن أنه بما اتخذه من إجراءات ضدها وضد ابنتها يستطيع أن يستعيد حب الشعب له ويثبت له أنه ملك مسلم. ولكن الشعب يعلم أنه ملك مستهتر.

وكان لابد لكى يثبت الملك «فاروق» للشعب المصرى أنه ملك مسلم، أن

الملك «فاروق» من رجال أبيه الذين ورثهم ضمن ماورثه عنه، فحذروه من أن يبدو فى صورة الملك الدستورى الذى يملك ولا يحكم، أو أن يتعامل على أساس أن الأمة هى مصدر كل السلطات وإلا كان معنى هذا أن يتنازل عن عرش آبائه لرئيس الوزراء وزعيم الأغلبية «مصطفى النحاس»، وحرصوه على أن يبدو فى صورة أمير المؤمنين يملك ويحكم ويستمد سلطانه من الله عزوجل، وليس من الأمة ويستعين على أغلبية «الوفد» الشعبية بالأغلبية المسلمة.

ومع أن اللعبة لم تنجح دائماً، إلا أن الإصرار على ممارستها مالم يترك ظلالاً كثيفة على العلاقة بين ما كان يطلق عليه إبان ثورة ١٩١٩ بـ «عنصرى الأمة»، إذ لم يكن بقاء «الوفد» فى الحكم يطول أو يستمر ليستطيع أن يرسخ قواعد ومبادئ «قومية الحكم» فضلاً عن أن نجاح القصر - عام ١٩٤٢ - فى توسيع شقة الخلاف بين زعيمه «مصطفى النحاس» وسكرتيره العام «مكرم عبيد»، كان قد انتهى بانتقال «مكرم» إلى صفوف الأقليات السياسية المتحالفة مع القصر، فاشتد الصراع بين الجميع على اجتذاب الأقباط باعتبارهم طائفة دينية سياسية لا بصفتهم مواطنين مصريين، لاهلاقة لدينهم بحقوق المواطنة المكفولة لهم أو بمواقفهم السياسية.

وصحيح أن الضجة الإعلامية المفتعلة التى تعمد الملك «فاروق» إثارتها حول زواج البرنسييسة بالأفندى القبطى، كانت تعود بالأساس لأسباب شخصية، وإلى العلاقة المعقدة بينه وبين أمه، إلا أن الدوافع السياسية المختفية وراءها لم تكن تقل أهمية عن الدوافع الشخصية. فبعد ست سنوات



الملك فاروق خلال الفترة التي كان يطلق فيها ذقنه، في محاولة لتأكيد لقب «الملك الصالح» الذي ارتبط باسمه خلال النصف الأول من الأربعينيات

تلجأ الحملة الصحفية المناصرة له إلى درجة الكذب، لكي تثبت للرأى العام المسلم في مصر وخارجها أن البرنسياسة «فتحية» قد تزوجت من شاب «قبطى» سواء بالمحاولات المحمومة التي بذلها الملك وأنصاره للحيلولة بين «رياض» وبين إعلان إسلامه، لكي يظل في «الحالة القبطية» التي تجيز الاعتراض على الزواج، أم بالتشكيك في هذا الإسلام عندما أشهره «رياض» فعلاً، وأخيراً بالانتقاء بين المذاهب الإسلامية بما يجعل هذا الزواج غير شرعى حتى لو كان الزوج قد أشهر إسلامه بالفعل، بدعوى عدم التكافؤ بينه وبين زوجته في «العراقه في الإسلام»!

وعلى الضفة الأخرى حرصت فرقة «فندق فيرمونت» بـ «سان فرانسيسكو» على أن ترتدى عباءة الإسلام نفسها ولم تكف عن محاولة انتزاع سلاح التحريض الدينى ضدها من أيدي خصومها، وحرصت على أن تنتقى هي الأخرى من أقوال الفقهاء ما ظنت أنه يدعم موقفها. ومع أن المصريين - بذكائهم الفطرى - سرعان ما أدركوا أن الصراع بين الطرفين يدور حول أمر دنيوى محض، وأن الحرص على الإسلام ليس أحد أهداف طرفي المباراة إلا أن الشرائح الاجتماعية الأقل وعياً والأكثر سخطاً على حياتها المريرة سرعان ما انجرفت إلى المعركة التي كادت أن تحول القضية من قضية عاطفية إلى فتنة طائفية.

ويبدو أن «الملكة نازلى» التي كانت تدرك - منذ عرفت بالعلاقة العاطفية بين «فتحية» و«رياض» قبل ثلاث سنوات - أن العائق الدينى سيكون العقبة الرئيسية التي تقف أمام زواجهما، لم تكن واثقة من أن هذه

العلاقة يمكن أن تتطور إلى زواج. ولو أنها كانت واثقة من ذلك لاتخذت إجراءات إعلان إسلام «رياض غالى» منذ ذلك الحين، فوضعت فاصلاً زمنياً مناسباً بين اعتناقه الإسلام وبين رغبته في الزواج من الأميرة، وسحبت من خصومها أمضى الأسلحة التي رفعوها في وجهها، والأرجح أن فريق «سان فرانسيسكو» لم يكن يقدر خطورة العائق الدينى تقديراً صحيحاً ولعله تصور أن الطرف الآخر لن يغامر باستدعائه إلى ساحة المعركة العلنية توقياً لما يمكن أن يثيره من أخطار عامة. وربما لهذا السبب جاءت التصريحات الأولى لفريق «سان فرانسيسكو» باعثة على الشك، فعندما سئلت «الملكة نازلى» في المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقدته فى أعقاب صدور بيان كبير الأمانة بدعوة «مجلس البلاط» للنظر فى القضية، عن موقفها من العوائق الدينية التى تحول دون الزواج، قالت:

«إن هذه مسألة يمكن حلها، لأن رياض سيشهر إسلامه. وهذا يجعل العائق الدينى أمام الزواج غير قائم». وربط كل من الأفندى والبرنسياسة إشهار الزوج لإسلامه بموافقة الملك على الزواج، فقالت «فتحية»: إن زوجي مستعد لاعتناق الإسلام بمجرد أن يوافق جلالته الملك على الزواج. وقال «رياض»: إذا أصر الملك على المعارضة فى زواجنا فإننى أصبح مسلماً عن طيب خاطر.

وهى تصريحات لم يكن لها معنى إلا أن الزواج المدنى - الذى كان قد تم فعلاً قبل يومين من صدور بيان كبير الأمانة - قد عقد والزوج لا يزال محتفظاً بدينه.

ومالبثت «الملكة نازلى» أن أدركت أن ماتفوحت به قد أضعف من موقفها فى

الأميرة فتحية تنسج التريكو فى طفولتها





الأميرة فتحية وهي في التاسعة، تحمل
طرحة زفاف شقيقتها فوزية إلى ولي
عهد إيران

وأقسم بحياة «فاروق»، وهو برغم كل ماحدث أقرب أولادى لقلبى. أقسم أن «رياض غالى» مسلم عن عقيدة وإيمان. وأقسم أن ابنتى عندما ستزف إلى «رياض» ستزف إلى شاب مسلم، مسلم حقيقة، لا مسلم اسماً ومظهراً فقط.. أقسم لك بالله العظيم أن «رياض غالى» قد أسلم بين يدي من ثلاث سنوات فى الفندق الذى كنت أقيم به فى «باريس»، وقد علمته أنا «نازلى صبرى» مبادئ الإسلام وفلسفته وعلمته الفاتحة وعلمته الصلاة، وعلمته الصمدية. علمته أن يقول: قل هو الله أحد، الله الصمد، وعلمته الحكمة الإلهية من هذه السورة الكريمة.

وانضم الزوجان إلى الملكة فى ترديد هذه القصة، فصدق عليها «رياض» قائلاً: إنه اعتنق الإسلام بين يدي «الملكة نازلى» منذ أربع سنوات، لكنه لم يستطع أن يوثق إسلامه، لأنه حاول ذلك فلم تسمح له السلطات

الحرب الدائرة، بعد أن أسرف خصومها فى إطلاق نيران سلاح الفارق الدينى بكثافة، فاقتنص الملك «فاروق» من أقوالها فى المفاوضات المكتومة التى دارت قبل صدور بيان كبير الأمانة، عبارة ضمّنها عريضة الاتهام التى قدمها إلى «مجلس البلاط» ضدها، واصفاً الزوج بأنه «مسيحى تقول والدتنا: إنه سيشهر إسلامه» واستند قرار المجلس بالحيلة بين الزوجين إلى هذه العبارة، كسبب أصلى. وأضاف كسبب احتياطى، بأنه «حتى لو كان قد أسلم فإنه ليس عريقاً فى الإسلام مثلها». فلم يجد فريق «سان فرانسيسكو» مفرّاً من تغيير تصريحاته التى بدأت منذ ذلك الحين تتحدث عن إسلام «رياض غالى» باعتباره فعلاً ماضياً حدث منذ ثلاث سنوات. وقد حرصت «الملكة نازلى» فى حديثها مع «أخبار اليوم» - الذى كان موجهها بالأساس إلى الرأى العام فى مصر والبلاد العربية - على أن تغير من النبذة التى كانت تتحدث بها عن هذه المسألة إلى الصحف الأمريكية والأوروبية - أن تؤكد على تلك القصة، وأن تفسر سبب رغبتها فى هذا التأكيد، فقالت لـ «على أمين»:

- إننى أعرف أن الشعب المصرى غاضب أشد الغضب، لأنه يظن أننى أنا الملكة المسلمة زوجة الملك المسلم وأم الملك المسلم قد زوجت ابنتى الصغيرة من نصرانى. ولكن والله العظيم هذا كذب فإننى قد زوجتها من مسلم، مسلم مائة فى المائة. أقسم أنه يؤدى الصلوات الخمس وأنه قرر اعتناق الإسلام قبل أن تحبه «فتحية». وأنا مستعدة لأن ألقى ربى يوم الحساب وأنا مطمئنة لأنى صادقة فيما أقول. أقسم بالله العظيم وهو أعز قسم عندى



الشيخ حسن بن محمد مخلوف
(١٨٩٠م / ١٩٩٠م) كان والده الشيخ
محمد حسن بن مخلوف (١٨٦٠/١٩٣٦)
عضواً بهيئة كبار العلماء ووكيلاً للأزهر.
ولد بالقاهرة ودرس بالأزهر ثم بمدرسة
القضاء الشرعي، عمل بالتدريس بالأزهر
وبالقضاء الشرعي، وتولى منصب مفتي
الديار المصرية مرتين بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠
وبين ١٩٥٢ و ١٩٥٤. ترك أكثر من ثلاثين
كتاباً

الرسمية. بينما هوّنت البرنسية
«فتحية» من أهمية هذا التوثيق قائلة: إن
الذي تعلمه هو أنه يكفي التلفظ
بالشهادتين ليكون الإنسان مسلماً، لأن
الإيمان مسألة بين الإنسان وبين الله
أما إجراءات التوثيق فهي تتعلق
بمسائل دنيوية تتصل بالوراثة
وغيرها. وفي عبارات قصدت منها
المقارنة بين إسلامها وإسلام الذين
يتهمونها بالخروج على الدين قالت:
«أنا أكثر إسلاماً مما يعتقدون وأنا
أؤدى الصلاة وأنا في «أمريكا»
وسأجعل زوجي يؤديها أيضاً. وأنا
مؤمنة بأن ما فعلته لا يخالف الدين في
شيء».

ولم يكن ما ذهبت إليه «الملكة نازلي»
والأميرة «فتحية» بعيداً عن الصواب،
وهو لا يختلف من حيث الجوهر عما
قاله «أحد كبار رجال الدين وأعلام الفقه
ممن يرجع إليهم في الإفتاء» عندما
سأله «أخبار اليوم» عن حكم الدين في
زواج المسلمة من غير المسلم، إذ قال: «لا
يحل شرعاً زواج المسلمة من غير المسلم
بإجماع المذاهب. أما إذا اعتنق رجل
الإسلام، فإنه يعامل في المسائل
الدنيوية معاملة المسلمين، فيحل له
التزوج من المسلمة وترثه ويرثها، وإذا
مات يدفن في مقابر المسلمين. ولا
يتوقف الحكم بإسلامه على التحقق من
العوامل التي دفعته إلى الإسلام. فإذا
وجد منه بعد ذلك تمسك عملي بدينه
الذي فارقه، حكم برده عن الإسلام.
وعومل شرعاً معاملة المرتدين».

وأضاف الفقيه الكبير المذكور
- الذي أخفى اسمه، لأن فتواه كانت
معارضة صريحة لخط الحملة الذي
كان يشك في إسلام «رياض» - يقول:
وليس هذا التشريع خاصاً بالإسلام
فحسب. بل إن الأديان الأخرى تعتبر

الداخل فيها أو الراجع إليها معتقاً لها
بمجرد إقراره بلسانه بدون بحث في
الدوافع القلبية لهذا الإقرار. والدين
عقيدة في القلب، وقد يكون مظهرها
الإقرار باللسان. ولا سبيل إلى الاطلاع
على ما في القلوب، والأصل أن يؤخذ
بإقراره وأن يكون إقراره بلسانه
موافقاً لعقيدة قلبه.

ولأن استخدام سلاح الدين في
الصراع لم يكن يقصد به إلا الكيد
وإخفاء دوافع الاعتراض الحقيقية، فقد
اضطر المحاربون به إلى ممارسة درجة
عالية من الديماجوجية، حتى لا يتحول
اتجاه السلاح من صدور أعدائهم إلى
صدورهم، ومن تأييد وجهة نظرهم
إلى تأييد وجهة نظر خصومهم، فتكثف
الحديث عن أن إسلام «رياض غالي»
على فرض وقوعه - هو إسلام ظاهري
ليس صادراً عن عقيدة ورغبة بل
لقضاء مأرب وستر غاية. ثم تدهور
منطقهم إلى حد التمسك بالشكليات
البيروقراطية. فقالت «المصرية»:

إنه يشترط لصحة الزواج على
الطريقة الإسلامية «أن يكون هناك ما
يثبت رسمياً أن «رياض غالي» اعتنق
الديانة الإسلامية فعلاً. ولا يتم ذلك إلا
إذا كان بيده إعلام شرعي بإشهار
إسلامه من «السفارة المصرية في
واشنطن». أو من إحدى قنصليات
الدول الإسلامية في الجهات التي يقيم
فيها».

وما تجاهلته «المصرية» هو أن تلك
كلها مسائل تنظيمية مستحدثة لا صلة
لها بأصول الشريعة؛ التي تكتفي
لإشهار الإسلام - كما أشار الفقهاء -
بالتلفظ بالشهادتين أمام شهود.

ولم يكن عسيراً على «الملكة نازلي»
أن تكتشف التناقض والاضطراب في
خطط الأعداء لاستخدام السلاح الديني



«توفيق دوس باشا»

زواياها حرجاً، وهى زاوية المفاضلة بين الأديان، وتوشحت أرستقراطية الدم بأردية دينية، كان لابد أن تستدعى المقارنة بين الأديان وترتيبها إلى درجات، وألا تقتصر تلك المقارنة على نخبة مفكرة تحسن التعبير عن آرائها بما لا يجرح مشاعر الآخرين، بعد أن تحولت القضية إلى قضية رأى عام يتناقش فيها العوام والصعاليك؛ ممن لا يستطيعون التحكم فى غرائزهم البدائية، أو يحسنون اختيار ألفاظهم. وما لبثت دوامات التعصب الدينى أن اتسعت، وتصاعدت واجتذبت إلى صفوفها كثيرين من قادة الرأى وكتاب الصحف أرادوا أن يمالئوا الرأى العام أو توهموا أنهم، بدعمهم لهذا الاتجاه، يتقربون إلى الملك «فاروق».

ولما كان صعباً فى قضية شائكة كتلك أن يضبط الجميع إيقاعاتهم بما يحول دون حدوث أعراض جانبية أكثر خطورة من المرض الأصلي، فقد أخطأ التوفيق كثيراً مما نشرته الصحف ظناً منها فى البداية أنها تحقق أهداف الحملة بذلك النشر، أو سعياً للرواج أو لمجرد نشر الحقائق. ومع أن بيان كبير الأمناء بالإعلان عن الزواج لم يشر إلى ديانة «رياض غالى» كما أن اسمه كان مشتركاً بين الأقباط والمسلمين، إلا أنه كان عسيراً إخفاء هذه الحقيقة، وإلا فقدت الحملة الصحفية وقرارات «مجلس البلاط» أهم مبرراتها. فأعلنتها كل الصحف فى اليوم التالى وقالت «أخبار اليوم»: إن والد «رياض» فى مناحة لأن ابنه اعتنق الإسلام مع أن جده لأبيه قسيس، وجده لأمه هو «وهبة مينا بك» مدير البطريركخانة القبطية سابقاً. وأشارت «المصرى» كذلك إلى تلك الحقيقة، ونشرت نبأ قيام بطريرك الأقباط «الأنبا يوسف» بزيارة

ضدها، فقلبت عليهم المنضدة، وقالت فى حديثها «لأخبار اليوم»: إن «فتحية» بزواجها من «رياض غالى» تكسب ثواب الذى كسب لدينه مؤمناً جديداً.

وهكذا أغمد المحاربون بهذا السلاح معظم ما فى ترسانتهم من عتاد عسكري، ولم يتبق بين أيديهم حجة للاعتراض على الزواج، إلا مسألة الكفاءة بين الزوجين. وقد اعتبرها الشيخ «حسنين محمد مخلوف» - مفتى الديار المصرية الأسبق - من حقوق الولى على الزوجة. وقال فى تصريح أدلى به إلى مندوب «الأهرام» إن فقهاء المسلمين يمنحون الولى حق الموافقة على الزواج وحق طلب فسخه، إذا رأى أن الزوج أقل كفاءة من زوجته فى أشياء منها النسب والدين، وقد ذهب هؤلاء الفقهاء إلى أن من له أب واحد فى الإسلام لا يكون كفئاً لمن له أبوان فيه، وأن من أسلم بنفسه لا يكون كفئاً لمن له أب واحد فى الإسلام، وبالأولى من له آباء كثيرون فى الإسلام.

وكان منطقياً أن يستبعد الجميع مسألة الكفاءة فى النسب من النقاش حتى لا تتحول إلى سلاح فى يد الصحف الأمريكية والأوروبية التى كانت لاتزال تواصل اتهامها للملك «فاروق» بأنه حاكم شرقي مستبد يؤمن بأرستقراطية الدم، ولا يعترف بالمساواة بين البشر، وخاصة أن المدافعين عن موقفه كانوا لا يكفون عن التدليل على تنزعه عن هذه الأرستقراطية، بشروعه فى الزواج للمرة الثانية من الأنسة «ناريمان» وهى ابنة «أفندى» من أبناء الشعب، لا يشغل سوى منصب سكرتير عام وزارة المواصلات، ولم يحصل على رتبة البكوية إلا بعد أن اختار الملك ابنته خطيبة له.

وبذلك دخلت الأزمة فى أكثر

كنيسة «دير تاسا» وزوج شقيقته - حتى وجد بعثة «المصري» فى انتظاره أمام الباب.

ومع أنه اعتذر لهم بأنه غادر منزله فى القاهرة بمجرد صدور بيان كبير الأمناء، لكى يتجنب الحديث إلى الصحفيين، إلا أنه ما لبث أن أدلى بحديث حرص على أنه يؤكد فيه إخلاصه للعرش، واعتراضه على ما فعله ابنه الذى وصفه بأنه «لا بد وقد فقد عقله». وأيده «القمص حنا» - زوج عمه «رياض» - فى اعتراضه، وتمنى «أن تمر هذه الأزمة بما يبقى عطف الملك العظيم ورضاه عنا جميعاً».

وأبدى فى نهاية الحديث استعداده لكى يتدخل لدى ابنه لكى يبصره بخطورة ما هو مقدم عليه إذا طلب أحد منه ذلك.

ونشرت «المصري» الحديث بعنوانين بارزة فى صدر الصفحة الأولى لعددتها الذى صدر فى ١٥ مايو (آيار) ١٩٥٠ مع صور الأب العائد من الكنيسة، والقمص زوج العمه وللكنيسة التى شيدها الجد القمص.

وكما يحدث عادة عند النشر عن مثل هذه القضايا الشائكة؛ فإن الخطاب الرئيسى الذى قصدت إليه «المصري» من نشر هذا الحديث، وهو التدليل على استنكار الأقباط لما فعله «رياض غالى» لم يصل إلى جميع قرائها بالمعنى نفسه، إذ كان الجو مشتتاً بالتوتر المكتسوم. وهو ما لاحظته مندوب «المصري» نفسه الذى قال: إنه «لم يكن للناس من حديث فى الشارع أو القطار أو فى البيوت إلا عن هذه المسألة». وأضاف أنه ما كاد يصل إلى «أسيوط» فى المساء المتأخر «حتى وجد عاصمة الصعيد مستيقظة تعلق على الأنباء التى نشرتها الصحف - وهى حزينة - أسفة ومؤلمة أن تحدث معجزة فى الدقيقة الأخيرة».



١٥ مايو ١٩٥٠: زيارة وفد جريدة «المصري» إلى قرية «دير تاسا» تصدرت صفحتها الأولى وكانت تحدث فتنة طائفية

«قصر عابدين» بصحبة «توفيق دوس باشا» على رأس وفد من كبار الأسر القبطية. وتوسع النشر فى الأيام التالية وخاصة فى مجال تبين آراء فقهاء المسلمين فى زواج المسلمة من غير المسلم.

لكن المنافسة الصحفية، فضلاً عن توجهات الحملة الرئيسية، ما لبثت أن قادت الصحف دون إدراك منها للعواقب، إلى التوسع فى النشر حول قبطية «رياض» مع التركيز على حقيقة أن جده «قسيس». وهى حقيقة أعطت الرأى العام انطباعاً بأنه من رجال الدين المسيحى مع أنه لم يكن كذلك. فكلفت جريدة «المصري» أحد محرريها - وهو الأستاذ «عبد الرحمن زايد» - بالسفر إلى «أسيوط»، ومعه أحد المصورين، حيث باتا ليلتهما بها. وفى اليوم التالى واصلوا السفر جنوباً، ومعهما الأستاذ «صادق حبشى» - وكيل الجريدة بالصعيد - إلى أن وصلوا إلى «دير تاسا» على مبعدة ٦٠ كيلو متراً من «أسيوط» ليجدوا معظم أهالى القرية من الأقباط يؤدون الصلاة فى الكنيسة، وبينهم «بشاي أفندى غالى» والد «رياض» الذى لم يكد يعود لمنزله بعد انتهاء الصلاة - وبرفقته «القمص حنا» رئيس



أحمد الصاوى محمد — كاريكاتير بريشة
«سانتين»

سلوكه الشخصى من الجانب الآخر. وهى رؤية أثبتت ردود الأفعال على حادث الزواج، أنها ليست مقصورة على العوام وحدهم بل تعدتهم إلى عناصر من النخبة المثقفة على اختلاف منابعم الفكرية. فوصف «على الغيايتى» - صاحب ورئيس تحرير جريدة «منبر الشرق» - الزواج بأنه «كارثة مروعة نزلت بمصر المسلمة»، واعتبر استنكار الأقباط له نفاقاً وخداعاً، فقال «لا يخفف من وقع المصاب خداع الخادعين ونفاق المنافقين. ولا رفع أكفهم بالدعاء إلى بارئ السماء والأرض» ثم أضاف «إن هناك بعض العناصر التى يجب الحذر منها ومن تأثيرها السيئ، وهى فى الغالب من غير المسلمين» واستشهد على ذلك بالآية الكريمة «ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم».

ولو أن مثل الرؤية قد اقتضرت على رجال من نوع «على الغيايتى» - وهو شيخ عجوز ممن تربوا فى العهد الذى كانت مصر لاتزال فيه «إيالة عثمانية» - لبدا منطقياً على نحو ما. لكن ما يلفت النظر أن نجد من بين الذين تحدثوا باللهجة ذاتها مثقفون نشأوا فى ظل ثورة ١٩١٩، المبررة عن أدان التعصب، والتى صهرت بين عنصرى الأمة فى قومية واحدة، بل واشتهروا فى كتاباتهم بالتححر الزائد على الحد حتى فى المسائل الأخلاقية. كان من بينهم «أحمد الصاوى محمد» الذى كتب فى صدر الصفحة الأولى لـ «الأهرام» يقول «إن روحاً شريرة خبيثة كالثعبان قد التفت حول أميرة ساذجة بريئة لا تعرف من أمور الدنيا شيئاً، فأثرت فيها تلك الروح السفلية وأبعدتها عن الطريق المرسومة لها، وتسببت فى المحنة الحاضرة». وبعد أن اتهم «رياض غالى» بالخيانة لأنه جعل مصر مضغة

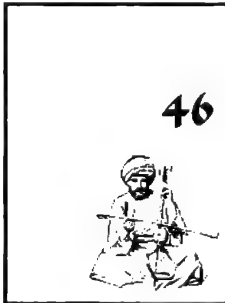
وكان طبيعياً فى مثل هذا الجو أن يقتنص المتعصبون من عوام المسلمين من حديث الأب، التفاصيل التى تخدم هدفهم فى تحويل «رياض غالى» من «فرد» إلى «كنيسة» ومن «عاشق» إلى «مبشر»، ومن «شخص» إلى «طائفة». وأن يتوقفوا طويلاً أمام ما رواه «بشائ أفندى غالى» عن اتصال «الملكة نازلى» به تليفونياً من أمريكا، فى مارس (آذار) ١٩٤٩، لتطمئن على أن «رياض» بصحة جيدة، وتطلب إليه عدم الإلحاح عليه فى العودة إلى مصر. وما قاله عن أنه اتصل تليفونياً بابنه قبل أسابيع من إعلان بيان كبير الأمراء ليسأله عن سبب طلبه له بأن يسافر هو ووالدته إلى «أمريكا»، فردت عليه «الملكة نازلى» وأخبرته أنها ترى حضوره لأن هناك حوادث سعيدة تنتظره. وفى السياق ذاته قالت «آخر ساعة»: إن الملكة والدة اتصلت بالسيدة «جليلة مينا وهبه» - والدة «رياض» - تليفونياً وقالت لها: إن «رياض» شاب ممتاز وإن لها أن تفخر به. وعندما أبدت والدة قلقها على وضع ابنها قالت لها الملكة: لا تخافى عليه أنا أرفعاه وأحرص على راحته. وفى قراءة «شعبية» لدلاله هذه التفاصيل، حذر «محمد عبد الحميد الشافعى أفندى» - مفتش تموين «الموسكى» - فى رسالة أرسلها إلى «آخر ساعة»، من الاستمرار فى نشر أنباء هذه المكالمات التليفونية، قائلاً إن ذلك «سوف يقود إلى فتنة بين المسلمين والاقباط. إذ تنزل ملكة لشعب مسلم من عليائها فتكلم وتستعطف والدى هذا الحقيير الهزيل».

وهكذا أخذ الموضوع يتشكل على نحو خطير، بسبب تلك الرؤية الشائعة فى المجتمعات القبلية والزراعية المتخلفة التى تصادر حرية الفرد لحساب الجماعة من جانب، وتؤاخذ على

الرسمي». ومع أنها اعتبرت ماورد على لسان الملكة في هذا الحديث تحريضاً على الفتنة الطائفية، إلا أنها ردت عليه بطريقة تدعو إلى الفتنة، واستخدمت عبارات حادة في الحديث عن الملكة والدة، فوصفتها بأنها «ملكة سابقة»، على الرغم من أن قرار تجريدها من لقبها لم يكن قد صدر بعد، وردت على قولها بأن «رياض» قد أسلم وأنه يؤدي الصلوات الخمس، فقالت بازدراء لم تحاول إخفاءه: «هذا الأفاق يصلّي الصلوات الخمس؟! والله إن نشر هذا الكلام هو الفتنة بعينها، وهو الإساءة إلى ثمانية عشر مليون مسلم».

وطالبت «الأساس» وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» بأن يتدخل لوضع حد لما وصفته بـ «هذه الإهانة لكرامة مصر ودينها الرسمي». وهددت بأن عدم الاستجابة لذلك، يعنى أن «يسمح لنا بأن ندافع عن كرامة الدين الإسلامي». وبعد يومين قالت: إن من بين موظفي الرقابة على البرقيات الخارجية موظفين ينتمون إلى «طائفة معينة»، وأنهم هم الذين يقومون بتسريب البرقيات التي تأتي من أمريكا، تتضمن تصريحات «الملكة نازلي» والأميرة «فتحية»، والممنوع نشرها، إلى الصحف المصرية التي تحتفل بالنشر. وذكرت أن لهم في هذا النشر، غير مايتقاضون من أموال، مصلحة لا تخفى على أحد.

وهكذا وقع ما كان يخشاه الجميع، فانتهز بعض من وصفتهم الصحف بأنهم «من ذوي



46

الأفواه، ونصر عليها كل المتربصين بها والراغبين في النيل من نهضتها ومن حريتها ومن كرامتها، قال «أما نحن فلا نجد هنا أبليغ من كلمة «شاتوبريان»: فلنضن بالاحتقار ولنقتصد فيه، فما أكثر الذين يستحقونه، بحيث لو وزع عليهم لما كفاهم جميعاً».

واستنكر «محمد التابعي» محاولات الدفاع عن النفس التي أنكرت على المصريين المسلمين حقهم في أن يتعصبوا، وقال «نعم نحن متعصبون إلى أبعد حدود التعصب لعزة الدين وكرامة الدين، وما بنا حاجة للدفاع عن تصرفاتنا»، وأضاف أن الأوروبيين الذين ينددون بتعصبنا هم أيضاً متعصبون، وضرب على ذلك مثلاً بآلاف البرقيات التي أرسلها أفراد من الشعب البريطاني إلى «قصر باكنجهام» بسبب قيام الأميرة «مرجريت روز» - ابنة ملك بريطانيا ورئيس الكنيسة البروتستانتية - بزيارة قداسة بابا الفاتيكان ورئيس الكنيسة الكاثوليكية، إذ اعتبروا مبادرتها بزيارته تنازلاً لا يليق بكرامة ابنة الرئيس الديني للبروتستانت، ومساساً بكرامة كنيستها. ثم ختم مقاله بقوله: فهل كثير أو كبيرة علينا نحن المصريين المسلمين أن نغضب لاتصال مسيحي تافه، مغامر، بمسلمة هي بنت ملك مسلم، وشقيقة ملك مسلم، وهل كثير علينا أو كبيرة علينا أن نغضب حتى يقوم فضوليون منا، يدافعون ويبررون غضبتنا هذه؟».

وفي أعقاب نشر حديث «الملكة نازلي» على صفحات «أخبار اليوم»، كتبت جريدة «الأساس» - لسان حال الحزب السعدي - مقالاً حاداً بعنوان «يجب أن يوقف هذا الإهدار المستمر لكرامة مصر وعرشها ودينها



الأميرة «مرجريت روز»، ابنة ملك بريطانيا



الشيخ علي الغياثي صاحب جريدة «منبر الشرق»



«عبدالرحمن زايد» مندوب جريدة
«المصرى» يشعل سيجارة لـ «بشاي
غالى أفندى» وإلى جواره القمص حنا
زوج عمه «رياض غالى» إحدى الصور
التي كاد نشرها بثير فتنة طائفية

محددًا لانعقاد «مجلس البلاط» قصد «مليكه أفندى» إلى مكتبه وفى يده صحيفة الصباح، فإذا به يلمح جواراً قريباً بين إخوانه الموظفين. وما كاد يجلس إلى مكتبه حتى خطف أحدهم الصحيفة من يده ومزقها وتحرش به الآخرون حتى ساعى المكتب تحداه، واصطنع الجميع شجاراً وصل خبره إلى حضرة الباشكاتب، فإذا بالموضوع يتجاوز حدود عنابر «بولاق» إلى غيرها، وإذا بالمهندس المسكين يجد نفسه محاطاً بدائرة من أقوال الشهود نسبوا إليه أنه تحدث عن حادث «سان فرانسيسكو»، وعلق عليه بعبارات لم يقلها ولم يفكر فى قولها. ولكن هكذا شهد زملاؤه بما فيهم ساعى مكتبه. ورفع الأمر إلى رئيس قسم الكهرباء «عبدالقادر بك الفيشاوى» فحاول أن يهدئ الأمر، ولكن الباشكاتب أصر على إبلاغ النيابة العامة وإلى جهات أخرى - غالباً القصر الملكى - فقام البوليس وقعد ووقفت النيابة على قدم وساق، وحبس المتهم خمسة عشر يوماً على ذمة الحادث.

وبعد أيام قليلة قبضت النيابة العامة على موظف قبضى اسمه «رسمى أفندى منير» وبدأت فى التحقيق معه بناء على بلاغ تقدم به ضده براد اسمه «محمد كمال البرعى»، نسب إليه فيها «تعليقات معينة» على حادث «سان فرانسيسكو»، واستشهد على ذلك بخمسة من زملائهما، بينهم مهندسون وبراودون وخراطون. وأنكر «رسمى منير» التهمة وطلب الاستماع إلى أقوال الشهود الذين استشهد بهم المبلغ. فقررت النيابة حبسه إلى حين الاستماع إلى أقوالهم.

ومع أن الصحف لم تنشر تفاصيل كافية عن الأقوال التى تنسب إلى هذين

الأغراض» قصة زواج الأميرة «فتحية» من «رياض غالى» ليثيروا فتنة بين الأقباط والمسلمين. وبدأت أنباء هذه الفتنة تتسلل إلى صفحات الصحف فى سطور سريعة خجول وفى زوايا مجهولة، ففى حى مصر القديمة بالقاهرة، رسمت على جدران إحدى الكنائس صوراً للقسس بطريقة مثيرة، وحدث محاولة للاعتداء عليها. وفى مدينة «بنها» وقعت «حوادث صبيانية، لكن القائمين عليها لم يكونوا من الصبيان». وأخذ بعض جهلاء المواطنين «ينظرون شذراً لرجال الدين المسيحى فى غدوهم ورواحهم ويسمعونهم تقريباً وكأن لهم يدأ فى الأمر». وفى «فرشوط بالصعيد» تعرض الأقباط «لاعتداءات خطيرة» وذكروا فى برقيتهم، التى أرسلوها إلى وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» وأرسلوا صورة منها إلى الدار البطيركية، أنهم «يلتزمون بيوتهم خشية الاعتداء عليهم».

وعلى صفحات جريدة «مصر» التى كانت تنطق باسم الأقباط روى «مسعد صادق» - أحد كتابها - قصة واحدة من ملايين الشرارات الطائفية التى كانت تسبح فى فضاء الوطن خلال الأسبوعين التاليين على صدور بيان الديوان الملكى عن حادث «سان فرانسيسكو» المؤسف. ضحيتها مصرى قبضى اسمه «مليكه أفندى توفيق عوض» يعمل رساماً هندسياً بقسم الكهرباء بعنابر «بولاق». يشهد ملف خدمته باستقامته ونزاهته واتزانه ويشهد بذلك رئيسه العام وهو مسلم. ولكن باشكاتب القسم دأب على اضطهاده والتحرش به مما جعل «مليكه أفندى» يتقدم ضده بعدد من الشكاوى. وفى يوم الأربعاء ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠ وهو اليوم الذى كان



على أمين: دفاع عن الملكة نازلي

الموظفين، كما أنها لم تتوسع في النشر عن حوادث مماثلة، إلا أنه من الواضح أن الذين اصطنعوا مثل هذه البلاغات، كانوا ينسبون إلى المتهمين أقوالاً يمكن تكيفها بأنها «عيب في الذات الملكية». وهو ما يفسر سر اهتمام النيابة العامة بمثل هذه البلاغات وقيامها بالقبض على المتهمين فيها وحبسهم احتياطياً. ويبدو أن تلك التصرفات كانت أكثر من أن تحصى، مما اضطر الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء القطر المصري يوم الأحد ٢١ مايو (آيار) ١٩٥٠، وسرت الشائعات في أنحاء البلاد بأن معارك طائفية قد نشبت بين عنصرى الأمة، وأن عدداً من الكنائس قد أحرق في صعيد مصر. وذكرت جريدة «الأساس» أن ذلك اليوم كان محددًا لإجراء انتخابات عضوية «المجلس الملئ» للأقباط الأرثوذكس واشتدت المعركة بين المرشحين والناخبين، فساعد ذلك على رواج الشائعات التي نفاها «عبد الفتاح حسن» - الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية - مؤكداً أن الحالة هادئة تماماً، وأنه لم يحدث أى حادث من شأنه تعكير صفو الأمن أو السلام بين طوائف الأمة. لكن مجلة «المنارة المصرية» التي كان يصدرها الأب «سرجيوس» - أحد خطباء ثورة ١٩١٩ - شكرت وزير الداخلية لأنه «أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة الأخطار التي كانت تتهددنا نحن المسيحيين في كنائسنا في يوم عبادتنا».

وأطلقت «الملكة نازلي» آخر طلقات مدفعيتها الثقيلة بالحديث الذي أدلت به لـ «على أمين»، وكان من بين ما قالت فيه: إن الأميرة «فتحية» لم تخرج عن «التقاليد الملكية» بزواجها من شاب مسيحي «فقد جاء في وقت من الأوقات

ضابط مسيحي في الجيش الفرنسي هو الكولونيل «سيف» والتحق بخدمة «محمد على» الذي أعجب به فاعتنق الإسلام، وأصبح اسمه «سليمان» وهذا الضابط هو جدى أنا، وجد «فتحية» و«فاروق»!

ومع أن هذه الحقيقة التاريخية لم تكن سراً، إلا أن التذكير بها في المناخ المتوتر الذي أعقب إذاعة نبأ الزواج، لم يسفر عن النتيجة التي توقعتها الملكة من الإعلان عنها، فلم تضاف إلى رصيدها لدى الرأى العام المصرى بل حذفت من رصيد الأسرة المالكة لدى كثيرين، وخاصة عوام المصريين الذين وجدوا في فكرة «العراقية في الإسلام» مبرراً للاستعلاء على الآخرين وتعويضاً عن إحساسهم بالمهانة الاجتماعية، فآثارهم إعلان الملكة الوالدة واعتبروه انحيازاً للطرف الآخر، وبذلك أسهم التصريح فى إطلاق مزيد من الشرارات الطائفية.

ولم تكن الأغراض الطائفية للطريقة العلنية فى معالجة قضية الزواج، بعيدة عن إدراك كل الأطراف ذات الصلة المباشرة بها، سواء الذين ظاهروا الملك «فاروق» على السير فى هذه الطريق المحفوفة بالمخاطر، مثل الأمير «محمد على» أو الذين طالبوا بمعالجة الموضوع بحكمة مثل رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» ورئيس مجلس الشيوخ «محمد حسين هيكل». لكنهم - فيما يبدو - لم يكونوا يقدرون المدى الذى يمكن أن تصل إليه، لذلك بدت تصريحاتهم الأولى أقرب إلى التمنى منها إلى التقدير الصحيح للموقف. فقد عبر الأمير «محمد على» عقب انفضاض جلسة «مجلس البلاط» عن أمله فى «ألا يكون لما حدث أثر مزعج فى العلاقات التى تربط بين طوائف الشعب، وألا



الكلمة

جريدة يومية صدر عددها الأول في أول نوفمبر ١٩٤٤. أصدرها «مكرم عبيد» لى تنطق بلسان «حزب الكتلة الوفدية» الذى ضم أنصاره الذين انشقوا معه عن حزب الوفد بعد خلافه مع مصطفى النحاس عام ١٩٤٢. تخصصت فى نشر فضائح فساد حكومة الوفد التى كان «مكرم» قد ضمنها كتابه الشهير «الكتاب الأسود فى العهد الأسود». بدأت أحوالها تترتب منذ ترك «مكرم عبيد» وزارة ائتلاف الأقليات. توقفت عن الصدور فى مايو (آيار) ١٩٥٠

البلاط» بوصفه مجلساً من مجالس القضاء، كلمة القضاء العادلة الحاسمة، ولكن حاشا لله أن نفهمها كما يريد أن يفهمها المظلون، كلا، ثم كلا. فإن اختلفنا نحن المسلمين والأقباط فى الدين، فلقد توحدنا نحن المصريين فى الإيمان بالله والوطن، وستظل وحدتنا ممثلة فى الله الواحد والوطن الواحد حتى يوم الدين. ولئن نسينا فكيف ننسى كم بكينا، فتلاقينا وكم جاهدنا فتوحدنا وكم استشهدنا فتمجدنا وتخلدنا، بل كم سمونا بمصريتنا إذ بها تضافرنا، وكم سمت بنا مصريتنا إذ بها تحررنا - أيها المواطنون: لكم أن تفقدوا كل شىء إلا وحدتكم. فهى هى وجودكم. وهى هى عهدكم وهى هى قلوبكم».

لكن تلك النداءات الإنشائية الزاعقة لم تفلح فى إخفاء حقيقة أن الاعتراض على الزواج، قام منذ البداية على نظرة طائفية استعلائية، ظلت تتخبط حتى أخذت شكل استعلاء الإسلام على المسيحية والمسلمين على الأقباط، وكان لابد أن تفقد تلقائياً إلى توترات طائفية. بل إن المنطق الذى ظن أصحابه أنه كفيل بالقضاء على الأعراض الطائفية قد أصبح وقوداً للمزيد منها. فقد استفز القول بأن الأقباط والمسلمين يرفضون خروج «رياض غالى» عن دينه واعتناقه للإسلام، عوام المسلمين الذين اعتبروه تطاولاً على المسلمين الذين من حقهم أن يرفضوا أمثال «رياض غالى»، ولكن ليس من حق أمثاله أن يتعالوا عن الانضمام إليهم.

ولعل الملك «فاروق» قد توهم أن الحملة الصحفية التى أراد منها أن يثأر من أمه وأن يستعيد بها شعبيته المفقودة، وأن تغطي على فساد حكمه قد حققت أكثر مما كان يتوقعه منها، إذ

ينجم عنها ما قد يؤدى إلى تعكير صفو البلاد». وقال:

- «إن الجميع يستنكرون الحادث ولم يشذ عن ذلك أهل «رياض غالى» نفسه وذووه، إذ أبدوا أسفهم الصادق لما انزلق إليه الطائش الأثيم مكتفين بحكم القانون ضبطاً للنفوس من نزعاتها الجامحة».

وافتح رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» جلسة المجلس فى ١٧ مايو (آيار) ١٩٥٠، بقوله: إن «الحادث قد برهن على قوة التضامن بين عنصرى الأمة، تضامناً أقوى وأمتن من أن تنال منه أباطيل المختلقين وترهات المظللين».

ورغم انغماس الصحف جميعاً فى الحملة على الزواج، فقد حاولت أن تقاوم الأعراض الطائفية لحملتها استناداً إلى منطق يقول: إن الأقباط والمسلمين يستنكرون هذا الزواج ويغضبون له، على أساس أن «رياض غالى» لا هو قبطى ولا هو مسلم، فقد خرج على الأقباط ليتزوج. وتظاهر بالإسلام ليخدع فتاة صغيرة، وأن جميع الأديان تلعن الرجل الذى يترك عقيدته من أجل هدف دنيوى مثل الزواج. وبحث الصحف صوتها فى تنبيه المصريين إلى أن «كل من يثير هذه النعرة الطائفية يعود بالبلاد القهقرى، ويفتح الطريق للمستعمرين، ويجنى على مصر ووحدتها التى هى سر قوتها». وكتب «مكرم عبيد» - رئيس حزب الكتلة الوفدية - المستقلة - فى زاوية شهيرة كان يكتبها فى جريدة «الكتلة» بعنوان ثابت هو «حكمة اليوم» - حكمه بعنوان: «الكلمة الحاسمة لا القاسمة حول وحدتنا الوطنية المقدسة» قال فيها «إلى إخوانى المواطنين المسلمين والمسيحيين: لقد قال «مجلس



يناير (كانون الثاني) ١٩٥١: بعد شهر من العاصفة رئيس مجلس الشيوخ الدكتور محمد حسين هيكل باشا يزور البابا يوسف الثاني، مهنتا بعيد الميلاد المجيد

وجهت مشاعر السخط على تدهور مستوى المعيشة وانتشار الغلاء والفساد نحو الأقباط. وبدلاً من مظاهرات الطلاب وإضرابات العمال وتمردات الفلاحين وسكان المدن التي وصلت إلى ذروتها بإضراب ضباط الشرطة عام ١٩٤٨، انشغل المصريون المسلمون بالدفاع عن دينهم ضد العدوان الوهمي الذي قام به المصريون الأقباط - بقيادة «رياض أفندي غالى» حفيد «القمص غالى» - على أعراضهم. وانشغل الأقباط بالدفاع عن أنفسهم استناداً إلى الآية القرآنية الكريمة التي تقول «ولا تزر وازرة وزر أخرى»، التي وضعت قاعدة شخصية العقوبة قبل أن يبشر بها فلاسفة التنوير بقرون طويلة.

وقد عكس دفاع الأقباط ضد ما اعتبروه هجوماً إسلامياً منظماً عليهم، أحاسيس عميقة بالمرارة لم تخل من درجة من الحساسية، تقرأ باطن النصوص وما بين سطورها بنوع من التطيّر، تغذيه ذاكرة متخمة بسود الذكريات التي ظنوا بعد ثورة ١٩١٩ أنها لن تتكرر، لذلك توقف «مسعد صادق» أمام بيان «هيئة كبار علماء الأزهر»، فاعتبروه مسئولاً عن التوتر الطائفي الذي أحاط بالحادث. وقال: إن البيان «يجسّم الحادث تجسّماً هائلاً، ويضفى عليه من التأويلات والمعاني ما لا يحتمله نطاقه المحدد، ويصوره في إطار واسع كبير، وفي صورة تكاد تختلط فيها المعالم الواضحة التي يستبينها منه الفرد العادي لأول وهلة، ويصبغه بصبغة دينية تكاد تنطوي على العدوان، ومن ثم توحى برد العدوان، بعد هذا لا يدهش أحد لحوادث مؤسفة تقع هنا وهناك، ولا يندهش أحد إذا لم تصغ آذان البعض إلى سماع تلك النصائح الغالية. فقد سدّت هذه الآذان

بأقوال أخرى ملأتها حقداً وحفيظة على ما لا يدعو إلى الحقد والحفيظة». وأبدى «مسعد صادق» دهشته البالغة لاضطراب المنطق في مقال «أجل نحن متعصبون»، الذي كتبه «محمد التابعي» ونشره في «آخر ساعة»، ليرد به على المعاني التي أقحمتها الصحف العالمية على الحادث، حين صورت رفض الملك للزواج باعتباره دليلاً على تعصبه الديني، فإذا بـ «محمد التابعي» يؤكد هذه المعاني و «يخوض في حديث التعصب، فيخلط بين المذاهب كأنه حادث ديني، الهدف الأول والأخير منه هو الدين ولا شيء غير الدين». ولكن دهشته مما كتبه «التابعي» تحولت إلى ذهول بعد أن قرأ ما كتبه الآخرون، فتساءل بمرارة: «ماذا يقصد «أحمد الصاوي محمد» بحديث الثعابين والحيات؟ وماذا يهدف «على الغاياتي» بالعناصر التي يجب الحذر منها ومن تأثيرها السيئ وهي في الغالب من غير المسلمين؟» ثم انقلبت حساسيته إلى أسى بالغ ختم به تساؤلاته قائلاً: «أهذا كلام يليق أن ينشر في بلد متمدن؟ وأن ينشر على مسيحيين يعتبرون جزءاً لا يتجزأ من هذا الوطن؟» وفي محاولة لإعادة الحادث إلى حجمه الحقيقي ودعوة للنظر إليه في حدوده. قال «مسعد صادق»، إن حادث «رياض غالى» هو «حادث شاب مصري طائش كان يحتمل أن يقع من أى فرد من أفراد هذه الأمة أو أى أمة أخرى». وتساءل «ما ذنب الأقباط في هذا الحادث الفردي الذي وقع في أمريكا؟ أيعاقب جميع الأقباط لأن واحداً منهم حدث منه حادث شخصي في بلد خارجي؟ أى عقل بشرى يقبل هذا أو يستسيغه؟ بل أى ضمير إنساني يقره؟».

الأنبا يوساب الثاني
البطريك ١١٥ من بطاركة الكنيسة
الارثوذكسية المصرية. تولى الكرسي
البابوي عام ١٩٤٦ خلفاً للبابا
مكارىوس الثالث. فى ٥ سبتمبر (أيلول)
١٩٥٥ أصدر مجمع البطاركة والمجلس
الملى العام بإجماع الآراء قراراً بإعفائه
من القيام بمهام منصبه، بسبب أخطاء
نسبت إليه فى القيام بمهام منصبه،
وفى أول يوليو (تموز) ١٩٥٦ سحب
المطارنة والأساقفة قرار الإعفاء وأعيد
إلى منصبه، ولكنه لم يمارس مهامه، إذ
كانت أمراض الشيخوخة قد أقعدته عن
العمل. مات فى ١٣ نوفمبر (تشرين
الثاني) ١٩٥٦



الहतون، فليس مما يتفق مع سمعة
الوطن أن تثار التفرقة بين بنيه، وليس
من الدين أن ينال من كرامة أديان
أخرى».

واستفز تصرف بطريك الأقباط
«الأنبا يوساب الثاني» غضب كثيرين
من كتّابهم، اعتبروا قيامه بزيارة
«قصر عابدين» على رأس وفد من كبار
الأقباط للتعبير عن أسفهم عما جرى،
اعتذاراً عن جريمة لم يرتكبوها
واعترافاً بأن الأقباط جميعاً مسئولون
عما فعله «رياض غالى». مما دفع
«صحفياً كبيراً معروفاً» - من الأقباط
فى الغالب - لأن ينشر مقالاً، أبدى فيه
عجبه «لأن غبطة البطريك قد سجل
على الأقباط هذه التهمة، حين اعتبرها
جريمة قبطية تقتضى أن يعتذر عنها
بصفته الرئيس الدينى للكنيسة». ثم
تساءل «عما إذا كان غبطة البطريك»
مستعداً - قياساً على ذلك - أن يعتذر
باسم الشعب القبطى عن كل جريمة
يرتكبها قبطى من جرائم القتل
والسرقة ويعد طائفته مسئولة عنها؟
أما «مسعد صادق» فقد أهدى تحذير
«على الغاياتى» من خداع الخادعين
ونفاق المنافقين ورفع أكفهم بالدعاء لله
بارئ الأرض والسماء إلى الأنبا
«يوساب الثانى» قائلاً:

- فليسمع الأنبا «يوساب» هذا
الكلام. ليسمعه جيداً، فقد كان غبطة

ووصف «مسعد صادق» الشكاوى
الكيدية التى أرادت استثمار الحادث
لتوقيع عقوبات جماعية على الأقباط
بأنهالون من الإرهاب، وطالب
بضرورة الدقة فى تناول هذا اللون من
الشكاوى التى يستطيع أى موتور أن
يصطنعها، وأن يستميل إليه شهوداً
موتورين مثله، يشهدون كذباً
بصحتها، واحتج على التعامل مع مثل
هذه الشكاوى بجدية، وزج المشكو فى
حقهم من الأقباط فى السجون، وحذر
من أن الأغرار «سوف يجدون فى هذا
المسلك ما يشجعهم على الاسترسال
فى سلسلة من الحوادث لا نهاية لها».

وفى إيماءة حزينة إلى أثر النظر إلى
«حادثة رياض غالى» باعتبارها حادثة
دينية، على مدى اطمئنان الأقباط إلى
تمتعهم بحقوق المواطنة، قال «مسعد
صادق»: «إننا من شدة الدهشة يكاد
يلتبس علينا الأمر فى حقيقة وضعنا
ومكاننا فى هذا الوطن، وتكاد تذهب بنا
الظنون مذاهب شتى فى النوايا التى
تنطوى عليها تلك الإثارة الدينية
المغرقة. هل هانت الوطنية؟ وهان
التاريخ؟ وهانت مصائر الشعوب إلى
الحد الذى يؤخذ فيه شعب - المقصود
الشعب القبطى - بجريرة واحد فقط، لم
يكن يوماً من الأيام ممثلاً له أو متحدثاً
بلسانه أو مفوضاً عنه؟ ونحن
كمصريين تحملنا وعانينا فى سبيل
وطنيتنا المصرية بما يعرفه إخواننا
ومواطنونا. إذ كنا فى مقدمتهم فى
الحركة الوطنية، يعنينا قبل كل أحد
ألا يصطبغ هذا الحادث بصبغة دينية،
وآلا يتخذ مظهراً عاماً يخرج به عن
نطاقه المحدود إلى ما يسىء إلى وحدة
الأمة ويشوه سمعتها. ونحن نشفق
على سمعة الوطن وكرامة الدين من
أولئك الذين يتباكون ويذرفون الدمع



سامى داود... كاريكاتير بريشة حجازى

البطريك أول من بادر بالذهاب، ورفع الألف بالدعاء.

واستغل «كاتب قبطى كبير» فرصة انتخابات «المجلس الملى للأقباط» - وكانت إجراءاتها قد بدأت بعد فترة طويلة كان المجلس فيها معيماً بقرار حكومى - ليسأل قداسة الأنبا «يوساب» فى مقال نشره بجريدة «مصر» عما إذا كان قد أخذ إذنًا من المجلس الملى قبل أن يتوجه للاعتذار عن زواج «رياض غالى»؟ ثم ليطالب كل الأقباط بالمشاركة فى انتخابات المجلس الملى الجديد «حتى تكون حول البطريك هيئة ديمقراطية تشير عليه مشورة سديدة، فلا يتصرف بما يوحى بأن حادثة «رياض غالى» حادثة قبطية»!

لكن «سامى داود» - الكاتب القبطى اللامع - اختلف مع هؤلاء الكتاب الأقباط فى تقييمهم لموقف البطريك، وأكد - فى مقال نشرته «روزاليوسف» - أن قضية «رياض غالى» هى بالفعل قضية دينية، وأن من واجب الكنيسة أن تعترض على إسلامه، وأن تعارض فى زواجه وأن تمارس الحق الذى يكفله لها القانون، فالمحاكم الشرعية لا تقبل إشهار إسلام أى مصرى قبطى إلا بعد اتخاذ خطوة إجرائية، قد تكون شكلية ولكنها مهمة وهى قيام مندوب للكنيسة بمناقشته فى موقفه ومحاولة إقناعه بالعدول عنه، فإذا أصر عليه قبلت المحكمة طلبه بتغيير دينه.

وبذكاء شديد لا يخلو من بعض المكر أعاد «سامى داود» طرح القضية كلها فى ضوء افتراض جدلى: بأن الملك «فاروق» قد وافق على زواج «رياض غالى» بعد إشهار إسلامه من البرنسيية «فتحية». وتساءل: ماذا يكون موقف الكنيسة القبطية فى هذه الحالة تجاه خروج أحد أتباعها عليها

واعتناقه ديناً آخر من أجل غرض دنيوى؟ ثم أجاب عن سؤاله قائلاً: لو أن الكنيسة سكنت على هذا الزواج، ولم تتخذ إجراء ضد «رياض غالى»، لاعترض عليها المتزمتون من الأقباط واتهموها بالتقاعس عن أداء واجبها ولفقدت ثقة أتباعها وسجلت نقطة سوداء فى تاريخها، ولو أنها اعترضت لبدأ ذلك اعتراضاً على الإرادة الملكية. ولقال المسلمون: كيف تعارض الكنيسة فى إسلام قبطى رضينا بزواجه من شقيقة ملك البلاد؟ وفى الحالتين كانت الكنيسة ستقع فى حرج كبير قد يجر على البلاد مصائب لا آخر لها، وكانت مصر ستتعرض لاحتمال فتنة طائفية عنيفة، فتنة يستطيع أعداء مصر أن يدسوا أصابعهم فيها ليدنسوا وحدة الدم الإسلامى والقبطى الذى روى أرض مصر خلال ثورتها، ويدنسوا العلم الأحمر الذى رسم عليه الهلال والصليب، ورفعته مصر فى وجه الإنجليز وفى وجه المستعمر، ويدنسوا الماضى المجيد كله والمستقبل الزاهر الذى يسعى إليه شعب مصر - مسلمون وأقباط - ويتقاسمون من أجله تكاليف الجهاد ومشقة الكفاح.

وفى ضوء ذلك رفض «سامى داود» القول بأن اعتراض الملك على الزواج؛ هو نزعة من نزعات التعصب الدينى ضد المسيحية، وقال: «إن الذين يقولون ذلك مخطئون عن عمد وسوء نية، لأن تقاليد كل من الإسلام والمسيحية تلتقيان فى الحيولة دون هذا الزواج». واعتبر قرار الملك «قراراً دينياً وسياسياً صائباً لأنه حمى تقاليد الإسلام وتقاليد المسيحية، ولأنه صان للأمة وحدتها وصان معها ماضيها وصان مستقبلها». وطالب رجال الكنيسة بأن يقوموا بالواجب الذى قام



١٩٤٩: الشيخ عبدالرحمن حسن - وكيل
الأزهر - يشرح للملك فاروق بعض
اللوحات والصور التي تمثل تاريخ
الأزهر في القسم الخاص به في المعرض
الزراعي الصناعي المصري الأول الذي
أقيم في تلك السنة

إلى اليهودية أو الإسلام بهدف التخلص
من الرباط الزوجي أو تبعاته المادية.
وألحت جريدة «مصر» - لسان حال
الأقباط - على المطالبة بعدم الاعتراف
بإسلام الأقباط الذين يتخذون من ذلك
وسيلة للتهرب من مسئولياتهم. وروت
ما وصفته بأنه «مأساة دامية مؤلمة،
حدثت ولما يجف مداد قرار مجلس
البلاط»، بطلتها فتاة من أقباط الصعيد،
عمرها ١٨ سنة، تزوجت من ترزى
عربى بناحية «المجبرة» بمركز «جرجا»
وهو أرثوذكسى مثلها. ورحلت الفتاة
من بلدتها «جرجا» إلى «المجبرة» حيث
يقيم ويعمل زوجها. وعند عودتها بعد
شهر من الزواج لزيارة والدها تعرفت
بجار مسلم لها يعمل جزاراً، وبعد فترة
سُرقت مال والدها وتركت زوجها
العريس وهربت مع الجار المسلم إلى
القاهرة.

وبعد مطاردات مجهدة أمكن
لأسرتها العثور عليها، حيث قام «قسم
بوليس السيدة زينب»، بعد بلاغ من
الأب والزوج المسيحي، بالقبض عليها
وعلى الجزار، حيث أنكر كل منهما
معرفة الآخر. وفي اليوم التالي ذكرت

به شيوخ الإسلام فيؤيدوا قرار الملك
كما أيده هؤلاء قائلًا: «إن زيارة
البطريك لا تكفى. والتحرج من
الموضوع لم يعد له مبرر بعد أن أثير
بالفعل». واقترح، بصفته مسيحياً
مخلصاً، على البطريك أن يستصدر
من الكنيسة قراراً يذيعه على العالم
بترد «رياض غالى» من حظيرتها.

ويبدو أن قليلين من الأقباط هم
الذين وجدوا فائدة من اقتراح «سامى
داود»، إذ ما أهمية أن تطرد الكنيسة من
حظيرتها رجالاً طرد نفسه بنفسه،
وتنازل مختاراً عن الانتماء إليها. وعلى
عكس ما ذهب إليه «سامى داود» فإن
الصحف القبطية لم تنظر إلى قرارات
الملك باعتبارها إقراراً للمساواة أو
إرساء لمبدأ الاعتراض على فوضى
تغيير الأشخاص لأديانهم لأغراض
دنيوية، إذ بدا ذلك تعميماً على حالة
خاصة، وافتقد إلى أدلة واقعية على
صحته. وهو ما دفعها إلى الاعتراض
على التفرقة التي تحدث أحياناً عند
تطبيق هذا المبدأ، مما يعرض الأسرة
المسيحية لخطر التحطم، عندما يلجأ
أحد الزوجين المسيحيين لتغيير دينه



تادرس شنودة المنقباوى مؤسس «جريدة مصر»

ثاني أهم الصحف القبطية في تاريخ الصحافة المصرية في القرنين التاسع عشر والعشرين، بعد جريدة «الوطن» التي أصدرها «ميخائيل عبد السيد» عام ١٨٧٧ لتكون منبرا لتناول الشؤون السياسية العامة من وجهة نظر الأقباط والتعبير عن مشاكلهم وخاصة ما يتعلق بحقوق المواطنة، وتوقفت بعد ٢٠ سنة.. ثم أعاد «جندى إبراهيم» إصدارها بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٣٠ أصدر جريدة «مصر» تادرس شنودة المنقباوى (١٨٥٧ / ١٩٣٢) وكانت الفكرة في بدايتها أن تكون شركة بين شخصيات مسيحية مصرية تضم الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت، لكن الخلاف بين الشركاء، جعلها منبرا للأرثوذكس وحدهم

صدرت أسبوعية في نوفمبر ١٨٩٥، وبعد شهرين تحولت إلى يومية ابتداء من أول يناير ١٨٩٦ خاضت معارك عنيفة ضد ما اعتبرته انتقاصا من حقوق المواطنة للأقباط، فضلا عن بعض المعارك ضد البطيريركية في بعض العهود.

صدر العدد الأخير منها في ٣ فبراير ١٩٦٦ بعد أن عاشت ٧١ سنة

الزوجة أنها وقعت تحت تهديد أدى إلى تقدمها بطلب لإشهار إسلامها قبل ثلاثة أيام من العثور عليها. وطبقا لرواية الصحيفة؛ فإنه «ماكاد يذكر طلب إشهار الإسلام حتى أمرت النيابة بالإفراج فوراً عن القصاب. أما الزوجة فقد استصدر لها أمر من «نيابة السيدة زينب» بالتصريح لها بالتوجه إلى المحكمة الشرعية لإشهار إسلامها. وماكاد ذلك يتم حتى أفرج عنها، أما الزوج الحزين وأسرته الزوجة المنكوبة فقد قيل لهم: إنهم أعلنوا الحضور جلسة المحكمة الشرعية يوم ١٠ يوليو (تموز) ١٩٥٠، لسماع الحكم في مواجهتهم بإسلام الزوجة وطلاقها.

وفى قراءته لدلالة هذا الحادث قال «مسعد صادق»: إنه حادث ينطوى على جرائم قانونية عديدة «كانت هناك جريمة خطف العروس وجريمة سرقة مال والدها، وجريمة معاشرة القصاب لها مع قيام الزوجية بينها وبين زوجها الأول. وكانت كل هذه الجرائم مؤيدة بالأدلة والأسانيد وباعتراف الزوجة نفسها وبشهادة الشهود، وبالحالة التي ضبطها عليها رجال مباحث «قسم شرطة السيدة»، وبالتحقيق الذي أجراه رئيس المباحث. وتساءل: «فكيف برئت الزوجة؟ وكيف برئ القصاب الذي اختطفها من هذه الجرائم كلها؟ ثم كيف هبطت عليهما هذه البراءة في يوم واحد؟» وأجاب عن سؤاله قائلاً: «لقد كان التحقيق يسير في مجراه الطبيعي السليم، وكان كل من الزوجة والقصاب محبوسين في السجن، وظلا في سجنهما إلى يوم ١٢ يونيو (حزيران) ١٩٥٠. ففي هذا اليوم تحول مجرى التحقيق إلى اتجاه عكسي، وتبخرت كل هذه الجرائم وغدت براءة، وأصبح المحبوسان مطلقى السراح، ثم هذا في

يوم واحد، ولسبب واحد لاغير هو إشهار إسلام الزوجة. وهذا السبب هو وحده الذى أتى بتلك المعجزات الخارقة للعادة والعرف والنظام».

وهكذا اتخذت الجريدة القبطية الكبيرة من قرارات «مجلس البلاط» سائراً لكي تطالب بتحسين الأديان كلها من فوضى الارتداد، وأومات إلى مسئولية المسلمين عن ذلك، إذ هم يشجعون غيرهم على اعتناق الإسلام مع علمهم أن ذلك يتم لأغراض دنيوية، ولكنهم لا يقبلون العكس ويحولون بين كل مسلم وبين اعتناق دين آخر ويعتبرونه ردة، وقالت: «إن الخطة المتبعة في بلادنا فتحت الباب على مصراعيه لكل طارق يريد أن يرتد عن دينه، تهرباً من نفقة أو قراراً من زوجه أو تحلاً من شقاء وبؤس، فإذا تمت له أمنية الارتداد دون بحث في أمره، وفى الأسباب التي دفعته إليه، زفه السوقة والرعاع فى الشوارع والأزقة بصورة تستفز النفوس، وأغدقوا عليه المال ليتمتع ويتبجح. ومع أنه ثبت رسمياً أن هذا المرتد وأمثاله لا يلبث أن يعود إلى دينه الذى ولد عليه وعاش فيه، فإن عملية تيسير الارتداد وقبولها بالغبطة والابتهاج، والتثويه بها فى الصحف والمجلات لاتزال سهلة وميسورة، بل ليس فيها على الإطلاق إجراء معقد ولاروتين حكومى، لأن التلقين يتم فى لحظة ويخرج صاحبنا معتقاً ديناً جديداً، لا يعرف فيه شيئاً ولا يفهم من أصوله وتعاليمه وأوامره إلا أنه خرج من المآزق التي كانت تشكل حرجاً له أو حقق غرضاً نفسياً كان ينشده».

ومن بين الأمثلة التي ضربتها الصحف القبطية للتدليل على الآثار الضارة، لإطلاق حرية تغيير الأديان لأسباب دنيوية، قصة سيدة إسرائيلية



إحسان عبدالقدوس

صحفي وروائي مصري. ولد في أول يناير ١٩٢٠. الابن الوحيد للفنانة المسرحية والصحفية «فاطمة اليوسف» من زوجها الفنان «محمد عبدالقدوس». تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٤٥. بدأ يعمل بالصحافة في مجلة «روز اليوسف» وهو طالب بالمدراس الثانوية، ثم تولى رئاسة تحريرها فور تخرجه من الجامعة. قام بعدد كبير من الحملات الصحفية منها حملة لطرد «اللورد كيلرن» - بطل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ - من مصر، وحملة الأسلحة الفاسدة.. تعرض بسببها للحبس ولحاولة اغتيال. كان مقرباً من ثوار يوليو في بداية الثورة إلى أزمة مارس (آذار) ١٩٥٤ التي طالب خلالها بعودة الجيش إلى ثكناته فاعتقل في السجن الحربي لعدة شهور. ركز جهده بعد الإفراج عنه على الكتابة الروائية. ترك «روز اليوسف» ليتولى رئاسة تحرير «أخبار اليوم»، ثم تولى رئاسة مجلس إدارتها، وتولى رئاسة تحرير «الأهرام»، قبل أن يتفرغ ليعمل كاتباً بها. توفي وهو في السبعين في يناير ١٩٩٠

إصرارهم على بطلان زواج «رياض غالى» وهو «عدم الاعتداد بإسلام غير المسلم إذا صدر هذا الإسلام منه ستراً لموقف أو خوفاً أو وصلاً لغرض غير حقيقة الإسلام». وتساءل: لماذا لم تطبق المحكمة الشرعية هذا على إسلام كل من الزوجين اللذين كاد كل منهما للآخر بترك دينهما الواحد وهو المسيحية؟! ثم قال «كم كنا نتمنى أن يقال الكلام الذى قيل بمناسبة زواج «رياض غالى» فى كل مناسبة، ودون تفرقة بين شخص وآخر وبين دين وآخر؟!»

ولم يكن الارتداد عن الدين إلى آخر سبب مصالح دنيوية مقصوراً على غير المسلمين، فخلال الأسبوعين اللذين تفجرت فيهما أزمة «حادث أمريكا المؤسف» وطبقاً لما روته الصحف ارتد ثلاثة مصريين عن أديانهم إلى غيرهما من الأديان السماوية، أحدهم مسيحي اعتنق الإسلام ليهرب من زوجته والأخيران مسلمان اعتنق أحدهما المسيحية ليتزوج من مسيحية، واعتنق الآخر اليهودية ليتزوج ممن يحبها. وكان ذلك هو مادفع «إحسان عبد القدوس» إلى التوقف أمام هذه المشكلة القديمة، التى طالما شغلت المحاكم الشرعية وأقلقت المجالس المليية، وأثارت منازعات فقهية بين مختلف جهات الاختصاص، وهى «مشكلة اعتناق دين معين سعياً وراء مصلحة دنيوية خاصة، وتحايلاً على القوانين المدنية وقوانين الأحوال الشخصية». وفى رصده للظاهرة أشار «إحسان عبد القدوس» إلى «مئات الحالات اعتنقت فيها زوجات الدين الإسلامى ليحتفظن بنصيبهن من إرث الزوج مثلاً، لأن الشريعة الإسلامية تجيز زواج المسلم من الذمية، ولا تجيز للزوجة الذمية أن ترث زوجها المسلم.

اعتنقت المسيحية لتتزوج من مسيحي، ثم حدث خلاف بينهما، فاعتنقت الزوجة الإسلام وحصلت من المحكمة الشرعية على حكم بطلاقها، استناداً إلى تحريم زواج المسلمة من مسيحي. ونص الحكم على ضم أطفالها إلى حضانتها، وأقام الزوج دعوى أمام «المجلس الملى» - وهو محكمة الأقباط الشرعية - طلب فيها الطلاق من زوجته لأنها اعتنقت الإسلام مع ضم أطفالهما إلى حضانتها، فقضى له المجلس بما طلب، وبذلك أصبح هناك حكمان متناقضان صادران من محكمتين مختلفتين».

وروى الدكتور «زغيب ميخائيل» - فى كتابه «فرق تسد» - قصة مشابهة عن مدى استغلال الأديان فى المكائيد الزوجية، فقال: إن زوجين مسيحيين دب بينهما خلاف فأسلمت الزوجة ورفعت دعوى أمام المحكمة الشرعية طالبة الطلاق من زوجها، لأنها أصبحت مسلمة بينما لا يزال هو مسيحياً. كما طالبت بضم أولادها إليها، ونكاية فيها، أو دفعاً لخطرهما، أشهر الزوج هو الآخر إسلامه وطلب ضم أولاده إليه. وفى المحكمة طعنت الزوجة فى إسلام زوجها، ودلت على ذلك بأن اسمه «حنا» وليس بين المسلمين من يتسمى بهذا الاسم، ورد الزوج على ذلك بأنه لا يوجد نص فى الدين الإسلامى يحول دون تسميته بهذا الاسم، وقضت المحكمة بصحة إسلامه وبضم أولاده إليه ورفض دعوى الطلاق.

وفى قراءته لهذه الواقعة قال «زغيب ميخائيل»: إن الزوجة لم تسلم للإسلام، وأن الزوج لم يسلم إلا نكاية فيها. ومع ذلك فإن المحكمة الشرعية لم تأخذ بهذا المبدأ الذى برره الأعضاء الشرعيون فى «مجلس البلاط»



أحد مشاهد ثورة ١٩١٩، مجموعة من رجال الدين المسلمين والمسيحيين وفريق من وجهاء الطرفين، تجمعهم صورة أهدوها إلى سعد زغلول زعيم الثورة، رمزاً لاتحادهم

أصدقائهم بأسمائهم الأصلية، بل إن العائلة كلها لا تزال تؤدى فروض الدين المسيحي كاملة، ولا تزال الأم تحمل على صدرها صليباً من الذهب. وإنما تجنسوا بالجنسية المصرية لأغراض خاصة حققها الزوج الذى أصبح اليوم - كما قال «إحسان» - مليونيراً معروفاً النشاط.

وفى مواجهة هذه الظاهرة طالبت جريدة «مصر» بعدم الاعتراد بتغيير الأديان لأهداف دنيوية وبأن ينظر فى كل حالة من هذا القبيل على حدة، وتفحص فحوصاً تاماً وتدرس مخافة أن يكون الدين قد اتخذ ستاراً لأمثال هذه الأغراض، وبهذا كما قالت «نقى البلاد شرا كبيراً، فكثير من العائلات القبطية تعاني البؤس وتشرد الأطفال وعذاب الزوجات، نتيجة لاعتناق الأديان عن غرض».

وهو رأى اتفاق معه «إحسان عبدالقدوس» الذى اقترح إصدار قانون يقضى بعدم الاعتراف باعتناق شخص ديناً غير دينه الأصلي، إلا بعد مرور

وحالات اعتنق أزواج مسيحيون أو يهود فيها الإسلام، وكل ما يهدفون إليه هو تطليق زوجاتهم المسيحيات، أو ليتزوجوا من نساء مسلمات، وحالات أخرى عكسية اعتنقت فيها نساء مسلمات الدين المسيحي ليتزوجن من رجال مسيحيين، كما حدث منذ شهور لسيدة مصرية اعتنقت المسيحية، ودخلت الدير لتخرج منه عروساً لأمير أسباني، وكما حدث لرجال مسلمين اعتنقوا الدين المسيحي ليستغلوا دينهم الجديد فى جرائم نصب واحتيال».

وفى مجال تأكيده لما سماه «نفاق هؤلاء - على الله» ضرب «إحسان عبد القدوس» مثلاً بأسرة أجنبية يعرفها، قال إنها حضرت إلى مصر وتجنست بالجنسية المصرية، ثم اعتنق جميع أفرادها الدين الإسلامى. وأصبح لكل منهم اسم إسلامى مسجل فى أوراق رسمية، ورغم ذلك فهذه الأسماء الجديدة لا يعرفها أحد، بل لا يعرف كل من الأولاد الصغار اسمه الجديد، إنما ينادون بعضهم بعضاً ويناديهم



إبراهيم الهلباوى بك

ضرورة النص فى الدستور على إطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص. وفى آخر المفاوضات التى جرت بين الطرفين، قبل إعلان تصريح فبراير ١٩٢٢، الذى أنهى الحماية البريطانية، وتشكلت على إثره إلى لجنة الثلاثين لوضع الدستور، وهى مفاوضات «عدلى / كرزون» أدرج وزير الخارجية البريطانية، فى مشروع المعاهدة الذى قدمه إلى الوفد المصرى، أربع مواد فى هذا الشأن، تتعهد مصر بمقتضاها بأن تكفل لجميع سكانها المساواة التامة أمام القانون، من دون أن يؤثر فى ذلك اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب، وأن يكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يؤدوا بحرية تامة فى السر والعلن شعائر أية ملة أو دين، أو عقيدة مادامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام والآداب العامة.

وكان هذا هو النص الذى استلهمته لجنة المبادئ العامة التى تفرعت عن لجنة الدستور، فاقترحت أن ينص فيه على أن «حرية الاعتقاد الدينى مطلقة، فلجميع سكان مصر الحق فى أن يقوموا بحرية تامة، علانية أو غير علانية، بشعائر أى ملة أو دين أو عقيدة، مادامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام أو الآداب العمومية».

وعندما طرح الاقتراح للمناقشة فى جلسة لجنة الثلاثين، نشأ اعتراض على مصراعيها، فقد اعترض الشيخ «محمد خير راضى بك» على صدر المادة الذى ينص على أن «حرية الاعتقاد الدينى مطلقة»، مطالباً بحذف كلمة «الدينى» منها، حتى لا يفهم أنها تبيح لكل شخص أن يترك دينه ويعتق ديناً آخر؛ من دون أن يتحمل مسئولية عن ذلك من جزاء مدنى أو غير مدنى، مع أنه لا نزاع فى أنه

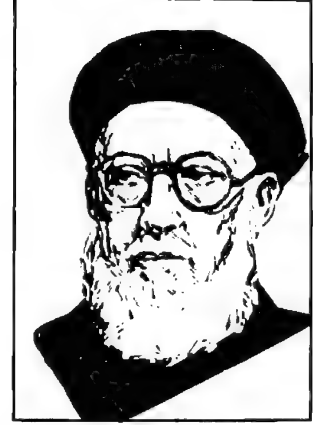
مدة كافية على إعلانه اعتناق هذا الدين. قدرها بفترة تتراوح بين عامين أو خمسة أعوام، وبذلك يتم الفصل بين اعتناق الدين وبين الاعتراف بهذا الاعتناق رسمياً، بعد أن يتم التأكد من أنه برىء من أى غرض دنيوى أو شخصى. وتوقع «إحسان عبد القدوس» أن يثار اعتراض بأن الشريعة الإسلامية تقضى فى مثل هذه الحالة بالأخذ بظاهر الأمور، لأن النيات فى علم الله، لذلك تكتفى لإثبات الإسلام بترديد الشهادتين. وردا على هذا الاعتراض قال: إن القانون الذى يقترحه هو قانون تنظيمى، كقوانين الزواج، فالإسلام يكتفى فيه بالعرض والطلب أمام شاهدين، ولكن المحاكم لا تعترف به إلا إذا أثبت فى أوراق رسمية خاصة على يد مأذون شرعى وبعد دفع رسوم معينة.

ويلفت النظر فى هذا الصدد، أن أحدا ممن طالبوا بإصدار تشريع ينظم هذا الحق فى تغيير الدين، لم ينتبه إلى أن ما كان يطالب به، مخالف للدستور، على الرغم من أنه كان يرصد ظاهرة اجتماعية حقيقية. إذ كانت المادة ١٢ من دستور ١٩٢٣ تنص على أن «حرية الاعتقاد مطلقة» وتخلو من عبارة فى «حدود القانون». مما يعنى أنه يحظر على السلطة التشريعية التدخل لوضع أى قيود على ممارسة هذا الحق، وهو ما كان قد نوقش صراحة، فى كل المحادثات والمفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا، منذ نشبت ثورة ١٩١٩، وحتى اجتماعات لجنة الثلاثين التى وضعت دستور عام ١٩٢٣.

وكانت اللجنة قد وضعت هذا النص، استجابة لما يمكن اعتباره شرطاً يربط بين موافقة بريطانيا على إلغاء الحماية، وإعلان استقلال مصر، وبين



الشيخ محمد بخيت



القمص سرجيوس

اسمه الكامل «ملطي سرجيوس عبد الملك». ولد في مدينة «جرجا» عام ١٨٨٣ لأسرة توارثت العمل في سلك الكهنوت. درس بالمدرسة الإكليريكية بالقاهرة ورسم قساً عام ١٩٠٤. خدم في كنائس الزقازيق وسنورس وملوى وترقى عام ١٩٠٧ إلى درجة القمص. عين وكيلاً لمطرانية السودان عام ١٩١٢، واصطدم بالسلطات البريطانية، فاعادته إلى القاهرة عام ١٩١٥، حيث أسس كنيسة ماري مرقس بالقللي. برز اسمه أثناء ثورة ١٩١٩، بمشاركته في المظاهرات واستضافته لشيوخ الأزهر في الكنائس، وخطبه على منبر الأزهر، فنفته السلطات البريطانية إلى رفح ثم أعيد إلى القاهرة أصدر مجلته المنارة المرقسية أثناء وجوده في السودان، لتكون منبراً لانتقاد أحوال الكنيسة، ثم أعاد إصدارها عام ١٩٣٠، وتقلبت علاقته بالكنيسة، حتى أصبح وكيلاً عن البابا بالديوان البطريركي، وتم تنزيله، إلى حد صدور قرار بحرمانه من ممارسة الوعظ، إلغاء مجلس الدولة عام ١٩٥٤. دخل في معارك سياسية مع معظم الأحزاب السياسية قبل الثورة، والزمته وزارة الداخلية بالكف عن الوعظ، ثم سمحت له به عام ١٩٥٩. مات عام ١٩٦٤ عن ٨١ عاماً

يترتب على تغيير الدين نتائج مهمة في الميراث وغيره، وطالب بأن يقتصر النص «على كفالة حرية الاعتقاد»، وتساءل «إبراهيم الهلباوى بك»: أى اعتقاد تريد؟ وهل يدخل فيه الاعتقاد الدينى أو لا؟ فرد عليه فضيلة الشيخ «محمد بخيت» - مفتى الديار المصرية - قائلاً: الاعتقاد شىء والدين شىء آخر. فالمسلمون افترقوا إلى ثلاث وسبعين فرقة، لكل فرقة اعتقاد خاص مع أن لهم ديناً واحداً. وقال «توفيق دوس»: حذف كلمة الدين يوسع نطاق المادة، ويجعل حرية الاعتقاد شاملة للمعتقدات الدينية وغير الدينية.

وبعد أسبوعين، وفي جلسة اللجنة بتاريخ ٢٨ أغسطس (آب) ١٩٢٢، قال فضيلة الشيخ محمد بخيت: حسماً للخلاف الذى قام بشأن المبدأ الخاص بحرية الأديان، اقترح أن تحذف كلمة الدين فى صدرها، لتكون «حرية الاعتقاد مطلقة» بدلا من «حرية الاعتقاد الدينى مطلقة». وهو ما أخذت به اللجنة التى أقررت مادة خاصة لهذا النص، أخذت بعد ذلك فى النص النهائى للدستور رقم ١٢، بينما استقل الشطر الثانى من المادة، برقم ١٣.

ويبدو أن اقتراح «الشيخ بخيت» كان يستهدف ألا يصدم نص المادة، المشاعر الدينية للمسلمين، الذين يرفضون التسليم بأن من حق المسلم تغيير دينه من دون أن ينسحب ذلك على التفسير الذى قال به «دوس باشا» للنص، وهو أنه يكفل الحق فى تغيير المعتقدات الدينية وغير الدينية.

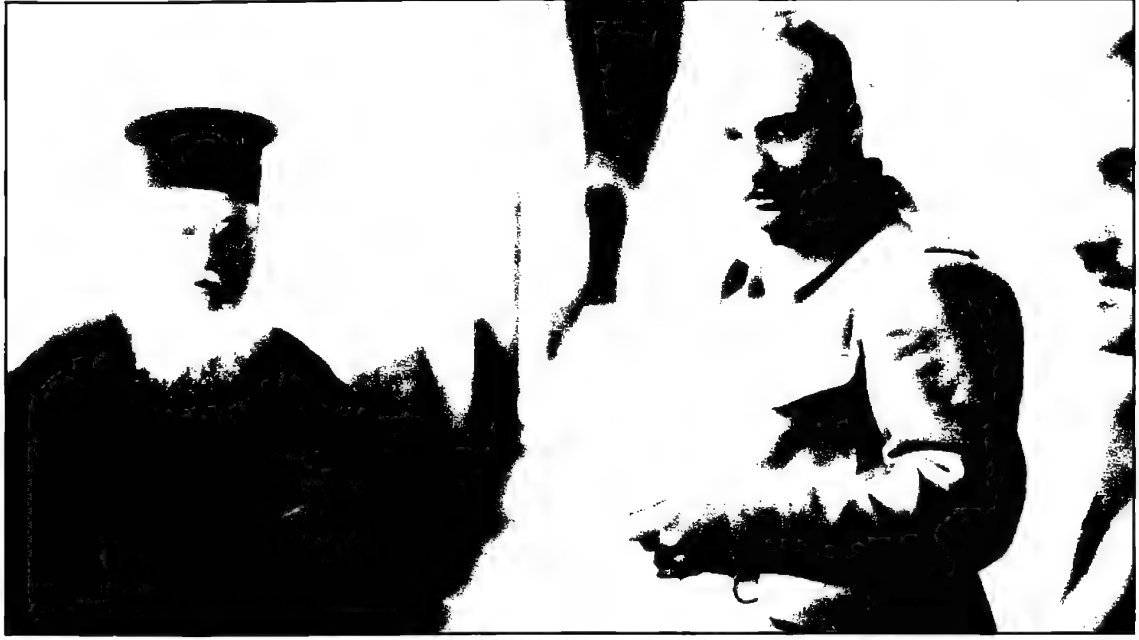
واعترض الشيخ «بخيت» كذلك على الشطر الثانى من المادة، وقال: إن إطلاق حرية القيام بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة، أمر لا يقره أى دين من الأديان، وطالب بأن يقتصر هذا الحق

على الأديان المعترف بها سواء كانت سماوية أم غير سماوية، فلا يسمح بإحداث دين جديد، كأن يدعى شخص مثلاً «أنه المهدي» ويأتى بشرع جديد» وسانده فى الاعتراض «الأنبا يوانس» - وكيل بطريرك الأقباط الأرثوذكس - الذى ضرب مثلاً على ذلك، بأن «القمص سرجيوس» - الذى لعب دوراً مهماً فى ثورة ١٩١٩ - قد «خرج عن الدين، وشرع فى استحداث دين جديد، وطلب من الحكومة الترخيص له بذلك، فرفضت. وهذا دليل على أنه لا يمكن الترخيص بغير الأديان المعترف بها».

وكان «عبد العزيز فهمى باشا» قد لفت نظر اللجنة، فى جلسة ثانية إلى أن الدستور يصاغ لكل المصريين، وقال «لو أن بلدنا مقصور على المسلمين فقط، ولم يكن فيه سوى الدين الإسلامى، لحكمناه فى كل أمورنا الوطنية، ولكن بلدنا يضم المسلم والمسيحى واليهودى، وقد يدخل فى المصرية أيضاً البوذى، والبرهمى واللاينى، وكلهم ينبغى أن يكونوا فى نظر القانون سواء، لأننا قررنا حرية الأديان».

وربما لهذا السبب، لم يجد مبرراً لتكرار ما قاله، واكتفى بأنه أوضح أمرين، الأول: أن النص يجيز منع إقامة الشعائر الدينية إذا أخلت بالنظام العام، والثانى: والأهم، هو أن النص مأخوذ بحروفه من مشروع اللورد «كرزون»، وقد اتفقنا على أن نأخذ هذه النصوص فى دستورنا، حتى لانرغم على وضعها عند المفاوضات.

وهكذا انتهت الحملة الصحفية التى بدأت بالتشنيع على «الملكة نازلى» إلى النبش فى جرح كان المجتمع المصرى حريصاً على ألا يعيد فتحه، وهو الجرح الطائفى. ورغم إدراك كثيرين بأنه



الملك فاروق يستقبل الأنبا مكاريوس
الثالث بطريرك الأقباط في الفترة بين
فبراير ١٩٤٤ وأغسطس ١٩٤٥

وأجبت نيران الأحقاد الطبقية التي
أثارتها أنباء الأموال التي أنفقت على
النزوات.

وقلبت في رماد الأصول
والأحساب.

ثم إنها - وهو الأخطر - فتحت الجرح
الطائفي لا لتنظفه بل لتعمقه وتزيد من
عفونته وتضيف المزيد إلى صديده.

ولعلنا لا نبالغ حين نقول: إن
الآثار السلبية للطريقة التي عولجت
بها المسألة على العلاقة بين عنصرى
الامة، هي أخطر الآثار التي من نوعها
منذ ثورة ١٩١٩، وليس من الخطأ في
رأينا، أن نعتبر زواج البرنسياسة من
الأفندى على صعيد تأثيره على
الوحدة الوطنية المصرية، كان بمثابة
النهاية للفصل الذى بدأ في ثورة
١٩١٩ ليبدأ فصل آخر، مازلنا نعيش
تفاصيله حتى اليوم!

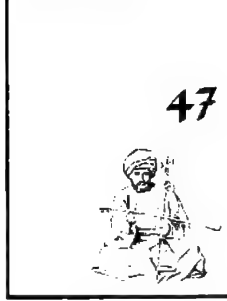
ينغلق على صديد كثير يتطلب فتحه
وتنظيفه عبر حوار ديمقراطى صريح،
إلا أن الغرائز البدائية التي أثارتها
الحملة؛ كانت قد أشاعت مناخاً من
الإثارة يستحيل في ظله أن يسفر هذا
الحوار عن شيء، بل إن مخاطر تحوله
هو نفسه من علاج ديمقراطى للجرح
إلى مادة لإثارة الفتنة كانت واردة
بقوة.

وسرعان ما أدرك الجميع خطأ
وخطأ الطريقة التي عولجت بها الأزمة في
ضوء المشاكل التي أثارتها، إذ أسفرت
حرب الدعاية عن هزيمة كل الأطراف
وفتح كل الجراح بطريقة خاطئة.

نشر الغسيل القذر للأسرة المالكة
فأصبح عرضها منشوراً على كل
الحبال، يتناوله بالتعليق والتكثيف
والتنديد صعاليك المصريين وأحلاس
المقاهى. ففقد العرش هيئته واحترامه.

الفصل التاسع

بعد ستة
أسابيع من
المناورات —
والحملات
والضغوط —
المتبادلة، نجح
فريق «سان
فرانسيسكو»



فى حسم الموقف، بعد أن عثر «رياض
غالى» على مبشر باكستاني اسمه
«بشير أحمد» وافق على إشهار إسلامه
وعلى عقد قرانه على البرنسيصة
«فتحية» طبقا للشريعة الإسلامية.
وقبل أن تعتكف «الملكة نازلى» بسبب
وعكة صحية خفيفة، أصدرت أوامر
صارمة لإدارة الفندق بـ«الالتزام» لأحد
غير الخدم بالاقتراب من جناح الأميرة
«فتحية»، إذ كانت تخشى من تدبير
محاولة لخطفها.

وخلال أيام الاعتكاف تم طبع
بطاقات الدعوة إلى حفل الزفاف الذى
تقرر عقده يوم الأحد ٢٨ مايو (آيار)
١٩٥٠، وأرسلت إلى حوالى مائتى
مدعو بينهم ٤٠ من كبار الشخصيات
الأمريكية، طاروا نحو ثلاثة آلاف ميل
من «نيويورك» إلى «سان
فرانسيسكو»، ليشهدوا الخاتمة
السعيدة لقصة الحب التى شغلت
صحافة العالم كله.

وعندما استأنفت الملكة نشاطها

الضوء الأخضر.. والضوء الأحمر





رياض غالى يتوسط فتحية ونازلى
عقب عقد القران

وبعشرات من سلال الورود التى أرسلها أصدقاء العروسين . وفى الخامسة تماماً ظهر «رياض غالى» على قمة السلم الذى يقود إلى القاعة الكبرى . وكان يرتدى بدلة بنجور، ويبتسم فى سعادة وهو يتنقل بين المدعوين ويحييهم . وبعد دقائق عزفت الموسيقى إشارة إلى نزول البرنسيصة «فتحية» و«الملكة نازلى» . وكانت العروس ترتدى ثوب عرس أنيقاً، استحضر خصيصاً من «باريس» وصنعه بيت «ديسييه» للأزياء . أما الملكة الوالدة فكانت ترتدى ثوباً للسهرة من الحرير الأزرق اللون، مفتوحاً من الأمام حتى الصدر، حيث ينتهى بمشبكين كبيرين من الماس وقد حلت صدرها وأذنيها ويديها بطاقم الماس

تنبهت إلى أنها راعت فى تحديد يوم عقد القران أنه يوم إجازة ضيوفها من الأمريكيين، ولم تراع التقاليد الإسلامية التى درجت على عقد القران فى مساء أيام الخميس . وأدركت بذكائها أن اليوم الذى اختارته للزواج سوف يغرى خصومها بتأويلات كثيرة، فقررت تقديم الموعد من الأحد ٢٨ إلى الخميس ٢٥ مايو (آيار) ١٩٥٠، تبركاً بليلة الجمعة . وأرسلت بطاقات دعوة تلغرافية إلى المدعوين بالموعد الجديد .

ومنذ الصباح الباكر لذلك اليوم؛ أخذ موظفو «فندق فيرمونت» فى تزيين قاعاته وردهاته بالزهور والورق الملون والأضواء . وقبل الخامسة بقليل كانت جميع القاعات قد ازدحمت بالمدعوين

الشهير، واتجهتا إلى القاعة الكبرى، وسط حشد المدعوين والنظارة ومصوري الصحف.

وأسرع «رياض غالى» يستقبلهما. واتجه ثلاثتهم إلى المائدة التى أعدت لعقد القران.

وأعلن «رياض غالى» أمام المأذون الباكستانى أنه مسلم وتلى الشهادتين، ثم وضع المأذون يد البرنسياسة فى يد الأفندى وقال لها: قولى له زوجتك نفسى على كتاب الله وسنة رسوله وعلى الصداق المسمى بيننا. فرددت الأميرة ماقال بصوت لم يخل من الارتعاش. والتفت المأذون إلى الأفندى وقال له: قل لها قبلت زواجك على كتاب الله وسنة رسوله وعلى الصداق المسمى بيننا. فردد «رياض غالى» العبارة دون أن يرتعش له صوت، أو يرمش له جفن.

الملك فاروق بالزى العسكرى للقائد الأعلى للقوات المسلحة



وأثناء ذلك تسلت الدموع من عيني «الملكة نازلى». لكنها مالبت أن تماكت أعصابها. أما «فتحية» فقد اغرورقت عيناها بالدموع. بينما كان «رياض» يوقع على وثيقة الزواج. وماكاد ينتهى حتى قبلها وهمس فى أذنها، فتماكت أعصابها. وبعد انتهاء مراسم العقد قدم «رياض غالى» إلى زوجته هديتين ثمينتين إحداهما خاتم الزواج وهو مصنوع من البلاتين، ومرصع بثلاث قطع من الماس دقيقة الصنع وقد نقشت عليه كلمة «أحبك». أما الهدية الثانية فكانت مشبكاً متوسط الحجم من البلاتين المرصع بالماس. ثم توجه العروسان وبصحبتهما «الملكة نازلى» إلى حيث قطعاً كعكة الزواج. وبعدها بدأ الحفل وتناول المدعوون عشاءً فاخراً اشترك العروسان فى اختيار قائمته.

واستمر الرقص حتى السادسة من

صباح الجمعة، وصعد الأفندى والبرنسياسة إلى الجناح الكبير الذى أعد خصيصاً لنزولهما عقب زواجهما. وصرح «رياض غالى» عقب زواجه لأصدقائه أنه يعتزم قضاء شهر العسل فى إحدى جزر «هونولولو» فى المحيط الهادى؛ وهى تقع إلى الشمال الشرقى من جزر «هاواى»، التى أمضت فيها الأميرة «فائقة» - شقيقة زوجته - شهر العسل مع زوجها «فؤاد أفندى صادق». وقال مندوب «الأهرام» الخاص فى «سان فرانسيسكو» إن الأميرة «فتحية» كانت تبسم للمدعوين وتحاول إخفاء تأثرها، وأن عيني جلالة «الملكة نازلى» كانتا مغرورقتين بالدموع، وهى «تشيع» ابنتها إلى «رياض غالى».

وقد ثبت فيما بعد أن مندوب «الأهرام» لم يخطئ، ولكنه كان يتنبأ!

وقبل يوم واحد من الاحتفال بزفاف الأميرة «فتحية» وفى يوم الأربعاء ٢٤ مايو (آيار) ١٩٥٠، غادرت البرنسياسة «فائقة» وزوجها «فؤاد أفندى صادق» مدينة «سان فرانسيسكو» فى طريقهما إلى «القاهرة»، تنفيذاً للإنذار الذى وجهه مجلس البلاط إلى الأميرة، بأن تعود إلى «مصر» فوراً وإلا نظر المجلس فى أمرها.

ولم يكن تحديد موعد الرحيل خالياً من المعنى، أو بعيداً عن التدخل، إذ كانت السفارة المصرية بـ «واشنطن» هى التى قامت بحجز الأماكن للأميرة وزوجها على الطائرات، وحددت خط سير الرحلة، فى إشارة واضحة إلى أن التزامهما بقرار التحريم الذى أصدره الملك «فاروق» ضد البرنسياسة الأخرى والأفندى الآخر، شرط أساسى للعفو



مونتق الزوج الباكستاني، يضع كفه فوق كفي العروسين فتحية ورياض غالى بعد إتمام عقد القران

«فندق فيرمونت» حيث قاما بتوديع الملكة الوالدة وتهنئة العروسين المطرودين من رحمة القصر، لينطلقا من هناك إلى المطار من دون أن يكون في وداعهما أحد، سواء من حاشية الملكة أو من العاملين بالقنصلية المصرية بـ«سان فرانسيسكو».

وكان قرار «الملكة نازلي» بتشجيع الأميرة «فوقية» على الاستجابة للإنذار الذي وجهه إليها مجلس البلاط، أحد الأدلة على أنها استطاعت أن تملك زمام غضبها. فبرغم طبيعتها الهستيرية وتصاعد الأزمة بينها وبين ابنها، إلا أنها لم تشأ أن تلد في الخصومة؛ بأن تحرض «فائقة» على البقاء معها أو على تحدى إرادة شقيقها. وأبت أن تتخذها ساترا تحارب من ورائه معركتها ضد الابن العاق، حتى لاتعرضها للعقوبات التي تعرضت لها شقيقته، والتي كانت الأم تدرك - رغم ما أبدته من استهانة

عنهما. ومالم تكن «فائقة» هي التي اختارت هذا الموعد لتسافر فيه، فمن المؤكد أنها رحبت به، لأنه جنبها الحرج إذ لم يكن في استطاعتها أن تشهد حفل زفاف شقيقتها وإلا اعتبر «فاروق» ذلك تمرداً على قراراته. ولم يكن في استطاعتها أن تكون في «سان فرانسيسكو» ثم تقاطع الحفل، حتى لاتجرح مشاعر شقيقتها الصغرى أو تزيد من شعورها بالمرارة لتخلي الجميع عنها.

ويبدو أن موعد السفر قد تحدد فجأة، وبعد أن تقرر تقديم موعد الزفاف من الأحد ٢٨ إلى الخميس ٢٥ مايو (آيار) ١٩٥٠، إذ لم يعلم به الصحفيون الذين كانوا يتابعون تطورات الأزمة على الجبهة الأمريكية، إلا صباح يوم السفر، حين أخطرت الأميرة إدارة الفندق الذي كانا يقيمان به برحيلهما، ثم غادرتة وزوجها إلى



١٩٥٠: محمد حسنين هيكل رئيس
تحرير «آخر ساعة»

بها - مدى مايمكن أن تحدثه من قلاقل
فى حياة بناتها. وهو ماشهدت به
الأميرة «فائقة» نفسها التى نفت أن
تكون والدتها قد عارضت فى سفرها
وأضافت:

- بالعكس، فعندما قلت لها: إننى
أريد العودة إلى مصر، رحبت بذلك
وشجعتنى على تنفيذه فوراً.

ولعل «الملكة نازلى» وجدت فى
استعداد الملك للموافقة على زواج إحدى
شقيقاتيه من أحد الأفنديين نصف
انتصار يعوض نصف الهزيمة التى
منيت بها لرفضه زواج الأخرى، بل إن
هذه الموافقة تفقد هذا الاعتراض
مبرراته. وقدرت فضلاً عن هذا أن
عودة «فائقة» إلى مصر يمكن أن تخفف
من حدة غضبه، وقد تستطيع إقناعه
بعدم تصعيد العقوبات ضد شقيقتها
وزوجها ووالدتها، إذ لم يكن التدهور
قد لحق علاقة «فائقة» به بنفس الدرجة
التي تدهورت إليها علاقته بالآخرين،
ربما لأنها على العكس منهم قد
تصرفت بدرجة عالية من الاتزان
والقدرة على ضبط النفس، فلم تشارك
فى حرب الدعاية بين «القاهرة» و«سان
فرانسيسكو» برغم المطاردات العنيفة
التي تعرضت لها من مراسلى الصحف
الأمريكية الذين ظلوا يلاحقونها حتى
وهى فى عرض المحيط الهادى، حين
كانت فى طريقها إلى جزر «هاواى»
لتمضى شهر العسل. لكنها أدركت
منذ عقدت قرانها فى ٥ إبريل
(نيسان) ١٩٥٠، أن تحويل الزواج إلى
قضية «رأى عام» سوف يزيد الأمور
سوءاً، فلم تفتح فمها بكلمة وأبدت
استعدادها للعودة هى وزوجها إلى
مصر إذا طلب إليهما ذلك.

وفى مطار «لاجوا-وارديا» بـ
«نيويورك» بدت أولى بشائر الانفراج

التي دلت على أن الأميرة - رغم زواجها
دون إذن الملك - لاتزال تتمتع
بالامتيازات التي يمنحها إياها اللقب، إذ
وجدت فى انتظارها هى وزوجها
مندوبين عن القنصلية المصرية فى
المدينة وعن السفارة المصرية فى
«واشنطن»، وبعد أن تناولا طعام الغداء
فى أحد الفنادق القريبة عادا إلى المطار
ليستقلا طائرة أخرى غير التي عبرت
بهما القارة الأمريكية من غربها إلى
شرقها، لتعبر بها هذه المرة المحيط
الأطلسى من غربه إلى شرقه، فوجدا
فى وداعهما فضلاً عن مندوبى
القنصلية والسفارة «محمود فوزى بك»
مندوب مصر الدائم فى هيئة الأمم
المتحدة، وحشداً ضخماً من الصحفيين
انهالوا على الأميرة «فائقة» بالأسئلة،
بينما كانت أضواء آلات التصوير تكاد
تغشى بصرها.

وتركزت الأسئلة عن مدى صحة
الأنباء التي ترددت عن أنها تحمل
رسالة خاصة من الملكة الوالدة إلى الملك
«فاروق»، وأنها ستلتمس من الملك
الصفح عن شقيقتها «فتحية». لكنها
رغم عنف الهجوم رفضت أن تجيب إلا
بعبارات اعتذار عن الإجابة، ورجاء
بإعفائها من الأسئلة. وفيما بعد قالت
للصحفى الوحيد الذى صاحبها فى
المرحلة الأخيرة من رحلتها بين «روما»
و«القاهرة»، وهو «محمد حسنين هيكل»
مندوب «أخبار اليوم»:

- المسألة واضحة، فأنا فى الطريق
إلى الوطن لكى أقابل جلالة الملك.
ولست أظن أنه من اللياقة أن أفتح فمى
بكلمة واحدة قبل أن أقابل أخى وأشرح
له كل شىء.

وفى اللحظة التي بدأت فيها مراسم
زفاف البرنسياسة «فتحية» و«رياض
أفندى غالى» فى أقصى الغرب، كانت



٣١ مايو ١٩٥٠: الأميرة فائقة والأستاذ
فؤاد صادق ينزلان من الطائرة التي
أقفلتهما من نيويورك إلى روما

عن ألمها بسبب ماوصفته بأنه «سوء التفاهم الذى أدى إلى ماحداث»، وأضافت فيما يمكن اعتباره رسالة اعتذار علنية أرادت أن تدعم بها جهود الوساطة:

- إن الملك طيب القلب، عظيم الذكاء، عطف سريع التفاهم، وأن التقارير المثيرة التى نشرتها الصحف الأمريكية قد زادت من غضبه. ولهذا فكل ما آمله أن يفهم جلالته الأمر على حقيقته فيصفح عن شقيقته «فتحية» وزوجها «رياض غالى»، حتى تسعد فى حياتها وحتى يلتئم شملنا مرة أخرى فى القاهرة، فإننى أشعر بحنين شديد إلى وطنى، وبرغبة عظيمة فى رؤية ابنى.

وفى تلك الأثناء كانت «فتحية هانم فؤاد» وزوجها «رياض أفندى غالى» يغادران «سان فرانسيسكو» إلى «لوس أنجلوس» ليبحرا منها عبر المحيط الهادى إلى «هونولولو» عاصمة جزر «هاواى» ليمضيا شهر العسل على قمم جبالها البركانية، وشواطئها المرجانية.

ولم يعد الزوجان، إلا بعد شهرين، وفى يوم ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٥٠. وفى صباح اليوم التالى لعودتهما

طائرة البرنسيصة «فائقة» و«فؤاد أفندى صادق» تهبط فى مطار «لشبونة» فى أقصى الشرق. أما وقد أصبح الاثنان فى مكان يبعد عن مكان ارتكاب جريمة الزواج آلاف الأميال، فقد كان طبيعياً أن يستريحا من عناء الرحلة الشاقة، فباتا الليلة فى العاصمة البرتغالية، وغادراها فى الصباح إلى «مدريد» حيث كان مقرراً أن يغادراها بعد نصف ساعة إلى «روما»، ومنها إلى «القاهرة» ليصلا إليها فى الساعة السادسة من صباح السبت ٢٧ مايو (آيار) ١٩٥٠.

لكن الطائرة ماكادت تهبط فى مطار العاصمة الأسبانية، حتى شعرت الأميرة «فائقة» بتعب مريع، وآلام شديدة فى أذنها بعد سفر شاق استغرق حتى ذلك الحين ٣٦ ساعة متواصلة. ومع أنهما لم يكونا قد حصلا على تأشيرة دخول إلى «مدريد» إلا أن السفارة المصرية، التى كان «فؤاد صادق» قد عمل بها من قبل، حلت المشكلة. وقرر الزوجان البقاء لعدة أيام فى المدينة التى كانت أول مرافئ السلوان، التى لجأ إليها الزوج عندما رفض الملك «فاروق» أن يزوجه «فائقة» قبل ذلك التاريخ بثمانى سنوات.

وفى «مدريد» قرأ الاثنان تصريحات «الملكة نازلى» التى أدلت بها عقب انتهاء حفل زفاف «فتحية» و«رياض»، فتأكد لهما أن إلحاح الصحفيين فى السؤال عن دور تقوم به الأميرة «فائقة» فى الوساطة بين الملك «فاروق» وفريق «سان فرانسيسكو» لم يأت من فراغ. فقد ألحت الملكة الوالدة إلى ذلك عندما سئلت عن التطورات المتوقعة بعد إتمام الزواج، فقالت إنها تعلم علم اليقين أن جلالة الملك «فاروق» لا يسعى إلا إلى سعادتها وسعادة شقيقته، وأن الألم الذى يحس به لا يقل



١٩٤٧: الأميرة فائقة عند وصولها إلى أمريكا وكانت في الحادية والعشرين من عمرها. توفيت عام ١٩٨٣ عن ٥٧ عاما
١٩٤٩: الوجهة فؤاد صادق عند وصوله إلى نيويورك قادماً من ستوكهولم

منحه إذن إقامة دائمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا أصبح «رياض غالى» - الذى لم يمارس السياسة يوماً - لاجئاً سياسياً. ولكن لأسباب عاطفية كما ينبغي لرجل كان زملاؤه يستشهدون دفاعاً عن الدستور والاستقلال، فى الوقت الذى كان هويمضى أوقاته فى «بار شطورة» مع الراقصة «سنية شوقى».

بعد منتصف ليلة الثلاثاء ٣٠ مايو ١٩٥٠، وصلت الأميرة «فائقة» إلى مطار «شامبينو» فى «روما» قادمة من «مدريد» بعد أن أمضت بها ثلاثة أيام وقصّدت على الفور إلى الجناح الذى حجزته السفارة المصرية لها ولزوجها فى فندق «الجراند أوتيل»، وعندما نزلا فى الضحى إلى بهو الفندق وجدا أمامهما «محمد حسنين هيكل» المحرر بـ «أخبار اليوم» وعندما سأل الأميرة عن شعورها قالت:

- مأجمل أن يعود الواحد إلى بلده بعد غياب أربع سنوات. إننى لم أر «فوزية» منذ أكثر من سبع سنوات. ولم

إلى «سان فرانسيسكو»، غادرها «رياض غالى» إلى نيويورك، بصحبة أحد كبار المحامين. ودلف الاثنان إلى مكتب المستر «بروس باير» مدير إدارة الهجرة الأمريكية لبحثا معه عن حل لمشكلة إقامة «رياض» فى أمريكا فى ضوء القرارات التى كان متوقعاً صدورها عن «مجلس البلاط»، وكان منعقداً فى ذلك اليوم.

وكان «رياض غالى» قد طلب من إدارة الهجرة فى أعقاب سحب جواز سفره المصرى مدّة إقامة فى الولايات المتحدة متعللاً بأن قضيته معروضة على «مجلس البلاط»، وأن من الإنصاف له إعطاءه مهلة لحين صدور الحكم النهائى فيها، فسمحت له الإدارة بالبقاء حتى أول أغسطس (آب) ١٩٥٠.

وانتهى البحث عن حل للمشكلة بطلب جديد قدمه «رياض» إلى إدارة الهجرة، راجياً اعتباره شخصاً بلا وطن. مبرراً ذلك بأنه إذا عاد إلى مصر فسوف يضطهده خصومه السياسيون، وربما يُقتل. وهو سبب يدعو فى نظر القانون الأمريكى لا إلى إجابة طلبه فحسب، ولكن كذلك إلى



٤ يونيو (حزيران) ١٩٥٠: الملك فاروق
يتوسط الأميرة فائقة وفؤاد صادق بعد
التصديق على زواجهما

طلبت منها أن تكتب لها كلمة في الأتوجراف. وكان كله يعكس حالة التوتر الداخلي التي كانت تعاني منها الأميرة «فائقة»، ولعلها لم تكن واثقة حتى تلك اللحظة من النتيجة التي سوف تتطور إليها الأحداث. وقالت المضيقة: بعد خمس دقائق سنهبط إلى مطار «فاروق». في تلك اللحظة - طبقاً لوصف «محمد حسنين هيكل» - امتدت أصابع الأميرة تداعب قفل حقيبة يدها ثم تمتد أصابعها فتبحث داخلها وتخرج منها مصحفاً صغيراً ضغطته بين كفيها وهي تقول: يارب يارب أنت تعلم ما بنفسى. ورفعت الأميرة عينيها

أر «فائزة» منذ أكثر من أربع سنوات، ولم أر جلالة أخی طوال فترة غيابي عن الوطن. وأخشى أن أبكى حين أراهم. وفي التاسعة والنصف من مساء الأربعاء غادرت الأميرة «روما» في طريقها إلى القاهرة. وعندما صعدت إلى الطائرة وجلست وبجوارها زوجها وجدت في المقعدين المجاورين لهما «محمد حسنين هيكل» و«محمد يوسف» - مصور «أخبار اليوم» - فأخذا يرصدان بالكلمة والصورة، كل ما قالته وما فعلته خلال الساعات التي استغرقتها الرحلة: الكتاب الذي قرأته والعشاء الذي تناولته، والطفلة التي



٤ يونيو (حزيران) ١٩٥٠: العروسان
البرنسيصة فائقة وفؤاد بك صادق
يقبالان التهنئة بعد أن عبّرا الأزمة

وعادت إلى وطنها بصحبة الرجل الذي أحبته ورغبت في زواجه إلا أن الآمال التي بعثها في نفسها حرص «جلالة أخيها» على أن يوفد رئيس ديوانه بالنيابة - «حسن يوسف باشا» - وناظر الخاصة الملكية - «نجيب سالم باشا» - ومحافظ العاصمة - «محمود غزالي بك» - ليكونوا في استقبالها هي وزوجها بالمطار، مالبثت أن تراجعت قليلاً، عندما علمت أن التعليمات التي لديهم تقضى بالتفرقة مؤقتاً بين

إلى السماء، وكان القمر بدرًا وبدأت النجوم شاحبة في ضوء القمر، ثم همست الأميرة مرة ثانية: يارب وكانت عيناها مملوءتين بالدموع! في اللحظات الأولى من صباح يوم الخميس ٣١ مايو (آيار) ١٩٥٠، وبعد رحلة شاقة استغرقت ثمانية أيام، لمست أقدام البرنسيصة «فائقة» أرضاً مصرية لأول مرة منذ أربع سنوات. ورغم سعادتها البالغة لأنها نجت من العاصفة التي أحاطت بزواج شقيقتها،



١٩٤٧: الأميرة فائقة كما كانت تبدو عند وصولها إلى أمريكا..

المرهفة التي كانت تنتظر كلمة الملك، فبعد ساعات من وصولهما استقبل الملك «فاروق» الزوجين. حيث اجتمع بهما اجتماعاً طويلاً لم تدع تفاصيله، وإن كان من العسير منطقياً تصور أن أحدهما، أو كليهما، قد وجد من المناسب أن يثير شيئاً في هذا اللقاء يتعلق بالزواج الآخر، أو أن يبلغ الملك رسالة من الملكة الوالدة أو من «فتحية» هانم فؤاد». والأرجح أنهما حرصا على أن يغسلا أيديهما من الإثم الذي ارتكبه فريق المتمردين على إرادته في «سان فرانسيسكو»، حتى لايسيئا إلى موقفهما. وقد اقتصرت البيانات الرسمية التي نشرت عن هذا اللقاء على القول: بأن البرنسياسة «فائقة» قد شرحت للملك ظروف زواجها وملابساته على حقيقتها. وأن «فؤاد أفندى صادق» قد حرص «على أن يؤكد أنه لم ينس في كل هذا ولاءه للذات الملكية الكريمة، ولا إخلاصه للبيت المالك الكريم». أما الملك فقد كان - كما ذكرت الصحف - حريصاً على أن يتأكد بنفسه «من أن الظروف والملابسات التي اكتنفت الزواج قد دارت في نطاق التقاليد الإسلامية والعرف الذي جرت عليه البلاد» وعندما اتضح له ذلك وافق على الزواج.

لكن الأمر كان يتطلب بعد هذا، بحثاً قانونياً وفقهياً للمواءمة بين قيام حالة الزوجية الفعلية بين البرنسياسة «فائقة» و«فؤاد أفندى» وبين الشكل القانوني والاجتماعي، بحيث يتم تصحيح الأخطاء التي أدت إلى إتمام الزواج قبل الحصول على موافقة الملك، دون أن يستفيد فريق المتمردين على الإرادة الملكية في «سان فرانسيسكو» من هذا التصحيح على أي صعيد، قانوني أو

الزوجين حتى الانتهاء من بحث موقفهما.

وهكذا غادر الزوج الأفندى المطار إلى منزل أسرته، بينما توجهت الزوجة البرنسياسة إلى «قصر الدقي»، وهو القصر الذي بناه جدها لأُمها «عبد الرحيم صبرى باشا»، وكانت تقيم فيه مع شقيقتها «فتحية» ووالدتهما قبل رحيلهن جميعاً إلى أمريكا في عام ١٩٤٦.

ومع أن الأسماع في كل أنحاء البلاد كانت كلها - كما ذكرت «الأهرام» - مرهفة لسماع كلمة الملك في هذا الزواج، إلا أن أحداً لم يكن يتوقع مفاجآت دراماتيكية، ليس فقط لأن الحالة الزوجية بين الاثنين كانت قائمة منذ شهرين، بحيث يصعب فصمها أو اعتبارها غير شرعية، أو لأن زواجهما قد استثنى من الحملة الصحفية التي شنت على الزواج الآخر، بل لأن الجميع - بمن فيهم الملك «فاروق» نفسه - كانوا يدركون أن الاعتراف بزواج البرنسياسة «فائقة» من «فؤاد أفندى صادق» ضرورة من ضروريات التوازن في الموقف، لأن اعتراض الملك على زواج شقيقة واحدة، من أربع شقيقات، يمكن قبوله اجتماعياً. بعكس لو شمل الاعتراض اثنتين، بما يوحى بأن هناك تمرداً على سلطته الأسرية يخل من هيئته. وفضلاً عن أن هذه الموافقة كانت توحى بموضوعية وعدالة الموقف الذي اتخذته من الزواج الآخر، فقد كانت كذلك ضرورية لتكذيب كل الاتهامات التي وجهت للملك في الصحف الغربية بأنه غير ديمقراطي، يؤمن بأرستقراطية الدم، ويتعالى على شعبه، ويرفض زواج شقيقاته من الأفندية وأبنائهم.

ولم يطل الانتظار بالأسماع



٣٠ مايو ١٩٥٠: الأميرة فائقة تنزل من الطائرة وخلفها زوجها فؤاد أفندي صادق في مطار روما

شرعى أو دعائى. وهو ما انشغل به فريق من رجال القانون بالقصر وبالحكومة، بمعونة عدد من الأعضاء الشرعيين بـ «مجلس البلاط».

وقد دار بحث هؤلاء الخبراء حول مدى «قانونية» و «شرعية» عقد الزواج الذى أبرم بين الاثنين فى «سان فرانسيسكو» فى ١٥ إبريل (نيسان) ١٩٥٠. وانتهى بحثهم إلى أن العقد «غير قانونى» لإبرامه قبل الحصول مسبقاً على إذن الملك. ولم يكن تجاهل ذلك ممكناً لمخالفته الصريحة لنص المادة السادسة من قانون الأسرة المالكة من جانب، ولأن هذا التجاهل قد يسبغ صفة القانونية على عقد زواج البرنسيية «فتحية» من «رياض غالى». فضلاً عن أن تصحيحه كان لحسن الحظ سهلاً، إذ إن القانون ذاته كان يعطى الملك سلطات واسعة فى هذا المجال استند إليها فأصدر أمراً ملكياً بالموافقة على الزواج، أبلغ رسمياً إلى رئيس الديوان ورئيس الوزراء، وتم تسجيله بالسجل المعد لذلك بالديوان الملكى.

لكن الأمر لم يكن بالسهولة ذاتها فيما يتعلق بمدى شرعية الزواج من الناحية الدينية. فقد كان الملك حريصاً على ألا يعترف بهذه الشرعية حتى لا تستفيد البرنسيية «فتحية» من هذا الاعتراف. إلا أن عدم الاعتراف به كان يعطى إحياءات غير مقبولة عن طبيعة المعاشرة الزوجية التى تمت بين الاثنين منذ ذلك التاريخ. ثم توصل الخبراء إلى نظرية تقول: بأن الزواج الذى عقد بين الأميرة وزوجها فى الخارج، هو زواج صحيح شرعاً، ولكن ذلك لا يحول دون توكيده بالتصادق على العقد الذى أبرم بالخارج بعقد جديد، يهدف إلى «إقرار

الزوجية وتثبيتها». فهو ليس عقد زواج جديد، لأن الزوجية قائمة فعلاً ولكنه «عقد تصادق على زوجية قائمة».

ولما كان «مجلس البلاط»، وهو صاحب الاختصاص فى مسائل الأحوال الشخصية فيما يتعلق بأعضاء البيت المالكة، قد تعود - بقرار سابق منه - أن ينبى عنه فى مباشرة عقود الزواج والطلاق والتصادق، أكبر أعضائه الشرعيين - وهو شيخ الأزهر - فقد أبلغ ديوان الملك فى مساء يوم السبت ٣ يونيو (حزيران) ١٩٥٠ الشيخ «عبد الرحمن حسن» - وكيل الجامع الأزهر - بأن يحضر إلى «قصر القبة» قبل ظهر اليوم التالى ليقوم نيابة عن شيخ الأزهر، الذى كان مريضاً، بتوثيق عقد التصادق على الزواج. وفى اليوم نفسه أصدر الملك قراراً بالإععام على «فؤاد أفندى صادق» برتبة البكوية من الدرجة الثانية، وأصبح يلقب منذ ذلك الحين بـ «حضرة صاحب العزة محمد فؤاد صادق بك».

وفى الحادية عشرة من صباح يوم الأحد ٤ يونيو (حزيران) ١٩٥٠ توجه الشيخ «عبد الرحمن حسن» وكيل الجامع الأزهر إلى «قصر القبة»، الذى كان الملك قد أمر بتزيين مداخله وطرقاته بعقود الأزهار والورود. وفى بهو القصر الكبير وجد عدداً قليلاً من كبار رجال الملك، كان من بينهم رئيس الديوان وناظر الخاصة الملكية و«عبد اللطيف طلعت باشا» كبير الأمناء، و«كريم ثابت باشا»، المستشار الصحفى للملك، وآخرون من رجال الحاشية، فضلاً عن «فؤاد صادق بك». وبعد قليل وصلت الأميرة «فائقة» قادمة من



الأميرة فوزية ابنة الملك فاروق تقبل
عمتها الأميرة فائقة مهنئة بالتصديق
على زواجها وقد وقفت فريال يحتضنها
الملك في انتظار دورها

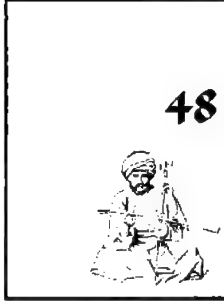
دعوة الشريعة الإسلامية إلى بناء الأسرة وحفظ كيانه، ثم أجرى صيغة عقد التصديق، وهي لا تختلف عن صيغة الزواج، إلا أن وكيل الزوجة، وهو الملك، ذكر في مجلس العقد أنه يقر الزوجية القائمة بين شقيقته و«فؤاد صادق» ويباركها وذكر الزوج صيغة القبول الشرعية، ثم انحنى مرة أخرى على يد الملك فقبلها. فقال له: مبارك، وربنا يديم الخير والتوفيق.

وعلى إثر ذلك تلا الشيخ «عبد الرحمن حسن» صيغة الإقرار وتنص على:

«قصر الدقي» بصحبة شقيقتيها الأميرتين «فوزية» و«فائزة» وزوجيهما «إسماعيل شيرين بك» و«محمد علي رءوف». وتوجهت الأميرات الثلاث إلى الحرم، بينما انضم الزوجان إلى المجتمعين بالبهو الكبير.

وفي الساعة الثانية عشرة دخل الملك على المجتمعين فصافحهم. وانحنى «فؤاد صادق» على يده فلثمها. تبادل الملك معهم حديثاً قصيراً أنهاء بأن طلب من وكيل الأزهر البدء في إجراءاته، فألقى الشيخ خطبة قصيرة تحدث فيها عن

ولعله كان
مخططا لحملة
التشهير ضد
البرنسييسة
والأفندى
والملكة الأم، أن
تستمر على
امتداد



48

الأسابيع العشرة التى فصلت بين
جلستى «مجلس البلاط» - الأولى ١٦
مايو (آيار) والثانية فى ٣١ يوليو
(تموز) ١٩٥٠ - لولا تداعى الأعراض
الجانبية التى أثبتت أن الذين عارضوا
فيها كانوا على حق، حين توقعوا أن
تشجع الحملة خصوم القصر
السياسيين، على الدخول فى الحلبة
فتسقط هيبة الأسرة المالكة، وتلتهم
النار الجميع.

وكان «كريم ثابت باشا» - المستشار
الصحفى للديوان الملكى - ومخطط
الحملة الإعلامية ضد «الملكة نازلى» هو
أول الذين أمسكت النيران فى ملابسهم،
فشغلته عن المعركة التى كان يقودها،
بعد أن تلقى الهجوم من الخلف.

حدث ذلك بالمصادفة التى لا تخلو
من تعمد، ولا تخلو كذلك من دلالة،
وبسبب احتكاك بين ثلاث مؤسسات،
مالبت أن سمع له دوى هائل هز مصر
كلها.

أما المؤسسة الأولى، فهى
«مستشفى المواساة بالإسكندرية»،
التي كانت - ولا تزال - واحدة من أشهر
دور العلاج فى مصر. وهى تحمل اسم
جمعية خيرية، تحمس لإنشائها - عام
١٩١٠ - فريق من أهل الإسكندرية،
بهدف جمع تبرعات لتقديم معونات
للفقراء والمعوزين، ومواساة من
يتعرض منهم للشدائد، لذلك اختاروا له
اسم «جمعية المواساة».

إنه فى يوم الأحد ١٨ شعبان سنة
١٣٦٩ الموافق ٤ يونيو (حزيران) سنة
١٩٥٠ بسراى القبة العامرة، بتوفيق
الله ورعايته، وبتشريف حضرة
صاحب الجلالة مولانا الملك «فاروق
الأول» ملك مصر، قد حصل التصديق
على قيام الزوجية الصحيحة بعقد
زواج شرعى بين حضرة صاحبة
السمو الملكى الأميرة «فائقة» كريمة
حضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك
«فؤاد الأول» ملك مصر، وصاحب
العزة «محمد فؤاد صادق بك» بن
المرحوم «أحمد صادق بك» بن المرحوم
«الفريق محمود صادق باشا»، على
صداق قدره اثنا عشر ألف جنيه، وقدم
التصديق على هذا الوجه بوكالة حضرة
صاحب الجلالة مولانا الملك «فاروق
الأول» عن سمو الأميرة الزوجة، وقد
حضر الزوج بنفسه.. وذلك بشهادة كل
من معالى «عبد اللطيف طلعت باشا»
كبير الأمناء وحضرة صاحب السعادة
«محمد نجيب سالم باشا» ناظر خاصة
جلالة الملك ومدير الأوقاف
الخصوصية.

وبعد أن وقع الملك و «فؤاد صادق»
والشاهدان على الوثيقة طاف خدم
القصر على الجميع بأكواب السوبيا
وعصير البرتقال والليمون وأقداح
القهوة. ثم اصطحب الملك أزواج
شقيقاته إلى الحرمك، حيث كانت
الأميرة «فائقة» وشقيقاتها فى
انتظاره، فهنأها بالزواج كما تلقت
تهانى الأميرتين الصغيرتين
«فريال» و «فوزية»، ابنتا الملك من
زوجته الملكة السابقة «فريدة».
وانصرف الجميع إلى «قصر الدقى»
ليتناولوا الغداء على مائدة البرنسييسة
التي لم تتحول إلى «هانم»، والأفندى
الذى تحول إلى «بك»!



عبد اللطيف طلعت باشا كبير الأمناء
بالقصر الملكى



محمد فهمى عبدالمجيد: مؤسس
مستشفى المواساة، ولد بالإسكندرية
ومات بها (١٨٩٠-١٩٤٣)

و«الملكة فريدة»، والأميرات الشقيقات بل ولأفراد الحاشية الملكية. وسرعان ما تفجرت المشاكل، بين مدير المستشفى - وصاحب فكرته - الدكتور «محمد أحمد النقيب» وبين رئيس الجمعية «محمد فهمى عبد المجيد»، الذى اعترض على عدم مطالبة المدير لأفراد الحاشية الملكية بنفقات علاجهم، مع أن الهدف من إنشاء الأقسام الاستثمارية بالمستشفى، كان الحصول على موارد تمكنه من الإنفاق على علاج الفقراء. وكان من رأى الدكتور «النقيب»، أن مجاملاته لرجال القصر، تفيد المستشفى، أدبيا وماديا، وتمكنه من الحصول على دعم حكومى، وتحفز الأثرياء على التبرع له، فضلا عما كان يتبرع به له الملك والأميرات، وأن مطالبتهم بنفقات علاجهم، أمر لا يليق. وانتهى الخلاف بفصل المستشفى عن الجمعية، فتحول إلى مستشفى خاص، تعيينه الحكومة، وبلدية الإسكندرية، بما يكفل له دفع مرتبات موظفيه، على أن يكون مستقلا عن وزارة الصحة، ويديره مجلس إدارة يمثل البلدية والوزارة ويستكمل بقية نفقاته، من تبرعات أهل الخير، ومن بينها يانصيب سنوى، كان ينظمه كل عام. وبعد سنوات قليلة من جلوس «فاروق» على العرش، أصبح مستشفى المواساة، إحدى المؤسسات المشمولة بالرعاية الملكية، وأصبح للملك جناح خاص فيه، ينزل به كلما تطلبت ظروفه الصحية ذلك، وتعددت زيارته له بمناسبة ومن دون مناسبة، ووصل اهتمامه به إلى حد أنه كان يحرس على أن يستعرض بنفسه طواقم الممرضات الأوروبيات الجدد، اللواتي ينضممن إلى هيئة التمريض وهو ما أثار الشكوك بأن وراء ذلك أهدافا جنسية.

وبعد حوالى عشرين عاما من تأسيسها رسخت خلالها أقدامها وتوسعت فى مشروعاتها الخيرية، اقترح طبيب من أعضائها - وهو الدكتور «محمد أحمد النقيب» - على مجلس إدارتها، إنشاء مستشفى عصرى كبير يقدم خدمة طبية متميزة ومدفوعة الأجر، فيجذب بذلك المرضى من أثرياء المصريين من المستشفيات الأجنبية، يحقق من عائد ذلك أرباحا تمكنه من تقديم خدماته للفقراء، من خلال قسم للعلاج المجانى الداخلى، وعيادة خارجية.

وفى خلال سبع سنوات كانت الجمعية، قد جمعت من أهل الخير، وحصلت على دعم من الحكومة، أموالا مكنتها من أن تقيم صرحاً طبيا مصريا يستطيع أن ينافس المستشفى الإيطالى، والمستشفى الإسرائيلى، والمستشفى السويسرى، وغيرها من المستشفيات التى كانت الجاليات الأجنبية قد أقامتها فى الإسكندرية، فى مستوى ماتقدمه من خدمات طبية لنزلائها.

وكان من حسن حظ الجمعية، أنها أتمت إنشاء المستشفى فى العامين الأخيرين من عهد «الملك فؤاد»، الذى لم يكن يحسن الظن فى القائمين عليه، بسبب دسائس «زكى الإبراشى باشا» - ناظر الخاصة الملكية والرجل القوى فى القصر آنذاك - فما كاد «الملك فؤاد» يغادر الدنيا، ويغادر «زكى الإبراشى» القصر فى أعقاب ذلك، حتى وجدت ترحيبا من رجل القصر القوى «أحمد حسنين باشا» الذى استطاع أن يقنع الملك «فاروق» بأن يضع المشروع تحت رعايته، باعتباره مشروعا مصريا، ينافس المشروعات الأجنبية الماثلة. فأصبح «مستشفى المواساة» المستشفى المفضل للملك، والملكة الوالدة



محمود محمد محمود رئيس ديوان
الحاسبة

وخلال تلك الفترة، تصاعدت مكانة الدكتور «محمد أحمد النقيب» لدى القصر بعد أن توثقت صلته بالملك الذي كان يثق بمهارته كطبيب، وكان من دلائل ذلك، أنه حرص على أن يكون من بين الأطباء الذين أشرفوا على علاجه عند إصابته في حادث القصاصين، وكان أحد الذين أنعم عليهم برتبة الباشوية بمناسبة شفاؤه. وفضلا عن أنه كان قد أصبح بمثابة طبيب خاص للأسرة المالكة، فقد أجرى للملك ثلاث عمليات جراحية، رفض فيما بعد - استنادا إلى شرف المهنة - أن يذكر شيئا عن طبيعتها أثناء محاكمته أمام محكمة الثورة عام ١٩٥٣.

وفي خريف ١٩٤٧، وأثناء إقامته في جناحه الخاص بالمستشفى، نجح الدكتور «النقيب» في إقناع الملك بأن يضع تحت رعايته مشروعاً جديداً كان يفكر فيه، وهو إقامة عيادة خارجية على أرض فضاء مجاورة لمستشفى المواساة، تحمل اسم «معهد فاروق الطبى»، وتحمس الملك للفكرة، وبدأت حملة تبرعات لتمويل إنشاء المعهد، خلال شهرى نوفمبر (تشرين الثانى) وديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٧، أسفرت عن جمع خمسين ألفاً من الجنيهاً، وبإشارة من القصر، دعمت وزارة الصحة المشروع بخمسين ألف جنيه أخرى.

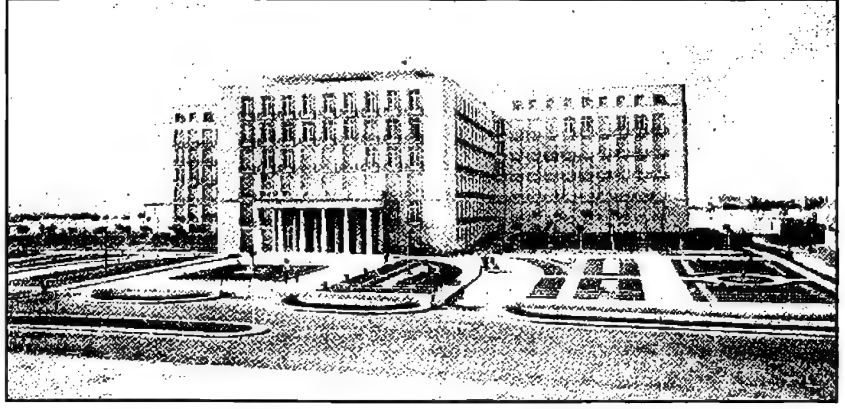
ومن هذا المبلغ صرف الدكتور «النقيب» خمسة آلاف جنيه، إلى صديقه، ورجل الحاشية القوى آنذاك «كريم ثابت باشا» بدعوى أنه قام بمجهود خاص للدعاية لجمع هذه التبرعات.

وكما ثبت فيما بعد، فإن «كريم ثابت» لم يكن قد قام بأى مجهود يستحق من أجله هذه النقود، التى لم

يقدم أى مستندات تحدد أوجه صرفها، فضلاً عن أن ما دون فى حسابات المستشفى كان مصطنعاً على نحو يدعو للشك ويتسم بالاستهتار البالغ بالقانون، فالإعانات التى يحصل عليها المستشفى تأتية من وزارة الصحة ومن بلدية الإسكندرية، وهما ليستا فى حاجة إلى دعاية حتى يؤدى مايلزمهما به القانون. واليانصيب الذى تجريه المستشفى يتولاه متعهد نظير نسبة معينة من صافى عائد البيع بعد خصم قيمة الجوائز، وهو الذى يتحمل نفقات الدعاية له.

من الناحية الشكلية بدأ صرف المبلغ كما لو كان «عمولة» منحت لسعادة الباشا، لأنه حفز عدداً من الأثرياء على التبرع لمشروع «معهد فاروق الطبى»، أما من الناحية الموضوعية، فقد كان المبلغ «منحة» من المال العام حصل عليها «كريم ثابت»، الذى قال فيما بعد فى مذكراته: إن الملك كان يعرف بالأمر ويوافق عليه.

وكان «ديوان الحاسبة» هو المؤسسة الثانية، التى وجدت نفسها طرفاً فى هذا الصدام، وهو هيئة مستقلة أنشئت فى عهد حكومة الوفد عام ١٩٤٢، لكى تشرف على تحصيل الإيرادات وإنفاق أموال الدولة فى الأغراض المخصصة لها، وقد أناط به قانون تأسيسه مهمة مراجعة المستندات المالية لوزارات الدولة ومصالحها، للاطمئنان إلى سلامتها، وإلى أن الإجراءات المنظمة لتحصيلها وإنفاقها روعيت على أن يقدم تقريره عن ذلك إلى مجلس النواب، وكان رئيس هذا الديوان يعين بمرسوم ملكى، ولا يعزل من منصبه إلا بموافقة مجلس النواب. وخلال السنوات الثماني التى تلت إنشائه، لعب الديوان



مستشفى المواساة بالإسكندرية بدئاً في
إنشائه في مارس (آذار) ١٩٣٢، وتم في
أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٥، وبدأ العمل
في نوفمبر ١٩٣٥

على أن المستشفى قد «صرف بموجب
الإذن رقم ١٥٢١٢ مبلغ خمسة آلاف
جنيه كمصاريف دعاية لسعادة «كريم
ثابت باشا»، ولم يستدل على استصدار
قرار من مجلس الإدارة بصرفه، كما
تقضى بذلك لائحة المستشفى، كما أن
المبلغ مدرج بدفاتر المصروفات من دون
إرفاق مستندات الصرف». وطلب
الديوان نص قرار مجلس الإدارة الذي
تم الصرف بموجبه، والتنبيه على إدارة
المستشفى بعدم صرف أى مبلغ يزيد
على ٣٠٠ جنيه، إلا بعد عرض الأمر
على مجلس الإدارة والحصول على
موافقته على الصرف، وأحالت وزارة
الصحة الملاحظات إلى المستشفى
وطلبت إليها الرد عليها.

وما كاد الخبر يصل إلى القصر
الملكي، حتى بدأت محاولات محمومة
لإقناع رئيس ديوان المحاسبة «محمد
محمود بك» بأن يحذف الملاحظة
الخاصة بـ «كريم ثابت» من تقريره،
الذي كان يجرى صف حروفه بالمطبوعة
الأميرية تمهيداً لتقديمه لمجلس النواب.
ومالبثت هذه الاتصالات أن وصلت
إلى ذروتها في مساء الأربعاء ١٨
إبريل (نيسان) ١٩٥٠ حين تلقى
«حسن يوسف باشا» - رئيس الديوان
الملكي بالنيابة - تعليمات بأن يلتقى
فوراً بصاحب المقام الرفيع «مصطفى

دورا مهما في التصدي لظواهر الفساد،
في وزارات الحكومة ومصالحها،
والهيئات الأهلية أو شبه الأهلية التي
تتلقى إعانات حكومية. لكن الأمر لم
يكن يخلو من أزمات بينه وبين تلك
الهيئات، إذا ما تشكك في سلامة
تصرفاتها المالية.

وكان نظام العمل في ديوان
المحاسبة، يقوم على إفاد مفتشين من
العاملين به، إلى الوحدات الإدارية
المختلفة لمراجعة كل إجراءاتها المالية،
فإذا وجد ما يدعو للانتقاد، كتب بذلك
إلى الهيئة المعنية، لكي تعمل على إزالة
المخالفات، فإذا فعلت سجل ذلك في
تقريره، وإلا فعلى الوزارة المعنية أن
ترد على هذه الانتقادات، حين يعرض
تقرير الديوان على مجلس النواب
لمناقشته.

قبل سبعة أشهر من تفجر قضية
البرنسيية والأفندى، وفي أغسطس
(آب) ١٩٤٩، انتقل أحد مفتشى الديوان
إلى «مستشفى المواساة» لمراجعة
حساباتها عن سنة ١٩٤٨. وأنهى
مهمته بعد أسبوعين، وظل الديوان
يراجع التقرير الذي كتبه حتى ٢٦
فبراير (شباط) ١٩٥٠، وفي هذا
التاريخ أرسل إلى وزارة الصحة
ملاحظاته عن نتيجة هذا الفحص، وهي
٢١ ملاحظة كانت العاشرة منها تنص



١٥ يونيو (حزيران) ١٩٥٠: حسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة، في حوار هامس مع مصطفى النحاس باشا أثناء الاحتفال بعيد ميلاد رئيس الوزراء بفندق سان ستيفانو بالإسكندرية

النحاس باشا» ليلبغه بأن الرغبة الملكية السامية تقتضى بإقالة رئيس ديوان المحاسبة من منصبه، لأنه يتناول صاحب الجلالة فى مجالسه الخاصة بما يسيئه. وأدرك «حسن يوسف» أن صاحب الرغبة السامية هو «كريم ثابت» المستفيد الوحيد من شلح «محمود محمد محمود» عن منصبه، فحاول أن يتصل من المهمة متعللاً بأن عزل رئيس ديوان المحاسبة هو من اختصاص مجلس النواب لا مجلس الوزراء، لكن الملك أصر على تنفيذ تعليماته من دون تسويق، فصعد «حسن يوسف» بالأمر والنقى برئيس «الوزراء فى داره بـ «جاردن سيتى» فى العاشرة من مساء ذلك اليوم، وأبلغه الرغبة السامية فوعده «النحاس» ببحث الأمر.

وفى صباح اليوم التالى توجه «فؤاد سراج الدين» وزير الداخلية إلى مكتب رئيس ديوان المحاسبة، ليلبغه بأنه كان فى منزل «النحاس» حين أوفد الملك رئيس ديوانه شاكياً من «تلسينه» على جلالته فى مجالسه الخاصة، واقترح عليه أن يلتقى بـ «حسن يوسف» لاستيضاح الأمر منه وتوضيحه له.

وفى اليوم التالى، وفى مكتب رئيس الديوان الملكى علم «محمود محمد محمود»، مما قاله له «حسن يوسف»، أن القصر عاتب عليه لأنه لم يستأذنه قبل أن يدرج فى تقريره واقعة تتعلق بذمة أحد المقربين من صاحب الجلالة. وحدث ماكان يتوقعه الذين يعرفون مدى اعتزاز رئيس ديوان المحاسبة بنفسه واعتداده بكرامته، إذ ماكاد يسمع الملاحظة الملكية حتى اندفع يؤكد بأنه لم يقبل القيام بمهمته فى - صيف ١٩٤٩ - إلا بعد أن حصل على

تأكيدات بأن يده ستطلق فى إثبات ماترى إثباته من ملاحظات على حسابات الدولة، وبأن أحداً لن يتدخل فى عمله، فإذا كانت هناك نية للعدول عن هذه التأكيدات فإن استقالته فى جيبه. ثم أضاف قائلاً: إنه على أى الأحوال قد أنهى تقريره وأرسله إلى المطبعة.

وعندما سأل «حسن يوسف» عن رأيه فيما لو قدم «كريم ثابت»، قبل طبع التقرير، مستندات تثبت استحقاقه للحصول على ذلك المبلغ. أدرك رئيس ديوان المحاسبة أنه أمام طلب صريح بحذف الواقعة من تقريره مقابل أن يتقدم الباشا بمستندات لم يكن عسيراً عليه اصطناعها تبرر استحالته للأموال العامة، فخرج من مكتب رئيس الديوان ليقدّم فى اليوم نفسه وهو ٢٠ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ استقالة قال فيها فى إيجاز مثير للشكوك: «إن ظروفًا خاصة تجعل من العسير على الاستمرار فى عملى».

وحاول «النحاس» و«سراج الدين» إثناء عن الاستقالة ووعده بتوفير الضمانات التى تكفل له الحرية فى عمله، لكنه أصر على موقفه لكى يتوقّى كل احتمالات التدخل فى المستقبل.

وكان طبيعياً أن تثير استقالة «محمود محمد محمود» الشكوك، وأن تضاف الأقاويل؛ التى تناثرت عن أسبابها إلى موجة الشائعات العاتية التى كانت تتحدث عن استغلال المقربين من الملك لنفوذهم واستيلائهم على الأموال العامة، فترفعها إلى ذروة غير مسبوقة، وأن تثير شهية المعارضين، الذى كانوا لايزالون تحت تأثير صدمة تولى الملك عنهم، وتحالفه مع حزب الوفد، وخاصة أنها تتعلق بالرجل الذى كان وسيطاً فى صفقة هذا التحالف،



١٩٥٠: كريم ثابت باشا يجلس على المقعد الملكي في احتفال أناهه الملك عنه في حضوره

النواب»، وهو يمثل عنصر التجديد، لذلك هبط الدستور بشرط سن العضو فيه إلى ٣٠ سنة، وأطلق حق الترشيح لعضويته أمام كل المقيدين في جداول الانتخابات من دون اشتراط أية فئات محددة، وحدد مدة العضوية فيه بخمس سنوات فقط.

ويتساوى المجلسان في الاختصاصات، فلا يجوز إصدار قانون إلا إذا وافق عليه كل منهما بالأغلبية، ولكل عضو في أى مجلس منهما حق استجواب الوزراء، فيما عدا سحب الثقة من الوزارة، واتهام الوزراء، وإقرار الميزانية، فقد اختص بها الدستور مجلس النواب وحده بحكم أنه يمثل الأمة، وبحكم أن الملك لا يملك سلطة تعيين أى عضو من أعضائه.

وعلى العكس من مجلس النواب، الذى أعطى الدستور للملك حق حله، على أن تجرى الانتخابات خلال شهرين من صدور قرار الحل، فليس من حقه حل مجلس الشيوخ تحت أى ظروف، وإن كان تعطيل مجلس النواب يترتب عليه تلقائيا. وطبقا لنص الدستور - وقف جلسات مجلس الشيوخ.

وكان مجلس الشيوخ - يوم نشبت الأزمة - قد انتخب فى ٧ مايو (آيار) ١٩٣٦ فى أعقاب انهيار الانقلاب الدستورى الذى قاده «إسماعيل صدقى باشا» فى بداية الثلاثينيات، وعودة دستور ١٩٢٣. وفى ٧ مايو (آيار) عام ١٩٤١، وبعد مرور خمس سنوات على تشكيله، حل موعد التجديد النصفى الأول له، فأجريت قرعة لإسقاط نصف الأعضاء المنتخبين، ونصف الأعضاء المعينين. واعتذرت حكومة «حسين سرى باشا» عن إجراء

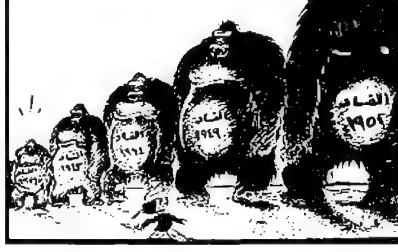
فعصف بعهدهم. وانتهت الاجتماعات التى عقدوها، إلى اختيار أحد أعضاء مجلس الشيوخ، وهو «مصطفى مرعى» لإثارة القضية أمامه. وبذلك دخل المجلس إلى دائرة الأزمة.

وكان «مجلس الشيوخ»، أحد مجلسين يتكون منهما البرلمان المصرى، فى ظل دستور ١٩٢٣، الذى وزع السلطة التشريعية بين مجلسين نيابيين ليجمع بذلك بين حيوية الشباب وحكمة وخبرة الكبار، وبين الاستقرار والاستمرار، وبين الثبات والتجديد.

فالمجلس الأول، والأعلى، وهو «مجلس الشيوخ» وهو بمثابة مجلس لأعيان الأمة، أو لحكائها، وقد وصفته المذكرة التفسيرية الملحقة بالدستور بأنه «المجلس الذى يتألف من عناصر هى بحكم السن والخبرة أكثر اعتدالا وحكمة وعقلا». وهو يتشكل من عدد من الأعضاء ينتخب الناخبون ثلاثة أخماسهم ويعين الملك خمسيهم، من بين فئات اجتماعية محددة، كالوزراء والسفراء ووكلاء الوزارات وكبار موظفى الدولة من درجة مدير عام فصاعدا، وكبار رجال القضاء وكبار العلماء والرؤساء الروحانيين وكبار الضباط المتقاعدين، والملأ الذين يؤدون نصابا معينا من الضريبة، والمهنيين وأصحاب الأعمال الذين لا يقل دخلهم السنوى عن حد معين.

ولأن المجلس يمثل حكماء الأمة، فقد اشترط الدستور، فضلا عن تحديد فئات معينة يختار منها أعضاءه، ألا يقل سن العضو فيه عن ٤٠ سنة، ولأنه يمثل الاستقرار والاستقرار، فإن مدة العضوية فيه عشر سنوات، ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات. والمجلس الثانى هو «مجلس

٧ يونيو ١٩٥٢: رسم بياني لتطور حجم الغول، رمز للملك الفاسد منذ توليه الحكم عام ١٩٣٦ إلى ما قبل عزله بخمسة أسابيع. كاريكاتير للفنان عبدالسميع عبدالله نشرته «روزاليوسف»



الانتخابات، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التي كانت قائمة، لكنها لم تجد في تلك الظروف ما يحول دون شغل أماكن نصف الأعضاء المعيّنين الذين خرجوا في القرعة، فاستصدرت مرسومًا ملكيًا بتعيينهم، على الرغم من اعتراض الشيوخ الوفديين، بأن عدم إجراء الانتخابات، يقتضى عدم إجراء التعيين، لأن الحكمة في هذا التعيين، هي سد الفراغ الذي قد يترتب على نتيجة الانتخابات سواء في الكفايات التي يحتاج إليها المجلس، أو في توازن تمثيل الأحزاب في عضويته.

وبعد أقل من عام على ذلك، استقالت وزارة «حسين سرى» وجاءت الوزارة الوفدية المعروفة بوزارة ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، فرفضت التعلل بظروف الحرب لعدم إجراء الانتخابات، وقررت حل مجلس النواب الذي كان قائمًا، وأجرت انتخابات جديدة له، كما قررت إجراء انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ، وأخذت بالفكرة التي كان قد أثارها شيوخها، عندما اعترضوا على تعيينات «حسين سرى»، فقررت إلغاء المرسوم الذي استصدرته حكومته، بتعيين نصف أعضاء مجلس الشيوخ، وعينت أعضاء آخرين، كان معظمهم - بالطبع - من أعضاء حزبها.

وبعد ثلاثين شهرًا أخرى، أقيمت حكومة الوفد، وجاءت حكومة أحزاب الأقليات برئاسة «أحمد ماهر باشا» فقررت حل مجلس النواب الوفدى، وإجراء انتخابات جديدة له، وقررت

كذلك، في عام ١٩٤٥، إخراج أعضاء مجلس الشيوخ الذين استصدرت حكومة الوفد مرسومًا ملكيًا بتعيينهم، لتعيد تعيين الأعضاء الذين كان «حسين سرى» قد عينهم عام ١٩٤١.

وعندما عاد الوفد إلى الحكم عام ١٩٥٠، توقعت أحزاب المعارضة، أن يرد إليها اللطمة، وأن يلغى مرسوم تعيينات الشيوخ الذي أصدره «أحمد ماهر» عام ١٩٤٥، بإعادة المعيّنين بمرسوم ١٩٤١، لتعيد تعيين الشيوخ الذين عينتهم أثناء حكمها عام ١٩٤٢ لكن الحكومة الوفدية لم تفعل. وكان أحد كبار أقطاب الوفد، هو «على زكى العربى باشا» قد نشر بحثًا، قال فيه، إن الحكومات المتعاقبة تمثل السلطة التنفيذية، وأن استخدام إحداها لأحد الحقوق التي يمنحها الدستور للسلطة التنفيذية، يستنفذ هذا الحق فلا يجوز لحكومة تالية أن تستخدمه مرة أخرى، وبالتالي فإن المرسوم الذى استصدر من حكومة «حسين سرى» عام ١٩٤١، بتعيينات الشيوخ، لا يعطى أية حكومة أخرى، الحق فى استصدار مرسوم آخر بتعيينات أخرى، بعد أن استنفدت السلطة التنفيذية - بهذا المرسوم - حقها فى التعيين.

وفضلاً عن أن حكومة الوفد، قدرت فيما يبدو - أن حصولها على أغلبية كاسحة فى مجلس النواب يكفى، وأن من الحكمة أن يظل لأحزاب المعارضة وجودها فى مجلس الشيوخ، فإن مدة عضوية هؤلاء الأعضاء المعيّنين بمرسوم ١٩٤١، وهى عشر سنوات، كانت قد أوشكت على الانتهاء فى ٧ مايو (آيار) ١٩٥١، فلم تكن هناك ضرورة للدخول فى معركة لاميير لها. لذلك اكتفت باستصدار مرسوم بتعيين أعضاء يحلون محل الأعضاء المعيّنين الذين ماتوا أو استقالوا فى إشارة



على زكي العرابي باشا

من العسير عليه الاستمرار فى رئاسة الديوان، وأنها عملت على إقناعه بالعدول عن استقالته، مؤكدة له حرصها على تمكين ديوان المحاسبة من ممارسة رقابته القانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها، ولكنه مع الأسف الشديد أصر على الاستقالة.

وفى الإجابة عن الشق الثانى من السؤال، حول الصلة بين الاستقالة وبين الملاحظات التى أبداهها الديوان على نفقات حرب فلسطين، أو على وجوه صرف الإعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة، قالت الحكومة: إن قانون ديوان المحاسبة ينص على أنه فى حالة وقوع خلاف بين الديوان وإحدى الوزارات أو المصالح، يعرض الخلاف على مجلس الوزراء للفصل فيه، وأنه لم يحدث فى عهد الحكومة القائمة أى خلاف بين الديوان وبين وزارتي الحربية والصحة فى صدد هذين الموضوعين.

ولم تقنع الإجابة حضرة الشيخ المحترم «مصطفى مرعى»، وأراد أن يعلق عليها، فلما ضاقت لائحة المجلس عن الاستماع إلى تعليقه قرر فى الجلسة نفسها تحويل السؤال إلى استجواب، وحدد المجلس موعداً للمناقشة فيه خلال النصف الثانى من شهر مايو.

وخلال الأسابيع الثلاثة التى فصلت بين الرد على السؤال - فى جلسة ٨ مايو (آيار) - ومناقشة الاستجواب - فى جلسة ٢٩ منه - لم يكف «كريم ثابت» عن الاتصال بأعضاء مجلس الشيوخ فى مسعى لتأجيل مناقشته إلى أجل غير مسمى. ولم يكف القصر عن الضغط على الوزارة، لكى تلفت نظر الدكتور «محمد حسين هيكى باشا» رئيس «مجلس الشيوخ»

واضحة إلى اعترافها بمرسوم تعيينات وزارة «حسين سرى» وعزمها على ألاّ تغير تركيب العضوية فى مجلس الشيوخ.

كان ذلك هو حال «مجلس الشيوخ» حين أسفرت المشاورات بين أقطاب المعارضة عن اختيار «مصطفى مرعى بك» ليشير موضوع الخمسة آلاف جنيه التى حصل عليها «كريم ثابت باشا» من أموال التبرعات التى جمعها مستشفى المواساة. وكان الاختيار موفقاً، إذ كان «مرعى» محامياً كبيراً حسن السمعة. وكان مستقلاً على الرغم من أنه تولى لفترة قصيرة منصب وزير الدولة، فى آخر وزارات حكومة أحزاب الأقليات، وهى وزارة «إبراهيم عبد الهادى باشا». ولم يكن الحصول على وثائق الفضيحة يتطلب مجهوداً، إذ كان رئيس ديوان المحاسبة المستقيل صديقاً لـ «مصطفى مرعى» نفسه، فضلاً عن أنه كان قصر فى عمله، راغباً فى التآمر من الحكومة التى عجزت عن حمايته.

وهكذا تقدم حضرة الشيخ المحترم «مصطفى مرعى بك» بسؤال إلى الحكومة يقول بالنص «ما الأسباب التى أدت إلى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة، وهل من بين هذه الأسباب ما يتصل بعمله، وعلى وجه الخصوص هل فيها ما يتصل بملاحظات أبداهها الديوان على نفقات حرب فلسطين أو على وجوه صرف الإعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة بالإسكندرية؟»

وفى جلسة ٨ مايو (آيار) ١٩٥٠، أجابت الحكومة عن السؤال، فقالت إن الرئيس المستقيل لم يفصح عن أسباب استقالته سوى ما جاء فى الاستقالة، من أنه قد عرضت ظروف خاصة تجعل



مصطفى مرعى (١٩٠٢/١٩٨٧)

محام وسياسي مصري. ولد عام ١٩٠٢ بقرية الجزيرة الخضراء بمحافظة كفر الشيخ. تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة. اشتغل بالمحاماة في الإسكندرية وكان من المعروفين بتعاطفهم مع الحزب الوطني. في عام ١٩٣٢ انتقل إلى السلك القضائي فعمل قاضيا بمحكمة الإسكندرية. في عام ١٩٣٦ عاد ليعمل بالمحاماة، لمدة أربع سنوات عاد بعدها مرة أخرى إلى السلك القضائي فعين محامياً عاماً ثم مستشاراً في محكمتي الاستئناف والنقض ثم رئيساً لإدارة قضايا الحكومة. في نهاية عام ١٩٤٨ اختاره «إبراهيم عبد الهادي» وزيراً للدولة في وزارته التي استمرت حتى يوليو ١٩٤٩، وظل يحتفظ بمنصبه في وزارة حسين سري الائتلافية التي خلفتها. بعد ثورة ١٩٥٢ اعتزل العمل بالسياسة، وعاد للعمل بالمحاماة. وعين عضواً بمجمع اللغة العربية عام ١٩٧٣ حتى وفاته في ٧ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٨٧

إلى ضرورة ضبط الإيقاع أثناء مناقشة الاستجواب. ويقول الدكتور «هيكل» في مذكراته: إنه التقى برئيس الوزراء في حفلة دبلوماسية قبل نظر الاستجواب بأيام ففوجئ به يقول له: - أنت رئيس مجلس الشيوخ ولا يجوز أن يحدث في المجلس أثناء مناقشة الاستجواب ما حدث في مجلس النواب.

فأدرك رئيس مجلس الشيوخ أن ما أثير في مجلس النواب أثناء استجواب الحفلات الخيرية التي تنظمها وتحضرها الأميرات، قد أثار ضيق القصر. وانصرف ذهنه إلى أن «النحاس» ينبهه إلى ذلك، فأرسل رسالة شفوية إلى «مصطفى مرعى» مقدم الاستجواب يلفت نظره إلى أن الدستور صريح في أن ذات الملك مصونة لاتمس، وأنه بصفته رئيساً للمجلس سيمنع كل كلام يمس جلالته. والحقيقة أن الاستجواب لم يكن يمس الحكومة الوفدية في شيء، إذ كان يتعلق بوقائع تعود إلى عام ١٩٤٨، وكان الحكم آنذاك في يد حكومات تتكون من تحالف أحزاب الأقليات السياسية، الذي يضم الأحرار الدستوريين والسعديين، بل إن مقدم الاستجواب «مصطفى مرعى» كان وزيراً بإحداها.

أما الذي كان يعنى الحكومة الوفدية فهو أن الاستجواب يمس «كريم ثابت

باشا»، صاحب سياسة الآفاق الجديدة، التي أذابت الجليد عن العلاقة بين الوفد والقصر ولولاها لما تركت الانتخابات حرة، وبالتالي لما حصل الوفد على الأغلبية، ولما شكل الحكومة. وفضلاً عن التزامها الأدبي تجاه صاحب هذه السياسة، فقد كان لا يزال يواصل دوره كحلقة وصل بينها وبين القصر، كما أنها وجدت نفسها ملتزمة - كذلك - بالدفاع عنه، في سياق التزامها بالأداء تقوم، أو تساند، أى سياسة مناوئة للقصر.

والغالب أن الحكومة الوفدية، نظرت إلى الاستجواب النظرة نفسها التي رآه بها «كريم ثابت»، الذي يعتقد - كما قال في مذكراته - أنه كان محاولة للانتقام منه، لأنه أسهم في التقريب بين القصر والوفد، ف قضى بالتالي على أمل أحزاب الأقلية في العودة للحكم، فضلاً عن أنه كان - كذلك - محاولة للإيقاع بين القصر والوفد حتى يزول الوفاق بين الاثنين وتتكرر الأزمات بينهما، فيتيسر لهذه الأحزاب عندئذ أن تصطاد في الماء العكر، وأن تسترد منزلتها عند «فاروق»، فيعيدها إلى الحكم.

وأخيراً، وفي مساء ٢٩ مايو (آيار) ١٩٥٠، حل موعد مناقشة الاستجواب وكان واضحاً منذ بداية الجلسة أن الطرفين قد حشدا لها كل قواهما، فحرص الشيوخ المؤيدون للحكومة على شهود الجلسة، كما احتشد - كذلك - الشيوخ المنتمون لأحزاب المعارضة، وكان واضحاً أن كل معسكر قد قسم العمل بين أفراد، وحدد لكل منهم مايقوله، والوقت الذي يقوله فيه، لكي يضمن أن تتجه المناقشات في السياق الذي يحقق هدفه.

استهل «مصطفى مرعى بك» شرحه للاستجواب، بتنفيذ إجابة الحكومة،



١٩٤٨: كريم ثابت بك يتحدث مع حسن يوسف رئيس الديوان الملكي بالنيابة، أثناء حفل أقيم تكريماً لرئيس وزراء العراق

عن السؤال الذى سبق أن وجهه لها بشأن الموضوع نفسه، واستدل من هذه الإجابة أن الحكومة تعلم أن هناك أسبابا عامة لاستقالة رئيس الديوان، وأنها فهمت عبارة «أسباب خاصة» - التى وردت فى كتاب الاستقالة - على معناها الصحيح، باعتبارها «أسبابا خاصة بعمله»، ولولا ذلك لما أكدت للرئيس المستقيل - كما جاء فى إجابتها عن السؤال - أنها حريصة على تمكين الديوان من ممارسة رقابته القانونية على موارد الدولة ومصروفاتها، كما أن الحكومة - فى إجابتها عن الشق الثانى من السؤال - لم تنكر أن تقرير الديوان يتضمن ملاحظات حول نفقات مستشفى المواساة، وحملة فلسطين. وخلص «مصطفى مرعى» من ذلك، إلى أن الحكومة - طبقا لمعلومات مؤكدة لديه - سألت رئيس ديوان المحاسبة عن الظروف الخاصة بعمله التى دفعته للاستقالة، وأنه طالعها بها، وكان عليها - وقد عرفت بالعقبات التى توضع فى طريقه، وتحول بينه وبين أداء واجبه - أن تذلل هذه العقبات ولكنها لم تفعل.

واستطرد «مصطفى مرعى» يشرح السبب الأول من أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة، فقال: إن مستشفى المواساة هيئة شبه حكومية، لأنها تحصل سنويا على عشرين ألف جنيه إعانة من وزارة الصحة، وعلى خمسة آلاف من بلدية الإسكندرية، ويديرها مجلس إدارة من تسعة أعضاء، يتقاسم مقاعده بالتساوى ممثلون لجمعية المواساة ووزارة الصحة وبلدية الإسكندرية، وبذلك تخضع - ككل الهيئات التى تعينها الحكومة - لرقابة ديوان المحاسبة، الذى اكتشف عند مراجعة حساباتها عن عام ١٩٤٨، أنها صرفت مبلغ خمسة آلاف جنيه

لشخص معين مقابل ماسمى «بروباينده ودعاية ونشر خاص باليانصيب وبالإعلانات»، من دون أن تحصل على موافقة مجلس الإدارة على هذا الصرف، بالمخالفة للائحة المستشفى التى لاتجيز للإدارة صرف أى مبلغ يزيد على ٣٠٠ جنيه قبل الحصول على موافقة مجلس الإدارة. كما استرعى نظر ديوان المحاسبة، أنه لم يكن من ضمن مستندات الصرف أى مستند خاص بمفردات هذا المبلغ، ولا بالأوجه التى أنفق فيها، كما استرعى نظره كذلك ضخامة هذا المبلغ بالقياس إلى أعمال الدعاية التى قيل بإنفاقه عليها.

واستطرد «مصطفى مرعى»:

- قال رئيس ديوان المحاسبة فى مشروع تقريره إنه اكتشف فى هذه الواقعة ثلاث مخالفات واضحة، وأنا أقول إن هناك مخالفة أخطر وأضخم، وخطورتها وضخامتها تأتى من ناحية الرجل الذى أخذ ذلك المال وهو «كريم ثابت باشا».

وعند هذه النقطة قاطعه وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين باشا» - الذى كان ينوب عن رئيس الوزراء فى الرد على الاستجواب - فاعترض على سياق المناقشة، وقال إن الاستجواب، هو - فى المصطلح البرلمانى - اتهام موجه للحكومة عن تصرفات بدت منها، وأن التفاصيل التى يتطرق إليها سعادة الشيخ المستجوب، ليست موضوعا لاستجواب، إذ يمكن له أن يناقشها، عندما يعرض تقرير «ديوان المحاسبة» على المجلس، وسجل اعتراضه على التطرق لأشخاص قائلا: إنه «لايجوز اتهام رجل لايمك الدافع عن نفسه».

ولكن «مصطفى مرعى» لم يعبأ

كريم ثابت فى احتفال رأس السنة لعام ١٩٥٠





إبريل ١٩٥٠: في ذروة الأزمة: الملك فاروق يصافح العاملين في السفارة البريطانية بالقاهرة، وإلى جواره السير رونالد كامبل في الحفل الذي أقامه تكريما للسفير عند انتهاء خدمته

إنسان هذا شأنه أن يحقق معه، وأن تهذه الجهة الحكومية المختصة بهذا الأمر وأن تبحث لتري الرأي الحق، حتى إ ما بان أن الرجل برئ، فيها ونعمت وهو خليك بأن يحظى حيث هو بمكا الشرف. أما إن كان العكس، فواجب الولاء للجالس على العرش نفسه وواجب الولاء للبلد الذي يطمع في أ يرى قوانينه تسود الكافة ولا تسود فر دون فرد أن تتبين الأمر، وهذا هو أنعاه على الحكومة بربو باجنده ودعا ونشر خاص باليانصيب!!؟

وللمرة الثانية، أو الثالثة، وجد من الحكومة، «فؤاد سراج الدين» نفس مضطرا للتدخل، لتدور المناقشة عا النحو التالي الذي يكشف عن إيقاع الملتهب، ويفسر ما ترتب عليها ه تداعيات.

فؤاد سراج الدين (وزير الداخلية هل هذا هو موضوع الاستجوا ياسعادة الرئيس!!؟

مصطفى مرعى: نعم.

فؤاد سراج الدين: أنا أحتكم إ سعادة رئيس المجلس.

محمد حسين هيكل باشا (رئي

بالمقاطعة، ولا بالاعتراض، وواصل هجومه قائلا:

قلت يا حضرات الشيوخ المحترمين إن في المسألة مخالفات أخطر من تلك التي سجلها ديوان المحاسبة، لأن الإنسان الذي استولى على هذا المبلغ ليس إنسانا عاديا، فهو موظف يشغل وظيفة كبرى، وقد لا يلزم إذا قلت إنه موظف أن يكون موظفا في الحكومة، إذ هو موظف فيما هو شبيه بالحكومة إذ هو مستشار الإذاعة، فضلا عن ذلك فهو ممن تشرفوا بالالتحاق بخدمة ديوان جلالة الملك لأنه مستشار صحفي، وقد يكون وقت أخذ المبلغ لم يكن قد حظى بهذا الشرف، ولكن وقد تبين على أبسط الظروف أن هناك شبهة على هذه اليد التي حظى صاحبها بهذا الشرف، فقد كان حقا على الحكومة، بحكم الولاء للجالس على العرش ذاته، ألا تسكت. وهنا محل الكلام في مسئولية الحكومة. أنا لست عابثا ولا هازلا، فشخصية الرجل وصفته إذ التحق بهذا الركب الكريم، ما كانتا تجيزان أبدا للحكومة أن تسكت. ومادامت هناك شبهة، فمن الخير في

المجلس): هل صرف هذا المبلغ فى سنة ١٩٤٨؟

فؤاد سراج الدين : من المعروف أنه فى سنة ١٩٤٨ كان «كريم ثابت باشا» رئيسا لتحرير جريدة «المقطم»، فهل هذا الكلام داخل فى الاستجواب؟

مصطفى مرعى بك : وماذا كان يعمل فى سنة ١٩٥٠؟ قلت فيه شبهة.

فؤاد سراج الدين باشا: أنا أتكلم الآن فى اللائحة.. هل هذه الواقعة تدخل فى موضوع الاستجواب؟ إنى أحثكم إلى سعادة الرئيس.

محمد حسين هيكل باشا: هل يسمح حضرة المستجوب بأن يوضح لنا: هل الحكومة منعت رئيس ديوان المحاسبة.

مصطفى مرعى بك : أنا أوضح كما أرى، لا كما يرى لى حضرة الشيخ المحترم.

فؤاد سراج الدين باشا: لا ليس كما ترى، بل إن كرامات الناس ليست عرضة لمثل هذا.

مصطفى مرعى بك : أنا متأكد إنك معى بقلبك.

فؤاد سراج الدين باشا: لا، لا. وستسمع ردى الآن. والموضوع يجزى إلى تعبيرات وألفاظ يجب ألا تقال، بل إنها قيلت فعلا، وسوف أطلب عدم إثباتها فى المضبطة. وكفى مانحن فيه.

مصطفى مرعى : إن مانحن فيه نجم من السكوت عن مثل هذا: بروباجندا ودعاية ونشر خاص باليانصيب والإعانات؟! أما اليانصيب فله متعهد، يحصل على ٢٦٪ من ثمن الأوراق التى يبيعها. أما الإعانات، فإن التى تدفعها هى البلدية أو الحكومة، وكان آخرها خمسين ألف جنيه اعتمدتها الحكومة لمستشفى المواساة لى تفتح عيادة

خارجية فى نوفمبر ١٩٤٧، فهل كانت الحكومة فى حاجة إلى دعاية وبروباجندا ونشر لى تعيين المستشفى؟ وإذا قيل إن المبلغ قد دفع مقابل جمع تبرعات من الخيرين، فإن ذلك يكون قبيحا أيضا، فإن الذى يدفع لنا إعانة لمشروع خيرى، يموت الخير فى قلبه حين يعلم إننا مأجورون. أنا لأقطع يا حضرات الشيوخ المحترمين، ولا أؤخذ الحكومة على أساس القطع والتأكيد، ولكنى أقول: إن الشك باد، وباد فى أقوى صورته، مخالفات ومخالفات خطيرة تتصل بشخص له الآن مركز خطير فى هذا البلد.

فؤاد سراج الدين (وزير الداخلية): هل هذا كلام يجوز أن يقال؟

مصطفى مرعى بك : لا أسمح أن يعقب على كلامى بأنه لايجوز أن يقال. فؤاد سراج الدين باشا: إذن فسر ماتقول.

مصطفى مرعى بك : لا أفسر. واستطرد «مصطفى مرعى» يقول إنه اتصل برئيس ديوان المحاسبة الذى حل محل الرئيس المستقيل، ليسأله عما إذا كانت لديه معلومات حول ماورد فى التقرير بشأن مستشفى المواساة، فاعتذر عن إطلاعه على أية ورقة، على الرغم من أنه نبهه إلى أنه فى الديوان يمثل البرلمان، وأن الديوان كله نائب عن البرلمان، بل هو عين البرلمان على ميزانية الدولة. وأضاف أنه عرف، بأن مجلس إدارة جمعية المواساة قد اجتمع بعد تقديم الاستجواب، ليقرر أن المبلغ الذى دفع قليل بالنسبة للجهد الذى بذل ويلزمنا هنا - يا حضرات الشيوخ المحترمين - أن نصارحهم بأن التصفيق للجريمة لاينفى كونها جريمة، وإن الإعجاب بالمجرم يؤثم المعجب ولا يبرئ المجرم».



مصطفى مرعى يتحدث فى أحد اجتماعات المعارضة وإلى جواره طه السباعى باشا

طبعه، أو أن يكون قد حذف منه شيء، وأكد خلالها «مصطفى مرعي» أنه ليس من المنطقي أن تطالبه الحكومة، وقد علم بالواقعة، ألا يستجوبها بشأنها، انتظارا لوصول تقرير ديوان المحاسبة، الذي قد يتأخر عرضه على المجلس لسنوات، سأل الشيخ «عبد اللطيف زعزوع»: ماذا تعمل الحكومة؟ فأجاب: لقد قدم رئيس ديوان المحاسبة استقالته لرئيس الحكومة وأحاطه علما بأسبابها فكان الجواب: معلهش يامحمود بك اشتغل، فهل تريد المزيد!!

ثم انتقل «مصطفى مرعي» بعد ذلك إلى المسألة الأخرى، وهي مسألة نفقات حرب فلسطين، قبل أن يختم شرحه للاستجواب قائلا:

- حضرات الشيوخ المحترمين: لا أريد أن أتحامل على وقتكم ولا على صدوركم أكثر من هذا، فإن الأمر يبدو في غاية البساطة. إن أردتم أن يكون ديوان المحاسبة عينكم الساهرة على ميزانية الدولة دخلا وصرفا، فظاهروه وعضدوه وأسندوه، ولا تتركوا رؤساء هذا الديوان يتساقطون كما تتساقط أوراق الخريف واحدة تلو الأخرى. فليكن منكم ما يشعر البلد كافة بأنه قد شغلكم؛ أن رؤساء هذا الديوان لا يلبثون حتى ينصرفوا عنه، وأن آخر من تولاه شكا من العقوبات التي تعرقل العمل، فالخطر باد أكاد أراه، فإذا أردتم أن يكون لكم ديوان فانتخبوا لجنة تنتقل باسمكم إلى الرجل المستقيل لتسأله: لم استقال؟ وما هي هذه الظروف التي طرأت؟ أهى من الحكومة أو من سواها؟ حققوا هذا، وإلا فالعاقبة وخيمة بل هي أوخم مما تظنون.

وانتهى «مصطفى مرعي» من شرح استجوابه. وأجل رئيس مجلس الشيوخ الجلسة لليوم التالي للاستماع إلى رد الحكومة، الذي يليق به «فؤاد



١٩٥٠: مصطفى النحاس رئيس الوزراء وفؤاد سراج الدين وزير الداخلية والرجل الثاني في الحزب والحكومة، في مناقشة حامية حول إحدى الأزمات الضارية التي ميزت آخر حكومة للوفد قبل الثورة

ومرة أخرى، قال فؤاد سراج الدين: هل هذا استجواب؟ ورد عليه رئيس المجلس: أليس كذلك؟ فقال سراج الدين: لا، ليس هذا استجوابا. وتدخل حضرة الشيخ المحترم «محمود غالب باشا» ليزيد الطين بلة، متسائلا: أريد أن أعرف من حضرة المستجوب من الذي أمر بصرف مبلغ الخمسة آلاف جنيه. وأجاب «مصطفى مرعي»: الدكتور «النقيب باشا» هو الذي أمر بصرفه، واستطرد يقول:

- إننا مهما ترفقنا في اللفظ ولنا ما استطعنا أن نلين، وسائرنا بشرط ألا تبلغ المسايرة حد الإخلال بالواجب نحو هذا البلد المسكين، فلا شك أن هناك شبهة، وأية شبهة، نحو شخص كان كبيرا، عندما قدم ديوان المحاسبة تقريره، الذي يقول: إن هناك مظنة، وكان على الحكومة أن تتحرك للواجبين معا: واجبها نحو العرش - ونحن جميعا له فداء - وواجبها نحو البلاد، والرجل كتب التقرير اكتفاء بهذا القدر من الإيمان، وسكت حتى جاءت حوادث أخرى - سأتشرف ببيانها - وأجمع أمره على أن يستقيل.

وبعد مناقشة قصيرة، ولكنها حادة، نفت فيها الحكومة أن يكون تقرير رئيس ديوان المحاسبة قد أوقف



د. إبراهيم بيومي مذكور

رئيس المجلس، لفرط ماخولفت تقاليد هذا المجلس ولائحته الداخلية». وفي التفاصيل ركن «سراج الدين» أولا، على أن تسعة أعشار مقالته «مصطفى مرعى» خارج عن نطاق الاستجواب، وأنه لم يدل على ما ذكره في استجوابه من أن الحكومة تصرفت على نحو أدى لاستقالة رئيس ديوان المحاسبة، واقتصر على ذكر أربع أو خمس مسائل، تعود كلها إلى عهد سبقت تولى الوزارة الحاضرة الحكم. وأضاف أن المستجوب حاول أن يوحى أن رئيس الديوان قد استقال لأن الحكومة أهملت الرد على ملاحظاته، في حين أن ذلك ليس صحيحا من ناحية، فضلا عن أن هناك ستة آلاف ملاحظة أرسلها الديوان إلى الوزارات المختلفة في العهد الماضي، ولم ترد عليها، ومنها ملاحظات مضى عليها خمس سنوات. وأكد «سراج الدين» أن الحكومة لم تتأخر في الرد على ملاحظات الديوان، ففي ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٥٠ أخطر الديوان وزارة الصحة بما وجده من مخالفات عند مراجعته لحسابات مستشفى المواساة، ومنها واقعة الخمسة آلاف التي صرفت لسعادة «كريم ثابت باشا» فأحالها إلى المستشفى في ٨ مارس (آذار) ١٩٥٠، وفي ٦ إبريل (نيسان) استعجل الديوان الرد، وفي ٢٨ إبريل (نيسان) ردت المستشفى على ملاحظات الديوان، ومعنى ذلك أن الحكومة قد ردت على ملاحظات الديوان خلال شهر ونصف الشهر، وهي - في تقديره وبالمقارنة مع غيرها من الحكومات - سرعة قياسية. واستعرض وزير الداخلية رد الدكتور «أحمد محمد النقيب باشا» مدير مستشفى المواساة، حول ملاحظة

سراج الدين» وبناء على طلبه، رجا «هيكل باشا» الصحفيين ألا ينشروا شيئا مما دار بالجلسة، حتى ينشر مع رد الحكومة.

وحملت جلسة ٣٠ مايو (آيار) ١٩٥٠ مفاجأة، فقد غاب عنها مقدم الاستجواب «مصطفى مرعى بك» وأرسل يطلب الحصول على إجازة بمناسبة سفره إلى خارج البلاد، وتبين فيما بعد أنه لم يسافر إلا بعد ثلاثة أيام. وتقدم عضو المجلس الدكتور «إبراهيم بيومي مذكور»، لكي يحل محله.

واستهل «فؤاد سراج الدين» رده على الاستجواب بمقدمة، ضمنها الخطوط العامة له، وقال فيها «لعل هذه القاعة، على كثرة ما عرض فيها من استجابات، لم تشهد استجوابا اجتمعت فيه أسباب التناقض والغرابة مثل هذا الاستجواب، ولم تشهد استجوابا انقلبت فيه الأوضاع رأسا على عقب، كما حدث في هذا الاستجواب».

نعم هو استجواب غريب في بدايته، غريب في نهايته، وإن كان واضحا في هدفه وغايته. لم تر هذه القاعة استجوابا انتحل فيه المتهم صفة المدعى، كما وقع في هذا الاستجواب، ولم تر استجوابا هش المضروب فيه لجلاده، ويسأله المزيد، كما وقع في هذا الاستجواب. والاستجواب في ظاهرة اتهام للحكومة على أخطاء لم تجنبها، ولم تقع في عهدنا إن صحت، وفي حقيقته حملة من التشهير على قوم وصفهم المستجوب بأن الأقدار شاءت أن يكون لهم مركز خطير في هذا البلد. ولقد اعترض من اعترض، وصفق من صفق، ولكن شيئا واحدا أحسست به وأنا في مقعدي، وهو أن هذا المنبر قد اهتز اهتزازا عنيفا كما لاحظ سعادة



المليونير أحمد عبود باشا

يأتى عند عرض تقرير الديوان على مجلس الشيوخ، وقال الوزير: إن «كريم ثابت باشا» كان فى ذلك الوقت الأستاذ «كريم ثابت بك» - الصحفي ورئيس تحرير جريدة «المقطم» - ولم يكن هناك قانون أو عرف يمنعه كصحفى أن يتولى مثل هذه الدعاية لحساب أية مؤسسة اجتماعية أو خيرية. وركز الوزير فى رده، على أن الاستجواب لم يقدم للمصلحة العامة، وأن ما يحركه هو الرغبة فى التشهير، والتجريح، وفى إثارة الغبار حول أشخاص معينين بالذات.

وكان ذلك هو مانفاه الدكتور «إبراهيم بيومى مذكور» فى تعقيبه على رد الحكومة على الاستجواب، قائلا: إن الصالح العام هو دافع كل الذين أثاروا الموضوع، وأن المخالفات التى ترد فى تقارير ديوان المحاسبة درجات، من حيث اهتمام الرأى العام بها، وإن تسجيل مخالفة تتعلق باختلاس موظف صغير لبضعة قروش، تختلف عن مخالفة فى عمل خيرى يدعى للاكتتاب فيه، فيصرف فى سبيل الدعاية له، مبلغ كبير، على سبيل العمولة أو الأتعاب أو المكافأة، ففى هذه الحالة، كان يتوجب على الحكومة أن تهتم وتحقق وتدقق. «هل يقول أحد إن جمع مبلغ ٦٠ ألف جنيه» من «بنك مصر» و«عبود» و«كوتسيكا» يستحق عليه أجر دعاية ٥ آلاف جنيه؟ هل مما يتفق مع ذوقنا وتقاليدها أن يجمع شخص مامبغا لإنشاء مسجد ثم يدفع ثمن قهوة الضيوف مما جمعه من تبرعات لإنشاء ذلك المسجد؟! إن الرأى العام كان ينتظر أن يسمع من الحكومة أن الخمسة آلاف من الجنيها لم تدفع، أو أن أحدا لم يأخذها، أو أنها ردت، أو أن هناك لجنة شكلت لبحث المسائل التى أثارت بالنسبة للجيش».

الديوان بشأن «مبالغ الدعاية والبروباغندا الخاصة بالإعانات والتبرعات»، وخلاصته أن جمعية المواساة، جرت، على أن تلجأ للصحافة للدعاية لجمع التبرعات، وعلى صرف نسبة تتراوح بين ٥ و ٢٠٪ من المبالغ المجموعة، تستقطع منها، لمن يقوم بجمعها، وأن المستشفى بدأت فى أواخر سنة ١٩٤٧، مشروعا جديدا، هو «معهد فاروق الطبى»، كان يتطلب جمع أموال له، فكلفت صحفيا كبيرا - هو «كريم ثابت باشا» - بأن يقوم بحملة صحفية لهذا الغرض أسفرت عن جمع ٦٠ ألف جنيه، حصل منها على مبلغ الخمسة آلاف جنيه، وهى أقل نسبة صرفت على الدعاية منذ نشأة الجمعية والمستشفى.

وأثارت هذه البيانات شهية الأعضاء للمقاطعة، خاصة بعد أن تبين أن التبرعات التى أشار إليها مدير المستشفى، قد جمعت من أربع جهات فقط، هى المليونير «أحمد عبود باشا» الذى تبرع بخمسة عشر ألف جنيه، و«بلدية الإسكندرية» التى تبرعت بمثلها و«بنك مصر» الذى تبرع بعشرين ألف جنيه، فضلا عن عشرة آلاف جنيه تبرع بها المليونير اليونانى «كوتسيكا»، فسألوا وزير الداخلية: هل توجد مستندات بالحملات الصحفية والإعلانات التى نشرت وعناوين المقالات، وفى أى الجرائد والمجلات؟ ونقل الوزير عن مدير المستشفى، رده على هذا السؤال عندما وجه إليه إذ قال: إن ما بذل فى هذا الصدد هو مجهود شخصى وفكرى لا توجد مستندات عليه. وأضاف الوزير. إن ذلك على أى حال ليس موضوع الاستجواب وليس من مهمة المجلس تحقيق وجوه الصرف، لأن مجال مناقشة هذا الوجه



١٩٥٣: كريم ثابت في طريقه إلى محكمة الثورة ووراءه محاميه أحمد رشدي

تعرض له مستشاره الصحفي من تجريح في مجلس الشيوخ. وكان من دلائل عدم رضاه كذلك، أن الصحف نشرت في يوم ٢ يونيو (حزيران) ١٩٥٠، خبراً يقول: إن الملك قد دعا الوزراء لتناول طعام الغداء ظهر يوم الخميس ٨ يونيو (حزيران) بقصر رأس التين بمناسبة انتقاله إلى الإسكندرية، ودعا معهم - كذلك - رئيس مجلس النواب، ولم يشر الخبر إلى دعوة رئيس مجلس الشيوخ. وأقلق ذلك الدكتور «هيكل» باشا، الذي فكر في الاستقالة من منصبه، ولكن كل الذين استشارهم في ذلك - بمن فيهم «فؤاد سراج الدين» - نصحوه بالألا يستقيل، ثم استقر رأيه على الاكتفاء بأن يبدأ جلسة ٥ يونيو (حزيران) ١٩٥٠، بكلمة يؤكد فيها أن المقعد الذي يجلس عليه، للسنة السادسة، ثابت ثبوت الطود، وأن الجالس عليه يؤدي واجبه في كل الظروف، في حدود الدستور واللائحة الداخلية والتقاليد الكريمة التي جرى عليها المجلس. وفي أعقاب ذلك استأنف المجلس المناقشة في لجنة التحقيق التي اقترح

بعد ثلاث ساعات من المناقشات الحادة، قرر المجلس، تأجيل الجلسة إلى يوم الاثنين ٥ يونيو (حزيران) ١٩٥٠، لأخذ الرأي على الاقتراح الخاص بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية تتولى التحقيق في الوقائع التي وردت فيه. ويقول «كريم ثابت» - في مذكراته - إنه ذهب إلى «الملك فاروق» في أعقاب ذلك، وطلب إليه أن يعفيه من منصبه ليكون حراً في الدفاع عن نفسه، وفي إذاعة بعض الأسرار السياسية عن التعاون الذي قام بين وزارات السعديين والأحرار الدستوريين وبينه، ولكنه رفض، وقال له:

- هل أنت مسئول أمامهم أم أمامي؟ مادمت متمتعاً بثقتي فلا أرى لماذا تستقيل؟ إن الناس سيدركون أن المعارضة لم تتحمس هذه الحماسة كلها لخمسة آلاف جنيه، بل لرغبتها في القضاء عليك، فإن أنت استقلت خدمت غرضها وحقت أمنيته. ولما ألح في قبول استقالته قال الملك: إذا كنت أنت ترضى أن تخرج من القصر في هذه الظروف فأنا لا أرضى ذلك لنفسى.

وفي صباح اليوم التالي نشرت جميع الصحف، خبراً يقول إن سعادة «كريم ثابت باشا» المستشار الصحفي للديوان الملكي - قدم استقالته من منصبه في القصر ولكن جلالة الملك أمر بعدم قبولها.

وكان معنى ذلك - كما فهم الدكتور «هيكل باشا» رئيس مجلس الشيوخ، وفهم الجميع - أن الملك لا يزال يحتفظ بثقته في مستشاره الصحفي، وأن ما نسب إليه في الاستجواب لم يززع هذه الثقة، وأن الملك - الذي يقول «كريم ثابت» إنه كان على علم بظروف صرف المبلغ باسمه - ليس راضياً عما



فؤاد سراج الدين باشا

الدكتور «إبراهيم بيومى مدكور» تشكيلها، وقد طالب بأن تتولى اللجنة استكمال البحث فى أوجه صرف مبلغ الخمسة آلاف جنيه التى تقاضاها «كريم ثابت» من مستشفى المواساة، ويحدد المجهودات التى قام بها فى سبيل الدعاية، وهل المجهود مناسب أو لايناسب، وهل صرف المبلغ كله فى سبيل الدعاية، أم كان جزءا منه مكافأة أو أجرا له على القيام بهذه الدعاية؟ وهل هناك عمليات أخرى لنفس هذه المؤسسة صرفت عنها مبالغ من هذا النوع؟ وكذلك التحقيق فى الوقائع التى نسبها تقرير رئيس ديوان المحاسبة عن نفقات حرب فلسطين.

واعترض «فؤاد سراج الدين» على تشكيل اللجنة، قائلا: إن اقتراح تشكيلها يفضح الهدف من الاستجواب، ويكشف عن أنه لم يكن موجهًا للحكومة، بل للتحقيق مع موظفى «مستشفى المواساة»، ومع المختصين من موظفى «وزارة الحربية والبحرية» المشرفين على حملة فلسطين، فلم يعد - بذلك - اتهامًا للحكومة بل أصبح اتهامًا لـ «مستشفى المواساة»، وللقائمين على حملة فلسطين.

وأضاف وزير الداخلية «إن الحكومة الحاضرة لا تخشى التحقيق، فكل ماسيظهره هو وصمة عار فى العهد الذى جرت فيه هذه المخالفات، ولو أن غيرنا فى مكاننا لرحب بتأليف هذه اللجنة. ولكننا نرى فى الاقتراح اعتداء صارخا على الدستور، وعلى مبدأ فصل السلطات من ناحية أخرى. فالأساس فى الاستجواب أن تستجوب الحكومة عن تصرفات بدت منها، لا عن تصرفات من «مستشفى المواساة» أو عن تصرفات من بعض الضباط. ولو

أن صاحب الاقتراح بتشكيل اللجنة، قال إن المجلس لم يقتنع بما قالتها الحكومة عن أسباب استقالة رئيس الديوان، وأنه يطالب بالتحقيق فى أسباب الاستقالة لكان طلبا معقولا. أما أن تشكل لجنة برلمانية من أجل تحقيق إدارى هو من صميم عمل السلطة التنفيذية، التى لا تزال تحقق فى الأمر، فهذا اعتداء وخط بين السلطات.

ولفت وزير الداخلية نظر المجلس، إلى أن حق أحد مجلسى البرلمان فى تشكيل لجنة تحقيق طبقا للمادة ١٠٨ من الدستور، يقتصر على حقه فى «إجراء تحقيق ليستنير به فى مسائل معينة فى حدود اختصاصه»، ومعنى ذلك - طبقا لما جاء فى المذكرة التفسيرية للدستور - أن اللجان التى يشكلها أحد مجلسى البرلمان مهمتها هى جمع البيانات وتقديم تقرير عنها ليستنير هذا المجلس بها، فهى ليست لجنة تحقيق قضائية، وماسوف تقوم به، هو نفسه مايقوم به ديوان المحاسبة، وبالتالي فلا فائدة من تشكيل اللجنة، ولا طائل من ورائها، فالأقتراح المعروض هو من ناحية الشكل مخالف للدستور، ومن ناحية الموضوع غير مجد.

وانتهت المناقشات، بإحالة الموضوع إلى لجنة الشئون الدستورية، لكى تبحث مدى انطباق المادة ١٠٨ من الدستور على الاقتراح المقدم من «الدكتور إبراهيم بيومى مدكور» بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فى واقعة استيلاء «كريم ثابت باشا» على خمسة آلاف جنيه من أموال مستشفى المواساة والمخالفات المالية فى نفقات حملة فلسطين.

وطبقا لرواية «كريم ثابت» فى



١٩٥٣: كريم ثابت باشا بين زملائه
المسجونين بعد أن حكمت عليه محكمة
الثورة في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٣
بالإشغال الشاقة المؤبدة وبمصادرة
أمواله هو وزوجته بتهمة إفساد الملك
فاروق

يكن مقصودا بها ما استخرجه صاحب
التقرير. أما «كريم ثابت» فقد اعتذر عن
إبداء رأيه قائلاً للملك: إن جلالتك تقدر
حتما ما أشعر به من حرج.

وتتفق رواية «حسن يوسف» مع
رواية «كريم ثابت» في جوانب منها،
وتختلف في جوانب أخرى، وهو يقول
إنه استدعى لمقابلة الملك في مكتبه
بقصر القبة، ليجد معه «كريم ثابت»
وأنة ماكاد يدخل حتى يادره الملك
قائلاً: عاجبك اللي حصل في مجلس
الشيوخ؟ ولما حاول أن يهدئ من
غضبه قائلاً: إن الحكومة قد دافعت
بقوة ضد الاستجواب، وأن من
المصلحة اعتبار الموضوع منتهياً،
رفض الملك ذلك وقال له: إن
الاستجواب كان مظهرة للتشنيع على
رجال الحاشية، وأنا لا أستطيع أن
أحكم البلد وأنا عاجز عن حماية
رجالى. فلأبد من استعمال الشدة
والحزم في المحافظة على هيبة الملك.
ولذلك فنحن نفكر في حل مجلس
الشيوخ.

مذكراته، فإن التفكير في اتخاذ إجراء
ما ضد «مجلس الشيوخ» قد بدأ في
أعقاب الجلسة الأولى لمناقشة
الاستجواب، فقد دعى في أعقابها ذلك
إلى مقابلة الملك في قصر القبة، وأنه
التقى بـ «حسن يوسف» - رئيس
الديوان الملكي بالنيابة - في مكتب
الشماسرجى النوبتجى، ولم تكن لدى
أحدهما فكرة عن أسباب دعوتهما،
وأنهما دعيا لمقابلة الملك في الصالون
الخصوصى الملحق بجناحه الخاص
بالطابق العلوى من القصر. ثم أقبل
عليهما «فاروق» بالعباءة السكروطة
التقليدية، وببيده تقرير مكتوب
بالفرنسية على ورق أزرق، قال لهما
إنه تلقاه ظهر اليوم من رجل يعرفانه،
وله به ثقة تامة. ثم أخذ يتلو التقرير،
فإذا صاحبه يقول: إن «كريم ثابت»
ليس هو المقصود وحده بالحملة التي
شنتها عليه المعارضة، بل المقصود بها -
كذلك - هو الملك نفسه، وأن المعارضة
أرادت أن تكون هذه الحملة على «كريم
ثابت» بمثابة تجربة، فإذا نجحت،
توسعت فيها واسترسلت، وتناولت كل
مرة موضوعاً جديداً يمس جلالته عن
قرب أو عن بعد، وأنه في مقدمة
الموضوعات التي تنوى إثارتها
موضوع أسلحة حرب فلسطين
وذخيرتها من نواح مختلفة، وموضوع
إصلاح اليخت الملكى المحروسة،
وموضوع بيع اليخت الملكى «فخر
البحار» للحكومة إلخ.

وعلق الملك على التقرير قائلاً: إنه
يشاطر صاحبه رأيه، وطلب إليهما
التفكير فيما يتوجب عليه عمله. وكان
من رأى «حسن يوسف» - طبقاً لرواية
«كريم ثابت» - أن صاحب التقرير بالغ
في وصف الحالة وأنه ليست هناك
حملة مدبرة، وأن ما حدث في مجلس
الشيوخ كان عاصفة هبت ثم ولت، ولم

وخاصة أنه اعتبر الاستجواب، محاولة مقصودة لتخريب سياسة التقارب بين الوفد والقصر، كما أنه ربط بين شطريه، إذ كان من رأيه أن «مصطفى مرعى» تعمد الحديث - في استجواب واحد - عن واقعة الخمسة آلاف جنيه التي حصل عليها من مستشفى المواساة، وعن الذخيرة والأسلحة الفاسدة التي ظهرت فضائحها في حرب فلسطين، لإيهام سامعيه بأن لـ «كريم ثابت» صلة بهذا الموضوع الذي تورط فيه آخرون من أفراد الحاشية، وهو يضيف: أن الملك لم يثر على مجلس الشيوخ من أجله، ولكنه خشى أن تتماهى المعارضة في مواقفها، وأن تعرض لموضوعات تمسه شخصيا، كان من بينها صفقات الأسلحة.

وحتى ذلك الحين، لم تكن الحكومة الوفدية قد أبدت أية رغبة في إلغاء مرسوم ١٩٤٥، الذى أعاد الشيوخ المعينين فى عهد وزارة حكومة حسين سرى عام ١٩٤١، ليحل محلهم غيرهم، وكان من دلائل ذلك، أنها ما كادت تتولى الحكم حتى استصدرت مرسوما بتعيين أعضاء حلوا محل الذين توفوا أو استقالوا من هؤلاء.

لكن اتجاه الريح تغير فجأة، منذ نظر استجواب «مصطفى مرعى»، وبدأ القصر يضغط على الوزارة لإعادة العمل بمرسوم ١٩٤٢، وهو ما كان يعنى إخراج عدد من الشيوخ الذين ينتمون لأحزاب المعارضة، فاستجابات الوزارة للضغوط، التى كانت تحقق مصلحتها، واستصدرت فى ١٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٠ - وبعد اثنى عشر يوما فقط من مناقشة الاستجواب - ثلاثة مراسيم، يقضى أولها بإسقاط عضوية المجلس عن الشيوخ الذى عينوا فى عام ١٩٤٥، وكان من بينهم مقدم



٣١ مايو ١٩٥٠: صحيفة المصرى تحمل خبر رفض الملك استقالة كريم ثابت

ويضيف «حسن يوسف»، أنه دعر من الفكرة، وحاول أن يلفت نظر الملك إلى مدى خطورتها على سلطة القصر، إذ كانت الأغلبية فى مجلس الشيوخ للأحزاب غير الوفدية والمستقلين ومعنى حل المجلس؛ هو أن تجرى حكومة الوفد انتخابات جديدة، قد تأتى بأغلبية وفدية، فيصبح الوفد صاحب أغلبية فى المجلسين، مما يخل بالتوازن بين العرش والوفد، الذى قد تغريه أغلبية الكاسحة بالعودة إلى سياسة التشدد مع الملك، ويقول: إن «كريم ثابت» تدخل فى المناقشة وأخذ يفند بحماسة اعتراضات «حسن يوسف»، مما جعله يدرك أن الفكرة فى الأصل فكرته، إلى أن حسم الملك المناقشة قائلا:

- أقل ما يجب عمله الآن هو إخراج رئيس مجلس الشيوخ لأنه سمح بتلك المظاهرة.

والغالب أن رواية «حسن يوسف»، هى الأدق، وأن «كريم ثابت» حاول حين كتب مذكراته، أن يتنصل من مسؤوليته عن مراسيم ١٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٠، التى صدرت بعد ذلك وأعيد بمقتضاها تشكيل مجلس الشيوخ،

الاستجواب وعدد ممن أيدوه، ويقضى الثاني يتعيين أعضاء يحلون محلهم، كان معظمهم من الوفديين، بينما عين المرسوم الثالث، «على زكى العرابى باشا» رئيساً لمجلس الشيوخ فى المركز الذى كان يشغله «الدكتور هيكى باشا». وعندما وصلت المراسيم إلى القصر لتوقيعها، اتصل رئيس الديوان «حسن يوسف باشا» بالملك هاتفياً، واسترعى انتباهه إلى أن تركيب عضوية المجلس بعد التغيير سوف يخلل لحساب الوفد، وأعاد تذكيره بخطورة ذلك قائلاً: - أخشى يا مولاي أن يأتى يوم تندم فيه على هذا التصرف!

وصمت الملك لحظة ثم قال: - قد تكون على حق، ولكننى أعطيت كلمة!

ولم يحدد الملك الجهة التى أعطاها هذه الكلمة، لكن جريدة «الأساس» - لسان حال الحزب السعدى - خرجت فى اليوم التالى وقد نشرت على عرض الصفحة الأولى عنواناً كبيراً يقول: فرقس يا كريم!

وفى اليوم الذى نشرت فيه الصحف المصرية أنباء زواج البرنسيصة والأفندى ورسالة الاعتذار التى

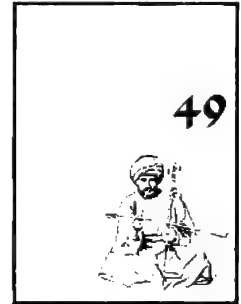
وجهتها «الملكة نازلى» إلى ابنها، خرجت صحيفة «أخبار اليوم» بتقرير أكثر إثارة من التقارير التى نشرتها الصحف الأمريكية، واعتبرتها الملكة سبباً فى الإجراءات العنيفة التى اتخذت ضدها. وكانت صاحبة هذا التقرير هى «الملكة نازلى» نفسها، التى

قالت لـ «على أمين»: إنها تريد أن توجه رسالة إلى الشعب المصرى على صفحات الجريدة التى كان أحد أصحابها. وكان «على أمين» قد غادر «القاهرة» إلى «روما» صباح اليوم التالى لصدور قرارات مجلس البلاط، بعد أن بدأت الرقابة تقطع كل محادثة تليفونية مع أوروبا أو أمريكا يجرى فيها حديث عن «الملكة نازلى» أو الأميرة «فتحية». ومن فندق «هسلر» بالعاصمة الإيطالية الذى نزل فيه وبصحبه «محمد حسنين هيكى» - أحد كبار محررى الجريدة - و«محمد يوسف»، كبير المصورين بها - أخذوا يوافون الصحف الأسبوعية الثلاث التى كانت تصدرها الدار. وهى «أخبار اليوم» و«آخر ساعة» و«آخر لحظة»، بأنباء الأزمة نقلاً عن الصحف الأوروبية والأمريكية الممنوعة من دخول مصر، أو من خلال اتصالاتهم التليفونية بأطرافها، وينسبون بعضها إلى مراسلين وهميين لصحفها فى «سان فرانسيسكو» أو للصحف الأجنبية لتضليل الرقابة أو لتوقى المسئولية القانونية حسب الأحوال.

وكان أخطر هذه الأحاديث هو الحوار الهاتفى الذى أجراه «على أمين» من «روما» مع «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» قبل أيام من عقد القران الدينى، ونجح فى تهريبه إلى القاهرة وتضليل سلطات المطار التى تركزت شبهاتها فى القادمين من «روما»، بينما وصل الحديثان إلى مصر على طائرة قادمة من إحدى الدول العربية. وبذلك أتيح لـ «أخبار اليوم» أن تنشرهما فى عددها الذى صدر فى ٢٧ مايو (آيار) ١٩٥٠، لتحل عناوينهما المثيرة ومقدمتيهما مع أنباء الزواج صفحته الأولى والثانية ونصف العاشرة، فضلاً عن حديث



١٩٥٠: حسن يوسف بك





النائب العام محمد عزمى بك

للأميرة «فائقة» نشر فى الصفحة الثانية، فى أكثف نشر عن القضية منذ بدأ النشر عنها. وعلى نحو ما بدأ عدد «أخبار اليوم» الذى صدر فى هذا اليوم وكأنه منشور معارض للإجراءات التى اتخذها الملك ضد والدته وشقيقته. ومع أن «على أمين» تقمص أثناء الحديث موقف الملك «فاروق»، ونقل إلى الملكة والأميرة وجهة نظره باعتبارها «وجهة نظر الشعب». إلا أن ذلك بدا كما لو كان مجرد «حيلة صحفية» الهدف منها إعطاؤهما الفرصة لشن هجوم مضاد وهى فرصة أحسنتا استغلالها، فوجهتا ضربات قاصمة إلى الحملة المثارة ضدتهما فى صحف القاهرة، ووصفتاهما بالتحيز ضدتهما وبالكذب وبعدم نشر الحقيقة كاملة. فقالت «الملكة نازلى»: «إن نصف الحقيقة أخطر على الشعوب من الكذب، وأنا أريد أن يعرف الشعب المصرى الحقيقة كلها لانصفها فقط». وأضافت: «إن الصحافة الحرة تنتصردائماً للضعيف متى اقتنعت بأنه على حق، ولا تخضع للتهديد والوعيد». وقالت الأميرة «فتحية»: «إنهم فى مصر يمنعون نشر الناحية الإنسانية من قصة زواجى من «رياض». ويمنعون الشعب من معرفة حقيقة هذا الزواج. وأن الأخبار الصحيحة التى أرسلتها وكالات الأنباء الأمريكية قد وقفت عند حدود مصر ولم تستطع تخطيها. وكذبت «الملكة نازلى» كل ما نشر فى مصر عن أن هناك نية لدى الرئيس الأمريكى «هارى ترومان» لطردهما من الولايات المتحدة. وعندما قال لها «على أمين»: أخشى أن تكون المعلومات الصحيحة لاتصل إلى جلالتك فى «سان فرانسيسكو»؟ قالت: «بل أنا أخشى أن تكون المعلومات الصحيحة لاتصل إلى مصر» فقال: «لقد

سمعنا أن إدارة الهجرة لن تسمح لك بالبقاء» فقالت: «لاتصدق ماتسمعه. هذا كذب، وكل أمريكا معنا!».

وفى الموضوع ركزت الاثنتان على الدفاع عن «رياض غالى»، بالتأكيد على أنه اعتنق الإسلام عن عقيدة وليس لمجرد رغبته فى الزواج من الأميرة. وكذبتا كل ما أشيع عن أنه نصاب أو أفاق. وتبارتا فى التذليل على أن الزواج ليس نزوة عابرة ولكنه عاطفة حقيقية عميقة وقديمة، فأكدت «الملكة نازلى» أنها طلبت من ابنتها أن تختبر عواطفها، ولما أصرت عليها بصرتها بالعواقب ثم ساندت اختيارها، إذ لم يكن فى استطاعتها أن تدوس على قلب ابنتها الصغيرة. وأكدت «فتحية» هذه الرواية وقالت: «إن ما يعكر سعادتها هو أنها حصلت عليها على أشلاء سعادة أمها وراحتها، فهم يتهموننا بأنها السبب والله يعلم أنها مظلومة».

وكان نشر هذين الحديتين فى اليوم الذى انتهت فيه الحرب بزواج البرنسياسة والأفندى؛ هو علامة النهاية للحرب الإعلامية التى استمرت أسبوعين كاملين، خاصة بعد أن كانت النيران قد اشتعلت فى ملابس مدير الحملة ومخططها «كريم ثابت باشا» فضلاً عن أن المدة الزمنية للمرحلة الأولى منها كانت قد انتهت بالفعل، وهكذا وبعد ساعات من صدور «أخبار اليوم» استدعى الأستاذ «محمد كامل بك»، رئيس نيابة الصحافة، «مصطفى أمين بك» رئيس تحرير «أخبار اليوم» وبدأ التحقيق معه. وطلب من النائب العام «محمد عزمى بك» اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو رفع الحصانة البرلمانية عن «أحمد أبو الفتوح» رئيس تحرير جريدة «المصرى»، وكان عضواً بمجلس النواب - للتحقيق معه

بشأن مانشرته الجريدة عن «سمو الأميرات». وفي مساء أذاع رئيس نيابة الصحافة بياناً بحظر النشر جاء فيه: لمناسبة التحقيق الذى تجريه النيابة العامة مع صحيفة «أخبار اليوم» بشأن مانشرته من أحاديث خاصة بجلالة «الملكة نازلى» والأميرة «فاثقة» وزواج الأميرة السابقة «فتحية»، تحظر النيابة العامة نشر أى شىء يتعلق بهذا الموضوع، وذلك عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون العقوبات.

ولابد أن كثيراً مما قالتها «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» فى هذين الحديثين، قد استفز الملك «فاروق»، فقد كذبتا أهم الوقائع التى اعتمدت عليها الحملة وخاصة أوهام تدخل الإدارة الأمريكية فى صف الملك. كما أن بعضاً مما نشر على لسانهما جعل الأسرة المالكة تبدو أمام العوام فى صورة لاتدعو للاحترام، وخاصة دفاعهما المبالغ فيه عن «رياض غالى» وماذكرته الملكة والدة عن دورها فى تعليمه مبادئ الدين الاسلامى، وإعلان الأميرة «فتحية» أنها تحبه بكل نقطة فى دمها، وأنه أهم شىء فى حياتها ولاتستطيع الحياة بدونه.

وبهذه النظرة الملكية قرأت جريدة «البلاغ» المسائية الأحاديث وعلقت عليها فى مساء اليوم نفسه، فذكرت أن مانشرته «أخبار اليوم» على لسان من وصفتهم «البلاغ» بأنهم «ملكة سابقة وابنتها ورجل نصاب أفاق أساءوا كلهم إلى العرش المصرى أبلغ إساءة» هو «استهانة بسمعة مصر والأسرة المالكة ومحاولة للتنديد بطريق غير مباشر بالقرارات الحكيمة التى أصدرها «مجلس البلاط»، وأضافت «أن بعض من أعمامهم الاندفاع وراء الكسب التجارى من الصحفيين، يحتالون

لنشر أحاديث الغاية منها استدرار العطف على هؤلاء الخاطئين، بحيث لم نعد نقرأ إلا مدحاً فى السيد «رياض غالى» وكأن هناك نية للعطف على الرجل الذى كان النبأ الوحيد الذى فرحت له مصر هو يوم قيل إنه قتل».

ولم يختلف توصيف رئيس نيابة الصحافة للجريمة التى ارتكبتها «أخبار اليوم» بنشر الحديثين، عن توصيف «البلاغ». فبعد أن أنهى فى اليوم التالى التحقيق مع «مصطفى أمين» وجه إليه تهمة نشر أخبار من شأنها التأثير فى جهة قضائية هى «مجلس البلاط». وطالب فى مرافعته أمام «حافظ سابق» رئيس محكمة مصر الابتدائية بحبسه لمدة ١٤ يوماً على ذمة التحقيق، إلى أن تتم محاكمته طبقاً للمادة ١٨٧ من قانون العقوبات التى تعاقب بالحبس لمدة لاتتجاوز ٦ شهور وبغرامة لاتزيد على ٥٠ جنيهاً أو بأحدهما، كل من نشر أموراً من شأنها التأثير فى القضاة؛ الذين يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء فى البلاد. ولم يستجب رئيس المحكمة لطلب النيابة وأفرج عن رئيس تحرير «أخبار اليوم» بكفالة قدرها ٥٠ جنيهاً دفعها وأخلى سبيله.

ولم يتنبه أحد ممن هاجموا «أخبار اليوم» واتهموها بالتأثير على القضاء إلى التناقض الذى وقعوا فيه، بعد أن ظلوا لمدة أسبوعين كاملين يهاجمون الملكة والأميرة - اللتين لم تحضرا جلسة «مجلس البلاط» ولم تدافعا عن نفسيهما - من دون أن يعتبروا ذلك خروجاً على قوانين النشر التى تحرم التأثير على القضاء. وفى المرة الوحيدة التى أتيح فيها للمتهمتين ممارسة حق الدفاع عن نفسيهما، تذكر هؤلاء فجأة أن هناك قانوناً يحظر على الصحف



١٦ مارس ١٩٥٠: مصطفى أمين بك، فى حفلة زفافه إلى زوجته الأولى وأم أولاده التى أقيمت فى فندق شبرد القديم، بعد أقل من ثلاثة شهور على ذلك قبض عليه لنشره دفاع الملكة نازلى



أحمد أبو الفتح، عضو مجلس النواب
ورئيس تحرير جريدة المصري

نشر أمور يكون من شأنها التأثير في دعوى مطروحة أمام القضاء. فكان ذلك اعترافاً بأن كشف الحقيقة، ليس من بين أهداف الحملة الصحفية التي أعطى القصر للصحف الضوء الأخضر بالخوض فيها ضمن إطار محدد، وإعلاناً بأن الحياد بين أطراف القضية هو انحياز لأعداء الملك، وإيداناً بأن الأوان قد حان ليس فقط لإطفاء هذا الضوء الأخضر، بل لإضاءة الضوء الأحمر وحظر النشر عن كل ما يتعلق بجادث «سان فرانسيسكو» المؤسف.

ولأن التحقيق الذي أجرته نيابة الصحافة مع «أخبار اليوم» لم يكن سوى مجرد ذريعة لتنبية الصحفيين إلى أن الحكومة ستستدعي نصوص القوانين القائمة التي منحت إجازة، حين وجد ولي الأمر في ذلك مصلحة له وتعيدها للعمل وتطبيقها عليهم، فإنه لم يتحول إلى قرار اتهام أو يعرض على محكمة الموضوع، وما لبثت النيابة أن حفظته. بل إن النائب العام لم يحاول تحريك طلب رفع الحصانة البرلمانية عن «أحمد أبو الفتح» - رئيس تحرير «المصري» - بعد أن تحقق الهدف الحقيقي منه، إذ استندت إليه النيابة لكي تصدر قراراً بحظر النشر. ومع أن الفهم القانوني السليم لهذا الحظر يقضى بأن تمتنع الصحف عن نشر ما يجري داخل التحقيق مع «مصطفى أمين»، إلا أن الصحف فهمت الرسالة فكفت عن نشر أى شيء عن قضية زواج البرنسياسة والأفندي، فصدرت مجلة «روزاليوسف» متأخرة يوماً عن ميعاد صدورها الأسبوعي، واعتذرت لقرائها بأن قرار حظر النشر الذي أصدرته النيابة العامة الخاص بزواج الأميرة السابقة «فتحية» قد وصلها بعد أن شرعت في طبع العدد، مما اضطرها إلى وقف الطبع وإعدام النسخ التي

طبعت وإعادة تحرير صفحات كاملة من جديد، مما أخرها عن الصدور في موعدها.

ومنذ ذلك الحين عدل وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» عن أسلوبه في الاتصال بالصحف، ليرجوها بشكل ودي أن تكف عن التوسع في النشر عن زواج البرنسياسة والأفندي، بسبب الأعراض الجانبية الخطيرة التي يمكن أن تنجم عن هذا النشر، خاصة ما يتعلق بالوحدة الوطنية، ولجأ إلى تطبيق القانون الذي كان قد عاد من الإجازة لتأكيد التنبيه بأن الضوء الأخضر قد اختفى وحل محله الضوء الأحمر. فصودرت جريدة «الأساس» مرتين في الأسبوع التالي لصدور قرار حظر النشر. مما دفعها للاحتجاج على الوزير واتهامه بالتحيز ضدها لأنها تنطق بلسان حزب معارض وهو حزب «الهيئة السعدية». واستشهدت على ذلك بأن ضباط «سراج الدين» قد حاصروا مطبعتها فجر يوم الخميس ٢ يونيو (حزيران) ١٩٥٠، وأوقفوا طبع العدد وهددوا بمصادرته إذا لم يتم حذف صورة في حجم ورقة البريد للأميرة «فائقة» مع خبر عودتها للقاهرة. واستولوا على ما طبع من العدد، وأخطروا بوليس الأقاليم بانتظار ما تسرب منه في محطات القطارات ومداخل المدن لمصادرته. بينما نشرت جريدة «المصري» - أهم صحف «حزب الوفد» الحاكم - في ٣١ مايو (آيار) ١٩٥٠ صوراً عديدة للأميرة وزوجها وهما يتجولان في شوارع «روما». وهددت «الأساس» باللجوء إلى القضاء وبتقديم استجواب في مجلس النواب إذا لم يتوقف الوزير عن هذه التفرقة في المعاملة، أو في المصادرة! وبدأ واضحاً أن الأوان قد حان لكي

ملكة نازلي تقول ان زومان رفض عراجه اسره اسريًا

أخبار اليوم
من الباعة

فتحية تزومت وسافرت الى لهنولولو

فتحية تروي لعلى امين قصة حبها



عمر اليوم

أخبار اليوم

اليوم

صاحباها مصطفى امين وعلي امين

استطاع ان اردوس على قلب ابنتي

في الصبح
الأميرة فتحية تزومت
تروي قصة حبها مع مصطفى
امين وعلي امين في مقابلة
استثنائية مع الصحفي
الخبير في الشؤون الملكية
الشيخ محمد بن عبد الله
البركاتي.

فتحية تزومت يوم الخميس سافرت الى لهنولولو

كانوا مخترون خلف فتحية

اول خبر

للأميرة

فايتة

[س.م.]

عند.. الأحد

فتحية تدافع عن نفسها!



شركة الامير
الشيخ محمد بن عبد الله
البركاتي

مركز تكافؤ
الشيخ محمد بن عبد الله
البركاتي



فبراير ١٩٥٠: فكرى إباضة باشا رئيس تحرير «المصور» ونيقيب الصحفيين يغادر قصر عابدين بعد أن قيد اسمه فى سجل التشريعات ورفع فروض الشكر للملك بمناسبة إنعامه عليه بالباشوية وعلى يمينه أعضاء مجلس النقابة جلال الحماصى وحافظ محمود، وإلى يساره حسين أبو الفتوح وعبدالوارث كبير ومصطفى القشاشى وقد صحبوه لتسجيل شكرهم على الإنعام عليه، الذى اعتبروه تكريماً للصحافة

إلى حد الهوس، وأسبلوا الجفون فوق العيون فى اتزان ووقار». فأتجه إلى «السكرتير الدائم» لنقابة الصحفيين الأستاذ «عبد الشافى القشاشى»، وكان يحتكر هذا المنصب لسنوات طويلة متصلة، وطلب منه دعوة مجلس النقابة إلى اجتماع عاجل لاتخاذ قرار إجماعى يستنكر التفكير فى إصدار مثل هذا القانون. لكن الحوادث كما قال: أثبتت أنه لأمل فى النقابة، أوفى سكرتيرها «النائم».

ولم يكن الأمر فى حاجة إلى ذكاء كبير لكى يدرك الجميع أن صاحب الفكرة فى إصدار هذا التشريع هو صاحب المصلحة فى إصداره وهو الملك «فاروق» نفسه. وأن حكومة الوفد التى كانت الصحافة تتمتع فى عهدها عادة بدرجة عالية من الحرية قد «طلب إليها» إعدادها فاستجابت للطلب، تنفيذاً لسياستها فى ملاينة القصر، وخاصة فى الأمور التى تعتبرها غير أساسية لكى تتوقى إقالتها. وهو ما ألح إليه «إحسان عبدالقدوس» نفسه الذى ذكر أن المقال الوحيد واليتيم الذى كتبه بشأن هذا المشروع قد أنتج أثره، «فأبلغ» بأنه قد «طلب إلى الحكومة أن تصرف النظر عن هذا المشروع».

يصفى صاحب الجلالة الملك «فاروق» حسابه مع صاحبة الجلالة الصحافة بعد أن شاركته فى تصفية حسابه مع صاحبة الجلالة «الملكة نازلى» فانتفت حاجته إليها. وتجدد التفكير فى إصدار قانون يحظر على الصحف نشر أنباء القصر من دون إذن مسبق من وزير الداخلية، وهو ما يعنى فرض الرقابة على ماتنشره الصحف فى هذا المجال. وكانت «الأهرام» قد أشارت فى يناير (كانون الثانى) ١٩٥٠ - وبعد أيام قليلة من تشكيل الوزارة الوفدية - إلى أن هناك تفكيراً فى تقديم مشروع بهذا المعنى إلى البرلمان، لكن أحداً من الصحفيين لم ينتبه إلى خطورة الخبر سوى «إحسان عبدالقدوس» - رئيس تحرير مجلة «روز اليوسف» - الذى كتب آنذاك مقالاً اعترض فيه على إصدار مثل هذا القانون الذى ليس من مصلحة القصر ولا من كرامة الصحافة. وطبقاً لما رواه فيما بعد، فقد طاف بدور الصحف، والتقى بالمسؤولين عن تحرير «الأهرام» و«المصرى» و«دار الهلال»، وطلب منهم أن يكتبوا فى الموضوع، وأن يدافعوا عن حرية الصحافة التى هى حريتهم وكرامتهم. فلم يتحمس منهم أحد واكتفوا كما قال «بتهنئته على جرأته الأدبية التى تصل



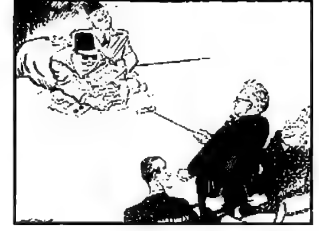
١٦ مايو ١٩٥٠: منشورات جريدة
«المصري» تنقل إلى المصريين
تصريحات البرنسية «فتحية» دفاعاً
عن نفسها

وإعلان خطبة «فتحية» إلى «رياض غالى»، وصدور قرارات «مجلس البلاط» ليتحول إلى حملة صحفية عالمية ضارية، قارنت بين قرصنة «فاروق» التي فرقته بين «ناريمان» وحبیبها، وبين سعيه للتفرقة بين كل من شقيقتيه والرجل الذي اختارته بإرادتها الحرة باعتباره تناقضاً غير مفهوم. وتطرق إلى سلوكه الشخصي واستهتاره ومدى تدهور الأوضاع الاجتماعية في مصر مما يمهّد الأرض لانتشار الشيوعية.

لكن مجلس الوزراء لم يقصر في استخدام الحق الذي يمنحه له قانون المطبوعات، بمنع أى مطبوع صادر فى الخارج سواء كان هذا المطبوع دورياً أم غير دورى، من الدخول إلى البلاد أم التداول فيها متى كان هذا المنع لازماً للمحافظة على النظام العام، أو على الآداب العامة والأديان. فتتالت منذ بداية شهر مارس (آذار) ١٩٥٠ قراراته بمصادرة بعض أعداد الصحف الأجنبية التى تنشر أنباء أو مقالات عن الملك. وأخذ نطاق هذه القرارات يتسع ويتصاعد حتى تحولت إلى قرارات بمنع دخول بعض هذه

ولعل طلب القصر استصدار هذا القانون كان أبعد مدى من مجرد رغبته فى اختبار سياسة الملاينة الوفدية، إذ المؤكد أنه كان يفزع من «حنبلية الوفد الديمقراطية»، والأرجح أنه خشى أن تطلق الحكومة الحرية بلا حدود للصحف، خاصة بعد إلغاء الأحكام العرفية التى حمته خلال العامين السابقين من تناول الصحف عليه. لكنه مالبث أن كف عن ضغوطه لاستصدار القانون، إذ كان المناخ السياسى العام فى بداية الشهور الأولى من عام ١٩٥٠، يوحى بأن العهد كما وصفه «فكرى أباطة» سيكون عهد «سياسة الوفاق بين السلطات». فمع أن القانون لم يصدر إلا أن الحكومة لم تقصر فى التنبيه على الصحف بشكل ودى بالأنا تنشر أى أنباء تتصل بالقصر الملكى قبل تصديق سعادة المستشار الصحفى للملك على نشرها. كما أنها طبقت بحزم الأمر العسكرى بفرض الرقابة على البرقيات القادمة من الخارج، لى تحول بين الصحف وبين نشر ماتبته وكالات الأنباء العالمية من أخبار أو مقالات عن الملك.

وكانت خشية الملك من أن تقوم الصحف المصرية بنقل ماتنشره الصحف الأجنبية عنه، أحد أهم أسباب التفكير فى إصدار القانون. إذ تكثف هذا النشر منذ بداية عام ١٩٥٠ عندما فضحت الصحف الأوروبية والأمريكية ماوصفته بأنه «عملية قرصنة» انتهت بخطف الملك «فاروق» لفتاة جميلة من رعاياه؛ هى «ناريمان صادق» من خطيبها «زكى هاشم» قبل أيام من زفافها إليه، لى يتزوجها ويجعل منها ملكة. ثم اتسع نطاق النشر بعد زواج الأميرة «فائقة» على غير رغبة أخيه،



١١ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥١:
كاريكاتير نشرته صحيفة الديلي
هيرالد، صحيفة حزب العمال البريطاني
فاروق يجمع مكاسبه على مائدة القمار
وخلفه مصطفى النحاس باشا

الصحف نهائياً إلى مصر. ففي ٧ مارس (آذار) ١٩٥٠ صودرت مجلة «باتفيندر» الألمانية. وفي اليوم الذي يليه صودرت جريدة «الدلي إكسبريس» البريطانية. وفي اليوم التالي لهما صودرت مجلة «دي سيجل» الهولندية. وفي ١٠ مارس (آذار) ١٩٥٠ صودرت «الدلي إكسبريس» للمرة الثانية، وصودرت معها جريدة بريطانية أخرى هي «الصنداي إكسبريس» وجريدة يونانية هي «الفتربا». وفي ١٥ مارس صودرت مجلتان إحداهما إيطالية. وفي ١٦ مارس صودرت «الدلي إكسبريس» للمرة الثالثة. وفي ١٩ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ صودرت مجلتان هما «ستار» الإنجليزية و «بيت» الألمانية. وفي ١٣ مايو (آيار) صودرت مجلة «لايف» الأمريكية لأنها نشرت مقالاً عن موقف الملك «فاروق» من زواج «فتحية» و «رياض غالي»، قالت الصحف المصرية بأنه أقام مصر وأقعداها.

وبعد صدور قرارات «مجلس البلاط» بدأت قرارات منع الصحف الأجنبية من الدخول إلى مصر نهائياً تتوالى. ففي ١٧ مايو (آيار) ١٩٥٠ أعدت وزارة الداخلية مذكرة لمنع دخول مجلة «بوست» الأمريكية إلى مصر نهائياً، لتعريضها بالملك «فاروق». وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الوزراء قراراً بمنع مجلة «سترادي إيقتنج بوست» أوسع مجلات «أمريكا» انتشاراً نهائياً، لأنها نشرت على اتساع ست صفحات منها، مقالاً عنيفاً ضد الملك «فاروق» أشار إلى واقعة خطبته إلى «ناريمان» وإلى مشكلته مع والدته وشقيقته وإلى الأوضاع الاجتماعية في بلاده، كتبه «هارى زينور» وهو مستشار صحفي سابق للسفارة الإسرائيلية في

«واشنطن»، ومتزوج من يهودية فلسطينية. قالت الصحف المصرية: إن مقال مجلة «لايف» الذي أقام مصر وأقعداها يعتبر بالقياس إليه مقالاً شديد التهذيب. وفي ٢١ مايو (آيار) ١٩٥٠ صودرت «السانداي إكسبريس» أوسع الصحف الأسبوعية البريطانية انتشاراً لأنها نشرت على أربعة أعمدة مقالاً كتبه «جون جوردون» رئيس تحريرها هاجم فيه الملك «فاروق» وطالب مصر بأن توافق على زواج «فتحية» من «رياض غالي». وفي اليوم نفسه صادرت الرقابة جميع النسخ التي وصلت إلى مصر من الطبعة الباريسية لجريدة «هيرالد تريبيون» لنشرها تصريح «الملكة نازلي» الذي هاجمت فيه الأمير «محمد علي»، وفي ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٥٠ أصدر مجلس الوزراء قراراً بمصادرة أربع مجلات ومنع دخولها إلى المملكة المصرية نهائياً، منها ٣ مجلات فرنسية هي «بارى هوليوود» و «بارى كوكتيل» و «بارى ماتش» والرابعة ألمانية هي «بيري إيسترن».

هكذا لم يكد عام ١٩٥٠ ينتصف حتى وصل عدد الصحف الأجنبية الممنوع تداولها في مصر بصفة دائمة إلى ١٤ جريدة ومجلة. كان من بينها عدد من أهم الصحف العالمية هي «التيمس» و «الدلي إكسبريس» و «الدلي ميل» و «الدلي ميرور» و «كولير» و «لايف». وفضلاً عن جميع الصحف التي تصدر في «الاتحاد السوفيتي» والبلاد الاشتراكية، وعمّا كان يصادر من أعداد الصحف الأخرى عدداً بعدد بقرار من الرقيب.

ولم تثبت سياسة مصادرة بعض - أو كل - أعداد الصحف الأجنبية أنها ذات أثر مهم في إخفاء الحقيقة عن المصريين، إذ كان كثير مما تنشره تلك



د. محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية

فى «إنجلترا» و«أمريكا» و«فرنسا» و«سويسرا»، وأن المال الصهيونى هو الذى يلعب بتلك الأقلام ويوجهها إلى شن حملات وضيعة ضد بعض الشخصيات والشئون المصرية بأسلوب رخيص كاذب، يشذ عن الأصول الصحفية المرعية.

ولم يمنع الهجوم على ماتنشره الصحف الأجنبية صحف القاهرة من التلطف على إعادة نشر كل كلمة ثناء - مهما كانت تافهة - تنشرها تلك الصحف عن الملك فاروق، بل إنها حرصت على أن تقتطف من مقالات الهجوم ذاتها العبارات التى اعترفت للملك ببعض الصفات الطيبة، ومن بينها أنه «شخص ودود وظريف ويستجيب وجوده فى الحفلات الخاصة».

ومع أن وزارة الخارجية المصرية لم تقصر فى الاحتجاج لدى حكومات الدول المعنية على ماتنشره صحفها من «مطاعن وضيعة» ضد «المقامات العالية المصرية». إلا أن الرد التقليدى الذى كانت تتلقاه، هو أن الصحافة فى تلك البلاد حرة، وليس للحكومة سلطان عليها. كما أن قدرة الحكومة المصرية على الاحتجاج وحجم هذا الاحتجاج كانت تختلف من دولة إلى أخرى. فقد حدث فى مارس (آذار) ١٩٥٠ أن نشرت إحدى الصحف السويسرية مقالاً ضد الملك «فاروق» فقامت قيادة الحكومة المصرية، واستدعى الدكتور «محمد صلاح الدين» - وزير الخارجية - إلى مكتبه، وزير سويسرا المفوض فى مصر. وأبلغه باحتجاج الحكومة وأذره بقطع العلاقات معها. ولم تهدأ الحملة إلا بعد أن اعتذرت الحكومة السويسرية بل والجالية السويسرية فى مصر. ومع أن ماتنشرته الصحف

الصحف وتصادر بسببه، يتسرب مع القادمين من الخارج أو عبر الرسائل البريدية، فى بلد كان يضم آنذاك جاليات أجنبية واسعة ذات صلات كبيرة بالحياة المصرية على مختلف مستوياتها الاجتماعية، وفى مجتمع يملك قدرة خارقة على ترويج الشائعات ويجد لذة خاصة فى الطعن على حكامه وفى التلصص على عوراتهم. وفى ظل الفوضى التى شابت الحملة الصحفية ضد الزواج أخذت الصحف المصرية تتحايل على إعادة نشر بعض ماكانت الصحف الأجنبية تصدر بسبب نشره فى سياق الادعاء بمناقشته والرد عليه. وهو ما فعلته عندما نشرت كثيراً من تصريحات «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» و«رياض غالى». بل إنها نشرت التصريح الذى هاجمت به الملكة الوالدة الأمير «محمد على» ولى العهد رغم مصادرة الجريدة الأمريكية التى نشرته. فلم يكن لهذا المنع من أثر إلا إثارة غضب الصحف الأجنبية على مصر واستفزازها لمواصلة هذا الهجوم وإعطائها مزيداً من الأدلة على افتقار حكم الملك «فاروق» للديمقراطية وسعيه لإخفاء الحقيقة عن الشعب.

لكن كثيراً مما كانت تنشره الصحف العالمية لم يكن بعيداً عن النظرة العنصرية نحو المصريين والعرب؛ التى تدخل فى صميم التكوين النفسى للغربيين عموماً. كما أن جانباً من حملة الصحف الغربية وخاصة الأمريكية منها، كان يوظف لأهداف سياسية تتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى، وهو ما أشارت إليه الصحف المصرية صراحة، فقال «فكرى أباطة» إن الدعاية الصهيونية هى التى تحرض تلك الصحف الصفراء

السويسرية كان أقل وقاحة وعنفاً مما نشرته الصحف البريطانية، إلا أن أحدًا - كما رصدت مجلة «آخر لحظة» - معترضة - لم يهدد بقطع العلاقات عن بريطانيا أو باستدعاء سفيرها وإنذاره - بل على العكس من ذلك أقام رفعة «النحاس باشا» مآدبة للسفير البريطاني بعد أيام من نشر ذلك الهجوم، كان رفعتة يستطيع أن يلغيها احتجاجاً أو يؤجلها أو يقول للسفير كلمة أو كلمتين عن استياء مصر «لكننا نسينا أن لبريطانيا أسطولاً وليس لسويسرا أسطول. ونسينا أن الجنود البريطانيين يحتلون أراضيها وسويسرا ليس لها جيوش احتلال فنحن لا نستطيع أن نتشطر على الحمار ولهذا نكتفى بضرب البردة».

واتخذت «آخر ساعة» من اعتذار حكومات الغرب عن التدخل لوقف حملة صحفها ضد مصر وملكها، بأن الصحافة في بلادهم حرة، مبرراً للمطالبة بإلغاء المادة ١٨١ من قانون العقوبات المصري، التي تعاقب كل من عاب في ذوات ملوك ورؤساء الدول الأجنبية، قائلة: إن بقاء هذه المادة في القانون يمنع الصحف المصرية من الرد بالمثل على الصحف الأجنبية التي تقذف وتشهر بملك مصر. ولأنها «تعبير عن روح العبودية التي تفرض علينا أن نقبل شتائم صحف الغرب فلا نستطيع أن نرد عليها ونكيل لها الصاع صاعين» وختمت مقالها بالتعبير عن أملها في أن يأتي اليوم الذي تلغى فيه هذه المادة ويطلق للصحف المصرية حق نقد رؤساء وملوك الدول الأخرى «فإذا ما احتجت حكوماتها ردت عليهم الحكومة المصرية بقولها: إن الصحافة المصرية حرة، وأن مانشر فيها عن جلالة ملك كذا لا عقاب عليه».

ومع أن الصحف المصرية كانت قد بشرت قراءها بأن النية تتجه إلى إعفائها من تطبيق القانون الخاص بحماية رؤساء الدول الأجنبية، حتى تتمكن من مقابلة الحملة التي تشنها الصحف الأجنبية على مصر ورؤساء مصر وبحملة مماثلة وأعنف منها، إلا أن ذلك لم يحدث بل إن الصحف المصرية رغم ضراوة حملتها على الزواج، لم تجسر على تناول رئيس أى دولة أجنبية بالهجوم. لأن الرد على ما كانت تنشره تلك الصحف من فضائح الملك «فاروق» الشخصية بالمثل، لم يكن يعنى إلا التشهير بأصحاب الجلالة والفقامة ملوك ورؤساء العالم، وهو أمر لا بد أن الذين خططوا للحملة كانوا يدركون مدى خطورته وخطئه.

على أن ذلك كله لم يمنع الصحف المصرية من الاحتجاج بقوة على سياسة منع الصحف الأجنبية من التداول، ووصفتها «أخبار اليوم» بأنها «سياسة النعامة التي تخفى رأسها في الرمال حتى لا يراها الصياد، وليست سياسة دولة تريد أن تحتل مكانها تحت الشمس». وقالت: إنها سياسة تضر ولا تنفع، إذ هي تزيد من أعداء مصر. وهو ما وافقتها عليه جريدة «الأساس» التي قالت: إن مصادرة الصحف الأجنبية بسبب ما تنشره من ترهات عن الأسرة المالكة لا يحول دون إذاعة الأكاذيب التي نشرتها. وطالبت ممثلى مصر الدبلوماسيين فى الخارج بالرد على ما تنشره تلك الصحف، وشرح الأسباب التي دفعت مصر تاجا وحكومة وشعباً إلى اتخاذ الإجراءات الخاصة بـ «الملكة نازلى» وكريميتها وزوجها، أما «أخبار اليوم» فقد طالبت بدلا من المصادرة بإذاعة الحقائق كاملة، وتمكين الصحف الأجنبية من



كاريكاتير نشرته جريدة «كانديدو الإيطالية» بعنوان ملك الكوتشينه، تسخر فيه من إيمان الملك فاروق للقمار



ناريمان هانم صادق: الصورة الرسمية لها عند إعلان خطبتها إلى الملك فاروق في عيد ميلاده الحادى والثلاثين في ١١ فبراير ١٩٥١

يكشف مدى ماتمتع به ملكة مصر المقبلة من أمية. وهو سبب لم تكن النيابة تستطيع أن تذكره أمام «محكمة مصر الابتدائية» التى كان عليها أن تطلب تأييدها لقرار المصادرة، إذ لم تكن خطبة «ناريمان» على الملك قد أعلنت رسمياً بعد، فضلاً عن أن قانون نشر أنباء القصر لم يكن قد صدر بعد، ولم يكن هناك فى نصوص القانون مايقنع المحكمة بأن هذا النشر يصلح سبباً قانونياً للمصادرة، فتعللت بذرائع واهية، وقالت إن المجلة قد نشرت أنباءً وصوراً تتعلق بقضية كان النائب العام قد أصدر قراراً بحظر النشر عنها. ولم يقنع ذلك «حافظ سابق» رئيس المحكمة، فأمر بإلغاء قرار المصادرة والإفراج عن نسخ العدد المحتجزة. وكانت المفاوضات التى دارت فى الكواليس قد انتهت بموافقة أصحاب «المصور» على قص الزاوية السفلى من الغلاف التى تحمل اسم «ناريمان» وصفتها مقابل السماح بتداول العدد الذى وصل إلى قرائه كما قال «فكرى أباطة»: «مترنحاً بعض الشيء. مقصوص الجناح بعض الشيء».

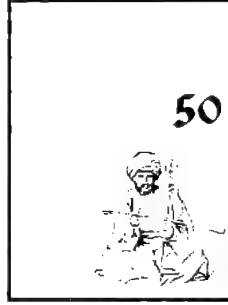
وجاءت مصادرة «المصور» لهذا السبب أول تطبيق لمشروع «قانون أنباء القصر» الذى لم يكن قد صدر

إرسال مراسليها إلى مصر. وختمت مقالها قائلة: «إن الضعفاء هم الذين يتألمون حين تنشر فى العالم صور أكواخ يعيشون فيها. أما الأقوياء فهم الذين يهدمون هذه الأكواخ ويبنون بدلا منها مساكن تصلح للنشر عنها فى أنحاء الدنيا».

لكن كل الشواهد، كانت تدل على أن الصحف المصرية. سوف تلحق بالصحف الأجنبية، وأن حق السلطة الإدارية فى مصادرة الثانية سوف يلحق بالأولى، ولنفس السبب: حماية الأسرة المالكة، بفرض رقابة مسبقة على الصحف تحول بينها وبين تناول كل ما يتعلق بها، قبل الحصول على إذن مسبق. ففى اللحظة التى كانت طائفة الأميرة «فائقة» تهبط على أرض مطار «فاروق»، حاصرت قوات الشرطة «دار الهلال» وقامت بمصادرة عدد مجلة «المصور» الذى كان مقرراً صدوره يوم الخميس ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٠. وكان هذا العدد ورقمه ١٣٣٨ هو أول عدد يصادر من «المصور» منذ صدورها قبل ٢٥ عاماً، أصدرت خلالها ١٣٣٧ عدداً أسبوعياً، وكان سبب المصادرة غامضاً، وصفه «فكرى أباطة باشا» - رئيس تحرير «المصور» ونقيب الصحفيين - فى العدد التالى، بأنه «تهمة مدهشة لا تخط ولا تطبع ولا تنشر». بل إن نيابة الصحافة ما لبثت أن أدركت أنها أوقعت نفسها فى مطب حين استجابت لطلب القصر، بمصادرة العدد لأنه نشر على غلافه صورة للآنسة «ناريمان هانم صادق» وكتبت تحتها: إنها «المصرية المسعودة إن شاء الله بمناسبة رحلتها إلى سويسرا» ونشرت صوراً بالزئكوغراف لموضوع إنشاء كتبه فى أكتوبر (تشرين) ١٩٤٩، يزدحم بالأخطاء الإملائية والنحوية. على نحو

بعد، لكن وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» كان قد جدد في ٢٠ مايو (آيار) ١٩٥٠ في ذروة الحملة الصحفية ضد زواج البرنسييسة والأفندى الحديث عنه، فصرح لندوب «الأهرام» بأنه قد انتهى من إعداداته وأنه في طريقه للعرض على البرلمان. ولكن القصر لم ينتظر موافقة البرلمان على المشروع فطبقه قبل الانتهاء من صياغته.

ولم تصمت الصحف على طبعة مايو من تصريح وزير الداخلية كما صممت على طبعة يناير. فقد جمعت



أمامها خلال الشهور التي فصلت بين الطبعتين شواهد عديدة تدل على أن «الحريات العامة» بما فيها حرية الصحافة والنشر قد تكون بين ضحايا «سياسة الملاينة» التي يتبعها «الوفد» تجاه القصر، فضلاً عن إدراكها بأن «الحكومة الوفدية» تتعرض لضغوط عنيفة من القصر، لاختبار هذه السياسة التي كانت تلقى معارضة عنيفة داخل صفوف الحزب التقليدي العريق، مما شجع الصحف المعارضة على التصدي لفكره إصدار القانون واثقة بأن معارضتها ستجد دعماً من داخل «حزب الوفد» وستعطى الحكومة الوفدية ذريعة للاعتذار للقصر عن تقديمه لمجلس النواب.

وكان من بين تلك الشواهد أن الحكومة قد تلكت قليلاً في إلغاء الأحكام العرفية، وعندما تقدمت بمشروع قانون لإلغائها استبقت عدداً من الأوامر العسكرية ذات الصلة بالحريات العامة، ومن بينها الأمر

العسكري بحل «جماعة الإخوان المسلمين» والأمر العسكري بفرض الرقابة على البرقيات الخارجية. كما شرعت في تقديم مشروعات بقوانين تحول الأحكام العرفية إلى وضع دائم، كان من أخطرها مشروع قانون يدرج المعتقلين السياسيين السابقين وخاصة الشيوعيين منهم، أو الذين يحرضون عن طريق النشر على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الازدراء به، إلى الفئات التي ينطبق قانون المتشردين والمشتبه فيهم، بحيث يجوز للشرطة وضعهم تحت مراقبتها وإلزامهم بالإقامة في أماكن محددة وبعدم التجول بعد الغروب، وقالت المذكرة التفسيرية للمشروع «إن علاج أمر مرتكبي هذه الجرائم التي تهدف إلى هدم النظم السياسية والاجتماعية كان ميسوراً تحت ظل الأحكام العرفية باعتقالهم، وبزوال الأحكام العرفية اتضح أنه يجب إخضاع مثل هؤلاء الأشخاص لمراقبة البوليس باعتبارهم مشتبهاً فيهم طبقاً للقانون العام».

وأثار التفكير في إصدار «قانون المشبوهين السياسيين» قلقاً واسعاً في أوساط الصحفيين والمشتغلين بالسياسة، بل وفي داخل «حزب الوفد» نفسه، فعارض أربعة من نوابه هم الدكتوران «عزيز فهمي» و«محمد مندور» والأستاذان «عوض الجندى» و«على الشيشيني» في عرض المشروع على مجلس الوزراء أو تقديمه للبرلمان وأدت هذه المناقشات إلى اتساع دائرة المعارضين للقانون، فقد حمل النواب والشيوخ الوفديون على وزرائهم وأعلنوا أنهم سيعارضون المشروع إذا قدمته الحكومة إلى البرلمان، واثارت أثرة المحامين فطلبوا عقد جمعية عمومية غير عادية لمواجهة هذا الخطر على الحريات.



النائب عزيز فهمي



فكرى أباطة باشا

الحكومة صدقت ذلك فهان عليها استصدار هذه القوانين الاستثنائية الشاذة.

وفى مواجهة هذه المعارضة، ترددت الحكومة فى تقديم مشروع «قانون المشبوهين» إلى البرلمان، لكنها لم تكف عن محاولة إصدار قانون أنباء القصر.

ومع أن التفكير فى إصدار قانون يفرض الرقابة المسبقة على نشر أنباء القصر كان يسبق الحملة الصحفية التى واكبت زواج البرنسياسة والأفندى، إلا أن «انفلات الحملة» كان من بين أهم الأسباب التى شجعت على تحريكه. وكانت الصحف نفسها قد اختلفت فى مدى صواب التوسع فى النشر، فعارض بعضها فى ذلك. وتزعمت جريدة «الأساس» لسان حال «حزب الهيئة السعدية» المعارض الدعوة إلى «التكتم على الفضيحة» فقالت: إن الواقعة ليست نادرة الحدوث، وأن الأسر المالكة فى «بريطانيا» و«رومانيا» و«إيران» قد تعرضت لأحداث مشابهة. فلم تتناول صحفها الموضوع بالطريقة التى تناولت بها الصحف المصرية زواج البرنسياسة والأفندى. وضربت على ذلك مثلاً بما حدث عام ١٩٣٦ عندما أصر الملك «إدوارد الثامن» ملك إنجلترا على الزواج من «مسز سمبسون» إذ ظلت الصحف الأمريكية تنشر الأقايص حول الموضوع قرابة ستة أشهر قبل أن تنشر أى صحيفة إنجليزية كلمة واحدة عنه، فى حدود تم الاتفاق عليها بين إدارات الصحف ودوائر القصر والحكومة البريطانية.

وبعد أن استعرضت «الأساس» نماذج مما نشر، تساءلت عن «وجه الحكمة فى نشر أرقام المبالغ التى أرسلت للملكة والدة والأميرتين، وهى

وحذر النواب الوفديون حكومتهم من السير فى هذه الطريق الشائكة قائلين: إن «الوفد» سوف يترك الحكم يوماً لخصومه الذين يستطيعون آنذاك أن يستندوا إلى هذا القانون فيدرجوا أسماء صحفييه وشبانته ونوابه بل وحتى وزرائه فى قوائم المشردين والمشبوهين من دون أن يستطيع أحد فتح فمه بكلمة اعتراض. واتفقوا مع غيرهم فى التنديد بالقانون الذى يساوى بين قطاع الطرق والمزييفين ومدمنى الحشيش والكوكايين وبين أصحاب المذاهب السياسية والاجتماعية، ويعاقب على «لا جريمة» فيضع المعتقلين السياسيين السابقين تحت رقابة البوليس مع أنهم قد اعتقلوا أساساً بدون وجه حق ولم يقدموا للمحاكمة، ويعاقب على «الاشتهار» ويأخذ بـ «الظن والشبهة». ووصفه «فكرى أباطة» بأنه «تشريع يهدم الحريات الدستورية من أساسها، ويجعل الدستور كله جسداً بلا روح.. فضلاً عن أنه تشريع باطل يرتطم مع اتفاقية «مونتر» - بالغاء الامتيازات الأجنبية - التى تستلزم أن تكون التشريعات المصرية بعد سنة ١٩٣٧ على غرار أحدث النظم العصرية».

ونقل «فكرى أباطة» عن «أحد الخبراء العارفين بما وراء الجدران» قوله له إن اتجاه الحكومة المصرية للسير فى هذه الطريق الوعرة، يعود إلى نجاح سفيرى إنجلترا وأمريكا فى ترويع المسئولين بشبح الشيوعية، إذ أقنعاهما بأن المذاهب الهدامة تزحف وتقرع الأبواب، وأن أمريكا وعدت مصر بأن تمويلها بملايين الدولارات إذا أسهمت فى الدفاع المشترك الدولى الديمقراطى ضد الشيوعية. وأن



الأفندي والبرنسيصة والمملكة الوالدة يشرعون في قطع تورتة الزواج



إبراهيم عبد الهادي باشا

فى النشر ضمن سياق سياسى ديمقراطى يدافع عن حق الشعب فى معرفة كل شئون الأسرة المالكة، حتى الشخصى منها، ويعطى الصحافة، استناداً إلى ذلك الحق، فى تناول هذه الشئون بالنشر والتعليق، لا لمجرد تبرير الإجراءات التى اتخذها الملك، أو تفسيرها للشعب، ولكن لأن معرفة هذه الشئون وإبداء الرأى فيها حق للطرفين.

وهى فكرة مالبثت أن اتسعت للدفاع عن حق الحكومة فى التدخل فى الشئون الشخصية للملك وللأسرة المالكة، باعتبارها من الشئون العامة، حتى على صفحات الصحف التى لم تتحس للتوسع فى النشر، ومنها صحيفة «الأساس» التى لم يمنعها اعتراضها على النشر من الاعتراض على عدم استشارة أحزاب المعارضة فى الإجراءات التى اتخذت ضد الملكة والأميرة قبل إعلانها والسير فيها، انطلاقاً من اعتقادها بأن «المسائل التى تمس الأسرة المالكة والعرش المهدى مسائل قومية كان يجب أن يؤخذ فيها رأى المعارضة، وأن الدولة فى نظامنا الدستورى هى الحكومة والمعارضة، وأن المعارضة فى الدول الديمقراطية كانت تستشار فى أزمات أقل من هذه فلعل لها رأياً يفيد». وهو ما استفز جريدة «البلاغ» - وهى جريدة وفدية كان يدير سياستها وزير التموين «أحمد حمزة» فكتبت تذكر «الأساس» بأن «إبراهيم عبد الهادي باشا» - رئيس «حزب الهيئة السعدية» التى تنطق «الأساس» بلسانها - كان رئيساً للديوان الملكى فى عام ١٩٤٨ حين وقع الطلاق بين صاحبى الجلالة الملك و«الملكة فريدة»، ومع ذلك «فلم يفكر رئيس الديوان فى ذلك الوقت أن يستشير

تقرب من نصف مليون جنيه بالعملة الصعبة. وأى مصلحة يخدم هذا النشر إلا ما يثيره من مقارنات وتعليقات شتى». ثم وضعت فأس المسئولية عن هذه الفوضى فى رقبة المستشار الصحفى للديوان الملكى، واتهمته بأنه بدأ بالتفرقة بين الصحف فى توزيع أنباء الأزمات، ثم احتجب عن الإشراف على النشر فى هذا الموضوع «مما أدى إلى الخط فى الأنباء، وإلى أن تكون هذه الأنباء بما فيها من خطأ وصواب حديث الناس فى كل مكان مما لم يكن للبلاد عهد به فى أى وقت مضى».

وفى ردها على «الأساس» دافعت «المصرى» - أكبر صحف «الوفد» - عن المستشار الصحفى للملك. وبررت التوسع فى النشر «بحرص الصحف على أن تزود الرأى العام بما ينير له سبل التعرف على الحقائق، ويحيطه علماً بالجهود الجبارة التى بذلها مليكه العظيم وما كان له من جليل السعى وعظيم الحرص على حماية التقاليد وخير البلاد».

وكانت «أخبار اليوم» أكثر الصحف جرأة فى الدفاع عن التوسع فى النشر وأكثرها احتفالاً به. وقد اعتبرت ذلك حقاً دستورياً للصحف وللشعب، وقالت: إنها ترى «أن كل مساوئ النشر خير ألف مرة من مزايا الكتمان. وأن كل ما حدث هو أن الملك قد همس بسرّه فى أذن الملكة فسمع الشعب كله بما لم يكن يعرفه إلا أعضاء «مجلس البلاط». وهذه هى الديمقراطية الصحيحة. وهذه هى سياسة تقاسم المسئولية». وأضافت «أن تصرفات الأسرة المالكة ليست مسألة شخصية تخص الملك وحده، وإنما هى مسألة عامة تهم البلد كله. ومن حق الشعب أن يعرف ما يجرى». وبذلك انفردت بوضع التوسع

المعارضة، وأى معارضة؟، إنها المعارضة الوفدية التي تمثل الأغلبية الساحقة من الأمة، وليست تلك المعارضة الهزيلة التي تتألف منها الأقليات والتي يطالبون بأن تستشار الآن».

واعتبرت جريدة «الكتلة» - لسان حال حزب «الكتلة الوفدية المستقلة» الذى يرأسه «مكرم عبيد باشا» - ماقالته «البلاغ» تعريضاً بالطلاق الملكى يصدر عن جريدة يدير سياستها وزير فى الحكومة، واستنكرت أن يبيع إنسان لنفسه التعرض لهذا الأمر الذى هو - فى رأيها - أمر لا يجوز أن يطالب أحد بحقه فى إبداء الرأى فيه، وأضافت «كيف يصح للجريدة أن تطلب من جلالة الملك أن يأخذ رأى المعارضة الوفدية فى مسألة طلاقه، وهو أمر خاص بشخصه الكريم المرجع الأول والأخير فيه لجلالته بالذات؟ وكيف يبلغ بها الأمر أن تصف الطلاق الملكى بأنه عمل خطير. إننا لا نفهم أو بالأحرى قد نفهم، ونربأ بأنفسنا أن نفهم».

ونفى «مصطفى أمين» أن تكون «الوزارة السعدية» قد استشيرت بصفتها تلك فى طلاق الملك «فاروق» من الملكة «فريدة». وقال: إن «محمود فهمى النقراشى» رئيس الوزراء آنذاك «قد أحيط علماً بالطلاق بصفته الشخصية، وكان من رأيه أنها مسألة دستورية يجب أن تعرض على مجلس الوزراء ولكن ذلك لم يحدث». وأضاف أن الإجراءات التى اتبعت فى مسألة «رياض غالى» هى «تصحيح دستورى يستحق التسجيل»، فقد استشيرت الحكومة فى كل خطوة واشتركت اشتراكاً فعلياً فى المساعى والمباحثات.. وكان القرار الذى اتخذ نتيجة اتفاق تام بين الجانبين».

ومع أن «مصطفى أمين» قد أيد احتجاج أحزاب المعارضة لعدم استشارتها فى تلك الإجراءات إلا أنه تحفظ بأن الحكومة «ليست مسئولة عن هذا التصرف الذى يخالف روح الدستور. ففى مسألة الملكة «فريدة» كانت المعارضة فى الحكم فلم تستشر أحدًا». وفى تقييم «مصطفى أمين» النهائى للإجراءات التى اتخذت من مشكلة زواج البرنسييسة والأفندى اعتبره «خطوة صحيحة فى اتجاه دستورى سليم، وهو أن من حق الشعب أن يعلم كل شىء ومن حق الحكومة أن تكون على بينة من كل القرارات والخطوات التى لها مساس بكيان الدولة. وبهذا وحده يكون الدستور دستوراً وتكون الأمة حقاً مصدر السلطات».

لكن الأيام القليلة التالية على نشر ذلك، ما لبثت أن أكدت الحقيقة التى كان يعرفها الجميع، وهى أن الملك «فاروق» لم يشجع الصحف على التوسع فى النشر أو يطلب من الحكومة التوسط لدى شقيقته وأمه، إيماناً منه بحق تلك الصحف فى أن تنشر أو بحق الشعب فى أن يعرف أو إقراراً بحق الحكومة بأن يكون لها رأى فى شئونه الخاصة. بل لأنه أراد استخدامهم جميعاً كأدوات فى عملية انتقامية ضد أمه على الصعيد الشخصى، وفى حملة دعائية تخفى فسادها على الصعيد السياسى. وعندما أدى الجميع هذا الدور وتجاوزوه عاود الضغط على الحكومة لى تصدر قانوناً يحول بين الصحف وبين نشر كل شىء يتعلق به إلا ما يريد هو نفسه نشره، فى إعلان صريح بأن حرية الصحف فى تناول شئون الأسرة المالكة رهينة بإرادته لا بإرادتها وحق من حقوقه لا من حقوقها.

كاريكاتير نشرته «روز اليوسف» يسخر من تهديدات وزير الداخلية للصحفيين الذين يرتعش منهم، وممن يضغط عليه لى يهددهم



فؤاد سراج الدين: لازم تعرفوا إني ما خفش من حد وعمرى ما ارتعشت قدّام حد



كاريكاتير نشرته روز اليوسف يصور محمد التابعي وإحسان عبد القدوس يستعدان لشهر الأقلام دفاعاً عن حرية الصحافة

وتوقف «فكرى أباطة» طويلاً أمام الدلالة التاريخية لمشروع القانون، قائلاً «إن حق الصحف في نشر أخبار القصر الملكي العامة والخاصة ظل حقاً طليقاً زهاء قرن أو أكثر من قرن، فلم يفكر مشرّع في عهود الحكم الفردي الديكتاتوري ولا في عهد الحكم الثوري، ولا في عهد الاحتلال الأول ولا في عهد الحماية ولا في عهد الحياة النيابية من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٥٠، في أن يصدر مثل هذا القانون. وأن الصحف منذ عرفت مصر لأول مرة قد عرفت واجبتها نحو «ولى الأمر» في كل العهود وخلقت بنفسها تقاليدها».

وفى إيماءة واضحة إلى الضغوط التي تتعرض لها الحكومة لإصدار قانوني المشبوهين السياسيين والرقابة على أخبار القصر قال «فكرى أباطة»: إن القانون الأول هو خميرة أو أساس القانون الثاني، وتساءل عن العلة في إصرار الحكومة على «رفع هذا السلاح ذى الحدين في مواجهة أغلى مافى الدستور من لفظ ومعنى وهو حرية الرأي وحرية القلم، رغم ثورة «الهيئة الوفدية» و«نقابة الصحفيين» و«نقابة المحامين» والرأى العام. مع أن «الوفد» كان - وهو خارج الحكم - يعارض مثل تلك القوانين ويسدد الطعنات لخصومه بسبب تفكيرهم في إصدار تشريعات من هذا النوع؟».

وعبر عن عجبه، العجب كله، من موقف «فؤاد سراج الدين» الذى تحمل عناء الدفاع عن التشريعين في مواجهة تمرد أهلى في صميم اسرته الحزبية. وتفسيراً لموقف سكرتير عام «الوفد» قالت جريدة «الاشتراكية» إن «فؤاد سراج الدين» لاهم له «إلا أن يصبح مرضياً عنه من القصر، فهو السبيل

ولم تكذ «الأهرام» تنشر - فى ٢١ مايو (آيار) ١٩٥٠ - تصريح وزير الداخلية الذى قال فيه: إنه انتهى من إعداد تشريع جديد يمنع نشر أى شيء يتعلق بحضرة صاحب الجلالة الملك قبل عرضه على القصر، حتى اندفعت الصحف تعارض هذا الاتجاه بقوة وقبل أن تذاق نصوص مشروع القانون. ولأن الوزير قد ربط بين تجديد التفكير فى إصدار القانون، وبين مانشر عن زواج البرنسياسة والافندى، فقد اضطر «فكرى أباطة» إلى وضع النقاط على الحروف وفضح المستور، مشيراً إلى أن النشر بالصورة التى وقع بها قد تم بناء على أوامر. مذكراً وزير الداخلية بأنه «يعلم أن الصحافة المصرية لم تكن هى التى نشرت مانشرت من عندياتها ولا من تلقاء نفسها. وأنها لو كانت قد تركت لرأيها وشأنها وتقديرها لما اندفعت فى النشر الجزافى، ولا أجاز رقيبها العرفى الشخصى نشر كل هذا، فطالما عرفت مآسى عائلية فكظمت الغيظ وراعت حكمة الستر».

وفى هذا السياق نفسه قالت جريدة «الاشتراكية» - لسان حال «حزب مصر الاشتراكى» - إن الواقعة معروفة منذ شهور. وكانت صحف العالم ومجالاته تتكلم عنها، وكان كل أصحاب الصحف فى مصر يعلمون الكثير من وقائعها، ومع ذلك لم ينشر أحدهم حرفاً «إلى أن جاء اليوم الذى رأى فيه جلالة الملك بسامى حكمته أن الساعة قد حانت لإطلاع الشعب على ماوقع من أخته ووالدته وما اعتزمه من تصرف لعلاج هذا الذى وقع، فكان النشر ضرورياً للشرح والتفسير، وكان رجال القصر هم الذى يدفعون للصحف ببعض ماينشر فلم تكن الصحف هى التى بادرت بالنشر».

سلطاته بواسطة وزرائه وهم المسئولون عن أعماله، و«إصدار قانون يعطى بقية المنتمين إلى القصر أو الأسرة المالكة حصانة تخرجهم من دائرة المصريين العاديين، هو عمل غير دستوري لم يجرؤ على القول به أحد في أشد عصور مصر الحديثة سوءاً وحلقة».

وعبرت الحملة المضادة للمشروع عن زعر الصحفيين من التوسع في فرض الرقابة على أخبار القصر، لأن أى خبر - كما قال «إحسان عبد القدوس» - يمكن اعتباره من أخبار القصر. ولأن القصر - كما قال «فكرى أباطة» - له حقوق وعليه واجبات دستورية واسعة النطاق «مما يجعله مصدر نشاط قومى ومصدر أخبار سياسية واقتصادية. وإخضاع كل هذا لرقابة رقيب فى القصر مستحيل عملياً وكثير المتاعب، لأن مسؤولية هذا الرقيب قد تحمله على أن يتفادها بالتشديد فى المنع دفعاً لهذه المسؤولية». ووصفت «الأهرام» - المحايدة باردة الدم تجاه مثل هذه القضايا - التشريع بأنه «يفرض على الصحافة ما لا ينبغي أن يفرض، ويتقل خطواتها بقيود مرهقة، ويغرى بالظلم أو على الأقل بإساءة الفهم والتأويل والعسف. وإذا كان ذلك لا يطاق من غير قانون، فكيف بالله نسعى إلى تنظيمه بقانون؟».

واتفق الجميع على المطالبة بالاكْتفاء بالتقاليد الصحفية والقوانين القائمة التى تعاقب على نشر أى أنباء كاذبة أو مختلقة عن الملك، ونبهوا إلى أن صدور القانون سيؤدى إلى انتشار الشائعات من دون أن تستطيع الحكومة تكذيبها، إذ لم تجر العادة على تكذيب ما لم ينشر من الأنباء. كما أنه لن يحول بين الصحف



البرنيسية ترقص مع الأفندى بعد عقد القران

للوصول إلى كرسى رئاسة الوزارة» ووصفته بأنه «صديق جاهل يذكرنا بقصة الدبة التى أرادت أن تثبت ولاءها لصاحبها» فاتخذت «الاشتراكية» بذلك، من الهجوم على «سراج الدين» ستاراً للهجوم على الملك، إذ كان معروفاً أنه الذى يقف وراء المشروعين، وأنه كان يكره «فؤاد سراج الدين» ولا يثق فيه ويعبر عن ذلك علناً. وقرأت «الاشتراكية» المشروع من زاوية مختلفة وقالت «إن الاحترام والمحبة والإجلال شىء لا تصنعه القوانين ولا تفرضه أشد العقوبات»، وأضافت «الكتلة» أن معنى هذا التشريع أن يفهم العالم أن جلالة الملك المعظم غير محبوب فى مصر، وأن الصحف المصرية تنشر ما لا يود جلالته نشره، وأن جلالته فى حاجة إلى تشريع خاص لمنع نشر أى أخبار تتعلق بجلالته».

وطعنت الصحف على مشروع القانون بعدم الدستورية. فقالت «الكتلة»: إنه قانون «لامثيل له فى أى بلد دستورى» وفى تفصيل ذلك قالت «الاشتراكية»: إن الدستور قد ساوى بين المصريين جميعاً أمام القانون، وأنه لم يستثن من ذلك إلا الملك، فاعتبر ذاته مصونة لا تمس، باعتباره رمز الدولة وبحكم أنه يملك ولا يحكم ويمارس



حافظ محمود

١٩٥٠، اجتمع مجلس البلاط للمرة الثانية ليصدر القرارات النهائية في قضية البرنسيصة والأفندى.

وفى صباح اليوم التالى أول أغسطس (آب) ١٩٥٠ نظر مجلس النواب مشروع «قانون تنظيم نشر أخبار القصر الملكى والأسرة المالكة» فى جلسة ازدحم جدول أعمالها بأكثر من ٢٠ موضوعاً. ومع ذلك فقد كانت جلسة قصيرة لاهثة. فما يكاد رئيس الجلسة يطرح أحد مشروعات القوانين التى أحالتها الحكومة إلى المجلس حتى يحيله إلى إحدى لجانه التى يدخل موضوعه فى اختصاصها. فينسحب أعضاء اللجنة الحاضرون إلى إحدى القاعات الجانبية ليعقدوا اجتماعاً سريعاً لدراسة المشروع، ثم يعودوا بعد دقائق ومعهم تقرير بالموافقة عليه. وبينما ينسحب أعضاء لجنة أخرى إلى قاعة جانبية أخرى لدراسة مشروع قانون آخر، يبدأ المجلس فى نظر المشروع الأول ليوافق عليه من دون تعليق. وقبل أن ينتهى من نظره يذق السكرتير العام للمجلس باب اللجنة الثانية ليستحثها على الانتهاء من إعداد تقريرها. وبهذه الطريقة وافق المجلس على كل مشروعات القوانين التى تلقاها من الحكومة فى بداية الجلسة، ومن بينها مشروع قانون تنظيم نشر أنباء القصر الملكى والأسرة المالكة. الذى مرّ كغيره من القوانين من دون أن يناقشه أحد. وقال مندوب «الأهرام» البرلمانى إن وقائع الجلسة «دلت على أن النواب يريدون أن يستريحوا بعدما بذلوا من جهد كبير فى الجلسات السابقة».

وفى الليلة ذاتها انتقل القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ. ومع أنه لم يكن مدرجاً فى جدول أعمال المجلس، إلا أنه أحيل إلى «لجنة العدل»

الأجنبية وبين نشر أنباء القصر. وتساءلت «الاشتراكية» بخبث «لم لا يكون للصحف المصرية أن تتعرض لما يتحدث فيه كل إنسان فى الدنيا. أليس فى ذلك إهدار لكرامة المصريين ووصف لهم بالغفلة؟! ثم أى قانون يمكن أن يخفى عنهم الأنباء التى تعرفها الدنيا كلها عنهم، وفى كل بيت مذيع لا يخضع مايثبه للرقابة»؟!

وانفرد «إحسان عبد القدوس» بالدعوة إلى تحرك عملى لمواجهة القانون، وحمل نقابة الصحفيين المسئولية عن تجدد التفكير فى تقديمه لأنها لم تتحرك لمقاومته عندما طالبها بذلك قبل شهور، وقال إن الحكومة «ماكانت تجسر على تحريكه لو أنها تأكدت أن هذه النقابة بما فيها الصحف الوفدية، هى نقابة صحافة وليست نقابة صحفيين. وأن مهمتها الأولى هى حماية المبدأ، لاحماية أرزاق بضعة أشخاص».

وعقد مجلس النقابة جلسة خاصة لمناقشة مشروع القانون، حضرها «عبد الفتاح حسن» - الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية - ويقول «حافظ محمود» - وكان وكيلاً لمجلس النقابة - إن «عبد الفتاح حسن» لم يبد أثناء الاجتماع ممثلاً للحكومة، بل بدأ أقرب ما يكون إلى الحياد، حتى إنه طالب أعضاء المجلس «بفتوى للخروج من هذا المأزق»، وألح إلى أن الذى طلب إصدار القانون هو الملك ويضيف أنه، و«فكرى أباطة»، اقترحاً عليه تعديل المشروع ليصبح مشروعاً بقانون لحماية الأسر جميعاً لا الأسرة المالكة وحدها. فاستراح إلى ذلك، لكن الملك ثار على هذه الفكرة واعتبرها تحايلاً وقال: إما المشروع المقدم من القصر وإلا فلا.

وذلك ما كان:

ففى يوم الإثنين ٣١ يوليو (تموز)

الخاصة أو شئون أحد أعضائها قبل أن تتحررها، أو تتوخى فيها الدقة والتحفظ بحيث ينطوى الكثير منها على مبالغاة أو وقائع غير صحيحة»، فرأت الحكومة - كما استطردت المذكرة - أن تستصدر تشريعاً «يخضع كل ما ينشر من الأخبار أو الصور التي تتعلق بالشئون الخاصة للأسرة المالكة أو بأحد أعضائها لنوع من الرقابة التي يتولاها وزير الداخلية، حتى لاتذاع هذه الأخبار أو الصور فى الصحف إلا بعد التحقق من صحتها، ومن أن نشرها لا يجافى الذوق السليم ولا يخرج عن حقوق اللياقة والاعتدال. وذلك بوضع حكم يقضى بأن يعرض كل ما يراد نشره من هذا القبيل على وزير الداخلية قبل النشر ليصرح كتابة بما يجوز نشره منها».

وبعد أن أشارت المذكرة التى وقعها «فؤاد سراج الدين» - بصفتة وزيراً للعدل بالنيابة - إلى أن الحكومة قد حرصت على «أن تجعل العقوبات المنصوص عليهما فى مشروع القانون وهما الحبس والغرامة ذات حد أقصى دون تعيين حد أدنى، لتترك للقاضى فرصة تقدير كل حالة وفقاً لظروفها»، لفتت النظر إلى أن ذلك «لا يمنع من توقيع العقوبة الأشد، إذا انطوى النشر على جريمة أخرى معاقب عليها بعقوبة أشد»، وإلى «أن المصادرة ستكون كذلك عقوبة تبعية يحكم بها القاضى طبقاً للمادة ٣٠ من قانون العقوبات».

وكان واضحاً لأعضاء مجلس الشيوخ أن الصياغة النهائية للقانون جاءت أقل سوءاً مما أذيع عن المشروع من قبل، إذ قصرت مجال الرقابة على «الشئون الخاصة» للأسرة المالكة أو أحد أفرادها بدلاً من كل شئونها. ووضعت سلطة الرقابة بين يدي وزير



رياض غالى وإلى يساره الأميرة فتحية
والملكة نازلى، إحدى الصور التى
نشرتها الصحف المصرية إبان الحملة
فانارت القيل والقال

التي يرأسها الشيخ المحترم «عبد الوهاب طلعت باشا» فنظرته أثناء انعقاد الجلسة، وأحالته إلى رئيس المجلس «على زكى العرابى باشا» الذى استأذن المجلس فى نظره. فاعترض الشيخ المحترم «عبد السلام الشاذلى باشا» بأن الموضوع غير مدرج فى جدول أعمال الجلسة، وأن تقرير لجنة العدل عنه لم يوزع على الأعضاء. وبعد مناقشة قصيرة حول نصوص اللائحة وافق المجلس على نظر مشروع القانون.

وتلا «إبراهيم عبيد الوهاب بك» السكرتير العام للمجلس نص المشروع الذى يضيف إلى قانون العقوبات مادة جديدة تنص على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من نشر فى الصحف أو غيرها من المطبوعات، دون إذن مكتوب من وزير الداخلية، أخباراً أو رسوماً أو صوراً أو رموزاً عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها».

وأشارت المذكرة التفسيرية المرفقة بالقانون إلى أن المنافسة بين الصحف على نشر أخبار الأسرة المالكة «بدافع من رغبتها فى تزويد الجمهور بأكبر قدر من الأخبار عن هذه الأسرة الكريمة التى هى قبلة أنظار الناس ومحل استطلاعهم». تقود بعض هذه الصحف أحياناً إلى «أن تسارع بنشر أخبار أو صور تتعلق بشئون الأسرة



عبد السلام الشاذلى باشا

سياسى مصرى. ولد عام ١٨٩٣. تخرج فى كلية الحقوق. تقلب فى عدة مناصب إدارية بوزارة الداخلية وتولى منصب المحافظ فى عدة محافظات. أول وزير يتولى وزارة الشؤون الاجتماعية عند إنشائها فى وزارة على ماهر عام ١٩٣٩، وتولى بعد ذلك وزارة الأوقاف. شغل منصب محافظ القاهرة وانتخب أكثر من مرة عضواً بمجلس النواب ثم عين عضواً بمجلس الشيوخ

الحكومة على ما أثير حول مدى دستورية القانون، فقال إن الجمعية العمومية بقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة قد نظرت مشروع القانون، ولم تجد فيه مخالفة دستورية. وأيد «الشاذلى باشا» فى قوله: إن العرش والقصر مصونان فى شعور الأمة، وذكر أنه ينزه الصحافة المصرية عن غيره وأضاف:

- ولكن يحدث شىء من الخطأ فى التقدير، فقد ترى الصحيفة أنه ليس فى الخبر مايمس الأسرة المالكة وهذا الخطأ فى التقدير قد يترتب عليه مساس بها، فتفادياً للوقوع فى ذلك رأت الحكومة استصدار هذا التشريع.

ونفى «سراج الدين» عن المستشار الصحفى للملك مسئولية التوسع المخل فى النشر وقال:

- لقد كابدت بنفسى فى هذا الموضوع مايجعلنى أجزم بأن المستشار الصحفى برىء كل البراءة، فليس الأمر نشر مذكرة الملك إلى «مجلس البلاط» وحدها، بل إن النشر كان على نطاق واسع من المقالات والأخبار والصور، حتى لقد سافر بعض الصحفيين إلى الخارج للحصول على سبق صحفى فى هذا النشر. وهذا هو ما دفعنا لإعداد هذا القانون لنحسمى الصحف والصحفيين، والمصلحة العامة من نتيجة ذلك الخطأ فى التقدير فيما ينشر عن الأسرة المالكة.

وأشار الشيخ المحترم «د. إبراهيم بيومى مذكور» إلى أنه من الظروف السيئة لأى تشريع أن يصدر استجابة لظرف خاص. ومن الخير ألا تترك لتلك الظروف السيئة آثار تسجيلها. وأكد أن البلاد كلها تكن للعرش وللجالس عليه وللأسرة المالكة جميعها، كل احترام وتقدير، وهذا كفيل بأن يعالج كل شىء

الداخلية بدلاً من رجال القصر، لكن ذلك لم يحل بين المعارضين له من النواب المستقلين وبين التنبيه إلى مخاطره.. فطالب «عبد السلام الشاذلى باشا» بإحالة المشروع إلى لجنة الشئون الدستورية لترى الرأى الدستورى فيه، وأضاف:

- إن الدستور قد نص على حرية الصحافة، ونص على حظر الرقابة عليها، فإذا أريد أن تذهب الصحافة إلى معالى وزير الداخلية لتستأذنه فى نشر خبر فهذه هى الرقابة المحظورة التى قد تمد بقوانين مماثلة من أخبار القصر إلى أخبار الجيش ثم البوليس، ثم مجلس الوزراء بدعوى أن المصلحة العامة تقتضى ذلك.

وعلق «عبد الوهاب طلعت باشا» مقرر المشروع قائلاً: إنه لا يتعارض مع ما نص عليه الدستور الذى يكفل حرية الصحافة ولكن فى «حدود القانون». وواصل «الشاذلى باشا» اعتراضه قائلاً:

- إن المحاكم الحسبية تحظر نشر أى أخبار عن طلبات الحجر المعروضة عليها قبل الفصل فيها. فكيف يجوز أن تعطى بيانات عن موضوعات معروضة على «مجلس البلاط» ولم يفصل فيها بعد. ثم نحاسب الصحف على ما نشرته من أخبار تلك الموضوعات مع أنها لم تخطئ فى حق الجالس على العرش، ولكن الذى أخطأ هم الذين زودوها بما نشرته من أخبار، وفى مقدمتهم المستشار الصحفى لديوان جلالة الملك.

وختم «الشاذلى باشا» كلامه قائلاً: إن العرش والقصر مصونان فى شعور الأمة وبيجامعها، وأنتم تريدون بهذا القانون حماية من تحميه قلوب الشعب.

وعقب «فؤاد سراج الدين» باسم

المالكة ووليًا لأمر الزوجة، يطلب فيها الحكم بطلان زواجهما، وأحيطا علمًا بقرار المجلس بالتفرقة بينهما مؤقتًا لحين الفصل فى الدعوى، وبعد أن وقع كل منهما باستلام إخطار «مجلس البلاط» له بالمشول أمامه لكى يرد على طلبات المدعى، ويسمع حكم المجلس فى شأنها. كما تلقت «الملكة نازلى» إعلانًا مشابهاً يتعلق بالدعوى المرفوعة ضدها بطلب الحجر على أموالها وعزلها عن الوصاية على ابنتها القاصر «فتحية»، فاستوفت قضيتها شروطها من الناحية الشكلية.

ويبدو أن «الملكة نازلى» كانت قد وافقت فى البداية على قبول الأوراق القضائية التى يرسلها إليها «مجلس البلاط»، فى إطار تفكيرها فى خوض المعركة القانونية أمام المجلس، وفى ظلها أنها ستفوز فى الجانب المصرى منها، كما فازت فى الجانب الأمريكى حين حمتها قوانين الهجرة الأمريكية هى وابنتها وزوج ابنتها من الضغوط السياسية المصرية، ولكن المستشارين القضائيين الأمريكيين الذين استشارتهم فى الموضوع اعتذروا عن عدم قدرتهم على تقدير موقفها تقديرًا سليمًا بسبب نقص معلوماتهم فى القانون المصرى وفى الشريعة الإسلامية.

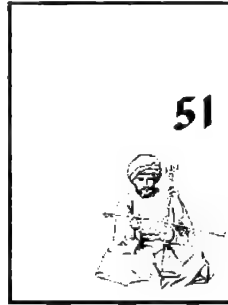
لكن أحد كبار المحامين المصريين ممن شغلوا مناصب دبلوماسية عالية فى فترة من الفترات، كان من رأيه أنه يمكن الطعن بعدم اختصاص «مجلس البلاط» بمواصلة النظر فى قضية بطلان زواج الأميرة «فتحية»، بعد أن صدر الأمر الملكى رقم ٨ لسنة ١٩٥٠ بتجريدتها من لقبها، وبشطب اسمها من كشف أسماء الأميرات، مما يسلب المجلس الحق فى نظر مايتعلق بأحوالها

من دون حاجة إلى تشريع. ونوه بسلامة تقدير الصحف والصحفيين، قائلاً: إن ما يخرج عن هذا إلى خطأ فى التقدير هو شذوذ ينفر منه رأى العام، فلا يصغى إليه أحد ويرتد إلى الصحف التى تقع فيه فتفقد احترامها فى النفوس، وطالب برفض مشروع القانون من حيث المبدأ.

وعاد «فؤاد سراج الدين» يعقب قائلاً بأن كل تشريع إنما يوضع لظروف خاصة أثبتت أن الحاجة ماسة إليها، ومنها الظروف السيئة التى أشار إليها الدكتور «مدكور».

وعندما لم يطلب أحد آخر الكلمة. تلى المشروع ووافق عليه مجلس الشيوخ من حيث المبدأ، وبعد أسبوع آخر وافق عليه نهائياً ودون مناقشة وأصبح نافذاً عندما نشرته «الوقائع المصرية» فى ١٠ أغسطس (آب) ١٩٥٠.

مياه كثيرة كانت قد جرت فى النهر خلال الأسابيع العشرة التى فصلت بين الاجتماع الأول لمجلس البلاط -



الذى عقد صباح يوم الثلاثاء ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠ - واجتماعه الثانى الذى تقرر عقده صباح يوم الإثنين ٣١ يوليو (تموز) ١٩٥٠.

من الناحية القانونية أصبحت قضية بطلان زواج «فتحية هانم فؤاد» من «رياض أفندى غالى» صالحة من حيث الشكل لكى ينظرها المجلس، بعد أن تم إعلانهما بعريضة الدعوى التى رفعها الملك بصفته رئيساً للأسرة



١٩٣٨: الملكة نازلى وفى يدها الأميرة فتحية أثناء الرحلة التى قامت بها إلى أوروبا استعداداً لزواج الأميرة فوزية من ولي عهد إيران



فتحية هانم ورياض أفندي أثناء عقد القران، ويد الماذون فوق أيديهما

وشقيقته، وامرأة تحاول الدفاع عن حقها وحق ابنتها فيما تملك. لكنها مالبثت أن أدركت أنها لا تستطيع أن تشهر أسلحة قانونية في وجه ابنها وهو الملك، الذى لن يجسر أحد على مقاضاته أو على الحكم لغير صالحه، فحتى لو كان القانون فى صفها، فقد كان باستطاعته وفى سلطته أن يغيره. وهكذا انسحبت «الملكة نازلى» وفريقها من جبهة الحرب على الصعيد القانونى، وتسلموا إعلانات الدعوى التى جعلت القضية تستوفى شكلها من دون أن يمارسوا حقًا من الحقوق التى يكفلها لهم قانون «مجلس البلاط»، ومن بينها حقهم فى الحضور بأنفسهم وفى توكيل محام عنهم، وفى استدعاء شهود النفى وتفنيد أقوال الادعاء.

وكان «مجلس البلاط» قد فقد خلال تلك الأسابيع العشرة اثنين من أعضائه وهو الدكتور «محمد حسين هيكى باشا» رئيس «حزب الأحرار الدستوريين» بعد أن فقد رئاسة مجلس الشيوخ - وهى الصفة التى كانت تعطيه حق عضوية «مجلس البلاط». بسبب رئاسته للجلسة التى نوقش فيها استجواب «مصطفى مرعى»، وحل محله «على زكى العربى باشا»، الذى رأس بصفته الرئيس الجديد لمجلس الشيوخ، جلسة «مجلس البلاط»، نيابة عن الأمير «محمد على» رئيس المجلس الذى كان قد سافر إلى أوروبا ليمضى فصل الصيف كعادته كل عام. كما شمل التغيير أيضاً مكان عقد الجلسة التى عقدت هذه المرة بقصر «رأس التين» بالإسكندرية، إذ كان الملك قد انتقل للإقامة بها مع بداية فصل الصيف. وفيما عدا ذلك فقد انعقد المجلس بنفس تشكيله السابق، كما حضر الجلسة من غير أعضائه النائب

الشخصية، لأنها تحولت من «برنسيصة» إلى «هانم» فانتقلت شئونها من محكمة الأسرة المالكة إلى المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية المختصة، بنظر الأحوال الشخصية لأمثالها من الهوانم المتزوجات من أفندية. وحتى لو تمسك «مجلس البلاط» باختصاصه، وواصل نظر قضية بطلان الزواج فإنه يمكن الطعن على كل قراراته، بما فى ذلك القرار الذى سيتخذه فى دعوى الحجر على «الملكة نازلى»، بحكم أنه ليس «هيئة قضائية» ولكنه - فى رأى المحامى الكبير - «مجلس من الموظفين»، وعلى ذلك يمكن الطعن على قراراته أمام «مجلس الدولة».

ولم يستفد أحد من هذا الرأى سوى «مجلس البلاط» ذاته الذى أجرى بحثاً قانونياً حول اختصاصه بمواصلة نظر قضية بطلان الزوجية، انتهى منه إلى أن العبرة فى الاختصاص تكون وقت ابتداء عرض الموضوع على المجلس. أما وقد كانت الأميرة تتمتع باللقب عند البدء فى نظر قضيتها بجلسة ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠، فإن اختصاصه بمواصلة نظرها يظل قائماً ولا يجوز نقلها إلى القضاء الشرعى، لأن قانون الأسرة المالكة ينص صراحة على أنه لا يجوز لهذا القضاء أن ينظر أية دعوى تكون من اختصاص «مجلس البلاط»، إلا إذا صدر أمر ملكى يقضى برفعها إليه أو إلى القضاء الحسبى.

وكانت القضية قد أسفرت فى جانبها القانونى عن وجهها الحقيقى، فاختلف الاهتمام بعواطف الأمومة والبنوة والأخوة، وتراجع الحديث عن تقاليد الملك وقواعد الدين، ليتكشف الأمر عن ابن شره يطمع فى أموال أمه



رياض أفندى غالى أثناء شهر العسل

العام «محمد على عزمى بك» ومدير التوقيعات الملكية «محمد رفاعى بك» الذى تولى تدوين الأقوال.

وبدأ المجلس فى نظر المسألة الأولى فى جدول أعماله وهى طلب الحكم ببطلان زواج «فتحية هانم فؤاد» من «رياض أفندى غالى». وبعد أن تأكد من أن عريضة الدعوى قد سلمت إليهما ووقع كل منهما باستلامها فى الموعد المحدد لذلك قانوناً، قرر البدء فى نظر الدعوى رغم عدم حضورهما وعدم توكيلهما لمن يدافع عنهما، واعتبر ذلك تسليمًا منهما بصحة الادعاء أو تنازلاً عن حق الدفاع ضد التهمة الموجهة إليهما. وتتلخص فى أن «رياض غالى أفندى» عقد زواجه مدنيًا على «فتحية هانم فؤاد» مع أنه مسيحى عريق فى المسيحية، وهى مسلمة عريقة فى الإسلام.

وبعد أن استعرض المجلس الوثائق التى تثبت التهمة، انتهى إلى الاقتناع بأن «فتحية هانم» عريقة فى الإسلام أبًا وجدًا، وأن شرط العراقة فى الإسلام الذى هو شرط أساسى من شروط الكفاءة فى الزواج منعدم بالنسبة إلى «رياض غالى أفندى» على فرض إسلامه، إذ هو ابن «بشاي أفندى غالى» المسيحى، وجده كان قسيسًا. ومن ناحية أخرى فإن هذا الإسلام - على فرض وقوعه - هو إسلام ظاهرى ليس صادرًا عن عقيدة ورغبة، بل لقضاء مأرب وستر غاية، وعلى ذلك، فإن هذا الإسلام غير مقبول منه ولا يعول عليه المجلس، شأنه فى ذلك شأن الذين يتسترون خلف الإسلام فى عشرات الحوادث التى تنظرها المحاكم الشرعية فرارًا من الالتزام أو تحقيقًا لمأرب ولا تعول على قولهم». وانتهى المجلس من ذلك إلى الحكم ببطلان عقد زواج

«فتحية هانم فؤاد» من «رياض غالى أفندى» والتفريق بينهما لاختلاف الدين وانعدام الكفاءة.

ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى المسألة الثانية وهى الحجر على جلالة «الملكة نازلى» وعزلها عن الوصاية على كريمةها «فتحية». وبعد أن تثبت المجلس من صحة الإجراءات من الناحية الشكلية ومن أن جلالته قد تسلمت عريضة الدعوى فى الموعد المحدد وأحيط علمًا بعدم حضورها أو حضور من يمثلها أمامه، أخذ فى بحث المستندات الخاصة بعريضة دعوى الحجر والعزل من الوصاية. وقدم «حسن يوسف باشا» - القائم بعمل رئيس الديوان الملكى وعضو المجلس - عدة تقارير خاصة من سفارة مصر بأمريكا عن تصرفات الملكة، كما أعاد بحث المستندات الخاصة بالعريضة السابقة التى قدمت للمجلس بطلب الحجر فى جلسته السابقة.

وقد ثبت للمجلس طبقًا لما ورد فى حيثيات قراره: أن جلالته «أنفقت أموالًا طائلة فى غير وجهها الصحيح وخاصة فى المدة التى قضتها فى أمريكا، بعد زوال السبب الذى سافرت من أجله إليها وهو العلاج». كما ثبت له كذلك «أن حضرة صاحب الجلالة الملك رأى حضور جلالته إلى مصر، وتولت السفارة المصرية فى واشنطن إبلاغ جلالته هذه الرغبة فأجابت بأنها ترفض العودة، وأن السفير تردد على جلالته وبقيت على إصرارها كما ثبت للمجلس أنها أيدت زواج «فتحية هانم» من «رياض أفندى غالى»، إن لم تكن قد أعانت عليه وسهلت سبيله».

لهذا ولغيره من الوثائق التى اطلع عليها المجلس «اقتنع بأن مثل هذه التصرفات تقتضى توقيع الحجر على



فتحية هانم فؤاد تمضى شهر العسل فى جزر هاواي



١٩٣٧: الرئيسة فتحية.. عندما كانت في السابعة من عمرها

٢ - يبطل العمل بالأمر الملكي رقم ٥ لسنة ١٩٣٨ الخاص بلقب والدتنا.
٣ - على رئيس مجلس وزرائنا ورئيس ديواننا بالنيابة تنفيذ أمرنا هذا.
«فاروق»

صدر بقصر «رأس التين»
فى ١٧ شوال ١٣٦٩ - أول
أغسطس ١٩٥٠
وبعد ذلك بأيام، شاهد الناس عمال
محافظة «القاهرة» يقومون بنزع
اللافتات التى تحمل اسم «شارع الملكة
نازلى» من فوق جدران الشارع الذى
يمتد بين «ميدان العباسية» و«ميدان
الانتكخانة»، ليعلقوا بدلاً منها لافتات
تحمل إسم «شارع الملكة». وظل الشارع
يحمل الاسم الجديد، لمدة عامين، إلى أن
قامت ثورة يوليو ١٩٥٢، فغيرت
الاسم إلى شارع «نهضة مصر»، إشارة
إلى اسم التمثال الشهير، الذى صنعه
المثال «محمود مختار»، وكان قد أقيم
فى وسط الميدان الذى يمر به الشارع،
وعندما نقل التمثال إلى مكانه الحالى
أمام جامعة القاهرة، ليحل محله تمثال
رمسيس، تغير اسم الشارع إلى
«شارع رمسيس»، وهو الاسم الذى
لا يزال يحمله حتى اليوم.

وكانت الصحيفة الوحيدة التى
علقت على قرار التجريد، هى صحيفة
«مصر الفتاة الاشتراكية» التى كتبت
تقول: «ما أعجب أن تجرد «الملكة نازلى»
من لقبها وأن تنزع من الوصاية على
ابنتها ثم يحجر عليها، وأن يكون ابنها
هو الذى يقضى عليها بذلك كله. ترى
هل يعتبر بعض الناس بهذه النهاية، فلا
يغتربون بمناصبهم أو مراكزهم مهما
ارتفعت أو سمت؟ ترى هل يتقون الله
فيكفون عن الاستهتار ويحترمون
التقاليد وينزلون عند حكم الآداب
العامة؟ إننا نشك فى ذلك فدعهم فى
سكرتهم يعمهون».



جوان فونتينا: نجمة هوليوود، وكوكب
موسم دوفيل المصرى

صاحبها. ولذا قرر المجلس توقيع
الحجر بسبب الغفلة على جلالتها
وتعيين «نجيب سالم باشا» - ناظر
الخاصة الملكية، بصفته تلك - قيماً على
جلالتها.

وانتقل المجلس إلى الحكم فى
الموضوع الثالث وهو الوصاية على
الأميرة «فتحية»، فقال: ولما كانت
جلالتها وصية على كريمتها «فتحية
هانم» التى لم تبلغ سن الرشد بعد، ولما
كان المحجور عليه لا يصلح للوصاية،
فقد قرر المجلس عزلها عن الوصاية
وتعيين ناظر الخاصة الملكية بوصفه
ذاك وصياً على «فتحية هانم».

وفى اليوم التالى مباشرة لصدور
تلك القرارات، أصدر الملك أمراً برقم ٣٨
لسنة ١٩٥٠ يقول:

نحن «فاروق الأول» ملك مصر
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة.
وعلى الأمر الملكى رقم ٥ لسنة ١٩٣٨.
وعلى القرارات الصادرة من مجلس
البلاط الملكى بتاريخ ١٦ مايو (آيار)
و ٣١ يوليو ١٩٥٠. أمرنا بما هوأت:
١ - تحرم حضرة صاحبة الجلالة
«الملكة نازلى» من اللقب، وما يتبع ذلك
اللقب من حقوق ومزايا.



إيرول فلاين

صدر بشأنها بيان من الديوان الملكي نشرته الصحف المصرية جميعها. ثم أخذت تتابع أخبارها، منذ وصل جلالته إلى «مارسيليا» ليترك اليخت «فخر البحار» في الميناء الفرنسي وينطلق وبصحبه حاشيته، إلى «دوفيل» - التي اتخذ منها مركزاً له - فينضم بذلك إلى عشرات من نجوم العالم الذين كانوا يحتشدون في أشهر مصايف الشمال الفرنسي، كان من بينهم الأميرة «ريتا هيوارث» والممثل الأمريكي «إيرول فلاين» والنجمة العالمية «جوان فونتين» والمخرج الإيطالي «روسيليني» وزوجته الممثلة السويدية «أنجريد برجمان» والأمير «أغاخان» وزوجته، وعدد كبير من مهرجانات الهند وبارونات أوروبا وأصحاب الملايين الأمريكيين، وما يكاد «فاروق» يظهر على المسرح حتى يسرق الأضواء من كل هؤلاء، ويحتل مانشتات الصحف ليتحولوا جميعاً إلى كومبارس، لا تنشر الصحف أخبارهم إلا في الصفحات الداخلية.

وبوصوله إلى «دوفيل» بدأ كثيرون من أعيان المصريين يشدون إليها الرحال قادمين من القاهرة أو من مدن الاستشفاء الأوروبية الأخرى، فتكونت منهم جالية مصرية كان من نجومها الأمير «سعيد طوسون» وزوجته الأميرة «نوال»، وكانا يملكان قصرًا في إحدى ضواحيها، وشقيقته النبيلة السابقة «أمينة طوسون» أو مسز «بريتش» وزوجها الأمريكي المستر «كورنيلوس برتش»، فضلاً عن محمد سلطان باشا» وأسرتة و«عطا عفيفي بك» وزوجته و«إلهامى حسين باشا» زوج الأميرة الراحلة «شويكار»، وكان لكل من هؤلاء حاشية، وعلى رأس الحاشية المالكة «كريم ثابت باشا» المستشار الصحفي للديوان الملكي الذي

ولم تلبث الأسابيع التالية أن أكسدت أن جريدة «الاشتراكية» كانت على حق في حكمها بأن هذا «البعض من

الناس» ليس من النوع الذي يأخذ العبرة من تجاربه. ففي يوم الخميس ١٠ أغسطس (آب) ١٩٥٠، وبعد أقل من أسبوعين على صدور قرارات مجلس البلاط «وقانون أبناء القصر» غادر الملك «فاروق» ميناء الإسكندرية على ظهر اليخت «فخر البحار». تسبقه مدمرة مصرية للحماية، وتصحبه إحدى طائرات السرب الملكي لكي تكون في خدمة جلالته إذا ما عثر له أن يقوم برحلة سريعة لبلد آخر.

وخلال الأسابيع التسعة التي استغرقتها الرحلة بين ١٠ أغسطس (آب) و ١٨ أكتوبر (ت) ١٩٥٠، تنقل «فاروق» بين فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، في رحلة أطلق عليها «فاروق» - الذي كان قد قرر أن يتزوج للمرة الثانية - اسم «رحلة وداع العزوبية» حكم الذين تابعوا وقائعها بأنها كانت بمثابة رحلة الانتحار الأخيرة لملك يتعمد أن يدمر نفسه، إذ مارس خلالها كل ما لا يجوز لملك أن يمارسه علناً أو حتى سراً، إلا إذا كان يريد أن يعلن للجميع أنه آخر إنسان يستحق احترام العالم واحترام شعبه. وأبدى إصراراً بالغاً على أن يستعرض أمام كاميرات الصحف وعيون العالم مبررات عدم أهليته للاستمرار في الجلوس على العرش الذي يجلس عليه.

ومع أن الرحلة كانت غير رسمية، قام بها الملك باسم مستعار هو «فؤاد باشا المصري»، إلا أنها كانت معلنة، إذ



دوفيل ١٩٥٠: سامية جمال بين سيد
اللوzy بك والمغنية الفرنسية سوليدور
في المهرجان المصري الفرنسي

القمار المحترفين من كل أنحاء العالم فشدوا رحالهم إلى «دوفيل» ليحصلوا على نصيبهم من أموال الغنائم المصرية التي كانت تسيل على موائد القمار، وفي كثوس الخمر وبين أقدام الغانيات. فقد خرج جريدة «فرانس بريس» في الأسبوع الأول لوصول «فاروق» لتعلن «فاروق يحطم الرقم القياسي ويخسر أربعة ملايين فرنك في نصف ساعة». وقال عنوان «فرانس سوار»: «أسبوع في «دوفيل» نجمة الأول الملك «فاروق»، وبينما نبهت جريدة «نيويورك هيرالد تريبيون» من يعنهم الأمر من قاراتها إلى «أن الملك «فاروق» سهل المنال بالنسبة للنساء»، فإن صحيفة «فران تيرور» أثارت لعابهن عندما قالت: إن التكهّنات تدور في سهرات «دوفيل» عن الغادة المحظوظة، التي ستلتقي هدية من الجواهر الثمينة اشتراها الملك «فاروق» من محلات «فان كليف» ويضعها في جيب سترته الأيمن. وأضافت أن بين المرشحات للحصول على هذه الهدية الثمينة مغنية فرنسية مجهولة جدًا في فرنسا لكنها معروفة جدًا في القاهرة، وإن تعتبر مطربة

اصطحب معه زوجته، و«أدمون جهلان بك» مورد القصور الملكية و«إلياس أندرواس بك» المستشار الاقتصادي للملك و«أنطون بوللي بك» مدير الشئون الخصوصية وقواد صاحب الجلالة و«محمد حسن بك» خادمه الخاص فضلاً عن خمسين آخرين من الحراس والأطباء والسكرتاريين والوصيفات والطباخين.

ومالبت أصحاب الفنادق وأندية القمار وقادة الفرق الاستعراضية في علب الليل، أن اعتزفوا في تصريحات للصحف بأن وجود «نجوم السعادة المصريين» وعلى رأسهم جلالة ملك مصر قد جعل «موسم دوفيل ١٩٥٠ يكسر الرقم القياسي السابق للرواج، الذي لم يكسره أي موسم سابق فأطلقوا عليه اسم «الموسم المصري».

وأسهمت الصحف الأوروبية والأمريكية التي أوفدت مراسليها ليوافوها بأنباء الملك الشرقي، في الترويج للموسم المصري، بما كانت تنشره من أنباء أثارت لعاب الغانيات والراقصات وبنات الهوى ولاعبى



الآنسة ميمي ميدار بطلة رحلة دوفيل
التي احتلت مانشيتات الصحف
الفرنسية



المطربة الفرنسية آنى بيريه

تنظيم نشر أنباء القصر، فأخذت تنشر أنباء الحفلات التي يقيمها وجهاء المصريين الذين يقضون الصيف بها، وأرقاماً عن آلاف الفرنكات يخسرونها على مائدة القمار وفى سباق الخيل، بما فى ذلك رحلة «سامية جمال» من دون أن تذكر اسم الملك «فاروق» الذى كان الجميع يعرفون أنه يقيم بالمصيف الفرنسى.

وكانت فضيحة «ميمى ميدار» هى أكبر فضائح «موسم دوفيل المصرى» فقد ظلت تحتل عناوين الصحف الفرنسية والأوروبية لأسابيع. وهى فتاة أمريكية فى السادسة عشر من عمرها، صاحبت والدها «وليام ميدار» - الذى كان يملك سلسلة واسعة من مطاعم الهامبورجر فى ولاية «ميسورى» - لتمضى جانباً من صيف ذلك العام. وكانت أمها ممثلة صغيرة لعبت عدة أدوار ثانوية فى أفلام «سيسل دى ميل». وتعرفت عن هذا الطريق إلى «جيدو أورلاند» - وهو صحفى إيطالى بارز كان يتولى الدعاية لأفلام «دى ميل» - وقد أقنع «أورلاندو» أسرة «ميدار» - الذى كان يعرف بـ «ملك الهامبورجر» - بأنه يستطيع أن يقوم بحملة دعائية لفرض اسم «ميمى» وصورتها على الصفحات الأولى لكل الصحف. وبذلك تستطيع أن تحصل على عقد لبطولة أحد أفلام هوليوود، وتحقق المجد الذى حال الزواج بين أمها وبين مواصلة الطريق إليه.

وتطبيقاً للخطة التى وضعتها «أورلاندو» انتقلت الأسرة للإقامة فى فندق «دى جولف» الذى كان يقيم فيه «فاروق» حيث تعمدت الفتاة أن تتقدم نحوه وتصافحه ليلتقط المصورون صورة لهما معاً، وقد سألها «فاروق» يومها عن جنسيتها فلما عرف بأنها أمريكية، قال لها: سوف أذهب إليها

جلالته المفضلة منذ أحييت موسماً غذائياً بها، والراقصة «سامية جمال» التى قالت مجلة «رادار» إنها تلعب فى بلاط الملك الذى كانت تلعبه الراقصة «سالومى» فى بلاط الملك «هيرود» إذ هى راقصة الملك الخاصة.

وكانت «سامية جمال» قد طارت إلى «دوفيل» بناء على «أمر ملكى» كى تشارك بالرقص فى حفلات مجتمع السعادة المصرى فى «دوفيل»، ومن بينها حفلات كان «إلهامى حسين باشا» حريصاً أن ينظمها فى «دوفيل» حيث لا يستطيع أحد النواب أن يقدم عنها استجواباً فى «مجلس النواب»، وكان من بينها ليلة سميت بـ «ليلة المهرجان المصرى الفرنسى» اشترك فى إحيائها عدد من الفنانين الفرنسيين، وزينت خلالها صالات «كازينو دوفيل» بالعلم المصرى، ووضعت على الموائد زهور من اللونين الأخضر والأبيض. وحضر الحفل ممثلون عن السفارة المصرية بباريس، واختتمته «سامية جمال» بفاصل من الرقص الشرقى أدته وهى كعادتها حافية القدمين بمصاحبة أوركسترا من ١٦ عازفاً أجنبياً، ونشرت صورها فى مكان بارز من جميع صحف العالم.

وكان مستحيلاً إخفاء ماحدث فى «دوفيل» عن المصريين، ورغم قرارات مصادرة الصحف الأوروبية التى توالى منذ سفر الملك، ورغم أنه هو نفسه كان لا يكف عن مطاردة الصحفيين ومصادرة أفلام الصور التى يلتقطونها له، فقد قرأها آلاف المصريين الذين كانوا فى أوروبا خلال ذلك الصيف من طلاب البعثات والعاملين فى السلك الدبلوماسى، كما أن الصحف المصرية أخذت تتحايل لإحاطة المصريين علماً بما يجرى فى «دوفيل» دون أن تقع تحت طائلة قانون



١٩٥٠: الملك فاروق يتوسط كوكبة من
الفاتنات: أحد المشاهد التي نشرتها
الصحف الأوروبية عن رحلة دوفيل
الأسطورية

وانتقلت معه من «بيارتز» إلى «سان سباستيان» بإسبانيا. ومن هناك طارت إلى «لندن» لكي تكمل دراستها. أما الملك فقد عاد إلى «طولون» ليستقل اليخت الملكي «فخر البحار»، حيث قام بجولة في مدن «الريفيرا» الفرنسية، وزار «كان» و«نيس» و«مونت كارلو»، ثم قاء بجولة أخرى في مدن «الريفيرا» الإيطالية قبل أن يعود به اليخت إلى «الإسكندرية» التي وصل إليها يوم ١٧ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٠ م.

ومع أن أحدا في مصر لم يكن يعرف شيئاً عن الأنسة «ميمى ميدار» إلا أن مجلة «روز اليوسف» أخذت تنشر أخبارها وصورها بإلحاح لافت للنظر أثار فضول قرائها الذين مالبثوا أن فهموا الهدف من نشر هذه الأخبار. فقد أشارت المجلة إلى أنها «من الشخصيات التي يتحدث عنها المصريون العائدون من أوروبا». ونقلت من تصريحاته للصحفيين البريطانيين قولها: إنه فقدت ملابسها بين مدينتي «سان سباستيان» و«بيارتز». وفي يناير

يوما ما، وفي اليوم التالي تلقت «الآنسة ميدار» باقة من الزهور من صاحب الجلالة. وقد زعمت - فيما بعد - أنه التقى بها في المصعد، وقبلها من دون أن تستطيع المقاومة بسبب الفارق بين وزنها ووزنه.

ومالبتت القصة أن أصبحت - بفضل نشاط «أورلاندو» - على كل لسان في أوروبا. إذ ظلت الفتاة تطارد الملك في كل مكان يظهر فيه، بينما قامت أكثر من أربعين صحيفة في العالم بنشر قصة الملك الشرقي المنغمس في الملذات، والذي يطارد فتاة مراهقة.

وحاول الأب أن يمنع ابنته من هذا العبث مع الكبار، لكن الملك الشرقي كان قد اجتذب اهتمام الفتاة، فرفضت بإصرار أن تغادر «فرنسا» إلى «إنجلترا» حيث كان مقرراً أن تكمل دراستها. وأصررت على البقاء في «دوفيل»، إلى أن بدأ موسم الأمطار في شمال فرنسا، فغادرها الملك إلى مصيف «بيارتز» بالجنوب الفرنسي، وغادرتها «ميمى» إلى «باريس»، حيث لحقت بجلالته بعد أيام



أحمد بهاء الدين

قراءتها بما تريد قوله، ومن بينها «كيف قضى لويس الخامس عشر على سمعة الملكية فى فرنسا»، و«الملك فى طريقه إلى المقصلة» و«الملك من القصر إلى السجن»، و«تنازل ملك بلجيكا ليوبولد عن عرشه آية من آيات الديمقراطية»، وهو أسلوب كان يربك الحكومة والنيابة العامة، إذ كان يصعب عليهما تكييفه قانونياً على نحو ينتهى بمصادرة الصحيفة أو محاكمة الكاتب. ويقول «أحمد بهاء الدين»: إنه كتب آنذاك مقالاً بعنوان «لا تقتلوا الملك» روى فيه قصة اغتيال الشباب الروسى المثقف للقيصر «اسكندر الثانى». ومع أن المقال كان يثبت أن قتل القيصر الطاغية لا يؤدى إلا إلى جلوس طاغية آخر على العرش، وأن الأجدى هو تغيير النظام، إلا أن النائب العام حقق معه فيه ولما لم يجد فيما كتبه من وقائع تاريخية عن فساد القصر وطغيانه، ما يستوجب المساءلة، وجه إليه تهمة «تحسين جرائم القتل».

وكان حذف اسم الملك من الخبر مع نشر بقية الوقائع وأسماء بقية الأبطال كافياً لكى يدرك القراء أنه خبر ملكى، كما كان الإلحاح على ذكر بعض الأشخاص تلميحاً إلى أن لهم دوراً فى الوقائع الملكية، ومن بينهم الدكتور «زكى هاشم» الذى خطف الملك منه خطيبته «ناريمان»، فقد حرصت الصحف على نشر أنباء عودته إلى منصبه فى «مجلس الدولة» بعد انتهاء مهمته كخبير فى وفد مصر الدائم بالأمم المتحدة، وقيامه بتسجيل اسمه فى سجل التشرifications ثم إعلان خطبته. وهو ما فعلته مع الأماكن التى تعود الملك التردد عليها لممارسة فساداته مثل ملاهى «الأوبرج» و«الإسكارابيه» و«نادى السيارات» أو الهجوم المباشر

(كانون الثانى) ١٩٥١ - وبعد ثلاثة شهور من عودة الملك من رحلته نشرت «روز اليوسف» خبراً عن انتحار والدها بعد أن يتس من إقناع عائلته بالعودة إلى بلدهم «أمريكا»، ثم أضافت فى إيماءة ذات مغزى تقول: إن الصحف العالمية كلها كانت تتحدث عن هذه العائلة وخصوصاً الأنسة «ميمى»، عندما كانت تقضى الصيف فى مدينة «دوفيل» بفرنسا، كما كانت الأنسة تحظى باهتمام كبير من المجتمع المصرى الراقى. وبعد حوالى عام عادت «روز اليوسف» فنشرت فى ٢٨ أغسطس (آب) ١٩٥١ خبراً يقول: بعثت الأنسة «ميمى ميدار» - التى لمع اسمها لمعاناً شديداً فى موسم «دوفيل» فى العام الماضى - ببرقية عاجلة إلى القاهرة باسم شخصية مصرية كبيرة تقول فيها: إنها أنجبت ولداً جميل الطلعة. وقد اهتمت جميع الأوساط المصرية الرسمية بهذه البرقية. وكان من المنتظر أن تزور «ميمى» القاهرة فى شتاء هذا العام، ولكن حدثت ظروف قد تحول دون دخولها الأراضى المصرية إلى الأبد».

وهكذا نجحت الصحف المصرية فى التحايل على قانون تنظيم نشر أنباء القصر إلى حد التظاهر أحياناً بالغيرة على نصوصه، كما فعلت جريدة «الاشتراكية» التى كتبت مقالاً تندد فيه ببعض مانشر من أخبار الرحلة بعنوان «ما هذا أيها السادة؟ وكيف تذاع الأنباء عن رحلة جلالة الملك وكيف يقرن اسم «سامية جمال» باسم جلالته».

ولجأت الصحف إلى التاريخ القديم والمعاصر تستعير بعض حوادثه لتعيد روايتها فى إيماءة صريحة إلى ما يفعله الملك «فاروق»، واحتشدت صفحاتها بعناوين كانت وحدها كافية لإبلاغ



١٩٥٠: البيجوم أغاخان تتوسط
إلهامى حسين باشا وعطا عفيفى بك
ضحكات ليالى دوفيل المصرية

حققت معه. فى عبارة وردت فى إحدى مقالاته يقول فيها «الأوبرج، وما أدراك ما الأوبرج؟» واكتفى المحقق بتحذيره من العودة إلى الإشارة إلى «الأوبرج»، ثم أجرى معه تحقيقاً شكلياً قبل أن يأمر بإخلاء سبيله.

وكان الهجوم الصريح على أفراد الحاشية الملكية أخطر أساليب التحايل التى لجأت إليها الصحف للالتفاف حول قانون أخبار القصر، إذ لم تكن نصوصه تضىء الحماية على العاملين بالديوان الملكى، فضلاً عن أن معظم أفراد تلك الحاشية لم يكونوا موظفين رسميين بالديوان، فأصبحوا بذلك صيدا سهلاً للصحف التى أخذت تندد بفسادهم وبتدخلهم فى شئون الحكم وبتورطهم فى صفقات مريبة على حساب المال العام، وساعدها على ذلك أن أسماء بعضهم كانت قد وردت فى التحقيقات التى كان النائب العام يجريها فى القضية التى عرفت باسم «قضية الأسلحة الفاسدة» بل إن أحد المتهمين فى تلك القضية وهو «أدمون جهلان» مورد القصور الملكية، كان بصحبة الملك فى رحلته إلى «دوفيل» حين طلب النائب العام تفتيش منزله ومكتبه فى القصر فأمره الملك بالعودة

على بعض أنماط السلوك التى شاعت عنه، وخاصة لعب القمار. فقرأ المصريون مقالات وأخباراً تحمل عناوين «القمار.. القمار.. القمار» و«لعب القمار وجه ثالث للخلاف بين مصر وإنجلترا» و«نادى السيارات وماهى رسالته».

ومالبث هذا الأسلوب الماكر فى التحايل على نشر أخبار الملك أن استفزه بشدة، فتواصلت ضغوطه على الحكومة لمنع الصحف من نشر الأخبار التى تومئ إليه دون ذكر اسمه، فلما اعتذرت بأن هذا النشر لا يقع تحت طائلة أى قانون، طلب إليها إعداد تشريع جديد يمنع الصحف من نشر أى خبر لا يذكر الأسماء صراحة، وبذلك يرغم الصحف على الاختيار بين ذكر اسم الملك فتقع تحت طائلة قانون العقوبات، أو عدم نشر الخبر على الإطلاق. ومع أن الحكومة تجاهلت هذا الطلب الغريب، إلا أنها حاولت مع ذلك إرضاء الملك، وبدأت تجرى عددًا من التحقيقات الشكلية مع الصحفيين حول أخبار من هذا النوع. ويقول «سلامة موسى»: إن الشرطة قد قبضت عليه فى «بورسعيد» حيث كان يصطاف ورحلته إلى القاهرة، حيث مثل أمام النيابة التى



سلامة موسى

من لقب الملك وأوقع حجراً عليها. ولسنا نزن أن ملكاً من قبله أقدم على هذا التصرف من أجل الحرص على الأخلاق والتقاليد، فإذا كان هذا شأنه مع أمه وأخته فكيف يدور في خلد هذه الحكومة المقصرة المفرطة أن الملك يحمي «كريم ثابت» أو بقية هذه العصابة، بمجرد أن ترفع الحكومة إلى أسماعه نبأ هذا الذي ارتكبه؟!

ولم يفت على أحد أن المقال قد صيغ بطريقة الذم في قالب المدح. فحققت النيابة مع كاتبه، ووجهت إليه تهمة العيب في الذات الملكية، وظلت القضية رهن التحقيق لشهور طويلة إلى أن حكمت محكمة جنايات القاهرة في مارس (آذار) ١٩٥٢ عليه بالحبس البسيط لمدة ستة شهور، وقالت حيثيات الحكم: «إنه تعمد إيلاام جلالة الملك بإعادة ذكر حادث تجريد والدته وأخته بعد أن مضت عليه مدة طويلة وأسدل على الحادث وظروفه المؤلمة ستار النسيان، ولذلك تستبعد المحكمة أنه كان في ذلك حسن النية، كما يحاول أن يصور نفسه بروايته للحادث في أسلوب الثناء على حزم جلالة الملك حتى مع أقرب الناس إليه. إذ لو كان حسن النية أو حسن الذوق على الأقل

لمصر لحضور التفتيش، على أن يعود على الفور، ورتب الأمر، بحيث لا يصدر النائب العام أمراً بالقبض عليه، وحين حدث ذلك نشر «مكرم عبيد» على صفحات «أخبار اليوم» مقالاً قصيراً بعنوان ساخر يقول: هل وزير الحربية جاهل أم جهلان؟

وكان الملك لا يزال يتجول باليخت «فخر البحار» بين شواطئ «الريفيرا» الفرنسية والإيطالية حين نشرت مجلة «الاشتراكية» في ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٠ مقالاً بعنوان «حيدر. كريم ثابت. بوللى. النقيب»: يجب تطهير أداة الحكم من هذه العصابة» كتبه «أحمد حسين» - رئيس «حزب مصر الاشتراكي» الذي تنطق الصحيفة بلسانه - جاء في ظاهره هجوماً عنيفاً على الحكومة لعجزها عن تنظيف أداة الحكم من أفراد هذه العصابة «ظناً منها أنها متمتعة بالرضا الملكي، مع أن الملك لا يمكن أن يحمي إنساناً ينحرف عن مبادئ القانون والأخلاق والأمانة والنزاهة». وتدلّياً على ذلك قال كاتب المقال: «إن جلالة الملك الذي رفض أن يتستر على أمه وأخته عندما خالفتا قوانين البلاد وتقاليدها، فأصدر أمره بتجريد شقيقته وأمّه، أمه التي ولدت،

هل وزير الحربية جاهل أم جهلان؟

الجنسية في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في
من حيث هو، والذين في

لا هو جاهل ولا جهلان؟

الذين في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في

الذين في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في

الذين في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في

الذين في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في

مكرم عبيد باننا

فما الخلفه ..
وقعه جسا تابين

الذين في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في

الذين في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في

الذين في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في

الذين في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في

الذين في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في

الذين في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في

الذين في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في

الذين في التاريخ، والذين
من حيث هو، والذين في

١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٠: «مكرم عبيد» يتساءل في خبث مقصود «هل وزير الحربية جاهل أم جهلان؟»

١٢ ديسمبر ١٩٥٠: هيكل باشا وإلى يساره مصطفى أمين بك وإلى يمينه إحسان عبدالقدوس وعلى أمين فى احتفال أقامه الموقعون على العريضة للصحف التى ساندتهم والصحفيين الذين دافعوا عنه، وخطب فيه مصطفى مرعى وإبراهيم عبدالهادى وكان الجميع قبل العاصفة من أنصار القصر والمدافعين عن سياسته



نظرة ثقة تحملنا على أن جلالته سيبادر فيواجه حل هذه المشكلات، ويبدد هذه الأزمات بالسرعة والبث اللذين عرف بهما، وبالحكمة التى تكافح ماتكدس من هذه المشكلات والمعضلات.

لكن الملك - على عكس ماتمنت «المصور» - لم يبادر بحل ماتكدس من مشكلات، بل أضاف إليها المزيد، إذ لم يكد يصل إلى «قصر رأس التين» عائداً من «دوقيل» حتى وجد فى انتظاره عريضة وقعها ١٦ من أقطاب أحزاب المعارضة والمستقلين فى طليعتهم أربعة من رؤساء الأحزاب هم «محمد حسين هيكل» (الأحرار الدستوريين) و«مكرم عبيد» (الكتلة الوفدية) و«حافظ رمضان» (الحزب الوطنى) وإبراهيم عبد الهادى (الحزب السعدى).

ومع أن العريضة من حيث الشكل كانت تركز هجومها على الحكومة الوفدية، وتطلب من الملك تصحيح الأوضاع الفاسدة التى نجمت عن سياساتها، إلا أن المبررات التى ساققتها لهذا الهجوم كانت تتعلق كلها بسلوك الحاشية الملكية وبالممارسات التى ضغط الملك على الحكومة لى تقوم بتنفيذها. بل إن استهلالها بدا كما لو كان مطلع قصيدة رثاء، فقد ذُكر الموقعون على العريضة الملك بأن البلاد تذكر لجلالته «أياماً سعيدة كان فيه الراعى الصالح والرشيد، وكانت تحف به أمة تلاقت عند عرشه آمالها، والتفت حول شخصه قلوبها فما وانتها فرصة إلا دلت فيها على عمق الولاء والوفاء». أما الآن وبعد سنوات طويلة من ذلك الماضى البعيد السعيد فإن البلاد كما قالت العريضة «تجتاز مرحلة من أدق مراحلها» إذ لم يعد الحكم للدستور، وأضحى النظام النيابى حبراً على

لما ذكر هذا الحادث أصلاً على صفحات مجلته والتمس مثالا آخر غيره. ولاشك أن مشاعر جلاله الملك تتأذى من ذكر هذا الحادث مهما صيغ فى قالب زائف من المدح والثناء. ومع أن العقوبة كما يقول «أحمد حسين» كانت أخف ماتستطيع المحكمة توقيعه عليه، فقد سعد الملك «فاروق» لأن القضاء اعتبر تعمد إيلامه بتذكيره بحادث والدته وأخته جريمة تستحق الحبس!

وفى منتصف أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٠، ألقى اليخت الملكى «فخر البحار» مراسيه بميناء «الإسكندرية» ليغادره «فؤاد باشا المصرى» وحاشيته إلى عدد من الزوارق البخارية نقلتهم إلى ميناء «قصر رأس التين».

وبوصوله إلى المقر الصيفى للحكم ارتفع علم الملك على سارية القصر إعلاناً باختفاء «فؤاد باشا المصرى» وبأن حضرة صاحب الجلالة الملك قد عاد إلى عاصمة ملكه الثانية، وخلغ عنه ثياب التنكر، وبدأ فى ممارسة اختصاصاته الدستورية، بعد أن أذاب فى مياه «الريفيرا» الفرنسية والإيطالية هموم المواجهة العصبية العنيفة بينه وبين أمه وشقيقته. وقالت مجلة «المصور» فى إيجاز بليغ «يعود جلاله الملك إلى وطنه وشعبه وعرشه موفور الصحة موفور الحماسة لمصلحة أمته وبلاده لىواجه مسائل داخلية وخارجية فى غاية الدقة وغاية الأهمية. وثقتنا فى لمحيته وذكائه وبعد



أكتوبر ١٩٥٠: الملك فاروق عند عودته
من رحلته الشهيرة إلى دوفيل التي تنكر
خلالها باسم فؤاد باشا المصرى

الحكومة إبلاغ النائب العام ضد الموقعين عليها. لكن الحكومة أدركت على الفور مدى ما فى الطلب من حمق سياسى، إذ إن تحقيق النيابة مع ١٦ شخصية سياسية بارزة، بينهم أربعة من رؤساء الأحزاب تولى أحدهم رئاسة الوزارة ورئاسة الديوان الملكى، وتولى الثانى رئاسة مجلس الشيوخ، وتولوا جميعاً الوزارة أكثر من مرة شأنهم فى ذلك شأن الموقعين معهم على العريضة، ثم تقديمهم إلى المحاكمة سوف يستدعى فتح كثير من الملفات، ثم ينتهى ذلك كله ببراءة المتهمين وبخروجهم من القفص أبطالاً، ليدخله الذين طلبوا محاكمتهم.

وهكذا اكتفت الحكومة بمصادرة الصحف التى نشرت العريضة وبالقبض على من كانوا يوزعونها من أنصار أحزاب المعارضة بتهمة العيب فى الذات الملكية. وأرادت مجلة «آخر ساعة» أن تتحايل لإبلاغ قرائها بأن الحكومة تحظر نشر العريضة، فتركت إحدى صفحاتها بيضاء تماماً وكتبت على رأسها «نص عريضة أحزاب المعارضة إلى جلالة الملك»، فحققت معها النيابة بتهمة العيب فى الذات الملكية.

ورق، وأصبحت سمعة الحكم المصرى مضغفة فى الأفواه، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهان يسام الضيم فيسكت عليه، بل ولا يتنبه إليه ويساق كما تساق الأنعام. لكن الأمة لا تستطيع أن تصارح العرش بمحنتها تلك، إذ يحول دون ذلك أشخاص «أفسحت لهم الأقدار مكاناً فى الحاشية الملكية فأساءوا النصيح وأساءوا التصرف، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات، هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتماً عن تناولهم، بحكم مراكزهم كما يحول دون ذلك أيضاً، أن الحكومة درجت فى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية، بدعوى التوجيهات الملكية، وهو ما يخالف روح الدستور وصدق الشعور، ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم، كما أنها توهمت أن فى رضا الحاشية ضمناً لبقائها فى الحكم».

وحذرت العريضة من استمرار الحال على ما هى عليه «لأن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله»، ولأن «احتمال الشعب مهما يطل، فهو لا بد منته إلى حد، قد يكون فتنة لاتصيب الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض أثناءها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد».

ولاشك أن الملك «فاروق» كان على حق عندما أدرك أنه المقصود بالعريضة واعتبر ماورد بها عيباً فى الذات الملكية، تنطبق عليه مواد قانون العقوبات. لكنه افتقد ذكاءه وحصافته حين طلب إلى

شيئاً خارقاً للعادة، يبرر انحياز الملك الأعمى إليه، وعندما سئل أمام محكمة الثورة في عام ١٩٥٤ عن مبرر إعجاب «فاروق» به قال: «ماقدرش أقول إنه مافيش حد أنكى منى، أو أبرع فى الحديث منى، أو أحسن منى، ولكن أقدر أقول أنه استلطفنى، زى الواحد مابيستلطف صديقا أكثر من الثانى».

وهكذا خضعت قرارات الملك السياسية لحالة مزاجية متقلبة خلطت بين حياته الشخصية وبين سياساته، حتى إنه رغم ما أثير فى مجلس الشيوخ عن استحلال «كريم ثابت» للأموال العامة لم يكف عن محاولة فرضه وزيراً على رؤساء الوزارات الأربع الأخيرة التى أعقبت حريق القاهرة، فرفض ثلاثة منهم الاستجابة للطلب إلى حد التهديد بعدم تشكيل الوزارة هم «على ماهر» و«نجيب الهلالى» مرتين، وقبل واحد هو «حسين سرى» الذى اختاره وزيراً للدعاية فى وزارته التى لم تعش سوى ١٧ يوماً، وبرر ذلك فيما بع، بأنه أراد أن يكون للملك ممثل فى الوزارة لكى يمنح الآخرين من التدخل فى شئون الحكم. ولم يكن «كريم ثابت» الوحيد من رجال الحاشية الذين أضفى الملك حمايته عليهم

ونسفت عريضة «كريم ثابت» كل ماكان بين الملك وبين أقطاب المعارضة من جسور، فقد رفض منذ ذلك الحين أى شكل من أشكال التعاون معهم، وأمر بعدم دعوتهم إلى الحفلات التى يقيمها القصر فى المناسبات الرسمية. وكانت قطيعته معهم أحد الأسباب فى عجزه عن تشكيل حكومة قوية، بعد أن أقال حكومة «الوفد» فى أعقاب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٢. وعندما ذكّره «حافظ عفيفى» - رئيس ديوانه آنذاك - بأن والده كان يصفح عن السياسيين الذين يختلف معهم، إذ قد يضطر لاستدعائهم لتولى الحكم فى ظروف الأزمات، أشار إلى أحد جيوبه وقال: إن العريضة لاتغادره حتى لاينسى فيغفر للذين وقعوها.

ولا بد أن كثيرين قد أذهلهم، آنذاك وبعد ذاك، أن يخوض الملك الحرب الخاسرة من أجل «كريم ثابت». ولم يجدوا فى شخصية الرجل أو تاريخه مايدعو «فاروق» لكى يخسر من أجله هذا العدد الكبير من حلفاء القصر السياسيين، بل لعل «كريم ثابت» ذاته لم يكن يتوقع منه أن يندفع للذود عنه إلى هذا الحد، ولم يكن يرى فى نفسه



٢١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٠: بعد أيام من عودة الملك من رحلة وداع العزوبية نشرت «أخبار اليوم» هذا الكاريكاتير الذى يتخذ من قرار أصدره وزير الداخلية بمنع السيارات من استخدام آلات التنبيه، فرصة لكى يصور رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» فى صورة عسكري مرور يضع أقالاً على أفواه صحف المعارضة قائلاً إنه لا يريد ضوضاء حتى يستطيع الشعب أن ينام

١٩٥٣: ناهد رشاد تدلى باقوالها أمام
محكمة الجنايات فى قضية مصرع
عبدالقادر طه



لهم سبله، ثم لا يلبثون أن يتوحدوا معها إلى حد ارتكاب الجرائم. وكان قد فقد مع الزمن كثيرين ممن حاولوا فى بداية حكمه أن يتغلبوا على آثار تربيته المنعزلة عن الناس فى المحمية الملكية بـ «قصر القبة»، وأن يمهدوا له سبل التعرف الصحيح على الحياة، وخاصة مايتعلق فيها بدوره كملك. فمات «أحمد حسنين» واختلف هو مع «على ماهر»، ثم مالبث كثيرون من رجال أبيه الذين كانوا يعملون فى القصر أن تقاعدوا بحكم السنّ، ولم يطق هو صبراً على مناقشات كبار الساسة، إذ كان معظمهم فى عمر جده، فخلت الساحة أمام أصدقائه الذين كانوا يساعدونه فى مطلع مراقبته على مخالفة تعليمات مربيته الصارمة «مسز نايلور»، ويهربون إليه الممنوعات، وكان معظمهم من صغار الحرفيين الإيطاليين الذين يعملون بالقصر ومنهم «أنطون بوللى» صبى الكهربائى و«جارو» الحلاق و«جافراس» حارس الكلاب و«حلمى حسين» سائق سيارته. ومالبث هذا الفريق من الكومبارس أن أصبح مركزاً لدائرة اجتذبت إليها فيما بعد عناصر من نوعها، فازدحمت الحاشية بالمغامرين والمقامرين والمضاريين لتصبح مزيجاً يجمع بين القواد والقراء والحاوى الطروب!

ومع أنه كان قد هجر هذه الشلة بعد توليه العرش، إلا أنه عاد إليها بعد أن تصاعدت الخلافات بين أمه «الملكة

وخاض معارك بأسلة فى الدفاع عنهم فى قضايا سياسية باللغة الحساسة، فقد تفجرت قضية الأسلحة الفاسدة وطالت التحقيقات فيها خمسة من رجال الحاشية كان أربعة منهم يصحبونه فى رحلته إلى «دوقيل».

ومع أن كثيرين حتى من أفراد الحاشية ذاتها نصحوه بإخراجهم من القصر، كان من بينهم «ناهد رشاد» التى كانت تحتفظ بعلاقة شخصية حميمة معه، فقد اتصلت به من القاهرة ولفتت نظره إلى مدى الإساءة التى تلحق بسمعته ومكانته لبقاء هؤلاء فى صحبته، بينما تقوم النيابة بتفتيش مكاتبهم ومنازلهم وتداول الصحف أسماءهم فى قضية تتعلق بالتجارة فى السلاح، وتوريد أسلحة مشكوك فى صلاحيتها، وطلبت منه طردهم من الحاشية أو على الأقل وقفهم عن العمل ليكذب بذلك الأقاويل التى تتهمه بأنه يورد السلاح لجيشه، وبأن رجاله قد تواطأوا مع الذين وردوا أسلحة فاسدة للجيش، إلا أنه أصر على أن يضىفى حمايته على رجاله، واعتبر اتخاذ أية إجراءات قضائية ضدهم قبل استئذانه مساساً به، وظل يتدخل فى التحقيقات إلى أن أصبحت أكثر فساداً من الأسلحة التى تدور حولها، وحين انتهى تدخله بحفظ التحقيق بالنسبة لرجال الحاشية الخمسة أنعم عليهم بأوسمة ونياشين تكريماً لهم، وطلب إلى الحكومة إصدار بيان تعتذر فيه عما اتخذته النيابة ضدهم من إجراءات.

فى تلك السنوات كان «فاروق» - كما قال «حسين سرى» رئيس ديوانه وخال زوجته الأولى الملكة «فريدة» - قد أصبح أقرب مايكون إلى نمط «أولاد الذوات الخسرانين» الذين تحيط بهم عادة بطانة فاسدة، تشجعهم على الفساد وتيسر



حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين

نازلى» وزوجته الأولى «الملكة فريدة» ثم بينه وبين كل منهما، ليلتمس لديها ترفيهاً يخفف من تعاسته الأسرية التى أخذت تتزايد منذ ذلك الحين، بعد زواج أمه من «أحمد حسنين» ومغادرتها مصر وتزوجها لشقيقتيه من دون إذن، ثم طلاقه من «فريدة»، فضلاً عن الظروف العامة وفى مقدمتها حادث ٤ فبراير الذى أفقده حماسه الأول لى يحقق لنفسه كملك مجداً يحفظه التاريخ، فانقلب إلى نوع من الإحباط واليأس، وبتزايد إحساسه بالوحدة، ازداد إقباله على شلة الأُنس التى كانت - بتعبير «حسين سرى» - «تحول له البحر إلى طحينة» فاتسع تأثيرها ولم يعد فساداه كما كان فى البداية، محصوراً داخل جدران القصر أو مقصوراً على سلوكه الشخصى، بل برز خلال عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ كظاهرة سياسية فأخذت الحاشية تتصرف باسم الملك بصوت عال وتتدخل فى شئون الحكم بشكل علنى وتمارس الفساد بأسلوب استعراضى من دون أن يعترض على ذلك، بل وأخذ يسعى إلى تأكيده.

ولم يكن سعى الملك لإعلان توحده مع تلك الحاشية الفاسدة إلا تعبيراً عن تلك النوازع الانتحارية العميقة؛ التى دفعته دون وعى منه إلى فضح نفسه واستعراض جرائمه، وكان الذين يحسنون به الظن، يفسرون انحيازه للحاشية الفاسدة، باعتباره مجرد انحياز رجل طاهر برىء لأصدقاء يبالغ لفرط طيبته، فى منحهم ثقته التى لا يستحقونها ويعمى عن رؤية مظاهر انحرافهم ويتحمل تبعات ما يرتكبونه من جرائم لا ذنب له فيها. ثم مالبت الوقائع أن كشفت لهم عن أنه كان يشاركهم كثيراً مما يسلبونه، بل وكان يستولى لنفسه أحياناً على كل الغنيمة،

فقد ثبت أن بعض عمليات توريد السلاح للجيش المصرى التى اتهم فيها بعض رجاله، قد تمت لحسابه، بل إن شكوكا قوية تدور حول صحة الاتهام الذى وجه إلى «كريم ثابت»، إذ شهد «محمد حسن» - خادم الملك فى الأقوال التى أدلى بها أمام «نيابة الغدر» عام ١٩٥٣ - أن «كريم ثابت» ما كان يعلم بأن الموضوع سوف يثار أمام مجلس الشيوخ، حتى استدعاه إلى منزله، ليبلغه بأن الملك قسّم المبلغ بينه وبين السيدة «ناهد رشاد»، وأنه يخشى أن يتخلى مولانا عنه بسبب الضجة التى قد تثار فى المجلس، وعندما نقل الخادم الحديث إلى الملك، بدت عليه آثار الامتعاض لجبن «كريم ثابت» وخفته وتسارعه بكشف المستور. والغريب أن «كريم ثابت» رفض أن يؤيد الواقعة أو ينفيها عندما واجهته محكمة الغدر بأقوال «محمد حسن». كما رفض أن يبرر إعلانه لإحدى الصحف فى ذلك الحين بأن مليمًا واحدًا من هذا المبلغ لم يدخل جيبه.

ولا تفسير لذلك إلا أن رواية «محمد حسن» صحيحة، وأن الملك هو الذى أمر الدكتور «أحمد محمد النقيب» - مدير «مستشفى المواساة» وأحد أفراد الحاشية - بأن يصرف المبلغ باسم «كريم ثابت» مستشاره الصحفى، ليصل إلى المستفيد الحقيقى منه وهى السيدة «ناهد رشاد» التى كانت تربطه بها علاقة حميمة، دفعته لى يطلب منها الانتقال من مسكنها إلى مسكن آخر، وتجديد أثاثاته ليكون لا ثَقًا بمكان يشرفه صاحب الجلالة بزياراته الكثيرة، وهى واقعة تواكبت مع تاريخ صرف «كريم ثابت» للمبلغ، كما تواكبت - كذلك مع سفر «ناهد رشاد» إلى أمريكا للعلاج من سرطان الجلد، ومن المحتمل أن تكون الآلاف الخمسة التى صرفت من ميزانية «مستشفى المواساة»، قد أنفقت على



اليوزباشى (الرائد) مصطفى كمال
صدقى

أصدقاء «مصطفى كمال» وذراعه اليمين، فقد تقرر البدء باغتياله. ونفذت العملية فعلاً ذات ليلة من مارس (آذار) ١٩٥٢ ظل خلالها «فاروق» يتصل أكثر من أربع مرات بـ «ناهد رشاد» ليسألها: إيه الأخبار؟!

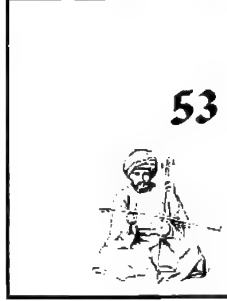
أما الأخبار الحقيقية فقد عرفها «فاروق» بعد ذلك بأربعة شهور، عندما وصلت أول قائمة بطلبات الجيش صباح يوم الأربعاء ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، فوجد فى مقدمتها طلباً بإبعاد صاحب السعادة «كريم ثابت باشا» وأصحاب العزة «إلياس إنداروس بك» و«محمد حسن بك» و«حلمى حسين بك» و«أنطون بوللى بك» و«الدكتور يوسف رشاد» عن الحاشية الملكية.

يومها تأكد أن «الملكة نازلى» كانت تقول نصف الحقيقة، عندما حملت حشرات الحاشية مسئولية إفساد ابنها وإبعاده عنها، أما نصفها الآخر فهو أنها كانت مسئولة كذلك؛ عن دفع ابنها إلى أحضان هذا النفر من كومبارس التاريخ، كما كان هو مسئولاً عن إلقائها بين براثن «رياض غالى». وما قدر كان!

تأثير منزل «ناهد رشاد» أو على علاجها. والواقع أن الانحدار فى سلوك الملك الشخصى والعام كان قد وصل إلى أخط مستوياته خلال الشهور التى كانت قد تبقت له على العرش. حتى إن عمليات الاغتيال التى كان القصر يقوم بها لأسباب سياسية، قد تحولت إلى الاغتيال لأسباب نسائية. وكانت هذه العمليات قد بدأت فى منتصف الأربعينيات لاغتيال خصوم الملك السياسيين أو إرهابهم، ومن أشهرها اغتيال الوزير الوفدى «أمين عثمان» باعتباره مهندس التدخل البريطانى يوم ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، والشيخ «حسن البنا» المرشد العام الأول للإخوان المسلمين ومحاولة اغتيال زعيم الوفد «مصطفى النحاس». وبعد توقف استمر أكثر من عامين، أمر الملك باستئناف العمليات، وبدأ يخطط لاغتيال أحد ضباط الجيش المتمردى هو اليوزباشى - الرائد - «مصطفى كمال صدقى» والذى كان على صلة قوية بالقصر، تحولت إلى عداء عنيف بين الطرفين، بعد أن نافس الملك على قلب السيدة «ناهد رشاد» ونجح فى الاستحواذ عليه، ولما كان الملك يعلم أن الملازم «عبد القادر طه» هو أقرب

الفصل العاشر

فى مساء
يوم الجمعة
٢٥ مايو
(آيار) ١٩٥١،
احتفلت
«نازلى» هانم
صبرى» بالعيد
الأول لزوج



53

ابنتها «فتحية» أو «المسز غالى» كما
أصبحت تعرف منذ زواجها.

وعلى عكس ماحدث عند الاحتفال
بالزفاف، فإن الاحتفال بذكراه الأولى
جرى فى صمت، فلم يشعر أحد بأن
هناك حادثا استثنائيا يجرى. ولم يتنبه
إلا القليلون من رواد «فندق فيرمونت»
إلى أن هناك مناسبة خاصة يجرى
الاحتفال بها فى إحدى قاعاته الفرعية.
فلا ورود ولا زينات ولا فرق موسيقية
ولا زحام. والأهم من ذلك كله:
لا صحفيين.

كان تحليل الملكة الوالدة للقضية، قد
قادها إلى الاستنتاج نفسه الذى توصل
إليه ابنها الملك «فاروق». فاختار كل
منهما - لأسباب مختلفة - «الصحافة»
لكى يعلق فى رقبتها فأس المسؤولية
عن الأزمة التى وقعت بينهما وأحاطت
بهما. فكل ما فعله «المقامات العليا»
لا غبار عليه، ولا ضرر منه فى رأيها،
حتى لو فعلته هذه المقامات علنا، وعلى
قارعة الطريق، لكن الغبار يلحقه حين

شهيدة العشق الدنيوى





١٩٥٠: البرنسياسة فتحية فى سنوات

الفرح

سياسة التعقيم الإعلامى، فامتنعت عن الإدلاء بأية أحاديث للصحف. والتزم جميع المحيطين بها - بما فيهم إدارة الفندق - بالحيلولة بين الصحفيين وبين دس أنوفهم فى شئون الفرع الأمريكى من الأسيرة المالكة .. وهو ما اضطرها إلى قصر الدعوة إلى الاحتفال بالعيد الأول لزواج «المستر» و«المسز غالى» على عدد محدود من الأصدقاء، حتى لاتفقت أنظار الصحف الأمريكية فتتخذ منه مادة إضافية، تغذى بها حملتها ضد «فاروق» التى كانت قد تجددت فى بداية مايو (آيار) ١٩٥١، بمناسبة ماسمته

تدس الصحف أنفها فيه، وتنشره وتحوله إلى موضوع لسمر الصعاليك، يضيفون إليه كثيرا من خيالهم الركيك. من حقد هم الدفين.

وانطلاقا من هذا التحليل، أخذت تعليمات الملك الابن تتدفق على حكومته، لمنع الصحف الأجنبية التى تتناول على مقامه من التداول فى البلاد، وبإحالة الصحفيين المصريين الذين يتحاليون على قانون أنباء القصر إلى المحاكمة. أما فى «سان فرانسيسكو» فقد قررت الملكة «نازلى» - بمجرد انتهاء حفل الزفاف - اتباع

تريدان، وزوجت كلاهما من الرجل الذى اختاره قلبها، رغم أنف التقاليد الملكية.

ولم تكن أنباء القاهرة، - التى اقتصر علمهم بها على ما تنشره الصحف - تخلو من أخبار سعيدة. فقد استقرت الأميرة «فائقة» فى «قصر الدقى» مع زوجها «فؤاد صادق». وبعد تصديق الملك على زواجهما وجد الاثنان الطريق أمامهما ممهدة للاشتراك فى أنشطة المجتمع الأرستقراطى المصرى. فاستأنف الزوج نشاطه كواحد من لاعبى التنس الدوليين، ونشطت الأميرة مع شقيقتها فى ميدان الخدمة الاجتماعية. وبعد شهور من عودتها، تركت لها شقيقتها «فائزة» رئاسة إحدى الجمعيات الخيرية التى كانت ترأسها وهى جمعية «سيدات الهلال الأحمر»، فأقبلت على عملها بحماسة شديد بعث الحيوية فى نشاط الجمعية، التى كانت تعمل فى مجال توفير الرعاية الطبية المجانية للفقراء، وتدير عشرة مستشفيات تتوزع بين العاصمة وكبريات المدن المصرية.

وقبل أن ينتهى عام ١٩٥٠ بأيام قليلة، رزقت الأميرة «فائقة» بأول أبنائها وسمته «فؤاد» تيمنا باسم أبيه وأبيه، فكان أول حفيد ذكر للملكة «نازلى» بعد خمس حفيدات، أنجب «فاروق» ثلاثة منهن وأنجبت «فوزية» اثنتين.

ومالبت الأنباء السعيدة أن توالى، فقد أعلن الملك «فاروق» فى يوم الاحتفال بعيد ميلاده الحادى والثلاثين - ١١ فبراير (شباط) ١٩٥١ - خطبته رسميا إلى الأنسة «ناريمان هانم صادق»، واختار يوم الأحد ٦ مايو (آيار) ١٩٥١، - الذى يوافق العيد الخامس عشر لجلوسه على العرش - ليكون - كذلك - عيدا لزوجاه. فعقد



الآنسة «ناريمان هانم صادق» خطيبة الملك «فاروق» وإلى يسارها عمها «مصطفى صادق»، وإلى يمينها «إلهامى حسين باشا»، أثناء رحلتها إلى أوروبا للتدرب على الحياة الملكية

تلك الصحف «زواج الملك العربيد للمرة الثانية»، فيشعل ذلك غضبه ضدها من جديد.

لكن الاحتفال - رغم ذلك - لم يخل من البهجة. فقد كانت «أتى» أو «فتحية» سعيدة، لأن حبها قد صمد للعواصف، وانتصر على الزوابع، وأثبت - بعد مرور سنة عليه - أهليته للبقاء والاستمرار. وكان «رياض» سعيدا، لأنه - رغم كل ماجرى - قد فاز بالفتاة التى يحبها، أو يحب حبها له، وتعلقها به. ولأنه قد وصل إلى ما لم يكن يحلم به يوما من الأيام، على وفرة أحلامه، ولم يطمح إليه على جنون طموحه، فصاهر الأسرة المالكة، وأصبح فردا من أفرادها - وهى حقيقة لم تلغها قرارات «مجلس البلاط»، ولا الأوامر الملكية التى جردت «أتى» من لقب «صاحبة السموالملكى»، إذ كان وثقا - كما كان الجميع حوله فى «سان فرانسيسكو» يثقون - أن حدة غضب الملك سوف تنكسر يوما، فيلغى «مجلس البلاط» قراراته، وتصدر أوامر ملكية جديدة، تعيد اللقب إلى البرنسياسة، وتمنحه هونفسه رتبة البكوية كما منحها لعديله «فؤاد صادق».

وكانت «الملكة نازلى» تشعر بالسعادة لسعادتهما. وبالرضا لأنها حققت ما كانت تعتبره رسالتها كأم. فجنبت ابنتيها الصغيرتين، التماسا التى لحقت بالكبيرتين، وحققت لهما ما



«الأميرة فائقة» بعد عودتها إلى مصر.
تلتقط صورة لزوجها «فؤاد صادق»
وإلى جوارها «محمد علي رؤوف»
وزوجته الأميرة «فائزة»

لتنال الشاي، وأمامها أخرى صغيرة، تحمل كعكة كبيرة مستديرة تتألف من سبعة أدوار، مزينة بالأزهار والأجراس.

ولابد أن الملكة «نازلي»، كانت تتذكر في تلك اللحظة، ذلك اليوم البعيد من عام ١٩٣٨، الذي تزوج فيه ابنها لأول مرة، حين كانت تقف إلى جواره تملأ الأسماع والأبصار، وتشع الأضواء من حولها، وتستعرض بأسى شريط الذكريات المقيمة التي لم يكن قد مر عليها سوى ثلاثة عشر عاماً، وانتهت بأن يتزوج «فاروق» - للمرة الثانية - من دون أن يسألها رأيها، أو يحرص على حضورها، باحثة عن سبب لذلك التحول الذي نقل «فاروق» من طفل وديع، لا يعصى لها أمراً، حتى بعد أن أصبح ملكاً، ولا يتخذ قراراً دون مشورتها، إلى ابن قاسي الفؤاد غليظ المشاعر، لا يتورع عن تخطيط حملة دعائية لفضحها، ولا يتردد في تجزئتها من لقبها الذي كانت تحمله قبل أن يصبح هو ملكاً وصاحب جلالة.

والحقيقة أن سعادتها لم تكن تخل

القران بقصر القبة في الصباح. وفي منتصف الساعة السادسة، وصل موكب الملكة الجديدة إلى قصر عابدين، وكان الملك «فاروق» ينتظر عروسه في مدخل الحرمك، وقد ارتدى «ردنجوتا» رمادياً، وعلق في عروة سترته «قرنفلة» حمراء، وإلى جواره بعض كبار موظفي القصر، فتقدم نحو السيارة التي أقلتها وأخذ بيدها ليساعدها على النزول منها.. واصطحبها إلى الصالون الكبير بالقصر.. حيث جلسا يحف بهما أعضاء الأسرة المالكة من الأمراء والأميرات والنبلاء والنبيلات وأصهارهم وأقاربهم والنساء فقط من أسرة الملكة.

وبعد أن وزعت الحلوى والمشروبات، انتقل الجميع - يتقدمهم الملكان - إلى قاعة العرش.. وتلقيا التهاني من بقية المدعوين إلى هذه الحفلة الخاصة، التي اقتصرت فضلاً عن الأسرة المالكة على زوجات كبار المسؤولين في الحكومة والقصر والسلك السياسي.. ثم انتقل الجميع إلى قاعة أعدت فيها منضدة كبيرة

من كدر، ورضاها لم يكن يخل من غضب.

فقد كشف «فاروق» عن قسوة في التعامل معها، كانت تتوهم في البداية، أنها انفعال مؤقت نتج عن تحريض يقوم به حشرات الحاشية، يثيره ضدها، لكن الأحداث توالى لتؤكد لها أن قسوته تجاهها، لم تكن نتيجة لتحريض عابر، بل تعبير عن كراهية عميقة، إذ أمر بفرض حصار شامل، يحول دون اتصالها بمصر، أو اتصال أحد من مصر بها، فأخذت مصلحة الرقابة تصدر كل الرسائل الواردة منها أو الصادرة إليها، وتقطع كل اتصال هاتفي تكون طرفا فيه، وحرّم على الأميرات «فوزية» و«فائزة» أى اتصال بها، وحال بين خاله - «شريف صبرى باشا» - وبين الاطمئنان على أحوالها.

ليس هذا فقط، بل إنه أصر على التعامل معها، فيما يتعلق بحقوقها المالية، بشكل فظ، وأصدر أوامره إلى «نجيب سالم باشا» - ناظر الخاصة الملكية - بأن يتعامل معها بشكل رسمي وقانوني باعتباره قيماً عليها طبقاً لقرار مجلس البلاط. فما أن تقدمت تطلب تقرير نفقة شهرية لها، ولابتها التي كانت تحت وصايتها، حتى وصلها رد يعلنها بأن الطلب لن ينظر فيه قبل الانتهاء من إجراءات حصر الثروة، التي كلف مجلس البلاط «الأستاذ محمود توفيق حفاوى» القيام بها. وعندما انتهى الحصر المبدئى إلى أن ثروتها تقدر بحوالى مليونين من الجنيهات، بما فى ذلك الأطنان الزراعية والعقارات والمنقولات والأوراق المالية وحسابات البنوك، رفض القيم أن يحول إليها جانباً من ريعها - الذى يصل إلى ٦٠ ألف جنيه سنوياً - لتنفق فى غربتها، متعللاً بأن التقدير النهائى

لقيمة الثروة لم يتم بعد. وبأن اللجان التى شكلها «مجلس البلاط» لتسلم مفردات الثروة من مدير أملاكها فى مصر «إلهامى حسين باشا» لم تنته - هى الأخرى - من عملها.

وكان وراء هذا التعنت إدراك الملك «فاروق» بأن أمه لا تعيش خالية الوفاض، إذ كان يعلم بأنها قد أخرجت من مصر أموالاً تتجاوز بكثير نصف المليون جنيه، الذى حوّل إليها بشكل رسمى خلال الأعوام الأربعة التى قضتها فى أمريكا، بل وهربت كذلك مجوهراتها الكثيرة، ويستدل على ذلك بأن مستوى معيشتها فى «سان فرانسيسكو» لم يتغير - بعد صدور قرار الحجر عليها وإيقاف تحويل النقود إليها. والأهم من ذلك أنه كان متخماً بشكوك متسلطة، بأن كل ما سوف يصل إلى يد الملكة الوالدة من أموالها سوف يقع غنيمة باردة بين برائن النصاب الذى زوجته ابنتها وأسلمته مقودها.

ومع أن غضبه على أمه وشقيقته، كان قد وصل إلى درجة تهديده لهما - أثناء المفاوضات التى سبقت الزواج - بأن يتركهما تموتان جوعاً، إلا أنه لم يكن يستطيع - حتى لو أراد - أن ينفذ تهديده، بعد أن لفت كثيرون نظره إلى العواقب الوخيمة لتلك السياسة التى كانت شبه معلنة إبان الأزمة، مما دفع «محمد التابعى» لاستقبال قرار «مجلس البلاط» بالحجر على أموال الاثنين بشئ من التحفظ، قائلاً: إنه «إذا كانت نتيجة الحجر على الملكة نازلى حماية أموالها وأموال الأميرة من أن تتسرب خارج البلاد، مع الإذن بإرسال المال الذى يكفيهما لى تعيشا العيشة اللائقة بهما، فلا بأس. بل هو إجراء مطلوب ومعقول وتفرضه هذه الظروف المؤسفة. أما إذا كانت النتيجة أن تحس

ديسمبر ١٩٥٠: الملك فاروق يطلق الرصاصة الأولى إبان افتتاح موسم صيد البط فى بركة دهشور الملكية





٦ مايو ١٩٥٠: «الملك فاروق» يأخذ بيد عروسه «الملكة ناريمان» عند وصولها إلى مدخل قصر عابدين لتبدأ مراسم حفل الزفاف

يستنفد الملك فيه، كل مبررات التسويف، فيضطر ناظر خاصته، إلى تقديم مذكرة إلى «مجلس البلاط»، أشار فيها إلى أن الجرد النهائي لثروة الملكة المحجور عليها، قد أسفر عن تقدير قيمتها بحوالى ٨٨٧ ألف جنيه، وعن أنها مدينة بسبعة آلاف جنيه، أستاذن المجلس فى تسديدها، كما أستاذنه فى الموافقة على اقتراح «بتقرير مبلغ ألف جنيه شهرياً للمصروفات الاعتيادية اللازمة لشئون حضرة السيدة الجليلة نازلى هانم صبرى».

وبموافقة المجلس على الطلبين فى الجلسة التى عقدها فى ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٥١، استمر القيم فى تحويل المصروف الشهرى على عنوانها فى أمريكا لمدة سبعة عشر شهراً، إلى أن توقف فى أغسطس (آب) ١٩٥٢ عن إرساله إليها بعد أن تنازل الملك «فاروق» عن العرش وغادر البلاد.

وعندما بلغت الأميرة «فتحية» سن الرشد - فى ١٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١ تقدم «نجيب سالم» بتقرير إلى مجلس البلاط، أشار فيه إلى أن حصر ممتلكاتها قد أسفر عن تقدير قيمتها بما

«الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» بالحاجة والعوز.. وأن ليس فى أيديهما ما يكفيهما للعيش بكرامة. فهنا احتمال الخطر». وفى إشارة واضحة إلى النفوذ الصهيونى فى الولايات المتحدة، أضاف «إن لمصر أعداء أقوياء لن يتورعوا عن استغلال كل ظرف وكل وضع، فلنفكر جميعاً فى هذا. ولنجعل الحكم اليوم للعقل لا للعاطفة المشبوبة غضباً وحنقاً. فقد نجرد اليوم الأميرة من ألقابها وقد نعلن اليوم أنها لم تعد من أعضاء الأسرة المالكة الكريمة، ولكنها مع ذلك من لحم مصر، ودم مصر وسوف تبقى ما عاشت محسوبة على مصر وكرامة مصر».

وفضلاً عن ذلك كله، فقد كان الملك «فاروق» حريصاً - بشكل عام - على ألا يخالف القانون مخالفة ظاهرة، لذلك اكتفى بما مارسه من ضغوط على «مجلس البلاط» ليصدر ما أرادته من قرارات، لكنه لم يستطع أن يدفع المجلس - الذى كان مقيداً فى إجراءاته بلائحة ترتيب المجالس الحسبية - إلى ما هو أبعد من ذلك. وكان لابد أن يأتى الوقت الذى

الأسباب التي دفعت الملكة نازلى - فى أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١ - لكى تغادر «فندق فيرمونت» - بعد عامين من الإقامة المتواصلة فيه - بل وتغادر مدينة «سان فرانسيسكو» ذاتها، لتتجه جنوباً نحو «لوس أنجلوس»، حيث الطقس الذى يجمع بين مناخ المناطق الجبلية والبحرية، أكثر ملاءمة لصحتها، وحيث المشهد الطبيعى الذى يجمع بين خضرة الحقول وصفرة الجبال وزرقة البحر، أكثر متعة لعينها الباحثة عن الجمال، وحيث المحيط الاجتماعى أكثر إشباعاً لرغبتها فى أن تعيش بين نجوم العالم كما يليق بملكة لا تعترف بقرار تجريدها من لقبها.

ولأنها كانت تريد أن تستقر بعد أربع سنوات من الإقامة الدائمة فى الفنادق، فإنها ماكادت تصل إلى المدينة، حتى بحثت عن مسكن يليق بمكانتها، إلى أن عثرت فى «بيفرلى هيلز» - أفخم ضواحي «لوس أنجلوس» - على فيلا متوسطة الحجم تتألف من طابقين و١٥ غرفة، تحيط بها حديقة كبيرة تزيد مساحتها على فدان، فاستأجرتها بعقد لمدة ثلاث سنوات، بإيجار شهري يصل إلى ١٢٠٠ دولار، أى بما يوازي ٢٥٠ جنيهها بأسعار ذلك الزمان لتقيم فيها مع ابنتها وزوج ابنتها. وسرعان ما أصبح لها بلاط صغير يضم عدداً من الوصيفات والخدم.

وهكذا شملت الملكة «نازلى» جذورها فى الأرض التى؛ ظنت أنها المكان القادر على أن يحقق لها حلمها فى أن تعيش حياتها كملكة، وكصعلوكه فى الوقت نفسه، تتمتع بكل أبهة الملك وعظمتها، وتحرر من قيود التقاليد وتزمت العادات. إذ كانت «لوس أنجلوس» بمشاهدها النادرة مجتمعاً لأصحاب الجلالة، يضم مئات من أفراد الأسر المالكة السابقة التى فقدت عروشها فى

يساوى مليوناً ونصف المليون جنيه، تدر إيراداً سنوياً يصل إلى أربعين ألف جنيه. وبعد أن استعرض التقرير قرارات المجلس السابقة بشأن زواج الأميرة من غير كفاء لها أضاف: «إن الأسباب التى استند إليها الملك - بصفته ولياً عليها - لطلب وضعها تحت وصايته، مازالت قائمة، وأن بلوغها سن الحادية والعشرين لا يعنى أنها بلغت سن الرشد، لأنها لا تزال غير رشيدة، وانتهى إلى طلب بقائها تحت الوصاية». فوافق المجلس على ذلك وطلب القيم كذلك الإذن له ببيع ١٩٣٥ فدانا تملكها صاحبة العصمة «فتحية هانم فؤاد» فى «تفتيش أدفينا»، الذى ورثته هى وإخوتها - على الشيوع - عن والدهم بنفس الثمن الذى باعوا به أنصبتهم وهو ١٢٢ جنيهها للفدان - «خروجاً من ذلك الشيوع. وحتى يمكن شراء أطيان أو عقار لا شيوع فيه بثمن العقار المباع، يكون أكثر غلة وفائدة لعصمتها». فوافق المجلس، كما وافق - أيضاً - على اقتراحه بتخصيص مبلغ خمسمائة جنيه شهرياً للمصروفات الاعتيادية اللازمة لشئونها.

وبذلك برهن «فاروق» من جديد، على أن قسوته فى التعامل مع أمه وشقيقته لم تكن وليدة تحريض خارجى، أو تعبيراً عن انفعال مؤقت، أو تظاهراً بالجفاء يستهدف التقويم والإصلاح، بل كانت قسوة حقيقية، جعلته يبخل عليهما لا بعواطفه وحدها، ولكن - كذلك - بأموالهما، إذ لم يكن المرتب السنوى الذى خصصه مجلس البلاط لوالدته يزيد على ٢٠٪ من إيرادها السنوى، بينما كان مرتب «فتحية» ١٥٪ فقط من إيراد ممتلكاتها.

ويبدو أن تراجع الأمل فى عودة سريعة إلى القاهرة، كان على رأس

أغسطس (آب) ١٩٥١: الأميرة فاطمة شقيقة شاه إيران وإلى جوارها زوجها الأمريكى فنسنت هليار فى لوس إنجلوس، لم يستمر زواجهما سوى ثلاث سنوات، وانفصلا بالطلاق عام ١٩٥٣





الصورة الرسمية لزواج الملك «فاروق»
والملكة «ناريمان»

أثناء الحرب العالمية الثانية، واتخذوها موطناً لهم، ونقلوا إليها جانباً من تقاليدهم وطقوسهم، كما يضم مئات من الملوك غير المتزوجين من رجال الأعمال والمال الأمريكيين، فضلاً عن نجوم «هوليوود» التي لم تكن تبعد عن «بيشرلي هيلز» - حيث تقيم الملكة نازلي - سوى مسافة قصيرة تقطعها السيارة في خمس دقائق.

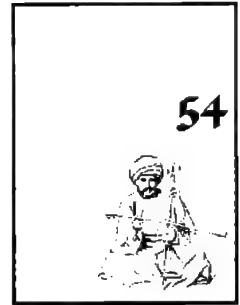
ولكن الأوان كان قد فات: خانها جسدها الذي أثقلته الأمراض والأوجاع وبخل عليها بالقوة التي تمكنها من الاستمتاع بحريتها، فاعتكفت شهوراً طويلة، تنتظر اليوم الذي يصفح فيه ابنها القاسى عنها، ليعود إلى مصر.

ولم تختلف الأنباء التي نشرتها الصحف عن «كابري ١٩٥١» عما نشرته عن «دوشيل ١٩٥٠». ولم يغير وجود الملكة العروس شيئاً من سلوك الملك الضليل، فما يكاد الليل يبدأ حتى يأمرها بأن تصعد إلى جناحها بفندق «سانت أوجست» لتأوى إلى فراشها، بينما يصطحب هو أفراد حاشيته ليطوفوا بين الملاحى الليلية، إلى أن يحين الوقت، فيأخذ مكانه على مائدة القمار، ولا يغادرها إلا بعد أن يكون قد خسر عدة آلاف من الدولارات، ثم يعود مكدوداً ليجد الملكة ساهرة في انتظاره، لتبدأ المشاحنات الزوجية بينهما، لأنه يسهر وحده، وتستمر حتى الصباح.

ولأن الصحفيين كانوا لا يزالون يطاردونه، وينشرون أنباء خسائره على موائد القمار ومطارداته للنساء، فقد كانت تعليماته لأفراد الحاشية صريحة بأن يستعدوا في كل وقت للدخول في معارك جسدية معهم لطردهم من الأماكن التي تمضى فيها «شلة الأئس الملكى» سهراتها، ولإتلاف ما التقطوه له من صور، فلم يمنع ذلك

ولم تكن أنباء مصر - خلال صيف ١٩٥١ - تدعو للتفاؤل أو للثقة فى أن «فاروق» سيتراجع عن عناده، أو يعيد

التفكير فى قراراته، أو يعدل عن أسلوب حياته وحكمه، بل كانت تشير إلى أنه لا يزال يواصل السير فى طريق لا عودة منها، ولا تراجع فيها سينتهى - كما توقعت الملكة «نازلى» - بأن يفقد عرشه. فما كادت الاحتفالات الرسمية بزفافه إلى الملكة «ناريمان» تنتهى، حتى اصطحب عروسه وحاشيته على ظهر اليخت الملكى «فخر البحار» متوجهاً إلى «كابري» ليمضى بها أطول شهر عسل فى التاريخ، استمر أربعة أشهر كاملة. لم تكف صحف العالم خلالها عن الحديث عن الطاغية الشرقى الفاسد، الذى لا يعنيه سوى قضاء أوقات بهيجة يدفع ثمنها من عرق ملايين من التعماء فى مصر.





أبو الخير نجيب

الصحفيين من ملاحقته، بل دفعهم للإصرار على ذلك، ولم يوقف الصحف عن نشر أنباء فضائحه، بل حرصها على تصعيد لهجة الهجوم عليه لخشونته في التعامل مع محرريها ومصوريها، ولأنه رغم هذه الخشونة، كان يتصرف بطيش واستهتار وبطريقة استعراضية، وكأنه يتعمد لفت أنظارهم إليه لا إبعادها عنه.

وكما حدث في موسم «دوقيل ١٩٥٠» أخذت الصحف المصرية تتحايل على نشر أنباء موسم كابري ١٩٥١، وتواصل هجومها على فساد الملك وحاشيته، ومع أن مكتب المستشار الصحفي للقصر الملكي لم يتوقف - منذ صدر قانون أنباء القصر - عن لفت نظر «القلم السياسي» إلى مخالفات الصحف لنصوص القانون، إلا أن نيابة الصحافة، لم تجد في تلك المخالفات ما يستدعي المساءلة. ويقول «عصام حسونة» - وكيل أول نيابة الصحافة آنذاك - في مذكراته: إنه في منتصف كل ليلة، كان الأمير لاي (العميد) «محمد إبراهيم إمام بك» - رئيس القلم السياسي - يتصل به هاتفياً ليقراً عليه المقالات والأخبار التي نشرتها الصحف في طبعاتها الأولى، وفيها مساس بالقصر أو عيب في الذات الملكية، طالباً - باسم القصر - مصادرتها، ولكن وكيل النيابة كان يتعلل بأن ظاهر الأخبار المنشورة، لا يتضمن خروجاً عن القانون يتطلب المصادرة، أو مجرد المؤاخذة. ويضيف

أن «إمام بك» ألح ذات ليلة لكي يأمر بمصادرة مجلة «روز اليوسف» لأنها عابت في الذات الملكية، فنشرت خبراً عن انتحار فتاة أمريكية تدعى «ميمي ميدار» بعد أن هجرها وجيه مصري كان قد تعرف إليها في موسم دوقيل ١٩٥٠. ومع أن «عصام حسونة» فهم المقصود من الخبر، إلا أنه تغابى وتساءل.

- فين العيب في الذات الملكية؟

فقال «إمام»:

- ولكن الوجيه المذكور في الخبر هو: مولانا.

فواصل وكيل النيابة التظاهر بالغباء وقال لرئيس القلم السياسي: - لو سمحت اكتب لي هذا في المحضر. وأنا على هذا الأساس أصدر قرارى بمصادرة المجلة.

ورد «إمام إبراهيم» بغضب:

- ولكن ذلك معناه أن أعيب في الذات الملكية في محضر رسمي. إننى أتكلم معك بصفة شخصية لكي ألقت نظرك إلى السبب الحقيقي الذي دفع القصر لطلب مصادرة المجلة، أما المحضر الرسمي فسوف يتضمن سبباً آخر لهذا الطلب.

وعندما عرض المحضر على وكيل نيابة الصحافة، لم يجد به إشارة من قريب أو بعيد لخبر «ميمي ميدار»، ووجده يطلب مصادرة المجلة بسبب مقالها الافتتاحي الذي لم يكن يتضمن ما يدعو إلى ذلك، فأصدر قراره بالإفراج عن العدد المصادر.

وهكذا شجع موقف نيابة الصحافة، الصحف على تصعيد حملتها، فتدفقت مقالات «إحسان عبد القدوس» و«أحمد حسين» و«فتحي رضوان» و«مصطفى مرعى» و«إبراهيم شكرى» و«سيد قطب» و«أبو الخير نجيب» على صفحات «روز اليوسف» و«الاشتراكية» و«اللواء



١٧ سبتمبر ١٩٥١: كاريكاتير للرسام عبدالسميع عبدالله تسخر به مجلة «روز اليوسف» من سياسة ملاينة القصر التي اتبعها الوفد في آخر حكوماته قبل الثورة. سكرتير الوفد فؤاد سراج الدين يساعد رئيسه مصطفى النحاس على تقبيل الحذاء الذي هو رمز الملك والنحاس يقول: اعدلوني ع القبة

الجديد» و«الجمهور المصري»، تستلهم بذلك الموروث الشعبى المصرى فى مقاومة الطغاة والغزاة، لتصوغ منه منظومة متكاملة من اللغة السرية، تقوم على الترميز والتجريد والتشفير، الذى يشل يد القانون عن أن يطولها، ولا يصد عقول القراء عن فهمها، فواصلت ارتداء الأقنعة التاريخية التى تتخذ من مصارع الطغاة وسيلة لتنبيه الشعب وتحذير الملك، وتتغابى فتهاجمه بضراوة تحت ستار الحملة على الحكومة الضعيفة؛ التى تسمح لغير المسؤولين بالتدخل فى شئونها، والتى تتذرع بالتوجيهات الملكية لكى تهرب من القيام بمسئولياتها الدستورية، وتجرد المفاصل التى تندد بها، بحيث تبدو فى الظاهر وكأنها تتحدث فى مسائل نظرية، بينما يعلم الجميع أنها تعتمد أن تعيب فى الذات الملكية، فابتكرت «روز اليوسف» شخصية غول ضخم الجثة، بشع الشكل كرية المنظر سمته «الفساد» واتخذت منه اسمًا رمزيًا للملك، وأخذت ترسمه فى صور كاريكاتيرية لم يخف مغزاها على أحد، وابتكرت رسم «حذاء ضخم» يشير إلى الملك، مضت تستعمله فى التعبير عن معان خطيرة ساخرة تندد باستبداد الملك وتزلف الزعماء.

وكان مما شجع الصحف - كذلك - على مواصلة الحملة ضد الملك وحاشيته، أن الحملة أحدثت صدى واسعًا فى رأى العام، بدأ أثره فى انشغال الناس بفك رموز الشفرة التى تستخدمها فى أخبارها، وفى تداولهم للقاموس الذى تستخدمه فى ترميز رسوماتها الكاريكاتيرية، ومقالاتها التاريخية، وتأكد ذلك بارتفاع توزيع بعضها إلى أرقام تتجاوز مائتى ضعف ما كانت توزعه قبل أن تخوض فى

فضائح فساد الملك وحاشيته، إذ ارتفع توزيع جريدة «مصر الفتاة الاشتراكية» من ٥٠٠ نسخة عندما استؤنف صدورها بعد إلغاء الأحكام العرفية فى يونيو (حزيران) ١٩٥٠، إلى ثمانية آلاف نسخة فى يناير (كانون الثانى) ١٩٥١، ما لبثت أن وصلت فى سبتمبر (أيلول) من العام نفسه إلى مائة ألف نسخة أسبوعيًا.

ولعل حظ «فاروق» السيئ، هو الذى قضى بأن تعاود هذه الجريدة الصدور فى أعقاب الحملة الصحفية ضد زواج البرنسياسة والأفندى، التى أثارت اهتمامًا واسعًا بين قراء الصحف بأخبار الأسرة المالكة. إذ أغراها ذلك بأن تتخذ من الحملة ضد الملك وحاشيته وسيلة للرواج الصحفى، وخطة يجتذب بها «حزب مصر الفتاة» - الذى تنطق باسمه - الجماهير إلى صفوفه، ويعيد بناء هيكله التنظيمى الذى كان قد تفكك بسبب توقف نشاطه على إثر فرض الأحكام العرفية فى عام ١٩٤٨. وخاصة أنه كان قد غير اسمه إلى «حزب مصر الاشتراكى» واسم صحيفته إلى «الاشتراكية» وطرح برنامجا اشتراكيا ديمقراطيا يدعو إلى تحديد ملكية الأرض الزراعية بما لا يزيد على خمسين فدانًا، مع توزيع الفائض على فقراء الفلاحين بواقع خمسة أقدنة لكل أسرة.

ومع أن الحزب كان معدودا - منذ تأسيسه فى الثلاثينيات - من أحزاب القصر التى حظيت بتشجيع ودعم رجال الملك، لكى تحشد حول عرشه وشخصه جماهير الشباب، وتنقلهم من الولاء لحزب «الوفد» إلى الولاء لحزب الملك، إلا أن أحداث النصف الثانى من الأربعينيات كانت قد أفقدت القصر كل رصيد شعبي، فبدأ أشبه بالسفينة

١٥ مايو (آيار) ١٩٥٠: كاريكاتير للفنان عبد السميع عبدالله، نشرته «روز اليوسف» يسخر من سيطرة الملك على الجيش، ويصور مكتب وزير الحربية داخل الحذاء الذى يرمز إلى جلالته (!!!)



مكتب وزير الحربية والبحرية



إلياس أندراوس المستشار الإقتصادي
للملك «فاروق»

الموشكة على الغرق التي يتنافس الجميع في الهروب منها، من دون أن يحاول ربانها استبقاءهم أو طمأننتهم أو حتى إغراءهم على البقاء معه. كان قد فقد الرجال الأنكياء الذين حرصوا - منذ عهد والده «الملك فؤاد» - على أن يكون للقصر أحزاب يستعين بها على خصومه. وفقد الحماسة لكي ينتمي لأحد، أو ينتمي إليه أحد، غير تلك الحلقة المحدودة، التي تحيط به، من كومبارس التاريخ الموهوبين في اكتشاف سبل النشوة ووسائل الترويح عن النفس والسير في طريق الندامة.

وكان طبيعياً - في ضوء ذلك - أن يغير حزب «مصر الفتاة» اسمه وموقفه، وأن ينتقل - كما انتقل كثيرون غيره من السياسيين والصحفيين. من معسكر الملك إلى معسكر أعدائه، وأن تصدر صحيفته لتشن الغارة على القصر، بطريقة بدت كما لو كانت اعتذاراً عن السنوات الطويلة التي وقفت أثناءها إلى جواره، وعن المقالات الضافية التي كتبتها في تأييده، وركزت هجومها على رجال الحاشية، فطالبت بإقصائهم عن مناصبهم، واتهمتهم باستغلال مكانتهم في القصر للحصول على المناصب من دون وجه حق، ودعت إلى حرمانهم من عضوية مجالس إدارات الشركات، واعترضت على ترشيح «كريم ثابت» ليكون ممثلاً لمصر في مجلس إدارة «شركة قناة السويس»، ونشرت ماورد في تقرير ديوان المحاسبة عن واقعة استيلائه على أموال مستشفى المواساة، واحتجت على مصادرة الصحف الأجنبية بدلاً من وقف ممارسة الفضائح التي تنشرها عن مصر. ونشرت قائمة بمخصصات الملوك والرؤساء لمقارنتها بمخصصات

«فاروق». وقاومت مشروعاً لنزع ملكية خمسة أفدنة مسكونة بآلاف البشر لشق شارع يتيح لتمثال الملك فؤاد المقام في ميدان عابدين - الفرصة لرؤية تمثال والده الخديو إسماعيل المقام في ميدان الإسماعيلية (التحرير الآن). وربطت بين سهر الملك حول المائدة الخضراء في «نادي السيارات الملكي» وبين المناصب التي تمنح لمن يتعمدون الخسارة أمامه، فتساءلت عن ملامح العبقرية التي جعلت الحكومة تختار «إلياس أندراوس» - المستشار الاقتصادي للملك - مندوباً عنها في مجلس إدارة شركة قناة السويس. وأجابت عن تساؤلاتها قائلة: «إن سهره على شئون نادي السيارات الملكي وتضحيته في سبيله بكل مرتخص وغال؛ هو سر العبقرية التي درت عليه كل هذه المناصب، من عضوية مجلس الشيوخ إلى عضوية مجالس إدارة شركات بنك مصر. وأخيراً عضوية مجلس إدارة شركة القنال. وصدق من قال: ملك الملوك إذا وهب، لا تسأل عن السبب».

ومع أن نشر هذا المقال - في ٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٠ - قد أدى إلى اتهام رئيس تحريرها «عبد الخالق التكية» بالعيب في الذات الملكية، وصدر حكم قضائي بتعطيلها لمدة أسبوع، إلا أنها ما كادت تستأنف الصدور، حتى واصلت الحملة، فعادت - على امتداد الأسابيع الأربعة التالية - تكرر الحديث عن «نادي السيارات الملكي»، تتساءل عن رسالته، وتطلب من وزيرى الداخلية والشئون التحقق من أنه - باعتباره إحدى الجمعيات التي ينظم القانون نشاطها - لم يخرج على هذه الرسالة. ودلت النائب العام على عنوان منزل «أنطون بوللى» - مدير



أحمد حسين

سياسي ومحامي مصري. ولد في ٨ مارس ١٩١١. كان والده كاتب حسابات في دائرة زراعية. برز نشاطه وهو طالب بالمرحلة الثانوية، فتولى رئاسة فريق التمثيل وأنشأ جمعية دينية. أسس وهو طالب بكلية الحقوق جمعية لتأييد مشروع المعاهدة الذي توصل إليه محمد محمود مع الإنجليز، وأصدر آنذاك مجلة «الصرخة» وتزعم الدعوة لجمع قرش واحد لإنشاء مصنع للطرايش يكون بداية لتمصير الاقتصاد المصري. في عام ١٩٣٣ أسس «جمعية مصر الفتاة» لتدعو إلى إعادة مجد مصر القديم، وتحولت إلى حزب بنفس الاسم عام ١٩٣٧ وفي عام ١٩٤٠ غير اسمه إلى «الحزب الوطني الإسلامي»، ثم عاد إلى اسمه الأول، ثم تحول بعد الحرب إلى حزب مصر الاشتراكي. حوكم واعتقل أكثر من مرة في جرائم صحفية وسياسية. واتهم بالتحريض على محاولة اغتيال مصطفى النحاس عام ١٩٣٧ وبالتعاون مع الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، والتحريض على حريق القاهرة عام ١٩٥٢. اختلف مع نوار يوليو، وهاجر إلى إنجلترا لمدة، ثم عاد لمصر. توفي عام ١٩٨٢ عن ٧١ عاماً.

الصحف بالطريق الإداري، إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي، فإن الوزارة تطلب من مجلس الوزراء الموافقة على إلغاء الجريدة المذكورة.

ومع أن المجلس المذكور وافق على إلغاء الجريدة المذكورة، إلا أن إلغاءها لم يوقف الحملة التي كانت لاتزال قائمة في غيرها من الصحف، بل أثار قلقاً عارماً في أوساط الصحفيين وأوساط الرأي العام. ومالبثت الأيام أن برهنت على عدم جدواه، ففي الأسبوع نفسه أخطر النائب «إبراهيم شكرى» - ممثل «الحزب الاشتراكي» في مجلس النواب - الحكومة باعتزامه إصدار جريدة باسم «الشعب الجديد». وعندما اعترضت على ذلك، بحجة أن الجريدة الجديدة محاولة لإحياء الجريدة التي ألغاهها مجلس الوزراء، رفض مجلس الدولة الاعتراض، وصدرت «الشعب الجديد» بعد أقل من ستة أسابيع على توقف «مصر الفتاة»، لتكون صورة طبق الأصل من زميلتها المفلغة في شكلها وتبويبها، ولتواصل حملتها على القصر ورجاله، فتطالب بتعيين وزير للبلاط يكون مسئولاً أمام البرلمان عن تصرفات رجال الحاشية. وبأن تمتد رقابة ديوان المحاسبة إلى مصروفات ديوان الملك.

بينما واصلت بقية الصحف الحملة، فكتب «مصطفى مرعي» يقول «إن الملك وظيفة تتطلب رجاحة عقل ونفاذ بصيرة وسعة مدارك وشمول اطلاع في الجالس على العرش، وفي بطانته، لأنهم قد يكونون له مصدر وحى وباعث إلهام». ويعترض على الذين ينحنون عند مصافحة الملك، قائلاً إن ذلك يخل تواضعه ويفوّت عليه قصده في أن يكون ملكاً حراً لبلد حر. وعلى تمييز بعض الذين حققوا مع رجال الحاشية من أعضاء النيابة العامة

الشئون الخصوصية للملك - الذي كان يبحث عنه لتفتيشه بعد أن ورد اسمه في تحقيقات الأسلحة الفاسدة، وكشفت له عن أن القلم السياسي قد كذب عليه، عندما زعم له أن «بوللى بك» يقيم في القصر الملكي، وليس له سكن آخر خارجه، وعندما صدر قرار الاتهام في قضية الجيش، حذرت الشعب من النظر لمن شملهم قرار الاتهام باعتبارهم المسئولين - دون غيرهم - عن كل ما في البلاد من فساد، إذ المسألة - في رأيها - هي «مسألة النظام كله؛ والعهد كله. الذي أصبح يتلخص في هذه الكلمات: فساد في فساد».

ولم يطل صبر «فاروق» على «الاشتراكية» إذ ما كادت تنشر - في ٢٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٥١ - خبراً بعنوان «خطبة الدكتور زكى هاشم» وإعلاناً داخل إطار يقول «انتظروا في العدد المقبل معلومات خطيرة عن ملهى الأسكارابيه». حتى تقدمت وزارة الداخلية بمذكرة عاجلة إلى مجلس الوزراء، نظرها في اجتماع عقده في اليوم التالي. ولم تشر المذكرة إلى أن «زكى هاشم» هو الخطيب السابق للأنسة «ناريمان صادق» التي كانت خطبتها توشك أن تعلن رسمياً إلى صاحب الجلالة، وتعففت عن القول بأن «ملهى الاسكارابيه»، هو المكان الذي تغنى فيه كل ليلة «أنى برييه» المطربة المفضلة لدى جلالته، والصديقة المقربة التي يحرص على الاستماع إليها كلما شدت بأغانيها، لكنها - ككل مذكرة رسمية - أشارت إلى «أن الجريدة قد دأبت على محاولة قلب النظام الاجتماعي في البلاد، بالدعوة السافرة للثورة والتحريض على إثارة الفتن، ثم أضافت «ونظراً لأن الدستور في المادة ١٥ منه رخص في وقف وإلغاء



١٩٥١: الملك «فاروق» يتحدث مع رئيس نادى اليخوت الملكية فى مدينة كان أثناء رحلة شهر العسل، والملكة «ناريمان» والأميرة «فائزة» وزوجها «محمد على رؤوف» يتابعون سباق اليخوت والقوارب البخارية فى خليج كان

القصر . واستند «مصطفى مرعى» إلى ذلك، فكتب يذكر بأن اليخت «فخر البحار» هو إحدى قطع الأسطول البحرى المصرى، وطالما أن الرحلة الملكية، رحلة خاصة لاتصل بشئون الدولة ولا تتعلق بها، فلا يجوز لجلالته استعمال اليخت، لأن مال الدولة ليس مال الملك، ولأن الملك غنى بما له عن مال أمته. وبعد أن حققت معه النيابة، أعادت فتح التحقيق لكى تؤكد أن الرحلة، رسمية حكومية، يباشر فيها جلالة الملك عملاً من أعمال وظيفته الكبرى بدليل أن المراسيم والقرارات ترسل إليه فيوقعها. فكتب «فتحى رضوان» يقول: إن رحلة الملك لا تكون رسمية إلا إذا صاحبه أثناءها وزير الخارجية كأمى ملك دستورى.

ولم تستطع الصحف المصرية أن تخفى عن قرائها أنباء موسم «كبرى ١٩٥١» التى كانت تنصدر صحف العالم، فأخذت تنقل عنها أرقام خسائر «مصرى كبير» فى القمار، التى وصلت إلى ثلاثمائة ألف دولار فى تسع ليال فقط، وتتبع أنباء الكرم الشرقى الذى تبدى فى حفلة خيرية أقيمت فى «كان»

بمنحهم رتباً ونياشين. ووصف «إحسان عبد القدوس» الدولة بأنها «دولة الأغوات وحملة القماقم وتنابله السلطان». ونشرت «اللواء الجديد» فى أسبوع الزفاف الملكى مقالاً تاريخياً عن إعدام «مارى انطوانيت» بعنوان «الملكة فى طريقها إلى المقصلة».

ومرة أخرى ضاق «فاروق» ذرعاً، بما تنشره الصحف، وبقرارات النيابة بالإفراج عن أصحاب الأقلام التى تهاجمه. وفى المأدبة التى دعا إليها الوزراء بمناسبة سفره إلى رحلة شهر العسل، نظر إلى «مصطفى النحاس» و«سراج الدين» وقال لهما:

- أريد أن أعود من شهر العسل فأجد الكلاب النابحة كلها قد خرست!

ولم يكن «فخر البحار» قد غادر ميناء الإسكندرية بعد، حين استأنفت الصحف هجماتها. فقد نشرت «صحيفة الملايين» نبأ الرحلة الملكية قبل إذاعته رسمياً، فطلبت النيابة مصادرتها، وبررت ذلك بأن الرحلة شأن خاص من شئون الملك لا يجوز للصحف نشر أنبائها من دون إذن من وزير الداخلية، طبقاً لقانون أنباء

عبد الرزاق السنهورى



وخطب فيها «مصرى كبير» مناشداً الحاضرين أن يمدوا يد المعونة لإسعاد فقراء فرنسا ثم يقول مازحاً: مساكين الفقراء فى بلادنا، لأن أحداً لا يعطف عليهم.

وأدلى «فاروق» بحديث إلى الصحفى البريطانى «نورمان برايس» قال فيه «إننى فى مركز يسمح لى بأن أعطى دروساً للمقامرين، فقد كان ممكناً أن أفقد ثروة طائلة فى القمار. ولكنى لم أخسر كثيراً كما يشاع، لأننى أضع لنفسى قاعدة ألزمتها ولا أخرج عنها، إذ أقرر قبل الشروع فى اللعب مقدار المبلغ الذى لا يجوز أن أخسر أكثر منه. ولم يحدث أن خالفت هذه القاعدة، لذلك أنصح كل لاعبى القمار أن يلتزموا هذه القاعدة فياًمنوا».

فترجمت جريدة «الاشتراكية» الفقرة ونشرتها تحت عنوان «نصيحة من مقامر كبير إلى لاعبى القمار». وعلقت عليها قائلة: إنها أرادت «أن تعمم الاستفادة بهذه النصائح الغالية».

ومع أن النيابة كانت تحقق مع الصحف، إلا أنها لم تجد مبررات تدعوها للمصادرة، أولرفع الدعوى الجنائية فى كثير من الحالات، فقد حدث أن نشرت «روزاليوسف» خبراً عن مأدبة الغداء التى أقامها عمدة مدينة «فينيسيا» لجلالة الملك أثناء زيارته لها، وثار القصر وطلب مصادرة المجلة، لأن تناول الغداء من الشئون الخاصة للملك التى لا يجوز نشر أنبائها من دون استئذان من وزير الداخلية طبقاً لقانون أنباء القصر، ولأن المأدبة أقيمت فى نهار رمضان، وهو ما يعنى أن جلالته والحاشية لا يصومون. وبعد أن اقتنع الجميع بأن إثارة الموضوع أمام القضاء أكثر خطراً من نشر الخبر، سمحوا بتداول المجلة.

وهكذا ثبت للملك أن المواد الخاصة بالصحافة فى قانون العقوبات، تحتاج إلى تعديلات أخرى غير التعديل الذى أدخل عليها بقانون أنباء القصر، ثم جاء حكم مجلس الدولة فى قضية إلغاء جريدة «مصر الفتاة» - وقد صدر فى ٢٦ يونيو (حزيران) ليقضى بعدم قانونية قرار مجلس الوزراء بإلغاء الجريدة. وقال: إن إلغاء الصحف بالطريق الإدارية لا يجوز دستورياً قبل أن يصدر التشريع الذى ينظم هذا الإجراء، وأن الاستثناء الوارد فى نهاية المادة ١٥ من الدستور بجواز ذلك «لوقاية النظام الاجتماعى» قصد منه تمكين المشرع من أن يصدر فى الوقت المناسب التشريع اللازم لمناهضة الدعايات التى تهاجم أسس النظام الاجتماعى كالدعايات البلشفية، وأنه ليس من حق مجلس الوزراء أن يلغى الصحف استناداً إلى هذا الاستثناء، قبل أن يصدر تشريع بذلك، وأقامت الصحف الأفراح ابتهاجاً بحكم مجلس الدولة. لكن فرحها لم يطل، إذ استفز الحكم الطرف الآخر فألقى بأسلحته كلها فى ساحة المعركة.

وكان «الملك فاروق» لا يزال يواصل «رحلة شهور العسل» بين الشواطئ الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، ويتجول باليخت الملكى «فخر البحار» بين «كابرى» و«مونت كارلو» و«كان» و«الكوت دازور»، ويتنقل بين شواطئ الريفيرتين الإيطالية والفرنسية، حين صدر الحكم الذى «مسح به مجلس الدولة» - على حد تعبير نقيب الصحفيين فكرى أباطة - قرار مجلس الوزراء ضد صحيفة «مصر الفتاة» وضد الحرية الصحفية، فكان طبيعياً أن يثور الملك وأن يغضب، لأن «الكلاب النابحة» التى طلب من الحكومة - عشية

مجلس الدولة:

هيئة قضائية أنشئت عام ١٩٤٦، للقضاء فى المنازعات الإدارية، ولإبداء الرأى فى التشريعات وإصدار الفتاوى التى تفسرها. وهو ينقسم إلى قسمين، الأول: قضائى، يضم محاكم إدارية تختص بالفصل فى الطعون على القرارات التى تصدرها وحدات الإدارة الحكومية، وتستأنف أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا. والثانى: قسم الفتوى والتشريع، وهو يختص بإبداء الرأى الاستشارى فى المسائل القانونية التى تحيلها إليه السلطان التشريعية والتنفيذية.

برز تأثيره فى الحياة السياسية المصرية، خلال الفترة بين عامى (١٩٤٩ / ١٩٥٤) التى تولى رئاسته خلالها «عبد الرزاق السنهورى باشا»، وأصدر عدداً أحكاماً ضد سياسة الحكومة، انتهت بالصدام بينه وبين مجلس قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢

فتحى رضوان





٢٠ مارس ١٩٥١: غلاف «روز اليوسف» للفنان الكاريكاتير «عن السميع عبدالله» يسخر من سياسة الانحناء للملك «فاروق» التي اتبعتها حكومة «مصطفى النحاس»

سفره - إسكاتها، سوف تشجع بهذا الحكم، فتواصل نباحها ضده، وتشهيرا به، وهو ما حدث بالفعل، إذ هالت صحف المعارضة للحكم، وأخرجت لسانها للحكومة، ومن خلفها للملك، كانت تعلم أنه الذى استصدر قرار الإلغاء وتلقى لطمة الحكم ببطلانه.

وكان طبيعيا - كذلك - أن تكون صحيفة «الشعب الجديد» - التى حلت محل الجريدة الملغاة - أكثر صحف المعارضة تهليلاً للحكم، إذ اعتبرته انتصاراً للحزب الذى تنطق باسمه، بل واتخذت منه حافزاً لى تواصل حملاتها ضد الملك وحاشيته، فبدأت على الفور حملة دعائية مكثفة، تبشر قراءها بعودة جريدة «مصر الفتاة» للصدور، ليكون للحزب «مدفعان لمدفع واحد».

وفى تعليقه على حكم مجلس الدولة، قال «أحمد حسين» - رئيس الحزب - إنه جاء دليلاً على أن جريدة «مصر الفتاة» لم تنتهك حرمة القانون والدستور، ولكن الذين فعلوا ذلك هم الذين هاجمهم. وفى إشارة صريحة إلى «رحلة كبرى» أضاف «إن اسم مصر يدوى الآن فى أنحاء العالمين مجللاً بالخزى والعار. وصحف العالم تتحدث عن القوادين الذين أصبحوا من أصحاب النفوذ فى مصر، وعن المرتشين والسراق واللصوص والنصابين الذين يشتركون فى إدارة الأمور فى مصر. وتتحدث عن الحكم فيها كما لو كانت تتحدث عن ماخور من مواخير الفساد». ثم ختم تعليقه بقوله «إن الصحافة التى حاولت الحكومة أن تهدمها ستلغى هذا الحكم من أساسه، وتؤدب الحاكمين الذين يهزءون بكل مقدس فى هذه الأمة.

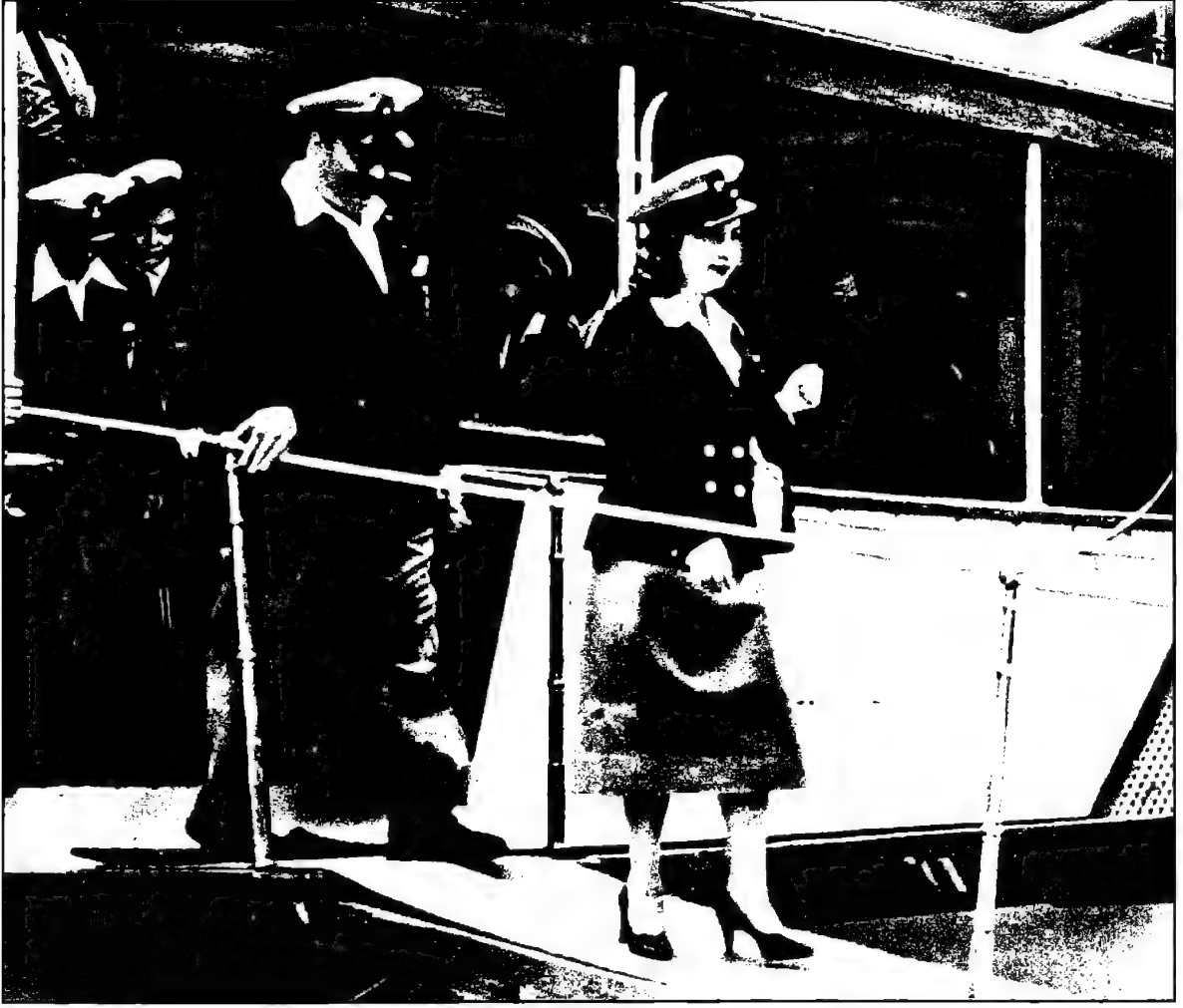
وستسقط النظام الذى يسمح بكل هذه الفوضى».

وماكاد العدد يصدر حتى أمرت النيابة بالقبض على «أحمد حسين» ووجهت إليه تهمة العيب فى الذات الملكية، وكان لا يزال رهن الحبس الاحتياطى على ذمة القضية، حين كتب «إبراهيم شكرى» - نائب الحزب فى مجلس النواب - فى العدد التالى من الجريدة، مقالاً يقارن فيه بين رحلته إلى الزنزانة، ورحلة الذين يقضون شهر العسل بين مغانى أوروبا، قال فى نهايته يخاطب «أحمد حسين»: «إننا ننظر إليك وكأنك قد تقضى شهراً من شهور العسل. وكأنك تتنزه. والذى أود أن أصرخ به بأعلى صوتى، لا فى أجواء مصر وحدها، بل فى أجواء أوروبا أيضاً، ليمكن أن تسمعه أنت فتكبر، ويسمعه الشعب فيهلل، ويسمعه الحكام فيرعوا، إننا نعتبر قضاء الشهور فى السجون لذة تفوق شهر العسل.. وأن الحبس عندنا يساوى التنقل فى أفخر يخت على مغانى الدنيا كلها. وإننا أعدنا أنفسنا لا للزفة والترفيه، وإنما لشيء آخر يهون على الصابرين المجاهدين، ويزلزل أركان الفساد والمفسدين».

وماكاد المقال ينشر حتى طلبت النيابة رفع الحصانة البرلمانية عن النائب «إبراهيم شكرى»، للتحقيق معه بتهمة العيب فى الذات الملكية. وواصل المدفعان - مع غيرهما من المدافع - إطلاق نيران قذائفهما بجسارة لا تحسب العواقب، دلت على أن أحدا لم يعد يخاف صاحب الجلالة أو يحترمه، وأن للملك «فاروق» أن يجنى ثمار الحملة الحمقاء التى شنّها ضد أمه وشقيقته، فأسهمت فى إضاعة هيبة الأسرة المالكة، التى تكونت عبر مائة

الصفحة الأولى من جريدة «الإشترابية» التى كانت تبدو للقارئ كما لو كانت جريدة واحدة تصدر مرتين أسبوعياً بهذا الاسم، فى حين كانت من الناحية الرسمية جريدتين الأولى هى «مصر الفتاة» والثانية هى «الشعب الجديد» وكان الاسم الرسمى للأولى يكتب بخط صغير فوق العنوان على هذا النحو «مصر الفتاة لسان» ثم تكتب كلمة «الإشترابية» بخط بارز والاسم الرسمى للثانية، يكتب بخط صغير هكذا «العهد الجديد» لسان.. ثم تكتب كلمة «الإشترابية» بنفس الخط البارز، فيظنهما القارئ جريدة واحدة





يوليو ١٩٥١: الملك فاروق والملكة
ناريمان يغادران اليخت الملكي فخر
البحار عند وصوله إلى كابري في رحلة
شهر العسل

وتمسكوا بروحه التى تقوم على أن
الملك يملك ولا يحكم، وعلى أن الأمة
مصدر السلطات، ودسوا أنوفهم فى
كل ما كان يعتبره من شئونه الخاصة
وعلى رأسها حقه فى اختيار حاشيته.
وتتالت فذائف المدافع الصحفية
تحمل عناوين من نوع: «صفقه بين
كريم ثابت والياس أندراوس» و«يجب
أن يذهب كريم ثابت وأمثاله من القصر»
و«مصرفات ديوان جلالة الملك، كيف
كانت تناقش منذ ربع قرن» و«نصف
مليون جنيه لشراء سيارات وإجراء
تعديلات فى القصور الملكية» أو «الأمة
لم تنتزع سيادتها من براثن الإنجليز
لتهبها لأمرأ البيت المالك». «ملك بلجيكا

وخمسين عامًا من المجد والعار: من
فتوحات «محمد على» و«إبراهيم» إلى
جنون «عباس الأول» وخيانة «توفيق»،
ومن بناء مصر الحديثة إلى معاملة
أبنائها باعتبارهم تراثًا وعقارًا من ذكاء
«إسماعيل» واستنارته إلى فنانين
القهوة المسمومة التى تعود أن يقدمها
لخصومه، عاد الوضع إلى ما كان عليه
فى أعقاب ثورة ١٩١٩، حين كان
الصراع على أشده بين «سعد زغلول»
و«الملك فؤاد» وبين الشعب والقصر.
اختفت هالة الحب التى أحاطت بـ
«فاروق» فى بداية عهده، واكتشف
الجميع أنه صورة من أبيه، فأعادوا
قراءة الدستور وعلى وجهه الصحيح،



الشيخ «عبدالمجيد سليم» شيخ الجامع الأزهر لم يمكث في منصبه سوى ١١ شهراً وغادره لأنه لسنّ على تبذير الملك في رحلة شهر العسل

وكان لا بد من مواجهة هذا التحدي. ومن إسكات نيران الحملة الصحفية على الملك. وهكذا فوجئ الجميع بالنائب الوفدي «إسطفان باسيلي» - وكيل نقابة المحامين - يتقدم إلى مجلس النواب، بثلاثة مشروعات بقوانين، يقضى الأول بإضافة بعض الأحكام لقانون المطبوعات، بهدف تفسير الاستثناء الوارد في ذيل المادة ١٥ من الدستور استجابة لحكم مجلس الدولة، بحيث تعتبر الجريدة خطراً على النظام الاجتماعي، إذا دأبت على نشر مايؤرق الصراع بين طبقات المجتمع أويغري إحداها بالقضاء على الأخرى. وفي هذه الحالة يحق لمجلس الوزراء مصادرتها أو تعطيلها نهائياً، باعتبار ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي. ويجيز الثاني - وكان تعديلاً على إحدى مواد قانون العقوبات - تعطيل الصحف لفترات متقطعة إذا واصلت نشر موضوعات تتضمن قذفاً في حق موظف عام، أو طعننا في عرض الأفراد، أو خدشا لسمعة العائلات أثناء التحقيق معها في جريمة من تلك الجرائم، بينما ينص الاقتراح الثالث على نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة.

وقامت الدنيا. ثارت كل الصحف وفي مقدمتها الصحف الوفدية، وكل الأحزاب، وفي طليعتها حزب الوفد على هذه المشروعات بقوانين، وقال الجميع إنها كلمات حق يراد بها باطل، وأن الهدف منها هو توسيع دائرة التجريم التي تجيز مصادرة الصحف، لتتعلل بها الحكومة إذا ما أرادت مصادرة صحيفة نشرت خبراً عن الملك، وثار نواب الوفد في وجه زميلهم «إسطفان باسيلي» فاعترف لهم بأن الحكومة هي التي وضعت التشريعات؛ وطلبت منه أن يقدمها باسمه. فثاروا في وجه

حكومتهم، وحذروها من أن تلك القوانين سوف تستخدم لتعطيل صحف الوفد فيما بعد. وانقسم مجلس الوزراء الوفدي، بين مؤيدي ومعارضين للتشريعات، وتبادل الطرفان الهجوم على صفحات الصحف. وأدرك الجميع أن الحكومة تتعرض لضغوط عنيفة لإصدار القوانين على غير رغبتها، فتصاعدوا بهجومهم.

وأكدت جريدة «السّوادي» وكان صاحبها «محمد السوادي» - على صلة وثيقة بـ «فؤاد سراج الدين» سكرتير عام الوفد - أن الحكومة سعيدة بالثورة على التشريعات، وأن تظاهرها بالدفاع عنها هو مجرد مناورة، وأضافت أن بعض الجهات لاحظت تمادى بعض الصحف في نشر أنباء ومقالات تناولت فيها على بعض المقامات فطلبت من الحكومة اتخاذ خطوات قانونية لإصدار تشريعات تحول دون تكرار ذلك التطاول، فاعتذرت الحكومة بأن النواب لن يوافقوا على مثل هذه القوانين، وإلا لاقترحوها بأنفسهم، فاستوتحت تلك الجهات من هذه العبارة، فكرة دفع أحد النواب ليتقدم بالتشريعات باسمه. فاضطرت الحكومة لمسايرتها ودفعت بالتشريعات إلى «إسطفان باسيلي» ليقدمها، وهي تعلم أن الشعب سوف يثور عليها، فتتعلل بهذه الثورة لتتخلى عن التشريعات.

وهوما حدث: تصاعدت الاحتجاجات ضد محاولة تكميم الصحف، ليشارك فيها الجميع، من نقابة الصحفيين إلى نقابة المحامين، ومن باعة الصحف إلى «النبيل عباس حلمي»، ومن الصحف السودانية إلى الصحف اللبنانية والعراقية، ووصلت



٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢: نذير
النهاية، مظاهرات يقودها جنود
الشرطة وتضم طلاب الجامعات انتهت
بحرق العاصمة

منصبه. وأبدى «مصطفى أمين» دهشته لذلك، وتساءل «ماذا كانت تفعل الحكومة بشيخ الإسلام والمسلمين لوأنه تكلم عن حكم الإسلام فى الفاسدين والمفسدين؟ لوأنه وقف على المنبر وقال: لا طاعة لفاجر ولا رضا بحكم حاكم جعل الدولة عزبته». ولم تتوقف ضغوط الملك على الوزارة، وقالت جريدة «السَّوَادى» إن بعض الجهات، قد لفتت أنظار الحكومة إلى أن الصحف التى دأبت على محاولة النيل من أسمى مقام فى البلاد، تحتال على ذلك باختلاق أنباء ووقائع تنسبها إلى «شخصية مصرية كبيرة» أو «مصرى كبير».. أو.. أو.. إلخ من التسميات وأضاف، أن وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» قد طلب من «مصطفى القشاشى» سكرتير نقابة الصحفيين، أن يجتمع بالمسؤولين عن تحرير هذه الصحف، ويحاول إقناعهم بالإقلاع عن حملاتهم غير الكريمة، فإذا فشل فى مهمته، فسوف تصدر الحكومة تشريعاً يقضى بأنه لا يجوز لأية صحيفة أن تنسب أخباراً إلى أى شخص دون أن تذكر اسمه، باستثناء الحوادث والقضايا والجرائم.

إلى ذروتها عندما امتنعت الصحف المصرية جميعها عن الصدور يوم الأحد ٥ أغسطس (آب) ١٩٥١، وهو أسلوب فى الاحتجاج لم يحدث قبل ذلك سوى مرة واحدة عام ١٩٢٣ ولم يتله شبیه، وهى قصة طويلة كانت السبب فى تأليف هذا الكتاب، لكن صفحاته ضاقت عن استيعابها فأثرنا أن نفرّد بها كتاباً مستقلاً.

أما المهم، فهو أن هذه الثورة انتهت بإسقاط التشريعات، وبذلك انتصرت صاحبة الجلالة الصحافة على صاحب الجلالة الملك، فأغراها الانتصار بمواصلة الحملة.

فبعد أسابيع من ذلك، أدلى الشيخ «عبد المجيد سليم» - شيخ الجامع الأزهر - بحديث إلى جريدة «آخر لحظة»، أشار فيه إلى خلافه مع الحكومة حول مرتبات شيوخ الأزهر، وقال معلقاً «نرى غيرنا يعطى ويزاد له الكيل، والأزهر يكال له الحرمان. لقد صبرنا حتى نفد الصبر. تقتير هنا وإسراف هناك». وأثار الحديث غضب الملك الذى فهم أن الإشارة إلى «الإسراف هناك» تومئ إلى نفقات شهور العسل بين مغانى أوروبا. فأقيل الشيخ الجليل عن

عرض الحائط بنصائح الذين أرادوا إنقاذه.

فقد اقترحت عليه وزارة الخارجية الأمريكية خطة يسحب بها البساط من تحت أقدام الثورة الوشيكية، التي توقعت أن يقوم بها الإخوان المسلمون أو الشيوعيون تقضى بأن يقود بنفسه ثورة مضادة، يصفى فيها النظام القديم ويشرف على إبداله بنظام جديد، ومع أنه أبدى تفهما عميقاً لما يدور فى ممكنه، إلا أن تركيزه فى استيعاب تفاصيل الخطة سرعان ما تشتت، وحماسه لتنفيذها سرعان ما خمدت، وأقبله على اللقاء، بمبعوث المخابرات الأمريكية الذى جاء لعرضها عليه سرعان ما فتر، إذ لم يكن يتورع - كما يقول «مايلز كوبلاند» - عن اتخاذ إجراء ينسف الخطة برمتها، وعندما اكتشف المبعوث الأمريكى - «كيم روزفلت» - أنه يفضل ممارسة هوايته فى لعب القمار والعريضة الجنسية عن القيام بأى دور لإنقاذ عرشه، رفع يديه مستسلماً وتركه ليلقى مصيره.

ومع أنه كان يعرف - مما رفع إليه من تقارير - أن المتظاهرين كانوا يهتفون بسقوطه أثناء المظاهرات التى وصلت إلى ذروتها يوم حريق القاهرة، ويعرضون فى هتافاتهم بسلوكه الشخصى، وبسلوك أمه وشقيقاته، إلا أنه لم يكف عن استعراض مبادئه، وظل يتردد كل ليلة على نادى السيارات الملكى، بينما ينتظره حراسه فى ظاهرة كفيلة بأن تعلن لكل سابلة ما بعد منتصف الليل، بأن مليكهم يقامر حتى مطلع الفجر، بل ورفض بعناد اقتراح «إلهامى حسين» بأن ينتقلوا للعب فى البيوت، قائلاً بغضب: إنه قد تعود أن يلعب فى النادى، ولا يستطيع أن يلعب فى مكان آخر.

وفى ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١ - وبعد أسبوعين من عودته من رحلة شهور العسل الأربعة - ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦. وانشغلت الصحف عن أخبار الملك بأبناء المقاومة ضد قوات الاحتلال فى منطقة قناة السويس.

وفى ٢٦ يناير (كانون الأول) ١٩٥٢ أقام الملك مأدبة غداء لكبار ضباط الجيش والشرطة، ابتهاجاً بميلاد ولى العهد الأمير «أحمد فؤاد الثانى». وكانت الأنباء تتحدث عن مظاهرات عارمة تطوف بشوارع القاهرة تطلب الغذاء والسلاح، وعن حرائق بدأت تشتعل فى بعض مناطق العاصمة، لكن «فاروق» لم يتنبه إلى دلالة ذلك ولم يكتشف أن النار التى أشعلها «رياض غالى» فى قوائم عرشه، قد أخذت تنتشر وتتوهج، لذلك نظر إلى المحيطين به قائلاً: إنه سعيد لأن ولى عهده قد ولد فى ظروف كالتى ولد هو فيها أثناء ثورة ١٩١٩. ثم أضاف وهو يضحك بصوت عال: علشان كده عايزه يطلع شـضلى يناكف فى الوزراء والبرلمان!

وبعد ساعات من إطلاقه لتلك النكتة، كانت النيران قد أتت على كل شىء: على قلب القاهرة وعلى حكومة الوفد وعلى المقاومة ضد الاحتلال. وأتت كذلك على عرش الملك. ومع أن «فاروق» قد رأى فى وهج نيران الحريق التى أضاءت تلك الليلة من شتاء ١٩٥٢، صورة الثورة التى أصبحت وشيكة الوقوع، إلا أنه لم يقم - خلال الشهور التالية - بأى مجهود لى يتوقى مصيره الذى كان يسعى وراءه بخطى حثيثة، بل أخذ - شأن من تقودة دوافع خفية، لتدمير نفسه - يحث الخطى نحو مصيره الأسود، ضارباً

١٩٥١: الملك «فاروق» فى دوفيل فى إحدى حفلات شهر العسل، وإلى جواره البيجوم «أغاخان»





وبهذه
الدرجة العالية
من البلادة
والاستهتار
أخذ يعالج
جميع أموره
الخاصة
والعامة، ومن

بينها علاقته بأمه، ففي مارس (آذار) ١٩٥٢، أرسلت الملكة «نازلى» إلى «نجيب سالم باشا» القيم على ثروتها، تخطره بأن حالتها الصحية قد اضطرتها إلى دخول إحدى المصحات الخاصة، وتطلب تحويل عشرين ألفاً من الجنيهات من إيراد ممتلكاتها لى تواجه نفقات العلاج. وعندما عرض الطلب على الملك، لم يهتم بالسؤال عن صحة أمه، أو يعتنى بالاستجابة لطلبها، ولولمجرد أن يقيها - وهى فى ظروف الغربية - مذلة الحاجة، بل أصدر توجيهاته السامية بتخفيض المبلغ الذى تطلبه إلى النصف، ولم يتعفف عن الشتمات فيها أمام الغرباء، وأصبح يتلذذ بالاستماع إلى السباب الموجه إليها، أو المصائب التى تلحق بها. وحدث أن استغل عدد من صعايك القاهرة، ظروف حظر التجوال التى أعقبت حريق العاصمة، ليملاؤا جدران قصر عابدين بعبارات سباب مقذعة، تعرض بسلك أمه وتصفها بصفات جنسية فاضحة، وتخرج ضباط الحرس الذين رفعوا إليه تقريراً بالواقعة عن نقلها بألفاظها، واكتفوا بالقول بأنها «كلام وسخ». لكنه أصر على قراءتها بنفسه، فانتقل من «قصر القبة» إلى «قصر عابدين»، وبصحبه «مصطفى صادق» - عم الملكة «ناريمان» - وأخذ يستعرض العبارات، إلى أن توقف أمام عبارات السباب التى تناولت أمه بما يمس

شرفها، وانفجر ضاحكا وهو يقول: هما جابوا حاجة من عندهم تستاهل. وأمر بإبقاء العبارات كما هى. وبألا يحاول أحد إزالتها. قائلاً: علشان تعرف الناس بيقولوا عليها إيه.

ومع أنه كان يستفز كلما ذكر أحد اسمها أمامه، إلا أنه لم يجد تناقضاً بين الحملة التى أمر بشنها ضدها، والقرارات التى اتخذها بحقوقها والصورة التى قدمها بها إلى رأى العام، وبين اتخاذ صلته بها مبرراً لى يعلن انتسابه للدوحة النبوية الشريفة، إذ ما كاد يسمع أن جدها لأمها «محمد شريف باشا» كان يحمل لقب «السيد» حتى طلب من وزير الأوقاف بحث شجرة العائلة والاستعانة بعلماء الأنساب، وانتهى البحث ببيان أصدره - فى ٦ مايو (آيار) ١٩٥٢ - السيد محمد الببلاوى - نقيب الأشراف، - أعلن فيه أن نسب صاحب الجلالة يرجع إلى السلالة النبوية الشريفة من ناحية جده لأمه. وهو ما أثار موجة من السخرية بين صعايك المصريين، الذين لم يكونوا قد نسوا بعد الأخبار التى نشرتها الصحف عن الشريفة «نازلى هانم صبرى».

ولعل إعلان هذا النسب هو الذى شجع الملكة «نازلى» على أن ترسل إلى سكرتارية مجلس البلاط، طلباً رسمياً برفع الحجر عنها، ذكرت فيه: أن الظروف التى وقع فيها هذا الحجر لا يمكن الاعتداد بها، أو التعويل عليها، إذ لم تكن سفيرة فى تصرفاتها أو مصابة بالعتة، وإنما كانت ظروف خاصة بزواج ابنتها «فتحية» بمن تحبه، وقد انتهت هذه الظروف بزواجه منها على الطريقة الإسلامية فى حفل عام، وعلى يد عالم مسلم من علماء الباكستان. وإلى أن يفصل فى طلب رفع الحجر،

الملكة نازلى تلبس فستان السهرة وتزين بطاقم مجوهراتها



لا يزال يمزج به عباب البحر فى الطريق إلى منفاه، حين احتشد الصحفيون الأمريكيون فى حديقة القللا التى تقيم بها الملكة «نازلى» فى «بيفرلى هيلز» بضواحي «لوس أنجلوس» يطلبون تعليقها على ما حدث، فخرج إليهم «رياض غالى» قائلاً: إن الملكة لا تعرف شيئاً عما يجرى أكثر مما نشر فى الصحف. وأنها سافرت إلى «سان فرانسيسكو». وخرجت الصحف الأمريكية تحمل النبأ وتستنتج منه، أن الملكة والدة ستطير إلى «كابرى» لتكون فى انتظار «فاروق» حين يصل إلى منفاه. ولكنها مالبثت أن اكتشفت أن الملكة لم تغادر غرفتها فى قلا «بيفرلى هيلز» وفيما بعد قالت «نازلى» أنها لم تدهش لما جرى لابنها. وأنها كانت تعرف أن «فاروق» ينزل نحوهاوية سحيقة ستفقد عرشه.

أما وقد سقط الملك، وتخلخت قوائم العرش الذى ظلت أسرة «محمد على» تتداوله منذ عام ١٨٠٥، وتالت قرارات مجلس قيادة الثورة التى؛ تدل على أن مصر فى الطريق إلى انقلاب شامل فى أوضاعها، وأخذت الصحف تندد بتاريخ الأسرة العلوية، رغم أن البلاد كانت لاتزال - نظرياً - تحت حكم أحد

طلبت أن يزداد المقرر الشهرى بسبب الظروف التى تحيط بها، وخاصة ما يتعلق منها بانخفاض قيمة الجنيه المصرى فى الأسواق الأمريكية. كما شجع الأميرة «فتحية» على أن تتقدم بطلب بزيادة مرتبها الشهرى ورفع الوصاية عنها، وبعرض الطلبين على الملك، أصدر توجيهاته بعرضهما على «مجلس البلاط»، على أن تكلف السفارة المصرية بواشنطن بإعداد تقرير شامل عن أحوالهما المالية، للتثبت من أنهما يستحقان زيادة المرتب الشهرى.

لكن «مجلس البلاط» لم ينظر فى هذين الطلبين ولا فى غيرهما، بل ولم يعيش طويلاً بعد وصولهما إلى سكرتاريته. فبعد أسابيع قليلة، حدث ما كان الجميع يتوقعونه، وفوجئ الملك فاروق بالجيش الذى كان يعتبره جيش آبائه وأجداده، ينذره بالتنازل عن العرش لولى عهده الأمير «أحمد فؤاد» وبمغادرة البلاد، وإلا تحمل كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج.

وبعد ست ساعات من وصول الإنذار، كان قد أصبح ملكاً سابقاً، كما أصبحت أمه ملكة سابقة. وغادر مصر كما غادرتها. وكان اليخت «المحروسة»



٢ سبتمبر ١٩٥١: كاريكاتير نشرته صحيفة الصنداي اكسبريس البريطانية يصور ممثل الشعب المصرى يحمل إلى الملك فاروق بشرى تأييد الاتحاد السوفيتى لمطالب مصر بجلاء الجيوش البريطانية عنها، ويقول له: قيادة تقدير لحلفائنا العظام هل يتفضل مولانا بتفقد أحوال العمال فى المصانع بدلاً من الكباريات



نوفمبر ١٩٥١: آخر مشاهد المجد، الملك
«فاروق» يستمع إلى آخر خطاب
للعرش يلقيه «مصطفى النحاس»
رئيس الوزراء أمام البرلمان

السلاطين بين منافى العالم، وتضطر
بعض الأميرات للعمل فى الملاهى
الليلية.

وهكذا لم يحاول أحد ممن كانوا
يقيمون منهم خارج البلاد - عندما
استولى الضباط الأحرار على السلطة -
العودة إلى مصر.

ونشأت بين المقيمين منهم حركة
منظمة للتسلل من البلاد، بعد أن
صدرت تعليمات بالتضييق عليهم إذا
رغبوا فى السفر. وأخذ الجميع يصفون
أملأهم، ويبحثون عن وسائل
مضمونة لتهرب ما يستطيعون تهريبه
من أموالهم لتلحق بهم، أو تسبقهم إلى
المنافى التى سيمضون بها بقية
أعمارهم. وتشكلت عصابات دولية
متعددة الجنسيات، لتقوم بمهمة
تهريب المجوهرات والتحف الثمينة التى
يملكونها مقابل أتعاب باهظة.

أفرادها وهو الملك الطفل «أحمد فؤاد
الثانى»، وتطالب بإعلان الجمهورية،
فقد كان لابد وأن يعيد الجميع ترتيب
أوراقهم، وتوفيق أوضاعهم مع اتجاه
الريح القادمة.

ولم يكن أمراء الأسرة المالكة
غافلين عما يمكن أن يحقق بهم، إذا
ظلوا يقيمون فى مصر، تحت رحمة
تلك الفرقة من كومبارس التاريخ التى
رحفت إلى مقدمة المسرح،
أو ما يصيبهم إذا ما غادروها من دون أن
يكون معهم ما يسند ظهورهم ويعينهم
على مواجهة الأيام، فقد كانوا يعلمون
الكثير عما أصاب أفراد الأسر المالكة
التي فقدت عروشها، من سجن وقتل
وتشريد، وكانوا يعرفون ما أصاب
أصهارهم من أمراء آل عثمان عندما
ألغى «أتاتورك» السلطنة، وأعلن
الجمهورية فى تركيا ليتشت أولاد

واستغل أكثرهم حصافة وخبرة بعمليات التهريب حالة عدم الاستقرار التى أعقبت طرد الملك «فاروق» والشغرات فى القوانين والإجراءات لتهريب ما يمكن تهريبه من أموالهم بشكل قانونى، فقد كان الأمير «سعيد طوسون» يقيم بقصره فى «دوفيل» عندما قامت الثورة. فأصدر توكيلاً رسمياً إلى محاميه «هنرى مقصود» يبيح له به التصرف فى جميع أملاكه بكل صور التصرف. وبمقتضى هذا التوكيل باع المحامى كل أملاك الأمير، وأودع ثمنها فى أحد البنوك، ثم سحبه واشترى به. أسهما باسم «المستر بريتش» - المستشار بوزارة الخارجية الأمريكية وزوج شقيقته النبيلة السابقة أمينة طوسون - الذى أصبح من حقه سحب هذه الأسهم إلى الخارج من دون أية عقبات قانونية.

وبمغادرة «فاروق» لمصر رفع الحظر الذى كان قد فرضه على كل اتصال بالملكة «نازلى»، فتعددت الاتصالات الهاتفية والرسائل البريدية بينها وبين بناتها الثلاث - «فوزية» و«فائزة» و«فائقة» - اللواتى كن يقمن بالقاهرة عندما قامت الثورة. وبينها وبين شقيقها «شريف صبرى» و«حسين صبرى». وأسفرت المشاورات بينهم جميعاً عن اتفاق بإقامة مجموعة من الدعاوى القضائية لمحاولة إنقاذ مايمكن إنقاذه من ثروة الأسرة، وتصفية الآثار القانونية لحادث زواج البرنسياسة «فتحية» بالأفندى «رياض»..

وتنفيذاً لهذا الاتفاق تقدم «نجيب سالم» إلى «مجلس البلاط»، يطلب إقالته عن القوامة على «نازلى هانم صبرى» وعن الوصاية على «فتحية هانم فؤاد» قائلاً: إنه كان يتولى ذلك بصفته ناظرًا للخاصة الملكية، ومستوًلاً عن إدارة

الممتلكات والأموال المملوكة ملكية شخصية للملك السابق. وهى الصفة التى زالت عنه بعد أن وضعت تلك الأموال تحت الحراسة، فى أعقاب تنازله عن العرش.

بينما أقامت الأميرة «فوزية» - كبرى بنات «الملكة نازلى» دعوى أخرى تطلب فيها تعيينها قيِّمة على والدتها ووصية على شقيقتها.

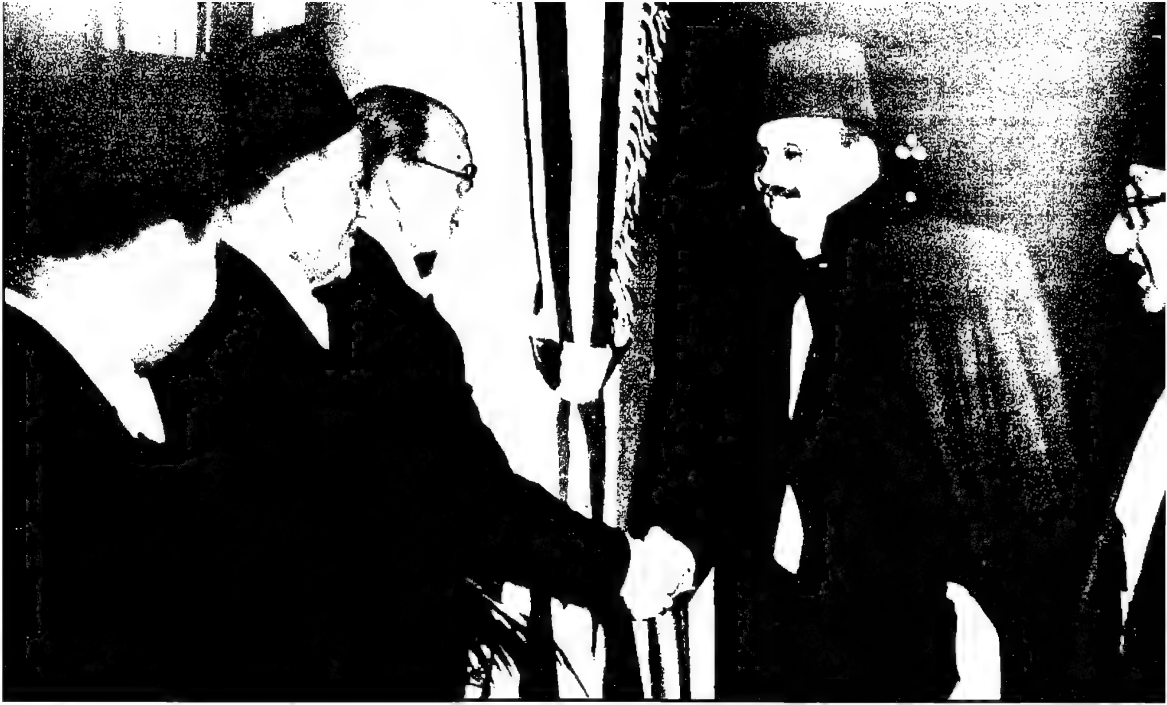
وأقامت الملكة المحجور عليها الدعوى الثالثة، تطلب فيها رفع الحجر عنها وتسليمها أموالها وممتلكاتها.

ولم تتح لمجلس البلاط الفرصة لنظر الدعاوى الثلاث، ففى ٢٧ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٢، صدر مرسوم بقانون قضى بإلغاء المجلس، وإحالة القضايا المنظورة أمامه إلى المحاكم العادية. وقالت المذكرة التفسيرية للقانون إنه «لم تعد هناك مبررات لى يتميز أفراد الأسرة المالكة بإنشاء قضاء خاص بأحوالهم الشخصية» وبذلك أحييت القضايا الثلاث إلى محكمة مصر الحسبية. التى بدأت - برئاسة الأستاذ «حسين العارف» وعضوية الأستاذين «أحمد خليل سليم» و«حافظ الوكيل» - فى نظرها يوم ١٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٣.

ولم تثر القضيتان، الأولى والثانية. أى خلاف بين الدفاع والنيابة والمحكمة، إذ لم يكن هناك مبرر لرفض طلب «نجيب سالم» بإعفائه من مهمته، أو سبب للاعتراض على طلب الأميرة «فوزية» بالحلول محله، وهى أكبر بنات المحجور عليها، وأكبر شقيقات الموضوعات تحت الوصاية، فضلاً عن أن خاليتها «شريف وحسين صبرى» وعدداً آخر من أمراء الأسرة المالكة، قد شهدوا - كتابة - بأنها أكثر أفراد الأسرة صلاحية لذلك. فكان منطقياً أن تحكم



١٩٣٩: الملكة نازلى والى جوارها الأميرة فوزية قبل قليل من زواج الأميرة من ولي عهد إيران محمد رضا بهلوى



يناير ١٩٥١: الملك «فاروق» يصافح
مستقبله أثناء دخوله احتفال الأوبرا
بذكرى «فردى» وبينهم سفير إيطاليا
ورئيس الوزراء «مصطفى النحاس»
وزعيم الخارجية «محمد صلاح الدين»

الرحيم صبرى» بضرورة حضورها
شخصياً لمناقشتها، والتثبت من أنها لم
تعد مغفلة.

وفى انتظار وصول الملكة الوالدة
من «بيفرلى هيلز»، انشغلت الأميرات
الشقيقات بمتابعة دعوى أخرى كن قد
أقمنها أمام الدائرة المدنية، بمحكمة
مصر الابتدائية، ضد الأستاذ «عبد
العزیز على» - الحارس العام على أملاك
الملك «فاروق» - يطالبه بنصيبهن فى
المنقولات الموجودة بالقصور الملكية
والمتروكة عن مورثهن الملك «فؤاد
الأول».

وكان الملك «فؤاد» قد وقع - وهو فى
النزع الأخير - أمراً ملكياً بتوكيل «مراد
محسن باشا» - ناظر الخاصة الملكية
آنذاك، فى أن يهب لولده الأمير
«فاروق»، كل ما يملكه جلالته من
المنقولات الموجودة فى قصور
«عابدين»، و«القبة» و«رأس التين»
و«المنتزه» و«إدفيينا» و«الإسماعيلية»

لمحكمة بتعيينها قيماً على والدتها
وصية على شقيقتها، وأن تقبل طلب
نجيب سالم» التنحى عن المهمتين على
أن يؤجل إخلاء طرفه إلى حين انتهائه
من تقديم الحسابات النهائية عن فترة
نوامته ووصايته.

لكن الأمر فيما يتعلق بطلب رفع
لحجر عن الملكة «نازلى» لم يكن بهذه
لبساطة، فقد اعترض «على قطامش» -
ركيل أول النيابة - على الطلب، قائلاً: إن
لحجر الذى وقع عليها - طبقاً لحديثات
لحكم الذى أصدره مجلس البلاط فى
٣١ يوليو (تموز) ١٩٥٠ - كان بسبب
الغفلة» وهى مرض عقلى، ويجب أن
تأكد المحكمة بنفسها من أن المحجور
عليها قد شفيت من هذا المرض، حتى
يمكن البحث فى رفع الحجر. وطلب من
لمحكمة استدعاءها لمناقشتها. ووافقت
لمحكمة على الطلب. وقررت تأجيل
لقضية لمدة شهرين، مع تكليف قلم
لكتاب بإعلان السيدة «نازلى عبد

و«الفاروقية»، هبة تملك مطلق غير مقيدة بقيد، أو شرط. ونص هذا الأمر على أن تشمل هذه المنقولات على الأخص جميع الحلى والمجوهرات والماسات واللآلئ، والمصوغات الذهبية والأشياء الثمينة مهما بلغت قيمتها، وكافة الأثاثات والسجاجيد والنجف والستائر والدانتيلات والصور والرسومات بأنواعها ومجموعات طوابع البريد، وكل المجموعات الأخرى والتحف والقطع الفنية والكتب والفضيات مهما بلغت قيمتها، ودون أن يعنى هذا إبعاد أى شىء آخر من هذه المنقولات.

كما أصدر فى اليوم نفسه - وهو يوم ٢٨ إبريل (نيسان) ١٩٣٦ الذى توفى فيه - أمراً ملكياً آخر يرخّص فيه لـ «مراد محسن باشا» بقبول الهبة وتسلمها وحفظها باسم الموهوب له.

ونتج عن ذلك حرمان بقية ورثة «الملك فؤاد» - وهم أرملته الملكة «نازلى» وبناتها منه «فوزية» و«فائزة» و«فائقة» و«فتحية» وابنته من زوجته الأولى «فوقية» - من نصيبهن فى هذه المنقولات التى يقدر ثمنها بأكثر من مليون ونصف مليون من الجنيهات.

واستندت عريضة الدعوى إلى أن «الملك فؤاد» قد توفى فى اليوم نفسه الذى صدر فيه هذان الأمران. وقبل أن تتم أية إجراءات خاصة بتنفيذ ما جاء فيهما، فسقط بذلك التوكيدان الصادران منه إلى «مراد محسن باشا»، وبالتالي لم تتم الهبة لافى شكلها ولا فى موضوعها. وهذا مع افتراض أن الملك كان محتفظاً بإدراكه وقت التوقيع عليهما، ورغم ذلك فقد انتقلت ملكية هذه المنقولات إلى شقيقهن الملك «فاروق» ولم يستطعن المطالبة

بحقوقهن فيها طوال فترة جلوسه على العرش، وبتنازله عنه، زال الحائل الأدبى، الذى حال بينهما وبين المطالبة بهذا النصيب، الذى يقدر بما يوازى ثلاثة قراريط من أربعة وعشرين قيراطاً لكل من الشقيقات الأربع وأمهن وأختهن غير الشقيقة الأميرة «فوقية».

وما كادت الدائرة المدنية بمحكمة مصر الابتدائية تشرع - فى ١٠ فبراير (شباط) فى نظر هذه القضية، حتى أدركت الحكومة أن الأميرات سوف يكسبنها، فأرادت أن تقطع عليهن الطريق، وأصدرت بعد أسبوع واحد، قانوناً يقضى باعتبار المنقولات المخصصة لمنفعة القصور الملكية من الأموال العامة، وفى اليوم نفسه الذى صدر فيه قانون تأميم هذه المنقولات صدر قانون آخر يقضى بإخراجها من أموال الدولة العامة إلى أموال الدولة الخاصة، بما يتيح للحكومة إقامة المزايا العلنى لبيع تحف ومجوهرات القصور الملكية لتمويل مشروعات الخدمات التى كانت تخطط لإقامتها.

وأقامت الأميرات الشقيقات دعوى أمام مجلس الدولة، يطلبن فيها وقف تنفيذ قانون إخراج هذه المنقولات من أموال الدولة العامة إلى أموالها الخاصة، وعدم بيعها إلى أن يتم الفصل فى القضية التى أقمنها للمطالبة بنصيبهن فيها، وبإلغاء القانون الذى نقل هذا النصيب إلى ملكية الدولة، لأنه تعرّض غير مشروع لحق الملكية الذى كفله الدستور.

وفى ٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٣، أصدر مجلس الدولة حكمه فى الجانب المستعجل من الدعوى، فرفض طلب الأميرات بوقف نفاذ القانون الذى جعل منقولات وتحف القصور الملكية من أملاك الدولة الخاصة، وقال: إن

١٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٣: منشآت صحيفة «الأخبار الجديدة» تحمل وقائع قضية رفع الحجر عن الملكة «نازلى»



نفاذ القانون لا يترتب عليه ضرر بهن أو إهدار لحقوقهن يتطلب وقف نفاذه، لأن الحكومة إذا ما تصرفت بالبيع فى تلك المنقولات، فلن يكون عسيراً عليها إعطاؤهن حقوقهم إذا ما حكم لهن القضاء بها، خاصة وأنهن لم يطلبن الحصول على نصيب عيني من تلك المنقولات، وإنما خيرن الحكومة بين ذلك وبين تعويضهن بما يوازى قيمة نصيب كل منهن، وفى يسار الحكومة وأمانتها ما يضمن لهن الحصول على هذا التعويض، إذا ما حكم القضاء دون حاجة إلى وقف تنفيذ القانون.

وظلت القضية تتداول أمام القضاء المدنى لمدة خمسة شهور أخرى، إلى أن صدر فى ٨ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٣، قانون يقضى بمصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد على، فأصبحت غير ذات موضوع.

وعندما استأنفت المحكمة الحسبية - فى ١٩ مارس (آذار) ١٩٥٣ - النظر فى طلب رفع الحجر، تبين أن السيدة «نازلى صبرى» لم تحضر. واستعاض محاميه الدكتور «زهير جرانة» عن حضورها بتقديم شهادات طبية من بعض المستشفيات الأمريكية إلى المحكمة، جاء فيها أنها فى كامل قواها العقلية، وأن تصرفاتها تقع فى حيز المعقول. وطلبت النيابة ترجمة الشهادات إلى اللغة العربية. وكررت طلبها بضرورة مثول «نازلى هانم» أمام المحكمة لكى تثبت بنفسها من حالتها العقلية، فاستجاب لها المحكمة وقررت إعادة إعلانها وتكليفها بالحضور لاختبار قواها العقلية، وأعدت تأجيل القضية لمدة شهرين آخرين.

وعندما استأنفت المحكمة نظر القضية فى ٢٠ مايو (آيار) ١٩٥٣،

رفضت اعتماد الشهادات الطبية التى أرسلتها المدعية من أمريكا، لأن الأطباء الذين وقعوها غير معروفين للمحكمة ولم يحلفوا اليمين. وقررت انتداب رئيسها لتحقيق طلب الحجر، فحدد لذلك جلسة ١٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٣، وأرسل يستدعى الأميرات «فوزية» و«فائزة» و«فائقة» لسؤال كل منهن عن معلوماتها عن الحالة العقلية لوالدتهن، وعن رأيهن فى الطلب الذى تقدمت به لرفع الحجر عنها، وتسليمها أموالها وممتلكاتها.

ووقعت الأميرات الشقيقات فى مأزق حرج: هل يعارضن طلب رفع الحجر فيصطدن برغبة والدتهن ويثبتن عليها الاتهام بالغفلة، فتسوء العلاقات بينهن وبينها وقد تنقطع إلى الأبد، أم يوافقن عليه، فتعود إليها أموالها ويكون لها حق التصرف فيها، فتقع غنيمة باردة بين يد الأفندى النصاب الذى تزوج من البرنسيصة فتحية.

كان الإعلان الذى أرسلته محكمة مصر الحسبية إلى الأميرات «فوزية» و«فائزة» و«فائقة» للمثول بين يدي رئيسها الأستاذ «حسين العارف» ليستمع إلى أقوالهن فى طلب رفع الحجر المقدم من والدتهن السيدة «نازلى هانم صبرى»، هو آخر وثيقة رسمية تخاطب كلا منهن فيها بلقب «صاحبة السمو الملكي». وفى التاسعة من صباح ١٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٣. وبينما كانت الأميرات فى انتظار المثول بين يدي رئيس المحكمة، كان مجلس قيادة الثورة، يعقد اجتماعه الثالث خلال يومين، تمهيداً لإعلان قرارات وصفتها الصحف بأنها «بالغة الأهمية».

وكان لافتاً للنظر - فى ذلك الصباح -

١٨ يونيو (حزيران) ١٩٥٣: منشآت «الأخبار الجديدة» تبشر القراء بأن مجلس قيادة الثورة سيتخذ قراراً مهماً فى اليوم نفسه إلى اليوم التالى. وتشير إلى أقوال الأميرتين السابقتين «فائزة» و«فائقة» فى قضية رفع الحجر عن الملكة نازلى.. الأخبار المهمة التى أذيعت بالفعل فى اليوم نفسه، كانت خبر إسقاط النظام الملكى وإعلان الجمهورية





١٩٥١: الأميرة «فائزة» وإلى جوارها شقيقتها الأميرة «فائقة» أثناء زيارتهما لمعرض هواه الدواجن

«فاروق» المتعنت من زواج البرنسيسا بالأفندي، والانطباع السلبي عن شخصية الزوج، لم يكن بعيداً عن تأييد شقيقاته، وخاصة «فوزية»، وهي أقرب هؤلاء الشقيقات إلى قلبه بحكم التقارب في السن بينهما. ولذلك تمسكت بموقف الامتناع عن التصويت على طلب رفع الحجر واعتذرت - بمرضها. عن المشول بين يدي المحكمة. بينما لم تستطع شقيقتها مواجهة ضغوط الأم، فعدلتا عن موقفهما، وأدلت بشهادتيهما، فبدأ وكأن الأميرات الشقيقات قد قسمن الأدوار بينهن ووازن بين رغبتهم في إرضاء أمهن وبين مخاوفهن مما يمكن أن يؤدي إليه تحقيق تلك الرغبة.

على أن المناقشة التي دارت أثناء جلسة التحقيق بين رئيس المحكمة وبينهما، واستغرقت ست ساعات:

أن الأميرة «فوزية»، كبرى بنات الملكة «نازلي» التي تولت القوامة عليها بعد تنحي «نجيب سالم»، قد تخلفت عن الحضور، مما أكد الأنباء التي راجت عن أن الأميرات الشقيقات لا يوافقن على رفع الحجر عن أمهن، وأنهن حائرات بين رغبتها في استرداد أهليتها وإزالة الظلم الذي أوقعه بها ابنها، وبين خشيتهم من أن يعود لها حق التصرف في أموالها فتتسرب منها إلى يد «رياض غالي». فلم يجدن حلاً للخروج من ذلك المأزق - بعد التشاور مع المحامين - إلا بالاتفاق على عدم الإجابة بالموافقة أو الرفض؛ إذا ما سألتهم المحكمة عن رأيهم في الطلب المقدم من والدتهن برفع الحجر عنها، ويفوض الأمر للمحكمة، وهو ما يعنى امتناعهن عن التصويت على الطلب.

وكشفت تلك الحيرة عن أن موقف

كشفت عن أنهما جاءتا لتؤديا - بلا حماسة - ما تعتبرانه واجباً ثقيلاً، فاعتصمتا بدرجة عالية من التحفظ فى إجابتهما عن أسئلة المحكمة. ومع أنهما انطلقتا من حرص بالغ على كرامة العائلة، بما فى ذلك كرامة شقيقهما الملك المخلوع، وتوقتا التطرق إلى تفاصيل الخلافات العائلية، بما فى ذلك الخلاف بين أمهما وشقيقهما حول زواج البرنسيصة والأفندى، إلا أنهما لم تتطوعا للدفاع عن «رياض غالى» وامتنعتا عن التصويت حين سئلتا عن رأيهما فى مدى كفاءته ليكون زوجاً ملائماً لشقيقتهما؛ مما أكد أن حرصهما على إرضاء أمهما لم يصل إلى درجة الاقتناع برأيها فى شخصه، أو التحمس لقرار تزويجه من «فتحية».

وكان طبيعياً أن يدور تحقيق المحكمة الحسبية، حول مدى صحة الوقائع التى تضمنتها مذكرة الملك إلى مجلس البلاط، واستند إليها المجلس فى إيقاع الحجر على الملكة «نازلى»، للثبوت من صحة تلك الوقائع. ومع أن المذكرة كانت تحمل توقيع «محمد نجيب سالم»، إلا أنه نفى مسئوليته عنها أمام المحكمة، وقال: إنه وقعها نيابة عن الملك، وبصفته ناظراً لخاصته، وأن مصدر ماورد بها من معلومات هو التقارير والتحريات التى كانت ترد إلى الملك من جهات متعددة، من بينهم الرسل الذين أرسلهم إلى أمريكا للالتقاء بوالدته ومعرفة حالتها عن قرب، وإقناعها بالعودة إلى مصر، مثل «حسن يوسف» و«إلهامى حسين» و«أحمد كامل».

وعند البحث عن مبررات سفر الملكة إلى أمريكا، وظروف إقامتها الطويلة بها والمحاولات التى بذلت لإقناعها بالعودة - وهى النقطة الأولى التى

أشارت إليها مذكرة الملك إلى مجلس البلاط - نفت الأميرة «فائزة» أن تكون والدتها قد غادرت مصر بضغط من ابنها الملك. وقالت إنها سافرت لتعالج من مرض الكلى، وأن العلاج استغرق فترة طويلة، وهوما أيدته الأميرة «فائزة» التى أضافت أن والدتها قد سافرت فى البداية للراحة والاستجمام ثم طرأ عليها المرض أثناء إقامتها فى أمريكا، وتطابقت أقوال الشقيقتين بشأن المجهودات التى بذلها الملك لإقناع والدتهن بالعودة، وفسرتا رفضها لذلك، بأنها كانت لاتزال تحت العلاج، وأضافتا أنهما لا تعرفان مبرراً لإصرارها على عدم العودة بعد شفائها.

وفى حين نفت الأميرة «فائزة» معرفتها بشخص «رياض غالى» أو بظروف تعرفه إلى والدتها، أونشوء فكرة زواجه من شقيقتها «فتحية»، فقد ذكرت الأميرة «فائزة» واقعة انتدابه من عمله الأصلي بقنصلية مصر بمارسيلييا ليكون فى خدمة الملكة الوالدة التى ألحقت به بالعمل كمساعد سكرتير لها، وبررت مصاحبته لها عند سفرها إلى أمريكا، بأن والدتها كانت فى حاجة إلى خدماته، إذ لم يكن معها «تشريقاتى خاص». وأضافت أنه حين تعرف بشقيقتها «فتحية» أعجب بها، وتقدم - فى منتصف عام ١٩٤٩ - يطلب يدها من الملكة «نازلى» التى وافقت على زواجه منها.

وعندما سألها رئيس المحكمة «حسين العارف»: كيف أقرت السيدة «نازلى هانم صبرى» هذا الزواج وهى تعلم اختلاف الزوجين ديناً؟

أجابت «فائزة» بصراحة مذهلة: هى كان هما مراعاة سعادة أختى «فتحية» قبل أى اعتبار آخر. وهى إجابة أدرك الدكتور «زهير

١٩٥٠: البرنسيصة فتحية..





١٩٥١: الأميرة «فوزية» تفتتح المعرض السنوي لزهور الربيع وإلى جوارها شقيقتها الأميرة «فائقة»

إنقاذه، وسألها بنفس الطريقة الإيحائية: هل كان في مقدور السيدة «نازلى هانم صبرى» أن تمنع هذا الزواج لو أرادت؟ فأجابت بنفس الصراحة المذهلة: لو أرادت لمنعته، ولكنها كانت موافقة فعلاً عليه.

لكن زوجها «فؤاد صادق»؛ الذى انتهزت الحكمة فرصة مصاحبته لها

جرانة - محامى الملكة «نازلى» - أنها سوف تسيء إلى موقف موكلته، فأراد أن يمهّد الطريق أمام الأميرة «فائقة» لتصحيحها وسألها: هل كان مفهوماً يوم تقدم «رياض» للزواج من «فتحية هانم» أنه سيعتق الإسلام؟ ولم تدرك الأميرة الإيحاء فى السؤال فقالت: لم يكن مفهوماً ذلك. فعاد المحامى يحاول إنقاذ ما يمكن

لكى تطلب شهادته، صحح الأثر الذى تركته هذه الإجابات، إذ أكد أن الملكة اشترطت لإتمام الزواج أن يشهر «رياض غالى» إسلامه. وأضاف أنه لاحظ تغييراً ملموساً فى سلوك الملكة إذ كانت تؤدى فروض الصلاة، كما كانت شديدة الاعتقاد بأن سعادة ابنتها فى إتمام هذا الزواج، وأن خشيتها من عدم إتمامه - بسبب معارضة الملك - كانت السبب الرئيسى - بعد حالتها الصحية - فى رفضها العودة إلى مصر.

ونفت الأميرتان الشقيقتان أن تكون الأم قد سألتهما عن رأيهما فى هذا الزواج، وقالت «فائزة» إنه لم يكن من عادتها أن تستشيرها فى مثل هذه الأمور. وعندما سئلتا عما كان سيكون عليه رأيهما لوأنهما استشيرتا فى أمر هذا الزواج قالت «فائزة»: المهم فى الموضوع هوأن تكون الزوجة سعيدة فى الزواج. وقالت «فائزة»: أنا لاأعرف «رياض غالى» شخصياً والسعادة الزوجية هى أهم شىء. أنا سمعت أن «فتحية» سعيدة فى زواجها وموفقة فيه.

وتوقفت أسئلة المحكمة طويلاً حول ماورد فى مذكرة الملك لمجلس البلاط، عن قيام الملكة نازلى بإصدار تعليمات إلى مدير دائرتها - «إلهامى حسين باشا» - بأن يحول - فى مارس (آذار) ١٩٥٠، مبلغ ٢٧ ألف جنيه من حسابها فى البنك الأهلى إلى حساب «رياض غالى»، باعتبارها من الأدلة على غفلتها ووقوعها تحت سيطرة بعض المحيطين بها كما زعم الملك فى مذكرته، وقد نفت كلتاهما علمهما بالواقعة. وقالت الأميرة «فائزة» - فى مبالغة أرادت منها أن تنفى تهمة الغفلة عن أمها - إن هذه أول مرة تسمع فيها بهذه الواقعة. وقالت «فائزة» إنها لم تسمع بها إلا عقب عودتها إلى

مصر. وعندما سئلت «فائزة» عما إذا كانت تقرر هذا التصرف من والدتها، قالت: من الجائز أن تكون هناك أسباب حملتها على ذلك. وفى محاولة للإيحاء بأن الملكة «نازلى» كانت تعامل «رياض» معاملة خاصة عن معاملتها لزوج ابنتها الأخرى، سألت النيابة «فؤاد صادق» عما إذا كانت الملكة الوالدة قد عرضت عليه إيداع أية مبالغ باسمه فى البنوك، فنفى ذلك.

وانفردت الأميرة «فائزة» بالإجابة عن أسئلة المحكمة حول مدى تدخل «رياض غالى» فى إدارة شئونهن المالية، أثناء مصاحبته لهن فى رحلتهم إلى أمريكا. فقالت: إن الملكة الوالدة هى التى كانت تتولى نفقات الرحلة، وأن «رياض غالى» كان يساعدها، خاصة بعد أن أصبح معروفاً أنه سوف يتزوج «فتحية». وأضاف أنها كانت تتقاضى هى وشقيقتها «فتحية» ثلاثين جنيهاً فى الشهر كمصروف شخصى لكل منهما، ونفت أن «رياض» كان يستولى على جانب من أموالهن. وقالت: إنه كان يتقاضى من والدتها مرتباً شهرياً لا تذكر مقداره، كما أنها سمعت من أمها وشقيقتها - أنه كان يتلقى مساعدة مالية من والده بعد فصله من عمله بوزارة الخارجية.

وأضافت - ردّاً على أسئلة المحكمة - أنها لم تلاحظ زيادة فى المصاريف بعد أن أظهر «رياض» رغبته فى الزواج من «فتحية»، كما لم تلاحظ شذوذاً فى تصرفات والدتها المالية، وقالت: إن والدتها كانت تنفق الأموال التى تصل إليها من مصر على تنقلاتهن ونفقات إقامتهن فى الفنادق، وأن ما كان يصل إلى «رياض» منها كان لتسديد بعض طلبات الدفع التى تصل إليهن. وربطت الشقيقتان بين توقيع

١٩٥١: الملكة نازلى فى جزر «هاواي»



هذا الطلب، لأن تصرفاتها طوال حياتها كانت سليمة. ونفت «فائقة» أن تكون والدتها قد وقعت تحت نفوذ «رياض غالى». وقالت إنها كانت تستشير في بعض الأمور لأنه الرجل الوحيد الذى كان يلزمهن أثناء الغربة. وأكدت أنه لا أحد يمكن أن يؤثر على والدتها أو يسيطر عليها، لأنها شخصية قوية، إلا إذا تبين لها أن رأيه سليم. وأضافت أنها لا ترى موجبا لاستمرار الحجر طالما أن حالتها الصحية جيدة، وأنها تعتقد أنها تستطيع إدارة أموالها بنفسها، وأنها حسنة الإدارة. وأعطى «فؤاد صادق»

دعماً قويا لطلب رفع الحجر، وقطع بأنه لم يلاحظ - أثناء إقامته معهن فى «كاليفورنيا» - أى انحراف فى التصرفات المالية للسيدة «نازلى»، أو أن «رياض» كان يتسلط على إرادتها فى بعض المسائل، قائلا: إن كل ما يعرفه هو أنها كانت تعهد إليه ببعض الأعمال كسكرتير لها، وأكد بأنها صاحبة شخصية قوية يصعب التأثير عليها، وختم شهادته قائلا: إنه يوافق شخصياً على رفع الحجر عنها على أساس أنه ليس هناك ما يبرر استمراره، فهى تستطيع إدارة أموالها، حتى مع بقائها فى الخارج، إذ إن فى استطاعتها توكيل من تشاء لإدارتها نيابة عنها.

وعندما عادت المحكمة للانعقاد بعد أسبوع كانت الأميرات الشقيقات قد فقدن ألقابهن الملكية. وفى مساء اليوم التالى لجلسة التحقيق أصدر «مجلس قيادة الثورة» قراراً بإلغاء النظام الملكى وإنهاء حكم أسرة محمد على، مع إلغاء الألقاب عن أفراد هذه الأسرة، وإعلان الجمهورية وتولى اللواء «محمد نجيب» رئاستها.

ولعل «نازلى هانم» التى لم تكن تفكر فى الاستجابة لقرار المحكمة



الأميرة «فائقة» وزوجها «فؤاد صادق بك» وقد احتضنت ابنها «فؤاد» أول حفيد ذكر للملكة «نازلى»

الحجر على الملكة الوالدة، ومعارضة شقيقهما «فاروق» فى زواج «فتحية» من «رياض غالى»، فيما يمكن اعتباره دعماً قوياً لطلب رفع الحجر الذى استند إلى أنه لا توجد أسباب تتعلق بالملكة ذاتها تدعو للحجر عليها. وبررت الأميرة «فائقة» معارضة الملك باختلاف الدين بين الزوجين، وعدم الكفاءة. وعندما سئلت عن رأيها الشخصى فى مدى كفاءة «رياض» ليكون زوجاً لشقيقتها، قالت: «هو رجل عادى وهذه مسألة شخصية». وقال «فؤاد صادق» إنه لم يستطع الوقوف على رأى الملك بالضبط فى هذا الزواج، وأضاف أنه من الجائز أن يكون سبب اعتراضه سياسياً يعود إلى أوضاع داخلية. واتفق رأيهم مع رأى زوجته فى أن مسألة الكفاءة مسألة شخصية. بينما قالت الأميرة «فائزة» إن أسباب توقيع الحجر على والدتها مسألة شخصية تخص شقيقها الملك «فاروق».

وعند سؤال الثلاثة سؤالاً مباشراً عن رأى كل منهم فى الطلب الذى تقدمت به «نازلى هانم» لرفع الحجر عنها، أعلنوا موافقتهم دون تحفظ، فقالت «فائزة»: أنا أعرف أنها محقة فى



١٩ يونيو ١٩٥٣: صحيفة «المصري»
تحمل خبر إعلان الجمهورية وإسقاط
حكم أسرة محمد علي وإلغاء القاب
أفرادها

على ذلك بأن المذكرة التي قدمها الملك إلى «مجلس البلاط» لم تتضمن أية وقائع تدل على أن الملكة مصابة «بالغفلة». وطالب باستبعاد كل ماورد بالمذكرة، أو ما أثير عن تصرفاتها المالية، أو عن طريقة إنفاقها لأموالها، ومن بينها حجم النقود التي حولت لحسابها خلال السنوات الأربع التي قضتها في أمريكا، ومبلغ الـ ٣٧ ألف جنيه التي حولتها إلى حساب «رياض غالى»، طالما أن مجلس البلاط لم يضعها تحت الحجر بسبب «السفاهة» أى تبذير الأموال. بل أوقعه بها بسبب مرض عقلى هو «الغفلة» التي لا تثبت بمجرد أقوال الشهود، ولكن بشهادات الأطباء الذين شهد ثلاثة منهم، يعدون من كبار الأطباء الأمريكيين، بأن السيدة «نازلى» تتميز بالإدراك وحسن لكل لكافة مايتصل بها من شئون، فضلاً عن أن الشهود الذين استمعت إليهم المحكمة أكدوا جميعاً أن شخصيتها قوية، وأنها لا تنقاد لتأثير الغير عليها.

وفى تحليله للمذكرة التي قدمها الملك لمجلس البلاط، أشار الدكتور «جرانة» إلى أنها واضحة الدلالة على أن سبب الحجر يعود إلى غضب الملك «فاروق» على والدته، لمخالفتها لرغبته بعودتها إلى مصر، ثم لموافقتها على زواج ابنتها من «رياض غالى» من دون أخذ رأيها، مع أنها وافقت على هذا الزواج مدفوعة بروحها الديمقراطية، ومتأثرة بالبيئة الديمقراطية التي تعيش فيها بأمريكا، مما جعلها لاتهتم بالفوارق الطبقيّة بين الزوجين، لكنها - مع ذلك - حرصت على ألا يتم الزواج إلا بعد التأكد من إسلام الزوج.

لكن وكيل نيابة الأحوال الشخصية، لم يوافق الدفاع على رأيه فى مذكرة الملك لمجلس البلاط، أو على طلبه بإلغاء

بضرورة مثولها أمامها للتثبت من زوال الأسباب التي دعت لإيقاعها تحت الحجر، قد وجدت فى هذا القرار، ذريعة إضافية للتمسك بموقفها فى مواجهة الذين كانوا ينصحونها بالامتنثال لأمر المحكمة، خشية ألا يسمح لها بمغادرة مصر إذا عادت إليها، فى وقت كان أفراد الأسرة المالكة - وهى فى مقدمتهم - يتعرضون فيه لحملة إعلامية مكثفة لتبرير قرار إعلان الجمهورية، ولإجراءات إدارية، ومضايقات قانونية، وصلت إلى حد قيام مصلحة الضرائب بمقاضاتها هى وابنتيها «فوزية» و«فتحية» لإلزامهن بدفع ضريبة كسب العمل عن مخصصاتهن الملكية بين عامى ١٩٣٩ و١٩٥٠، رغم وجود نص قانونى صريح يقضى بإعفاء هذه المخصصات من جميع أنواع الضرائب. ولعل «الملكة نازلى» كانت قد أيقنت آنذاك أن جذورها بمصر قد انقطعت نهائياً، وأن تغريبتها عنها التي بدأتها باختيارها عام ١٩٤٦، سوف تمتد إلى نهاية العمر، فقد ضاع العرش، وضاعت الأسرة، وضاع قبلهما كل ما كان بينها وبين أبنائها من عواطف وذكرىات، وتبدد الجميع بين المنافى، ولم تعد مصر بالنسبة لها، إلا بلدا ضاع فيه شبابها فى ظل زوج غيور متسلط، وضاعت كهولتها فى ظل ابن عاق مستهتر.

ومع أن إصرار الملكة «نازلى» على عدم المثول أمام المحكمة قد أضعف من موقفها القانونى، إلا أن محاميها الدكتور «زهير جرانة» قد استبسل فى الدفاع عنها، انطلاقاً من أن قرار «مجلس البلاط» بالحجر عليها هو قرار سياسى، صدر - من دون مبررات قانونية - لإرضاء الملك السابق. ودلل

فى بعض الشركات فى مقدمتها «شركة سعيدة للطيران» و«شركة البلاستيك الأهلية» فضلاً عن أموال سائلة بالبنوك. أما القسم الأعظم منها -وهو الأراضي الزراعية- فكان قد تقلص إلى مائتى فدان لكل منهما بعد صدور قانون تحديد ملكية الأرض الزراعية، إذ استولى الإصلاح الزراعى على كل مازاد على هذا القدر من أراضيها. ورفض الاعتراف بحق «رفيق» -الابن الأول لفتحية ورياض- فى الحصول على خمسين فداناً إضافية، طبقاً للقانون الذى كان يجيز للخاصين لأحكامه الحق بالتصرف بالبيع لأولادهم؛ بما لا يجاوز مائة فدان أخرى. وبرر ذلك بأن «مجلس البلاط» قد قضى ببطالان زواج والديه، مما يبطل كل ما يترتب على هذا الزواج من آثار شرعية، ومن بينها الاعتراف بنسب الابن، أوبحقه فى وراثة أمه.

قبل أن تقوم الثورة بعام، كان «يشاي أفندى غالى» يفكر جدياً فى الهجرة إلى حيث يقيم إلى جوار ابنه الوحيد،

ليتخلص من الجوالكاوسى الذى أحاط به فى أعقاب الضجة التى أثارها الإعلان عن زواج الابن بالبرنسييسة «فتحية»، والحصار الذى حال بينه وبين الاتصال به.. ومالبث هذا التفكير أن أثار نزاعاً حاداً بينه وبين أولاد «طه أبوغدير» أحد المزارعين بقرية «دير تاسا» حول فدانين من الأرض كانوا يستأجرونهما منه. وكان الفدانان فى الأصل ملكاً لوالدهما الذى اضطر -فى

قرار الحجر، انطلاقاً من أن هذا القرار قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه، فلا يجب رفعه إلا بظهور أدلة جديدة على تغير الحالة. وقال: إن بنات السيدة «نازلى صبرى» لا يعرفن شيئاً عن تصرفاتها المالية، ولا يمكن القول بأن حالتها الآن تختلف عما كانت عليه عند صدور القرار.

أما محامى السيدة «فوزية أحمد فؤاد» -القيمة على والدتها- فقد ذكر أنه لا يستطيع الخروج عن الحدود التى رسمتها له موكلته. وأنها قد طلبت إليه تفويض الأمر للمحكمة. ومع أنه لم ينضم صراحة إلى النيابة فى المطالبة باستمرار الحجر على الملكة الوالدة، إلا أنه قدم دعماً قوياً لوجهة نظرها، حين قال: إن موكلته لا تستطيع أن تقطع برأى معين فى مدى تغير حالة والدتها، نظراً لغيابها عن مصر منذ عام ١٩٤٦، ولذلك تترك الأمر للمحكمة لتحقيق بنفسها من أن الطلب يستند إلى مبررات جديدة، وتخرج بالنتيجة التى تراها.

وكان منطقياً وقد رفضت الملكة «نازلى» المثول بين يدى المحكمة لتجرى ذلك التحقيق، رغم علمها بأن المحكمة قد استبعدت شهادات الأطباء الأمريكيين لعدم معرفتها بهم، وعدم استماعها مباشرة إلى شهاداتهم، فضلاً عن اختلاف آراء بناتها فى طلب رفع الحجر واعترافهن جميعاً بأنهن لا يعلمن شيئاً عن حالتها الراهنة، أن تستند المحكمة إلى ذلك كله، فترفض -فى ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٥٣- طلب رفع الحجر الذى تقدمت به السيدة «نازلى هانم صبرى»، وتقرر استمرار ابنتها «فوزية» فى القوامة عليها وإدارة ممتلكاتها، وممتلكات شقيقاتها «فتحية».

وكانت هذه الممتلكات قد تقلصت إلى عدد من العقارات وأسهم وسندات

١٩٣٨: الأميرة فوزية بعد إعلان خطبتها لولى عهد إيران



بداية الثلاثينيات وأثناء الأزمة الاقتصادية العالمية - إلى رهنهما إلى أحد أفراد عائلة «تمام»، ضماناً لقرض مالى كان قد حصل عليه منه. ولكنهما مع ذلك ظلّا فى حيازته بصفته مستأجرا لا مالكا. وعندما عجز عن سداد القرض، انتقلت ملكية الفدانين إلى «عائلة تمام»، التى مالبت أن باعتها - عام ١٩٣٥ - إلى «بشاي أفندى غالى» فسجلها باسم ابنه الوحيد «رياض» وكان آنذاك طالباً بالمدرسة التوفيقية الثانوية.. ولم يغير ذلك من علاقة «طه أبوغدير» بالأرض إذ ظل يحوزها بصفته مستأجراً.

لكن المشاكل بدأت تطل برأسها مع بداية عام ١٩٥١، حين فكر «بشاي أفندى» فى تصفية ممتلكاته ليستطيع مغادرة البلاد، بعد أن سدّ الحصار الملكى أمامه سبل الاتصال بابنه. فطلب من أولاد «طه أبوغدير» الثلاثة - «عبد الرازق» و«محمد» و«سعد» ترك الأرض حتى يستطيع أن يبيعها وهى خالية من المستأجرين، فإذا بهم يرفضون، ثم يتشاجرون ويهددون، وعندما رفع أمرهم إلى القضاء لدّوا فى الخصومة، وطعنوا ببطلان عقد البيع الذى انتقلت إليه بمقتضاها ملكية الفدانين. استناداً إلى أنه لم يكن من حق «أولاد تمام» بيعها له. ولما كانوا - رغم فقرهم - من ذوى القوة والبأس، فقد احتاط «بشاي أفندى» لنفسه، فعين خفيرين خصوصيين لحمايته، وزود كلا منهما ببندقية آلية، وأخذاً يصاحبانه فى كل تنقلاته بين «أسيوط» و«دير تاسا». وشجع المناخ الذى أعقب تنازل الملك «فاروق» عن العرش أولاد «أبوغدير» على مواصلة الخصومة، فأمطروا مجلس قيادة الثورة بسلسلة من الشكاوى الكيدية ضد الطاغية «بشاي أفندى» - والد «رياض

غالى» وصهر الأسرة المالكة - الذى يحاول طردهم من أرضهم، وهى كل ماتملكه وتعيش عليه أسرته التى يزيد عددها على عشرين شخصاً، بينما تقدم هوبشكاوى مضادة يقول فيها: إنه يخشى على حياته بسبب النزاع بينه وبينهم على الأرض.

وجاء اليوم الذى يثس فيه «أولاد أبوغدير» من أن يصدق القضاء مزاعمهم، فقرروا تنفيذ تهديداتهم، وحسم النزاع بالرصاص. ولم يكن ذلك عسيراً عليهم، إذ تعود «بشاي أفندى غالى» أن يغادر مع أسرته منزلهم فى أسيوط عصر كل يوم سبت ليمضى عطلة نهاية الأسبوع بقريته «دير تاسا». وهكذا كمن له «أولاد أبوغدير» - عصر يوم السبت ٣ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٣ - بالقرب من «مجموعة قناطر بويط» حيث كان محتماً على السيارة أن تقلل من سرعتها لتستطيع عبور تلك المجموعة من القناطر المتجاورة. وما إن فعلت حتى ظهروا أمامها فجأة واعترضوا طريقها، وقبل أن يتحرك الخفيران للدفاع عن سيدهما، كان «عبد الرازق أبوغدير» قد أطلق عليه رصاصة استقرت فى رأسه فمات فى الحال، بينما كان شقيقاه يطلقان النيران بغزارة فى الهواء، لإرهاب بقية ركاب السيارة التى كانت تقل - فضلاً عن القتل - زوجته «جليلة مينا وهبة» وخادمتها وطباخ الأسرة. وفتح الخفيران نيران بندقيتهما الآليتين، وغادر أحدهما السيارة ليطارده المهاجمين الثلاثة الذين انسحبوا ليختفوا داخل الزراعات، ولكن بعد أن استطاع أحد الخفيرين إصابة أصغرهم - «سعد أبوغدير» - إصابة بالغة فى وجهه.

١٩٥٠: رياض غالى يستعد لسماع اسطوانة موسيقية فى ذروة الأزمة





١٩٥٠: رياض غالى

ومع أن مثل هذا الحادث لم يكن نادر الحدوث فى الصعيد، حيث يحسم السلاح عادة كثيراً من المنازعات المشابهة، إلا أن أصداء التهديد بالانتقام من أسرة «غالى» بل ومن الأقباط عمومًا، بسبب إغواء أحدهم لأميرة مسلمة وزواجه منها، لم تكن قد غادرت الذاكرة بعد. كما أن القتلة الثلاثة كانوا ينتمون إلى أسرة «أبوغدير» التى كانت تضم من بين أفرادها «فهمى أبوغدير» المحامى، وعضو مجلس الإرشاد العام لجماعة الإخوان المسلمين حلفاء العهد الجديد، مما أثار الظن بأن دوافع القتل دينية وبأن المسلمين المتعصبين، قد نفذوا - بعد أكثر من عامين - تهديداتهم ودفعوا أفراداً من أسرة أحد قادة «الإخوان المسلمين» للانتقام من «رياض غالى» فى شخص أبيه.

وأسرعت الحكومة تحاول تطويق آثار الجريمة قبل أن تتحول من نزاع حول فدانين من الأرض، إلى فتنة بين عنصرى الأمة، فمنعت نشر الخبر بالصحف، ثم عدلت عن ذلك وأباحت نشره دون إبراز أو توسع. وحرصت على أن تؤكد اهتمامها بالبحث عن الجناة، فاتصل «سليمان حافظ» - نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية - باللواء «محمود الباجورى» وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام، الذى كان يقوم برحلة تفتيشية بالصعيد، وطلب إليه التوجه إلى «دير تاسا» للإشراف على سير التحقيق فى مقتل «بشائ أفندى»، ولم يكتف بذلك، بل وأوفد اللواء «محمد عثمان خليل» مدير الأمن العام، إلى أسيوط، لكى يثير اهتمام السلطات المحلية بالحادث، ويوافيه أولاً بأول بمسار التحقيق، ويسهم فى تطويق كل آثاره المحتملة.

وقبضت سلطات الأمن على اثنين من أولاد «طه أبوغدير». وفرضت

حراسة مكثفة على منزل «بشائ أفندى» خشية أن يحاول شقيقهما الثالث - الذى كان لا يزال هارباً - معاودة الهجوم عليه لقتل والده رياض غالى. وشنت حملات تفتيش واسعة على القرى المجاورة، انتهت بالقبض على «سعيد أبوغدير» فى قرية «الطلحات» المجاورة، فأُنكر - كشقيقه - صلته بالحادث، لكنه لم يستطع أن يعطّل سبب إصابته تعليلاً مقبولاً. ومع أن أهالى المنطقة يحجمون عادة عن الإدلاء بشهادتهم فى مثل هذا النوع من الحوادث، إلا أن سلطات التحقيق استطاعت ببعض الحزم، أن تحصل على شهود رؤية دعموا بأقوالهم شهادة الخفيرين وأسرة القتيل ضد أولاد «أبوغدير». ووصل الاهتمام السياسى بمحاصرة كل آثار طائفية محتملة لحادث مصرع «بشائ أفندى غالى» إلى ذروته، حين أرسل اللواء «محمد نجيب» - رئيس مجلس قيادة الثورة - برقية مواساة إلى أسرة الفقيد، فور وقوع الحادث، أكد لهم فيها اهتمامه بالإشراف على التحقيق بنفسه، وبالعمل على القبض على الجناة لتأخذ العدالة مجراها، وكلف عنه اللواء «عبد الخالق كامل» - قائد المنطقة العسكرية الجنوبية - لينوب عنه فى تقديم العزاء إلى الأسرة. وفضلاً عن ذلك فقد أرسل برقية عزاء إلى «رياض غالى» فى «لوس أنجلوس»، أكد له فيها أن الحكومة جادة فى البحث عن الجناة وتقديمهم إلى المحاكمة.

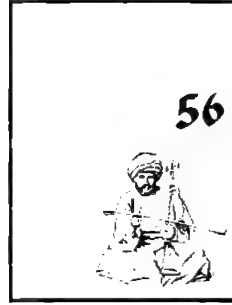
وكما يحدث كثيراً، فقد حل الزمن مشكلة الفدانين اللذين فقد «بشائ أفندى غالى» حياته فى الدفاع عن ملكية ابنه لهما. كما حل مشكلة رفع الحجر عن الملكة «نازلى». وأنهى النزاع القضائى بين ورثة «الملك فؤاد»

والحكومة حول حقهم فى منقولات القصور الملكية.

ففى ٨ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٣، أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بـ «استرداد أموال الشعب من أسرة محمد على» وذلك «بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة، وكذلك «مصادرة الأموال والممتلكات التى أكت عنهم إلى غيرهم سواء عن طريق المصاهرة أو القرابة، مع ترتيب معاش لمن يستحقونه منهم. وبذلك لم يعد للملكة «نازلى» أو للأميرة «فتحية» ممتلكات لتطالبها بحق التصرف فيها. ولم يعد لقرار الحجز على تصرف الملكة فى أموالها أثر عملى. ولم يعد حصول ورثة «الملك فؤاد» على أنصبتهم الشرعية فى منقولات القصور الملكية يستدعى عناء التقاضى، وأن لـ «رياض غالى» أن يدفع جانباً من ثمن طموحه المجنون الذى صور له أنه سيرتفع - بمصاهرة الأسرة المالكة - إلى قمة الهرم الاجتماعى، وأن يعانى بعض مفارقات التاريخ، وبعض هزله وجنونه، فبينما رفضت كل الهيئات الحكومية الاعتراف بزواجه من الأميرة «فتحية»، باعتباره زواجاً باطلاً بحكم «مجلس البلاط»، ورفضت هيئة الإصلاح الزراعى الاعتراف بحق ابنهما «رفيق» فى الحصول على الفدادين الخمسين، كانت اللجنة العليا لشئون الأموال المصادرة، هى الهيئة الوحيدة التى اعترفت به، فاعتبرت «رياض» من أصحاب الأسرة المالكة، ووضعت اسمه ضمن قائمة تضم ٤٠٧ من أفراد «أسرة محمد على»، تقرر مصادرة ممتلكاتهم. فاستولت على كل ما كان مودعاً باسمه بالبنوك، وعلى الأرض التى ورثها عن أبيه، وعلى الفدانين اللذين ضاعت حياة

أبيه بسببهما. وظلت والدته تحاول لعدة سنوات، رفع المصادرة عما ورثه عن أبيه، إلى أن نجحت فى استنقاذ بعضها، فصفت كل ممتلكاتها فى مصر، وغادرتها مع ما تبقى من أفراد الأسرة، لتقيم إلى جوار ابنها وأحفادها فى «لوس أنجلوس».

وبقرار
مصادرة
أموال أسرة
«محمد على» -
بعد تنازل
«فاروق» عن
العرش وإعلان
الجمهورية -
تشنت أفراد



الأسرة المالكة بين عواصم الدنيا. أما أسوأهم حظاً، فقد ظل لسبب أو لآخر، يقيم فى مصر، حيث أحاطت بهم مشاعر كراهية تختلط فيها الرغبة فى الانتقام بالاسترابة السياسية، وبشيء من القسوة التى يصعب اكتشاف مبرراتها، أو إيقاف جموحها - وربما انحطاطها - فى فترات التحول التاريخى. ولأن كثيرين ممن تعرضوا أو تعرضت أسرهم - بشكل مباشر أو غير مباشر - لامتهان الكرامة واستذلال الإنسانية على يد أفراد من الأسرة المالكة أو أتباعهم، كانوا قد أصبحوا من أصحاب الكلمة والنفوذ فى العهد الجديد، فقد كان محتماً أن يسدد من ظل مقيماً فى مصر الجمهورية من بقايا الأسرة المالكة، حساب التاريخ عن جرائم الأسرة فى حق الوطن والشعب، بصرف النظر عن مدى مسئوليتهم الشخصية عنها، ولم يكن أحد فى مصر كلها فى تلك السنوات - وبطبيعة الظروف - مستعداً لكى ينصف أحداً

الملكة فريدة تحمل اصغر بناتها الأميرة فادية التى كان شك الملك فاروق فى نسيتها إليه وراء تصعيد الخلافات بينهما





واحدة من أواخر الصور الجماعية التي التقطت في مصر لأمراء ونبلاء الأسرة المالكة وهم يغادرون قصر عابدين بعد أن قيدوا أسماءهم في سجل التشريعات يتقدمهم الأمراء «محمد علي توفيق» و«يوسف كمال» و«عمر طوسون»

من أفراد الأسرة الأحياء، أو يعترف للأموال بفضل، وكان - للحقيقة - كثير.

ولعل المعاملة التي لقيتها الملكة «فريدة» - الزوجة الأولى للملك «فاروق»، تكفى للدلالة على جلافة الزمن التي لا تقع مسئوليتها على أحد بذاته، إذ هي بعض قسوة التاريخ. فمع أن «فريدة» لم تكن مسئولة عما ارتكبه «فاروق»، ومع أنها كانت تتمتع باحترام بالغ بين المصريين جميعهم، باعتبارها من ضحاياه، ومع أنه كان قد طلقها قبل أربع سنوات من تنازله عن العرش، فإن ذلك كله لم يشفع لها في معاملة كريمة، أو حتى إنسانية بعد الثورة، إذ نازعتها إدارة الأموال الصادرة، في ملكيتها لأحد القصور التي كان «فاروق» قد تنازل لها عنه بعد طلاقها

منه، لأن الإجراءات القانونية للتنازل له تكن قد تمت بعد حتى تنازله عن العرش، وعندما صودرت ممتلكات بقية أفراد أسرة «محمد علي»، شملت هذه المصادرة كل أموالها وجواهره وحساباتها في البنوك المصرية، ولد يبق لها سوى حق الإقامة - دور الملكية - في قصر بشارع الهرم، كان عليها أن تقيم فيه، وتنفق على خدمتها ومرافقه، وعلى نفسها من مأكول وملبس وانتقالات من مرتب شهري لا يزيد على ثمانين جنيهًا، مما اضطره إلى الاكتفاء بخادمة واحدة، تطوعت للإقامة معها وخدمتها بلا مقابل إلا قوتها. كانت - كما قالت للدكتور «لويس عوض» عندما قابلته في باريس عام ١٩٧٥ - تسخن لها الماء على وأبور الجاز لتستحم، إذ لم تكن تملك ثمن



الأمير سعيد طوسون

وعقارات وأوقاف، فضلاً عما يملكونه منها في تركيا ذاتها، ومن بينهم بنات الخديو «عباس حلمى الثانى» الذى فقد عرشه عند إعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤، وأحفاد الأمير «محمد عبد الحليم» بن «محمد على الكبير»، الذى هاجر من مصر خشية أن يقتله ابن أخيه «الخديو إسماعيل» ليحول بينه وبين المطالبة بالعرش الذى كان قد استصدر من السلطان العثمانى فرماناً بنقله إلى أبنائه.

وكانت الأميرة «فوقية» - كبرى بنات الملك فؤاد من زوجته الأولى «شويكار» - هى التى أسست المستوطنة الملكية بسويسرا، إذ انتقلت إليها بعد حياة عاطفية قلقة ومليئة بالعواصف. بدأت حين هربت من زوجها «محمود فخرى باشا» - سفير مصر فى باريس - مع أفق دولى من أصل روسى اسمه «صامويل جولدشتاين» لتقيم فى لشبونة، وبعد قليل نشبت بينهما خلافات حادة، بعد أن استولى «جولدشتاين» على مجوهراتها، وطلبت إليها السلطات البرتغالية مغادرة أراضيها، لأن اسم «رفيق» صاحبة السمو الملكى، من بين الأسماء المدرجة فى القائمة السوداء باعتبارها من محترفى النصب على بنات العائلات العريقة، فرحلت معه إلى أن استقرت بهما الإقامة فى مدينة «لوزان» وبعد قليل تعرفت الأميرة - التى كانت قد أصبحت على مشارف الخمسين - بالكونت «الكسيس دودكس»، فقررت أن تطلق زوجها وعشيقها لتتزوج منه، بعد أن أشهر إسلامه فأصبح يعرف باسم «الكونت محمد الحيدى».

وكان الأمير «سعيد طوسون» هو عمدة المستوطنة الملكية بفرنسا، إذ كان فى طليعة أمراء الأسرة المالكة

البنوتاجاز أو السخان الكهربائى. وتعانى معها من الرعب فى بداية كل عام، حين كانت لجنة الجرد. تأتى لتجرد محتويات القصر، لكى تتحقق من أنها لم تتصرف فى شىء من الأثاث لأنه عهدة فى ذمتها، فإذا وجدت كرسيًا مكسورًا، أو مختفياً، عاملتها بفظاظة، وحقت معها بغلظة. وقد ظلت لمدة عشر سنوات محرومة من رؤية بناتها الثلاث، اللواتى كن بصحبة أبيهن الملك فى منفاه، وحين أذنت لها الحكومة بالسفر، اشترطت عليها ألا تقابل زوجها السابق، بينما أصر «فاروق»، على ألا يسمح لها برؤية بناتها إلا إذا سافرت إليه حيث كان يقيم فى إيطاليا.

أما الذين أسعدهم حظهم من أفراد الأسرة المالكة، وتمكنوا بأساليب شتى من مغادرة مصر، فقد كانوا يلقون بمراسيهم فى إحدى المدن أو البلاد التى سبقهم إليها آخرون من أفراد الأسرة، فأنشأوا بها مستوطنات ملكية صغيرة ومستقرة، يتبادل أفرادها التعزى عن الغربية بذكريات المجد الضائع والزمن السعيد، فيستقبلون القادمين الجدد بحثاً عن عزاء، ويمدونهم بما يحتاجه الغريب من معونة، إلى أن يستقر على خطته المستقبلية، التى لم تكن تعد بكثير من السعادة.

وكانت أقدم تلك المستوطنات الملكية وأكثرها استقراراً، فى «تركيا» - مسقط رأس الأسرة المالكة - حيث كان يقيم منذ زمن طويل عشرات من أبناء وأحفاد ولادة سلاطين وخديويى الأسرة السابقين، ممن غادر أبائهم مصر بعد أن فقدوا العرش، أو فقدوا حقهم فى أن يجلسوا عليه، ليعيشوا فى موطنهم الأصيل على ريع ما يملكونه على ضفاف النيل من أراض زراعية

الملكة فريدة كما كانت تبدو فى أواخر العمر



مع ابنه «أحمد فؤاد» وبناته الثلاث من «الملكة فريدة». وأصدقائه الثلاثة الذين حرص على أن يصطحبهم معه عندما تنازل عن العرش، «بيترو» الحلاق ومساعدته «جارو» ومدرب الكلاب «كافاتس».

أما الملكة «نازلى» وابنتها «فتحية» وزوجها «رياض غالى» وأول أبنائهما «رفيق» فكانوا لا يزالون يقيمون فى «بيفرلى هيلز» بضواحي «لوس أنجلوس».

وكان كثيرون يظنون أن صداقة الأميرة «فائزة» الحميمة، بأحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الشبان، هى سبب عزوفها عن اللهاق بزوجه «محمد على رءوف» الذى كان قد غادر مصر إلى مسقط رأسه فى تركيا. بل وأشيع أن الأميرة ستطلب الطلاق منه، لتتزوج من صديقها عضو مجلس القيادة. ولم يكن أحد يعرف آنذاك، أن الأميرة الشقية، كانت تخطط لاستغلال هذه الصداقة فى تهريب أموالها من مصر!

وكان اسم الصاغ (الرائد) «صلاح سالم» قد لمع كالشهاب فى سماء مصر، خلال الشهور القليلة التى تلت تنازل الملك «فاروق» عن العرش فى ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٥٢، فأصبح أكثر أعضاء مجلس قيادة الثورة جماهيرية، وأكثرهم اجتذاباً للأضواء وإثارة للضجيج. وكان من حسن حظه أنه كلف فى الأيام الأولى لحكم الثورة، بأن يكون ضابط اتصال بين مجلس القيادة، وبين زعماء الأحزاب السودانية الذين توافدوا على مصر لاستكشاف الوضع فى أعقاب سقوط النظام القديم، ثم أصبح - بعد ذلك - المسئول عن العلاقات المصرية السودانية، ذات الأهمية القصوى فى

الذين شدوا الرحال إليها، حتى قبل أن تقوم الثورة، فاشترى قصرًا فى «دوفيل» وآخر فى «باريس»، ثم لحق به بعد شهور من الثورة، آخرون من أفراد الأسرة المالكة كان على رأسهم الأمير «محمد على إبراهيم»، وزوجته «هان زاده» والأمير «عمرو إبراهيم» وزوجته «هبة الله»، ثم «إلهامى حسين باشا» آخر أزواج الأميرة «شويكار».

وكان كثيرون منهم قد نجحوا بطرق شتى فى تهريب أموالهم من مصر، سواء فى أواخر عهد الملك «فاروق» - الذى بدأ هونفسه فى تهريب أمواله إلى الخارج على نطاق واسع منذ عام ١٩٤٨ - أو خلال شهور الانتقال التى أعقبت استيلاء الضباط الأحرار على السلطة، وسبقت تشديد قبضتهم عليها، فاستثمروها فى شراء الأسهم والسندات فى شركات أوروبية وأمريكية، مكنتهم من أن يعيشوا حياة رعدة، ومكنت بعضهم من إعالة الذين حالت ظروفهم دون الخروج من مصر، بما يكفيهم ليعيشوا حياة كريمة، لكن رياح الإسراف والبذخ سرعان ما زهبت بمعظم ما هربوه، وخاصة أن معظمهم كانوا ممن يتقنون إنفاق المال، وإن كانوا لا يعرفون كيف يعملون للحصول على المزيد منه.

وفضلاً عن مستوطنة لوزان السويسرية - حيث كانت تقيم الأميرة «فوقية»، مع زوجها الكونت «محمد الحديدى» - فقد توزع أبناء وبنات الملك «فؤاد» بين القاهرة وإيطاليا وأمريكا. ظلت الأميرتان «فوزية» و«فائقة» تقيمان فى مصر مع زوجيهما «إسماعيل شيرين» و«فؤاد صادق».

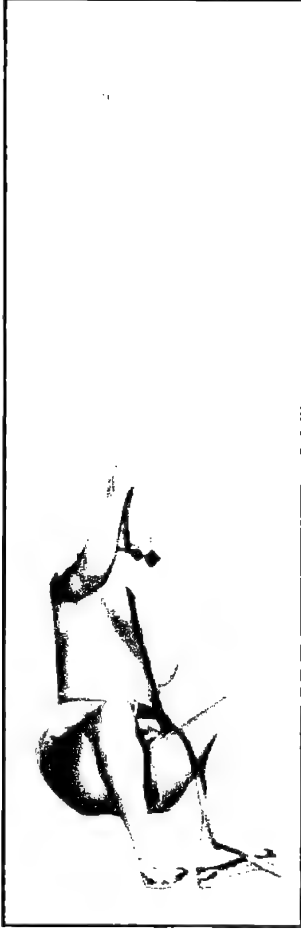
واختار الملك «فاروق» أن يقيم فى إيطاليا، واستأجر فيلا فى إحدى ضواحي العاصمة الإيطالية أقام فيها



١٩٣٧: الأميرة فوقية كبرى بنات الملك فؤاد من زوجته الأولى الأميرة «شويكار»



محمود فخرى باشا



الصاغ (الرائد) صلاح سالم.. في أشهر الصور الفوتوغرافية التي التقطت له حين إلى جنوب السودان، ورقص مع قبائله، وتنقل بين أشجار الغابات بالطريقة التي كانت شائعة عن طرزان

بدور المتحدث الرسمي باسم مجلس قيادة الثورة، حيث أثبت موهبته المتألقة في الدعاية والإعلام، وتميز بأسلوب خاص في شن حملات الهجوم الدعائية الخاطفة ضد الخصوم السياسيين، لكن الرصيد الذي حققته له تلك الحملات الساحقة، أضاف كثيرين إلى قائمة أعدائه. كما أن هذه الطبيعة الانفعالية ذاتها سرعان ما قادتته إلى سلسلة من الأخطاء المتوالية، مكنت هؤلاء الأعداء منه، فانطفأ بسرعة كما لمع بسرعة، بعد ثلاث سنوات فقط من الجلوس على القمة.

وكان على رأس تلك الأخطاء الصداقة الحميمة التي ربطت بينه وبين الأميرة «فائزة» وذاعت أنبأؤها، ضمن حملة تشهير متبادلة بين الصاغ «صلاح سالم»، ومنافسيه على مكانته من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وغيرهم ممن طالهم لسانه اللاذع الذي لم يكن يخلو من سلاطة. إلا أن ذلك لا يعنى أن القصة مفتعلة من الأساس، رغم ما قد يكون المشهورون به قد أضافوا إليها من مبالغات، ما لبثت أن جعلتها وقوداً لحملة إثارة داخل تنظيم الضباط الأحرار بسلاح المدفعية - الذي كان «صلاح سالم» أحد ممثليه في مجلس قيادة الثورة - أسفرت عن أول صدام بين التنظيم الذي قام بالثورة، وأعضاء مجلس القيادة.

ومع أن علاقة عاطفية بين شقيقة الملك المعزول الذي كانت الصحف لاتزال تندد بفساده، وبين الضابط الذي ينظر إليه باعتباره الرجل الثاني في قيادة الثورة، كانت كفيلة بإثارة الضجة، إلا أن أحداً لم يتنبه إليها في بدايتها في مناخ الفرحة الغامرة بانتصار الثورة. ولا يمكن تبرئة

ذلك الحين، فأضفى على طريقة معالجته لها الكثير من حيويته الدافقة، كشاب تائر لم يتجاوز عمره آنذاك الثانية والثلاثين، ولفت أنظار الرأي العام برحلاته المتوالية إلى السودان، وتحديه لسلطة الحاكم العام - وكان بريطانياً - وبحرب التصريحات المتبادلة بينه وبين المسؤولين البريطانيين والصحف الاستعمارية التي تعوّدت أن تطلق عليه اسم «الصاغ الراقص»، في محاولة للتهوين من شأنه بعد الشعبية الجارفة التي حققها حين فاجأ الجميع، وحطم التقاليد الدبلوماسية، ورقص مع قبائل «الدنجا» - إحدى قبائل جنوب السودان - إحدى رقصاتهم التقليدية وهي «رقصة الحرب».

وما لبث اسمه أن برز من بين العدد القليل من أعضاء مجلس القيادة الذين يفوضهم المجلس في القيام، نيابة عنه ببعض المهام الحساسة، فشارك في عضوية الوفدين الرسميين اللذين مثلا مصر في مفاوضاتها مع بريطانيا بشأن السودان، وقاعدة قناة السويس، وأصبح له ثقل خاص في خريطة السلطة الجديدة، حتى ظن كثيرون أنه الرجل الثاني في القيادة، بعد اللواء «محمد نجيب»، إذ كان صاحب هذه المرتبة وهو البكباشي «جمال عبد الناصر» لا يظهر كثيراً على خشبة المسرح.

والحقيقة أن «صلاح سالم» كان مسلحاً بكل خصائص الشخصية الاستعراضية الراقبة في، والقادرة على القيادة فهو يتمتع بحضور طاغ وبقدرة متميزة على الخطابة، وفضلاً عن أن طبيعته الانفعالية الفائرة كانت تضيف على خطبه المرتجلة تأثيراً بالغاً ومصداقية كبيرة، فقد رشحته للقيام

الأميرة «فائزة» عن مسئولية السعى إلى إنشاء هذه العلاقة وتنميتها. صحيح أن «صلاح سالم» كان شخصية عاطفية انفعالية، وكان تياها آنذاك بالتغيير المفاجئ في وضعه الاجتماعي ومكانته على خريطة السلطة الجديدة فضلا عن أنه - ككثيرين من العسكريين الشباب - كان ينظر إلى المغامرات العاطفية باعتبارها من تقاليد المحاربين من فرسان العصور الوسطى، إلا أن محاذيره على هذه العلاقة، كانت أكثر من محاذير البرنسيصة الشقية، التي كان شائعا عنها منذ زمن طويل؛ أنها شابة شديدة التحرر لا تهتم بالفوارق الطبقة إذا ما تعلق الأمر بهوى القلوب. وكانت الثورة قد أدركت الأميرة «فائزة»، بينما كانت تعود هي وزوجها وفريق من أصدقائهما فجر يوم ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ من إحدى مغامراتها لصيد الجمبرى، في منطقة الرملة البيضاء بضواحي الإسكندرية حيث تضىء الكائنات البحرية عمق البحر المظلم، لكنهم لم يتنبهوا لفرط نشوتهم، لدلالة التحركات التي كانت تقوم بها القطع البحرية العسكرية في تلك الليلة التي كانت فاصلا بين زمانهم وزمان غيرهم. وعندما استيقظوا من النوم كانت الأوضاع في مصر بدأت تتغير بإيقاع سريع، مالبث أن انتهى بتنازل الملك عن العرش ومغادرته البلاد.

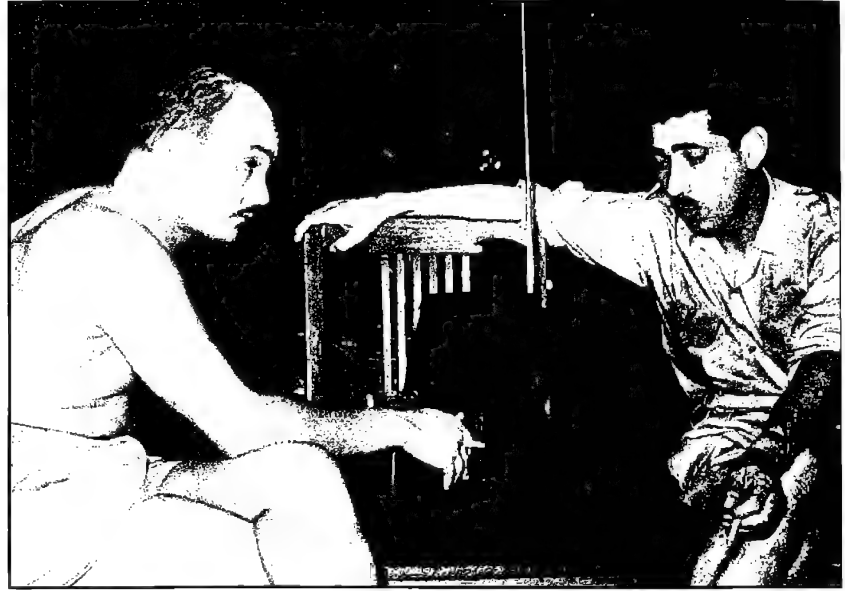
وعلى عكس ما فعلته شقيقتها



١٩٥١: فؤاد بك صادق زوج الأميرة فائزة وإسماعيل بك شيرين زوج الأميرة فوزية أثناء مشاهدتهما لإحدى مباريات كرة القدم

«فائزة» التي كانت خارج مصر عند قيام الثورة، تتابع دورة الألعاب الأولمبية بـ «هلسنكي» مع زوجها «فؤاد صادق» فعادت بعد انتهاء رحلتها، ثم مالبثت أن استأذنت السلطات الجديدة، في مواصلة نشاطها الاجتماعي، فإن «فائزة» القلقة، الميالة للتغيير، والتي كانت أقرب شقيقتها إلى طبيعة الأم، بدأت تفكر في الخروج من مصر، التي أدركت أنها ستضيق على حريتها في أن تعيش كما تريد، فانسحبت تدريجيا من مجال الخدمة الاجتماعية، لتتجه بكل قوتها إلى النشاط في حقل العلاقات العامة، ونقلت هذا النشاط من قصر «الزهرية» إلى قصرها بالمعادي، حيث بدأت الأقاويل تنتشر عن مآدب وحفلات تقيمها الأميرة، ويشهدها حضرة الصاغ «صلاح سالم» عضو مجلس قيادة الثورة، الذي كان يوصف آنذاك بأنه ترمومتر الثورة وميزانها الحراري.

ولأن الصراع لم يكن قد احتدم بعد بين الأسرة المالكة القديمة والأسرة المالكة الجديدة، فقد نظر الجميع إلى العلاقة بين حضرة الصاغ والبرنسيصة بالتسامح الذي يليق بثوار شبان، كان السلوك السياسي والشخصي لكثيرين من قادة الثورة الفرنسية يستهويهم جميعا، ولم يكن التزمت الخلقى من صفات معظمهم الحميدة، لكن هذا التسامح اختفى، عندما أثار «صلاح سالم» بجموحه، واندفاعه، حسد كثيرين كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب فضل أكثر منه في انتصار الثورة، فمع أنه كان من بين الأوائل الذي شكلوا قيادة حركة الضباط الأحرار، إلا أنه لم يرق بأى دور فى تنفيذ عملية الاستيلاء على السلطة، إذ كان ليلتها يخدم فى «العريش» بعيدا



١٩٥٤: الصاغ (الرائد) «صلاح سالم»
(إلى اليسار) أثناء زيارة قام بها
للسودان وإلى جواره الصاغ (الرائد)
«عبد الحكيم عامر»

أعناقهم، ودخلوه على أعضاء مجلس قيادة الثورة، بعد أن توهموا أنه - بسبب تاريخه - هو صانع الثورة الأساسى .

ومنذ ذلك الحين اضطربت أوضاع سلاح المدفعية الذى كان العمل السياسى بين ضباطه، ضمن مسئوليات «صلاح سالم»؛ الذى ينتمى إليه، تنفيذاً لقرار سابق اتخذته مجلس القيادة، بأن تقوم كل مجموعة منهم، بالعمل بين ضباط السلاح الذى ينتمون إليه، لتوثيق صلتهم بالمجلس والحفاظ على تأييدهم له، إلى أن فوجئ الجميع، بحالة من عدم الرضا بين ضباط المدفعية، تزايدت بعد إقالة «رشاد مهنا» عن منصب الوصى على العرش، مما أكد الشكوك التى ساورتهم بأن هناك مخططاً للتخلص منه، لكى لا يتولى رئاسة مجلس قيادة الثورة، باعتباره أقدم أعضائه فى الرتبة العسكرية بعد اللواء «نجيب»، فبدأوا يعلنون اعتراضهم على أشخاص من يمثلونهم فى مجلس قيادة الثورة، وكما هى العادة فى مثل هذا النوع من الصراعات، فقد استدعى ضباط

عن العاصمة، فاقتصر دوره على تأمين ولاء قوات الجيش المرابطة بشبه جزيرة سيناء للثورة، وهى واحدة من العمليات الفرعية، التى لا تكبد من يقوم بها جهداً أو مخاطرة ولا تتوازى مع ما حصل عليه «صلاح سالم» من غنائم النصر .

وكان من سوء حظ «صلاح سالم» أنه غادر «العريش» مسرعاً - وبصحبه شقيقه «جمال سالم» - بعد أن وصلهما استدعاء من زملائهما أعضاء مجلس قيادة الثورة، تاركا القائم مقام (العقيد) «رشاد مهنا» الذى أدرك من استدعائهما دونه، أن الضباط الأحرار الذين كان قد انضم إليهم لبعض الوقت، ثم انقطع اتصاله بهم بعد نقله إلى «العريش»، يريدون إهدار نصيبه من الغنائم، مع أن انقطاع اتصاله بهم لم يحل دون مشاركته فى تأمين ولاء قوات سيناء، فغادر موقعه ليصل إلى القاهرة فى اليوم التالى لتنازل الملك عن العرش، حيث وجد فى انتظاره - بالمصادفة المحضة - عدداً كبيراً من ضباط سلاح المدفعية الشبان، الذين كانوا يقدرّون تاريخه الوطنى المشرف، حملوه على

المدفعية الغاضبين، الجانب النسائي من سلوك اثنين من هؤلاء الممثلين هما القائممقام «عبد المنعم أمين» والصاغ «صلاح سالم» واتخذوه موضوعا للطعن فى أهليتهما لتمثيلهم فى مجلس القيادة.

وكانت السيدة «محاسن سعودى» زوجة القائممقام (العقيد) «عبد المنعم أمين» سيدة أعمال تنتمى إلى أسرة كبيرة، كما كانت سيدة صالون على صلات واسعة بالمجتمع المخبلى المصرى قبل الثورة، وكان صالون بيتها المزدهم بالتحف فى عزيتها بـ «المرج» - إحدى ضواحي القاهرة - هوأول الأماكن التى تعرف فيها طاقم العاملين بالسفارة الأمريكية على قادة مصر الجدد. وما لبثت شخصيتها أن برزت كأحد مراكز القوى النسائية فى السلطة الثورية، وأشيع أنها تستغل منصب زوجها فى الاتصال بالوزراء وممثلى الشركات الأجنبية فى مصر، لتيسير أعمالها، وأنها تذيب - أثناء سهراتها بنادى السيارات الملكى - أسرار مداولات مجلس قيادة الثورة، لتؤكد لكل من يعنيه الأمر، مصداقية قولها بأن الجيش فى يمينها، والبوليس فى يسارها.

وكانت قصة غرام «صلاح سالم» بالأميرة «فائزة» وجها آخر للفساد الذى استفز ضباط المدفعية، ودفعهم إلى المطالبة بإجراء انتخابات بين ضباط كل سلاح من أسلحة الجيش لاختيار ممثليه فى مجلس قيادة الثورة، إذ أشيع آنذاك أن حضرة الصاغ كان متيما بالأميرة الفاتنة، التى تمسكنت حتى تمكنت، واندفعت ثم تراجعت بخطى محسوبة، كانت كفيفة بأن يزداد اندفاع حضرة الصاغ - عضو مجلس الثورة - نحوها. وهو ما رصدته

اللواء «محمد نجيب» الذى أشار فى مذكراته إلى هذه الواقعة ضمن ما سماه «فضائح ضباط القيادة» فقال: إن أحد هؤلاء الضباط قد ترك شقيقته المتواضعة، واستولى على قصر من قصور الأمراء، حتى يكون قريبا من قصر الأميرة التى خلبت لبه، وأنه كان لايتورع عن الهجوم على قصرها بعد منتصف الليل، وهوفى حالة إغماء بسبب الخمر، مما كان يضطر الأميرة للاتصال به تليفونيا عند الفجر، ليعينها على مواجهة الهجوم الثورى الذى تتعرض له.

وسواء كانت رواية «محمد نجيب» دقيقة، أم كانت مجرد تصفية لحسابه مع «صلاح سالم» الذى قاد حملة التشهير السياسى والشخصى به، ونسب إليه أنه كان ينظم سهرات خاصة تضم خلاصة أصدقائه يشربون خلالها الخمر، فإن صورة العاشق الضعيف الذى يطارد حبيبة لا تكف عن صده فيزداد بها هياما، هى الصورة الغالبة على الإشارات المحدودة التى دوت عن هذه العلاقة، فإذا صح أن «صلاح سالم» كان يندفع - كما روى عنه «محمد نجيب» - وراء رغبته فى أن يسترد جزءا مما دفعه لسنوات طويلة، فيذوق اللحم الملكى، فلا بد أن الأميرة «فائزة» كانت تملك من الخبرة ما يكفى لكى تدرك دوافعه الحقيقية، ومن الذكاء ما مكنها من أن تتخذ من تعلقه بها، وتعاليلها عليه، دليلا على أن الثورة لم تغير من العلاقة بين السيد والمسود وبين الملوك ورعاياهم.

ولعل هذه الصورة للعلاقة - بصرف النظر عن مدى انطباقها بالذقة على واقعها الحقيقى - هى التى قلبت موقف التسامح تجاهها إلى تزمتم شديد فى الحكم عليها، فقد معه «صلاح

عبد المنعم أمين... عضو مجلس قيادة الثورة





الأميرة «فوزية» في أوج فتنتها

الأجانب عليه، فيما يتعلق بالحصول على إذن بالخروج أو الدخول أو الإقامة.

ويبدو أن الزواج كان منذ البداية طائراً غير قابل للتخليق. صحيح أن العريس كان شاباً وسيماً طويل القامة يتمتع بجسم رياضي، وشارب صغير أنيق، إلا أنه كان يفتقد - فيما يبدو - للصفات التي تجذب فتاة قلقة مثل الأميرة «فائزة»، وفضلاً عن أنه كان يكبرها بأثنى عشر عاماً، فقد كان منغمساً في هواياته الكثيرة، ومن بينها السفر والانزلاق على الجليد وجمع التحف، إذ كان يعتبر نفسه خبيراً في الآثار، ثم كشف عن موهبة فذة في تخطيط البرامج غير التقليدية للتسلية، وأثبتت السنوات الطويلة التي أقامها في سويسرا وأمريكا، أنها ذات فائدة كبرى في هذا المجال، ولعله لولم يكشف عن هذه الموهبة، لما استمر زواجه بالأميرة، وخاصة أنهما لم يرزقا بأبناء، إذ سرعان ما جذبت ابتكاراته المدهشة لقتل الوقت، عشرات من النماذج البشرية الغريبة إلى بلاط الأميرة «فائزة»، ليسود الانطباع بأن الزوج لا يتدخل في حرية زوجته في اختيار أصدقائها.

ومالبثت جنسية «محمد على رءوف» التركية أن أثبتت فائدتها بعد انقلاب الأحوال في مصر، إذ كان في استطاعته باعتباره أجنبياً أن يغادر البلاد من دون أن يستطيع أحد من القادة الجدد منعه. وبهذه الصفة تقدم - بعد أسابيع قليلة من الثورة - إلى قيادة الجيش برسالة يبدى فيها رغبته في السفر إلى «استامبول» لزيارة أمه المريضة التي أرسلت تستدعيه، وهي على فراش الموت، ويطلب التحقيق معه في أية شبهات أوتهم قد تكون موجهة

سالم» مكانته وهيبته بين ضباط المدفعية، الذين شهروا بضعفه وتهافته، لكنهم ماكدوا يطرحون فكرة انتخاب ممثلي الأسلحة في مجلس القيادة، حتى توحد أعضاء المجلس جميعهم ضدهم، وقد أدركوا خطورة هذا الاقتراح على سلطتهم، فأصدروا قراراً بتحديد - إقامة القائمقام (العقيد) «رشاد مهنا»، ثم اعتقلوا ٣٥ ضابطاً من ضباط سلاح المدفعية، بدعوى أنهم يسعون لإحداث فتنة في القوات المسلحة، ويحرضون الجند على عدم الطاعة، حوكم ١١ فقط منهم أمام مجلس قيادة الثورة الذي انعقد على هيئة محكمة، حكمت عليهم بأحكام تتراوح بين الأشغال الشاقة المؤبدة والطرء من الخدمة العسكرية. ولم يقتصر أثر هذه الواقعة على رد فعلها المباشر؛ الذي تمثل في تهديد ضباط سلاح المدفعية بالإضراب، ونشوء حركة تمرد بين ضباط الأسلحة الأخرى، إذ كانت بداية التخطيط لتصفية تنظيم الضباط الأحرار الذي قام بالثورة، بتسريح أعضائه من الخدمة في القوات المسلحة، حتى لا يكون قياداً على إرادة مجلس القيادة.

وحتى ذلك الحين، كانت الأميرة «فائزة» لاتزال - منذ عام ١٩٤٥ - زوجة للوجيه التركي «محمد على رءوف» - حفيد عمته الأميرة «فاطمة إسماعيل» - وكان والده من كبار قواد الجيش التركي، لذلك أصر على الاحتفاظ بجنسيته التركية، رغم أن الملك «فاروق» اشترط عليه - عندما تقدم لخطبة شقيقته، بأن يحصل على الجنسية المصرية، وأبدى استعداده لأن يصدر قانوناً خاصاً يستثنيه من شروط الحصول عليها، فلما رفض، أصدر أمراً ملكياً بمنحه إعفاء دبلوماسياً خاصاً من تطبيق قانون

محمد على رؤوف



إليه. ولأن قيادة الثورة، لم تجد في شخصه ما يستحق عناء إثارة أزمة دبلوماسية مع تركيا، فقد أذنت له بالسفر، الذي أحيط بموجة من الشائعات يتحدث بعضها عن أنه سافر محتجاً، والآخر عن أنه سافر مجبراً، والثالث عن أنه سافر متنازلاً، وتقحم جميعها اسم حضرة الصاغ عضو مجلس الثورة، باعتبار أن الاحتجاج كان عليه، والإجبار بمعرفته والتنازل لحسابه. بل ويصل بها الخيال إلى حد الجزم بأن هناك طلاقاً يوشك أن يقع، ليعقبه زواج وشيك، بين الأسرة المالكة السابقة، والأسرة المالكة التي خلفتها على العرش. وقالت الأميرة إن زوجها سافر ليرى أمه المريضة، وقال الزوج إنه سيعود إلى مصر، لاصطحاب زوجته في رحلة إلى أوروبا في الصيف المقبل إذا تحسنت الأحوال. وأضاف في عبارات ذات مغزى: إنني أحب زوجتي، لذلك كنت أتمنى لو أنها كانت قد تزوجت شاباً مصرياً منذ وقت طويل، كما فعلت شقيقاتها الأميرات. وحين سئل: وإذا لم تتحسن الأحوال؟ قال: في هذه الحالة قد اضطر للانفصال عن الأميرة فاستريح وتستريح.

وخلال ذلك كله، كان الهمس يتصاعد عن علاقة «صلاح سالم» بالأميرة، حتى وصلت الجراءة بمجلة «روز اليوسف» إلى الحد الذي نشرت فيه خبراً يقول: «ليس صحيحاً أن الأميرة فائزة تقيم في منزلها حفلات يتردد عليها بعض المسؤولين، والصحيح أنها ستقيم حفلة في ليلة رأس السنة، ولن يدعى إليها أحد من المسؤولين».

ومع أن «صلاح سالم» لم يكن جاهلاً بما يثور حول علاقته بالأميرة

من أقاويل: فإنه كان عاجزاً فيما يبدو عن إيقاف اندفاعه نحوها، لذلك اكتفى بتجاهل الموضوع. عندما نقل إليه «حلمى سلام» - وكان صحفياً مقرباً من أعضاء مجلس القيادة آنذاك - ما يشاع عن أنه يمضى سهراته يلعب القمار في قصر الأميرة «فائزة» بالمعادي، وركز على نفى واقعة لعب القمار، قائلاً إنه لم يلعبه سوى مرة واحدة في حياته، ثم أقسم ألا يعود إليه بعد أن سرق أحد اللصوص ماريجه وما كان معه من نقود. وأعجبت القصة «حلمى سلام» فاقترح عليه أن يأذن له بنشرها، لتكون بمثابة تكذيب غير مباشر لإشاعة علاقته بالأميرة «فائزة». لكن النشر أثار مشكلة أخرى، إذ احتج المرشد العام للإخوان المسلمين لدى «عبد الناصر» على اعتراف أحد أعضاء مجلس القيادة، علناً بأنه كان يلعب القمار، واستدعى «جمال عبد الناصر» زميله الصاغ «صلاح سالم» ليسأله عن مبرر نشر هذا الاعتراف، فلم يستطع أن يواجهه بالحقيقة، أو يربط بين مانشر وما يشاع عن علاقته بالأميرة «فائزة»، وتنصل من مسئولية الموضوع، واتهم «حلمى سلام» بأنه قد اصطنعه بالكامل ونسبه إليه.

ولم يكن «عبد الناصر» ممن يؤخذون زملاءه أعضاء مجلس القيادة على سلوكهم الشخصي، خاصة في المسائل النسائية، ففضلاً عن أن نشاط الضباط في المجال النسائي كان قد اتسع؛ ليشمل علاقات عديدة بين الضباط الأحرار وبعض الفنانات، مما قد يقوده - إذا ما فتح هذا الباب - إلى مواجهة واسعة النطاق مع أنصاره، فقد كان يعتبر تنزهه هونفسه عن الدخول في مثل هذه العلاقات، واستقامة حياته

حلمى سلام





أمينة هانم مختار الشهيرة بأمينة طوغاي، ابنة الأميرة نعمة مختار، عمة الملك فاروق وزوجة فؤاد طوغاي السفير التركي في مصر في بداية الثورة

الأسرية، من عوامل قوته. لذلك لم يكن حريصاً على منح الآخرين هذه الميزة أو منعهم من السير في هذه الطريق، ومع أنه كان يعترض - كغيره - على علاقة «صلاح سالم» بالأميرة «فائزة» إلا أنه لم يوجه إليه انتقاداً بشأنها، كما أنه لم يكن - كذلك - حريصاً على تنزيهه عن الخطأ، أو تبريره له، إذ كان «صلاح سالم» آنذاك من أقوى أنصاره في مجلس الثورة. إلا أنه لم يكن - فيما يبدو - مستعداً لتحمل مسئولية سلوكه الشخصي.

وكان مما أسهم في انتشار الإشاعات أن «محمد علي رءوف» لم يكد يعود إلى مصر - في مارس (آذار) ١٩٥٣ - حتى استدعته النيابة للتحقيق معه، بتهمة مخالفة قوانين الإقامة، بعد أن تقرر عدم الاعتداد بالأمر الملكي بإعفائه من شروط إقامة الأجانب في البلاد. وهوما استرأب فيه كثيرون أكدوا أن وراءه من يضيق بعودة الزوج أو يسعى لتصعيب إقامته في البلاد؛ التي لم تستمر سوى شهور قليلة، غادر بعدها البلاد نهائياً.

وبعد قليل تبعته «الأميرة فائزة» إلى إستانبول حيث اتخذ الزوجان من قصر «مهرانا هانم» والددة الزوج قاعدة لهما ينطلقان منها في غزوات سياحية إلى اليونان وإيطاليا وفرنسا ثم يعودان إلى قاعدتهما في «إستانبول». بينما تكاثفت الشائعات بعد مغادرتهما مصر، بأنها قد عرفت من الصاغ «صلاح سالم» بقرار مصادرة أموال أسرة «محمد علي»، قبل صدوره بأسابيع، مكنتها من تهريب كل أموالها ومجوهراتها. وقيل إن حضرة الصاغ قد أوصل الأميرة الجميلة بنفسه إلى باب الطائرة ليضمن خروجها بما معها. وقيل إن الذي ساعدها على تهريب

المجوهرات، هو السفير التركي في مصر «فؤاد طوغاي». وكان متزوجاً من أمينة مختار ابنة الأميرة «نعمة مختار» عمة الملك «فاروق» - وأنه قد وضع الحقيبة الدبلوماسية لسفارته في خدمة الأميرة «فائزة»، وغيرها من أفراد الأسرة المالكة، لنقل ما يردن نقله مما غلا ثمنه وخف حمله من ثرواتهم الطائلة في مصر.

لكن مغارة الأميرة لمصر لم تمنع خصوم «صلاح سالم» من استخدام قصته معها؛ كسلاح للتشهير السياسي به، ولم يحمه من فاعلية هذا السلاح إلا التحديات المشتركة التي كانت تدفع زملاءه في مجلس الثورة للصمت على ما يثار حوله. لكن موقفهم تغير حين نشب الصراع بينهم وبينه، فعندما تمرد ضباط سلاح الفرسان يوم الجمعة ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٥٣، احتجاجاً على إقالة اللواء «محمد نجيب» فوجئ «عبد الناصر» - الذي ذهب للاجتماع بهم - بعاصفة من النقد الجارح للسلوك الشخصي لأعضاء مجلس قيادة الثورة. وخاصة ما يتعلق منه بعلاقاتهم النسائية، تصاعدت إلى ذروتها عند التعرض لعلاقة «صلاح سالم» بالأميرة «فائزة» وما أثير حول دوره في تمكينها من تهريب أموالها من مصر ومع أن «عبد الناصر» لم يستطع مجابهة الحملة إلا عندما قال للضباط الثائرين: أنا شخصياً ليس عندي مثالب. إلا أنه لم يتخذ من هجوم ضباط الفرسان مبرراً للعصف بـ «صلاح سالم»، إلا بعد ذلك التاريخ بحوالي عشرين شهراً، كانت كافية لكي تتراكم حماقات الضباط الانفعالي المندفع، الذي لم يكن يعتبر «عبد الناصر» منافساً له في قلوب الجماهير، فإذا بملف علاقته بالأميرة «فائزة» يعاد



لانا تيرنر

البتترول، الذى ساعدها فى شراء أسهم فى شركات البترول الأمريكية بلغت قيمتها ٢٣٠ ألف جنيه.

وفى ليلة رأس السنة لعام ١٩٥٣، كانت «الملكة نازلى» ضيفة الشرف فى الحفل الذى أقامه المليونير الأمريكى «ستيفن مور» فى كباريه «موكامبو» بـ «لوس أنجلوس» وتكلف حولى نصف مليون دولار، وكان من بين المدعوين إليه، عدد كبير من نجوم السينما العالمية، كانت فى مقدمتهم النجمتان «جوان كراوفورد» و«لانا تيرنر».

وحتى ذلك الحين، كان الزمن قد حل أعقد المشاكل التى واجهت زواج الأميرة «فتحية» من «رياض غالى»، فلم يعد الملك «فاروق» - بعد تنازله عن العرش - يهددهما، ولم تعد هناك مشكلة فى استمرار إقامتهما فى أمريكا، بعد أن رزق الزوجان بأول أبنائهما «رائد» عام ١٩٥٢، إذ يمنح القانون الأمريكى الأبوين الأجانب اللذين يولد ابنهما على الأرض الأمريكية حق الإقامة الدائمة.

ومالبث الزوجان أن رزقا بابنهما الثانى «رءوف» عام ١٩٥٤، ثم أصغر أبنائهما «راند» عام ١٩٥٦، وبذلك ثبت لهما حق الإقامة الدائمة فى أمريكا. وبدأ اسم «رياض غالى» يتردد باعتباره مستشارا اقتصاديا لشئون الشرق الأوسط، يقدم خدماته لبعض الشركات الأمريكية الكبرى، وخاصة شركات البترول، وقيل إن شركة «أرامكو» عرضت عليه العمل معها، والانتقال إلى الإقامة بـ «الظهران» لكنه تردد فى القبول.

والغالب أنه لم يكن فى حاجة، أو على معرفة كافية، بهذا النوع من العمل، وأنه كان منذ البداية يعد نفسه لكى يستثمر ما نجحت حماته وزوجته

فتحه، وإذا بـ «عبد الناصر» نفسه، يندد بسلوكه الشخصى أمام الضباط الأحرار، ويتندر بقصة غرامه بصاحبة السمواللى. وبعد أسابيع كان «صلاح سالم» قد استقال من كل مناصبه واختفى من خريطة مجلس القيادة.

فى «لوس أنجلوس» كانت الأوضاع المادية للفرع الأمريكى من الأسرة المالكة قد استقرت عند مستوى أكد الظنون

التي شاعت، بأن الملكة «نازلى» كانت قد نجحت بطريقة ما، وفى أوقات متعددة - بعد سفرها إلى أمريكا مباشرة، ثم بعد تنازل ابنها عن العرش - فى تهريب جانب كبير من ثروتها، وخاصة طقم مجوهراتها الثمين، وهوما أتاح لها أن تعيش بنفس المستوى الذى كانت تعيش فيه قبل مغادرتها مصر، وأن تشبع شراحتها للإنفاق وللمتعة بطيبات الحياة. ومالبثت الشواهد على أنها قد قررت الاستيطان بالمدينة الأمريكية الجميلة، أن تتالت، فقد اشترت الفيلا التى كانت قد استأجرتها فى «بيفرلى هيلز» واشترت قصرًا فخما فى جزيرة «هاواي»، وبذلك امتلكت جانبا من مؤهلات الانضمام إلى المجتمع المخبلى بالمدينة؛ الذى كان يضم مئات من أفراد الأسر المالكة السابقة، ونجوم الصناعة الأمريكيين، وارتبطت بصداقات حميمة مع كثيرين منهم، كان من بينهم أسرة «بيفرج» - التى تملك مزارع شاسعة فى ولاية «تكساس» - والمستتر «إيدبولي» ملك

58



جوان كراوفورد

by 'L.L.L. PRINCE FAROUK FUAD
Exiled King of Egypt

I would like to see a great many people who believe that I have a vast fortune in diamonds. The great misfortune of the Egyptian people is that they have lost their money and their property in the hands of the British.



They grabbed my
bank account

I told my mother 'stop this affair' She made a promise but did not keep it

By H R H PRINCE
FAROUK FUAD

أنا الملك فاروق في لندن
أنا الملك فاروق في لندن

EMPIRE NEWS, December 1952

FAROUK tells all



A crash killed
her admirer

يستطيع التصرف فيها بالبيع والشراء
والرهن.

ولابد أن الملكة «نازلي» كانت قد
بدأت تشعر آنذاك بأنها لم تعد - بحكم
السّن والأمراض - تملك الطاقة الكافية
لمتابعة مثل هذه الأمور المعقدة، فضلاً
عن أن «رياض» كان قد أصبح بحكم
الواقع رجل العائلة، بعد أن انقطعت
صلتها بمصر، ولم يتحمس ابنها الملك
المعزول للاتصال بها، كما أنها لم تجد
في نفسها حماسة لذلك.

ويقول «أمين فهميم» - وكان واحداً
من رجال السراى وقد عمل سكرتيراً
للملك «فاروق» بعد عزله عن العرش
وأقام معه في منفاه لعدة سنوات - إنه
حاول بعد خروج «فاروق» من مصر
إقناعه بأن يسعى لمصالحة أمه
وشقيقته «فتحية»، وأن يدعوها
لتعيشا معه في روما، لكن «فاروق» لم
يرحب بذلك، إذ كان يعتبر أمه سبب كل
المصائب التي حاقت به، لكن «أمين
فهميم» ظل يواصل الإلحاح على فكرته،
وعندما وجد حماسة من الأميرتين
«فريال» و«فوزية» - ابنتا «فاروق» من
الملكة «فريدة» - قرر أن يجس نبض

في تهريره من أموالهما، في البورصات
الأمريكية، ليستأنف نشاطه
الاستثماري الذي بدأ في «شارع عماد
الدين»، ولم تكن ثقته في قدرته على
ذلك أقل من ثقة الملكة «نازلي»، التي
توهمت أنه يملك مواهب استثمارية
نادرة. لكنها ظلت لعدة سنوات تشرف
بنفسها على استثماراتها في الأوراق
المالية الأمريكية، إلى أن وقعت - في
مايو (آيار) ١٩٥٣ - في مطب دفعها
إلى العدول عن إدارة أموالها بنفسها.
وكان كلب الملكة الأفغانى قد هاجم
طاهية تعمل لديها هي المسز «ليليان
سيلفونر» فتسبب في وقوعها على
الأرض وإصابتها بكسر بيدها اليمنى
تخلفت عنه عاهة مستديمة، فقاضت
الطاهية الأمريكية مخدومتها وطالبتها
بتعويض يصل إلى مائة ألف جنيه، مما
دفع الملكة إلى منح «رياض» توكيلاً عاماً
عنها بإدارة أموالها، قيل لها إنه سوف
يفيد في تخفيف قيمة التعويض الذي قد
يحكم به القضاء للطاهية، وبذلك أصبح
«رياض» أخيراً مطلق اليد في التصرف
في كل أملاك الملكة الوالدة وابنتها،

عناوين عدد جريدة «الإمبايرنيوز»
للحلقة التي تحدث فيها فاروق عن
الحوار الذي دار بينه وبين أمه عندما
ضبطها مع أحمد حسنين



«أمين فاهيم»: سكرتير فاروق في المنفى

أصف بها وقع رسالتك في نفسي، إنها أسعد مفاجأة لي منذ تركت مصر.. لقد مضت سنوات طويلة منذ خروجنا من أرض الوطن، مليئة بالمفاجآت السارة وغير السارة. ولكنه القدر. لقد عشت وأنا وأمي في قلق وخوف عندما سمعنا نبأ الانقلاب في مصر، رغم أننا كنا نتوقع حدوث شيء ما، وكنا نخشى على حياة «فاروق»، ولما سمعنا بوصوله بسلام إلى إيطاليا صلينا لله شكراً.

كم كان يسعدني لوحضر «فاروق» والجميع إلى أمريكا. إن بيتي جميل جداً. والحديقة جذابة وبها حمام سباحة، وكثير من أركانه يذكرنا بقصر عابدين وحديقته. إنني أجد الآن طهو الطعام، وأستطيع أن أعد طبقاً ممتازاً من الملوخية (على فكرة: فاروق ذواقه شهى للطعام). أقول إننا في جنة الأرض. ولكنني على استعداد للتضحية بها في سبيل جمع شملنا. فهل يا ترى سيرحب بنا «فاروق» وينسى الماضي؟ إن حبنا له لا يتغير وقد صفحت أُمي عن ظلمه لها، أرجو أن تبلغ حبي لـ «فريال» و«فوزية» وقبله كبيرة مني ومن أُمي لهما. أُمي تشكر على لفتك الحنون. أطلع إلى ردي بأسرع ما يمكن».

ويقول «أمين فاهيم»: إن «فاروق» غضب من الاقتراح لظنه أن استضافته الدائمة لأمه وشقيقته ستكلفه كثيراً. ثم عاد ووافق بعد أن ذكره «أمين فاهيم» بأن الملكة والدة تحمل معها مجوهراتها الثمينة التي لا يقل ثمنها عن مليون جنيه، إلا أن «الملكة نازلي» هي التي فقدت حماسها لاستمرار الاتصالات، ولعلها - كما يقول «أمين فاهيم» - قد أدركت بذكائها خطورة التعامل مع ابنها مالياً، فأرادت إقفال هذا الباب وأمرت بوقف الاتصالات.

الفرع الأمريكي في الأسرة، فكتب إلى الأميرة «فتحية» رسالة يقول فيها: «سمو الأميرة فتحية»

«لعلك تدهشين إذ يصلك هذا الخطاب، فهو أول رسالة تصلك من بيت أخيك الملك فاروق، والواقع أنها أول رسالة. تخرج من مسئول قريب منه، إنكما الآن تشتركان في شيء واحد هو البعد عن الوطن، وقد حرصت منذ اللحظة التي ألحقت فيها بخدمة أخيك أن أخفف عنه قسوة المنفى وآلام الغربة، وأعتقد أنني لونجحت فيما أحاول الآن من الاتصال بأعضاء الأسرة خارج مصر، ولم شمل الجميع، أكون قد أدت خدمة كبيرة لأخيك والأسرة. إننا نقيم الآن في فيلا جميلة بضواحي روما، لها حديقة كبيرة تتصل بها غابة شاعرية وتطل الدار على أفق فسيح تتضاءل أمامه جميع الآفاق.

أعتقد أن كل ما فيها قد يغريك أنت والملكة والدة بالحضور والإقامة مع أخيك وبناته والملكة «ناريمان»، فإذا كانت هذه الفكرة مقبولة يمكنك الاعتماد على في تهيئة الجوع الملك وإقناعه بها، وأود أن أكون صريحاً معك، فأقول: إنه لا يعلم بأمر هذه الرسالة، ولكنني تحدثت في شأنها مع «فريال» و«فوزية» فوجدت منهما ترحيباً كبيراً. لذلك فإنني أعتبر هذه الرسالة بمثابة «جس نبض» للملكة والدة، ولك وعلى ضوء الرد الذي أطلع إليه، يمكنني أن أتصرف بما فيه مصلحة الأسرة. أرجو أن ترفعي للملكة والدة إجلالي واحترامي، مع تحياتي لزوجك العزيز».

وردت الأميرة «فتحية» على سكرتير والدها برسالة قالت فيها:

«عزيزي أمين:

لا أكاد أجد الكلمات التي يمكنني أن

وعلى عكس ماتوحي به تلك الصورة، فقد كان الزمن قد أصبح بالفعل زمن الحضور القوي للأفندية، ولكنهم أفندية من طراز خاص: جيل الأفندية الذى كان لحماً طرياً حين اشتعلت نيران ثورة ١٩١٩، فما كاد يصل سن المراهقة حتى ثار على آبائه، إلى أن أزاحهم وتقدم ليقود، أولئك هم أنفسهم تلامذة المدارس العليا الذين اشتركوا فى مظاهرات ١٩٣٥، وهتفوا بسقوط «هور ابن الثور». جيل «رياض غالى» وزملائه فى مراحل الدراسة، الذين انشغل عنهم بالجلوس فى بار «شطورة»، فإذا بهم يفعلونها ويقلبون النظام القديم، الذى شاء سوء حظه أن يصاهره، فهوئى قبل أن يكسب منه شيئاً، إلا ضياع فرصته المشروعة فى الحصول على حقه من المكاسب، التى حصل عليها أمثاله من الأفندية فى ظل الحكم الجديد، بعد أن اشتدت حاجته إليهم لكى يدعم بهم سلطته البيروقراطية.

والحقيقة أن الزمن كان قد أصبح زمن الأفندية، الذين يضعون «الكابات العسكرية» على رؤوسهم لا هؤلاء الذين يضعون عليها «الطرابيش».

ولأن «رياض غالى» قد نظر إلى الأمر من زاوية أخرى، لأعاد تقسيم معارضة «فاروق» لزوجاه، فاعتبرها الضارة النافعة، إذ أنجته من كثير مما كان يمكن أن يتعرض له لو أنه كان فى مصر عندما قامت الثورة. والأغلب أنه كان راضياً بحياته، فعلى الرغم من كل شىء فهو لا يزال صهراً لأسرة مالكة، أو هكذا أرادت الملكة «نازلى» فكان لها ما أرادت: احتفظت لنفسها بكل ألقابها ولبلاطها بكل رسومه وتقاليده، وفرضت على الذين يتعاملون معها فى مجتمع «بيفرلى هيلز» المخملى



١٩٥٣: الملك «فاروق» بعد تنازله عن العرش يتوسط زوجته الملكة «ناريمان» وسكرتيه «أمين فهميم» صاحب المبادرة اليتيمة للجمع بين فرع الأسرة المنفى فى لوس أنجلوس وفرعها المنفى فى إيطاليا

وهكذا ألقى بها «فاروق» - للمرة الثالثة والأخيرة - بين براثن «رياض غالى»، الذى كان عليه أن يواصل دوره كواحد من أعظم كومبارس التاريخ، فيقضى على ما تبقى من حطام الأسرة المالكة.

فى تلك السنوات - خمسينيات القرن الماضى - كانت أشياء كثيرة تتغير فى أحوال الدنيا وأحوال الناس: أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإلغاء الألقاب والرتب المدنية، ومع أن القرار لم يشمل لقب «الأفندى» فقد شمله الإلغاء، لتحل محله ألقاب مثل «السيد» و«المواطن»، إذ كان التأسى بالثورة الفرنسية والثورة التركية بقيادة «مصطفى كمال أتاتورك»، من طقوس الحكم الجديد فى بداياته الأولى. ولأن حكام الزمن الجديد من رجال الجيش كانوا قد استبدلوا «الطربوش» بـ «الكاب العسكرى»، فقد اختفى لونه الأحمر الزاهى من فوق رؤوس المصريين بسرعة شديدة، ولم تعد الحاجة إليه تظهر، إلا ليضعه ممثل هزلى فوق رأسه، على سبيل السخرية من أفندية زمان، الضعفاء المسحوقين المنافقين. وبعد سنوات قليلة من الثورة، كانت الشخصية الكاريكاتيرية الشهيرة «المصرى أفندى» بطربوشه ونظارته ومسبحته، قد فقدت حضورها الذى استمر قوياً فى الرسوم الكاريكاتيرية المصرية، منذ ابتكرتها مجلة «روزاليوسف» فى نهاية العشرينيات.



رياض غالى يراقص الاميرة فتحية بعد عقد قرانهما فى سان فرانسيسكو



١٩٣٨: الملكة نازلي في سنوات التالق

الاعتراف بذلك، فاعتمدوا البروتوكول الذى وضعته، ولم يمانعوا فى تطبيقه وخاصة أنه كان يضفى لمسة أرستقراطية محببة على مجتمعاتهم التى تتكون من أناس ناجحين جداً، وأثرياء فوق الطاقة، ولكنهم يفتقدون - عادة - إلى عراقة الأصل. ومع ذلك فإن الملكة الوالدة لم تقصر فى تقديم الدلائل على أحقيتها فى الاحتفاظ باللقب، وفى التعامل على أساسه، وحرصت على أن تنافس هؤلاء الناجحين الأثرياء فيما يظنونهم مجال تميزهم، فتوسعت فى الإنفاق على مظاهر الملك وأبهته، من المآدب إلى الرحلات. ومن الهدايا والعطايا إلى الحفلات التى ينفق فيها المال بلا حساب، لتحفظ بما يمنحه لها اللقب من تفوق نسبى عليهم.

وربما كان إصرار الملكة «نازلى» على الاحتفاظ بطقوس الملك، دليلاً مؤكداً على أنها نجحت فى أن تستنقذ القسم الأعظم من ثروتها وثروة ابنتها من بين برائن قرار المصادرة، إذ زاد ثمن ما امتلكتاه من عقارات فى أمريكا خلال السنوات القليلة التالية على الثورة، على مليون ونصف مليون دولار، ولعل ذلك ما أغراها بالتوسع فى الإنفاق على مظاهر هذا الملك الوهمى، لتشبع ميلها الطبيعى القوى للحياة المرفهة الطليقة، ولعل حرصها على تلك المظاهر كان مقاومة غريزية لمحاولة نفيها عن شجرة الأسرة المالكة، التى بدأت باعتراض أفرادها على زواج «الملك فؤاد» منها، وعدم اعترافهم بعضويتها بها، ووصلت إلى ذروتها بنجاحهم فى دفع ابنها إلى تجريدها من لقبها.

ولابد أن «رياض غالى» كان سعيداً بهذا النمط من الحياة الملوكية، ولعله كان محرضاً عليه، فقد كان هذا النمط

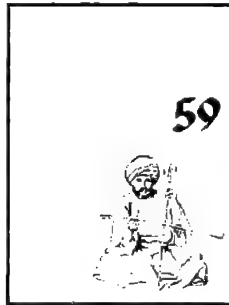
من الحياة اللذيذة، هوحلمه أوهدفه، بل لعله كان لعبته بصرف النظر عن مدى وعيه بما كان يفعله، والغالب أن المال الذى نجحت الملكة والأميرة فى إخراجه من مصر، قد بدا له كثيراً على نحو لن يؤثر فيه أى سفه. ولذلك لم يقصر هو الآخر فى الإنفاق باعتباره صهرًا لأسرة مالكة، بل ورباً للفرع الأمريكى من تلك الأسرة، ولعل هذا هو ما دفعه للتأسى بوالد زوجته الملك «فؤاد» وتسمية أبنائه الثلاثة - «رفيق» و«رائد» و«راندا» - بأسماء تبدأ بحرف «الراء» الذى يبدأ به اسمه، ليؤسس الفرع «الرائى» من أسرة «محمد على»، كما أسس حموه الفرع «الفائى» من الأسرة. بل إن هذا المزاج الملوكى قد انتقل منه إلى أبنائه، وشب معهم. وتقول الدكتورة «عفاف لطفي السيد» - أستاذ التاريخ الحديث - بجامعة كاليفورنيا بلبوس أنجلوس، إن أكبر هؤلاء الأبناء «رفيق» - وكان من تلاميذها - كان ينسى نفسه فى ورقة امتحان التاريخ وهو يجيب عن سؤال حول «محمد على» ويكتب: وقد بنى جدى القناطر الخيرية وحفر ترعة المحمودية وفعل كذا. وكذا. ولعل الأميرة «فتحية» كانت أقل الجميع توتراً وأكثرهم سعادة، إذ كانت - غالباً - أكثرهم اتساقاً مع نفسها، والغالب أن القدر الذى تمتعت به من نعيم الحياة الملكية كان أقل من أن يفسد فطرتها. فقد غادرت جوالقصور لتعيش كالسائحة، بينما كانت تمر بمرحلة حرجة من عمرها تنتقل من الطفولة إلى المراهقة، وفى هذه المرحلة التى تتبلور فيها عواطف الإنسان نحو الكون، اجتذبها نمط الحياة الأمريكية بتحرره وبساطته. ومع أنها كانت - من حيث الشكل - امرأة رقيقة التكوين، إلا أنها أثبتت فيما بعد قدرة



«رياض» يتوسط «نازلي» و«فتحية»

أبيها بأنها أتقنت التدريب على طهو «الملوخية» أمور لا تخلو من دلالة. ولاشك أنها سعدت في السنوات الأولى من الزواج، وأن «رياض غالى» قد سعد به هو الآخر، إذ بدا وكأن كلا منهما قد عثر على ما يريد. فاستقرت الأميرة في أحضان الرجل الذي أحبته، وأصبح هو عضواً في أسرة مالكة حتى لو كانت سابقة. وكان منطقياً أن تهدأ - بالزواج - العواطف التي كانت ثائرة في سنوات الحب واللهفة، لكن القوى النفسية الاحتياطية التي استدعاها كل منهما ليتحدى بها العاصفة، ظلت نشطة لسنوات، حرص كلاهما خلالها، على أن يساهم في إنجاح زواجهما واستقراره، وفي إشهاد الجميع على ذلك، ليسعدا الأصدقاء ويخزيا الشامتين.

وكان مما شمله التعبير في تلك السنوات، نهايات الأفلام العربية التي لم تعد تختم وقائعها بزفاف



فائقة على مواجهة مصاعب الحياة، دلت على أنها - بفضل يتمها المبكر - قد نجت من الآثار الضارة لسياسة أبيها التربوية، ولأنها كانت أصغر الأبناء والبنات، فقد كانت فجيعتها فيما فقدته من متع الحياة الملكية أقل من فجيعة الآخرين، إذ لم تكن قد تمتعت بعد بالكثير منها، وفضلاً عن أنها قد وجدت في أسرتها الصغيرة عزاء كافياً، فإن ما كانت قد تعودت عليه من تلك المتع، ظل لسنوات متوافراً في القصر الصغير الذي كانت تقيم فيه مع زوجها وأبنائهما وأمها في «بيفرلي هيلز».

وربما كان إدراك «فتحية»، بأن الاحتفاظ بالطقوس الملكية كفيل بأن يسعد أمها، ويقلل من إحساسها بالخسارة التي لحقت بها، هو سبب عدم معارضتها للإنفاق الواسع على تلك الطقوس، إذ كانت تعتبر نفسها مسئولة عن تلك الخسائر، ثم إن تلك الطقوس كانت ولاشك تسعد زوجها «رياض»، أما هي نفسها فقد أثبتت أنها أكثر ميلاً إلى حياة أسرية أقل احتفاءً بالمظاهر.

وبعد عامين من الزواج، كان «رياض غالى» يفخر - في حديث أدلى به لـ «جميل عارف» مندوب مجلة «المصور» - بأن زوجته ربة بيت من الدرجة الأولى، وأنها تعنى بشئون البيت كله، ولا يعاونها في مهمتها غير خادم واحد، تتقاضى أربعين دولاراً أسبوعياً، وتعمل ست ساعات فقط في اليوم، وتنصرف لتتولى - آتى - أى «فتحية» - جميع شئون البيت. ورغم ما قد يكون في هذا القول من مبالغة، إلا أن إعلان «فتحية» المتكرر - إبان الأزمة - عزمها على أن تكون زوجة صالحة، ترعى زوجها وتطهوله طعامه وترفو ثيابه، وحرصها على أن تبشر سكرتير

هو ما حدث: تحولت قصة الحب التي تحدثت العادات والتقاليد وطرحت نمطا متحررا من العلاقة بين الرجل والمرأة، يقوم على حرية الاختيار، إلى فيلم تعظ نهايته البنات من الخروج على طاعة أسرهن، وتحذرهن من السير في طريق قلوبهن المفروش بالدم وبالدموع.

لكن ذلك لا يعنى أن «رياض» كان بريئا تماما من مسئولية دفع الأمور إلى ما انتهت إليه، إذ كان شغفه بالحياة المرفهة الطليقة منذ البداية غلابا، بل إن ولعه الشديد بهذا النمط من الحياة كان من بين مبررات توجه عواطفه بقوة نحو البرنسياسة «فتحية»، بحيث يصعب - فى حالته - الفصل بين الحب ذاته وبين الإطار الاجتماعى الذى أحاط به. ومع أن العواصف التى هبت على الزواج، كانت قد أحدثت شروخا عميقة فى ذلك الإطار، فخاب سريعا أمل «رياض» فى أن يعدل الملك «فاروق» عن معارضته للزواج، ويقبل عضويته فى الأسرة المالكة. ثم لم يعد لهذا العدول قيمة، بعد أن أصبح ملكا سابقا ولم تعد هناك أسرة مالكة، إلا أن «رياض» وجد ما يعزّيه عن تلك الخيبة المبكرة لأحلامه، حين حصل - عام ١٩٥٦ - على توكيل عام من الملكة الوالدة والأميرة «فتحية» للتصرف باسميهما فى كل ما يتصل بشئونهما المالية، فى أعقاب قضية التعويض التى أقامتتها الطاهية الأمريكية، فرفع هذا من مكانته فى مجتمع «بيفرلى هيلز». ورغم ما أصاب الإطار الفخم - الذى لم يكن ممكنا أن يعيش الحب دونه - من شروخ الزمن، وضمد الجروح التى أصابت آماله بالخيبة.

ولاشك أن منصب القائد العام للفرع الأمريكى من الأسرة المالكة

الفتاة الجميلة إلى الشاب الجميل، بل أصبحت تبدو بها بهذا الزفاف، لتسخر من التناقض بين الحلم والواقع وبين الحبيبة والزوجة، وهو ما فعله - كما قال «أحمد بهجت» - كاتب إنجليزى ساخر بدأ قصة «روميوجولييت»، من حيث انتهى «شكسبير». وبعد ثلاث سنوات من زواج الحبيين، كان «روميو» يطبق العمى ولا يطبق النظر لوجه «جولييت» وكانت جولييت لا تكف عن التحسر على حظها المائل: انخفضت حرارة القبلات التى كانت ترتعش من سخونتها النجوم إلى ما تحت الصفر. واصطدمت أحلام الحب بواقع الزواج فأصابتها الرضوض، وبدلا من كلمات الغزل الهامسة، ارتفعت أصوات الشجار، حتى شرع الحبيبان - كما حدث فى المسرحية الأصلية - فى الانتحار، ولكن لأنهما تزوجا، وليس لأن العقبات حالت دون زواجهما كما ظن «شكسبير».

ومع أن كل التطورات التالية، قد توحى بأن «رياض» كان منذ البداية وغدا تقليديا ممن تكرر ظهورهم فى أفلام ذلك الزمان، ليستلب بوسامته وأناقته وإتقانه لصناعة الغرام، لبّ الفتاة الجميلة البريئة ابنة العائلة الكبيرة، فتراهن عليه بعمرها، ولا تعرف أنه مجرم محترف من أصحاب السوابق إلا عندما تكتشف - فجأة - أنه استغل ثققتها فيه، ولهفتها عليه، ليجردها من ثروتها، إلا أنه يصعب الحكم - فى ضوء تلك التطورات ذاتها - بأن «رياض» لم يكن يحب «فتحية»، أو أنه كان يخطط منذ البداية لكى تكون قصة «البرنسياسة والأفندى» تكرارا لعشرات الأفلام التى قام بدور الوغد فيها ممثلون كبار مثل «فريد شوقي» و«محمود المليجى»، ولكن ذلك



الأميرة «فائزة» فى لوس أنجلوس التى أمضت بها السنوات الأخيرة من عمرها، وماتت ودفنت بها فى يونيو ١٩٩٤ عن سبعين عاما. ويقول «مصطفى أمين» إنها عندما كانت فتاة صغيرة، طلبت أن تتعلم الفروسية، فانتدب القصر ضابطا شابا فى الحرس الملكى، هو «نجم الدين شاهين» - ابن د. محمد شاهين طبيب الأسرة المالكة - لتعليمها ذلك، فوقعته فى غرامه، وطلبت أن تتزوجه، ولكن الملك «فاروق» رفض، وأمر بإعادة الضابط إلى عمله بالجيش، ويمنعه من دخول القصر، مما دفعها إلى رفض كثيرين من الأمراء الذين تقدموا للزواج منها، إلى أن قبلت أخيرا الزواج من «محمد على رءوف» الذى لم تكن تحبه..

وبعد هروبها من مصر - فى أعقاب الثورة - أودعت مجوهراتها فى خزانة مشتركة، مع زوجها، حمل كل منهما مفتاحا لها، لتكتشف ذات يوم أنه استولى عليها وهرب بها.. فعانت أوقاتا صعبة واضطرت للعمل فى محل تجارى إلى أن تزوجت من مليونير أمريكى كبيرها بعشرين عاما، واعتنقت المسيحية، لكنها - بسبب إسرافها - عادت لتعانى من الفقر مما اضطرها للسفر إلى «لوس أنجلوس» لتعيش مع أمها وشقيقاتها «فتحية»..



الملكة نازلي ذهبت سنوات الشباب ولم
تبقى إلا التعاسة

ولأن الخمر - لأمثاله - مفتاح الفرج، فقد أصبح يشرب كل ليلة ليهرب من تعاسته، وبدأ يرهن ممتلكات الملكة والأميرة، ويقترض بضمانها الألوف من الدولارات، لعلها تنجح في إنقاذ استثماراته من الخسائر المتوالية، وفي سد نفقات الحياة الأرستقراطية الذي كان أحرص الجميع على ألا تنطفئ من حوله هالاتها. لكن سوء الحظ أبى أن يغادره، لأنه لم يعترف أبدا بأنه هو نفسه سوء الحظ الذي يلازمه، ولم يقر بعدم صلاحيته لكي يكون مستثمرا، وككل طفل عنيد، مضى في الطريق إلى الكارثة بكل ثبات: يضارب فيخسر، فيقامر ويسكر حتى أصبح لا يفيق من الخمر إلا لكي يتابع أنباء الخسارة.

وكانت سبع سنوات قد مرت على التوكيل الذي حصل به الأفندي على حق إدارة ثروة الملكة والأميرة، حين تنبهتا إلى ما يجري، ولعل ما حدث للأميرة «فايزة» في تلك السنة، كان هو الذي دعاهما إلى مراجعة أعمال الأفندي الوكيل.

فخلال تلك السنوات كانت «فائزة» تقيم في «باريس» مع زوجها «محمد على رءوف»، وكانت قد أعطته توكيلا مماثلا بالتصرف في أموالها، إلى أن اكتشفت فجأة أنه قد بددها، ولم تجد ما تفعله إلا تطليق نفسها منه، إذ كانت عصمتها بيدها، وعاشت عدة شهور بباريس رأت خلالها وجه الزمن الجهم، ولما كانت - بعد ثلاثين عاما من حياة القصور - خالية من كل الصفات التي تعينها على معاركة الحياة، فقد فعلت ما تفعله كل ربة منزل يغدر بها زوجها ويتركها وحيدة، وعادت إلى منزل أسرتها في «بيفرلي هيلز»، لتكتشف أمها وشقيقتها أن المحذور الذي وقع لها، قد حاق بهما، وأن «رياض غالى»

المصرية، كان إطارا مناسباً لكي يحتفظ الحب ببعض دفئه، حتى لو كان إطارا مذهبا وليس ذهبيا. وفضلا عن أنه جاء اعترافا رسميا بانتمائه إلى الأسرة المالكة، فقد أعطاه الفرصة التي كان في حاجة ماسة إليها، لكي يدل على جدارته بهذا الانتماء؛ الذي كان شديد الفخر به في أعماقه، ولكي يتوازن أمام زوجته التي كان شديد الإحساس بعدم تكافئه معها، حتى لو لم تبد هي نفسها ما يشير إلى ذلك، فيثبت لها، ولنفسه وللجميع، أنه ليس مجرد الشاب الجميل الذي كان يعمل في خدمة والدتها، والذي اعتبر شقيقها زواجه منها وصمة في جبين العائلة العلوية، لعدم تكافئه معها اجتماعيا بل ودينيا، وأنه يتمتع بمواهب أخرى غير موهبة وضع الخطط لقتل وقت الفراغ.

ولأن «رياض غالى» كان قد نشأ طفلا وحيدا مدلا لا يصبر على ما يريد، فقد كان يفتقد للحد الأدنى من الصفات التي تكفل له النجاح في الميدان الذي اختاره؛ ليثبت فيه جدارته، ويدلل به على تكافئه مع زوجته، رغم كل أوهامه التي تغذت على حقيقة: أن الحياة كانت دلتته حتى ذلك الحين وأعطته كل ما يريد، فاندفع يضارب في البورصات الأمريكية بمنطق المقامر الذي لا يردعه ما خسره، ولا يكفيه ما ربحه. وكانت المقامرة حول المائدة الخضراء داء قديما تعلمه من جولات شبابه في «بار شطورة»، وأقبل عليه في سنوات السياحة برفقة الأسرة المالكة. أما الآن فقد أصبحت حاجة مادية لتعويض خسائر المقامرة في البورصات، وحاجة نفسية لتعويض رعبه الشديد من الرسوب في امتحان الكفاءة الملكية. لكنه خسر في المجالين، وعاند حظه ككل طفل مدلل لا يرضى بغير ما يشتهي.

ترصد الزمن الوغد لأحلام العمر، فتكشفت عن خديعة ألفت به من فوق قمة جبلها لتترك حطام إنسان، لاهم له إلا أن يصحوليسكر ويتشاجر، ثم يعود لينام هرباً من الفشل الذى يطالعه كل صباح فى المرأة.

لا ملام الآن على الشامتين إذا ما أضافوا أسماء دائنيه وأرقام خسائره إلى حيثيات قرار «مجلس البلاط»؛ الذى قضى بعدم كفايته للزواج من ابنة ملك وشقيقة ملك وحفيدة ملك. أما الذى يضنى القلب حقاً، فهو خيبة الأمل التى كانت تستكن عند نقطة التيه من عيون «أتى» الجميلة، ولابد أنها الآن تعض بنان الندم، لأنها راهنت بكل شىء عليه، فرهن كل ما كانت تملكه. بل وأصبحت هى وأمها العجوز وشقيقتها التعيسة الحظ رهائن بين يديه. ثلاث نساء وحيدات، كالأشجار الشائخة التى خانها الزمان فانقطعت جذورها، وذهبت سنوات الرئى والفرح والمشى بين النجوم. انطفأت أضواء المجد، واختفت نظرات الإجلال والإكبار. ولم يعد أحد ينحنى احتراماً أمام قامة الملكة الشامخة بعد أن أحنثها الأيام. والمأساة أنهم كن لا يستطعن إلا أن يكن كما كن. وليس فى سوق العمل الأمريكية - على اتساعها وتنوع فرصها - وظيفة شاغرة للملكة سابقة وأميرتين سابقتين! انقلب الشاب الدمث الوديع إلى رجل شرس قادر على القسوة، عندما رأى إصرارهن على أن يسجلن عليه الفشل، ويؤكدن الحكم بعدم أهليته لهن. من الآن فصاعداً لاحب ولا غرام ولا إجلال ولا احترام. بل غدر الزمان وقسوة التاريخ وتقلب الأيام. فلتلزم كل منكن حدها، وتحترم نفسها، وتقبل بما يقضى به الكومبارس الذى كان راضياً بعبوديته لكن، فأبستم إلا أن

قد رهن القليل الذى يقيمان فيها فى «لوس أنجلوس»، والبيت الذى يملكانه فى جزر «هاواي» مقابل ٢٠٠ ألف دولار لكل منهما، مع أنهما يساويان الضعف، ورهن مجوهرات الملكة «نازلى» مقابل قرض لم يزد على ٣٠٠ ألف دولار، مع أنها تساوى ثلاثة أضعاف قيمة الرهن الذى لم يبدد خسائره، بل تبدد وأضيف إلى ديونه، التى أخذت فوائدها تتراكم حتى بلغت مائة ألف دولار فى السنة، وهو عاجز عن أن يفعل شيئاً.

كانت خيبة الآمال التى يتجرعها خمراً كل لحظة، قد دمرت الشباب الجميل؛ الذى كان قبل خمسة عشر عاماً ممتلئاً بالحيوية والثقة فى المستقبل، لكنه - فى خبال السكر - أبى أن يعترف بالفشل، أو يقبل بالهزيمة، أو يعن لحقيقة أنه خال من كل المواهب التى تجعله كفئاً لزوجته الجميلة، ابنة الملك وحفيدة الملك وشقيقة الملك، وحاول فى البداية أن يتنصل عن مسئوليته عما جرى، وأن يعلق فأس المسئولية عنه فى رقبة إسراف الملكة والأميرة على أبهة الملك الوهمى. فلما لم يجد فى ذلك فائدة، حاول إقناعهما بأن تعطياه فرصة أخيرة لكى يسترد خسارته ويثبت كفاءته. ولكنهما - فى ضوء - ماجرى للأميرة «فائزة» - رفضتا بإصرار الخائف على ما تبقى له من غطاء يواجه به تقلبات الزمن، فاشتد الخلاف بينهما وبينه، واحتد صوته الذى لم تسمعه إلا وهو خافت النبرة حنون القرار. ولم يعد «رياض أفندى» - كما كان فى الزمن القديم الجميل - المريد الذى يمشى وراء قطب الأقطاب لكى يسعد نفسه، ويسر قلبه، بإبداء مظاهر عبوديته للجمال وللجلال. ضاع الجلال وذبل الجمال،



١٩٣٧: الأميرة فتحية وهى فى السابعة من عمرها



فبراير (شباط) ١٩٦٥: الأميرة «فتحية»
بعد مغادرتها المحكمة أثناء نظر القضية
التي أقامتها تطلب فيها الانفصال
الجسدى عن زوجها، وكانت أيامها فى
الثلاثين من عمرها، لكن آثار الزمن
أضافت إلى ملامحها عشر سنوات على
الأقل

بهما، مع أن خسارتهن كانت - بالقطع -
أفدح من خسارته، ولكنه كان قد اندمج
فى الدور وذاق حلاوة الحياة الملكية
التي لم يكن يطمح إليها حتى فى أكثر
أحلام صباه جنونا، فعز عليه أن يعود
من حيث جاء. وتحول دون أن يشعر
إلى وغد حقيقى، وتصرف مع الملكة
العجوز التي كانت قد جاوزت عامها
السبعين والأميرتين الكسيرتين بنذالة
تاريخية، وبطريقة يخجل منها كل
الأوغاد الذين تقمص «فريد شوقى»
و«محمود المليجى» أدوارهم.

وهكذا جاء الوقت الذى طرد فيه
«رياض» الملكة الوالدة والأميرتين
وأبنائهن الثلاثة من بيتهم المرهون فى
«بيفرلى هيلز»، وأقام به وحده عاجزاً
حتى عن استئجار خادم يعد له طعامه
أو ينظف له البيت الكبير؛ الذى علت
الأتربة كل شىء فيه، وامتلات أنحاؤه
بزجاجات الخمر الفارغة التى أصبح
يشربها فى منزله، بعد أن ضاقت
موارده عن نفقات احتسائها فى الأماكن
العامة. وانتقلت الملكة والأميرتان
والأولاد للإقامة بمنزل الأسرة فى
جزيرة «هاوى» وكان مرهونا هو
الآخر. لكن مواردهن ما لبثت أن ضاقت
عن نفقات الإقامة فيه فعدن مرة أخرى
إلى «لوس أنجلوس».

تشردت أرملة حضرة صاحب
الجلالة الملك المعظم فؤاد الأول،
وصاحبتا السمواللى شقيقتا حضرة
صاحب الجلالة الملك المعظم «فاروق
الأول». ضاقت الكرة الأرضية التى كن
- قبل خمسة عشر عاما فقط - يملكن
على سطحها قصوراً ويخوتا
واستراحات وتفاتيش زراعية، تسد
عين الشمس عن مكان يتسع لهن
جميعاً، ويستر أجسادهن من عيون
المتلصصين، فتوزعن بين بيوت

ترفعوه إلى قمة الجبل، وأنتن تعلمن أن
وقوعكن من فوق القمة أصبح وشيكاً
فدققتن عنقه مع أعناقكن، وحملتوه
همكن فوق همء. ثم ما هذه «الفائزة»
التي جاءت لتضيف هى الأخرى همها
إلى همك. وما ذنبك لكى تتحمل
مسئولية إطعامها وأنت تنوء بنفقات
إعاشة أولادك الثلاثة وزوجتك
وحماكتك، ولماذا لا تعود من حيث أتت
لتطارد طلبقها النصاب لعلها تستنقذ
بعضاً من ثروتها، فتفرج بعض ما
يحيط بنا من كروب، أو على الأقل
تكفينا مئونتها. أما الآن فاسمعوا يا
أولاد الكلب الذى كان ملكاً، وأحفاد
الكلب الذى كان خديوياً: انقضى
زمانكن وانقضى زمانى. لم تعدن
ملكات ولا أميرات. لا أريد نظرات تعال
ولا كلمات احتجاج فما بى يكفينى
ويزيد. وأقسم بمن شاءت مقاديره أن
ترتفع هامتى إلى النجوم، ثم تنحنى
تحت مطارق الزمن، لأدخلن التاريخ
بعمل لم يسبق له مثيل، فأضربكن يا
ست «نازلى» يابنت سى «عبد الرحيم».
وأنت ياست «فائزة» يابنت سى «فؤاد»
لأول مرة فى حياتكما. لأنكما دليل
فشلى وبرهان خيبتى. لكل منكما
عندى مصروف شخصى لا يزيد على
عشرين دولاراً فى الشهر. ولا
تسألاننى عن شىء بعد ذلك وإلا
فعدنى من الصفعات والركلات
واللكمات التى ذقتماها، ما أنا حريص
على أن أضيفه إلى أمجاد العمر
التعيس.

خلال السنوات التالية، تكشف
الحلم عن كابوس مخيف. وبدا وكأن
«رياض غالى» قد أصبح إنساناً آخر،
بحيث لم يعد هو نفسه يعرف نفسه.
كان إحساسه بالخسارة والفقد أكثر
مرارة من إحساس الملكة والأميرتين



بهيجة هانم محب

المحسنين الذين خفقت قلوبهم رحمة لعزیز قوم ذل : لجأت الملكة «نازلى» إلى أسرة يهودية مصرية من الأسر المعروفة التى هاجرت إلى أمريكا بعد الثورة، فأوتها وحنّت على شيخوختها واستضافتها لمدة تزيد على عام. وأخذت «فتحية» أولادها الثلاثة - «رفيق» و«رائد» و«رانية» - وأقامت ما يقرب من عام عند السيدة «عايدة تكلّا» - وهى مصرية كانت تقيم فى المدينة ذاتها منذ سنوات طويلة. ووجدت «فائزة» من يحن على غربتها من الأصدقاء.

ولعل صفعات «رياض غالى» الطائشة على وجه الملكة العجوز، هى التى جعلت «فتحية» تحسم أمرها معه. فقد كانت شديدة الحب لأمها والالتصاق بها، ثم إنها كانت تقدر منذ البداية حجم التضحية التى قامت بها الأم من أجلها. ومع أن ما كان يجمعها به - فضلاً عن الأولاد الثلاثة - كانت عاطفة حب حقيقية من النوع الذى يستحيل أن تتلاشى كل آثاره من القلب، فقد ملكت الجرأة والقدرة على أن تتقدم - فى فبراير (شباط) ١٩٦٥ - إلى المحكمة لتطلب الانفصال الجسدى عنه، تمهيدا لطلب الطلاق. وقالت فى تقرير طلبها: إن زوجها يقسو عليها بدنيا وعقليا، وطلبت تقرير نفقة شهرية لها ولأولادها قدرها ٢١٤٠ دولارا. ومع أن «رياض» عارض بقوة فى الطلب، إلا أنها تمسكت بموقفها، وأبت أن تتزحزح عنه، فأثبتت أنها - على عكس ماتصور الجميع - ذات إرادة قوية. ومع أنها كانت قد تيقنت أن «رياض» الذى أحبته قد مات، وكان هذا ما شجعها على طلب الانفصال، إلا أنها أجلت اتخاذ الإجراءات القانونية للطلاق إلى ظرف أكثر ملاءمة، إذ كان عليها أن

تعمل لكى تدبر مأوى يضم أسرتها المشردة فى بيوت المحسنين. ومع أنها لم تجد عملا لائقا، إذ لم تكن قد درست فى جامعة، أو تعلمت شيئا غير اللغات التى تعلمتها خلال طفولتها، إلا أنها لم تتردد فى الالتحاق بأى عمل تحصل منه على أجر يعينها على إعالة أسرتها، التى تطوحت بشجاعة لكى تتحمل مسئوليتها، كان من بينها تنظيف بعض المحلات التجارية فى المساء. وبعد عام من العمل الشاق استطاعت أن تستأجر شقة متواضعة فى الحى الشعبى بمدينة «لوس أنجلوس»، انتقلت للإقامة بها هى وأبنائها وشقيقتها وأمها. ومالبثت الأوضاع أن تحسنت قليلا، إذ ظهرت الأميرة «أشرف بهلوى» - شقيقة شاه إيران «محمد رضا بهلوى» - وكان لا يزال يجلس على عرشه - لتمديد المعونة إلى الملكة «نازلى» حماة شقيقها السابقة، وجدة ابنته «شاهيناز» فاستطاعت الأسرة أن تنتقل للإقامة فى فيلا متوسطة بـ «سانت مونيكا». ومع أن الحى الجديد، كان أقل أرسقراطية من منزلهن القديم بـ «بيقرلى هيلز»، إلا أنه كان أكثر فخامة من شقتهن المتواضعة بـ «شارع باريس» التى غادرنها، ليقيم فيها «رياض غالى» مع والدته، تمهيدا لبيع بيت «بيقرلى هيلز» بناء على طلب الدائنين. وفى تلك السنة - ١٩٧٤ - استجابت الملكة «نازلى» لنصائح مستشاريها القانونيين: الذين لفتوا نظرها إلى العواقب الوخيمة لعدم التوصل إلى تسوية نهائية بينها وبين الدائنين، فتقدمت تطلب باختيارها إشهار إفلاسها، وتضع نفسها تحت رحمة المحكمة، فتبيع ممتلكاتها المرهونة، وتسدد حقوق الدائنين، لعلها تنقذ ما



أحمد فراج طابع:

دبلوماسي مصري حصل على ليسانس الحقوق من جامعة فؤاد الأول (القاهرة) عام ١٩٢٦. عمل في قنصلية مصر في القدس ثم في مفوضيتها في برلين، وفي اليابان وبلغاريا. رأس في عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣ مكتب المعتقلين من رعايا دول المحور بوزارة الخارجية المصرية، وانتقل منه إلى مفوضية أنقرة. ثم أصبح قنصلاً عاماً في مارسيليا فقنصلاً عاماً في القدس، ثم مديراً لمكتب مصر الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة قبل أن يصبح وزيراً للخارجية في بداية عهد الثورة

بأنه قد يكون تلقى تعليمات من رؤسائه بعدم معاونتها. وبعد شهور أخرى عادت إليه السيدة «بهيجة محب» لتقول له بأنها تلقت من الملكة وابنتها خطاباً بأنهما في أشد الحاجة إلى تلك الشهادة، وإلا ذهباً ضحية احتيال «رياض غالى»، وأنهما ترجوان مساعدته بأية وسيلة، فاصطحبها إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة، حيث كتب أمام أحد موظفيها إقراراً يقول «أشهد أنا أحمد فراج طابع بصفتي قنصلاً عاماً لمصر في مارسيليا ووزيراً سابقاً للخارجية المصرية، أن السيد «رياض غالى» كان يعمل أميناً لحفوظات القنصلية في عامي ١٩٤٥، ١٩٤٦، وكان جملة عندما كنت قنصلاً عاماً لها، وحينما مايتقاضاه شهرياً ٢٧ جنيهاً مصرياً فقط. وكان أصغر العاملين بالقنصلية درجة».

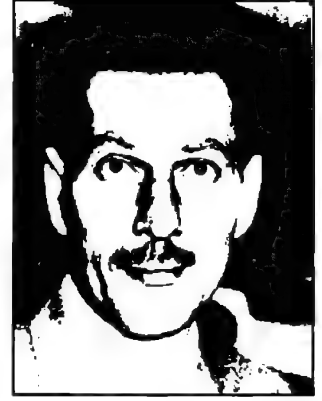
ومع أن «فراج طابع» يستنتج من رسالة شكر كتبتها له الأميرة «فتحية»، أن شهادته قد أنقذتها هي وأمها من آخر شركاء «رياض غالى»، إلا أن الملكة اضطرت إلى الإقرار بجانب مما زعمه، بعد أن لفتت المحكمة نظرها إلى أن هناك ضرراً محققاً سوف يلحق بالطرفين إذا لم يتراضيا، لأن تمسكها باستبعاده يعطيه الحق في المقاضاة والاستئناف بما يؤجل تصفية التركة سنوات وسنوات، وبالتالي يكسب مزيداً من الفوائد عليها فلا يتبقى لأحد منهما شئ، بل ربما تجاوزت الخصوم الأصول. وقبلت الملكة - وهي راغمة - أن تقتسم مع «رياض» مايفيض بعد التصفية بنسبة ٤٠٪ له.. و ٦٠٪ لها ولابنتها «فتحية».

في تلك السنة ١٩٧٥ - كان الكابوس الذي استمر أكثر من عشر سنوات قد أوشك أخيراً على الرحيل.

يمكن إنقاذه، وتخرج من التصفية بما يعينها على مواجهة الحياة، قبل أن تفوت الفرصة، وتتراكم فوائد الديون، فتتجاوز ثمن الممتلكات المرهونة.

لكن «رياض غالى» الذي كان لا يزال يتوهم أن في استطاعته تعويم السفينة الغارقة، واسترداد احترام وثقة الملوك الذين أدخلوه جنتهم ثم طردوه منها، أصر على المعارضة في التصفية، وتقدم إلى المحكمة مطالباً بتحديد نصيبه فيها بصفته شريكاً في ملكية العقارات والمجوهرات المرهونة - وليس مجرد وكيل عن الملكة كما زعمت - وبالتالي فهو شريك في الديون وشريك في الفائض بعد التصفية. وعندما سألته المحكمة عن مصدر المال الذي دخل به شريكاً مع الملكة، قال: إنه كان ينفق عليها وعلى ابنتها أثناء إقامتهن في أوروبا في صيف ١٩٤٦، وما بعده وأنه دخل بما تراكم له من ديون عليهن شريكاً معهن.

وطعنت الملكة أمام المحكمة على هذا الادعاء قائلة: إن «رياض» كان موظفاً صغيراً عندما التحق بخدمتها أثناء إقامتها في أوروبا. فطلبت المحكمة منها إثبات ذلك. فكتبت إلى وصيفتها السابقة «بهيجة هانم محب» تطلب إليها أن تبذل كل مااستطيعه من جهد لكي تحصل على مستند رسمي يثبت وظيفة ومرتب «رياض غالى» في سنة ١٩٤٦، على أن تستعين في ذلك بالأستاذ «أحمد فراج طابع» الذي كان رئيساً له في ذلك التاريخ، ثم أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية المصرية في بداية الثورة. ويقول «فراج طابع» إنه أشار عليها بأن تذهب إلى وكيل وزارة الخارجية، وأوصاه بها، ومع أن الوكيل قد وعدا بإعطائها الشهادة المطلوبة، إلا أنه أخذ يتهرب منها على نحو أوحى



فبراير (شباط) ١٩٦٥: «رياض أفندي غالى» يغادر المحكمة التي نظرت قضية الانفصال الجسدى

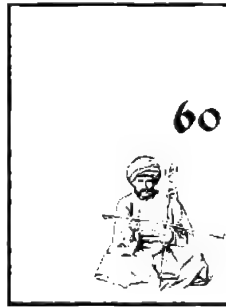
أصدرت المحكمة حكمها بتصفية الموقف المالى للملكة «نازلى». وبدأ الاستعداد لطرح ممتلكات الفرع الأمريكى من الأسرة المالكة للبيع بالمزاد العلنى. وطرح بعضها للبيع بالفعل، ولكن المزاد لم يصل إلى الثمن الأساسى الذى حدده المصفون، فقرروا إعادة المزادة عليه مرة أخرى. وكانت كل أقوال الخبراء تؤكد بأن الملكة والأميرة سوف تخرجان من التصفية برصيد يعينهما على أن يعيشا حياة كريمة، أو على الأقل معقولة، وكان كثيرون قد بدأوا يمدون يد العون إلى النساء الوحيدات فى الزمن الجهم.

أما «أتى» الجميلة.. فكانت على نحو ما سعيدة. فقد قادت سفينة أسرتها إلى بر الأمان. تخرج «رفيق» فى جامعة كاليفورنيا، وأوشك «رائد» على أن يتم دراسته، وأن الأوان لكى تعود إلى مصر.

صحيح!! ما الذى يمنع من عودتها إلى مصر؟

لم يكن تفكير الأميرة «فتحية» فى العودة إلى الوطن بعد ثلاثين عاما من الغربية، بعيدا عن التطورات السياسية

المفاجئة والمتلاحقة التى شهدتها مصر خلال النصف الأول من السبعينيات، ففى ١٥ مايو (آيار) ١٩٧١، وبعد أقل من ثمانية أشهر على وفاة «جمال عبد الناصر» - سقطت الجمهورية الثانية، ليبدأ «أنور السادات» - الذى انفرد بخلافته بعد صراع لم يطل مع بقية



الورثة - خطواته الخجول نحو العصر الليبرالى الثالث بخبرة جنرال ريفى وأوهام فرعون خائب. وما كاد ينتصر فى حرب أكتوبر (تشرين) ١٩٧٣، حتى ملك الشجاعة لكى يعلن أن الأوان قد آن لكى ينتقل الحكم من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، فانسحبت شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة، وبدأت تصفية الأوضاع الاستثنائية التى استمرت طوال عشرين عاما، وسقطت وصمة «أعداء الثورة» عن آلاف المصريين من أنصار النظام الملكى أو من أعداء الجمهورية التى سقطت، كانوا يسبحون بين المنافى، وتالت الإيماءات الرسمية تؤكد بأن مصر ترحب بعودة كل أبنائها إليها، وبأن ما فات قد مات بوفاة «جمال عبد الناصر». وكتب «إحسان عبد القدوس» - الصحفى المقرب آنذاك من «السادات» - يطالب بإنقاذ جرحى الثورة، ويشير إلى ما تعرض له كثيرون من أبناء وبنات الأسر التى خضعت للإجراءات الثورية من ضياع حطم كبرياءهم، واستنزل كرامتهم، ويطالب الوطن بأن يفتح ذراعيه لهم، وأن يحن على ماتبقى من حطامهم، وأن يكفل لهم حقهم المشروع فى أن يدفنوا فى الأرض التى ولدوا فيها.

لكن درجة الحماسة للعودة إلى أرض الوطن لم تكن واحدة بين أفراد المستوطنة الملكية المصرية بـ «لوس أنجلوس». وكان أبناء «فتحية» الثلاثة - «رفيق» و«رائد» و«رانيا» - هم أقل الجميع سعادة بالفكرة، إذ لم تكن ذاكرتهم تحتفظ بمشهد واحد من مشاهد ذلك الوطن الذى تتحمس أهمهم - وخالتهم الأميرة «فائزة» - للعودة إليه، فهم لا يعرفون لهم وطنا غير أمريكا



١٩٣٥: الأميرات الشقيقات في أيام
المجد، من اليسار «فائزة» ثم «فتحية»
ثم «فوزية» ثم «فائقة»

يمنعها من مواصلة العمل في المساء
كممرضة في أحد المستشفيات.

وعلى عكس الأبناء المشغولين
بالمستقبل لا بالماضي، وبالعلم لا
بالتذكر، كانت «فتحية» و«فائزة»
شديدتا الشوق للعودة إلى مصر، بعد
ثلاثين عاما من الغربة، حيث ذكريات
الزمان الجميل الذي عاشته تلعبان
وتضحكان وتطوفان بين السحب:
تزوران قبر والدهما «الملك فؤاد»، وقبر
شقيقهما «فاروق» الذي مات - عام
١٩٦٥ - في الغربة، وعاد جثمانه إلى
القاهرة، ليدفن - في ظلام الليل - في
قبر مجهول من قبور الأسرة، من دون
مشيعين إلا رجال الأمن، وتتعرفان
على أحوال شقيقتيهما «فوزية»
و«فائقة» اللتين ظللتا طوال تلك السنوات
تقيمان في الإسكندرية مع زوجيهما،
وتطوفان بحدائق القصور الملكية التي

لتي ولدوا على أرضها، وتعلموا في
مدارسها وجامعاتها، ولم يكن قد تبقى
هم من مصريتهم التي لم يمارسوها
بوما، سوى مظهرهم الخارجي، إذ كان
كل منهم يبدو - كما يقول الدكتور
لويس عوض «الذي التقى بهم آنذاك -
كصعدي قح لم يغادر «أسيوط» أو
سوهاج»، ومع ذلك فقد كانوا لا
يعرفون من اللغة العربية سوى كلمتين
و ثلاثا.

وكان أكبرهم «رفيق» قد أنهى
راسته للأدب الإنجليزي بجامعة
تاليفورنيا، ولا يزال يواصل عمله -
لذي بداه وهو طالب - كموظف في
حل للبقالة، بينما كان الثاني «رائد»
لى وشك أن يتم دراسته للعلوم في
جامعة ذاتها، ويجمع - كذلك - بين
دراسة والعمل في محل تجاري آخر.
ما «رانيا» فإن التحاقها بالجامعة، لم



الكولونيل «أنتم أوكشاف سيف» جد
الملكة نازلى الذى ترك الكاثوليكية
واعتنق الإسلام. ثم تركت حفيدته
الإسلام لتعتنق الكاثوليكية

لعبتا فيها وهما طفلتان، وتحولت الآن
إلى مؤسسات حكومية أو مزارات عامة،
وتبحثان عمن تبقى على قيد الحياة
ممن عرفته من رجال ونساء،
فتبادلان معهم الشكوى من غدر
الزمان وتقلب الأيام، وتتعزيان
بحزنهم عن أحزانهما. وتستقطران
الضحكة من زمن أصبح ضنينا
بالفرح.

ورغم تباعد الأزمان وتقلب الأيام
وتنأى المسافات، فقد ظل أمل العودة
إلى مصر يناوش المقيمين فى
المستوطنة الملكية بـ«لوس أنجلوس»
لذلك تمسكوا بجنسيتهم المصرية،
ورفضوا التنازل عنها، حتى عندما كان
ذلك مفيدا فى مواجهة الظروف السيئة
التي أحاطت بهم، وكان شبح الجوع
يتهدد الأسرة فى بداية السبعينيات،
حين اقترح أحد الأصدقاء الأمريكيين
على الأميرة «فتحية» أن تحصل على
الجنسية الأمريكية، لتستفيد من قانون
التأمينات الاجتماعية فى صد غوائل
الفقر عن نفسها وعن أسرتها، لكن
«فتحية» قالت له بالفرنسية وبلهجة
حاسمة: Jamais أى محال.

ولم يكن قرار العودة إلى الوطن مع
ذلك كله سهلا، ففضلا عن معارضة
الأولاد فى العودة إلى بلد لا يعرفون
فيه أحدا، ولا يستطيعون الحديث
بلغتها، فقد كان لابد من الانتظار حتى
يتم بيع الممتلكات المرهونة بالمزاد
العلنى، ثم توزيع الفائض - بعد دفع
حقوق الدائنين - بين «رياض غالى»
وبين الملكة وابنتها، طبقا للنسب التي
تراضوا عليها أمام المحكمة، لتستطيع
«فتحية» أن تضع خططها لمستقبل
الأسرة، التي كانت قيادتها قد انتهت
إليها، على ضوء ماسوف يتبقى لها من
مال. إذ كان من خطتها أن تستثمره فى

افتتاح مكتب للسياحة أو شركة
للعلاقات العامة فى مصر.
أما العامل الأكثر أهمية وخطورة
الذى كان يجعل التفكير فى العودة، أمرا
معقداً، فهو أن الملكة الوالدة والأميرتين
- «فتحية» و«فائزة» - بل و«رياض غالى»
نفسه، كانوا قد غيروا دينهم من
الإسلام إلى المسيحية واعتنقوا المذهب
الكاثوليكي.

وكان هذا التحول قد حدث فى نهاية
عام ١٩٥٨، حين أعلنت الملكة «نازلى»
اعتناقها المسيحية، وبررت ذلك بأنها قد
نجت من موت محقق على إثر العمليات
الجراحية المتكررة التي أجريت لها فى
أحد المستشفيات الكاثوليكية، وأنها
كانت قد نذرت قبل إجراء إحدى هذه
العمليات أن تعتنق الكاثوليكية إذا مدَّ
الله فى عمرها ونجت من الموت، ولهذا
رأت أن تفى بنذرها، وأن تعود إلى دين
ومذهب جدها الكولونيل «أنتم أوكشاف
سيف» الذى أسلم وتسمى باسم
«سليمان باشا الفرنساوى». ومع أن
هذا التطور قد يوحى بأن الذين شككوا
- منذ البداية - فى أن أهداف «رياض
غالى» من إيقاع الأميرة «فتحية» فى
حباله، كانت دينية لا دنيوية، وأنه كان
مبشرا لا عاشقا، كانوا على حق، إلا أن
الأمر لا يبدو بهذه البساطة، ذلك أن
«رياض» نفسه لم يرد عن الإسلام
ليعود إلى كنيسته الأرثوذكسية بل
ارتد عنه، وعن مذهب المسيحي الأصلي
ليعتنق الكاثوليكية، التي اعتنقتها كذلك
الأميرة «فتحية». والغالب أن الملكة
«نازلى» كانت صاحبة الفكرة والمشجعة
عليها، إذ كانت منذ بداية شبابها، تؤمن
بالسحر والتنجيم وبقراءة الفجنان
وضرب الرمل واستكشاف الطالع، ثم
جاءت التقلبات العنيفة التي نقلتها من
خطيبة لأحد تشريفاتية السلطان
«حسين كامل»، إلى سلطانة حققت



واحدة من أواخر الصور التي التقطت
للبرنسيصة فتحية قبل مصرعها بقليل
لم يتنبه أحد ممن شاهدوها إلى أنها
تعلق في رقبتها صليبا



لقطة مكبرة للصليب الذي كانت الأميرة
فتحية تعلقه في رقبتها

وقد لفتت تلك الحالة من الدروشة الدينية المفاجئة، نظر كثيرين ممن كانوا يحيطون بها آنذاك، كان من بينهم «فؤاد صادق» - التشريفاتي السابق في بلاطها الذي ذكر - في شهادته أمام المحكمة الحسبية في قضية رفع الحجر - أنه عندما وصل إلى «سان فرانسيسكو» في نهاية عام ١٩٤٩، ليطلب منها يد الأميرة «فائقة»، لاحظ تغيراً ملموساً في حياتها، إذ كانت تؤدي فروض الصلاة، وتأسف لأن صحتها لا تمكنها من الصوم، ورغم ذلك لم تجد تناقضاً بين تمسكها بالطقوس الإسلامية، وبين تشجيعها لزوج ابنتها من شاب غير مسلم، بل اعتبرت ذلك قضاء وقدرًا، وأشارت إلى ذلك صراحة في الحديث الذي أدلت به إلى «أخبار اليوم» في ذروة الأزمة فقالت: «إنني كنت دائماً مؤمنة بالله، وقد زادني الزمن والمرض والغربة، إيماناً على إيمان، وأنا أؤمن أن الزواج - كالموت - هو من عمل الله، ولقد شاء الله أن تتزوج «فتحية» من «رياض»، ولن تستطيع قوة أن تقف أمام إرادة الله، لقد تزوجت الملك فؤاد بإرادة الله، وستتزوج ابنتي من «رياض» بإرادة الله، وأنا أقف إلى جوارها لأن تلك أيضاً هي إرادة الله».

ولعل نذرها بأن تعتنق الكاثوليكية إذا مانجت من الموت، كان نوعاً من الاستخارة، أرادت - بعقلها المزدحم بالهلاوس - أن تستشف منها المكتوب في لوحها المحفوظ، فلما نجت من العملية الجراحية، التي لم تكن الأولى أو الأخيرة، اعتبرت ذلك إيماءة من السماء بأن قدرها يقضى بأن تعتنق الكاثوليكية، فاندفعت إلى تنفيذ ما ظنت أنه إرادة الله. وكان منطقياً أن تتبعها «فتحية» التي كانت شديدة التأثر بها،

للسلطان «فؤاد» حلمه، وأنجبت له ابناً ذكراً، فما كادت تفعل ذلك حتى انتفت أهميتها وتحولت إلى ملكة أسيرة، عاشت سبعة عشر عاماً، هي كل شبابها داخل قفص ذهبي، يحرسه ملك عجوز غيور ومتسلط، بخل على شبابها بالحرية وبالرأي، وما كادت تتزوج بعد وفاته من الرجل الذي أحبته، حتى غدر بها ومات قبل الأوان، لتصبح أما لابن عاق، بخل عليها بعواطفه، ودمرها كما دمرته، ثم عاشت لتشهد المجد وهو يضيع، والعرش وهو يسقط، والعز وهو يذبل، فزاد ذلك كله من قلقة جهازها العصبي الذي كان - بحكم عوامل وراثية فيما يبدو - هشاً فأصبحت نموذجاً للشخصية الهيسستيرية متقلبة المزاج، تقبل على الدنيا فتعب من متعها من دون تفكير في موت، أو خشية من حساب الآخرة، ثم تزهد فيها فجأة إلى درجة التصوف فتجمع حولها المشايخ وقارئ القرآن، وتطلق البخور، وتعتكف في غرفتها تقرأ القرآن.

ومالبثت أن خضعت لنوع من الهلاوس الدينية، ازداد تأثيرها على تفكيرها، عندما عاشت في ظلال الموت ما يقرب من نصف عمرها، فمئذ أجريت لها العملية الجراحية الأولى في عام ١٩٤٧، وكانت في الثالثة والخمسين من عمرها، والأطباء يعلنون في كل مرة أن نجاتها من الموت أمر مشكوك فيه، ورغم تعدد الجراحات والأمراض، فقد عاشت - بعد ذلك ثلاثين عاماً طويلة - فازداد يقينها بأن الإنسان لا يملك من أمر نفسه شيئاً، ولا يختار بإرادته شيئاً، وأن ما يرتكبه من ذنوب، وما يقوم به من خير، هو بعض المكتوب على جبينه منذ الأزل وإلى الأزل.



ربيع ١٩٣٧: الأميرة «فتحية» في
السابعة من عمرها تجلس على عربة
الانزلاق على الجليد، وإلى يمينها الأميرة
«فائقة» وإلى يسارها الأميرة «فوزية»
وخلفهم الأميرة «فائزة» والأنسة
«صافي ناز ذو الفقار»

من تأثير الكوابح الاجتماعية الكفيلة
بردعهن عن السير في هذه الطريق
الملينة بالأشواك.

ومع أن الملكة «نازلي» - في طبيعتها
الكاثوليكية - كانت تتردد أحيانا على
كنائس «بيفرلي هيلز»، وتطلق على
نفسها اسم «ماري إليزابيث» على
سبيل التبسط - كما ذكرت صحيفة
«لوس أنجلوس تايمز» - أولكى يتسقى
الاسم مع الدين الجديد على سبيل
الاستنتاج، إلا أن «جميل عارف» يقول
إنها كانت تحرص - كلما التقى بها - على
أن تؤكد تعصبها للإسلام، كما كانت
الأميرة «فتحية» تحرص على القول بأن
أمرها تقضى كل أوقاتها في الصلاة
وقراءة القرآن، وقد اعتبر ذلك محاولة
منهما للتعمية على واقعة اعتناقهما
المسيحية، إلا أن اقتصار الخبر على
الملكة «نازلي» دون الأميرة «فتحية»
يؤكد صحته، ويكشف عن أن الملكة
الوالدة لم تقطع صلتها بجذورها
الإسلامية، وأن هلاوسها الدينية قد
قادت في النهاية إلى خليط من العقائد
كانت تظن أنه يقودها إلى الله.

وأن يعتبره «رياض» الذي لم يكن منذ
البداية ممن يحفلون بمسائل الأديان،
تصحيحا للوضع، ولعل كليهما قدر
آنذاك، أنهما ينقذان أبناءهما من الآثار
الضارة لاختلاف الدين بين الأبوين
فأثرا الالتقاء على أرض محايدة، لا هو
مذهب الأب ولا هو دين الأم. ولعل
التأثيرات المسيحية الأولى، التي تلقتها
الأميرة «فتحية» وهي في السادسة من
عمرها، عن مربيتها المسز «برودينيت»،
قد تغلبت - مع تغير الزمن والظروف
والبيئة. على تأثيرات الشيخ «عبد الله
عفيفي»، الذي استعانت به الملكة
«نازلي» - آنذاك - لكي توازن حماسة
المربية البريطانية، التي اتخذت من
«فتحية» وشقيقاتها هدفا لنشاطها
التبشيري، واعتبرت ذلك مهمة مقدسة
أبت أن تتخلى عن القيام بها. فضلا عن
أن شعور الثلاثة بانقطاع جذورهن عن
مصر بعد إلغاء الملكية، وتلاشي
التأثيرات الإسلامية المحيطة بهن في
منفاهن، والمناخ الأمريكي الذي يعتبر
العقائد الدينية من مسائل الحرية
الشخصية، كانت كلها عوامل أضعفت



د. لويس عوض (١٩٩٥ / ١٩٩٠)

صحفي وشاعر وناقد وروائي وكاتب مسرحي وأكاديمي مصري. ولد في قرية شارونة بمحافظة المنيا في يناير ١٩١٥. قضى طفولته في الخرطوم حيث كان أبوه يعمل موظفا بحكومة السودان. تخرج من قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣٧. حصل على الماجستير في الأدب الإنجليزي عام ١٩٤٠، ثم على الدكتوراه من جامعة برنستون الأمريكية عام ١٩٥٣، اختير مشرفا على صفحة الأدب بجريدة «الجمهورية» لسان حال ثورة يوليو، بين ديسمبر ١٩٥٣ ومارس عام ١٩٥٤ حين استقال احتجاجا على استخدام العنف ضد المتظاهرين أثناء أزمة مارس ١٩٥٤، وفصل مع أكثر من ٥٠ أستاذا جامعيًا ممن طالبوا بالديمقراطية، أثناءها سافر من مصر ليعمل مترجما بالأمم المتحدة. في مارس ١٩٥٩ اعتقل لمدة ١٦ شهرا مع الشيوعيين، حتى أفرج عنه في ٢٤ يوليو ١٩٦٠ فعاد ليعمل بـ «الجمهورية»، ثم انتقل منها إلى الأهرام ليعمل رئيسا للقسم الثقافي به. أصدر ٤٩ كتابا في تاريخ الفكر والمذاهب السياسية والحضارة والنقد والأدب المقارن. له رواية ومسرحيتان وديوان شعر بالعامية توفي في ٩ سبتمبر ١٩٩٠ عن ٧٥ عاما

القلوب: شاخ الكبير ونضج المراهق وكبر الصغير، وتعلم الجميع - في الغربية ومنها - حكمة الأيام، وجاء الأوان لكي يدركوا أن الوطن - مهما قسا - هو الكرامة وهو الأمن وهو الستر وهو العاصم من غدر الزمان وتقلب الأيام، فأصبح كل ما كان يبدو تفصيليا وتافها وربما باعثا على الضيق من مشاهدته وذكرياته، جميلا وأهلا للاشتياق، وموضوعا للتمنى. لذلك حرصت «فتحية» - عندما دعت الدكتور «لويس عوض» لتناول الغداء في المسكن الذي كانت الأسرة قد انتقلت للإقامة فيه، بغرب «لوس أنجلوس» - على أن تطهو له بيديها بامية على الطريقة المصرية، وأعلنت ذلك بفخر وكأنها تعتبر معرفتها به من دلائل مصريتها. وكانت أمارات الفقر واضحة في كل شيء: في الشقة المتواضعة وفي الأثاث وفي الثياب وفي الطعام وفي السلوك. لكن - كما لاحظ الضيف - في نظافة وفي ذوق جميل، وفي كرامة أبناء الأصول. وأقبلت الملكة العجوز تمشي منحنية من أثر السن، ومع ذلك فقد كان لها حضور الملكات، والغريب أن تجاعيد بشرتها كانت أقل بكثير مما توقع الضيف؛ أن يجده على وجه امرأة تجاوزت الثمانين. وكانت عيناها الزرقاوان تحديقان فيه وفيمن يحدثها تحديق الصقر، ورغم قلة كلامها، فقد كانت متمالكة لكل عبارة تقولها. وعلى عكس الأميرتين الشقيقتين اللتين كان حماستهما للعودة إلى الوطن غلابة، فقد بدت الملكة العجوز أقل حماسة، وإلى حد ما أقل تفاؤلا، وعندما قال لها الدكتور «لويس عوض»:

- نرجو أن نرى جلالتك في مصر قريبا. هزت رأسها، وسهمت نظرتها وأجابت:

ولو لم يكن شوق الأميرة «فتحية» للعودة إلى مصر غالبا، لما تجاهلت كل تلك العقبات، وبدأت - في مارس (آذار) ١٩٧٥ - أولى خطوات رحلة العودة إلى الوطن، بأن طلبت من الدكتور «لويس عوض» - الذي كان يعمل منذ خريف ١٩٧٤ أستاذا زائرا بجامعة كاليفورنيا بـلوس أنجلوس - التوسط لدى صديقه الدكتور «عبد الهادي مخلوف» - قنصل مصر العام بنيويورك - لإعادة جوازات سفرهن التي سحبت بقرار أصدره الملك «فاروق»، عقب إتمام زواجها من «رياض غالي» في مايو (آيار) ١٩٥٠. وبعد شهر واحد جاءت الموافقة من وزارة الخارجية، وزارت الأميرة «فتحية» وشقيقتها «فائزة» الدكتور «لويس عوض» بمنزله في حي الجامعة، لكي يساعدهن على كتابة بيانات الطلب الرسمي باستخراج جوازات السفر، لأن ثلاثين عاما من الغربية، جعلت هجاءهما العربي مهتزا. وكانتا - كما كتب بعد ذلك - في حالة من النشوة يصعب وصفها. قالت «فائزة» وفي عينيها دمعتان معلقتان لا تريدان أن تنسكبا: أشعر كأنني أعود مصرية من جديد، فقال لها ضاحكا: ومن يدرى؟ ربما وجدت في القاهرة عريسا مصريا تسعدين معه بقية حياتك. أما «فتحية» فذهبت تلغو كالأطفال عن خطاب الشكر الذي سترسله إلى السيدة «جيهان السادات». وعن «محمد بك يوسف» الذي كان يعلمها اللغة العربية، وعن كيف كانت تتسلق سور قصر جدها لأمرها «عبد الرحيم صبرى باشا» في الدقي، لتشتري أكواز الذرة الشامى من البائع الذي كان يشويها على الفحم خارج السور، حتى خيل للدكتور «لويس عوض»، أنها لم تخرج من مصر أبدا رغم فراق ثلاثين عاما. كانت الدنيا قد دارت، وتقلبت



الأميرة فائزة، فى سنوات التالىق

- لا أظن ذلك .

إلى مصر إلا بصفة نهائية. ومن الحكمة أن أزور مصر فى الشتاء فى رحلة استطلاعية..فإن وجدت استعدادا لمعاملة الملكة معاملة كريمة، انتقلت بها إلى الوطن نهائيا.

وقال «لويس عوض» ضاحكا:

- أنا رجل بلا نفوذ فى بلدى. لكنى أؤكد لك أن مصر الجمهورية أعرف بالواجب الإنسانى من مصر الملكية.

ومع أن «فتحية» شغلت خلال الشهور التالية بكثير من الأمور، إلا أن حلم العودة إلى أرض الوطن، لم يغادر قلبها. ففى خريف ذلك العام نفسه - ١٩٧٥ - أرسلت إلى الدكتور «لويس عوض» رسالة شفوية مع أستاذ أمريكى من أصدقائها، كان يزور مصر، تطلب منه أن يرسل إليها معه، إناء به تراب من أرض مصر، وتحدد لذلك مكانا قريبا من القاهرة قالت: إنها كانت تقضى فيه أيام الصيف. ومع أنه

وفيما بعد كتب الدكتور «لويس عوض» - وهو الوحيد ممن عرفوا عن قرب أحوال الأميرة «فتحية» فى المرحلة الأخيرة من عمرها وتركوا لنا شهادات منشورة - يقول: إنه لم يفهم ماذا كانت الملكة العجوز تقصده بردها الغامض عليه: أكانت يائسة من السماح لها بالعودة؟ أم كانت تشك فى أن لمثلها مكانا؟ أم كانت تفكر فى المنية؟

أما «فتحية» التى لم تكن قد احتفلت بعد، بعيد ميلادها الخامس والأربعين، فإنها لم تكن تفكر فى المنية، وعندما سألها «لويس عوض» فى لقاءهما الأخير قبل مغادرته «لوس أنجلوس» فى يونيو (حزيران) ١٩٧٥، عن موعد عودتها إلى مصر؟ أجابت:

- ليس فوراً، فهناك أولا مشكلة تسوية مركزنا المالى هنا، ثانيا موضوع الملكة المسنة. فالملكة لن تنتقل



رانيا رياض غالى أصغر أبناء
البرنسيية والأفندى

كافيا لسداد حقوق الدائنين، ولخروج الأسرة المنكوبة برصيد يصد عنها مطارق الزمن.

وخلال تلك الفترة انتقل «رياض غالى» للإقامة فى الشقة المتواضعة التى كانت الأسرة تقيم بها «بشارع بارى» بالحي الشعبى بالمدينة، بعد أن غادرتها لتقيم فى فيللا «سانتا مونيكا». وكانت العلاقات بينه وبين الأسرة قد انقطعت منذ أقامت «فتحية» - فى مايو (آيار) ١٩٦٥ - دعوى الانفصال الجسدى بينهما، وحصلت على حكم بذلك - وببقاء أبنائهما الثلاثة فى حضانتها، لعدم صلاحية الأب لرعايتهم - من محكمة «سانت مونيكا».

وفى إبريل (نيسان) ١٩٧٢ - وبعد توقف «رياض» عن دفع النفقة التى قررتها المحكمة - أقامت «فتحية» دعوى الطلاق لامتناعه عن الإنفاق عليها وعلى أولادها، ولأن هناك خلافات حادة بينهما لا يمكن تسويتها، فضلا عن أنه انساق إلى الخمر والقمار؛ بما يهدد كيان الأسرة بالضياح، وطالبت بتقدير نفقة لها ولابنتها «رانيا» وهى الوحيدة التى لم تكن قد بلغت - آنذاك - سن الرشد.

وكان إصرار «رياض» على رفض الطلاق دليلاً على أنه لا يزال يعيش فى أوهام الماضى، ويتعلق بأوهام المستقبل التى صورت له؛ أن خطامه البشرى لا يزال قادراً على أن يصعد من جديد إلى القمة الشاهقة التى سقط من فوقها. ولعله كان مستعداً لكى يقبل ازوار الملكة الوالدة عنه، ورفض الأميرة «فائزة» للتعامل معه، لكنه أبى أن يصدق أن الفتاة التى تحدث الدنيا كلها من أجله، وضحت فى سبيل الزواج منه بكل شىء، يمكن أن تطلب الطلاق منه، واعتبر حدوث ذلك، حكماً

لم يتعرف على المكان الذى قصده، فإنه أرسل لها ما طلبته، ولم يخف على صديق له، دهشته من طلب الأميرة التى كانت لاتزال تؤكد فى رسائلها إليه عزمها على أن تزور مصر فى شتاء العام التالى، فقال الصديق: لعل الملكة الوالدة اقتربت منيتها، فاحتاجت إلى شىء من التراب يرشونه على كفنها عندما توارى فى القبر، كما تعود المصريون أن يفعلوا. وكانت الأحوال فى «لوس أنجلوس» تتحسن لكن ببطء. فقد ظهرت الأميرة «أشرف بهلوى» لكى تمد يد المعونة للأسرة المنكوبة، وتستأجر لها فيللا «سانتا مونيكا» فأتاحت لها الانتقال إلى مكان أقل فقراً وأكثر راحة. وبيعت دار «بيفرلى هيلز» ومنزل الأسرة الصيفى فى جزر «هاواى»، وأقيم - فى «لوس أنجلوس» - مزاد لبيع الأثاث بما فى ذلك السيارات الخمس التى تملكها الأسرة - وكان من بينها سيارتان من طراز مرسيدس.

وفى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٥، أقيم - فى نيويورك - مزاد لبيع مجوهرات الملكة والأميرة، لكن الثمن توقف عند ١٨٠ ألف دولار، وهو أقل بكثير من ثمنها الأصلى - مليون دولار - ومن الثمن الذى قدره لها المصفون - نصف مليون دولار - بل وأقل حتى من الديون التى كانت مرهونة وفاء لها. وكان معنى بيعها بالثمن الذى توقف عنده المزاد أن يخسر الدائنون، وأن تخرج الملكة والأميرة وحتى «رياض غالى» من التصفية بلا أى فائض يواجهون به الزمن. وتدخلت - كما ذكرت الصحف - «شخصية من الشرق الأوسط» لكى تحل المشكلة، فاشترت المجوهرات بثمن لم يصل إلى ثمنها الأصلى، لكنه كان



البرنسييه «فتحية» فى السبعينيات
زمن الحلم المجهض

نهائيا - لا يقبل النقض - بعدم أهليته للبقاء فى جنة السادة حيث المال بلا حساب، والجمال بلا حدود، والمسرة بلا انتهاء، وقرارا بعودته من جديد إلى صفوف الكومبارس الذين كان واحدا منهم قبل ثلاثين عاما. فلم يكف عن مطاردة أميرته الهاجرة، لكى تتنازل عن القضية، ولاعن محاولة إقناعها بأن ما تعتبره غدرًا فيما فعله، كان حصافة وبعد نظر، وأنه لم يكن يريد سوى فرصة أخيرة، لكى ينقذ الأسرة من الإفلاس، لكنها ضنت عليه بها، فلم يجد أمامه مفرًا إلا أن يحاول الاحتفاظ لنفسه ببعض الفائض لكى يستثمره، ويثبت لهم أنه كان على حق!

لكن قلب «فتحية» الرقيق كان قد عرف القسوة، ربما بحجم الحب الذى كانت تكنه له، قبل أن تخبى الآمال وتجهض الأحلام، ويتكشف الفارس الجميل عن وحش غادر. لذلك أصرت على موقفها رغم أنه هدها بالقتل. ولعلها لم تأخذ تهديده مأخذ الجد أحيانًا، ولكن التدهور المستمر فى أحواله، كان يدفعها فى أحيان أخرى إلى شىء من القلق.

ولأنه لم يكن عمليا أن تظل العلاقات إلى الأبد مقطوعة بين زوجين بينهما ثلاثة أولاد ومجد ضائع، فقد عادت هذه العلاقات على الرغم من القضايا والمشاكل وسود الذكريات، ولكن فى الحدود التى تتطلبها ضرورات تصفية الديون ومشاكل الأبناء، فضلا عن أن «فتحية» كانت شغوفة بجدة أبنائها لأبيهم، السيدة «جليلة وهبة مينا»، التى كانت قد أقامت معهم سنوات فى قصر «بيفرلى هيلز»، وأخذت تنتقل - بعد ذلك - بين «لوس أنجلوس» و«قبرص» حيث كانت إقامتها الدائمة، بل وأقامت معهم فى منزل «هاواي» خلال الشهور

السوداء التى أعقبت طرد «رياض غالى» لهم من قصر «بيفرلى هيلز» ليقم فيه وحيدا.

وكان وصول جدة الأولاد لأبيهم إلى «لوس أنجلوس» فى ربيع عام ١٩٧٦، هو المناسبة التى جعلت «فتحية» تتردد مع أولادها على الشقة؛ التى كان «رياض غالى» يقيم فيها وحيدا فى «شارع بارى»، لتعود الجدة العجوز التى كانت تعاني من أمراض الشيخوخة، وتعتكف لأيام عديدة فى غرفة النوم الوحيدة بالشقة. بينما انتقل «رياض» إلى غرفة المعيشة ليقم فيها وينام على شيزلونج كان أهم ما بها من أثاث.

وفى عدا زيارات «فتحية» وأولادها المتباعدة، لم يكن أحد يتردد على الشقة الصغيرة سوى عدد قليل من الطلبة العرب، كان «رياض» يعطيهم بعض الدروس الخصوصية، يستعين بأجرها على نفقات حياته. ولأنه كان قليل الخروج من منزله، إذ كان يمضى به معظم أوقاته، يقرأ بشراهة، ويشاهد برامج التليفزيون الذى كان صوته هو الدليل الوحيد على أن المسكن ليس خاليا، بينما تلزم أمه المريضة سريرها فى معظم الأيام، فإن الجيران لم يكونوا يرونه إلا نادراً، وبدا لهم كهلاً هادئاً دمث الأخلاق وافر الذكاء، لا يتحدث عن مشاكله مع أحد، ويبدى اهتماما شديداً بأخبار البورصة وسوق الأوراق المالية، مما دل على أن لديه مالا يستثمره.

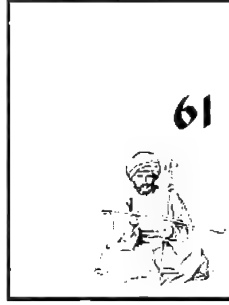
ضاعت الدنيا التى ساح بين بحارها وأنهارها، صعد جبالها وضحك بين سهولها، وانزلق علىجليدها، ورقص فى ملاهيها، وأحب فى فنادقها الفخمة، انتهت الرحلة الطويلة التى استغرقت ٥٦ عاماً، وبدأت فى «دير تاسا» حيث النيل والصحراء وأحلام الطفولة



إمبراطور إيران «محمد رضا بهلوي»
كما كان يبدو في الخمسينيات

زواجكما. فكيف انحصرت دنياك في هذه الشقة الضيقة التي تطالعك في كل ركن من أركانها ذكريات الوالدة التي رحلت، وتركتك وحيدا تواجه الدنيا القاسية، بلاكتف تبكي عليه إذا ما أمضك الحزن، أو حضن دافئ يحميك من سيل الأحزان القادم في الطريق.

وفى
الساعة التاسعة
من صباح يوم
الخميس ٩
ديسمبر
(كانون الأول)
١٩٧٦، كانت
الأميرة



«فتحية» تستعد للخروج من القللا رقم ٢٤٤ بشارع ١٦ بضاحية «سانتا مونيكا» لكي تستكمل إجراءات رحلتها الوشيكة إلى «قبرص» أولا: لتعزى أسرة «غالي» في وفاة حمايتها. ثم إلى القاهرة، ثانيا: لتزور شقيقتها «فوزية» و«فائقة» وتدرس إمكانيات عودتها هي وأمها للإقامة الدائمة بها، ثم إلى «طهران» لتزور الأميرة «أشرف بهلوي» - شقيقة شاه إيران - وتشكرها على مساندتها لأسرتها، قبل أن تعود مرة أخرى إلى «لوس أنجلوس».

وقبل أن تصل إلى باب «القللا» دق جرس الهاتف - لتجد زوجها «رياض غالي» على الجانب الآخر من الخط، وبعد أن تبادلوا تحية الصباح، بالنبرات التي تتلاءم مع ما كان قد تراكم بينهما من ثلوج، طلب إليها «رياض» في صوت حزين، أن تزوره لكي تساعد في جمع ملابس ومقتنيات والدته في حقائب لكي تكون جاهزة للشحن معها إلى «قبرص»، لتسلمها إلى من تبقى هناك من أسرة الأم الراحلة. وأبدت «فتحية»

والصبا، إلى هذه الشقة الضيقة بـ «لوس أنجلوس» حيث المحيط واليأس والحبيبة الهاجرة، وأحضان الأبناء الصلدة، وزجاجات الخمر التي لا يكف عن احتسائها لكي يهرب من همومه، ويستقطر وهو سكران مشهدا من مشاهد الزمان الجميل الذي مضى. حتى أمه، حبه الأول والكبير، التي دلتته وهو طفل، ودلتته وهو شاب، وأوهمته أحضانها الدافئة أن الدنيا ستكون مثلها رحيمة به، تخلت عنه، خانتها الصحة كما خانته الزمن، فرقدت إلى جواره نصف حية، ونصف ميتة، عاجزة عن أن تعزیه أو أن تفعل شيئا يخفف عنه وحدته القاسية.

ثم مالبثت - في مقتبل خريف ١٩٧٦ - أن غادرت الدنيا لتركه وحيدا كشجرة صفصاف على حافة الصحراء عطشانة بلاماء، ووحيدة بلا أهل أو خلان. تنغرس في الرمال أغصانها، وتذوى بالجفاف جذورها، لا أحد يسأل عنه، أو يهتم به، أو يكلمه، حتى الأوغاد الثلاثة الذين أنجبهم من صلبه، انحازوا إلى أهمهم ضده، واعتبروه كما اعتبرته خائنا أو غادرا. أما الخمر فهي صديقتها التي لا تخون، وحبيبته التي لا يتقلب قلبها، كما فعل قلب «آتي» الجميلة، الذي سكنه حين كان الزمن زمنا وكانت الأيام أياما. ولولا أن المال لم يعد، يجرى بين يديه كما كان يحدث في الزمان الذي مضى، لظل سكران إلى الأبد، فحين السكر يبدو وكأن شيئا لم يحدث، ويعود بنا الزمن ربع قرن إلى الوراء، تشربك نظرات «آتي»، وتشملك رعاية الملكة الوالدة، وكان الظن أيامها أن وقتا ما لا بد أن يأتي تدخل فيه قصر عابدين، وذراعك في ذراع «آتي» كما فعل «فؤاد صادق» مع «فائقة»، ويصادق صهرك الملكي على

دهشتها قائلة: إنها لن تسافر إلى القاهرة قبل أن تحتفل مع أسرتها بعيد الميلاد، ثم بعيد ميلادها السادس والأربعين في ٢٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦، ثم بعيد رأس السنة الجديدة، وعلى ذلك فلا ضرورة للعجلة ولا مبرر لحزم الحقائق من الآن، إذ إنها لن تغادر المدينة قبل العاشر من يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧. لكن «رياض» حدثها طويلاً عن العذاب الذي يعانيه كلما رأى في شقته الضيقة ما يذكره بأمه التي كانت تعرف كم يحبها، ومع أنها اقتنعت بوجاهة الأمر وأدركت أن زوجها يعاني من حالة اكتئاب حادة، إلا أنها حاولت تأجيل المهمة إلى يوم آخر، لكنه ألح عليها بشكل جعلتها ترثى له، وتعهده بأن تمر عليه.

وبعد أقل من ساعة كانت سيارة الأميرة «فتحية» تقف أمام المنزل رقم ١٢٨٢ بـ «شارع بارى»، الذي كان الصمت يحط عليه بعد أن غادره كل سكانه إلى أعمالهم، ولم يبق به أحد - بعد «رياض» - إلا مدير المبنى الذي كان يجلس إلى مكتبه بالمدخل، وشاهد الأميرة وهي تصعد إلى الدور الثاني حيث يسكن زوجها.

وبعد حوالي ثلاث ساعات، سمع مدير المبنى صوت طلاقات مكتومة، غلب على ظنه أنه جزء من أحداث المسلسل التليفزيوني الذي يذاع عادة في هذا الوقت من النهار.

وكانت الساعة قبل الثانية عشرة بدقائق، حين نزل «رياض» إلى مكتب مدير المبنى، وسلمه شيكا بمائة وخمسين دولاراً، قيمة إيجار الشقة التي يسكنها عن الأسابيع الثلاثة المتبقية من الشهر. وسأله عن جراج يترك به سيارته الكونتنتال لحين عودته من رحلة سريعة سوف يقوم

بها إلى أوروبا لمدة أسبوعين، ولكن المدير اعتذر له بأن كل ملاجيء السيارات المحيطة بالمبنى مزدحمة.

وعندما وصلت الساعة إلى السادسة مساءً، واقترب موعد الحفل الذي كان مقرراً أن تصاحب الأميرة أمها إليه، دون أن تعود، طلبت «الملكة» نازلي من حفيديتها «رانيا» أن تتصل بها هاتفياً في شقة الأب لتنبهها إلى الموعد. لكن جرس الهاتف ظل يرن طويلاً من دون أن يجيب أحد. ولم يكن لذلك معنى إلا أن الشقة خالية، وخشيت الملكة الوالدة، أن تكون ابنتها قد تعرضت لحادث في طريق عودتها إلى «سانتا مونيكا»، فكلفت الابن الأكبر «رفيق» بالبحث عن والدته، فاصطحب شقيقته «رانيا» في سيارته، وعندما وصلا إلى منزل أبيهما، وجدا سيارة الأم تقف أمامه، وشاهدا أضواء الشقة من النافذة المطلة على الشارع، فاطمأنا إلى أنها لا تزال مع أبيهما. وفضلاً ألا يقطعاً عليهما خلوتهما. وعادا مرة أخرى إلى «سانتا مونيكا».

في الساعة الثامنة مساءً شاهد الجيران الذين كانوا يعودون من أعمالهم «رياض غالي» يغادر مسكنه، ويترك سيارته التي كانت تقف في ساحة المبنى، ليقود سيارة أخرى ويمضى بها. لكنه - لدعشتهم - لم يغب طويلاً، إذ عاد بعد قليل سائراً على قدميه.

وفي الحادية عشرة قبل منتصف الليل، عادت «رانيا» وحدها، وأخذت تدق جرس مسكن والدها بالحاح، إلى أن فتح لها الأب الباب، واستقبلها في غرفة المعيشة التي كان يشاهد فيها التليفزيون كعادته. وعندما سألت عن أمها، قال لها: إنها قد تركته منذ وقت ليس قصيراً لأنها على موعد مع بعض أصدقائها.

١٩٣٧: الأميرة فتحية وهي في السابعة من عمرها تتزلج على الثلج في بياتريز





الطابق الثمانى بالمبنى رقم ١٢٨٢
بشارع بارى بلوس أنجلوس الذى شهد
الفصل الأخير من مأساة البرنسياسة
والأفندى

تنزف من رأسه بغزارة شديدة. وماكاد يقفز إلى داخل الشقة عبر النافذة المحطمة، حتى قطع غرفة المعيشة بخطوات واسعة ليفتح باب غرفة النوم: وبين السرير والكوميدينو وجد أمه تجلس القرفصاء وقد اختفى وجهها تحت كتل من الدماء المتجلطة. ماتت الأميرة «فتحية ابنة الملك فؤاد بن الخديو إسماعيل، بن إبراهيم باشا الكبير بن محمد على الكبير» شهيدة العشق الدنيوى. يرحمها - ويرحمكم - الله.

.....

كان مشهد المذبحة الذى رآه «رفيق غالى» بالطابق الثانى من المنزل رقم ١٢٨٢ بـ «شارع بارى» بغرب «لوس أنجلوس» - مفاجأة أذهلته لدقائق، ظل خلالها يتنقل بعينيه الزائغتين بين بقع الدماء التى تناثرت فى كل مكان من أنحاء الشقة الضيقة، وقد عجز عن التفكير أو التصرف أو حتى الصراخ. أما دموعه فكانت قد جمدت عند أبواب العينين، تأبى أن تصدق أنه قد أصبح يتيم الأبوين. ولا بد أن الأمر قد تطلب منه مجهوداً

فى صباح اليوم التالى - الجمعة ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦ - كان القلق فى «سانتا مونيكا» قد وصل إلى ذروته، بعد أن أنكر كل الأصدقاء الذين اتصلت بهم الأسرة هاتفياً، رؤيتهم للأميرة خلال اليوم السابق. وظل جرس الهاتف يدق فى شقة «رياض» من دون أن يجيب أحد. وعندما عاد «رفيق» فى الحادية عشرة صباحاً، إلى «شارع بارى» وجد سيارة والده تقف أمام البناية، لكن أحداً لم يفتح له الباب رغم أنه واصل الدق لفترة طويلة، على الرغم من أن صوت التليفزيون كان يتسرب من داخل الشقة.

وكان لا يزال يمتنى نفسه، وهو يستدير إلى الشارع الموازى لـ «شارع بارى» ليعود إلى «سانتا مونيكا»، بأن يكون والده قد غادرا المسكن معاً فى سيارة الأم، حين وجد نفسه فجأة، أمام سيارة والدته، فعاد مرة ثانية إلى منزل الأب وصعد السلم مسرعاً، وحطم الشراعة الزجاجية لغرفة المعيشة التى تطل على السلم، ليجد والده ملقى على الشيزلونج والدماء



صالة الشقة، والشيزلونج الذى كان «رياض غالى» يرقد عليه

عيار ٢٥، كانت خزينته - التى لا تتسع إلا لست رصاصات - فارغة. وعلى المنضدة المجاورة للشيزلونج، كانت - هناك فضلاً عن التلفون وصورة زوجته وأولاده - بطاقة زيارة تحمل اسم وعنوان طبيب نفسى هو الدكتور «فهمى عطا الله» وشهادة تطعيم دولية استخرجت حديثاً.

وعندما تتبععوا خطاً من نقط الدم على أرض الغرفة، قادهم إلى مطبخ الشقة، حيث وجدوا فى أحد أركانها، كومة من المناشف الورقية المبللة بالدماء. وفى عودتهم مرة أخرى من المطبخ إلى غرفة المعيشة، وجدوا صوراً متكررة ومتتالية لكف مطبوعة بالدماء على الحوائط والدواليب.

فى غرفة النوم الوحيدة بالشقة كانت هناك عدة صناديق من الكرتون مليئة بالرسائل والأوراق الخاصة فوق السرير الوحيد بالغرفة، تحت نافذتها المطلة على الشارع، وجد رجال الشرطة سبع حقائب ممتلئة بملابس والدة «رياض غالى»، مما دل على أن الأميرة كانت قد انتهت من المهمة التى استدعاها زوجها لمساعدته فى القيام بها، قبل أن يحدث ذلك الأمر الغامض الذى كان شاهده؛ جثة البرنسياسة التى وجدوها تجلس القرفصاء بين الكوميدينو والسرير، فوق بركة من الدماء شربتها السجادة السمكية حتى ارتوت. وقد تهتك نصف وجهها الأيسر تماماً واختفى تحت كتل من الدماء المتجلطة.

كانت البرنسياسة قد فارقت الحياة أما الأفندى فقد كان لا يزال على قيد الحياة، وإن كان قد راح فى غيبوبة طويلة بسبب مانزفه من دماء.

عندما وصل الخبر التعيس إلى «سانتا مونيكا»، سالت الدموع أنهاراً من عيون عاشت تتألق بالفرحة،

عصبياً مضنياً، حتى استطاع أن يستدعى كل قواه الاحتياطية، لتنقذه من حالة الضياع التام التى كان يروح تحت كابوسها، ولولا ذلك لما ملك الشجاعة أخيراً لكى يمد يده المرتعشة إلى سماعة الهاتف، وكان موضوعاً على منضدة صغيرة إلى جوار الشيزلونج، لكى يبلغ الشرطة، فى عبارات لاهثة، بما جرى.

وكان لا يزال يجلس على مقعد بمدخل الشقة، يتخبط بين حيرته وأسأه، ويتأمل فى ذهول صورة له، ولإخوته وأمه، كان الأب يضعها على المنضدة المجاورة للشيزلونج الذى يرقد عليه غارقاً فى دمائه، باحثاً فى ذهنه عن عبارات يستطيع أن يبلغ بها الخبر إلى جده وإخوته وخالتة؛ الذين ينتظرون فى «سانتا مونيكا» عودته بنياً عن الأم الغائبة، حين وصل رجال الشرطة، ليفاجأوا مثله بما رأوه، وليبدو المشهد أمامهم - كما بدا له - عصياً على الفهم والتفسير: فى غرفة المعيشة كان «رياض غالى» (٥٨ سنة) يرقد إلى سريره تحت النافذة المطلة على مدخل الشقة، والمجاورة لبابها والدماء لا تزال تنزف من رأسه لتشربها الوسادة وتشبع بها، فتسرب منها إلى الأغشية وملء السرير. وعلى السجادة التى تبللها الدماء وجد رجال الشرطة إلى جوار قوائم الشيزلونج منشفة وجه مبللة بالدماء. وزجاجة فودكا فارغة، تغطي الدماء سطحها، ومسدساً صغيراً من طراز كاليبار

وتبحث عن المسرة، فلم تعرف حرقه البكاء إلا فى خريف العمر. سقطت الملكة العجوز مغشيا عليها. بمجرد أن سمعت النبأ الفاجع. واحتشد الأطباء، حولها يحقنونها بالمسكنات كلما أفاق، خشية أن تصحو لتموت. ولولا أن سنوات العمر الأخيرة كانت قد أغرقتها بطوفان من الآلام لما ت كمد. من كان يصدق أن «أتى» الجميلة. المتخمة بالأمل فى الحياة رغم كل ما جرى. سوف تموت على هذا النحو المفاجئ والبشع؟

فى مثل هذه الأيام من ديسمبر (كانون الأول)، وكان الزمان غير الزمان والمكان غير المكان، والوجوه غير الوجوه، جاءت «أتى» الجميلة إلى هذه الدنيا التى لا أمان لها. ففرحت لمقدمها قلوب، ولعلت زغاريد وأطلقت مدافع. وكان والدها الملك «أحمد فؤاد الأول» فى الثانية والستين من عمره، وأمها «الملكة نازلى» فى السادسة والأربعين من عمرها، وحين وصل نبأ تشريفها الدنيا إلى الوالد عليه رحمة الله، وهوى قوم بجولة نيلية بصعيد مصر، تلقى التهاني من رجال الحاشية، وأمر بتوزيع العطايا على طاقم اليخت الملكى «قاصد خير». وما كاد يرسى مراسيه بمدينة «قنا» حتى كتب إلى رئيس وزرائه «إسماعيل صدقى» يبلغه رسميا بالنبأ السعيد، ويطلب إليه إبلاغه إلى من يلزم إبلاغه به.

أما اليوم. الخميس ٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦، الموافق ١٦ من ذى الحجة ١٣٩٦، وبعد ستة وأربعين عاما إلا أياما، فقد ماتت «أتى» فى الساعة الواحدة بعد الظهر، فى غرفة فقيرة بالحى الشعبى بـ «لوس أنجلوس»، فلم يصدر بيان رسمى ينعاها، ولم يقم أحد بما ينبغى إجراؤه

فى هذه المناسبة التعيسة. خلت الدنيا حتى من هؤلاء الذى شهدوا زفافها فى فندق «فيرمونت» قبل ربع قرن، وقفوا إلى جوارها وهى تتحدى العالم كله لكى تتزوج من الأفندى الذى وجدوا جثته على مقربة منها، ويرقد الآن بين الحياة والموت، فى مركز «يوكلا» الطبى، يحتفظ فى صدره بأسرار الساعات الأربع والعشرين الأخيرة من حياة «أتى» العاصفة.

وكان البحث عن وقائع ما جرى خلال تلك الساعات التى فصلت بين مغادرة البرنسياسة «فتحية»، لمنزل أسرتها بـ «سانت مونيكا» صباح الخميس، وعثور ابنها «رفيق» على جثتها بشقة والده بـ «بارى أفينو» صباح الجمعة، هو ما يشغل شرطة غرب لوس أنجلوس، التى تعلقت آمالها بأن يفيق «رياض غالى» من غيبوبته، ليكشف عن سر ما جرى. وفى انتظار ذلك، أخذت تدرس الاحتمالات على ضوء ما أدلى به الجيران من أقوال. وكان أول تلك الاحتمالات. وأضعفها. أن يكون أحد المصريين الذى يقيمون بالمدينة، أو العابرين عليها، قد أطلق الرصاص على البرنسياسة والأفندى تنفيذا للتهديدات التى تلقاها عندما أعلن نبأ زواجهما فى عام ١٩٥٠. لكن شواهد عديدة من الماضى والحاضر، جعلت هذا الاحتمال لا يصمد لأية مناقشة.

وعلى الرغم من أن الأكف المطبوعة بالدماء على الحوائط، كانت من بين الآثار التقليدية، التى تتركها عصابات «الهيبن» خلفها، كإعلان عن مسئوليتها عما ترتكبه من جرائم، فقد استبعدت الشرطة كذلك هذا الاحتمال، لتتوقف أمام الخلافات المالية والزوجية بين البرنسياسة والأفندى، فتترجح أنها السبب فيما جرى.

الأميرة فتحية وإلى جوارها ابناؤها الثلاثة من رياض غالى وهم رؤوف ورائد ورائد. صورة وجدت فى إطار إلى جانب الشيرلونج الذى كان الأب يستلقى عليه بعد ارتكاب جريمته ومحاولته الانتحار



لكن ذلك فتح الباب لأسئلة عديدة: فمن من الزوجين الذى بدأ بإطلاق الرصاص على الآخر؟ وكيف تم ذلك خاصة أن الجدران قد خلت من أية آثار لطلقات رصاص؟ وإذا كان الأفندى هو الذى بدأ بإطلاق النيران على البرنسياسة، فمن الذى أطلق عليه الرصاص؟ هل نجحت الأميرة فى إصابته قبل أن يتمكن منها وينتزع المسدس من يدها فيقتلها؟ أم أن هناك طرفاً ثالثاً اكتشف ما حدث فحاول قتله انتقاماً للأميرة؟

وجاء التقرير الطبى عن تشريح جثة البرنسياسة، وعن حالة الأفندى، ليلقى أول ضوء على غموض الحادث، إذ لم يجد الدكتور «هيسوس فيريرا» - الطبيب الشرعى الذى فحص جثة الأميرة - أية إصابات أو رضوض بجسمها، مما نفى أية ظنون حول حدوث اشتباك بينها وبين قاتلها قبل ارتكابه لجريمته. وأضاف التقرير: أن الوفاة قد نتجت عن إصابة الأميرة بخمس طلقات نارية أطلقت عليها من المسدس المضبوط فى مكان الجريمة، وهو طراز كاليبار عيار ٢٥، ومن مسافة لا تزيد على ياردة واحدة فقط، ووجهت جميعها إلى الجانب الأيسر من وجهها فوق الأذن، فأصابت ثلاث طلقات منها عظام الخدين، بينما أطاحت الرابعة بالأنف. وكانت الطلقة الخامسة هى القاتلة، إذ استقرت بالمخ فماتت الأميرة فى الحال. والأهم من ذلك كله، أن التقرير حدد ساعة وقوع الجريمة فيما بين الساعة الثانية عشرة والساعة الثانية من ظهر يوم الخميس ٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦. أى بعد فترة تتراوح بين ساعتين وأربع ساعات من وصول البرنسياسة إلى شقة «بارى أفينو». بينما أكد التقرير الذى أعده

«مركز يوكلا الطبى» عن حالة «رياض غالى» الصحية، أنه أصيب برصاصة واحدة من المسدس نفسه، أطلقت من مسافة لا تتعدى سنتيمترات قليلة نحو الجانب الأيسر من الوجه، وحدد زمن إطلاقها بما لا يزيد على ساعة ونصف الساعة، قبل اكتشاف الحادث، أى فى حوالى الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الجمعة ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦.

وهكذا تأكد للشرطة الأمريكية أن الأفندى قتل البرنسياسة ظهر الخميس، وانتحر صباح الجمعة بالرصاص الأخيرة التى كانت قد تبقت فى مسدسه.

ومع أن «رياض غالى» كان قد شفى ظاهرياً فى أعقاب العملية الجراحية التى أجريت له فى مركز «يوكلا» الطبى لاستخراج الرصاص التى أطلقها على رأسه محاولاً الانتحار، ونقل تحت حراسة الشرطة من المركز إلى مستشفى لوس أنجلوس المركزى، ليستكمل علاجه، إلا أنه ظل يلتزم الصمت التام، عاجزاً عن الإجابة عن أسئلة المحققين حول أسباب ما جرى، حتى بعد أن أصدر المدعى العام قراراً بالقبض عليه، وتقديمه للمحكمة بتهمة الاشتباه فى قتله لزوجته، وظل هذا العجز يلزمه على امتداد الشهور الستة عشر التالية التى استغرقتها محاكمته أمام المحكمة العليا بـ «سانتا مونيكا».

كانت الرصاص التى أطلقها على رأسه قد دمرت جزءاً من أعصاب المخ والأذنين وأعصاب العين اليسرى وفكتت بعظام الفكين، ففقد السمع، وفقد إبصار عينه اليسرى، وكانت قدرة اليمنى على الإبصار قد تلاشت نتيجة لإصابتها بمياه زرقاء أهمل

البرنسياسة فتحية عند وصولها إلى أمريكا عام ١٩٤٧





آخر صورة للأميرة فتحية قبل اغتيالها
بقبل

والترصد، إذ كان منطقياً لو أن ذلك هو هدفه، أن يستدرج ضحيته لكي يقتلها في مكان غير الذى يقيم فيه، وأن يستدعيها بطريقة لا تترك وراءها شهوداً على أنه القاتل. لذلك رجح المحققون أن يكون سبب الاستدعاء حقيقياً، أو أن يكون ذريعة افتعلها «رياض» لكي يلتقى بزوجه، ويستثمر مشاعر المساندة التى أبدتها نحوه عند وفاة أمه، فى محاولة إقناعها باستئناف حياتهما الزوجية، فتتنازل عن قضية الطلاق التى كانت لاتزال منظورة أمام المحكمة العليا بـ «سانتا مونيكا»، وبدلاً من أن تسافر إلى القاهرة، تصحبه فى رحلته - التى كان مقرراً أن تبدأ فى اليوم التالى - إلى أوروبا، ليحتفلاً معاً بعيد ميلادها، وبأعياد الميلاد ورأس السنة، فى الأماكن التى تعارفا بين روايها قبل ثلاثين عاماً، أو يستعيدان ذكريات الأيام التى أعقبت زواجهما، حين كانا يرحلان لقضاء إجازات الكريسماس ورأس السنة فى التزلج على الجليد فوق جبال الألب.

ولولا أن إدمان «رياض غالى» للخمر، كان قد انتهى به - كما شهد بذلك الدكتور «فهمى عطا الله» - وهو طبيب نفسى مصرى من أصدقاء العائلة - إلى أن يعيش فى عالم من الخيال، يفر إليه من الواقع المؤلم الذى بات عاجزاً عن مواجهته، لما توهم أن باستطاعته - بعد كل الذى جرى - أن يستعيد قلب البرنسيصة «فتحية». لكنه كان مدفوعاً إليها بأوهام إحساسه المرير بالوحدة القاتلة، الذى تفاقم بعد وفاة أمه، فإذا به يكتشف - أثناء المناقشة بينهما فى الموضوع - بأن التى أمامه، هى امرأة أخرى غير التى عرفها.

لم تعد «فتحية» تلك الفتاة الرومانتيكية الحاملة التى عرفها فى ذلك الزمان البعيد، الذى كان فيه شاباً

علاجها فى سنوات الفقر والاكتئاب وإدمان الخمر، وفقد القدرة على تحريك فكاهة، فأصبح الكلام يخرج منه مبهمًا تتداخل فيه الحروف وتندغم الكلمات، وكأنه حيوان جريح يئن من آلام لاتطاق، ويتغذى على السوائل بسبب عجز الفكين عن مضغ الطعام، بل وفقد كذلك الجزء الأعظم من ذاكرته، وأصيب بشلل شبه كامل.

تحول الشاب الجميل الذى رشحه الصحفيون الأمريكيون عام ١٩٥٠، لكي يكون أحد نجوم هوليوود إلى حطام إنسان عجوز، لا يعرف شيئاً مما جرى يجرى حوله، ولا يتذكر شيئاً مما جرى خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة من حياة قصة الحب التى هزت الدنيا قبل ربع قرن.

لكن الأدلة والقرائن التى جمعها المحققون من أقوال الشهود - ومن بينهم جيران «رياض غالى» وأولاده - ومن التقارير الطبية، وتقارير معاناة مكان الحادث، كانت كافية لكي تقودهم - على سبيل الاستنتاج القريب من الحقيقة - إلى رسم سيناريو لما جرى:

كانت الأميرة «فتحية» قد انتهت من مساعدة زوجها على حزم أمتعة والدته الراحلة، ومشاركته فى نقلها إلى غرفة النوم، حين احتدت فى لحظة ما، بين الثانية عشرة والثانية ظهراً، مناقشة كانت تدور بينهما أثناء انهماكهما فى حزم الأمتعة، أو بعد انتهاءهما من ذلك، فوقعَت الجريمة، كنتيجة لاحتداد المناقشة.

ومع أن سلطات التحقيق، شكّت فى البداية، أن يكون حزم أمتعة الأم الراحلة، ذريعة افتعلها «رياض» لكي يستدرج البرنسيصة إلى شقته، إلا أن ذلك لم يدفعها للظن بأنه خطط للجريمة قبل وقوعها، فلم تقدمه للمحاكمة - فيما بعد - بتهمة القتل مع سبق الإصرار

عمليا، بحسب عواطفه بالآلة الحاسبة. علمتها الدنيا، أو علمها هو نفسه، أن تتعامل مع الواقع، الذى كان يصرخ بأن الذى أمامها هو حطام إنسان، لم يعد يصلح لشيء، وبأن ما يعرضه عليها، هو بعض الأوهام التى كانت تحلم بها عندما عرفته قبل ثلاثين عاما. ولا بد أن إصرار البرنسياسة على الرفض، هو الذى حول مجرى المناقشة من المسائل العاطفية إلى القضايا المالية، ولعل هذه القضايا كانت هدف «رياض» الحقيقى من البداية العاطفية الساخنة للحوار، إذ كان ممثلًا بالشك فى أن الأميرة وأمها قد لعبتا معه لعبة غير نظيفة، أسفرت عن خروجه من تصفية الديون دون نصيب، بعد أن توقفت المزايدة على المجوهرات المرهونة، عند ثمن يقل بكثير عن حقوق الدائنين، فانتقلت ملكيتها إليهم، ولم يعد هناك ظاهريا - فائض للتصفية يمكن أن يحصل على ٤٠٪ منه، كما قضى بذلك حكم محكمة التفليسات، فى حين كان «رياض» يعتقد أن ذلك كله، قد تم بتواطؤ كل الأطراف ضده، انتهى بانتقال المجوهرات من حوزة الدائنين إلى تلك الشخصية الشرق أوسطية المجهولة، مقابل حصولهم على ديونهم، وحصول الملكة على كل الفائض، وبذلك خرج الأفندى من المولد الملكى بلا حمص، كما دخله بلا حمص.

ولعل التطرق إلى هذا الموضوع، قد دفع «فتحية» لتذكير «رياض» بما جلبه على الأسرة من كوارث، لتحث المناقشة بين الزوجين، وترتفع سخونتها، فيشهر الأفندى مسدسه فى وجه البرنسياسة. ولا بد أنها رأت فى عينيه ومضة جنون من النوع الذى كان يطل منهما، حين كان ينهال عليها وعلى شقيقته «فائزة»، والملكة العجوز

بالصفعات والركلات قبل ذلك بسنوات، فتراجعت بظهرها خائفة إلى غرفة النوم، وهو يتقدم نحوها، إلى أن وجدت ظهرها إلى الحائط، وحصرت بين السرير والكويميدينو، حيث لا مفر بعد ذلك، فجلست القرفصاء فى محاولة للاحتماء بالسرير الذى لم يكن مرتفعاً بدرجة تجعله سائراً ملائماً، وكان السرير الصغير، يفصل بينهما، حين مدّ «رياض» يده بالمسدس نحوها، والأرجح أنه - كما استنتج الدكتور «فهى عطا الله» - كان يقصد فى البداية تهويشها، لكنه حين أصبح على مبعدة ياردة واحدة منها، ضغط على الزناد فانطلقت الرصاصات الخمس لتطيح بالجانب الأيسر من وجه البرنسياسة، ويستقر رأسها إلى الحائط الذى كانت تستند إليه، وتجمد على الوضع الذى كانت عليه..

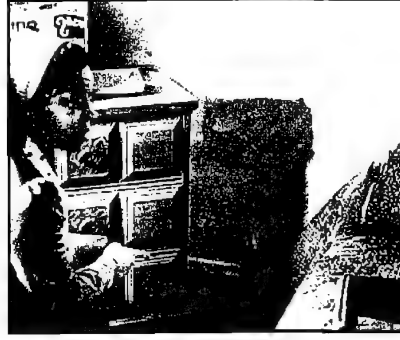
.....
الآن لا ذكريات ولا أحلام، ولا ماضى ولا حاضر ولا مستقبل.
انتهت سنوات الفرح والعذاب.
وحل السلام أخيراً.
ماتت أمّة الله «فتحية بنت أحمد فؤاد بن اسماعيل بن إبراهيم بن محمد على الكبير» بعد حياة قصيرة عاصفة. شربت السعادة كئوساً والعذاب أباريق. كان قلبها الطيب قضاؤها، وكان إحساسها الرهيف قدرها، بدأت أميرة وانتهت خادمة فى بار. فسبحان المعز المذل الذى يغير ولا يتغير.

.....
جلس الأفندى على السرير جامداً تاماً، يتأمل فى دماء البرنسياسة الغزيرة التى غطت وجهها وسالت على رقبتها، وأغرقت ملابسها، وانتقلت إلى

١٩٥٠: الأميرة فتحية قبل أن يخط الزمن علاماته على ملامحها



الصحفية المصرية «ثرى أبو السعود»
مندوبة مجلة «آخر ساعة» تشير إلى
المكان الذى عثرفيه على جثة
البرنسيصة فتحية



تبقى فى خزانة المسدس من طلقات،
فقد عجز على أن يجد وسيلة أخرى
يستكمل بها قتل نفسه، وضايقه الدم
الساخن الذى أخذ يتدفق من وجهه،
فقام إلى المطبخ وعاد بمنشفة ضغطها
إلى الجرح، لكن الدماء للزجة المتدفقة
سرعان ما بللتها، فكومها وألقى بها إلى
الأرض، وعاد مرة أخرى إلى المطبخ،
فلم يجد سوى علبة من المناديل الورقية،
ظل يستخدمها فى تجفيف دمائه إلى أن
نفد كل ما كان لديه منها، فى اللحظة
التي بدأ فيها يشعر بدوار شديد نتيجة
لما نزفه من دماء، فعاد مرة أخرى إلى
غرفة المعيشة، وهو يتخبط فى مشيته،
ويستند بكفيه المبللتين بالدماء إلى
الحوائط والدواليب لكى يحفظ توازنه،
إلى أن سقط على الشيزلونج وراح فى
غيبوبة، لم يفق منها إلا فى «مركز
يوكلا الطبى».

.....
ماكاد خبر مصرع الأميرة «فتحية»
يصل إلى القاهرة، حتى نشرته
الصحف المصرية فى صدر صفحاتها
الأولى، وظلت تتابع تطوراتها، ولكن
بمساحات أقل من تلك التى منحتها
لقصة زواجها العاصفة قبل حوالى ربع
قرن من الزمان.

ولو أن الجمهورية الأولى لم تكن قد
سقطت، فلربما أفاضت الصحف فى
الحديث عن المصير الأسود الذى انتهى

السجادة التى تجلس عليها. وبعد فترة
غادر الغرفة إلى المطبخ، ليخرج زجاجة
فودكا من الثلاجة، ويعود بها إلى غرفة
المعيشة، فيستلقى على الشيزلونج،
ويفتح التليفزيون، ويركز عينيه على
شاشته من دون أن يشاهد أو يسمع
شيئاً مما يذيعه، وكان لا يزال غارقاً فى
خوابه، حين رن - قبل السادسة
بقليل - جرس الهاتف، لكنه لم يتحرك
من مكانه، رغم تواصل الرنين. فقد
أدرك أن أحد أولاده، هو الذى يطلبه
ليسأله عن أمه، ولم يكن يعرف ماذا
يقول له.

وكانت الساعة قد بلغت الثامنة
مساءً، حين التقط مفتاح سيارة
البرنسيصة من حقيبة يدها التى كانت
موضوعة على منضدة بغرفة المعيشة،
ونزل إلى الشارع ليقودها إلى الشارع
الخلفى، فيتركها هناك، حتى لا يكون
وجودها دليلاً على وجود البرنسيصة
فى منزله. وكان اختفاء السيارة، هو
الذى جعل ابنته «رانيا» تصدق زعمه
بأن الأم قد انصرفت، عندما زارته فى
الحادية عشرة قبل منتصف الليل
لتسأله عنها. لكن الزيارة نبهته إلى
خطورة موقفه، فأخذ يطوف حول
المنزل ثم يعود إلى شقته بالدور الثانى
عدة مرات، كما شهد بذلك جيرانه،
وكأنه كان يبحث عن وسيلة للتخلص
من الجثة. ثم عاد يائساً ليجلس أمام
التليفزيون، ويواصل احتساء الفودكا
إلى أن غلبه السكر، فنام، ليستيقظ فى
التاسعة والنصف من صباح الجمعة،
وماكاد يتذكر ما جرى، حتى مدّ يده إلى
المسدس وألصق فوهته بالجانب
اليسر من وجهه، وضغط على الزناد.

ولأن الأقدار - كانت لا تزال تحتفظ
له بمزيد من العذاب، فإن الرصاصة لم
تقتله على الفور، ولأنها كانت آخر ما

إليه «أعداء الثورة» من أفراد الأسرة المالكة التي طغت في البلاد وفسقت بالعباد، لكن الجمهورية الثالثة لم تكن فحسب، أقل تحاملاً على الماضى، بل كانت تجمع كذلك فى رسومها بين طقوس الملوك وتقاليد عمد الأرياف، لذلك بدت الصحف - التي كانت لاتزال تخضع لتوجيه رسمى رغم مرور خمس سنوات على بداية العهد الليبرالى الثالث - أقل شماتة مما كان متوقعا.

وكان مما ساعد على ذلك، أن فضول مصر الرسمية لمعرفة تفاصيل الحادث، الذى لم يكن له صلة مباشرة بالسياسة العامة للدولة آنذاك، لم يكن يقل فى درجته عن فضول عوام المصريين فضلاً عن أنها اتخذته ذريعة لتأكيد سياستها المعلنة بمحووصمة أعداء الثورة عن جميع المصريين، كخطوة فى طريق انتهت فيما بعد بمحو الثورة نفسها. وهكذا أصدر الرئيس «السادات» تعليماته إلى وزير الخارجية «إسماعيل فهمى» بالتعامل مع جثة البرنيسية «فتحية» باعتبارها جثة مواطنة مصرية، وتنفيذاً لتلك التعليمات أوفد «نجيب فخرى» - قنصل مصر بـ «سان فرانسيسكو» - مندوباً خاصاً هو «الدكتور محمد شفيق إسماعيل» - الملحق الإدارى بالقنصلية - إلى «لوس أنجلوس»، ليتحرى عن الحادث الذى ارتكبه رجل كان يشغل نفس درجته فى قنصلية مصر بـ «مارسيليا»، قبل ذلك التاريخ بثلاثين عاماً، وليتابع إجراءات التحقيق فيه، ويعزى الأسرة فى وفاة الأميرة، ويعرض عليها - باسم القنصلية - استعدادها لتقديم أية مساعدات تطلبها بصفتهم مواطنين مصريين يقيمون فى الغربية، بما ذلك تسهيل نقل الجثمان ودفنه بمقابر الأسرة بالقاهرة.

لكن الملكة «نازلى» - التي كانت لاتزال تعيش تحت إشراف طبى مكثف منذ عرفت نبأ مصرع ابنتها - اعتذرت شاكرة عن قبول المساعدة التي عرضها عليها مندوب القنصلية، وفاجأت الجميع بإصرارها على دفن ابنتها بـ «لوس أنجلوس»، على الرغم من معارضة أحفادها الثلاثة، الذين كانوا يرغبون فى نقل جثمان أمهم إلى مصر لتعود إليها ميتة، بعد أن عجزت عن تحقيق حلمها فى أن تعود إليها، وهى على قيد الحياة، لكن معارضتهم العنيفة لم تزعج الملكة العجوز عن موقفها، كما فشلت معارضة الأطباء فى إثنائها عن إصرارها على المشاركة فى تشييع جنازة ابنتها، رغم حالتها الصحية المتدهورة تحت وطأة العمر والأحزان، فاضطروا للرضوخ لإرادتها، وحققوها ببعض المنشطات لكى تستطيع تحمل أعباء السير فى الجنازة وحضور مراسم الدفن.

والحقيقة أن الملكة العجوز - رغم وطأة السن وهلاوس العمر - كانت لاتزال تملك من حسن تقدير الأمور، ما مكنها من إدراك أن ابنتها - التي اعتنقت الكاثوليكية - لم يعد لها مكان فى مدافن الأسرة المالكة التي تتوزع بين مساجد القاهرة.

وفضلاً عن ذلك، فإن مندوب القنصلية المصرية، لم يجد فى وقائع التحقيق ما يستحق المتابعة، إذ لم تكن لدى شرطة «لوس أنجلوس» معلومات يعتد بها عن الحادث، وكانت إحاطتها بظروفه لا تزيد عما تنشره الصحف ووكالات الأنباء من أخبار متضاربة، وكان الرجل الذى يعرف الجزء الأهم من أسرار المأساة، وهو «رياض غالى» قد أصبح حطام إنسان، أعمى وأصم ومشلول وأبكم. أما الملكة العجوز

١٩٧٦: الملكة نازلى كما بدت فى جنازة ابنتها الأميرة فتحية





نعش الأميرة «فتحية» يغادر كنيسة
«سانت يول» في «لوس أنجلوس» في
طريقه إلى المدافن

العملات الأجنبية ولصوص القطاع العام، ممن كانوا - قبل ربع قرن - يعتبرون زواج بناتهم من «أفندي» تشريفاً لا يحلمون به، لذلك بدا مضحكا أن يتبنوا أفكار العصر الملكي، ويعيدوا رسومه وطقوسه، وأن تتخذ صحفهم - التي كانت تبشر بأفكار العصر الليبرالي الثالث - من الستار الختامي لمأساة البرنسياسة والأفندي مبررا للدفاع عن حيثيات قرار مجلس البلاط الملكي الذي صدر عام ١٩٥٠، ولأن التركيز حول الكفاءة الاجتماعية كان كفيلا بأن يجعلهم مسخرة للقاصي والداني، فقد اتخذوا من الدفاع عن الكفاءة الدينية ساترا يدافعون من خلفه عن أرستقراطية الدم ونقاء الأرحام، هم الذين لا يعرف أحد لهم أصلا ولا فصلا. وكان مما شجعهم على ذلك، أن الأصوليين الإسلاميين كانوا قد عادوا إلى الساحة السياسية والفكرية، وتمتعوا بحرية واسعة، ضمن لعبة سياسية، أراد منها «السادات» أن يستثمرهم في معركته ضد خصومه من اليساريين أنصار الجمهورية الثانية، فأضفوا على العصر الليبرالي الثالث، بصماتهم المتشددة، ورؤاهم المترتبة.

ومع أن أمراء عصر الانفتاح وبرنسيساته، كانوا يمارسون حرياتهم الشخصية بفوضوية لا تستنكف عن ارتكاب كل الموبقات، ولا تتردد عن إفساد القاصرات، ولا تجد

والأميرة «فائزة» وأبناء «فتحية» الثلاثة، فقد التزموا الصمت التام، ورفضوا - رغم الإلحاح والمطاردة - الإجابة عن أسئلة الصحفيين، أو السماح لهم بالعبث في جراحهم الطرية، واعتبر مندوب «الأهرام» في أمريكا - ليفون كشيبيان - حصوله على رقم هاتف الأسرة في «سانتا مونيكا» - الذي لم يكن مدرجا في دليل تليفونات المدينة - نصرا صحفيا أبرق به إلى صحيفته، لتتصل بالملكة من القاهرة، لعلها تعدل عن صمتها.

وفى القاهرة، حيث كانت الأميرة «فائزة» تعيش، وفى الإسكندرية حيث كانت الأميرة «فوزية» تقيم، كان الجميع يبكون بعيون - وألسنة - صامتة.

ومع أن الحادث فتح شهية الصحف المصرية لاستدعاء الماضي، فإن معالمة بدت باهتة حتى فى أذهان الذين كانوا أقرب ما يكون إلى الأسرة المالكة، فأخطأوا فى ذكر الوقائع، وخططوا بين التواريخ، لكن الأفكار القديمة كانت لاتزال تحتفظ بزهو ألوانها، لذلك كررت الصحف معظم ما قيل قبل ربع قرن، عندما زفت البرنسياسة إلى الأفندي، وكأن المياه لم تجر فى النهر طوال السنوات التى فصلت بين الزفاف والموت، وبين العرس والمآتم، وكأن مصر لم تشهد ثورة خلخلت بنيانها الطبقي.

وكان التمايز الاجتماعى قد عاد يبرز من جديد، فسقط شعار إذابة الفوارق بين الطبقات بسقوط الجمهورية الثانية، وأعاد «السادات» مصر إلى اقتصاد السوق، لكنه كان بالطبع تمايزا مختلفا عن مثيله فى العهد الملكي. كان «أمراء» زمن الانفتاح خليطا من تجار الأغذية الفاسدة وتجار



الملكة نازلي في جنازة «فتحية» تستند إلى ذراعي حفيديها «رفيق» (ذي اللحية) «ورائد» وخلفها حفيدتها «رانيا» تمسك عصا الجدة وتمسك بيدها خالتها الأميرة «فائزة» بعد إتمام مراسم الدفن

«الجمهورية» - جريدة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - التي حكمت بأن نهاية «فتحية» هي «النهاية العادلة والطبيعية لكل من يرتكب جريمة ضد دينه، ويتحدى آداب مجتمعه، ويخرج على التقاليد التي أرسى قواعدها الأجيال، فقد أفلست وتحولت إلى خادمة وماتت برصاصات الرجل الذي رفضت العالم من أجله، واختارتها عدالة السماء، لتكون مثلاً وعبرة للفتيات والشبان، فلا يخضعوا لعوظفهم الفاسدة، ويتزوجوا زواجا غير متكافئ». أما أكثره قسوة فقد نشرته مجلة «الاعتصام» - مجلة الجمعية الشرعية - التي جازمت بأن «مصرع فتحية لم يثر نبضة حزن عليها من قلب مسلم واحد في مشارق الأرض ومغاربها، بل أثار فحسب شماتة الجماهير المسلمة المؤمنة بالله ورسوله».

ولأن الاحتكاكات الطائفية بين المسلمين والأقباط كانت قد عادت إلى البروز مرة أخرى ضمن ظواهر العصر الليبرالي الثالث المربكة، فقد تلقت الصحف - فيما يبدو - إشارات بالعدول عن تلك النغمة في معالجة الموضوع،

حرجا في قتل العباد، أو التمخط في علم البلاد، فإنهم لم يجدوا فيما فعلته البرنسيصة التعيسة ممارسة لحقها في الاختيار، حتى لو كانت قد أساءت الاختيار، وهو ما اكتشفت أنها فعلته فعدلت عن اختيارها، وماتت بسبب عدولها، أو تطرفت في ممارسة هذه الحرية الشخصية، إلى الحد الذي اختارت فيه بإرادتها الحرة، ودون أن يكون وراء ذلك هدف دنيوى، أن ترتد عن دينها لتعتنق ديناً آخر.

أما وقد ماتت أمّة الله «فتحية» بنت أحمد فؤاد، غريبة في هذا الزمن الغريب، فقد خرجت صحف العصر الليبرالي الثالث لتقرأ المأساة على وجه أكثر تخلفاً من الوجه الذي قرأته بها صحف العصر الليبرالي الثانى، فلم يطلب لها - إلا قليلون - مغفرة الله الغفور الرحيم الذى يعرف خائنة الأعين وماتخفى الصدور، وأهمل كثيرون نصيحة السلف الصالح بأن يذكروا محاسن موتاهم، ولم يتعففوا - رغم رسوخ المعتقد الشعبى - عن الشماتة فى الموت - وكان أهون الكثير الذى كتب فى هذا الاتجاه: هو ما نشرته



«رفيق» و«رائد رياض غالى» يتقدمان
نعش أمهما البرنسيية «فتحية» فى
الطريق إلى الكنيسة

ملكية من أعرق الملكيات فى التاريخ. منذ كان فرعون إلها أو ملكا. ورحم الله شوقى الذى قال: جعل الأرض جمائاً وحصى، خالق الأرض من ماء وطنين، فوليد تسجد الدنيا له، ووليد فى زوايا المهملين.

فمن كان يعرف حين أطلقت المدافع نيرانها احتفالاً بمقدمها السعيد، أن نهايتها ستكون طلاقات رصاص من زوجها الغاضب أو الكاره أو الحاقد أو المجنون، وأن جثتها ستدفن بعيداً عن التراب الذى استقبلها بالبشارة والتبريك. مات الوليد الذى سجدت الدنيا له، مهماً فى زوايا المهملين. فهل كانت «فتحية» ضحية دفعت ثمن خطيئة لم ترتكبها؟ أم كانت مخطئة دفعت الثمن وفاقاً وعدلاً؟ لا أحد يعرف. الله وحده هو العليم وهو الغفور.

أما الدكتور «لويس عوض» الذى عرفها عن قرب خلال السنة الأخيرة من عمرها. فقد كتب «لم تكن فتحية التى عرفتها روحاً هائمة جامحة، كما توحى بذلك سيرتها القلقة العاصفة،

ولعل بعضها قد فعل ذلك بمبادرة من المشرفين على تحريرها، ممن أدركوا أن الاندفاع فى هذا الاتجاه، يتضمن - فضلاً عن مخاطره الطائفية - قسوة لا تليق. بل وكتب «حافظ محمود» - وهو أحد الذين عاصروا الفصل الأول من المأساة - مقالاً تمنى فيه على الصحفيين والكتاب، ألا ينشروا مايزيد من أحزان امرأة تكلى تجاوزت الثمانين من عمرها، وهو ما انتهى بأن أغفلت الصحف المصرية كثيراً من التفاصيل التى أرسلها إليها مندوبوها، وخاصة ما يتعلق منها باعتناق الملكة الودة، والأميرة الراحلة للكاتوليكية.

لكن البرنسيية «فتحية» لم تعدم - رغم بلاهة الزمن وتخلفه - بين الكتاب المصريين، من ينعاها بقلب حزين، وإنسانية شفافه، تنفذ إلى ما وراء السطح، وتنظر للإنسان كما خلقه الله، فى قوته وضعفه، وصموده وانهيائه، فكتب المرحوم «محمد زكى عبدالقادر» يقول «ماتت الأميرة فتحية. فمن كان يعرف حينما ولدت فى قصر الملك أنها ستتهز عرشاً كان مهزوزاً، وتسقط

بزيت لم تدهن رأسى، وأما هى فقد دهنت بالطيب رجلى.

من أجل ذلك قد غفرت خطاياها الكثيرة لأنها أحبت كثيرا. والذى يغفر له قليل يحب قليلاً.

مغفورة لك خطاياك. إيمانك خلصك. اذهبي بسلام.

ثم خرج الجثمان من الكنيسة إلى مدافن الصليب المقدس.

فى الصباح الباكر من يوم الاثنين ١١ إبريل (نيسان) ١٩٧٨، توقفت سيارة السجن السوداء أمام المبنى رقم ١٧٢٥ بشارع مين، حيث مقر المحكمة العليا بـ«سانتا مونيكا»، وفتح الحراس أبواب السيارة الخلفية، وحملوا كرسيا متحركاً يجلس عليه عجوز فى الستين من عمره، وأخذوا يدفعونه إلى داخل مبنى المحكمة، وهو فى حالة جمود تام، إلى أن وضعوه فى غرفة مجاورة لقاعة الجلسة، وأغلقوها عليه، ووقفوا على بابها، يمنعون الاقتراب منها وكلما أقبل أحد الصحفيين، أشاروا إلى لافتة على بابها تحمل عبارة «ممنوع التصوير».

لم تكن هذه الجلسة، هى أولى جلسات محاكمة «رياض غالى» منذ قبض عليه قبل خمسة عشر شهراً ووجه إليه الاتهام بقتل زوجته الأميرة «فتحية»، بل كانت الجلسة الثالثة والعشرين، وفيما عدا الجلسات الأولى التى استمعت فيها المحكمة لأقوال الشهود. وكان من بينهم أبنائهم ورجال الشرطة الذين حققوا القضية، والطبيب الشرعى الذى قام بتشريح جثة القتيلة وبعض الجيران - فقد ظلت الجلسات تنعقد لتتأجل حتى يسترد «رياض غالى» وعيه ويتمالك إدراكه، ليستطيع القاضى «لورانس أرتين» استجوابه، لعله يقول شيئاً يضىء غموض الحادث، أو يكشف عن دوافع للجريمة،

وإنما كانت مزيجاً غريباً من صفاء القديسين أو نساء الله الصالحات، ومن قوة البشر إذا ما عبس القضاء. احتمال بلا حدود، ولكن فى كرامة وبغير شموخ».

.....
فى صباح يوم الأربعاء ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦، وبعد ستة أيام من مصرعها، وقبل يومين من عيد ميلادها السادس والأربعين، أقيم القداس على روح الأميرة «فتحية» فى كنيسة «سانت بول» بغرب «لوس أنجلوس». وازدحمت باحة الكنيسة بأكثر من ثلاثمائة من الشخصيات البارزة، كان من بينهم سبعون من أعضاء الأسر المالكة السابقة، وأصرت «نازلى» على حضور القداس رغم معارضة الأطباء. ودخلت إلى الكنيسة وهى تتوكأ منحنية على عصاها، وإلى جوارها حفيدها «رفيق» و«رائد»، بينما صحبت «رانيا» خالتها الأميرة «فائزة».

وقال القس «كنيدى» - راعى الكنيسة - وهو ينعى «آتى»، «إنها كانت - منذ عمدت كاثوليكية قبل خمسة عشر عاماً - أى عام ١٩٦٢ - عضواً بارزاً فى الكنيسة، فقد كانت امرأة تقية، ورعة ومتعبدة، كما كانت حنون القلب، رقيقة المشاعر، أعطت جهداً فائقاً لرعاية الأيتام والبر بهم وجمع التبرعات لهم وتوزيع الإعانات عليهم، ومنحتهم فيضاً من مشاعرهما مما خفف عنهم مرارة اليتيم». ثم قرأ ختام تسبيحاته، من إنجيل لوقا:

«إنى دخلت بيتك. وماء لأجل رجلى لم تعط.

أما هى فقد غسلت رجلى بالدموع، ومسحتها بشعر رأسها.

قبلة لم تقبلنى، وأما هى، فمنذ دخلت لم تكف عن تقبيل رجلى.

الأميرة فتحية فى أواخر أيام حياتها





١١ إبريل ١٩٧٨: «رياض غالى» ينزل
من سيارة المستشفى على كرسي
متحرك ليحضر جلسة محاكمته

بأن طلب من المحكمة الإفراج عن موكله، ووضعه تحت رقابة الشرطة لمدة خمس سنوات، ويرر ذلك بأن «رياض» لا يشكل خطراً على نفسه، أو على المجتمع، كما أنه ليس من معتادى الإجرام، وأضاف:

إننا معترفون بالتهمة، ورغم أن المتهم قد فقد الجانب الأكبر من ذاكرته، إلا أنه هز رأسه في الجلسة السابقة عندما سألته المحكمة عما إذا كان هو الذى قتل زوجته، فمن حقه أن يحصل على أخف الأحكام، وهو عامين، وقد أمضى بالسجن ١٦ شهراً تحت التحقيق، وعلى هذا يمكن الإفراج عنه بثلاثي المدة لحسن السير والسلوك. وسأل القاضى «لورانس أرتين» المحامى:

- على أى أساس تطلب إطلاق سراح قاتل بدون عقاب؟
فقال المحامى:

- على أساس أنه لافائدة لأحد من الحكم عليه بالسجن لفترة طويلة أو قصيرة، فلن يستفيد المجتمع، ولن يستفيد هو نفسه، لأنه شعر بالندم عقب ارتكابه لجريمته وحاول الانتحار، فعاقب نفسه بنفسه على جريمته وأصبح سجين جسد ميت، فقد تدمرت أجزاء من أعصاب المخ والأذنين، وتحطمت عظام الفكين وفشلت كل الجراحات فى إعادة الفك إلى ما كان عليه، ولذلك فهو يعيش على السوائل وسيظل كذلك طوال حياته.

تسهم فى تخفيف العقوبة عنه، أو فى تقدير مسئوليته تقديراً عادلاً. فى كل مرة، كان يدخل إلى قاعة المحكمة جالساً على كرسيه المتحرك، يجول، بما تبقى فى عينيه من قدرة ضئيلة على الإبصار، فى وجوه الحاضرين، باحثاً فى لهفة عن وجه ابن من أبنائه أو صديق من أصدقائه، فلا يجد أحداً. فقد قاطعه الأبناء والأصدقاء. وتخلى عنه الجميع. آنذاك كان يجلس جامداً على مقعده، تنساب الدموع الغزيرة من عينيه، بينما المناقشة تدور بين المحامى الذى انتدبته المحكمة للدفاع عنه، وبين القاضى، لتنتهى فى كل مرة، برفض طلب محاميه «إدجار إدوار جليمور» بالإفراج المؤقت عنه، وبتأجيل المحاكمة لعدة أسابيع أخرى، إلى أن يصبح - من الناحية الصحية - قابلاً للمحاكمة. فى الساعة الرابعة بعد الظهر، جاء الدور على قضية «رياض غالى» فدخل الحراس إلى قاعة المحكمة، وهم يدفعونه أمامهم على كرسيه المتحرك، إلى أن توقفوا أمام منصة القاضى. لكنه - هذه المرة - لم يجلس بعينه بين الحاضرين، باحثاً عن أحد أبنائه أو أحد أصدقائه، وعلى عكس ما حدث فى المرات السابقة، فإن الدموع جفت فى مآقيه، ولم يبد على وجهه طوال الجلسة الأخيرة فى محاكمته - التى استغرقت ٤٠ دقيقة - أنه يتابع شيئاً مما يجرى حوله، أو يعنى بالمناقشة التى تدور بين القاضى «أرتين» والمحامى «جليمور» حول الإفراج عنه. تركزت نظرته الغائبة على وجه القاضى. وظل منذ بداية الجلسة حتى نهايتها، جامداً فى مقعده. كتمثال لليأس وخيبة الأمل. وبدأ المحامى «جليمور» الجلسة،

* مقتل الاميرة السابقة فتحية *



١٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦:
كاريكاتير نشرته جريدة الأهرام
القاهرة، يسخر فيه الفنان «صلاح
جاهين» من سعي السينما التجارية
لاستغلال مأساة «رياض غالي»
و«فتحية»

٩٠٪، ولا يقوى على كسب عيشه
بنفسه.

وعاد القاضى يسأل: ومن الذى

يرعاه بعد خروجه من السجن؟!

فقال المحامى: لقد تخلت عنه أسرته
حتى قبل ارتكابه للجريمة، وأنكره
أولاده بعدها، وفشلت جهود ضباط
السجن والأخصائية الاجتماعية، فى
إقناعهم بزيارته لمساعدة الأطباء
النفسيين فى إعادة الذاكرة إليه. إذ
رفضوا بشدة، ولم يزروه أحدهم فى
السجن، أو يحضر جلسة واحدة من
جلسات محاكمته منذ أن انتهوا من
الإدلاء بأقوالهم فى أول جلسة. ومع أنه
يقيم فى الولايات المتحدة منذ ٢٨ سنة،
فلا يزال يحتفظ بجنسيته المصرية، ولم
يحاول طلب الجنسية الأمريكية. اكتفاء
بحق الإقامة الدائم الذى حصل عليه عام
١٩٥١ كلاجئ سياسى. وقد فقد
أصدقاء القليلين منذ تفوق على نفسه

ثم نظر «جليمور» إلى «رياض
غالى» الذى كان يجلس جامداً فى
مقعده، وقال:

- فليسأمنى المتهم إذا كان يعنى ما
أقول، فأنا أذيع سراً لا يعلمه، فقد
أخبرنى طبيب السجن بأن «رياض»
أصيب منذ خمسة شهور بأورام
سرطانية فوق الرئة اليمنى، وفى رقبته
وخلف أذنه، وقد أوصى الطبيب
بتحويله إلى سجن آخر لعجز
مستشفى السجن الحالى عن
علاجه، لذلك أطلب المحكمة بأن تكتفى
بعقاب المتهم لنفسه، وعقاب القدر له،
وأن ترحم ضعفه ومرضه وشيخوخته
وتساعده على أن يعود إلى المجتمع
ليعيش فيه مابقى له من العمر، كأى
مواطن مسن، وأن تساعده فى
الحصول على مسكن مجانى ومعاش
شهري، وعلاج دائم بأحد مستشفيات
الجامعة، بعد أن أصبح عاجزاً بنسبة

فى السنوات الأخيرة، ولم يعد هناك أحد يعرف عن أسرته فى مصر أية أخبار منذ توفيت والدته قبل عامين، ولم يحاول أحد منهم السؤال عنه، وقد تلقت إدارة السجن خطاباً من أحد أصدقائه، يعرض استعداداه لعلاج وإيوائه مدى الحياة فى لندن. ولكن «رياض» لم يتعرف إلى صاحب العرض.

وبعد قليل أصدرت المحكمة حكمها بإدانة «رياض غالى» بتهمة قتل زوجته على سبيل الخطأ، وحكمت عليه بالسجن لفترة تتراوح بين خمس سنوات و ١٥ سنة، وأمرت بترحيله إلى السجن المركزى بمدينة «تشينو» وصرح المدعى العام بأن المحكمة لم تتوصل إلى سبب واضح للجريمة، سوى أن «رياض» و«فتحية» قد تشاجرا لأسباب كان من بينها عزم الأميرة العودة إلى مصر، وقال: إن القانون الأمريكى يمنح لمن يصدر ضده حكم متراوح المدة بين حدين، الحق فى التقدم سنوياً بالتماس للمحكمة العليا، ومن حق المحكمة أن تصدر عفواً عنه إذا استوفى فى نظرها شروطاً معينة. وقال القاضى: إنه لا يعتقد أن «رياض» سيظل طويلاً فى السجن.

ولم يبد على وجه «رياض» أى انفعال وهو يستمع إلى الحكم: لا فرح ولا حزن ولا خوف ولا أمل. ظل جالساً على مقعده المتحرك حتى خلت القاعة من الجميع فدفعه الحراس أمامهم وحملوه إلى السيارة السوداء، لتعود به إلى السجن. كما جاءت به - عبر طريق «سانتا مونيكا الساحلى»، وكان يجلس إلى جوار النافذة، عن يمينه البحر بمياهه الصافية ورماله الناعمة وطيوره المرفرفة، وعن يساره أشجار النخيل تحيط بها الأزهار. تتالت مشاهد الشاطئ الجميل، الذى شهد ذكريات الحب والسعادة فى السنوات الأولى من زواج العاشقين أمام نظراته الجامدة، فلم يبد عليه أنه قد تذكر شيئاً أو عرف أحداً، حتى نفسه.

بعد ستة أسابيع من صدور الحكم ماتت الملكة «نازلى» فى أول يونيو (حزيران) ١٩٧٨، ودفنت - إلى جوار ابنتها - بمدفن الكاثوليك بـ«لوس أنجلوس».

وبعد شهور قليلة مات «رياض غالى».

وأغلق ملف البرنسيصة والأفندى.
.. دنيا

مؤلفات صلاح عيسى

- ١- الثورة العربية: الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢. الطبعة الثانية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢.
- ٢- حكايات من مصر: الطبعة الأولى، دار الوطن العربي، بيروت ١٩٧٤.
- ٣- الإخوان المسلمون، مشكلة الماضي ومأساة المستقبل: (دراسة نشرت كمقدمة للترجمة العربية لكتاب ريتشارد ميتشل «الإخوان المسلمون»). الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٧٧. الطبعة الثانية، نشرت كفصل من كتاب «الكارثة التي تهددنا» مكتبة مدبولي ١٩٨٧.
- ٤- البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة: الطبعة الأولى، دار بن خلدون، بيروت ١٩٧٩. الطبعة الثانية، مطبوعات الثقافة الوطنية، القاهرة ١٩٨٠.
- ٥- مجموعة شهادات ووثائق لخدمة تاريخ زماننا (رواية) - الطبعة الأولى، دار بن رشد، بيروت ١٩٨٠. الطبعة الثانية (الكاملة) دار عيون، الدار البيضاء ١٩٨٨. الطبعة الثالثة: روايات الهلال - دار الهلال - القاهرة ٢٠٠٦.
- ٦- فلسطين: الأرض والمقاومة (بالاشتراك مع خيرية قاسمية وحسنا مكداشي)، الطبعة الأولى: دار الفتى العربي، بيروت ١٩٨١. الطبعة الثانية: دار الفتى العربي، القاهرة ١٩٨١.
- ٧- محاكمة فؤاد سراج الدين باشا (دراسة ووثيقة). الطبعة الأولى: مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٣. الطبعة الثانية: مقدمة المؤلف لنصوص المحاكمة، وقد صدرت مستقلة تحت عنوان «البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبة»، دار التنوير، بيروت ١٩٨٢.
- ٨- هوامش المقرئ: (المجموعة الأولى) - الطبعة الأولى: دار القاهرة ١٩٨٣.
- ٩- حكايات من دفتر الوطن: رجال مرج دابق (قصة الفتح العثماني لمصر والشام) - الطبعة الأولى: دار الفتى العربي، بيروت ١٩٨٣. الطبعة الثانية: مكتبة الأسرة ٢٠٠٤.
- ١٠- مثقفون وعسكر (مراجعات وشهادات وتجارب عن حالة المثقفين في عهد عبدالناصر والسادات): الطبعة الأولى: مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٦. الطبعة الثانية صدرت في جزئين عن مكتبة الأسرة - ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.
- ١١- الكارثة التي تهددنا: الطبعة الأولى: مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧. الطبعة الثانية: دار عيون، الدار البيضاء ١٩٨٨.
- ١٢- تباريح جريح (خواطر وذكريات) - مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٨.
- ١٣- حكايات من دفتر الوطن: أربعة وجوه لوعد باطل (قصة وعد بلفور) بالاشتراك مع جميل عطية إبراهيم، الطبعة الأولى: دار الفتى العربي، بيروت ١٩٩١.
- ١٤- حكايات من دفتر الوطن: الطبعة الأولى: كتاب الأهالي، القاهرة ١٩٩٢. الطبعة الثانية: صدرت في جزئين عن مكتبة الأسرة ١٩٩٩ و ٢٠٠٢.
- ١٥- بيان مشترك ضد الزمن: قصص وروايات قصيرة - الطبعة الأولى: دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٢ م.
- ١٦- دستور في صندوق القمامة: قصة مشروع دستور ١٩٥٤ (دراسة ووثيقة) الطبعة الأولى: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠١.
- ١٧- حكايات من دفتر الوطن: رجال ريا وسكينة: سيرة اجتماعية وسياسية الطبعة الأولى: دار الأحمدي للنشر القاهرة ٢٠٠٢. الطبعة الثانية: مكتبة الأسرة - القاهرة ٢٠٠٦، تحولت إلى مسلسل تليفزيوني سيناريو مصطفى محرم وإخراج جمال عبد الحميد (العدل جروب ٢٠٠٥).

١٨. شاعر تكدير الأمن العام الملفات القضائية للشاعر أحمد فؤاد نجم: دراسة ووثائق. الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٧.
١٩. حكايات من دفتر الوطن: البرنسية والأفندي: (قصة غرام الأميرة فتحية ورياض أفندي غالى) الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٨).

تحت الطبع

١. حكايات من دفتر الوطن: مأساة مدام فهمي (حكايات من دفتر الوطن) نشر مسلسلًا بمجلة «كلام الناس» ١٩٩٤.
٢. حكايات من دفتر الوطن: أفيون وبنادق (ظاهرة العنف الجنائي والسياسي في مصر في الأربعينيات. نشرت مسلسلًا بمجلة «٢٣ يوليو» لندن ١٩٧٩.
٣. هكذا تكلم شكرى مصطفى. (دراسة ووثائق).
٤. حكايات من دفتر الوطن: الموت في تشريفة الحليف الوطنى: وقائع اغتيال شهدى عطية الشافعى (نشرت مسلسلًا بمجلة «اليسار» ١٩٩١).
٥. حكايات من دفتر الوطن: خرافة فرج الله الحلو: (وثائق التحقيق فى قضية خطف وتعذيب وقتل وإتلاف جثة فرج الله الحلو سكرتير عام الحزب الشيوعى السورى اللبناى عام ١٩٥٩، مع دراسة عن حملة عبدالناصر ضد الشيوعية).
٦. اغتيال مصطفى خميس (الصدام الأول بين البروليتاريا والعسكريتاريا).
٧. الصحافة المصرية فى معركة الديمقراطية (١٩٥٠-١٩٥٤).
٨. عبدالرحمن الجبرتى: الإنتجلىسيا المصرية فى عصر القومية.
٩. وثائق الحركة الشيوعية المصرية (المجلد الأول) ..
١٠. محاكمة فؤاد سراج الدين (الجزء الثانى - بقية شهادات الشهود).
١١. محاكمة فؤاد سراج الدين (الجزء الثالث - مرافعة النيابة والدفاع).
١٢. هوامش المقرئى: المجموعة الثانية.
١٣. صور عادية.. وأفكار محتشمة: (مقالات ودراسات).

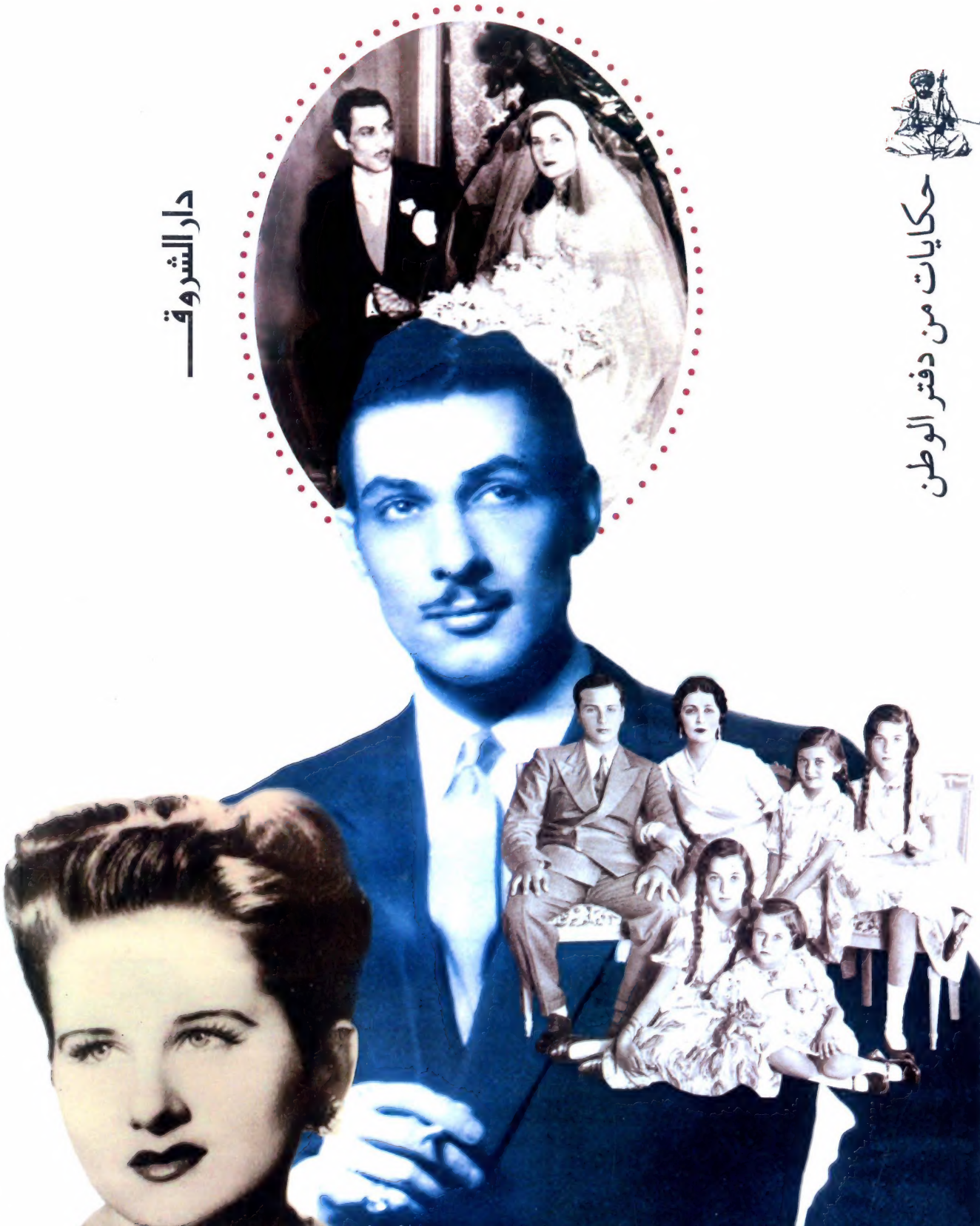
صلاح عيسى

البرنسية والأفندی

دار الشروق



حكايات من دفتر الوطن



حكايات من دفتر الوطن البرنسية والأفندى

فى مايو ١٩٥٠ وفى مدينة «سان فرانسيسكو» كبرى مدن الغرب الأمريكى أعلنت «البرنسية فتحية» ابنة «الملك فؤاد» وصغرى شقيقات «الملك فاروق» زواجها من شاب مصرى، لايحمل إلا لقباً متواضعاً يمنحه الناس لبعضهم البعض على سبيل المجاملة، هو «رياض أفندى غالى» الذى كان- فضلاً عن ذلك كله - قبطياً ينتمى إلى الكنيسة الأرثوذكسية!

وكان طبيعياً أن يثير إعلان زواج أميرة مسلمة، من شاب قبطى، حملة صحفية شهّرت بالسلوك الجنسى للأسرة المالكة، وأن يفجر أزمة سياسية، بدأت بأمر ملكى يقضى بتجريد صاحبة السمو الملكى الأميرة «فتحية» ووالدتها صاحبة الجلالة «الملكة نازلى» من ألقابهما الملكية لتصبحا «فتحية هانم فؤاد» و«نازلى هانم صبرى»، وانتهت بالقضاء على النظام الملكى بعد ذلك بثلاثة أعوام، وأن يشعل فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط، وأن يفجر مناظرة عن المساواة بين البشر وعن حدود حرية المرأة والسقف الذى تتوقف عنده حرية السلوك الخاص للشخصيات العامة!

وهى قضايا تكرر الحوار حولها، بعد ذلك التاريخ بـ ٢٠ سنة، حين أطلق «رياض أفندى غالى» ثلاث رصاصات على رأس زوجته البرنسية «فتحية» وأطلق الرصاصة الرابعة والأخيرة على رأسه! تلك هى القصة التى يؤرخ لها هذا الكتاب على أصعدتها الشخصية والسياسية والفكرية والاجتماعية.

مؤلف الكتاب «صلاح عيسى» كاتب وصحفى وباحث فى التاريخ.. ولد عام ١٩٣٩ وشارك فى إصدار وإدارة ورأس تحرير عدة صحف مصرية. نشرت مقالاته وأبحاثه فى معظم الصحف العربية، نشر ٢٠ كتاباً فى التاريخ والفكر السياسى والاجتماعى من أبرزها «الثورة العراقية» و«مثقفون وعسكر» و«دستور فى صندوق القمامة» و«رجال ريا وسكينة: سيرة سياسية واجتماعية».

